

الجزء السادس

من سيرة السيد العباس القدير تاليف الشيخ الامام كمال الدين محمد بن
عبد الله السمراسي ثم الشكندى المعروف بابن الهمام الحنفى المتوفى
سنة ١٠١٠ مع تكملة نتاج الافكار في كشف الرموز والاسرار المتوفى
محمد بن الدين أحمد المعروف بقاضي زاده المتوفى سنة ٩٨٨ على
الهداية شرح بداية المبتدى تاليف شيخ الاسلام زهران
الدين علي بن أبي بكر المرعيني المتوفى سنة
١٠٩٢ في الفقه على مذهب الامام
الاعظم أبي حنيفة رحمهم
الله ونفعنا بهم
آمين

1361
187
Chestnut

وبها مشرح العناية على الهداية للامام اكمل الدين محمد بن محمود البارقي
المتوفى سنة ٧٨٦ وحاشية المولى المحقق سعد الله بن عيسى الملقب الشهير بشعدي
جلبي وبشعدي اقلدى المتوفى سنة ٩٥٥ على شرح العناية المذكور وعلى الهداية
تتبعه قد جعلنا الهداية وفتح القدير في الصلب الاول في صدر الصحيفة
وبليه الثاني مفصلاً بينهما جدول وكذلك جعلنا شرح العناية في
جلبي الاول في صدر الهامش وبليه الثاني قليلاً



(على سيرة) مكتبة السيد محمد عبد الواحد بك الطوفي

الطبعة الأولى

بالطبعة الكبرى الاميرية نيولاً

سنة ١٢١٧

هجريه

(والقسم الادبي)

﴿كتاب الشهادات﴾

إبراهيم هذا الكتاب غريب
كتاب أدب القاضي ظاهر
المناسبة إذا القاضي في
قضائه يحتاج إلى الشهادة
الشهود عند انكسار النصم
ومن محاسن الشهادة بالحق
أنها مأمور بها قال الله
تعالى كوفوا عواصين الله
شهادة بالحق فلا بد من
حسنه وهي في اللغة عبارة
عن الأخبار بصحة الشيء عن
مشاهدة وعيان ولهذا قالوا
إنها مشتقة من المشاهدة
التي تأتي عن المعاشة وفي
اصطلاح أهل الفقه عبارة
عن أخبار صادق في مجلس
الحكم بلفظ الشهادة
والأخبار الكاذبة يشملها
والأخبار الكاذبة وقوله
صادق يخرج الكاذبة
وقوله في مجلس الحكم بلفظ
الشهادة يخرج أخبار
الصادقة غير الشهادات
وسبب تحملها

﴿كتاب الشهادات﴾

قوله إذا القاضي في قضائه
يحتاج إلى الشهادة (الشهود)
أقول لا يقال فإسناد أن
يقدم على أدب القاضي
لأن المقاصد تقدم على

٣٥١٢

الف ٢٠

ع ٢٢٠

في نسخة

في نسخة

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الشهادات﴾

يقدّر أن تقدّم على القضاء أولاً لأن القضاء موقوف عليها كان كذا ثبوت الحق بها إلا أنها كان
القضاء هو المقصود من الشهادة فتقدمه لتقديمه للقصد على الوسيلة والشهادة لغة أخبار قاطع وفي عرف
أهل التمرع أخبار صادق لا يثبت حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء فتخرج شهادة الزور فليست
شهادة وقول القائل في مجلس القاضي أشهد برؤية كذا البعض الصريقات وسبب وجوبها لطلب ذي
الحق أو خوف فحقيقته فإن من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق ونافق فوث الحق يجب عليه أن
يشهد بلا طلب وشروطها البلوغ والعقل والولاية فخرج المني والعبد والسبع والبصر العاجزة إلى
التي بين المدعى والمدعى عليه وليذكر الإسلام لأن الدين أصل الشهادة في الجلالة وركبها ألفاظ انحصار
الذي هو متعلق الأخبار وحكمها وجوب الحكم على القاضي والقباض بأي سواها لكنه ترك بقوله
تعالى واستشهدوا بشهد من رجالكم ونظائر من الكتاب والسنة كثيرة وسبب الطلب ثبت بقوله
تعالى ولا يأتى الشهادة إلا ما دعوا وسبب خوف القوت بالعين وهو أن سبب الطلب انما ثبت في لا

الوسائل مع أن المحتاج هو القاضي فليزم تحققه أولاً إليه تشريع عبارة الشارح (قوله ومن محاسن الشهادة لطلب الحق) يفوت
أقول أي ومن معرفاته حسنة ويزيد قوله فلا بد من حسنه والأفكون الحسن عبارة عن نفس كونه مأموراً به من مذهب الاشعرى ولا ترضيه
الخفية (قوله فلا بد من حسنه) أقول ذكر ضمير الشهادة باعتبار أنها مأمور بها (قوله بصحة الشيء) أقول أي بشيئونه (قوله أنها
مشتقة من المشاهدة) أقول بالاشتقاق الكبير (قوله وفي اصطلاح أهل الفقه عبارة عن أخبار صادق) أقول فإطلاق الشهادة
على الزور مجاز من قبيل إطلاق البيع على بيع الحق وإطلاق البعير على الفرس وقد مر في الأيمان (قوله فلا أخبار كالحسن) يشملها
أقول ويشمل سائر الأخبار الصادقة (قوله وسبب تحملها) أقول تحمل الشهادة التي هي الأخبار برئى على الكلام النفس والشهادة
تطلق على ما يتصل بالاشتراف اللفظي

معانية ما يتصلها به وشاهدته بما يتجلى من شهادته من السماع في المصبرات والبصائر وتكون ذلك وسبب أدائها
 اما طلب المسمى بهذه الشهادة أو خوف غفوت حق المسمى اذ لم يعلم المسمى كونه شاهدا وشروطها العقل الكامل والضبط والولاية
 والقدرية على التمييز بين المسمى والمسمى عليه والاسلام ان كان المسمى عليه مسلما وحكما وجوبا الحكم على الحاكم يقتضها
 والقبض لا يقتضي ذلك لاحتمال الكذب لكن لمشرط العدالة لغير جانب الصدق ووردت النصوص بالاستشهاد بجعلت مرجعية
 قال (الشهادة فرض قائم للشهود الخ) اذاه الشهادة فرض يلزم الشهود بحيث لا يسعهم كتمانها كد الترضي ومضيق وهو الزم وعده
 سعة الكتابان دلالة على تأكد شرط مطالبة المسمى بصدقها لسبب الاداء على ما أمر واستدل بقوة اتصال (ولا ياتي بالشهادة اذا
 حادعوا) أي ليقبوا الشهادة وليتصلوا بها وسواها اعتبارا من قول الله وهو بظاهر يدل على النهي عن الابه عند الدعوة وبشوة
 تعالى (ولا تكتفوا بالشهادة ممن يكتفها له) ثم قلبه (وهو بظاهر يدل على النهي عن كتمانها على وجه المبالغة والنهي عن أحد التقيضين
 وهو الكتابان يستلزم ثبوت التقيض الآخر لا يرتفع التقيضان فانا كان (٣) الكتابان منها عنه كان الاعلان
 ثابتا وهو يساوي الاظهار

كتاب الشهادات

(قال الشهادة فرض يلزم الشهود ولا يسعهم كتمانها اذ طلبهم المسمى) لقوله تعالى ولا ياتي بالشهادة
 اذا حادعوا وقوة تعالى ولا تكتفوا بالشهادة ومن يكتفها فانه آثم قلبه

يقوت الحق (قوله الشهادة فرض) يعني اذا وها بعد التوصل فانه اتصال للتوصل كما يقال للاداء في
 العرف من غير ملاحظة التكليف مسوقة للاطلاق في قصد التوصل فيكون معتبرا مشتركا فالتصديق عند عرف
 أهل المكمل واقتراض الاداء في الحدود يجمع عليه وقوة تعالى ولا ياتي بالشهادة اذا حادعوا محتمل
 أن يراد النهي عن الابه عن التوصل اذ ادعى اليه ويكون اسم الشهادة محجازا فمن يستصف بالشهادة
 فيكون النبي لكرهه الابه عن التوصل كراهة تنزيه ومرجعها خلاف الاولى لان التوصل لما فيه من
 اطاعة المسلم على حفظ حقه أولى ويحتمل أن يراد النهي مسمى الشهادة عن الابه وحقيقة الشهادة من
 اتصف بالشهادة فيكون نهي من اتصف بالشهادة حقيقة عن الابه اذا دعي ولا تصاف قبل الدعا
 الا بالتوصل فليزم كون النبي عن الابه الاداء وهو الزايع لما فيه من المحافظة على حقيقة اللفظ والاداء
 المفروض لا يكون الا عند الحاكم كقدر فرض صلاته وتعالى على التوصل أن يذهب اذ ادعى الى الحاكم
 للاداء وقال الله تعالى ولا تكتفوا بالشهادة فهو محرم الكتابان عن القاضي فيكون الاظهار للقاضي
 وهو الاداء فرض عليهم لانه الشد الذي لا يتفق الاتهام عن المحرم الذي هو الكتابان الابه ثم كد صلاته
 التحريم المقادير النبي بقوله تعالى ومن يكتفها فانه آثم قلبه وهو تأكيدي لا كيدي لان قوله تعالى فانه آثم
 تأكيدي واسافة الاثم الى القلب الذي هو أشرف أعضاء البدن ورئسها تأكيدي لا كيدي لانه هو محل
 الكتابان فهو محل المعصية بنسبها هنا بخلاف سائر المعاصي التي تتعلق بالأعضاء الاظهار فانه محتمل
 كانت مسبوبة بحصية القلب وهو الهم المتصل بالفعل فليس هو محلا لتكليفها قالوا يلزم اذا كان مجلس

ف يكون ثابتا وبشوة من الاداء
 ومالم يجب لا يثبت فكان
 اظهار الاداء واجبا قال
 في النهاية النبي عن النبي
 لا يكون أمرا بصدء اذ لم
 يكن مفصدا واحدا وأما اذا
 كان فهو أمر به كالنهي عن
 الكتابان عملي الاداء
 فانه أمر بصدء

(قوله معانية ما يتصلها به)
 اقول أي لاثباته (قوة)
 وسبب أدائها) أقول
 الظاهر أن المراد بسبب
 وجوب أدائها (قوله اذا لم
 يعلم المسمى كونه شاهدا)
 أقول والحال انه لم يشهد
 يقوت حق المسمى (قوله)
 والقدرية على التمييز الخ)

أقول يعني التمييز بالبصر (قال المصنف الشهادة فرض يلزم الشهود اذا وها ولا يسعهم كتمانها اذ طلبهم المسمى) أقول الظاهر
 أن الواو ليست في محلها الكمال الاتصال بين الجملتين فان الثانية تأكيدي لا ولي الا اذا جعل قوله اذ طلبهم هذا لثبوتها فقط فتأمل
 (قوة واستدل بقوة تعالى ولا ياتي بالشهادة اذا حادعوا أي ليقبوا الشهادة وليتصلوا بها) اقول الاستدلال بالآية الكريمة على المطلوب
 موقوف على أن يكون المراد اذا حادعوا ليقبوا الشهادة فلا وجه لقوله وليتصلوا بها في هذا المقام بل الوجه أن يقال لا يتصلوا بها الا
 قبل التوصل ليسوا بشهود اول ضرورة تدعو الى ارتكاب المحاز (قوة وسواها اعتبارا من قول الله) اقول أي على الاحتمال
 الثاني (قوله يدل على النهي عن كتمانها على وجه المبالغة) اقول حثا كد النبي تأكيدي بعد تأكيدي وهو قوله تعالى ومن
 يكتفها فانه آثم قلبه الأثر في نسبة الاثم الى الكاتم ثم ان قلبه الذي هو أشرف أعضاءه اذ قد فسد فجميع الجسد (قوة والنهي عن أحد
 التقيضين الخ) اقول وأخصر منه أن يقال النبي عن أحد التقيضين يستلزم امتناعه شرعا فيجب التقيض الآخر (قوله فكان
 الاعلان ثابتا) اقول وفي معراج العريضة النبي عن النبي يكون أمرا بصدء اذا كان مفصدا مقصودا أمرا بخروها كذا لان الاداء
 منصوص بقوله تعالى واقبوا الشهادة (قوله ومالم يجب لا يثبت) اقول أي لا يلزم ثبوتها فيجوز ارتفاع التقيضين

وليس الصحيح من المذهب يعرف في أقوال الفقه (والتماشيرة طلب المدي في الحق لا في الحق في طلبه كسائر الحقوق) ولو فرضنا
 أقوال الشاهدات لم يعلم المدي ويعلم الشاهدات أن لم يشهد فيصيح حقه فله حسب عليه الشاهدات لا يطلبه (والجواب أنه الحق
 بالمعنى بدلالة أن للوجوب الإلزام عند الطلب أسبغ الحق وهو فماد كرم من حود فكان في معناه الحق به لا يقال قد مر أن الحق طلب
 المدي سبب لإلزام الشاهد وهو خلاف ما ذكره المصنف بقوله وأما بشرط طلب المدي فانه يدل على أن طلبه شرط وهو غير السبب لأن
 معنى كلامه وأما بشرط وجوبه سبب الإلزام طلب المدي فالطلب سبب وجوبه شرط فلا يخالفه حيث قال غلث أن ما يحضره شرطا
 وقوله تعالى ولا يأبى الله ولا ينهى أهل الذم أن يشهدوا في الدين إلا لنفوسهم ولعلهم يرحموا (فإنما لا ينهى أهل الذم أن يشهدوا في الدين إلا لنفوسهم
 قال (والشهادة في الحدود وغيرها للشاهدين الشر والاطهار الخ) الشاهد في الحدود بخيرين أن يستروا ن ظهر له بخيرين أن يشهد
 حسبة لتفيقهم عليه الحدوين أن يترقى عن ذلك المسلم حسبة الله والسر أفضل نقلا وعلا أما الأول فقوله صلى الله عليه وسلم الذي
 شهد عنه وهو رجل يقال له الزال الأسلي أوسرته بنوك وفي رواية بدائل لكان خير لك وقوله صلى الله عليه وسلم من ستر على مسلم
 ستر الله عليه في الدنيا والآخرة وما روى (٤) من تلقين الدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مرضى الله عنهم فإن فيها

دلالة ظاهرة على أفضلته
 الستر قبل الأخبار معارضة
 لأطلاق الكتاب وإعمالها
 القاضى قريبا كان بعيدا فمن نصرا كان بصل يمكنه الرجوع إلى أهله في يومه يجب لانه لا يضر
 عليه ولو كان شخشا لا يقدر على المشي فأد كيه الطالب لأبى من وعن أي سجن قريبا أخرج الشهود إلى
 منعة فاستأجر لهم جوارا كيوها لا تقبل شهادتهم وفيه نظر لهما العادى أي أكرام الشهود وهو
 مأمر به وقيل في التوازل بين كون الشاهد شحا لا يقدر على المشي ولا يحسد استأجر به دية تقتل وما
 ليس كذلك فلا تقبل ولو وضع للشهود طعاما فأكوا أو كان من مهابا قبل ذلك تقبل وإن سعه لأجلهم
 لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيهما وعن أي وسفر جرحه الله تقبل فيهما وهو الإجابة للعادة
 الحاربة بالمعلم من محل محل الإنسان عن بعضه شاهد أو لا يؤمنه ما قدّم من أن الأعداء إذا كان
 بالشرط لفضي حاجته عند الأمر يجوز كذا قيل وفيه نظر فإن الإلزام من يشلف الذهاب إلى
 الأمير وعند الفقه أي يكرهين لأبى يعرفه القاضى أن علم أن القاضى لا يقبله زجوا أن يسعه أن لا يشهد
 وفي الصمون كان في الصلح جماعة تقبل شهادتهم وسعه أن يمنع وإن لم يكن أو كان لكن قبوله مع
 شهادته أمر سوجب وقال شيخ الإسلام إذا أدى فأنه لا عدل ظاهر ثم أدى لا تقبل لكن التهمة فيه قد
 يمكن أن أخبره بعد ذلك ويمكن أنه لا استعلاء الإجابة التي والوجه أن تقبل ويحصل على العذر من نسيان
 ثم ذكر وأغريه (قوله والشاهد في الحدود) أي إذا أدى في الحدود بخيرين أن لا يداوا للترك لأن التهمى
 في القرآن وإن كان عامال لكن ثبت تخصيصه بالشاهد على الحدود من نسيان الستر فمن ذلك قوله صلى
 الله عليه وسلم لذي شهد عند موته بنوك لكان خير لك كذا ذكره المصنف والمعروف في الحديث

دلالة ظاهرة على أفضلته
 الستر قبل الأخبار معارضة
 لأطلاق الكتاب وإعمالها
 القاضى قريبا كان بعيدا فمن نصرا كان بصل يمكنه الرجوع إلى أهله في يومه يجب لانه لا يضر
 عليه ولو كان شخشا لا يقدر على المشي فأد كيه الطالب لأبى من وعن أي سجن قريبا أخرج الشهود إلى
 منعة فاستأجر لهم جوارا كيوها لا تقبل شهادتهم وفيه نظر لهما العادى أي أكرام الشهود وهو
 مأمر به وقيل في التوازل بين كون الشاهد شحا لا يقدر على المشي ولا يحسد استأجر به دية تقتل وما
 ليس كذلك فلا تقبل ولو وضع للشهود طعاما فأكوا أو كان من مهابا قبل ذلك تقبل وإن سعه لأجلهم
 لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيهما وعن أي وسفر جرحه الله تقبل فيهما وهو الإجابة للعادة
 الحاربة بالمعلم من محل محل الإنسان عن بعضه شاهد أو لا يؤمنه ما قدّم من أن الأعداء إذا كان
 بالشرط لفضي حاجته عند الأمر يجوز كذا قيل وفيه نظر فإن الإلزام من يشلف الذهاب إلى
 الأمير وعند الفقه أي يكرهين لأبى يعرفه القاضى أن علم أن القاضى لا يقبله زجوا أن يسعه أن لا يشهد
 وفي الصمون كان في الصلح جماعة تقبل شهادتهم وسعه أن يمنع وإن لم يكن أو كان لكن قبوله مع
 شهادته أمر سوجب وقال شيخ الإسلام إذا أدى فأنه لا عدل ظاهر ثم أدى لا تقبل لكن التهمة فيه قد
 يمكن أن أخبره بعد ذلك ويمكن أنه لا استعلاء الإجابة التي والوجه أن تقبل ويحصل على العذر من نسيان
 ثم ذكر وأغريه (قوله والشاهد في الحدود) أي إذا أدى في الحدود بخيرين أن لا يداوا للترك لأن التهمى
 في القرآن وإن كان عامال لكن ثبت تخصيصه بالشاهد على الحدود من نسيان الستر فمن ذلك قوله صلى
 الله عليه وسلم لذي شهد عند موته بنوك لكان خير لك كذا ذكره المصنف والمعروف في الحديث

فلان السرا والكتان انما يحرم لخوف فوات حق الحاج الى الاموال والله تعالى غنى عن العالمين وليس غنى خوفات ان

(قوله وليس الصحيح من المذهب) أقول هو الصحيح من المذهب على ما صحه في التوضيح وعده قال الشيخ الأسلم سراج الدين الهندوانى
 في شرح المغنى أما النبي عن النبي فأمر بضده إذا كان له ضد واحد بانفاقهم كلهم عن الكفر يكون أمرا باليمان وإن كان له
 ضد اذ فقه الخلاف انتهى (قوله على أن طلبه شرط وهو غير السبب) أقول ولا أن تقول أطلق الشرط على الب محجازا (قوله لأن
 معنى كلامه في قوله فلا تخلفه حيث) أقول فيه بحث فإن سببية الشيء للشيء لا يكون إلا بعد وجود الشيء الأول فالوجود داخل في جهة
 السبب ولها بعد العقل وجودات الملل عللا أخرى فافهم (قوله قلت نعم لا مخطأ وضع بذل على سبب غير) أقول الأول مسلم
 والثاني ليس كذلك قال في التوضيح في تعريف الحكم لطلب نوعا ما نكلى وهو المتعلق بأعمال المكلفين بالإلزام أو التضيير وأما
 وضى وهو الخطاب بأن هذا سبب ذلك أو شرط ذلك كالقول سبب الصلاة والوضوء شرط لها (قوله ودين الاعتبار لعموم القند)
 أقول العموم مسلم بل وإن يكون الإلزام لهذا يشهد بالدين (قوله وقيل إن التبع الأول ورد في ما عثر) أقول إذا كان واردا في حكاية
 ما عثر ولم يثبت ثبوت بالشهادة فلا يحضره حق الذي شهد عنه فقام (قوله لأن شهر حكاية ما عثر لا تستمر شهر تانها واحد في السرا) أقول
 الظاهر أن يقال لا تستمر شهر تانها واحد في السرا (قوله والكتان انما يحرم لخوف فوات حق الحاج) أقول التخصيص أضاق

الحق في شهادة عرجي

أخيه المسلم ولا خلاف في قبول

ذلك قوله إلا أنه يجب

أن يشهد استثناء من

قوله بخبر وهو منقطع لأن

الشهادة بالمال ليست

بداخل في الشهادة في الحدود

وإنما يجب ذلك لأنهما

أحياناً ليس بينهما

فيقول وأخذوا يقول سرق

بمحافظة على السر ولا به

بين أمرين لا يجمعان

القطع والضمان وأحدهما

حق الله تعالى ولا ترحق

العبد السر الكلي البطل

لهما وفيه تضييع حق العبد

فلا يجوز والأقدام على

إظهار السرقة ترجع حق

الله الحق على حق العبد

المتنازع وهو لا يجوز تعين

الشهادة على المال دون

السرقة

فإن في حق الأقدم والاق

المراتب السرفا الكتابان

وليس في خوف فوت حق

المتنازع قتال ومحل

الجواب أن التخصيص اضافي

بالإضافة إلى سقوط الله

تعالى التي تستوفي لاحقاً

أو نقول الراد الخوف

أو الكتابان في الحقوق التي

تستوفي أتمها على المال قال

المصنف إلا أنه يجب أن

يشهد بالمال في السرقة

أقول استدراك من قوله

خبر في الحدود أن قد يشهد

منه أنه لا يشهد في السرقة

مطلقاً الاستثناء المندفئ

لأنه بين حسيبتين أقامة الحد والتوقي عن الهتك (والسرقة أفضل) لتوقله صلى الله عليه وسلم للذي شهد
عند موته يشهد بذلك لكان شهادته كافية وقال عليه السلام من سرق مسلماً سرقه عليه في الدنيا والآخرة
وفيما نقل من تلقين الدرر عن النبي عليه السلام وأصحابه رضي الله عنهم دلالة ظاهرة على أفضلية السرقة
(الأنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخذت) أحياه الحق المروق منه (ولا يقول سرق)
بمحافظة على السر ولا تظهر السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل أحياه

أن هذا قاله صلى الله عليه وسلم لهذا ذكره مالك في الموطأ عن يحيى بن عبد الله أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لرجل من أهل يثرب قال له زال وسرت به ردائك لكان خير لك والمراد جمع الضمير في قوله
سرت به ما عرّفه الله عنه روى أبو داود عن يزيد بن نعيم عن أبيه أن ما عرّفه مالك أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال عند ما رجع من غزاة بدر فمعه رداءه فقال له زال وسرت به يشهد بذلك لكان خيراً لك وإن زال الأثر الذي أشار
على ما عرّفه أن النبي صلى الله عليه وسلم وبقرعه ولو لم يكن شاهد إلا ما عرّفه بالافراد
أنه خرج أبو داود عن ابن المسيك أن هذا الحديث يجلس فيه يزيد بن نعيم من هزال فقال يزيد هذا هو الحق
وزاد وقال شعبة قال يحيى قد كرهت هذا الحديث يجلس فيه يزيد بن نعيم من هزال فقال يزيد هذا هو الحق
هذا حديث حسني وقال جميع الأسناد ورواه ابن سعد في الطبقات وفيه قال في هزال يشهد ما صنعت
لوسرت به بطرف ردائك لكان خيراً لك قال يارسل الله لم أدرك في الأمر سنة ومنه قوله صلى الله عليه
وسلم من روى أنه يبرق من سرق مسلماً سرقه في الدنيا والآخرة ورواه البخاري وسلم وتلقين الدرر
من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تلقين ما يحصل به الدلالة ظاهرة على قصده في السر والسرقة يحصل
بالكتاب فكان كتابان الشهادة بالحدود مخصوصان عموم نجره في ذلك ما أسند الطحاوي إلى أبي
هريرة قال أني سارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبل يارسل الله أن هذا سرق فقال ما أخاه سرق
وروى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أن يخلص فدا عترف واعترا فلا يوجب جرمه معناه فقال له صلى الله عليه
وسلم ما أخاك سرق قال نعم فدا عترف واعترا فلا يوجب جرمه معناه فقال له صلى الله عليه وسلم ما أخاك سرق

النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم فدا عترف واعترا فلا يوجب جرمه معناه فقال له صلى الله عليه وسلم ما أخاك سرق
فان قلت كيف صحت القول بتخصيص العامين الكتابين منه وهي أخبار آحاد وأما شرط التخصيص
عندكم المقارنة ومن أين ثبت ذلك قلت هذا ما لا يخفى في طلب السرقة بلغة متعلقاتها بقطع به
عن درجة الشهادة لتعدد ثبوتها مع قبول الأمة لها فضع التخصيص ما أوهى مستند الإجماع على تخيير
الشاهد في الحدود وثبوت الإجماع دليل ثبوت التخصيص وأما المقارنة فاعلم أي شرط التخصيص في
نفس الأمر وهذا التخصيص الذي اعتبناه ههنا ليس بذلك بل هو جوع المعارضة إلى ما لا يمكنه في
التعارض من كتاب خبر بالأصول من أن الجمع بين العام والخاص إذا تعارضاً بان يجعل على تخصيصه
بمفاد أوجب الجميع جملة في ذلك تضمن الحكم بمتاباته كل مقادراً أو ما ثبت بتخصيصات (أو) كما إذا
أثاره بخلاف التعارض الحرم على المبيع وثبت جميعها تضمن حكماً أن المبيع كان مقدماً على الترميم فضع
حكمه وجوب ترجيح الحرم وإن لم يعلم تصدعه بطل نفسه وكثيراً ما يعترض بعض متأخري الشارحين
على كثير من المواضع المحكوم فيها بالتخصيص من أصحابنا بأن المقارنة غير معلومة فلا يثبت التخصيص
ومرادهم في تلك الأما كن ما ذكرناه إذا كان مجرداً عن إطلاق قوله تعالى ولا يأبى الشهادة
إذا ما دعوا فاما إذا قيدنا دعاءنا بالشهادة في الدين المذكور أو لا الآية أي قوله تعالى إذا قاتلنا فتم دين
الآجل سمي فكتبوه ثم قالوا لا يأبى الشهادة يعني بذلك الدين قتلهم (قوله إلا أنه يجب أن يشهد
بالمال) استدراك من قوله صغير في الحدود فلا يقتضي أن لا يشهد بالسرقة فقد تبدل أدناه لا يشهد فيها

(١) قوله أول بضم الهمزة وفتح الواو جمع أول

بجيد فقه

(قوله ولا تقبل شهادة النساء) يجوز أن يكون جوابا عما قاله أولا، فلهذه عقت بقوله فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وليست شهادتهن فيها مقبولة ووجهه أن القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم ولئن أوجب فعدم قبوله المذكور من حديث الزهري وشبهة البديلة في شهادتهن فان قلت ما سلك الحديث من الآية هنا التخصيص لم ننسخ قلت مسلكتهم ما سلك آية شهادة الزمان منه وهو ما التخصيص ان ثبتت المقارنة أو التسخير وقول الزهري منعت النسبة من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم والتقليقين يدل على تلقبه بالسدر الاول لقبول فكان مشهورا بخوارزمية قال (وماسوى ذلك من الحقوق الخ) وماسوى المرتبتين من بقية الحقوق (مالا كان أو غيره) كالتكاح والطلاق (أو الكفالة والوصية) أي الوصاية لأنه في تعدد غير المال (وتحقوقك) يعني العناق تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عاتلنا (وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال وروايعها) كالأجارة والادارة والكفالة والابن والسرط وشروط الخبار واستدل بان الاصل في شهادتهن عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصور الولاية فانها لا تصلح للامارة (ولهذا) أي ولأن الاصل عدم القبول (للقبول في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن الا انهم استنتجوا من ذلك الاصل في الاموال ضرورة احيا حقوق العباد) لكثرة وقوعها (٧) ودون خطرهما فلا يلحق بهما ما هو اعظم خطرا وأقل وجودا كالتكاح والطلاق والرجعة والارادة والبسوغ والولاء والعتق والجرح والتعديل والعفو عن القصاص (ولئان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهو المشاهدة) التي يحصل بها العلم والضبط

(ولا تقبل فيها شهادة النساء) لما ذكرنا (قال وماسوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا أو غيره مثل التكاح والطلاق والعناق والعتق والحوالة والوقف والصلى (أو الكفالة والوصية) والبيعة والاقراء والاراء والولاء والولاد والنسب وتحقوقك وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة التسامع الرجال الا في الاموال وروايعها لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصور الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن الا انهم قللت في الاموال ضرورة والتكاح أعظم خطرا وأقل وقوعا فلا يلحق بهما ما هو أعظم خطرا وأكثر وجودا ولئان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء اذ لا يصلح يحصل العلم للمشاهد وبالتالي يبقى والثالث يحصل العلم للقاضي ولهذا يقبل اخبارها في الاخبار

والرجعة والنسب وقال الشافعي لا تقبل شهادة التسامع الرجال الا في الاموال وروايعها كالاذن وشروط الخبار والشفعة والاجارة وقتل الخطا وكل جرح لا يوجب الا المال وكذا فسخ العقود وقض بحجوم الكتابة الاتيم الاخيرة فيه وجهان لقراب العتق عليه لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصور الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن الا انهم قللت في الاموال ضرورة والتكاح أعظم خطرا وأقل وقوعا فلا يلحق بهما ما هو أعظم خطرا وأكثر وجودا ولئان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء اذ لا يصلح يحصل العلم للمشاهد وبالتالي يبقى والثالث يحصل العلم للقاضي ولهذا يقبل اخبارها في الاخبار

الاول لان أهلية بالمرءية والاسلام والبلوغ والمشاهدة والضبط والاداء ليست بعلة لذلك لاجتماع لافرادى والثاني كذلك لاجتماع لافرادى على انه لا يلزم من وجوده وجود المشروط والجواب ان أهلية الشهادة عتبت شرعية فتصل بمجموع ما ذكر من الحرمة والاسلام والبلوغ وأما المشاهدة والضبط والاداء فليست بعلة لها وانما هي علة لأهلية قبولها فالأفرادى ضرورية لوجود أهلية الشهادة بالاسلام والبلوغ والحرية والذكورة أيضا فانها أحد الامور المذكورة للمشاهدة والضبط أو الاداء اذا أدى بغير لفظ الشهادة لم تقبل شهادته وان كانت على استناب وجودها وجودا لمعولها وهو القبول وعلى هذا سدد في كلام المصنف عضاف أي أهلية قبول الشهادة

(قال المصنف ولئان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة) أقول يعني أهلية قبولها فالأضاف مفقود (قوله والمشاهدة والضبط والاداء ليست بعلة لذلك الخ) أقول والالكان العبد والصبي العاقل والكثر أهلا للشهادة (قوله لعدم توقفها عليها) أقول لتقدم أهلية الشهادة على الاداء (قوله كذلك) أقول لاجتماع لافرادى (قوله على أنه لا يلزم من وجوده وجود المشروط) أقول يعني أهلية الشهادة (قوله فانها ضرورية لوجود أهلية الشهادة الخ) أقول اللازم من هذا التعليل التوقف لالعلة لان يرتكب التاويل في كلامه بان يراى بالعلة المدخلة فيها (قوله وهو القبول) أقول أي أهلية القبول

(قوله نقصان الضبط) جواب عن قول الشافعي واختلال الضبط وتوجيهه أن يقال إن ذلك بعد التسليم المجبر بضم الأخرى إليها فليس
 بهذا الشبهة البديهة فلا تقبل فيما يندرى بالشبهة وتقبل فيما يشك فيها وهذا الحق قول المذكور من النكاح وغيره مما ثبت بها أما
 النكاح والطلاق فظاهر بثبوتهما مع الزل وأما الوكلاء والأصهار والأموال فغير مجرى فيها كتاب القاضى إلى القاضى والشهادة على
 الشاهد وذلك أمانة توثق مع الشبهة فلا تثبت بشبهة التسامع الرجال وليد ذكر الجواب عن قوله نقصان العقل ولأن قوله لتصور
 الولادة والجواب عن الأولى أنه لا نقصان في عقله فيعلمونما التكليف ويستدلون أن نفس الإنسانية أربع مراتب الأولى استعداد
 العقل ويسمى العقل الهولاءى وهو حاصل لجميع أفراد الإنسان في مبدأ نظرهم والثانية أن يحصل البدييات باستعمال الحواس في
 الجزئيات فيعمل أكتساب الفكرات بالعقل ويسمى العقل بالملكة وهو مناط التكليف والثالثة أن يحصل النظرات المفروغ عنها
 متى شأمن غير افتقار إلى اكتساب ويسمى العقل بالفعل والرابعة أن يستحضرها وتفت اليه المشاهدة ويسمى العقل المستفاد
 وليس فيعلمونما التكليف وهو العقل بالملكة فين نقصان يشاهدتاهن في تحصيل البدييات باستعمال الحواس في الجزئيات
 والتبينة أن نسبت فانه لو كان في ذلك نقصان لكان تكليفهن دون تكليف الرجال في الأركان وليس كذلك وقوله صلى الله عليه وسلم
 ناقصت عقل المرأة العقل بالفعل وذلك (أ) لم يسلم قولاً ولا خلافة ولا أمارتوهذا يظهر الجواب عن الثاني أيضاً تأمل قوله

وعدم قبول الأربع) جواب
 عن قوله ولا تقبل شهادة
 الأربع ووجهه أن القياس
 يقتضى قبول ذلك أيضاً
 لكنه ترك ذلك كي لا يكثر
 خروجهن قال (وتقبل في
 الولادة واليكارة) اختص
 قبول شهادة امرأة واحدة
 بالولادة واليكارة والصوب
 بالنسبة موضع لا يطلع
 عليه الرجال لا تقبل في
 غيرها فهو قصر أفراد صر
 الموصوف على الصفة

ونقصان الضبط بزيادة التبنيان المجبر بضم الأخرى إليها فلم يبق بهذا الشبهة البديهة فلا تقبل فيما
 يندرى بالشبهة وهذه الحقوق تثبت مع الشبهة وعدم قبول الأربع على خلاف القياس كي لا يكثر
 خروجهن قال (وتقبل في الولادة واليكارة والصوب بالنسبة موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة
 واحدة)
 مقتضىه القائل بالاصل عدم القبول ثم أثبت عدم وجود ما ينبغي عليه أهلية الشهادة وهو المشاهدة بل
 واعترض بان المشاهدة والضبط أهلية الاداء لأهلية الشهادة بل هي كمال في الأسرار أن أهليتها
 بالولاية والولاية بمنية على الحرمة والأرث والتساق في هذا كإرجال بني أهلية الصل وهو المشاهدة
 والنسب والتساق في ذلك كإرجال ولها تقبل روايتن لأحدث الأحكام اللازمة فلا مقتضى هذا
 يقال والله تعالى أعلم أن جعل الشارع التنتين في مقام رجل ليس لنقصان الضبط ونحو ذلك بل لظهور
 درجتهن عن الرجال ليس غير ولقد نرى كثيراً من النساء يظعن أكثر من ضبط الرجال لاجتماع
 خاطرهن أكثر من الرجال لكثرة الواربات على خاطر الرجال وشغل بالهن بالعش والمعاد وقلة الأمور
 في جنس النساء سلماً ألتقصان الضبط وزيادة التبنيان في جنسهن وإن كان بعض أفرادهن أخطب
 من بعض أفراد الرجال لقوله تعالى أن فضل أحداهما لذكراً أحدهما الآخرى لكن ذلك المجبر بضم
 الآخرى إليها فلم يبق حيث لا الشبهة فلم تقبل فيما يندرى بالشبهة وهذه الحقوق تثبت مع الشبهة
 وأما عدم قبول الأربع فعلى خلاف القياس كانه كي لا يكثر خروجهن (قوله وتقبل في الولادة
 واليكارة والصوب بالنسبة موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة امرأة واحدة) مسلقة عدة

(قوله ولم يذكروا الجواب عن
 الخ) أقول فيمبعت (قوله
 لا نقصان في عقلهن) أقول
 في صحاح كتاب الإيمان من

المصابع عن أبي سعيد الخدري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في أخصى أو فطر إلى
 المصلين ثم بالنساء فقال لبعض النساء تصدقن فاني أرى تكتن أكثر أهل النار فقلن وبم رسول الله فقالن تكفرن بالهن وتكفرن بالمرأة
 ما رأيت من نقصان عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من أحد إن قلن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله فقال ليس شهادة المرأة
 مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فقلن من نقصان عقلها قال ليس إذا حاضت لم تنسل ولم تصم قلن بلى قال فقلن من نقصان دينها
 انتهى الحديث الشريف واثبت خير ما مذكره الشارح مختلف لظاهر الحديث (قوله في تحصيل البدييات الخ) أقول فيمبعت
 لوجوب احتجابهن وسترهن أكثر البدييات محبوبة عنهن كاللايحيى (قوله لكان تكليفهن دون تكليف الرجال في الأركان وليس
 كذلك) أقول فانه إن تكليفهن دون تكليف الرجال لا يرى أنه لا يفرض لهن الصلاة أيام حضنهن فتأمل في جوابه (قوله وذلك لم يسلم
 للولاية والخلافة والامارة) أقول ولا يفتي علياً أيضاً أن الشهادة ضريبة من الولاية (قوله والعرب من النساء في موضع الخ) أقول قوله
 في موضع فيه العيوب لا حجة في موضع لا يصح إلا أنه (قوله فهو قصر أفراد قصر الموصوف على الصفة) أقول فمبعت فانه ما ذكره
 قصر الصفة على الموصوف ثم لا يفتي أنه ليس في عبارة الكتاب بما يفيد قصر أصلا بل مراد صاحب النهاية التخصيص الذي ذكرى فانه يفيد
 نفي الحكم عما عدا ذلك الروايات فالأصوب أن يقال سكوتهم عن قبول شهادة الرجل الواحد على فهمه محاذ كرهه فطرير الدلالة قليلاً من

والثنتان

لا عكسه كما فهم صاحب الفقه^١ واعتبر من قبله ما ذكره رتبيل وأحد من القول على أنه عليه وسلم شهد هذه التسامحات في عدم الاستيعاب
الرجال النظر إليه ووجه الاستدلال أن الأقوال والأحكام إذا دخل الجمع ولم يكن قسمه معدود ينصرف إلى الجنس فيقتل بالواحد ثقافاً وفيما
على ما عرف من موضعه وهو جهة على الشافعي في اشتراط الأربع ما عدا أن كل أمرين تقومان بمقارن رجل واحد في التهادلات قوله
(ولأنه) دليل محقق لتساو وجهه أن المذكور مقتضى الاتفاق أيضاً للنظر لأن نظر الجنس أخفى من إسقاط العدد تنقيص النظر
فصار إليه لأن المتن والثلاث أحوط بالمعنيين معنى الإلزام واعتراض بأن هذا التحليل نوع من مناقضة لأنه لو كان حوازاً لا اكتشافه ينظر
الواحد تخلفه نظرهما كان نظر الاثنين والثلاث أحوط من نظر الواحدة والجواب أن يقال خفة النظر واجب لعدم وجوب اعتبار
العدد ومعنى الإلزام يقتضي وجوب فعل كليهما وقتلنا لعدم الوجوب والجواب أن أحاطا (ثم حكى) أي حكم شهادة امرأ أو أحنف
الولادة (شرح في الطلاق) يعني في باب ثبوت النسب حيث قال وإذا تزوج الرجل امرأتها فوالتت أشهر فصاعداً بعد الزوج
الولادة تثبت الولادة بشهادة امرأ أو أحنف أو قال لا امرأ ما إذا ولدت فالت طلق فشهدت امرأ على الولادة تطلق عند أبي حنيفة
وجهه الأقوال تطلق وإن كان الزوج فقلنا لم يلل طلق من غير شاهد عند (٩) أي حنفية يعني تثبت الولادة بقول امرأ أنه

(٢ - فتح القدير سادس) ولتقتضى البيع وهو الزوم وان قلنا انها تبيل يخلف البائع لينضم نكوله الى قولهن لان القسم

قوى وشهادتهن بحضنة صفة لم تأدعوا بدليل يصف بعد القبض بالله لقد علمتكم البيع وهي بكر وبكر بالقبض بها وهي بكر فان سلف
لزم المشتري وان تكل رد عليه فان قيل شهادة النساء حجة فيما لا يطغ عليه حال فوجب الرد بقولهن والتعطيل تركه العمل بالحديث
أجاب بان العيب ثبت بقولهن يعني في حق مصلح الدعوى والتعطيل فان المشتري اذا ادعى عيبا في البيع لانه من اثبات قايمة به
في الحال لثبته ولادة التعطيل والاك ان القول بالبيع تسكيا لا مصلح فان قلنا انها ثبت العيب في الحال وعمل بالحديث ثم تعطيل
البيع على أنه لم يكن بهذا الصبي الوقت الذي كانت فيه واما شهدتهن على استهلاك الصبي ففي حق الارث عندنا في حصة ربعهما
غير مقبولة لانه لا استهلاك صوت الصبي (١٥) عند الولادة وهو مما يطغ عليه الرجال فلا تكون شهادتهن فيه حجة لكنها في حق

الصلاة مقبولة لا تمن
أموال الدين وشهادتهن
فيما حجة كشهادتهن على
هلال رمضان وعندهما
في حق الارث ايضا مقبولة
لانه صوت عند الولادة
والرجال لا يحضرها عادة
فصار كشهادتهن على نفس
الولادة والجواب ان الاعتبار
في ذلك امكان الاطلاع
ولاشك في ذلك فلامعتبر
بشهادتهن ونفس الولادة
هو انفصال الولد عن الام
وذلك لا يشترك الرجال فيه
التساه (قال ولا بد في ذلك
كله من العدالة الخ) لا بد
في المال وغيره مع ما ذكرنا
من شروط الشهادة بالعدالة
وهي كون حسنات الرجل
أكثر من سيئاته وهذا
يتناول الاحتجاب عن
الكتمان وتركه الاصرار على
الصغار (ولفظه الشهادة)
حتى لو قال الشاهد عند
الشهادة أعلم وأتقن لم تقبل
شهادته في تلك الحالة في ذلك

المبيعة اذا اشترها بشرط البكارة فان قلنا انها ثبت يصف الباقع لينظم تكونه الى قولهن والعيب
ثبت بقولهن يصف الباقع وأما شهدتهن على استهلاك الصبي لا تقبل عندنا في حصة ربعه الله في حق
الارث لانه مما يطغ عليه الرجال الا في حق الصلاة لانه من أمور الدين وعندهما تقبل في حق الارث
أضلا له صوت عند الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة قال (ولا بد في
ذلك كله من العدالة ولفظة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لفظه الشهادة وقال أعلم وأتقن ثم تفصل
شهادته) أما العدالة فلقوة تعالى عن تزويع من الشهد او لقوة تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم
أي في باب ثبوت النسب منه وفي الميسوط لوشهد بالولادة رجل فقال لها ما تفان قلن أي ما تقبل اذا
كان عدلا ولو قال تعبت النظر لا تقبل به قال بعض أصحاب الشافعي وقال بعض مشايخنا قال فثبت
النظر تقبل ايضا به قال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله وأما حكم البكارة فان شهدت أنها بكر يؤجل
العين ستة أشهر فاذا مضت فقال وصلت اليها ما أنكرت ترى التساه فان قلن هي بكر في حقان اختارت الفرقة
فرق الحال واختلف بقولهن لانها تأتت بغيره وهو موافقة الاصل البكارة أصل ولو لم تأت بشهادتهن
بغيره باعتبار في بوجه الخصومة لافي الزام انفسهم وكذا في رد البيع اذا اشترها بشرط البكارة فقال
المشتري هي بغيره النساء فان قلن هي بكر لزمت المشتري لأنها بشهادتهن مؤذوه الاصل وان قلن
هي ثيب لم يثبت حق الفسخ لان حق الفسخ قوى وشهادتهن ضعيفة ولم تأت بدعوى ولكن ثبت حق
الخصومة فتسوه العين على البائع لقد علمتكم البيع وهي بكر فان قلن هي بكر فثبت العيب والله لقد
بها وهي بكر فان تكل ردت عليه وان حلف لزم للمشتري واما شهدتهن على استهلاك الصبي فتقبل في
حق الصلاة عليه بالاتفاق واما في حق الارث عندهما كذا في عندنا في حصة لا تقبل الا بشهادتين رجلين
أو رجل واحد وان لان الاستهلاك صوت مسوع والرجال والنساء مع ما يطغ عليه الرجال
بخلاف الولادة فانها انفصال الولد من الام فلا يطغ عليه الرجال وهما يقولان منه يقع عند الولادة
وعندها لا يحضر الرجال فصار كشهادتهن على نفس الولادة ويقولها قال الشافعي وأحد وهو أرجح
(قوله ولا بد في ذلك كله من العدالة ولفظة الشهادة) حتى لو قال الشاهد أعلم وأتقن لا تقبل وإن كان وهو
التساهر حتى لو قال أشهد على شهادة أو مثل شهادته لا تقبل وكذا مثل شهادة صاحبي عند انحصاف
لا حتمال أما اشترط العدالة فلقوة تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال تعالى عن تزويع من الشهدا
ولان العدالة هي المعينة للصدق فان الشهادة اخبايا يحصل الصدق والكذب على السواء بالنظر الى
نفس المفهوم بذلك لا يلزم كونه صدقا حتى يجعله فان قيل المكر ايضا قد يكون عدلا فاجاب انه

الوقت (أما اشترط العدالة فلقوة تعالى عن تزويع من الشهد او الفاسق لا يكون مرضا لقوة تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم يعارضه
قوله فلا قلنا انها ثبت البيع الخ) أقول فيه انه حجة لا يستقيم قوله وشهادتهن حجة ضعيفة الخ فان الحكم في شهادة الرجال
بالعصب كالان كان كذا كرهنا بغيره فثبتنا مثل والجواب أن الفرق فيما اذا كل التزاع قبل القبض حيث يلزم المشتري اذا حلف
للبيع كافي في ضعف حجتها وفيه تأمل (قوله ثم يصف البائع الى قوة كانت في يده الخ) أقول في الجواب فيما قبل القبض (قوله
وأما اشترط العدالة الخ) أقول فيه بحث (قال المستنف خلقوه تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم) أقول فان قيل بعض التزمون
وردت مطلقة كما سبق وإذا أدخل النص المطلق والمقيّد على السبب لم يعمل المطلق على التقيّد عندنا فكيف ثبت اشترط العدالة
فلنا المطلق ينصرف الى الكمال

ولأن الشهادة يجب اعتبار الصدق (والعدالة هي المينة لا الحق) فهي على الحقيقة مسوأة ما يحدث (لأن من يشأ على غير الكذب يمتنع من قول ما ليس به) فقد يتعاطاه أو يوافق أو يوافق (في الناس ذا مروءة) أي ما ساقطاً له مرة وتشد يد الزور لوجهه ويمنع عن الكذب لروءه (والأول) يعني عدم قبول شهادة الفاسق مطلقاً وبوجه ذا مروءة كان (أصح) لأن قبول ما كرهه الفاسق ومن أمر بما خلاف ذلك قال على أسطيه وسلم إذا أقيمت الشهادة فلان التصريح بلفظه مكتمر والمعلن بالفق لا مروءة له الصكن القاضي لو قضى بشهادة الفاسق صح عنه ناو ما لفظه الشهادة فلان التصريح بلفظه باشرأه إذا الأمر فيها بهذه اللفظة (قال الله تعالى وأقيموا الشهادة لله) وشهدوا أذاً بآيعة واستشهدوا شهد من رجل كرهكم وقال على الله عليه وسلم (لا تأخذوا مثل الشر فاشهدوا بالأقوال) (ولان في اللفظة الشهادة زيادة (١١) توكيد) ولا ينبغي على الشهادة (ولان في اللفظة

ولأن العدالة هي المينة الصدق لأن من يتعاطى غير الكذب قد يتعاطاه وعن أبي يوسف وجه الله أن القاضي إذا كان وجهياً في الناس ذا مروءة تقبل شهادة لأنه لا يستأجر لوجهه ويمنع عن الكذب لمروءته (والأول) أصح لأن القاضي لو قضى بشهادة الفاسق صح عنه ناو قال الشافعي وجهه أنه لا يصح والمصلحة معروفة وأما اللفظة الشهادة فلان التصريح بلفظه باشرأه إذا الأمر فيها بهذه اللفظة ولان في زيادة توكيد فلا يرد في أشهد من ألقاها المين كقوله أشهد بالله فكان الاستماع عن الكذب بهذه اللفظة أشد وقوله في ذلك كله اشتراطاً لجميع ما قد سمع حتى يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة الناس في الولادة وغيرها هو الصحيح لأنها شهادة للمسلمين معنى الالتزام

بما مضى خلاف المدعي فنهى لفظان وتسلم الشهادة عن المعارض أو يترجح اخبار للمدعي بالشهادة (وعن أبي يوسف أن القاضي إذا كان وجهياً في الناس) كثير مما للسلطان والكسوف وغيرهم (تقبل شهادة لأنه لا يستأجر لشهادة الزور لوجهه ويمنع عن الكذب لمروءته (والأول) أصح لأن هذا التعليق في مقابلة النص فلا يقبل (لأن القاضي ان قضى بشهادة الفاسق ينفذ عقاباً) ويكون القاضي حاسماً (وأما اشتراط لفظ الشهادة فلان التصريح بلفظه باشرأه إذا الأمر فيها) أي في التصريح (بهذه اللفظة) قال تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وأشهدوا أذاً بآيعة واستشهدوا شهد من رجل كرهكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وأقيموا الشهادة لله وقال عليه السلام أذا رأيت مثل الشر فاشهد وحاصل هذا أن التصريح وردت بلفظ الشهادة فلا يخل بابائها وردت بلفظ الشهادة وذلك لا يوجب على الشاهد لفظ الشهادة كما قال تعالى وربك أكبر ولم يرد من السنة في تكبير الافتتاح إلا بلفظ التكبير كقوله صلى الله عليه وسلم تحرم على التكبير ولم يشرط ذلك لفظ التكبير عند أي حصة فمن أين زعم في الشهادة قلنا لفرق مضوي وهو أن لفظ الشهادة أقوى في اللفظ كلفته ما من غيرهما من الألفاظ كأعلم وأيقن لما فيها من اقتضاه معنى المشاهدة والمعاينة التي مرجعها الحس ولا تمن الألفاظ الخلف فالاستماع مع ذكرها عن الكذب أظهر وفوقه الأمر بلفظ الشهادة في قوله تعالى وأقيموا الشهادة لله وقوله عليه الصلاة والسلام أذا رأيت مثل الشر فاشهد فلفظ الشهادة يختلف التكبير فانه التكبير في اللفظ وليس لفظ أكبر يبلغ من أجل ما أعلم فكأنه الألفاظ سواء فلم تثبت خصوصية فوجب تعيين لفظ أكبر وقوله (في ذلك كله) أي في المراتب الأربعة كلها اشترط فيها العدالة ولفظ الشهادة في شهادة التساو وغيرها وقوله (هو الصحيح) احترازاً عما قاله المراقبون من عدم اشتراط لفظ الشهادة لانها غير

أشهد من ألقاها المين فكان الاستماع عن الكذب بهذا اللفظ أشد وهو المقصود بخلاف لفظ التكبير في الافتتاح فله التكبير فيجوز تبديل ما هو أصح فيه به (قوله في ذلك كله) ويذهب ما وقع في المختصر من قوله ولا بد في ذلك أي في جميع ما تقدم حتى يشترط العدالة ولفظة الشهادة في شهادة الناس في الولادة وغيرها هو الصحيح لأنها شهادة للمسلمين معنى الالتزام

(قوله ما سواها ما يحدث) أقول فيه بحث الآن يحصل على المعدل المصطلح قال المصنف (ويمنع عن الكذب بمروءته) أقول محيى المستعمل في بايمن تقبل شهادته وفي التعليق مفاضة (قوله فوجهه مكتمر) أقول أي شديد العوس (قال المصنف إذا الأمر فيها بهذه اللفظة) أقول فيه كلام لا ليس معنى

لفظ أشهد بل معناه أخبر فلا ينسب الاشتراط بمجرد ذكره وجوابه أن الشهادة هو الخبر عن مشاهدة وتعبان وهو الالتزام القاضي لا يطلق الخبر تأملاً (قوله ولان في اللفظة الشهادة) أقول الأولى أن يجعل هذا وجهاً لآلة التصريح على الاشتراط إذا ظهر ذلك الدلالة بدون ملاحظته ولا يجعل دليلاً مستقلاً على المدعي كما فهمه (قوله بخلاف لفظ التكبير) أقول جواب عما يقال ما الفرق بين الأوامر المشتقة من الشهادة وبين غيرها من الأوامر حتى روي في الأولى اللفظ الذي يورد بالأمر دون الثانية مثل كبير (قوله) إذا لا وصول إلى القطع) أقول يمكن الوصول إلى القطع بالتواتر فلا ولا أن يقال يكفي في الظاهر الاستعناق إذا لم يكن غمعة منازع كالشفع بسحق الشفعة بظاهر دعاء لم يكن غمعة منازع وهنا كذلك إذا الكلام في هذا الموضع الخصم في الشهود

حتى استحسن مجلس القضاء واستقرأه لمصلحة الإسلام وهداه وأصبح استقرأه من قول العراقيين قائم بالإشترط وفيه القسمة الشهادة
فإن أقام المدعي الشهود فلا خياراً وإن لم يطق إلا بعض الخصم أو لأحد كان الثاني حالاً أو حقيقياً فترجعه الله فيقتصر إلحاحاً على حكم بظاهر العدالة
في السلم والعدل عن الشهود حتى يطمئن الخصم لقوله صلى الله عليه وسلم للمسلمون عدلوا عنكم على بعض الأيادي وفيما خلف دوى
مثل ذلك عن عروضي الله عنه ولأن الظاهر هو التزام عاير محرجم في دينه وبظاهر كفاية ذلك قبل الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق
وهذا ثابت الذي استحقاق الذي به إقامة البيئة فطوب أم أشار إليه بقوله أن لا وصول إلى القطع وبما أنه لم يكتب الظاهر لاحتج
إلى التكمين وقبول قول المزك في التعديل (١٢) أعضاء بظاهره لأن الظاهر أن قول المزك يصدق فالكلام فيه كالاول وهم

برا وودرو أو بتسلسل
 ويجوز أن يقال إن ظاهرهما
 اعتبار رفيع لا للاختصاص
 وبأن ذلك أن دعوى المدي
 تذكر انتمس تعارضا
 وههنا الشهود وبراة
 الغنة كذلك وبظاهر
 الصلة أنفع معارضة
 المفسد كذلك (الفقرة)
 الآتي الحدود والقصاص
 استثنى قوته ولا يزال
 عن الشهود حتى يطلع
 انتمس الآتي الحدود
 والقصاص فأنه يقال عن
 الشهود لا بمصالح لاسقاطها
 فيشترط الاستصاء فيها
 ولأن الشبهة فيها دائرة
 فيقال عنتمس يطلع
 على ما سقط به لأن
 كل الأول يقال عنتمس
 بالاختصاص لأن ظاهرهم
 المسم في الشهود معارض
 بحال انتمس إذا طعن فيه
 فأنه انتمس أن المسم لا يكتب
 بالظن على مسم لأجل
 حطام الدنيا يحتاج القاضي
 حثثه إلى الترجيح

(قوله وبما أولم يكتف الخ) أقول والأظهر أن بين عدم إمكان الوصول إلى القطع لزكخان المزك بقصره عدم التمسك بوجوب
ظواهره لأن أقصى ما يدل على عدمه أن مزكخان من محظورات دينه واحتجاده على الطاعات وهي دلالة ظاهره على ما وليست بقطعية
أذ لا يندب احتمال فساد الاعتناق فلا تماثل (قوله جواب ما أشترنا به بقوله) أقول الطاهر أن شغل ما أشارنا إليه بقوله (قوله ويدور أو
يتسلسل) أقول ليس أن الطبيب حاصل (قوله وظاهر العدالة أن تقع الخ) أقول فيجب فيه (قوله استثنى من قوله وبما يسأل) أقول بل من قوله
بقتصر الحاكم (قوله ولأن الشبهة قيد إدارة) أقول فيجب بحثه لأن وجه السؤال إذا كانت الشبهة دارمة فمعيه ليس إلا أنه محال لاسقاطها
فإن هذا التعديل في التعديل الأول يوضح عدم تعللنا بغيره فلا نؤخذ الأول من الزجر بل هذا الكلام من جهة التعديل الأول يمكن أن يؤول

وقال أبو يوسف ومحمد لا بد أن يسأل عنهم في السر والعامة في جميع الحقوق لأن بعض القضاة على الخطأ وهي شهادة العدول فلا بد من التعرف عن العدالة وفي السؤال عن القضاة البطالان على تقدير ظهور الشهادة عياداً أو كفاً (وقيل هذا) الاختلاف (اختلاف عصر وزمان) لأن ما حنفياً أجاب في زمانهم كان الغالب منهم عدولاً وهذا أجاب في زماننا وقد نفسر الناس وكما العدول وشاهد ذلك أوجسفة لتل في قولهما ولهذا قال (والفتوى على قولهما في هذا الزمان) قال (ثم التزكية في السر) اعلم أن التزكية على نوعين تزكية في السر وتزكية في العلانية فالأولى (أن يثبت القاضي المستوية) وهي الرخصة التي يكتبها القاضي في بعضهما سراً يبد أمينه إلى الزكاة بحيث يبالاها استمر في كل العوام (إلى المعدل) يمكنها (في النسب (١٣) والحق) يضم الحامو كسرها مع حلية الإنسان صفته وما يرى

(وقال أبو يوسف ومحمد رجما لا بد أن يسأل عنهم في السر والعامة في جميع الحقوق) لأن القضاة ميناه على الخطأ وهي شهادة العدول فيعرف عن العدالة وفي مصور قضاة عن البطالان (وقيل هذا) اختلاف عصر وزمان والفتوى على قولهما في هذا الزمان قال (ثم التزكية في السر) أن يثبت المستوية إلى المعدل فيها النسب والحق والحق ورتها المعدل كل ذلك في السر كيلا يظهر ليضع أو يقصد (وفي العلانية لا بد أن يصح من المعدل والشاهد) لتتقي شبهة تعديل غيره وقد كانت العلانية وحدها في الصدراول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا نتر زاعن الفتنة

فوجب الاحتياط وأوجب بان الظاهر في الشهادة كالقطع لما يمكن الوصول إلى القطع ولا بالتزكية والحق أن الظاهر يجب الاحتياط والمراد بالظاهر الذي لا يثبت بالاحتياط هو الاحتياط وأما إذا ظعن انصم فقد تقابل ظاهرا فيقال وقال أبو يوسف ومحمد لا بد أن يسأل عنهم طعن طعن انصم أول طعن في حمار الحقوق في السر والعامة وبه قال الشافعي وأجد وقال مالك بن كنف مشهورا بالعدالة لا يسأل عنه ومن عرف جرحه ردت شهادته وانما يسأل إذا شك وانما قلنا لا بد من السؤال مطلقا لأن القضاة يمين على الجهة وهي شهادة العدول فلا بد أن يثبت عدله والعدالة ذلك ولا يمين فيون تليل أي حنفية على ذلك وكونه لا بد أن يثبت العدلة أيضا ففيه أوجسفة ولكن يقول طريق الثبوت هو البناء على ظاهر عدالة السليم خصوصاً مع ما رو يتاعن التي صلى الله عليه وسلم والعبادة والسلف ومع ذلك الفتوى على قولهما لا اختلاف حال الزمان ولقد قالوا هذا الخلاف خلاف زمان لا جرحه زمان وذلك لأن الغالب في زماننا أي حنفية الصلاح بخلاف زمانهما وما قيل بأنه انتهى في القرن الثالث وهو المشهود لهم بالصلاح منه صلى الله عليه وسلم حيث قال خبر القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهذا اقتضى في القرن الرابع نفيه قلنا بأن حنفية رجحه الله في عام حسين ومائة فكيف أتقى في القرن الثالث وقوة ختم القرون الخ اثبات التحيرة بالتدريج والتفاوت لا يستلزم أن يكون في الزمان المتأخر غلبة الفسق والظاهر الذي يثبت بالنسب أقوى من الظاهر الذي يثبت بظاهر حال الاسلام وتحقيقه أما قطعنا بطله الفسق فقد قطعنا بأن كثر من التزم الاسلام لم يحبب محاربه فلم يجر ذلك التزام الاسلام بطله العدالة فكان الظاهر الثابت بالغالب بالامعاض فرغ لو تاب الفاسق لا قبل شهادة من بعض سنة أشهر وقال بعضهم سنة ولو كان عدلا فشهد بالزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مودة (قوله ثم التزكية في السر) أن يثبت المستوية وهي الرخصة التي يكتب فيها القاضي أسماء اليهود ونسبهم وحلهم والمصلحة أي مصدح مجملهم ينبغي أن لا يصحار الامتدلا صالحا زاهدا أي لا يصحح بالمال المأمور أن اعلم من يعرفه في هذه الأوصاف فيكتب اليه فهو

أو قصد المداع وإثباته أن جميع المال بين المعدل والشاهد فيقول المعدل هذا الذي عدلته شي إلى الشاهد لتتقي شبهة تعديل غيره فان الشخص قد يتفقان في الاسم والنسب وقد كانت التزكية بالعلانية وحدها في عهد الصحابة رضي الله عنهم لأن القوم كانوا صالحا والمعدل ما كان يتوقى عن الجرح لعندهم قائلهم الجرح بالاذني (وقع ألا كتفا بالسر في زماننا) لأن العلانية بلا وقتة لقابلهم الجرح بالاذني (قال المصنف لا بد أن يسأل عنهم في السر والعامة) أقول لعل الواو بمعنى أولئك المتلوا حتى ترتفع المخالفة التي أفضها الكلام فأمال (قال المصنف ثم التزكية في السر) أن يثبت المستوية أي مصدح مجملهم ينبغي أن لا يصحار (قوله كي لا يظهر فيضد) أقول بالشروة (قوله أو قصد المداع) أقول الصواب أو قصد بالاذني على تقدير الجرح

ويروى عن محمد أنه قال: ترك العلامة بلا موقنة ثم قيل لا بد للعبد أن يقول هو عدل حاز الشهادة لأن العبد قد يعدل وقيل يكفي بقوله هو عدل لأن الحرة ثابتة بالدار قال المصنف (وهذا أصح) لأن في زماننا كل من نشأ في دار الإسلام كان الظاهر من حاله الحرة ولهذا لا يسأل القاضي عن إسلام مورثه وإنما يسأل عن عدالته قال أبو حنيفة رحمه الله على طرقة نقوله في الزارة عن من التزم على قول من يقول بالسؤال إذا سأل قيل قول الذي عليه هم عدول لأنهم أخطأوا أو سألوا وقبل إذا قال صدقوا وهم عدول صدقة لأنه اعترف بالحق (وعن أبي يوسف (١٤) ومحمد رحمه الله أنه يجوز تركه لكن عند محمد يترتب تركه آخره ترك كونه لأن

العبد شرط عنده) هذا إذا كان عدلا يصح من كانه كان قاسما أو مستورا وسكت عن جواب المسدي ولم يجبهه فلما شهدوا عليه قال هم عدول لا يصح هذا التعديل لأن العدالة شرط في المالك عند الكل (ووجه ظاهر الرواية أن في زعم الذي وشهوده أن الخلع كذب في إنكاره مبطل في إصراره فلا يصح معدلا) لا شرط العدالة فيه بالاتفاق ولقاتل أن يقول تعديل الخلع إقراره بشيئ الحق عليه فكان مقبولا لأن العدالة ليست بشرط في المقر بالاتفاق والجواب أن المصنف قال (وموضوع المسئلة إذا قال هم عدول لأنهم أخطأوا أو سألوا) ومثله ليس إقرار بالحق وفيه نظر لأن هذا الكلام مشتعل على الإقرار وغيره فصدق في الأفراد على نفسه ورد التعليل عليه والجواب أنه لا إقرار فيه بالنسبة إلى ما عليه لأنه

العبد شرط عنده) هذا إذا كان عدلا يصح من كانه كان قاسما أو مستورا وسكت عن جواب المسدي ولم يجبهه فلما شهدوا عليه قال هم عدول لا يصح هذا التعديل لأن العدالة شرط في المالك عند الكل (ووجه ظاهر الرواية أن في زعم الذي وشهوده أن الخلع كذب في إنكاره مبطل في إصراره فلا يصح معدلا) لا شرط العدالة فيه بالاتفاق ولقاتل أن يقول تعديل الخلع إقراره بشيئ الحق عليه فكان مقبولا لأن العدالة ليست بشرط في المقر بالاتفاق والجواب أن المصنف قال (وموضوع المسئلة إذا قال هم عدول لأنهم أخطأوا أو سألوا) ومثله ليس إقرار بالحق وفيه نظر لأن هذا الكلام مشتعل على الإقرار وغيره فصدق في الأفراد على نفسه ورد التعليل عليه والجواب أنه لا إقرار فيه بالنسبة إلى ما عليه لأنه

يسأل عنهم أهل محنتهم وسوقهم ومن يعرفهم يكون المالك صاحب خبره الناس مدخلاتهم لا حزم ولا علمه فان هذا الأمر لا يعرف إلا بالخبرة والمداخلة فان لم يعدل لأهل محنتهم لم يسأل عنه فان وجدهم غير ثقات يعتبر قوا لا خير وعن ابن جماعة عن أبي حنيفة يجوز ترك كفة السر للزكاة والعبد والمعدود إذا كانوا عدولا ولا يجوز ترك كفة العلانية إلا من يجوز شهادته في شرط فيها ما يشترط فيها الالفة الشهادة فقط لأن ترك كفة السر من الأخبار بالأمور الدنيوية وكل من هو لا يقبل خبره في الأمر الذي إذا كان عدلا لا يقبل روايته لاخباره إذا قال المسؤول عنه هو عدل كتب المالك هو عدل مرضى مقبول حاز الشهادة ولا يكتب هو غير عدل وفي غناوى فاضل أن يعرف لفته لا يكتب تحت اسمه ذلك قبل يكتب استرازا عن الهند أو يقول واقعا علم إلا إذا خاف أن يغضب القاضي يشهدة فيفسد حجة شذذك ومن لا يعرفه لا يعدل ولا يفتى في يكتب مستورا ثمرة المستور مع أمن القاضي إليه كل ذلك في السر كذا يظهر الأمر فيضد على كذا أو يقصد بالأذى وأما العلانية فلا بد أن يجمع بين الشاهد والمعدل للثبوت شبهة تعديل المعدل في هذا الشاهد المسؤول عن القاضي أن قد يتفق اسم وشهرة وصفة لاثنين وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الأول لأنهم كان يغلب عليهم السر والتمسك ووقع الاكتفاء بالسر في زمان تلك الفترة النفس فيه فوجب الفتنة وقد روى عن محمد أنه قال ترك العلامة بلا موقنة ثم قيل لا بد أن يقول المعدل هو عدل حاز الشهادة لأن العبد قد يكون عدلا وهو غير حاز الشهادة وقيل يكفي بقوله هو عدل لأن الحرة ثابتة بالدار وهو من أهلها فلا تلزم تلك الزيادة وهذا أصح لأن كذا من أن الظاهر الحرة نظر إلى الدار فيكتب به ما لم يطمع الخلع بل قال أبو حنيفة رحمه الله تتر على قول محمد من رأى أن يسأل عن الشهود بلا طعن لا يقبل قول الخلع يعني الذي عليه إذا قال في شهود الذي هم عدول فلا تعلق به الترتيب لأن في زعم الذي وشهوده أن الخلع كذب في إنكاره مبطل في إصراره فلا يصح معدلا لأن العدالة شرط في المالك بالاجماع وعن أبي يوسف ومحمد يجوز قوله ذلك تعديل لكن عند محمد يترتب تركه آخره ترك كونه لأن

قال المصنف وهذا أصح) أقول يعني إذا سأل القاضي (قال المصنف بوجه الظاهر أن في زعم الذي وشهوده أن الخلع كذب في إنكاره مبطل في إصراره) أقول قال العلامة علام الدين الأسود في شرح جامع الصغير وهذا كلما إذا تعدل الخلع فاما إذا كان سكا أو هو ممن يجوز أن يرجع إليه في تعديل الشهود فتعديله صحيح وكان كافيا عند أبي يوسف وعند محمد يضم إلى ذلك آخره يتم التعديل انتهى وبهذه ختم إشارة الهداية أيضا (قال المصنف وموضوع المسئلة إذا قال أنهم عدول الخ) أقول المقصود من التعديل هو حصول علم القاضي بعدالة الشاهد فإذا كان الذي عليه عدلا يعرفه القاضي بالعدلية ينبغي أن يقبل تعديله إلا أن يقال شهادة الشهود تضمن برحمة

نسبهم في ذلك إلى الخطأ والتسليم على ما يكون أقراراً قال (وإذا كان رسول القاضى الذى يسأل عن الشهود) بلقطه الحق للقول (واحداً) جازوا الاثنان أفضل عندناى حنفية وأبى يوسف رحمه الله وقال محمد لا يجوز الاثنان) ذكر في شرح الجامع الصغير أن الربا رسول ههنا هو المرزوق ولا شك في ذلك إذا كان الفصل مبنياً للقول (وعلى هذا الخلاف رسول القاضى إلى المرزوق) ورسول المرزوق إلى القاضى (والمترجم عن الشاهد بمجرد الله أن التزكية في معنى الشهادة لأن ولاية القضاء تنبى على ظهور العدالة والعدالة بالتزكية) فولاية القضاء تنبى على ظهور التزكية وإذا كانت في معناها (بشرط قيامها على العلم بالعدالة والعدالة بشرط التزكية) فولاية القضاء في الحدود (والأربعة في تزكية شهود الرضا) ولها ما ليس في معنى الشهادة ولهذا (١٥)

ويجلس القضاء فلا يشترط فيه ما اشترط فيها سنا ذلك لكن اشتراط العدد في الشهادة أمر حكى ثبت بالنص على خلاف القياس لأن القياس لا يقتضى ذلك بلقاء محال الكذب فيها لأن القطع بما فيها يكون بالتواتر ورجحان الصدق انما هو بالعدالة لا بالعدد كما في رواية الاخبار فثبت بالعدد المشروط لا العلم ولا العمل لكن ترك ذلك بالنصوص الثلاثة على الصدق فلا يشعدها إلى التزكية فان قيل فتعلق بها بالادلة وموافقة القياس ليست بشرط فيها فالجواب أنه إنما أطلق لو كان في معان من كل وجه وليس كذلك بالاتفاق فتعذر الإلحاق والتدعيم جعاً (قال ولا يشترط أهلية الشاهد) الخ التزكية السرا لا يشترط في المرزوق فيها أهلية الشهادة لصلح العددين كالمواد وغيره

(وإذا كان رسول القاضى الذى يسأل عن الشهود واحداً جاز والاثنتان أفضل) وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجوز الاثنان والمراد منه المرزوق وعلى هذا الخلاف رسول القاضى إلى المرزوق والمترجم عن الشاهد أن التزكية في معنى الشهادة لأن ولاية القضاء تنبى على ظهور العدالة وهو بالتزكية فيشترط فيه العدد كما اشترط العدالة فيه وبشرط الذي كونه في المرزوق في الحدود والقصاص ولها ما ليس في معنى الشهادة ولهذا لا يشترط فيه لقطة الشهادة ويجلس القضاء واشترط العددين أمر حكى في الشهادة فلا تنعدها (ولا يشترط أهلية الشهادة في المرزوق في تزكية السر) حتى صلح العددين كما قاما في تزكية العلانية فهو شرط وكذا العددين بالإجماع على ما قاله الخلفاء رحمه الله لا يحتاج إلى مجلس القضاء فالأربعة في تزكية شهود الرضا عند محمد رحمه الله

تزكيته أى تزكية انصم لأن العدد عند محمد في المرزوق كشرط وموضوع المسئلة أن يقول هم عدول الأنهم أخطأوا أو سواهم أخطأوا قد صدقوا أو هم عدول صدقة أو معنى هذا فقد عرفت بالحق واتقطع النزاع وعن محمد فيما إذا قال هم عدول فالقاضى يسأل المسمى عليه أشهدوا عليك ببنى أمية ما طيل فإن قال ببنى فهو أقرار وإن قال ببنى فحق لا يقضى بشئ * (فرع) إذا شهد فعدل ثم شهد لا يستعمل إلا لأبطال فوق محمد ثم أواب يوسف مسنة ثم رجع وقال ثم أشهر (قوله وإذا كان رسول القاضى الذى يسأل عن الشهود واحداً جاز والاثنتان أفضل) وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محمد لا يجوز الاثنان والمراد من رسول القاضى (المرزوق) وهو المسؤول منه عن الشهود فخص أبى قرة الذى يسأل عن الشهود بالنام للقول والحاصل أنه يمكن في التزكية الواحد وتذات الرسالة السمو الرسالة منه إلى القاضى وكذا في الترجمة عن الشاهد وغيره عند أبى حنيفة وأبى يوسف وبه قال مالك وأحمد في رواية وعند محمد لا ينعن اثنين وبه قال الشافعى وأحمد في رواية فحدد أن التزكية في معنى الشهادة لأن ولاية القضاء تنبى على ظهور العدالة وهي بالتزكية فتوقف عليها كما توقف عليها فيشترط فيه العدد كما يشترط العدالة وإذا اشترطت الكورة في المرزوق في الحدود كما اشترطت في الشهادة عليها ولها ما ليس في معنى الشهادة والتوقف لا يستلزم اشتراط كل ما توقف عليه في كل حكم بل ما كان في معنى الشهادة التي بها يثبت الحق يكون مثلاً وما لا فلا يلزم والتزكية لا يستند اليها يثبت الحق بل إلى الشهادة فكانت التزكية شرطاً لأعلى ولهذا وقع التفرقة بينهما وبين الشهادة بالإجماع في عدم اشتراط لفظ الشهادة في التزكية فلا يلزم من اشتراط العددين في الشهادة اشتراطها في التزكية على أن التزكية على أن التزكية يصح ما يعلم اعتباره واشترط العددين في الشهادة أمر يحكى في الشهادة بمعنى تبسدى وفي المبسوط هو بخلاف القياس وهذا زيادة على كونه تبسدياً

والوالد هو وعكسه (فما تزكية العلانية فهي شرط وكذلك العددين بالإجماع على ما قاله الخلفاء) وفيه بحث لأن اشتراط العددين في تزكية العلانية يناهى عدم اشتراط ذلك في تزكية السر لأن المرزوق في السر هو المرزوق في العلانية والجواب أن الخلفاء شرط أن يكون المرزوق في السر غير المرزوق في العلانية فيجوز أن يكون العددين شرطاً أحدهما دون الآخر وإلى أن شارفوه على ما قاله الخلفاء قال في الخلاصة شرط الخلفاء أن يكون المرزوق في العلانية غير المرزوق في السر أماعندنا فلا يتركهم في السر يتركهم في العلانية

(قال المصنف وكذا العددين بالإجماع) أقول إذا كان للثمن هو الإجماع لا يرثى محمد بن جعفر بالأول

فصل في بيان أنواع ما يضمنه الشاهد وهو على نوعين أحدهما ما ثبت الحكم بنفسه من غير أن يحتاج إلى الأسماء مثل البيع والاقرار والغصب والقتل وحكم الحاكم فلا يسمع الشاهد ما كان من المسموعات كالبيع والافرار وحكم الحاكم أو رأى ما كان من المصبرات كالغصب والقتل جازة أن يشهد به من لم يشهد عليه لانه علم ما هو الموجب بنفسه وهو الحادثة بما وجبه وكل من علم ذلك جازة الاداء وجود ما هو الركن في جواز الاداء قال الله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقال صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشمس فاشهدوا بالصدق قبل جعل العلم بالموجب ركننا في الاداء بخلاف القسمة جمعنا علمنا بالدين على شرطه لا على ركنه اذ الاحوال شروط واقام موضوعه للشرط واجيب بأنه يجازع الشرط وانما عرسته بذلك اشارة الى شدة احتياج الاداء اليه قال (و يقول أشهدته باع الخ) اذا سمع المبايعه ولم يشهد عليها واحتج الى الشهادة بقول الشاهد أشهد أنه باع (و لا يقول أشهدني لانه كذب و لو سمع الاقرار من وراء حجاب) بحجب عن رؤية من يبيع المقر (لا يجوز أن يشهد و لو فسر للقاضي) بان قال أشهد بالبيع من وراء الحجاب (لا يقبله لان التهمة) وهو الكلام الخفي (تسمية التهمة) والمشتبه لا يقبل العلم فانتي المطلق الاداء

فصل فيما يضمنه الشاهد (قوله في بيان أنواع ما يضمنه الشاهد) أقول أراد بالجمع معنى التثنية كالإيجتي (قال المصنف أحدهما ما يثبت بنفسه) أقول أي ما يثبت حكمه (١٦٦) كافي القسم للمقابل ولعل المراد بالحكم وهو جواز الشهادة على ما يشهد من تقرير الكلام قال

فصل وما يضمنه الشاهد على ضربين أحدهما ما يثبت حكمه بنفسه مثل البيع والافرار والغصب والقتل وحكم الحاكم فلا يسمع ذلك الشاهد أو رأى أو سمعه أن يشهد به وان لم يشهد عليه لانه علم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن في إطلاق الاداء قال الله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقال النبي عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهدوا بالصدق قال (و يقول أشهد أنه باع ولا يقول أشهدني) لانه كذب و لو سمع من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد و لو فسر للقاضي لا يقبله لان التهمة تسمية التهمة فيحصل العلم في القياس يكفي الواحد العدل لان خبره موثق لعل لاعم القبول ولا يثبت العلم بخبر الواحد لا يثبت خبر الواحد فلا يتعداها إلى لا يتعدى الشهادة إلى التركة وهذا الخلاف في تركبة السر فاما تركبة العلانية فيشترط العدول والاجماع على ما ذكره المصنف مع ان الوجه المذكور يجري فيه ولا يمتناته زيادة شبهة لها بالشهادة من حيث اشتراط مجلس القضاة والافتقار الى ما ظهر من محض اعتبار التركة بالشهادة حتى في العدد قال المصنف بحجب عنه اشتراط أربعة من الركن في شهود الزنا والله أعلم

فصل يتعلق بكيفية الاداء وسؤره

قوله وما يضمنه الشاهد على قسمين أحدهما ما ثبت حكمه بنفسه أي يكون هو تمام السبب لذلك الحكم قولاً كان مثل البيع والطلاق والافرار وحكم الحاكم أو فعلاً كالغصب والقتل فلا يسمع الشاهد القول كان سمع قاضياً يشهد بجماعة ما على حكمه أو رأى الفعل كالقتل والغصب وسمعه أن يشهد

صاحب النهاية في شرح قوله ما يثبت بنفسه أي ما لا يحتاج إلى الاستدلال يجوز للشاهد أن يشهد بلائيمه بخلاف الشهادة على الشهادة انتهى قال القاضي الشيرازي بضره شاهد كذا في النهاية وليس كما ينبغي بل معناه ما لا يحكم بنفسه أنه ثبت ما وضعه الشارع وحكمه يترتب عليه نفسه من غير أن يحتاج إلى غيره من قضاء قاض كالبيع فإنه يثبت حكمه أعني الملك بنفسه وكذا الاقرار يقيد بظهور المقر

به بنفسه وكذا الغصب يثبت بمجرد ادعاء من أو القصة ينشأ على هذا الخلاف الشهادة اذا تم عملها بالشهادة بأنها لا يثبت الحكم بنفسه بل اذا تعلق الى مجلس القضاء وحكم القاضي بما هو المراد من هذا من التهور بحيث لا ينبغي أن يفتي على من له أدنى مسكة فضلاً عن هؤلاء الاعلام انتهى وقيل معناه أن حكم البيع ثبوت الملك للشرقي في المبيع وفي الفرض البالغ ثبت بنفس العقد وكذا في نظاره أما الشهادة فلا يثبت حكمه بنفسه بل يقضاه القاضي وهذا الظاهر ما في النهاية بل التي يضمنه الشاهد هو الشهادة بناء على الكلام النفس لا المهورية ولا تقرر الكلام ينشأ على كافي (قال المصنف مثل البيع) أقول الظاهر أن المضاف عذوف أي مثل شهادة الخ على ما هو المناسب وقوله مثل الشهادة على الشهادة وذلك مؤول أي مثل ما يتصل فيها (قوله كالبيع الخ) أقول اذا كان المقدر (قوله كالغصب) أقول وكالبيع انا كانا متعاطي (قوله بما وجبه) أقول متعلق بعلم (قال المصنف قال الله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون) أقول وأنت خبر بان العلم هنا وفي الحديث غير مفيد بالتمتع لما هو موجب بنفسه فلا يلتصق بمقتضى دليل فتأمل (قوله فيسئل جعل العلم بالموجب ركن في الاداء) أقول بل هو ركن في إطلاق الاداء أي في تجوز الاداء (قوله وانما موضوعه للشرط) أقول ان أرادناهم موضوعه للشرط المطلق عليه في عرف القضاة ففسلوا بالسند ظاهراً وأرادناهم موضوعه للشرط التصوي ففسلوا بقيد لا يدخل على ما ليس بشرط كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلات فغسلوا وجوهكم واليدين الى المرافق والركبتين الى السجدة

(الانكا) كان دخيل البيت وعلم انه ليس فيه احد سواه ثم جلس على الباب وليس في البيت مسكك غيره فسمع اقرار الدخيل ولا راحة ان يشهد) لا تحصل العرف هذه الصورة (ومنه ما لا يشك الحكم فيه من نفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذ سمع شاهد يشهد بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادة الا ان يشهد عليها) بذلك فيقول ان شهدا باع اشهدا مفعو فلا وكان البيع بيع معاملة تفي بالخبرة يشهدون على الاخذ والاعطاء وقيل يشهدون على البيع كالقول ولا يقول ان يشهد لانه كذب وانما جاء الانكا بلا شاهد لانه علم الموجب بنفسه وهما علم الموجب الركن المسوغ لاداء الشهادة لانه لا حقيقة فليسوع الاداء سواء وقوله في اطلاق بعض مطلق الاداء واستدل على تسويغ الشرع لاداءه في ذلك بقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون فاذ كان من شهد بالمبايع كان عدوا حاقرا من ان ذلك مطلق شرط والايك من يحدوا وقال عليه الصلاة والسلام اذ علمت مثل الشمس فشهدا فمر بالشهادة عند العلم يقين من هذا صرحوا بان قوله لا يشهد على بما معناه من ثم قال يحضره رجل ينيك على كذا وغير ذلك حل له بل يجب ان يشهد به بذلك وفي الخلاصة اشترى عبد ادا على البيع عيبا فلم يشته بفاعه من رجل فاذا المشتري الثاني علمه عيبا نكرا فاذا من سمعوا منه محل لهم ان يشهدوا على العيب في الحال والحديث رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي في المعرفة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال هل ترى الشمس قال نعم قال على مثلها فشهدا ووعدهما الحكم وقعبه الذي بان محمد بن سليمان من مشهور لضعفه غير واحد انتهى والمعلوم ان الساقى ضعيف والفقهاء عدو وفي الصلابة المذكورة ما يفيد انه مختلف فيه ولو سمع من وراء حجاب كيف لا يشك في رواه لا يجوز ان يشهد ولو شهد ففسره القاضي بان قال سمعت باع ولم أر خصمه حين تكلم لا يشك لان النعمة تشبه النعمة الانكا اياها يعلم ذلك لان السويع هو العرف غير ان رؤيته تكلم بالصدق طريق العيلة فاذا فرض تحقق طريق آخر جاز وذلك بان يكون دخل البيت فقرأ فيه وعلم انه ليس به احد غيره ولا منغذع الباب وهو قد جلس عليه وسمع الاقرار والبيع فانه حينئذ يجوز له الشهادة عليه بما سمع لانه حصل به العرف في هذه الصورة وهو موافق القضي ادعى على وزنه ما لا فقال ان شهدا فلا لا التورق قبض من المذني صرة فيها درهم ولم يعلمكم وزنها انهم ما قدرها وانما دراهم وان كلاهما يدعي ما يقع عليه بينهما بذلك فاذا شهدا به جاز وفي الفتاوى اذا قرأ التورق من وراء حجاب لا يجوز لمن سمع ان يشهد على اقرارهما الا اذا رأى خصمه حينئذ يجوز اجماع في هذا المسئلة ووضعها في الخلاصة وغير هذا كذا (الشهادة على امرأة لا يعرفها) سأل ابن محمد بن الحسن ابسليمان عنها قال لا يجوز زحني يشهد بجماعة اسماء لانه ما عتدي يوسف اياك فيصير ان تشهد عند عدلان انها فلانة وهل يشترط رؤية وجهها لا خلاف المشايخ فيه منهم من يشترط واليه مال الامام خواهر زاده وفي التورق قال يشترط رؤية شخصها وفي الجميع الا في شترط رؤية وجهها وان تعلم انه لا من معرفة تفيد التمييز عند الاداء عليها فان ثبت ان التعريف بشيد التمييز ان لا حاجة الى رؤية وجهها ولا شخصها كما اختار شيخ الاسلام خواهر زاده الا ان لا يوجد من يعرفها واذا وجد حينئذ يجزى الخلاف المذكور انه يكفي في المعرفة عدلان او لا من جماعته وواقفه في المتقبح لل شاهد الشهادة على امرأة ثخانت فشهدا عندها في المعرفة فلانة جاز ان يشهد عليها تفيد في الخلاصة وفي المحيط شهدا على امرأة سمها ونسبها هو كانت حاضرة فقال القاضي ان عرفها فان قال لا لا تنقل شهادتها ولو قال لا لا يحتملها على المتسامية فلانة بنت فلان الفلانية ولا تدري اسمها لم يصحح الشهادة وكلف المذني ان يأتي بأخرين يشهدان انها فلانة بنت فلان بخلاف الاول لانهم ما هناك اقرار بالمهالة تبطل الشهادة فهذا وغيره

ثم جلس على الباب وليس في البيت مسكك غيره فسمع اقرار الدخيل ولا راحة ان يشهد عنده اثنان بانها فلانة بنت فلان جاز ان يشهد حينئذ وكذا اذا رأى شخص للمرحال الاقرار لرقعة الحجاب وليس تروية الوصية شرط اذ كره في الخبرة لانه حصل العرف في هذه الصورة قال (ومنه ما لا يشك الحكم فيه من نفسه الخ) التسويع الثاني من الشهادة ما لا يشك الحكم فيه من نفسه (مثل الشهادة على الشهادة فانما لا يشك بها الحكم ما لم يشهدا فانا سمع شاهدا يشهد بشئ لم يجز له ان يشهد على شهادته

(قوله وشهد عنده اثنان)

اقول انهم ان يقال اوشهدان في الصورة الاولى نفس الحاجة الى الشهادة اذا علم ان الكائن في داخل البيت من هو (قال المصنف) فاذا سمع شاهدا يشهد بشئ لم يجز ان يشهد الخ) اقول علله العلامة النسفي في الكافي بقوله لانه تصرف على الاصل من حيث زوال ولا يشترط في تنفيذ قوله على الشهود عليه وانه التولية الثانية لا يضر ضرورة الثانية فلا بد من الالة والتعميل منه انتهى ولا يمتزك

لان الشهادة أي شهادة الاصول (موجبة بالنقل الى مجلس القضاء) ولا يكون النقل الا لاثامة والتصديق والاول اشارة الى مذهب محمد
 رحمه الله فانه يقول بطريق التوكيد ولا توكيد الا بالامام فلهذا الاسلام اُعلى قول أي حنفية وأبي يوسف فإن الحكم بضاف الى الفروع
 لكن جعلهم اعم يصح بيان ما هو حجة والشهادة في غير مجلس القاضي ليست بحجة فيجب النقل الى مجلس القاضي ليسير بحجة فبين
 أن التصديق حصل بما هو حجة فلما لم يكن بمن النقل لم يكن بمن التصديق فبمعادلة لا ناسن إلا أن النقل لا بد منه ولكن توقفه على
 التصديق يحتاج الى بيان فلو لم تكن كفاية أن نقول الشهادة على الشهادة تصديق لاثامة تصديقها لان ذلك ولا تصديقها لاثامة تصديقها
 وعلى هذا انما سمع يشهد الشاهد على شهادة ليسمع أن يشهد لاثامة ما حله وانما عمل غيره

قال المصنف (وانما تصير موجبة (١٨) بالنقل الى مجلس القاضي) أقول قال الزيلعي وصاحب النهاية لهذا اعتبر عدالة

لان الشهادة غير موجبة بنفسها وانما تصير موجبة بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الالابة والتصديق
 ولم يوجد (وكذا اوصى يشهد الشاهد على شهادة ليسمع السامع أن يشهد) لاثامة ما حله وانما
 حل غيره
 بقيد ما قلناه ومنه ما لا يشك حكمه بنفسه وهو الشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهد يشهد بشي لم يحز
 أن يشهد على شهادته الآن يشهد على الشاهد على شهادة نفسه لان الشهادة غير موجبة بنفسها بل
 بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الالابة والتصديق ولهذا اوصى يشهد شاهد اعم شهادته ليسمع
 السامع أن يشهد لاثامة ما حله وانما عمل غيره وهذا الاطلاق يقتضي انما سمع يشهد في مجلس القاضي
 حل أن يشهد على شهادته لانها بمنزلة ما حله (فروع) كتب الى آخر رسالته من فلان الى
 فلان كتب تفضي الاتفاقي التي على وكنت قضيتكم ما حسمتة وني على تصميته اذ كتب الى
 زوجته قد بلغني كالم تالسي بالطلاق فانت طالق طلق ساعة كتب وبقي لي على ذلك أن يشهد
 بالمال والطلاق وهي شهادة حق بخلاف ما لو كتب حكم وصية وقال يشهدوا شهدوا على عاقبه ولم
 يقرأ عليهم قال علماؤنا لا يجوز لهم أن يشهدوا عليه وقيل لهم ذلك والصحيح الاول وانما عمل اهلهم
 يشهدوا عاقبه اذ اقرأ عليهم أو رآه يكتب وهم يقرؤنه أو كتبه غيره ثم قرأ عليه بحضور الشهود فقال
 لهم هو شهدوا على عاقبه ولورأه عليه فقال الشاهدان يشهد عليهما عاقبه فقرأ رأسه ثم بلا نطق
 فهو باطل الا في الاخرس ومنه ما اذا دفع اليهم وصية محتومة وقال هذ وصيتي وسميتي فشهدوا على
 عاقبه لا يجوز أن يشهدوا عاقبه وعن أبي يوسف اذا كتب بحضور الشهود وأودعه الشاهد لم يعرف
 الشاهد ما فيه وأمره أن يشهد بما فيه وسعه أن يشهد لاثامة اذا كان في يده كمن معصومان التبدل
 واعلم انما يجوز لهم أن يشهدوا في المسئلة السابقة اذا كان الكتاب على الرسم المعروف ان كان على
 ورقة وعنون كالمو العاد في الكتابة الى الغائب واذا شهد على ذلك التقدير فقال لهم اذ اذ اقرار
 والطلاق لا بد منه القاضي ودين فيما بينه وبين الله تعالى ما لو رآه كتب كحق على نفسه لم يحل لاي
 ذلك الوجه ولا يشهد به لاجل لهم أن يشهدوا بالدين لجواز كونه لقبير بغير خلاف الكتابة للرسم
 وبخلاف خط المصار والصرف لانه حجة لعرف الجارية به على ما بين ان شاء الله تعالى في كتاب الاقرار

الاصول انتهى وقال ابن
 الهمام وهذا الاطلاق
 يقتضي انما سمع يشهد
 في مجلس القاضي حله
 أن يشهد على شهادته
 لانها بمنزلة ما حله انتهى
 وفيه تأمل سيبي في
 العناية في باب الشهادة
 على الشهادة فلا من
 الفوائد الظهيرة وقد قصد
 ترتيب هذا الفصل ان
 الفرع لا يسمعه الشهادة
 على الشهادة وان كان
 الاصل شهد بالحق عند
 القاضي في مجلسه انتهى
 وفي لطائف الاشارات
 ولا يشهد على شهادة غيره
 بلا شاهد لانه نقل فلا بد
 من التصديق عندهم مع
 لومعه يشهد بمجلس الحكم
 قوله لم يصح له بطريق
 التوكيد بل بطريق التصديق
 أقول ولهذا انتهى عن

الشهادة بعد اذ شهد عليه ويجوز أن يشهد (قوله لكن جعلهم اعم يصح بيان ما هو حجة) أقول اذا كانت حجة في محصل (قوله)
 ما لا يصير حجة ثم اخرج من قوله ما هو حجة كونه بحجة في المال (قوله والشهادة الى قوله بما هو حجة) أقول اذا علم لهم قبل النقل بكونها
 حجة فعمل القاضي لا يقبلها الا لم يحيط بمعلم الشاهد (قوله ولكن توقفه على التصديق يحتاج الى بيان) أقول ويمكن أن يبين بانه اذا لم يكن
 بل يبين تقبل شهادة الاصول وتظاهر أن نقلها تصير على الاصل من حشر والولاية في تنفذ قوله على الشهود على ما في الالامة
 ضرر عليه ولا ضرر في الاشهاد فلا بد من التصديق كافي سائر الالامات (قوله فلا وليك كفاية أن نقول الشهادة على الشهادة تصديق الخ)
 أقول كيف يصح ان الشهادة تصدق في الشرع والتصديق صفة الاصل الآن قال انها كالتعليم والتعلم والاجاب والوجوب وفيه نظر فم
 الاشهاد على الشهادة تصديق كسائر الاشهادات لكن الكلام في احتياج الشهادة الى الاشهاد (قوله لا لاثامة في ما اذلت) أقول يعني
 على مذهبهما ثم نقول فيم بحث فان احتياج الشهادة على الشهادة الى التصديق يحتاج الى البيان بل يجوز ان يقال هو اولى المسئلة

قال (ولا يصل لشاهد إذا رأى خطه الخ) الشاهد إذا رأى خطه في حكم ولم يثبت كالحادثة (١٩) لا يصل له (أن يشهد لأن الخط يشبه الخط)

(ولا يصل لشاهد إذا رأى خطه الخ) يشهد الآن يثبت كالشهادة لأن الخط يشبه الخط فليس يصل العلم قبل هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله وعندنا يصل لأن يشهد وقيل هذا بالاتفاق وإنما الخلاف في فيما إذا وجد القاضي شهادته في ديوانه أو قضيته لأن ما يكون في قطره وتحت حتمته يؤمن عليه من الزنادقة لتضمن فصل العلم بذلك ولا كذلك الشهادة في الصك لانه في غيره وعلى هذا إذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة وأخبره قوم عن شيء شاهدنا نحن وأنت قال

(قوله ولا يصل لشاهد إذا رأى خطه الخ) يشهد الآن يثبت كالشهادة (التي صدرت منه قال لم يثبت كره ثم أنه خطه لا يشهد لأن هذا الحزم ليس يميز بول فخل الحزم لأن الخط يشبه الخط فلم يحصل العلم هكذا ذكره القدوري ولم يذ كر خلافه وهو لا في سره ولا قطع وكذا الخصاف ذ كر على أدب القاضي ولا يصل خلافه ولما حكى الخلاف الفقيه أبو الليث وغيره كشمس الأئمة قال المصنف قبل هذا على قول أبي حنيفة وعندنا يصل لأن يشهد وقيل هذا بالاتفاق يعني عدم جواز الشهادة إذا رأى ولم يثبت كره وإنما الخلاف فيما إذا وجد القاضي شهادة في ديوانه يعني رأى في ديوانه شاهدته ورأيت عنه ولم يتصل به حكم ثم بما ألتزم وبطل حكم القاضي والقاضي لا يثبت كره أنه شهد عنه فهو بذلك لا يميز له أن يصح عنه وبه قال الشافعي ورواه عن أحمد وعند أبي يوسف ومحمد إذا وجد في قطره تحت شتمه يجوز أن يقضيه وبه قال مالك وأحمد في رواية وكذا إذا رأى غيبته أي رأى حكمه مكتوباً في خريطته وهي القطرة ولم يثبت كره أنه حكم فهو على هذا الخلاف فظهر أن المصنف حكى الخلاف فيهما واحداً يشبه بينهما وشمس الأئمة في أدب القاضي من المسطور حكى الخلاف كذلك في وجدان حقيقة الحكم وأما في هذا الشاهد فيصحب في حكم وعلم أنه خطه ولم يثبت كره الحادثة وفي الحديث يصح بمكتوبه بالخط ولم يثبت كره وجهه جامع مكتوب بخط غيره وهو خط معروف فعلي خلاف ذلك وفي صارت الفصول ثلاثة وجدان القاضي الشهادة عنه وأحكم وجدان الشاهد خطه والراوى في الحديث قال محمد أخذ في الفصول الثلاثة بالرخصة تيسيراً وقال بعدنا لخطنا كان معروفاً وأبو يوسف في مسئلة القضاء رواية أخذ بالرخصة لأن المكتوب كان في يده أو بدأ منه وفي مسئلة الشهادة أخذ بالرخصة لأنه كان في يده لخص فلا يمين الشاهد التفسير فلا بعد خطه وحاصل وجهه غير أبي حنيفة في مورد خلافهم أن وضع الخط يرجع إليه عند التبيين والافتقار وهو يمنع حصر الفائدة في ذلك بل صرح أن تكون فائدته أن يثبت كره رؤيته عند التبيين لأن رأى أنه إذا كان محفوظاً ما موعا عليه من التفسير كان يكون تحت ختمه في خريطته المحفوظة عنه أن يرجع إليه ما يحفظ خلاف ما كان عند غيره لأن الخط يشبه الخط ورأينا كثيراً اتصا كخطوطهم حتى أتى رأيت بلسنة الاسكندرية خط رجل من أهل العلم يصرف بالقاضي ديوانه العامني كان رحمه الله فقهاً مالكا شاعراً أديباً مصلحاً خط آخر به شاهد يعرف بالتطبيع لا يفرق الإنسان بين خطيهما أصلاً ودعاهما بالثون بلسنة تصحيح ولقد أخبرني من أتى صلاحه وخبره أنه شاهد رجلاً كان معصداً في الصلاة بالقدس الشريف ووضع رسم شهادته في صك فأخذ من صاحبه عدواناً فكتب رجلاً مثله ثم عرضه على ذلك الكاتب فلو شك أنه خطه وهذا قول أبي يوسف ويقضي أنه لو كان الصك في يد الشاهد كره الطالب في يده منذ كتبه حازن يشهد إذا عرف أنه خطه لم يذ كر الحادثة وبهذا أجاب محمد بن مقاتل حين كتب إليه نصير بن يحيى فيمن نسي شهادته ووجد خطه وعرفه هل يسمع أن يشهد قال إذا كان الخط في حوزة يسمعه أن يشهد وقال في الجرد قال أبو حنيفة لو شهدوا على صك فقالوا أنعرف أن هذا خطنا وشوا اتين لكن لاند كره لم يكن القاضي أن ينفذ شيأ من ذلك قال أنفذ

والمشبه لا يشهد العلم كما تقدم (قيل هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله) بناء على أنه لا يصل لخط وشروط الحفظ ولهذا قلت روايته لا شرط في الرواية الحفظ من وقت السماع إلى وقت الادام (وعندنا يصل لذلك) رخصة (وقيل هذا) أي عدم حل الشهادة بالاتفاق) وأما خلاف فيما إذا وجد القاضي شهادة في ديوانه شهدوا عنه واشتبه في قطره أي خريطته وبه المشو به بطلب الحكم ولم يحفظه الحاكم (أو قضيته) أي وجد حكمه مكتوباً في خريطته ككذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله لا يرى جواز الحكم بذلك وهما جزؤه لأن القاضي لكثرة اشتغاله يهمل عن أن يحفظ كل حادثة ولهذا يكتب وإنما يصل المقصود بالكتاب احتيازه للاعتداد عليه عند التبيين الذي ليس يمكن التصر عنه فإذا كان في قطره تحت ختمه فالتظاهر أنه متصل المبدأ مضرة والقاضي مأمور باتباع الظاهر (ولا كذلك الشهادة في الصك لأنه في غيره وعلى هذا) الاختلاف (إذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة أو أخبره قوم عن شيء أن شاهدنا نحن وأنت) قاله

(قال المصنف وإنما الخلاف في قوله يؤمن عليه الخ) أقول قوله أو قضيته أي حكمه يعني فيما حوز له لأن ما يكون الخ دليل على حنيفة لعدم التصور قد مر أنفاً وهو مشاهير فخطه فلذلك لم يتعرض له هنا

قيل لا يصلح ذلك بالاتفاق وقيل لا يصلح عندنا في حقيقته خلافا لما قال (ولا يجوز لشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه الخ) قد تقدم أن العلم شرط أداء الشهادة فلا يجوز أن يشهد بشئ لم يعاينه إلا بالتسبب والموت والتكاح وال دخول وولاية القاضي فانه يسمع أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبر به من يثق به وهو استئناس والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة مشتقة من المشاهدة) الاشتقاق الكبير وقد تقدم معناه في أول الكتاب (وذلك بالعلم أي المشاهدة (٣٠) وكما من باب القلب لأن العلم يكون بالشاهد ويجوز أن يكون معناه

المشاهدة تكون بسبب من أسباب العلم (ولم يحصل فصل كالبيع) فانه لا يجوز لشاهد أن يشهد بالسمع بل لا بد من المشاهدة (وجوب الاستئناس أن هذه الأمور الخمسة لم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى الخروج وتعطيل الأحكام لانها أمور تخص بمعاينة أسبابها خواص من الناس) لا يطلع عليها الا هم

(ولا يجوز لشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه إلا بالتسبب والموت والتكاح وال دخول وولاية القاضي فانه يسمع أن يشهد بهذه الأشياء الخ أخبر به من يثق به) وهذا احسان والقياس أن لا يجوز لأن الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل فصل كبيع وجه الاستئناس أن هذه أمور تخص بمعاينة أسبابها خواص من الناس

فأض غيرة ما تضمنه العبارة أنه لا هذا مما يختلف فيه القضاة وهذا يشهد أنه لو ذكر القاضي في أحد من غير ذلك كالمادة بل لمعرفة حتى لم تقبل فانه لم يسمع خلافا لو نسي فضاء لم يسمع عنده فشهد شاهدان أنك قضيت بكذا الهذلي هذا فان تذكر أمضاها أو لم تذكر فلا إشكال أن عندنا في حقيقته لا يقضى بذلك وقيل وأبو يوسف كذلك وعند محمد يمتد بقضيه وهو قول أحدوا بن أبي ليلى وعلى هذا لو سمع من غيره حديثا نسي الأصل روايته للفرع ثم مع الفرع روي عنه عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يسمعه وعند محمد يسمعه ومن ذلك المسائل التي رواها محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله ونسبها أبو يوسف وهي ست فكان أبو يوسف رحمه الله لا يتقدم رواة محمد لها عنه ومحمد كان لا يدع رواة عنه كذا قالوا الله أعلم أن في تخرج المسائل الست اشكال لأن المذكور عند كرم له من المسائل أن أبو يوسف أنكرو وقال ما رويت عن أبي حنيفة ذلك على ما صرح به في الهداية فيما أنصلي أربعا ترك القرائن في إحدى الأولين وأحدى الآخريين أنه يابز قضاء أربع فقال أبو يوسف ما رويت ذلك الأركنتين وهذه الصورة ليست من صورتيان الأصل رواية الفرع بل من صورتيكيب الأصل رواية الفرع عنه كما يعرف في الأصول ولا خلاف بحقيقة فيه بين الحذيين والأصوليين أن رواية الفرع ترد في ذلك بخلاف ما أنصلي الأصل ولم يحزم بالانكار فلا ينبغي اعتبار قول محمد رحمه الله ثم إذا صرح اعتبار ما ذكره من تحريمها على أصول أبي حنيفة يمكن (قوله ولا يجوز لشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه) أي لم يقطع به من جهة المعاينة بالعين أو السماع إلا في التسبب والموت والتكاح وال دخول وولاية القاضي فانه يسمع أن يشهد بهذه الأمور إذا أخبر به من يثق به من رجلين عدلين أو رجل واحد وعدين بشرط كون لاخبار بلقظ الشهادة في الموت إذا قلنا يكفي الواحد لا بشرط لفظ الشهادة بالاتفاق أو تواتر الخبر بذلك وقيل في الموت يكفي بأخبار واحد عدل أو واحدة وهو المختار بخلاف ما سواه لانه قلنا يشاهد الله عند الموت الواحد لأن الإنسان يباه وبكره فلا رآه واحد عدل وسمع أن القاضي لا يقضى بذلك وهو عدل أخبر غيره ثم شهدان بعونه ولا بد أن يذكر ذلك الخبر أنه شهد بموته أو جنازته أو دقته حتى يشهد الآخر وكذا لو أخبر بموت رجل وضع أهله ما يسمع بالموت يسمع لأحد أن يشهد بعونه أو سمع من شهد بذلك ذكر في القتالي والاكفة بالعدلين نقل عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله لا يشهد بشئ يسمع من جماعة وقال المنصافي في الكل حتى يسمع من العلامة وتابع الأخبار وبق في قلبه تصديق ذلك من غير تفصيل وفي الفصول عن شهادات الخيط في السبأ يسمع أنه تلاق من تلاق من جماعة لا يتصور لو طوهم على الكذب عند أبي حنيفة وعند محمد أن أخبره عدل أنه ابن فلان تحمل الشهادة

فلا قلب حيثئذ (قوله ويجوز أن يكون إلى قوله لم يحصل) أقول السماع من أسباب علم الشاهدة وأبو وقد حصل الآن يقال الانفس واللام عوض عن المضاف اليه أي من أسباب علم الشاهدة فليست بال (قال المستنف وجهه الاستئناس إلى قوله خواص من الناس) أقوله التامه أن اعتبار الأسباب لا يستقيم في غير التسبب والقضاء إلا أن يحصل على التعليل وفيه شئ

(وقد يتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء التزويج) كالإثبات في النسب والموت والكناح وشبه ذلك في خضه القاضي وكال مهر والعدة وشبهه الاحسان والتسليم المخول (فالقول بتقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى ذلك) وهو باطل بخلاف البيع فله عاصمه كل أحد فلا قبل هذا الاحتسان بخلاف الكتاب فان العلم مشروط في الكتاب ولا علم فيما نحن فيه أجاب بقوله (وأنما يجوز للشاهد) يعني لا نسلم أن لا علم لما نحن فيه فأنما يجوز للشاهد أن يشهد بالاشهاد وذلك بالتزويج أو بأخبار من يتقوه كالأقارب (والكتاب) وبين أن العدد فيمن يتقو بشرط (وهو أن يصح رجلا ن عدلان أو رجل وامرأتان ليصله (٣١) نوع علم) وهذا على قول أبي يوسف

ويحسد جهما الله وأما على قول أبي حنيفة فلا يجوز الشهادة ما لم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر وإذا ثبتت الشهادة فتدعيها بخبر عدلين بشرط أن يكون الأشخاص لفظ الشهادة على ما قالوا لأنها واجب بذاته شرط لا وجه للفتل (الخبر) وقبل يكتفي في الموت بأخبار واحد أو واحدة فمروقها معا بين الموت والأشياء الثلاثة أي الكناح والولادة وتقليد الامام القضاء لأن الغالب فيها أن تكون بين الجماعة أما الكناح فله لا يستفد الشهادة اثنين والولادة فأنما تكون بين الجماعة في الغالب وكشفك تقليد الامام القضاء وأما الموت فله لا يشهد غير الواحد إذا لانسان بهابه ويكرهه فيكون في اشتراط العدد بعض الخرج بخلاف النسب والكناح (وقوله) وبني أن يطلق أداء (الشهادة) بيان لكيفية

و يتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء التزويج فالقول بتقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى إلى الخرج وتبصيل الاحكام بخلاف البيع لأنه يسمعه كل أحد وانما يجوز للشاهد أن يشهد بالاشهاد وذلك بالتزويج أو بأخبار من يتقوه كالأقارب (والكتاب) ولا علم فيما نحن فيه أجاب بقوله (وأنما يجوز للشاهد) يعني لا نسلم أن لا علم لما نحن فيه فأنما يجوز للشاهد أن يشهد بالاشهاد وذلك بالتزويج أو بأخبار من يتقوه كالأقارب (والكتاب) وبين أن العدد فيمن يتقو بشرط (وهو أن يصح رجلا ن عدلان أو رجل وامرأتان ليصله (٣١) نوع علم) وهذا على قول أبي يوسف

وأبو بكر الاسكافي كل ما يقع بقولهما وهو اختار التسقي وفي الكناح لم يشترط المصنف مع رؤية دخوله إلى آخره أن يسمع من الناس أهل بيته وكذا القضاء ذكره غيره وهو الحق فقول أحد قولنا فيما سوى المخول وقول القاضي ورواية عن مالك والمصنف ليحك خلافا لما جعل قيلما واستصفاة اقتصاص عدم الجواز لان الشهادة تستقيم للشاهدتان الاشتقاق انتظام الصيغتين معنى واحد بعد اشترأ كهما في الحروف الأصول والمجاهدة منتفية يعني القطع فلا يجوز كافي البيع وغيره كالإسراع الاستفاضة كهما في باع لم يجز الشهادة عليه بالبيع وكذا غيره وجه الاحتسان أن العادة جارية بذلك وذلك بسبب أنه لا يلزم في معرفة هذا الاشياء سوى الخبر إذا لم يجز العادة بحضور الناس الولادة وأنما يرون الولد أمه وامرئته ونسبه إلى الزوجة فيقولون هو ابن فلان وكذا عدل الموت لا يحضره غالب الا الاقارب فإذا أرادوا الخناز والدفن حكوا بموت فلان وكذا الكناح لا يحضره كل أحد وانما يعتبر بعضهم بعضا فلا تزوج فلامه كذا المخول لا يعلم الامارات فان الولد لا يشاهد وكذا ولاية السلطان لقاضي لا يحضره الا النواص وانما يحضره من حاولوه وتصديه للاحكام وإذا كانت العادة أن علم هذه الاشياء غالبا يحصل للايعاض أفراد وان الناس يعتمدون فيه على الخبر كانا خبر مسوفا للشهادة والأضاع حقوق عظيمة تبقى على مزال عصار كالنسب والكناح والاولاد والموت ويرتب عليها أمور كثيرة مثل العدة والاحسان وكال المهر في المخول والحامم لمادة النكاح الاجماع على وجوب الشهادة بان عائشة بنت أبي بكر رضی الله عنها وأنها زوجة النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ حل بها وأن عليا رضي الله عنه أنى أنى طاب وعمر رضي الله عنه ابن الخطاب وأن شريها كان فاضيا وانما بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ما قالوا أن نعان شيا من ذلك وسوى الخلاصة عن ظهر الدين في المخول لا يجوز للشاهد ثقب بالتسامع فالأورد أن ثبت المخول ثبت الخناز الصبيح ترض انصاف على أمهوي بالتسامع لأمه وشهر بخلاف الزنا فإنه فاحشة تستر (وقوله) وبني أن يطلق أداء الشهادة فيشهد عدلها بنة وأمرها فاض أما إذا قسر لقاضي لشهدين نسمع بين الناس لم تقبل شهادته كأنه أخذها بالملك العلانية السجل له وتقبل ولو قسر فقال لا يأتى بها في يدى وقت

الأداء وبني أن يطلق ذلك فيقول في النسب أشهد أن فلان بن فلان كاشهد أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما باني خلفه والخلف

(قال المصنف وتعلق بها أحكام تبقى على انقضاء التزويج) أقول على معنى بعد كما فهم من تقريره بالنابة لأنه لم يثبت ولعل ما ذكره صاحب النهاية بيان حاصل المعنى (قال المصنف أو بأخبار من يتقوه) أقول أنه عطف على قوله بالاشهاد فإن ثبوت الشهادة بأخبار عدلين لا يجوز بعد ثبوت معناه بخلاف ما لا يخبر من يتقو لا يفيده حكم الصلوة الشهادة بذلك في البيع وأمثالها واشتراط التزويج وعدم أو عدم معنى الاحتسان ويمكن أن يراد بالعلم هو العلم بالمسرى حق الشهود به في حق هذه الاشياء القدر المبرهه المرتبة وفيما فوقها خرج بخلاف البيع وأمثاله (قوله بشرط أن يكون الأشخاص) أقول أي أخبار عدلين

ولم يشاهد شيئا من ذلك (فأما إذا فسر القاضي أنه يشهد بالتسامع لم يقبل كأن معانية البس في الاملاك تطلق الشهادة وانفسر) بأنه انما يشهد لانه رأى فيه (لا تقبل كذلك هذا) ولورأى انسانا جلس مجلس القضاء يدخل عليه الخصوم حل له أن يشهد بكونه قاضيا وان لم يعان بتقليد الامام (اه) وان ارأى رجلا وامراة يسكنان يتناولون بسط كل منهما الى الآخر انبساط الازواج) يجوز أن يشهد بانما امرأته فان ساء القاضي هل كنت حاضر اقل لا تقبل له فانه لا يجعل له أن يشهد بالتسامع كما يشهد بامهات المؤمنين أزواج النبي صلى الله عليه وسلم على الرؤية الأولى وقيل (٢٣) لا تقبل لانه لا حال له بان العقد بين القاضي انما يشهد به بالتسامع ولو قال

أشهد لاني سمعت لا تقبل فكنا هذا (ومن شهد أنه شهد دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معانية حتى لو فسر القاضي قوله) لانه لا يدفن الا الميت ولا يصلى الاعليه ولو قال لا تشهد أن فلان مات أخيرا بذلك من تثنى به حازت شهادتها هو الاصح وأما الشهادة على دخول بالشهرة والتسامع فقد ذكر الخفاف أنه يجوز لانه أمر متعلق به أحكام مشهورة كاذكرنا في عدم قبولها مرج وتطيل وقوله (ثم فسر الاستثناء في الكتاب) بيان أن الشهادة بالتسامع هل هي مضمونة فيما ذكر في الكتاب أولاف في ظاهر الرواية محصورة (وعن أبي يوسف رحمه الله أخر أنه يجوز في الولاء لانه غيبة النسب قال صلى الله عليه وسلم الولاء لغة كلمة النسب) والشهادة على التسامع جائزة كما مر فكنا على الولاء لا ترى أنها تشهد بان قتل امرأته على

من الاوقات لا تقبل وفي الفوائد الظاهر يشهد على النكاح والسب وفسر اوقالا جمعنا ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل قبل وقال صاحب العدة ولو قال أخيرا بذلك من تثنى به تقبل واجعله الاصح واختار الخفاف في فصول الاشر وشي لو شهد على النكاح فأنها لا تقبل هل كنت حاضر من فقال لا تقبل شهادتها لانه يعمل له ما الشهادة بالتسامع وقيل لا تقبل كانهما قالوا نعمان ولو شهدا وقالوا لا تقبل فكنا هذا ولو شهدا أنهم ادفعناه أو قالوا لا يشهدنا بخاتمة تقبل ولو شهد بالموت واحد أو آخر بالمخاء أخذ امرأته بشهادة الموت لانها ثبتت العارض ذكره رشيد الدين في فتاواه وفي الخلاصة لأخبرها واحصيته ونشأنه بحياته ان كان القبر بالموت عدلا ويشهد له بان موته أو جنازه وسعها أن تزوج بعد انقضائه عدتها ثم قل هذا اذا بدو زخافان أو شوا نراي شاعدي الحية بعد نراي شاعدي الموت فشهدا تشاعدي الحية الأولى وكذا بقها تثنى وأطلق في وصايا عاصم الدين فقال شهد أن زوجها مات أو قتل وأخران على الحية ظلمون الأولى وفي فتاوى الفضلي شهد عندها عدل أن زوجها مات أو قتل وأوردوا العياذ بالله قبل لها أن تزوج وباتن في السري يجوز وفي الاستصباح يجوز ومن فروع التسامع في فتاوى النسبي قال رجل لامرأة سمعت أن زوجها مات لها أن تزوج ان كان الخصم عدلا فان تزوجت ثم أخبرها جماعة أنه حيان صدقت الأولى بصح النكاح وفي المتن في شرط تصديقها بل شرط عدالة الخريف فقط وقد يقال ان هذا خلاف ما تقدم وقد يفرق بان ذلك في محل اقدامها واعد مع هذا بعد أن تزوجت واستفهموا وزوج الناني ظاهرها والنسيء بذلك إذا أخبرها واحد عدل أو شهد عدل ولها بان زوجها ظلمها أو مات عنها ووقع في قلبها صدق لها أن تعدت تزوج وذكر رشيد الدين أيضا أنه يجوز الشهادة بالتسامع على الموت اذا كانا رجل معروفا بان كان عالما أو من العيال أو من ائتمان تبرا أو من هو مشتهر لا يجوز بالامانة (قوله ثم قصر الاستثناء في الكتاب) أي استثناء القدر وحيث قال الا في النسب الى أخوال النساء الخمسة يتن اعتبار التسامع في الولاء أو الوقف فلا يجوز الشهادة بالتسامع فيما عدا عن أبي يوسف يجوز في الولاء

وعكره مولى ابن عباس روى أنه عدها وان لم يذكر ذلك (وعن محمد أنه تقبل في الوقف لانه يبق على مر الاعصار) والجواب بالتسامع عن قول أبي يوسف أن الولاء يتن على ازالة ملك المير ولا يبق من المعانة لانه يحصل بكلام نسمعا الناس وليس كالولادة فلا حاجة فيه (قال المصنف أما إذا فسر القاضي الى قوله لم تقبل شهادته) أقول لان اسناده لضعف دليل برئان يجعل العهدة على غيره (قوله فعلى الرؤية الأولى) أقول فعلى شهادته على أحدهما (قوله لانه لا يقبل لانه يشهد به بالتسامع) أقول نعم لانه يجوز أن يشهد بالرؤية (قوله ولو قال لا) الخ) أقول المسئلة في النهاية متعلقا من صاحب العدة (قوله ان الولاء يستثنى على ازالة ملك المير الخ) أقول يعني ازالة التبعات

المشتري الاصل البائع ومالك البائع لا يعلم الا باليد وكفى ما يستدله كافي في الدلائل فلا يلزم انسداد باب الشهادة المغشوش بالايجاع
 فانه اذا لم يحزم بحكم اليد انسدادها وعن أبي يوسف رحمه الله انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه انه قالوا ويحتمل أن يكون في الشهادة العلم بالنص
 وعدا عن ذلك صار الى ما يشهد به القلب قالوا ويحتمل أن يكون هذا أي ما ذكر من شهادة القلب تفسير إطلاق محمد في الرواية وهو قوله
 وسعد أن تشهد أنه يعني اذا وقع ذلك في القلب قبل أو كان ذلك كافي في الشهادة لتقبله القاضي ان قد فعلها الشاهد اذ استغاد العلم به من
 معاينة اليد وليس كذلك وأجيب ما جعله العيان يجوز للشاهد أن يقدم على الشهادة وذلك ثابت للسان وأما أن يلزم القاضي العلم
 به قبل بلزومه ولهذا قلنا ان الرجل اذا كان في يد مديرت تصرف فيها تترك المالك يعتد بتصرفها وأراد ذو الشأن ما أخذها بالشفعة
 فاقاضي لا يقضي به عند انكار المشتري أن تكون الدار ملك الشفع لان العيان ليس سببا لوجوب (وقال الشافعي رحمه الله دليل
 الملك البدمع التصرف وبه قال بعض مشايخنا) وهو الخصاص (لان البدمع نوع الى انا بومك) فلا تقيد العلم فلا بد من ضم التصرف اليها

(قال المصنف في كسفي بها) أقول قال العلامة القسبي في الكافي وينبغي أن لا يقيد الشهادة باستغاد العلم به من معاينة اليد حتى لو بين
 ذلك يرد كما مر في التسامع لان (٢٤) معاينة اليد في الاملاك مطلق للشهادة بالملك لا موصوب والشافعي يلزمه

فكفي بها وعن أبي يوسف رحمه الله انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه انه قالوا ويحتمل أن يكون
 هذا تفسير الاطلاق بمحدره الله في الرواية فكيف يكون شرط على الاتفاق وقال الشافعي رحمه الله دليل
 الملك البدمع التصرف وبه قال بعض مشايخنا رحمه الله لان البدمع نوع الى انا بومك
 بالظاهر واليد بالماضي دليل ظاهر فيه ولا دليل سواء لان غاية ما يمكن فيه أن يعارض سبب الملك من
 الشرا والهيبة وموت المورث ونحو من هذه الاسباب لا يقيد الملك الثاني حتى يكون ملك الاول وعن
 أبي يوسف انه يشترط في حل الشهادة بالملك مع ذلك أن يقع في قلبه انه وفي القوائد الظهير به أسند
 هذا القول الى أبي يوسف ومحمد ونقله وعنها قال المصنف قالوا يعني الماشح يحتمل أن يكون هذا
 تفسير الاطلاق بمحمد في الرواية قال الصمد الشهيد ويحتمل أن يكون قوله قول الكل وبه أخذ
 وقال أبو بكر الرازي هذا أقولهم جعوا ومعه أن الاصل في حل الشهادة اليقين بما عرف فعند تصدده
 يصار الى ما يشهد به القلب لان كونه اليقين سببا لانها من الملك فإذا وقع في القلب ذلك لا يلزم
 فلم يستجير باليد ولهذا قالوا اذا رأى انسان درة غنية في يد كاس أو كافي في يد جاهل ليس في آياته
 من هو أهله لا يسمه أن يشهد بالملك فعرف أن مجرد اليد لا يكفي وقال الشافعي دليل الملك البدمع
 مع التصرف وبه قال بعض مشايخنا وهو الخصاص وهو قول ما لا لان البدمع نوع الى ملك ونيابة
 وضمن قلنا وكذا التصرف أيضا يلزم احتمال عدم الملك بالتصرف ثم ينبغي أن يطلق الشهادة حتى
 لو قال ان شهدته على اليد لتقبل وهذا لان معاينة البدمع مطلق للشهادة يجوز لها لا موجب على الشاهد
 أن يشهد والقاضي يلزمه القضاء بالملك بالشهادة ولهذا قلنا اذا كانت دار في يد رجل يشترط فيها
 تصرف الملاك بالعبارة والهدم ونحو ذلك يعتد دارا ان جازها فادان ما أخذها بالشفعة لا يقضي
 القاضي بهذا وان ثبت عنده أنها في يده يتصرف فيها اذا أنكر المشتري أن الدار التي في يده ملكه

القضاء بالملك بالشهادة انتهى وفيه بحث لا يجوز أن يكون كلفه شهادة الفاسق كما سبق فتأمل والقول الفصل والكلام الجزل في شرح الكسز لربي وعبارة الكسز وان لفر القاضي أنه يشهد بالتسامع أو بمعاينة اليد لا يقبل انتهى وعبارة الزبلي أي فسر القاضي أنه يشهد بالتسامع في موضع يجوز بالتسامع أو سراً يشهد به بالملك برؤيته في يد موضع يجوز برؤيته في يد لتقبل شهادة لان التسامع أو الروية في البدمع للشهادة والقاضي يلزمه القضاء بالملك بالشهادة اذا كانت عن

حيث ومشااهدة أو إطلاق احتمال المشاهدة ما اذا كانت عن سماع أو رؤيته في يد فلا يجوز أن يحكم بها الا ترى انه لان لا يجوز أن يحكم بسمع نفسه ولو أقر عندنا لرؤيته بنفسه في ميدان فان لم يرد لا يجوز بسمع غيره أو رؤيته غيره وهذا لان القضاء يجب بحسب ما للشهادة وقيل لا يجب الا يجب فكذلك ينبغي أن لا يجوز الشهادة فيما لا يجوز والقضاء لا الا استحسن في المواضع التي تقدم ذكرها الضمير التي ذكرناها في الفضل على أصل انقاس انتهى فليفهم فان فيه نفع في هذا المقام حيث ينبغي بحسب الملك الاوهام قال في النهاية ثم كما قيل للشاهد أن يشهد بحكم اليد بالملك يحصل للقاضي أيضا القضاء به حتى ان القاضي لو كان في يد حال قضائه محل به أن يقضي كما قيل للشاهد أن يشهد انتهى ولا تنويع من المخالفة بين ما ذكره الزبلي وما في النهاية فان ما في شرح الكسز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء رأي حال قضائه في يد غيره كالايجاع (قوله فلا يلزم انسداد باب الشهادة) أقول كيف يلزم الانسداد اذا شرط مع ما ذكره أبو يوسف والخصاص (قوله لان العيان ليس سببا لوجوب) أقول قال في النهاية لكنه ليس سببا لجواز انتهى فيه بحث (قال المصنف لان البدمع نوع الى انا بومك) أقول لعل المراد من الابانة النيابة وقد فسرت بها في فصل القضاء بالمواريث وفي الكافي لان البدمع نوع الى ملك وما تموضع

وللجواب ان التصرف كذا ونم محتمل ان يحتمل زيادة الاحتمال فيتمنى العلم (ثم) حكم المسئلة على وجوه) أربعة بالقسمة العظيمة لانه ما ان يعين الملك للمالك ولم يعانها أو يعين الملك دون الملك أو بالعكس من ذلك فان كان الاوليان عرف الملك بوجهه واسمه ونسبه وعرف الملك بحدوده ومحقوقه ورأى في حدوده وقع في قلبه أنه محتمل له أن يشهد لاشهاد عن علم وان كان الثاني وسمع من التماس أن لفلان بن فلان من جهة في بلد كذا حدودها كذا وكذا لا يشهد لاشهاد في الشهادة وان كان الثالث وهو ان يعين الملك بحدوده بنسب إلى فلان بن فلان الفلاني ولم يعانها وجهه ولم يعرفه بنسبه فالتباس أن لا يحل له الشهادة لانه لا يشهد بالملك الثاني مع جهة الشهادة بوجه جهة الشهادة متعجب جواز ان يشهد كذا جهة الشهادة وفي الاستحسان يحل لان الملك معلوم والنسب ثبت بالشهرة والتسامع فكانت شهادة معلوم العلم الا ترى ان صاحب الملك كان كذا امره ألا يجوز ولا يخرج كان اعتبار شاهدتها وتصرها بنسبها لجواز الشهادة بالملك مسبقا لاعتقادها ولا يجوز ذلك وعرض بأنه يستلزم (٣٥) الشهادة بالتسامع في الأموال وهي بالغة وأجيب بان الشهادة بالنسب إلى المال ليست بالتسامع بل بالصيان والتسامع أغلوه بالنسبة إلى النسب قصدا وهو

فقلنا والتصرف يتنوع أيضا إلى ثمانية وأصناف ثم المسئلة على وجوب عاين للمالك للملك له أن يشهد كذا اذا عاين الملك بحدوده دون المال استحسانا لان النسب يثبت بالتسامع فيحصل معرفة وان لم يعانها أو عاين الملك دون الملك لا يحل له وأما العبد والامعة فان كان يعرفهما فهو في مكان فكذلك لان الرقيق لا يكون في نفسه لان الصانع ليس سيدا وجوب بل العوازم (قوله ثم عاين للمالك الخ) حاصلة أن المسئلة على أربعة أوجه الاول ان يعين الملك للمالك وهو ان عرف الملك باسمه ونسبه ووجهه وعرف الملك بحدوده ورأى في يده بلان من عاين في يد آخر فجاه الاول وادعاء وسعه أن يشهد وظهر أن الراد للملك المملوك الثاني ان يعين الملك دون الملك بان عاين ملكا بحدوده بنسب إلى فلان بن فلان الفلاني وهو لا يعرفه بوجهه ونسبه ثم جاء في نسب اليه المملوك ادعى ملك هذا المملوك على شخص حل له ان يشهد استحسانا والتباس أن لا يجوز ان لا يشهد في الشهادة متعجب جواز الشهادة كذا في الشهادة وسه الاستحسان أن الملك الشهود بحدوده والنسب يثبت بالتسامع فصار الملك معلوما بالتسامع أيضا وأورد عليه أنه يلزم أن تكون الشهادة بالملك بالتسامع وأجيب بان الشهادة بالملك هنا ليست قصدا بل بالنسب في ضمنه ثبوت الملك فيعوز وهنا كذلك لانه مع أن هذا الملك لفلان بن فلان فحل له العلم بنسب الملك بالتسامع وثبت ملكه في ضمنه والاعتبار بالنسب لانه في ضمنه ولا يثبت أن مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكة تلك الشيعة لولا الشهادة وكذا القصد وليس اثبات النسب بل الملك في الشيعة الواقعة أعلم وعلى هذا قال الناصبي فان كان المال كراما لا يخرج ولا يراها الرجال فان كان الملك مشهورا أمه لها جاز أن يشهد عليه لان شهرة الاسم كطعامية الثالث ان لا يعاين للملك ولا المال بل سمع أن فلان بن فلان الفلاني من جهة في قرية كذا حدودها كذا وهو لم يعرف تلك الشيعة ولم يعاين بحدوده لا يحل له أن يشهد بالملك لانه محتمل في هذا الشهادة الرابع ان يعاين للمالك بان عرفه معرفة تامة كذا كذا سمع أن من جهة في قرية كذا وهو لا يعرف تلك الشيعة بغيره لانه سمع أن يشهد بالملك فيها لانه لم يحصل له العلم المحدود (قوله وأما العبد والامعة) يعني اذا عاينها في بيتان يخدمانه اذا كان يعرف انهما رقيقان جاز ان يشهد انهما ملكا كسواء كاسميين أو كغيرين لانها

بالغة وأجيب بان الشهادة بالنسب إلى المال ليست بالتسامع بل بالصيان والتسامع أغلوه بالنسبة إلى النسب قصدا وهو مقبول فيه كاتقدم وفي ضمن ذلك ثبت المال والاعتبار يقتضيان وان كان الرابع فهو كذا في جهة الشهادة (كسوة) وأما العبد والامعة مردود اليقظة سوى العبد والامعة وترقره ان الرطل اذا رأى عبدا أو أمه في يد شخص فلا يخفى لهما أن يعرف رقبتهما وألا فان كان الاول محتمل أن يشهد أنهما ملك من جهة في يد لان الرقيق لا يكون في يد نفسه

(قال المصنف قلنا والتصرف يتنوع أيضا إلى ثمانية وأصناف أقول

(٤ - فتح القدير سادس) فيه ان شبهة الشبهة غير معتبرة في الشهادة واحدة حال صكون التصرف نيابة من قبيل الاول دون احتمال التصرف فلا يثبت به الملك فليأمل في أن يحتمل التزاع من قبيل الشهادة وشبهة الشهادة أم لا (قوله) ونم محتمل ان يحتمل زيل الاحتمال أقول فيه تأمل فان ضم التبراهن المحتمل للكذب إلى مثله فيصدق في الاحتمال كافي الاخبار المتواترة (قوله بان عرف الملك بوجهه واسمه ونسبه) أقول ليس معرفة الاسم والنسب بما دخل في المعالجة لتعقها يحدونها (قوله وأجيب بان الشهادة بالنسبة إلى المال الخ) أقول فيه بحث فانما المقصود ان يشهد بالنسب بل الملك في الشيعة والظاهر في الجواب بطلانها جواب التماس وهذا جواب الاستحسان في اتساع الحقوق (قوله والتسامع أغلوه بالنسبة الخ) أقول لان الشاهد اذا سمع أن هذا الملك المحدود منسوب إلى فلان بن فلان فان الذي يستفيد أولامن سمع هذا الكلام هو العلم بنسب التسويب البورع بما ضمنه الكلام من نسبة الملك اليه اغلوه في المرتبة الثانية اذا عرف النسبة الا بعد معرفة التسويب

وان كان الثاني فاما ان يكونا صغيرين لا يعبران عن انفسهما أو كبيرين فان كان الاول فكذلك لانه لا دلهماعلى انفسهما وان كان الثاني وهو من يصبر عن نفسه فالا غير بالغ كان وبالغ فذلك مصرف الاستثناء بقوله سوى الصديقين لان الله في ذلك لا يخل على الملك لانهم ما في ادنى انفسهما وذلك رفع بالغير عنهما كما حتى ان الصبي الذي يعقل ان اقر بالرق على نفسه ليس مبررا ويصنع به للقره ما يصنع عموما وعرض بان الاعتبار في الخبر هو الرق ولو كانتا صغيرهما عن انفسهما الاعتد دعوى الحر منهنهما بعد الكبر في يد من يدعي ردهما واجيب بانما علمي بمتبر ذلك ثبوت الرق عليهما لا في الضر وانما الاعتبار بذلك اذا لم ينبت لاحد عليهما راق وعن أبي حنيفة رحمه الله انه قال يعمل بان يشهد قهما ايضا اعتبارا بالشباب وكذا روي عن أبي يوسف وعمر بن محمد رحمه الله فعلموا البذل دليلا على الملك في الكل ألا ترى أن من ادعى عبدا أو أمة في غيره وهذا الذي يدعي لنفسه قال قول الذي يدلان الظاهر شاهدته لقيام به كافي بالشباب والدواب والفرق (٣٩) ما ينهوه وقوله لان لهم ما يدعي على انفسهما ينفعان بهما لا بالغير عنهما بخلاف الشباب والله تعالى أعلم

باب من قبل شهادة ومن لا تقبل

وان كان لا يعرف انهما مارقان الا انهما صغيران لا يعبران عن انفسهما فكذلك لانه لا دلهماعلى وان كانا كبيرين فذلك مصرف الاستثناء لان لهم ما يدعي على انفسهما في دفع يد الغير عنهما فاعدم دليل الملك وعن أبي حنيفة رحمه الله انه يعمل بان يشهد قهما ايضا اعتبارا بالشباب والفرق ما يشاء والله أعلم

باب من قبل شهادة ومن لا تقبل

يوصف الرق لا بد لهاعلى انفسهما وقد شوهذا في يدغيرهما فكان كره به قوب في بدوان لم يصرف ردهما فان كانا صغيرين أي لا يعبران عن انفسهما فكذلك يجوز ان يشهد به ملكهما لانه اذا كرنا انهما لا بد لهاعلى انفسهما وان كانا كبيرين أي يعبران عن انفسهما سواء كانا صبيين عاقلين أو بالغين بصرح الجواب في فهو مصرف الاستثناء في قوله سوى الصديقين لان لهم ما يدعي على انفسهما فادفع الغير عنهما حتى ان الصبي الذي يعقل أو اقر بالرق على نفسه لغيره جارا قراره ويصنع المقر بهما يصنع عمولا كذا كان عن يمين عن نفسه لا تكون الدليل الملك اذا لم يخدم الحر خدمة العبيد وهذا الاحتمال جدير اذا كانا لا يعبران عن انفسهما فاما اذا كانا فذلك أهلا فلا زال اعتباره الا ان اقرارهما بالرق فان لم يقر الا ثبتت الشهادة عليهما به وانما لا تقبل دعواهما الحر به بعدما كره في يمينهما في بدنه لانهما ورقي عليهما ما يفي في حال صغرهما هذا وعن أبي حنيفة رحمه الله انه يعمل بان يشهد في الكبيرين ايضا وكذا عن أبي يوسف وعمر بن محمد فعلموا البذل في الكل دليلا على الملك دليل أن من ادعى عبدا أو أمة في يدغيره وهذا الذي يدعي لنفسه قال قول الذي يدلان الظاهر شاهدته لقيام به عليه وقوله والفرق ما ينهه يريد كون يدهما على انفسهما فادفع اليدهما

باب من قبل شهادته ومن لا تقبل

لما ذكر تفصيل ما يصح من الشهادة شرعا في بيان من سمع شهادته أو لا لانها لشرط والشرط غير مقصود فانه والاصل أن التهمة تبطل الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة لهم والتهمة تثبت

محظوران اذ قد لا يترجعه اذ يضاف كان متهما بالكذب وقد تكون لعني في الشهادة من قرابة بهم بها اشارة للشهادة على المشهود عليه كالاولاد وقد تكون لظلال في اداء التبر كالعني المضى الى تهمة الغلط فيكون لا يجرى مما جعل الشرع دليل صدقه كالحمد وفي الغدق قال الله تعالى فاذلم يا ابا نهديا فاولئك عند الله هم الكاذبون

(قال المصنف وان كانا كبيرين من ذلك) أقول في الكافي أو صغيران يعبران عن انفسهما انتهى والظاهر أن المصنف أراد بالكبير ههنا من يصبر عن نفسه سواء كان بالغاً أم لا كما يشير اليه صاحب العناية

باب من قبل شهادة ومن لا تقبل

(قوله والشروط مقدمة على الشروط) أقول الشروط هو الشهادة لأن من سمع منه الشهادة في قوله وأصل رد الشهادة (الخ) أقول لا دلالة فيه على الأصالة (قوله وقد تكون لعني في المشهود من قرابة الخ) أقول أو ملك أو شركة في التخصيص بالقرابة بحث (قوله بهم) ياشار (المشهود) أقول أي بينهم شاهد (قوله وقد يكون بالهجر مما جعل الخ) أقول وهو الاتيان بأربعة شهاد

قال (ولا تقبل شهادة الاخي الخ) شهادة الاخي اما ان تكون في الحدود والقصاص أو لا فان كان الاول فليست مقبولة بالاتفاق وان كان الثاني فاما ان تكون في غير هذه التسامع كالنسي والموت والا فان كان الاول فليست عند زفر وهو رواية ابن شمعون عن أبي حنيفة وان كان الثاني فان كان بصرا وقت الفصل والشهود غير متقول فليست عند أبي يوسف والشافعي وان اتى أحدهما تقبل بالاتفاق فليعتبر عند أبي يوسف الا بصرا عند الفصل وعندهما استورا حتى لو عي بعد الادا قبل القضاء امتنع القضاء أما عدم القبول في الحدود والقصاص فلا نها يتبدى بالشهادتين والصوت والنفقة حتى في الاخي يقوم مقام المانة والحدود لا تثبت بما يقوم مقام الغير وأما وجه قول زفر فهو ان الحاشية فيه الى السماع ولا خلاف فيه والجواب ان من لا تقبل شهادة في الاخي في التسامع لا تقبل في غير الاخي فيه ذلك كالصبي والمجنون وساقى جواب آخر وأما وجه قول أبي يوسف والشافعي فهو ان العلم بالمانة يحصل عند الفصل ومن حصل له العلم بالمانة عند الفصل مع قصده لا محالة والاداء انما يكون بالقول ولا خلاف في القول لان له غير موقوف فكان مقتضى لصحة العمل والاداء موجودا والمانع وهو عدم التعريف مختلف لان التعريف يحصل بالنسبة فصار كالشهادة على الميت اذا تم ادعى الميت بان لفلان عليه كذا من الذين ظنهم تقبل بالاتفاق اذا ذكر نسبه والجواب لا يحنيفة ومحمد رهما الله الا لان العلم بالانتماء لا يقتضي تبصير الاداء الا اذا عرفت ان التميز بالاشارة بين المشهود والمشهد عليه ولا يميز الاخي الا بالنفقة وفيه اى في النفقة بتأويل الصوت شبهة يمكن التفرضا بها بين الشهود فان بالشهود البصرا كثر موقعهم (٢٧) غنيفة عن شهادة الاخي والمراد بالتمييز بالاشارة

قال (ولا تقبل شهادة الاخي) وقال زفر رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تقبل في غير الاخي في التسامع لان الحاشية فيه الى السماع ولا خلاف فيه وقال أبو يوسف والشافعي رهما الله يجوز اذا كان بصرا وقت الفصل لحصول العلم بالمانة والاذا يقتض بالقول وله غير موقوف والتعريف يحصل بالنسبة كالميت في الشهادة على الميت ولنا ان الاداء يقتضي التميز بالاشارة بين المشهود والمشهد عليه ولا يميز الاخي الا بالنفقة وفيه شبهة يمكن التفرضا بها بين الشهود والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر فصار كالحدود والقصاص ولو عي بعد الاداء امتنع القضاء

مر بعد المدة ومرة بعد التميز في قيام الصلاة (قوله ولا تقبل شهادة الاخي) مطلقا سواء عي قبل الفصل أو بعده فيما عجزوا عن الشهادة في التسامع ولا يجوز (وقال زفر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تقبل فيما عجزوا عنه بالتسامع لان الحاشية فيه الى السماع ولا خلاف في جمعه) وهو قول الشافعي ومالك وأحمد والنسفي والحسن البصري ومعين بن جبر والثروري وتقبل في الترجمة عند الكل لان العلم يحصل بالسماع وقال أبو يوسف يجوز فيما لم يقه السماع وما لا يكتفي فيه السماع اذا كان بصرا وقت الفصل ثم عي عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه وهو قول الشافعي ومالك وأحمد لا اذا كان يعرفه باسمه ونسبه كفي كالشهادة على الميت (ولنا ان الاداء يقتضي التميز بالاشارة بين المشهود وعليه) وهو متنع عن الاخي الا بالنفقة (وفيه) اى في التميز بالنفقة (شبهة يمكن التفرضا بها بين الشهود)

اعتبرتم النفقة بمنزلة للاخي فيلهو اعظم خطرا من الاموال وهو موطر زوجته وبأمرته فانه لا يميز ما عن غيره مما لا ينفقه وذلك تناقض وتقرر ذلك ان الاشترازا عنها بغيرها غير ممكن مع تحقق الضروريات بخلاف ما نحن فيه ولا نسلم انتمنا للمانع فان اشتد بمحصل التعريف بالنسبة والسبب لتعريف الغائب دون الحاضر وفيه اشارة ايضا الى الجواب عن الميت فصار كالحدود والقصاص في كون النسبة غير مفيدة

قال المصنف ولا تقبل شهادة الاخي أقول ولو قبل القاضي شهادة الاخي وحكمهم ما يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادة مطلقا كالصبي (قوله لم تقبل بالاتفاق) أقول المراد اتفاق مالك والافندي مقبولة قياسا على بقوله رواه (قال المصنف ولو عي بعد الاداء امتنع القضاء) أقول وقال أبو يوسف لا يمتنع بل يقضي بهم الا انها أدت بشراطينها فلا تقبل بالحادث بعده كإلزامات الشاهدات وقال صدر الشريعة وقول أبي يوسف أظهر (قوله والجواب ان من لا تقبل شهادة الاخي) أقول ولزفر ان يمنع ذلك والفارق بين محل النزاع والمقدس عليه ظاهر اذ ليس واحد منهما أهل الولاية بخلاف الاخي (قوله وساقى جواب آخر) أقول في قوله ولنا ان الاداء يقتضي الخ (قوله والمانع وهو عدم التعريف بالخ) أقول قلنا هان قال وقال الشرط وهو التعريف موجود (قوله وفيه اى في النفقة الخ) أقول ويجوز إعادة الضمير الى التميز بالنفقة فلا حاجة الى التأويل (قوله والمراد بالتمييز بالاشارة الخ) أقول في قول الكلام الى ع مصادرة (قوله فصار كالحدود والقصاص) أقول عند قبول شهادة الاخي فيها لانها لا يثبتان بما يقوم مقام الغير كالمير وليس كذلك الاموال الا ترى انها تثبت بالنسبة في كتب القاضي الى القاضي في خلاف كيف يلحق بها

قيام أهلية الشاهد وقت
التضام ضرورة الشهادة
عنده عند الاقام لها
بالحق فصار كالأخرس
أو بجن أو فسق فأنهم
أجمعوا على أن الشاهد إذا
نرس أو جن أو ارتد بعد
الاداء قبل القضاء لا يقضى
القاضي بشهادته والامر
الكلي في ذلك أن ما يمنع
الاداء يمنع القضاء لأن
المقصود من أدائها القضاء
وهذه الاشياء تمنع الاداء
بالاجماع فتنتقض التضام
والحقى الطارى بعد الفصل
منع الاداء عندهما يمنع
القضاء وعند أبي يوسف
لا يمنع الاداء فلا يمنع القضاء
(قوله بخلاف ما إذا
ماز أو غابوا) جواب
عما يقال لانس ان قيام
الأهلية وقت القضاء
شرط فان الشاهد إذا
مات أو غاب قبل القضاء
لا يمنع القضاء ولا أهلية
عنده ووجه ذلك أن
الأهلية بالموت انتهت
والنق يتقرر بانتهائه
وبالفية ما بطلت (قال
ولا المملوك) الخ لا تقبل
شهادة المملوك لأن الشهادة
ولاية متعدي وليس له
ولاية قاصرة فأولى أن
لا يكون له ولاية متعدي
(قال المنصف ولا المملوك)

عند أبي حنيفة ومحمد رجهما أنه لا نقيام أهلية الشهادة شرط وقت القضاء لصبر ورثها حجة عنده
وقد بطلت وصار كالأخرس أو بجن أو فسق بخلاف ما إذا ماز أو غاب أو كان الأهلية بالموت قد انتهت
وبالفية ما بطلت (قال ولا المملوك) لأن الشهادة من باب الولاية وهو لا يلب نفسه فأولى أن لا تثبت له
الولاية على غيره

فلم تقع ضرر وقال إحداهما هذه التهمة بخلاف قوله الاعي زوجهما وأنه فانه لا يمكن التضرر عنه
بجنس القضاء لعدم دفع المخرج عنه ولا اكتشاف القصة في تضرر باقي القابل دون الحاضر بخلاف
الميت لأنه لا يمكن التضرر عنه بجنس الشهود على أن الإشارة تم تضرر الوكيل القابل وهو وصي الميت
وهو قائم مقامه ولا حاجة إلى الالتفات بالحدود من جهة أن شهادة الاعي لا تقبل فيها إلا بالاجماع بل
ما تمسك به مكي إذا رتبته ما في الحدود ولا يستلزم الرتبة لها في غير هذا لأن تلك يحتاج إلى قدر الحكم
فيها أما الاستدلال بالحدود عن رضى الله عنه أنه رتبته شهادة الاعي فيقول أبو يوسف هذه واقعة
حال لا عمل لها خارج كونه كمن في حدوده وقيد في الضرر فيقول أبو يوسف بما إذا كانت شهادته في
الدين والعقار أو ما في المتشاور فاجمع علماءنا أنها لا تقبل واستشكل بكتبه القاضي إلى القاضي فان
الشهود لا يسير من إلى أحد وتقبل وأجيب بأن الشهود دفعه يعرفون الشهود عليه ويقولون
لورا ما نعرفه والاعي لا يعرفه انلورا لم يعرفه في قولنا في كتاب القاضي لا تعرفه اليوم لم تقبل
وأضافه فيقول كتاب القاضي إلى القاضي الضرر وهذا الحجة كالتقدم ولا ضرورة في شهادة الاعي لما
ذكرنا من إمكان الاستغناء عنه بجنس الشهود هذا قال غلوا في بعض ما روي قبل القضاء امتنع القضاء
عند أبي حنيفة ومحمد رجهما أنه لا نقيام الأهلية شرط وقت القضاء لصبر ورثها حجة عنده
أي عند القضاء لا يمتنع الاداء مع التضام مع التضام والحقى الطارى بعد الفصل منع الاداء عندهما يمنع
القضاء وعند أبي يوسف فاسد عاذا غاب الشاهد بعد الاداء قبل القضاء وأما وقتها بالموت انتهت
الشهادة وتمت وبالفية ما بطلت بخلاف الحقى فاسمطل لها في الميسر أنه لا يجوز شهادة الأخرس
بالاجماع فتنتقض الشهادة لا تتحقق منه وتفتقر بان الاصح من قول الشافعي رحمه الله تقبل
إذا كانت فيه اشارة مفهومة ويقولنا قال مالك وأحمد وهو قول الشافعي ولا شك في تحقق التهمة في
الإشارة فله أولى بعدم تقبل من الاعي لأن في الاعي انما تتحقق التهمة في نفسه وهما تتحقق في
نفسه وغيره من قدر الشهود وما رآه (قوله ولا تقبل شهادة المملوك) أي الرقيق وبه قال مالك
والشافعي وقال أحمد تقبل على الاحرار والمبيد وهو قول أنس بن مالك رضي الله عنه وهو قول
عثمان بن أبي حنيفة وأبو حنيفة وعلى رضى الله عنه تقبل على مثله لا الاحرار والمعول عليه في المنع
عدم ولا يثبت على نفسه وهو الاعي ضعيف بعد ثبوت عدالة العبد وتغيره وعدم ولا تسع على
نفسه لعارض يخصصه حق المولى لا التضرر في عقده ولا خلل في تحمله وضبطه فلا مانع وأما ادعاء
الاجماع على عدمه فغيره فله يصح قال البخاري في مصححه وقال أنس رضي الله عنه شهادة العبد
حائزة إذا كان عدلا وأما من روي زيارته أي أوفى وقال ابن سيرين شهادة سائر تالا العبد لسيده
وأما زهير الحسن وأبراهيم وقال شريح كلهم يوعى عسدا وأما ما في خلاف البخاري ولا تقبل شهادة
الاعبي عندنا وهو قول مالك والشافعي وأحمد وعامة العلماء عن مالك تقبل في الجراح إذا كانا مجتمعين
لا يبرأ من قبل أن يفرقوا ويرى ذلك عن ابن الزبير رضى الله عنه وهو الوجه أن لا تقبل لتقصان العقل
والتي زهير عما تقدم أعلم بعدم التكليف فروع إذا تحمل شهادة لولا أنه لم يؤدوها حتى عتق فأذاها
بعد العتق قبلت كلهم إذا تحمل فأدى بعد البلوغ وكذا الذي إذا صم أقر المسم ثم لم يأذى جاز

لأن الشهادة من باب الولاية) أقول ولو كان الولاية كما يعلم من أوائل باب عزل الوكيل والعبد عجبوا كأنه وأما نقول (قوله
يجوز ولا تتعطل في جوابه

(ولا المجدود في حلفه وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة أبدا) ووجه الاستدلال أن الله تعالى نص على الأدوه هو الأمانة والتسليم عليه يتألف القبول في وقت ما وان معنى قوله لهم أي المجدودين في القذف وبالتوبة يبرح عن كونه مجدودا في حلفه ولاه يعني رد الشهادتين تمام الحسد لكونه متاعنا عن القذف كالجلد والحسد (٣٩) وهو الأصل في بطلان التوبة لعدم سقوطه بها فكذلك اتته اعتبارا

بالأصل (قوله بخلاف المجدود في غير القذف) جواب عما يقال المجدود في القذف فالحق بقوله تعالى وأولئك هم الفاسقون والفلس في آيات قبل شهادته كالمجدود في غير القذف ويحسد ذلك أن رد الشهادته أن كان فاسقا زال بوابه بالتوبة فقبل كالمجدود في غير القذف وأما إدام يكن كذلك كالمجدود في القذف فإنه من تمام الحسد كاذ كرنا وليس للفاسق إذا الحكم النافذة التوقف بقوله تعالى إن حكمكم فليكن بنا تبيين الالتهام من القبول وقال الشافعي رحمه الله

تقبل شهادته إذا تاب لقوله تعالى وأولئك هم الفاسقون (قوله ولا المجدود في حلفه وان تاب) وقال الشافعي ومالك وأحمد في القول بغيره لا تقبل شهادته أن يكتب نفسه في حلفه وهل يعتبر معه إصلاح العمل فيه قولان في قول يعتبر لقوله تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا وقيل لا لأن عمر رضي الله عنه قال لا يكره أبقل شهادته وقد يجب بأن يابكره كان من العباد وعلم في العبادة معلوم فصلاح العمل كان ثباته فلم يبق إلا التوبة كاذب بنفسه وأصله أن الاستثناء في قوله تعالى إلا الذين تابوا ينصرف إلى الجملة الأخيرة أولى الكل والمسئلة محيرة في الأصول وهي أن الاستثناء إذا تعقب جملة متعطفة فعل ينصرف إلى الكل أولى الأخيرة عندنا في الأخيرة وقد تقدم ثلاث حل هي قوة تعالى فاجلدوهم ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون والتأخر من عطف ولا تقبلوا أنه داخل في حيز الجمل العطف مع المناسبة وليدنا أيضا ما النسبة فلا ترد شهادته ثم للقلب مسبق عن فعل لانه كإثامه أغلب القذوف بسبب فعل لانه بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم جلد مائة وتغريب عام فإنه لا يناسب الحد لانه ربما يصلح مائتا في المستقبل من فعله والتغريب بسبب زيادة الوقوع لا لتغريبه وعدمه يعرفه لا يستفي من أحد رايه فإذا فرض أن هداعة الزنا أوسع فيه وكذا قيل أن لا تفتنه إلا تأييد الدار والائتلاف لتقبلوا منهم شهادة وأولئك هم الفاسقون جملة مستأنفة لبيان تحليل عدم القبول ثم استثنى الذين تابوا وهذا لأن الرد على ذلك التعذر ليس إلا الفسق يرتفع بالتوبة بقوله تعالى لا تأييد على تقدير القبول بالتوبة وأما رجوع الاستثناء إلى الكل في قوله تعالى في الحارمين أن يقتلوا أو يصلوا أي قوة تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تصدروا عليهم حتى سقط عنهم الحد فليل اقتضاه وهو قوة تعالى من قبل أن تقدروا عليهم فإنه لو عاد إلى الأخيرة تأخى قوة تعالى لو لم عذاب عظيم لم يبق لقوله من قبل أن تقدروا عليهم فإنه تعلم بان التوبة تسقط العذاب فخافا بقوله تعالى من قبل أن تقدروا عليهم ليس الأسقوط الحد وهذا لا يلحق بقوله بعد الاستثناء إلا حرم فقط إذا تجرد عن دليل عود إلى الكل فلما إذا اقترب من عاد إليها كما يقول هو أن عوده إلى الكل إذا تجرد عن دليل عوده إلى الأخيرة فقط ولوا فترتب عاد إليها فقط وحيث قال القياس على ما لو المجدود غير صحيح لأنها تقتضي بما وجب أن الرمن عمل المجدود كان في مقابل النص لا يقال رد الاستثناء إلى الجملة الأخيرة يتي الفائدة لأنه معلوم شرعا أن التوبة تزيل الفسق بشرهذه الآية لا تقول كون التوبة تزيل اسمية العقاب بعد ثبوته لا يعرف عقابا بل معا وذلك ما أراد مايل عليه من السمع وهذاته وكونه آخرى تفيد لا يضر لقطع بأن طرئ القرآن تكرار الدوال خصوصاً إذا كان مطلب التأكد كقولهم الصلاة وقد تكرر قوة تعالى إلا الذين تابوا ذلك الفرض في آية إلا الذين تابوا إلى قوة فأولئك أي بطلانهم وأما التوبة الرحيم وفي آخرى إلا من تاب وآمن إلى قوله تعالى

قوله ولا المجدود في حلفه وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة أبدا ولا تقبلوا منهم شهادة أبدا (قوله ولا المجدود في حلفه وان تاب) وقال الشافعي ومالك وأحمد في القول بغيره لا تقبل شهادته أن يكتب نفسه في حلفه وهل يعتبر معه إصلاح العمل فيه قولان في قول يعتبر لقوله تعالى إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا وقيل لا لأن عمر رضي الله عنه قال لا يكره أبقل شهادته وقد يجب بأن يابكره كان من العباد وعلم في العبادة معلوم فصلاح العمل كان ثباته فلم يبق إلا التوبة كاذب بنفسه وأصله أن الاستثناء في قوله تعالى إلا الذين تابوا ينصرف إلى الجملة الأخيرة أولى الكل والمسئلة محيرة في الأصول وهي أن الاستثناء إذا تعقب جملة متعطفة فعل ينصرف إلى الكل أولى الأخيرة عندنا في الأخيرة وقد تقدم ثلاث حل هي قوة تعالى فاجلدوهم ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون والتأخر من عطف ولا تقبلوا أنه داخل في حيز الجمل العطف مع المناسبة وليدنا أيضا ما النسبة فلا ترد شهادته ثم للقلب مسبق عن فعل لانه كإثامه أغلب القذوف بسبب فعل لانه بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم جلد مائة وتغريب عام فإنه لا يناسب الحد لانه ربما يصلح مائتا في المستقبل من فعله والتغريب بسبب زيادة الوقوع لا لتغريبه وعدمه يعرفه لا يستفي من أحد رايه فإذا فرض أن هداعة الزنا أوسع فيه وكذا قيل أن لا تفتنه إلا تأييد الدار والائتلاف لتقبلوا منهم شهادة وأولئك هم الفاسقون جملة مستأنفة لبيان تحليل عدم القبول ثم استثنى الذين تابوا وهذا لأن الرد على ذلك التعذر ليس إلا الفسق يرتفع بالتوبة بقوله تعالى لا تأييد على تقدير القبول بالتوبة وأما رجوع الاستثناء إلى الكل في قوله تعالى في الحارمين أن يقتلوا أو يصلوا أي قوة تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تصدروا عليهم حتى سقط عنهم الحد فليل اقتضاه وهو قوة تعالى من قبل أن تقدروا عليهم فإنه لو عاد إلى الأخيرة تأخى قوة تعالى لو لم عذاب عظيم لم يبق لقوله من قبل أن تقدروا عليهم فإنه تعلم بان التوبة تسقط العذاب فخافا بقوله تعالى من قبل أن تقدروا عليهم ليس الأسقوط الحد وهذا لا يلحق بقوله بعد الاستثناء إلا حرم فقط إذا تجرد عن دليل عود إلى الكل فلما إذا اقترب من عاد إليها كما يقول هو أن عوده إلى الكل إذا تجرد عن دليل عوده إلى الأخيرة فقط ولوا فترتب عاد إليها فقط وحيث قال القياس على ما لو المجدود غير صحيح لأنها تقتضي بما وجب أن الرمن عمل المجدود كان في مقابل النص لا يقال رد الاستثناء إلى الجملة الأخيرة يتي الفائدة لأنه معلوم شرعا أن التوبة تزيل الفسق بشرهذه الآية لا تقول كون التوبة تزيل اسمية العقاب بعد ثبوته لا يعرف عقابا بل معا وذلك ما أراد مايل عليه من السمع وهذاته وكونه آخرى تفيد لا يضر لقطع بأن طرئ القرآن تكرار الدوال خصوصاً إذا كان مطلب التأكد كقولهم الصلاة وقد تكرر قوة تعالى إلا الذين تابوا ذلك الفرض في آية إلا الذين تابوا إلى قوة فأولئك أي بطلانهم وأما التوبة الرحيم وفي آخرى إلا من تاب وآمن إلى قوله تعالى

نفع نفسه قبل التليذ
الخاص هو الذي يأكله
وفي عياله وليس له أجرة
معلومة وهو معنى قوله
عليه السلام لا شهادة

للقانع بأهل البيت من
الفتوح لانه عزة السائل
يطلب معاشه منهم وقيل
المراد به الاجير مسانئة
أو مشاهرة وهو الاجير
الواحد فيستوجب أي
فأه إذا كان كذلك

يستوجب الاجر بتنافعه
وأداء الشهادة من جلتها
فيمر كالتاجر عليها وهو
انصاف تركه وجه
القياس وهو قبوله الكونه
شهادة عند تفسيره من كل
وجه انليس له فيما شهد
فيه مك ولا حق ولا شبهة
اقتداء بسبب اتصال المنافع
ولهذا جاز شهادة الاستاذ

له ووضوح الزكاة فيه لكن
الاجماع المنعقد على قول
واحد من السلف بترك
به القياس وأما مشاهدة
الاجير المشترك فقبولة
لان منفعته غير مخلوكة
لامتدائه ولهذا أن يؤبر
نفسه من غيره في حصة
الاجارة قال ولا تقبل شهادة
أحد الزوجين إلا شروا قال
الشافعي تقبل لان الاملاك
بينهم متغيرة

(قوله من الفتوح) أقول
لأمن القناعة

والرأب الاجير على ما قاله التليذ الخاص الذي بعد ضرر رأبته ضرر نفسه ونفعه
قوله عليه السلام لا شهادة للقانع بأهل البيت وقيل المراد الاجير مسانئة أو مشاهرة أو مسانئة
فيستوجب الاجر بتنافعه عند أداء الشهادة فيصير كالتاجر عليها قال ولا تقبل شهادة أحد الزوجين
إلا شروا قال الشافعي رحمه الله تقبل لان الاملاك بينهم متغيرة

ورواه عن عمرو بن شعيب الطنجي بن أوطاة في ابن مليح مواد بن فائق الدارقطني ولم يذكر فيه
القانع وأخرج الترمذي عن يزيد بن زناد العسقي عن الزهري عن عرو عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة ثقات ولا ثمانية ولا واحد ولا نكح على أخيه
ولا يجزى شهادة زور ولا القانع بأهل البيت ولا اثنين في ولاء ولا امرأة تنهى وقال غريب لا تفرقه
الامن حديث يزيد بن زناد العسقي وهو يصفى الحديث قالوا الثمر العداوة تنهى وقال أبو عبيد
الثر العداوة والقانع التتابع لاهل البيت كالتاجر لهم قال يحيى وطلب معاشهم والثنين التتابع
دنه فهذا الحديث لا يؤول عن درجة الحسن فلا ثبت للقانع وان كان عدلا ولا يؤول ولا واحد ولا نكح هذا أولى
بأنه لا نكح اقرب الاولاد اعظم في ذلك فثبت حديثه في شهادة بطلان النص ويكون دليلا على صحة حديث
الترمذي المذكور وفيه ولاثنين في ولاء ولا امرأة وان كان راو مضطعا فليس الراوي الضعيف
كل ما رو به باطل اقرب دلالة الضعف فلا قامت دلالة أمه على ما في هذا المتن ويجب اعتباره
محصا وان كان من روايته ولان النافع من الاولاد اياه متصلة فتكون شهادة لنفسه من وجه
ولكون قربة اية الولاد كقسمه وجه لم يجز شرطا من الزكاة لهم وعلى هذا كان شرع حتى في
شهادة الحسن رضي الله عنه حين شهدهم قنبر لعلي رضي الله عنه فقال على أم اجعت أم هي صلى الله عليه
وسلم قال الحسن والحسين هما شيا بآهل الجنة قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولكن اثبت شاهد آخر فقبل عزة ثم أعادها في ذرة فقبل ربيع على رضي الله عنه الى غيره وقوله
والرأب الاجير على ما قاله التليذ الخاص الذي بعد ضرر رأبته ضرر نفسه ونفعه وهو
معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا شهادة للقانع بأهل البيت وقد ذكرناه وفي الخلاصة والتليذ
الخاص الذي يأكله وفي عياله وليس له أجر معلومة وقيل المراد بالاجير الاجير مسانئة
أو مشاهرة أو مسانئة لانه اذا كانت اجارته على هذا الوجه دخلت منفعته التي هي الاداء في أجرته
فيكون مستوجبا لاجره فيصير كالتاجر عليها لان العقد وقع موجباً لملك مناعته ولهذا استحق
الاجرة بتسلم نفسه وان لم يعمل بخلافه لاجير المشترك حيث تقبل شهادة التاجر لان العقد يقع
موجباً لملك مناعته بل وقع على عمل معين ولهذا لا يستحق الاجرة حتى يعمل بالقنطرة وفي الصيون
قال محمد رحمه الله في رجل استأجر رجلا ولم يولوا أحد فشهد الاجير في ذلك اليوم القياس أن
لا تقبل ولو كان اجيرا خاصا فشهد في رجل حتى ذهب الشهر ثم شهد قال باطلها رجل شهد
لاخر أنه نطق بها ولو شهد ولم يكن اجيرا ثم صار اجيرا فقبل ان يقضي قائل بطلان شهادته فان لم يطل
حتى بطلت الاجارة ثم أعادها فشهدت كالأمر اذا طلقه فقبل أن ترده فشهدت ثم أعادها فشهدت وما
في زبادات الاصل من قوله تقبل شهادة الاجير رجل على الاجير المشترك كاجل ما في كتاب كقافة
الاصل لا تجوز شهادة الاجير على الاجير الخاص لما في رواه بن رستم قال محمدا لا يجزى شهادة الاجير
مشاهرة وان كان اجير مشترك فقبلت شهادته اه وأما شهادة الاستاذ للتليذ والمشارك للاجير
فقبولة لان منفعته ليست مخلوكة لشهوده (قوله ولا تقبل شهادة أحد الزوجين إلا شروا) وقال
كانا لشهوده من الزوجة أو الزوج مخلوكة قال الشافعي تقبل وبقره قال ما لم يوجد واحد وقال
ابن أبي ليلى والنسري والشافعي لا تقبل شهادة الزوجين ولا نكح الا في ما له لوجوب نفقه

وتقبل

والأبدى مقصود) أي بكل واحد منهما مجتمعاً بنفسه غير منفردة في ذلك لا تخرج متعدد به إليه ولهذا يقتضى من أحدهما الآخر ويجوز بدنه ولكن كان كذلك تقبل شهادة في حق صاحبه كالآخرين وأولادهم وغيرهم لا يقال في قبول شهادة أحدهما إلا تخضع للشاهدان كل واحد منهما بعد تنفع صاحبه بنفسه لأن ذلك ليس بقصدى بل حصل في ضمن الشهادة فلا يكون معتبراً كزب الدين إذا شهد على غيره وهو مفلس فقامتقبل وإن كان به قبح تنفع لصحة ضمانه ولنا ما رواه من حديث عائشة رضي الله عنها أنها صلى الله عليه وسلم قال لا تجوز شهادة الوالد للولد والولد للوالد ولا المرأة (٣٣) زوجها ولا الزوج لامرأته (ولأن

الأبدى مقصود) ولهذا يجزى القصاص والحسب بالدين بينهما ولا يعتبر عاقبة من التمتع لثبوته ضمناً كافي الغريم إذا شهد للولد أو المفلس ولنا ما رواه في الانتفاع متصل عادة وهو المقصود فيصير شاهداً لنفسه من وجه أو يصير معهما بخلاف شهادة الغريم لأنه لا ولاية له على المتهود به (ولا شهادة المولى لعيده) لأنه شهادة لنفسه من كل وجه إذا لم يكن على العبد دين أو من وجهه أن كان عليه دين لأن الحال موقوف على رأي (ولا الكتابة) لما قلنا

وتقبل شهادة الزوج لها لعدم التهمة وجه الشافعي أن الأصل بين ما يقترن بالأبدى مقصوداً أي كل يدين حين غير حيزاً الأخرى فهو ممنوعة عنه من حاز الشيء منه فلا اختلاط فيها ولهذا يجزى بينهما القصاص والحسب بالدين ولا يعتبر عيان بينهما من النطق المستفرك لكل منهما بعمل الآخر لأنه غير مقصود بالنكاح لأنه لم يقصد أن ينفع كل منهما بعمل الآخر وإنما ثبت ذلك بما لا يقصود عادة وصار كالغريم إذا شهد للولد المفلس على أنه على آخر تقبل مع زوجه أو لا الزوج لأنه قد جمعت أتم من قول ما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم ولا المرأة زوجها ولا الزوج لامرأته وقد جمعت أتم من قول شريح ومروان من رواية الخفاف ولو لم يثبت فيمنع كفى المعنى فيه والحاقه بقراءة الولاد في ذلك الحكم بجامع شدة الاتصال بالنافع حتى يعدل في غيبه بالآخر ولذا قال تعالى ويؤيدونها بالرافعة قيل عمل عبيده رضي الله عنهم بل ربما كان الاتصال بينهما في النافع والأنباط قهراً كزعماء بين الأبا والاولاد بل بعد اعياد أبيه لرضاء زوجته وهي لرضاءه وان الزوجية أصل الولاد لان الولادة عنها تثبت فطبق بالولد فصار جمعاً معنى اتصال المانع كما أعطى كسريه الصد حكم قتل الصد عندنا بخلاف القصاص لان المدلولات للزوجية وفي الحسب لا تقبل شهادة لعيده من رضى ولا بائن لقيام النكاح في بعض الأحكام ولو شهد أحدهما الآخر في حادثة ففردت فارتفعت الزوجية فأعاد ذلك الشهادة تقبل بخلاف ما وردت ففسدت ثم ناب وصار عدلاً وأعاد ذلك الشهادة لا تقبل وبه قال مالك وأحمد والشافعي في الأصح لأن النافض لما رد ما كان في تلك الشهادة تشرعاً فلا تقبل بخلاف شهادة العبد والكافر والشيء ان اردت ثم اعتق وأسلم وبلغ وأعادها تقبل وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك وهو رواية عن أحمد لا تقبل كل مرة انقضت فلما ردتها بعد عدم الإحالة للتهمة الكذب وهي كاتبة في الرضا صاروا أهلاً تقبل وإقيل الرد في الفسخ لا يستلزم الحكم بكذبه بل لغير ذلك منه وبالأدلة في العدة التي ترفع منه كذبه في تلك الشهادة بينهما يجب قولها احتاج إلى الجواب فصار الحاصل لمن ردت شهدا لمعنى وزال ذلك المعنى لا تقبل إذا أعادها بعد زوال ذلك المعنى إلا العدة إذا شهدا للكفر والاعي والشيء إذا شهد كل منهما فدم اعتق وأسلم وأبصر وبلغ فشهدوا في تلك الحادثة بينهما تقبل ولا تقبل فيما سواهم وتقبل لامرأته وأما الزوج فبنته ولا المرأة ابنه ولا امرأته ولا بنته (وقوله ولا شهادة المولى لعيده) لما تقدم من رواية الخفاف ولأنه

(٥ - فتح القدر ملاحظ) بين أن يصير العبد بقراءته يسمعهم في دينهم وبين أن يبق للمولى كما كان نسبة شهادة دينه وإن كان الثاني محتمل من كل وجه لأن العبد ما عكس له (ولا) يقبل شهادة أولي (الكتابة) لأنهم كرهوا الحال موقوفاً على رأي

(قال الأدي مقصود) أقول قال ابن الهمام أي بكل منهما مجتمعاً بنفسه غير منفردة في ذلك بل يدين حين غير حيزاً الأخرى فهو ممنوعة عنه من حاز الشيء منه فلا اختلاط فيها انتهى وفي الفاموس وغيره تقصير وتخيم في تنهى انتهى وهذا المعنى هو الأنسب هنا (قوله بخلاف الرجل لكونه قواماً) أقول وبخلاف المرأة لأن لها من الأخذ للفتنة والظفر ليس موهوماً

لايه ان أدى بدل الكتابة صلحا أحبوا ان لم يؤدوا دقفا فكانت شهادة لنفسه (والاشهاد الشريك لشرىك فيما هو من شركتهما) لانه يصير شاهد لنفسه في البعض وذلك باطل واذا بطل البعض بطل الكل لكونهم غير متميزة اذ هي شهادة واحدة (ولو شهد عاين من شركتهما قبلت لاتقاء التهمة) قبل هذا اذا كانا شرىكي عان اما اذا كانا متفاوضين فلا تقبل شهادة احدهما لصاحبه الا في الحدود والقصاص والنكاح لان ما عداها مشترك بينهما فكانت شهادة لتلخص من وجهه قال (وتقبل شهادة الاخ لاخته الخ) تقبل شهادة الاخ لاخته وشهادته لرجل لجه ولسائر الاقارب غير الولا لان انتفاء التهمة ببيان الاملاك ومناقبها (ولا تقبل شهادة غنمته وهو في العرق من عرف بالردى من الانفال) اي التمكن من الواطئة (فاما الذي في كلامه لمن وفي اعضاءه تكسر فهو مقبول الشهادة لانتفاء ولا مقببة) لارتكابهما المحرم طمعاً في المال (٣٤) والدليل على الحرمة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصوتين الاحقين

(والاشهاد الشريك لشرىك فيما هو من شركتهما) لانه شهادة لنفسه من وجه لاشتراكهما ولو شهد بمال من شركتهما تقبل لاتقاء التهمة (وتقبل شهادة الاخ لاخته وجهه) لانعدام التهمة لان الاملاك ومناقبهما متباينة ولا بسوطة لبعضهم في مال البعض قال (ولا تقبل شهادة الغنم) وهراده المختش في الردى من الانفال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لمن وفي اعضاءه تكسر فهو مقبول الشهادة (ولا تأنح ولا مقببة) لانهم ارتكبا عن عمد ما حلف عليه السلام نهى عن الصوتين الاحقين لانتفاء ولا مقببة شهادة لنفسه من كل وجه اذا لم يكن على العبد دين ومن وجهه اذا كان ولان الحال اي حال مال العبد فيما اذا كان عليه دين موقوف حرام اي ان يصير للقراء بسبب بيعهم المال في دينه وبين أن يبقى للولي بسبب قضاءه دينه وكذا المذبح وأهل الولد والمكاتب وهو قول الأئمة الثلاثة وقوله لما قلنا يعني من أنه شهادة لنفسه من كل وجه أومن وجهه وفي المبسوط وكذا لا تقبل شهادة أي المولى وابنه وأمرأته له ولا وكذا شهادة الرأثل وجهها المملوك على ما قد مره وكان مقتضى القياس أن تقبل لانها في الحقيقة شهادة لسيده لكن منعوا لفظ البص السابق والاشهاد الشريك لشرىك فيما هو من شركتهما بخلاف ما ليس من شركتهما حيث تقبل لاتقاء التهمة غير أن هذا لا يقتضي في الشرىك المتفاوض لان كلتي معوم من شركتهما ولما قالوا لا تقبل الا في الحدود والقصاص والنكاح والعتاق والطلاق لان ما سوى هذه مشترك بينهما او ينبغي أن تزداد الشهادة بما كان من طعام أهل أحدهما أو كسوته لانه لا شرىك بينهما فيه (قوله وتقبل شهادة الاخ لاخته وجهه) قبل بخلاف لكن قال شمس الأئمة في شرح أدب القاضي من السلف من قال لا تقبل شهادة الاخ لاخته ولا شرك في ضعف التهمة لانه لا بسوطة وليس مظنة بآزمنة لا تقبل كثيرا ما يكون بينهم العداوة والبغضاء وكل قراءة غير الولا كذلك حال الخالة وغيرها ما لا يخ تقبل فيما الشهادة (قوله ولا تقبل شهادة الغنم) ومراعاة المختش في الردى من الانفال وهو والتشبه بالنساء بعد ذلك في تزويجه وتكسيرة اعضاءه وتلبين كلامه كاهو صفته لكون ذلك مقببة روى أبو داود وابن ماجه والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله الخنثيين من الرجال والنساء حلات من الله به يعني المشتهات بالرجال فكيف اذا تشبه بين مباحها وأقم ذلك فاما الذي في كلامه لمن خلقه وفي اعضاءه تكسر خلقه فهو مقبول الشهادة (قوله ولا تأنح ولا مقببة) هذا لفظ القدوري فاطلق ثم قال بعد ذلك لامن يعني الناس

الناشئة والغنم بوصف الصوت بصفة صاحبه والمراد بالناشئة التي تتوح في مصيبة غير هاروا لخنث في ذلك مكسبا والتغني هو مقببة في جميع الاديان قال في الزادات اذا اوصى عاهو مقببة عندنا وعند أهل الكتاب وزكر منها الوصية للفتن والغفلات خصوصا اذا كان القناس من المرأة فان نفس رفع الصوت منها حرام فلا من ضم الغفاه اليه ولهذا لم يقبها هناك قوله القناس وقبده فيما ذكر بعدد في غناه الرجل

(قوله قبل هذا الخ) أقول أي قبول شهادة الشريك وهذا الفصل لصاحب التهمة (قوله هذا اذا كانا شرىكي هاتين الخ) أقول فيه بحث لانه اذا كان ما عداها مشترك في كل

وم قوله فيما هو من شركتهما ويدخل الحدود والقصاص والنكاح في قوله ما ليس من شركتهما فورد فثبت كلام المصنف شركة المتفاوضة أيضا فالوجه لاخراج قائله لأن تغصير بالاملاك بقرينة السابق ثم ان قوله لان ما عداها مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدينار ولا يدخل فيه القلار والاروض ولهذا قالوا ولو شهد لاحدهما مال غير الدراهم والدينار لا يبطل الشرىك لان المساواة قبلت بشرط (قال المصنف فانه عليه الصلاة والسلام نهى عن الصوتين الاحقين الخ) أقول أي صوت المظنة بتقدير المظنة أو يكون من قبيل عذبة واضحة (قوله فان رفع نفس الصوت منها حرام فضلا عن ضم الغفاه اليه ولهذا لم يقبدها) أقول فيه بحث لان المراد بالفتنة التي اذنت ذلك مكسبا فلا حاجة الى التقييد لكون المراد هون ذلك عليه الشارح بقوله لارتكابهما المحرم طمعاً في المال فاعلم مع ما سطره ثم اذكره جاز في النوح بعينه فبالله يمكن مسقطا لعدله اذا فاحت في مصيبة نفسها فلا بد أن يكون المراد من معاني مسئلة الزادات عن كل التغني مكسبة فليعلم

(ولامدمن الشرب على الهولاءه ارتكب محرم دينه) والمراد به كل من آمن على شرب بسمي من الاشربة بغير حرمه غيرا كانت أو غيرها مثل السكر ونبيذ الزبيب والمصنف بشرط الايمان يظهر ذلك عند الناس بان لهم شرب الخمر في بيته مقبول الشهادته وان كان كبيرة (ولان يلعب بالبطور لانه يورث غفلة لا يؤمن بها على الاقدام على الشهادة مع فساد بعض الحادثة) ثم هو مصرعي في نوع لعب (ولانه قد يفت على عورات النساء بعد حمله لطيف طوره) وذلك حسن فاما اذا كان يستأنس بالجماع في بيته فهو عدل مقبول الشهادة الا اذا خرجت من البيت فظلمنا في بعضا من غيره فخرج في بيته وهو يبيعه ولا يعرف من جماع نفسه فيكون اكلا الحرام وفي بعض التفسير ولا من يلعب بالبطور وهو المغنى فهو مستغنى عنه بقوة ولا من يقف للناس فانه اعم من ان يكون معه أهله فهو ولا ولا يلعب بالكتف عن ذكره عاذا كرم المغفلة لانها كانت على الاطلاق وهذا مقيد بكونه للناس حتى لو كان غناؤه لنفسه لازالة وحشته لا بأس به عند عامة المشايخ وهو اختيار شمس الاثمة السرخسي واختاره المصنف (٣٥) وعلم بأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة

وأصل ذلك ما روي عن أنس بن مالك أنه دخل على أخيه البراء مائة وهو يتغنى وكان من زهاد الصحابة رضي الله عنهم ومن المشايخ من كره جمع ذلك وهو أخذ شيخ الاسلام سخاير زائد على حديث البراء على أنه كان غشد الاشعار المباحة التي فيها الوعظ والحكمة واسم القناع قد يطلق على ذلك

(ولامدمن الشرب على الهوى) لانه ارتكب محرم دينه (ولان يلعب بالبطور) لانه يورث غفلة ولا يقدر يقف على عورات النساء بعد حمله لطيف طوره وفي بعض النسخ ولا من يلعب بالبطور وهو المغنى (ولان يقف للناس) لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة فورادته تكرار العلم ذلك بما ذكر من قوله مغفلة والوجه ان اسم مغفلة مفعول انما هو في العرف لمن كان الغفلة حقه التي يكتب بها المال الا ترى ان قيل ما حرقه او ما صناعته يقال مغفلة كيقال مغفلة أو حادفا للفظ المذكور هنا راديه ذلك غير انه من الموثق بطريق لفظ الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لمن الله التناحلت لمن الله المغفلة ومع لوم ان ذلك لوصف المغفلة لا لوصف الاثمة ولا للتغنى مع الاثمة لان الحكم المترتب على شق انما يفيد ان وصف الاشتقاق هو العلم فقط لا مع زيادة أخرى نعم هو من السر ان أغنى نوع صوت ما هو امر وصو على أن التغنى لله أو لجمع المال حرام بخلاف ومثل هذا اللفظ الناحية صارع فأن جعلت البيعة مكسبة وحينئذ كأنه قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صنعة بما كسبها لان يمكن ذلك صناعته ولما علف في الكتاب بأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة وفي النهاية ان الضائق حقن مطلقا حرام لرفع صوته ومن هو حرام فلذا أطلق في قوله مغفلة ويقصد في غناه الرجال بقوله للناس ولا يعني أن قوله من يقف للناس لا يخص الرجال لان من تطلق على الموثق خاصة فضلا عن الرجال والنساء معا وكون مثلها وقعت بشذ كبير التضمير في قوله يقف بالناس تحت لا وجه خصوصه بالرجال لما عرفت أنه يجوز في ضميرها ما عدا المغنى ومراعاة اللفظ ومراعاة اللفظ أولى وان كان المغنى على التأنث فكيف اذا كان المغنى أعم من الموثق والمذكر فان قلت لتعليل المصنف درجة اجمع الناس على كبيرة يقتضي أن التغنى مطلقا حرام وان كان مقادير الفئات ان الاستماع كبيرة لانهم اجمعوا على الاستماع بالفئات الآن كون الاستماع محرما ليس الا حرمه المسجوع وليس كذلك فانه اذا اتفق بحيث لا يسمع غيره بل نفسه ليدفع عنا الوشعة لا يكره وقيل ولا يكره ما فانه لا يستفيد تعلمه والرافى بصير فصيح اللسان وقيل ولا يكره لاستماع الناس اذا كان في العرس والولية وان كان فيه نوع فهو بالنظر في العرس فالجواب ان في التغنى

(قوله ولامدمن الشرب على الهوى لانه ارتكب محرم دينه) أقول فيه بحثان الظاهر من تعليل المصنف بقوله لانه ارتكب محرم دينه وقوله ولا من يأتي بابا غير الخمر وأما في الخمر فلا شرط ما ذكر على ما اختاره المصنف فتأمل

فان الكلام بجلا الواحدا (قوله وهو مستغنى عنه الخ) أقول فيه بحث لان كثير من الناس يلعب بالبطور ولا يقف بالناس فانه يورث غفلة لا يؤمن بها على الاقدام على الشهادة مع فساد بعض الحادثة ثم هو مصرعي في نوع لعب (ولانه قد يفت على عورات النساء بعد حمله لطيف طوره) وذلك حسن فاما اذا كان يستأنس بالجماع في بيته فهو عدل مقبول الشهادة الا اذا خرجت من البيت فظلمنا في بعضا من غيره فخرج في بيته وهو يبيعه ولا يعرف من جماع نفسه فيكون اكلا الحرام وفي بعض التفسير ولا من يلعب بالبطور وهو المغنى فهو مستغنى عنه بقوة ولا من يقف للناس فانه اعم من ان يكون معه أهله فهو ولا ولا يلعب بالكتف عن ذكره عاذا كرم المغفلة لانها كانت على الاطلاق وهذا مقيد بكونه للناس حتى لو كان غناؤه لنفسه لازالة وحشته لا بأس به عند عامة المشايخ وهو اختيار شمس الاثمة السرخسي واختاره المصنف (٣٥) وعلم بأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة فورادته تكرار العلم ذلك بما ذكر من قوله مغفلة والوجه ان اسم مغفلة مفعول انما هو في العرف لمن كان الغفلة حقه التي يكتب بها المال الا ترى ان قيل ما حرقه او ما صناعته يقال مغفلة كيقال مغفلة أو حادفا للفظ المذكور هنا راديه ذلك غير انه من الموثق بطريق لفظ الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لمن الله التناحلت لمن الله المغفلة ومع لوم ان ذلك لوصف المغفلة لا لوصف الاثمة ولا للتغنى مع الاثمة لان الحكم المترتب على شق انما يفيد ان وصف الاشتقاق هو العلم فقط لا مع زيادة أخرى نعم هو من السر ان أغنى نوع صوت ما هو امر وصو على أن التغنى لله أو لجمع المال حرام بخلاف ومثل هذا اللفظ الناحية صارع فأن جعلت البيعة مكسبة وحينئذ كأنه قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صنعة بما كسبها لان يمكن ذلك صناعته ولما علف في الكتاب بأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة وفي النهاية ان الضائق حقن مطلقا حرام لرفع صوته ومن هو حرام فلذا أطلق في قوله مغفلة ويقصد في غناه الرجال بقوله للناس ولا يعني أن قوله من يقف للناس لا يخص الرجال لان من تطلق على الموثق خاصة فضلا عن الرجال والنساء معا وكون مثلها وقعت بشذ كبير التضمير في قوله يقف بالناس تحت لا وجه خصوصه بالرجال لما عرفت أنه يجوز في ضميرها ما عدا المغنى ومراعاة اللفظ ومراعاة اللفظ أولى وان كان المغنى على التأنث فكيف اذا كان المغنى أعم من الموثق والمذكر فان قلت لتعليل المصنف درجة اجمع الناس على كبيرة يقتضي أن التغنى مطلقا حرام وان كان مقادير الفئات ان الاستماع كبيرة لانهم اجمعوا على الاستماع بالفئات الآن كون الاستماع محرما ليس الا حرمه المسجوع وليس كذلك فانه اذا اتفق بحيث لا يسمع غيره بل نفسه ليدفع عنا الوشعة لا يكره وقيل ولا يكره ما فانه لا يستفيد تعلمه والرافى بصير فصيح اللسان وقيل ولا يكره لاستماع الناس اذا كان في العرس والولية وان كان فيه نوع فهو بالنظر في العرس فالجواب ان في التغنى فان الكلام بجلا الواحدا (قوله وهو مستغنى عنه الخ) أقول فيه بحث لان كثير من الناس يلعب بالبطور ولا يقف بالناس فانه يورث غفلة لا يؤمن بها على الاقدام على الشهادة مع فساد بعض الحادثة ثم هو مصرعي في نوع لعب (ولانه قد يفت على عورات النساء بعد حمله لطيف طوره) وذلك حسن فاما اذا كان يستأنس بالجماع في بيته فهو عدل مقبول الشهادة الا اذا خرجت من البيت فظلمنا في بعضا من غيره فخرج في بيته وهو يبيعه ولا يعرف من جماع نفسه فيكون اكلا الحرام وفي بعض التفسير ولا من يلعب بالبطور وهو المغنى فهو مستغنى عنه بقوة ولا من يقف للناس فانه اعم من ان يكون معه أهله فهو ولا ولا يلعب بالكتف عن ذكره عاذا كرم المغفلة لانها كانت على الاطلاق وهذا مقيد بكونه للناس حتى لو كان غناؤه لنفسه لازالة وحشته لا بأس به عند عامة المشايخ وهو اختيار شمس الاثمة السرخسي واختاره المصنف (٣٥) وعلم بأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة

لا يسمع نفسه ولذيق الوحشة خلافاً بين المشايخ منهم من قال لا يكره أن يكره ما كان على سبيل اللهو
احتجاباً عما عن أنس من ما كثر رضى الله عنه أنه دخل على أخيه البراء بن مالك وكان من زهاد الصحابة
وكان يتقي بهما أخذ من الأئمة السرخسي رحمه الله ومن المشايخ من كره جميع ذلك وكره ما أخذت به
الاسلام ويجعل حديث البراء بن مالك أنه كان يشد الاشعار المباحة التي فيها ذكر الحكم والمواظ
فان لفظ الغناء كما يطلق على المعروف يطلق على غيره قال صلى الله عليه وسلم من لم يتغن بالقرآن فليس
منا وانشاد المباح من الاشعار لا بأس به ومن المباح أن يكون فيه صفة امرأة مسلمة بخلاف ما إذا كانت
بعينها صفة وإذا كان كذلك فما زان يكون المصنف رحمه الله قاتلاً بتعميم المنع كشيخ الاسلام رحمه الله
الا ناعرفنا من هذا أن النسخي الحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحية
ووصف الجوارح بالهيج البهاو الدوران والحانات والهجة لمسلم وأدى إذا أراد التكميم هيامه لا إذا أراد انشاد
الشعر للاستشهاد به أو لتعلم فصاحته وبلاغته ويدل على أن وصف المرأة كذلك غير مانع ما سلف في
كتاب الحج من انشاد أبي هريرة رضي الله عنه وهو محرم

قامت ترك رخصة أن تهما * ساها بجنس عداة وكذا آدميا
وانشاد ابن عباس رضي الله عنهما * ان يصدق الطير منك لمسا * لان المرأة في مال ليست بمعنة
فأولاً أن انشاد ما فيه وصف امرأة كذلك جائز ثم قال الصحابة وما يقطع في هذا قول كعب بن زهير
بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

ولمعا عداة البين اندر حلوا * الأغر غشيف الطرف مكحول
تجاول عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كأنهم بل بالراح معلول
وكثير في شرح حسن من هذا كقوله وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يشكره في قصيدته التي أولها
تبلغ غواظك في المدام خريدة * تسقى الضمير بيار دباس
فأما الزهريات المجردة عن ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه المطربة فتقول ابن المعتز
سقاها بغابات شلج كاشه * اذا صالحت راحة الرشح مبرد
يعنى سقى تلك الرياض وفوه

وترى الرياح اذا مس من غدريه * صقلته وتغنى بكل قذاة
ما ان يزال عليه ظلي كاربعا * كتطلع الحسنة في المرأة
فلا وجه له لمعه على هذا ثم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواظ وحكماً لا كالات نفسها
لأن ذلك النسخ والله أعلم وفي المعنى الرجل الصالح اذا تغنى بشعر فيه غش لا تبطل عدالته في معنى
ان قدامة الملاهي نوعان محرم وهو الآلات المطربة بلاغته كالزمار والطنبور ونحوه لما روى
أبو أمامة أنه عليه السلام قال ان الله تعالى بعني رخصة للعالمين وأمرني بحمل المعازف والمزامير
والنوع الثاني مباح وهو الغف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكرهه غيره لما عن عمر
رضي الله عنه أنه كان اذا سمع صوت الغف يمشي يظفر فأن كان في ولية سكنت وان كان في غيره عمد
بالردة وفي الاجناس مثل محمد بن شعاع عن الذي يترجم مع نفسه قال لا يقدح في شهادته وأما
الفرامة بالالخان فأما هي تقوم وحظرها قوم واختاران كانت الالخان لا تخرج الحروف عن نظمها
وقدر ذواتهم فبحاج والافقي مباح كذا ذكر وقد قدمنا في باب الالخان ما يحدان الشطين لا يكون الامع
تفسير مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا التفصيل وتقدنا هنا عن الامام أحمد رحمه الله أنه قال
للسائل عن القراءة بالطين وقد جاء بالمتع ما سمك قال محمد فقال لا يجيبك أن يقال لا يباح ما حرم
هذا وأما الناحية فظاهرها أنه أضاف العرف لمن اتخذت الناحية مكسبة فأما اذا ناحت نفسها فاصرح

في الفخيرة قال لم رد الناحية التي تنوح في مصيبتنا بل التي تنوح في مصيبة غيرها اتخذت ذلك مكسبة
لأنها ارتكبت معصية وهي الفناء لاجل المال فلا يؤمن أن ترتكب شهادة الزور لاجل ذلك وهو
أيسر عليها من الغناء والنوح في مدته طويلا ولم يتعقب هذا أحد من المشايخ فيما علمت لكن بعض
متأخري الشارحين نظره بأنه معصية فلا فرق بين كونه لباسا ولا قال صلى الله عليه وسلم لعن
الله العاقلة والخالقة والشاقة وقال عليه السلام ليس من شرب الخلد ودوشق الجيوب ودعا
بدعوى الخالية وهما في صحيح البخاري ولا شك أن الناحية ولو في مصيبة نفسها معصية لكن الكلام
في أن القاضي لا يقبل شهادتها لذلك وذلك يحتاج إلى الشهرة ليصل إلى القاضي فأنما يقيد بكونها
لناس لهذا المعنى والأقهور رد عليه من أنه في قوله ولا مدمن الشرب على الله ويرد شرب الاشربة المحرمة
شرا أو غيره ولفظ محمد رحمه الله في الاصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر بردين
الاشربة المحرمة التي ليست خمر افعال هذا الشارح يشترط الادمان في النحر وهذه الاشربة هي
الاشربة المحرمة لسقوط العد التمتع أن شربها نكح كبيرة بلا قيد الادمان ولهذا لم يشترط انحصاف
في شرب النحر الادمان لكن نص عليه في الاصل كما سمعت فما هو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ
بكون الناحية للناس ثم هو نقل كلام المشايخ في توجيه اشتراط الادمان أنه انما يشترط ليعلم عند
الناس فان من شربها سرا لا تسقط عدالة ولم يتفلسف فيه بكلمة واحدة فكذلك التي ناحت في سبب المصيبة
لا تسقط عدالتها لعدم اشتراط ذلك عند الناس وانظر الى تعليل المصنف رحمه الله بعد ذكر الادمان
بأنه ارتكب محرم دينه مع أن ذلك ثابت بلا دمان فأنما أراد أنه اذا أدمن حينئذ يظهر أنه مرتكب
محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استمرت تنوح للناس لظهوره حينئذ فتكون كاذبة يسكر ويخرج
سكران وتلعب به الصبيان في رد شهادته وصرح بأن الذي يهتم بشرب الخمر لا تسقط عدالته ومنهم من
فهم الادمان بنية وهو أن يشرب ومن ينه أن يشرب مرة أخرى وهذا هو معنى الاصراء وأنت تعلم
أنه سجد كرد شهادته من يأتي بأيا من أبواب الكبار التي تتعلق بالحدود وشرب الخمر منها من غيره ووقف
على نية أن يشرب ولأن النية أمر محظون لا يظهر للناس والمدايرة التي تتعلق بوجودها حكم القاضي
لأنه أن تكون ظاهرا لا خفية لأنها معرفة وإلغى لا يعرف والظهور بالادمان الظاهر نعم بالادمان
الظاهر يعرف اصراءه لكن بطلان العدالة لا يتوقف في الكبار على الاصراء بل أن يأتيها ويعلم ذلك
وأنما ذلك في الصغار وقد اندرج فمما ذكرنا من ذلك وأما من يلعب بالطيور فلا نه ورث غفلة
وهذا كأنه بالخاصية المعروفة بالاستقراء وترد شهادته المتعل لعدم الامن من زيادته ونقصه ولأنه
يقع على عورات النساء الصعود سطحه ليطير طيره وهذا يقضي منع مسعود السطح مطلقا الآن
براد أن ذلك بكثير منه لهذا الداعية فان الداعية إلى الشيء كالحرب في اقتناء المواظبة عليه كافي لعب
السطح فانه يشاهده في داعية عظيمة على المواظبة حتى أنهم ربما يستروا النهار والليل لاسألون
عن كل ولا شرب وهذا من أظهر وجهه على أنه من دواعي الشيطان والوجه أن اللعب بالطيور
فصل مستحب به بوجوب في الغالب اجتماع مع أناس أو اذله وصحبته وذلك مما يندفع العدالة وهذا وفي
نفسه الكبار كلام فقيل هي السبع التي ذكرت في الحديث وهي الاشراك بالله والفرار من الزحف
وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وحب المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد بعضهم كل الرأوا كل
مال اليتيم وفي البخاري عنه عليه السلام اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هن فقد كررها
وقتها الصبر وأكل الرأوا كل مال اليتيم وفيه عنه عليه السلام ألا أنشكم يا كبر الكبار فقالوا بلى
يا رسول الله قال الشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وكان متكئا فجلس فقال ألا أوقول الزور
وشهادة الزور وخازل بكرها الحديث وقد عدا بضامتها السرقة وورد في الحديث من جمع بين صلاتين

قال (ولان يا ابناي الكفار الخ) من اتي بشي من الكفار التي يتعلق بهم الحسد فسقطت عنه طاعته وهذا نداء على ان الكفرة تاعم بمخافه سد او قتل وقال اهل التجار واهل الحديث في السبع التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وهي وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير حق وحبس المؤمن والزنا وشرب الخمر الاشرار اذ الله والفرعون اذ الخف (٣٨)

ولان انا بامان الكبير انا اتي بعلقي (الحق) لافسق قال (ولان يدخل الجاهل من غير مترد) لان
كشف العورة حرام (او انا كل الابرار قاضي بالثرد والسطر في) لان كل ذلتمن الكبير وكذلتمن
تقوتهم الصلاة لا تفتلها فاما خبر دالعب السطر في فليس يفسق مانع من الشهادة لان الاجتهاد
قيمتا فانا شرط في الاصل ان يكون اكمل الابرار بهو دالان الانسان قلنا فنجوع مباشرة العقود
القائمة وكذلتمنا

من غير عذر فقد اتي بآي من اواب الكبار وقيل الكبرية فانه قد قيل ما ثبت حرمة نص القرآن
وقيل بان كان اراما لينة ونقل عن خواهر زاده انها ما كان اراما خصا مني في الشرع فاحسنة
كالارواة ولم يسم به لكن شرع عليا عقوبه بمحض من فاطم اما في الدنيا بالحد كالسرقة والزنا
وقيل النفس يتغير في اوا وعندها تار في الاخرة كال مال البتيم ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس
الشرب لان هذا الخدمة بان نفس فاطم الا اذا دومي في ذلك فان العدالة تزول بالاصرار على الصغائر
فهذه اولى وهنا يحلف ما تقدم من عقوب الخمر من الكبار في نفس الحد بنود كذا لا صاحب وفي
الاصلامة بعد ان نقل القول بان الكبرية معناه حد بنص الكتاب قالوا صاحبنا ما اخذوا بذلك وانما
بنواعي ثلاثة معناه اعداها ما كانت شيئا من الجن وفيه هذه حرمة الله تعالى والثاني ان يكون فيه
مناسبة لحرمة والكبر وكل فصل رفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث ان يصرف على المعاصي
والغفور والايحي ما في هذا من عدم الانسياق وعدم العصاة ايضا وفيما في الفتاوى السفر على العدل
من تجنب الكبار كما هي اولى لارتكاب كبيرة تنقض عدلته وفي الصغار العورة فاقبله لتصريح كبيرة
حسن ونقد عن آداب الفتاوى لتمامه عليه العمل غير ان الحكم زوال العدالة بارتكاب الكبيرة
يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرعنا الخمر والسكر الامان وانه سبحانه وتعالى اعلم ولا تقبل
شهادة من يجلس مجلس الغفور والجماعة على الشرب وان لم يشرب لان اخذ لاه به وهو ترك الامر
بالعرف بقط عدلته وفي الفتوة والخص وكذا الاعانة على المعاصي والحث عليهما من جهة الكبار
قوله ولا من يدخل الحماما زوالا عن كشف العورة حرام وفي الفتوة اذا لم يفرج وجهه عن ذلك
واما ما ذكرنا كثر في ان من شفى في الطريق يسراول ليس عليه غيره لا تقبل شهادته فليس الحرمة
بل لا منخل بالحرمة **قوله** او ما كل الزنا وقسوه ومن فعل الزنا فعليه السقوة اما كل الزنا
فتقديره طلقه وقيد في اصله بان يكون مشهورا او قيل لا من علمه ولا افعار بمتابع قبل شهادته لان
العقد القاطع كالمافي معنى الرضا وقل من يشار عنود البياضات بسلامة نفسه وقيل لان الراس
يجرم بعضه فلا يقيد الملك بالقبض على البياضات القلدة وان كان صاحبها في ذلك فانها
في كونه بعضه والمتابع في الحقيقة فهو ما يكره لاسل على امكان ارتكاب شهادة الزور وشهادة
الزور حرام بعض فقال علي الهامع كونه كذلك بخلاف كل مال البتيم حيث ترد شهادته مرة وقيل
لانه اذا ثبت شهره كان الواقع ليس الا بهمة كل الزنا ولا تسقط العدالة وهذا اقرب وموجه الى
ما ذكر في وجهه بتدبيره بالخمر والادمان واماقوله ليس بحرام بعض فلا تعويل عليه والبال على
غيره ثم اذا زور منه يكتفي كونه مرتكبا بخموردشه الا ترى الى امال ابو يوسف اذا كان الغافل
وبها تقبل ثم انه بعد ان يشهد بالزور لو اجابته على ما تقدم لم يرض ذلك لانه يخاف ان يص

وقال بعضهم ما كان حراما
لعينه فهو كبيرة (ولامن
يدخل الحمام بغير ازار لان
كشف العورة حرام ولا من
ياكل الربالة كبيرة ولا من
يلعب بالتردوا والسطر) (ج) اذا
انضم اليه أحد أو ثلاثة
الفتراء ونفوت الصلاة
بالاستغالة أو أكثر الايمان
الكاذبة لان هذه الاشياء
من الكبائر والمصنف لم
يذكر الثالثة لان الغالب
فيه الاولان ولم يفرق بين
التردوا والسطر (ج) في شرط
أحد الامرين ونوف في
الفتيرة وجعل العقب بالترد
مسقطا للحد بمجرد الدتولة
عليه السلام معلوم من
لعب بالترد والمعلوم لا يكون
هدلا ولا محجوزا ان يكون
افرادا قلنا ما يجزئ العقب
بالسطر (ج) فليس بشئ
مانع من قبول الشهادة
اشارة الى ذلك (قوله لان
الاجماع فيه مستان) قيل
لان مالك والشافعي يقولان
بحصول العقب بالسطر (ج)
وشروط ان يكونا كل اربا
مشهورا به لان الانسان
قلما يخفى عن مباشرة العقود
الفاصلة عن ذلك وربما
فلوربت شهادة واحدة لا يثبت

الكتاب

(قوة) فاما مجرد اللعب الشرطي فليس يفسق) أقول قال السكاكي في معراج الدراية والاعب بالشرطي ثم يمنع قبول الشهادة بالاجماع اذا كان مدعيا عليه او قاما او تفوز به الصلاة او أكثر عليه الحلف بالكذب والباطل أه في قول الاكل اذا انضم اليه أحد أو وثلاثة هـ

(ولا من يفعل الانفعال المسخفرة) وفي نسخة المحقر وفي أخرى المستخف وفي أخرى المسخفة وفي أخرى السخيفة كلها على اسم المفعول سوى المسخفة بلفظ اسم الفاعل من التضعيف وهو النسيبة الى الضعفة مرة العقل (٣٩) من قولهم توب ضعيف اذا كان قليل

قال (ولامن يفعل الاعمال المستخفرة كالبول على الطريق والاكل على الطريق) لانه تارك للروعة
واذا كان لا يستضي عن مثل ذلك لا يمتنع عن الكذب فيهم

والأول على الطريق
لأن فيه ترك المروءة وأنا
كان لا يستحي من مثل
ذلك) فإظهار أنه (لا يمنع عن
الكذب) فكان ممما

(قوله سوى المستغفلة الخ)
أقول أى الأفعال التى

تكون سبباً لتسبب صاحبها
الى السخف ورقعة العقل

ثم أقول يمكن أن يكون
المسحوق بالتخفيف على

وزن المفعول كالسندة
بفتح النون من السقف

والسني حيث تكون
أصلية وأما المستفظة

بالتشديد على صيغة
المفعول كالمتقرة بفتح

(قال المصنف وإذا كان

عن الكذب) أقول قال

العلامة التجارية في
الخط لا تقبل شهادة
العلامة التجارية في

بکذبون کثیرا فاما من

شهادتهم اه وفيه لانقبل
شهادة الطغاة والشعوب

والرقاص والمسخرة بلا
خلاف، وفي مناقب أبي

خفيفة رحمه الله لا تقبل
شهادة المفسد وقال مالك

بیات کلز کڈونققة الزوجات

الكتاب قوله تعالى جاءكم فاسق بفتنتهوا وأما الأول فانه بالتحصن بعدد على الاموال الروحية فيه تفاضل اربعة بل أكثر كما كان عليه وتزك أمة الى ما سبب اقراضهم القدر كلها وتغيره بأكثره الى أجل فان لم يقضه فيه أدى على قدر الكسب وهذا هو المتداول في غالب الايمان لا يعدهم درهم درهم في ربح لا يتفق ذكراً أصلاً أو أنفلاً وأما كل مال اليتيم فلم يقبضه أحدونوا أنجرة وأنت تعلم ان لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما ربه القاضي الشاهد فكما مرة يظهر له بحسب ما فعله استقص من المال والحاصل أن الفسق في نفس الامر ما من شر عاقر ان القاضي لا يرتد ذلك الا بعد ظهروا مرة فكل سوا في ذلك ولتقول ادعاء أنه يجب بالترد شهادته سواء قام به أولم يقام لما في حديث أبي داود من لعن المتردش فقد دعى الله ورسوله ولعب الطاب في بلادنا مثل لا تروى ويظهر بحسب الاحساب واعمال فكر وكل ما كان كذلك مما أحسنه الشيطان وعمل أهل التقية فهو حرام او مقر به أولاً فاما الشرع فقد اختلف في باحته فعندنا لا يجوز وكذا عند الامام أحمد لما رواه فينا من قد قيل ان المتردش هو الشرع وليساني في باب الكراهة انشاء الله تعالى من قوله عليه الصلاة والسلام كل من لم يؤمن بالله واليوم الآخر فليس مني ومن اضل من قومه ولا يعتنم أهله ورواؤنا ورواؤنا عن عقبه من عاقره عليه الصلاة والسلام ليس من اليهود الا ثلاث نادى بالرجل فرسه ولا يعتنم أهله ورويه بقومونه وعند الشافعي ومالك يباح مع الكراهة ان تجرد عن الحلف كاذب والكذب عليه وتأخير ملاعق وقها والقاهرة بها لما كان الاجتهاد فيه مجر دما لم يقع العقد فيه وأما ما ذكر من أن من يلعن على الطريق ترشده فلاتناه الامور اخرقة ولا تقبل شهادته أهل الشيعة وهو الذي يسمى في ديارنا كاذباً كاذباً اماماً حراً أو كذاب أعشى الذي لا يخلو يقضها كسب مقام من علموا به علمافلا وأما صاحب السماع في هذا (قوله) ولا من فعل الفعل المستقر وفي بعض النسخ المستقيمة وفي بعضها المستقيمة وإن من ذكر في نفسها محرمة والمستقيمة يقع خلافه وكسرها أي التي يتخلف الناس فاعلموا أو الحسنة التي تتخلف الفاعل غيبه ومنه ما يلى وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستفئك الذين لا يؤمنون وذلك (كلا كل على طرقة الطريق) يعني جرى الناس والبول عليها ولما في يكشف عورته لم يستعني من جانب ركوب الناس حضور وقد كثر ذلك في ديارنا من العامة وبعض من لا يستحي من الطلبة والنسب بسر أو لا يفت ويترجعه عند الناس وكسرها في موضع يعقده خفة وسوء أدب وقلة حمرة وحسنه لان من يكون كذلك لا يعتمد ان تشهد الزور وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام انما أدركنا الناس من كلام النبوة الأولى اذا لم تنسج فامسحت وعن الأكرخي وأن شخصاً صارع الاحداث في الجامع لم تقبل شهادته لانه مخف وأما أهل السناعات الفتنه كالسجاح وهو الذي يسمى في عرف ديار مصر قوافي والزبال والمخائن والحجام فقيل لا تقبل به قال الشافعي وأجد وجه منكره خلفهم أو وعدو كنهم ورأيت أكثر خلف الطوع واليكرى والاصح تقبل لانهم لا يقدرون على اقوم صالحون فاما يعلم الفتح لا ينبغي في نظاره الصناعة وشبهه القاسون والدالون فانهم يكتنون كثيراً يادعى في غيرهم خلفهم فلا يقبل الا من علم عدلته منهم وقبل لا تقبل شهادته نافع الا كفان قال شمس الائمة هذا انما صدقك العمل فاما اذا كان يدعي الشيا وبشيرة من الا كفان تقبل

ان افرد في البخل لا تقبل قال الزبلي وفي النهاية شهادة البخل لا تقبل فانظروا انه اراهم من بخل بالواجب والارباب

(ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف) وهم الحماية والتابعون منهم أو خيفة (الظهور فسقه) وقد بدأ الظهار حتى لو اعتق ذلك ولم يظهر فهو عدل وروى ابن مساعة عن أبي يوسف أنه قال لا تقبل شهادة من سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل شهادة من سب منهم وقرئوا بأن الظهار سب لا ياق به إلا الأسقاط (٤٠) السخفة وشهادة الخفيف لا تقبل ولا كذلك المتبرئ لأنه يعتقد شيئا وإن كان على

(ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف) انظر وفسقه بخلاف من يكتمه (وتقبل شهادة أهل الأهواء والخطائية) وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل لأهل غلظ وجوه الفسق وإن اعتق من حيث الاعتقاد وما وقع فيه الأدينية وصادر كمن شرب الخمر أو أكل مرقوق التسمية عامدا مستصفاً لغيره بخلاف الفسق من حيث التعامل أما الخطائية فهم من غلاة الرافض ويعتقدون الشهادة لكل من حلف عندهم

لعدم غلبة ملوث الناس والطاعون وقيل لا تقبل شهادة الصكا كين لأنهم يكسبون هذا ما اشترى غلات أو باع أو أجر وقض المبيع قبل وقوعه فيكون كذبا ولا فرق في الكذب بين القول والكتابة والصحيح تقبل إذا كان غالب أحوالهم الصلاح فأنهم غالباً بما يكسبون بعد صدور الاعتقاد وقبل صدوره يكسبون على المجازة بغيره منة الواقع يستغفرون عن الكتابة إذا صدر المعنى بعدها ورد بعض العلماء بشهادة القروي والأعرابي وعلمة أهلهم تقبل الإجماع وغيره ولا يقبل شهادة الطفيل والرافض والمجاز في كلامه والمضرة بخلاف وفي الحديث ويل للذي يحدث ويكذب كي يضحك منه الناس ويل ويل له وقال نصير من يحيي من يشتم أهلهم وماله ككثير في كل ساعة لا تقبل وإن كان أجنبياً تقبل وكذا الشتم للصبيان كذاته وأما في ديارنا فكثيرا شتمون باقع الباقية فيقولون قطع الله يد من يأك ولا من يخلف في كلامه كثير لو شخرو وحتى أن الأصل من الربيع شهد عند أبي يوسف فرفضه شتمه فشكا إلى الخليفة فقال الخليفة أن وزير رجل من لا يشهد بالزور وفرضت شهادته قال لا في سمعته وما قال الخليفة أتأعبد قال كان مسلماً فلا شهادة له وإن كان كافراً فكذلك فعذرته الخليفة والذي عندي أن يروى أبو يوسف شتمها لم يمسها لكنه لأن قول الرافضة أنا عبد عجزاً باعتبار معنى القيام بمسئلتك وكوت تحت أمرك مثلاً على إمامة تنفي في ذلك والتكلم بالمجاز على اعتبار الجمع ووجه الشبه ليس كذا بمحظور واضحاً وإذا وقع المجاز في القرآن ولكن رد على دليل عليه خصوص هذا المجاز من أدلال نفسه وثقله لأجل الدنيا فربما يعض هذا الكلام إذا قيل الخليفة فمضى إلى الاعتذار بأمر يقرب من خاطره والحاصل فيه أن ترك المروءة مستقسط للعادلة وقيل في تعريف المروءة أن لا يأتى الإنسان بما يعتذر منه بما يصح عنه من عند أهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف والمجون والارتفاع عن كل خلق دني والسخف عفة العقل من قولهم يوب يصفى إذا كان قليل الغرل وعن أبي خيفة لا تقبل شهادة الضيف وقال مالك أن أوطاناً لا يؤخذ إلا منع الحقوق (قوله ولا من يظهر سب السلف) كالصباية والتابعين ومنهم أبو خيفة رحمه الله وكذا العلماء ونص أبو يوسف على عدم قبوله قال لأنه إذا أظهر سب أواد من المسلمين تنطق عدالته فإذا أظهر في واحد من الصباية كيف يكون مقبولا وقد بدأ بالظهار لأنه لو أعتد به لم يظهر فهو على عدالته تقبل شهادته وإذا قال أبو يوسف من روى ابن مساعة لا أقبل شهادة من سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل شهادة من سبهم لأن الظهار الشتمية مجوزة وسفه ولا يأتى به إلا الإلزام والاسقاط وشهادة الخفيف لا تقبل ولا كذلك المتبرئ لأنه يعتقد بنامه ضياع الله وإن كان على بال فالجواب أنه من أهل الأهواء وشهادة أهل الأهواء جائزة (قوله وتقبل شهادة أهل الأهواء) كلهم من المعتزلة والقدرية

باطل فلم يظهر فسقه (وتقبل شهادة أهل الأهواء الخطائية) منهم والهوى ميلان النفس إلى ما يستلذه من الشهوات وأما سموا بالتابعين النفس ومخالفتهم السنة فكانوا راجع والرافض فان أصول الأهواء المغير والقصد والرفض وانعرج والتشبه والتعطيل ثم كل واحد منهم يفتقر إلى عشر رقة (وقال الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة من لا يغلظ وجوه الفسق) إذا الفسق من حيث الاعتقاد فمنه من حيث التعامل (ولم يأت من فسق من حيث الاعتقاد) وما هو كذلك فهو تدبر لا ترك تدبر والمنازع من القبول ترك ما يكون ديناً فصار كمن شرب الخمر أو شافى كل متركوك التسمية عامدا معتقدا إباحته فله لا يصير به مردود الشهادة والخطائية قيل هم غلات من الرافض يسبون إلى أي الخطاب رجل كان بالكوفة قتله عيسى بن موسى وصلبه بالكأس لأنه كان يزعم أن علياً له أكبر وجه فقرأ الصادق الله الأصغر وقيل

هم قوم يعتقدون أن من ادعى منهم شيأ على غيره يجب أن يشهد له بقية شيعته بذلك وقيل لكل من حلف عندهم والحوارج

(قال المصنف وقال الشافعي لا تقبل لأنه غلظ من وجوه الفسق) أقول عدم قبول شهادة أهل الأهواء مذهب مالك وأبي حنيفة من الشافعية وأما قول الشافعي فتقولنا باختلاف

تريد شهادتهم لانهم يكفرون ان كانوا يكفلون اولادهم في الشهادة في شهادتهم ان كانوا يكفلون انساباً واثماً قال (وتقبل شهادة اهل الفقة بعضهم على بعض الخ) شهادة اهل الفقة بعضهم على بعض مقبولة عندنا وان اختلفت عليهم كالمجوسى مع النصارى وقال ابن ابي ليلى ان اتفقت عليهم قبلت لقولهم عليه السلام لا شهادة لاهل ملأ على اهل ملأ اخرى الا السليق فشهدتهم مقبولة على اهل الملأ كلهم والحوباب انه يحلف بقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض والسرادج والولاية دون (٤١) الموالاة فانه معطوف على قوله ما لكم من

ولا ينهم من شئ والعطف قرينة وايضا تناسب المعاني وقال مالك والشافعي لا تقبل لاهل ملأ على اهل ملأ اخرى وقال الله تعالى والكافر ونهم الظالمون والظالماتسقط (فوجب التوقف في خبره) لقوله تعالى ان بهكم فاسق خافتموا وامنوا للسرور ولا تقبل شهادة المرتد بنفسه وتغلاف حسنه (ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض) رواه جابر بن عبد الله وايموسى ولان الذى من اهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار) وكل من هو كنفك (قاله) أهله (الشهادة على حسنه) كالتسليم فان قيل المسلم أهله على حسنه وعلى خلاف حسنه دون الذى فبطل القياس

(قوله) فانه معطوف على قوله ما لكم من ولا ينهم من شئ الاية) أقول هذه الالة في سورة الأنفال (قوله) فاعطف قرينة برأيه تناسب المعاني) أقول ولخصم ان يقول القرآن في التلم لا يوجب القرآن في الحكم وقد ورد نص على عدم القول

وقيل رون الشهادة عليهم واجبة فتمكنت التهمة في شهادتهم قال (وتقبل شهادة اهل الفقة بعضهم على بعض وان اختلفت عليهم) وقال مالك والشافعي رجحما الله لا تقبل لا تنطق قال الله تعالى والكافرون هم الظالمون ليس التوقف في خبره وهذا لا تقبل شهادة على المسلم فصار كل من تولانا ما روى ان النبي عليه السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولا من اهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على حسنه

والتمسوا وج سائرهم تقبل شهادتهم على مثلهم وعلى اهل السنة الا انطباعا وهم طائفة من الرافضى لاخصوص بدعتهم وهو اجم بل بائنة الكذب لا تقبل عنهم أنهم يشهدون ثلث خلفهم امضى اويرون وجوب الشهادتين كان على ما فهم وهو الذي ذكره المصنف فتم قبول شهادتهم لثبوتهم لذلك ولغير شهادتهم للاصر الاول وما نقله المصنف عن الشافعي هو قول مالك (اي سامع من الشافعية) وامام قول الشافعي فكتونا بلا اختلاف وجه قول مالك اذا كان البصقة في الاعتقاد من اعظم الفسوق فوجب حصر شهادته بالالة ولنا ان صاحب الهوى مسلم غيرهم بالكذب لثبوتهم بضر به حتى انهم يكفرون كانوا رجحما لبعض التهمة وأما الالة فلانها مخصوصة بالفسق من حيث الاعتقاد مع الاسلام فكان المراد منها الفسق الفعلي وقد اقال محمد يقول شهادة ان لا روج اذا اعتقدوا واما ثانيا فلانها ردت شهادتهم لانها افسق بالفعل والعلل على التخصيص اتفاقا على قبول روايتهم الحديث وفي صحيح البخارى كثير منهم مع اعتقاد القائل في الصحة مع ان قبول الرواية ايضا مشروط بعدم الفسق بظاهرها وبالعنى وهو ان يشهد الفاسق التهمة بالكذب وذلك متصف ففهم وانطباعا نسبة الى ابي انطاب وهو محمد بن ابي وهب الاحدع وقيل محمد بن ابي زبب الاسدي الاحدع وخروج ابي انطاب بالكوفة وحارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس وأظهر الدعوة الى جعفر فقتلوا منه جعفر ودعا عليه فقتل هو وأصحابه فقتله وصلبه عيسى بالكناش (قوله) وتقبل شهادة اهل الفقة بعضهم على بعض) فبديهم اخرج شهادتهم على المسلم ويدخل في القنط شهادة اهل ملأ منهم على اهل ملأ اخرى وقد نص عليه بقوله وان اختلفت عليهم احقرز به عن قول ابن ابي ليلى واي عبيدائها لا تقبل مع اختلاف الملأ كشهادة اليهودى على النصارى وعكسها وقال مالك والشافعي رجحما الله لا تقبل اصلا لا تنطق قال تعالى والكافرون هم الظالمون) ووقع في كثير من نسخ الهداية والكافرون هم الفاسقون وفي النهاية النسخة المعيبة بتصحيد شئى قال تعالى والكافرون هم الفاسقون اذا انفى في القرآن والكافرون هم الظالمون (فوجب التوقف في خبره وهذا لا تقبل شهادة على المسلم فصار كل من تولانا ما روى ان النبي عليه السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولا من اهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار) ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض) قال الامام الفخر جرب وغير مطابق للذى وهو ان شهادة بعضهم على بعض جائزة وان اختلفت عليهم وقول اهل الكتاب عوض النصارى وافق وهكذا أخرجه ابن ماجه عن مجاهد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله ان النبي

(٦ - فتح القدير سادس) قلنا لم نلموضع ماذ كرنا شهادة المستامن على الذى وشهادة مستامن دار على مستامن اخرى (قال) لصف قال الله تعالى والكافرون هم الفاسقون) أقول هذا معنى القرآن لان القرآن والكافرون هم الظالمون (قوله) اجاز شهادة النصارى) أقول الظاهر ان يقول اجاز شهادة النصارى (قوله) ولان الذى من اهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار الخ) أقول قال في النهاية المسلم اذا خطب الى كتابا بنه الصغرة فزوجهاته جزا النكاح (قوله) أهله (الشهادة) أقول لان الشهادتين باب الولاية

فالجواب أن القياس في الذي كُفِّرَ لكن ترك خلاف الجلس بقوة تعالى ولن يحصل العكس لقرين على المؤمنين مبدلاً واعترض
 بأن الله تعالى قال من ترك من الشهادة والكفر ليس يرضى والجواب أنه ليس يرضى بالنسبة إلى الشهادة علينا أو مطلقاً والاول
 مسلم وليس عقوبة والشأن ممنوعاً ليس رضاً مانعاً شهادة بعضهم على بعض (قوله والفسق من حيث الاعتقاد غير مأتى)
 بجواب عن قوله لا مفسق وتقرر بالفسق مانع من حيث تعاطى محرم الدين أو من حيث الاعتقاد والثاني ممنوع والاول مسلم لكن
 فسق الكفر ليس من باب ما كان الكفر يمتنع عن دينه واعترض بأن الاجتناب عن محظور الدين يعتبر دليلاً على الاجتناب عن
 الكذب الذي هو من باب شهادة الزور وهو ارتكبو الكذب بالكل الالات مع علمهم بحقيقتها قال الله تعالى وجحدوا بها واستيقظوا
 أنفسهم ظلماً وعلواً وأجيب بأن المراد بالاجتناب عن دينه رسول الله صلى الله عليه وسلم والاطوان على كتابان بعثه ونبوته
 ولا شهادة لهم عندنا ومن بعدهم على أن الحق ما هم عليه فالكذب يمتنع من دينه ومطبق على كون الكذب على أحد محظوراً زاهواً
 محظور الادان كلها وقوله (بجلاف المرتد) (ع ٤٣) جواب عن قوله نصار كل مرتد فله لا ولاية لا على نفسه ولا على أولاده وكن

والفسق من حيث الاعتقاد غير مانع لاجتناب ما يستند به عن دينه والكذب محظور الادان
 بخلاف المرتد لانه لا ولاية له بخلاف شهادة الذي على المسلم لانه لا ولاية له بالامانة اله ولا به يتنقل عليه
 لانه يغتبطه قهر اياه ومثل الكفر وان اختلفت فلا قهر فليجملهم الغنص على القول
 صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة اهل الكذب بعضهم على بعض وبجلافه بمقال ثم قال سبحانه
 الدين ويوجد في بعض نسخ الهداية اليهود عوض النصارى وذكر مار واما اوداود بهذا الاستداجات
 اليهود برجل وأمر أئمتهم بنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اثنتي عشرة رجلين منكم فأقوه
 باني صوراً يفتشدها الله كيف تجد أن أمر هذين في التوراة فالأخذ فيها إذا أخذ أربعة منهم أنهم
 إذا أراد كره في فرجها كالسيف في المكحلة زجها قال فاعلم أن رجوعها قال لاذهب سلطانها فكروا
 القتل فسلما رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهود فله أربعة شهداء وأمرها وأز كره في فرجها كالسيف
 في المكحلة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهود فله أربعة شهداء وأمرها وأز كره في فرجها كالسيف
 وهو تعصيف واعلم وقد بان بالشهود كشفته من نحو عشرين نسخة وذكرار واه اصبح بن زاهويه
 وأبو موسى الموصلي والزار في سابعهم والدارقطني كلهم قالوا فدا بالشهود قال في التتبع قوله في
 احدث فدا بالشهود فشهدوا بائناً في الحديث فترجمها بما لا يمتنع اقربته انتهى كلامه لكن
 الطحاوي استند إلى عامر الشعبي عن جابر وفيه أنه صلى الله عليه وسلم قال اثنتي عشرة منكم
 يشهدون ثم قول القائل لا يقبل ما تقر به مما يجري فيه ما ذكرنا من أن الراوي المصنف اذا قامت
 دلالة على صحة ما رواه واحكم به لا ارتفاع وهم الغلط ولا شك أن رجعه عليه السلام كان بناء على ما دلل
 من حكم التوراة فجمعوا واجبهم من أن حكمها الرجوع بشهادة أربعة زاهواً ووافق ما أنزل الله فلا بد
 من كونه في شهادة أربعة في نفس الامر منهم وان لم يزد كره في الرواية المشهورة لان القصة كانت فيما
 بينهم وبين محالهم وأما كونهم فهدية ملا على أن محالها أن يضل في هذا ما رواه ثقات عت على مثله أهل
 الاوهاء أن مراد الآية فسق الافعال لانه الذي بينهم صاحب الكذب لا الاعتقاد لان شهادتهم على

الدليل وقوله (وبخلاف
 شهادة الذي على المسلم)
 جواب عن قوله ولهذا
 لا تقبل شهادته على المسلم
 وعاقباً لو استأنزت الولاية
 أهلية الشهادة فقلت
 شهادة الذي على المسلم
 لو سودها كان كرم وجهه
 أن ولايته بالامانة في
 المسلم معدوم فهو يكرى
 منع لوجود الزور وقد
 مر للجواب آخر عن هذا
 السؤال ولا به يتنقل عليه
 جواب آخر وتقرر رجحنا
 أن على قبول شهادته وهو
 الولاية متصفة لكن المانع
 متفق وهو تفضيله بقهر
 المسلم اياه فانه يحمله على
 القول عليه بخلاف مثل
 الكفر فانه وان اختلفت
 فلا تهر بعضهم على بعض

في دار الاسلام فلا يجملهم الغنص على القول

(قوله فالجواب أن القياس في الذي كُفِّرَ لكن ترك خلاف الجلس بقوة تعالى ولن يحصل العكس لقرين على المؤمنين مبدلاً واعترض
 القياس في الذي كُفِّرَ ثم تقرر بشهادة السامعين المختلفين داراً حيث لا تقبل مع أنهم أهل الولاية بائناً ليقول شهادة المتفقين
 داراً لا يتشبه هذا الجواب اذا لاص على خلافه فالتعويل على جواب المصنف (قوله والجواب أنه ليس يرضى) أقول لا يمتنع عليك
 أنه ليس المراد كونه مرضياً من حيث الشهادة ولا اقليس واحد من الخصوم واضيقاً للشهادة على نفسه بل كونه مرضياً من حيث
 أمواله فلا يرضى أن يجاب بها في سائر الشرائع وسمع أنه مرضى من حيث المعاملات والشهادة منها وجوابه ظاهر (قوله ومن بعدهم على
 أن الحق ما هم عليه) أقول قوله ومن بعدهم مبتدأ وقوله على أن الحق الخ خبره تمنى هي ناحت فليست بائناً (قوله ومن لوجود الزور)
 أقول يمتنع بغير لوجود الولاية (قوله وقد مرنا الخ) أقول مر اتفاقاً (قال المصنف لا يغيظه) أقول قال الكافي أي الحكم في النهاية
 لقائ أي الثاني هو أن يعض الذي ظهر ما به

المسلمين

قال (ولا تقبل شهادة الحرى على الذى الخ) لا تقبل شهادة الحرى على الذى قال المصنف (أراد بالحرى المستأمن) وإنما قال ذلك لان شهادة الحرى بالذى يستأمن على الذى غير متصورة لانها تكون فى مجلس القضاء ومن شرط القضاء المصرى دار الاسلام لا يقبل يجوز أن يدخل حرى دار الاسلام ولا استئمان فيحضر مجلس القضاء لا مما خرد قهر اقصير عبدا ولا شهادة عبدا لاحد ولا عليه وانما لم يقبل شهادة المستأمن على الذى لانه لا ولاية على الذى يكون من اهل دارنا والمستأمن من اهل دار الحرب واختلاف الدارين حكما يقطع الولاية وقد ذكرنا فى شرح حاشيتنا فى الفرائض وعلى هذا قوله وهو اعلى حال استئمان اقرب بالى الاسلام من المستأمن ولهذا يقتل المسلم بالذى دون المستأمن استظهارا على الاختلاف لتمام الدليل بقوله لانه من اهل دارنا ويجوز ان يكون من اهل العلة انقطاع الولاية فلا تقبل شهادته على الذى وتقبل شهادة الذى عليه لانه لا يكون اعلى حال اقرب الى الاسلام فصار شهادته كشهادة المسلم تقبل على الذى والمستأمن وفيه نظر لان اختلاف الدارين حكما علة مستقلة فى انقطاع الولاية بين الحر بين اذا كان من دارين مختلفتين ودخل دارنا مستأمنين فضم ذلك اليه لعلية فى بعض الصور ودون بعض الحكم والا هو الظاهر فان قلت اما يجوز ان يكون على لقبول شهادة الذى على المستأمن لانه لعله انقطاع الولاية قلت بل لكن تركب كلامه لا يساعد فاقبل وسند كراهيها على قبول شهادة الذى على المستأمن مع اختلاف الدارين حكما على وجه لا يرد ذلك قال (وتقبل شهادة ٤٣) المستأمنين بعضهم على بعض الخ المستأمنون فى دارنا لا يغفل امان يكونوا

قال (ولا تقبل شهادة الحرى على الذى) أراد به اهل العلم المستأمن لانه لا ولاية عليه لان الذى من اهل دارنا وهو اعلى حال استئمان وتقبل شهادة الذى عليه كشهادة المسلم عليه وعلى الذى (وتقبل شهادة المستأمنين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دارنا واحدة فان كانوا من دارين كل روم والترك لا تقبل لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ولهذا يمنع التوارث بخلاف الذى لانه من اهل دارنا ولا كذلك للمستأمنين المسلمين نسفت بقوله تعالى ولن يجعل الله للكفر من على المؤمنين سبيلا فيثبت على بعضهم بعضا ثم استدلى بالعمى وهو ان الذى من اهل الولاية على جنبه يباين ولا يشه على اولاده الصغار والعمى لانه شهادته على جنبه بخلاف المرتد القيس عليه لا ولاية له اصلا فلا شهادة ولاه يتقبل على المسلم لفظه بقهر فكان مع ما فيه بخلاف اهل مله على اهل مله اخرى لانه وان عاد اطلب احدهم تحت قهر الاخر فلا حائل على التناول عليه ولا يفتى ما فيه اذ يجوز العداوة ما منع من التبول كما فى مسلم يعادى مسلما ثم يشهد هذا المعنى حديث مضعف بهم بن اشد رواه المارقفى وابن عدى من حديث ابي هريرة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجوز شهادة مله على مله الا مله محمد صلى الله عليه وسلم فانها تجوز على مله غيرهم وايضا يقول الراوى اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض يحصل ان يكون حكاية واقعة حال شهد فيها بعض اليهود على بعض او بعض النصارى على بعض فلا عوم لها ويحتمل انه حكاية تسمع بع قولهم شهادة المتن على مله فلا تحكم بأحدهما عينا فغير ان فى هذه خلافا فى الاصول ورجح الثانى وهو مسقط قول الراوى قضى بالشفعة الجار (قوله ولا تقبل شهادة الحرى على الذى) أراد به المستأمن لانه لا يتصور غيره فان الحرى لو دخل بلادا امان قهرا استرق

تركه بالنص كما مر ولا يصح والمستأمن فقبل شهادة الذى عليه ولا كذلك للمستأمن لانه ليس من اهل دارنا فوجه اشارة الى ان اهل القعة اذا كانوا من دارين مختلفين قبلت شهادة بعضهم على بعض لانهم من دارنا فمضى فيجمعهم بخلاف المستأمنين

(قوله لانه ما خرد قهرا) أقول جواب لقوله لا يقبل يجوز الخ (قال المصنف لان الذى من اهل دارنا) أقول قال الكاكي واغالب يعجزى التوارث بين الذى والمستأمن لان المستأمن من اهل دارنا فمضى يرجع الى المعاملات والشهادتات فمضى من اهل دارنا الحرى فى الارث والمال انتهى قولنا بمثل هذا فى المستأمنين من دارين مختلفتين (قوله لانه لا ولاية له على الذى) أقول لم لا يفتى كونه من اهل الولاية متعلقا على ما ذكره فى الذى والمسلم من كون القيس قبول شهادته على المسلم (قوله وتقبل شهادة الذى عليه) أقول لا يستفاد من هذا التقرير ما اراد به مفاده ان يكون علة انقطاع الولاية لعدم قبول شهادة المستأمن على الذى (قوله فوسيه نظر لان اختلاف الدارين الخ) أقول لم يجوز ان يكون علة انقطاع الولاية لعدم قبول شهادة المستأمن عليه (قوله فان قلت اما يجوز ان يكون علة انقطاع الولاية لعدم قبول شهادة المستأمن عليه) أقول لم لا يجوز ان يكون علة اخرى لعدم قبول شهادة المستأمن عليه (قوله العامة) أقول أنت خبرنا به بخلاف لقوله تعالى ما لك من شئ وأنت بخلاف لما نص عليه المصنف آ تفلسن سلب ولاية الذى بالاضافة الى المسلم فهذا شرح الكلام بما لا رضى صاحبنا فلاولى أن يقول قلة الولاية على غير اهل دارنا

قال (وان كانت الحسنات أكثر من السيئات الخ) وإذا كانت الحسنات أكثر من السيئات وذلك بعد أن يكون من لا يترك القرض ويحب الكبار والأصرار على الصغرة (ع) كثيرة تعتبر غالب أحواله في تعامله الصغار فإن كانا يشانه على ما هو مأذون في الشرع أغلب

(وان كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل عن يمينه الكبار قبلت شهادته وان أمم عصية) هذا هو الصحيح في حد العداة الصغرة إذا لم ينزح الكبار كلها ويعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا فلما ألامم عصية لا تنفذ به العداة المشروطة فلا تزده الشهادة المشروعة لأن في اعتبارها احتياطه لكل سداده وهو مفتوح لحيات المفقود قال (وقبل شهادة الألف) لأنه لا يحصل بالعداة إلا إذا ترك استغناها بالدين لأنه لم يبق بهذا الصنيع عدلا

ولاشهادة العدلى أحد وذلك لأن الذي أعلى من المستامن لا يقبل خلف الإسلام وهو الجزية فهو أقرب إلى الإسلام منه ولهذا يقتل المسلم بالذي عندنا بالإستامن وقوله بخلاف الذي سئل بقوله قال كلوا من دارين يعني قبل شهادة الذي على المستامن وان كلوا من أهل دارين يحتمل لأن الذي بعد القصة صار كالسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذلك الذي وأما الجحري التوارث بين الذي والمستامن لأن المستامن من أهل دارنا فيأمر بجمع إلى المعاملات والشهادات منها ومن أهل دارنا الحربي والأثر والمال (قوله) وإذا كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل عن يمينه الكبار قبلت شهادته) هذا هو معنى الروي عن أبي يوسف في حد العداة وهو أحسن ما قيل وفيه قصور يستلزم تعرض لأمر المروءة على ما يتعلق بالمعاصي والمروءة عن أبي يوسف هو قوله أن لا تأتي بكبير ولا يصري صغيرة ويكون ستمه أكثر من تنكح صوابا أكثر من خطب مومرته وتظاهرة ويستعمل الصدق ويحجب الكذب دأبه ومروءة هكذا نقله عنه القاضي أبو حازم حين سأل عداة ابن سليمان وزير المعتض عن العداة فقال أحسن ما نقل في هذا الباب ما روى عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري القاضي ثم ذكر ذلك وكان يكفسه إلى قوله ومروءة وتظاهرة وقول المصنف (وأما الألامم عصية فلا تنفذ به العداة) يريد الصغرة ولفظ الألامم وألم قد اشترى في الصغرة ومنه قول أبي نواس وهو يسي بين الصغار المروءة

ان تقرا لهم تقفرا • وأي عداة لا ألامم

هكذا أورد العيني عنه بسنده ونسبه الخطأ إلى أمية ونسبه صاحب التحفة إمامه إلى أبي الله عليه وسلم غلط ولا بأس بذكر أفراد نص عليها منها ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الإمام لا طعن عليه في دين ولا حال وإن كان متأولا في تركها كان يكون معتقدا فضيلة أول الوقت والإمام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا يقول المجتمع من غير عذر فبينهم أسمة طهارت واحدة كالخواري ومنهم من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والأول وأوجه وذكر الاستصحاب من أن كل فوق الشيع سقطت عدالته عند الأكثر ولا بد من كونه في غير إرادة التقوى على صوم الفداة وأئمة الصف وكذا من خرج لرؤية السلطان أو الأمر عند قدومه ورفضه شهادة شيعه صالح لمحامته إنه تنفقه طريق مكة كانه رأى منة تضييقا وشاحفة فشهد منه الضل وذكر الخصاص أن ترك العبر التجارة أو التفرج بسقط العداة وكذا التجارة إلى أرض الكفار وقرى فارس وغورهم لانه خاطر دينه ونفسه لئلا المال فلا يؤمن أن يكذب لاجل المال ورتبه ما من المخرج أنا كما نمرس على قول من راعى الفور وكذا من لم يؤدز كانه وأخذ لنفسه أو أواله وكل من شهد على أقراب باطل وكذا على فعل باطل مثل من أخذ فسوق التماسين مقاطعة أو شهد على وثيقته شهودا قال المشايخ ان شهدوا وحل لهم الامن لا تشهد على باطل فكيف هؤلاء الذين يهودون عند ما يرى السلطان على ضمان الجاهات والأجارات الضارة وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيمهم (قوله) وقبل شهادة الألف

من الملهة بالصغار جازت شهادته ولا تنفذ عدالته بالمام الصغار ثلاثا يرضى إلى تضييق حقوق الناس بسد باب الشهادة المفتوح لاحباتها (وقبل شهادة الألف وهو من يرضى) لأننا نحن سنة عند علمائنا ورتبة السنة لا يخل بالعداة إلا إذا تركت استغناها بالدين فإنه لا يبق جئت عدلا بل مسلما أو صنفه رحمه الله بقدره وقتا معينا إذا لم يفرج بالشرع ولم يرد في ذلك نص ولا إجماع والتأثيرون بعضهم قد قدم سبع سنين إلى عشر وبعضهم اليوم السابع من ولادة أو بعد ما روى أن الحسن والحسين رضي الله

عنهما خشنا اليوم السابع أو بعد السابع لكنه شاذ

(قال المصنف إذا لم ينزح الكبار كلها) أقول وفيه بحث ولعل المراد غير ما ذكره من أمثال شرب الخمر صرا وهو قول آخر من أصحابنا في البائع ومن أصحابنا من قال إذا كان الرجل صالحا في أمور قلب حسنة حسنة ولا يعرف بالكذب ولا يشر من الكبار غير أنه يشرب انظر أحيانا لفظة البدن والتقوى لا تنلهي يكون

عدلا وطمع مشائخنا على أنه لا يكون عدلا لا يشرب الخمر يكون كبيرة محضة وان كانت لتدوى انتهى ولعل هذا الأخير هو نص الأولي فيهم ذلك من قوله هذا هو الصحيح في حد العداة انتهى فليأتمل (قال المصنف إذا ترك) أقول أي الختان المفهوم من الكلام

(و) تقبل شهادة (النحوى) وهو مؤثر وع الحسية لأن عمر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة النحوى ولا تم قطع ظلم انصار كن قطع يده
(و) تقبل شهادة (ولد الزنا) لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما وهو مسلم وقال مالك رحمه الله لا تقبل
شهادته في الزنا لانه يجب ان يكون غير مكتمل والكفار زامة كافي قوله تعالى ليس كشتمه فيهم قلنا العدل لا يختار ذلك ولا يصحبه والكلام في العدل وجه ذلك قبله
ليس بقادح في غيره مؤثر اجنبى مالم يصدق به مسلم لكن لانسلم ان العدل يختار ذلك او يصحبه (وتقبل شهادة النحوى لا بد من رجل وامرأة
وشهادة الجنتين مقبولة بالنس) قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وبشهادتهما رجل
وامرأة فلا تحيطا وبني ان لا تقبل شهادته في الحدود والقصاص (٤٥) كالتسليم لاحتمال ان يكون امرأة (قال

وشهادة العمال جائزة)

قال غير الاسلام وعامة
المشايخ رحمهم الله معنى
قوله في الجامع الصغير
انه كان يصح ما أخفقه
يجب شهادة العمال عمال
السلطان الذين يعينونه في
أخذ الحقوق الواجبة
كالخراج وكذا السواثم لان

(والنحوى) لان عمر رضى الله عنه قبل شهادة علقمة النحوى ولا تم قطع عضونه ظلم انصار كما اذا قطعت
يده (ولد الزنا) لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما وهو مسلم وقال مالك رحمه الله
لا تقبل في الزنا لانه يجب ان يكون غير مكتمل فيهم قلنا العدل لا يختار ذلك ولا يصحبه والكلام في العدل وجه ذلك قبله
العدل قال (وشهادة النحوى جائزة) لانه رجل وامرأة وشهادة الجنتين مقبولة بالنس (وشهادة
العمال جائزة) والمراد عمال السلطان عند طاعة المشايخ لان نفس العمل ليس يفسق الا اذا كانوا
أعوانا على الظلم وقيل العمال اذا كان وجهها في الناس ذامرة ولا يميز في كلامه تقبل شهادته كما
مر عن أبي يوسف رحمه الله في الفاسق لا تولى لوجهاته لا يقدم على الكذب حفظا للروضة وله ابنته لا يستاجر
على الشهادة الكاذبة

نص عليه النحوى قال ويخبر بصلاته وامانته الا اذا تركه على وجه الرغبة عن السنة لا خوف من
الهلكة وكل من رآه واجبا يبطل به شهادته وضدناه سنة لم يروى عنه على اقله عليه وسلم انه قال
انكنا للرب سنة وقيل فكرمه وامر ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال لا تقبل شهادته
ولا تقبل صلاته ولا تؤكل كل ذبصه اعلم اذ به الجوى الا ترى الى قوله ولا تؤكل كل ذبصه (قوله والنحوى
اذا كان عدلا) لانه لا مانع لان حاصل امره مظالم نعم لو كان ارضا لنفسه وفعله مختارا منع وقد
قبل عمر شهادة علقمة النحوى على قدمه من مظنون رواه ابن ابي شيبة بسنده ورواه ابو نعيم في
الحلية حدثنا اسمعيل بن مسلم عن أبي التمر كل ان الجارود شهد على قدامة انه شرب الخمر فقال عمر
رضي الله عنه هل معك شاهد آخر قال قال عمر يا جارود ما اراك الا مجلودا قال يشرب حتى تنكح
وأجلد انا فقال علقمة النحوى لعمري اني مجلود وشهادة النحوى قال وما بال النحوى لا تقبل شهادته قال فاني
أشهد اني رأيت به تقبضها فقال عمر ما قاما حتى شربها فاقامه ثم جلدهما ثم خرج به عمار زاق مقولا
(قوله ولد الزنا) أى تقبل شهادته في الزنا وغيره اذ لا تزوار تزوار أخرى وعن مالك رحمه الله
لا تقبل في الزنا وهو ظاهر من الكتاب (وشهادة النحوى المشكل جائزة) اذا شهد مع رجل وامرأة
فلو شهد مع رجل واحدا وامرأة واحدة لا تقبل الا اذا زال الاشكال فظهر ربا يصح به رجل وامرأة
فجعل علقمة (قوله وشهادة العمال جائزة) والمراد عمال السلطان لان العمل نفسه ليس يفسق لانه معين
للتظيفة على اقامة الحق وجباية المال الواجب ولو كان فسقا ليه أوفر رتوا وموسى الاشعري لعمري
وكثير وهذا الحسن محاقيل ولو كان فسقا لم يه أويكر وعثمان رضى الله عنهم لان هؤلاء لا خلفاء
والعمال في العرف من يولهم للتظيفة على ان يكون نائبه فيموه وكان القالب فيهم العدالة في ذلك الزمان فقبل

الشهادة الكاذبة) وقيل اراد العمال الذين يعملون بأيديهم أو بآجرون أنفسهم لان من الناس من قال لا تقبل شهادتهم فيكون اراد هذه
المسئلة رذائلهم لان كسبهم اطلب الا كسب قال صلى الله عليه وسلم افضل الناس عند الله من يأكل من كسب يده فاني يوجب جرم

(قوله مسلم لكن لانسلم ان العدل الخ) أقول نه بحث اذ لوجه لهذا الكلام بعد تسليم ماسله والجواب ان المسلم هو عديم كون الفاسق
مغيا بالصدق يعني سلمنا ان مؤثرا قبل القصد فيصدق بالعدالة الا ان المؤاخذه في ارادة ذلك واختياره لا في مجر دالحال الطبيعي ولا سلم
أن العدل يرفض ذلك

قال (واذا شهد الرجلان أن أباهما أوصى إلى فلان الخ) انما شهد الرجلان أن أباهما أوصى إلى فلان أو شهد الموصى لهما بذلك أو شهد غيرهما لهما على الميت دين أو شهد غيرمان لثبوت علمادين أو شهد وصيان أنهما أوصى إلى ثالث معهما انذلك خمس مسائل فلا يخفى علموا أن تكون الموتى معروفاً والموصى راضياً أو لم يكن فان كان الثاني لم يجز في القياس والاستحسان إلا في الرابعة فان ظهور الموت ليس بشراً كما سذكروا وان كان الأول جازاً استحساناً وفي القياس لا يجوز إلا انما شهدتهم بعد الموت لثبوتها له بنسب من يقوم بأباحتهم وقد فرغ منتمه (٤٦) ولا شهادة لهم وجه الاستحسان أنهما ليست بشهادة حقيقة لهما ما توجب على القاضي ألا يتمكن منه دعونها وهذه ليست كذلك لكن يمكن نصب الوصى إذا رضى الوصى والموت معروف حفظاً لاموال الناس عن الضياع لكن عليه أن يتأمل في صلاحية من ينصبه وأهلته ودولاه بشهادةهم كقوة مؤنة التعيين ولم يتناولها شيئاً فصار كالقرعة في كونها ليست بحجة بل هي دافعة مؤنة تعيين القاضي فان قيل ليس للقاضي نصب وصي ثالث فكانت الشهادة بموجب علمادين يمكن له أن يوجب بان الوصيين إذا اعترفوا بهما كانا نصب ثالث وشهدتهما ههنا بالثبوت معهما اعتراف بهما عن التصرف لعدم استقلالهما فكان كما تقدم بخلاف ما إذا انكر الوصى الموت لانه ليس له نصب ولاية الوصى انذاك فكانت هي الموجبة الا في التعيين في علمادين فانها تقبل وان يعرف الموت

قال (واذا شهد الرجلان أن أباهما أوصى إلى فلان الوصى يدي ذلك فهو جازاً استحساناً وان انكر الوصى لم يجز) وفي القياس لا يجوز وان ادعى وعلى هذا اذا شهد الموصى لهما بذلك أو غيرهما على الميت دين أو لثبوت علمادين أو شهد الوصيان أنهما أوصى إلى هذا الرجل معهما وجه القياس انهما شهدتا شاهد بعد الموت لثبوتها اليه وجه الاستحسان أن القاضي ولاية نصب الوصى إذا كان طالباً والموت معروف فيمكن القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين لأن ثبت بهما شي فصار كالقرعة والوصيان إذا اقر أن معهما ثالثاً على القاضي نصب ثالث معهما لغيرهما عن التصرف باعتبارهما بخلاف ما إذا انكر الوصى أو لم يصرف الموت لانه ليس له ولاية نصب الوصى فتكون الشهادة هي الموجبة وفي التعيين لثبوت علمادين تقبل الشهادة وان لم يكن الموت معروفاً لانها يقران على أنفسهم ما ثبت الموت باعترافيهما في حقهما (وان شهدا أن أباهما القاتل وكفه يقضي دونه بالكوفة فلا يوجب الوكيل أو انكره لا تقبل شهدتهما) لأن القاضي لا يعقل نصب الوكيل عن القاتل فلو ثبت انما ثبت بشهادتهما وهي غير موجبة لكان التهمة

ما ينشهر وينتفع عنه الظلم كالخلاج وقيل أراد ما روى عن أبي يوسف في الفاسق الوجهي وعلت ما فيه ووجه شاهدنا في زير لقوله للضيف أنا عبدك يبعد هذه الرواية وقيل أراد بالصل الذي يعملون ويؤثرون أنفسهم للعمل لأن من الناس من رشادة أهل الصنائع الخبيثة فافتردهم المستهة لانها رخصاتهم وكيف لا وكسهم ما طيب كسيو كرا الصداق شهدان شهادة رئيس لا تقبل وكذا الجاني والصراف الذي يجمع عنده الدراهم وأخذها طوعاً لا تقبل وقدمنا عن البردوي أن القائم بتوزيع هذه النوائب السلطانية والجبايات للعدل بين المسلمين مأجور وان كان أهله ظالمين على هذا تقبل شهادته والمراد بالبريس رئيس القرية وهو السمي في بلادنا شيخ البلد ومثله المعروفون في المراكب والسرقة في جميع الاصناف وضمان الجلبات في بلادنا لهم كلهم أعوان على الظلم (قوله وإذا شهد الرجلان) صورتهما رجل ادعى أنه وصى فلان الميت فشهد بذلك اثنان موصى لهما بالمال وأرادان ذلك ثالثاً أو غيرهما على الميت دين أو لثبوت علمادين أو وصيان فالثبوت جازاً استحساناً والقياس أن لا يجوز لان شهادة هؤلاء تتضمن جلب نفع لشاهد أما الوارثان فلهما نصيب من يتصرف لهما ووجه ما يقوم بأباحتهم هو القرائن اثنان والموصى لهما المال وجود من يستوفيان منه والموت وان لم يوجد من يران بالدفع اليه والوصيان لوجود من يعينهما في التصرف في المال والمطالبة وكل شاهد ثبتت فعلاً لا تقبل وجه الاستحسان أنهما لم يوجبهم هذه الشهادة على القاضي شيأ لم يكن واجبا عليه بل انما اعتبرناهما على وزان القرعة لا يثبت به شيء ويجوز استعمال الفائدة غير الاثبات كإجازة استعمالها لطبيب القلب في السفر بأحدى نساءه ولدفع التهمة عن القاضي

منه دعونها وهذه ليست كذلك لكن يمكن نصب الوصى إذا رضى الوصى والموت معروف حفظاً لاموال الناس عن الضياع لكن عليه أن يتأمل في صلاحية من ينصبه وأهلته ودولاه بشهادةهم كقوة مؤنة التعيين ولم يتناولها شيئاً فصار كالقرعة في كونها ليست بحجة بل هي دافعة مؤنة تعيين القاضي فان قيل ليس للقاضي نصب وصي ثالث فكانت الشهادة بموجب علمادين يمكن له أن يوجب بان الوصيين إذا اعترفوا بهما كانا نصب ثالث وشهدتهما ههنا بالثبوت معهما اعتراف بهما عن التصرف لعدم استقلالهما فكان كما تقدم بخلاف ما إذا انكر الوصى الموت لانه ليس له نصب ولاية الوصى انذاك فكانت هي الموجبة الا في التعيين في علمادين فانها تقبل وان يعرف الموت

لانها يقران على أنفسهم ما ثبت الموت في حقهما باعترافيهما وان شهدا أن أباهما القاتل وكل فلا تاضي دونه بالكوفة لا تقبل شهدتهما انكر الوكيل ذلك وأودع لانه لا قاضي لا يمكن نصب الوكيل عن القاتل فلو ثبت كانت موجبة والتهمة ترد ذلك

قال المستنف وأذا شهد الرجلان أن أباهما أوصى إلى فلان (أقول يقال أوصى إليه أي حله وصوا أو وصى به بكذا أي حله وصى له) قال المستنف الوصى يدي ذلك فهو جازاً استحساناً (أقول قوله والموصى يدي هكذا أسخ لم يلبث أن يفسد في شرح الجلاء الصغير ولو لا ذلك لاعتدلت الاسود ما منه والمراد من الدعوى في قوله هو الوصى يدي هو الرضا لا يجوز إلا لا توقف على الدعوى بل القاضي أن ينصب وصياً إذا رضى هو ما انتهى (قوله لانه ليس له نصب ولاية الوصى) أقول الظاهر أن يقال ليس له ولاية نصب الوصى

في تعيين الانصباء فكذلك هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيئا وانما اعتبرناها للقاعدة استصحاب تعيين الوصي عن القاضي فان القاضي اذا ثبت الموت ولا وصي أن ينصب الوصي وكذا اذا كان للوصي وصي واحد واليه من هذه الصور من ذلك فان الشهادة لم تثبت شيئا وثبت الموت للقاضي أو عليه أن ينصب وصيا فلا يشهد ولا بوصاية هذا الرجل فقد رضوا وعترفوا بالاهلية الصالحة لذلك فكفي القاضي بذلك مؤنة التفتيش على الصالح وعين هذا الرجل تلك الولاية لا لولاه أو بصية الشهادة المذكورة وكذلك وصيا الميت بل شهدا بالثالث فقد اعترفوا به شرعا منبها عن التصرف إلا أن يكون هو ومعهما أو بهجر علم الميت منهم حتى أدخلهم معهم فليتنصب القاضي الآخر وفي الصور كلها ثبوت الموت بشرط لان القاضي لا يملك نصب وصي قبل الموت إلا في شهادة الغير من المدونين فإنه لا يشترط في اثبات الوصي الذي شهد له ثبوت الموت لانهما قران على أنفسهما بثبوت حق قبض الدين لهذا الرجل فضررهما في ذلك أكبر من نفعهما في ثبوت شهادتهما بالوصية والموت جميعا وهذا بخلاف ما لو شهدا أن أباهما الغائب وكل هذا الرجل قبض دينه وهو يدعي الوكيل لا تقبل لأنه ليس للقاضي ولاية نصب الوكيل عن الغائب فأولئك القاضى وكالاته لكان مثبتهما هذه الشهادة وهي لا تقبل لتكن التهمة فيها على ما عرف واذا تحقق ما ذكر ظهر أن عدم قبول هذه الشهادة ثابت قياسا واستحسانا إذ ظهر أنه لم يثبت به شيء وانما ثبت عندهما نصب القاضي وصيا اختاروه وليس هنا موضع غير هذا انصرف اليه القياس والاستحسان ولو اعتبرنا في نفس إصاء القاضي اليه فالقياس لا يابأه فلا وجه لحمل المشايخ فيها قياسا واستحسانا والمتقول عن أصحاب المذهب في الجلبع الصغير ليس إلا محمد عن يعقوب عن أبي خنيفة رحمه الله في شاهد ينشهد الرجل أن أباهما أوصى اليه قال جازان ادعى ذلك وإن أنكر لم يجز وإن شهد أن أباهما وكله قبض دينه بالكوفة كان باطلا في ذلك كله لان القاضي لا يقدر على نصب وكيل عن الغائب فلو نصبه كان عن هذه الشهادة وهي ليست بموجبة * (فروع) اذا شهد المدعى أن يكون الوديعة ملكا للودع فما تقبل ولو شهدا على اقرار مدعيهما التملك المدعى لا تقبل الا اذا كان اقرار الوديعة على المدعى ولو شهدا على اقرارهما بالتصديق ولو شهدا بذلك بعد هلاك الرهن لا تقبل ويضمن قيمته للمدعى لا اقرارهما بالتصديق ولو شهدا على اقرار المدعى بكون الرهن ملك الرهن لا تقبل وإن كان الرهن هالكا الا اذا شهدا بعد رد الرهن واذا أنكر المرمم ثبات فشهدا الرهنان بذلك لا تقبل ويضمن قيمته للمدعى لما ذكرنا ولو شهدا لخاصية الملك للمدعى لا تقبل الا اذا كان بعد رد المقصوب ولو هلك في يدهما ثم شهدا للمدعى لا تقبل ولو شهدا المستقرض بأن المالك في المستقرض للمدعى لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعده وورقة عينه وعن أبي يوسف تقبل بعد رد الدين لعدم الملك قبل استلامه عنده حتى كان أمانة الغرماء اذا شهدا المشتري أن شرائه سدا بأن المشتري ملك للمدعى بعد القبض لا تقبل وكذا لو نفض القاضي العقد أو تراصوا على نفضه هذا اذا كان في يدهما فأورداه على الباقي ثم شهدا بقبول ولو شهدا المشتري ما اشتري لسان ولو بعد التنازل أو الرد بالعيب بلا قضاء لا تقبل كالبائع اذا شهد بكون المبيع ملكا للمدعى بعد البيع ولو كان الرد بطريق هو فسحق بقبول وشهادة الغير بين بأن الدين الذي عليهما للمدعى لا تقبل وإن قضاه الدين وشهادة المستأجر بكون الدار للمدعى ان قال المدعى ان الاجارة كانت باعري لا تقبل ولو قال كانت بغير أعمري تقبل وشهادة صاحب الدار بغير اجارة للمدعى أو عليه تقبل خلافا للمحدثين عليه بناء على نحو رخص العقار وعدمه ولو شهدا بعدان بعد العتق عند اختلاف المتعاقدين أن الثمن كذا لا تقبل وفي العمون أعتقهما بعد الشراء ثم شهدا على البائع أنه استوفى الثمن من المشتري عند وجوده تجوزا جمعا ولو وكله بالخصومة في ألف قبل فلان نخاصم عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند القاضي فشهد به الألف لموكله جازت

أجيب بان من شرطه ذلك زمان أن يقول أنا علم من هذا ويعلم القاضي بذلك أما إذا سأل القاضي بقا دعي التعمادي أو احتزاني
انظر ان القاضي ليس فيه ذلك أو اعان ولا يحكم بذلك وان كان عدم السماع بقيد جلب أو أن يحكم بذلك بعلة فقال ولا
يحكم بعلة أيضا (قوله الآله) استثناء من قوله لان الفسق وهو منقطع أي لكن إذا شهد شاهد واحد على الذي أنه أقر أن شهدي
قصة فلها تغل (لان الأقرار عايدخل تحت الحكم) بولم ينظر في الفاحشة وانما حكموا على غيرهم وهو المدعي والحاكي لظواهرها
ليس كظهورها وكذا الشهادة بان الذي استأجر الشهود لم يسمعها الا من غير دومي الاستئجار اليه ليس يخرج من ذلك لامن
حقوق العباد فيحتاج الى خصم يحكم به الا حكم ولا خصم فيه لكونها خبايا عنه (حتى أو أطام البينة أن الذي استأجرهم بعشر فنداهم
ليؤدوا والنهانة وأعطاهم العشرين مالى الذي كان فيه قبلت لاختص (٤٩) في ذلك فكان سواهم كافئ لخل تحت الحكم

أحياء الحقوق وذلك بما يدل تحت الحكم إلا إذا شهدوا على أقرار المدي بشفقة تقبل) لأن الأقرار بما يدل تحت الحكم قال (ولو أقام المدي عليه البيعة أن الذي استأجر الشهود لم تقبل) لأنه شبهة على من جردوا الاستعارة وإن كان أمراً ثابتاً عليه خلاص في اجتهاد لأن الذي عليه ذلك أنجب عسمة ولو أقام المدي عليه البيعة أن الذي استأجر الشهود لم تقبل فتردها لم ولو الشاة وأعطاهم العشرة من ماله التي كان في يده تقبل لا خصم في ذلك ثبتت بالمرح بناء عليه وكذلك إذا أقامها على أن صلحت الشهود على كذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على هذا البراءة ووقف شهدوا وأعطاهم براد المال بخلاف إذا قالوا قالوا قالوا قالوا

غير مجرد بل تضمن اثبات حق العبد أو قسمة ما بان يشهد أن اللدعي استأجرهم بمصره
وعلمهم ما من مالى الذى كان في يده أو مالى حالته على كذا وقتحه اليهم على أن لا يشهدوا على
يهذا وقتحه عدوا أو أيا من هؤلاء المالك الذى وصل اليهم تقبل بخلاف ما أقر حالته على كذا
الى آخره لكن لم أضع اليهم المال لا لتقبل لا مخرج مجرد وكذا اذا شهدوا أن الشاهد بعد أو بعد وفى
قذف أو شرب الخمر أو رمى أو زنى أو شرب الخمر أو ما دى بمن المال أو شهدوا على إقراره ما بهم لم
يضر وأما المجلس الذى كان فيه هذا الأمر قلت أو على إقرار الدعي أنه استأجرهم تقبل في ذلك
كله لأن منعه من حق العبد وموانعه من ظاهره وفى ضمنه ثبت الجرح ومنه الشهادة وقهرهم
فان الرق حق العبد ومنه ما تضمنه حاله من أحد كالشهادة سرقته ومنهم جرحهم أو غير
بحد كالشهادة ما فيه محذورون فلما قامت على اثبات فضله القاضى وقضاه القاضى حق الشرع

ومنه ما هو مطلق لشهادتهم ولم يتضمن اشاعة فاحشة فتقبل ومنه شهادة بهم بانهم شركاء في الشهادة
التي ليس فيها اشارة للفاحشة فتقبل وقصر الشريعة على ما علة والمراد انهم شركاء في ما حصل
من هذا المال الباطل يكونه فيه منفعة لأن يراد انهم شركاء في المدي وبالاكل اقرار بان المدي
بهما وكذا كل ما يشهدون على اقرار المدي بما نسب اليه من نسبة وهم وليس فيه
اشاعة منهم بل اخبار عن اخبار المدي عنهم بذلك فتصح كل نوع من ذلك منه اعتراف بطلان
حقه والانسان مؤاخذ بزمه في حق نفسه وكذا الاشاعة في شهادتهم أنهم محدودون اعلم
منسوبة الى القضاء القاضي أو شهادة القذف وهذا قد نص في الجرح الجردا ثم قبل الشهادة
فتقبل في وجهه ان يفسق العدة فتقبل كل ركن من ركني الفرق وأول جماعة قول النصارى
(قوله) أحسب ان من شرط

(٧ - فمما تقدم راجس) (الانه استمالخ) أقول في نسخ الهياكل اذا انفق المزارع قوه انه انجس كباقي بقيل الصواب أن يقال اذا انما ان قوه استمالخ قوه لان القسي غير مليل هو استمالخ قوه ولا يسمع القاضي البينة قال المصنف وكذا اقلها على ان الصالحات) أقول لعل المراء صالحت أعطيت الرثا وادفع ظلو والا فلا صلح للملحق الشرعي بينهما (قوه ولهنا نقل) أقول الفائل هو السكاكي (قوه وليس هذ كرفي المتق) أقول والامرفيهين ايضا فان العاوية بالاتزام تتكفي في ذلك لان تخصص عدم سماع بينة الجرح لجرحه دالة كقول عبدللة واضحة فان التخصص بالترقي والوايت مل على نفي الحكم عما عدل المذكور (قوه وقيل لانه الخ) أقول الاظهر أن يقال للمؤمن أن عدم سماع بينة المخرج المقرعي على هذين الطرفين قلنا كتب وكنت لعدم سماعتها لان الاصل هو اقول ولوامان وانما قلنا ان الاظهر ذلك لا يخفى على تقرر المزارع حيث مل على امتداد كرمي على ذلك الطرفين وليس الامر كذلك

وكان النسب أن شول ذلك وهذا أسهل والمعنى إذا أقام المدعي عليه البينة (أن الشاهد عبداً ومخدود في ذنوب أو سارياً بر سر أو سارقاً أو ظافراً وشريك للمدعي قبلت) لأنما ثبت حق بدخل تحت الحكم من غير إصاعة فاحشة أم أقوله أنه عبد فلأنه ثبت الرق وهو مشفق سكي أثره سلب الولاء فهو من حق الله تعالى ومنعته أسرار الفقه وأما قوله أنه مخدود في ذنوب فلا تعلق بمسكنه وهو كمال الحد بر شهادته وهو حق فيكون ذلك حدثاً للشرب وحداً للسرقة فان قبل في هذه الشهادة الظاهر الفاحشة كما يجب تقدم فكيف سمعت فلجواب أن الظاهر الفاحشة إذا دعت إليه ضرورة جاز لقوله صلى الله عليه وسلم أذكروا الفاجر بما فيه وقد تحققت لأخامة الحد لا قتال وقد تحققت في الجرح المحرماً بصل الفقع المصومة بنهم وغرور من شدة عن المدعي عليه لأنها تنقد بان يقول للقاضي سراراً ولا يظهر في مجلس الحكم وعلى هذا في أخامة البينة على ذلك اعتباراً بأن أحدهما أن يكون يصحح الشهادة وهو غير مقبول والثاني لأخامة الحد وهو مقبول ومن علاماته عدم التناقض أو ما أنشأت الشرقة فهو من قبل الفقه بالتمسك كإدخال البينة أن الشاهد ابن المدعي أو أواه قال (ومن شهد ولم يبرح الخ) ومن شهد ثم قال أو همت ببعض شهادتي قال غير الإسلام أي أخطأت بنسب ما يحق على ذكر ما يزيد بآلة كانت باطلة يعني تركت ما يجب على أو أنبت على لا يجوز في إمامان يقول ذلك وهو في مجلس القاضي أو بعد ما قام عنه ثم عدل إليه هو على كل من التقديرين أما أن يكون عدلاً أو غيره والمتدارك أما أن يكون موضع شبهة التليس والتفري من أحد الخصمين أو لأن كان بضرب عدل ردت شهادته (•) مطلقاً أو سراً في المجلس أو بعده في موضع شبهة أو غيره وان كان عدلاً قبلت شهادته في غير موضع شبهة مثل أن يدعى

أن الشاهد عبداً ومخدود في ذنوب أو سارياً بر سر أو ظافراً وشريك للمدعي قبلت قال (ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت ببعض شهادتي فإن كان عدلاً جازت شهادته) ومعنى قوله أو همت أي أخطأت بنسب ما كان يمكن على ذكر ما يزيد بآلة كانت باطلة ووجهه أن الشاهد قد ينسب بطلانها بغير المجلس القاضي فكان العذر أو ضاع قبل إذا تدارك في أو أنه وهو عدل بخلاف ما إذا قام عن المجلس ثم عدل وقال أو همت لأنه بوجه الزيادة من المدعي تليس وخيانة فوجب الاحتياط

جمعه على شهادته على إقرار المدعي ذلك أو أنه يجعل كشاهد كما تقرر ووجهه تقرر وقد تقدم في هذا ما ينسبه ثم قد وقع في عذر عدم القبول أن يشهدوا بأنهم فسقة أو زناة أو شريرة بخر وفي صور القبول أن يشهدوا بأنه شرب أو زنى لأنه ليس برسولاً ولا يفتنه دعوى حق الله تعالى وهو الحد ويحتاج إلى جمع وتناول (قوله) ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو همت ببعض شهادتي أي أخطأت (نفسان) عراقي أن زيادة باطلة بان كان شهد بالف فقال انما هي خصمائه أو نقص بان شهد بخصمائه فقال أو همت انما هي القس (جازت شهادته) إذا كان عدلاً أي نأت العدالة عند القاضي أو لئلا يعلنه فعزل (ووجهه) أن الشاهد قد ينسب بطلانها بغير المجلس القاضي أو بعد ما قام عنه أو لئلا يعلنه عدم التهمة توجب قبول قوله ذلك بخلاف ما إذا قام ثم برح فقال ذلك لئلا تكون التهمة استغواء

لقتلة الشهادة وما يجري مجراه مثل أن يترك ذكر اسم المدعي والمدعي عليه أو الإشارة إلى أحدهما سواء كان في مجلس القضاء أو في غيره وتدارك ترك لفظ الشهادة انما يتصور قبل القضاء اذ من شرط القضاء أن يتكلم الشاهد بلفظ أشهد والمشرط لا يفتق بدون الشرط وأما إذا كان في موضع شبهة التليس كما إذا شهد بانف ثم قال غلطت بل هي خصمائه أو بالعكس

فإنما قبل إذا قال في المجلس بجميع ما شهد أو لا عند بعض المشايخ لأن المشهود استحق القضاء بشهادته ووجب المدعي فضاء فلا يسقط بذنبه أو همت وما جرى أو زاد عند آخره لأن الحديث بعد الشاهد من العدل في المجلس كالقرون بامثالها إليه مال خمس الأئمة السرخسي رحمه الله وهذا المتدارك يمكن أن يكون قبل القضاء بتلك الشهادته بعد ما قال المصنف (ووجهه) أن الشاهد قد ينسب بطلانها بغير المجلس القاضي فكان العذر أو ضاع قبل إذا تدارك في أو أنه) وهو قبل الراح من المجلس (وهو عدل أو ما إذا كان بعد ما قام عن المجلس فلم يقبل) لأنه بوجه الزيادة من المدعي بطلانها بغير المجلس القاضي أو بعد ما قام عنه أو لئلا يعلنه عدم التهمة توجب قبول قوله ذلك بخلاف ما إذا قام ثم برح فقال ذلك لئلا تكون التهمة استغواء

(قوله) وكان النسب أن شول ذلك وهذا أسهل والمعنى إذا أقام المدعي عليه البينة (أن الشاهد عبداً ومخدود في ذنوب أو سارياً بر سر أو سارقاً أو ظافراً وشريك للمدعي قبلت) لأنما ثبت حق بدخل تحت الحكم من غير إصاعة فاحشة أم أقوله أنه عبد فلأنه ثبت الرق وهو مشفق سكي أثره سلب الولاء فهو من حق الله تعالى ومنعته أسرار الفقه وأما قوله أنه مخدود في ذنوب فلا تعلق بمسكنه وهو كمال الحد بر شهادته وهو حق فيكون ذلك حدثاً للشرب وحداً للسرقة فان قبل في هذه الشهادة الظاهر الفاحشة كما يجب تقدم فكيف سمعت فلجواب أن الظاهر الفاحشة إذا دعت إليه ضرورة جاز لقوله صلى الله عليه وسلم أذكروا الفاجر بما فيه وقد تحققت لأخامة الحد لا قتال وقد تحققت في الجرح المحرماً بصل الفقع المصومة بنهم وغرور من شدة عن المدعي عليه لأنها تنقد بان يقول للقاضي سراراً ولا يظهر في مجلس الحكم وعلى هذا في أخامة البينة على ذلك اعتباراً بأن أحدهما أن يكون يصحح الشهادة وهو غير مقبول والثاني لأخامة الحد وهو مقبول ومن علاماته عدم التناقض أو ما أنشأت الشرقة فهو من قبل الفقه بالتمسك كإدخال البينة أن الشاهد ابن المدعي أو أواه قال (ومن شهد ولم يبرح الخ) ومن شهد ثم قال أو همت ببعض شهادتي قال غير الإسلام أي أخطأت بنسب ما يحق على ذكر ما يزيد بآلة كانت باطلة يعني تركت ما يجب على أو أنبت على لا يجوز في إمامان يقول ذلك وهو في مجلس القاضي أو بعد ما قام عنه ثم عدل إليه هو على كل من التقديرين أما أن يكون عدلاً أو غيره والمتدارك أما أن يكون موضع شبهة التليس والتفري من أحد الخصمين أو لأن كان بضرب عدل ردت شهادته (•) مطلقاً أو سراً في المجلس أو بعده في موضع شبهة أو غيره وان كان عدلاً قبلت شهادته في غير موضع شبهة مثل أن يدعى لقتلة الشهادة وما يجري مجراه مثل أن يترك ذكر اسم المدعي والمدعي عليه أو الإشارة إلى أحدهما سواء كان في مجلس القضاء أو في غيره وتدارك ترك لفظ الشهادة انما يتصور قبل القضاء اذ من شرط القضاء أن يتكلم الشاهد بلفظ أشهد والمشرط لا يفتق بدون الشرط وأما إذا كان في موضع شبهة التليس كما إذا شهد بانف ثم قال غلطت بل هي خصمائه أو بالعكس

(قوله ولان المجلس اذا المحمد)

دليل آخر على ذلك وفيه
اشارة الى ما مال اليه شمس
الاعتقائه الى الحق الحق باصل
الشهادة قصار كلام واحد

وهذا يوجب العمل

بالشهادة الثانية في الزيادة

والقصان كذا كرامة وعلى

(هذا) أي على اعتبار المجلس

في دعوى التوهم (انما وقع

القطر في بعض الحدود)

فذكر الشرقي في مكان

الغربي أو بالعكس (أوفي

بعض التسبب) كآية ذكر محمد

ابن أحمد بن عمر بن محمد بن

علي بن عمر ثلثان تداركه

قبل الصراع عن المجلس

فليت والافلا (وعن أبي

حنيفة وأبي يوسف رجهما

الله أنه يقبل قوله في غير

المجلس أيضا في جميع ذلك

لان فرض عدائته ينفي

توهم التليس والتفريق

(والظاهر ما ذكرناه) أو لامن

تقديمه فيه شبهة التفريق

بالمجلس والله أعلم

(قوله وفيه اشارة الى ما مال

اليه شمس الاعتق أقول

يل في الدليل الأول أيضا

اشارة اليه يظهر ذلك بالتأمل

(قال المصنف وهذا اذا

كان موضع شبهة) أقول

أشبهة التليس وفي النهاية

موضع الشبهة هو موضع

الزيادة والقصان انتهى

وفيما بحث

ولان المجلس اذا اقتضى الحق بإصل الشهادة فصار كلام واحد ولا كذلك اذا اختلف وعلى هذا
اذا وقع القطر في بعض الحدود أو في بعض التسبب وهذا اذا كان موضع شبهة تاما لا يمكن فلا بأس
باطاعة الكلام أصلا مثل أن يدعى لفظة الشهادة وما يجري مجرى ذلك وان ظاهرا عن المجلس بعد ان يكون
عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله أنه يقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا والظاهر ما ذكرناه
والله أعلم

المدعى في الزيادة والمدعى عليه بالنقص في المال فلا تقبل (وعلى هذا اذا غلط في بعض الحدود) بأن ذكر
الشرقي مكان الشرقي ونحوه (أوفي بعض التسبب) بأن قال محمد بن علي بن عمران تداركه في المجلس
قبل وبعد ولا اذا جازت ولم تزد فيما انقضى قبل جميع ما شهد به لان ما شهد به صار حقا لا بدعي
على المدعي عليه فلا يسل حقه بقوله أو همت ولا بدعي منه بان يكون للمدعي يد في الزيادة فله
شهادة يلق وقال بل الفلو وخمسائة لا يدفع إلا أن ادعى الفلو وخمسائة وصورة الزيادة في حديثه على
تقدير المدعي أن يدعى الفلو وخمسائة فيشهد بآب ثم يقول أو همت انما هو الفلو وخمسائة لا تزد
شهادته لكن هل ينقض بالف أو بالف وخمسائة قيل ينقض بالكل وقيل بجانب فقط وهو الاثني
حق ولو شهد بآب ثم قال غلطت بخمسائة زائدة وانما هو خمسائة ينقض بخمسائة فقط لان
ما حدث بعد الشهادة تقبل القضاء يجعل كدونه عند الشهادة وهو لو شهد بخمسائة لم ينقض بآب
فكذا اذا غلط واليه مال خمس الأئة السرخسي فعلى هذا قوله في جواب المسئلة جازت شهادته أي
لا ترد لكن لا يقضى الا بكاملها سواء كان يومه ذلك قبل القضاء أو بعده وروى الحسن بن أبي حنيفة
رجه الله أنه شهد شاهدان رجل شهادة ثم زادها قبل القضاء أو بعدوا قال أو همتا وهو ما غير
مهمين قبل منهما وظهر ههنا أنه ينقض بالكل وعن أبي يوسف في رجل شهد ثم جاء بعد يوم وقال
شككت في كذا وكذا فإن كان القاضي يعرفه بالصلاح تقبل شهادته فجانبني وان لم يعرفه
بالصلاح فهذه تهمة وعن محمد إذا شهدوا بان الفارادعي وقضى القاضي بشهادتهم ثم قالوا لا ندري
من البناء فاني لا نعلمهم قيمة البناء وحده كآلة أو اشككتنا في شهادتنا وان قالوا ليس البناء للمدعي
ضمنا فقيمة البناء للشهود عليه فقبل بهذان التهود لا يختلف الحكم في قولهم شككتنا قبل القضاء
وبعد في أنه يقبل اذا كانوا عدولا بخلاف ما اذا لم يكن موضع شبهة وهو ما اذا تزلزل لفظ الشهادة
أو الاشارة الى المدعي عليه أو المدعي أو اسم أحدهما فانه جاز بعد المجلس يكون قبل القضاء
لان القضاء لا يتصور بلا شرطه وهو لفظة الشهادة والتسمية ولو قضى لا يكون نقضه (نوع)

من التلاصة وقف وقفا على مكتب وعلى محله فقبض فشهد رجال من أهل القرية أنه وقف فلان على
مكتب كذا وليس للشهود اولاد في المكتب فليت فان كان لهم اولاد فلا يصح أن ينجوا أيضا وكذا لو
شهد أهل المحلة للمدعي وشي وكذا شهادة الفقهاء على وقفه وقفا على مدرسة كذا وهم من أهلها تقبل
وكذا إذا شهدوا أن هذا المصحف وقف على هذا المسجد أو المسجد الجامع وكذا أنه السبل إذا شهدوا
أنه وقف لأبناء السبل وقيل ان كان الشاهد يطلب لنفسه حفا من ذلك لا تقبل وقال بعضهم منهم
الامام الفضل لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن ماملق حفي هذه المسائل تقبل على كل
حال لان كون الفقيه في المدرسة والرحيل في المحلة أو العتي في المكتب غير لازم بل تقتل وأخذ هذا
سند كرمين كلام المصنف ولو شهد أنه أوصى لنفر اميراه والشهود اولاد فنجوا عن جوار
للموصي قال محمد لا تقبل لان وتسل الباقي وفي الوصف على فقر اميراه كذلك وفي وقف هلال قال
وتقبل شهادة الجيران على الوقف قلت وكذا ذكر المصنف في أو فانه فمن شهد على أمه جعلها صدقة
موقوفه على فقر اميراه أو على فقر المسلمين وهم من فقر الجيران قال نجوا ز الشهادته لا فقرام

باب الاختلاف في الشهادة

تأخيرا اختلاف الشهادة عن اتفاقهما بما يقتضيه الطبع لكون الاختلاف أصلا والاختلاف انحلا يعارض الجهل والكدب فأنه
 ومثلما نسب قال (الشهادة إذا وقعت الدعوى قبلت الخ) الشهادة إذا وقعت الدعوى قبلت وأن ما قبلها لا يقبل وقدرت حتى
 الشهادة فأمر أن الدعوى مطالبته حتى في مجلس من المجالس عند ثبوته وموافقته الشهادة وأن يتداولها كما وكذا زمانا
 ومكانا وفعلًا وأفعالا ووضعا ومكانا ونسبة فإنه إذا ادعى على أن عشرة ذئاب وشهد الشاهد عشر ذئاب وأدعى عشرة ذئاب وشهد
 ثلاثين، أو ادعى سرقة ثوب أحمر (٥٣) وشهد ببيض، أو ادعى أنه قتل وله يوم النصر بالكوفة وشهد بذلك يوم الفطر

(باب الاختلاف في الشهادة)

قال (الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفتها لم تقبل)

الحجرات ليسوا قومًا مخصوصين^١ الآثرية أما ينظر إلى فقرها الحريان يوم تقسم الخلق في أشقاهن منهم
جوارحه لم يكن في الخلق حق الآثرية أن يجن فقير من أهل الكوفة لو شهد أنه جعل أرضه صدقة
موقوفة على فقراء أهل الكوفة أن الشهادة تارة كان الوفا ليس لهما ما يجنبهما نكاح الآثرية أن ولي
الوقف أو على القصة فدهي لم ينفع أهل الكوفة كان جازاً وكذلك كل شهادة تكون خاصة وانعاشي
عامة مثل أهل بغداد وأهل البصرة وغير ذلك أن الشهادة تارة وذكر قبل هذا ما بطرنا شهد أنه
جعله صدقة موقوفة على جوارحه وهما جوارحه فثبت ما بينهما بالاطلة وكان الفرق فبعضها في هذه الصورة
اذل الحريان في سواها بخلاف تلك الصورة ولو شهد أنه أوصى بثلثة فقره وأهل بيته فقرا لا تقبل
ولو شهد بعض أهل القرية على بعض أهل القرية في بذلته الخراج لا تقبل وان كان خارج كل أرض
معبأة والأخراج لا شاهد تقبل وكذا أهل قرية شهدوا على ضيعة أنهم من قرى بهم لا تقبل وكذا أهل
سكة يشهدون بشيء من مصالح السكة ان كانت السكة غير نافذة لا تقبل وفي التافهة ان طلبها
لنفسه لا تقبل وان طالب لا أخذ شيا تقبل وكذا في وقف المدينة على هذا في تناوي النسب وقبل ان
كانت السكة نافذة تقبل مطلقا وفي الأشخاص في الشهادة على الوصية فقرا أو أهل بيت الشاهدين
فقرا لا تقبل لهما أو لغيرهما ولو شهد أنه أوصى بثلثة فقره في غيب وهما فقيران الشهادة تارة وتولا
يعطيان منه شيا ولو شهد أنه جعل أرضه صدقة لله تعالى على فقراء قرأته وهما من قرأته وهما
غنيان أو شهد أن فقرا من تجر شهادتهما ووضع هذه الناصب فيما إذا شهد أنه أعطاه صدقة موقوفة
على أهل بيته وهما من أهل بيته فبعض بالاطلة قالوا لو أن الشاهد على فقراء أهل بيته ومن بعده على
المساكين ومن بعدهما غنيان قال شهادتهما بالاطلة لانهما ان افتقر اثبت الوقف لهما ما بهما شهادتهما وكل
شهادة تخرج نفعها لشاهد أولاً وما أولاً ولأولاده وأول زوجته لا تخوز

باب الاختلاف في الشهادة

الاختلاف في الشهادة خلاف الأصل بل الأصل الاتفاق لأن الأصل قيامه على صحة واحدة ذلك والنهية كذلك لاهاشترع إمام عن رؤية كافي الغصب والقفل وأوجع إقرار وغيره والشاهد أن مستوفيان في أدراك ذلك فمستوفيان فيما يؤيد بهما هذا آخره عالم يذكر فيه خلاف (قوله الشهادة إذا وافقت العوى قلت وأن العاقلات تقبل)

لَا

من المركب إذا الاتفاق هو الاتحاد والواحد مقدم على المتعدد في التام (قال المصنف الشهادة إذا وافقت قبلت) لأن
أقول صد الباب بهذه المسئلة مع أنها ليست من الاختلاف في الشهادة لكنهما كقائلين أو جوب اتفاق الشاهدين الأري أنهما
وافقا فلا رخص اختلاف الدعوى والشهادة كالإختي على من له أدنى بصيرة (قوله وقد عرفت معنى الشهادة) أقول في أول كتاب
الشهادة (قوله فاعلم أن الدعوى هي مطالبة بحق في مجلس من مجلسين) أقول أي من خلاصه كقوة تعالى فان الختفى
الماوى (قوله وأدعى شق زفه) أقول فيه بحث (قوله وشهد باتفاقه) أقول أي من غرضه (قوله وأدعى أمملكه) أقول
لاختي أنه المتأسس على كون الاختلاف في الثاني هو إحدى عقولان العرض وليس كذلك بل كرمي قبل النسبة

(لأن تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجد في ما وافقها أو انقضت قبلها صحتها) أما أن تقدمها في شرط لقبولها فلا نفي القاضى نصب لفصل الخصومات فلا بد منها ولا نفي بالخصوصية إلا الدعوى وأما وجودها عند الموافقة فلعلم ما يجردها من التكدب وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك لأن الشهادة تصديق الدعوى فإذا انقضت فقد كذبها وانقضت وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من وجهين أحدهما أنه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما وافقها وهو مسلم ولكن وجود الشرط لا يستلزم وجود الشرط والثاني أنه عند المخالفة تعارض كلام المدعى (٥٣) والشاهد المربع لصدق الشاهد حتى

انضم دون كلام المدعى والجواب عن الأول أن عدة قبول الشهادة التزام الحاكم بمعناها عند صحتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فإذا وجد فقد انتفى المانع فوجب القبول لوجود العلة وانقضاء المانع لأن وجود الشرط امتناع وجوده وعن الثاني بأن الأصل في الشهود العدالة لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله ولا يشترط عدالة المدعي لصحة دعواه فربما حجب الشهود عدا بالاصل

(قوله أما أن تقدمه) أقول الظاهر أن يقال تقدمها (قوله فلا نفي القاضى نصب لفصل الخصومات فلا بد منها) أقول هذا يدل على شرطية التقدم بل على شرطية وجودها مطلقا وأما جواب أن يقال لأن الشهادة شرعية لتصديق قول المدعي في حقوق العباد ولا يكون ذلك الادعاء سابقا لقوله وأما وجودها عند الموافقة (الخ) أقول كذلك كره

لأن تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما وافقها أو انقضت قبلها صحتها (وقد وجدت) الدعوى (فيما وافقها) أي وافق الشهادة فوجد شرط قبولها فتقبل (واتعلمت فيما وافقها) ظاهرا لما رواه أصحابنا من دعوى شيء آخر وشرط القبول الدعوى بما به الشهادة وأصلها ليس المراد من الموافقة المطابقة بل ما لم يطابقه أو يصحكون الشهودية أقل من المدعى به بخلاف ما إذا كان أكثر من الأصل ما لو ادعى نكاح امرأة بسبب تزويجها ثم كذا فشهدوا أنها منكوبة بلا زيادة وتقبل وقضى بغير التلويح كان قد مر ما ماضيا وأقل فإن زاد عليه لا يقضى بالزيادة كذا في غير نسخة من الخلاصة والظاهر أنه انما يستقيم إذا كانت هي المدعى ومنه إذا ادعى ملكا مطلقا وبالنتيجة فشهدوا في الأول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبل لأن الملك بسبب أقل من المطلق لأنه يفيد الأولوية بخلافه بسبب بعد الحدوث والمطلق أقل من النتائج لأن الملك المطلق يفيد الأولوية على الاحتمال والنتيجة على التيقن وفي قلبه وهو دعوى المطلق فشهدوا بالنتيجة لا تقبل ومن الأكثر ما لو ادعى الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا تقبل إلا إذا كان ذلك السبب الالزام لا تدعى الأرض كدعوى المطلق هذا هو المشهور وقد عرفت الإضمار أن اسمه إلى المعرف وفيه وجه ونسبه أما وجهه فقال اشترطه وقال من رجل أوردني وهو غير مصر وفشهدوا بالمطلق قبل ففي خلافية وذكر الخلاف في القبول برشد الدين وعن هذا اختلفوا فيما إذا تحمل الشهادة على ملك بسبب وأراد أن يشهد المطلق لم يذكر في شيء من الكتب واختلف الشايع فيه والأصح لا يصلح له قلت كيف وفيه باطل لحقه فأنما لا تقبل فشهدوا بطايب سبب ولو ادعى التراسع القبض فقال وقضته منه هل هو كالمطلق حتى فشهدوا بالمطلق قبل في الخلاصة تقبل وحتى في فصول العمدى خلافا قيل تقبل لأن دعوى التراسع القبض دعوى مطلق المالك حتى لا يشترط لصحة هذه الدعوى تعيين العبد وقيل لأن دعوى التراسع معتبرة بنفسه لا كالمطلق الأبرى أنه لا يقضى به باز وائدى ذلك في فوائد شمس الاسلام دعوى الدين كدعوى العين وكذا في شرح الحيل الطوائف فلو ادعى الدين بسبب القرض وشبه فشهدوا بالدين مطلقا قال شمس الأئمة محمود لا وزجسدى لا تقبل قال في المحيط في الإفضية مستثنان دلان على القبول انتهى وعندى الوجه القول لأن أولية الدين لا معنى له بخلاف العين وفي فتاوى رشيد الدين لو ادعى المالك المطلق فشهدوا عليه بسبب فشهدوا على المطلق لا تقبل لأنهم لما شهدوا بسبب جعل دعوى المطلق عليه فلا تقبل بعده على المطلق ولشهدوا أو لا على المطلق فشهدوا على المالك بسبب تقبل لأنه ينعين ما شهدوا به أو لا ولو ادعى المطلق فشهدوا عليه بسببهم لا أثر مع السبب تقبل ويقضى بالملك الحادث كالأشهاد جميعا وكل ما كان بسبب عقدها أو به فهو ملك سالت ولو ادعى بسبب فشهدوا عليه ولا أثر مطلقا لا تقبل كالشهدوا جميعا

الشارحون وعندى الأول أن يقال أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك لظهور أن ليس المراد من تقدم الدعوى تقدم ما تدعى كالتبيل تقدم دعوى ما تشهد بها الشهود فثبت ذلك بالرد على الثاني أصلا على أن الدعوى لو جعلت معدومة لما قبلت لولا أن المدعى شاهدين آخرين وأيضا إذا كره الجواب بخلافه لاسيما في مسألة الشهادة بالافتراء والجماعة إذا ادعى المدعى إلا أصبحت جعل سكوت المدعى عن الخصامة تكذبا للشاهد وتقسيم قوله بأنه لا تقبل لما يتأمل (قوله وعن الثاني إلى قوله عمل بالاصل) أقول بخلافه لاسيما فإن كذاب المدعى شاهده تفتيقه ففراجه

بالمطلق ودعوى الملك بسبب الالتماس كدعوى الملك المطلق وإذا أرخ أحد الشاهدين دون الآخر تقبل
 لدعوى غير المورخ لأن دعوى الملك المورخ ولو ادعى الشراء بسبب أرخته فشهادته بلا تاريخ تقبل
 لأنه أقل وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرخوا شهرًا تقبل وعلى القلب لا ولو أرخ المطلق
 بأن قال هذا العين لي منذ سنة فشهادته منسنة لا تقبل وعلى القلب تقبل • ومن الزيادة
 والنقص ما تضمنه هذه القواعد التي ذكرها دارق بدرجلين أقرهما غاب أحدهما فادعى رجل
 على الحاضر أن له نصف هذه الدار مشاع فشهدوا أن له النصف الذي في يد الحاضر فهي بإطلاعه لأنها
 أكثر من المدعى به ادعى دارا واستثنى طريق الدخول وحقوقها ومرافقها فشهدوا أنهم أولم يستثنوا
 شيئًا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنوه إلا إذا وفي فقال كنت بهت ذلك البيت متنا تقبل وفي الخط
 نقل من الأفضية وأدب القاضي الخصاف إذا ادعى الملك الحال أي في العين فشهدوا أن هذا العين كان
 قديمك تقبل لأنها أثبتت الملك في الماضي فيصحبهم في الحال ما لم يعلم الزيل قال رشيد الدين بعد
 ما ذكره لا يجوز للقاضي أن يقول امرؤ ملكي وماتت انتهى ومعنى هذا لا يعمل القاضي أن يقول
 أنهلون أنتم ملككم اليوم نعم ينفي القاضي أن يقول هل تعلمون أنه خرج من ملكه فقط ذكر في الخط
 قال العبادي فعلى هذا إذا ادعى الدين فشهدوا أنه كان له عليه دين كذا ينبغي أن تقبل كما في العين ومثله
 إذا ادعى أنها زوجته فشهدوا أنه كان تزوجها ولم يتعرضوا للتعديل هذا كله إذا شهدوا بالملك
 في الماضي أما لو شهدوا بالإبالة في الماضي لا يقضى به في ظاهر الرواية وإن كانت السيد تسوخ الشهادة
 بالملك على ما أسلفناه وعن أبي يوسف يقضى بها وترجى الهامدي على هذا ما في الوقفات أو أقر دين
 رجل عند رجلين ثم شهدوا أن عند الشاهدين أنه قضى دينه أن شاهدي الأقرار شهدوا أنه كان
 عليه دين ولا يشهدان أن له عليه فقال هذا بضاد دليل على أنه إذا ادعى الدين وشهدوا أنه كان عليه
 تقبل وهذا غلط فإنه انما تعرض لما يورثه في أن يشهد به لا القبول وعدمه بل ربما يؤخذ من منعه
 إحدى العبارتين دون الأخرى ثبوت القبول في أحدهما دون الأخرى كلف وقد ثبت شهادة العدلين
 عند الشاهدين أنه قضاء فلا يشهدان حتى يثبت القاضي بذلك وأن القاضي حينئذ لا يقضى بشئ
 وسبب من مسائل الكتاب إذا علم شاهد الأقارب غفلة نسائه لا يشهد حتى يقر بقضها وإلقائه
 سبحانه أعلم وعكس ما قلناه فيه لو ادعى في الماضي أن هذه الجارية كانت ملكي فشهد أنها لا تختلف
 في قبولها أو لا سمع أنها لا تقبل وكذا لو ادعى أنه كان له وشهدوا أنه كان له لا تقبل وإنما تقبل إذا شهدوا
 على طبق دعواه هذه أنها كانت له لأن أسناد المدعى دليل على نفي ملكه في الحال إذا عاينته في الاقتصار
 على الماضي إذا ثبت علم بكن ما شهدوا بمدعى به بخلاف الشاهدين إذا أسندوا ذلك لا يدل على نفيها أباه
 في الحال بل يوزن قصد هما إلى الاسترازة عن الأخبار بما لا علم لهما به إذ لم يعلم سوى ثبوته في الماضي وقد
 يكون اتفق فيصتران عنه وإن كان ثبت المال بالاستصحاب وفي الخلاصة ادعى الثمرة الجيدة وبين
 الوزن فشهد على الثمرة والوزن ولم يذكر أحدهما أو رتبة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما لو
 ادعى قفزة فثبت مع القفلة فشهدوا من غير قفلة أو متخولا فشهدوا على غير المتخول لا تقبل وفيه أن
 من ادعى على رجل أن قل من عن يمينه فشهدوا على ألف من ضمان جارية غصبها ولهكت عنده لا تقبل
 وعن هذا ذكر في المسئلة المسطورة وهي ما إذا شهدوا بالف من عن يمينه فأعماه منه فقال البائع أنه
 أشهد ما عليه بذلك والى على عليه من متاع تقبل شهادته ما فقال في الخلاصة هو محمول على أنها
 شهدا على أقرار بذلك أي أقرار المدعى عليه بقر الجارية لأن بقره في الأقرار تقبل لما سأل في المسئلة
 المذكورة قبلها وفي الكفالة إذا شهدوا أنه كفل بالف عن فلان فقال الطالب هو أقر بذلك لكن
 الكفالة صككت عن فلان آخر كان له أن يأخذ بمال لهما إنما تشقايمها هو المقصود فلا يضرها

قال (وبعترا اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة الخ) للموافقة بين شهادة الشاهدين بشرط قبولها كما كانت شرطاً بين الدعوى والشهادة ولكتم اختلاف في أنها بشرط من حيث اللفظ والمعنى أو من حيث المعنى خاصة طالما الموافقة من حيث المعنى فلا يمتنعها بلا خلاف واختلاف اللفظ من حيث الترادف لا يمنع بلا خلاف ولهذا إذا شهد (٥٥) أحدهما بالهبة والاخر بالطبقة

فهى مقبولة وأما اختلافه بحيث يدل بعضه على مدلول البعض الآخر بالضمين فقد نفاه أبو حنيفة وجوزاه (فإن شهد أحدهما باللف والاخر بالفين لم يقبل عنده وقال تقبل على الالف إذا كان المدعى يدعى ألفين وهو دين وعلى هذا المائة والمائتان والثلثة والطفقتان والطفقة والثلثان)

قال (وبعترا اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة) فإن شهد أحدهما بالقول والاخر بالفين لم تقبل الشهادة عنده وعندهما تقبل على الالف إذا كان المدعى يدعى الالفين) وعلى هذا المائة والمائتان والطفقة والطفقتان والثلثة

الاختلاف في السبب ومنه ادعى أنه أبردارا وقضى مال الاجارة ومات فأنقضت الاجارة وطلب مال الاجارة فشهدوا أن الاجارة بقضى مال الاجارة تقبل وإن لم يشهدوا على عقد الاجارة لانهم شهدوا بالقصور وهو استعاضة مال الاجارة ولو ادعى الذين أدار القرض فشهدوا على إقراره بالمال تقبل ولو شهد أحدهما بالآخر بالقرارة فقد أطلق القبول في المحيط والعنف وقال فأنقضت قالوا تقبل عند أبي يوسف ولو ادعى فراضا فشهدوا أن المدعى دفع اليه كسكا ولم يقولوا وقضها المدعى عليه ثبت قبضه كاشهادة على البيع فإن الشهادة على البيع شهادة على الشراء وإذا ثبت القبض بذلك يكون القول للمدعى فيه الأمانة فيحتاج إلى بيينة على أنه جبهة القرض إن ادعى ولو ادعى أنه قضاه دينه فشهد أحدهما والاخر بالقرارة أنه قضاه لا تقبل ولشهدوا جميعا بالقرارة قبلت ولو ادعى شرا أحدا من رجل فشهدوا أنه اشتراه من وكيله لا تقبل وكذا لو شهدوا أن فلانا باعها منه وهذا المدعى عليه ما زال البيع ادعى أن ذلك قبض من مالى جلابير من مالاود كرسنه وقبض فشهدوا أنه قبض من فلان غير المدعى تقبل ويجمع على أحضاره لأنه قال من مالى ولم يقل قبضت منى فلا يكون ما شهد به بنافسه فحضر وليس له باله بالدعوى فإذا اختلف الشاهدان ووجد شرط القبول في شهادة أحدهما فقط وهو مطابق الدعوى من الشاهدين قالوا حذرا لا تقوم به الحجة للقاضي وانما قصد الاشراف بحقوق الصداق استرازا عن حقوق الله خاصة فإن دعوى مدعى خاص غير الشاهد ليس شرط القبول الشهادة لأن حقه تعالى واجب على كل أحد القيام به إنياته وذلك الشاهد من جهة من عليه ذلك فكان قائما في الخصومة من جهة الوجه عليه وشاهد من جهة تعمل ذلك فلم يخرج من الخصم آخر (فهو)

قال المصنف وبعترا اتفاق الشاهدين في اللفظ أو قول المراد منه تطابق القولين على قاعدة المعنى بطريق الوضع لا بطريق الضمن فلا يضر مخالفة اللفظ إذا اتحد المعنى كما في الهبة والطبقة والكساح والتزويج والقوة الموافقة بين شهادة الشاهدين الخ) أقول في العموم بحيث فإن موافقة الشاهدتين في الكيفية ليست شرط القبول عند أبي حنيفة على ما يبيىء في مسألة سرقة البقرة وشرط بين الدعوى والشهادة كما صرح به الامام الترمذى هناك وكذا الموافقة في الحكم بين الدعوى والشهادة ليست مشروطة

وبعترا اتفاق الشاهدين الخ) أى بشرط التطابق بين كل من الشاهدين كإبني الشهادة والدعوى أيضا (وسبب القضاء ثم الشرط في تطابق الشاهدين عند أبي حنيفة رجه الله) في اللفظ والمعنى والمراد من تطابقهما تطابق لفظهما على قاعدة المعنى سواء كان بعين ذلك اللفظ أو عرفا حتى لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالطبقة قبلت لا بطريق الضمن (فإن شهد أحدهما باللف والاخر بالفين لم تقبل) فلم يقض بشور (عند أبي حنيفة وعندهما تقبل على الالف إذا كان المدعى يدعى ألفين) بخلاف مالى كان يدعى ألفا لا يقضى بشور اتفاقا لأنه كذب شاهد الالفين إلا أن وقع قال كان لي عليه الفان قضاني ألفا أو أربأت من ألف والشاهد لا يعلم بذلك فثبت دعوى بالالف وعلى هذا لو شهد أحدهما بمائة والاخر بمائتين أو بثلثة وثلث لا يقضى بطلاق أصلا عندهما يقضى بالالف وعلى هذا أنيسة والعشرة والعشرون خمسة عشر والدرهم والدرهمان وهذا في دعوى الدين أما في دعوى العين فإن كان في كيس ألفا درهم فشهد أحدهما أن جميع مالى الكيس وهو ألف درهم وشهد آخر أن جميع مالى الكيس وهو ألف درهم قبلت شهادتهما لأن ذلك المقدار في الشار اليه مستقنى عند كرمائنا لا يوزن ويقوله مالى الشافى وأجدر جهما الله ثم رواية عن الشافى وأجدر يستحق الزينة لطلب عليه

كما يبيىء في الميسوط وصرح فأنصحان ثم للشارح تردد فيه (قوة) وأما اختلافه بحيث إلى قوة بالضمين) أقول كتب في هامش الكتاب من خط الشارح ما هو موزنه إطلاقا تضمن هون الناس على اصطلاح أهل العقول لانهم كانوا عندهم على ما عرف في موضعه انتهى فقول في قوة فون كان عندهم بحيث

لهما أنهما اتفقا على الألف أو الطلقة وتقردا أحدهما بالآخر (وكل ما هو كذلك يثبت فيما لم يتفق عليه يدون ما نفيده أحدهما كما إذا ادعى القاتل خمسة شهداء أحدهما بألف والآخر خمسة على ما سبق من ولاي حنيفة رحمه الله إنما اختلف اللفظ) لأن أحدهما مفرد والآخر ثلثة واختلاف اللفظ افراداً وثبته يدل على اختلاف المعاني الدالة على علمها بالضرورة (١) وإن شئت بالثبوت فإن الألف لا يصح به عن الثلثة لا حقيقة ولا مجازاً ولا ثباتاً لا يصح به ما عن الألف كذلك كان كلام كل منهما كلاماً عاماً بالكلام الآخر (وحصل على كل واحد منهما شاهد واحد) فثبت شيء منهما لو صار اختلافهما هذا باختلافهما في جنس المال شهد أحدهما بكثر شعير والآخر بحد حنطة فقبل ذكر في المبسوط أن ادعى ألفين وشهد بالثقل بالاتفاق وجوب الموافقة بين الدعوى والشهادة كوجوبها بين الشاهدين كما جوبأباً في حنيفة عن ذلك وأجيب بأن اشتراط الاتفاق بينهما ليس حسب اشتراطه بين الشاهدين فإنه لو ادعى الغصب وشهد بالافراز به قبلت ولو شهد أحد الشاهدين بالغصب والآخر بالافراز به لم تقبل ولقاتل أن يقول قد تقدم في تلقين الشاهد أن كنت في موضع التهمة بأن ادعى القاتل خمسة وأتذكر المدعي عليه خمسة وشهد الشاهدان بألف فالتقاضي يقول يحتمل أنه أراد عن خمسة واستناد الشاهد على ذلك ووفق في شهادته كما وفق القاضي أنه لا يجوز بالاتفاق وبين ههنا المسئلة وما نقلت من المبسوط ما ترى من التنافي فالجواب في الجواب لا يحنفة أن يحمل ما نقل من المبسوط على ما إذا وفق الشهادة دعوى الأبرام والأبواء ولا يلزم أحنفة ما إذا قال له لاز وجهاً طلق نفسك فلا تخطئ واحدة كانت خلفت لمعها بالوقوف واحدة وما إذا قال له أنت طالق ألفاظه يقع ثلاث لأن الأكر في ذلك ثابت فيضمن (٥٦) الألف وليس فيما نحن فيه ذلك لأن الأكر يشهد به واحد ولا يثبت بشيء

لهما أنهما اتفقا على الألف أو الطلقة وتقردا أحدهما بالآخر فثبتت ما اجتماعه يدون ما نفيده أحدهما فصار كالألف والألف والخمسائة ولاي حنيفة رحمه الله إنما اختلف اللفظ وذلك يدل على اختلاف المعاني الدالة على علمها بالضرورة وهذا لأن الألف لا يصح به عن الألفين بل هما جليلتان متباينتان فقبل على كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما إذا اختلف جنس المال

لهما أنهما اتفقا على الألف أو الطلقة وتقردا أحدهما بالآخر فثبتت ما اجتماعه يدون ما نفيده أحدهما فصار كالألف والألف والخمسائة حيث اتفقا على أنه يقضي بالألف بذلك وهو أنهما اجتماعاً في الشهادة بها (ولاي حنيفة رحمه الله إنما اختلف) في لفظ غير مدعى (لأن الألف لا يصح به عن الألفين) ويلزم اختلاف المعنى فالحا (هما) أي الألف والثلثان (جملتان) أي عديتان (متباينتان) حصل على كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما إذا اختلف جنس المال بأن شهد أحدهما بكثر شعير والآخر بحد حنطة أو بمائة شعير والآخر بمائة شعير إلا حنيفة شدد المدعي بدعي السو ولا قبل على شيء أصلاً لأن المدعي كذب شاهد الخصم الآن يوفق المدعي فيقول كان لي البيض فأرأته من صفة الحوذة فتقبل حينئذ أمواله كان بدعي البيض ولها من به فانه يقضي بالسود ولم يتحقق خلافه كره في الخلاصة عن الأفضية وكذا لو شهد المدعي كرسطة وقال أحدهما جيدة وقال الآخر رديئة والدعوى

قال المصنف (وذلك يدل على اختلاف المعنى) أقول فيه إشارة إلى أن المعتبر عنده هو الاتفاق في المعنى واعتبار اتفاق اللفظ ضرورة أن اتفاق المعنى لا يحصل إلا عنده فتدبر (قال المصنف وهذا لأن الألف لا يصح به إلخ) أقول وأما أن شرط الشهادة خالف الدعوى كما لأن المدعي يعي الألفين وهوام العدد مصابو لا يقع على ما دون ذلك فلم يكن الألف المقرد

مدعى فافترت الشهادة عن الدعوى (قال المصنف فصار كما إذا اختلف جنس المال إلخ) أقول ولا يخالف الشهادة فيها بالأفضل الدعوى كالألف والألف والخمسائة اسم لعدد من الأري أنه يصف أحدهما على الآخر فكان كل بائناً فإدخاله تحت الدعوى فاشهادة القائمة عليها تكون قائمة على كل واحد منهما ممدوداً فإذا شهد أحدهما بألف فقد شهد بأحد العددين الداخلين تحت الدعوى فقبلت أنوافق في عدد الألف تأمل (قوله لا حقيقة ولا مجازاً) أقول مسلم الأري إلى قوله «فتأنيب من ذكرى حبيب» عزل «(قوله ذكر في المبسوط إلى قوله وأجيب) أقول ذكر فاضمان في قنوا مان كان المدعي به رديئة شهدوا بإقيل بمادعاء المدعي فهو ما إذا ادعى ألفاً وخمسائة شهدوا بخمسائة ممن غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى ألفاً وشهدوا بخمسائة يقضي خصمائه ولو ادعى ألفاً وشهد أحدهما بألف والآخر بخمسائة لا يقضي شيء في قول أي حنيفة لأن عندما اتفق الشاهدان على المشهود بشرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم من أنه اتفق الشاهدان على خمسة والموافقة بين الدعوى والشهادة لفظ ليس بشرط عنده فتقبل شهادة على خمسة يتفرق أي (قوله وجوب الموافقة إلخ) أقول والوالسالية (قوله ولقاتل أن يقول قد تقدم إلخ) أقول قبل باب الحبس في كتاب القاتل (قوله أنه لا يجوز بالاتفاق) أقول أي التلقين إذا الكلام فيه وليس فيه شيء قبول الشهادة حتى يثبت التنافي وجواب ظاهر فانه إذا كانت الشهادة متفقة في هذه الصورة لم يكن موضع التهمة ولا يكون التلقين غير جائز كالألحقي (قوله فوقع واحدة) أقول وذلك لكون الثلاث صارت في دماغه إيعاضها كن ملك عبدك رجليه ومده فلها أن ترفع كمالها وبعضها (قوله لأن الأكر في ذلك ثابت) أقول إن أراد ثابت لفظاً في محل النزاع كذلك أو حكمه فيه بحث أذ ليس في الشرع ألف سلاق

بالأفضل يقضى بالآقل وكذا الوادي ما تم ذكره فقال أحدهما نيسابورية وقال الآخر بخارية والمذعي
دعي النيسابورية وهي أحوذ يقضى بخارية بلا خلاف ينقل ويحتاج إلى الفرق على قول أبي حنيفة
وهو أنهم ما اتفقا على الكعبة والنفس فصار كل واحد منهما بالآل والآل بألف وخمسمائة فإن قيل
لم يقع جواب قولهما الشاهد بالآل ألفين شاهد بالآل ألف في ضمنهما فاجتمع عليهما وتفرّد أحدهما بالزيادة
فلا يقبل أجيب بأنه ما تمهد بها الأمن حيث هي زعم الآل ألفين فإنما ثبت الآل في ضمن ثبوت
الآل ألفين لأن المتضمن لا يثبت دون المتضمن ولم يثبت الآل ألف في ثبت الآل ألف فإن قيل بشكل على
قوله الوادي ألفين وشهد بألف تقبل بالاتفاق مع عدم المطابقة بين الدعوى والشهادة وهي شرط
على قول الكل ومالوشهد أحدهما أنه قال لها أنت خلية ولا نخرأت برية لا يقضى بينونة أصلا مع
إفادتهما بالبنوة وتقدم أن اختلاف اللفظ لم وحده غير ضار كل واحد منهما أحدهما بالهبة والآل
بالهبة تقبل أجيب عن الأول بأن الاتفاق بين الدعوى والشهادة وإن اشترط لكن ليس على وزان
اتفاق بين الشاهدين ألا ترى أنه لو ادعى النصب أو القتل فشهدوا بأقراره بتقبل ولشهد أحدهما
بالنصب والآل غير على إقراره لا تقبل وحيث فقد حصلت الموافقة بين الدعوى والشهادة فانهما
كان يدعي ألفين كان مدعي الآل ألف وقشهد به اثنتان صريحاً فتقبل بخلاف شهادة ما بالآل والآل ألفين
لم ينص شاهد الآل ألفين على الآل ألف الأمن حيث هي ألفان ولم يثبت الآل ألف وفي الميسر والأسرار
التي يبطل مذهبهما مالوشهد شاهدان بطلقة يعني قبل الدخول وآخران بثلاث وقرق القاضي
بينهما قبل الدخول ثم رجعوا كان ضمان نصف المهر على شاهدي الثلاث لا على شاهدي الواحدة ولو اعتبر
ما قالان الواحدة توجب في الثلاث كان الضمان عليهما جميعاً ولا يلزم ما إذا قل لها طلق نفسك ثلاثاً
فطلقت واحدة تقع الواحدة لأن التفويض تملك فقد ملكها الثلاث بالتفويض اليها فاعلم والمالك
بوجدهن ملوكه ماشاء كما لو طلعتا الفايعة الثلاث للملك العدد غير أنه لما فوق الثلاث شرعاً وأما عن
الثاني فممنع الترادف لأن معنى خلية ليس معنى برية لغة والوقوف ليس بالإعتبار يعني اللفة ولذا قلنا
أن الكتابات عوامل بعضها تفهمها لفظان متباينان لغير متباينين غير أن المعنيين المذكورين
المتباينين يلزمهما لازم واحد هو وقوع البنوة والمتباينات قد تشترط في لازم واحد فاختلقتا ثابت
في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل اختلاف العملهما فإن هذا بقول ما وقعت
البنوة الواحدة منها بصلية والآل يقول لم تقع الواحدة منها بيرة والأصل تقع البنوة هذا كله إذا لم يدع
المذعي عقداً أماناً ادعى المال في ضمن دعوى العقدين البيع والإجارة فالبواب ما سئلته في آخر
الباب وأعلم أن المسائل المذكورة في أوقاف الخصاص ما يخالف أصل أبي حنيفة ذكرها ولم
يذكر خلافها بل أشار إلى أنها اتفاقية فانه ذكر فيما إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة أبداً
على أن يزيد ثلث غلها وتهدأ أن يزيد نصفها قال أبو جعفر لا يزيد ثلث غلها الذي أجمع عليه والباقي
للساكن وكذا إذا سمي أحدهما بالزبد من هذه الصدقة والآل قال منه أكرم زبدنا أجمع عليه
وكذا إذا شهد أحدهما أنه قال يعطى لزيد من غلة هذا الوقف في كل سنة ما يسعه ويسع عماله بالمعروف
وقال الآخر يعطى ألفاً قال أقصد نفقته وعماله في العام فإن كانت أكثر من ألف حكمت له ما ألف
أو الألف أكثر أعطته نفقته والباقي للساكن هذا بعد أن أدخل الكسوة في النفقة ثم أورد
على نفسه فقال قلت فلم أجرت هذه الشهادة وقد اختلفا في لفظهما قال المعنى فيه أماناً أراد
الواقف أن لا يزيد بعض هذا الغلة فأجعل له الأقل إن لم يقرأ هذا السؤال هو الذي ذكرته أنه
أشار إلى أنها اتفاقية فإن أراد لم يسمي إلا باعتباره قول أبي حنيفة وقوله وقد اختلف لفظهما صريح فيه
ثم قال هذا استحسان والقياس أن الشهادة باطلة إن لم يسمي وأصله أن أعلن استحقاقه بعض هذا المال

(وفي الجامع الصغير رجلان شهدا على رجل بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها فشهدت على القرض لا تفاهها عليه وتقرأ أحدهما بالقضاء والقرض بين مسئلة الجامع الصغير وبين ما ذكرت قبلها أن في مسئلة الجامع شهد أحد الشاهدين بقضاء الدين كله وفيما قبلها شهد بعض (وذكر الطحاوي عن (٦٠) أصحابنا أنه لا يقبل وهو قول زفران المدعي أكذب شاهد القضاء)

(وفي الجامع الصغير رجلان شهدا على رجل بقرض ألف درهم فشهد أحدهما أنه قد قضاها فشهدت على القرض لا تفاهها عليه وتقرأ أحدهما بالقضاء على ما هنا وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه لا يقبل وهو قول زفر وجه الله لا المدعي أكذب شاهد القضاء قلنا هذا أكذب في غير المشهود به الأول وهو القرض لأنه أكذب فيما عليه وهو القضاء وهو غير الأول لأجماله ومثله ليس بمائع كالشهادة عليه لشخص آخر قبل أن يشهده فأكذبهم واصله أن

وهو تنفسه قلنا هذا أكذب في غير المشهود به الأول وهو القرض لأنه أكذب فيما عليه وهو القضاء وهو غير الأول لأجماله ومثله ليس بمائع كالشهادة عليه لشخص آخر قبل أن يشهده فأكذبهم واصله أن أكذاب المدعي لشهوده تنفسه لكونه اختياريا وأما أكذاب المدعي عليه فليس بتفسيق لأنه ضروري للقبض عن نفسه قال (وأنا شهد شاهدان أنه قتل زيدا يوم النصر بمكة وأخرا أنه قتل يوم النصر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقض) فواحدة منهما فلو لم يثبت شاهدان أنه قتل زيدا يوم النصر بمكة وأخرا أنه قتل يوم النصر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقض بها تشهد أحدهما بيقين ولا أولوية فلا يقبل وأما الثاني فلا يوليه بإصال القضاء الصحيح بها فاته حين يقضي الأولى لأمارض لها ذلك فنفسه شرعا فلا يتغير الحكم الشرعي الذي ثبت شرعا بحدوث معترض كنه في بان في أحدهما بجماعة شك في تعيينه فقضى وصلى في أحدهما ثم وقع ظنه على طهره لا أن لا يصلى فيه ولا تبطل صلاته في الأولى لأنه ثبت بقره الأول حكم شرعي هو العصة بعد الوجوب فيه فلا يؤثر الضميمة الثانية في رفعه وكذا الاختلاف في الآلة قال أحدهما قلته بسف وقال الآخر بسف لا تقبل وكذا أن شهد بالقتل والآخر بالقرار لا تقبل لاختلاف المشهود به لأن القول غير الفعل الذي هو نفس القتل ولم يتم على أحدهما صواب وكذا الضرب الواقع أمس وثلث الآلة ليس عين الضرب الواقع اليوم بالآخر حقيقة ولا حكاية لا يمكن جعل الفعل الثاني اخبارا عن الأول ليحصل الفعل نفسه وكل ما هو من باب الفعل كالشع والجناية مطلقا والغصب وأمن باب القول المشروط في محله الفعل كالنكاح المشروط فيه أحضار الشهود فاختلافهما في الزمان أو المكان أو الانشاء أو الإقرار يمنع القبول لما ذكرنا إذ المراد بالانشاء الإقرار ذكرنا إنشاء الفعل والإقرار به مثله ما لو ادعى الغصب فشهد أحدهما به والآخر بالقرار لا تقبل ولشهادتهما بالقرار بيقين بخلاف اختلافهما في الزمان والمكان فبما هو من باب القول كالبيع والشراء والطلاق والعاقب والوكالة والوصية والرهن والإقرار والقرض والبراءة والكفالة والحلوة والعنف لا يمنع القبول فان القول بما يتكرر بصيغة واحدة أنه وأخبارا وهو في القرض يصح على قول المقرض أقرضتك وكذا يقبل في الرهن والهبة والصدقة والشرأوان كأي شاهدان بعمانية القبض لأن

منها قد قضاها جميعا ولكن أشهد كما شهدت عليه وهو آلف هذا ظهرت شهادتهم مع الآخر بها فتقضى بالآلاف أما في مسئلة الجامع فلهذا هي ذكر أن الشاهدين سقطت عنه وليس على أحدهما فشهدا في الجامع فلا يقضى بالآلف فرواية الجامع الصغيرة زالت هذه الشبهة وأثبتت جواز الشهادة واستروح في النهاية فقال التفاوت بين مسئلة الجامع والمسئلة التي قبلها أن في مسئلة الجامع أحد الشاهدين شهد بقضاء المدعيون كل الدين وفي التي قبلها شهد ببعض الدين (القول) وأذا شهد شاهدان أنه قتل زيدا يوم النصر بمكة وأخرا أنه قتل يوم النصر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقض) فواحدة منهما فلو لم يثبت شاهدان أنه قتل زيدا يوم النصر بمكة وأخرا أنه قتل يوم النصر بالكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقض بها تشهد أحدهما بيقين ولا أولوية فلا يقبل وأما الثاني فلا يوليه بإصال القضاء الصحيح بها فاته حين يقضي الأولى لأمارض لها ذلك فنفسه شرعا فلا يتغير الحكم الشرعي الذي ثبت شرعا بحدوث معترض كنه في بان في أحدهما بجماعة شك في تعيينه فقضى وصلى في أحدهما ثم وقع ظنه على طهره لا أن لا يصلى فيه ولا تبطل صلاته في الأولى لأنه ثبت بقره الأول حكم شرعي هو العصة بعد الوجوب فيه فلا يؤثر الضميمة الثانية في رفعه وكذا الاختلاف في الآلة قال أحدهما قلته بسف وقال الآخر بسف لا تقبل وكذا أن شهد بالقتل والآخر بالقرار لا تقبل لاختلاف المشهود به لأن القول غير الفعل الذي هو نفس القتل ولم يتم على أحدهما صواب وكذا الضرب الواقع أمس وثلث الآلة ليس عين الضرب الواقع اليوم بالآخر حقيقة ولا حكاية لا يمكن جعل الفعل الثاني اخبارا عن الأول ليحصل الفعل نفسه وكل ما هو من باب الفعل كالشع والجناية مطلقا والغصب وأمن باب القول المشروط في محله الفعل كالنكاح المشروط فيه أحضار الشهود فاختلافهما في الزمان أو المكان أو الانشاء أو الإقرار يمنع القبول لما ذكرنا إذ المراد بالانشاء الإقرار ذكرنا إنشاء الفعل والإقرار به مثله ما لو ادعى الغصب فشهد أحدهما به والآخر بالقرار لا تقبل ولشهادتهما بالقرار بيقين بخلاف اختلافهما في الزمان والمكان فبما هو من باب القول كالبيع والشراء والطلاق والعاقب والوكالة والوصية والرهن والإقرار والقرض والبراءة والكفالة والحلوة والعنف لا يمنع القبول فان القول بما يتكرر بصيغة واحدة أنه وأخبارا وهو في القرض يصح على قول المقرض أقرضتك وكذا يقبل في الرهن والهبة والصدقة والشرأوان كأي شاهدان بعمانية القبض لأن

(قال المصنف وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه لا يقبل هذا أقول أي يكون هذا أقول أي يسف قال المصنف مسئلة لا يمنع القبض القبول) أقول والمتهم ومن كلام فضاض أنه أخا لم يمنع إذا لم يقبل الطالب شهدا قضاء سائل أوزور (قوله واصله إلى قوته تنفسه) أقول الظاهر أن يقال تنفسهم لهم (قوله فليس تنفس) أقول أي حكا (قوله فقد كررنا أن اختلافنا) أقول أي لم يجرأ كررنا التزاما

قال (واذا شهد على رجل أنه مسروق بقرعة) وقد ذكرنا أن اختلافهما في الكيفية جمع القبول فإذا شهد على رجل بسرقة بقرعة (واختلفا في كونها قطع) سواء كان القروان يتشابهان كقروان السواد ولا كالسواد والياض عند أي حنفية رجحه الله وهو الأصح وقيل إن كانا يتشابهان قبلت والاختلاف في الاختلاف في المذكورة والأقوية لم يقطع وقال لا يقطع في الوجهين جمعا لأن سرقة السواد غير سرقة البيضاء فترتب على كل واحد منهما تصابيب الشهادة والقطع دونة فصار كل واحد منهما بالانصب والمستهلكهما فالتميز بالانصب بل هذا أولى لأن أمر الحد أحدهما لم يكن به عيبا بدوى بالشهادة وقسمه تلاف (٦١) نصف الأدنى فصار كلا كورثة والأقوية

في المقارنة (ولاي حنفية رجحه الله أن التوفيق يمكن لأن الفصل في اليأس من بعيد) لتكون السرقة فيها غالبا (والقروان يتشابهان) كالمزور والصفر (أو يجهت معان) بأن تكون بقاء أحد أحدهما أسود ويصبره أحدهما والآخر أسبق يشاهده الآخر وإذا كان التوفيق محكوما بجمع القبول كانا إذا اختلفت شهودا زان في يث واحد وفيه يجهت من وجهين أحدهما أن طلب التوفيق هنا احتساب لأن ثبت الحد وهو القطع والحدس يحتال لغيره لا لآبائه

(واذا شهد على رجل أنه مسروق بقرعة واختلفا في كونها قطع وان قال أحدهما بقرعة وقال الآخر ورأى بقطع) وهذا عند أي حنفية رجحه الله (وقال لا يقطع في الوجهين) جمعا وقيل الاختلاف في كونين يتشابهان كالسواد والجرعة تلافى السواد والياض وقيل هو في جميع الألوان لهما أن السرقة في السواد غير هاهنا البيضاء فلم يترتب على كل فعل تصابيب الشهادة وصار كالصبيبل أولى لأن أمر الحد أهم وصار كلا كورثة والأقوية (وأن التوفيق يمكن لأن الفصل في اليأس من بعيد والقروان يتشابهان أو يجهت معان في واحد فيكون السواد من جانب وهذا يصبره والياض من جانب آخر وهذا آخر شاهد القرض يكون غير مبررة وفي المحيط ادعى عينا يدعي أنها ملكه كأن صاحب اليد قبضها بغير حق منذ شهر وشهدوا له القبض مطلقا لا تقبل لأن شاهدتهم على القبض بلا تاريخ محمول على الحال والذي يدعي الفصل في الماضي والفعل في الماضي غير في الحال كقول ادعى القتل من شهر فشهدوا به في الحال وكذا لو ادعى القتل مطلقا وشهدوا به من شهر لآدمي الفعل في الحال وهم شهدوا به في الماضي فلا تقبل إلا إذا وقع وقال أردت من المطلق الفعل من نال الوقت وقيل تقبل في هذا من غير وقت لأن المطلق أكثر وأقوى من المؤرخ فشهدوا بأقل مما ادعى فقتل انتهى فقد ظهر أن من الفعل القبض ومن القرو ع على الأصل المذكور ادعى الشراء أول من أمس فشهدوا به أمس تقبل لأنه قول ولو ادعى الشكاح أول من أمس فشهدوا به أمس لا تقبل لأنه تضمن الفعل كذا كمن قريب هذا كلفه ذهنا وقال الشافعي وأجدق ظهر روايته اختلافهما في الزمان والمكان يمنع في الكل إلا إذا شهدا به مطلقا يوم الخميس وقال الآخر أقل بطلانها يوم الجمعة وإذا شهدا على إقرار الزمان والوهاب والمتصدق بالقبض حازت ولو ادعى البيع وشهدا على إقرار البائع هو اختلاف في الزمان والمكان قبلت وكذا لو شهد أحدهما بالبيع والشراء والآخر على الإقرار يقبل لأن لفظهما سواء في الإقرار والآناء فلم يثبت اختلاف التهود به ذكره في الفصول وفيه عن الفتاوى المصرية لو سكت شاهدة البيع عن بيان الوقت فسالها القاضي فقال لا اتصل ذلك تقبل لأنها لم تكلف حفظ ذلك (قوله وإذا شهد الخ) صورته ادعى على رجل أنه مسروق بقرعة ولم يذكر لها أو أياها سنة فشهد أحدهما بسرقة مجرأة والآخر سوادا قال أوحنفية رجحه الله تقبل ويقطع وقالها الأمة الثلاثة لا يقطع ولو أن المسروق منه عصفور لونا كجرأة فقال أحدهما سوادا لم يقطع إجمالا لأنه كذب أحد شاهده ولا فرق فيما إذا لم يعين للدي لو كان كون القروان اللذين اختلفا فيهما متقاربين كالسواد والجرعة أو متباعدين كالياض والسواد في شدة الخلاف وقيل في المتباعدين الاتفاق على عدم القبول والأصح الأول ولم يذكر المصنف تخصيصه ذكره في المسوط والطهوية وعلى الخلاف المذكور لو ادعى سرقة بوب مطلقا فقال أحدهما روى والآخر مرمى ولو اختلفا في الزمان والمكان تقبل إجماعا

(قوله فإذا شهد على رجل الخ) أقول هذا لا تنفع على ما رفع عليه فإنه إذا امتنع القبول يجب أن لا يقطع لأن يقال تميز اختلافهما راجع إلى الشاهد والمسمى إلى الشاهد لكن لا ينجح عليك بعده (قوله فلم يترتب على كل واحد) أقول الأولى حذف كلمة

كل (قال المصنف لأن أمر الحد أهم) أقول لعلمهم من الهمة أو من الهم يعني الحزن (قوله أحدهما أن طلب التوفيق هنا احتساب الخ) أقول في الكافي الاشتغال بالتوفيقين كلاهما الشاهدان احتسابا لا يجب الحد والحدس احتسابا لغيره قلنا الشهادة من حجج الشرع والأصل في حجج الشرع قبولها لا دحضها فتقبل التوفيق صيانة للحجة عن التعطيل لا لإيجاب الحد ثم أوافقنا قولنا الشهادة يجب الحذر ورواه قصد انتهى ولعل هذا الجواب وجه القياس الذي ذكره الشارح في جواب البحث الثاني ثم إن الشارح قد أجاب عن السؤال بجواب الكافي أيضا في باب الشهادة على الزمان كتاب الحد وقدر إجماعه

والثاني أن التوفيق وإن كان ممكنًا ليس يعتمد على البصر فيه فيما ثبت بالنسبة فكيف يستلزم إمكانه فيما لم يثبتها والجواب عن الأول أن ذلك إنما كان احتيالاً لا ثباتاً لو كان في اختلاف ما كنا نقوله وهو من صلب الشهادة كيان قسمة الموقوف لغيره على كيان نصيبه قطعاً أولاً وأما إذا كان في اختلاف ما لم يكن كفاؤه كونه نائب السارق وأما هنا فاعتبر التوفيق فيه ليس احتياطاً لا ثباتاً لعدم إمكان ثبوته بدونه (٦٣)

ليس من صلب الشهادة ولم يكن كفاؤه على المجلس الحكم بخلاف ذلك كونه والأونة ظنهما يكلفان النقل بذلك لأن القسمة تختلف باختلاف هاتيك كان اختلافًا في صلب الشهادة وعن الثاني بأن محبوب القيس لأن القيس باعتبار إمكان التوفيق أو يقال التصريح بالتوفيق يستلزم فيها كان في صلب الشهادة وإمكانه فيما لم يكن فيه هذا والله أعلم بالصواب (قوله بخلاف الغصب) جواب عن مسألة الغصب بأن الفصل فيه إنما إذا الغصب يكون فيه غالباً على قرب منه وقوله (والد كونه والأونة) جواب عما استشهدنا به من الاختلاف بهما فأنهما لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف على ذلك بالقرب منه فلا يشبهه لاحتجاجه إلى التوفيق قال (ومن شهد رجل أنه اشترى عبد فلان بالثمن) (الح) رجل ادعى على آخر أنه باعه هذا العبد بالف

لأن المقصود إثبات السبب وهو العقد ويختلف باختلاف الثمن لمختلف المشهود به ولم يتم العدد على كل واحد لما ذكرنا من الفرق بين السرقة والغصب بقليل تأمل لهما أنهما اختلاف في المشهود به فلم يوجد على كل منهما نصيباً يشهد به كيان كونهما أو فوتهما في فعله لا نقل كذا هذا وأيضاً بطريق الدلالة في الغصب ظنهما ولو شهد على غصب بقرعة فقال أحدهما سوداء أو أحمر أو أبيضاً لم نقل مع أنه لا يضمن قبولها إثباتاً لعدم فلا نقل فيما يجب بعد الأولى لأن الحد أو عسر ثباتاً فله لا يثبت بشهادة الثالثة وأما ما ذكر من أنه لا يثبت بأقل من أربعة فليس بحقيقة الكلام أعني السرقة بل يخص الزنا ولا يبي خفيفة أن يجرد شهادتهما بسرقة فهو المدعى به لا ذكر المدعي لو أنهما لو أنهما لم يقع فيه اختلاف بل وقع فيما ليس من نفس المشهود به وهذا لأنهم لا يكلفان إثباتهما نوياً لا لنقل ما لا تسقط شهادتهما ما يوجب الحد واختلافهما في أمر لا يثبت بهما مجلس مدعي به لا نقل الحد كونهما اختلاف في ثبوت السارق فقال أحدهما قهواً وقوله نوباً أحمر فقال الآخر أبيض فله يقطع وكما لو اختلفا في مكان الزمان حيث فعل أحدهما في هذه الزاوية وقال الآخر في تلك الزاوية

يحدث على هذا فلا حاجة في قبولها إلى التوفيق كإثباته العلامة السرخسي غير أن ما عينا التوفيق عند ذكر من أن السرقة تكون غالباً لا وتقرر الشاهد اليمين ببعضه وذلك سبب اشتباه القول إذا كان متغيرين كالسرقة والجور وقد يجتمعان وإن كانا متباينين في المقام فمضى كل واحد على الآخر في فصل اختلافهما على أحد الأمرين فعلى الأول والثاني إذا اختلفا في المتغيرين فعلى الثاني فقط في المتباينين بخلاف الغصب فإنه يقع نهائياً فلا اشتباه فيه بخلاف ذلك كونهما أو فوتهما لأنهما يكلفان معرفة ذلك لنقل القيمة فعلم أن الموقوف لم ينصلاً ولا ولا ذلك كونهما دليل على أنه ما من قرب ويحقق بحث لا يشبه عليه الحال فلا يثبت ذلك التوفيق فالاختلاف وإن كان في زيادة فقد شطب به على نفسه فظهر أن هذا التوفيق ليس احتياطاً لا ثباتاً الحد كالممكن التوفيق في اختلافهما في مكان الزمان حيث فعل أحدهما قد يتنقل بجره أو طوعه من مكان إلى مكان احتياطاً لا ثباتاً ولأن وجه قوله ما أدق وأحق من قوله كما ظنه صاحب الأسرار وما قيل إن التوفيق لا يثبت الحقوق واجب في فعل تحييج الحد يستلزم ضرورة ثبوت السرقة مستحقة أن لا يصح منع وجوبه مطلقاً بل لا يستلزم وجوب حد (قوله ومن شهد رجل الخ) صورته على ما في الجامع في الرجل يدعي على رجل أنه باعه هذا العبد بالف وخمسائة فثبتكر البائع البيع فقيم عليه شاهداً بالف وشاهداً بالف وخمسائة قال يعني بأخيه فقهرجه الله هذا إذا نقل إلى آخر ما عداً فقد ينظر أن هذا إذا قاض ما قدم من أن الشاهد إذا اختلفا فشهد أحدهما بالف والآخر بالف وخمسائة والمدعي يدعي الف وخمسائة قضى بالف والأفاق بين الثلاثة وهنا لا نقل في شيء ولو كان المدعي يدعي الف وخمسائة فلا يضمن بياته وهو أن ذلك فيما إذا ادعى ديناً فقط

الباقع ذلك فشهد شاهداً بالف وآخر بالف وخمسائة فالشاهد باطل لأن المشهود به مختلف إذا المقصود من دعوى والمقصود

(قوله والثاني أن التوفيق وإن كان ممكنًا ليس يعتمد على البصر فيه فيما ثبت بالنسبة فكيف يستلزم إمكانه فيما لم يثبتها والجواب عن الأول أن ذلك إنما كان احتياطاً لا ثباتاً لو كان في اختلاف ما كنا نقوله وهو من صلب الشهادة كيان قسمة الموقوف لغيره على كيان نصيبه قطعاً أولاً وأما إذا كان في اختلاف ما لم يكن كفاؤه كونه نائب السارق وأما هنا فاعتبر التوفيق فيه ليس احتياطاً لا ثباتاً لعدم إمكان ثبوته بدونه) (قوله ومن شهد رجل أنه اشترى عبد فلان بالثمن) (الح) رجل ادعى على آخر أنه باعه هذا العبد بالف وخمسائة فثبتكر البائع البيع فقيم عليه شاهداً بالف وشاهداً بالف وخمسائة قال يعني بأخيه فقهرجه الله هذا إذا نقل إلى آخر ما عداً فقد ينظر أن هذا إذا قاض ما قدم من أن الشاهد إذا اختلفا فشهد أحدهما بالف والآخر بالف وخمسائة والمدعي يدعي الف وخمسائة قضى بالف والأفاق بين الثلاثة وهنا لا نقل في شيء ولو كان المدعي يدعي الف وخمسائة فلا يضمن بياته وهو أن ذلك فيما إذا ادعى ديناً فقط)

البيع قبل العلم بثباته وهو يقتضي باختلاف الثمن إذا اشترى ألف عبده بالثمن وخمسائة ثم اختلف المشهود مع قبول الشهادة
فان قيل لا نسلم ان المقصود ثبات العقد بل المقصود هو الحكم وهو الملك والسبب وسيلة اليه اوجب بان دعوى السبب المعين دليل
على ان ثبوته هو المقصود لثبوت البيع بالحكم عليه هو الملك الاول كان مقصوده ثبوت الملك لا دعاه هو ولا يحتاج الى سبب معين فان الشهادة
على الملك المطلق صحيحة فكان مقصوده السبب فان قيل التوفيق ممكن لجواز ان يكون الثمن اقل او اكثر من الذي ادعى في الثمن وعرف به أحدهما
دون الآخر اوجب بان السيد الشهيد بالقيام المهر يقتضي ذهب الذئب وقيل تقبل الشهادة بخلاف ما اذا شهدا بمقتضى ما اشترى أحدهما
درهم ومائة دينار ووجه ما في الكذب ان اشترى ألف عبده بالثمن وخمسائة انما يكون اذا كان الثمن والجمعة متصلين بالشرع او ما اذا
اشترى ألف درهم ثم زاد خمسمائة فلا يخالف اشترى بالثمن وخمسائة فلو هنا بأخذ الشفع بأصل الثمن (قوله ولا نال المدعي يكذب أحد
شاهديه) دليل آخر على ذلك (وكذا اذا كان المدعي هو البائع) سواء ادعى البيع بألف أو بالثمن وخمسائة لا فرق بينهما لما بينا ان
المقصود هو السبب وكذا اذا كانت الدعوى في الكتابة امانا كتحديد ما (٦٣) العبد فلا يخاف كون العقد مقصودا

وأما اذا كان هو المولى
فان العتق لا يثبت قبل
الاداء فكان المقصود ثبات
العقد

ولان المدعي يكذب أحد شاهديه وكذلك اذا كان المدعي هو البائع ولا فرق بين أن يدعي المدعي أقل
المالين أو أكثرهما لانه ان كان المدعي هو المقصود هو العقدان كان المدعي هو العبد فظاهر وكذا
اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود ثبات السبب

والمقصود هنا دعوى العقد الآتية في قوله في الجامع فينكر البائع البيع ولا هو كان المقصود ان يثبته
بمقتضى ذلك السبب وانما كان المدعي به البيع فليست يقتضي باختلاف الثمن لان الثمن من أركانه
والمركب الذي بعض أجزاء العقد اركان غير منه عقد أو كثر منه ولم يتم على أحدهما صلح شهادة
فلا يثبت البيع أصلا (ولان المدعي يكذب أحد شاهديه) وهو الشاهد بالألف (وكذا اذا كان
المدعي هو البائع) بان ادعى أضاعه بالثمن وخمسائة فانكر المشتري الشراء فأقام الشاهدان كذلك
(ولا فرق بين أن يدعي المدعي منهما أكثر المالين أو أقلهما لما بينا) من اختلافهما في المشهود به
والتيكديس المدعي وفي القواضا الظهيرية عن السيد الامام الشهيد المهر يقتضي تقبل لان
الشراء الواحد يكون بثلث ثم يبيع بالثمن وخمسائة بان زاد في الثمن فقد اقتضى على الشراء الواحد بخلاف
ما لو قال أحدهما اشترى بألف والاخر باعت مائة دينار لان الشراء لا يكون بالثمن ثم يكون بزيادة دينار
وقال بعض المحققين من الشارحين فيه فروع تمل كأمه والله تعالى أعلم لو ائتمر من القضاء ببيع بثلثين
انما يثبت أحد الثنتين بتهادتهما ثم لا يفيد لانه تعدد الموصومة كما كتبت في الألف والجمعة المدعي
بها وانما كان السبب وسيلة الى ثباتها ومن هذا النوع غمائية مسائل ذكرها المصنف احداها هذه
والثانية الكتابة ذكرها في الجامع قال وكذلك الكتابة اذا ادعاها العبد وأنكر المولى يعني الكتابة على
وزان ما ذكر في البيع زاد المصنف فقال وكذلك اذا كان المدعي هو المولى لان دعوى السيد المال على
عبده لا تصح الا اذا برهن على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيتم صرف انكار العبد اليه العلم به
لا يتصوره عليه من الاله فلهذا قلنا في الالابها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والاعناق على
مال والصلح عن دم العبدان كان المدعي هو المولى أو في الخلع والعبد والعتق والغافل في الصلح عن دم العبد

(قوله اوجب بان دعوى
السبب المعين الخ) أقول
وفيه بحث فان دعوى
السبب المعين لا نسلم انها
تدل على ما ذكره بل ذلك
لضرورة انحصار الوسيلة
الى المقصود فلهذا ادعى
الملك المطلق فمما يملكه
بسبب البيع لم يشهد
شاهدها به فحضر راعين
الكذب اذا المطلق غير
الملك بسبب فانما يختلفان
حيث ثبت الملك من
الاصل حتى يسخن المدعي
زوائده ولا كذلك مطلق
الملك الحادث وتفصيله في

الكثرة ونسبه للزباني في أول باب الاختلاف في الشهادة ثم أقول اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدوا بالملك بسبب قبلت لان الملك بسبب
أقل من المطلق ولواعي الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا تقبل وبه يظهر جواب البحث (قوله فان قيل التوفيق ممكن الخ) أقول لمكان
التوفيق لا يقيد كسابق عن قريب (قوله) وأما اذا اشترى بألف الى قوله بأصل الثمن أقول فيه ان ما ذكره لا يثبت في احتمال
أن يكون الثمن اقل أو اكثر من الذي ادعى في الثمن وخمسائة حيث لا يأخذ الشفع بأصل الثمن وأما اذا كان الثمن اقل أو اكثر من الذي ادعى في الثمن
الرايحة والتولية بالزيادة مع أن الراجحة تفصل مملكه بالعقد الاول بالثمن الاول بزيادة ثم والتولية كذلك من غير زيادة ثم وانما
بأخذ الشفع بأصل الثمن في الزيادة تفصيل في الزيادة من ابطال حقه الثابت فلا يملكه وجواب أن قوله هو لهذا الخ تنويه لا يجب طرأه
(قوله قوله ولا نال المدعي الخ) أقول ان لم يلاحظ مقصودة السبب والمدعي يدعي الاكثر فلا نسلم ان الكذاب والسند ظاهر وان لو دخلت
يؤل الى القليل الاول وجوابه اختيار الشق الثاني والا كذاب أمره فإني لما ذكر في الجليل الاول (قوله ان المقصود هو السبب) أقول
وانا المدعي يكذب أحد شاهديه

وفيه نظر لفظا ومعنى أما الأول فلا خلاف العلق لا يثبت قبل الاداء وثالثه عشر بان مقصود المولى هو العلق والاداء هو السبب وليس كذلك بل مقصوده السبل والسبب هو الكتابة وأما الثاني فلان المولى اذا ادعى الكتابة والعبد منكر فالتسليم لا يقتل التحكيم الفسخ والجواب عن الاول ان تقر بميل العلق لا يثبت قبل الاداء والاداء لا يثبت بدون الكتابة فكان المقصود هو الكتابة أو يقال معناه ان مقصود المولى هو العلق والعلق لا يقع قبل الاداء والاداء لا يثبت بدون الكتابة فكانت هي المقصودة وعن الثاني بان قوله بالشهادة لا يقتل التحكيم من الفسخ ليس بصحيح بل هو ازان لا يختار الفسخ ويخاصم لأدنى البدين (وكذا الخلع والاعتاق على مال والصلم من دم العبد) أما ان المدعى اذا كان هو المرأة والعبد والقاتل فلا خلاف في كون العقد مقصودا والحاجة ماسة الى اثبات العقد لثبت الطلاق والعتاق والعفو عنه عليه وان كانت الدعوى من جانب الزوج بان قال خالتك على ألف وخمسة عشر المرأة تدعى ألفا أو قال مولى العبد عتقتك على (٦٤) ألف وخمسة عشر والعبد يدعى ألفا أو قال مولى القصاص صالحك ألف وخمسة والعاشد يدعى

(وكذا الخلع والاعتاق على مال والصلم عن دم العبد اذا كان المدعى هو المرأة أو العبد بدأ والقاتل) لان المقصود اثبات العقد والحاجة ماسة اليه وان كانت الدعوى من جانب آخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيعز كرهان من الوجه لانه ثبت العفو والعلق والطلاق اعتراف صاحب الحق بقبول الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا يقبل لانه لا حظ في الرهن فعرى الشهادة عن الدعوى وان كان المرتين فهو بمنزلة دعوى الدين

لان المقصود اثبات العقد لانه هو الذي يفيدهم الخلاص وهو مقصودهم (وان كان الدعوى من الجانب الآخر) وهو الزوج والمولى يورى القتل (فهو بمنزلة الدين فيعز كرهان من الوجه) وهو انه اذا ادعى اكثر المدين فشهد به شاهدوا لآخر بالاقبل فان كان الاكثر بطل فمثل الف وخمسة عشر قضى بالاقبل اتفاقا وان كان بدونه كالف وألفين فكذلك عندهما عندى من حصة لا يقضى شيء وهذا لانه ثبت العفو والعلق والطلاق اعتراف صاحب الحق بقبول الدعوى لآى الدين) والسادة الرهن ان كان المدعى هو الرهن لا يقبل الشهادة بشئ أصلا لان قبولها ينافى مع صحة الدعوى ولم تصح (لانه أى الرهن) لاحظ في الرهن) أى لا يقدر على استرداد ما دام الدين قائما فلا فائدة له هذه الدعوى فلا تصح (وان كان المدعى هو المرتين فهو بمنزلة دعوى الدين) وعلت حكمه فان قبل الرهن لا يثبت الا بايجاب وقبول فكان كسائر العقود فثبت ان يكون اختلاف الشاهدين في قدر المال كاختلافهما فيه في البيع والشراء اجب بان الرهن غير لازم في حق المرتين فانه ان ورد متى شاء بخصلاف الرهن ليس لذلك فكان لا اعتبار بالدعوى الدين في جانب المرتين اذ الرهن لا يكون الا بالدين فتقبل بيته في ثبوت الدين وثبت الرهن بالف ضمانا وبالعدين ولا شك ان دعوى المرتين ان كان مثلاً هكذا اطالبه بالف وخمسة عشر على رهن بعندي فليس المقصود الا المال وذ كر الرهن زياد اذ لا يتوقف ثبوت دينه عليه بخلاف دين الثمن في البيع وان كان هكذا اطالبه بما قدره كذا وكذا كان رهنه عندي على كذا ثم غصبه أو سرقه مثلاً فلا شك ان هذا دعوى العقد فاختلاف الشاهدين في رهنه رهنه بالف أو ألف وخمسة عشر وان كان زياده واجباً لا يقضى بشئ لان عقد الرهن يختلفه والساعة الاجارة ان كان في أول المدة فهو كالبيع بان ادعى المستأجر أو الأجره هذا الدارسة

وخمسة والعاشد يدعى
الالف فهو بمنزلة دعوى
الدين فيعز كرهان من الوجه
المذكور ثم انه تقبل
على الالف اذا ادعى ألفا
وخمسة والعاشد اذا
ادعى ألفين لا يقبل عنده
خلافاً لما لو ان ادعى ألفاً
المالين يعتبر الوجه
الثلاثة من التوفيق
والتكذيب والسكر
عنهما (لانه ثبت العفو
والعلق والطلاق اعتراف
صاحب الحق بقبول الدعوى
في الدين وفي الرهن ان
كان المدعى هو الرهن
لا يقبل لعدم الدعوى لانه
لما يمكن له ان يسترد الرهن
قبل قضاء الدين كان
دعواه غير مفيدة وكانت
كأن لم تكن وان كان هو
المرتين كان بمنزلة دعوى الدين

(قوله وفيه نظر لفظا ومعنى)
أقول في كونه فيه نظر لفظا

نظرا لاختلاف في نفس اللفظ (قوله العلق لا يثبت قبل الاداء) أقول فيه بحث فان معنى كلامه ان العلق لا يثبت قبل الاداء كل البذل بغير عقد الكتابة أو اداها بعض البذل حتى يؤد دعوى المولى الى دعوى الدين ويكون مقصود الدين لا لا السبب كافي دعوى الاعتاق على مال فلا شمار لما ذكره لاجابة الى تقديرى قوله بطل العلق لا يثبت الخ) أقول لاى لا يحصل في يد المولى (قوله ان مقصود المولى العلق) أقول لاى العلق بعد اخذ المال (قوله لواز ان لا يختار الخ) أقول لا يقال فيكون العبد مدعيا ايضا لانه لا يقع الا انه لم يكن بمن الفصل وقد كرت المسئلة مطلقة (قوله يدين البدين) أقول وانت خبره بان لا يتناول ما يقسم بينه على أدنى البدين ولا فان كان الأول فلا يفيد شاهدى المولى بما لا يخفى أو فوق بينهما ما أسقط بعض البذل بعد العدة الاول بل يقول نقبل شاهدى المولى ونقبله في التعاقب في الشروح وان كان الثاني فلا يفيد ايضا لقدره على الاستعمال بدونه اذ لا سبب مخرجه عن يده وأما شاهد الخاصمة تتل منزلة العبد لم ان عقد الكتابة ليس بال لازم في حقه لتحكيمه من الفسخ متى شاء كما يجبي ما يخفى حسنة الرهن وجوابه غير خفى على التأمل

بعضى بأقل الميزان اجلًا قبل قد ائتمن بالثغرة ، بالثغرة وخسامة الخصم لا لتسليق الضعيف كان المدعى هو المزن له
كذب أحد شهادته . وأوجب بأن ائتمن عقد ولا يفي حق المزن حيث كان قولاً لا رضى شاء ، فكان في حكم العدم فكان الاعتبار
لمدعى الذين لان ائتمن لا يكون الا بدى فتقبل البينة كافي سائر القرون و ثبت ائتمن بالاثبات فاعتنا وتعالدين في الاحكام لا يخلو اما
أن تكون الدعوى في أول المدة أو بضمها فان كان الاول قبل الشهادة كافي البيع لان المصداق ثابت العقد وقد اختلف
بمخلاف البذل وان كان الثاني فلما أن يكون المدعى هو الآخر أو المستأجر فان كان الآخر فهو مدعى الذين بعضى بأقل الميزان اذا
أدعى الا كثر لان المدة اذا انقضت كانت المنازعة في وجوب الاجر وصرح ادى على آخر ألفا وخسامة وشهد أحد شعبا ألف
والآخر بالثغرة وخسامة فجاز على الآخر ان يثبت ائتمن بالاول والآخر بالثمن فقبل (٦٥) عندي حقة كاتمه بخلاف

وفي الامارة ان كل ذلك في أول المدة فهو نظير البيع وان كان بعض مضي المدة والمضى هو الآخر فهو عويذ الدين قال (فاما النكاح فانه يجوز بالثأر استحسانا وقال هذا باطل في النكاح أيضا) وذكر في الامالي قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة رحمه الله هما ان هذا اختلاف في العقد لان المقصود من الجانبين البيع فاشبهه بالبيع ولا يخفى رحمه الله انه ان المال في النكاح ثامن

(٩ - فتح القدر سادس) قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة لهما أن هذا اختلاف في السبلان المقصود من الإلزام هو العقول اختلاف في السبل مع قول الشافعية كما في النسخ ولا يحنفية أن المال في النسخ تابع ولهذا يصح بل نسبة مهر وعقل التصرف في النكاحين لاعتك التصرف في المال كالمهر والأخو الاختلاف في التابع لا يوجب الاختلاف في الأصل فكان ما شأنا

الاقول أو لا أكثر وهذا عاقل طر واية فان محمدا رحمه الله في الجامع قد مدعى الاكثر حيث قال سائر
 الشهادته يات وهي تدعى اثنا وخمسة مائة والمقوم يعتبر رواية ويقول ذلك ايضا منهم لزوم التفصيل
 في المدعى به بين كونه الاكثر فمحمدا لا اكثر فلا يختلف في البطلان لتكذيب المدعى شاهد
 الاكثر كما قول عليه محققو الشايخ فان قول محمد وهي تدعى الخ بقصد تعدد قول ابي حنيفة رحمه
 الله بلوازمها اذا كانت هي المدعية فلا كثر دونه فان الواو فيسهل والاحوال شروطا فثبت العقد
 بانها مودين ألف * (فروع) شهادته اقرأه غضب من فلان هذا العبد والاخر اقرأه اقرأه
 اخذ منه بقضي به للثمن ولو شهد أحدهما انه اقرأه اخذ منه والاخر اقرأه انه لم يقض للشهود
 بشي ولو شهد انه اقرأه غصبه منه والاخر اقرأه ان فلان المدعى اودعها له تقبل وزاد في المنتقى حين وضعها
 ثابته في الثوب لو قال المدعى اقرأه الا لكنه غصبه مني تقبل ويجعل ذو البصر ملكية الثوب
 للثمن فلا تقبل سنة المدعى عليه في الثوب بعده ثم قال فيما شهد أحدهما على اقراره اخذ
 والاخر على اقراره بالاداعيه وقال المدعى انما اودعته منه لا تقبل لعدم اجتماعها على الاقرار عك
 ولا يأخذ لان شاهد اودعته لم يشهد بالاخذ فلامن المصلحة في الحكم والاول واعلم انه ذكر فيما اذا
 شهد على اقراره بنفسه والاخر على اقراره باخذ منه بقضي به للثمن ويجعل المدعى عليه محته
 لان اقراره بالاخذ ليس اقرارا بالملك فظهر الفرق فلا منقضة اذ كان الاخذ لا يدل على الملك شهادته
 اقرأه اشترى هذا العبد من المدعى والاخر على اقراره بايداع المدعى اياه منه بقضي للثمن ولو
 كان الشاهد الثاني شهدا به اقرأه بالمدعى دفع اليه هذا العبد العين بقضي به للثمن ايضا لكن لو ربح ذو
 السدعي شرائه منه بعد القضاء تقبل الا ترى ان رجلا لو قال دفع الي فلان هذا العبد ثم ربح على
 انه اشترى منه تقبل وفي الزيادة قال أحدهما اعني كله وقال الاخر نصفه لا تقبل ولو ادعى
 ألفين فشهد أحدهما بألف والاخر بألفين تقبل على الاثنا جاعلا ادعى الشراء فشهدا بالهبة
 والقبض لا تقبل لان وقت فقال محمد في الشراء فشهدا بهما منه وأما الدية على الهبة لان الاول
 ما طفت على ما دعى بمن الهبة وانما ادعاها الا بتقسيم سنة دعواه ادعى امور وهما من أبيه
 فشهدا أحدهما كذلك والاخر من أمه لا تقبل ادعى دارا فشهدا بهما موقوفه ثم اقرأه القضي به
 ان الله للقضي عليه لا يبطل الحكم بالارض للثمن وان شهدا بالبناء والارض والباقي بهما بطل
 الحكم لانهما كتبهما فيما مضى من البناء بخلاف الاول لان دخول البناء محتمل فاقرا المدعى بعدم
 ندوه بيان لاحد الاختالفين شهدا أنها ولدت منه والاخر أنها لم يلد منه أو شهدا أنها ولدت
 منه غلاما والاخر جارية تقبل شهادته اقرأه المدعى سكن هذا دارا والاخر انه لا تبطل
 ولو شهدا اقرارا بان هذا مال فلان وشهدا الاخر انما كتبها قضي به له شهدا قيمة الثوب الهالك كذا
 والاخر على اقراره لا تقبل شهد على سرج الاذن والاخر انه ابيع فلم يمه لا تقبل
 بخلافها في الاذن في الطعام والاخر عليه في الثياب تقبل على الاذن وفي الاضحية مدعى عبد في يد
 رجل فشهدا على اقراره انه ملكه تقبل ولو على اقراره بالشرائه من اكرأه المدعى البيع باخذ المدعى
 لان الاقرار بالشرائه الاستيلاء اقرار بالملك الباقي على رواية الجامع أو بعدم ملك نفسه في رواية
 الزيادة فشهدا اقرأه لملكه فيه ولا أحد مترض للثمن فباخذ وكذا لو شهدا أحدهما على
 اقراره بالشرائه والاخر على اقراره بالهبة منه والمدعى شكر وكذا لو شهدا أحدهما على الشرائه
 بالثمن والاخر عامته دينار أو قال الاخر انما يرمونه وكذا لو شهدا به باعه للثمن منه والاخر انه
 اودع عنده وكذا لو شهدا على اقراره ان المدعى دفعها اليه شهد على اقراره باعه اخذ منه هذا والاخر

(قوله والاصل فيه الحل
 والازدواج) دليل آخر
 وتفسيره الاصل في
 التساكن الحل والازدواج
 والمك لان شرعيته تلك
 ولزوم المهر لصون المحل
 الخطير عن الانتزاع بالتسلط
 عليه مما نأخر في
 موضعه

(قوله والاصل فيه الحل)
 أقول أي حصل كل من
 المتعاقدين أو من هو
 منزلهما لا تزاد دواج
 أحدهما بالآخر بخلاف
 البيع (قوله دليل آخر)
 أقول في صحة كونه دليلا
 آخر مستقلا بدون
 ملاحظة الاول تأمل

ولا اختلاف في ما هو الأصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف في التسبع بقضي بالاقول لا تفاهما عليه وهو المال فيقضي بالاقول لا تفاهما عليه (٦٧)

واعترض عليه بان فيه تكذيب أحد الشاهدين واجب بأنه فيما ليس بمقصود وهو المال والتكذيب فيه لا يوجب التكذيب في الأصل وفيه قتل فان مراد المعترض ليس بطلان الأصل بل بطلان التسبع ومعنى كلامه ان يعطل المال المذكور في الدعوى وبطلان المسئل والجواب المذكور ليس بالنافع لك كما ترى والجواب ان المال اذا لم يكن مقصودا كان كالدين والاختلاف فيه بطريق العطف لا يمنع القبول بالاتفاق كما تقدم فالتشكيك فيه غير مسووع

ولا اختلاف في ما هو الأصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف في التسبع بقضي بالاقول لا تفاهما عليه على اقراره بأنه اودع منه تقبل لا تفاهما على اقراره بالاخذ لكن بحكم الودعة أو الاخذ من منفردا شهدان به عليه كذا يبارا والاخره اقرأ عليه تقبل شهداه طلقها العربية وقال الآخر فيه ان المتق من أبي يوسف لا تقبل ولو كان هذا بالقرار بالمسئل تقبل وليس الطلاق كذلك لاني أقر به في وجوه كثيرة وفيه لو شهداه قال لبعده أنت سوا لا اخره قاله آزاد تقبل وفيه لو قال ان قلت فلا فانت سرفهده أنه كالمسئوم والاخر أس لم تقبل وكذا في مسئلة الطلاق قال طلقته ولا شك أنه يجب في العتق ثبوته اذا وقع المبدان قال كنه في اليومين جميعا وفيه شهداه قال اندخلت هذا الدار فكذلك الاخر اندخلت هذا وهذا لا تقبل وفيه ان طلقته فبعده سرفهده أنه طلقها اليوم والاخر أس يقع الطلاق والعتق ولو قال ان ذكرت فلا فانت سحيمة ان تكلمت به فبعده سرفهده أنه طلقها اليوم والاخر أس يقع الطلاق لا العتق لان شهادتهما اختلفت في الكلام ولو اختلفا في العتق في الزمان والمكان تقبل عتده خلافا لما وفي انشاء واقراء لا تقبل اجابا ادعى انفا شهداه أحدهما بأنه أقر أنه عليه انفسر ضار الاخره أقر أنه اودع انفا تقبل لا تفاهما موصول اليه منه ألف وقد جدد قمارا مناهي قسما من قسم من الاختلاف بين الدعوى والشهادت وقسم من الاختلاف بين الشاهدين القسم الاول ادعى ملكا على رجل بالشراء فشهدوا به بالملك المطلق فلا تقبل وفيه في الافضية عاذا ان نسب المعرف كان قال في غرضه من فلان بن فلان نود كر شراؤه التعريف أم لو جهده فقال اشترى فقط أو قال من رجل أو من زيد وهو غير معروف فشهدوا بالمطلق قبلت وكذا في فتاوى رشيد الدين في القبول خلافا ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا به بسبب تقبل كذا أطلقه في الجامع الكبير وزاد في الاجناس في القبول ان القاضي يسأل المادعي الملك بهذا السبب الذي شهدوا به ان قال نعم قضى والا لا وفي الدعوى واليائن اذا تحمل الشاهد على ملكه بسبب أراد ان يشهد بالملك المطلق لم يذكر هذا في من الكتب واختلف فيه المشايخ والاصح انه لا ينعى ذلك ولو كان ادعى الشراء من معروف ونسبه الى أبيه وجدهم القبض وقال وقبضت منه فشهدوا بالملك المطلق ففي الخلاصة تقبل بلا ذكر خلاف وحكي المبادئ فيه اختلاف قبل تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق المأثري لا يشترط لصحة هذا الدعوى تعيين العبد وقيل لا تقبل لان دعوى الشراء معتبرة في نفسها كالمطلق الا ترى انه لا يقضي به بالزوائد في ذلك وفي فوائد خمس الاسلام دعوى الدين كدعوى العين وهكذا في شرح الحيل الفلواني لكن في المحط ادعى الدين بسبب القرض وشبهه فشهدوا بالدين مطلقا كن خمس الأئمة محمود الاوزجندى يقول لا تقبل كما في دعوى العين بسبب وشهدوا بالمطلق قال في الاضمة مستندان على القبول انتهى وفي فتاوى رشيد الدين لو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا عليه بسبب ثم شهدوا على المطلق لا تقبل لانهم انشدهوا على الملك بسبب حمل دعوى الملك المطلق عليه فلا تقبل شهادتهم على المطلق بعد ذلك ولو شهدوا على المطلق ثم شهدوا على الملك بسبب تقبل لانهم شهدوا ببعض ما شهدوا به أو لا تقبل أما النكاح فلو ادعى امرأ فأنها امرأ أنه بسبب انه تزوجها بكذا فشهدوا انها مكوت به بلا زيادة تقبل ويقضى به بالمثل ان كان قدر المسمى أو أقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة ولو لم يذكر المال والباقي بحاله قضى بالنكاح فقط ولو ادعى المطلق فشهدوا عليه والآخرع السبب تقبل ويقضى بالملك الحادث كالمشهدا جميعا بالملك الحادث وكل ما كان بسبب عقد شرا أو هبة وغيره فملك حادث وان ادعى بسبب فشهدوا عليه والآخرع مطلقا لا تقبل كما انشدهوا جميعا بالمطلق وفيما لو ادعى التملك فشهدوا على المطلق تقبل ولو ادعى المطلق فشهدوا على التملك لا لان دعوى مطلق المأثري

فلا وجه ليراد النظر عليه بعد ذلك فليأتل (قوله كان كالدين) أقول والمراد من الدين هو الدين المنفرد عن العقد

قال المصنف (و يشترى دعوى أقل المالكين أو أكثرهما) بكلمة أو والصواب قلنا أو بـ بلا تنوين وقوله (في المصنف) اختراجهما قال بعضهم إنما كان الدين وجب أن يكون الدعوى بأكثر المالكين كافي الدين والمذهب حسن الأئمة ووجه ما في الكتاب أن المطلوب إليه العقد وهو لا يختلف باختلاف البسلة لكنه غير مقصود ثبت في ضمن العقد فلا يراد به ما هو شرط في المقصود أي الدين وقال (في قبل الاختلاف فيما إذا كانت المراتمى المدعى فأما إذا كان للمدعى هو الزوج فالإجماع على أنه لا تقبل لأن مقصودها قد يكون المال بخلاف الزوج فإن مقصودها ليس المال (٦٨) فيكون الاختلاف فيه هو منع القبول (وقيل الاختلاف في الفصلين)

ويستوى دعوى أقل المالكين أو أكثرهما في المصنف في قبل الاختلاف فيما إذا كانت المراتمى المدعى وفيما إذا كان للمدعى هو الزوج إجماع على أنه لا تقبل لأن مقصودها قد يكون المال ومقصودها ليس المال العقد وقيل الاختلاف في الفصلين وهذا أصح والوجه ما ذكرنا واقتناع

أوليته على سبيل الاحتمال والشهادة على التنازع شهدوا على أوليته على اليقين فشهدوا بأكثرهما عداه فلا تقبل وهذا المستثنى ليل على أن لو ادعى التنازع أولاً ثم ادعى للمالك المطلق تقبل ولو ادعى المطلق أولاً ثم التنازع لا تقبل وفي المحبة لو ادعى للمالك التنازع وشهدوا على المالك بسبب لا تقبل بخلاف ما لو ادعى المطلق وشهدوا عليه بسبب حيث تقبل انتهى ولا يشك أن لو ادعى التنازع بسبب فشهدوا بسبب آخر لا تقبل وفي الفصول الغاضي إذا سأل الشهود قبل الدعوى عن كونها لغيره فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا بخلافه قبل أن يسألهم عما يكلف به فشهدوا كالمشهود وقال رشيد الدين ويخرج من هذا كثير من المسائل ولو ادعى ملكاً طاعاً فزاع أن له قبضته من منسحق فشهدوا بلانارح لا تقبل وعلى العكس تقبل على المختار ودعوى المالك بسبب الارث كدعوى المالك المطلق وينبغي أن يستثنى ما إذا أزعج في الخلاصة ادعى داراً في رجلين أنهم ملكاً أبيه ما نوزر كما صبراً للمنفذ فشهدوا أنه اشتراها من المدعى عليه منسحقين لا قبل الاذواق فقالوا اشتريتها منه منسحقين وبهتاهن أي ثم وروعتها منسحقاً وأما البينة على هذا التوفيق وإذا أزعج أحد الشاهدين دون الآخر لا تقبل في دعوى المالك المؤرخ وتقبل في غير المؤرخ ولو ادعى التنازع بسبب أرضه فشهدوا بالتنازع بلانارح تقبل وعلى القبل لا ولو كان لشراء شهران وأزعجوا شهران تقبل وعلى القبل لا ولو أزعج المطلق بأن قال هذا العين لم يمسح فشهدوا أنهم منسحقين لا تقبل ولو قال منسحقين فشهدوا أنهم منسحقين تقبل ولو ادعى أنه قبض من عترة ذات بر صبر حتى فشهدوا على القبض تقبل ويحمل على أنه قبض في الحال وعليه شهدوا وقدمنا من مسائل القبض شيئاً دار في رجلين اقتسماها بعد الدعوى وقبلها فزاع أحدهما لو ادعى رجل على الحاضر أنه له نصف هذه الحار مشاعاً وفي يد رجل نصفها مقسومة فشهدوا أن له النصف التي في يد الحاضر فهي باطله لأنها أكثر من المدعى به وشهدوا داراً واستثنى طريق المخول وخبرته ما رواه فشهدوا أنها للمولم يستثنى الحقوق والمرافق لا تقبل وكذا لو استثنى يتلوا يستثنى الا اذا وقع فقال صدقوا لكن بعث هذا البيتها تقبل وفي المحيط من القضية وأدب القاضي للخصاف إذا ادعى المالك لعمال فشهدوا أن هذا العين كان مملوكة قبل لأنها ثبتت المالك في الماضي فيجب عليه في الحال ما لم يعلم المزيل وقال الصلبي وعلى هذا إذا ادعى الدين وشهد شاهدان أنه كان عليه كذا أو قال لا قاصرة إن مقدار زود دمه إن مدعى عليه مدمر إن مدعى را ينبغي أن تقبل كدعوى العن انتهى وتظهر في دعوى العين ما ذكر رشيد الدين إذا قالوا شهد أن هذا كان مملوكة تقبل ويصير كالقوانين شهد أن هذا مملوكة

يسعى ما إذا كانت المراتمى تدعى وما إذا كان الزوج مدعى (وهذا أصح) لأن الكلام ليس في أن الزوج يدعى العقد أو المال أو المرأة تدعى ذلك وإنما الكلام في أن الاختلاف في الشهادة على مقدار المهر هل يجب بخلاف في نفس العقد أو قال أو صحيفة لاوجب ذلك وقالوا بوجه وقد ذكر المصنف دليلهما وأنه أشار بقوله (والوجه ما ذكرناه) وأقدها لم

(قوله ويستوى الدعوى) قوله بكلمة (أو أزعج) قوله بحث ظمن قبيل بيان كسر رغبه أو كسر عظم من عظمه وفي القرائن السراجية وذلك في مستثنى زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فان أوعجني الواو وقيل لا يلي ولا يكون دعوى الأقل مكذباً للشاهد لو أزان يكون الأقل هو المسمى ثم صار أكثر زيادة انتهى وفيه تأمل فأنهم لم يجوزوا ذلك في البيع كما صرح به في الشروح وجوابه أن

النكاح ليس كالبيع فأنه يجوز أن يكاح بدون تسمية المهر بخلاف البيع بلا تسمية البدلة تأمل (قال المصنف وهذا في أصح الوجه الخ) أقول قال الاتفاقى ولنا في قوله وهذا أصح نظر لما أنهم لم يذكروا الخلاف في شرح الجامع الصغير وكذلك لم يذكروا في شرح الطحاوى فيما إذا كان للمدعى هو الزوج بل قالوا لا تقبل الشهادة لأن الاختلاف وقع في العقد انتهى وفيه نظر فله قال القرافي في شرح الجامع الصغير وإن كان للمدعى هو الزوج استغنى عن قول أبي حنيفة وقال أنه لا تقبل عنده لأن المال تابع

في الحال ولا يجوز للقاضي أن يقول امرؤ مذكورى عدايتى انتهى ومعنى هذا لا يحصل للقاضي أن يقول أتسلمون أم لملكه اليوم ثم يقضى للقاضي أن يقول هل تسلمون أم ترجع عن ملكه فقط ذكره في المحط فيما إذا ادعى ملكا مطلقا في عين فشهدوا أنه لم يترجم من أمه ولم تعرضوا للملك في الحال أو شهدوا أنه أنشتر من فلان وفلان عليه ولم تعرضوا للملك في الحال تقبل ويقضى بالبيع للذى لم يكن يقضى أن يسألهم القاضي إلى آخر ما ذكرنا وكذا إذا ادعى أن هذو وجهه فشهدوا أنه تزوجه ولم تعرضوا للحال تقبل هذا كله ما إذا شهدوا بالملك في الماضي أم لا شهدوا باليد في الماضي وقد ادعى الآن لا يقضى للمدعى بمقتضى ظاهر الرواية وإن كانت اليد تسوغ الشهادة على ما أسلفناه وعن أبي يوسف يقضى بها أو ترجع العداوى على هذا ما نقل عن الواقعات لو أقر دين رجل عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين أنه قضى دينه أن شاهدا على الأقرار يشهدان أنه كان له عليه دين ولا يشهدان أنه عليه فقال هذا بضاد دليل على أنه إذا ادعى الدين وشهدوا أنه كان له عليه تقبل وهذا غلط فإن مقتضاه أنه لا فرق بين الشهادة بأنه كان له عليه أو عليه والحال أن صاحب الواقعات فرق حيث قال يشهدان أنه كان له عليه ولا يشهدان أنه كان له عليه فالمراد أن يشهدا في عينه ما فرقه لم يكن بينهما فرق لا يمكن أحدهما دون الآخر معنى والذي يقتضيه الفقه أنهم إذا ثبتت عندهما ما يشهدان المدعى أنه قضاهما الذي أقر به عندهما وأثبت بطريق أقادهما ذلك أن لا يشهدا كما عرف فيما أذكر شاهدان لآل أنه قضاهما بينهما ما لا يشهد حتى يقر يقضاهما والله أعلم وعكس ما نحن فيه لو ادعى في الماضي بأن قال هذا جاريتي كنت مملكتي فشهدوا أنهم لا اختلاف في قبولها والاصح لا تقبل وكذا لو شهدوا على طبق دعواه بأن شهدوا أنها كانت له لا تقبل لأن اسناد المدعى دليل على نفي ملكه في الحال إذا لا تفتقد في الاقتصاء على أن ملكه كان في الماضي إلا ذلك بخلاف الشاهدين إذا اسندوا ذلك لادل على نفي ما ادعى في الحال لو أقر قصدهما إلى الاحتباس عن الأخبار بما لا علم له بما لم يعلم سوى ثبوت في الماضي ولم يعلم بانتقاله فتدبر فيكون انتقال في نفس الأمر يضر عنده الشاهد وإن كان ثبت للحال بالاستصحاب وفي الخلاصة ادعى النفر بالبينة وبين الوزن فشهدوا على الثقرة والوزن ولم يذكر اجبت ولا رد يتولا وسطا ويقضى بالردى بخلاف ما لو ادعى فقير ذليل مع الفضلة لا يشهدوا من غير حاجة أو متفولا فشهدوا على غير المتفول لا تقبل وفيه أن من ادعى على رجل أن قام من بيت فشهدوا على الثمن ضمان جاريتي فشهدوا عليه لا تقبل وعن هذا كرى المسئلة المسطورة وهي ما إذا شهدوا بالقمع من جارية بأعماله فقال البائع أنه أشهد ما عليه ذلك والذي عليه من متاع تقبل شهادتهما فقال في الخلاصة وهو يجوز على أنهم شهدوا على أقراره بذلك أي أقرار المدعى عليه بثن الجارية لأن مثله في الأقرار يقبل لما ذكرنا في المسئلة المذكورة قبلها وفي الكفاية أنشهدوا أنه كفل بالث على فلان فقال الطالب هو أقر بذلك لكن الكفاية تصح كانت عن فلان آخر كأنه يأخذ بالمال لأنهما اتفقا فيما هو المقصود فلا يضرهما الاختلاف في السبب ونسبه ادعى أنه أبرم دارا وقبض مال الجارية ومات فافتسحت الأجرة وتطلب مال الجارية فشهدوا أن أبرأ أقر قبض مال الجارية تقبل وإن لم يشهدوا على عقد الجارية لا تقبل لأنهم شهدوا بالمقصود وهو استحقاق مال الجارية ولو ادعى الذين أواقرض فشهدوا على أقراره بالمال تقبل ولو شهد أحدهما بالآخر بالاقراء فقد ألتقى القول في المحط والعقد وقال غرضان تقبل عند أبي يوسف ولو ادعى قرضا فشهدوا أن المدعى دفع إليه كذا ولم يقولوا قبضه المدعى عليه ثبت قبضه كالشهادة على البيع شهادة على الشراء وإذا ثبت القبض بذلك يكون القول للذى لا يقبض بجهة الإامة فبصالح إلى يئنه على أنه بجهة القرض إن ادعى ما لو ادعى أنه قضاهما منه فشهدا أحدهما بالآخر بأقراره أنه قضاه لا تقبل ولو شهدا بجبا بالاقراء قبلت ولو ادعى شراد من رجل فشهدا أنه أنشترها

فصل في الشهادة على الارث ذكر احكام الشهاده المتعلقة باليتيم عقب الاحكام المتعلقة بالاحياء بحسب مقتضى الواقع واعلم ان العمل ما اختلفوا في الشهادة بالموت هل يحتاج الى الجور والنقل وهو ان يقول الشاهد عند الشهاده هذا الذي وارث الميت مات وتركها ميراثه أو لا قال أو حقه وعبد لا يثبت خلافه في نفسه هو قتل انفسك المورث عليك الوارث لتكون الروايت مختلفة ولهدا يريد عليه هو ان كان كذلك حازت الشهادة بالملك الورث شهادته هو وارثا وحسب ما يقول انفسك الوارث يتجبد في حق العين ولهذا يجب عليه الاستعانة في الجارية الموروثة ويصل للوارث التي ما كان مسدقة على المورث الفقير والمصد يحتاج الى النقل لكي لا يكون استحباب الحال شتبا لا يكتفى بالشهادة على قيمته للمورث وقت الموت لثبوت الانتقال حينئذ ضرورة وكذا على قيام بدله لان الأيدي عند الموت تتقلب بملك حواصة الضمان اذا اظهر من حال الملم في ذلك الوقت ان يسرى اسبابه وبينما كان يضمن الوارث والتصديق خلافا لمين فاعلم من حاله ان (٧٠) ما في يملكه جعل اليد عند الموت دليل الملك لا بقا لثبوت كون السيد مائة

ولا ضمان فيها لتقلب وواسطته بملك لان الامانة نصير مضرة بالتجمل بان عوت ولم يبين أنها ودية فلان لا حثت ذلك الحفظ وهو مقتضى ربح الضمان واذا ثبت هذا في اقام يثبت على دار أنها كانت لاسبه اطارها أو اودعها التي في يده فله باخذها ولا يكلف البينة أنه مات وتركها ميراثا بالاتفاق

فصل في الشهادة على الارث (قال المصنف) ومن اقام يثبت على دار الخ) أقول واسمه أنه متى ثبت ملك الموت لا يقض الوارث حتى يشهد الشهود اثمانا وترك ميراثا لان ملك الورث قبل موته بزمان فمما هو الى زمان الموت بطريق الاستصحاب والاثبات بطريق الاستصحاب لا يثبت عليه غيره الا يرى أنه

فصل في الشهادة على الارث (ومن اقام يثبت على دار أنها كانت لاسبه اطارها أو اودعها التي في يده فله باخذها ولا يكلف البينة أنه مات وتركها ميراثا بالاتفاق) واسمه أنه متى ثبت ملك الموت من وكيفية لا تقبل وكذا لو شهدا أن غلاما باعها منه وهذا المدعى عليه اجاز البيع ادعى عليه أن قبضت من مالي جلاب غير حق مثلا وبين منه وقيمته فشهدوا أنه قبض من فلان غلاما المدعى تقبل ويحبر على احضاره لانه قال من مالي ولم يقل قبضت من فلان غلاما المدعى تقبل ويحبر بالعمى القسم الثاني اختلاف الشاهدين ادعى بالبيع عينا فشهدا أحدهما أنه اشتراها به هذا البيع وشهدا الآخر على اقراره بالبيع ولا تقبل كالوادعى عينا أنه شهدا أحدهما على أنه ملكه والا ترضى اقرار ذي اليد أنه ملكه لا تقبل وشهد دعوى الرهن فشهد به عاينه القبض والآخر على اقرار الرهن قبضه لا تقبل قال ظهر الدين الرهن في هذا كالقبض وكذا الوديعه لو ادعاه فشهدا باقرار المودع قبضت وشهدا أحدهما به والآخر بالقرار بها لا تقبل على قياس النصب وعلى قياس اقراره تقبل بخلاف مال الوادعى أنه باع بشرط الوفاء فشهدا أحدهما أنه باع بشرط الوفاء والآخر أن المشتري أقر بذلك تقبل لان لفظ البيع في الاخبار ولا تان احواحد وشهدا لودعت صدقها فقال وهديت اياها فشهدا أحدهما على الهبة والاخر على الاراء تقبل لرافقة لان حكمها واحد وهو السقوط وقيل لا لا اختلاف لان الاراء اسقاط والهبة تغليظ والاولا وجه لانه وان كان اسقاطا يتضمن التملك ولهذا يرتد بالاراء وشهد على اقرار المدعى عليه أن المدعى به في يده والاخر أنه في يده لا تقبل وفي المحيط ادعى دارا فشهدا أنها داره والاخر على اقرار ذي اليد أنه لا تقبل بخلاف مال الوارث أحدهما على الدين والاخر على اقراره بتقبل بخلاف مال الوارث أنها جارية شهوا لاخر على اقرارها لا تقبل وبخلاف مالها فشهدا أنها جارية والاخر أنها كانت تقبل بخلاف مالها فشهدا أنها كانت في يدها وادار اجمعت القاصدة التي أسلفنا من الفرقين اختلاف الشاهدين على القول والفعل خرجت كتبنا من الفروع واقصه له

فصل في الشهادة على الارث وجه التماسه من تعقب الشهادة على مقتضى عن مبتلى الشهادة على يتجبد في حق ظاهر (قوله ومن اقام يثبت الخ) اختلف علما وتوافق أهل يتوقف

لوادعى ألفا فقال ان كان لمع ألف درهم فخر أم طلق فشهدا هذان تألف عليه عام أو لم يحكم بالمدون الطلاق القضاء ولو شهدوا بألف ألف ان حكم بالطلاق وبين حق الوارث بخلاف ما لو شهدوا أنه كان في يد مودعه أو يستمر عند الموت لان بهما جهة كما لو شهدا أنه كان عام أول لان التماسه بين ما لم يوجد الدليل المزيل ولم يوجد ولم يتفق في بخلاف المسألة الاولى لانه في الارث في التماسه بالاستصحاب والمسمى هذا لما ذكره الشراح أن ملك الوارث يتجدد استدلالا بحسب الاستدلال في الجارية الموروثة وحل كل ما كان صدقة على المورث لان الاستدلال على ما تصدقات ملك اليد لا يرى أن من اشترى جارية فسلم قبضها حتى حصلت عند البائع ميراثا فله يستمر بها وان لم يكن غريمه فصدت وحل الناول لا يشترط على محمد الملك الا يرى أن المورث الذي اجتمع عنده أموال الصدقة فما استغنى بالارث أو غيره يصل ما عنده من الصدقات ولا يتجدد (قوله بحسب مقتضى الواقع) أقول فان الواقع يقدم احكام لمصلحة على احكام الموت (قال المصنف مات وترك كهيما ميراثا) أقول وهو الميراث بالجور والنقل قال الكاكي ولهذا الوادعى يدعي ملك المورث وشهدا أنه كان له في الميت

أما عند أبي يوسف فلا يلزم بالرجوع إلى النجاسة وأما عندهما فلا يلزم (٧١) عند الموت يفتى عن الجمر وقود بعد

لأن الجمر والشعر والموضع
المسحور والموضع ومن أظلم
البينة أنها كانت في يد
فلان مات وهي في يده
فكذلك لما ذكرنا من
انقلاب الأيدي عند الموت
فصار كأنه أظلمها على أنها
كانت ملكه عند موته ومن
أظلمها أنها كانت لغيره ولم
يقولوا مات وتركها ميراثا لم
تقبل عندهما لعدم الجهر
بمقامه وقبيل عند أبي
يوسف بندها تملك الموت

لا يفتى به إلا لو ادعى حتى يشهد الشهود ما مات وتركها ميراثا له عند أبي حنيفة ومحمد ومهما أظلم خلافا
لأبي يوسف رحمه الله هو يقول أن ملك الوارث ملك الموت خصات الشهادة بالملك الوارث شهادة به
لوارث وهو ما يقول أن ملك الوارث ملكه حتى يعين على الاستراق الجارية الموروثة
ويحل الوارث الغني ما كان صدقة على المورث العفقر فلا يمن النقل إلا أنه مكتنق بالشهادة على قيامه
المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا على قيامه على ما ذكره وقود عند الشهادة على
اليد في مسئلة الكتاب لأن الجمر والشعر والموضع المستأجر قائم مقام يد فاعني ذلك عن الجمر والنقل
(وأن شهدوا أنها كانت في يد فلان مات وهي في يده ما زالت الشهادة) لأن الأيدي عند الموت تنقلب
ملك بواسطة الصفات والأمانة تصير مضمونة القهول فصار بمنزلة الشهادة على قيامه ملكه وقت الموت

القضاء الوارث بالشهادة على ملك الميت على الجمر والنقل وهو أن يقول الشهيد في شهادته سمعنا
وتركها ميراثا لنا المدعى فتعدي أبي يوسف لأعدائ حنيفة ومحمد ومن يقول أبي يوسف ما ذكره
المصنف بقوله (هو يقول ملك الوارث ملك الوارث) لأنه يميزه بملك خلافة ولهذا يخصه ويرى بأب
ويرد عليه ويسير في رآذا كان الموت مغرورا أو الشهادة بالملك الوارث شهادة بغيره فلا حاجة إلى الأمر
زائد بشرط القضاء به وقد ظهر بهذا العمل الخلاف وهو شهادة سمعنا كان ملك الميت بلا زيادة ولو
شهدنا أنها لا يملكه لا تقبل ذلك كما يجب بلا خلاف فلهذا قيل تقبل عند أبي يوسف وقبل لا تقبل بالاتفاق
(وهما يقولان ملك الوارث ملك مختص بالعين حتى وجب على الوارث استراق الجارية الموروثة ويحل
لوارث الغني ما كان صدقة على المورث العفقر) ولو ذكرنا أو كفارة فلا يمن ذلك كما هو والمر والانتقال
غيره لا يستمر ذلك كذا في تصاليل ما صا كذا كذا من قولهم مات وتركها ميراثا له أو شهدنا بالملك
لوارث عند الموت أو بما يقوم مقامه وهو اليد عند الموت ويصدق ملك الوارث غير لزم شرعي لما شهدناه
بل لا يلزم قيامه بالمولد إذ عرف هذا ظلمة التي ذكرها المصنف انتقائية وهي قوله (ومن أظلم
بينة على دارها كانت لا يملكها وأودعها الذي هي في يده فاته يأخذها ولا يكف البينة أن تملك
وتركها ميراثا له) أما على قول أبي يوسف فظاهر وأما على قولهما فلا يلزم الشهادة على الميت وقت الموت أو
اليقوت الموت تقوم مقام ذلك وقود عند الثاني في مسئلة الكتاب لا ما ثبت اليد عند الموت حيث شهد
أنها مارة منه أو مودعة عند الموت لأن الجمر والشعر والموضع المستأجر كيد الجمر وأخوه وقد طويلا
بالفرق بين هذا وما إذا شهد المدعى ملك عن يد رجل بأنها كانت ملك المدعى أو أنه كان ملكها حيث
يقتضي ما هو أن يثبت هذا أنها ملكه إلى الآن وكذا لو شهد المدعى عين في يد إنسان أنه اشتراها من فلان
الغائب ولم يتم بينة على ملك البايع وذو اليد ينكر ملك البايع فله يحتاج إلى بينة على ملكه فإذا شهدنا
على كذا قضى للمشتري به وإن يضا على أنه ملكه كيم البيع وهذا مبني على ثبوتان كل من الشراء
والإثبات يجب عند الملك والمجواب أن هذا المضا على ثبوت ملكه في الموت قائم ثابت بالاستصحاب
والثابت به لا ينافي الثابت لا لا يثبت ما لم يكن وهو المحتاج إليه في الوارث بخلاف مدعي العين فإن
الثابت بالاستصحاب ينافي ملكه لا يثبت ويختلف مسئلة الشراء فلو كان الملك متنازعا إليه لا ملك البايع
وإن كان لا يثبت ملك المشتري من بقاءه لأن الشراء آخرهما وجوزا وهو يجب موضوع للثبوت حتى
لا يفتقر إلى بوجه فيكون مضافا إلى الشراء هو ثابت بالبينة أمانه ثبوت ملك الوارث مضاف إلى
كون المال ملكا للثبوت وقت الموت لا للموت لأنه ليس بغير موضوع للثبوت بل عند شتات كانه
ما لا فارغ والله سبحانه أعلم هذا إذا شهد أنها كانت مارة أو مودعة (فإن شهد أنها كانت في يده
مات وهي في يده) والاب هو المراد بلفظ فلان في قول المصنف أنها كانت في يد فلان يعني أبا الوارث

دين لا يقبل حتى يقولوا له
مات وهو عليه ذكر في
القصة انتهى ثم اعلم أنه أثبت
الغصير في قوله وتركها
يتناول القرعة (قال المصنف
ويحل الوارث الخ) أقول
قال الزبيدي ولا يتصدق
الملك لئلا يفتى وبه
بحث فله من إجمعه عنده
أموال الصدقة ثم استغنى
بالأرث أو غيره محل في كل
ما عنده من الصدقات
ولا يحدد ملك (قال المصنف
لأن الأيدي عند الموت الخ)
أقول في الكافي لأن
الأيدي الجبهة تنقلب يد
ملك عند الموت لأنها لا تخلف ومن

أن تكون ملكا أو غصب
أو أمانة فإن كانت بملك
فظاهر وكذا إذا كانت
بدغص لانها تصير بملك
لأن الموت تقر رعله
الضمان ويصر الضمون
ملك لهما وإن كانت أمانة
فتصير بدغص بالتحصيل

فصارت بملك أيضا فصار الشهادة بملكه بملك عند الموت انتهى وفي قوله لأنها تصير بملك سماع (قوله إذا ظهر
من حال المسلم) أقول في ذلك أنه على المدعي تأمل لأن يثبت بقوله فيكون نازك للصفة وزلا للصفة فتدبر وجب الضمان بملكه كقوله تدبر

(قوله ان قالوا رجل يخطئ) مثله ان يخطئ الى الله يستمر من باب اللين وصورتها انما كانت الفار في يد رجل يخطئ آخر انما كان
 وانما يثبت انها كانت في يد من قبل وعن أبي يوسف انها تقبل لان اليمين مقصورة كالملك ولو شهدوا انها كانت ملكه قبلت فكذا هذا
 وصلا كل شهداء ان الذي عليه أخذها (٧٣) من الذي قبلها تقبل وتزاد الفار الى الذي وجهه الظاهر وهو قوله ان الشهادة

قامت بمجهول لان اليد
 منقضية تقبل بسبب
 الزوال فرعا زالت بسبب
 ما كانت وحسب كل ما كان
 كذلك فهو مجهول والقضاء
 بالمجهول متعذر وقوله
 (وهي متنوعة) دليل
 آخر على السمتنوعة الى
 يملك وأما وضمان وكل
 ما كان كذلك فهو مجهول
 والقضاء بأجرة المجهول
 متعذر بخلاف الملك لانه
 معلوم غير مختلف وبخلاف
 الاخذ لانه معلوم وحكمه
 معلوم وهو وجوب الرد
 ولان يذني اليمينان يرد
 الذي شهدا ان الشهادة
 بغير ما كان عليه مشروطا
 ولا يجمع البدلان في ملك ما
 لا يرد في ملكه ولا يرد في ملكه
 الفار وما فيها أو أنه كان
 هذا الفار أو أنه كان في ملكه
 انما تفيد ان هذا الاشياء كانت
 الامور ليست بموجب القضاة
 ولا يصير ذو اليد مقرا بذلك
 غاصبا هذا اذا شهدا كذلك
 هذا الذي منذ شهر أو أقل أو
 بالعين المذكورة وقالا لا يقضي
 ولو شهدا في هذه الصورتين انما
 الدعوى كذا انما استجابا ليدما
 الشهادة وجه الظاهر من قول
 بمجهول لان السمتنوعة الى ملك
 بهذه الشهادة لتعذر القضاء
 فامكن القضاء بخلاف الاخذ
 انما اخذته قال عليه السلام
 عليه ويد الذي مشهود به
 به الذي واستشكل بينه الخراج
 ترجح بينه الخراج ومدعى الملك
 المطلق بخلاف ما تنوع وهذا
 التحقيق يصير الى الوجه الاول
 المدعي عليه بالفار التي في يده

فان كان الفار في يده
 منقضية تقبل بسبب
 الزوال فرعا زالت بسبب
 ما كانت وحسب كل ما كان
 كذلك فهو مجهول والقضاء
 بالمجهول متعذر وقوله
 (وهي متنوعة) دليل
 آخر على السمتنوعة الى
 يملك وأما وضمان وكل
 ما كان كذلك فهو مجهول
 والقضاء بأجرة المجهول
 متعذر بخلاف الملك لانه
 معلوم غير مختلف وبخلاف
 الاخذ لانه معلوم وحكمه
 معلوم وهو وجوب الرد
 ولان يذني اليمينان يرد
 الذي شهدا ان الشهادة
 بغير ما كان عليه مشروطا
 ولا يجمع البدلان في ملك ما
 لا يرد في ملكه ولا يرد في ملكه
 الفار وما فيها أو أنه كان
 هذا الفار أو أنه كان في ملكه
 انما تفيد ان هذا الاشياء كانت
 الامور ليست بموجب القضاة
 ولا يصير ذو اليد مقرا بذلك
 غاصبا هذا اذا شهدا كذلك
 هذا الذي منذ شهر أو أقل أو
 بالعين المذكورة وقالا لا يقضي
 ولو شهدا في هذه الصورتين انما
 الدعوى كذا انما استجابا ليدما
 الشهادة وجه الظاهر من قول
 بمجهول لان السمتنوعة الى ملك
 بهذه الشهادة لتعذر القضاء
 فامكن القضاء بخلاف الاخذ
 انما اخذته قال عليه السلام
 عليه ويد الذي مشهود به
 به الذي واستشكل بينه الخراج
 ترجح بينه الخراج ومدعى الملك
 المطلق بخلاف ما تنوع وهذا
 التحقيق يصير الى الوجه الاول
 المدعي عليه بالفار التي في يده

المدعي جازت الشهادة فيقضي بالفار لورث لا يثبت اليدين التي هي المورث وبذلك يثبت الملك لان
 اليد وان تنوعت الى يد غصب وأما تومك فانها عند المورث من غير بان تفسر يدك لما عرف أن
 كلاً من الغاصب والمورع اذا مات مجهلاً يصير للغصب والوديعة ملكاً له برونه مضموماً عليه مشروطاً
 ولا يجمع البدلان في ملك ما لا يرد في ملكه ولا يرد في ملكه الفار وما فيها أو أنه كان
 هذا الفار أو أنه كان في ملكه انما تفيد ان هذا الاشياء كانت الامور ليست بموجب القضاة
 ولا يصير ذو اليد مقرا بذلك غاصبا هذا اذا شهدا كذلك هذا الذي منذ شهر أو أقل أو
 بالعين المذكورة وقالا لا يقضي ولو شهدا في هذه الصورتين انما الدعوى كذا انما استجابا ليدما
 الشهادة وجه الظاهر من قول أبي يوسف وهو قوله له ان الشهادة مع كونها بيمين مقصورة شهادة
 بمجهول لان السمتنوعة الى ملك وأما وضمان ولم يلزم أحد هاتين ترفع الجهالة تعذر القضاء
 بهذه الشهادة لتعذر القضاء بمجهول بخلاف مثلها في الملك لانه لم يأخذ هاتين بالورث وهو يد الملك
 فامكن القضاء بخلاف الاخذ فلهما وجه ما هو الركن حيث هو أخذ ان يقر به بثبوت
 انما اخذته قال عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترتد فيقضي به وأيضاً اليد ما عين الذي
 عليه ويد الذي مشهود به غير عنه وليس الخبر كالعين فتمت مع قول المدعي عليه فلا يقضي
 به الذي واستشكل بينه الخراج مع ذي اليد وكذا بينه مدعى الملك المطلق مع ذي اليد حيث
 ترجح بينه الخراج ومدعى الملك أحجب بان ذلك مسلم فيما لا يتنوع كينة الخراج ومدعى الملك
 المطلق بخلاف ما تنوع وهذا الجواب حاصل ان العائنة كانت تقدم لم تأخذ بالجهالة في القضي وهو في
 التحقيق يصير الى الوجه الاول ويطلب استقلال الثاني بما لم يسر (قوله وانما الفار) يعني لو قال
 المدعي عليه بالفار التي في يده هذه الفار كانت في يد المدعي دفعت للذي وان كانت اليمين تنوعة

(قوله لان السمتنوعة
 تقبل بأسباب الزوال الخ)
 أقول قوة تقبل بأسباب
 الزوال يعني بالبيع والهبة
 وغيرهما ولكن بقي ههنا

بحث لأن الملك لا يتأثر بول بسبب الزوال فرعا لم يعد المدعي راداً له لئلا يعاد اليه الا عند التحقيق يكون الشيء حقه ولا يثبت بذلك الا الذي
 بعض مقدماته ونظر به ان يد المدعي راداً له لئلا يعاد اليه الا عند التحقيق يكون الشيء حقه ولا يثبت بذلك الا الذي
 مختلفة الخ (قوله ويد الذي مشهود به) أقول الظاهر ان مقال مشهود بها (قوله وليس الخبر به لاحتمال زواله) أقول بل لاحتمال كذب
 الخبر في نفسه

(وان شهد شاهدان أما قرأتها كانت في يد المدعي فحقت اليه) لان المشهود به من الاقرار وهو

معلوم

لان حصل ذلك جهالة في المقر به وهي لا تمنع صحة الاقرار بل يصح وبانهم بالبيان فاقبلوا فلان
على شيء صحيح ويحبر على البيان وكذا لو شهد شاهدان ان المدعي عليه اقر بانها كانت في يد
المدعي تقبل لان المشهود به الاقرار وهو معلوم وانما الجهالة في المقر به وهي لا تمنع صحة
القضاء كما لو ادعى عشرة قدامهم فشهد على اقرار المدعي عليه انه عليه شيئا جزئيا وبؤمر
بالبان (تمة) شرط الشهادة بالارث ان يشهدوا انه كان لورثة فلو قالوا انه لورثة تقدم
ان محمد ارجه الله قال لا يصح ولم يحك خلافا لان المورث ان كان حيا فالمدعي ليس خصما
وان كان ميتا فالبان الملك الميت لا اعمال وتقدم قول بعضهم انها تصح على قول أبي يوسف وهو
غير بعيد لا تنضم بان الشاهد لم يرد هذا المعنى بل ملكه حال حياته فكان كالاول ولا بد ان
يدرك الشهادة بالميت لان الشهادة على الملك لا يجوز بالتسليم ولا بد ان يتوجه الاستحقاق حتى
لو قالوا اخوة مات وتزكاهم امة لا تقبل ما لم يقولوا الية او لاه او لها لان الارث يختلف
 باختلاف البهات وكذا لو قالوا كان لجدته ولم يقولوا مات وتزكاهم امة الية ثم ماتت او موت كها
ميرا لله او لم يشرطه ابو يوسف على ما عرف في الخلافة غير انه يمال البينة عن عدد الورثة لقضاء
واذا شهدوا انه كان لورثة تركه ميرا لله لم يقولوا لانهم لم يذكروا ما كان من يرث في حال دون
حال لا بغض لاحتمال عدم استحقاقه او يرث على كل حال محتاط القاضي ويتنظر مستهل حوارث
آثر لم لا يرضى بكنه وان كان نصيبه مختلف في الاحوال يقضى بالاقبل فغضى في الزوج
بالميراث والزوجات ثلث لان يقولوا لانهم لم يذكروا غيرهم وقال محمد وهو راجع عن أبي حنيفة يقضى
بالاكثر والظاهر الاول وليس الاصل أن لا يكون حوارث ما أخذ القاضي كقبلا عندهما لا عنه
على ما تقدم ولو قالوا لانهم لم يذكروا بهذا الموضع ممكن عند أبي حنيفة خلافا لهما
« (فروع) اذا شهد اثنين ان هذا حوارث فلان لانهم لم يذكروا غيرهم ولم يذكروا كراميات به
فالشهادة مطلقة حتى يبين سبب الارث وكذا اذا شهدوا انه اخوة او عمه او ابن عمه او وحده
او وحده لا تقبل حتى يبينوا طريق الاخوة والعمومة أي يبينوا السبب الموزع له لئلا يلبس
أو شقيق وينسب اليه والوارث حتى يلتصقا بالاب واحد ويدكر أيضا انه وارثه وهل يشترط قوة
ووارثته في الاب والام والوكيل قبل يشترط والقنوى على أنه لا يشترط قوله ووارثه وكذا كل من
لا يجب بحال لا يشترط قوة ووارثه وفي الشهادة انه ابن ابن الميت او بنت ابنه لا يمين ذلك وفي
الشهادة أنه مولا لا يمين بيان أنه اعتقه ولا يشترط ذكر اسم أبي الميت حتى لو شهد انه جد الميت
أبو يسه ووارثه ولم يسمو أبا الميت قلت وفي الاقضية شهدا أنه جد الميت وقضى له به ثم جله آخر
وادعى أنه أمه الميت و برهن فالتاى أخى بالميراث ولو شهدا أنه أخو الميت ووارثه فغضى به ثم شهد
هذان لا آخر أمه ابن الميت لا يسلط القضاء الاول بل يضمنان لان ما أخذ الاول من الارث ولو شهد
آخر ان الثاني ابن الميت تقبل وفي الزايدات شهدا أن قاضي بلد كذا قتلان بن فلان فغضى بان
هذا حوارث فلان فالتاى لا ووارثه غيرهم فالتاى محتاط وبسأل المدعي عن نسبه فان ابي عن أمضى
القضاء الاول لعدم المنازع في الحال فان جله آخر وبين أنه ووارثه فان كان أقرب من الاول فغضى الثاني
وان كان أبعد منه لا يلتفت اليه وان نزاحه بان كان عتلا الاول ابنا والثاني أباقضى بالميراث بينهم على
قدر حقهما لا يمكن العمل بهما

وكذا اذا شهد شاهدان
بأقرار المدعي عليه بذلك
دفعته اليه لان المشهود به
هو الاقرار وهو معلوم
والجهالة في المقر به وذلك
لا تمنع القضاء كما لو ادعى
عشرة قدامهم فشهدوا على
اقرار المدعي عليه أنه
عليه شيئا جازت الشهادة
وبؤمر بالبيان والله سبحانه
وتعالى أعلم

باب الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة فرع شهادة الاصول فاستقت التأخير في الذكر وجوازها استحسان والقياس لا يشترطه لان الاداء عبادة بدنية لم يمت الاصل لاحقا للشهادة لعدم الاحبار والامانة لا تخفى في العبادات البدنية الا أنهم استحسنوا جوازها في كل حق لا يسلط بالشبهة لشدة الاحتياج اليها لان الاصل قد يهتز عن أدائها لبعض العوارض فلو لم يجز لأدى الى اوقاف الحقوق ولهذا جازت وان كثرت أغنى الشهادة على الشهادة وان بعدت (الآن فيها شبهة) أي لكن فيها شبهة البلية لان الدليل لا يصار اليه الا عند الجموع من الاصل وهذه كذلك واعترض بأنهم لو كان بعضها في البلية لما جاز الجمع بينهم لعدم جواز بين الدليل والميل لكن لو شهد أحدهما الشاهدان وهو أصل وأخران على شهادة شاهد آخر جاز وأوجب بان البلية تعلل في المشهود فان المشهود به شهادة الفروع وهو شهادة الاصول والمشهود به بشهادة الاصول هو ما عاينوه (٧٤) مما يذهب للمدعي وانما كان كذلك لم تكن شهادة الفروع بدلا عن شهادة

باب الشهادة على الشهادة

قال (الشهادة على الشهادة حارة في كل حق لا يسلط بالشبهة) وهذا استحسان لشدة الحاجة اليها اذ شاهد الاصل قد يهتز عن أدائه الشهادة لبعض العوارض فلو لم يجز الشهادة على الشهادة أدى الى اوقاف الحقوق ولهذا جازت الشهادة على الشهادة وان كثرت لان فيها شبهة من حيث البلية أو من حيث ان فيها زيادة احتمال وقد أمكن الاحتراز عن بعض الشهود فلا تقبل فيما تستدري بالشبهات كالمحدود والقصاص

باب الشهادة على الشهادة

لما فرغ من بيان أحكام شهادة الاصول شرع في بيان أحكام شهادة الفروع (قوله الشهادة على الشهادة حارة في كل حق يشتمع الشبهة) يخرج ما لا يثبت معها هو الحدود والقصاص فأما التعزير ففي الانحسان من وادان رستم عن محمد بن عوف في التعزير العفو والشهادة على الشهادة ونص الفقيه أو اللث على ان كآب القاضي الى القاضي لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة وفي فتاوى طائفة من الشاهدين على الشهادة حارة في الاطراف والحقوق واقضية القضاء كتبهم كل شيء الى الحدود والقصاص وبقرولها قال أحد الشافعي في قول وأصح قوله هو قول مالك تغل في الحدود والقصاص أيضا لان الفروع عدول وقد توافوا شهادة الاصول فالحكم بشهادة الاصول لانها عليهم وصاروا كل ترجم وسندف (قوله وهذا استحسان) أي جواز الشهادة على الشهادة والقياس أن لا يجوز لانها عبادة بدنية وجبت على الاصل وليست بحق للشهادة حتى لا يجوز انصومة فيها والاحبار عليها والسياسة في العبادة البدنية لا يجوز لان كون قول انسان تغل على مثله يلزمه ما نسب اليه وهو يقيم به برأيه انما عرفت حجة شرعا عند قدر من احتمال الكذب وهو ما في شهادة الاصول لعدم العصمة من الكذب والسهو فلا يكون حجة كذلك عند زيادة الاحتمال فكيف اذا كان الثابت ضعيفا ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرع عينه وانما يختلف محل الاداء لان محط الاصلين في اثبات حق المدعي وفي الفرع عين ما يشهد به من شهادة الاصلين ثم يرجع الى الحق للمدعي لكن لما كان الشاهد قد يهتز عن الاداء لونه أو لقيته أو مرضه فيضغ الحق أثبتا أهل الاجماع صيانة لقول الناس لا يقال يستثنى عن ذلك بحسن الشهود بان يشهد على كل حق عشرة مثالا فيسعد موت الكل قبل دعوى المدعي لا تقول

الاصول فلم يشتمع اتعلم
الاصول ولم يشتمع اتعلم
في البلية فيها لا تقبل
فيما يسقط بالشبهات
كشهادة السامع الرجال
وقوله (ومن حيث ان فيها
زيادة احتمال) معطوف
على قوله من حيث البلية
يعني ان فيها شبهة من حيث
ان فيها زيادة احتمال فان في
شهادة الاصول تهمة الكذب
لعدم العصمة وفي شهادة
الفروع تلك التهمة مع
زيادة تهمة كذبهم امكان
الاحتراز بحسن الشهود
بان يزيدوا في عدد الاصول
عند اشهادهم حتى ان تعذر
اقامة بعض ظاهرها
بالقوة فلا تقبل في الحدود
والقصاص

باب الشهادة على الشهادة

قال المصنف الآن فيها

شبهة من حيث البلية الخ) أقول فان الشهادة عبادة بدنية ولا تجرى البلية في العبادة وليس في وجه الاستحسان المدعي مادفعه (قوله لعدم الاجبار) أقول أي لعدم الاجبار على الشهادة (قوله أي لكن فيها شبهة البلية) أقول انما قال شبهة البلية لما سمي من أن البلية حقيقة ليس الا في المشهود أو بالإضافة سانية (قوله لعدم جواز) أقول فيه اعمال الضمير في التوقف (قوله بين البدل والميل) أقول كالتميز والوضوح غسل الرجل ومسحها (قوله وأوجب بان البلية الخ) أقول ويجوز ان يجاب بان له في ما ذكره من الصور الجمع بين البدل والميل لظهور أن التعزير ليس بابلل عن الذي شهد معه بل هو الذي لم يحضر فكذلك استعمل في التفتير ما أتت في شرح الكثرة العلامة ان يلى انجاب جهاد فاشكرت الله تعالى (قوله فان المشهود الخ) أقول فلي هذا يجب ان لا يجوز الجمع بين ذلك المشهود بهما لئلا تمل (قوله وانما ثبت البلية) أقول أي شبهتها

الشافعي رحمه الله لا يجوز
الأن يشهد على شهادة كل
واحد منهما شاهدان غير
الذين شهدا على شهادة
الأخر فقلت أر بع على

(ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين) وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا أن يبع على كل أصل
اثنان لأن كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصلا كل رأيين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجوز على
شهادته رجل الا شاهد رجلين ولان نقل شهادة الأصل من الحقوق فبما شهد بهن ثم شهد بهن آخر فقبل
(ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد) لما روي

كل أصل اثنان لأن كل
شاهدين قائمان مقام
واحد فصلا كل رأيين
فما مقام رجل واحد
نتم حجة القضاء بشهادتهما
(ولنا قول على رضي الله
عنه لا يجوز على شهادة
رجل الا شاهد رجلين) فانه
بالحلقه بقيد الاكفاله
بأشبين من غير قيد بان
يكون بأزاء كل أصل قرآن
(ولان نقول الشهادة)
معلوف على قوله ولنا قول

المدعي جاز كونه وارثا وصاحب الحق على مثله وكذا تقر من الكل فلما حقه مصفقة لها ولما كانت
الحقوق منها بما احتاط في إثباته ومنها ما ألجأه الشرع الاحتياط في ذكره وهو الحدود والقصاص لو
أبترأفها الشهادة على الشهادة مع ثبوت ضعف احتمال الكذب كان خلافا للشرع والمصنف على
بهذا وما يميل من شبه البلية فأورد على هذا لو كانت بدلا لم يجز شهادة أصل مع فرعين إذا بدل لأبدا بجامع
الأصل ولأشامته وأجيب بان البلية هنا بحسب المشهودة فأما ما ثبت المشهودة للأصول فيه
شبهة كما ذكرنا وبالشهادة على شهادتهم لم تكن فيه شبهة أخرى لا بحسب شهادة الأصول لأن شهادتهم
عاب ولا يفتي ما فيه وبعد تصحله ردا على التعليل الآخر وهو كذا الاحتمال تأمل يسرف فلا يكونان تعليلين
ومر خلافا ماذ كره المصنف لأجر أن أصل السؤال غير وارد لانهما ردا على حقيقة البلية والمصنف
انما قال فيه شبهة البلية لاحتمالها فان قيل ذكر في البسوط أن الشاهدين لو شهدا على شهادة
شاهدين أن قاضي بلد كذا حادثة فلا تأخذ فقبل حتى تردها فقلان أجيب بان لا تقض فان
المشهود به فعل القاضى وهو ما عييت مع الشبهة والمراد من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع أساليبها
الموجبة لها فأورد أن فعل القاضى موجب لردا وردها من حد فهو موجب لحد أجيب بالتمتع بل
الموجب لردا كان من حده ما وجب الحد والى وجه هو التصف نفسه على أن في الخط ذكر
محمد بن الزنادات لا تقبل هذه الشهادة (قوله) ويجوز شهادة شاهدين أو شاهد رجل واحد وأمرأتين
(على شهادة شاهدين) يعنى إذا شهدا على شهادة كل من الشاهدين فيكون لهما شاهدان فان شهدتهما
معاً على شهادة هذا وشهادتهما على شهادة الآخر أمالوهما على شهادتهما بمعنى شهدوا وحده
على شهادة أصل والأخر على شهادة الأصل الآخر فلا يجوز إلا على قول ما على ما نقل عنه في
كتاب أصحابنا الكوفي كتاب أصحابنا لا يجوز وفي الجمل أن على قول أحد وإن إلى أبي الليثي وابن شبرمة
والحسن البصري والعنبري وعثمان بن أبي إسحق ويجوز شهادة الأقرع فانهم مقام الأصل عزلة
رسوله في أصل شهادة إلى مجلس القضاء كما شهد بنفسه واعتبر برواية الأخبار (ولنا ما روى
عن على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شاهد رجلين) ذكره المصنف وهو بهذا القبط
غريب والحق في مصنف عبد الرزاق أما إبراهيم بن أبي يحيى الأسلي عن حسين بن ضرير عن أبيه
عن جده عن على قال لا يجوز على شهادة الميت الأرجلان وأسند ابن أبي شيبة حديثا وكيع عن
أسمعيل الأزرق عن الشعبي قال لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين ولان شهادة كل
من الأصلين هي المشهودة بها فلا بد أن يجمع على كل مشهود به شاهدان حتى لو تكف امرأته شاهدته
مع الأصول لا يجوز على شهادتهما الأرجلان وأرجل واحد وأمرأتان وقال الشافعي في أسد قوله لا يجوز
واختاره المشرقي لأن الأقرع يعين بقومان مقام أصل واحد كل رأيين ولا تقوم الحجة بما كل رأيين لما قلنا
مقام الرجل الواحد لا يفتى بشهادتهما ولأن أحدهما لو كان أصلا لشهد شهادة ثم شهد مع فرع
على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقا كذا إذا شهدا بجامعاً على شهادة الأصلين وفي قول آخر
لشافعي يجوز كقولنا وهو قول ما وجد لم يروى من قول على رضي الله عنه فانه باطلاه ينظم
محل النزاع ولان حاصل أمرهما أنهم ما شهدا بهن هو شهادة الأصلين ثم شهدا بهن آخر هو

وهو ظاهر الالة على المراد والامتنع من الحقوق فلا يمن نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار قال (وصفة الشهادة ان يقول شاهد
الاصل الخ) للمخرج من بيان وجهه مشر وعينه وكيفية الشهود والفروع شرع في بيان كيفية الشهادة اذ ادا الفروع فقال وصفة الشهادة
ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفروع اشهد على شهادتي اني اشهدان فلان بن فلان اقر عندي بكذا واشهدني على نفسه لان الفروع
كانت تبين الاصل فلا يمن التعميل والتوكيل على ماهر واتحالف كاتب عنده امر ان الفروع ليس نائب عن الاصل في شهادته
بل في الشهادة ولا بد ان يشهد الاصل عند الفروع (٧٦) الاصل عند الفروع كاشهد الاصل عند القاضي لينتقل مثل ما سمعوه ويحوزان

وهو محقق على ما ترجمه الله ولا يمن من الحقوق فلا يمن نصاب الشهادة (وصفة الشهادة ان يقول
شاهد الاصل لشاهد الفروع اشهد على شهادتي اني اشهدان فلان بن فلان اقر عندي بكذا واشهدني على
نفسه) لان الفروع كاتيب عنه فلا يمن التعميل والتوكيل على ماهر ولا بد ان يشهد كاشهد عند
القاضي لينتقل الى مجلس القضاء (وان لم يقل اشهدني على نفسه جاز) لان من سمع اقرار غيره حصل له
الشهادة وان لم يقل له اشهد (ويقول شاهد الفروع عند الاداء اشهدان فلان بن فلان اشهدني على شهادته ان
فلانا اقر عندي بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك) لا يمن من شهادته وذكر شهادة الاصل
وذكر التعميل وله الفقه الطول من هذا واقتصره

يكون معناه كاشهد
الفروع عند القاضي والاول
اوضح قوله لينتقل الى
مجلس القضاء وان لم يقل
الاصل عند التعميل
اشهدني على نفسه جاز لان
من سمع اقرار غيره حصل له
الشهادة وان لم يقل له اشهد
قال (ويقول شاهد الفروع
الخ) هذا بيان كيفية اداء
الفروع الشهادة (يقول
شاهد الفروع عند الاداء
اشهدان فلان بن فلان
اشهدني على شهادته ان
فلانا اقر عندي بكذا
وقال لي اشهد على شهادتي
بذلك لانه لا يمن شهادته
اقر الفروع وذكر شهادة
الاصل وذكر التعميل
والعبارة المذكورة تفي
بذلك كله وهو اوسط
العبارات (وله) أي شهادة
الفروع عند الاداء (لفظ
اطول من هذا) وهو
ان يقول الفروع عند
القاضي اشهدان فلانا
شاهد عندي ان فلان
على فلان كذا من المال
واشهدني على شهادته

شهادة الاصل الاخر ولا تمنع من ان يشهد شاهدان بصقوق كثيرة بخلاف اداء الاصل بشهادة نفسه
ثبته شهادته على الاصل الاخر مع آخر فله انما لا يجوز لان فيه يتجمع البدل والمبدل منه بخلاف
ما لو شهد شاهد به وشهد اثنان على شهادة الاصل الاخر حيث يجوز وقوله (وهو محقق على ما)
فيه نظرا في كتبهم ناطقة بان شهادة الواحد على الاصل لا يجوز وما ذكره المصنف رواية عنه وانما
نقل هذا عن تقي الدين كوفي في الجلة لما تقدم من ان الفروع كرسل وكرواة الاخبار وينبغي
ما ذكرنا من على رضى الله عنه ولان كل واحد من فلا يثبت الا اثنان وذكر في المستوعب الصانع
عن احمد لا يمن اربعة فروع يشهد كل فرع عن واحد من الاصليين (قوله وصفة الشهادة) أي
اشهد شاهد الاصل لشاهد الفروع (ان يقول شاهد الاصل له اشهد على شهادتي اني اشهدان فلان
ابن فلان اقر عندي بكذا واشهدني على نفسه) وانما شرط اشهاد الاصل الفروع في شهادة الفروع
(له) كاتيب عنه فلا يمن الاستناية وذلك بالتعميل بخلاف شهادة الاصل فيجوز على الفروع
وان لم يحصل وكذا كل من شاهد امر اخر الشهادة ان يشهد به وان لم يحصل كالقرار والبيع
والنصب (على ماهر) يعني في فصل ما يضمنه الشاهد وانما يقل لانه نائب له ولو كان حقيقة
النائب لم يجز القضاء بشهادة فروع عن على شهادة اصل وأصل لامتناع الجمع بين الاصل والخلف لكنه
جاز وقوله (ولا بد ان يشهد) أي شاهد الاصل عند الفروع (كاشهد) شاهد الاصل (عند القاضي
لينتقل الفروع الى مجلس القضاء وان لم يذكر) شاهد الاصل في شهادة عند الفروع قوله (واشهدني)
يعني الفروع (على نفسه بذلك جاز) لما ذكرنا ان فلان الفروع واذا وقع التعميل بما ذكر (يقول
شاهد الفروع عند الاداء اشهدان فلان بن فلان) ويعرفه (اشهدني على شهادته ان فلانا
اقر عندي بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك) فلا يمن ذكر الفروع جبر شاهد الاصل فانه يضمن
شهادته وذلك (لانه لا جبر من شهادته وذكر شهادة الاصل والتعميل) قال المصنف (وله) أي
لشهادة الاداء من الفروع (لفظ اطول من هذا واقتصر) اما الطول فان يقول اشهدان فلانا
شاهد عندي ان فلان على فلان كذا واشهدني على شهادته وامرني ان اشهد على شهادته وانا

فامرني ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك لا تغنيك شهادتي عنك والاصل
شهادتي (واقتصره) وهو ان يقول الفروع عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه شيان ولا يحتاج الى زيادة شي وهو
اختيار الفقيه اني الشاهد استأذني بغيره وهكذا كرم محمد في السير الكبير

(قوله وذكر التعميل) اقول يمكن في ذكر التعميل اشهدني على شهادة ما وشهد على شهادتي فاحدهما من عن الآخر فيمكن ان يكتب
ثلاث شهادات

(ومن قال أشهد فلان على نفسه لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول له أشهد على شهادتي لأه لا يمن التعميل) بالاشتاق أماند
 محمد فلان القضاء عنده بيع شهادة الأصول والفروع حتى إذا رجعوا جميعا أشتر كوافي الضمان يعني يتغير المشهود عليه بين تضمين
 الأصول والفروع وذلك أنما يكون بطريق التوكيل ولا توكيل الأبا حرمه وأماندهما فلاه وإن لم يكن بطريق التوكيل حتى
 لو أشهد أسامع على نفسه ثم نهض عن الإدام لم يصح منه وجب أن يشهد (٧٧) على شهادته لكن لأه لا يمن نقل شهادة

الأصول إلى مجلس الحكم
 تصير الشهادة حجة فانها
 ليست بحجة في نفسها
 ما لم تنقل ولا بد من نقل
 التعميل وقائل أن يقول
 كلام المصنف مضطرب
 لا يحصل المطلوب في كلامه
 التعميل واستدل عليه
 بقوله لأه لا يمن التعميل
 ليس بحجة وعطف عليه
 فظهر بالنسب وذلك
 يقتضي أن يكون التعميل
 مما يحصل بعد النقل
 والنقل لا يكون إلا بالتعميل
 ذكر في الفوائد الظهيرة
 قولهم في هذا الموضع لأن
 الشهادة لا تكون حجة في
 مجلس القاضي فلا يحصل
 العلم للقاضي بقيام الحق
 بمجرد شهادة الأصل من غير

ونصير الأمور وأسطها (ومن قال أشهد فلان على نفسه لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول له
 أشهد على شهادتي) لأنه لا يمن التعميل وهذا ظاهر عند محمد حرمه الله لأن القضاء عنده شهادة
 الفروع والأصول جميعا حتى أشتر كوافي الضمان عند الرجوع وكذا عندهما لأه لا يمن نقل شهادة
 الأصول ليس بحجة فيظهر تحميل ما هو حجة

الأن أشهد على شهادة بذلك فيلزم ثمان شينات وأما الأقصر فلن يقول الفروع أشهد على شهادة
 فلان بأن فلانا أقر عند بكذا فنه شينان وهو اختيار الفقه أه البيت وأمانده أبي جعفر وحكي قولي
 خمس الأئمة السرخسيه وهكذا ذكره محقق السرا الكبير وبه ظلت الأئمة الثلاثة توجب أن
 فقها من أبي جعفر خالفوا واشترطوا بزيادة قول فلان جرح أبو جعفر الرازي عن السير الكبير
 فاقضوا له قال في التفسير فلو اعتد أحده على هذا كان أسهل وكلام المصنف يقتضي ترجيح كلام
 القدوري المشتمل على خمس شينات حيث حاكمه وذكر أن ثم أطول منه وأقصر ثم قال (وخبر
 الأمور وأما لها) وذكر أبو نصر البغدادي شارح القدوري أقصر آخر وهو ثلاث شينات قال ويمكن
 الاختصار من جيع ذلك على ثلاث اختلاف وهو أن يقول أشهد فلان أنا أشهد على شهادته أن فلانا أقر
 عنده بكذا ثم قال وماذا كرم صاحب الكتاب يعني القدوري أولى وأحوط ثم حكى خلافا في أبي حنيفة
 وعبد بن أبي يوسف في أن قوله وقال لي أشهد على شهادتي شرط عند أبي حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه
 وعند أبي يوسف يجوز قال وجه قوله ما علم أنه احتل أن يكون أمراً أن يشهد بمثل شهادته وهو
 كذب ويحصل أمراً على وجه التعميل فلا يشك في الثاني بالشك ولا يوجب أن أمر الشاهد بحول
 على الأصح ما يمكن فيحصل لعل على التعميل انتهى والوجه في شهود الزمان القول بقوله ما لو كان
 فهم العارف للثنتين لأن الحكم للقال بخصوصه المتخذ به المكسبة للدرام وقولهم في إعطاء الصورة
 أشهد على شهادة فلان ونحوها المراد منه التمثيل والافتلا بأن يعرف شاهد الأصل قال في الفتاوى
 الصغرى شهود الفروع يجب عليهم أن يذكر وأسماء الأصول وأسماء آبائهم وأجدادهم حتى لو قال
 نشهد أن بطين نفرهما أشهدا على شهادتهما أنهما شهدا بكذا وقال لا نسلمهما ولا نعرف
 أسمائهما قبل لأنهما لم يخلصا بمجازفة لآخر معرفة (قوله ومن قال أشهد الخ) أي أن قال شاهد
 عند آخر أشهد فلان على نفسه بكذا لا يصح السامع أن يشهد على شهادته حتى يقول له أشهد على
 شهادتي بذلك ووجهه المصنف لأنه لا يمن التعميل أماند محمد فلاه يقول بإشتركة الأصول
 والفروع في الضمان أن رجعوا وحتى هذا أن محمد أيضا المشهود عليه بين تضمين الفروع والأصول
 وليس المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من أنه يضمن الكل معا فإن اختار تضمين الفروع لا يرجعون
 على الأصول بخلاف العاصم مع غلبه القاصب يتغير المتعصب عنه في تضمين أهما شاهدان ضمن
 القاصب يرجع على قاصبه وأماندهما قال فلاه لا يمن التعميل (لأنه لا يمن النقل) يعني إلى مجلس
 القاضي (ليس بحجة فيظهر) بالنقل (تحميل ما هو حجة) يعني شهادة الأصول وهذا الكلام يقتضي أن

(قوله يعني يتغير المشهود
 عليه) أقول كما يسمى في
 باب الرجوع عن الشهادات
 (قال المصنف فظهر
 تحميل ما هو حجة) أقول
 فيه بحث فإن المقصود
 اثبات وجوب التعميل
 في أن ثبت وجود التعميل
 حتى يستقيم قوله فظهر
 تحميل ما هو حجة ولا يبعد

أن يجعل التعميل يعني التعميل كما في قوة تعاليفه متعين في صريح الكلام حيث نذ على ما أشار إليه الشيخ أكل الرين في حمل ما ينصده
 الشاهد وقال الاتقان قوله فيظهر بالنسب جواب الثاني وهو قوله لا بد ويجوز أن يقال انعطف على قوله ليس اه وفيه بحث (قوله
 وذلك يقتضي أن يكون التعميل ما يحصل بعد النقل الخ) أقول هذا سلب لئلا يظهر كون التعميل ما هو حجة بعد النقل (قوله
 قولهم في هذا الموضع الخ) أقول على ما مر في الهداية في فصل ما ينصده الشاهد أو شار له فانه أن قوله قولهم مبتدأ وخبره قوله
 من ينف (قوله فلا يحصل العلم للقاضي) أقول هكذا في ظاهرنا بمن نسخ العناية ومراجع الدرايم وتولاهم سهو والصحيح فلا يحصل العلم للفروع

لأن الفرع لا يسهل الشهادة على الشاهد وإن كان الأصل شهد على عند القاضي في مجلسه فلا بد من طريق آخر وهو أن الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا بالتصديق والتوكيد ووجه ذلك أن الأصل لا يسهل الشهادة في نقل الفرع عن شهادته من وجهه وهو أن الشهادة مستحقة على الأصل يجب عليه أقامته بأمر بكتبتها متى وجدنا الطلب من الحق كالأمر كان عليه دين من عليه الدين إذا تبرع إنسان بقضائه عنه يجوز وإن لم يكن بأمره في اعتبار هذا الاستعانة بالفرع لا يسهل الشهادة من حيث استباحة في بطلان ولا تنافي في تنفيذ قوله على الشهود عليه وإبطال ولا تنافي دون أمر مضرة في حقه في اعتبار هذا الاستعانة بالفرع لا يسهل الشهادة من حيث استباحة في بطلان ولا تنافي في تنفيذ قوله على الشهود عليه وأما ما لا يجوز في القسم إبطال الولاية عليه وهذا كلام حسن لسد الخلل وأما عبارة الشيخ في معنى مكلف ليس فيها إشعار بالطلب وقد تقدم في هذا البحث كلام في أول الشهادات توجه أو مفيد دواءه أعلم حال (ولا تقبل شهادة شهود الفرع الخ) فقد تقدم أن يجوز الشهادة (٧٨) على الشهادة مساس الحاجة فلا يجوز ما لم يوجد ولا تقبل إلا أن يثبت الأصول

أو يفيو بمسيرة ثلاثة أيام أو يرضوا أمرضا عنهم الحضور إلى مجلس الحكم لأن الحاجة تقتضي بهذه الأشياء بالفرع الأصول من أقامته وأما اعتبار السفر لأن المجهز بعد المسافة ومدة السفر بعيدة حتى أدبر عليها عند أحكام كقصر المسافة والفرع وامتداد المسح وعدم وجوب الأضحية والجسور ومرة خروج المرأة بلا حرم أو زوج

(قوله لأن الفرع لا يسهل الشهادة على الشاهد عند القاضي في مجلسه) أقول في معنى قوله (وأراد أنه لا يسهل بعد ما شهد في مجلس القاضي ولم يحكم بموجبها فذلك لأن الشاهد لم يقر)

مرادهم أنها لا تكون حجة إلا في مجلس القاضي إذا حكم بموجبها وإن أراد أنه لا يسهل بعد الحكم بها فذلك لكونه القوام بالكلام لا يجب عليه أن يشهد بحكم القاضي حيث قد غلبت (قوله ووجه ذلك أن الأصل الخ) أقول مراد القوم أن الأصل لا يسهل الشهادة على الشاهد في نقل الفرع عن شهادته من وجهه وهو أن الشهادة مستحقة على الأصل يجب عليه أقامته بأمر بكتبتها متى وجدنا الطلب من الحق كالأمر كان عليه دين من عليه الدين إذا تبرع إنسان بقضائه عنه يجوز وإن لم يكن بأمره في اعتبار هذا الاستعانة بالفرع لا يسهل الشهادة من حيث استباحة في بطلان ولا تنافي في تنفيذ قوله على الشهود عليه وإبطال ولا تنافي دون أمر مضرة في حقه في اعتبار هذا الاستعانة بالفرع لا يسهل الشهادة من حيث استباحة في بطلان ولا تنافي في تنفيذ قوله على الشهود عليه وأما ما لا يجوز في القسم إبطال الولاية عليه وهذا كلام حسن لسد الخلل وأما عبارة الشيخ في معنى مكلف ليس فيها إشعار بالطلب وقد تقدم في هذا البحث كلام في أول الشهادات توجه أو مفيد دواءه أعلم حال (ولا تقبل شهادة شهود الفرع الخ) فقد تقدم أن يجوز الشهادة (٧٨) على الشهادة مساس الحاجة فلا يجوز ما لم يوجد ولا تقبل إلا أن يثبت الأصول

(وعن أبي يوسف أمان كان في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يثبت في أهل صحته الشهاد) في هذا الموضع (والأصل لم يحرر الناس قالوا الأول) أي التقدير بثلاثة أيام (أحسن) لأن العجز شرعا يتحقق به كإثبات الأحكام التي بعد تأخيرها كان موافقا لحكم الشرع فكان أحسن (والثاني أرقق) وبه أخذ الفقيه أبو الويث (وكتير من المشايخ وروى عن أبي يوسف (٧٩) ومحمد أنها تقبل وإن كانوا في المصر لا يهم

يقولون قولهم فكان كقول أقرارهم (فإن عدل شهود الأصل شهود الفروع جاز) وبما حصل ذلك أن الفروعين إذا شهدا على شهادة أصلين فهو على وجود أربعة أمان أن يعرفهما القاضي أولا يعرفهما أو عرف الأصول دون الفروع وأعطى كل من عرفهما بالعدالة انقض عرقهما بالعدالة انقض بشهادتهما وإن يعرفهما بآل عرفهما وإن عرف الأصول دون الفروع بآل عرف الفروع بآل عرف الأصول فان عدل الفروع والأصول ثبت عدلهم بذلك في ظاهر الرواية لأنهم من التزكية لكنهم على صفة الشهادة (وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر صحيح) لما قلنا إجماع الأمر أن قس منقسمين حيث القضاء بشهادة كل من العدل لا يثبت به

كإلزامه في شهادة تنقسم كيف وإن قوله في حق نفسه وإن ردت شهادة صاحبه وأما إذا سمع الخلف وعدم وجوب الإضحية والجمعة (وعن أبي يوسف أمان كان في مكان لا يستطيع أن يثبت في أهل صحته لو غدا الأداء الشهادة صح شهادة الفروع وأحياء حقوق الناس قالوا الأول أحسن) يعني من جهة الغليل لما افتتحه حكم الشرع (والثاني أرقق أحياء حقوق الناس) وفي الأخيرة تكثير من المشايخ أخذوا بصدارة أبي الويث (وبه أخذ الفقيه أبو الويث) وذكر محمد بن أبي الويث السير الكبير وعن محمد بن جعفر الشهادة كما كان حتى روي أنها إذا كان الأصل في زاوية المسجد شهد الفروع في زاوية أخرى تقبل وقال الإمام السرخسي وغيره يجب أن تجوز على قولهما خلافا لابي حنيفة بناء على جواز التوكيل بالخصوصة يجوز عندهما بالأرضان الخمس وعند لا الأربعة والأقطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في المصر (فروع) خرس الاصلان أو عيا أو جونا أو ارتدا والعباد بالله تعالى ونفسا فجز شهادة الفروع ويجوز شهادة الأب على شهادة الابن دون قضائه في رواية (والصحيح الجواز فيهما ولو شهدوا أحدهما على شهادة نفسه وآخرا على شهادة غيره صح وتقبل الشهادة في النسب وكتب القاضي إلى القاضي في لوشهد رجلان على شهادة رجل وشهد أحدهما على شهادة نفسه في ذلك الحق فهو باطل لأن شهادة الأصل الحاضر على شهادة الأصل الغائب غير مقبولة لأنها لو قبلت ثبتت شهادة الأصل الحاضر ثلاثة أرباع الحق نصفه شهادة غيره وحده وربعه شهادة نعم آخر على شهادة الأصل الغائب ولا يجوز أن يثبت شهادة الواحد ثلاثة أرباع الحق كذا ذكره الإمام السرخسي وأبو زكريا في شرح الشافعي على تعطيل ما نثبتت شهادة نفسه أصل وشهادته على غيره بطل ولا يجمعان بخلاف ما لو شهدوا أحدهما على شهادة نفسه وآخرا على شهادة آخر صح ولو شهدا على شهادة رجلين بشئ ولم يقض بشهادتهما حتى حضر الاصلان ونها الفروع عن الشهادة صح انتهى عند طائفة المشايخ وقال بعضهم لا يصح والظاهر الأول وتقبل الشهادة على الشهادة وإن كانوا معاقول كما حكى مكيذا على هذا تم نصبا كما غير لهما أن يشهدا أن القاضي قضى عليه وإن كانا معاقول من القاضي في المصر أو سواهما في رواية الحسن عن أبي حنيفة ومو الأقبس وعن أبي يوسف لا يجوز أن معاقول غير مجلس القاضي وهذا هو (قوله) فإن عدل شهود الأصل (الح) شهود الأصل منصوب بفعول وشهود الفروع ماعل والحاصل أنها إذا شهدا الفروع فإن لم يثبت القاضي عدل كل من الفروع والأصول قضى بموجب الشهادة وإن لم يثبت عدل الأصول وعلم عدل الفروع وعلم عدل الأصول (وكذا لو شهدا ثلثان فعدل أحدهما) وهو معلوم العدالة لقاضي (الآخر جاز) خلافا لقول بعض المشايخ أنه لا يجوز لأنهم في ذلك بحث كان يتعدله رفيقه ثبت القضاء بشهادته ونفلا ما أشار إليه المصنف بقوله (غاية الأمر أن فيه منفعة إلى آخره) لكن العدل لا يثبت به كإلزامه في شهادة نفسه) يعني أن شهادة نفسه

(منفعة) له من حيث تنفيذ أقاضى قوه على ما شهد به (لكن العدل لا يثبت به كإلزامه في شهادة نفسه) فانه يحتمل أن يقال أعاشه فيما شهد به بمقبول القول فيما بين التام عند تنفيذ القاضي قوله على موجب كإلزامه وإن لم يكن له شهادة في الواقع (كيف) يكون ذلك ما عاونا وإنه ليس له في الحقيقة تنفع بقوت بترك التعديل (لأن قوله) في نفسه مقبول وإن ردت شهادة صاحبه) حتى إذا انضم إليه

في حق من ابدول حكم القاضي وشهادتهما فلا تتم وان سكرهما عن تعديلهم (وقالوا لا تخبرك) (جارت) شهادتهم (ولكن) (بشر القاضي في حال الاصول) بان يسأل من الزكيز غير القروع (عند أبي يوسف رحمه الله) قالوا لا تقبل (شهادة القروع) (لانه لا شهادة الا بالعدالة) فان لم يعرفوها لم يتقوا الشهادة فلا تقبل (ولابي يوسف ان لا اخذ عليهم نقل الشهادة دون تعديل الاصول لان التعديل قد يفتي عليهم فاذا قلنا) فقدا قاموا بموجب (٨٠) عليهم ثم القاضي (يعرف العدالة) كما اذا حضر الاصول بانفسهم وشهدوا (واذا قالوا

لا تعرف ان الاصول عدول فلا تتم حال (وان سكتوا عن تعديلهم) بازوت القاضي في حالهم) وهذا عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فان لم يعرفوها لم يتقوا الشهادة فلا تقبل (ولابي يوسف رحمه الله ان لا اخذ عليهم النقل دون التعديل لا يفتي في حقهم) (واذا قلنا) يعرف القاضي العدالة كما اذا حضرها بانفسهم وشهدوا (قال) (وان أنكر شهود الاصل الشهادة) لم تقبل شهادتهم (القروع) لان التعميل لم يثبت لتعارض بين الخبرين وهو شرط

تضمن مثل هذه النقطة وهي القضية فكما لم يعتبر الشرع مع عدالتها ما ناعا كذا ما ضمن فيه (وان سكتوا) أي القروع عن تعديل الاصول حين سألهم القاضي (جارت) شهادة القروع (وقال القاضي) في حال الاصول فان عدلهم غيرهم قضى والا (وهذا عند أبي يوسف وقال بعد) اذا سكتوا أو قالوا لا تعرف عدالتهم (لا تقبل) شهادة القروع لان قبولها باعتبارها تنقل شهادة لم تثبت شهادة الاصول فلا تقبل شهادة القروع (ولابي يوسف ان لا اخذ) أي الواجب (على القروع ليس الا نقل) ما حلهم الاصول (دون تعديلهم) فاقصد يفتي حالهم عنهم فانهم اذا قلنا ما حلهم على القاضي أن يعرف حالهم منهم أو من غيرهم وصار كالوحيض الاصول بنفسهم وشهدوا وحيث ظهر أن ليس سؤال القاضي القروع عن الاصول لازما عليه بل المقصود أن تعرف حالهم غير أن القروع حاضر ونهزم أهل التزكية ان كانوا عدولا لقولهم أقرب للسائقين من ذوي الغريم فان كان عندهم علم فقد قصرنا المسافة والاحتجاج في تعريف حالهم من غيرهم كذلك في الخلاف الناحي في تذبذب أدب القاضي لخصاف ومحابب الهداية وذكرهم في الأئمة فيما إذا قال القروع حين سألهم القاضي عن عدالة الاصول لا تخبرك بشي لم تقبل شهادتهم أي القروع في ظاهر الرواية لان هذا ظاهر في الجرح كالأحوال انهم في هذه الشهادة ثم قال وروى عن محمد رحمه الله انه لا يكون برحالة التعميل كونه وقفا في حالهم فلا يثبت جرحا لشك انتهى وعن أبي يوسف مشتمل هذه الرواية عن محمد أنها تقبل وبالسؤال غيرها ولو قال لا تعرف عدالتهم ولا عندنا هذا في الجواب فيعد كراما أو على السخفى وذكر الحلو في أنها تقبل وبالسؤال عن الاصول وهو الصحيح لان الأصل في سئور فيقال عنه وذكره شافعي عن محمد في أنه شدي على شهادة متشاهدين ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشرين سنة ولا يرى أهول عدالتهم أم لا فشهدا على تلك الشهادة لم يعدا حكم من سألهم حاله ان كان الاصل مشهورا كأي حجة وسفيان الثوري قضى بشهادتهما مع انه لا يعرفه في المشهور يصعد بها وان كان غير مشهور ولا يقضي به ولو ان فرعين معلوما بعد التماسها بعد أن سئل وقالوا لا يعرفه وذكره غيره لا تقبل شهادتهما وان قال ذلك أحد معاملة يلتفت إلى جرحه في التهمة اذا شهدا أنه عدل وليس في المصر من يعرفه فان كان ليس موضع للساعة يعني بأن يفتي فيما سألها منها عنه أو يفتي من سألها مع انه لا يعرفه فان عدالة لا تقبل والا فتى بما أخبراه علانية (قوله) وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادتهم (القروع) لان انكارها الشهادة انكار التعميل وهو شرط في القبول فوقع في التعميل لتعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصول بعدم مولا يثبت مع التعارض

لا تعرف ان الاصول عدول أو قيل ذلك وقوله لا تخبرك سؤالا كما أشار إليه بقوله فان لم يعرفوها (وقال شمس الأئمة الحلاوي) لا يرد القاضي شهادة القروع ويسأل عن الاصول غيرها وهو الصحيح لان شاهد الاصل يفتي سئورا (وان أنكر شهود الاصول الشهادة) بان قالوا ما نافي هذه الحادثة شهادة محمد القروع يشهدون بشهادتهم (لم تقبل شهادة شهود القروع لان التعميل لم يثبت) لتعارض بين خبر الاصول وخبر القروع (وهو) أي التعميل (شرط) صحة شهادة القروع

(قوله) وكأنا نأمر بالخير) أقول وجه الإشارة أنهم لو عرفوها لا يخبروا بها ثم لو قالوا لا يخبروا بها لكان أو وضع في ذلك قال المصنف (وان أنكر شهود الاصل الشهادة) أقول قال الزبيدي أي الاشهاد ومعناه اذا قال شهود الاصل لم تشهدهم على شهادتنا فانما أو قالوا انهم القروع وشهدوا عند الحاكم لم

تقبل شهادتهم لان التعميل شرط ولم يثبت لتعارض بين الخبرين انتهى وفي الكافي معنى المسئلة أنهم قالوا اننا شاهدنا (قوله) على هذه الحادثة وما نأمر أو قالوا بانهم القروع يشهدون على شهادتهم هذه الحادثة أمامه حضرهم ثم فلا يثبت في شهادة القروع انهم لم يسكروا انتهى فظهر من ذلك انهم لم يفتيوا في الكافي أن الحكم واحد سواء أنكر الاصول شهادتهم بنفس الحادثة أو أنكروا اسماءهم القروع وعن شهادتهم ثم ظهر كلام الهداية على ما صور في الكافي لا على ما صور في الزبيدي قاله فله الشهادة لا الاشهاد

قال (واذا شهد رجلان على شاهدتين رجلان) اذا شهد رجلان على شهادتهما (على ثلاثة فثقت فلان الثلاثة بما أقدمهم ولا أخسروا) الاصلان (أنهما يمين فأهلها المتي بامر أو تولا) الثرمان (لا يصح لأحد من هذين أن يقول الذي مات شاهدين يشهدان أنهاي لان الشهادتي على العرقه بالنسبة قد تحققت والمديدي الحق على الحاضر وتاملوا خبره فاقال ابدن تعريضا بثقت النسبة وتظهر هذا اذا شهدوا الشهادتي مع محدودتيه كحدود هاتون ودواعي المشتري) بعدما أنكر أن يكون المحدود بها فيه (الابدين) (آخرين يشهدان بان المحدود حق بالمديدي عليه وكذا اذا قال المديدي عليه الذي في دني غير محدود جهدا محدود وكلت انا كتب القاضي بطلاني (آخر) شاهدان شهدا عديان فلان من فلان على فلان من فلان كنا قاض عليه بذلك فاحضر المديدي فلان في مجلس القاضي الكتاب اليه ودفع اليه الكتاب بقول القاضي هات

شاهدین بشهدان أن
هذا الذي أحضرته هو
فلان المذكور في هذا
الكتاب تمكن الإشارة
إليه في القضاء (لا إى
كتاب القاضي إلى القاضي
في معنى الشهادة على
الشهادة

(وإن شاهد جلال على شاهد جليل على فلاة ثلاث التلاية القدرهم ولا أشير أنا شهـ
ير فاشمخه بأمر أو فلاة لا يرى أي هذا ما لانه يقال القدي مات شاهدين شهدان أم أهمله
لأن الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمشيدي الحق على الحاضرة وتوطعها غير أهمل
تعر شهادته التسبوت فلهذا انما هو الشهادة مع محدود تذك كحدود أو شهدا على المشي
لادمن آخر ين شهدان على أن الحدود بها في بدل الذي عليه وكذا أنكر الذكر الذي عليه أن الحدود
المذكورة في الشهادة محدودة في بده قال (وكذا كتاب القاضى الى القاضى) لانه في معنى الشهادة
على الشهادة

(قول المصنف جلاء بامراءه)
 (الخ) أقول لعن القاه
 للترتيب المذكور
 لا يسمع الشهادة قبل
 حضوره ونصم أو قوله شهد
 الرجلان بمعنى أرادوا
 الشهادة ولعل هذا هو
 الاول ويدل عليه قول
 الامام الترمذى ان يمكن
 للشاهد الاشارة اليه في
 الشهادة قال المصنف
 (وتفسير هذا في القوة
 في المذهب عليه) أقول
 قال في النهاية ثم فائدة
 كون الحدود في بد الشترى
 حاشا لا دعوى تظهر اذا ادعى
 الشفع ان قلاتا باع

(قوله) وانما يدرجلان على شاهدتين على فلاة بنت فلان الفلانية ما يقدرونهم هكذا اعتبار الجامع
وعامة فيه فنقول ان هذا خبرنا انهما معا برجلنا وبخيانا امرأة فنقول ان لادري ههنا ما لال
يقال للذي هات شاهدان يشهدان انها فلاة الفلانية بعينها فاجزئ الشهادة والمصنف اورد فقال
(فخذه وامرأة) يعني الذي جامعها وهو انساب وهذا (لان الشهادة) بالالف (على العزيمة بالنسبة
قد تحققت) بالشهادة المذكورة لقروح (والمدى يدعى) الالف (على حاضرة تمز كونها
غيرها فلا بد من تعريف الحاضرة بتلك النسبة) التي بها شهد بالالف عليها قال المصنف (وتظهر
هذا اذا عملوا الشهادة ببيع محدود) قال فاضنن وهذا كرجلين يشهدان ان فلانا اشترى دارا
في بلد كذا محدود كذا ولا يصح ان الدار بعينها يقال للذي هات شاهدان يشهدان ان ههنا الارض
المحدودة بهذه الحدود وفي يده هذا المدى عليه يصح القضاء وهذا التصور اوفق للكتاب حيث قال
تحملوا الشهادة ببيع محدود وكذا الترتي راحة الله وصار كرجل ادى محدودا في يدرجل
وشهد شهوده ان هذا الحد هو المذكور بهذا الحد ومثل كوفي في المدى عليه بغير حق فقال المدى
عليه الذي في يد غير محدود بهذه الحدود التي ذكرها الشهود يقال للذي هات شاهدان ان الذي
في يده محدود بهذه الحدود ثم تصور المصنف بصدقهما انما كل المدى شيئا والحد في يد المشتري
فاذا لم يطلب الشفعة فقال المشتري العين الذي في يدي بطريق الشرائع في هذه الحدود ثم قال المصنف
(قال) يعني بمخدا في الجامع الصغير (وكذلك كتاب القاضي الى القاضي) فلهذه كربة المائتين فانه قال
بمدفوعة فاجزئ الشهادة وكذلك كتاب القاضي الى القاضي يشهد شاهدان وقال ابو حنيفة رحمه الله

(۱۱ - مقالہ قدر سادہ)

التي ن فلا حاجة الى كون المسبب في المشتري لان البائع ولا عطف عليه التي من المشتري سواء كان في البائع أو في المشتري انتهى ونظراً أيضاً ادعى المدعي الاحتقاق واثبات السبع حيث دلل أن كون الحدود البائع قد يكون مشهوراً والمدعي عليه دفعه بناء عليه بأن يده ليست بخاصة ولا يستدفع ذلك الأثبات الثمر لفتأمل (قوله لعله المدعي باسراء) أقول أنكرت أنما إياها (قوله) وتظهر هذا الاتصاف الى قوله في يد الخ) أقول فمأن دعوى العقار لأننا نشه دواعي كون المدعي في المدعي عليه وإن اعترف هو على ما سيء (قوله التي في يد الخ) أقول قوله الذي في يدي مبتدأ وقوله لا غير محدوده (قوله ودفع اليه الكتاب الخ) أقول أنكرك المدعي عليه كونه غلاماً من غلمان

الأب القاضى لكلامه دامت وورولانية يتفرد بالنقل (ولو توافق هذين البابين التسمية لم يحز حق نسبهما الى غنخها) وهى القليلة الخاصة وهذا لان التعرف لا يمنح هذا ولا يحصل بالنسبة الى العلة وهى عامة الى بنى تيم لانهم قوم لا يحصلون ويحصل بالنسبة الى القضاة لانهم خاصة وقيل القرمانية نسبة عامة والاورنجية خاصة

(ان قال فى هذين البابين التسمية لم يحز حق نسبها الى غنخها) الى هنا قلنا الجامع الصغير يعنى أن القاضى اذا كتب فى كتابه الى القاضى الاخر أن شاهدين عدلين شهدا عندى أن فلان بن فلان القاضى على فلانة بنت فلان الغلابية ماتت درهم فاقض عليها بذلك فأحضر المذنب امرأتى فجلس القاضى المكتوب اليه وقال هى هذه بقوله المكتوب اليه هات شاهدين يشهدان أن اتى أحضرتها هى فلانة بنت فلان الغلابية المذكرة فى هذا الكتاب لتكن الاشارة اليها فى القضاء عليها وقوله (أنا القاضى الخ) جواب عن مقدمه وهو ما اذا كان معنى الشهادة على الشهادة حتى أن لا يقبل قول القاضى وحده لانه كشاهد الفرع شهد على الاصول باليهد وبإعمال ان القاضى زائدة وورولانية ليست بشهود فقلت تليع دامت مقام قول الاثنى فانفرد بالنقل ثم قال المصنف قال ولو توافق هذين فخطت قال أيضا على ما ذكرنا من قول المصنف نقلنا لفظ الجامع على ما نقلناه أنغاي قال فى الجامع قال ابو حنيفة لو توافق هذين البابين أى الشهادة على الشهادة وكلب القاضى الى القاضى هى فلانة بنت فلان التسمية لم يكف حتى ينسبوا الى غنخها بل القليلة الخاصة التى ليس دونها اخص منها وهذا على أحد قولى القاضى بنو هرقى العاصم وفى الجهره رحل الغندون القليلة بنو القبط وانهم يسكنون الحماو الجاع أنغاد وجهه فى ديوان الادب بكسر الحاء وانه أقل من البطن وكذا ذكر صاحب الكشاف والوزير فقالوا العرب على سبط قاتن شع وقبيلة عارون بنون وغندون فقلنا الشعب تجمع القبائل والقبيلة تجمع العمار والعمارة تجمع البطون والبطون تجمع الاغذاء والغندون تجمع القبائل فخصر شعب وكذا أربعة ومذبح وجبر ومهت شعوا لان القبائل تشعب منها وكانت قبيلة وفريش عارة وقصى بطن وهاشم غنخ والعباس منبيلة وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالغندون ما ينسبها الى القبيلة لانها دونها ولهنا قال تعالى وقبيلة التى تزوجه وقد نفاى فصل الكفاءة من ذكر بعد القبيلة العشرة والعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين وأصلها هنا ذلك ذكرها منطومة فى شعر ثم انما لم يكتبه بذكره التسمية لانها نسبة عامة فلا يحصل بها التعرف وهو المقصود بذكر ذلك ونقل فى القصول عن قاضنا ان حصل التعرف باسمه واسم أبه ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجلدوان كما لا يحصل بذكر الاب والجد لا يكتب بذلك وفى الفصل العاشر من فصول الاستروشى رأيت بخط تغلوز كرامه واسم أبيه غنخه وسناتعه وله بذكر كرا الجند قبل وشرط التعرف بذكر ثلاثة أشخاص فعل هذا لوز كرامه واسم أبيه غنخه واسم بهل يكنى فيه ما خلافاً للشايخ والعصم الا لا يكتب وفى اشتراط ذكر الجدا ختلاف فاذ انقضى القاضى بدون ذكر الجند ينقض لانه وقع فى فصل محمد فيه قال كذا رأيت فى بعض الشروط ولا يخفى أن ليس المقصود من التعرف أن ينسب الى أن يعرفه القاضى لانه قد لا يعرفه ولو نسه الى مائة جلد والى سناتعه ومجتمعه بل لئيمت بذلك الاختصاص ويزول الاشتراك فانه قلنا تنقوا شتان فى اسمه ما لو اسم أبيه ما وجدتهما أو سناتعهما ولحقهما فاذ كرس عن خاص من أن لو يعرفه مع كرا الجدا لا يكتب بذلك الا وجهه من مفضل فى القصول من أن شرط التعرف بذكر ثلاثة أشخاص غير أنهم اختلفوا فى القبول مع الاسم هما واحداً ولوا وتقليد ما ذكر فى السبب ما ذكر فى القصة الى البلدان فى حق من لا يعرفه نسبة الى الجد

الفروع غير مناسبة العدد من شأنهم دون الكتاب لان دامت وورولانية ولا يسه فاهم مقام العدد (ولو قال اليهود فى هذين البابين) يعنى باب الشهادة وباب كلب القاضى فلانة التسمية لم يحز حتى ينسبوا الى غنخها وهى القليلة الخاصة) يعنى التى لا خاصة دونها قال فى العاصم الغنخ آخر القبائل الست أولها الشعب ثم القليلة ثم القليلة ثم العمارة ثم البطن ثم الغندون فى غيره ان القبيلة بعد الغنخ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل تجمع العمار والعمارة بكسر العين يجمع البطون والبطون يجمع الاغذاء والغندون سكنون الغنخ يجمع القبائل (وهذا) أى عدم الجواز (لان) التعرف لا يمنح ولا يحصل بالنسبة العامة والتسمية عامة بالنسبة الى بنى تيم لانهم قوم لا يحصلون وتكون بينهم نساء فتمت أسامين وأساى آبايهم (ويحصل بالنسبة الى الغنخ لانها خاصة)

(قوله قال فى العاصم الغنخ آخر القبائل الخ) أقول هذا دل على أن القبيلة قد تطلق على كل واحد من هذه الست فتكون مشتركة أو حجاز على سبيل التغلب

(قوله والقبائل تجمع الخ) أقول والظاهر أن يقال والقبيلة الخ

قوله (ولان هذه) أي شهادة الزور (كبيرة) ثبت ذلك بالكتاب وهو قوله تعالى فاحذروا الرجس من الاولاد واثبتوا قول الزور
وبالسنن وهو ما روى أبو بكر عن ابيان النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا ينسكم ما كبر الكبار قلنا بلى يا رسول الله قال الاثر له
بالله وعقوبه والوادين وكان من ذلك المجلس فقال لا اقول الزور وشهادة الزور فزال يقول ما نحن قلت لا يسكت (وتعدى ضررها الى العباد)
بأنلاف أمرا لهم (وليس فيه حكمة قد يفترض ولا في حيفه رجة الله ان شر بحارجه الله كان شهر ولا يضرب) وكن ذلك في زمن عمر
وعلى رضى الله عنهم والعباد يشترطون ما كان يفتي ما يبله عليهم وسكتوا عنه فكان كل روى عساهما وحمل الاجماع (ولان المقصود
هو الانذار وهو يحصل بالتشهير فيكتفي به والضرب وان كان مبالغة في الزجر لكنه قد يقع ما تمنع من الرجوع)
فيختلف فلا يرجع وفيه تشجيع للمعروف (فوجب التنفير من هذا الوجه) وذلك بترك الضرب (وحدث عمر رضى الله عنه جمول على السياسة
السياسة دلالة التبليغ الى الاربعين) وهو معنى عنه قال صلى الله عليه وسلم من بلغ حد في غير حقه من المعتدين (و) بدلالة (التنظيم)
هنا تأويل بل شمس الأعمى وأوله شيخ (٨٤) الاسلام بان المراد بالتنظيم التضييق والتشهير فان التخليل يسمى

مسودا بجاز قال الله تعالى
واذا بشر أحدكم بالآفة
فخل وجهه مسودا (وتنظيم
التشهير ما قل عن شرح
رجحه الله أنه كان يستألف
سوفه ان كان سؤيا أو الى
قومه ان لم يكن سوفيا بعد
العصر أجمع ما كانوا) أي
مجتبئين أو الى موضع يكون
أكثر جمعا للقوم (وبقول ان
شر يحاقركم السلام
وبقولوا لا وجدنا هذا شاهد
زور فاحذروه وحذروه
الناس وذكركم في الأئمة
ان عندهما أيضا يشهر
والجس والتعزير بمقداره
مفوض الى سائر القاضى)
ولم يذكر المصنف ان هذا
الاختلاف فيمن كان تابيا
أو مصرا أو مجعولا للحال

يقضى شره وهما يشانه فان كان الضرب بالحد في التعزير فليكن ان ذلك ثبت الزيادة فيه (ولا في حيفه
رجحه الله ان شر يحاقر ضربه الله عنه كان يشهر ولا يضرب) روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار أنا
أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم عن حدثه عن شرح أنه كان اذا أخذنا شاهد الزور فان كان من أهل
السوق قال الرسول قل لهم ان شر يحاقركم ويقول لكم ان وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وان كان
من العرب أرسله الى مجلس قومه أجمع ما كانوا فقال الرسول مثل ما قال في المرة الاولى ونحوه ما رواه
ابن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن أبي حصين قال كان شر يحاقر يشهد شاهد الزور الى مسجد
قومه أو الى السوق ويقولوا تار بقنا شهادة هذا وفي لفظ كان يكتب اسمه عنده وقالوا لخصاف في أدب
القاضي حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان عن أبي حصين قال كان شر يحاقر يشهد شاهد الزور فادخل بين
وكيع وأبي حصين صفيان وقد يقال ليس في هذه الرواية ما يصحح ما لم يضرب به بل انه فعل ذلك ولا يفتي
هذه ان تكون مع شي آخر ثم وجدنا هذا المختل مروا قال عبد الرزاق أنا الثوري عن الجعد بن
ذكوان قال أشر يحاقر شاهد زور فترجعه عساه عن رأسه وخففه بالدرة فشققت وبعث به الى مسجد

وقد قل ان يرجع على سبيل التوبة والدم لا يزعم غير خلاف وان يرجع على سبيل الاصرار به زوال الضرب من يعرفه
غير متخاف وان لم يعلم الله على الاختلاف الذي قلنا ثم انما ان باب هل تقبل شهادته بعد ذلك أو لان كان نطقا تقبل لان الحامل له على
الزور فسقه وقد زال بانو به ومدته ظهوره والتوبة عند بعض المشايخ سنة أشهر وعند آخرين سنة قالوا والصحيح ان مقصود الى ما
القاضي وان كان استورا لتقبل أصلا كذلك ان عدلا على رواية شرع في أبي يوسف لان الحامل له على ذلك غير معلوم فكان الحال
قبل التوبة وبعبه اسواء وروى أبو حنيفة أنها تقبل قالوا وعليه الفتوى

قال المصنف (أجمع ما تنافوا) أقول حال من الطرف أي حال كونه أجمع الاوقات التي كانوا فيها أجمع أوقات كونهم على أن
بما مدبره في أنفسهم كبواهم فافشا ونفا أي ويحجرون أن يكون بلا من بعد العصر بل مفعلة قال المصنف (بشركم السلام)
أقول لم أعلمه إلا ما بلغه ولا يتألف انما اذا كان مكتوبا كذا في التاموس لحينه تكون استقامة في الكتاب بان يكتب شرح الهم
تأنيلا يتقبل رسله ما يقع في القوم (قوله أجمع ما كانوا أجمع مجتمعين الخ) أقول فيه يصحح بل العنى ما ذكرنا (قوله فيمن كان تابيا
أو مصرا) أقول ومع في بعض النسخ لفظ الأقارب بل لفظ الاصرار والصحيح الاصرار

بذلك فاما اثبات ذلك بالنية
فليس يصح لما عني الشهادة
والنيان شرعت للاثبات
ولم يذكر القى شهد
بقتل شخص ونظر حيا
أو جوهه وسكان حيا
اماندره واما لانه لا يحصى
له أن يقول كسذبت
أو غننت ذلك أو جمعت
ذلك فشهدت وهكذا عني
كذبت لافراجه الشهادة
بغير علم لجل كانه فالذلك
والله أعلم

(وفي الجامع الصغير شاهدان أقرأ أنهم شهدا بزور لم يضربا ولا قالا بيزوران) وقائمه أن شاهد الزور
في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقر على نفسه بذلك فاما لاطريق الى اثبات ذلك بالنية فلا عني الشهادة
والنيان للاثبات والله أعلم

كتاب الرجوع عن الشهادة

(قال اذ ارجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بسقطت) لاننا خلقنا ثابت بالقضاء والقاضي
لا يقضي بكلام متناقض ولا ضمان عليهم لاننا شأيا لأعلى المدعي ولا على المشهود عليه

يعرفه الناس غير أن أحقية بقول ان فرضنا أنه وقع الضرب وقد قلنا أنه انما يعرف شاهد الزور بأقراره
فكان ذلك قبل أن يدري شاهد الزور الرابع أنه يفعل بذلك فقد كان يظن أنه لا يحبس ولا يضرب
فرجع حين ترتب على رجوعه الضرب وصار ذلك مستقرا في النفوس بكون صار قاهما عن الرجوع
وحال على التبادر فوجب أن يترك ويكتفى بما ذكرتم التضرر به بعد العلم بأنه كان من كلف منه
بطريق الاجتهاد لا التقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإما أن يجهل في نفسه باعتباره ثبوت معنى آخر
وأما الجواب بان ما روي من ضرب عمر والتضييم كلف ساسة فلذا رأى إلما كتم ذلك مصلحة كان له أن يفعل
فقد رجع بما ذكرنا من كذب عمر على عماله في البداية أما الاستدلال على الساسة بالتبليغ الى الاربعين
ولا يبلغ بالتضرر الى الحدود فليس بشئ فان ذلك يختلف فيه من العلامين يحيزه وقد أجازنا المذهب
أو يوسف رحمه الله أن يبلغ به خمسة وسبعون وتسعة وسبعون فإما كون رأى عمر رضي الله عنه كذلك
وأما كون التضييم مذهبنا فموقوف على ما يكون رأى عمر رضي الله عنه أن المصلحة ليست الا في قطع الأعضاء
ومحو عما يفعل في البدن ويوم لا باعتباره عرض بفصل فيزول وأعلم أنه قد قبل ان المسئلة على ثلاثة
أوجه ارجع على سبيل الامراض مثل أن يقول لهم شهدت في هذه ولا أرجع عن مثل ذلك فله
يعزب الضرب بالاتفاق وان رجع على سبيل التوبة لا يعزب اتفاقا وان كان لا يعرف حاله في الاختلاف
الذكر وقد قيل لا خلاف بينهم في جواب أبي حنيفة رحمه الله في التائب لان المقصود من التعزير الاتذار
وقد أقره الله تعالى وجوابهم لمن يشب ولا يخالف فيه أبو حنيفة والتضييم بالجر عطا على
قوله دلالة التبليغ قال مضطرب وجهه انما هو من الضام وهو سواد القدر وقد جابها لحالها لمصلحة من
الاضيم وهو الاسود وفي القى ولا يصح وجهه بانما والله

كتاب الرجوع عن الشهادة

لما كان هذا يجب رفع الشهادة وما تقدم بحاجب اثباتها فكلامنا من ازين فترجم هذا بالكتاب كما ترجم
ذلك للوازاة بينهما والافليس لهما أبواب متعددة أنواع مسائله ليكون كذا كلفناك ولتتق بعد الشهادة
انذار على البعد للوجود ناسب أن يصيل تعليله بعده كآ أن وجوده بعده وخصوص مناسبه لشهادة
الزور هو ان الرجوع لا يكون غالباً الا لتضيمها بعداً أو خطأ (قوله اذ ارجع الشهود عن الشهادة سقطت)
عن الاعتباره لا يقضي بها لان كلامهم تناقض حيث قالوا انشهد بكنا لا نشهد ولا يقضي بالتناقض
ولاه أي كلامه الذي ناقضه وهو لا تأخر في احتمال الصدق كالأول فليس القضاء بأحد هيا بيئته وأولى به
من الآخر فوقف كل منهما قالوا ويضرب الزور سوا رجوا قبل انضامه وأبعدوا عن نظران
الرجوع ظاهر في أعمق من الزوران عمده أو التهور والجهلة كان أخطأ فيه ولا تفر على التوبة
ولا على ذنب ارتفع بها وليس فيه حكمة مقدرة (قوله ولا ضمان عليهم) لانهم لم يتلقوا شيأ على الشهادة

كتاب الرجوع عن الشهادة

تناسب هذا الكتاب
لكتاب الشهادات وتأخيره
عن فصل شهادة الزور
نظرا اذ الرجوع عنها
يقضى سبق وجودها
وهو عما يعلمه كونه زورا
وهو أمر مشروع مرغوب
فبعد ان لا فيه خلافا
من عقاب التكبر فاذا
رجع الشهود عن شهادتهم
بان قالوا في مجلس الحكم
رجعنا عما شهدنا به
أو شهدنا بزور فيما شهدنا
فاما أن يكون قبل الحكم
بها أو بعده فان كان
الأول سقطت الشهادة
عن إثبات الحق جهلى
القرين لان الحق انما ثابت
بقضاء القاضي ولا قضاء
ههنا لان القاضي لا يقضي

بكلام متناقض ولا ضمان عليهم لان الضمان بالاتلاف ولا اتلاف ههنا لانهم ما ألتفأ شيأ لأعلى المدعي ولا على المدعي عليه أما على
المدعي عليه فظاهر

وأما على المدعى فلأن الشهادتين كانت حقائق الواقعة ورجوعهما صارا كالتعيين لشهادته ولا ضمان على من يكتفها وإن كان الثاني يفسخ الحكم لأن الكلام الثاني يناقض الأول والكلام المتناقض ساقط العبرة عقلا وشرعا فلا يتنقض به حكم الحاكم لثلا يردى إلى التسلسل وذلك لأجل أن كل من يعتبر الجزآن يرجع عن رجوعه مرة بعد أخرى وليس لبعض على غيره ترجيح فينسل الحكم وفسخه وذلك خارج عن موضوعات الشرع ولأن الكلام الآخر في الدلالة على الصدق كالاول وكل ما كان كذلك سواء واحتج فيما لا ترجع وقد ترجع الاول باتصال القضاء مقلا يتنقض به وعليهم ضمان ما أطلقوه بشهادتهم لا قرارهم على أنفسهم بسبب الضمان ففضله القاضي وإن كان على التسلسل كسب كاللبيان جهتهم فكان التسبب منهم تعديا بضاف الحكم اليهم كإلى حقا بشرط على قاعدة الطريق فإن قيل كلامهم متناقض وذلك ساقط العبرة بعلام الضمان أجب بقوله والتناقض لا يمنع صحة الاقرار و وعد بقرره من بعد ما كنى عن ذكر التميز في الفصلين بذكره في الفصل المتقدم قال (ولا يصح الرجوع إلا بحضور الحاكم) والرجوع عن الشهادة لا يصح (٨٦) إلا بحضورهما كما سواء كان هو الاول أو لانه فسخ لشهادته وهو مختص

(ما حكم بشهادتهم ثم رجعوا إلى بفسخ الحكم) لأن آخر كلامهم يناقض أوله فلا ينعقد الحكم بالتناقض ولأنه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجع الاول باتصال القضاء به (وعليهم ضمان ما أطلقوه بشهادتهم) لا قرارهم على أنفسهم بسبب الضمان والتناقض لا يمنع صحة الاقرار وسنقر من بعد أن شاهدته تعالى (ولا يصح الرجوع إلا بحضور الحاكم) لانه فسخ لشهادته فيختص بمختص به الشاهد من المجلس وهو مجلس القاضي أي قاض كان ولأن الرجوع يرفع التوبة على حسب الجناية فالس بالسر والاعلان بالاعلان

أوعليه (قوله فان حكم الخ) انارجموا قبل الحكم فلا ضمان عليهم وإن رجعوا بعد علم بفسخ الحكم تقدم من أن الثاني ليس أولى من كلامهم الاول ولا الاول أولى من الثاني فتعاضوا ولا ترجح قبل الحكم لاحد الكلامين فلا يحكم بأحدهما بعده ترجع الاول باتصال القضاء به لا يمتنع كذا حكمه وقع في حال لا معارض فيه فلا يتنقض الاقوى بالادنى لكن عليهم ضمان ما أطلقوه بشهادتهم وأما كلوا متعلقين بسبب رجوعهم بشهادتهم أعني اتصال القضاء الذي لا يجوز تنقضه والرجوع مع العلم بأنه لا يتنقض القضاء كقوله أعترف بأن تبسبب في ذلك الاتلاف كل تعدد الادنى وقع على خلافه الثاني والتبب في الاتلاف فليس بسبب ضمانه وكان أوجه في نفسه اذ لا يقول ينظر إلى حال الشهود أن كان سالمهم عند الرجوع أفضل من حالهم وقت الاداء في العدالة صرح رجوعهم في حق أنفسهم وفي حق غيرهم فيعززون وينقض القضاء ويرد المال على الشهود عليهم ان كانوا عند الرجوع كحالهم عند الاداء أو دونه يجوزون ولا يتنقض القضاء ولا يجب الضمان على الشاهد وهذا قول أستاذنا جاد بن سليمان ثم رجع إلى أنه لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال فلا ينعقد القضاء ولا يرد المال على المقضى عليهم اقلنا وهو قولهما (قوله ولا يصح الرجوع إلا بحضور الحاكم) سواء كان هو القاضي الشاهد من الشهود من عدم أو غيره وزاد جماعة في صحة الرجوع أن يحكم القاضي برجوعهما ويضمنهما المال وإليه أشار المصنف

مجلس الحكم فالرجوع مختص به وهذا الليل لا يتم الا اذا ثبت أن فسخ الشهادة يختص بعقلنض به الشهادة وهو منوع فإن الرجوع اقرار بضمان حال الشهود عليه على نفسه بسبب الاتلاف بالشهادة الكاذبة والاقرار بذلك لا يختص بمجلس الحكم والجواب أن الاستحقاق لا يرفع ما دامت الحجة قائمة فلا يمنع رفعها والرجوع في غير مجلس الحكم ليس برفع السبب لأن الشهادة في غير مجلسه ليست بحجة كما هو الاقرار بالضمان مرتب على ارتفاعها أو ثبت في ضمنه فكان

من وأبطله لا يقال البينة ليست بحجة في غير مجلس الحكم حيث ابتداء لابقاء ويجوز أن لا يكون البقاء مشروطا بشرط الابتداء لكونه أسهل منه لا تقول مجلس الحكم محلها في الابتداء وما يرجع إلى المحل فلا يندفع البقاء فيه سواء كالمهمة في النكاح ووجود المبيع في البيع فله شرط لصحته وصحة الفسخ (ولأن الرجوع يرفع التوبة على حسب الجناية فالس بالسر والاعلان بالاعلان) وشهادة الزور رجاء في مجلس الحكم والتوبة عنها تنقذه

(قوله وما على المدعى الخ) أقول ظاهره لاوافق الدعوى قال المصنف (لا يتنقض الحكم بالتناقض) أقول لعل المتناقض يعني المتناقض لكونه ساقط العبرة عقلا وشرعا كما تبصر به أنفا (قوله لثلا يردى إلى التسلسل الخ) أقول كلام قليل الجدوى مع الفقه عنه (قوله كاللبيان جهتهم) أقول نعم من جهة الشهود (قوله واكتفى عن ذكر التميز في الفصلين) أقول أي في فصل الرجوع قبل الحكم بما بعده (قوله وهو مسلم فإن الرجوع اقرار الخ) أقول ويجوز تنقير ومعارضة (قوله والجواب أن الاستحقاق الخ) أقول انظر في هذا الجواب (قوله ولأن الرجوع يرفع) أقول عطف على قوله لا يفسخ لشهادته

وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضى فلا بد من الشهود عليه رجوعه ما لو أراد عزمها أو يخطفان وكذا لا تقبل بيعة علمه إلا مدعى رجوعه باطلا حتى لو أقيم البيعة أنه يرجع عند قاضى كذا وضمنه المال تقبل لأن السبب صحيح

حيث قال (وإذا لم يصح في غير مجلس القاضى فلا بد من الشهود عليه رجوعهما أو أديعهما) انهما يرجع (لا يخطفان وكذا) لو أقيم بيعة على هذا الرجوع (لا تقبل إلا مدعى رجوعه باطلا) وأقامة البيعة والزم المدين لتقبل الأعلى دعوى بيعة ثم قال (حتى لو أقيم البيعة أنه يرجع عند قاضى كذا) وضمنه المال تقبل فهذا ظاهر في تقييد صحة الرجوع بذلك ونقل هذا عن شيخ الإسلام واستبعد بعضهم من المحققين وقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع وبالضمان وترك بعض المتأخرين من مصنفى الفتاوى هذا التقيد وذكر أنه غير كافي لغيره على هذا الاستبعاد وينتفع على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه وبالترام المال لا يلزم شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه ما إذا تصادق في إمام المال عليه كان بهذا الرجوع ولو أقر في مجلس قاضى أنه يرجع عند قاضى كذا يصح باعتبار كون هذا رجوعا عند هذا القاضى لا الذى أصدر رجوعه إليه ولو رجعا عند القاضى ثم عجز عن تقبل البيعة علمه ما يقضى بالضمان عليهما ثم ذكر المصنف لاشتراط مجلس الحكم في صحة الرجوع وجهين أولهما أن الرجوع قسم للشهادة فكما اشترط للشهادة المجلس كذلك لفرضه على الملازمة منع ظاهر مع إبداء الفرق بأن اشترط المجلس لتصوير الأدلة عند الضرورة بخلاف الرجوع لأن حاصله الإقرار على نفسه بتقصيب الضمان عنه والقرار بالضعف أن لا يتوقف على مجلس القضاء وأجاب في النهاية بأن ما شرطه لا يشترط لبقاء كالمبيع فانه شرط فيه وجود المبيع فكذلك في نفسه وهذا أيضا مما يحتاج إلى إثباته للملازمة مع أن الاتفاق أن شرط ذلك في فسخ البيع انما هو ليستحكم البيع وهو الترادف والرداء يتوقف على قيامه بخلاف حكم الرجوع فانه الضمان ويمكن الاستماع بثبوته دون المجلس فهو قد أورد على ما ذكر من أن شرط الابتداء شرط البقاء السلم حيث يشترط لابتدائه حضور رأس المال دون نفسه وأجاب عن ما ذكرنا من أن ذلك لأمر يخص الابتداء لا بدق في القاموس هو كذا لا يلزم الامتناع عن الكمال بالكالى وذلك غير لازم في فسقه فلذا لم يشترط في نفسه ما شرط في ابتدائه وهذا هو ما ذكرنا من أن شرط المجلس ابتداء لم يتصور والداء بخلاف الفسخ ثم عجز الجواب بأن ما شرطه لا يشترط لبقاء كالمبيع فانه شرط فيه وهو الرفع نعم الرفع ودعى حالة نقاء الشهادة وهو الحكم بما أولونم لعلنا إلى جعل ذلك بغيره نفس الشهادة لا يشترط كون مجلس الحكم شرط البقاء الشهادة ولو فرضنا الضمان في الآخر فأنما يكون للمشرط لبقاء المجلس الأول الذى كان شرطه الاداء والمجلس المشروط هنا مجلس آخر وذكر بعضهم في وجهه أن الرجوع فسخ ونقض للشهادة فكأنه مقابله لها فلخص موضع الشهادة ومنع الملازمة فيه ظاهر في نفسه بان الرداء والبياض لما كانتا متضادين لاشتراط لتضاد اتحاد الحمل ولا يخفى أن اتحاد الحمل انما هو شرط استماع اجتماع المتضادين لا شرط لكل من المتضادين في نفسه كأن المجلس شرط لكل من الشهادة ونقضها والوجه الثاني أن الرجوع نوعين ذنب الكذب وكل ذلك الذنب في مجلس القضاء فخصص التوبة عنه بعلمه ولا شك أن ذلك أيضا غير لازم فيه فبدونه ملازمة شرعية بحديث معاذ بن عيسى الله تعالى عنه حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن فقال أومئ فقال عليك بتقوى الله تعالى ما استطعت إلى أن قال وإذا علمت شرا فحدثت به سرايا حدثت به سرايا والعلانية بالعلانية وأنت تعلم أن العلانية لا تتوقف على الإعلان في مجلس التنبى بخصوصه مع أن ذلك لا يمكن بل في مثله عفاه علانية وهذا أظهر الرجوع فليس وأشهدهم عليه وبلغ ذلك القاضى بالبيعة عليه كيف لا يكون معنا

وأراد أن يحلف الشاهدين (لم يقبل القاضى بيعة عليهما ولا يحلفهما) لأن البيعة والمدين يرتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس الحكم باطلا (حتى لو أقيم البيعة أنه يرجع عند قاضى كذا) وضمنه المال تقبل (بيعة) لأن السبب صحيح والضمير المستكن في ضمنه يجوز أن يكون للقاضى ومعناه حكم عليه بالضمان لكنه لم يبط شيئا إلا أن يجوز أن يكون للمدعى ومعناه طلب من القاضى قضيه واللفظ واللام في قوله لأن السبب يدل من المضاف إليه وهو قبول البيعة على أن سبب قبول البيعة صحيح وهو دعوى الرجوع في مجلس الحكم وقبل هو الضمان ومعناه لأن سبب الضمان صحيح وهو الرجوع عند الحكم وليس بصحيح لان الدعوى حينئذ ليست مطابقة للدليل فأنه يقول البيعة لا وجوب العلمان تأمل

(قوله ومعناه حكم عليه) أقول فلي الأول معطوف على رجع وعلى الثاني على قوة أقيم البيعة (قوله) لأن سبب الضمان الخ) أقول وفي غاية البيان لأن سبب التضمن وهو الرجوع عند القاضى (قوله) فأنه يقول البيعة

أقول فيه بحث لأن المعنى حينئذ تقبل الشهادة لأن الدعوى أعني دعوى الرجوع صحيحة لصحة الرجوع الذى هو سبب الضمان فلي تأمل

فتأذلة الصن عن ملكهما أخذ الضمان لا حتى للمائة وإذا كان بدنيا فبإزالة الصن عن ملكهما قبل القبض تنقضي الماشئة كذا كرنا والجواب أن المال وان ثبت القضي به بالتصا ولكن المضي عليه رجع أن ذلك باطل لأن المال في ملكه فلا يكون له أن يضعن الشاهدين شيئا من غير مال من يده فبعضه القاضي قال (وإذا رجع أحدهما ضمن النصف الخ) المعبر في باب الرجوع عن الشهادة يقسم بيني لأن وجوب الحق في الحقيقة بشهادة الشاهدين وما زاد فهو فضل في حق القضاء لأن الشهود (٨٩) إذا كانوا أكثر من الاثنين يضاف

القضاء ووجوب الحق إلى الكل لاستواء حقوقهم وإذا رجع واحد زال الاستواء وظهر إضافة القضاء إلى المتبقي وعلى هذا إذا شهد اثنان فراجع أحدهما ضمن النصف لأنه بقى شهادة من بقى نصف الحق قيل لا تسلم ذلك فإن الباقي فرد لا يسلم لأنيان شيء ابتداء فكذلك وأجيب بأن البقاء أمهل من الابتداء فيعوز أن يصلح في البقاء لا إثبات ما لا يصلح في الابتداء فذلك كما في التصاب فإن بعضه لا يصلح في الابتداء لا إثبات الرجوب و يصلح في البقاء بقدر (وإذا شهد ثلاثة فراجع واحد فلا ضمان عليه)

قال (فإن رجع أحدهما ضمن النصف) والأصل أن المعبر في هذا يقسم بيني لأرجوع من رجع وأقيد في من يبقى بشهادة نصف الحق (وإن شهد بالمائة ثلاثة فراجع أحدهم فلا ضمان عليه)

هذا ضمان اتلاف والالتلاف على الذي عليه إنما يقتضي بأخذ من هو هذا اختيار خمس الأمانة وقرئ شيخ الإسلام بين كون الشهود بعين الضمان قبل قبض الذي بأهلهما بعد القضاء هي أو دينا فلا ضمان حتى يقبضه المدي وجه الفرق أن ضمانهما ضمان اتلاف و ضمان اتلاف مقيد بالمائة فإذا كان الشهود بعينها فالشاهدان أو أزالا عن ملك الشهود عليه بشهادتهما عند اتصال القضاء به حتى لا يتقدر تصرفه فلو أزالا فتمت عن ملكهما بأخذ الضمان منهما لا يتقضي المائة أما إذا كان الشهود بدنيا فالشاهدان أو أبعاهما بعد قبضه فلو استوفى الضمان منهما قبل أن يستوفى الشهود من الشهود عليه انتفت المائة لأن المستوفى منهما مع في مقابلته من أو جابه ومضى الأمانة وافق وجه الدين ويقول في العين أن المثل وان ثبت فيه لدى بغير القضاء لكن المضي عليه رجع أن ذلك باطل لأن المال القضي في ملكه فلا يكون له أن يضعن الشاهد شيئا من يده قال الزاوي رجع الحق فتابوا الذي عليه القوي الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض الذي المال أولا وكذا العقار ضمن بعد الرجوع أن أصل القضايا الشهادة (فروع) شهادة أهل السنة ثم رجوعه على المظالم بعد السنة ولو تولى ماعلى الطويل رجوعه على الطالب بغير خلاف الحوالة ولو شهد أنه أبرأ أو وهبه أو تصدق به عليه ثم رجوعه على ما لو شهد على شيء عدو تولى ثم رجوعه على نفسه لا يك ولا رجوع على الوهبة ولا علمه كالمعوض وإن لم يضمن الوهاب الشاهدين الرجوع شهد أنه باع عبد بخصامة الحنة وقبضه المصدانة وقضى به ثم رجوعه على البايع بغير رجوعه على المشتري إلى سنة وبين ضعيف الشاهدين فتمت حالة ولا يضمن الخصامة فإن ضمن الشاهدين رجوعه على المشتري الثمن إذا حل الأجل لا ثمنا فأما مقام البايع بالضمان وطالب له عند ديانة وقصد فأفضل (قوله والأصل أن المعبر في هذا يقام من بقى لأرجوع من رجع) وهذا لأن الشهادة إنما تثبت المال والرجوع إنما وجب الضمان لأنه اتلاف فلا ينافي بصد رجوع من رجع من يستقل بأثبت المال بقى المال فليقتضى الرجوع اتلافه ومن المال أن يضمن مع عدم اتلاف شيء وأما لو رجع من أتى بغيره إذا رجع وأحد من الاثنين أن لا يثبت شيء من المال لأن الواحد لا يثبت بشهادة شيء أصلا فيقتضي أن يضمن الواحد الرجوع كل المال وهو مصادم للإجماع على فيه وأما كل الإجماع على فيه لأن عدم ثبوت شيء بشهادة الواحد إنما هو في الابتداء ولا يثبت في حال البقاء بل يثبت في الابتداء وحينئذ يضمن ثبوت ابتداء شيء بشهادة اثنين نسب إلى كل منهما في حال البقاء بثبوت صحة منه بشهادة اثنين في هذه الحصة مابق على شاهدين يكون مثلهما بارجوعه إذا عرف ذلك فلا رجع أحد الاثنين لأنه مذهب التصف لأنه أتلفه رجوعه (وإن شهد بالمائة ثلاثة فراجع أحدهم فلا ضمان عليه) لأنه في الحق من غير اتلاف

(قوله فبإزالة الصن عن ملكهما الخ) أقول الضمير في قوله ملكهما في موضعين راجع إلى الشاهدين في قوله (قوله الخ) أقول لا يفتني عليك قصور هذا

(١٢ - فتح القدير سادس) الفيل عن اثبات المدي لاختصاصه بما عني بصد رجوع من رجع نصاب الشهادة الأولى بين وجهه بدم الصور كلها ثم يفرع عليه السائل (قوله وعلى هذا إذا شهد الخ) أقول ينبغي أن يكون نفر بعا على الأصل الذي ذكره المصنف لأعلى ما تأمنه من الدليل لظهور عدم تفرعه عليه فليتأمل (قوله فكذلك بقاه) أقول فينبغي أن يضمن الراجح كل الحق لا نصفه

لا يفتقر من بقاء شهادته كل الحق لان استحقاق الدعوى للشهود ياتي بالجملة التامة واستحقاق التلف يسقط الضمان فيما اذا تلف
 اقسام المال زيد بقضى القاضي على التلف الضمان ثم استحق التلف مجزئاً وأخذ الضمان من التلف يسقط الضمان التام لا يزيد بقضاه
 القاضي على التلف فلا تلتزمه بطريق الأولى لان الجمع أسهل من الرجع (فان رجوع الاثر ضمن الرابحان نصف الحق) فيل
 يحصل ان لجميع الضمان على الرابع الاول املا لان المتعبد يقاسم في ويصدر رجوع الاول كان نصاب الشهادة بالقبض اذ رجوع
 الثاني فهو الثاني تلف نصف الحق يقتصر الضمان عليه واجب بان الضمان على الاول فابت بطريق التبيين أو الانقلاب
 وذلك لان الاستحقاق كان بشهادتهم جميعاً ثم اذ رجوع الاول ظهر كذبه واحتمل كذب غيره فاذ رجوع الثاني تبين أن التلاف
 من الابتداء كان بشهادتهما ولان القضاء كان بالشهادة وهي موجودة فتمت ما قلناه واحدة فتصدر رجوع الاول وحيد الاتلاف
 ولكن المانع وهو بقاء التصابغ ليعمل الضمان عليه فاذ رجوع الثاني ارفع المقع ووجب الضمان بالتقصي (وان شهد رجل
 وامرأتان فرجعت امرأته ضمن ربع الحق لبقاء ثلاثة الارباع يقاسم في وان رجعتا ضمن نصف الحق) لان نصف الحق باق لشهادة
 الرجل (وان شهد رجل وعشر نسوة ٩٠) ثم رجوع ثمان فلا ضمان عليهن لانهن من بقاء شهادته كل الحق فان رجعت

أخرى كان عليهن ربع
 الحق لانهن في نصف شهادة
 الرجل والرابع شهادة
 الباقية ففي ثلاثة الارباع
 (قوله اذا تلف انسان
 مال زيد بقضى القاضي)
 أقول الضمير في قوله راجع
 الى زيد (قوله يسقط
 الضمان الخ) أقول مع أن
 الاتلاف ليس بظاهر فما
 شئ فيه لبقاء استحقاق
 المدعى عليه بمجتهل بل
 انما هو بمجتهل زعم الرابع
 فقط (قوله فلان عنده
 الخ) أقول الضمير في
 قوله يتعنه راجع الى
 الضمان في قوله واستحقاق
 التلف يسقط الضمان
 الخ (قوله ثم اذ رجوع
 الاول الخ) أقول الاظهر
 انه من بقاء الشاهد من الاستحقاق باقية (والتلف في استحقاق يسقط الضمان) كما اذا تلف
 مال زيد بقضى بضمه عليه فظهر أن مستحقه عرقه باخذ ويسقط الضمان زيد (طاول أن منع)
 الضمان وما نحن فيه من هذا فان الرجوع اتلف على الشهود حصته التي أنتم بالشهادته
 وصارت مستحقة للشهود عليه وبقاها من بقاء كل الحق فظهر استحقاق للشهود لثالث حصته دون
 الشهود عليه فبدفع الضمان للشهود عليه (فان رجوع آخر) من الثلاثة (ضمن الرابحان نصف
 المال لان بقاء الثالث يعني نصف المال) فاقول الرابع الاول كيف أضرب رجوع الثاني عالم لا يترتب
 ضله رجوع بنفسه وقت رجوعه لا يقبل هذا كالا قبل قول أحد هولاء رجوع الثلاثة لا يترتب
 شئ لا غير يثبت به كل الحق فرجوع غيري موجب عليه لا على حقيقة الوضوح ان تلف النصف
 وان كان مما يستقل بمرجوع واحد اذا فرض تحققه فمخرج رجوع جماعة تخصصوا الضمان لانه ليس
 أحدهما أولى من الآخر (وان شهد رجل وامرأتان فرجعتا أحدهما ضمن ربع المال لبقاء
 ثلاثة أرباعه يقاسم في وان رجعتا ضمن نصفه لان بشهادة الرجل يعني نصف الحق وارتد
 رجل وعشر نسوة ثم رجوع ثمن ثمان فلا ضمان عليهن لانهن من بقاء شهادته كل الحق فان
 رجعت أخرى ضمن التسع (ربع الحق لبقاء نصف شهادة الرجل) الباقي (والربع شهادة الباقية)

أخرى كان عليهن ربع
 الحق لانهن في نصف شهادة
 الرجل والرابع شهادة
 الباقية ففي ثلاثة الارباع
 (قوله اذا تلف انسان
 مال زيد بقضى القاضي)
 أقول الضمير في قوله راجع
 الى زيد (قوله يسقط
 الضمان الخ) أقول مع أن
 الاتلاف ليس بظاهر فما
 شئ فيه لبقاء استحقاق
 المدعى عليه بمجتهل بل
 انما هو بمجتهل زعم الرابع
 فقط (قوله فلان عنده
 الخ) أقول الضمير في
 قوله يتعنه راجع الى
 الضمان في قوله واستحقاق
 التلف يسقط الضمان
 الخ (قوله ثم اذ رجوع
 الاول الخ) أقول الاظهر

أن يقال ان رجوع الاول لم يظهر الاتلاف فخلا عن اتلافه لبقاء استحقاق ادعى بما حجة التامة (وان
 فاذ رجوع الثاني أيا تميز سببه الاول في الاتلاف أيا لم يعد له الاول فعليه تأمل ثم لا ذكره ان لا يتصور نوع مخالف لما أسلفه أنفا
 من انه اذ رجوع واحد من الثلاثة لم يستأمر مظهر إضافة القضاء الى الثاني والجواب ان ذلك فيما اذا استمر الاتمان على
 شهادتهما وليس كذلك (قوله لم يفت بطريق التبيين) أقول التمييز انما يكون في حكمه فيما يضافه فظهر الوصول اليها فان وصل حكم
 بشوئها فلا كذا في هذا الكتاب قبل بقاء الشهادة على الزنا (قوله واحتمل كذب غيره ما الخ) أقول احتمالا لا كثر من الاحتمال
 الثابت قبله لكن فائدة هذا الكلام غير ظاهرة (قوله كذب بشهادتهما) أقول لا استأمر لاهم (قوله فتصدر رجوع الاول
 وحيد الاتلاف) أقول أي علم وحده بل علم قصد الاتلاف كالا يفتي وفيه بحث ويمكن أن يقال لعل المراد بوجد الاتلاف
 الزعم ثم المبرر واخذ برسمه وقرأه فذكر في أبيهش ولكن المنع وهو بقاء الحق هكذا ينبغي أن يفهم الكلام والعمد
 الجدير به دم (قوله لو ان رجوع الثاني ارفع المقع) أقول لا يفتقر الى دفعه وضي المذهب المتأخذه

وان يرجع الرجل والنساء جميعاً على الرجل نفس الحق وعلى النساء خمسة أصداء عند أبي حنيفة ونسبه الله وعندهما على الرجل
 النصف وعلى النساء النصف الاثنان وان كثرت بين مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادة اثنين الا مع رجل واحد) فيعين لقيام
 نصف الحقة فلا يتغير هذا الحكم بكتة النساء واذا تمت نصف الحق بشهادة من عند الرجوع (ولا يحنفة رجعه ان كل
 امرأتين قامت مقام رجل واحد بالنسب) قال صلى الله عليه وسلم في نقصان عقلهن عدلت شهادة اثنتين منهن شهادة رجل واحد
 واذا كننا كرجل سار كما شهد بذلك رجلان ثم رجعوا وفي وسعنا (٩١) الحديث على ذلك قطر وانما أن لو قال
 عدلت شهادة كل اثنتين

منهن بشهادة رجل
 والجواب أنه اخلق ولم
 يقيدان ذلك في ابتداءه
 أو مركز فكان الاطلاق
 ككلمة كل وان رجع
 النسوة العشريون الرجل
 كان عليهن نصف الحق
 عندهم جميعاً لكانا ان
 العشر هو بقية من بقي
 فالرجل يبقى ببقائه نصف
 الحق (وان شهد رجلان
 وامرأة بمال ثم رجعوا
 فالضمان عليهما دون المرأة)
 لان المرأة الواحدة شرط
 العلة ولا يثبت به من
 الحكم فكان القضاء ضاماً
 الى شهادة رجلين دونها فلا
 تضمن عند الرجوع شيئاً
 قال (وان شهد شاهدان
 على امرأة بالنكاح الخ)
 وان شهدا على امرأة
 بالنكاح ثم رجعا فلا ضمان
 عليهما سواء كانت الشهادة
 بمقدار مهر مثلها أو بقل
 من ذلك لان التلف هنا
 منافع البضع ومنافع البضع
 عندنا غير مضبوطة
 بالاتلاف لان التضمين
 يقتضي الماتلة بالنسب على
 ما عرفه الامامية والعين والمفسدة

(وان يرجع الرجل والنساء على الرجل سندس الحق وعلى النسوة خمسة أصداء عند أبي حنيفة
 رجعه الله وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف) الاثنان وان كثرت بين مقام رجل واحد
 ولهذا لا تقبل شهادة اثنين الا انضم لهما رجل واحد ولا يحنفة رجعه ان كل امرأتين قامت مقام رجل
 رجل واحد قال عليه السلام في نقصان عقلهن عدلت شهادة اثنتين منهن بشهادة رجل واحد فصار
 كما اذا شهد بذلك مسترجعان ثم رجعوا (وان رجع النسوة العشريون الرجل كان عليهن نصف
 الحق على القولين) لما قلنا (ولو شهد رجلان وامرأة بمال ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة) لان
 الواحدة ليست بشاهدة قبل هي بعض الشاهد فلا يضاف اليها الحكم قال (وان شهد شاهدان على امرأة
 بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك اذا شهدا بأقل من مهر مثلها) لان
 منافع البضع غير متوقفة عند الاتلاف لان التضمين يستدعي الماتلة على ما عرف

(وان يرجع الرجل والنساء على الرجل سندس الحق وعلى النسوة خمسة أصداء عند أبي حنيفة
 وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف) الاثنان وان كثرت بين مقام رجل واحد ولهذا
 لا تقبل شهادة اثنين الا انضم لهما رجل واحد ولا يحنفة رجعه ان كل امرأتين قامت مقام رجل
 قال صلى الله عليه وسلم في نقصان عقلهن عدلت شهادة كل اثنتين منهن بشهادة رجل واحد
 من حديث الخديري رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال يا معشر النساء تصدقن وأكثرن
 الاستغفار فاني رأيتكن أعصكر أهل النار فقال امرأتين من يارسول الله ما لنا أكثر أهل النار قال
 تكفرن بالله وتكفرن العشر ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لغيري منكم قالت يا رسول
 الله وما نقصان العقل والدين فقال يا معشر النساء انقل فتهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان
 العقل ونكحت البالي لا تصلي وتغتفر في رمضان فهذا نقصان الدين (فصار كالوهد بذلك مسترجعاً ثم
 رجعوا وان رجع النسوة العشريون الرجل كان عليهن نصف الحق على القولين) بعض
 بالاتفاق على اختلاف التصريح فعندهم لان التام بشهادة اثنين نصف المال وعند بلقياس يثبت
 به النصف وهو الرجل كالوهد ستة رجال ثم يرجع خمسة ثم ليست احداً من أولي بضمان النصف من
 الاخرين (ولو شهد رجلان وامرأة بمال ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة لان الواحدة ليست
 شاهدة بل بعض شاهد) لان المرأتين شاهد واحد احد فتهادة الواحدة شرط على وضطر العلة لا يثبت به من
 فكان القضاء بطس الا يشهادة الرجلين فلا تضمن الرجوع رجوعاً مائلاً ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم
 رجع رجل وامرأة وجب ضمان نصف المال لبقا من يفي بشهادته نصف المال أعني المرأتين
 ثم هو على الرجل خاصة على قولهما لثبوت النصف بشهادة الرجل والنصف بشهادة النساء يفي
 في قياس قول أبي حنيفة أن النصف أثلاً على الرجل والمرأة لان القضاء هنا بشهادة الكل من الرجال
 والنساء على الشيوع ثم يقيم كل امرأتين مقام رجل ثلاث نسوة مقام رجل ونصف فان رجعوا

(قوله الامع رجل فيعين الخ) أقول يعني ويعين رجل لقيام (قوله قال عليه الصلاة والسلام في نقصان عقلهن) أقول لفظ في قوله
 عليه السلام في نقصان السبي (قوله ان لو قلنا عدلت شهادة الخ) أقول ان لو قلنا عدلت شهادة اثنتين منهن بشهادة رجل واحد
 فه التسه كالرجل فلنا وزن عليه كان حكيم حكم العدل المذكور كما في عدداً بام أد في عدة السفر والخض (قوله قال علي يفي ببقائه) أقول
 الضمير قوله يفي ببقائه راجع الى الرجل (قوله لان التضمين يقتضي الماتلة بالنسب) أقول قال الله تعالى فاعتدوا عليه جيشاً ما اعتنى عليكم

(قوله لا تنقض) بسبب اجتماع القولين في النكاح متقومة فكانت بالنكاح كنفك لان المخرج هو عين النكاح في المثل
في ضرورة التقويم في احدي الماتين تقوما في الاخرى كنهما متقومة عند الخول بالاتفاق ووجه ذلك انها انما تضمن وتنقوم
بالنكاح لا بطريق الحمل لا يحصل خطير (٩٢) لحصول التسليم به وهذا المعنى ليس بموجود في حالة الازالة الا ترى انه

مشرط عند التلقا
ليس بشرط به عند
الازالة كالمهرود والولي
وموضع اصول الفقه وقد
ذكرنا ذلك في التفسير
مستوفى بعون الله تعالى
وكذلك ان شهادتي زوج
يتزوج امرأته بعد امر
مثله انما اتلف بموضع
لما ذكرنا ان البيع متقوم
حال الخسول في المثل
والاتلاف بموضع كلا
اتلف كالشهادتين
في غير محل فثبت نزعها
لا يضمن (قوله وهذا
لان معنى الضمان معناه
ان الاتلاف بغير عوض
مضمون بالنسب والاتلاف
بعوض ليس في معناه لعدم
الماتية بينهما فلا يلحق به
يطر بقوله

(قوله ووجه ذلك الخ)
أقول ناظر الى ما تقدم
بسط به من قوله جواب
عما يقال الخ (قوله ابانة
لنظر الحمل) أقول سق
يكون مصوناً عن الابتذال
ولا يملك بها ما كان ما عدا المهر
بما لا يعظم خطره عند تم
لا يقتضي عليه ان ذلك ليس
بموجود في الاتلاف

وانما تضمن وتنقوم بالنكاح لانها تصير متقومة ضرورة الماتية لخطر الحمل (وكذا اذا شهد على رجل
بأن يتزوج امرأته بعد امرهم مثله) لانه اتلاف بموضع لان البيع متقوم حال الخسول في المثل والاتلاف
بموضع كلا اتلاف وهذا لان معنى الضمان على الماتية ولا يمتنع ان الاتلاف بموضع وبينه بغير عوض
جميعاً فلهما اتصالاً وعندنا اتصالاً في السورة ثلاثة أحسن وعلى الرجل ضمان (قوله وان شهدا
الى آخره) اذا أدى رجل على امرأته كما جاز قدر مهر مثله أو اخطأه باطل بان اخطأه بمائة ومهر مثله
أنفقه به دليل شاهدان ففرضي عن شهادتهما ما نزعها بالبيع الكساح رجوعهما ولا يضمنان
شأ في صورتين كذا كره المصنف وذكر في المنظومة في صورة النقصان أنها يضمنان ما نقص عن مهر
مثلهما عند أبي حنيفة ومحمد خلا لا ينفق قال في بابي يوسف قال في بابي يوسف لا يضمنان كساحاً ولا يضمنان
رجوعاً لم يضمنوا ما بقوا ثمينة في شرحه المحسني بالحصر وجعل اختلافه في بيع مثلهما اختلاف
الزوجين في قدر المهر فان عند أبي حنيفة ومحمد اتلف قول قولها في مهر مثلهما فكان يقضى لها ما أتلفوا
ههنا كذا في نسخة فلهذا على اسمها وعند أبي يوسف القول لزوم في كل ارتفاع في قوله عليها
ونع صاحب الجيع وما ذكره صاحب الهداية هو للرجوع في المذهب وعليه صاحب النهاية وغيره
من الشارحين لم يتفاوتوا في اختلاف ولا رواية وهو المذهب في الأصول كلبسوط وشرح الطحاوي
والغير وغيرهم وانما تفاوتوا في خلاف الشافعي فلو كان لهم شعور بهذا الخلاف لكانت في المذهب
بين الأئمة الثلاثة بموضع ما عدا الكساح وبشكلوا بقتل خلاف الشافعي وذكرنا وجهه بان البيع
متقوم لثبوت تقومه حال الخسول فكذا في غيره لانه في حال الخسول من غير ذلك الذي ثبت تقومه
وأجابوا بصاحبنا بوجه المستفاد بان تقومه حال الخسول ليس بالاتلاف فخطره حيث كان منه التسليم
المطلوب في الدنيا لا لا تزوجه ذلك من النفع كما شرطت الشهادتي على العقد عليه دون سائر العقود
فلذلك لا اعتبار بمقوما في نفسه كالاصحاب المال لا يراون ذلك على رقبته والمنافع لا تنقوم فلا تضمن
لان التضمين يستلزم للماتية بالنسب ولا يمتنع ان بين الاعيان التي تخرز وتقتول والاعراض التي تصرف
ولا تنق في النهاية على الأصل المذهب كورخانية آخره مما اذا شهدوا بالطلاق الثلاث ثم
رجعوا بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا اذا قتل رجل امرأة رجل لا يضمن القاتل لزوجها
شيئاً وكذا اذا ارتدت المرأة لا شيء عليها لزوجها وعندنا عليها وعلى القاتل لزوج مهر المثل وأورد
على قولنا نقضاً أنهم أوجبوا الضمان بالاتلاف منافع البيع حقيقة فبان اذا كره يمتنع امرأته فزنى
بها يجب في حاله مهر المثل فكذا يجب في الاتلاف الحكمي وأجاب نقلاً عن الأخيرة بأنه في الاتلاف
الحكمي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا يكون الواو دونه وارداً في الحكمي ونقله
حاشي شرح الطحاوي لو ادعى أنه استأجر النازح من هذا شهر اشترى بواقر مثلهما وأنه مؤجر بغير
فهمه المثل كرجعها لاضمان عليها لانها أنفقت النفقة ومثل النفقة لاضمان عليه (قوله
وكذا لاضمان عليها اذا شهدا على رجل يتزوج امرأته بعد امرهم مثله) بان ادعت امرأة عليه بذلك
فشهدا نزعها بالبيع الكساح على كل حال بصدقا فثبت ولا يضمن ما أنفقتا عليه من مهر المثل
لانها سمعت ذلك البيع وهو متقوم حين ورود العقد عليه والاتلاف بموضع كلا اتلاف وانما

صكان

(قوله لانه محل خطير) أقول يعني من الذنوس

(قوله معناه ان الاتلاف بغير عوض الخ) أقول لا تخبر بأنما أفاده الشرح بينه وبين المشر وحاسبين الصب والذنون من
المشبهين بمعنى كلامه بالوضع للشاهد في الصورة كذا كرهه كان اتلافاً للماتية بغير عوض وهذا اتلافاً للزوج بعوض
هو الموضع فتقوم الماتية التي هي معنى الضمان فليست له فله لو كان المراد ما ذكره قال المصنف لان معنى الاتلاف الماتية

(وان شهدا أكثر من مهر المثل ثم رجعا عنها الزيادة لانهما اتلفاهما من غير عوض) وهو وجوب الثمن قال (وان شهدا يسع شئ بمثل القيمة) أي شهدا به باع عبده الف درهم ثم رجعا فان كان الاتلف قيمة أو أكثر لم يضمن شيئا لهما من الاتلاف بعوض كلا اتلاف وان كان قيمته اثنين ضمنا البائع اتلفا لانهما اتلفاهما من غير عوض في مقابل الاتلفين قيمتهما بعوض ولا فرق بين أن يكون البيع بآنا أو بغير خيار البائع بان شهدا بأقل من القيمة كالصورة المذكورة وان البائع بالتباعد ثلاثة أيام بقضى القاضي ببقاء وصفت المدة وتقرر البيع ثم رجعا عنهم ما ضمنه ففضل ما بين القيمة والفن اتلفا لهما الزيادة بعرض لأن البيع بالتباعد وان كان غير مزيل للثمن والاتلاف كان ممكنا من دفع الضرر عن نفسه بغير البيع في المدة فثبت البيع لهما كذا رخصا به والرجاء فيقضي الضمان لكن حكمه في البيع السابق وهو البيع المشهود به ولهذا استحق المشتري بزيادة البائع لما كتبت في كذا الأصل البيع لم يمكنه أن يتصرف بحكم الخيار إذا العاقل يصر عن الاتسب إلى الكذب حسب (٩٣) طائفة فلا واجب البيع في المدة لم يضمن شيئا

لأنه أزال ملكه باختياره فلم يصدق الاتلاف

(قوله ثم رجعا عنها الزيادة

لانهما اتلفاهما) أصول

الضمير في قوله اتلفاهما راجع

إلى الزيادة (قوله أو بغير خيار

الباقع بان شهدا) الخ) أقول

قوله بان شهدا ناظر إلى قوله أو

بغير خيار البائع فتأمل قال

المصنف (وان كان أقل من

القيمة ضمن الخ) أقول قال

ابن القيم هذا إذا شهدا

بالبعض ولم يشهدا بتقدير

فان شهداه وبتقدير الثمن ثم

رجعا فاما أن يتلفاهما في

شهادة واحدة بان شهدا

أتماعه هذا بالف وأوام

الثمن أو في شهادتين بان شهدا

بالبيع فقط ثم شهدا بان

المشتري أو طمأ الثمن في

الاول يقضي عليها بقيمة

المبيع بالاثنتين وفي الثاني

يقضي عليها بالثمن البائع

ووجه الفرق أن في الاول

المقضي به البيع دون الثمن

لأنه لا يمكن القضاء بما يجب

(وان شهدا أكثر من مهر المثل ثم رجعا عنها الزيادة) لانهما اتلفاهما من غير عوض قال (وان شهدا يسع شئ بمثل القيمة) أي شهدا به باع عبده ثم رجعا بمثل قيمته (وان كان أقل من القيمة ضمنا البائع) لانهما اتلفاهما من غير عوض ولا فرق بين أن يكون البيع بآنا أو بغير خيار البائع بان شهدا بأقل من القيمة كالصورة المذكورة وان البائع بالتباعد ثلاثة أيام بقضى القاضي ببقاء وصفت المدة وتقرر البيع ثم رجعا عنهم ما ضمنه ففضل ما بين القيمة والفن اتلفا لهما الزيادة بعرض لأن البيع بالتباعد وان كان غير مزيل للثمن والاتلاف كان ممكنا من دفع الضرر عن نفسه بغير البيع في المدة فثبت البيع لهما كذا رخصا به والرجاء فيقضي الضمان لكن حكمه في البيع السابق وهو البيع المشهود به ولهذا استحق المشتري بزيادة البائع لما كتبت في كذا الأصل البيع لم يمكنه أن يتصرف بحكم الخيار إذا العاقل يصر عن الاتسب إلى الكذب حسب (٩٣) طائفة فلا واجب البيع في المدة لم يضمن شيئا

كان كذلك لا تنطبق الضمان على المماثلة كذا كرنا ولا مماثلة بين الاتلاف بعوض وهو الثابت في حق الزوج والاتلاف بلا عوض وهو الذي يحكم به على الشاهدين (وان شهدا أكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمن الزيادة) على مهر المثل (لانهما اتلفاهما بلا عوض) وهي من الاعيان التي تقع المماثلة بالتعيين فيها (قوله وان شهدا يسع شئ بمثل القيمة أو أكثر) بان ادعى ذلك مدع تشهدا به (ثم رجعا بمثل قيمته لا ليس باتلاف معنى نظرا إلى العوض وان) شهدا (بأقل من القيمة) ثم رجعا (ضمننا) قصص القيمة لانهما اتلفاهما القدر عليه (بلا عوض) هذا إذا شهدا بالبائع ولم يشهدا بتقدير الثمن فلا يذهب له ويتقيد الثمن ثم رجعا فاما أن يتلفاهما في شهادة واحدة بان شهدا أنه اعطى هذا بالقدر أو طمأ الثمن أو في شهادتين بان شهدا بالبائع فقط ثم شهدا بان المشتري أو طمأ الثمن في الاول يقضي عليها بقيمة البيع بالاثنتين وفي الثاني يقضي عليها بالثمن البائع ووجه الفرق أن في الاول المقضي به البيع دون الثمن لأنه لا يمكن القضاء بما يجب إلا بقرائن مما وجب سقوطه وهو القضاء بالاثناء ولهذا قلنا لو شهدا ثنتان على رجل أنه باع من هذا عبده وأما شهادة واحد فلا يقضي بالبائع لأنه لا يقرن القضاء بما وجب اتفانسه وهو القضاء بالاثناء فكذا هذا وإذا كان المقضي به البيع فقط وزال المبيع بلا عوض فضمنان القيمة بخلاف ما إذا كان شهادتين فان الثمن يصير مقضيا به لأن القضاء بالثمن لا يقرن بما يسقطه لانهما لم يشهدا بالابقاء بل شهدا بعقدك وإذا صار الثمن مقضيا به ضمنا برجوعهما فظل المصنف (ولا فرق بين كون البيع بآنا أو بغير خيار البائع لأن السبب في البيع هو السابق) حتى استحق المشتري المبيع بزيادة وقد أزالا شهدا فثبتا حكمه في الكذب ما لم يصرحوا بالتباعد (فانقضت التلغ إلى الشهود) وهذا جواب عن سؤال الذي كرم في الميسر حاصلا ينبغي أن لا تضمنان عليهما الاتهاما إنما اتهمت البيع بشرط الخيار لابقاء به لا لزول ملكه عن المبيع وانما يزول إذا لم يشع حتى مضت المدة وإذا لم يشع حتى مضت المدة كان مختارا في إزالة ملكه عنه إلى غيره

الثمن لا يقرن له مما وجب سقوطه وهو القضاء بالابقاء وهذا قلنا لو شهدا ثنتان على رجل أنه باع من هذا عبده وأما شهادة واحدة فلا يقضي بالبائع لأنه لا يقرن القضاء بما وجب اتفانسه وهو القضاء بالاثناء فكذا هذا وإذا كان شهادتين فان الثمن يصير مقضيا به لأن القضاء بالثمن لا يقرن بما يسقطه لانهما لم يشهدا بالابقاء بل شهدا بعقدك وإذا صار الثمن مقضيا به ضمنا برجوعهما فظل المصنف (ولا فرق بين كون البيع بآنا أو بغير خيار البائع لأن السبب في البيع هو السابق) حتى استحق المشتري المبيع بزيادة وقد أزالا شهدا فثبتا حكمه في الكذب ما لم يصرحوا بالتباعد (فانقضت التلغ إلى الشهود) وهذا جواب عن سؤال الذي كرم في الميسر حاصلا ينبغي أن لا تضمنان عليهما الاتهاما إنما اتهمت البيع بشرط الخيار لابقاء به لا لزول ملكه عن المبيع وانما يزول إذا لم يشع حتى مضت المدة وإذا لم يشع حتى مضت المدة كان مختارا في إزالة ملكه عنه إلى غيره

أيضا لا يجعل الفسخ مينا على حكم القاضي بالبائع وانما يقرن لتأمل (قوله فلا واجب البيع في المدة) أقول لا في مدة الخيار

(وإن شهد على رجل أنه طلق المرأة قبل الفسخ فقبل الفسخ لا ينعقد المهر لانها لم تكن على شرف السقوط بالارتداد أو طلوع ابن الزوج وعلى المؤكدا على الوجهين جميعاً إلا أن الحرم إذا أخذ صديقاً معه شخص في بداهته يجب الجزاء على الحرم ويرجع على القاتل لأنه إذا كان على شرف السقوط بالتولية ولأن الفقرة قبل الفسخ في معنى الفسخ لعمد الفسخ وعليه وهو البضع (٩٤) المرأة كما كان والضمير في وجوب سقوط جميع المهر لا يبيح

(وإن شهد على رجل أنه طلق امرأة قبل الفسخ لم يثبت بها مهر جماعاً نصف المهر لانها لم تكن على شرف السقوط إلا أن يرى أنها لو طلعت ابن الزوج أو ارتدت سقط للمهر أصلاً ولأن الفقرة قبل الفسخ في معنى الفسخ في وجوب سقوط جميع المهر كما مر في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداءً بطريق المتعة فكان واجباً بتدبيرها

فلا يجب الضمان والجواب أن سبب التلف العقد السابق وثبوته بشهادتهم فصفاء المهر غاية الأمر أنه سكت إلى أن عصمت الفتوة ولا يستلزم رضائهما أو كونه نكراً من أن يضاف إليه الكذب لا لعدم ذكر العقد إذ أصبح كأنه غير صادر ومنه يظهر للناس تناقضه وكذبه والعقل يحرم من مثله وكذا لو شهدا بالفسخ على أنهما خيبر المشرك ومضت المدونة بفسخ وفي قيمة المبيع تقصان عن الثمن المتخلف به ضمانه ولأن المتهود عليه بالشراء أجاز في المدونة الضمان عنه ماله أن يفسخه باختياره كإجازته البائع في شهادته ما بالخيار به بغير ناقص عن القيمة حيث يسقط أيضاً (فقالوا إن شهدا على رجل أنه طلق امرأة قبل الفسخ فقبل الفسخ ثم رجعا ضمن نصف المهر) هذا إذا كان في العقد مهر مسمى فإن لم يكن ضمن المتعة لانها الواجبة فيه وذلك (لانها إذا كان على شرف السقوط) وعلى المؤكدا على الوجهين أما كونه على شرف السقوط فإن المهر يصح لو ارتدت الزوجة والعائد بالحق تعالى أو طلوع ابن زوجها يسقط المهر أصلاً وأما على المؤكدا على الوجهين فمالتان هما ما إذا أخذت من مبيد الحرم فقتله في بداهته أو يجب الجزاء على الأخذ ورجع على القاتل لأنه إذا كان بحيث يسقط بان يثوب بفسقه وما إذا أكره رجل أن يرضى على الطلاق قبل الفسخ وجب على الزوج نصف المهر ويرجع على المكره وسكت في بداهته وأما الفقرة قبل الفسخ في معنى الفسخ فتوجب سقوط كل المهر كما مر في النكاح) أي من يملك المهر من أن يطلق قبل الفسخ يعود الفسخ عليه إليها كما كان سابقاً فلا يجب قبضته شيء (ثم يجب نصف المهر ابتداء) فقد أوجبنا شهادتهم على ما لا يجب عليه من عقد الطلاق في وأما هو في معناه بسبب عود الفسخ عليه الهام إلى ما لا يرد ذكر المصنف ما لو شهدا بالطلاق بعد الفسخ مع أنه قد كوفي القدر وهو البداية وحكمه أن لا يجب ضمان لأن البضع لا تقوّمه حال النظر وجب ما دفع من المهر قد اعتاض عنه من مبيع البضع فلم يتقاض عليه ما لا يعرض وفي التفتة بضمنا لا ما زاد على مهر المثل لأن قدره المثل أتلاف بعوض وموت مبيع البضع التي استوفاه ثم المعروف أن الشاهد من لا يضمن سوى نصف المهر من غير ذكر خلافه فخرج بعضهم أن ذلك قول أبي حنيفة وإني يوسف رحمه الله أماعي قول محمد في ضمان المرأة ما زاد على نصف المهر إلى غايته لا مهر ما رجعوا عما رجع الزوج بطلانها وأما وقع بالقسام فيفسد أي حقيقته رجه أنه موقوفه بالقضاء كإشباع الزوج وإشباع الزوج ليس لها إلا النصف وعند محمد رحمه الله القسام ليس إيقاعاً متفقاً حقها ما بات في كل المهر وقوله بتدبيرها فقد أتلفناه انتهى والوجه عدمه لأن القضاء بالرفع أو غلغله عنه تكذيباً في إنكاره الطلاق على أن نقل هذا

العقد كان لم يكن فكان وجوب نصف المهر على الزوج ابتداءً بطريق المتعة يثبت بتدبيرها فيجب الضمان بالرجوع وأما حاله في معنى الفسخ لأن النكاح بعد الزوم لا يقبل الفسخ لكن لما عاد كل المبدل إلى ملكها من غير تصرف فيه شبهه الفسخ

(قوله لانها) كلما كان على شرف السقوط أقول بمعنى كذا المهر الذي كان على شرف السقوط قال الزجلي ونقض هذا يستلزم كرهافي الضرر بإسداها امرأة لها على رجل أنه قد هود مؤجلة فشهد الشهود أنها حية فأخذت الألف منه فارتدت ولحق بتدار الحرب وسببت ثم يرجع الشهود عن شهادتهم لا يضمنون وهذا لأن كان على شرف السقوط لأنه لو كان مؤجلاً على حاله يسقط بارتدادها والثالثة نوان رجلاً قتل امرأة قبل أن يدخل بها زوجها

حتى لزمه جميع المهر لا يرجع على القاتل وإن وجدنا أن كيداً من ذلك لاقتله كان احتمال السقوط ثابتاً بخلاف ولكن نقول القتل منه النكاح والشيء بانتهائه بقرار الدين المؤجل ثابت في الحال وإنما تأخرت المطالبة ولهذا لو مات من عليه الدين بطل ولو يؤيد كتابه شهادته ما يشاء أنقص الحاصل محالاً وقال لا تدل بانتهائه بسقط بل يكون ثبوتها وتقصيها بدونها فلا يسقط بطل الانتفاض من الأصل انتهى فهو قولنا لكن نقول القتل منه النكاح المحل للبحث

(وان شهد أنه أعتق عبده) ففرض ذلك (ثم رجعا ضما فقيته) لانهما ائتلفا ماله العبد عليهما من غير دل (ونفذت وجوب الضمان والولاء)
 للعتق لان العتق لا يتصور اليهما بالضمان فكذلك الولاء لا يتابعه قبل يضي أن لا يكون الولاء لسوء ولاه منكر العتق
 وأوجب بانه مكذب في ذلك شرعا بغضا لما غاضى بالحقه وقيل لما ثبت الولاء ثبت العوض فاعتق الضمان وأوجب بانه لا يصلح
 عوضا لانه ليس بمال متقوم ثم لا يختلف الضمان باليسار والاعسار (٩٥) لكن به ضمانا لئلا يوافاه ولا يختلف

بذلك قال (واذا شهدا
 بقصاص ثم رجعا الخ) اذا
 شهدا على رجل بالقصاص
 فاقص منه ثم رجعا ضما
 الدين في مالهما (ولا يقص
 منهما) وقال الشافعي
 يقص منهما ما وسد القتل
 قسيما فاشبهه المكره أي
 فاشبهه السببهنا وهو
 الشاهد المكره ان كان
 اسم فاعل أو فاشبهه القاذي
 المكره لانه كالطاشهنا
 حق لولم لا يروى كقران
 كان اسم مفعول وقيل
 أشبه الولي المكره وهو
 ليس بشئ لأهله بل
 الى القتل وقوله (بل
 أولى) أي التسببهنا
 أولى مسن الاكره لان
 التسبب موجبه من حيث
 الافشاء والاقضاء ههنا
 أكثر لان المكره ينع عن
 القتل ولا يعان عليه
 والولي يعان على الاستفاه
 فكان هذا أكثر افشاء
 ومع ذلك يقص من المكره
 لتسبب من الشاهد أولى

قال (وان شهد أنه أعتق عبده ثم رجعا ضما فقيته) لانهما ائتلفا ماله العبد عليهما من غير عوض
 والولاء للعتق لان العتق لا يتصور اليهما بهذا الضمان فلا يتصور الولاء (وان شهدا بقصاص ثم
 رجعا باسد القتل ضمنوا الدية ولا يقص منهم) وقال الشافعي رحمه الله يقص منهم لو وجد القتل منهم
 قسيما فاشبهه المكره بل أولى لان الولي يعان والمكره ينع

اختلاف غير يبال في الكتب المشهوره فلا يتصور عليه (قوله وان شهد أنه أعتق عبده) ففرض
 بالعتق (ثم رجعا ضما فقيته لانهما ائتلفا عليه) مالا متقوما (بلاعوض) فيضمنوا سواء كانا
 موسرين أو معسرين لانه ضمانا لا فرق وهو لا يتقيد باليسار (والولاء للولي لان العتق من جهة)
 وهو وان كان منكر القتل صار مكذبا شرعا وانما لا يتصور للشاهدين ضمانهما لان العتق لا يشعل
 الانتفال ولا يكون الولاء عوضا فاشبهه الضمان لانه ليس بمال بل هو كالسبب بورثه ولو كانا شهدا
 بتدبير العبد وقضى به كان عليهما ضمان ما بين قيمته مدبر أو غير مدبر وقد سلف في كتاب العتق قدر
 نقصان التدبير وان مات الولي بعد رجوعهما فقتل من ثلث تركه كان عليهما بقية قيمته عبدا لورثته
 ولو شهدا بالكتابة ضمنوا قيمته والفرق انهما بالكتابة جالدين للولي وبين ماله العبد يشهدان
 فكأنهما مابين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بين الولي وبين مدبره بل يقص ماله
 ثم اذا ضمنوا لهما المكتسب على بجموه لانهما اقاما مقام الولي حين ضمانتهما ولا يثبت للمكاتب
 يؤدى اليهما الجيع كان كذلك مع الولي وولاه الذي شهدا عليه بالكتابة وان عجز فرث في الرق
 كان الولاء لان قيمته تصرف له كالمكاتب لان الضمان لان المكاتب لا يقبل العقل من ملك الى ملك
 ويرد المولى ما أخدمته من الزوال سيالتهما رده في الرق فهو كفاسب المدبر اذا ضمن قيمته بعد ايقاعه ثم
 رجع يكون مردودا على المولى ويرد المولى على القاصب ما أخدمته ولو كانا شهدا على اقراره بان هذه
 الامه ولدت منه ففرض بذلك ثم رجعا ضما للولي نقصان قيمته وذلك بان تقوم أمة وأم ولد لولجاء بهما مع
 الامه فقيضان ما بين ذلك فان مات الولي بعد ذلك فقتل كان عليهما بقية قيمته أمة لورثته وان
 هما صافي شهدا على اقراره في ابن فله منه ما شهدا انه أقر أنها ولدت منه هذا الولد كان عليهما
 مع ما ذكرنا للولي قيمة الولد فان قضيهما مات فورثته هذا الاس كل عليه أن رد على الشاهدين بمحورث
 مثل ما كان الملبأ أخذته منهما قيمته وقمة أمة لانه يقول الملبأ أخذ بهن من ولدته في تركته لهما
 والى عدى انه شفى أن بضما لورثته مقدار ما ورث الا ان لانهما ائتلفا عليهما شهداتهما (قوله وان
 شهدا بقصاص ثم رجعا باسد القتل ضمنوا الدية ولا يقص منهما) وهو مذهب مالك خلافا لالشب
 والدي على عاقلة الشهود ومذهب أحد ان قالوا خطأنا ضما الدية في مالهما وان قالوا لا ندنا نقص
 منهما (وقال الشافعي رحمه الله يقص لو وجد القتل) منهما (قسيما فاشبهه) الشاهد (المكره)
 فانه تسبب شهدا في قتل الولي كما ان المكره تسبب بأكراهه في قتل المكره فقتل كما يقتل المكره
 (بل هو أولى منه لان الولي القصاص) بعد الشهادة (يعان) على قتل المشهود عليه ولا ينكر عليه
 أحد (والمكره) لا يعان على القتل بأكراهه بل (ينع) ويشكر عليه العلم بانه محذور عليه

بمال متقوم بل هو كالسبب بالحديث المشهور (قال المصنف واذا شهدا الى قوله ضمانا لدية) أقول قال ابن الهمام والدي على عاقلة
 الشهود انتهى وفيه بحث لأن العاقلة لا تعقل اعترافا (قوله وقيل أشبه الولي المكره وهو ليس بشئ لانه ليس عليا الى القتل الخ) أقول
 نعم لانه كالطامان حيث ظهر اذ انشاء القصاص بالبيع تنفع على ما سبغ فيه ومن تأمل كلام المصنف أعنى قوله لان الولي
 يعان لا يتدبر في الظاهر بزيادة الولي من المكره على تقدير كونه اسم مفعول ثم اعلم ان صاحب القيل السخاني والكاكي

(ولأن القتل مباشرة لم يوجد) وهو ظاهر وهو مستغنى عنه هنا لأنه متعلق بغيره أحد وليس له تعلق بما نحن فيه الآن يكون إجماعاً أن المباشرة للقتل وهو الولي المأثم من القصاص فكيف يلزم غيره وهو تكليف بعد وكذا تسيب الان تسيب إلى الشيء هو ما مضى إليه غالباً والمحقق فيه ليس كذلك لأن العفو مندوب إليه قال الله تعالى وأن تعفوا أقرب للتقوى بخلاف المكره فإن الأكره يقضى إلى القتل غالباً لأن المكره يؤثر حياته ظاهراً ولغالب أن يقول ظهور إثارتها حياً إيماناً أن يكون شرعاً وأطعماً والأول مشروع لأن المسلم مندوب إلى الصبر على القتل قصار كالعفو عن القصاص والثاني مسلم ولكن معارض بطبع ولى المقتول فإنه يؤثر التسيب بالقصاص ظاهراً ولهذا ترتل فقال (ولأن الفعل الاختياري) يعني سلطانة تسيباً ولكن الفعل الاختياري يقطع نسبة ذلك الفعل إلى غيره والفعل هنا هو القتل وجعل الولي باختياره المصير قطع نسبته إلى اليهود سلطانة لا يقطع نسبته إلى اليهود ولكن لا أقل أن يورث شبهة بتدبير القصاص فإن قيل لو أوردت شبهة لا تدفع اليه أيضاً لأنه بدل القصاص

(قال المصنف ولأن القتل مباشرة لم يوجد كذا تسيباً) أقول أي تسيباً واجب القصاص إذ الكلام

ولأن القتل مباشرة لم يوجد وكذا تسيباً لأن التسيب ما مضى إليه غالباً وهنا لا يقضى لأن العفو مندوب بخلاف المكره لأنه يؤثر حياته ظاهراً ولأن الفعل الاختياري عما يقطع النسبة ثم لا أقل من الشبهة وهي دارنة للقصاص

(ولأن القتل) من الشاهد (لم يوجد) تسيباً (لأن التسيب ما مضى إليه) أي إلى ما تسيب فيه (غالباً) والشهادة لا تقضى إلى قتل الولي على وجه الغلبة وأن أفضت إلى التضامير كغيرها ما يقع ثم تنفك الناس في الصلح على قدر الأدلة بل على قدر بعضها فإن تفضي غالباً إليه بل قد يوقف عن الناس من يعصب عليه طلب التتقي ومنهم من يطلب عليه العفو بالملازمة جمع بين ما هو الأحب للشارع وحصول مال ينتفع به فموقع بين ديارين وأخرى ولأن هذا النظر إلى مجرد ذاته ومفهومه يقتضي كثر وجوده التسيب إلى القتل فكيف إذا لم يكثر وقوعه وإذا اتى التسيب من الشاهد حقيقة اتى قتله (بخلاف المكره) يعني يخالف الولي المكره (لأن) الغالب أن (الإنسان يؤثر حياته) على حذقه وهو كالمكره ما كان المكره كراهه مسبباً حقيقة حيث ثبت فعله ما هو المقتضى لقتله بسبب الأثر الطبيعي ولا يصح فليس الشاهد عليه لانتفاء الجامع وهو أن ما مضى غالباً إلى الفعل ووجه أتوهو (أن الفعل الاختياري) ذي الاختيار المصير أعني قتل الولي المعترض بعد الشهادة (عما يقطع نسبة الفعل) إلى الشاهد كما عرف فيمن فك أنسان قد دفعاً باختياره وأمثاله كن دفع انساناً في برحرفه ما غيره قد دفعه إلى الاختيار انتقلت نسبة التفت إلى الحافز فلا وجود للسبب مع المباشرة بخلاف المكره فإنه وإن اعترض فعلها لا اختياري عن الأكره يمكن اختياره واختياره لا كراهه عليه فكان كالاختيار وإذا أصبح مع اختياره هذا البيع ولا إجازة يبيع ما لا يبرئته ونحوها فلم يصلح لقطع نسبة لعل عن المكره فاعترض المكره كراهه لكرهه قتل هذا القتل على أنه لم يقطع

فيه لا مطلق التسيب فإنه مما لا مجال للاختاره قال الامام الشافعي في ذكر في الاسرار ومن مشايخنا من قال في تقييد المسئلة بان الشهود مسبيون لأنه ضعيف لأن الذهب عنده السبب والمباشرة واحد الأثرى أنه يلزمه الكفارة لأن حافر البئر بمنزلة القاتل بسوء صغير لأن الحفر لا يبعد للقتل وضعا كالغريب بسوء صغير حره أو من ينزاهما الشهادة فطريق مسلول لاخذ ما ثبت بالشهادة فكان كالغريب عما قصد به القتل وفي الكافي في قوله في الهداية ولأن

القتل إلى قوله يؤثر حياته مشكل لأن الأثر على القلب فالظاهر أن الولي يقدم على القتل كمن مضى حياً وبه يدل ثأره والظاهر أن الأكره لا يقدم لأنه لا يساهل به قتلوه ومقتل أو يرتدع المكره عنه أو يطفئه العفو انتهى قال المصنف (لأن السبب) أقول الاتق واللام يدل من المضاف هو الضمير إلى السبب راجع إليه غالباً وهو السبب المأثم أو ما يجري مجراه قال المصنف ما مضى إليه غالباً أقول مقتضى بخلاف البئر وأجواب أن المراد بسبب القتل الذي وجب القصاص ما مضى إلى القتل غالباً فلنأمل وارثت التفصيل فرأى إلى الكشف شرح البيهقي في مباحث السبب (قوله ولما تامل أن يقول أن قوله ما مضى إلى القصاص ظاهراً) أقول بين الظهورين فرق ظاهر فإن إشارته لما مضى عليه الحيوان لا الأثر أي أن المكره للقتل يكون كسلب الاختيار بخلاف إشارته إلى التسيب فإنه ليس بتلك المنة لأنه يقع عنه كثيراً إشارته العفو انتفاء الثواب مع أنه مطبوع على حب التثنية في العاجل وانظار السامحة والكرم وأضولنا بدعو إلى العفو فلنأمل (قوله ولهذا ترتل فقال ولأن الفعل الخ) أقول أد ولكن هذا السؤال متوجهاتزل المصنف (قوله يعني سلطانة تسيب الخ) أقول إذا كان كلام المصنف متبعاً لكون اعتراف السامح خارجاً عن الآداب

الاختيار

أما بقوله (بمخلاف المال لا يشبه الثبوت) فلا يفهم سقوطه مطلقاً، وإنما سقطوا ما شئوا، وقد تضمن هذا الجواب عن صورة التكرار ما لا خلاف أنه مظهر لاختياره من المباحة، ففعل اختياره ينقطع التسمية، التكرار لأن اختياره فاسد واختيار التكرار صحيح، والفاقد مقابل الصحيح في حكم عدم فعل التكرار، كالاتي والفعل الموجود منه كولو جود من التكرار ووضعه أصول النسخة، وإن رجح أحداهما عليه نصف الدية، فالنسخة التي

(١٠٥)

بجلاف المال لا يثبت مع الشهادة والباقي يعرف في المختلف قال (واذا رجع شهود الفرع
خفوا) لان الشهادة في علم القضاء صدرت منهم فكان التلقاض في العلم (طوبى رجع شهود
الاصل وقولوا ان شهد شهود الفرع على شهادة تافلا ضمان عليهم) لانهم انكروا السبب وهو
الاشهاد فلا سطل القضاء الاخرى ومجمل

الاختبار الصحيح النسبة إلى الشاهد فلا أقل من أن وجب شبهة في إيجاب القصاص عليه
والقصاص يشترط إثباته (بخلاف المال فله شبهة التهمة) وقوة فاشبهه بالمكره بكسر الميم
وقوة والمكره يمنع بعضها والمرد المختلف عتقاً وإية تقبضه أي البت وفي شرح الجامع
الكبير لعقابي إذا شهدوا على رجل أنه قتل فلا خطأ أو عدم إفضى بذلك وأخذاً في الإفة في
الحط أو قتل القتال في العمد تجاه المهدود بقتله حيلة العاقلة في انطوائها أو راجعوا إلى الأخذ
لأنه أخذ بضيقه ولا يرجع هو على أحد وإن شأوا ضمنوا الشهود لأنهم تسبوا بالتلف فخرج
وهم يرجعون إلى الولي لأنهم ملكوا المضمون وهو الية بإداء الضمان فثبت أن الولي أخذ ما لهم
وفي العمد لا يجب القصاص على الولي ولا على الشهود لأن القضاء ورث شبهة لكنه تجب الية ويخير
ورثة المقتول بين أن يضمنوا الولي الية ولا يرجع هو على أحد بين أن يضمنوا الشاهدين وهذا
لا يرجعان عند أبي حنيفة رجوعاً له لأنهم لم يملكوا المضمون وهو الية لأنه لا يقبل التملك إلا ليس
مألو عندهما يرجعون بما ضمنوا لأن أداء الضمان لا يمتد سبباً للمضمون لكن يثبت للمالك في
المضمون لعدم قبوله فثبت في يده كمن غصب مديراً وعصبة آخر ومات في يده ضمن المالك الأول
يرجع على الثاني بما ضمن للمالك كذلك هذا (قوله وإذا رجع شهد الفرع ضمنوا) وهذا بالاتفاق
(لأن الشهادة) التي (في مجلس القضاء) وهي التي بها القضاء (صدرت منهم فكان التلف مضاعفاً لهم
ولو رجع شهدوا لأصل وقولوا إنهم شهدوا للفرع على شهادتنا لم يضمنوا ولو لم يرد كالمصنف خلافاً وفي
شرح القدرى إلى أبي نصر البضاदी قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يضمنون وهو
رواية عن أبي حنيفة انتهى وذكر أبو العيني في شرح الجامع الكبير فيما إذا شهد فرعان على شهادة
شاهدين على رجل أنه قتل فلان فلان خطأ فاضى بالية على عاقلة وقضها إلى نسيان الشهود
بقتله حيلة الصانع الفروع لعدم رجوعهم وعدم ظهور ركبتهم بيقين لجوار أن الأصلين
أشهادهما غير أن الولي ردعي العاقلة ما أضمنها ولو حضر الامم ردعوا لأنهم شهدوا باليقتل على
انكارها ولا يضمن على الأصلين أماع قول أبي حنيفة وأبي يوسف فلا سأل رجلاً قال
أشهدنا بما يبطل لأخنا على ما لا نثبت شهادتنا ما شهدنا بما عرفنا كافي غير مجلس القضاء فلا
يكون سبباً للضمان كالرجوع في غير مجلس القضاء فلا يضمن الرجوع فكذلك إذا ظهر للشهود بقتله
حياً فلما عند محمد يضمنان بالرجوع ثم قال هنا لا يضمنان يعني قال محمد في انكارها لأصول الاستهاد
لا يضمن الأصلان ثم ذكر ردعي ما عليه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف خالصة أو فاه اتفاقاً
وأما صاحب النهاية فصرح بأن عدم الضمان بالإجماع قال المصنف في رحمه (لأنهم أنكروا) أي
شهدوا لأصل (السبب وهو الاستهاد) وذلك لا يطل القضاء لأنه غير محتمل (الصدق والكذب

(١٣ - فتح القدير سادس) أتهدأ ناعم غالفان أوبعضان ذلثان كان الأول فلاشيك
على النورل بالأجاع لانهم أنكر وأبواب التلاف وعرا الاشهاد على شهادتهما ولا يضل القضا لان انكارهم خير من تحمل المصيق
والكف

فصار كالشهادة الاصول وقضى بشهادتهم ثم جرحوا وان كان الثاني فكلنا عندنا حنفية وأبو يوسف وجهما الله وقال محمد وجهما الله ضمونا اللهم ان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي قضى بما بين من الاجتهاد وقضى بان شهادتهم وللرجوع من الاصول شهادة في غيب مجلس القضاء وهي ليست بجمعة حتى تكون سببا للاتلاف (وله ان الفرعين طامعا مقام الاصل في نقل شهادةهما الى مجلس القضاء) والقضاء يحصل بشهادة (١٠٦) الاصلين وله ان يعتبر عدلتهما فصلا كما تم محضرا بانقسامهما وشهادتهما ترجحا

فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء (وان قالوا اشهدناهم وغلطنا ضمونا وهذا عند محمد وجهما الله وعند أبي حنيفة وأبو يوسف وجهما الله لاشعان عليهم) لان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي قضى بما بين من الاجتهاد وهي شهادتهم (وله ان الفروع نقلوا شهادتنا الاصول فصار كأنهم حضروا ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عنده ما على الفروع لا غير) لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد رحمه الله لا يشهدون عليه بالبيان ان شاهدين الاصول وان شاهدين الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفروع ومن الوجه الذي ذكره او شهادة الاصول من الوجه الذي ذكره محمد (وهذا متعارفان فلا يجمع بينهما في التضييق) (وان قالوا شهدوا الفروع كتب شهود الاصل أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك) لان ما مضى من القضاء لا يتنقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ملجوا عن شهادتهم اغتصابا على غيرهم الرجوع

وفي ذلك يلزمهم الضمان فكيف هذا (ولو رجع الاصول والفروع جميعا) فمنهما (بحسب الضمان) على الفروع لا غير لما صرح أن القضاء وقع بشهادتهم (وعند محمد لا يشهدون عليه بين تعيين الاصول والفروع على ما قبلين وذلك لان القضاء وقع بشهادة الفروع من الوجه الذي ذكره أبو حنيفة وأبو يوسف (وشهادة الاصول من الوجه الذي ذكره محمد) وعلى جميعا أولى من افعال أحدهما فلا قبل فلم يجمع بين الجهتين حتى يضمن كل فريق نصف التلف أجاب بقوله (والجهتان متعارفان) لان شهادة الاصول كانت على أصل الحق وشهادة الفروع على شهادة الاصول ولا حاجة بينهما ليصل الكل في حكم شهادة واحدة فيريق الا أن يكون الضمان على كل فريق كالتفرد عن غيره وتأخير دليل محمد في المستثنى دليل على اختيار المصنف قول محمد (وان

فصار كرجوع الشاهد) يعني بعد القضاء لا يتنقض به الشهادة لهذا (بخلاف ما) اننا انكره والاشهاد (قبل القضاء) لا يقضى بشهادة الفرعين كالزاجر اقبله هذا اذا قالوا ان الشاهد هو فان قالوا ان شهادتهم وغلطنا) أو ان شهادتهم ورجعنا (ضمن الاصول) هكذا أطلق القدر ويحكم المصنف بان الضمان قول محمد أما عند أبي حنيفة وأبو يوسف وجهما الله فلا ضمان على الاصول لمحمدان الفرعين نقل شهادتهما الى المجلس ووقع القضاء كما أنهم ملحصر بان انفسهما أو اياهما إذا جرحا ضمنا وغاية الامر أن تكون شهادتهما ليست في المجلس حقيقة لكن تقيمه حكما باعتبار أنهما التثنية فكلنا لا حقيقة عند عدم الرجوع وبالمحكم عند الرجوع ولا حاجة الى اعتبار الفرعين تأني عن الاصلين فيكون فعلهما كعملهما لو نفع فأنلو كان كذلك لمل مع الاصلين باهما عن الاصلين الفصل ولا يصل فلهما بل علمان أن يردوا لهما مع الفصل ولا ي حنفية وأبو يوسف وجهما الله أن القضاء انما وقع بشهادة الفروع لانهم يشهدون بشهادة الاصول فهو كالشهادة بحق آخر اغتصابا على غيرهم وهذا من القاضي انما يقضى بما بين من الاجتهاد وهو شهادتهم ولو انما ثبت أن القضاء ليس الا بشهادتهما بضمن غيرهما وقد أحرر المصنف دليل محمد وعادة أن يكون المرجع عندهما آخره (قوله ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عندهما على الفروع) بناء على ما عرف له من أن القضاء انما وقع بشهادة الفروع (والضمان انما يكون رجوع من قضى بشهادته) (وعند محمد انما هو دعي بالبيان شاهدين الاصول وان شاهدين الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفروع ومن الوجه الذي ذكره) (وهو قولهما ان القضاء بما بين القاضي من الاجتهاد بما بين شهادة الفروع (وس الوجه الذي ذكره) أي محمد وجهما الله وهو ان الفروع نقلوا شهادتنا الاصول فاعتدنا بالشهادة المتقولة وهي شهادة الاصول وقوله (وا) هل يتغيران جواب عما قال لم يجمع بين الجهتين فيضمن كلام الفرعين نصف التلف فقال هما متغيران لأن شهود الاصل يشهدون على أصل الحق وشهود الفروع يشهدون على شهادتهم وقبل ان ادعاهما الشاهد والآخر ادعاهما شهادته في مجلس القضاء ولا حاجة بين الشهادة فمن اعتبر شهادة الفرعين بغير شهادة واحدة باحدا واحد فلهذا يجمع بين الفرعين والتعيين بل أثبت له انه يرق تضمين أي الفرعين شاه ولا يرجع واحدا من الفرعين انما ضمنا

قال شهود الفروع كتب شهود الاصل أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى قولهم ولا يبطل القضاء لا بخبر محمد ولا ضمان عليهم لانهم ملجوا عن شهادتهم اغتصابا على غيرهم بالرجوع وذلك لا يبيدنا اقله وان شهادتنا متعارفان) أقول المراد بالجهتين هو ما ذكره المصنف من وجهي محمد والاصلين

قال (وان رجع المزكون عن التزكية ضمنوا الخ) اذا شهدوا بالزنا فزكوا فرجع المشهد عليه ثم ظهر التهود عبيدا أو كفارا فان تنوعا على التزكية فلا ضمان عليهم لانهم اعتمدوا على ما سمعوا من اسلامهم وسريتهم ولم يبين كذبهم على خبر ومن قول الناس انهم احرار مسلمون ولا على الشهود فلا يبين كذبهم ولم تقبل (١٠٧) شهدتهم اذا شهدوا لعبيد والكفار

قال (وان رجع المزكون عن التزكية ضمنوا) وهذا عندنا في حنفية رحمه الله ولا يضمنون لانهم اتنوا على الشهود خبرا فصاروا كشهود الاحسان وله ان التزكية افعال للشهادة اذا القاضى لا يعمل بها الا بالتزكية فصارت بمعنى علمه العلة بخلاف شهود الاحسان لا يشرط صحت (واذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود اليمين خاصة)

عأدى على الفريق الآخر بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب فانه اذا ضمن الغاصب يرجع على غاصبه لان كلا من الفريقين مؤاخذ بفعله فاذا ضمنه المشهد عليه لا يرجع على الآخر بسبب أن التلف نقل شهادة الاصول اذ لو لا اشهاد الاصول ما تمكن الفروع من النقل ولولا نقل الفروع لم ينشئ النقل فكان فصل كل من الاصول والفروع في حق المشهد على سبب الضمان أما الفروع في النقل وأما الاصول فتعصمهم الفروع على النقل لا يضمنهم لزعمهم ذلك شرطا حتى يأتمروا بوزن النقل بخلاف الغاصب مع غاصبه (قوله) وان رجع المزكون عن التزكية بعد القضاء بالمال (ضمنوا) بالمال أطلقه القدوري وذكر المصنف وغيره ان ذلك يقول أي حنفية فرجعه لا يضمنه ولا يضمنون لان القضاء الذي به الاتفاق لم يقع بالتزكية بل بالشهادة في نصف التلف اليمين فلا يضمنون (وصاروا كشهود الاحسان) نازحوا بعد الرجوع لا يضمنون اليه بما نقلوا ولا يضمنونه له ان التزكية على العمل الشهادة والشهادة على التلف فصار التلف مضاعفا الى التزكية لان الحكم يضاف الى علة العلة كما يضاف الى العلة بخلاف الاحسان لانه ليس العلة في القتل بل العلة فيه الزنا والاحسان ليس مثله انما يشهد به لا يشهد ان القاتل على علة القتل ليعب الضمان بل هو شرط محض أي عند وجوده فيكون الحد كذا ونعم المؤثر في الحدرجا كان أو حله ليس الا الزنا لانه قد قل من طرفهما ان الحكم لا يضاف الى علة العلة الا عند عدم العلة وعند وجوده لا يضاف الا اليها وهذا فرع ذكره في البسط شهدوا بالزنا و زكوا او قال المزكون هم احرار مسلمون فرجع ثم بين أنهم عبيدا أو كفارا فان ثبت المزكون على أنهم احرار مسلمون فلا ضمان عليهم ولا على الشهود أما الشهود فلا يبين كذبهم في الشهادة بل الواقع أن لا شهادة على المسلمين من عبيدا أو كفارا ولا مال المزكون فلا ضمان عليهم في ذلك وليس اخبارهم القاضي بذلك شهادة وأما لو رجعا أو قالوا لعبيد الكذب فعلمهم ضمان اليه عندنا في حنفية رحمه الله وعندهما اليه في بيت المال في الوجهين لان المزكين ما اتنوا بسبب الاتفاق وهو الزنا انما اتنوا على الشهود خبرا أو حنفية يقول جعلوا ما ليس بموجب أعني الشهادة بموجب التزكية أي آخره يعني ما ذكرنا (قوله) واذا شهد شاهدان باليمين أحكما شهدوا بتعلق طلاق زوجته قبل الدخول به بدخول الدار أو بتعلق عتي عده ثم شهدا خزان بدخول الدار فقتضى بالطلاق والعاقق ثم رجع الفريقان (فالضمان) لصنف المهر وقية العبد (على شهود اليمين خاصة) واحترز بلفظ خاصة عن قولهم فانه وجب الضمان على انفرقين بالسوبة قالون ان التلف حصل بشهادتهم قلنا انضماما لعتق والطلاق انما هو بثبوت قوله أنت طالق وأنت حر فانه العتق في الوقوع وهو الذي سماه المصنف السبب وذلك انما أتته شهود اليمين بخلاف شهود الدخول لان الدخول لم يوضع شرعا علة لطلاق ولا عتاق فلم يكن علة وإذا من الدام مع وجود المنكر وهما سببان غير أن الدافع مثبت لسبب أقرب من المنكر لان العلة اعملى النقل فلا يضمن به لانه سد اخرا عن دعوى نازحوا جميعا فالضمان على شهود اليمين خاصة وقوله خاصة رد أقول زعمه الله فانه يقول

(قوله) من تنوعا على التزكية الخ) أقول سبق هذا الصنف في باب الشهادة على الزنا (قوله) وأما ذلك لأمراء الخ) أقول ههنا نوع من مسجلة أن يدل على أن يقول لأمراء أنه دخل الدار فانت وقولنا مردوا ضح

معتد عليه كل منهما والوكالة لغة بيع الواو وكسر هاء اسم للتوكيل وهو تقويض أمره إلى من وكنته
اعتمادا عليه فيه ترهنا منك وأجزاعته والوكالة أبدأ بالهجر والترهق وكل منهما المضعف ولذا كان معنى
الوكيل من فيه مضعف وقسر قول البند

وكأني ملجئ سوزانقا • أحديا كتر غير وكيل

والسوداق والسودق والسوديق الشاهين والاحليل الصقر نسب فرسه إليه ووكله جعله وكيله
أي مفقوضا إليه الأمر ومنه وكل أمره إلى فلان ومن هذا قول الخطيب

فلا يا قصرت الطرف عنهم بهزة • أمون أنا وأكلنا الأوا كل

يعني إذا فوضت أمرها إلى الآخر كل نفسها إليها أن أحسها على السير بل تستمر على جهدها في السر ولا
تضعف فيه أو توكل قبل الوكالة وانككت عليه اعتمدت وأصله أو نككت قلت الواو وأصله سكنها
وانكسار ما قبلها ثم أبدلت لتعطف تحت في تاء الاعتصام وأما الوكيل فهو القائم بمفوض اليه من
الأمر وهو وكيل بمعنى مفوض أي موكول إليه الأمر فإذا كان قويا على الأمر فادعاه نوصيا ثم
أمر الموكل فلا أدرى سبحانه وتعالى أن يكون وكلا عنك واعتمدت على غيره فهو الخمران العظيم كيف
إذا أوجب عليك لتحقيق مصلحة فضلائه قال الله عز وجل رب المشرق والمغرب لا إله الا هو فاعف عنه
وكيلا وعلى هذا استمر إرسله وبره لا غيره وأما شرطه فالتوكيل لأهامة الإنسان غيره مقامه في تصرف
معلوم فلو لم يكن التصرف معلوما ثبت ما أدى تصرفات الوكيل وهو الحفظ فقط وفي الميسر قال
عليه السلام قال لا تحركنك بحائل على شيء بهذا اللفظ الحفظ فقط وقال الامام المحمدي إذا قال لغيره أنت
وكيلي في كل شيء كان وكيلا بالحفظ وأما ما يقع فيه الحاشية المحققة إليها كالمصطفى في كلام المصنف
وأما كونها فلا فلتا الخاصة التي هي ثابتة من قوله وكلتك يبيع هذا وأشرائه مع اقترانه بقبول الخياط
سريحا أو دلاله فمما لاذا سكت فلم يقبل أو يرد ثم عمل فانه يتفقد يظهر بالعمل بقوله وروى بشر عن أبي
يوسف أنه إذا قال لغيري أصبحت أنت يبيع عدى هذا أو قال هويت أو رزقت أو وافقت أو وثقت أو أردت
أو وددت ونحو ذلك فهو وكيل ولو قال لأنك عن مطلق ذوق لا يكون توكيلا فلو طلق لا يقع
ولو قال لغيري لأنك عن الجارة لا يصير ما دونها وقال الفقيه أبو الليث الجواب في الوكالة كذلك أما
في الادن يجب أن يكون ما دونها في قول عليا لأن الله سبحانه يبيح المولى يصير ما دونها وهذا هو
السكون ذكره في الذخيرة ولا بد من كون المعنى أن قوله لأنك في حال عدم مباشرة العبد يبيع فوق
سكونه إذا رآه يبيع وتقدم عن المحمدي أنت وكيلي في كل شيء يكون بالحفظ فالرافع أو زاد فقال أنت
وكيلي في كل شيء جازع منك أو أمرتك تعند محمد يصير وكيل في البياعات والاجارات والهياب والطلاق
والعتاق حتى ملك أن تنفق على نفسه من المال عند أي خيفة في المعاشات فقط ولا يلحق العتق والتبرع
وفي متاوى بعض المأثورين عليه الفتوى وكذا لو قال طلق امرأتي ولو وقف أرضك الأصغر لا يجوز
ومثله إذا قال وكلتك في جميع أموري ولو قال فوضت أمري مالي اليك يصير وكيل بالحفظ فقط وكذا
فوضت أمري اليك الصريح أنه منه وفي الميسر إذا وكله بكل قليل أو كثير فهو وكيل بالحفظ لا بتناقص
ولا يبيع ولا يشراء وفوضت أن أمر مستغلا في وكان أجرها ملك تتناقص الأجرة وفيها ونداء أمر ديوي
ملك لتقاضي وأمر ديوي ملك الحفظ والرمي والتعطيف وأمر مالي ملك الحفظ والفتنة وفوضت
اليك أمر امرأتك طلاقها واقتصر على الملبس بحلائه ما زال وكلتك والوصاية حالة الحياة وكالة
كالوكالة بعد موته وصيانة لأن المظور إليه المعنى وكلتك في كل أموري وأثبت مقام نفسي ليس
وبلا عامان كان له متاعه مملوكة كالمارة مثلا تصرف في ذلك وان لم يكن له متاعه متعلقا
ومعاملاته محقة فالوكالة باطله ولو قال وكلتك في جميع الأمور التي يجوز الركب فيها فمقتصر على كل عام

لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مناهجنا وسببنا نطق القاطن قدور بتعليلها وركبها لفظ وكنت وأشاهروى بشرع أي وسفاداً قال الرجل لغيره أجب أن تسمع عدى هذا أو هويت أو رزئت أو شئت وأردت فذلك توصيل وأمر بالسبع وشروطها أن يملك المسلم كل التصرف وبزومه الأحكام كاستدركه وصفها أنها عقد جازع يكمل من الموكل والوكيل العزل دون رضا صلبه وسكها جواز مباشر قالو كمل مقروض إليه قال كل عقد جازع بعقد الإنسان بنفسه الخ هذه ضابطه بتعين بهما يجوز التوكيل به وما لا يجوز ظن مناهج الاحتياج فقد تنقح وهو عاجز عن المباشرة فيضاح إلى التوكيل وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل بشره لأخصه حكيم من زعموا بالتزويج عمر بن أم سلمة) وتزويجها إياه عليه السلام واعترض على الضابطه بأنها غير مطردة ومنعك أماً الأولى فلا أن الإنسان (١١٠) جازة أن يستقرض بنفسه والتوكيل به باطل والوكيل بعقد بنفسه

وإذا وكل غيره ولم يؤذنه في ذلك لا يجوز والمضى إذا وكل مسلماً في البيع لم يجز ويجاز أن بعده الذي بنفسه فيها وأما الثاني فلا أن المسلم لا يجوز له عقد بيع التمر وشراها بنفسه ولو وكل نسياً بذلك جازع عند أبي حنيفة والجواب عن الأول أن محل العقد من شروطه لكون المال شروطاً كما عرفت وليس بموجود في التوكيل بالاستقراض لأن الدراهم التي يستقرضها الوكيل ملكاً للمقرض والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل وربها تقرير القبض لادافع وإن التوكيل بالشراء جاز وما ذكرتم موجود فيه والجواب أنه من بابها تنظير ما منع وقد علم المانع في الأحكام الكلية غير لازم وأن محل عقداً أو وكالة في الشراء هو الثمن وهو ملك الموكل

(قوله هذه ضابطه بتعين

قال (كل عقد جازع أن بعده الإنسان بنفسه جاز أن وكل به غيره) لأن الإنسان قد يجوز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الأحوال فيضاح إلى أن وكل غيره فيكون سبيل منه دفع الحاجة وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشراء حكيم من زعموا بالتزويج عمر بن أم سلمة رضى الله عنهما قال يناول البائع والأختة وأما شرطها فمساقي عند قوله ومن شرط الوكالة أن يكون الوكيل من يكمل التصرف وتزومه الأحكام وأما صفاتها فأنها من العقود الجازعة اللازمة حتى ملك كل من الموكل والوكيل العزل بالرضا الآخر كسابق إنشاء الله تعالى ولوكون شرعية غير لازمة رداً للمحققين قول بعض المشايخ فيقال قال كلب عز لك فانت وكلي لا عليك عز له لانه كلب عز تصدقوا كالتة فان تعليق أو كلبا بشرط جازعناه يستلزم كون الوكالة من العقود اللازمة لا الجازعة فالحق إمكان عز له ثم اشتغلوا في تحقيق لفظ العزل فقبل أن يقول عز لك عن جميع الوكالات فينصرف إلى المعلق والمجوز وقيل لا يصح لأن العزل فرع قيام الوكالة وذلك لما يتحقق في المجز لأن المعلق بالشروط عدم وجود الشرط فالصحيح أن يقول عز لك عن الوكالة المتفق عليها وعن الوكالة المعلقة والرجوع عنها صحيح وقال الفقهاء أو جسر ونهه الذين يجب أن يقدم الرجوع عن المعلقة على العزل عن المتفدية لأنه إذا قدم العزل عن المتفدية تنجز وكالة أخرى من المعلقة وقيل هذا ما ينبغي إذا كان لفظ الرجوع يخص المعلقة احتراز من قول أبي وصف أن الأخراج من المعلقة بلفظ العزل لا يصح وأما على قول محمد أنه يجوز فلا وهو المختار وأما حكمها فجواز مباشرة الوكيل ما وكل به وثبت حكمه للوكل ولا بد من تقييده بكونه الحكم الأصلي المقصود بالثبات من الفعل الموكل به والآخر أحكام البيع المتكبر من المطالبة بالثمن والمبيع والخصة ومقتضى ذلك وليس يثبت ذلك للوكل (قوله كل عقد جازع أن بعده الإنسان بنفسه جاز أن وكل به) هذا ضابط لا حد فلا يرده عليه أن المسلم لا يبيع الخمر ويكسب الذي يملك باطلاً القواعد باطل الطرف فلا يمكن ولا يطل طرفه عدم ووكيل الذي يملك ما يبيع غيره وهو عليه كلاًه يكمل التوصل به بشركل الذي يفسد الضابط لأنه لا يقبل كل عقد عليه كلاًه توكيل كل أحد به بل التوصل به في الجاهة واختار عليه توكيل الوكيل الذي لم يقرض إليه التصرف مطلقاً قاله على العقد الذي يملك به ولا يملك التوكيل به فقد كروا أن المراد أنه عليه كلاًه بغير أهلية استبعاد الإباحة على إذن غيره (قوله صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أما وكالة حكيم فرواية أبي داود بسند ضعيف مجهول أنه صلى الله

عليه (قوله فقد تنقح) أقول على السبيل من قوة أن العكس غير لازم وغير مقصود (قوله جازع أن يستقرض الخ) أقول والاستقراض من العقود وقوة والتوكيل به باطل) أقول كالمسرح في الهدية قبيل باب الوكالة في البيع والشراء (قوله وليس موجود) أقول بمعنى شراً (قوله لأن أدراسم إلى قوة في ملك الغير باطل) أقول مقروض بالتوكيل بالاستعارة والاستيداع وسبب عدا كره الشارع في معرض الجواب (قوله الجواب الخ) أقول يستحق عن الرد (قوله وان محل عقد الوكالة الخ) أقول يجبي حقيقة من الشارع في الرد الثاني من فصل البيع

عليه وسلم دفع له ديناراً ليشترى به أخصية فاشترى اهادينار وباعها بدينارين فرجع واشترى أخصية
بدينارين وجاهدينار وأخصية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتصدقوا على صلى الله عليه وسلم به ودعاه
أن يبارك له في تجارتهم ورواها الترمذي من حديث حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تعرفه إلا من
هذا الوجه وحبيب عندي أم لم يسمع من حكيم إلا أن هذا داخل في الأرسال عندنا فيصدق قول
المصنف صحيح إذا كان حبيب أمانة وأخرج أبو داود عن شبيب بن غرقفة قال حدثني الحنفي عن
عروة البارقي قال أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ديناراً يشترى أخصية أو شاة فاشترى شاتين فباع
أحدهما بدينارين وأبداً بدينارين فدخله بالبركة في بيعه فكان لو اشترى تراباً ربح فيه وأخرجه أيضاً
أبو داود والترمذي وابن ماجه وأجدع ابن أبي ليلى وأسمه لما زنه يزيد عن عروة فذكره والذي يتحقق
من هذا أن هذه القضية وقعت له صلى الله عليه وسلم مع حكيم أوعع عروة وأوعع كل منهما بأنه على
أنهما لو اقتنا فتثبت شرعية الوكالة على كل حال وأما أنه وكل عمر بن أبي سلمة بالتزويج فأخرج
النسائي عن ثابت أنه قال حدثني ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم
بعث إليها بخطها فأرسلت إليه إلى امرأة مصبية وأنى غيرها وأنه ليس أحد من أوليائها شاهداً فقال النبي
صلى الله عليه وسلم أما كونك غيرة فادعوا الله فتذهب غيبتك وأما كونك مصيبة فإن الله سيكشف
صديانك وأما أن أحد من أوليائك ليس شاهد أقدم أحد من أوليائك لا شاهد ولا غائب إلا سيرضى
بي فقالت أم سلمة فم بعمر فزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجه أياها ورواه أحمد وابن
راهبه وأبو يعلى وابن جبان في مصنفه والحاكم وقال صحيح الإسناد وأسم ابن عمر بن أبي سلمة سعيد
سماء غير جاهد ابن سلمة وقتل فيه ابن الجوزي لعنه باطنية وهي أن عمر كان آنذاك يعني حين تزوجهما
عليه السلام منه ثلاث سنين فكيف يقال لئله زوج واستبعده صاحب التتبع ابن عبد الهادي قال
وان كان الكلاباذي وغيره قاله فان ابن عبد البر قال أنه لو في السنة الثانية من الهجرة إلى الحبشة
ويقوى هذا ما أخرجه مسلم عن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة فقال
فقال صلى الله عليه وسلم سل هذه فخيرته أمه أم سلمة أنه عليه السلام يصنع ذلك فقال عمر يا رسول الله
قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال صلى الله عليه وسلم أما والله إنى لأتقاكم الله وأخشاكم
له وظاهر هذا أنه كان كبيراً ثم لا يخفى أن ظاهراً لفظ يقتضى أنه كان وكداً عن أمه لأنه لم يلقها
له قم بأمر فزويج لآخر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يفيد ذلك حديث أخرجه البيهقي من طريق
الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم خطب أم سلمة إلى ابنها عمر بن أبي سلمة فزوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وهو يومئذ غلام صغير إلا أنهم يضعفون الواقدي خلافاً لما فيه دليل على وكالة الصبي العاقل خلافاً
لهم انظرنا إلى حديث الواقدي فظاهر وإلى الحديث الصحيح فلا نه تزوجهما بحكم الولاية على أمه لأن
الصبي لا ولاية فيه فيكون تزويجهما بحكم الوكالة وقد قيل ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو المقول به
زوج والمزوج هو سلمة بن أبي سلمة وعما يدل على شرعية الوكالة ما أخرجه أبو داود عن ابن اسحق
في كتاب الوصايا حدثني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول أردت الخروج إلى خيبر
فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم سلمة عليه وسلم فسلمت عليه وقلت انى أريد الخروج إلى خيبر فقال إذا ثبت وكيلي
فخذت من حبة عشر وسقاً فان اتقى منك أنه فضع يدك على رقبة ابن اسحق عندنا من الثقات وأما
على نوكيل على رضي الله تعالى عنه عقلاً فأخرجه البيهقي عن عبد الله بن جعفر قال كان علي يكره
الخصومة فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب فلما كبر عقيل وكله وأخرج أيضاً
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وكل عبد الله بن جعفر بالخصومة وقول المصنف رحمه الله ان

وقال الأستاذ قراض المراهق المستتر متعدي ليست ملكا لا يقال لاجل جملته المحل فيه بلها وهو ملك المولى لان ذلك محل التوكيل
ياغيا الترضي لان الاستقراض والمراد بقوله يستعد الانسان بنفسه هو ان يكون مستقبلا به والوكيل ليس كذلك والذي جازاه توكيل
المسلم والمتنع وكل المسلم عنه وليس كذلك ما في ذلك لجواز ان يمنع مانع عن التوكيل وان منع التوكيل وقد وجد المانع وهو حرمة
اقترابها وعن الثاني بان العكس غير لازم وليس مقصود واعتراض على قوله لان الانسان قد يمنع به دليل اخص من الدلول وهو
جواز الوكلاء فانها جازت وان لم يكن متعذر املا واوجب بان ذلك بان حكمة الحكم هي تراضي في الجنس لا في افراد وهو جاز ان يقال
ذكرنا فص وأما العلم وهو الحيلة لان الحيلة لا تقضي حاجة خاصة وهو مجاز شائع وحديثه يكون المناط هو الحيلة وقد وجدنا لا يجوز
قال (ويجوز الوكلاء بالعموم في سائر الحقوق الخ) الوكلاء جاز في جميع الحقوق بالعموم وكذلك بايقافها واستيفائها أما بخصوصية
فلما قلنا من تحقق الحاجة فذلك كل احد حتى الى وجودها بالعموم وقد سمع ان عليا رض الله عنه وكل عتيقا في العتق بالعموم فذلك هو
ذ كاحاضر الخواص وبعدمه آمن محتمل وقر فمولى عبد الله بن جعفر وأما بايقافها واستيفائها فلا يجوز ان يشار بشخصه فجاز ان
يوكله الا في الحدود والتفصيص فان الوكلاء باستيفائها في غيبة المولى عن المجلس لا يجوز لان الحدود تنزيه الشبهات بالاتفاق
فلا تستوفي عين يقوم مقام الغير في ذلك من ضرب شبهة كقاي كتاب القاضى الى القاضى والشهادة على الشاهد وشهادة القسامع
الرجال وقوله (وشبهه الضعف) دليل على التفصيص لان الحدود لا يفيق منها وقرر ما تفصيص شذرى بالشبهات وهي مرسوعة لان شبهة
الضعف ثابتة بالغيبة المولى لجواز (١١٣) ان يكون المولى قد دفعا وليس شر به الوكيل بل الظاهر هو المعقول قد يدب الشرى

(قوله في الاستقراض) أقول فيه تأمل (قوله لا يقال إلى قوله لا نفي ذلك الخ) أقول قوله لا نفي جواب لقوله لا يقال الخ والصحيح حال في قوله فيه راجع إلى الاستقراض والصحيح فيه لها راجع إلى الدوام في قوله وفي الاستقراض الدوام المستقر من قوله والذي جازله أو كمال الخ) أقول وهذا على تقديره يصح أن يكون جواباً عن القرض بالاستقراض أيضاً لأنه لما كان مخالفاً لما يجب من المصنف من أن التوكيد بالاستقراض باطل لم يذ كرنا شرحاً في معرض جواب وليجب علينا فيه غير من السراج ذلك أيضاً والخاف في الجواب أن يقال لا يقال لا يترك له بل له لا أحد حتى يرد التفتيش والذي عاين أن يترك له غيره وقد في نسخة مسان سكة الحكم الخ) أقول آخر أن التوكيد والتوكيل والتكليف والتكسر والتكسر في كل شيء ما عدا في حوازه الخ غير موجب أن نفي ذلك مسان سكة الحكم الخ) أقول في التفتيش الحجة الجهرية لا تفتيش في كل فرد فلما لم يوجب عدم التفتيش لطلال في الخ فضايف الحكم إلى وصف ظاهر منضبط مدور معها أو يتبع وجوده عند كسر فرع الشقة انتهى وأنتخير بأن أضاف الحكم إلى الوصف ظاهر وغيره وأنتخير تأمل (قوله ويجوز أن يقال ذكر الخاص الخ) أقول هنا كلام الآن يقال قد تفتش كذا قبل وفيه بحث لأن التعليل ليس بالنسبة إلى أحوال التوكيد بل بالاضافة إلى أحوال الإنسان (قوله فلا مجال أن يشر نفسه الخ) أقول الظاهر أن يقال فلا مساحة أيضاً ذهي المال كالأخفى (قوله لأن الحدود تندرى بالثبات) أقول وكذا النقصان كالمير ويصرح به الانتقلا لوجه نقصان الدليل الأول بالحدود (قوله لأن الحدود لا يفتي عنها) أقول غير متوقف على الحد الذي وجد السرقة لأن الحق صادق سبحانه وما إلى وحده حتى لو عفا السرقة منه ولا يلتفت إليه وقطر (قال المصنف يستدباب استغناء صلاً) أقول فمضى لكن المراد أن الاستدباب بالنسبة إلى الذي لا يصح أن يصح كالمير جواباً

لا يصلح ما انفك عدم تعلقه بالرجوع والظهور والوجود بخلاف الاستغناء فله يتعلق بالوجود بخلاف الشهادة على الشهادة
بتعلق به الظهور وعلى هذا الخلاف اذ امكن (١٠٦) المطالب بالقصاص وكذا بالجوابين دفع ما عليه وكلام أبي حنيفة

وقلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد والقصاص وكلام أبي حنيفة
رحمه الله نفسه أظهر لان الشبهة لا تمنع الدفع غير أن أقرار الوكيل غير مقبول عليه لما عمن شبهة عدم
الامر به (وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم الآن يكون الموكل
مرضا أو غائباً مسنة ثلاثة أيام فصاعداً ولا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم) وهو قول الشافعي
رحمهما هو لا خلاف في الجواز انما الخلاف في الزوم

وانشأ المانع وقوله سائر الحقوق أي بما في أي يجوز الوكيل كافة بهذا الحق كافي سائر الحقوق ولا
حاجة الى تفسيره بجميع الحقوق مع ولا على ما في صحاح الجوهري ثم تحققت بأنه انما هو يعني الباقى
للايجب هذا وقد عتق انشأ المانع فان هذا الخصومة ليس الا للسبي في اثبات سبب الحد والاحتياط
فبه ووضع الشرع الاحتياط لا سقاطه فان قيل لموضع هذا المانع اثباتها من الموكل نفسه على
ما ذكرناه لا نحتاج الى آخره وذلك يحصل بالاجماع قلنا لا فرق أن الوكيل كونه زيادة يحصل وزيادة
تكلف لاثباتها اذ الظاهر أنه لو كان الاستعانة عليه لمصلحة هو عن الاثبات والشرع أطلق في اثباته
لان ذلك التكلف الزائد والتأني فيه بل اذا عجز ترك لامة الدلالة على انه عليه وسلم قال الذين اتفقوا
ما عزموا من هرب لم يذنبوا لثقتهم اجازة لا تركوه او غفرتك (قوله وعلى هذا الخلاف التوكيل
بالجواب من جانب من عليه الحد والقصاص) اجازة أو حنيفة ومنعه أو يوسف (و) لان أن
كلام أبي حنيفة يظهر منه بالكلية باثباتها (لانا النسبة) التي جامع أو وصف هناك
لا تمنع الدفع بل تقتضي أن يقول يجوز الوكيل دفعه ثم لا يجوز للوكيل الاقرار على موكله كما
هو قول أبي حنيفة بخلافه هنا عتبه والله تعالى أعلم ثم وجه عدم صحة اقرار الوكيل من جهة
المطالبة بها وجواز في غير ذلك أو كونه بالخصومة انصرفت الى الجوابين فلو كان الجوابين اعتباراً
محمومة فيما لا يشترط بالتسليم وتخص منه الاعتراض فيما يشترط بها بالشرع العام في الدية
بالشبهة في اعترافه شبهة عدم الامر به (قوله وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز التوكيل بالخصومة
من قبل المدعي أو المدعى عليه (الابرضاء الخصم) الآن يكون الموكل مرضياً أو غائباً مسنة ثلاثة
أيام فصاعداً (وقال لا يجوز) ذلك (بغير رضا الخصم وهو قول الشافعي رحمه الله) قال المصنف
رحمهما الله (ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في الزوم) فالواضحة هنا معنى قولنا لا يجوز التوكيل إلخ لا يلزم
الابرضاء الآخر وأكرر بعض الشارحين ما اتفق عليه غيره من التفسير الذي كور بسبب أن المفهوم
من عبارة محمد بن الحسن والعلوى وكثير خلاف ذلك وساق عباراتهم فلم تزد على ما علم من محو قول
القسري والمطوري هنا وهو لا يجوز التوكيل الا برضا الخصم وهم قد علموا ذلك ولم يشكوا فيه وانما
فسره ذلك وسبق المصنف من النسخة التي في ذلك فقال التوكيل بالخصومة عنده بغير رضا الخصم
صحيح لكن الخصم أن يطلب الخصم أن يحضر بنفسه ويجب ويجوز هذا كلام كثير عما يقيدانه
المسألة بما ذكره وبذلك أنه لما يعرف لاحد القول بأنه اذا وكل فعمل خصم فريض لا يكون
رضاء كفاي في وجه خصومة الوكيل ولا تمنع حتى يجنده وكذا أخرى على ما هو مقتضى الظاهر
التي ساقها علما أن المسألة لا يجوز الا برضاها لا تمنع عن الآخر وتزيم عليه الآن رضى ومعنى
هذا ليس الآن الزوم وعلية موقوف على رضا وهو معنى التأويل المذكور ومن العبارات التي
تقلها ما عن أبي حنيفة لأفضل وكافة من حاضر صحيح الآن رضى خصمه هو في سبب من التفسير
المذكور والحاصل أنه يجب التعويل على ما ذكره انتم حتى أنه اذ امكن فريضاً لا يحتاج في
الخصم بحال القوة ولا يلزم كالحوار وأراد الزوم فلنا الجواز لا يلزم ومفهوم ذكر

سماح

اللازم وأراد المردوم وفيه نظر لانا لا نسلم أن الجواز لا يلزم ومفهوم ذلك في أصول الفقه علمناه

(قوله وفيه نظر لانا لا نسلم أن الجواز لا يلزم) أقول في الظاهر انما يصلح الجواز على الامكان العام للمقيد بحاجب العدم وزومه لزوم عمالي قبل المنع

لكن قال ليس بجملته والحق أن قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضا الخصم في قوة قولنا التوكيل بالخصومة غير لازم بل انشؤى به
الخصم صرحوا بالافلاحة الى قوله ولا خلاف في الجواز والى التوسيع يجعله مجازاً (لهما) ان التوكيل تصرف في خالص حقه (لا هو كله
بالجواب والخصومة لا تصرف الخصم عن نفسه وذلك حقه لا لخاصة والتصرف في خالص حقه لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بالتقاضي
أي يقبض الدين ويأتمنأه والاولى ضيقة رحمه الله ألا نسباً أنه تصرف في خالص حقه فان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستخضره
في مجلس التقاضي والمستحق لقبه لا يكون خالصاً له بل انشؤى به لكن تصرف (١٠٧) الانسان في خالص حقه انما يصح اذا لم

تضرر به غيره وهما ليس
كذلك لان الناس متفاوتون
في الخصومة فلو كان لازمه تضرره
لتضرر به فمتوقف على
رضاه كالعبء المشترك اذا

كانت احد الشريكين فيها
تتوقف على رضا الآخر
وان كان تصرفاً في خالص
حقه لمكان ضرر شريكه
ليقتصر بين الامتلاء والقسط
(قوله بخلاف المرفوع)
بان وجه العاقلة المستثنى
لستثنى منسبه وذلك ان
الجواب غير مستحق عليهما
فكان خالص حقه وراى
جواباً عن النزول بان ترفع
الضرر للادام بالمرض
والسفر من اكل التاجر
والموت أشد من اللانم
تفاوت الجواب فيحصل
الامهل والمرض المانع عن
الحضور هو الغنى يمنع عنه

لهما أن التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بالتقاضي الدين وله أن
الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستخضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو كان لازمه تضرره
فيتوقف على رضاه كالعبء المشترك اذا كانه أحدهما يضر الآخر بخلاف المرض والمسافر لان
الجواب غير مستحق عليهما هاتك ثم كما يلزم التوكيل عند من للمسافر يلزم

سماح خصومة او كل الى التمسيد وكذا كما هو لازم ما اعتبر من ظاهر العبارة (لهما ان التوكيل)
بالخصومة (تصرف في خالص حقه) لان الخصومة حقه الذي لا يصدر عنه طائفة منه تصرف
في خالص حقه (فلا يتوقف على رضا غيره) وصار (التوكيل) بنفسه بتقاضي الدين وله
أن يوافق الخصم مستحق على خصمه ولا يخالف عليه يستخضره الحاكم قبل أن يثبت عليه شيء
ليضيه عماديه عليه وخاصة ما ذكرتم أنه تصرف في خالص حقه لكن تصرف الانسان في خالص
حقه انما يتخذ اذا لم يضره الى الاضرار بغيره (و) لاشك أن (الناس) متفاوتون في الخصومة
كما صرح قوله عليه الصلاة والسلام انكم تختصمون الى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من
الآخر فاقضوه فمن قضيت بحق أخيه فلتأخيه قطعة من نار ومعلوم أن التوكيل انما يقصد عادة
لاسترجاع الجليل والدعاوى الباطلة ليطلب وان لم يكن الحق معه كأفاد الحديث المذكور وفي هذا
ضرره الآخر فلا يلزم الا باتزامه وصار (كالعبء المشترك) اذا كانه أحد الشريكين فله
تصرف في خالص حقه ومع هذا لما كان متضمناً الاضرار بالآخر كان له فيها وكفى استنابة
ليركبها اجازة ما تصرف في حقه ومعلومه ومع ذلك لا يجوز لنا ليس من الاضرار بالآخر اذا كان
الناس يختلفون في الكوب بخلاف ما قل عليه من التوسيع كالتقاضي الدين فله بحق ثبت
معلوم يقبضه من غير ضرر على الآخر فله فان القبض معلوم بحسن حقه وعلى المطلوب أن
يقبض ما عليه ولتقاضي حقه معلوم اذا جازوه منع منه بخلاف الخصومة فلن ضررها
أشد من شدة التقاضي وعدم المساهلة في القبض لتضمنها التصل على اثبات مال ليس ثابت أودفع ما هو
ثبت فلا قبل بغير رضاه الا اذا كان معذوراً وذلك بغيره فله يجوز عن الجواب بنفسه مع غيبته
أومرضه وتوكل على رضى الله وغيره بالخصومة ان لم يتقبله امترضها لخصم لم يتقبل عدمه فهو
جائز الوقوع فلا يدل لاحد قال شمس الاعنقوالى مختاره أن القاضي اذا علم من المدي التعتق في
إما أنه التوكيل بقبضه من غير رضاه واذا علم من الموكل القصد الى الاضرار بالتوكيل لا يقبله الا برضا
الآخر فيضائل وقع الضرر من الجانبين ثم ذكر في حد المرض ان لم يستطع المتني وقد عدل الى الكوب
ولو على انسان لكن يزداد مرضه مع التوكيل وان لم يزداد اختلافه وان فيه والصحيح أنه أن يوكل لان
نفس الخصومة مظنة زيادة سوء المزاج فلا يلزم به (وكما يلزم التوكيل من المسافر يلزم) من الحاضر

(قوله ليس بجملته) أقول بل
كأنه كما صرح به في الفتح
وفيه يهت فظهم صرحوا
بان العدة في الفرقين
البحار والكافة هو جواز
ارادة الغنى الموضوعه
وعدم جوازها ولا تعويل

على ما ذكره السكاكي كفى وقد اعترف هو انما ان ما ذكره تكلف ارتكبه ليطبق فراجه (قوله في وقوله التوكيل الخ) أقول
فيه نظر فأنالسل أنه في قوماً كان مطلقاً لاشتراط صحة التوكيل برضا الخصم لاشتراط لومعه والحاصل أن تقي الجواز خاص
بناه على أن تقبض الاعام أعين من تقبض الاخص من تقي الزوم والقصد بالافادتها هو الثاني لا الاول اذ لا خلاف فيه (قوله
والافلا) أقول هذا متفق لغرضه (قوله لانه وكذا الخ) أقول أنت خير بقصور الجليل عن افادة الذي فانه كان عاماً بالتوكيل المدي
أيضا (قوله والمستحق للغير) أقول بمعنى المستحق للذي (قوله فكان خالص حقه) أقول الظاهر أن يقال حقهما إلا أنه راعى عبارة
الليل فاتهم والضمي في قوله راجع الى الموكل

إذا أراد السفر لتحقيق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عاداتها بالسبب وز وحضور مجلس الحكم قال الرازي رحمه الله يلزم التوكيل لأنها لو حضرت لا يمكن أن تنطق بجهتها لما فيها من كبرها قال وهذا في استقصائه المتأخرون (قال ومن شرطه أن يكون الموكل عن تلك التصرف وتلزمه الأحكام)

(عند أراد السفر) غير أن القاضي لا يصدقه في دعواه ما رآه فينظر إلى زعمه عند سفره ويسأله مع من يريد أن يخرج فيسأل فيقتضيه عن ذلك كما إذا أراد فتح الأجرة بصدر السفر فإنه لا يصدقه إذا لم يصدقه إلا بغير فسأل كما ذكرنا فإن طوائف تحقق العذر في نفسها (قوله ولو كانت المرأة مخدرة قال الرازي) وهو الإمام الكبير أبو بكر الجصاص أحد من على الرازي (يلزم التوكيل) منها (لأنها لو حضرت لم تستطع أن تنطق بجهتها لما فيها من كبرها) أو ضيع حقها قال المصنف رحمه الله (وهذا في استقصائه المتأخرون) يعني لما على ظاهر إطلاق الأصل وغيره عن أبي حنيفة لا فرق بين البكر والشب والمخدرة والبرزة والفتوى على ما اختاره من ذلك ويستند في تخصيص الرازي ثم فهم المتأخرون ليس إلا لقائه أنه المبتدئ بتفريع ذلك تبعوه ثم ذكر في النهاية في تفسيره المخدرة عن البرزوي أنها التي لا يراها غيرها من الرجال أما التي جلت على المصنف أنها الرجال لا تكون مخدرة وليس هذا يعني بل ما ذكره المصنف من قوله وهي التي لم تجز عاداتها بالبرز فاما حديث النصبة فقد يكون عادة لعوام فتعطيها ولو أنها ثم لم يسهلها بالبرز ومخالطة في نفسها وسواها لم يسهل بفعله غيرها (يلزم توكيلها) لأن في الزامها بالجواب تضعيف حقها وهذا شيء استقصاه المتأخرون وعليه الفتوى ثم إذا وكلت غلاما مع بنت لحاكمها ثلاثة من العدول يستحقها أحدهم وشهدا لا تخران على عيها وتكولها وفي أدب القاضي للحدود الشهيد إذا كان المدي عليه من رضا أو مخدرة وهي التي لم يسهلها لآخر وجب الأمر ضرورة فإن كان القاضي مأذونا بالاستخلاف بنت ثانيا فيفضل للصومعة هناك وإن لم يكن بنت أمنا وشاهد بن يعرفان المرأة والمرضى فإن بينهما شهدان على إقرار كل منهما أو أنكلهما مع البين المتقابلة إلى القاضي ولا يثبت شهادة من المعرفة فإذا شهدا عليها قال الامين وكل من يحضر مع حاكم مجلس الحكم يحضر وكيفية وشهدان عنها القاضي باقرارها وتكوله لتقام البينة على ذلك الوكيل ولو توجه عين على أحدهما عرضة الامين عليه فإن أبي الحنفية عرضة ثلاثا فإذا نكل أمره أن يوكيل من يحضر المجلس لشهادته على تكوله يحضره فإذا شهدا شكوه حكم القاضي عليه بالعوى بشكوه قال السرعي هذا اختيار صاحب الكتاب فإنه لا يشترط لقضاء المكيل أن يكون على إقرار النكول فاما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك النكول فقال بعضهم الامين يحكم عليها بالنكول ثم يقبله الشاهدان إلى القاضي مع وكولهما فقبضه القاضي وقال بعضهم يقول القاضي الذي أثر ذلك يحكم بشكيبك فقه فإذا رضيت أمنا بالتصميم إلى الخصم بخبره بذلك فإذا رضيت بحكمه وحكم فإن كان مما لا اختلاف فيه نفذ وإن كان مما فيه خلاف توقف على أمضاء القاضي والقضاء بالنكول مختلف فيه فإذا أمضاء نفذ على الكل وفي السخونة من الأعداء التي توجب لزوم التوكيل بغير رضا الخصم عند أبي حنيفة رحمه الله حبس المرأة إذا كان القاضي يقضي في المسجد وهذه على وجهين أحدهما أن كل طالب يقبل منها التوكيل بغير رضا أو مطالبة أن أحدها الطالب إليها أن يصرح القاضي من المسجد لا يقبل أو كبرها بغير رضا الطالب ولو كان الموكل محبسا وعلى وجهين أحدهما أن كل من في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بالرضا لأن القاضي يحجزه من السجن ليخافه ثم يعيده وإن كل في حبس الوالي ولا يمكنه إلا من يخرج من الحبس لا يقبل منه لتوكيل (قوله ومن شرطه أن يكون الموكل بمثل التصرف وتلزمه الأحكام) فهذا شرطان فلو كلف في الموكل قبل انما يستقيم الأول على قولهما أما على قوله فلا لا يجوز توكيل المسلم الذي يبيع

مطلقا وأما المستطيع بنظر العامة أو الجمال فإذا ازداد من ضيع التوكيل وإن لم يرد قال بعضهم هو على الخلاف وقيل بعضهم لأن يوكيل وهو الصحيح وإرادته السفر كالسفر في حصة التوكيل لصق الضرر ولكن لا يصدق منه دعوى ذلك إلا بالنظر إلى زعمه وعند تفسيره أو بالسؤال عن وقعه كافي لفسخ الأجرة (ولو كان الخصم امرأة أو مخدرة وهي من لم تجز عاداتها بالبرز وحضور مجلس الحكم قال أبو بكر الرازي يلزم التوكيل لأنها لو حضرت لا يمكن أن تنطق بجهتها لما فيها من كبرها قال المصنف وهذا في استقصائه المتأخرون) وأما في الأصل فله لا فرق عند أبي حنيفة بين الرجل والمرأة والمخدرة وغيرها البكر والشب في عدم جوازها أو كلة إلا بالعذر من المذكورين وعندهما كذلك في جوازها وقال ابن أبي ليلى قبل من البكر دون الشب والرجل قال (ومن شرطه أن يكون الموكل بمثل التصرف وتلزمه الأحكام)

قال صاحب النهاية ان هذا التصرف يقع على قول أي يوسف ومحمد وأما على قول أبي حنيفة فمن شرطها أن يكون الوكيل عن مالك التصرف لان المسلم لا يملك التصرف في انفسه ولو وكل بغيره عندنا ومنشأ هذا التوهم أن جعل الامم قوة يملك التصرف فيها بعد أي يملك التصرف في غيره وكل به وأما ان جعل الجنس حتى يكون معناه يملك جنس التصرف احتراز عن الصبي والمجنون فيكون على مذهب الكل وهو المراد بديل قوة عن يملك التصرف حيث لا يقل أن يكون الموكل يملك التصرف فان الانسب بكلمة من جنس التصرف (قوله ونزاهة الاحكام) يستعمل أحكام ذلك التصرف وجنس الاحكام فلا يلازم احتراز عن الوكيل اذا وصى كل فاعلم ذلك التصرف دون الوكيل لا علم نازله الاحكام وعلى هذا يكون في الكلام شرطان والثاني احتراز عن الصبي والمجنون ويكون ملكة التصرف شرط في الاحكام شرطاً واحداً وهذا أصح لان الوكيل اذا أخذ به بالتوكيل صرح بالاحكام لانزاهة فان قلت اذا جعلته مشروطاً بحد الزمان أو الوكيل فاعلم عن يملك جنس التصرف ولا يملك جنس الاحكام ولا يجوز توكيله قلت غلط فان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشرط ولا سيما مع وجود المانع وهو قوت رآه (قوله لان الوكيل) دليل اشتراط ما شرط به وذلك لان الوكيل يملك التصرف من جهة الموكل لكونه تابعاً عنه فيكون التوكيل عليه التصرف وقيل يملك التصرف من لاءه كما يقال ولما قل أن يقول الوكيل يملك جنس التصرف من جهة الموكل أو التصرف الذي وكل فيه والثاني مسلم وينتفع بتوكيل المسلم الذي يبيع ثمره والاول ممنوع فاعلم انك باهليته ولهذا لو تصرف لنفسه صرح والجواب أن الوكيل من حيث هو وكيل يملك جنس التصرف من جهة الموكل على أن الملك يثبت له خلافة عن الوكيل بما تصرف فيه بطريق الوكالة وتصرفه لنفسه ليس بطريق الوكيل ولا الكلام فيه ولا نافية أيضاً لجواز ثبوت شيء بامر على البذل والحاصل أن من شرط الوكالة أن يكون الموكل عن يملك جنس التصرف ويملكه الوكيل

(قوله قال صاحب النهاية ان هذا التصرف يقع) أقول في الكافي ما علم أن من شرط الوكالة أن يكون الموكل عن يملك التصرف لان التوكيل يستفيد ولاية التصرف منه وقد علم من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره (١٠٩) وقيل هذا على قول أبي يوسف ومحمد وأما على قول أبي حنيفة فانه شرط أن يكون

لأن الوكيل يملك التصرف من جهة الموكل فلا بد أن يكون الموكل مالكا يملكه من غيره
 آخر وشراهما والمسلم لا يملكه بل الشرط عنده كون الوكيل مالكا يملك التصرف الذي وكل به وأجاب بعضهم بان المراد بملكه التصرف أن تكون ولاية شرعية في جنس التصرف باهلية نفسه بأن يكون باقياً عاقلاً وهذا حاصل في توكيل المسلم الذي يبيع ثمر وشراهما ثم جدد الله تعالى على ما هداه الله في وهو شرط لا يقتضي أن لا يبيع توكيل الصبي المأذون لعدم البالغ وليس صحيحاً بل اذا وكل الصبي المأذون يبيع بعد أن ينقل معنى البيع وأورد عليه ما اذا قال يبيع عبدي هذا بعد أن اشتريته بعبداً

يبيع الصبي وقيل المراد به أن يكون مالكا للتصرف نظراً الى أصل التصرف وان امتنع لعرض وبيع الخمر لا يجوز لغيره في الأصل وان امتنع لعرض النهي انتهى فصل في هذا وجعل الامم بعد يستعمل الكلام على مذهب أبي حنيفة أيضاً فقلت أم (قوله ومنشأ هذا التوهم) أقول سبقه الى هذا الكلام الثاني (قوله حتى يكون معناه يملك جنس التصرف الخ) أقول ينبغي أن يراد بجنس التصرف جنس التصرف الذي يتعلق بعمل التوكيل لظهور أن الموكل لا يملكه غيره (قوله احتراز عن الصبي) أقول يعني المحصور (قوله فان الانسب بكلمة من جنس التصرف الخ) أقول لا ينبغي عليك أن تدخل كلمة من قوله من يملك دون التصرف والجواب أن من اراد أن المالكا للتصرف الخصوص لا تعدد حتى يستقيم احتراز من في من يملك لكن يظهر أن المراد أيضاً جنس التصرف المخصوص فقلت قال فان الانسب الخ ما ان الانسب تنفذت في قوله ويصدق كالأجنبي (قوله يستعمل أحكام ذلك التصرف) أقول لأن التصرف الموكل به (قوله وجنس الاحكام) أقول أي من جنس أحكام جنس التصرف (قوله فلا يلازم) أقول يعني قوة يستعمل أحكام ذلك التصرف (قوله لا يملك بيزه الاحكام) أقول حتى لا يملك الوكيل بالشراء المبيع ولا الوكيل بالبيع الثمن (قوله والثاني) أقول يعني قوة وجنس الاحكام (قوله احتراز عن الصبي الخ) أقول يعني الصبي المحجور وعلل مرادنا بكونه لا احتراز عنه بما يقال الصبي قد يملكه الاحكام كما اذا باع واستترى أبوه لأن المراد من أحكام التصرف الذي يملكه بنفسه (قوله وهذا أصح) أقول ويؤيد بتخصيص المصطوف عليه باطاعة الدليل (قوله فلا يلازم الوكيل دليل الخ) أقول صورة القياس الموكل يملك التصرف ولو وكل من هذا شأنه يجب أن يكون مالكا للتصرف فتوجه لأن الوكيل إشارة الى دليل السفري وقوله فلا يلازم الى الكبرى (قوله ما شرط به) أقول يعني ما شرطت الوكالة به (قوله والجواب أن الوكيل الخ) أقول كيف يقال هذا اذا وكل فيما يبيع هذا الخمر فله لا يبيع فيه ما ذكره (قوله يملك جنس التصرف من جهة الموكل على أن الملك يثبت له خلافة الخ) أقول أي يملك من جهة الموكل على هذا الوجه

بحيث يترتب أحكامها بالشرط ولو قيل لا يلتزم في كل فرد فترتب نسو له كان الموكل ملكاً وألا ما من عرض في بعض ذلك لأن منها ما
على التوسع ويشترط أن يكون لو قيل من يضل العقد أن البيع مالبو الشراء جالب يعرف القين اليسير والقين القاض
وهو احتراز عن الصبي الذي لم يضل والمجنون ويقصد به أن لا يكون هالاً لأنه يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد أن يكون من أهل
العبارة وهذا يشترط أن معرفة القين اليسير من الفاض ليست بشرط في صحة التوكيل لكن ذكر في الكتاب أن ذلك شرط وهو
مشكل لأنهم انفقوا على أن قول الصبي العاقل صحيح ومعرفة أن ما زاد على نه في المتأخر وزيادته في الحوات وودوا زده في
المقومين مما لا يطلع عليه أحد الأبدل الاشتغال بصل الفقه
(١١٠)

(و) يشترط أن يكون (الوكيل من يعقل القصد يقصده) لانه يقوم مقام الموكل في العبارة فيشرط
أن يكون من أهل العبارة حتى لو كان صديداً يعقل أو مجنوناً كان التوكيل باطلاً
صحة التوكيل مع أنه لا يصح مباشرة الموكل لئلا هذا كقولنا لغيري بعتك عبدي هذا يصح أو اشترت هذا
منك بعد لا يجوز أوجب الفرق بين التوكيل والمباشرة في الجملة ظناً المتعاقب في المباشرة لا التوكيل
وذلك لأنها تعاقب الأضمان إلى المنازعة لا لأنها واقعة في بعض البسوع كبيع قنبرين صبر طعام
حاضر وأثرته وجهالة الوصف لا تقضي المانع في التوكيل لأنه ليس بأمر لازم بخلاف المباشرة فلزمها
ثم أصح التوكيل بذلك فإن كان بالشرا فاشترى عبداً بصره لا يجوز كالواشترى الموكل بنفسه
أو بصره أن كثر فتمت قيمة العبدان أو أقل مما لا يتغنى فيه لا يجوز وكذا في الوكالة بالبيع
ذكر في الفخرية ولا يخفى أن قوله كان بالشرا فاشترى عبداً بصره لا يجوز كالواشترى الموكل
بنفسه ليس على إطلاقه لما عرف من مذهبي في شراء أحد العبدان أو اثنين أو الثلاثة بغيره عنه على
أن باخذنا جميعاً ما شاء بصح وهي مذكورة في خيار الشرط من الهناية وأما الشرط الثاني وهو قوله وتزنيه
الاحكام فلان الوكيل يستفيد الولاية من الموكل فلا يمن كون الموكل عليه ثم قيل وهو احتراز عن
توكيل الوكيل فان الوكيل لا يثبت حكم تصرفه وهو المالك فلا يصح تركه إلا أن يصرح به حقيقة
أو معنى كما سذكر وقيل بل عن الصبي والعبد المحجورين ظناً المتعاقب بالبيع بالبيع لا يصح
توكيله ما صح وأورد على هذا الوجه أنه يلزم صحة توكيل الوكيل بسبب أنه عاقل التصرف فيه
عليه والجواب أن ملكه شرط جواز توكيله لانه ليس من وجوده ولو لم يوجد فلا يزال لا يوجد
وجود الشرط لا فشرط آخر كلعقد العاقل (قوله ويشترط إلى آخره) ما تقدم شرط الوكالة في
الموكل وهذا شرط على الوكيل وهو كونه ممن يعقل العقد ويقصد أي يعقل معناه أي ما يلزم وجوده
من أنه مالبو بالنسبة إلى كل من المتعاقدين جالب إلى كل منهما فليسلب عن البايع ملك المبيع ويجلبه
ملك البذل وفي المشتري فلهما يقصد لئلا تذهب (١) وقول بعضهم أن هذا الشرط احتراز عن الهزل يعني
أن من شرط الوكالة أن لا يهزل الوكيل في البيع والشرا أي أن يرتبط بين محله الوكالة وتكون الوكيل
هزل في بيع ولو كان في بيع ما وكل يبيعه ثابتاً أن لا يصح ذلك البيع والوكالة حصية وخرج به الصبي
الذي لا يعقل ذلك والمجنون فلا تصح وكلاهما وأما اشتراط ذلك في الوكيل لانه قائم مقام الموكل في
العبارة والموكل لا يصح عقد عبارة به إذا كان يعقل ذلك وأما ما يتعلق بالقين الفاض من
غيره فلا ينبغي اشتراطه ثم ان وكاله بالبيع لا يفتي فاض في ذلك ينبغي أن تصح الوكالة ويشترط

(قوله بحيث يترتب أحكامها بالشرط ولو قيل لا يلتزم في كل فرد فترتب نسو له كان الموكل ملكاً وألا ما من عرض في بعض ذلك لأن منها ما
على التوسع ويشترط أن يكون لو قيل من يضل العقد أن البيع مالبو الشراء جالب يعرف القين اليسير والقين القاض
وهو احتراز عن الصبي الذي لم يضل والمجنون ويقصد به أن لا يكون هالاً لأنه يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد أن يكون من أهل
العبارة وهذا يشترط أن معرفة القين اليسير من الفاض ليست بشرط في صحة التوكيل لكن ذكر في الكتاب أن ذلك شرط وهو
مشكل لأنهم انفقوا على أن قول الصبي العاقل صحيح ومعرفة أن ما زاد على نه في المتأخر وزيادته في الحوات وودوا زده في
المقومين مما لا يطلع عليه أحد الأبدل الاشتغال بصل الفقه
(١١٠)

لأن كراهة العلامة التي في الكافي ولم يرد في تفسير قوله يعقل العقد على أن قال أي يعرف أن الشراء جالب
لبيع مالبو للقين والبيع على عكسه (قوله ومعرفة أن ما زاد على قوله مما لا يطلع) أقول ومعرفة مبتدأ وقوله مما لا يطلع خبره (قوله
مما لا يطلع عليه أحد الخ) أقول مسلم فأتى كسبراً من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال علم الفقه بل بالسماح من الثقات وكثرة
المباشرة بالمعاملات ثم قد قام الفكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث عدم قبول شهادة الأعي في هذا الكتاب وأما
فيما نحن فيه فالتمسك من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذي كلاً ما فيه فليست
(١) قول الكمال وقول بعضهم الخ مبتدأ خبراً أي ارتباط الخ أي يقال ذلك البعض أي ارتباط الخ كذا لم يشر الأصل

(وإذا وكل الحر البالغ أو المأذون البالغ مثلهما جاز) ويضعهم جواز توكيل من كان غفيرة بما بطرق الأولى لأن الموكل مالك التصرف والوكيل من أهل العارية وكل وكالة كان الموكل مالك التصرف والوكيل من أهل العارية فحقها لا يتقدم وإن وكل الحر البالغ صيا محصور راعله أو عبدا محصور راعله أو فعل المأذون ذلك جاز لا تنقله ما منع ذلك أمان جانب الموكل فظاهر وأمان جانب الوكيل فلان الصبي من أهل العارية ولهذا ينفذ تصرفه باذن وليه والعبد من أهل التصرف على نفسه مما قلناه وإنما لا يملك في حق المولى والتوكيل ليس تصرفا في حقه إلا أنه لا يصح منهما التزام العهدة الصلي لقصور أهلية والعبد خلق سيده ويعلم من هذا التحليل أن العبد إذا أعتق لزومه العهدة لأن المانع من لزومه الحق المولى وقد زال الصلي إذا بلغ لم يلزمه لأن المانع قصور أهلية حيث لم يكن ملزما في حق نفسه وفي هذا الوقت غلظت له يلزمه بعد البلوغ وانما يصدق به محصور راعله فحقها إشارة إلى أنهم كانوا كالمأذونين فحق الحقوق فيمكن تفصيل وهو أن الصلي المأذون إذا وكل بالبيع فباع لزومه العهدة سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا وإذا وكل بالشراء فبذل يلزمه قياسا واستصحابا بل يكون على الأمر يطلبه البائع بالثمن لأن ما يلزم من العهدة (١١١) ليس ضمانا عن لأن ضمان الثمن لا يقيد الملك لضمان في المشتري وليس هذا كذلك انما هذا التزام لا في ثمنه استوجب مثل ذلك على موكله وذلك معنى الكفالة والعبي المأذون يلزمه ضمان الثمن ولا يلزمه ضمان الكفالة وأما إذا وكل بالشراء فبذل ثمن حال فالتزام أن لا يلزمه العهدة وفي الاختصاص يلزمه لأن ما يلزمه ضمان عن حيث ملك المشتري من حيث الحكم فانه يحبس بالثمن حتى يستوفي من الموكل كل ما اشتري لنفسه فرباع منه والصلي المأذون من أهل ذلك والجواب في العبد المأذون أيضا على هذا التفصيل

(وإذا وكل الحر العاقل البالغ أو المأذون مثلهما جاز) لأن الموكل مالك التصرف والوكيل من أهل العارية (وإن وكل صيا محصور راعله أو عبدا محصور راعله ولا يتعلق بهما الحقوق وتعلق بموكلهما) لأن الصبي من أهل العارية ألا ترى أنه ينفذ تصرفه باذن وليه والعبد من أهل التصرف على نفسه مما قلناه وإنما لا يملك في حق المولى والتوكيل ليس تصرفا في حقه إلا أنه لا يصح منهما التزام العهدة أما الصبي فتصور أهلية والعبد خلق سيده فتنزل الموكل

في صحة بيع الوكيل أن يتصرف قبل بيعه (قوله) وإذا وكل الحر البالغ أو المأذون مثلهما جاز (وأطلق في المأذون ليشمل كلا من العبد والصبي المأذونين في التجارة لا اجتماع الشروط وهي ملك الموكل التصرف ولزوم الاحكام وعقوبة الوكيل معنى العقول بل ذكر العقل مع البلوغ لأن اشتراط العقل يعرفه كل أحد ومعلوم أيضا أن قوة تفهمهم ليس بشدليل مثلها أو أعلى حالهما كتوكيل العبد المأذون سرا أو دونهما كتوكيل الحر البالغ عبدا مأذونا (قوله) وإن وكل صيا محصور راعله بعقل المبيع والشراء أو عبدا محصور راعله جاز ولا يتعلق الحقوق بهما بل يؤول كلهما هذا الكلامه منظور في مفهوم غنطوقه فظاهر ووجهه ما ذكره المصنف (من أن الصبي) أي العاقل (من أهل العارية) حتى (تفد) تصرفه باذن وليه والعبد) من أهل التصرف في (حق نفسه مما قلناه) وإنما لا يملك في حق المولى والتوكيل ليس تصرفا) من الموكل (في حقه) إلا أنه لا يصح منهما التزام العهدة الصلي لقصور أهلية والعبد خلق سيده فتنزل الموكل) ويعرف من كوننا تنقله تعلق الحقوق بالعبد خلق سيده أنه لو أعتق بعد أن باشر الشراء يلزمه الحقوق بخلاف الصبي أو باشر ما قبله ثم بلغ لارتجاع البيع وأما مفهومه فهو أن الوكيل لو كان صيا مأذونا أو عبدا مأذونا تعلقت الحقوق بهما لكنه ليس يعلق في ذلك فيه تفصيلا في الخيرة قال ابن كمال صيا مأذون فأن وكل بالبيع فبذل أو مؤجل فباع لزومه العهدة أو بالشراء كان بئى مؤجل لا يلزمه العهدة قياسا واستصحابا فطلب البائع بالثمن الأمر لا الصبي وذلك ما يلزمه من العهدة ضمان كفالة لا ضمان عن لأن ضمان الثمن ما يقيد الملك

(قال المصنف وإذا وكل الحر البالغ أو العبد المأذون مثلهما جاز) أقول قال صدر بالشريعة ولو قال كلامهما كان أشمل لناؤه توكيل الحر البالغ مثله المأذون ويوكيل المأذون مثله الحر البالغ والمراد بالمأذون والصبي العاقل الذي أنه الولي والعبد الذي أنه المولى ثم في وقته تأمل (قوله) (والمأذون البالغ) أقول لعل قيد البالغ هنا وقع موقرا (قوله) ويضعهم جواز توكيل من كان غفيرة (الخ) أقول ما هو في الحر البالغ هو الحر البالغ الكائن من أهل دار الإسلام ليس التبع قد يتقدم تعلق الجنس كما مر في موضعه (قوله) لأن الموكل مالك التصرف (الخ) أقول لأن الموكل لا يملك لتفويضه ولكن بقي هنا حجة لوصفه أنه لزم صحة توكيل الوكيل الضر المأذون بطريقه فبعضه الآن باعتد به عدم المانع في الكرى أو بشا المراد بملكه التصرف هو الملكية استقلا لا من غير استفادة من غيره فبعضه في خروج توكيل الوكيل المأذون من الظاهر أن التسهوله مقصودا (يضار) قال المصنف والعبد من أهل التصرف) أقول كان لا يفتى بحسب الظاهر أن يقولوا عبدا ضمان أهل العارية إلا أنه سلك هذا الطريق ليشككه بيان أهلية المبيع وقع دفع امرى ظاهرا من عدم جواز هذا التوكيل لكونه بمنزلة تجارا لا يقدر على شيء فليأمل

وعن أبي يوسف رحمه الله أن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي أو مجنون فخير الفسخ لاه
دخول في العقد على أن حقوقه تتعلق بالعقد فإذا ظهر خلافه بغير كاذب اعترض على عيب

الضامن في المشتري وهذا لا يشهد الملك للضامن إنما الشترهما لأعلى موكله استوجب حمله في ذمته
وهو معنى الكفالة والصبي المأذون بإزمه ضمان الثمن لا ضمان كفاية وأما إذا وكله بالشرايين
حال فالتقليد أن لا يزمه العهدة وفي الاحتسان يزمه لأن الصبي ملكا حكما في المشتري فانه يحسبه
بالثمن عن الموكل حتى يتوفيه كالأشترى لنفسه ثم يضمنه والصبي المأذون من أهل أن يزمه
ضمان الثمن بخلافه إذا كان الثمن مؤجلا لانه بما يضمن من الثمن لا يملك المشتري لاحقية
ولا حكا فانه لا يحسبه عن الموكل إلى الاستيفاء والعبد إذا وكل على هذا التفصيل ثم اعلم أن العبد
والصبي المحجورين وإن لم تتعلق بهما الحقوق فلقبهما الثمن وتسليمهما المبيع اعتبار لما ذكر في
الكتاب بعد هذا في التوكيل بمقتد السلم فقال والمشتري بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيبيع
قبضه وإن لم يتعلق بهما الحقوق كالصبي والعبد وفي المبسوط أن كان المأذون حر ندبا
جازه لانه من أهل العبارة المعتدة ولكن يتوقف حكم العهدة عند أبي حنيفة
فإن أسلم كانت العهدة عليه والأعلى الأمر وعندهما العهدة عليه على
كل حال وهو نظير اختلافهم في تصرفات المرد لنفسه بها وسأراه
ونظير الصبي والعبد المحجورين في عدم تعلق الحقوق
الرسول والقاضي وأمينه
(قوله والعبد)

(وعن أبي يوسف أن المشتري
إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم
أنه صبي أو عبد) وفي بعض
النسخ يحضرون والمراد بمن
يجب ويغيب (الخبير
الفسخ) لانه مارضى بالعقد
الأعلى أن الحقوق تتعلق
بالعاقد فإذا ظهر خلافه
بغير كاذب اعترض على عيب
لم يرض به.

هذا ما انتهى إليه كلام الأمام الكمال بن الهمام رحمه الله
وبله تكله شمس الدين أحمد بن قويدر المعروف بقاضي زاده
المتوفى سنة ٩٨٨ قدسهم الله برحمة آمين

تتألف الأفكار في كشف الرموز والاسرار
لمولانا شمس الدين أحمد بن قودر المعروف بقاضى
زاده أقصدى قاضى عسكر روملى
وهى تكملة فتح القدير للفتح
الكامل ابن الهمام رحمهم
الله تعالى آمين

وبهامشه شرح العناية على الهداية للإمام أكل الدين محمد بن محمود الباقرى
المتوفى سنة ٧٨٦ وحاشية المولى المحقق سعد الله بن عيسى المفتى الشهير بسعدى
جللى وبسعدى أقصدى المتوفى سنة ٩١٥ على شرح العناية المذكور وعلى الهداية

تنبه قد ابتدأ صاحب التكملة في شرحه بكتاب الوكلاء وسبقه صاحب
الفتح إلى شرح جملة من هذا الكتاب انتهى فيها إلى قول صاحب الهداية والعقد
الذى يعقده الوكلاء على ضربين إلخ فأتبنا الكتابين تكميلاً للقائدة ومحافظه
على استيفاء التكملة واكتفينا بما أسلفناه من عبارة الهداية والعناية عند
كتابة الفتح عن إعادته هنا فليعلم كتبه معصمه

تنبه آخر قد سجلنا الهداية والتكملة في المصلى (الأول) في صدر الصحيفة
وبليه الثانى مقصولاً بينهما جدول وكذلك سجلنا شرح العناية وحاشية سعدى
جللى الأول في صدر الهامش وبليه الثانى فليعلم

(على يمينه) مكتبة السيد محمد صد الواحد ملك الطوى وأخيه محوار المسجد الحبيب بمصر

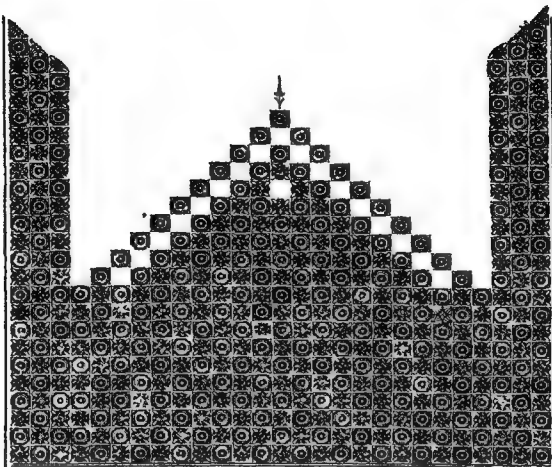
الطبعة الأولى

بالطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٢١٦

هجريه

(بالقسم الادبى)



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الوكالة)

لما فرغ من بيان أحكام الشهادات بأنواعها وما يتبعها من الرجوع عنها شرع في بيان أحكام الوكالة
أما المناسبة أن كل واحد من الشهادات والوكالة صفة من صفات الله تعالى لقوله تعالى ثم الله شهيد على
ما يفعلون وقوله تعالى حكاية حبين الله ونم الوكيل وإعلان كلا منهما إيصال النفع إلى الغير
بالإعانة في حقه ولما كان كلا منهما يصلح سبباً لاكتساب الثواب والصيانة عن العقاب في
المعاملات كذا في النهاية قال صاحب العناية عقب الشهادات والوكالة لأن الإنسان خلق مدينياً
بالطبع يحتاج في معاشه إلى تعاوض وتعاوض والشهادات من التعاوض والوكالة منه وقد يكون
فيها التعاوض أيضاً فصارت كل كبرى من المفردات ثمة أخيراً انتهى وقال بعض الفضلاء في
بيان قوله وقد يكون فيها التعاوض أيضاً كما إذا كان وكيلاً بالبيع أو الشراء مثلاً انتهى أقول هذا
سهم ظاهر لأن التعاوض فيما ذكره من المثال أعني الوكالة أعني الموكل به وهو البيع
أو الشراء لا تنقسم الوكالة والكلام فيها إلى الأول والأفقد يكون التعاوض في متعلق الشهادة أيضاً كما
إذا تم البيع أو الشراء مثلاً والصواب أن مراد صاحب العناية هو أنه قد يكون في نفس الوكالة
التعاوض كما إذا أخذ الوكيل الأجرة لأخذه الوكالة فإنه غير ممنوع من شراؤها إذا كانت عقداً لازماً
على الوكيل أقامتها فهو أيضاً لا يجوز فيها بخلاف الشهادة فتم فرض يجب على الشاهد إذا وها
فلا يجوز فيها التعاوض أصلاً ثم إن محاسن سرعة الوكالة ظاهرة إذ فيها قضاء حاجات المحتاجين إلى

مباشرة أفعال لا يشدرون عليها بأنفسهم فإن الله تعالى خلق الخلق على فهم شتى وطبائع مختلفة وأقربها وضعها وليس كل أحد يرضى أن يباشر الأعمال بنفسه ولا كل أحد يحسن إلى المعاملات فثبت الحاجة إلى شريعة أو كلفة فثبتنا على الله عليه وسلم يباشر بعض الأمور بنفسه الكرامة تعلما لسنة التواضع وفوض بعضها إلى غيره ترفها لأصحاب المروآت ثم إن ههنا أمور يحتاج إلى معرفتها تفهروا كلفة وشراود دليل جوازها وسببها وركبها وشرطها وصفها وحكمها أما تفسيرها فلهذا غلو كلفة بفتح الواو وكسر هاء الميم لتوسكيل من وكله بكذا إذا فوض السبذك والوكيل هو القائم بما فوض إليه والجمع الوكلاء كانه فعل بمعنى مفعول لا يعمو كقول الله الأمر أي فوض إليه وأما شرعا فهي عبارة عن إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معامه وأما دليل جوازها فالكتاب وهو قوله تعالى فاعلموا أحدكم ورقكم هذه إلى المدينة لأن ذلك كان وكلا وقد قصه الله تعالى عن أصحاب الكهف بل لا تذكر فكان شريعة لنا والسنة هي ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل حكيم من نوام بشر ما لا يخفى وعروة البرقي به أيضا ووكيل عربن أم سلمة تزويج والإجماع فإن الأمة أجمعت على جوازها من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم أي ومنا هذا وكذا المقول يدل عليه على ما ساق في الكتاب وأما سببها فتعلق البقاء المقدس بتعلقها بكافي سائر المعاملات وأما ركنها فالأضاط التي تثبت بها الوكالة كلفظ وكلت وأشباهاه روي بشر بن غياث عن أبي يوسف رحمه الله إذا قال الرجل لغيره أحييت أن تبيع عبيدي هذا أو هويت أو ربيت أو وثقت أو أردت فذاك لو كسل وأمر بالبيع وأما شرطها فإن يكون الموكل عن عتق التصرف وتزويجه الأحكام كما ساق في الكتاب وسنقره مشروما وأما صفتها فهي أنها عقد جائز غير لازم حتى يملك كل واحد من الموكل والوكيل العزل بدون رضا صاحبه وأما حكمها فجواز مباشرة الوكيل ما فوض إليه (قال) أي القدوس رحمه الله تعالى في مختصره (كل عقد جائز أن يعقده الإنسان بنفسه جائز أن يوكل بغيره) هذه ضابطة يبين بها ما يجوز التوكيل به لاحد فلا بد على أن المسلم لا يجوز عتق سبع انحر وشرائها بنفسه ولو وكل نبيا بذلك جاز عند أبي حنيفة رحمه الله لأن إبطال القواعد بإبطال الطرود لا العكس على ما نصوا عليه والجمهور ههنا أن صاحب العتق يبيع اعترافه بذلك حيث أجاب عن الاعتراض بالصورة للسذ كورة بأن العكس غير لازم وليس مقصود قال في شرح هذا المقام هذه ضابطة يبين بها ما يجوز التوكيل به وما لا يجوز انتهى فإن العكس إذا لم يكن لازما ولا مقصودا في الضوابط كيف يبين هذه الضابطة ما لا يجوز التوكيل به وقعا عرض على طرده هذه الضابطة بوجوه الأول أن الوكيل جائز أن يعقد بنفسه وإذا وكل غيره ولم يذن له في ذلك لا يجوز والثاني أن الإنسان جائز أن يستقرض نفسه ولو وكل غيره بالاستقراض لا يجوز والثالث أن الذي يملك سبع الحر بنفسه ولا يجوز أن يوكل المسلم بسبعها وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله يعقدها الإنسان بنفسه هو أن يكون مستبداه والوكيل ليس كذلك وعن الثاني بأن محل العقد من شرطه أن يكون الماهل شرطا على ما عرفت فذلك ليس موجودا في التوكيل بالاستقراض لأن الداهم التي استقرضها الوكيل ملك المقرض والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل ورتبه إباحة مقرضه لا دفعه عنه من باب التلف المانع وقد عدم المانع في الأحكام الكلية غير لازم ونقض بالتوكيل بالشراء فانه حاز وما ذكرتم موجود فيه وفرق بأن محل عقد الوكالة في الشراء هو الثمن وهو ملك الموكل وفي الاستقراض الداهم المستقرض وهو ليس ملكه وقيل جلا جعلتم الماهل فيه بذلها وهو ملك الموكل ودفعه بأن ذلك محل التوكيل بإشياء المقرض لا بالاستقراض ههنا ما في العناية أقول ولتأمل أن يقول كإن الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل كذلك التصرف بنفسه في ملك الغير

باطل غير أن يكون الاستقراض بنفسه أيضا باطلا بناء على هذا وليس كذلك ثم أقول يمكن أن يدفع ذلك بان المستقراض بنفسه متصرف في ملك نفسه وهو عبارة عن دين ملك غير وهو اندراهم المستقرضة وأما المأمور بالاستقراض فان تصرف في عبارة نفسه بان قال للقرض مثلاً أقرضني عشر دراهم كان الاستقراض لنفسه لا لأمره فله أن يمنع العشرين الأمر كما صرحوا به وإن تصرف في عبارة الآخر بان قال مثلاً أن فلا يا مستقرض منك عشر دراهم ففعل المقرض كانت العشرة لأمره ولكن المأمور يصير في هذه الصورة رسولاً ولا وكيلاً والباطل هو الوكالة في الاستقراض دون الرسالة فيه فان الرسالة موضوعة لنقل عبارة المرسل فالمرسل معبر والعبارة ملك المرسل فقتد أمره بالتصرف في ملكه باعتبار العبارة فيصع فيما هو حقه وأما الوكالة فغير موضوعة لنقل عبارة الوكيل بل العبارة للوكيل فلا يمكننا نصيح هذا الأمر باعتبار العبارة كما نص عليه في النسخة بقي ههنا شيء وهو أن ما ذكر من قرض يجوز التوكيل بالاستعانة وبإيا في تمام يشهد أن شاء الله تعالى وأجيب عن الثالث بأن الذي كما عرفت مع الأمر نفسه عاقل وكيل غير يبيعها بأضائق أهلها وكل ذمياً آخر يبيعها يجوز وأما يجوز وكيل المسلم ههنا معنى في المسلم وهو أنه مأمور بالاجتناب عنها وفي جواز التوكيل يبيعها اقترباها فكان ذلك أمر أعاد ضافي الوكيل والعوارض لا تندرج في القواعد حتى أن قائلاً قال كل من تزوج امرأة بشكاح صحيح حل وطهره لا يرده عليه الحائض والحرة هذا بذمة ما في أكثر الشروح وأجاب عنه صاحب العناية قبحه آخر حيث قال والذي جازيه وكيل المسلم والمعتنع بكل المسلم عنه وليس كلامنا في ذلك بل هو أن يمنع مانع عن التوكيل وأن صرح التوكيل وقد وجد المانع وهو حرمه اقترباها انتهى وقال بعض الفضلاء هذا على تقدير حصته يكون جواباً عن النقض بالاستقراض أيضاً لأنه لما كان مخالفاً للمسيحي من المصنف من أن التوكيل بالاستقراض باطل لم يذكره الشارح في معرض الجواب بل يجب على الجواب بغيره من الشرح ذلك أيضاً انتهى أقول ليس هذا بسديد أما أولاً فلأن ما ذكره صاحب العناية ههنا لا يكاد يكون جواباً عن النقض بالاستقراض لأن المانع هناك في نفس التوكيل وهو بطلان الأمر بالتصرف في ملك الغير والمانع ههنا على رأيه إنما هو في التوكيل وهو حرمه اقترباها المسلم من الحر فإن هذا من ذلك وأما ثانياً فلا لأنه لا معنى لقوله ولم يجب على الجواب بغيره من الشرح على ما ذكرناه من قبل وليس فيه شيء مناف للمسيحي من المصنف رحمه الله من أن التوكيل بالاستقراض باطل كما لا يخفى على الفطن فلا وجه لدرج قوله المذكور في حيز جواب ما في قوة الإله لما كان مخالفاً للمسيحي من المصنف الخ ثم قال ذلك القائل بقي فيه بحث إذا التوكيل والتوكيل كالكسر والانتكاس ثم ليت شرعي ما معنى جوازها انتهى أقول هذا ساقط جداً لا يذهب على ذي مسكة أن الانتكاس مطلق الكسر فلا يتحقق أحدهما بدون الآخر بخلاف التوكيل والتوكيل فان التوكيل تفويض الأمر إلى الغير والتوكيل قبول الوكالة على ما صرحوا به ولا شك في جواز تحقق الأول بدون الثاني ثم لا ينبغي أن يتوهم زعم مطوع لكل فعل متعدي الأبرى إلى صحة قوله خبرته فلم يختر وصحة قوله خبرته فلم يتنبه وما أشبههما من ذلك قوالبه وكلته فلم يتوكل فلا إشكال أصلاً قال المصنف رحمه الله في تعليقه جواز الوكالة حمداً كره (لأن الإنسان قد يجهز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الأحوال) بان كل من مر يضاً أو شيخاً قانياً أو رجلاً ذوا جهة لا يتولى الأمور بنفسه (فحتاج إلى أن وكل غيره) فالوكيل التوكيل لزم المخرج وهو متنفذ بالنص (فيكون) أي الإنسان (يسبل منه) أي من التوكيل (دفعاً لمخاطبته) ونصاً للمخرج واعتراض على هذا بعد دليل أخص من الدلول وهو جواز الوكالة فانها جازية وإن لم يكن لغة بغير أصل وأجيب بان ذلك بيان حكم الحكم وهي تراعى في

الجنس لاقى الاقراد قال صاحب العناية بعد ذكر ذلك الاعتراض مع جوابه المزبور ويجوز أن يقال
ذكر الجنس وأراد العام وهو الحاجة لان الحاجة للهجرة خاصة وهو محار شائع ويستند يكون
المسا هو الحاجة وقد وجد بالهجرة انتهى أقول وجود الحاجة بدون الهجرة باب الو كلة تنوع فأنهم
صرحوا ومنهم الشارح ابن المهام بان الو كلة أي أيا ما للهجرة وأما الترفه والظاهر أن ليس في صورة
الترفه حاجة فتأمل (وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشراء) أي بشراء الاضحية
(حكيم ابن حزام) وبكى أبا خالد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة أو باتبث عشرة سنة على
اختلاف الراويين أصل يوم الفتح وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما وكان من وجوه
فريش وأشرفها وعاش في الجاهلية ستين سنة وفي الاسلام ستين سنة ومات بالمدينة في خلافة معاوية
رضي الله عنه سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة كذا ذكره ابن شاهين في كتاب المهجم وقال
الكرخي في أول كتاب الو كلة في مختصره حدثنا إبراهيم بن موسى الجوزي قال حدثنا يعقوب النوري
قال حدثنا عبد الرحمن بن زكري عن سفيان عن أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم بن حزام
أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه نارا يشتري به أخصية فاشتري به أخصية بدتار فباعها بدتار بن
ثم اشتري أخصية بدتار فباعها بدتار واشتري أخصية فتصدق النبي صلى الله عليه وسلم بالنار ودعاها بالبركة
(وبالتزويج عمر بن أم سلمة) أي وكه بتزويج أمه أم سلمة من النبي صلى الله عليه وسلم كذا في
الشروح قال صاحب غاية البيان ولنا في تزويج عمر بن أم سلمة نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج
أم سلمة بعد وقوعه بدتار في سنة ثنتين كذا قال أبو عبيدة عمر بن المنثي وكان عمر بن أبي سلمة يوم توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن
أم سلمة يوم تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمه سنة واحدة فكيف وكه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو طفل لا يعقل انتهى وقد سبقه الى هذا النظر ابن الجوزي حيث قال في هذا الحديث
نظر لار عمر بن أم سلمة كان بمن العمر يوم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين وكيف
يقال لثل هذا تزوج بيانه أمه عليه الصلاة والسلام تزوجها في سنة أربع ومات عليه الصلاة والسلام
ولم يرع سنين انتهى وقال ابن عبد الهادي صاحب التتبع قوة أنه عليه الصلاة والسلام مات
ولم يرع تسع سنين بعد وان كان قد قاله الكلابي وعبره وقال قال ابن عبد البر انه وفي السنة
الثانية من الهجرة إلى الحبشة ويقوى هذا ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عمر بن أم سلمة أنه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن القبيصة قال صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام هل هذا فخرته أم أم سلمة أمه عليه
الصلاة والسلام يصنع ذلك فقال عمر رضي الله عنه يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر
فقال صلى الله عليه وسلم أما والله إني لأتقاكم لله تعالى وأخشاكم وظاهر هذا أنه كان كبيرا وأقول
ظاهر قول المصنف رحمه الله وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل الخ يدل على أن المراد به ذكر
الدليل القلبي على قوله كل عند جاز أن يعتقد الانسان بنفسه جاز أن يترك بغيره بعد أن ذكر دليلا
عقليا عليه فيجبه على ذلك أن توكل التي صلى الله عليه وسلم في الماديين خصوصتين لا يدل على ما في
الدعوى المذكورة من الكيفية فقل الوجه أن يكون المراد به مجرد تأييد ما تقدم من التعليل العقلي الذي
مبناء دفع الحاجة بوقوع التوكيل عند الحاجة من التي صلى الله عليه وسلم لا حاجة دليل مستقل على
دعوى الكيفية السابقة وكه عن هذا قال وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل الخ ولم يقل ولان
النبي صلى الله عليه وسلم وكل الخ (قال) أي القدوري رحمه الله تعالى في مختصره (وتجوز الو كلة
بالخصوصة في سائر الحقوق) أي في جميعها (لما تقدم من الحاجة) يشير إلى قوله لان الانسان

قد يهجز عن المبصرة بنفسه على اعتبار بعض الأحوال فيحتاج إلى أن يوكل غيره (أذليس كل أحد
يهدى إلى وجوده المنصومات) تعليل لمران ما قدمه ههنا قال صاحب غاية البيان أما التوكيل
بالمنصومة في سائر الحقوق فاعلموا لما روينا قبل هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم وُكِّل في الشرائع
جواز التوكيل فيه جاز في غيره لأن كل عقد يجوز أن يتولاه الموكل بنفسه جاز أن يوكل غيره كالبيع
ولأن الإنسان قد يهجز عن المبصرة بنفسه فجاز أن يوكل غيره وهو المراد من قوله لما قدمنا انتهى أقول
تعليله الثاني الذي هو مراد المصنف رحمه الله بقوله لما قدمنا جميع لأرب فيه أو ما تعليله الأول بغير
صحيح لأن الكلام ههنا في التوكيل بالمنصومات لا في التوكيل في العقود وما ذكر في تعليله الأول
انما يقتضي في العقود دون المنصومات ولذلك قال المصنف رحمه الله (وقد صرح أن علياً رضي الله تعالى
عنه موكل عقيلاً) أي وكله في المنصومات وانما كان يختار عقيلاً لأنه كان ذكراً كما حضر الجواب حتى حكى
أن علياً رضي الله عنه استقبله وما ومعنى فقال على رضي الله عنه على سبيل النجاة أحد الثلاثة
أحق فقال عقيل أما أنا وعزى فمما قلنا (وبعداً آمن عقيل وكل عبد الله بن جعفر) الطبار رضي الله
تعالى عنه أما لا وهو عقيل رضي الله عنه لكرهه أولاً لأنه انتقص ذهنه فوكل عبد الله بن جعفر رضي الله
عنه وكان شامداً كما كذا في الميسر أخرج البيهقي عن عبد الله بن جعفر قال كان على رضي الله عنه
يكبره المنصومة لو كان إذا كانت منصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب فلما كبر عقيل وكفى وأخرج
عن علي رضي الله عنه أنه كان وكل عبد الله بن جعفر بالمنصومة وقال الخفاف في أدب القاضي حدثنا
معاذ بن أسد الخراساني قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن إسحق عن جهم بن أبي الجهم عن
عبد الله بن جعفر أن علياً رضي الله عنه كان لا يحضر المنصومة وكان يقول إن لها قمماً تحضرها
الشياطين فيقبل على رضي الله عنه المنصومة إلى عقيل فلما كبر ورق حوله إلى فكان على رضي الله عنه
يقول ما قضى أو كيلي في ما قضى على وكلي فمضى انتهى وقال الزمخشري في الفائق إن علياً رضي الله
عنه وكل أخاه عقيلاً بالمنصومة ثم وكل بعده عبد الله بن جعفر رضي الله عنه وكان لا يحضر المنصومة
ويقول إن لها قمماً وان الشياطين تحضرها أي مهالكة وشدة أذى فقمم الطريق ما صاحب منه وشق
على السالك انتهى وفي هذا الحديث دليل على جواز التوكيل بالمنصومة وفيه دليل أيضاً على أن لا يحضر
محطس المنصومة بنفسه وهو مذهبنا ومذهب طائفة العلماء لصنع على رضي الله عنه وقال بعض
العلماء الأولى أن يحضر بنفسه لأن الامتناع من الحضور إلى مجلس القاضي من علامات المنافقين
وقد ورد لهم على ذلك قال الله تعالى وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فرق منهم معرضون وانما
كان قول المؤمن إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وجوابه أن تأويل
الآية الرقمن المتأقن والاجابة من المؤمن اعتقاد كذا في شرح أدب القاضي وذكر في غاية البيان
(وكذا ما يقعها واستيفائها) أي وكذا يجوز الوكالة بإيفاء الحقوق واستيفائها للمسلم من دفع الحاجة
(الاف ودود والقصاص فإن الوكالة لا تصح باستيفائها) أي باستيفاء الحدود والقصاص (مع
غيبه الموكل عن المجلس) وأما الوكالة بإيفاء الحدود والقصاص فعدم صحتها مطلقاً مع غيبه الموكل
ومع حضوره أمر بهن لأن إيفاءها انما يكون بتسلم النفس أو البدن لأقامة العقوبة الواجبة وهذا
لا يصح إلا من الجاني إذا قامة العقوبة على غير الجاني فلم يصرح فلذلك اكتفى المصنف رحمه الله بنبي
صحة الوكالة باستيفاء مع غيبه الموكل وقال في تعليله (لانها) أي الحدود والقصاص (تندرج
بالشبهات) فلا تستوفي عن يقوم مقام الغير لما في ذلك من ضرب شبهة كافي كتاب القاضي إلى القاضي
والشهادة على الشهادة وشهادة التسامع الرجال (وشبه العقوبة بالتمال غيبته) أي غيبه الموكل

هذا الوجه مخصوص بالقصاص اذا الحدود لا يعنى عنها فالمراد ان في القصاص ثبوت شبهة أخرى حال غيبة الموكل وهي شبهة العفو بل وازا كان الموكل قد عفا ولم يشعر به الوكيل (بل هو الظاهر) أى بل العفو هو الظاهر (لقد التزمى) لقوله تعالى وأن تصؤوا أقرب للتقوى وفي القصاص خلاف الشافعي رحمه الله فإنه يقول هو الخالص حتى العدف يستوفى بالتوكيل كما ترحقوه دفعا للضرر عن نفسه ولكنا نقول هذه عقوبة تندرج في النسبها بخلاف سائر حقوقه فافترقا (بخلاف غيبة الشاهد) حيث يستوفى الحدود والقصاص عند غيبته (لأن الظاهر عدم الرجوع) يعنى أن النسبة في حق الشاهد هي الرجوع والظاهر في حق عدم الرجوع اذ الصدق هو الأصل لاسيما في العدول فلم يعتبر مثل هاتيك الشبهة أقول برده عليه أن الرجوع من الحدود ولا يستوفى عند غيبة الشهود في ظاهر الرواية كما مر في كتاب الحدود ويقتضى ذلك اعتبار شبهة الرجوع في حق الشهود هناك اللهم إلا أن يقال عدم استيفاء الحد اذ ذلك لقسوت الشرط وهو بقاء الشهود بالرجوع لا بمجرد شبهة الرجوع فتأمل (وخلاف حالة الحضرة) أى حضرة الموكل في المجلس حيث يستوفى ذلك عندها (لا تنفاه هذه الشبهة) أى شبهة العفو فان العفو عند حضور الموكل مما لا يخفى فلا شبهة أقول لفاؤل أن يقول ان انتفاء الشبهة المعينة لا يقتضى انتفاء النسبة مطلقا والحدود والقصاص تندرج في إطلاق النسبة فلا يلزم التقرب على أن شبهة العفو مخصوصة بالقصاص فلم يظهر الفرق بين الحضرة والغيبة في استيفاء الحدود أصلا ولما استعمر أن يقال اذا كان الموكل حاضرا لم يصب إلى التوكيل بالاستيفاء أسا اذ هو يستوفيه بنفسه أجاب بقوله (وليس كل أحد يحسن الاستيفاء) أما قلله هدايته ألا أن قلبه لا يقبل ذلك (قلو) منع عنه) أى عن التوكيل بالاستيفاء (بند باب الاستيفاء أصلا) أى بتسليمه بالنسبة اليه بالكلية فبما التوكيل بالاستيفاء عند حضوره استيفاءه لا يستدبه قال المصنف رحمه الله (وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة رحمه الله) وقال جمهور الشراح في تفسير كلام المصنف هذا أى جواز التوكيل بآيات الحدود والقصاص قول أبي حنيفة رحمه الله وقالوا في توجيه تفسيرهم ما به هذا المعنى لأنه لما قالوا ويجوز الوكيل بالخصومة في سائر الحقوق أى جميعها وبايقامها واستيفائها واستثنى إيفاء الحدود والقصاص واستيفاءها بحقت الخصومة بالحدود والقصاص ذلك في قوله بالخصومة في سائر الحقوق فقال هذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة رحمه الله أقول لا يذهب على ذي فطرة سليمة أن هذا الذي ارتكبوه في حل كلام المصنف رحمه الله ههنا تكلف بارد وتصف شارد حيث جعلوا البعض الغير المعين في الكلام السابق بل الداخل في مجرد كليتته شاردا اليه بلفظ هذا الذي شاربه الى المحسوس المشاهد أو الى ما هو بمنزلة المحسوس المشاهد ثم ان ههنا المنذوحة عن ذلك جعل كلام المصنف رحمه الله على معنى ظاهر منه وهو أن هذا الذي ذكرناه صريح في إيمان أن نقا من قولنا ويجوز الوكيل بالخصومة في سائر الحقوق قول أبي حنيفة رحمه الله (وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجوز الوكيل بالخصومة في بعض من تلك الحقوق وهو آيات الحدود والقصاص أيضا أى كالأحوال والوكلاء لا يفاد الحدود والقصاص واستيفائها بالاتفاق (وقول محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل مع أبي يوسف رحمه الله) يعنى أن قول محمد مضطرب بذكرنا رفعه على حنفية وارتفع على يوسف ولكن الظاهر من تقرير المصنف رحمه الله الأول كالأخفى على القاطن قال في الكافي بعد ذلك وقول محمد مضطرب والأظهر أنه مع أبي حنيفة (وقيل هذا الاختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف في غيبته) أى غيبة الموكل (دون حضرته) أى هو جاز في حضرته بالاتفاق (لأن كلام الوكيل يقتل إلى

الموكل عند حضوره) فصار كأنه شكك بنفسه (هـ) أي لابي يوسف رحمه الله تعالى (إن التوكيل أمانة) والائابة فيها شبهة لا محالة (وشبهة النيابة تبرز عنها في هذا الباب) أي في باب الحدود والقصاص لأنه مما يندرج بالشبهات (كأني الشهادة على الشهادة) أي كالشبهة التي في الشهادة على الشهادة حتى لا يثبت بها الحدود والقصاص بالاتفاق كما لا يثبت بشهادة التسامع الرجال ولا بكتاب القاضي إلى القاضي (وكأني الاستيفاء) أي كالشبهة التي في التوكيل باستيفاء الحدود والقصاص عند غيبة الموكل فانها مائة لمعة التوكيل بالاتفاق (ولابي حنيفة رحمه الله أن الخصومة شرط محض) أي لاحظ لها في الوجوب ولا في الظهور (لأن الوجوب مضاف إلى الجنابة والظهور إلى الشهادة) والشرط المحض حق من الحقوق يجوز للوكل مباشرة بنفسه (فيمرر فيه التوكيل كأني سائر الحقوق) أي بأقباها اقسام المقضي وانتفاء المانع لا يقال المانع موجود وهو الشبهة كأني الاستيفاء والشهادة على الشهادة على ما مر لا تقول بالشبهة في الشرط لا تصح للتعاذل يتعلق به الوجوب ولا الوجود ولا الظهور بخلاف الاستيفاء فلا يتعلق به الوجود وبخلاف الشهادة على الشهادة فلا يتعلق بها الظهور (وعلى هذا الخلاف) المذكور (التوكيل بالجواب من جانب من عليه) أي من جهة من عليه (الحد) أو القصاص فأجاز أبو حنيفة ومنعه أبو يوسف وقول محمد مضطرب قال المصنف (وكلام أبي حنيفة فيه) أي في التوكيل بالجواب (أظهر أن الشبهة لا تمنع الدفع) يعني أن التوكيل بالجواب إنما يكون للدفع ودفع الحدود والقصاص يثبت بالشبهات حتى يثبت العقوبان القصاص بالشهادة على الشهادة وبشهادة التسامع الرجال فالشبهة التي ذكرت في دليل أبي يوسف رحمه الله على تقدير كونها معتبرة لا تمنع هنا (غرض أن إقرار الوكيل غير مقبول عليه) أي على موكله يعني لو أقر الوكيل في مجلس القضاء وجوب الحدود والقصاص على موكله لم يقبل إقراره استحساناً (لأنه) أي لما في إقراره (من شبهة عدم الإمارة) فلم يعتبر فيما يندرج بالشبهات والقياس أن يقبل إقراره لقبامه مقام موكله بعد صحة التوكيل كأني الإقرار بسائر الحقوق ووجه الاستحسان ما ذكره المصنف رحمه الله ونوضحه أنا هنا التوكيل بالخصومة على الجواب لأن جواب الخصم من الخصومة ولكن هذا نوع من الجواز فأما في الحقيقة فالأفراد ضد الخصومة والجواز وإن اعتبر إقام القليل فالحقيقة شبهة معتبرة فيما يندرج بالشبهات دون ما يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط وذكر في كثير من الشروح وأما التوكيل بآثار الحدود عند من جوزه أعلاه في حد القذف وسد السرقه وأما التوكيل بآثار حد الزنا وحد الشرب فلا يصح اتفاقاً لأنه لا حق فيما لا حد من العباد وانما مقام البيئة على وجه الحسبة فأما كل أجنبي عنه لا يصح توكيله به نص عليه في الكافي والتهين (وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة) سواء كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب (بغير رضا الخصم) ويستوى فيه الشريف والوضيع والرجل والمرأة والابكر والتيب كذا في الشروح والفتاوى (الآن يكون الموكل مريضاً وغائباً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً) يعني الآن يكون الموكل معذوراً بعد المرض أو السفر فينجز التوكيل بالخصومة بدون رضا الخصم عنده أيضاً (وقال) أي أبو يوسف ومحمد (يجوز التوكيل بغير رضا الخصم) أي يجوز ذلك عندهما في جميع الأحوال سواء مرضى الخصم أم لا وسواء كان الموكل معذوراً أم لا وكان أبو يوسف يقبل أولاً يقبل ذلك من النساء دون الرجال ثم يرجع عن ذلك وقال يقبل من النساء والرجال جميعاً (وهو قول الشافعي رحمه الله) أيضاً وفي الخلاصة والفتاوى وأما ما بقي بقولهما وفي فتاوى قاضيخان وبه أخذ أبو القاسم الصقار وقال شمس الأئمة السرخسي الصحيح عندي أن

القاضي اذا علم بالمسعى التعنت في اباة الوكيل يقبل التوكيل ولا يلتفت اليه وان علم من الموكل
 القصد الى الاضرار بالمسعى ليشغل الوكيل بالحيل والباطل والتليس لا يقبل منه التوكيل
 وذ كر شمس الاعنة الحلافي ان ذلك يفرض الى رأي القاضي وهذا قريب من الاول انتهى قال
 المصنف رحمه الله (ولا خلاف في الجواز) أي لا خلاف بين أبي حنيفة وبين صاحبيه والشافعي
 وجههم الله في الجواز حتى اذا وكل فرضي الخصم لا يحتاج في سماع خصومة الوكيل الى تعبد وكافة
 (أي لا خلاف في الزوم) معناه اذا وكل من غير رضا الخصم هل يرتد برده أم لا عند برده خلافا لهم فعلى
 هذا التأويل يكون معنى قول القدوري قال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم
 أي لا يلزم ذكر الجوار وأراد الزوم لان الجوار من لوازم الزوم فيصور ذلك بالزوم واذا اراد المزموم
 كذا في الشروح وقد تصرف فيه صاحب العناية فحصره او اراد حيث قال فعلى هذا يكون قوله
 لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم مجازا لقوله ولا يلزم ذكر الجوار وأراد الزوم فان الجواز
 لازم الزوم فيكون ذكر الزوم واذا اراد الزوم وقال وفيه نظر لا لا تسلم أن الجواز لازم الزوم عرف
 ذلك في اصول الفقه سلم لكن ذلك ليس بمجاز انتهى أقول الظاهر أن مراده بقوله لكن ذلك ليس
 بمجاز الرد على قوله مجازا بان ما ذكره ليس من قبيل المجاز بل هو من قبيل الكتابة فانه على ما ذهب اليه
 السكاكي من أن الانتقال في الجوار من المزموم الى اللازم وفي الكتابة من اللازم الى المزموم لكنه ليس
 بشئ أما أولا فاعلان لفظ الجواز المذكور في محرم وغيره من الشراح ولا يتوقف عليه صحة التأويل
 المذكور فانه يصح سواء كان بطريق المجاز أو بطريق الكتابة فكأن مراده ان يورع لفظ زاده
 من عند نفسه في بيان التأويل المذكور وأما ما سألناهم حقوقا أن الانتقال في الجواز والكتابة
 كلهم من المزموم الى اللازم وردوا ما ذهب اليه السكاكي بأن اللازم ما يمكن ملازمه ما ينتقل منه الى
 المزموم وجعلوا المسمى في الفرق بينهما جواز أراد المعنى الموضوع له وعدم حوازه حقيقة فيجوز أن
 يجعل لفظ يجوز فيما نحن فيه مجازا عن معنى يلزم بلا محذور أصلا ثم قال صاحب العناية والحق
 أن قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضا الخصم في قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة غير لازم بل
 ان رضى به الخصم صرح والافلا حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز الى التوجيه فيجعله مجازا انتهى
 أقول لا يخفى على الفطن أن هذا كلام خال عن التصحيح لانه ان أراد بقوله ان قوله لا يجوز التوكيل
 بالخصومة الا برضا الخصم في قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة غير لازم أن معنى الاول من حيث الحقيقة
 هو معنى الثاني بعينه وليس كذلك اذ لا شك أن معنى الجواز من حيث الحقيقة يفار معنى الزوم
 فتنبى الاول يفار تبنى الثاني قطعا وان أراد بذلك أن الثاني هو المراد من الاول مجازا أو كتابة فلا وجه لقوله
 فلا حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز فان التبادر من اللفاظ معانيها الحقيقية فتبادر الى ذهن الناظر
 في مستثنى هذا أن يكون الخلاف المذكور في نفس الجواز فضع المصنف ذلك بقوله ولا خلاف في
 الجواز إنما الخلاف في الزوم فهذا الكلام لا غبار عليه ثم اعلم أن المصنف رحمه الله ليس بأول
 من جعل الخلاف المذكور في الزوم بل سبقه الى ذلك كثير من المشايخ منهم الامام شمس الاعنة
 السرخسي حيث قال في شرح أدب القاضي ان التوكيل عند أبي حنيفة بغير رضا الخصم صحيح ولكن
 للخصم أن يطالب الموكل بأن يحضر نفسه ويجيب ومنهم الامام علاء الدين العالم حيث قال في طريقة
 الخلاف التوكيل بغير رضا الخصم لا يقع لازما وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله يقع لازما
 وذ كر في المحيط البرهاني أن رضا الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل ولزومه عند أبي يوسف ومحمد
 اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة بعضهم قالوا رضا الخصم عند أبي حنيفة بشرط صحة التوكيل بل هو

شرط لزومه وقال بعضهم لا بل رضا الناصب عند شرط صحة التوكيل وانما اختلفوا باختلاف
 ألفاظ الكتاب ذكر في شعبة الاصل أن التوكيل بغير رضا الناصب باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله
 وذكر في رواية الاصل لا يقبل التوكيل بغير رضا الناصب عند أبي حنيفة والصحيح أن التوكيل عنده
 صحيح غير لازم حتى لا يلزم الناصب الحضور والجواب بخصوصية الوكيل الآن يكون الموكل مريضا
 مرضا لا يمكنه الحضور بنفسه مجلس الحكم أو قاضيا مسجودا غير متدبر لم يزل عنده انتهى وهكذا ذكر
 في الشريعة أيضا (لهما) أي لا يوجب ويحمد (أن التوكيل تصرف في خالص حقه) أي
 في خالص حق الموكل وهذا لأنه إما أن يوكله بالخصوص أو بالجواب وكلاهما من خالص حقه أما
 بالخصوص فلا لأنه الدعوى وهي خالص حق المدعي حتى لا يجبر عليها وأما الجواب فلا لأنه إما انكار أو اقرار
 وكل واحد منهما خالص حق المدعي عليه وإذا كان كذلك (فلا يتوقف على رضا غيره) فصار
 (كالتوكيل بتقاضى الدين) وقبضها وإيفائها (وله) أي لا يوجب حقه الله (أن الجواب
 مستحق على الناصب) يعني أن الجواب حق واجب للمدعي على المدعي عليه (ولهذا يستحضره) أي
 يستحضر المدعي الناصب في مجلس القاضى قبل أن يثبت عليه من يصبه عماديه عليه وقاية ما في
 الباب أن يكون التوكيل تصرفا في خالص حق الموكل لكن تصرف الانسان في خالص حقه انما ينفذ
 إذا لم يتعد إلى الاضرار بالغير (وهنا ليس كذلك) إذ لا شك أن (الناس متفاوتون في الخصوصية) أي من
 جهة الدعوى والاثبات ومن جهة الدفع والجواب فرب انسان يصور الباطل في صورته الحق ورب
 انسان لا يمكنه تشيئة الحق على وجهه وقد دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام انكم تختصمون الي
 ولعل بعضهم ألحق بجهته من بعض من قضيت له شيء من مال أخيه فلا يأخذها فأنقطع بقطعة من
 نازله كرمي في أدب القاضى والاسرار ومعلوم أنه لا يוכל عادة الا من هو أدنى وأشد في الخصومات لعل
 على الناصب (فأقولنا يلزمه) أي يلزم التوكيل بالخصوص بلا رضا الناصب (بضرره) أي
 بضرر الناصب (فيتوقف على رضاه) فصار (كالعبد المستتر) أنا كاتبه أحدهما (أي أحد
 الشريرين) (بضرر الآخر) أي بضرر الشرير الآخر بين امضاء الكتابة وقبضها فكان تصرف أحدهما
 متوقفا على رضا الآخر وإن كان تصرفا في خالص حقه لمكان ضرر شريريكه قال صاحب النهاية
 في شرح الدليل المذكور من قبل أبي حنيفة رحمه الله ومعنى هذا الكلام أن الحضور والجواب
 مستحق عليه دليل أن القاضى يقطعه عن أشغالهم ويحضره ليصيب خصمه والناس يتفاوتون في هذا
 الجواب فرب انكار يكون أشد دفعا للمدعي من انكار والتظاهر أن الموكل انما يطلب من الوكيل ذلك
 الاشد فان الناس انما يقصدون بهذا التوكيل أن يشتغل الوكيل بالحيل والباطل لدفع حق الناصب
 عن الموكل وفيه اضرار بالناصر وأكثرا في هذا الباب أن يكون تركه بجهاه من خالص حقه ولكن
 لما كان يتصل به ضرر بالغير من الوجه الذى قلنا لأجل أن رضاه انتهى كلامه وعلى هذا المتوال
 سبق الدليل الزبور في الكفاي ومراج الدراية أيضا أقول فيه تطرأ أن أصل هذه المسئلة عام لصورة
 التوكيل من جانب المدعي وصورة التوكيل من جانب المدعي عليه كما أفصح عنه الشراح فاطية في
 صدر هذه المسئلة فصرح به في عامة كتب الفتاوى أيضا وفي تقرير الدليل الزبور على الوجه الذى ذكره
 هو لا الشراح تخصيص ذلك بصورة التوكيل من جانب المدعي عليه كما ترى فكان تقصير منهم لقسمه
 التقرير بوجه عام الصورتين معا كما ذكرناه في شرحنا وقال صاحب العناية في شرح هذا المقام ولا ي
 حنيفة رحمه الله أن الأصل أنه تصرف في خالص حقه فان الجواب مستحق على الناصب ولهذا يستحضره في
 مجلس القاضى والمستحق للغير لا يكون نال ماله فلما خلو صفة لكن تصرف الانسان في خالص حقه

انما يصح اذا لم يتضرر به غيره وهما ليس كذلك لان الناس يتفاوتون في الخصومة فلو قلنا بازومه
 لتضرر به فموقوف على رضائنا انتهى اقول فيه اضا تقرر لانه جعل ما ذكر في الكتاب من قبل ابي
 حنيفة دليلين احدهما مني لما قاله والاخر تسليمي له فموجب على الدليل الاول ما روى على تقرر
 صاحب النهاية وغيره من كون الدليل مخصوصا باحدى صورتين في المسئلة العامة للمدعى تأمل توقف فلو حجه
 ان يحصل المجموع دليلا واحدا ويقرر وجهه بم صورتين معا فاقطعنا في شر حالنا لكن الانصاف
 ان تأثر المقدمة القائلة ان الجواب مستحق على الخصم انما هو في صورة التوكيل من جانب المدعي عليه
 كالاجتناب على الفطن المتأمل (بخلاف المريض والمسافر) متصل بقوله الا ان يكون الموكل مريضا
 او غائبا والمراد بيان وجه مخالفة المستثنى للمستثنى منه وذلك (لان الجواب غير مستحق) اي غير
 واجب (عليهما) اي على المريض والمسافر (هناك) اي فيما اذا كان الموكل مريضا ومسافرا
 لعين المريض بالمرض وبغير المسافر بالقيية فلو لم يسقط عنهم الجواب لم يزم المخرج وهو مستفاد بالنص
 قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اقول ههنا شئ وهو ان ما ذكره المصنف من الفرق
 اغنيته في صورة ان كان التوكيل من جانب المدعي عليه وما في صورتان كان من جانب المدعي
 فلا لان الجواب غير مستحق على المدعي سواء كان صحيحا قويا او مريضا مسافرا فان الجواب انما يجب
 على من يجبر على الخصومة لانه من لا يجبر عليها مع ان المسئلة عامة للصورتين معا كما حققته فكان
 يخفى ان يراد عليه ان يقال ان تقع الضرر الا بزم بالمرض والسفر من الموت واكثر التأخير اشد من
 الضرر الا بزم يتفاوت الناس في الخصومة فيحصل الادنى دون الاثمن وفي غناوى فاضحان
 واجمعوا على ان الموكل لو كان غائبا ادنى مدة السفر او كان مريضا يضاف للمصر لا يقدر ان يشفى على
 قدميه الى باب القاضي كانه ان يوكل مديبا كان او مديعي عليه وان كان لا يستطيع ان يشفى على
 قدميه ولكنه يستطيع ان يشفى على ظهر دابة او يظهر انسان فان ازاد مريضا به ذلك مع التوكيل
 وان كان لا يزداد اختلافه قال بعضهم هو على الخلاف ايضا وقال بعضهم ان يوكل وهو
 العصب انتهى (ثم كايام التوكيل عنده) اي عند ابي حنيفة (من المسافر يلزم اذا اراد السفر لتعلق
 الضرورة) اذ لو لم يلزم بلفظ المخرج بالقطع عن مصالحه وفي غناوى فاضحان وكما يجوز للسافر
 ادنى مدة السفر ان يوكل بغير رضا الخصم يجوز لمن اراد ان يخرج الى السفر لكن لا يصدق انه يريد السفر
 ولكن القاضي يتقرر الى زيه ومعدت سفره او يسأل عن يريد ان يخرج معه فيسأل عن رفقائه كما في فسخ
 الاجارة انتهى (ولو كنت المراد متعذرة) اختلفت عبارات المشايخ في تفسير المتعذرة فقال بعضهم هي
 التي لم تجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس القاضي وقال الامام الزيدى هي التي لا راعا غير المحام
 واما التي جلست على التمسرة فاعلم الاجانب لا تكون متعذرة فاختار المصنف التفسير الاول حيث قال
 (لم تجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس الحاكم) فان هذا صفة كائفة متعذرة مارية بحجى التفسير
 لها (قال الرازي) اراد به الامام ايا بكر الحصاص احدث على الرازي صاحب التصانيف الكسيرة في
 الاصول والقرووع واحكام القرآن واله انتم دراسة اصحاب ابي حنيفة في بغداد بعد الشج ابي الحسن
 الكرخي وكانت ولادته سنة خمس وثلاثمائة ومات سنة سبعين وثلاثمائة (يلزم التوكيل) اي يلزم
 التوكيل من غير الارضا لخصم وبدون عذر المرض والسفر (لانهم لو حضروا لا يمكن ان تنطق بجهته
 لحياها فيلزم توكيلها) دفعنا للبرج فلو وكلت بالخصومة فوجب عليها اليمين وهي لا تعرف بالبروز
 ومخالطة الرجال في الحواشي بيعت اليها الحاكم ثلاثا من الصدول يسخنها احدهم وينهد
 الاخران على خلفها وكذا في المريضة اذا وجب عليها يمين لان النيابة لا تجرى في اليمين هكذا ذكر
 الصدراشيدي في ادب القاضي وذكر فيه وان كان يبعث الى المتعذرة والمريضة او الى المريض خليفة

فمقتضى الخصومة هناك يجوز لأن مجلس التولية مجلسه كذا في معراج العبداء وغيره (قال رضي الله عنه) أي قال المصنف (وهذا) أي ما قاله الرازي (هي) أي خصمته المتأخرون) وفي فتاوى فاضلان ويجوز للراي المخدرة أن تول وهي التي لم يخالط الرجال بكرا كانت أو ثيبا كذا ذكره أبو بكر الرازي وقال الشيخ الامام المعروف بحقها زاده ظاهر المذهب عن أبي حنيفة أنهم على الاختلاف أيضا وعامة المشايخ أخذوا بما ذكره أبو بكر الرازي وعليه الفتوى انتهى (قال) أي القيد ويرى في مختصره (ومن شرط الوكالة أن يكون الموكل ممن عاك التصرف) قيل هذا على قول أبي يوسف ومحمد فأما على قول أبي حنيفة فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بما عاكه الوكيل فأما كون الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط حتى يجوز عنده وكيل المسلم الذي بشره بالحر والتحرير ووكيل المحرم الحلال ببيع الصدوق بل المراد به أن يكون مالكا للتصرف نظرا إلى أصل التصرف وإن امتنع لمعارض وبيع الحر يجوز لاسلم في الأصل وإنما امتنع بمعارض النهي كذا في الكافي والكافية والتميين قال صاحب النهاية في تفسير قوله ممن عاك التصرف أي ممن عاك ذلك التصرف الذي وكل الوكيل به وقال قد ذكرنا في أوائل كتاب الوكالة من رواية النخبة أن هذا القيد وقع على قول أبي يوسف ومحمد وأما على قول أبي حنيفة فمن شرط الوكالة كون التوكيل حاصلًا بما عاكه الوكيل فأما كون الموكل مالكا لذلك التصرف الذي وكل الوكيل به فليس بشرط ثم قال فإن قلت بشكل على ما ذكرناه في الكتاب بما ذكره في النخبة يقوله وإذا قال الرجل لغيره خذ عدي هذا بره بعد أو قال اشترى به عدا صاع التوكيل بهذا وإن لم يصح مباشرة الموكل في مثل هذا التصرف فإن من قال لغيره بعت هذا العبد بصد أو قال اشترى منك بهذا العبد إلا يجوز قلت إنما جاز ذلك في التوكيل بهذا ولم يجر في مباشرة نفسه ولو جرد المعنى الفارق بينهما وهو أن الجهالة امتنع عن الجواز لأفضائها إلى المنازعة وأما إذا لم تؤد لها فلا امتنع كافي سبع فحين من صبرة طعام أو شرابه ثم جهالة الوصف في التوكيل لا تنفي إلى المنازعة لأن التوكيل ليس بأمر لازم ولا كذلك المباشرة لأنها لازمة فنقصى إلى المنازعة والمانع من الصفة المنازعة لأنفس الجهالة انتهى كلامه أقول في جوابها بحث لأن الفارق المذكور فيه إنما أخذ بكتابة صفة التوكيل في مسألة النخبة وعدم صفة المباشرة بنفسه في مثلها وهذا القدر لا يدفع السؤال المذكور بل يقويه لأن حاصله أن ما ذكر في الكتاب من شرط الوكالة غير متحقق في مسألة النخبة مع تحقق الشروط فيها والفارق المذكور يقرر هذا المعنى كالاحتج وقال صاحب العناية قال صاحب النهاية إن هذا القيد وقع على قول أبي يوسف ومحمد وأما على قول أبي حنيفة فمن شرطها أن يكون الموكل ممن عاك التصرف لأن المسلم لا يملك التصرف في الحر ولو وكل به جاز عنده ومثنا هذا التوهم أن جعل الام في قوله يملك التصرف للعهد أي لا يملك التصرف الذي وكل به وأما ما جعلت للجنس حتى يكون معناه يملك جنس التصرف احترازا عن الصبي والمجنون فيكون على مذهب الكل وهو المراد بدليل قوله ممن عاك التصرف حيث لم يقل أن يكون الموكل يملك التصرف فإن الانسب للكلمة من جنس التصرف انتهى وأورد بعض الفضلاء على قوله فإن الانسب لكلمة من جنس التصرف وأجاب حيث قال لا يمتنع عليك أن تدخل كلمة من حقوقه ممن يملك التصرف والجواب أن المراد أن المال لا يملك التصرف المخصوص لا يتعدى حتى يستقيم ادخاله في من يملك انتهى أقول ليس الأمر كما زعمه فأما الانسب أن المال لا يملك التصرف المخصوص لا يتعدى إلا إلى الحقوق المشتركة مالا كانت أو غيره فإن كل واحد من أصحابها يملك التصرف فيها تصرفا مخصصا وان وصل مبلغهم التعدد إلى الألف مثلا إذا كانت دار مشتركة بين كثيرين فلا شك أن كل واحد منهم

تلك التصرف فيها يسكن أو غيره ولئن سلمنا ذلك فلا تسلم عدم استقامة ادخال من حيث شق من علق
 فان ذلك انما هوهم لو كانت كلمة من ههنا لبعض وأما اذا كانت التبيين كما هو الظاهر في المقام
 فستقيم جيدا كالأصفي ثم ان ما ذكره كلمتي على فهم أن يكون مراد صاحب العناية بكلمة من
 في قوله فان الانسب لكلمة من جنس التصرف حرف الجر الداخلة على الاسم الموصول والظاهر أن
 مرادها نفس الاسم الموصول بدليل قوة تلك التصرف في قوله حيث لم يقل أن يكون الموكل بعك
 التصرف اذ لو كان مدار كلامه زيادة حرف الجر لقال حيث لم يقل أن يكون الموكل من عك
 التصرف بحذف حرف الجر فقط فوجه الانسية حيث أن الاسم المذكور من مبهملات المعارف على
 ما عرف في النحو ومن الفاظ العلم على ما عرف في الأصول فيكون المراد بجنس المالك لا الفرد
 المعين منه ولا شك أن الذي يملكه جنس المالك هو جنس التصرف دون التصرف المخصوص فاعلم ذلك
 البعض ان الانسية قد فانت في قوله ويقصده كالأصفي أقول هذا أيضا ليس بسديد فان قوله
 ويقصده وان لم يكن مقرونا بكلمة من صراحة لكنه مقرون بها كما قامه معطوف على ما هو في حيز كلمة
 من وهو قوله بعقل العقد في قوله عن بعقل العقد ولا شك أن المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى
 ما قبله على ما تقرر في علم الادب فقد حصلت الانسية المذكورة هناك أيضا ثم ان حمل التصرف في قول
 القدوري ومن شرط الوكالة أن يكون الموكل عن عك التصرف على جنس التصرف دون التصرف
 الذي يوكل به محاسبي اليه صاحب غاية البيان حيث قال قيل لا يستقيم هذا الشرط الاعلى مذهب أبي
 يوسف ومحمد وهما الله لا يخلو كان شرط الوكالة أن يكون الموكل مالكا للتصرف على مذهب أبي
 حنيفة لا يجوز أن يوكل المسلم الذي يبيع الثمر وشرائها هو جائز على مذهب أبي حنيفة مع أن المسلم
 لا يملك التصرف بنفسه فعمل أنه ليس بشرط على مذهب بل الشرط عند أن يكون الوكيل مالكا لذلك
 التصرف الذي يوكل به ثم قال قلت هذا الشرط الذي شرطه القدوري يستقيم على مذهب الكل وانما
 خص هذا الفاعل الاستقامة على مذهبهم لانه لا يدرك كنه كلام القدوري اذ مضمون كلامه أن
 الوكالة لها شرط في الموكل وشرط في الوكيل فالاول أن يكون الموكل عن عك التصرف ويلزمه
 الاحكام والثاني أن يكون الوكيل عن بعقل العقد ويقصده معنى قوله أن يكون عن عك التصرف
 أن يكون له ولاية شرعا في جنس التصرف بأهلية نفسه بأن يكون بالفاضا قلا على وجه يلزمه حكم
 التصرف وهذا المعنى حاصل في وكيل المسلم الذي في الثمر والخنزير يباعا وشرأ لان المسلم الموكل عاقل
 بالغ وله ولاية شرعا في جنس التصرف على وجه يلزمه حكم التصرف فيما تصرف ولا يشه والشرط
 الآخر وهو أن بعقل العقد ويقصده حاصل في الوكيل أيضا وهو الذي لانه بعقل معنى البيع والشراء
 ويقصده فصم الشرط اذن على مذهب الكل والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله الى هنا كلامه ودد عليه الشارح ابن الهمام حيث قال قبل انما يستقيم الشرط الاول على
 قولهما ما على قوله فلا لانه يجوز وكيل المسلم الذي يبيع خروثا وشرائها المسلم لا يملكه وأجاب
 بعضهم بأن المراد بملكه التصرف أن يكون له ولاية شرعية في جنس التصرف بأهلية نفسه بأن يكون
 عاقلا بالغاً وهذا حاصل في وكيل المسلم الذي يبيع خروثا وشرائها ثم حذاقه على ما هذا ملك وهو خطأ
 اذ يقتضى أن لا يصح وكيل الصبي المأذون لعدم البلوغ وليس يصح بل اذا واكل الصبي المأذون يصح
 بعد أن يعقل معنى البيع انتهى كلامه أقول ما ذهب اليه صاحب الغاية ههنا ليس بشيء أن يقال
 له هو خطأ بغير ما ذكره ابن الهمام فان الذي همه في توجيه المقام هو قوله المراد بملكه التصرف أن
 يكون له ولاية شرعية في جنس التصرف بأهلية نفسه وهذا لا يقتضى أن لا يصح وكيل الصبي المأذون
 كالأصفي على المعارف بحكم الصبي المأذون على مذهبنا في فصله وأما قوله بأن يكون بالفاضا قلا

فخصه من التوجيه ذكره لبيان أن المقصود بشرط المذكور هو الاحتراز عن المجنون والصبي
 المحجور وأما الصبي المأذون فكونه بمنزلة البالغ في عامة التصرفات معلوم في محله فهو في حكم المستقيم
 وعن هذا ترى الفقهاء في كل عقد جعلوا العقل والبلوغ شرطاً فيه وقصدوا به الاحتراز عن الصبي
 والمجنون لم يستثنوا الصبي المأذون عنه صراحة (وتلزمه الأحكام) قبل هذا احتراز عن الوكيل
 فإن الوكيل عن لا يثبت له حكم تصرفه وهو لذلك لا يكيل بالشراء إلا على المبيع والوكيل بالمبيع
 لا على الثمن فلذلك لا يصح توكيل الوكيل غيره وقيل هو احتراز عن الصبي والعبد المحجورين
 فأنهم لو اشترى شيئاً لا يملكه فلذلك لم يصح توكيلهما كذا في أكثر الشروح قال صاحب غاية البيان
 للقليل الثاني وهذا هو الأصح من الأول ولم يبين وجهه وقال صاحب العناية قوله ويلزمه الأحكام
 يحتمل أحكام ذلك التصرف ويخص الأحكام فالأول احتراز عن الوكيل إذا وكل فأنه على ذلك التصرف
 دون التوكيل لأنه لم تلزمه الأحكام وعلى هذا يكون في الكلام شرطان والثاني احتراز عن الصبي
 والمجنون ويكون ذلك التصرف ولزوم الأحكام شرطاً واحداً وهذا أصح لأن الوكيل إذا أذن له بالتوكيل
 صح ولم يلزمه أحكام ذلك التصرف فإن قلت إذا جعلت ما شرطاً واحداً لم يملك الوكيل فأنه عن ذلك
 جنس التصرف ويلزمه جنس الأحكام ولا يجوز توكيله قلت غلط لأن وجود الشرط لا يستلزم وجود
 المشروط لا سيما مع وجود المانع وهو فوائد رآه انتهى كلامه (لأن الوكيل على التصرف من جهة
 الموكل) لتعليل لا لاشتراط ما شرطت الوكالة به يعني أن الوكيل على التصرف من جهة الموكل لكونه
 نائباً عنه فيكون التوكيل تعليقاً للتصرف وعليه التصرف ممن لا يملكه محال (فلا بد أن يكون
 الموكل مالكا) أي التصرف (للملك من غيره) قال صاحب العناية وتعلق أن يقول الوكيل على
 جنس التصرف من جهة الموكل أو التصرف الذي وكل فيه والثاني مسلم وينتقض بتوكيل المسلم
 الذي يبيع الخمر والأول ممنوع فإنه يملكه بأهليته ولهذا التصرف لنفسه صح والجواب أن الوكيل
 من حيث هو وكيل على جنس التصرف من جهة الموكل على أن الملك يثبت له خلافه عن الموكل
 فيما تصرف فيه بطريق الوكالة وتصرفه لنفسه ليس بطريق الوكالة ولا الكلام فيه ولا يتأنيب أيضاً
 لجواب ثبوت شيء ما مخرجين على البطل انتهى أقول في جوابه نظر لأن كون الوكيل من حيث هو وكيل
 مالكا لجنس التصرف من جهة الموكل إنما هو في التوكيل بتصرف لا بعيته بأن قال أصح ما شئت
 أو أعمل رأيك وأما في التوكيل بتصرف بعيته كما فهمنا نحن فيه من مادة النقض بتوكيل مسلم ذمياً يبيع
 خيراً فلا يتصور ذلك قطعاً إلا نثبت أن الوكيل هناك إنما على من جهة الموكل التصرف المعين المعهود
 الذي وكل به وهو يبيع الخمر لا جنس التصرف مطلقاً والأصح أنه يتصرف هناك بتصرف آخر كان
 يجب الخمر إلى وكل يبيعه ما شئت أو يشتري به ما شئت أو يفعل ذلك من جنس التصرفات وليس كذلك قطعاً
 والحق عندي في الجواب أن يقتار الشق الثاني وهو أن الوكيل على التصرف الذي وكل به من جهة
 الموكل ويدفع النقض المذكور بحمل ما في الكتاب على قول أبي يوسف ومحمد أو بشاذل على الأصل
 فإن يبيع الخمر جائز للمسلم في الأصل وإنما تمتنع بعرض النبي وقد كررنا كلام الوجهين في صدر الكلام
 نقلاً عن الكتب المعتمدة (ويشترط أن يكون الوكيل ممن يعقل العقيد) بأن يعرف مثلاً أن البيع
 سالب الشراء يابو ويعرف الثمن اليسير من الثمن الفاحش كذا ذكر في ما ذنوا الذخيرة وفي أكثر
 المعينات وهو احتراز عن الصبي الذي لم يعقل والمجنون (ويقصد به) أي يقصد العقيد والمراد أن
 لا يكون هازلاً فيه كذا رأى جمهور الشراح ورد عليهم الشراح ابن الهمام حيث قال بعد نقل قولهم
 أي ارتباط بين جهة الوكالة وكون الوكيل هازلاً في البيع ولو كان في بيع ما وكل يبيعه فأنه أن
 لا يصح ذلك البيع والوكالة صحيحة انتهى أقول يخرج الجواب عنه هذا كره الشراح تاج الشريعة

هنا بحث قال القصد بشرط وقوع العقدين الا حرق لو تصرف هاز لا يقع عنه انتهى فتأمل وانما
اشترط ذلك في الوكيل (لانه يشوب مقام الموكل في العبارة فلا بد ان يكون من أهل العبارة) وأهلية
العبارة لا تكون الا بالعقل والتبصر لان كلام غير المميز كالحيوان الطيور (حتى لو كان) أي الوكيل (صبياً
لا يعقل أو مجنوناً كان التوكيل باطلاً) اذ ليس لهما أهلية العبارة فلا يتعلق بقولهما حكم قال صاحب
العناية وهذا يشير الى أن معرفة القين اليسير من الفاحش ليس بشرط في صحة التوكيل لكن ذكر في
الكتاب أن ذلك شرط وهو مشكل لانهم اتفقوا على أن وكيل الصبي العاقل صحيح ومعرفة ما زاد على
دونه في المتاع وديانته في الحيوان ووده وداؤه في العقار أو ما يدخل تحت تقويم القومين مما لا يطلع
عليه أحد الا بعد الاشتغال بعلم الفقه انتهى أقول فيه بحث لانه ان أراد أن معرفة نفس القين الفاحش
العاقل تحت أحد التفسيرين المذكورين مما لا يطلع عليه أحد الا بعد الاشتغال بعلم الفقه ممنوع
اذ لا شك أن من لا يعلم من العلم أصلاً فصلاحه الاشتغال بعلم الفقه يعرف باختلافها بينه وتعامله
معه أن ما زاد على ما دخل تحت تقويم القومين أو ما زاد على دونه في المتاع وديانته في الحيوان
ودواؤه في العقار غيب فاحش وما دون ذلك غيب يسير كما هو حال أكثر أهل السوق وإن أراد أن معرفة
عبارة أهل الشرح في القين الفاحش واليسير اصطلاحهم فيه مما لا يطلع عليه أحد الا بعد الاشتغال
بعلم الفقه فعمل لكن لا يجدي ذلك شيئاً اذ لا ينبغي أن المراد بما ذكر في الكتاب معرفة القين اليسير من
الفاحش على الوجه الاول دون الثاني (واذا وكل الحر البالغ أو المأذون مثلهما جاز) هذا لفظ القدوري
في مختصره وكان ينبغي أن يقيد بالعاقل أيضاً لان المجنون اذا وكل غيره لا يجوز وكذا ما تقدم يقيد
بذلك مثله على الغالب لان غالب أحوال الانسان أن يكون ناقلاً أو شبهة على أن اشتراط العقل مما
يصره كل أحد وانما أطلق المأذون ليشمل العبد والصبي المأذونين فان توكيل كل واحد منهما غيره
جاز كما نرى تصرفهما ثم ان هذا غير منحصر في المثلية في صفة الحرية والرقية بل يجوز لو كل أن وكل
من فوقه توكيل العبد المأذون الحر أو من دونه توكيل الحر العبد المأذون الأري من التعليل بقوله
(لان الموكل مالك التصرف والوكيل من أهل العبارة) يشمل الاوجه الثلاثة من المثلية والفوقية
والدونية كما ذكر في النهاية ومعراج الدراية وعن هذا قال صدر الشريعة في شرح الوطاية ولو قال
كلامهما كان أشمل لتناوله توكيل الحر البالغ مثله أو المأذون وتوكيل المأذون مثله أو الحر البالغ انتهى
وصاحب العناية قد رام توجيه الكلام في هذا المقام حيث قال ويقفهم من قوله مثلهم ما يجوز توكيل
من كان فوقهم بطريق الاولى أقول لا يذهب عليك انه لا يجدي كثير طائل اذ يبقى حيث يجوز توكيل
من كان دون الموكل بخلاف الكلام على أن قوله من كان فوقهم لا يتناول من مماثلة اذ لا أحد فوق
الحر البالغ (وان وكل) أي الحر البالغ أو المأذون (صحيحاً مجبوراً يعقل البيع والشراء أو عسداً
مجبوراً عليه جاز) خلافاً لما في رحمه الله (ولا يتعلق بهما الحقوق) أي حقوق ما يشره من
العقد كالقاضي وأمنه حيث لا عهدته عليهما فيما فعلاه (وتتعلق بهما كلهما) وانما جاز
توكيله ما عندنا لا لانتقام ما نغته أمام من جانب الموصك كل قطار وأما من جانب الوكيل فلما
ذكره بقوله (لان الصبي من أهل العبارة) ألا يرى أنه يقتضيه تصرفه باذن وليه والعبد
من أهل التصرف على نفسه ما شاء أي للتصرف على نفسه ولهذا صرح طائفة واقتراره بالحدود
والتماس (وانما لا ملكة) أي التصرف (في حق المولى) دفعاً للضرر عنه (والتوكيل ليس
تصرفاً في حقه) أي في حق المولى لان صحة التوكيل تتعلق بصحة العبارة والعبد باق على أصل الحرية في
حق صحة العبارة فان صحتها يكونه آدمياً (الانه لا يصح منهما) أي من الصبي والعبد المجبور
(الالتزام بالعهدة أما الصبي لقصور أهليته) أي أما الصبي المجبور عليه فلقصور أهليته بعدم البلوغ

قال (والعقد الذي يعقد بالوكيل على ضريين كل عقد يضيئه الوكيل لنفسه كالبيع والاجارة
حقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل

(والعقد الحق سببه) أي وأما العبد المحجور عليه فليس هو حق سببه في ما يتصرف له (لزمه المهددة
لتضربه بالموكل) وإذا كان كذلك (فتلزم) أي المهددة (الموكل) لأنه أقرب الناس إليها حيث
انتفع بتصرفهما وبفهم من هذا التعليل أن العبد إذا أعتق لزمه المهددة لأن المانع من لزومها كان
حق الموكل وقد نزل ذلك بالحق وأن الصبي إذا بلغ لم يلزمه المهددة لأن المانع من لزومها كان قصور
أهليته بحيث لم يكن قوه لازما في حق نفسه في ذلك الوقت فلم يلزمه بعد البلوغ أيضا والفرق بينهما
هنا الوجه ما ذكره صريحنا في الميسر وهو أن العبد يملك ما يشاء من التصرف في نفسه والموكل لا يملك
الصبي والعبد بقوله محجور عليه ما أشار إلى أنه محالو كأنما لا يدين لتعلق الحقوق به ما لم يكن ذلك ليس
بمطلق بل فيه تفصيل ذكر في الأخيرة وهو أن الصبي المأذون إذا وكل بالبيع فباع لزمه المهددة سواء
كان الثمن حالا أو مؤجلا وإذا وكل بالشراء فاشترى بالثمن مؤجلا لم يلزمه المهددة قياسا واستحسانا
بل تكون المهددة على الأثر حتى أن البائع يطلب الأثر بالثمن لأن ما يلزمه من المهددة ضمان
كفالة لا ضمانا فمن لا ضمان الثمن ما يفيد الملك لضمان في المشتري وهذا ليس كذلك أعما هذا الزمن
ما لا في ذمته استرجع مثل ذلك على موكله وهذا هو معنى الكفالة والصبي المأذون يلزمه ضمان
الثمن لا ضمان الكفالة وأما إذا وكل بالشراء بمن حال فالتقليد أن لا يلزمه المهددة في الاستحسان
يلزمه لأن ما لزمه ضمانا عن حيث ملك المشتري من حيث الحكم فإنه يحميه بالثمن حتى يسوفي من
الموكل كجاء في المشتري نفسه ثم باع منه والصبي المأذون من أهل ذلك بخلاف ما إذا كان الثمن مؤجلا
لأنه باع ضمن من الثمن لا ملك المشتري لأن من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم لأنه لا يملك حصة
ذلك فكان ضمان كفالة من حيث المعنى والجواب في العبد المأذون إذا وكل بالبيع أو الشراء على
هذا التفصيل ثم أعلم أن الصبي والعبد المحجورين وإن لم يتعلق بهما الحقوق فلقبضهما الثمن
وتسليمهما البيع اعتبارا لما ذكر في الكتاب من بعد فصل الشراء في التوكيل بعد السلم حيث
قال والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصحب قبضه وإن كان لا يتعلق به الحقوق كالصبي
والعبد المحجور عليه انتهى (وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي أو عبد
محجور وفي بعض النسخ أو محجور فغيب المراد به من يمن وشي وقيل على حاشية نسخة المصنف
محجور مقام مجنون قال صاحب الكفاية عند نقل هذين القوانين وفي الكافي للإمامة النسبي ثم
علم أنه صبي محجور أو عبد محجور فالظاهر أن قوله مجنون تصحيح انتهى (لهذا خيار الفسخ) أي المشتري
خيار الفسخ في هذه الصورة (لأنه) أي لأن المشتري (يدخل في العقد على) ظن (أن حقوقه تتعلق
بالمعقد) يعني أن المشتري ما رضى بالعقد إلا على اعتقاد أن حقوقه تتعلق بالمعقد (فإذا ظهر خلافه
بغير) لأنه لم يظن عنه وصف مرغوب فيه فصار (كأنه إذا عثر) أي اطلع (على عيب) أي على عيب لم
رض به بالجملع بينهما عدم الرضا وفي ظاهر الرواية لا خيار للمشتري ولا للبائع ذكره تاج الشريعة (قال)
أي القدوري في مختصره (والعقد الذي يعقد بالوكيل على ضريين) وقال في بعض نسخه والعقد الذي
يعقد بالوكيل على ضريين العقد كذا في غاية البيان (كل عقد يضيئه الوكيل إلى نفسه) أي تصح اضافته
إلى نفسه ويستغنى عن اضافته إلى الموكل (كالبيع والاجارة) فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل
أقول هذه الكلية تنقضي عما إذا كان الوكيل صديا محجورا عليه أو عبدا محجورا عليه فإن حقوق

قال (والعقد الذي يعقد
الوكلاء على ضريين) الخ
العقد الذي يعقد بالوكلاء
على ضريين ضرب يتعلق
حقوقه بالوكيل وأثر
بالموكل فضايلة الأولى كل
عقد يضيئه الوكيل إلى
نفسه كالبيع والاجارة
حقوقه تتعلق بالوكيل

(قوله العقود التي يعقد
الوكلاء على ضريين) أو أول
الظاهر أن القسمة إلى
الضريين باعتبار الأضافة
إلى نفسه وإلى الموكل لا
باعتبار تعلق الحقوق بل
هو حكم القسم وانما ملك
المصنف هذه الطريقة
قصرا للساقية حيث بين
القسم ضمنا وحكمه صريحا
بكللام واحد فليأمل ثم
لما كان الحكم مقصودا
ذكره صريحا

وقال الشافعي تعلق بالوكيل لأن الحقوق تابعة لمالك التصرف وبمك التصرف هو الملك (٧) يتعلق بالوكيل فكذلك إياه واعتبره

بالرسول ولو كـ في النكاح (وأن أن الوكيل هو الماقد في هذا الضرب حقيقة وحكا) أما حقيقة فلأن العقد يقوم بالكلام وصحة عبارة لكونه أنبيا وكذا حكم لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو كان سقرا عنه لما استغنى عن ذلك كالرسول وإذا كان كذلك كان أصيلا في الحقوق فتعلق به وهذا حال في الكتاب (يسلم المبيع ويبيض الثمن ويطلب بالثمن إذا اشترى ويبيض المبيع ويخاصم في العيب ويخاصم فيه) لأن كل ذلك من الحقوق والمالك يثبت للوكيل خلافة عنه

عقد هاتما تعلق بالوكيل وإن كان العقد مما يصفه الوكيل إلى نفسه كما عرفت فيعلم (وقال الشافعي تعلق بالوكيل) وبه قال ما توافد (لأن الحقوق تابعة لمالك التصرف والمالك يعلق بالوكيل فكذلك الوكيل في هذا الضرب (كالرسول) فإن قال رجل لا تترك رسول في بيع عبيد وحقوق العقد لا تعلق بالرسول بخلاف (والوكيل بالنكاح) أي وصار كالوكيل بالنكاح من الضرب الثاني فإن حقوق عقد النكاح تعلق بالوكيل اتفاقا كما يجيء (وأن أن الوكيل هو الماقد) يعني أن الوكيل في هذا الضرب هو الماقد (حقيقة) أي من حيث الحقيقة (لأن العقد يقوم بالكلام وصحة عبارة) أي وصحة عبارة الماقد أي صحة كلامه (لكونه أنبيا) أهلية الإيجاب والاستيجاب لا لكونه وكيلان لأن العقد الواقع منه ولغيره سواء وفي الكافي نفى عنه تستدعي أن يكون الحاصل بالتصرف والمال غير أن الموكل لما اجتنبه في تحصيل الحكم جعله ما بقي حق الحكم وراعي الأصل في حق الحقوق (وكذلك حكا) أي وكذلك الوكيل في هذا الضرب هو الماقد من حيث الحكم (لأنه) أي الوكيل (يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو كان غيرا) عنه (لما استغنى عن ذلك) أي عن إضافة العقد إلى الموكل (كالرسول) والوكيل بالنكاح فأنها لا يستغنى عن الإضافة إليه (وإذا كان كذلك) أي إذا كان الوكيل في هذا الضرب هو الماقد حقيقة وحكا (كان أصيلا في الحقوق فتعلق) حقوق العقد (ه) أي تعلق الحقوق بالوكيل دون الموكل (فهذا) أي فكون الوكيل في هذا الضرب أصلا في الحقوق (قال في الكتاب) أي قال القسوري في المختصر وقيل أي قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أو الميسر (يسلم المبيع) أي يسلم الوكيل المبيع (ويبيض الثمن) إذا باع (ويطلب) بصيغة المجهول أي يطلب الوكيل (الثلثين إذا اشترى ويبيض المبيع) أي ويبيض المبيع إذا اشترى (ويخاصم في العيب ويخاصم فيه) بفتح الصاد في الأول وكسر هاء الثاني فالأول فيما إذا باع والثاني فيما إذا اشترى على التعيين السابق وإعلم أن ههنا قاعدة جلية يجب التنبيه لها فقد ذكرها صدر الشريعة في شرح الوفاة بحث قال يجب أن يعلم أن الحقوق غوطان حتى يكون الوكيل وحتى يكون على الوكيل فالأول كقبض المبيع ومطالبة الثمن المشتري والمخاصمة في العيب والرجوع ضمن مستحق في هذا النوع لو كـ ولا يمتنع الأمر ولكن لا يجب عليه فإن امتنع لا يصير للموكل على هذه الأفعال لأنه منبرع عن العمل بل وكل الموكل بهذه الأفعال وساق في كتاب المضاربة بعض هذا وإن مات الوكيل فولاية هذه الأفعال لورثته فإن امتنعوا وكذا موكل مورثهم وعند الشافعي لو كـ ولا يمتنع هذه الأفعال بالوكيل من الوكيل أو ورثته وفي النوع الآخر يكون الوكيل مدعي عليه فله مدعي أن يصير الوكيل على تسليم المبيع وتسليم الثمن وأخواتهم ماله هنا كلامه (والمالك يثبت للوكيل خلافة عنه) أي عن الوكيل هذا جواب عما قاله الشافعي أن الحقوق تابعة لمالك التصرف

(٣ - تذكره سادس) لحكم التصرف في الشاة أصالة فسلم وما نحن فيه ليس كذلك وإن أردت مطلقا فمنع وهل النزاع إليه (قوله على سبيل الخلاف الخ) أقول قوله على متعلق بقوله يقع والمعنى أن الملك لو يقع على سبيل الخلاف فأمثل

والكاتب انفق من جبايته لوكيل فكان فاعلمه في ثبوت الملك بالتوكيل السابق وهذا طريقة أي ظاهر الدماس والعقود
 جماعة من أصحابنا وقال شمس الأئمة قول أي ظاهر أصح وقال المصنف هو الصحيح فان قيل قول أي ظاهر كقول الشافعي فكيف
 يصح جواباً مع التزم قوله فانه بقول الحكم وهو الملك ثبت لوكيل فكذلك الحق قولنا جواباً أي ليس كذلك لانه بقول ثبوت
 الملك بخلافه والشافعي أصالة وتحقيق المسئلة أن تصرف الوكيل جهته حصوه بعبارة وجهه ثبته عن الوكيل واعمالهما
 ولو وجهه أولى من افعال أحدهما فلا يثبت الملك والحق لوكيل على ما هو مقتضى القياس حصولهما بعبارة وأهلية بطل التوكيل
 ولو أثبتناهما لأول بطل عبارة (١٨) فأنبتنا الملك لوكيل لانه الغرض من التوكيل واليه أشار المصنف بقوله (اعتباراً)

اعتباراً للتوكيل السابق كالعبد يهب ويصطاد هو الخصم
 والحكم وهو الملك يتعلق بالموكل فكذلك تأويله تقر به أن الملك ثبت لوكيل استعاضاً عن أصالة
 حتى يثبت له نوبة أيضاً بخلافه عن الوكيل ومعنى الخلاف أن يثبت الملك لوكيل ابتداءً عن عقد
 السبب مع جبايته لوكيل فكان لوكيل فاعلمه بالوكيل في ثبوت الملك (اعتباراً للتوكيل
 السابق) والحاصل أن الوكيل خفف عن الموكل في حق استنفاد التصرف والموكل خفف عن الوكيل
 في حق ثبوت الملك (كالعبد يهب ويصطاد) فله إذا تهيأ أي قبل الهبة وأصلها ثبتت الملك
 لوكيل ابتداءً بخلافه عن العبد فإن مولاه يقوم مقامه في الملك بذلك السبب كإكرام الموطأ وتخصي
 المسئلة أن تصرف الوكيل جهته حصوه بعبارة وجهه ثبته عن الوكيل واعمالهما ولو وجهه أولى
 من افعال أحدهما فلا يثبت الملك والحق لوكيل على ما هو مقتضى القياس حصولهما بعبارة وأهلية بطل التوكيل
 بعبارة وأهلية بطل توكيل الموكل ولو أثبتناهما لوكيل بطل عبارة الوكيل فأنبتنا الملك لوكيل لانه
 الغرض من التوكيل واليه أشار المصنف بقوله اعتباراً للتوكيل السابق فمن الحقوق لوكيل
 ويجوز أن يثبت الحكم لغير من انعقد له السبب كالعبد قبل الهبة والصدقة ويصطاد فان مولاه
 يقوم مقامه في الملك بذلك السبب كإكرام النوبة ثم اعلم أن هذا الملك طريقة أي ظاهر الدماس
 والمصنف جماعة من أصحابنا قال شمس الأئمة السر في قول أي ظاهر أصح وقال المصنف (هو
 الخصم) واختر من طرق أي الحسن الكرخي وهي أن الملك ثبت لوكيل أولاً ثم ينتقل إلى الموكل
 والذهب بعض أصحابنا في اختيار الامام فاختار كإكرام السرير واما قال هو الصحيح لان الوكيل
 اذا اشترى منك حقه أو قرى به لا يفسد النكاح ولا يعتق عليه ولو لم يثبت له الملك كان كذلك قال
 صاحب العنايه وجوابه أن نفوذ العتق يحتاج إلى ملك مستفرداً ملك الوكيل غير مستفرد ولا دائم فيه
 بل يزول عنه في باقي الحال وينتقل إلى الموكل باعتبار الوكيل كالأبنة قال في الزبادان فيمن تزوج أمة
 ثم رعى رقبته فاعلم مولاه فانه تصير الامتصهر الحرة ولا يفسد النكاح وان ثبت الملك لمزوج فيها
 لان ملكه غير مستفرد ينتقل منه إلى الحرة فكذلك هنا انتهى وقال صاحب العنايه بعدد كرهذا
 الجواب روية نظراً لانه يضاف إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذارحم محرمة عتق عليه الحديث
 انتهى أقول الجواب عن هذا التعليل ظاهر انفق ترغدهم أن المطلق ينصرف إلى الكامل ولا يشك
 أن الملك الكامل هو الملك المستفرد فلا خلافه قال المصدر الشهدان الشافعي بأزيدية التمهيد وقال
 الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في حق الحقوق فان الحقوق تثبت له ثم تنتقل إلى الموكل من قبله

لوكيل السابق) تمنع
 الحقوق لوكيل ويجوز أن
 يثبت الحكم لغير من انعقد
 له السبب كالعبد قبل
 الهبة والصدقة ويصطاد
 فان مولاه يقوم مقامه في
 الملك بذلك السبب (قوله
 هو الصحيح) اختر من
 طرق الكرخي وهي أن
 الملك ثبت لوكيل لتحق
 السبب من جهته ثم ينتقل
 إلى الموكل وأما كاللؤلؤ
 هو الصحيح لان المشتري
 اذا كان منكوحه الوكيل
 أو قرى به لا يفسد النكاح
 ولا يعتق عليه ولو ملك
 المشتري لكان ذلك
 واجباً بان نفوذ العتق
 يقتضي ملكاً مستفرداً قال
 في الزبادان فيمن تزوج أمة
 ثم رعى رقبته فاعلم
 مولاه صارت الأمة مهوراً
 للحرة ولا يفسد النكاح وان
 ملكها لمزوج لعدم استقرار
 الملك وملك الوكيل غير
 مستفرد ينتقل في باقي الحال

فلا يعتق عليه وقوله نظراً لانه يضاف إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذارحم محرمة عتق عليه الحديث وقال
 القاضي أبو زيد الوكيل نائب في حق الحكم أصيل في حق الحقوق فان الحقوق تثبت له ثم تنتقل إلى الموكل من قبله فوافق أبا الحسن
 (قوله والسبب انفق من جبايته لوكيل) أقول قوله لوكيل متعلق بقوله موصياً (قوله) فان قيل أي قوله فانه يقول) أقول الضير في
 قوله فانه راجع إلى أي ظاهر (قوله) وهي أن الملك ثبت) أقول وقد سبق أنفائه مقتضى القياس (قوله) لانه يحتاج لإطلاق قوله عليه
 الصلاة والسلام) أقول المطلق ينصرف إلى الكامل كإحصاءه في كتب الأصول والملك الكامل هو الملك المستفرد (قوله) وقال
 القاضي (الخ) أقول والذي يظهر من كلام المصنف انه اختار قول أي بدلاً أن يقول قوله كان أصلاً في الحقوق ويحمل على المبالغة
 في التشبيه (قوله) ثم ينتقل إلى الموكل من قبله) أقول يعبران بوجه

في حق الحقوق وبالظاهر في حق الحكم قال العبد الشهيد هنا حسن قال المصنف (وفي مسئلة العيب تفصيل نذكره) وأراد بهما ذكره في باب الوكيل بالبيع والشرافوه وإذا اشترى الوكيل ثم اطلع على عيب قل أن يرد به بالبيع ما دام البيع في يد من سلط عليه إلى الموكل لم يرد إلا بانه قال (وكل عقدي ضيفه إلى الموكل ما لم) هذه ضابطه الضرب (١٩) الثاني كل عقد ضيفه إلى الموكل كالنكاح والصلح والصلح عن دم العبد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب الوكيل في يد من سلط عليه إلى الموكل ولا يلزم الوكيل المرأة تسليها لان الوكيل فيها مقرب بعض الأري أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له خسر كالرسول وهذا

قال العبد الضعيف وفي مسئلة العيب تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى قال (وكل عقدي ضيفه إلى الموكل كالتكاح والصلح عن دم العبد ان سقوته تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب الوكيل في يد من سلط عليه إلى الموكل ولا يلزم الوكيل المرأة تسليها لان الوكيل فيها مقرب بعض الأري أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له خسر كالرسول وهذا

فوافق إذا لم يكن في حق الحقوق ووافق إذا طاهر في حق الحكم وهذا حسن صكنا ذكر في الإيضاح والفتاوى الصغرى (قال رضي الله عنه) أي قال المصنف رحمه الله (وفي مسئلة العيب تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى) أراد بهما ذكره في باب الوكيل بالبيع والشرافوه وإذا اشترى الوكيل ثم اطلع على عيب قل أن يرد به بالبيع ما دام البيع في يد من سلط عليه إلى الموكل لم يرد إلا بانه قال (وكل عقدي ضيفه إلى الموكل ما لم) هذه ضابطه الضرب (١٩) الثاني كل عقد ضيفه إلى الموكل كالنكاح والصلح والصلح عن دم العبد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب الوكيل في يد من سلط عليه إلى الموكل ولا يلزم الوكيل المرأة تسليها لان الوكيل فيها مقرب بعض الأري أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له خسر كالرسول وهذا

قال العبد الضعيف وفي مسئلة العيب تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى قال (وكل عقدي ضيفه إلى الموكل كالتكاح والصلح عن دم العبد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب الوكيل في يد من سلط عليه إلى الموكل ولا يلزم الوكيل المرأة تسليها لان الوكيل فيها مقرب بعض الأري أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له خسر كالرسول وهذا

قال المصنف وفي مسئلة العيب تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى قال (وكل عقدي ضيفه إلى الموكل كالتكاح والصلح عن دم العبد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب الوكيل في يد من سلط عليه إلى الموكل ولا يلزم الوكيل المرأة تسليها لان الوكيل فيها مقرب بعض الأري أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له خسر كالرسول وهذا

قال العبد الضعيف وفي مسئلة العيب تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى قال (وكل عقدي ضيفه إلى الموكل كالتكاح والصلح عن دم العبد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطلب الوكيل في يد من سلط عليه إلى الموكل ولا يلزم الوكيل المرأة تسليها لان الوكيل فيها مقرب بعض الأري أنه لا يستغنى عن إضافة العقد إلى الموكل ولو أضافه إلى نفسه كان النكاح له خسر كالرسول وهذا

ولم يثبت الحكم لا ينقل عن العبارة لا بالتأخير بشرط انذار ولا بغيره لكونها للاسقاط فلما أن يثبت الحكم للوكيل أو تنتقل العبارة الى المولى والاول باطل لانه يطل التوكيل ويتنافى الاضافة الى المولى فتعين الثاني والله أشار بقوله فكان سقيرا وقوله

مستن عن اضافة العقد الى المولى أراد أن ينفصله أيضا قوله (لان الحكم فيها) أى فى هذه العقود (لا يقبل الفصل عن السبب) حتى لم يدخل فيها خيار الشرط اذ انذار يدخل على الحكم فيوجب تراخي عن السبب وهذه العقود لا تقبل ذلك (لأنه) أى لان السبب فى هذه العقود (الاسقاط) أى من قبل الاسقاطات أما فى غير النكاح فظاهر وأما فى النكاح فلان محل النكاح الاتق من نبات آدم ومن فى الاصل خلقن حواء والحرة تستدعى انتفاؤه ورود المال على من اتصف به الا أن الشارع أثبت نوع ملك على الحرة بالنكاح تحقيقا لمعنى التسليم فكان ذلك اسقاطا لمعنى الملكة التى كان نباتا للعربية بطريق الاضافة كذا فصل عن العلامة منس من الدين الكردى ولان الاصل فى الاضلاع الحرة فكان النكاح اسقاطا للحرة نظر الى الاصل كذا كرى الكافى واذا كان السبب فى هذه العقود اسقاطا (فتلاشى) أى فيضمحل (فلا يصور صدوره) أى صدور السبب بطريق الاضافة (من شخص وثبوت حكمه لغيره) كفى بالضرب الاول (فكان سقيرا) أى فكان التوكيل فيما نحن فيه سقيرا محضا فان قلت ليس الكلام فى الحكم بل فى الحقوق ثم اتدفعوه لان الحكم بها لا يقبل الفصل عن السبب قلت لهم قوا فى الضرب الاول ان الحكم ثبت للوكيل بخلافه عن التوكيل اعتبار التوكيل السابق وتعلق الحقوق بالوكيل اعتبار العبارة وههنا اذا لم ينقل الحكم عن العبارة لكونها للاسقاط فلما أن ثبت الحكم للوكيل أو تنتقل العبارة الى المولى والاول باطل لانه يطل التوكيل ويتنافى الاضافة الى المولى فتعين الثاني والله أشار بقوله فكان سقيرا (والضرب الثاني) وهو كل عقد يصفى المولى الموكلة (من أخواته) أى من أفرادها التى بينهن أخوة أى مشاركة فى الحكم (العتق على مال) قوله والضرب الثالث مسند أموصوف وقوله من أخواته خبر مقدم لمبتدأ فان وهو قوله العتق على مال والجملة أعنى المبتدأ الثانى مع خبره خبر لمبتدأ الاول مخاضل المعنى ومن أخوات الضرب الثانى العتق على مال قال بعض الفضلاء فى تفسير كلام المصنف ههنا أى العقود التى ذكرت فى الضرب الثانى من أخواتها العتق على مال وقال انما فسرناه لان العتق على مال وأخواته من مشمولات الضرب الثانى لا من أخواته أقول لا يذهب على ذى حكمة أن التفسير الذى ذكره ذلك الضال بما لا يساعد التركيب من حيث العربية أصلا فكيف يهيل المعنى عليه وأما كون العتق على مال وأخواته من مشمولات الضرب الثانى لا من أخواته فاعلمنا فى اعتبار الاختصاصين الضرب الثانى ومشمولاته وليس ذلك من ضرورات كلام المصنف ههنا لا يجوز أن يكون اضافة الاخوات الى ضمير الضرب الثانى لكونها من أفرادها ويكون التعبير عنها بالاخوات لانه على مشاركتها فى الحكم كأثره اليه فى تفسير قوله من أخواته نعم المتبادر من الاضافة اعتبار الاخوة بين المضاف والمضاف اليه كفى تطاولكم قرينة المقام صارفة عنه الى ما قلنا قد ر (والكافة) عطف على العتق على مال داخل فى حكم الكلام السابق وكذا قوله (والصلح على الانكار) واغما جعل هذه العقود من قبيل الضرب الثانى لانهم فى الاسقاطات دون المعاضات أما العتق على مال والكافة فلان البذل فيها عماله ازالة الزرق وفك الخجر وأما الصلح على الانكار فلان البذل فيه بعتا لم يدفع الخصومة وانتهاه

وههنا الحكم لا ينقل عن العبارة لا بالتأخير بشرط انذار ولا بغيره لكونها للاسقاط فلما أن يثبت الحكم للوكيل أو تنتقل العبارة الى المولى والاول باطل لانه يطل التوكيل ويتنافى الاضافة الى المولى فتعين الثاني والله أشار بقوله فكان سقيرا وقوله

(قوله ان الحكم ينقل الى المولى) أقول هذا على قول الكرخى (قوله أو يثبت له خلافه) أقول ههنا على قول أبى طاهر القباس (قال المصنف والضرب الثانى الخ) أقول والضرب مبتدأ والجملة التى بعده يعنى قوة من أخواته الخ خبره (قوله والضرب الثانى) أى العقود التى ذكرت فى الضرب الثانى من أخواته وانما فسرناه

لان العتق على مال وأخواته من مشمولات الضرب الثانى لان أخواته كالا يفتى قال العلامة النسفى العين فى الكافى والخقوق فى كل عقد يصفى المولى الموكلة كالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد والعتق على مال الكتابات والصلح عن انكاره وتعلق المولى بكونه الموكلة انتهى

والجواب أن المستعار والموهوب جعل التوكيل بالأعارق والهبة بالاستعارة والانتهاج وانما عمله
 في معاينة الموكل فانه يتصرف فيها بمظهره وجبة لذلك عند القبض بأقامة الموكل مقام نفسه
 فان قيل فليكن في الاستقراض كذلك فالجواب أنا اعتبرنا العارية عملا لتوكيل في الاستعارة
 ونحوها ضرورة صحة العقد خلفا عن بدل يلزم في الغنة اذ لم يكن فيها بدل في الغنة فلو اعتبرناها
 محللا في الاستقراض ونفيه بدل معتبرا لابقاء في الغنة لزوم اجتماع الاصل والخلف في شخص
 واحد من جهة عقد واحد واقفه تعالى أعلم بالصواب الى هنا كلامه أقول في معنى أمأولا
 فلان الدليل القوي كدليل طلاق التوكيل بالاستقراض وهو الدليل الأخوين النخيرة ومختار
 جمهور الشراح على ما ذكرنا في صدر كتابنا وكذا ليس بشام عندي لان التصرف في ملك الغير والامر به
 انما لا يجوز لو كان غير اذن المالك ورضاه كمال غصب ملك الغير أو أمره بقصبه أو اذنا كلن باذنه ورضاه
 فيجوز قطعا الا يرى أن المستقرض لنفسه يقبض المال المستقرض الذي هو ملك المقرض ويتصرف
 فيه وكذا المستعير يقبض المستعار الذي هو ملك المير ويستعمله ولا خلاف لاحد في جواز ذلك والظاهر
 أن التوكيل بالاستقراض انما هو الامر بالتصرف في ملك المقرض باذنه ورضاه لا بالمير والقبض
 فينبغي أن يجوز أيضا وأما ما يفلان ما ذكر في الردة بالتوكيل في الشراء من أنه أمر يقبض المبيع وهو
 ملك الغير ليس صحيحا فلا نسلم أن التوكيل بالشراء أمر يقبض المبيع بل هو أمر بإيجاد العقد وقبض
 المبيع من متفرعات العقد غير داخل فيه فلا يكون الامر بالشراء أمر يقبض المبيع سلبا أن التوكيل
 بالشراء أمر يقبض المبيع أيضا لكنه أمر به بعد إيجاد العقد لا قبله كما لا يخفى والمبيع بعد إيجاد العقد
 ملك المشتري لا ملك الغير بخلاف الاستقراض فان المستقرض لا يكون ملك المستقرض بعينه والعقد
 بل القبض على ما صرحوا به فالصواب في غشية القبض بالتوكيل بالشراء أن يقال أنه أمر بملك المبيع
 الذي هو ملك الغير كما ذكر في النخيرة وغيرها وأما قلنا فلا نه ان أراد بقوله بالجواب عن القبض
 المذكور أن عمله هو التمن في ذمة الموكل أن عمل التوكيل بالشراء هو نفس التمن فلان نسلم ذلك لان نفس
 التمن انما هو عمل التوكيل بإبقاء التمن بعد تمام عقد الشراء لا بعمل التوكيل بالشراء انفسه وان أراد
 بذلك أن عمله هو إيجاب التمن في ذمة الموكل كما هو الظاهر من قوله في ذمة الموكل والمصرح به في النخيرة
 وغيرهاته ومسلم لكن لا يتم حيث نجوابه عن الإرادة الا أنه فان معناه حيث نذره أنه لا يجعل محله في
 الاستقراض أيضا إيجاب البذل في ذمة الموكل ولا يتيسر الجواب عنه بان ذلك محل إبقاء القرض لان
 محل إبقائه هو نفس البذل لا إيجابه في ذمة الموكل بل الجواب الصحيح عنه ما ذكر في النخيرة وغيره من
 أن البذل في باب القرض انما يجب في ذمة المستقرض لا بعد القبض لا بعد القرض فلا بد من تصحيح الامر
 بالقبض أولا حتى يستقيم الامر بإيجاب المثل في ذمته والامر بالقبض لم يصح بعد لكونه المقبوض ملك
 الغير وأما ما يفلان قوله في الجواب عن القبض بالاستعارة والانتهاج والموهوب جعل
 التوكيل بالأعارق والهبة بالاستعارة والانتهاج وانما عمله في معاينة الموكل غير تام فانه قال الوكيل
 بالاستعارة فلا نأرسلني اليك يستعير منك كذا وقال الوكيل بالانتهاج فلا نأرسلني اليك يهب
 منك كذا فانهم في هذه الصورة كانوا متصرفين في عبارة الموكل ولكنهما لم يخرجوا الكلام حيث نخرج
 الوكالة بل أخرجا مخرج الرسالة والكلام هنا في حكم الوكالة دون الرسالة فان الرسالة مخصصة في
 الاستقراض أيضا حتى ان الوكيل بالاستقراض أخرج كلامه مخرج الرسالة فقال ان فلانا أرسلني
 اليك ليستقرض منك كذا كان ما استقرضه للموكل ولا يكون للوكيل أن يمنع ذلك منه كما صرح به في
 النخيرة وغيرها وان قال الوكيل بالاستعارة استعير منك كذا فلان الموكل وقال الوكيل بالانتهاج
 أنتهب منك كذا فلان الموكل فانهم في هاتيك الصورة يراعى حكم وكلامهما ولكنهما لم يكونا متصرفين

في عبارة الموكل أصلها حيث لم يحكمه كلامه بل انما تكلم بكلام أنفسها الا أنهم ما أضافوا العقد
للموكل كمالهما كما في ما روي بالضرب السابق فأين ينشئ القول بأن جعل التوكيل فيها عبارة
الموكل على أن ذلك القول منه بخلاف صريح ما ذكر في القصة وادعاء كبر الشراح في جعل
كلام الموكل من أن الموضوع لنقل العبارة انما هو رسالة فأن الرسول معبر والعبارة ملك الموكل
فقد أمره بالتصرف في ملكه باعتبار العبارة وأما كلمة تفسير موضوع لنقل عبارة الموكل فإن
العبارة فيها التوكيل وأما ما استدلوا به فليس جوابا أنا اعتبرنا العبارة بحملها للتوكيل
في الاستعارة وهو حاضر ووجه العقد خلفا عن بدل يلزم في القصة الخ ليس بشئ لأن اعتبار
الخلف عن البديل على تقدير لزومه انما ينصرف في التصرفات التي هي من قبيل المعاوضات وأما في
التصرفات التي هي من قبيل التبرعات فلا وملحق فيمنع من الاستعارة ونحوها من قبيل الثانية فلا
معنى لحديث الخلفيه ههنا أيضا فضلا عن اجتماع الأصل والخلف انما يقتضي عدم جواز اعتبار
العبارة في الاستعارة خلفا عن بدل لعدم جواز اعتبارها مطلقا فلم يجوز أن تعتبر بحمل التوكيل
في الاستعارة أيضا لضرورة صحة العقد وان لم يجعل خلفا عن بدل الا يرى أنها تعتبر بحمل
الرسالة في الاستعارة ولهذا صحت الرسالة فيه تامل وقال صاحب كتابه البيان قال يذهبون في
بيان بطلان استعارة الوكيل ان العبارة للوكيل والمحل الذي أمره بالتصرف ملك التبرع فان
ادراهم التي يستقرضها الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل قلت هنا
الذي قال يبطل بالتوكيل بالاستعارة كله صحيح مع أن الموكل أمره بالتصرف في ملك الغير وليس
معنى كلام المصنف ما فهمه هذا القائل بل معناها ان الوكيل بالاستعارة اذا أضاف العقد
الى نفسه وقال أقرضني كذا التوكيل باطلا حتى لا يكون القرض للوكيل بل يكون للوكيل الا اذا
أضاف العقد الى الموكل وبلغ على وجه الرسالة فقال أرسلني فلان الملك يستقرض كذا الميند
يصح الاستعارة ويقع القرض للوكيل وليس الوكيل أن يمنع الموكل عنه ففهمه ففهمه غنى عن
تعليل لا طائل تحته انتهى كلامه أقول وفيه بحث ان لا شك أن معنى قول المصنف وكذا اذا كان
الوكيل من جانب المقرض أن الوكيل ههنا مقرضا أيضا لاعتق حقوق العقدي به بل هو كالعقد لضافته
العقد الى موكله دون نفسه وان قوله الآن التوكيل بالاستعارة باطل لاستئناس قوله وكذا
اذا كان التوكيل من جانب المقرض كما صرح به الشراح طائفة ومنهم هذا الشراح ولو كان معنى
كلام المصنف ههنا ما فهمه هذا الشراح لما كان تخصيص الاستثناء ببطلان صورة التوكيل
بالاستعارة معنى اذ على ذلك التقدير يصير الحكم كذا في جميع صور ما اذا كان الوكيل
من جانب المقرض فان كل واحد من المستعارة والمستوجب والمرتبس وبهذا اذا أضاف العقد
الى نفسه لا الى الموكل بطل الوكل ما أخذ نفسه لا لو كان هذه العقود كلها من الضرب
الثاني ومن شرط هذا الضرب أن يضيف الوكيل العقد الى موكله فاذ انني بطلت الوكل كقطعا
ولم يرد ان هذا الشراح قد هرب به عنان وروية وقع في ورطة أخرى أشد من الاولى حتى أفسد
معنى كلام المصنف بالكلية قال المصنف (بجلاف الرسالة فيه) أي في الاستعارة خلفا عن
قال في الايضاح التوكيل بالاستعارة لا يصح ولا يثبت الملك فيها اذا استقرض لا حرام الا اذا
بلغ على سبيل الرسالة فيقول أرسلني إليك فلان يستقرض منك لم يثبت الملك لا يستقرض
أي المرسل وقال الامام الزجلي في التبيين وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستعارة جائز

(بجلاف الرسالة) فانها الصم
في الاستعارة خلفا
الايضاح التوكيل
بالاستعارة لا يصح ولا يثبت
الملك فيها استقرض لا حرام
الا اذا بلغ على سبيل الرسالة
فيقول أرسلني إليك فلان
ويستقرض منك لم يثبت
يثبت الملك لا يستقرض
بني المرسل

(قوله قال في الايضاح
التوكيل بالاستعارة
لا يصح الخ) أقول بخلاف
التوكيل بالاستعارة الاتهاب
حيث لا يلزم فيها التبليغ
على وجه الرسالة وفيه بحث
فانه قال في الثانية ان وكل
بالاستعارة ان أضاف
الوكيل الاستعارة الى
الموكل فقال ان فلا ما
استقرض منك كذا أو قال
أقرض فلانا كذا كان
القرض للوكيل وان لم يصف
الاستعارة الى الموكل
يكون القرض للوكيل
انتهى (قوله الا اذا بلغ على
سبيل الرسالة) أقول نصيبا
لكلام العاقل بقدر الامكان
يحمل توكله على الرسالة
بحاجتنا لئلا نمل

قال (واذا طالب الموكل المشتري بالثمن الخ) اذا طالب الموكل المشتري بالثمن فقد انعمه اطلاقاً ما أحسن عن العقد وحقوقه لما تقدم ان
الحقوق ترجع الى العاقد ولهذا انعمه الوكيل عن ذلك صريح وانتهى الموكل لا يصح فلذا كان كذلك لم يجز مطالبة الموكل الا بانه ومع
ذلك يودع المشتري الثمن الى الموكل صريح ولم يكن للوكيل ان يطالب به ثانياً لان نفس الثمن حقه وقد وصل اليه فلا فائدة في الاسترداد
منه ثم في الدفع اليه وهذا في غير الصرف وأما في الصرف فقبض
(٣٥) الموكل لا يصح لان جوازها بالقض
فكان القبض فيه بمنزلة

الايجاب والقبول ولو ثبت
للكيل حق القبول وقبل
الموكل لم يجز فكذا اذا ثبت
حق القبض (قوله ولهذا)
توضيح لقوله ان نفس الثمن
المقبوض حقه فله ان كان
للمشتري على الموكل دين
وقعت المقاصة ولو كان
له عليه مدين وقت بدت
الموكل دون الوكيل لكون
الثمن حقه ولان المقاصة
ابرايم عوض فيعتبر بالابراه
بغير عوض ولو ابرأ بجها
بغير عوض ونزع الكلامان
معارى المشتري بآراء
الموكل دون الوكيل حتى
الارجع الموكل على الوكيل
بشيء فكذلكهما فان
فصل المقاصة لا يدل على
كون الثمن حقاً للموكل
فانما يقع دين الوكيل اذا
كان له عليه دين وحده
اجاب عن ذكرنا ان المقاصة
أبراء بعوض وهو معتبر
بالبراء بغيره وللكيل
عند أي حنفية ومحمد
رحمهما انما ان سبرئ
المشتري بغير عوض فكذا
بعوض

قال (واذا طالب الموكل المشتري بالثمن) فقد انعمه اطلاقاً ما أحسن عن العقد وحقوقه لما ان الحقوق
الى العاقد (فان دفعه اليه جاز لم يكن للوكيل ان يطالب به ثانياً) لان نفس الثمن المقبوض حقه
وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا لو كان المشتري على الموكل دين يقع المقاصة
ولو كان له عليه مدين يقع المقاصة بين الموكل ايضا دون دين الوكيل ودين الوكيل اذا كان وحده مان
كان يقع المقاصة عند أي حنفية ومحمد رحمهما اطلاقاً ما أحسن عن العقد
(قال) أي القيد ويرى في مختصره (واذا طالب الموكل المشتري بالثمن) فقد انعمه اطلاقاً ما أحسن عن العقد وحقوقه لما
ان منع الثمن من الموكل (لانه) أي الموكل (أحسن عن العقد وحقوقه لما) تقدم (ان الحقوق تعود
الى العاقد) في البيع وأما ولهذا انعمه الوكيل عن قبض الثمن وفوضه صريح وانتهى الموكل عن
ذلك لا يصح وإذا كان كذلك لم يجز مطالبة الموكل الا باذن الوكيل (فان دفعه اليه) أي ان دفع
لمشتري الثمن الى الموكل (جاز) يعني ومع ذلك يودع المشتري الثمن الى الموكل جاز دفعه اليه
استصفاً فالعاقبة فله ان يدفعه للعطف لا للسببية ولكن لو بدلت بالاولى وكان أحسن مما لا يخفى
(ولم يكن للوكيل ان يطالب به) أي بالثمن (ثانياً لان نفس الثمن المقبوض حقه) أي حق الموكل
وان كانت حطالته حتى الوكيل (وقد وصل اليه) أي وقد وصل حق الموكل الى نفسه (فلا فائدة في
الاخذ منه) أي من الموكل (ثم في الدفع اليه) أي الى الوكيل (واعلم ان هذا في غير الصرف وأما في
الصرف فقبض الموكل لا يصح لان جواز البيع في الصرف بالقبض فكان القبض فيه بمنزلة الايجاب
والقبول ولو ثبت للوكيل حق القبول وقبل الموكل لم يجز فكذا اذا ثبت حق القبض وقبض الموكل
أشهر الى هذا في الخبر وقدر كفي الشروح (ولهذا) أي لو كون نفس الثمن المقبوض حق الموكل
(لو كان للمشتري على الموكل دين تقع المقاصة ولو كان له عليه مدين تقع المقاصة بين الموكل ايضا دون
دين الوكيل) حتى لا يرجع الموكل على الوكيل بشيء من الثمن وهذا لان المقاصة ابراهيم عوض فتعتبر
بالابراه بغير عوض ولو ابرأ بجها بغير عوض ونزع الكلامان معارى المشتري بآراء الموكل دون
الوكيل حتى لا يرجع الموكل على الوكيل بشيء فكذلكهما ولا يوجب المقاصة مدين الوكيل احضنا
الى قضاء آخر فان الوكيل يقضى للموكل ولو جعلناه مقاصداً بين الموكل لم يخرج الى قضاء آخر جعلناه مقاصداً
بين الموكل قصر المسئلة فقداً ثانياً كما يحاكم جميعا عليه فلان الموكل يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاجماع
ولو جعلناه مقاصداً بين الوكيل لا يثبت كما يختلف فيه فكان ما قلناه أولى كذا ذكره شيخ الاسلام
المعروف بمقواهر زاه وما استعمر ان يقال المقاصة تدعى كون نفس الثمن حقاً للموكل ودور
الوكيل فانها تقع بين الوكيل اذا كان للمشتري دين على الوكيل وحده اجاب بقوله (ودين الوكيل اذا
كان وحده) ان كان (تقع المقاصة عند أي حنفية ومحمد اطلاقاً ما أحسن عن العقد وحقوقه لما) أي الوكيل (على الابراه
عنه) أي من المشتري (عندهما) أي عند أي حنفية ومحمد يعني ان كان تقع المقاصة
عندهما بين الوكيل وجعلنا له ان الوكيل يملك ابراهيم بغير عوض عن المشتري عندهما فيملك

(٤ - نكته سلس) (قال المصنف ان كان يقع المقاصة الخ) أقول قوله ان الوصل في قوله ان كان قال في النهاية
فهو ان كان يقع المقاصة الخ يعني اكرجه من مشتري دين وكل مقاصة مشهود وفيه كتمان دين وكيلاً يوجب ان يكون
ابرايم بغيره وأما لكسب زوائد ان ولكن وفيه كتمان دين وكيلاً يوجب ان يكون ابراهيم بغيره وأما لكسب زوائد ان ولكن وفيه كتمان دين وكيلاً يوجب ان يكون
وكل انتهى وانت خبير بان الحق ان يقول موضع قوله ولكن وفيه كتمان دين وكيلاً يوجب ان يكون ابراهيم بغيره وأما لكسب زوائد ان ولكن وفيه كتمان دين وكيلاً يوجب ان يكون
فانظر في الطائفة التي في الشرح

التمن ضرورة وانسد
على الموكل باب الاستيفاء
فلازم الوكيل الضمان
كل اهرن يعشق اهرن فاه
يضمن للترهن الدين لسده
باب الاستيفاء من ماله
العبد عليه واستحسن أبو
يوسف رحمه الله فقال للتمن
ملك الموكل لا محالة فليس
لغيره أن تصرف فيه
الا بآفته والجواب القول
بالموجب سلما أن التمن ملك
الموكل لكن القبض حق
الوكيل لا محالة فإذا أسقطه
وليس للموكل قبضه مسقط
التمن ضرورة كما ذكرنا آنفا
فيل كان الواجب أن
لا يجوز من الوكيل بالبيع
بيع موجب مقاصف لان
غرض الموكل وصول التمن
اليه وأوجب بأن في
المقاصة وصولا مستقديا لان
كانت بدين الموكل ومتأخرا
بالضمان ان كانت بدين
الوكيل فلا مانع من
الجواز

باب الوكيل بالبيع
والشراء

فصل في الشراء

قدم من أبواب الوكيل ما هو
أكثر وقوعا وأمس حاجة
وهو الوكيل بالبيع والشراء

ولكنه يضمن للموكل في الفصلين

باب الوكيل بالبيع والشراء

فصل في الشراء

المقاصة أيضا لانها ابرام يعرض فتمت بالاراء بغير عوض (ولكنه يضمنه) أي ولكن الوكيل
يضمن التمن (الموكل في الفصلين) أي في فصل الاراء المقاصة بخلاف المسك فانه لا يضمن لأحد
في شيء من الفصلين فافترقا وقال أبو يوسف لا يجوز ابراء الوكيل استحسانا لان التمن في خصة المشتري
ملك للموكل فأراء الوكيل تصرف في ملك الغير على خلاف ما أمر به فلا ينفذ كالقبض التمن فهو موهبه
للمشتري ووجهة أبي حنيفة ومحمد وجههما الله أن الاراء اسقاط لحق القبض والقبض خالص حق الوكيل
الآن ترى أن الموكل لا ينعيم عن ذلك ولو أراد أن يقبض بنفسه يمكن فذلك فكان حق الاراء من القبض
مستقطا حق نفسه فصنع منه ثمة لما أسقط حق القبض انسده على الموكل باب الاستيفاء فليس له حق
القبض قصار ضمانه بمنزلة الراهن يعقب الموهون بنفسه اعتاقا لمصادقته ملكه ولكن يضمن للترهن
لانسد ادياب الاستيفاء من ماله بالعبد عليه صكنا في البسوط فان قيل ينبغي أن لا يجوز من
الوكيل البيع مثل هذا البيع الذي يوجب مقاصة عن المبيع بدين الموكل لا متعاقفا للموكل لانه انما
وكله مبيع يصل اليه عنه وههنا لا يصل فلت ان لم يصل اليه التمن بعد البيع فقد وصل اليه
قبيل البيع فيصير التمن قصاصا بدين الامر عندهم جميعا لان الامر على ابراء المشتري عن التمن بغير
عوض عندهم فملك الاراء يعرض بطريق الاولى كذا في الأخيرة

باب الوكيل بالبيع والشراء

فصل في الشراء

قدم من أبواب الوكيل ما هو أكثر وقوعا وأمس حاجة وهو الوكيل بالبيع والشراء وقدم فصل
الشراء لأنه ينبغي عن اثبات الملك والبيع ينبغي عن ازالته والا لانه بعد الاثبات كذا في الشروح
أقول هذا الذي ذكره لتقديم فصل الشراء ضعف جدا بل هو أمر موهبي لا لتحقيقي لأن الشراء
كما ينبغي عن اثبات الملك في البيع ينبغي أيضا عن ازالة الملك عن التمن وان البيع كما ينبغي عن ازالة الملك
عن المبيع ينبغي أيضا عن ازالة الملك في التمن وعن هذا قالوا ان الشراء ماله المبيع ماله التمن
والبيع على حكمه فمما سببان في الاتية عن الاثبات والا لانه وان وجهه بان الاصل والعمد في عقد
المبايعه هو المبيع فيكون انباء الشراء عن الاثبات والبيع عن الازالة بل للفرق اليه قلنا لا شك ان ثبوت
ملك المشتري في المبيع ليس بقديم على زوال ملك البائع عنه ولا يلزم ان يجتمع في كل مبيع في أن واحد
هو قبل زوال ملك البائع عنه ملكا مستقلا للبائع والمشتري ولا ينبغي بطلان منعين ان ثبوت الملك
وزواله في البيع والشراء انما يتحققان معا بالنسبة الى الشخصين وأما مقاصة كون الازالة بعد
الاثبات فانما تجرى في محل واحد بالنسبة الى شخص واحد فهي بمنزلة ما عاين في فقهنا لاظهار أن
الوجه في تقديم فصل الشراء على فصل البيع ما هو الوجه في تقديم باب الوكيل بالبيع والشراء على
سائر أبواب الوكيل من كونها أكثر وقوعا وأمس حاجة فان كثرة الناس وبشكل الآخر بالشراء في

ما كله

(قوله لكنه يضمن للموكل في الاراء والمقاصة) أقول فافترقا (قوله والجواب القول بالموجب الخ) أقول لعل هنا مسامحة

باب الوكيل في البيع والشراء

فصل في الشراء

(قال ومن وكل رجلا بشرامتي فلا بد من تسمية نفسه وصفته

ما كلفه ومشاربه ولا بد من غير ذلك من الأمور المهمة التي قبلها ولا الإنسان في أوقافه من الاحتياج إليها
وقلبا بقدر على أن يتولى شراها بنفسه بخلاف التوكيل في باب البيع كما لا يخفى (قال) أي القصدوري
في مختصره (ومن وكل رجلا بشرامتي) أي شئ غير معين لأن في المعين لا يحتاج إلى تسمية الجنس
والصفة كذا في الشروح (فلا بد من تسميته) كالمصداق الجارية فإن المصداق عند أهل
الشرع وكذا الجارية باعتبار اختلاف الأحكام (وصفته) أي نوعه على ما ساق في كلام
المصنف كالترك والهندى قال صاحب العناية يحتاج إلى تعريف الجنس والتعريف فليس
هو ما يدخل تحته ما أنواع متغايرة النوع اسم لا حدها يدخل تحت اسم فوقه وذكر في الفوائد الظهيرة
محالا إلى أهل المنطق الجنس اسم دال على كثيرين مختلفين بالنوع والتوع اسم دال على كثيرين
مختلفين بالنفس انتهى أقول لاذهب على ذي فطرة سليمة أنه لم يأت بشئ يعرف به ما هو المراد
بالجنس والتوع ههنا لأن الذي ذكره أولا لا حاصل قبل هو أمر بهم متناول لأمور كثيرة غير مرادة
بالجنس والتوع ههنا قطعاً والذي ذكره ثانياً لا يوافق مراد الفقهاء وشهد بذلك قطعاً ما ذكره من
أمثلة الجنس والتوع وقال صاحب العناية وأراد بالجنس التوع لا مصطلح أهل المنطق وهو الكلى
المقول على كثيرين مختلفين بالتوع في جواب ما هو والتوع هو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد
في جواب ما هو وأراد مصطلح أهل التصو وهو ما علق على شئ وعلى شكل ما تشبه ويجوز أن يريد
بالجنس ما يندرج تحته أشخاص وقد مر بيان ذلك في كتاب التكاثر في باب المهر انتهى أقول كل
واحد من المعاني الثلاثة التي يجوز كونها مرادة بالجنس ههنا متفارقة أما الأول فلا بد أن أراد
بالنوع في قوله وأراد بالجنس النوع المنطقي كما هو المتبادر من سياق كلامه يرده على أن الجنس
الشرعية ليس نوع عند أهل المنطق كالعبء والجارية فانها ليسا نوعين عندهم بل هما عندهم
من أصناف نوع الإنسان وأن أراد ذلك النوع القوي بمعنى القسم بزمان أدخل فيه جميع الأنواع
الشرعية بل أضافها أيضاً فإن كل واحد منهما قسم عمل هو الأعم منه فلا يتغير بالجنس الشرعي عن
النوع الشرعي وما دونه فيحصل معنى المقام وأما الثاني فلأن ذلك المعنى الذي هو مصطلح أهل التصو
في اسم الجنس وحاصله ما علق على شئ لا يبينه كما ذكره في باب المهر من كتاب التكاثر يصدق على
ما فوق الجنس الشرعة كالأجزاء والنوعين فإن كل واحد منهما بما يجمع الجنس الشرعية
كأصروا به ويصدق أيضاً على ما تحت الجنس الشرعية من الأنواع الشرعية وما دونها فلا
يتغير بالجنس الشرعي حيث ضمن غيره فيحصل معنى المقام وأما الثالث فلأن ذلك المعنى الذي هو
مصطلح حكماء يونان في الجنس على ما نقل عن أبي علي بن سينا يصدق على كل مفهوم كلى يندرج تحته
أشخاص فيصم ما فوق الجنس الشرعية وما تحتها من الأنواع الشرعية وأضافها فلا يتغير بالجنس
الشرعي حيث ضمن غيره أيضاً فيحصل معنى المقام وقال صاحب العناية والمراد بالجنس والأنوع ههنا
غير ما اصطغ عليه أهل المنطق فإن الجنس عندهم هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو كالمقولات والنوع هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو كالإنسان مثلاً
والصنف هو النوع القيد بدعوى كالترك والهندى والمراد ههنا بالجنس ما يشمل أمناً ظاهري
اصطلاحاً ولأن النوع المصنف انتهى أقول لا يخفى على العارف بالفقهاء أن ما قاله صاحب العناية
أقرب إلى ضبط ما هو المراد من الجنس والنوع عند أهل الشرع ولكن فيه أيضاً اشكال لا هاهنا أراد
بالصنف في قوله وبالنوع الصنف المنطقي كما هو المتبادر من سياق كلامه يرده على أن الجمار
نوع عند أهل الشرع على ما سيجي في الكتاب مع التلبس صنف منطقي بل هو نوع عند أهل المنطق

وقدم فصل الشراء لانه ينبي
عن اثبات المثلث والبيع
ينبي عن ازالته والازالة تعد
الاثبات قال (ومن وكل
رجلا بشرامتي الخ) اذا وكل
رجلا بشرامتي يغير عنه
لا بد له منه من تسمية
جنسه وصفته أي نوعه

(قوله) وفيه فصل
الشراء لانه ينبي الخ) أقول
ولأن الواو كالة بالشراء كذا
وقوعاً وأمس حاجة من
التوكيل بالبيع الأرى
أن كذا الناس وكل وله
أولاده بشرامتي والجمع
وغیرهما كل يوم مرآت
ولا كذا بالبيع (قال
المصنف وصفته) أقول
أي نوعه كالمفسر هاهنا
بسطاً سطر

أوجسه ومبلغ ثمنه والمراد بالجنس والنوع ههنا غير ما اصطلح عليه أهل المتعلق بالجنس عندهم هو الموقوف على كثير من مختلفين بالخصف في جواب ما هو كالمجواب والنوع هو الموقوف على كثير من متفقين بالخصف في جواب ما هو كالإنسان مثلاً والصف هو النوع المقيد بغير شيء كالتر كوالهندي والمراد ههنا بالجنس ما يشتمل أصنافاً على اصطلاح أو تشابه والنوع الصف من وكل رجلاً بشرائين فلهما أن يكون (٢٨) معينا أو لا والأول لا حاجة فيه إلى ذكره والثاني لا يفيده من ناحية

أوجسه ومبلغ ثمنه بصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكنه الانتشار (الآن يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لي ما رأيت) لا نفوض الأمر إلى رأيه فأشئ يشتره يكون مختللاً

أضاً وإن أراد ذلك الصف لفقوى بمعنى الضرب والقصر رده على أن الرقيق مثلاً صنف بهذا المعنى لأنه ضرب من الأنسان وليس بنوع عند أهل الشرع بل هو عندهم بما يجمع الأجناس الشرعية كالعبد والجارية على ما صرحوا به وإن العبد والجار يقتلان صنفان بالمعنى المذكور وليس بنوعين عندهم بل هما عندهم جنسان كالنوع عليه (أوجسه ومبلغ ثمنه) أي أو تسمية جنسه ومقدار ثمنه (بصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكنه الانتشار) أي فيمكن الوكيل الامتثال لأمر الموكل فان ذكر الجنس مجرداً عن الصفة أو الثمن لا يفيد المعرفة فلا يمكن الوكيل من الاتيان بما أمره الموكل به واعترض على قوله بصير الفعل الموكل به معلوماً بأن الفعل الموكل به معلوم وهو الشراء والجواب أن الفعل الموكل به في هذا القسم ليس هو الشراء بل هو شراء الفعل المضاف اليه كذا في العناية أقول ناقلاً أن يقول أن أراد أن الفعل الموكل به في هذا القسم شراء فوع مع من جنس فهو ممنوع كيف ومعنى القليل المذكور أنه لو لم يسم الموكل بشراء شيء فهو مع جنسه أو مبلغ ثمنه مع جنسه لم يصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكن الوكيل الانتفاع بما أمر به وعلى هذا لا يصح أن يكون الفعل الموكل به شراؤه معين لكونه مختلفاً المفروض وإن أراد أن الفعل الموكل به في هذا القسم شراء فوع فممنوع من أنواع جنس فهو مسلم لكن رده على الافتراض بأن الفعل الموكل به محدد بمعلوم وهو شراء فوع فممنوع من جنس فإذا اشتري الوكيل أي نوع كان من ذلك الجنس بصير مؤثراً بما أمر به ويمكن الجواب بأن الفعل الموكل به محدد بأن كان شراؤه مطلق من جنس نظر إلى ظاهر لفظ الموكل لكن مجزئاً أن يكون مراد الموكل شراؤه مخصص من ذلك الجنس فإذا يعلم ذلك النوع المراد يمكن الوكيل الانتفاع بما أمر به على وفق مراد معني كلام المصنف بخصيص الفعل الموكل به بمعلوماً على وفق مراد الموكل فيمكن الوكيل الانتفاع بما أمر به على وفق ذلك ويشهد إليه قوله فيما يسألني فلا بد من مراد الأمر لتفاحش الجهالة (الآن يوكله وكالة عامة) استثناس من قوله فلا بد من تسمية جنسه وصفته وأوجسه ومبلغ ثمنه يعني إذا وكله وكالة عامة (فيقول ابتع لي ما رأيت) فلا يحتاج إلى ذكره ثمنها (لأنه) أي الموكل في هذه الصورة (معرض الأمر إلى رأيه) أي إلى رأي الوكيل (فأشئ يشتره) يكون مختللاً لأمر الموكل فيقع عنه أعلم أن الجهالة ثلاثة أنواع عامحة وهي جهالة الجنس كالشراء بذكر الجنس جهالة النوع كالشراء بذكر الجنس والفرس والبغل والثوب الهروي والموبيخات النوع جهالة الوكيل وأن لم يبين الثمن وقال بشر بغير عيب لا تصح الوكالة لأن الوكيل بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يصح إلا ببيان وصف الموقوف عليه ولأنه عليه الصلاة والسلام وكل حكيم من حزام شراء شاة لأخيه ولم يسم صفاتها منى أو كالة على التوسع لكونها استعانة فتعقل فيها الجهالة السريعة استحساناً وفي اشتراط بيان الوصف بعض المخرج فقط اعتبره وجهالة متوسطة وهي بنوع الجنس والجنس كالشراء بذكر الجنس أو شراء أمه أو دار فلان الثمن أو النوع يصح ويجعل لمحلها جهالة

جنسه ونوعه مثل أن يقول عبداً هدياً أو تسمية جنسه ومبلغ ثمنه مثل أن يقول عبداً بغيره سمائة درهم بصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكنه الانتفاع أن ذكر الجنس مجرداً عن الوصف أو الثمن غير مفيد للمعرفة فلا يمكن الوكيل من الاتيان بما أمر به واعترض على قوله بصير الفعل الموكل به معلوماً بأن الفعل الموكل به معلوم وهو الشراء والجواب أن الفعل الموكل به في هذا القسم ليس هو الشراء بل هو شراء الفعل المضاف اليه كذا في العناية أقول ناقلاً أن يقول أن أراد أن الفعل الموكل به في هذا القسم شراء فوع مع من جنس فهو ممنوع كيف ومعنى القليل المذكور أنه لو لم يسم الموكل بشراء شيء فهو مع جنسه أو مبلغ ثمنه مع جنسه لم يصير الفعل الموكل به معلوماً فيمكن الوكيل الانتفاع بما أمر به وعلى هذا لا يصح أن يكون الفعل الموكل به شراؤه معين لكونه مختلفاً المفروض وإن أراد أن الفعل الموكل به في هذا القسم شراء فوع فممنوع من أنواع جنس فهو مسلم لكن رده على الافتراض بأن الفعل الموكل به محدد بمعلوم وهو شراء فوع فممنوع من جنس فإذا اشتري الوكيل أي نوع كان من ذلك الجنس بصير مؤثراً بما أمر به ويمكن الجواب بأن الفعل الموكل به محدد بأن كان شراؤه مطلق من جنس نظر إلى ظاهر لفظ الموكل لكن مجزئاً أن يكون مراد الموكل شراؤه مخصص من ذلك الجنس فإذا يعلم ذلك النوع المراد يمكن الوكيل الانتفاع بما أمر به على وفق مراد معني كلام المصنف بخصيص الفعل الموكل به بمعلوماً على وفق مراد الموكل فيمكن الوكيل الانتفاع بما أمر به على وفق ذلك ويشهد إليه قوله فيما يسألني فلا بد من مراد الأمر لتفاحش الجهالة (الآن يوكله وكالة عامة) استثناس من قوله فلا بد من تسمية جنسه وصفته وأوجسه ومبلغ ثمنه يعني إذا وكله وكالة عامة (فيقول ابتع لي ما رأيت) فلا يحتاج إلى ذكره ثمنها (لأنه) أي الموكل في هذه الصورة (معرض الأمر إلى رأيه) أي إلى رأي الوكيل (فأشئ يشتره) يكون مختللاً لأمر الموكل فيقع عنه أعلم أن الجهالة ثلاثة أنواع عامحة وهي جهالة الجنس كالشراء بذكر الجنس جهالة النوع كالشراء بذكر الجنس والفرس والبغل والثوب الهروي والموبيخات النوع جهالة الوكيل وأن لم يبين الثمن وقال بشر بغير عيب لا تصح الوكالة لأن الوكيل بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يصح إلا ببيان وصف الموقوف عليه ولأنه عليه الصلاة والسلام وكل حكيم من حزام شراء شاة لأخيه ولم يسم صفاتها منى أو كالة على التوسع لكونها استعانة فتعقل فيها الجهالة السريعة استحساناً وفي اشتراط بيان الوصف بعض المخرج فقط اعتبره وجهالة متوسطة وهي بنوع الجنس والجنس كالشراء بذكر الجنس أو شراء أمه أو دار فلان الثمن أو النوع يصح ويجعل لمحلها جهالة

(قوة) والمراد ههنا بالجنس ما يشتمل أصنافاً على اصطلاح أو تشابه والنوع الصف من وكل رجلاً بشرائين فلهما أن يكون (٢٨) معينا أو لا والأول لا حاجة فيه إلى ذكره والثاني لا يفيده من ناحية

والأول لا حاجة فيه إلى ذكره (قوة) والمراد ههنا بالجنس ما يشتمل أصنافاً على اصطلاح أو تشابه والنوع الصف من وكل رجلاً بشرائين فلهما أن يكون (٢٨) معينا أو لا والأول لا حاجة فيه إلى ذكره والثاني لا يفيده من ناحية

(والاصل أن الجهة البسيرة متصلة في باب الوكالة استحصانها والجنس بأجل لأن التوكيل بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء بأن يجعل التوكيل كالشئ لنفسه ثم كالشئ من الموكل وفي ذلك الجهة تمنع الصفه فكذلك يجب اعتبار وجه الاختصاص ما ذكره (لأن معنى التوكيل على التوسعة لانه استعانة في اشتراط عدم الجهة البسيرة مخرج) فلو اعتبره كان مافرضناه توسعة ضيقا وحاشا خلف ما مل فلا بد من بيان الجهة البسيرة وغيرها التي بما قصد الوكالة عملا بقصد هاقول ان بيان الموكل بهجنسه وقومه بوصفه فذلك معلوم صحت الوكالة بالجهة وان ترك جميع ذلك ذكر كلفنا بدليل على أحسن مختلفه فذلك لا يجوز لم نصح أن كالة بالجهة وان بين الجنس بأن ذكر كلفنا بدليل على أنواع مختلفه فان ضم إلى ذكره بيان (٢٩) النوع أو الثمن جازت والأقوال وان

بين النوع ولم بين الوصف
كالجوده وغيرها فكذلك
وعلى هذا إذا قال لا شر
اشترى قوا بأدوية أو دارا
قالو كالة بالجهة بين الثمن
أو بالجهة الفاضلة فان
الجابة في الحقيقة اسم لها
يدب على وجه الأرض وفي
العرف ينطلق على الخيل
والغال والحمار فقد جمع
أجناسا كثيرة وكذا الثوب
لانه يتناول الملبوس من
الاطلس إلى الكساء ولهذا
لا يصح تسميته مهورا وكذا
العار تنقل على ما هو في معنى
الاحساس لانها تختلف
اختلافا فاحشا باختلاف
الاغراض والجنود والمراتق
والحال والبلدان فيتعذر
الامتثال لأن ذلك الثمن
يوجد من كل جنس ولا
يدري مراد الأمر لتفاحش
الجهة إلا إذا وصفها فانها
جازت لا تنقض تفاحشها
ذكر الوصف بغير الثمن وإذا
قال اشترى عبدا أو جارية
لا يصح لأن ذلك يشمل
أقوا فان قال عبدا أو جارية

والاصل فيه أن الجهة البسيرة متصل في باب الوكالة كجهة الوصف استحصان لأن معنى التوكيل على التوسعة لانه استعانة وفي اعتبار هذا الشرط بعض المخرج وهو مدفوع (ثم أن كان اللفظ يجمع أجناسا أو ما هو في معنى الجنس لا يصح التوكيل وان بين الثمن لأن ذلك الثمن يوجد من كل جنس فلا بد من مراد الأمر لتفاحش الجهة (وان كان يجمع أجناسا لا يصح الايبان الثمن أو النوع) لانه بتقدير الثمن يصير النوع معلوما وبذلك النوع تقل الجهة فلا تنقض الامتثال مثلهما أو كالة بشرع عبد أو جارية لا يصح لانه يشمل أقوا فان بين النوع كالترك أو الجنبى أو الهمدى أو السندى أو المولد جاز

النوع وان بين الثمن أو النوع لا يصح ويلحق بجهة الجنس لانه من الامتثال كذا ذكر في الكافي أخذ من البسيط والحوامع فأراد المصنف أن يشير إلى هذه الأقوال الثلاثة من الجهة وان بين جنس كل واحد منها في باب الوكالة فقال (والاصل فيما من الجهة البسيرة متصل في الوكالة كجهة الوصف استحصانها) هذا بيان حكم الجهة البسيرة وانما قيد بالاستحصان لأن القياس أن لا تعمل الجهة في الوكالة وان قلت بناء على أن التوكيل بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء الأرى بان يصلح التوكيل كالشئ لنفسه ثم كالشئ من الموكل فلا يجوز الايبان وصف المقود عليه وجه الاختصاص ما ذكره بقوله (لأن معنى التوكيل على التوسعة لانه استعانة وفي اعتبار هذا الشرط) بعض اشتراط بيان الوصف واشتراط عدم الجهة البسيرة (بعض المخرج وهو مدفوع) شرعا بالنس (ثم أن كان اللفظ أى لفظ الموكل يجمع أجناسا) كالباب والثوب (أو ما هو في معنى الجنس) كالكافور والرقني (لا يصح التوكيل وان بين الثمن) هذا بيان حكم الجهة الفاضلة وانما كان الحكم فيها كذلك (لأن ذلك الثمن يوجد من كل جنس) أى يوجد من كل جنس (فلا بد من مراد الأمر لتفاحش الجهة) فالوكيل لا يشترط على الامتثال (وان كان) أى اللفظ (يجمع أجناسا) كالصند والامة (لا يصح) أى التوكيل (الايبان الثمن أو النوع) هذا بيان حكم الجهة المتوسطة وانما كان الحكم فيها كذلك (لانه بتقدير الثمن يصير النوع معلوما وبذلك النوع تقل الجهة فلا تنقض الامتثال) أى امتثال الأمر (مثله) أى مثاله هذا النوع من أنواع الجهة وانما ذكر المثال لهذا النوع دون النوعين السابقين لأن مثال ذلك النوعين سابق في التمسك به الجامع الصغير بخلاف هذا النوع وهذا شرط تفردت به (أذا و كالة) أى إذا و كالة رجل رجلا (بشرع عبد أو جارية لا يصح) أى لا يصح التوكيل بغير هذا اللفظ (لانه يشمل أقوا) أى لأن هذا اللفظ يعنى لفظ عبد أو جارية يشمل أنواعا فلا بد من المراد (فان بين النوع كالترك أو الجنبى أو الهمدى أو السندى أو المولد) وفي المغرب المولدة التي وقت بيلاد الاسلام (جاز) أى التوكيل

أو جنسيا أو مونا وهو النوى وفي الإسلام أو قال جارية هندية أو رومية أو فرسا أو قلاصحت لأن ذلك النوع تقل الجهة (قال المصنف والاصل فيه أن الجهة الخ) أقول والاختصاص بالجنس والنوع والجنس ومبلغ الثمن على ما علم تقدم من قوله لصير الفعل الخ (قوله فلو اعتبرناه كان ما خلف ما مل) أقول غرضي (قوله وان بين النوع ولم بين الوصف كالجوده وغيرها فكذلك) أقول معنى فكذلك جازت الوكالة (قوله فلو اعتدوا الامتثال) أقول وان بين الثمن (قوله إذا وصفها) أقول مع ذكر الثمن

بقتدر الثمن بصير النور معلوما مادة فلا يتبع الاشتغال وتبين من هذا أنما إذا ذكر النور أو الثمن بعد ذكر الجنس صارت للجهة بصيرة في ذلك كرمي الصفقة إلى بلوذة الإرادة والسطوة وفائدة ذكر الجامع الصغير بيان اشتغال لفظه على أجناس مختلفة كما أثرنا به

(قال المصنف وان سمي عن الدار في قوله جاز معناه فوعه) أقول وفي شرح الجامع الصغير للامام القسطلاني ولو قال اشتري دارا أو فرسا أو ثوبا بحدود أو هرما مع التوكيد وإن بين الثمن من هذه الجهة فيمكن دركها إجمال الآخر ولو قال اشتري جارية أو عبدا أو ولوة أو دارا أو بين اثنين معناه الوكيلة والاشارة فلا لان جهة هذه الاشياء أكثر من جهة القوس وأقل من جهة الثوب فإن بين الثمن الحق بجهة القوس أو بين اثنين الحق بجهة الثوب انتهى ولا يخفى عليه ثمة المذكور في الهداية لما في هذا الكتاب ثم أقول ويحتمل أن يكون الواو في قول المصنف ووصف جنس الدار يعني أوصى لا يختص ما في سائر الكتب لكافي وغيره من

وكذا إذا بين الثمن لما ذكرناه ولو بين النوع أو الجنس والصفة المجددة والرافعة للسطوة جاز لانه جهة مستدركة ومراعاة من الصفقة المذكرة في الكتاب النوع (وفي الجامع الصغير ومن قال لا خراش تروى بأدوية أو دارا فالو كلمة باطلة) للجهة الفاضلة فإن الدابة في حقيقة اللفظ اسم لما يدب على وجه الأرض وفي العرف يطلق على الخيل والجمال والبغل قد جمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول اللبوس من الأطناس إلى الكساء ولهذا أصبح تسميته مهورا وكذا الدار تشمل ما هو في معنى الأجناس لانها تختلف باختلاف أحوالها باختلاف الأغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان فيستعذر الاشتغال (قال وان سمي عن الدار ووصف جنس الدار والثوب جاز) معناه فوعه

وكذا إذا بين الثمن لما ذكرناه أراد به قوله لان يقتدر الثمن بصير النور معلوما قال بعض المشايخ ان كان بحدود على من الثمن من كل نوع لا يصح بيان الثمن ما بين النوع كذا في الذخيرة (ولو بين النوع أو الثمن ولم بين الصفقة) وهي (المجددة والإضافة والسطوة) أي الوسط السطوة مع الوسط كالمتجمع الوحد والعتبة مع الوحد في أن الله في آخرها عوضت عن الواو الساطعة من أولها في المصدر واللفظ من حد ضرب (جاز) أي التوكيد (لانه) أي هذا التقديم للجهة (جهة) مستدركة) أي بصيرة فلا يباي بها (ومراعاة) أي مراعاة التدوير (من الصفقة المذكرة في الكتاب) أي في مختصر (النوع) ليوافق كلامه القاعد في العشرة وما صرح به في كتب سائر المشايخ (وفي الجامع الصغير ومن قال لا خراش تروى بأدوية أو دارا فالو كلمة باطلة) أي وإن بين الثمن كذا كرمي ما وردنا طلت الوكيلة كذا في الترمذي والقاضي الوكيل كما صرح به في شرح الجامع الصغير فقال رجل أمر رجلا أن يشتريه ثوبا بأدوية فاشترى فهو مشتري لنفسه والوكيلة باطلة (للجهة الفاضلة) فإن الدابة في حقيقة اللفظ اسم لما يدب على وجه الأرض وفي العرف يطلق على الخيل والجمال والبغل قد جمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول اللبوس من الأطناس إلى الكساء) أي من الأعلى إلى الأدنى فكانت الجهة فيه أضافا حقيقة (ولهذا أصبح تسميته) أي تسمية الثوب (مهورا) فإن الجهة الفاضلة تبطل التسمية في باب المهر أيضا (وكذا الدار تشمل ما هو في معنى الأجناس) يعني أن الدار وإن لم تجمع أجناس حقيقة لانها تجمع ما هو في معنى الأجناس لانها تختلف باختلاف أحوالها باختلاف الأغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان فيستعذر الاشتغال (أي يستعذر لا امتثال لآخر الأمر بشرائه الاشياء المذكرة لتفاحش الجهة) قال (وان سمي عن الدار ووصف جنس الدار والثوب جاز) أي التوكيد هذا لفظ الجامع الصغير قال المصنف (معناه) يعني معنى جنس الدار في قوله ووصف جنس الدار (فوعه) حيث تدل على جهة النوع وهي جهة بصيرة لا تمنع جهة الوكيلة كما صرح قال صاحب النهاية وتقسيمه من كرمي في الدار والخيل والرافعة للسطوة فقال فيه وان وكلة بأن يشتريه دارا ولو لم يسم ثوبا لم يجز ذلك ثم قال وان سمي الثمن جاز لان بسمية الثمن تسمية معلومة عامة وان بقيت جهة فهي بصيرة مستدركة وأما نحن ومن من شأنه يقولون في ديارنا لا يجوز إلا بينا الجهة انتهى واقتضى أثر صاحب معراج الدابة كما هو دابة في كذا المواضع وأما أقول في تحقيق المقام انما جعل المصنف الجنس الواقع في عبارة الجامع الصغير ههنا على النوع فلا يتناول معنى المقام فإنه لو أرى الجنس ههنا على معناه الظاهري لكان ذكر وصف الجنس مستدركا بالنظر إلى مسئلة الدار من خلافه نظر إلى مسئلة الثوب أما الاول فلا لان المولى إذا سمي عن الدار بقوله ههنا وصف جنسها إذا لم يمتثل لوصف الجنس في رفع الجهة وانما ترفع الجهة بتسمية الثمن أو بيان النوع كما تقدم فيما مر قبيل وأما الثاني فلا لان الثوب معطوف على الدار فيصير المعنى ان وصف المولى بجنس الثوب جاز

وكذا اذا سمى نوع الدابة قال جارا أو ونحوه (قال ومن دفع الى آخر دراهم وقال اشتري به طعاما فهو على الخطة وديققتها استحصانا والقياس أن يكون على كل مطعوم اعتبار الحقيقة كقافي البين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم وبجه الاستحصان أن العرف أمكن وهو على ما ذكرنا اذا ذكر مقرونا بالبيع والشراء

قال (ومن دفع الى آخر

دراهم وقال اشتري به طعاما

الخ) ومن دفع الى آخر دراهم

وقال اشتري به طعاما يقع

على الخطة وديققتها

استحصانا والقياس أن يقع

على كل مطعوم اعتبارا

للعققة كما اذا حلف

لأكل طعاما اذ الطعام اسم

لما يطعم (وجه الاستحصان

أن العرف أمكن) أي

أقوى وأرجح بالاعتبار من

القياس والعرف في شراء

الطعام أن يقع على الخطة

ودقيقها قالوا هذا عرف

أهل الكوفة لأن سوق

الخطة وديققتها عندهم

يسمى سوق الطعام أما في

عرف غيرهم فيصرف

الى كل مطعوم قال بعض

مشايخنا وادان العرف الطعام

في عرف دارنا ما يمكن أكله

من غير ادان كاللحم الطبخ

والشوى وغير ذلك

فينصرف التوكيل اليه

(قوله وأرجح بالاعتبار من

القياس) أقول الاولى أن

يقال من الحقيقة

التوكيل ولاصة على تقدير ان كان الجنس يجري على معناه الظاهري لأن التوبين قليل ما يصح أحكاما لجهالة فيه فاحتمل وهي لا ترتفع وإن بين الثمن فكيف تصوارها غير وصف الجنس وأما اذا جعل على معنى النوع فصح المعنى في مسئلة التوبين بلا غير اذ بيان النوع ترتفع الجهالة التي تنجم عنه ولو كلف طعاما وانما سبق الكلام في مسئلة البارهاها تصريحا حيث قدمنا نسبة الثمن ووصف النوع مع أن نسبة الثمن كتابة فيها على ما وقع في رواية البسيط بل في رواية طائفة الكتب فتصير رواية الجامع الصغير مخالفا لرواية تلك الكتب لكن وقوع الروايتين ليس بعزيز في المسائل الشرعية فيجوز أن يكون الأمر ههنا أيضا كذلك فيكون مدار رواية الجامع الصغير على أن الجهالة في البارهاها فاحتمل كائنه المصنف ومدار رواية تلك الكتب على أن الجهالة قبل توسطه كما صرحوا به ثم انما جعلنا وصف النوع في حق الدار بيان الجهالة صلا ما ذكره في الجامع الصغيرين ما خلا المتأخرين من مشايخنا وكان موافقا لما ذكر في كثير من الكتب فاستأصل قال المصنف (وكذا اذا سمى نوع الدابة بأن قال جارا ونحوه) أي يصح التوكيل بشرائه الجار ونحوه وان لم يبين الثمن وبصرح في البسيط لأن الجنس صار معلوما بنسبة النوع وانما بقيت الجهالة في الوصف فتصح الوكالة بدون نسبة الثمن فان قيل الجار أنواع منها ما يصلح لركوب العظيمة ومنها ما لا يصلح إلا للعمل عليه قلنا هذا اختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معلوما معرفة حال الموكل حتى قالوا ان القاضي أو الوالي اذا أمر انشا جارية جارية في مالركب منه حتى لو اشتراها مقطوع الذنب والأذنين لا يجوز عليه بخلاف ما لو أمره الفالري منك كذا في البسيط وذكر في كثير من الشروح أقول بفي ههنا كلام وهو أن ما ذكره المصنف ههنا مخالفا لما ذكره في باب المهر في مسئلة التزوج على حيوان غير موصوف حيث قال هناك معنى هذه المسئلة أن يسمى جنس الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على قرس أو جارا انتهى فقد جعل الجار هناك جنسا وهنا نوعا والتوجيه الذي ذكره صاحب الغاية هناك من أنه أراد بالجنس ما هو مصطلح الفقهاء دون مصطلح أهل النطق ليس محيذا قد صرح المصنف ههنا بأن الجار نوع ولا شك أن مراده بالنوع ههنا ما هو مصطلح الفقهاء والألازم بيان أن الجار أيضا قد صرحوا بعدم لزومه فلم يكن الجار جنسا على مصطلح الفقهاء أيضا (قال) أي محمد في الجامع الصغير (ومن دفع الى آخر دراهم وقال اشتري به طعاما فهو على الخطة وديققتها) وانما قيد دفع الدراهم الى أنه اذا لم يدفع البس دراهم وقال اشتري طعاما لم يتر على الأمر لأنه لم يبين له التقدير وجهالة التقدير في المكيلات والوزون كجهالة الجنس من حيث ان التوكيل لا يقتدر على تحصيل مقصود الأمر بما لم يبين في الكافي وغيره وما ذكر في الكتاب استحصان (والقياس أن يكون على كل مطعوم اعتبار الحقيقة) أي لحقيقة الطعام (كقافي البين على الاكل) يعني اذا حلف لأكل طعاما محتملا كل أي طعام كان (اذ الطعام اسم لما يطعم) بحسب الحقيقة (وجه الاستحصان أن العرف أمكن) أي أقوى وأرجح بالاعتبار من الحقيقة (وهو) أي العرف (على ما ذكرناه) أي على الخطة وديققتها (اذ ذكر) أي الطعام (مقرونا بالبيع والشراء) يعني أن العرف في شراء الطعام انما يقع على الخطة وديققتها وأما بيع الطعام في الناس من بيع الخطة وديققتها دون من يبيع الفواكه فنصار التقيد الثابت بالعرف كالتاب بالنسبة كذا في البسيط وقال في الكافي ولهذا لحلف لا يشتري طعاما الا بحيث لا يشترط

مطلق أي سواء كانت الدراهم قليلة أو كثيرة تأذوا كل بشرها الطعام بنصفه إلى شراء الخنطة وديقها وهذا الثاني المعبر عنه بلفظ قيل
مختلف الأول وهو قول أبي جعفر (٣٣) الهندواني ولكن ذكر في النهاية أنه ليس يقول بخالف الأول بل هو

والأول في الأول وذكر
ما يدل على ذلك من البسوط
بقوله قال في البسوط
بعد ما ذكر ما قلنا ثم انقلت
الدراهم فلهذا يشتري بها
خبزاً وان كثرت فليس
له أن يشتري بها التلزين لأن
أخباره غير ممكن وإنما يمكن
الادخار في الخنطة وأقول
في تصحيح ذلك العرف
ينصرف إطلاق اللفظ
المتناول لكل مطعم وإلى
الخنطة وديقها والدراهم
بقتلها وكثرة ما وسطها تعين
أفراد ما عينة العرف وقد
يعرض ما يرجع على
ذلك ويصرفه الخلاف
ما جعله به عليه مثل
الرجل الخنطاً وليس دفع
دراهم كثيرة يشتري بها
طعاماً لا يشتري بها شراً وقع
على الولاة فلم بأن المراد
ذلك

والأول في الأول وذكر
ما يدل على ذلك من البسوط
بقوله قال في البسوط
بعد ما ذكر ما قلنا ثم انقلت
الدراهم فلهذا يشتري بها
خبزاً وان كثرت فليس
له أن يشتري بها التلزين لأن
أخباره غير ممكن وإنما يمكن
الادخار في الخنطة وأقول
في تصحيح ذلك العرف
ينصرف إطلاق اللفظ
المتناول لكل مطعم وإلى
الخنطة وديقها والدراهم
بقتلها وكثرة ما وسطها تعين
أفراد ما عينة العرف وقد
يعرض ما يرجع على
ذلك ويصرفه الخلاف
ما جعله به عليه مثل
الرجل الخنطاً وليس دفع
دراهم كثيرة يشتري بها
طعاماً لا يشتري بها شراً وقع
على الولاة فلم بأن المراد
ذلك

(قوله) وأقول في تصحيح
ذلك العرف ينصرف إلى
أقول نسبة هذا الكلام
إلى نفسه عجيب فلان صاحب
النهاية ذكر ما يدل على
ما قلناه من البسوط والخنطة
فقال بعد نقل كلام
البسوط ونذكر في

وديقته (والعرف في الكل فبقى على الوضع) أي بقى الطعام في حق الكل على الوضع والحقيقة ولهذا
يبحث في البين على الكل بأكل أي مطعم كان قالوا هذا الذي ذكر في شراء الطعام من انصرافه إلى
الخنطة وديقها إنما يعرف أهل الكوفة فلان سوق الخنطة وديقها عندهم يسمى سوق الطعام وأما
في عرف غيرهم فنصرف إلى شراء كل مطعم وقال بعض شايخ ما رواه أنهر الطعام في عرف دارنا
ما يمكن كاله من غير إدام كالحام المطبوخ والمشوي وغير ذلك فنصرف التوكيل إليه قالوا الصبر
الشهيد وعليه الفتوى كذا في الأخير وغيره (وقيل أن كثرت الدراهم فعلى الخنطة وإن قلت فعلى
التلزين وإن كان قسماً من ذلك فعلى الفتيق) هذا إنظار مريد على أن ما ذكره ولا مطلق أي سواء كانت
الدراهم قليلة أو كثيرة تأذوا كل بشرها الطعام بنصفه إلى شراء الخنطة وديقها وهذا الذي ذكره تأييداً
وعبر عنه بلفظ قيل بخالف الأول وهو قول الفقيه أبي جعفر الهندواني يأذ كره الصبر السديق أول
باب الولاة بالبيع والشراء من سواد الجامع الصغرى وعزاه الإمام جعفر بن عثمان إلى شيخ الإسلام
العرفي بقوله اهتزاده ولكن قال صاحب النهاية أنه ليس يقول بخالف الأول بل هو داخل في الأول
واله أشار في البسوط والأخير فقال في البسوط بعد ذكر ما قلناه ثم انقلت الدراهم فلهذا يشتري بها
خبزاً وان كثرت فليس له أن يشتري بها التلزين لأن أخباره غير ممكن وإنما يمكن الادخار في الخنطة وذكر
في الأخير وتأذوا كل رجلاً بأن يشتري بها طعاماً يدفع إليه الدراهم مع التوكيل استحساناً أو بنصف
التوكيل إلى الخنطة وديقها وخبزها وتحكم الدراهم في تعيين واحد منها أن كانت الدراهم قليلة بحيث
لا يشتري بها ثلها في العرف إلا أن يشتري بها توكيل بنصفه إلى التلزين أي آخره ثم قال قال القدوري إذا كان
الرجل قد أخذ لومة يعمل أن حراً من التوكيل الخبز وإن كثرت الدراهم فلما اشتري بالخبز في هذه
الصورة يجوز على الأمر إلى ههنا كلام صاحب النهاية وقال صاحب العناية بعد نقل رأي صاحب
النهاية ههنا من أن المعبر عنه بقيل غير مختلف الأول بل هو داخل فيه وأقول في تحقيق ذلك العرف
ينصرف إطلاق اللفظ المتناول لكل مطعم إلى الخنطة وديقها والدراهم بقتلها وكثرة ما وسطها تعين
أفراد ما عينة العرف وقد يعرض ما يرجع على ذلك ويصرفه إلى خلاف ما جعله به مثل الرجل الخنطاً
الوليمة ودفع دراهم كثيرة ليستري بها طعاماً لا يشتري بها شراً وقع على الولاة فلم بأن المراد ذلك انتهى
وطعن فيه بعض الفضلاء حيث قال نسبة هذا الكلام إلى نفسه عجيب فلان صاحب النهاية ذكر
ما يدل على ما قلناه من البسوط والأخير ولا يذهب عليك أن ما ذكره بقوله أقول هو ما في الأخير
بعبته انتهى وأقول لا يذهب على التأمل في كلام صاحب العناية نسبة إلى نفسه ليست بعمل العجب
لأنه أراد بين وجهه ما ذكره أولاً أصل المسئلة بيان طريق دخول ما ذكره تأييداً بقيل في الأول وبأن
التوفيق بين ما ذكره القدوري وبين ما ذكره ما قبل وفي الأخير دفعهم الدراهم وقد أفاض هذه المعاني

الأخير وتأذوا كل رجلاً بأن يشتري بها طعاماً يدفع إليه الدراهم مع التوكيل استحساناً أو بنصف
الخنطة وديقها وخبزها وتحكم الدراهم في تعيين واحد منها أن كانت الدراهم قليلة بحيث
لا يشتري بها ثلها في العرف إلا أن يشتري بها توكيل بنصفه إلى التلزين أي آخره ثم قال قال القدوري إذا كان
الرجل قد أخذ لومة يعمل أن حراً من التوكيل الخبز وإن كثرت الدراهم فلما اشتري بالخبز في هذه
الصورة يجوز على الأمر إلى ههنا كلام صاحب النهاية وقال صاحب العناية بعد نقل رأي صاحب
النهاية ههنا من أن المعبر عنه بقيل غير مختلف الأول بل هو داخل فيه وأقول في تحقيق ذلك العرف
ينصرف إطلاق اللفظ المتناول لكل مطعم إلى الخنطة وديقها والدراهم بقتلها وكثرة ما وسطها تعين
أفراد ما عينة العرف وقد يعرض ما يرجع على ذلك ويصرفه إلى خلاف ما جعله به مثل الرجل الخنطاً
الوليمة ودفع دراهم كثيرة ليستري بها طعاماً لا يشتري بها شراً وقع على الولاة فلم بأن المراد ذلك انتهى
وطعن فيه بعض الفضلاء حيث قال نسبة هذا الكلام إلى نفسه عجيب فلان صاحب النهاية ذكر
ما يدل على ما قلناه من البسوط والأخير ولا يذهب عليك أن ما ذكره بقوله أقول هو ما في الأخير
بعبته انتهى وأقول لا يذهب على التأمل في كلام صاحب العناية نسبة إلى نفسه ليست بعمل العجب
لأنه أراد بين وجهه ما ذكره أولاً أصل المسئلة بيان طريق دخول ما ذكره تأييداً بقيل في الأول وبأن
التوفيق بين ما ذكره القدوري وبين ما ذكره ما قبل وفي الأخير دفعهم الدراهم وقد أفاض هذه المعاني

الأخير وتأذوا كل رجلاً بأن يشتري بها طعاماً يدفع إليه الدراهم مع التوكيل استحساناً أو بنصف
الخنطة وديقها وخبزها وتحكم الدراهم في تعيين واحد منها أن كانت الدراهم قليلة بحيث
لا يشتري بها ثلها في العرف إلا أن يشتري بها توكيل بنصفه إلى التلزين أي آخره ثم قال قال القدوري إذا كان
الرجل قد أخذ لومة يعمل أن حراً من التوكيل الخبز وإن كثرت الدراهم فلما اشتري بالخبز في هذه
الصورة يجوز على الأمر إلى ههنا كلام صاحب النهاية وقال صاحب العناية بعد نقل رأي صاحب
النهاية ههنا من أن المعبر عنه بقيل غير مختلف الأول بل هو داخل فيه وأقول في تحقيق ذلك العرف
ينصرف إطلاق اللفظ المتناول لكل مطعم إلى الخنطة وديقها والدراهم بقتلها وكثرة ما وسطها تعين
أفراد ما عينة العرف وقد يعرض ما يرجع على ذلك ويصرفه إلى خلاف ما جعله به مثل الرجل الخنطاً
الوليمة ودفع دراهم كثيرة ليستري بها طعاماً لا يشتري بها شراً وقع على الولاة فلم بأن المراد ذلك انتهى
وطعن فيه بعض الفضلاء حيث قال نسبة هذا الكلام إلى نفسه عجيب فلان صاحب النهاية ذكر
ما يدل على ما قلناه من البسوط والأخير ولا يذهب عليك أن ما ذكره بقوله أقول هو ما في الأخير
بعبته انتهى وأقول لا يذهب على التأمل في كلام صاحب العناية نسبة إلى نفسه ليست بعمل العجب
لأنه أراد بين وجهه ما ذكره أولاً أصل المسئلة بيان طريق دخول ما ذكره تأييداً بقيل في الأول وبأن
التوفيق بين ما ذكره القدوري وبين ما ذكره ما قبل وفي الأخير دفعهم الدراهم وقد أفاض هذه المعاني

ما وُكِّلَ بوقضه ثم اطلع على عيب
فأما أن يكون المشتري
يسده أو يفقه إلى الموكل
فإن كان الأول جازة أن
يرده إلى البائع بفروان
الموكل لأن الرضا عيب
من حقوق العقود وهي

قال (واذا اشترى الوكيل وقضى ثم اطلع على عيب فأنكره بالصبر مادام البيع في يده) لانه من
حقوق العقود هي كلها له (فإن سلمه إلى الموكل ثم رآها لانه) لانه انتهى حكم الوكيل ولا يملك ابطال
يده الحقيقية فلا يمكن منه الا بانه ولهذا كان خصم المدين في المشتري دعوى كالتشيع وغيره
قبل التسليم إلى الموكل لانه قال (ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم) لانه عقد عليك بنفسه
فيك التوكيل يعني مامر

بشئ داخل في الأول وقد ذكره الخبير بأصايد الأول وكيف يصح ما ذكر في التحقيق المزبور من أن
الدراهم بطلت وكثير ما هو سلطان عين أفراد ماعنه العرف والتبليغ يدخل في ماعنه العرف على ما ذكره
لا يقال يجوز أن يدرج الخبير في الخطئة وديقها المنصكورين وأن يحصل في حكمها فيكتفى
بذكرها عن ذكره لانه قول لا يحل للبائع من ذلك لانه جعلوا الخبير قسما للخطئة وديقها في الذكر
والحكم حيث قالوا أن كثرت الدراهم في الخطئة وان قلت في الخبير وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق
فأني تبسرتك ثم قلد كرا في ربيع الخطئة وديقها في الخبير في أصل المسألة ويان حكم الدراهم كما
مر تفصيله عند نقل كلام صاحب التهاية فخذنا لا شك ولكن الكلام في صحة مسألة الكتاب بواسطة
اللبس على القول بكون الكلام الثاني داخل في الأول فنامس (قال) أي التدوير في مختصره
(واذا اشترى الوكيل وقضى ثم اطلع على عيب فأنكره بالصبر) أي فلو وُكِّلَ أن يرده بالعيب (قال) أي التدوير في مختصره
البائع بسبب العيب فيه (مادام المبيع في يده) أي الرضا عيب (من حقوق العقد) أي من
حقوق عقد الشراء (وهي كلها له) أي الحقوق كلها ترجع إلى الوكيل في مثل هذا العقد (فإن
سلم إلى الموكل) أي فإن سلم الوكيل المبيع إلى الموكل (ليرده الأمانة) أي لم يرده على البائع الأمانة
الموكل (لانه انتهى حكم الوكيل) أي انتهى حكم الوكيل بقبوله إلى الموكل فخرج من الوكيل وانقطع
حقه (ولأنه) أي في الرضا عيب بعد التسليم إلى الموكل (أبطال يده) أي بطل الموكل (الحقيقية
فلا يمكن منه الا بانه) أي فأن الموكل الذي هو صاحب اليد الحقيقية (ولهذا) أي ولا حل
كون الحقوق كلها إلى الوكيل كذا في بعض كتب الشروح أقول فيه نظر لانه هذا التفسير إنما
ينتهي إلى قول المصنف فمما ساقى قبل التسليم إلى الموكل لا لا نظر إلى قوله لانه كما لا يخفى مع أن
كلامه في حيز هذا التفرع يعبر في الحقيقة في التفسير أن يقال أي لم يذكر من الأمانة على جوار الردة
في صورة وعدم جوازها في أخرى (كان) أي الوكيل (خصم المدين في المشتري دعوى كالتشيع)
إذا دعي حق التشيع في المشتري (وغيره) أي غير التشيع كن يدعي الاستيفاء في المشتري من حيث

الملك (قبل التسليم إلى الموكل) متعلق بقوله كان خصما أي كان الوكيل خصما للمدين قبل
التسليم إلى الموكل (لانه) أي لم يكن خصما بعد التسليم إليه (قال) أي التدوير في مختصره
(ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم) يعني إذا وُكِّلَ شخصاً أن يعقد في الصرف أو يسلم في مكيل
مثلا ففعل جاز (لانه عقد عليك بنفسه فيك التوكيل به) دفعاً للمصلحة (على مامر) في أول كتاب
الوكلة وهو قوله كل عقد حاز أن يعده الإنسان بنفسه ما زان وكل غيره قال جهوه الشراح رد عليه
مسئله أو كل من جانب السلم إليه فأنه لا يجوز زعم أن السلم إلى الوكيل يبرئ نفسه لقول السلم يجوز
فهم من لم يعب عنه ومنهم من أوجب عنه فقال صاحب غاية البيان فيما بان أن القياس أن لا يملك
السلم إليه أيضاً لكونه بيع العدم إلا أنه يجوز ذلك من السلم إليه رخصة قد فعلها له المقلدون وقد ردوا
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بع سبعة مائتي دينار في السلم رخصت بخلاف القياس
بقتصر فيه على مورد النص فلم يجز تركه غيره أو تقول يجوز بيع المدوم بشرط دفع حاجة للمفانيس
والثابت بالشروط وقد يقدّر الضرورة فلم يظهر أثره في التوكيل ولم يرد تضاعف على الكلي الذي قاله

(فصل في هذا أي ولو كان

الحقوق كلها له) أقول
الشارح تبع في هذا
التفسير الاتفاقي وفيه
بحث هاتين الآيتين يقول
أولئك من الأدلة على
جواز الرضا قبل التسليم
وعدم جوازها بعده
الأمانة إلا أن يفسر قوله
لانه على ما ذكره من أنه
مذكور في حيز التفرع
وتنقصه على ذلك لم
يذكر الشارح قوله لانه يختلفان في الثاني فليأت

لا يجوز فكذلك في البدن وعرض بأن قبول السلم عقد يملكه الموكل فلو أبى أن يملكه الموكل خلت القاعدة المذكورة عن الانتفاض وبأن التوكيل بشرط إحالة الثمن يجب في ذمة الموكل ولو كمل مطالبه فم لا يجوز أن يكون للمسلم السبه والى كمل مطالب تسليم السلم فيه وأجيب عن الأول بأن الموكل يملكه ضرور يدفع الحاجة والنص على خلاف القياس والثابت بالضرورة بتقديره فلا يتعدى (٣٤) إلى جواز التوكيل به والثابت بالنص على خلاف القياس يقتصر على مورد النص والنص قد ورد بغيره فلو كان

ومراد التوكيل بالاسلام دون قبول السلم لان ذلك لا يجوز فان التوكيل يبيع طعاما في ذمته على أن يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز

والنص قد ورد بغيره فلو كان فلا يتعدى إلى الأخرى وعن الثاني بأن كلامنا فيما كان المنسدل في ذمة شخص وأخرى عليه وما ذكرتم ليس كذلك فان الموكل في الشرع يبيع المنسدل بدم البدل في ذمته فان قيل فالحال المسلم فيه في ذمة الموكل والماله كما في صورة الشرط الجواب هو الجواب عن السؤال الاول المسد كذا وأخافنا ان يطل التوكيل كان التوكيل عاقد نفسه لبيع الطعام في ذمته ورأس المال ماله فإذ سلمه إلى الأخرى على وجه التملك منه كان قرضا عليه ولا فرق في ذلك بين أن يضيف العقد إلى نفسه أو إلى الأخرى لا إطلاق ما يدل على بطلانه ولا ممن قبض بدل الصرف ورأس مال السلم في المجلس فان قبض العاقد هو الموكل بدل الصرف صح قبضه سواء كان ممن يتعلق به الحق أو ممن لا يتعلق به كالسبي والعبد المحجور عليه فان قبضه صحيح وإن لم يكن لازما

القدوري لأن عقد السلم إليه العقد ينفسه لعرض الضرورة والعوارض لا تندرج في القواعد وقال هذا ما سمع به خاطري في هذا المقام وقد تنبهه صاحب العناية في كلا وجهي جوابه ولكنه أجابهما أقول في كل أحد منهما نظرا لما في الأول فلا يمنع قرضه بعد الإجازة ثم لا يلازمه كالجواز أن يشره الإنسان بنفسه يجوز أن يوكيل بغيره بلا خلاف مع أنه ثابت أيضا على خلاف القياس بالنص كما سأل في أول كتاب الإجازة ثم ان الظاهر أن مورد النص مجرد جواز عقد السلم من غير قرض بل بالشرط نفسه فجواز التوكيل فيه على فرض لا يتأق الاقتصار على مورد النص كأن جواز في عقد الإجازة أيضا الاقتصار على مورد النص لأجل ذلك وأما في الثاني فلا يمنع انتفاضه أيضا بمقتضى عقد الإجازة ودفعه إلى أن في التوكيل أيضا ضرور يدفع الحاجة سيما إذا كان الموكل مرضيا أو شيئا غائبا أو موقوف فكونه الثابت بالضرورة قد مر بقدر الضرورة لا يمنع جواز التوكيل من جانب المسلم إليه أيضا لا يقال انما يجوز بيع العدم في عقد السلم الضرور يدفع حاجة الفاعل إلى الفقر لا المظهر للضرورة والله يصدق في التوكيل ضرور يدفع حاجة الموكل إلى العمل لا غيره لا تناقض بل يتحقق في التوكيل عند الحاجة إليه ضرورة دفع حاجته فالنص إلى الثمن أيضا مع زيادة فان الغرض العاجز من المباشرة بنفسه إذا لم يقدر على قول غيره فقبول السلم تشتت حاجته إلى الثمن حال المصنف (ومراد التوكيل بالاسلام) أي مراد القدوري بالتوكيل بصد السلم التوكيل بالاسلام وهو توكيل برب السلم غيره بأن يعقد عقد السلم ولفظ الاسلام أغما يستعمل من جانب رب السلم يقال أسلفي كذا إذا اشتري شيئا بالسلم (دون قبول السلم) أي ليس مراده بذلك التوكيل بقبول السلم وهو التوكيل من جانب المسلم إليه (لان ذلك) أي لان التوكيل بقبول السلم (لا يجوز فان التوكيل) حيث أن يبيع طعاما في ذمته على أن يكون الثمن لغيره (أي الموكل) وهذا لا يجوز لان من يبيع ممتلك نفسه من الأعيان على أن يكون الثمن لغيره لا يجوز فكذلك في البدن نص على ذلك محقق باب الوكيل بالاسلام من البيوع وإذا بطل التوكيل من المسلم إليه بقبول عقد السلم كان الوكيل عاقدًا لنفسه يجب الطعام في ذمته ورأس المال ماله فإذ سلمه إلى الأخرى على وجه التملك منه كان قرضا عليه كذا في المسوط وغيره هـ قيل قد يجوز التوكيل بشئ يجب في ذمة الغير كما في التوكيل بالشرط فان الوكيل هو المطلب بالثمن والثمن يجب في ذمة الموكل فم لا يجوز فيما نحن فيه توكيل المسلم إليه بغيره بقبول السلم على أن يطلب الوكيل تسليم السلم فيه بجماع معنى الدينية فان المسلم فيه دين في ذمة المسلم إليه كالثمن في ذمة المشتري فلما بين الفرق كان المسلم فيه دين بحكم البيع حتى لا يجوز الاستبدال بمقبل القبض وليس الثمن حكم البيع فلا يلزم من الجواز هناك الجواز هنا كذا في النهاية ومعراج الفريفة وقال

(قال المصنف فان الوكيل يبيع طعاما في ذمته على أن يكون الثمن لغيره) أقول لان الحقوق ترجع إليه صاحب فيكون الطعام باق في ذمته كما أن الثمن يكون باق في ذمة الوكيل بالشرط فليأمل فإذ لا سلم أن الثمن دين في ذمة الوكيل (قوله فم لا يجوز أن يكون المال الخ) أقول بمعنى أن يكون الثمن (قوله بالنص على خلاف القياس) أقول المراد من النص هو ما روى عن النبي عليه السلام أنه من يبيع ماله عند الإنسان ورخص في السلم كما سأل في أول باب السلم (قوله فلو جاز هو الجواب عن السؤال الخ) أقول جواب بتغيير الغليل واعتراف بعدم تمام الغليل الاول

(فان تارق صلحه قبل القبض بطل العقد لوجود الاتفاق من غير قبض) فلا شيء الاسلام هذا اذا كان الموكل غائباً عن مجلس العقد وأما اذا كان حاضراً فانه الموكل يصير كالصارف بنفسه فلا يعتبر مفارقة الموكل وهذا مشكل فان الموكل أصل في باب البيع حضر الموكل أو لم يحضر مفارقة الموكل غير معتبرة لانه ليس بعاقده المستحق قبض العاقد (٣٥) قوله بخلاف الرسول متعلق بقوله

فيمصقبضه ووقع بعض في
النسخ بخلاف الرسول أي
الرسول في باب الصرف
والرسول في باب السلم
وليس معناه الرسول من
الجانين في الصرف والرسول
من الجانين في السلم أي
من جانب السلم ومن
جانب المسلم اليه لانه كما
لا يجوز أن يكتله من جانب
المسلم المفقذ الرسول
ومعناه أن الرسول اذا
قبض لا يصح العقد قبضه

(فان تارق الموكل صلحه قبل القبض بطل العقد) لوجود الاتفاق من غير قبض (ولا يعتبر
مفارقة الموكل) لانه ليس بعاقده المستحق بالعقد قبض العاقد وهو الموكل فيصح قبضه وان كان
لا يتعلق بالعقد كالصبي والعبد المحبوس عليه بخلاف الرسول

صاحب العناية في الجواب عن السؤال المذكور ان كلامنا فيما اذا كان المبدل في ذمة شخص
وأخر عليه وما ذكرنا ليس كذلك فان الموكل بالشرع المبدل ويلزم المبدل في ذمته وقال
فان قبل فاجعل السلم فيه في ذمة الموكل والماله كما في صورة الشراء فليجواب هو الجواب عن
السؤال الاول المذكور انما انتهى كلامه أقول لم يعدل ههنا عن بيع الصواب حيث شهد التصرف
الزائد ولكن أقصد لانما لجوابه الاعتراف بعدم تمام الدليل الذي ذكره المصنف والمصير الى دليل
آخر حاصل من الجواب عن السؤال الاول الذي حاصله ان سوا قول السلم ثابت بالنسبة على خلاف
القياس والضرورة فيقتصر على مورد النص ويتقدم بقدر الضرورة فلا يتعدى الى الاخر
والدليل الذي ذكره المصنف مما انتهت السلف والخلف بالقبول فلا وجه للاعتراف بعدم علمهم
تحققنا من السؤال المذكور بالجواب الذي ذكره غيره على أن الجواب عن السؤال الاول قد
عرفت عدم علمه بما أورده عليه فما قيل (فان تارق الموكل صلحه قبل القبض بطل العقد) هذا
لفظ القدر وري في مختصره ما كان تارق الموكل بعد الصرف والسلم صاحبه الذي يحميه قبل القبض
بطل العقد (لوجود الاتفاق من غير قبض) يعني أن من شرط الصرف والسلم قبض المبدل في
المجلس فاذ وجد الاتفاق قبض من غير قبض لم يوجد الشرط فبطل العقد قال صاحب النهاية هذا اذا
كان الموكل غائباً عن مجلس العقد وأما اذا كان حاضراً في مجلس العقد يصير كالموكل صارف بنفسه
فلا تعتبر مفارقة الموكل كذلك كره الامام خواهر زاده قال يلحق في التبيين وهذا مشكل فان
الموكل أصل في باب البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر انتهى (ولا تعتبر مفارقة الموكل) أي
لا تعتبر مفارقة قبل القبض (لانه ليس بعاقده المستحق بالعقد قبض العاقد وهو الموكل فيصح
قبضه) أي قبض الموكل بطل الصرف (وان كان لا يتعلق بالحقوق) أي وان كان الموكل من
لا يتعلق بمقوق العقد (كالصبي والعبد المحبوس عليه) لان القبض في الصرف من تمام العقد
فيصح عن مصدر عنه العقد أقول لو قال المصنف في انما لم يتطبع والمستحق بالعقد قبض العاقد
والقبض من العاقد وهو الموكل فيصح قبضه والقبض منه لمكان أولى والحق ان لا يصح أن الله يهنا
وهو قوله ولا تعتبر مفارقة الموكل عام لاني الصرف والسلم كأن قوله فيما قبله فان تارق الموكل صلحه
قبل القبض بطل العقد علم لهما والدليل الذي ذكره هنا خاص باب الصرف لان التوكيد في باب السلم
انما يصح من جانب رب السلم لانه من جانب المسلم اليه كما هو والموكل من جانب رب السلم ليس قابض
المبدل بل هو المقبوض منه فلم يتناوله قوله والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الموكل فيصح قبضه فكان
الدليل قاصراً عن افادة تمام الذي بخلاف الوارد على ما ذكرنا قد بر (بخلاف الرسول) متعلق
بقوله فيصح قبضه ومعناه ان الرسول اذا قبض لا يصح قبضه فلا يتم العقد وفي بعض النسخ بخلاف
الرسول أي الرسول في باب الصرف والرسول في باب السلم وليس معناه الرسول من الجانين في الصرف
والرسول من الجانين في السلم أي من جانب رب السلم ومن جانب السلم اليه لانه كما لا يجوز أن يكتله من جانب

(قوله وهو مشكل فان
الموكل أصل في باب
البيع الخ) أقول وهذا
الاشكال وارد على الزاوي
أيضا ونص عبارته قال
في النهاية هذا اذا كان
الموكل غائباً عن مجلس
العقد وأما اذا كان حاضراً
في مجلس العقد يصير كأن
الموكل صارف بنفسه
فلا يعتبر مفارقة الموكل
وعزاه الى خواهر زاده
وهذا مشكل فان الموكل
أصل في باب البيع حضر
الموكل أو لم يحضر ثم ذكر
فيه بعد بأسطر فقال
المعتبر بقاء المتعاقدين
في المجلس وغيبه الموكل
لا تضره وعزاه الى وكالة
المسوط وأطلق وأطلق
سائر الكتب دليل على

أن مفارقة الموكل لا تعتبر أصلاً وان كان حاضراً انتهى وعليه بالتأمل (قوله لانه كما لا يجوز أن يكتله قوة فكذلك الرسول) أقول
لعموم الدليل لنفي الرسالة أيضاً كما يفهم من قوله لا إطلاق ما يدل على بطلان غلب تأمل والمراد من الدليل في قولنا لعموم الدليل الخ
قوله ما ثبت ضرورة أو على خلاف القياس لا يتعدى

القبض) والالكان اختراق
 بلا قبض وانما كتبت فيه
 ينتقل كلامه الى المرسل
 فكان قبض الرسول قبض
 غير العاقل لم يصح قال
 (واذا دفع الوكيل بالشراء
 الثمن من ماله) انادفع
 الوكيل بالشراء الثمن من
 ماله وقبض المبيع لم يكن
 متبرعا له ان يرجع به على
 الموكل لانها انقضت بينهما
 مبادلة حكيمة اى صار الوكيل
 كالبايع من المشتري لثبوت
 امارتها فلهما اذا اختلفا
 في مقدار الثمن يتصافان
 واذا وجد الموكل عيبا
 بالمشتري رده على الوكيل
 وذلك من خواص المبادلة
 فان قيل ما ذكرتم فرع
 على المبادلة فكيف يكون
 دليلا عليه قلنا الفرع
 المختص باصل وجوده يدل
 على وجوده فلا امتناع
 في كونه دليلا وانما المتع
 كونه على لاصه وانما كان
 الموكل كالمشتري من الوكيل
 (قوله والالكان اختراق
 الخ) اقول فان ذلك انما
 يكون اذا عقد المرسل بنفسه
 ولم يقبض وفارق صاحبه
 ثم ارسله اذ لمضى للارسل
 قبل المفاقة (قوله اى
 صار الوكيل كالبايع من
 المشتري) اقول الظاهر ان
 يقال كالبايع من الموكل

لان الرسالة في العقد لا في القبض وينتقل كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقل
 على صريح (قال واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل) لانه
 انعقدت بينهما مبادلة حكيمة ولهذا اذا اختلفا في الثمن يتصافان ويرد الموكل بالعيب على الوكيل
 المسلم البسه كذلك لا يعود الرسالة من جانيه كذا في الشروح (لان الرسالة في العقد لا في القبض)
 وذلك لان الكلام ههنا في مخالفة الرسول في العقد والوكيل في العقد في باب الصرف والسلم ورسالة
 الرسول في العقد انما ثبت في العقد لا في القبض لان القبض خارج عن العقد فلا يدخل تحت الرسالة
 فيه وهذا وقال صاحب العناية في توضيح قوله لان الرسالة في العقد لا في القبض والالكان اختراق بلا
 قبض وفصل بعض الفضلاء مراده بان قال فان ذلك انما يكون اذا عقد المرسل بنفسه ولم يقبض وفارق
 صاحبه ثم ارسله اذ لمضى للارسل قبل المفاقة انتهى اقول فيه بحث لان هذا انما يقيد ان لا تكون
 الرسالة في القبض فقط لان لا تكون في العقد والقبض معا بدون دفع هذا احتمال ايضا لا يتم المطالب
 ههنا كما لا يخفى تأمل (وينتقل كلامه الى المرسل) اى وينتقل كلام الرسول في العقد الى المرسل
 (فصار قبض الرسول قبض غير العاقل لم يصح) اى لم يصح قبض الرسول غير ان العقد اقول ههنا
 اشكال وهو ان الرسالة في السلم انما يجوز من جانب رب السلم لا من جانب المسلم اليه كقوله تيمم على
 ما مر حواشي فالمراد بالرسول في باب السلم هو الرسول من جانب رب السلم فقط ولا شك ان وظيفة رب
 السلم هي العقد وتسليمه من المال لا قبضه الذي هو من شرط عقد السلم وانما القبض وظيفة المسلم اليه
 فلا يتم الكلام بالنظر الى الرسول في باب السلم كما لا يخفى ثم ان هذا الاشكال ناهى عن نسخة بخلاف
 الرسولين وهي نسخة اطبق عليها الشراح حتى ان صاحب النهاية والكفاية شرحا هذه النسخة ولم يذكروا
 النسخة الاخرى أصلا وصاحبها غاية البيان جعلها أصلا وذكر الاخرى نسخة وفسر كلهم الرسولين
 بالرسول في الصرف والرسول في السلم وأما على نسخة بخلاف الرسول فكذلك ان جعل الرسول عامما
 للرسول في الصرف والرسول في السلم كانهما اليه كغيره من الشراح حيث فسروا الرسول بالرسول في
 الصرف والرسول في السلم وكما انصحه صاحب الكافي حيث قال بخلاف الرسول أى في الصرف
 والسلم انتهى وأما اذا جعل مخصوصا بالرسول في الصرف ليكون قوله بخلاف الرسول مطابقا لقطع
 وهو قوله فصم قبضه فان المعنى هناك فصم قبض الوكيل بدل الصرف كما صرح به اكثر الشراح
 فيرفع الاشكال (قال اى القدورى في مختصره) (واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع)
 لم يكن مشروعا (فله ان يرجع به) أى الثمن (على الموكل لانها انعقدت بينهما) اى بين الوكيل
 والموكل (مبادلة حكيمة) اى بيع حكى فصار الوكيل كالبايع من الموكل قال صاحب غاية البيان
 في تعليق هذا لان الملك ينتقل الى الوكيل ولا يتم انتقال منه الى الموكل انتهى اقول هذا شرح لكلام
 المصنف بما لا يفرق فيه صاحبه لان انتقال الملك أولا الى الوكيل ثم الى الموكل طريقة الكرخي والمصنف
 قد اختار غيرا من طريقة أبى طاهر وقال هو الصحيح احتراز عن طريقة الكرخي كما صرح به الشراح
 فاطمة هناك ومنهم هذا الشراح وطريقة أبى طاهر ثبتت الملك ابتداء للوكيل لكن خلافا عن الوكيل
 على ما مر قصصه فالوجه ان يجعل مراد المصنف ههنا بضاعى ذلك فان الملك انما ثبت للوكيل ابتداء
 على طريقة أبى طاهر الا انه ثبتت خلافا عن الوكيل لا أصالة كانهما اليه الشافعي ولا يخفى ان هذا
 القدر كافي في انعقاد المبادلة الحكيمة بينهما وان لم يكن كافي في المبادلة الحقيقية (ولهذا) اى
 ولا انعقاد المبادلة الحكيمة بينهما (لان اختلفا في الثمن يتصافان) والتصاف من خواص المبادلة (ورب
 الوكيل بالعيب على الوكيل) اى واذا وجد الموكل عيبا بالمشتري رده على الوكيل وهذا ايضا من
 خصائص المبادلة لا يقال ما ذكرتم فرع على المبادلة فكيف يكون دليلا عليه اقول هذا دليل على

وقد سلم المشتري من جهته يرجع عليه (وقوله ولان الحقوق) دليل آخر وتصفية (٣٧) أن التبرع إنما يتحقق إذا كانه المانع

بغير إذن الموكل والأذن
فأبطل ههنا دلالة لان الموكل
للمانع أن الحقوق ترجع
إلى الوكيل ومن جعلها
للمانع علم أنه مطالب بالبيع
لقبض المبيع وكان رضا
ذلك أمراً به دلالة وهلاك
المبيع في يد الوكيل قبل
حبه لا يسلط الرجوع
لأنه كيد الموكل فإذا لم
يحبس صار الموكل قابضاً
بيد الوكيل فإلهاك في
يد الوكيل كإلهاك في يد
الموكل فلا يسلط الرجوع
ولو قيل أن يحبس متى
يستوفى الثمن لمجانته
بعتة البايع من الموكل
ولبايع حق حبس المبيع
لقبض الثمن وعلى هذا
لا فصل بين أن يكون
الوكيل دفع الثمن إلى
البايع أولاً وقال زفرجه
أفليس له ذلك لان الموكل
صار قابضاً بيد الوكيل
فصار كانه سلمه إليه والمحبس
في السلم غير متصور وأما
في ذلك طريقان أحدهما
أن يقال التسليم الاختياري
يسقط حق الحبس لان
المالقة تقتضي الرضا وهذا
التسليم ليس كذلك لكونه
ضورياً لا يمكن التبرع عنه

(قوله وتحققه التبرع
الرفقة ههنا دلالة) أقول
الظاهر بتعديل الآتين
بالأمر الأولى إلى قوله
أمره (قوله والمحبس في
المسلم غير متصور) أقول يعني غير متصور شرعاً (قوله لان المالقة تقتضي الرضا) أقول فيه ما لم

وقد سلم المشتري الموكل من جهته الوكيل يرجع عليه ولان الحقوق لما كانت راجعة إليه وقدعله الموكل
يكون رضاه من ماله (فان ههنا البيع فيقبل حبسه ههنا من مال الموكل ولا يسلط الثمن)
لأنه كيد الموكل فإذا حبسه بصير الموكل قابضاً به (وله أن يحبس حتى يستوفى الثمن) لما
بيناهم بعتة البايع من الموكل وقال زفر ليس له ذلك لان الموكل صار قابضاً بحسب ما سلمه إليه فيسقط
حق الحبس قلنا هذا لا يمكن التبرع عنه

لادليل على فلا يبقى الرفقة تأمل (وقد سلم المشتري الموكل) أي والحال أنه قد سلم المشتري الموكل
(من جهته الوكيل يرجع عليه) أي يرجع الوكيل على الموكل بالثمن والحاصل أنه لما كان الموكل
كل المشتري من الوكيل وقد سلم المشتري الموكل من جهته الوكيل رجوع الوكيل بالثمن على الموكل قطعاً
(ولان الحقوق) دليل آخر (لما كانت إليه) أي لما كانت راجعة إلى الوكيل (وقدعله الموكل)
أي علم رجوعها إليه (فيكون) أي الموكل (راضياً بفعه) أي بدفع الثمن (من ماله) أي من
مال الموكل وتصفية أن التبرع إنما يتحقق إذا كان المانع نفسه أمر الموكل والأمر ثابت عند الدلالة لان
الموكل لم يلزم أن الحقوق ترجع إلى الوكيل ومن جعلها دفع الثمن علم أنه مطالب بدفع الثمن لقبض
المبيع فكان راضياً بذلك أمراً به دلالة (فان ههنا البيع في يد) أي في يد الوكيل (قبل حبه)
أي قبل حبس الوكيل المبيع (ههنا من مال الموكل ولا يسلط الثمن) أي لم يسقط عن الموكل هذا لفظ
القدوري يعني أن هلاك المبيع في يد الوكيل قبل حبه إليه لا يسقط الرجوع على الموكل (لأنه)
أي بيد الوكيل (كيد الموكل فإذا حبسه) أي الوكيل (بصار الموكل قابضاً به) أي بيد الوكيل
فإلهاك في يد الوكيل كإلهاك في يد الموكل فلا يسلط الرجوع (وله) أي الوكيل (أن يحبس)
أي يحبس المبيع عن الموكل (حتى يستوفى الثمن) سواء كان الوكيل دفع الثمن إلى البايع أو لم يدفع
كذا في الشروع نقلاً عن المسوط قال في الأخيرة لم يذكر محمد في حق من الكتاب أن الوكيل إذا
لم يتسلم الثمن وسلمه البايع وسلم المبيع إليه هل حق الحبس عن الموكل إلى أن يتوفى الغرام
منه وحكي عن الشيخ الإمام خمس الأشكال الأولى أنه ذلك وأنه صحيح لان حق الحبس لو قيل في
موضع نقد الثمن لا حل بيع حكى بعض فقهاء الوكيل والموكل وهذا المعنى لا يختلف بين النقد
وعنده انتهى وقال صاحب غاية البيان قلت هذا كلام عجيب من صاحب الأخيرة وكيف
حق عليه هذا وقد مرح محقق الأصل في باب الوكالة في الشرائع قال وإذا وُكِّل الرجل ورجل أن
يشترى عبداً فأنفد درهمه بعبده فاشترى ما لو وكيل وقبضه فطلب الأمر أخذ المبيع من الوكيل
وأي الوكيل أن يدفعه فلو وكيل أن عبده ذلك حتى يستوفى الثمن في قول أي خيفة وان كان
الوكيل قد سلم الثمن أو لم يتقدم فهو سواء في الحفاظ محمد في الأصل انتهى قال المصنف (لما بينا
أنه) أي الوكيل (بعتة البايع من الموكل) أشار إلى قوله لا ما تمقتد بينه بمالقة حكى في البيع
حق حبس المبيع عن المشتري قبض الثمن فكذلك لو وكيل وهذا لا فصل بين أن يكون الوكيل دفع
الثمن إلى البايع أولاً (وقال زفر ليس له ذلك) أي ليس للوكيل حبس المبيع لاستيفاء الثمن (لان
الموكل صار قابضاً به) أي بيد الوكيل يعني أن الموكل صار قابضاً قبض الوكيل بدليل أن هلاكه
في يد الوكيل كإلهاك في يد الموكل (فكانه سلمه إليه) أي فكان الوكيل سلم المبيع إلى الموكل
(يسقط حق الحبس) تنزيهه أن يد الوكيل يد الموكل حكاهما في يد الموكل حقيقة لم يكن
للو وكيل حق الحبس وكذا إذا وقع في يد الموكل (قلنا) لنا طريقان في جواب عن هذا أحدهما
تسليم أن الموكل صار قابضاً قبض الوكيل ومدا لا نؤمنع ذلك فأنشأنا في الأول بقوله (هذا)
أي هذا القبض (بما لا يمكن التبرع عنه) يعني سلمنا أن الموكل صار قابضاً قبض الوكيل لكن

المسلم غير متصور) أقول يعني غير متصور شرعاً (قوله لان المالقة تقتضي الرضا) أقول فيه ما لم

لأن الكيل لا يتوسل إلى الحبس ما لم يقبض ولا يمكن أن يقبض على وجهه لا يصير الموكل قابضاً فلا يسقط حق الحبس والثاني أن يقال إن قبض الوكيل في الابتداء مترددين أن يكون لتتم مقصود الموكل وأن يكون لأحاطة حقه وانما يقبض أحدهما بحسبه فكان الآخر فيمصرفه في الابتداء إن لم يقبض عنه عرفناه كان عاملاً للموكل وإن حسبه كان عاملاً لنفسه وإن الموكل لم يقبض قابضاً بقبضه فان حسبه فهناك كان مضموناً ضامان (٣٨) الرهن عند أبي يوسف يعتبر الأقل من قيمته ومن الفتن فإذا كان الثمن خمسة

عشر مثلاً وقبض البيع عشر ورجع الوكيل على الموكل بخمسة وثمانين البيع عند محمد هو قول أبي حنيفة يسقط الثمن به قليلاً كان أو كثيراً وضمان الفصيص عند زفر يجب مثله وأوقيته بالغة ما بلغت ولا يرجع الوكيل على الموكل إن كان غشه أكثر ويرجع الموكل على الوكيل إن كانت قيمته أكثر زفر يقول منه حقه بغير حق ليدكرنا أن قبضه قبض الموكل وليس له حق الحبس فيه فصار ناصباً (ولهما) أي لابي حنيفة ومحمد (أن الوكيل عمدة البائع من الموكل) كما تقدم والبائع بحسبه انما هو لاستيفاء الثمن فكذلك حبس الوكيل فيسقط الثمن بهلاك المبيع واعترض بأنه لو كان كذلك لزم الضمان حبس أول محبس لأن المبيع مضمون على البائع وإن لم يحبس وأجيب بأنه إذا حبس فبطلت يده بالقبض كان عاملاً لنفسه فتقوى جهة كونه بائعاً

فلا يكون راضياً بسقوط حقه في الحبس على أن قبضه معروف فيقع للموكل أن لم يقبضه ولنفسه عند حسبه (فان حسبه فهناك) كان مضموناً ضامان الرهن عند أبي يوسف وضمان المبيع عند محمد) وهو قول أبي حنيفة رجه الله وضمان الفصيص عند زفر حقه الله لا يمنع فغير حق لهما أنه عمدة البائع منه فكان حسبه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه

هذا القبض مما لا يمكن الرهن عنه لأن الوكيل لا يتوسل إلى الحبس ما لم يقبض ولا يمكنه أن يقبض على وجهه لا يصير الموكل قابضاً ولا يمكن الرهن عنه فهو عفو فلا يسقط به حق الوكيل في الحبس لأن سقوط حقه باعتبار رضاه بتسليمه ولا يتحقق منه الرضا فيما لا يطربق به إلى الرهن عنه وإذا كان كذلك (فلا يكون راضياً بسقوط حقه في الحبس) وأشار إلى الطريق الثاني بقوله (على أن قبضه معروف) يعني على أن التمس أن الموكل صار قابضاً بقبض الوكيل بل قبض الوكيل في الابتداء معروف أي مترددين أن يكون لتتم مقصود الموكل وأن يكون لأحاطة حق نفسه وانما يقبض أحدهما عن الآخر بحسبه (فيقع للموكل أن لم يقبضه ولنفسه عند حسبه) يعني إن لم يقبضه عن الموكل عرفناه أنه كان عاملاً للموكل فيقع له وان حسبه عنه عرفناه كان عاملاً لنفسه وأن الموكل لم يقبض قابضاً بقبضه (فان حسبه) أي حبس الوكيل المبيع (فهناك) أي المبيع (كان مضموناً ضامان الرهن عند أبي يوسف) يعني يعتبر الأقل من قيمته ومن الفتن فإذا كان الثمن خمسة عشر مثلاً وقبض المبيع عشرة ورجع الوكيل على الموكل بخمسة (وضمان المبيع عند محمد) يعني يسقط به الثمن قليلاً كان أو كثيراً وهذا التقيد كره القسود ويحى مختصراً ولم يذكره بقية قول أبي حنيفة كما لم يذكر في المختلف والمحرر وغير ذلك ولكن قال الشيخ أبو نصر البغدادي ذكر في الجامع قول أبي حنيفة مثل قول محمد فلذلك قال المصنف (وهو) أي قول محمد (قول أبي حنيفة) ولم يقل راسوا ضمان المبيع عند أبي حنيفة ومحمد رهما الله على ما هو الاتفاق المتداول إذا التقد قولهما (وضمان الفصيص عند زفر) يعني بحسبه مثله أو قيمته بالغة ما بلغت فالن في العناية فلا يرجع الوكيل على الموكل إن كان غشه أكثر ويرجع الموكل على الوكيل إذا كانت قيمته أكثر انتهى وهو المذهب عند كوفي أكثر الشراح تابع الشريعة فيرجع الوكيل على الموكل إن كان غشه أكثر ويرجع الموكل على الوكيل إن كانت قيمته أكثر انتهى وهو المذهب عند كوفي أكثر وهو الظاهر عند أبي حنيفة زفر تأمل تعف (لأنه) أي الحبس (منع فغير حق) لما مر أن قبض الوكيل قصص الموكل وليس له حق الحبس فيه فصار ناصباً (ولهما) أي لابي حنيفة ومحمد رهما الله (أنه) أي الوكيل (عمدة البائع منه) أي من الموكل كما تقدم (فكان حسبه لاستيفاء الثمن) إذ البائع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن (فيسقط) أي الثمن (ببلاكه) أي بهلاك المبيع واعترض بأنه لو كان كذلك لزم الضمان حبس أول محبس لأن المبيع مضمون على البائع وإن لم يحبس وأجيب بأنه إذا حبس فبطلت يده بالقبض كان عاملاً لنفسه فتقوى جهة كونه بائعاً ثم الضمان وأما إذا لم يحبس فبطلت يده بالقبض كان عاملاً لنفسه فتقوى جهة كونه بائعاً

فانهم الضمان وأما إذا لم يحبس فبطلت يده بالقبض كان عاملاً لنفسه فتقوى جهة كونه بائعاً

(قوله والثاني أن يقال الخ) أقول جواب عن قوله لأن الموكل صار قابضاً منه كأن الأول جواب بعد تسليمه (قوله ولا يرجع الوكيل على الموكل إن كان غشه أكثر) أقول بخلافه لشرح الوفاء لصدر الشرقة قال فيه وإن كان بالعكس فنحن زفر بضمن عشرية طالب الخمسة من الموكل انتهى أراد بغيره بالعكس أن تكون القيمة عشرة والثنى خمسة عشر (قوله وليس له حق الحبس فيه صار ناصباً) أقول الأنظر أن يقال فصارت ناصباً

(ولا يوصف أنه مضمون بالمس إلا في ما بعد أن لم يكن) لأنه لم يكن مضموناً قبل الحبس كاتقدم وصار مضموناً بعد الحبس وكل ما هو كذلك فهو معنى الرهن لاختصاص البيع فأن البيع مضمون قبل الحبس بنفس المقدور هذا لا يثبت مدعاء وقوله (بمخلاف البيع) لنفي قولهما يعني أن المشتري ليس كالمبيع وهنا لأن البيع ينسخ بهلاك المبيع وهنا لا ينسخ أصل البيع بمعنى الذي بين أو كيل وباتمه وأجابه المصنف بقوله قلنا ينسخ في حق الموكل والوكيل وإن لم ينسخ في حق البائع ومنه لا يتبع كالموجود الموكل عيباً للمشتري فردد رضى به بالوصف قبل فليزموه الوكيل (٣٩) وينسخ العقد بينه وبين الموكل قبل وهذا مخالفة على

ولا يوصف أنه مضمون بالمس إلا في ما بعد أن لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع لأن البيع ينسخ بهلاكه وهنا لا ينسخ أصل العقد قلنا ينسخ في حق الموكل والوكيل كما ذكرنا في الموكل بسبب رضى الوكيل به (قال) وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لم يدرهم فاشترى عشر أرطال بغيره من علم يباع منه عشرة أرطال بغيره

فأشبه الرسول فلهذا عند أمارة كذا في العناية أقول لمقاتل أن يقول كآله يشبه الرسول يشبه البائع أيضاً لانعدام المبادأة المحكية بينهما كما مر فإن لم يجعل جهة مشابهة البائع مخالفة عن حد الزيادة غير فيما إذا لم يحبس المبيع لم يظهر وجه عدم الضمان في هذه الصورة كالاحتجتي وإن جعلت ثقل الجهة سالطة عن حيز الاعتبار في هذه الصورة فتح عدم ظهور علة الاسقاط فيما يلزم أن لا يتنسخ فيما لم يرد فربما سبق من تعليل مسألة رجوع الوكيل بالشراء التحن على الموكل فيما إذا دفعه من ماله وقبض المبيع بالاعتقاد للمبادأة المحكية بينهما مع أن تلك المسألة شاملة لتصور الحبس وعدم الحبس وعلمنا انعدام المبادأة المحكية بينهما فاقابل (ولا يوصف أنه) أي الهالك (مضمون بالمس إلا في ما بعد أن لم يكن) أي بعد أن لم يكن مضموناً لأنه لم يكن مضموناً قبل الحبس كاتقدم وصار مضموناً بعد الحبس وكل ما هو كذلك فهو معنى الرهن أشار إليه بقوله (وهو الرهن بعينه) يعني هو معنى الرهن وهذا لا يثبت مدعاء وقوله (بمخلاف البيع) لنفي قولهما يعني أن المشتري المحبوس هنا ليس كالمبيع (لأن البيع ينسخ بهلاكه) أي بهلاك المبيع (وهو لا ينسخ أصل العقد) يعني الذي بين الوكيل وباتمه وأجابه المصنف منه بقوله (قلنا ينسخ) أي العقد (في حق الموكل والوكيل) وإن لم ينسخ في حق البائع والوكيل ومنه لا يتبع كالأداء الموكل بسبب أي إذا وجد الموكل عيباً للمشتري فردد إلى الوكيل (ورضى الوكيل به) فله يلزم الوكيل وينسخ العقد بينه وبين الموكل وإن لم ينسخ بينه وبين باتمه قال صاحب غامه البيان وهذا مخالفة على أي يوصف لأنه يفرق بين هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع وبين هلاكه في يد الوكيل بعد الحبس في الأول ينسخ البسم وفي الثاني لا وانفاخ البيع بين الوكيل والموكل بالرد بالعيب لا يدل على انفساحه من الأصل إذا هلك في يد الوكيل فنخرج الجواب عن موضع النزاع انتهى وقال صاحب العناية بعد تنقل ذلك وأنه كآثر فاسد لأنه إذا فرض أن الوكيل يبيع كان الهلاك في يده كالهلاك في يده ليس وكيل فاستوى في وجود الضم وبطل الفرق بل إذا تأملت وجدت ما ذكر من جانب أي يوصف علما ومخالفة وذلك لأن البائع من الوكيل بمنزلة يبيع البائع وإذا انفسخ العقد بين المشتري وباتمه لا يلزم منه الضم بين البائع وباتمه فكان ذكره أحدهما يعني غلطاً ومخالفة (قال) أي أنه دورى في محتمره (وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لم يدرهم فاشترى عشر أرطال بغيره من علم يباع منه عشرة أرطال بغيره) أي إذا كانت عشرة أرطال من ذلك العلم يداوى قيمته درهماً وانما يقبضه لأنه إذا كانت عشرة أرطال منه لاساوى

عشرة أرطال لم يدرهم الخ وكل رجل يشراء عشرة أرطال لم يدرهم فاشترى عشر أرطال بغيره فاما أن يكون ذلك العلم يباع منه عشرة أرطال بغيره أو يباع منه عشر أرطال بغيره كان الأول

(قوله لنفي قولهما) أقول يعني صريحاً (قوله يعني أن المشتري) أقول أي المشتري المحبوس كما يدل عليه كلام الاثنى (قوله قرره) ورضى به) أقول يعني رد على الوكيل (قوله في يد الوكيل بعد الحبس) أقول وكذلك لا ينسخ إذا هلك قبل الحبس فلا يكون كالمبيع مطلقاً

ذكر الخلاف في الأصل أي في كفة المبسوط في آخر باب الوكيلة بالبيع والشراء منعتان قبله لأن الأمر عشرتها نصف درهم والباقي لأمر ولا يوجب أن الموكل أمر الوكيل بصرف الدرهم في البيع ولكن أن عشره عشرة أرطال والوكيل لم يتخالفه فيما أمر به وإنما جازئته بخلاف الواقع وليس على الوكيل من ذلك شي إلا ما إذا زاد خيرا وصار كأنه أوكله ببيع عبد بالفخباعه بالقرن ولا يوجب خفة أنه أمر بشراء عشره أرطال ولا يوجب شراء ما لا يذهب عن أن ذلك المقدار يساوي درهمه وقد خالفه فيما أمر به في نفس الأمر وأما عليه وشراء العشرة على الموكل (أنه انما بالأمور به وفيه محتمل وجهان الأول يجب أن لا يلزم الأمر شيء من ذلك لأن العشرة ثبتت ضمنا للعشرين لا اقتصادا وقد يملكه بشراء عشرة فصدوا مثل هذا لا يجوز على قول أبي حنيفة كأنه قال رجل طلق امرأته واحدة فطلقها ثلاثا لا لا تنضم واحدة لثوبتها في ضمن الثلاث والمتضمن لم يثبت لعدم التوكيل فلا يثبت ما في ضمنه أنسابا عليه والثاني أنه إذا أمره أن يشتري له ثوبا بهر وباعشرة اشتري له هر وبين بعشرة كل واحد (٤٠)) منها يساوي عشرة قال أبو حنيفة لا يجوز البيع في كل واحد منهما يعني لا يلزم الأمر

أثم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة وقالوا به العشر بنصف درهم) وذكر في بعض النسخ قول محمد بن عيسى قول أبي حنيفة ومحمد بن كثر الخلاف في الأصل لا يوجب أنه أمر بصرف الدرهم في البيع ولكن أن عشره عشرة أرطال فإذا اشتري به عشرين فقد زاد خيرا وصار كأنه أوكله ببيع عبد بالفخباعه بالقرن ولا يوجب خفة أنه أمر بشراء عشره أرطال ولا يوجب شراء ما لا يذهب عن أن ذلك المقدار يساوي درهمه وقد خالفه فيما أمر به في نفس الأمر وأما عليه وشراء العشرة على الموكل

درهما نقدا لكل على الوكيل بالإجماع كذا في الخبرين وسألت في الكتاب (لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة وقالوا به العشر بنصف درهم) إلى هنا نقض القدوري قال الصنف (وذكر في بعض النسخ) أي في بعض نسخ مختصر القدوري (قول محمد بن عيسى قول أبي حنيفة) وقال المصنف (ومحمد بن كثر الخلاف في الأصل) أي في المبسوط فإنه قال في آخر باب الوكيلة بالبيع والشراء منه وإذا أوكله أن يشتري له عشرة أرطال لحب درهم لم الأمر منها عشرة بنصف درهم والباقي لأمر ولا يوجب أن الموكل أمره بشراء قدر مسمى فما زاد على ذلك القدر لم يتناوله أمره فكان مشتر بالثمن وفي القدر الذي يتناوله أمره فله حصل مقصوده وزاد منفعته بالشرا فله على ما عسى له فكان مشتر بالثمن لا أمره إلى هنا نقض الأصل ولم يذكر الخلاف كما ترى (لا يوجب أنه أمره) أي أن الموكل أمر الوكيل (بصرف الدرهم في البيع ولكن أن عشره عشرة أرطال فإذا اشتري به عشرين فقد زاد خيرا) يعني أن الوكيل لم يتخالف الواقع فليس على الوكيل من ذلك شيء إلا ما إذا زاد خيرا (وصار كأنه أوكله ببيع عبد بالفخباعه بالقرن) حيث جاز ذلك فكذلك هذا (ولا يوجب خفة أنه أمره بشراء عشرة) أي بشراء عشره أرطال لحب درهم (ولم يوجب شراء الزيادة) ولكن أن ذلك المقدار يساوي درهمه وقد خالفه فيما أمر به (في نفس الأمر) أي شراء الزيادة (عليه) أي على الوكيل لكونه غير مأموره (وشراء العشرة على الموكل) أي وينفشرها العشرة على الموكل لأنه انما يان بالأمور به فإن

تجاءت في المسئلة كالمسئلة وذو القنفذ بالقرن وأجاب من الأول الإمام جسد الذين بان في مسئلة الطلاق رجع الواحدة ضمنى ما هو كذلك لا يقع إلا في ضمن ما ضمنه وما ضمنه لم يصح لعدم الأمر به فكذلك ما في ضمنه وأما فمكتن فيه فكل قصدي لأن أجزاء التي تنوزع على أجزاء المبيع فلا يتحقق ضمن في الشراء وعن الثاني صاحب النهاية يصلح المسم من ذوات الامثال ولا تفاوت في قيمتها إذا كانت من جنس واحد وصفة واحدة وكلامنا فيه ونحن نكلن الوكيل أن يحصل الوكيل

أي عشره شفا بخلاف الثوب فله من ذوات القيم والثوبان وإن ساء في القيمة ولكن يعرف ذلك بالخبر والظن وذلك لأن من حق الموكل غنيت حقه مجرولا ولا يتخذ علمه إلى هذا أشار في التتمة فقال لا يلاذرى أهما أعطيه بعشرين من العشرة لأن القيمة لا تعرف إلا بالخبر والظن وهذا لا يتشبه إلا في طرقة من جعل للهم منليا وهو مختار صاحب المحيط وأما عن غيره فلا بد من تعليل آخر ولعل ذلك أن يقال للسم أيضا من ذوات القيم ولكن التفاوت فيه قليل إذا كان من جنس واحد مقروض التساوي في القدر والقيمة وقد اختلط بعضهم بعض خلاف الثوب فإن في تطرق الخلاف في احتمال التساوي كثره مادة وصورة وطول وأدعوا رقيقة ورقيقة وأجله كونه حاصلا بضع العباد على السهو والسيان فلا يلزم تحمله من يحمل ما هو أقل خلافا (قوله ولا يوجب خفة أنه أمره بشراء عشره أرطال الخ) أقول يعني أنه أمره بصرف الدراهم في البيع فإن الشراء حال للملك فالقول بطلب عشره أرطال لا لطلب الدرهم لأنه أن ذلك المقدار يساوي درهمه (قوله لم يثبت لعدم التوكيل الخ) أقول لم يثبت على الموكل أو مطلقا للثاني منوع والأول لا ينفعه (قوله وأجاب عن الأول الإمام جسد الذين الخ) أقول ويجاب أيضا بأن العشرين هنا ثبتت والعشر دخلة فيه بخلاف الطلاق فإنه لا يثبت على الوكيل لعدم الملك ولا على الموكل لعدم الأمر والموافق بشرطه فيه فليتامل

بخلاف ما استشهد به لأن الزيادة هناك بدل ملك المولى فكذلك

قبل يبنى أن لا يلزم الأمر عند عشر تصفحدهم أيضا لأن هذه العشرة ثبتت ضمن العشرين لا تصدا
وقد وكله بشراء عشر تصدا ومثل هذا لا يجوز زعي قوله كما إذا قال رجل طلق امرأتي واحدة فطلقها
ثلاثا لا يقع عنده الواحد فثبتت في ضمن الثلاث والمتضمن لم يثبت لعدم التوكيد فثبت
ما في ضمنه أيضا فعلا فلذلك سلم في الطلاق لأن المتضمن لم يثبت هناك لأن المولى لعدم
التوكيد ولا من الوكيل لأن المرأة من المولى امرأة الوكيل وأما هذا الذي ثبتت الشراء من
المولى ثبت من الوكيل لأن الشراء انا وجدنا إذا لا يشترط فعله في دفعه على الوكيل كما في ما روى
خالف الوكيل بالشراء فثبت المتضمن وهو العشرين ثبت ما في ضمنه وهو العشرة لأن الوكيل
خالف المولى حيث اشتري العشرة تصفحدهم فهو مخالفه إلى غير تصفحده المولى ولأن اثنين
يوزن على أربعة المبيع فيثبت كماله لكل مقصود فلا يتحقق ضمنه في الشراء كذا في النهاية ومراج
الدراية تفصل عن الأقسام المحقق مونا جدي الدين أقول الوجه الثاني من الجواب المذكور وهو قوله
لأن اثنين يوزن على أربعة واضح لا غير عليه وأما الوجه الأول منه فشكل لا يستلزم انعقاد اعتراف بان
الشراء في المتضمن وهو العشرين ثبت من الوكيل دون المولى فكيف يتم القول بأن ما في ضمنه وهو
العشرة ثبتت من المولى ولا شك أن حكم ما في ضمن الشيء يبيع حكم ذلك الشيء دائما فثبتت شراء
العشرين من الوكيل نفسه يستلزم ثبوت شراء العشرة التي في ضمنه منه أيضا فلا وجه لتفاد شراء
العشرين على الوكيل وتفاضل شراء العشرة التي في ضمنه على المولى كالأحقى فان قلت ما التفرق بين
هذه المشتريين من ماذن كرف في النعرة والتقية بحال إلى المنتقى وهو أنه إذا أمر بان يشتريه في ما هو با
بعشرة فاشتريه في عشرين بعشرة كل واحد منهما مساوي عشرة قال أبو حنيفة لا يجوز البيع في واحد
منهما وهنا أيضا حاصل مقصودنا أنه لو زادوا مع ذلك لا ينفذ ما اشتراه على الآخر في شيء منهما
فكيف ينفذ ما اشتراه العشرة على المولى قلت يجمل أن الفرق إنما تنشأ من حيث أن العلم من ذوات
الأمثال كما اختاره صاحب المحيط لأنه من الموزونات والاصل في المكيلات والموزونات أن تكون من
ذوات الأمثال وهي لا تتفاوت في القيمة إذا كانت من جنس واحد وصيغة واحدة وكلاهما في ذلك لأن الكلام
فيما إذا كان العلم ما يباع عشرة أرطال منه بدرهم فيثبت أن الوكيل أن يجعل للوكيل أي عشرة
شاه بخلاف الثوب فثبت من ذوات القيم والثوابان وإن كانتا متساويتين في القيمة لكن ذلك إنما يعرف
بالحرز والظن وذلك لا يبين حق المولى فيثبت حقه مجبه ولا فلا ينفذ عليه ما في هذا أشار في التمهيد فقال
لأن لا أدري أيهما أعطيه بمصنعتي من العشرة لأن القيمة لا تعرف إلا بالحرز والظن كذا في النهاية قال
صاحب العناية بعد أن ذكر هذا الجواب وقسمه إلى صاحب النهاية وهو أنه لا يتشبه إلا على طريقين
جعل العلم مثله وأما عند غيره فلا بد من قيل آخر ولعل ذلك أن يقال العلم أيضا من ذوات القيم لكن
التفاوت فيه قليل لأن كل من جنس واحد ومعرض التساوي في القدر والقيمة وقد اختلف بعضه
بعض بخلاف الثوب فان في نظر الخلل في احتمال التساوي كثر متان تصور رطوبته وألوه وضار وقيمة
ورفعته وأجله كونه حاصلا يصنع العباد على السهو والسيان فلا يلزم تحميله من يحمل ما هو أقل منه خلا
أنهى كلامه (بخلاف ما استشهد به) جواب عن عتيل أبي يوسف المتأخر عنه في بيع العشرة كالمبيع عليه
بالفباغ ما بقين لأن الزيادة هناك أي فيما استشهد به (بذل ملك المولى) ولا يجوز أن يشتريه
الوكيل لأن ذلك المولى ولا يشرائه وله ذال القول ببيع توبى هذا على أن غنه لا يباح (فتكونه) أي
تكون الزيادة للوكيل قال صاحب العناية رد بان الدرهم ملك المولى فتكون الزيادة لمنه فلا فرق
بينهما حيث أن الجواب أن الزيادة تمسك بمبدأ بدل فكان الفرق ظاهرا والحاصل أن ذلك قياس
مخصوص بمثل العلم مما سارع

العبد الفاسد به ما بقين بأن

زيادة هناك بذل ملك المولى
تكون له وردت بالدرهم
ملك المولى فتكون الزيادة
بذل ملكه فلا فرق بينهما
حينئذ والجواب أن
الزيادة تمسك منه لا بد
فكان الفرق ظاهرا
والحاصل أن ذلك قياس
المبيع على الثمن وهو فاسد
لوجود الفرق وأما ذلك
أن الألف الزائد لا يفسد
بطول المك بخلاف العلم
ويجوز صرفها إلى حصة
أخرى بآية وقد يتعد
ذلك في العلم فينصف

(قوله والجواب أن الزيادة
تمسك منه لا بد فكان
الفرق ظاهرا) أقول
ذكر العدد بكون المنع
الزيادة والنقصان وذلك
هو الأصل لأن العدد حاصل
في مبدؤه على ما عرف في
الأصول وقد يكون المنع
النقصان وقد يكون المنع
الزيادة أذا دل قرينة في
صورة الوكيل ببيع العبد
معلوم أن ذكر العدد في
النقصان فقط لا لا يأتي
أحد من زيادة في ماله وفي
صورة التوكيد بشراء العلم
لأنه يدل على النقص
على خلاف الأصل إذ
الظاهر أن عشرة أرطال
تكتفي في مقصوده وما هو
نصف درهم يفي فيه فيحصل
عليه فلتأمل (قوله
بخلاف العلم) أقول
مخصوص بمثل العلم مما سارع
أيضا

بخلق ما اذا اشترى ما يساوي عشرين وطلبا درهم حيث يصير مشتر بينهما بالاجماع لان الامر يتناول السنين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال (ولو وكله بشره شي بعينه فليس ان يشتريه لنفسه) لا يتردى الى تقرير الامر حيث اهتم عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل الاجمعي من الموكل

المبيع على التمن وهو فاسد لوجوب الفارق وأقل ذلك أن الاله الزائد لا يفسد بطول المكث بخلاف السهم ويجوز صرفه الى الساحة أخرى بآخرة وقدم ذلك في الجمع فتشكك انتهى كلامه أقول في كل واحد من الزد والجواب شي فتأمل (بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين وطلبا درهم) متعلق باصل المسئلة (حيث يصير) أي بصير الوكيل في هذه الصورة (مشترا بالنفسه بالاجماع) لوجوب الخافعة (لان الامر يتناول السنين وهذا) أي ما اشتراه (مهزول فلم يحصل مقصود الامر) فلم يكن ذلك له (قال) أي القصد يرى في مختصره (ولو وكله بشره شي بعينه فليس له) أي لو كبل (أن يشتريه لنفسه) أي لا يجوز زني واشترائه لنفسه بغير الشراء لو كل سواه في عند العقد الشراء لنفسه أو صرح بالشراء لنفسه بان قال اشهدوا أنني قد اشتريت لنفسي هذا ان كان الموكل قائما فان كان حاضرا لصرح الوكيل بالشراء لنفسه يصير مشتر بالنفسه كذا في الشرع فتلاعن الثقة ووضع المسئلة في الصدق في النخبة ثم قال وانما كان كذلك لان الصدا ان كان بعينه مشراؤه داخل تحت الوكيل كلفه من كل وجه حتى أتى به على موافقة الامر ووقع الشراء لو كل في أوله بنو قال المصنف في فعل مسئلة الكتاب (لاه) أي لان الشراء لنفسه (يؤدى الى تقرير الامر حيث اعقد عليه) وذلك لا يجوز (ولان فيه) أي في اشتراكه لنفسه (عزل نفسه) عن الوكالة (ولا يملكه على ما قيل الاجمعي من الموكل) لانه فسخ عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود كذا في العناية غاية البيان أقول يرد عليه أن العزل في باب الوكيل كذا يحصل باسباب متعددة منها حضور صاحبه ومنها تعاقب الكتاب ووصوله اليه ومنها إرسال الرسول اليه وتبليغه الرسالة آياه ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع واخرا واحد عدل أو غير عدلين يوسف ومحمد رجعهما الله وقصر حجة في غاية المختبرات سيما في البدائع فاستوطع الامر في صحة فسخ أحد المتعاقدين العقد اقام بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الاجمعي من الموكل لان انتفاء مبيع واحد لا يستلزم انتفاضا لاسباب فلا يتم التقرب اليه المالم الان يحمل وضع المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم والعزل ايضا لكنه غير ظاهر من عبارات الكتاب أصلا ويحتمل أن يكون السرفي اقليم المصنف قوله على ما قيل الاعداء الى ذلك فتأمل واعلم أن صاحب البدائع قال في بيان هذه المسئلة لو كبل بشره شي بعينه لا يملك أن يشتريه بنفسه وانما اشترى بغير الشراء لو كل لان شراء نفسه عزل نفسه عن الوكالة وهو لا يملك ذلك الاجمعي من الموكل كما لا يملك الموكل عزه الا بمحض منه على ما ذكر في موضع من اشاعة الله تعالى ثم قال في موضعه وهو فصل ما يخرج به الوكيل عن الوكالة ان الوكيل يخرج من الوكالة باشيء منها عزل الموكل آياه ونبيه بان الوكالة عقد غير لازم فكان يحتمل الفسخ بالعزل والنهي ولصحة العزل شرطان أحدهما علم الوكيل بان العزل فسخ فلا يلزم حكمه الا بعد العلم بالفسخ فذاع ربه وهو حاضرا انزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم ما فيه من العزل لان الكتاب من الغائب كالكتاب وكذا لو أرسل اليه رسول فبلغ الرسالة وقال ان فلانا أرسلني اليك يقول اني عزلتك عن الوكالة فله عزله كائنا من كان الرسول عدلا كان أو غير عدل را كان أو غير اصغرا كان أو كبيرا بعد أن بلغ الرسالة على الوجه الذي ذكرنا لان الرسول قائم مقام المرسِل وسفير عنه فتصح سفارته بعد أن صحت عبرته على أي صفة كان وان لم يكتب

وان كان الثاني كان المشتري
لو كبل بالاجماع لوجود
الخافعة لان الامر يتناول
السنين والمشتري هو بل
فلا يحصل مقصود الامر
قال (ولو وكله بشره شي
بعينه اجمع) ولو وكله بشره
شي بعينه لا يصح أن
يشتريه لنفسه لانه يؤدى
الى تقرير المسئلة اعقد
عليه وذلك لا يجوز ولان
فيه عزل نفسه عن الوكالة
وهو لا يملك ذلك بعينه
الموكل على ما قيل لانه فسخ
عقد فلا يصح بدون علم
صاحبه كسائر العقود
فان اشتراه لنفسه والموكل
غائب وقع من الموكل الا
اذا اباشر على وجه الخافعة
فلا بد من بيان ما تحصل به
الخافعة

(قال المصنف ولان فيه
عزل نفسه ولا يملكه) أقول
وما يصح من أن العزل
الحكمي لا يتوقف على العلم
فلا تعلق له بما لم يكن فيه
اذا المراد هناك أن العزل
الحكمي من الموكل لا يتوقف
على علم الوكيل

فذا سمي الثمن فاشترى بخلاف نفسه أو لم يسم فاشترى بغير التقود أو وكل رجلا فاشترى وهو غائب ثبت المثل في هذه الوجوه ولو قيل لانه خالف الامر فينفذ عليه أما اذا اشترى بخلاف جنس ما سمي فظاهر وكذا اذا اشترى بغير التقود لان المتعارف عند البلدا لا يصرّف اليه وكذا اذا وكل رجلا فلا مأمور بان يصخره أو لم يتحقق ذلك في حال غيبته قبل ما للفرقين وهذا بين الوكيل بشكاح امرأتها معها اذا أنكحها من نفسه قبل المهر المأمور به فانه يقع من الوكيل لانه الموكل مع أمه بخلاف (٤٣) في المهر المأمور به وأجيب بان

فلو كان الثمن مسمى فاشترى بخلاف نفسه أو لم يكن مسمى فاشترى بغير التقود أو وكل رجلا بشرائه فاشترى الثاني وهو غائب ثبت المثل الوكيل الاول في هذه الوجوه لانه خالف الامر فينفذ عليه ولو اشترى الثاني بمحضرة الوكيل الاول نفذ على الموكل الاول لانه محض مرأه فلم يكن مخالفا

كأبوا ولا أرسل البهرا ولا ولكن أخبره بالعزل لرجلان عدلان كأنما أو غير عدلين أو رجل واحد عدل ينزل في قوله سمعوا سمعوا صدقه الوكيل أو لم يصدقها إذا ظهر صدق الخبر أو أخبروا أحد العدل مقبول في المعاملات وإن لم يكن عدلا فغير العددا والعدل أول وإن أخبره واحد غير عدل فانه صدقه ينزل بالاجماع وإن كذبه لا ينزل وإن ظهر صدق الخبر في قول أي خفي عنه وعندهما ينزل إذا ظهر صدق الخبر وإن كذبه أي هنا كلامه أقول لا يذهب عليك أن بين كلاميه المذكورين في الموضوعين اتفاقا فان ما ذكره في فصل ما يضر به الوكيل عن الوكيل صريح في محض الوكيل الوكيل بشرط علم الوكيل ومواضعه فبعضه مأمور به فبعضه منه ولكن علم العزل بسبب من أسبب شي على ما فصله وما ذكره أو لا من قوله كالأعلى الموكل عزه إلا بمحضرة بدل على حصر محض الوكيل الوكيل في صورة أن عزه بمحضرة كثرى والجواب أنه أحال الاول على الثاني بقوله على ما ذكره في موضعه قيل ما للفرقين بين هذه المسئلة وبين الوكيل بشكاح امرأتها معها إذا أنكحها من نفسه قبل المهر المأمور به فانه يقع من الوكيل لانه الموكل مع أمه بخلاف في المهر المأمور به وأجيب بان الشكاح الموكل به في شكاح من نفسه إلى الموكل فأن الوكيل بالشكاح لا بد أن يضيف الشكاح الموكل مفعول زوجته لفساد الزوج والوجود فيهما إذا أنكحها من نفسه ليس بمخالف في الموكل فان الشكاح من نفسه هو أن يقول تزوجت فثبت مخالفة موجودة فوقع على الوكيل بخلاف التوكيل بشرائتي بعينه فان الموكل به هنا شرط على الثمن للسأموه بالشراء مضاف إلى الموكل فأن الثاني يقع على الوكيل (فلو كان الثمن مسمى) يعني لو وكله بالشراء مسمى (فأشترى بخلاف نفسه) أي بخلاف جنس المسمى بان سمي دراهيم مثلا فاشترى بدنانير (أولم يكن مسمى فاشترى بغير التقود) كالمكيل والموزون (أو وكل) أي الوكيل (وكذا بشرائه فاشترى الثاني) أي فاشترى الوكيل الثاني وهو وكيل الوكيل (وهو غائب) أي وأحال أن الوكيل الاول غائب (ثبت المثل للوكيل الاول في هذه الوجوه) أي في هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرها المصنف تفرع على مسئلة التقودى يعني إنما لا يكون الشرأ هو كسب فموجبك بشرائتي بعينه فاشترائه لنفسه إذا لم يوجد أحد هذه الوجوه الثلاثة أما إذا وجد فثبتكون الشرأ هو كسب الاول (لانه) أي الوكيل الاول (خالف امر الآخر) وهو الموكل أما اذا اشترى بخلاف جنس ما سمي فظاهر وأما اذا اشترى بغير التقود فلان المتعارف عند البلدا لا يصرّف اليه وأما اذا وكل رجلا بشرائه فلا مأمور بان يصخره أو لم يتحقق ذلك في حال غيبته (فنفذ) أي الشرأ (عليه) أي على الوكيل الاول (ولو اشترى الثاني) أي الوكيل الثاني (بمحضرة الوكيل الاول نفذ) أي الشرأ (على الموكل الاول لانه محض مرأه) أي رأى الوكيل الاول (فلم يكن مخالفا) أي لم يكن الوكيل الاول مخالفا لآخره وذلك لانه إذا كان

الشكاح الموكل به مضاف اليه حيث منه ليس بمخالف اليه حيث أنكحها من نفسه فان الشكاح من نفسه هو ان يقول تزوجت وليس ذلك بمخالف اليه الموكل لانه مخالفة موثوقة فثبت مخالفة موثوقة فوقع عن الوكيل وإذا صرف ما به مخالفة فمأهله موافق فثبت أن يشترى بالمسمى من الثمن أو بالتقود فيها ان لم يسم أو اذا اشترى الوكيل الثاني بمحضرة الوكيل فنفذ على الموكل لانه اذا حضر مرأه لم يكن مخالفا قبل ما للفرقين التوكيل بالبيع والشراء أو الشكاح والطلب والكاتبه اذا وكل غيره ففعل الثاني بمحضرة الاول أو فعل ذلك أجنبي فبلغ الوكيل فجاز به من التوكيل بالطلاق والاتفاق فأن الوكيل الثاني انطلق أو أعتق بمحضرة الاول لا يقع والرواقي التحريم والنتة وأجيب بان العمل بمقتضى الكاظمها بتعذر لان التوكيل تفويض الرأى إلى الوكيل وتوض الرأى إلى الوكيل إنما يتحقق فيما يحتاج فيه إلى

الرأى ولا حاجة فيها إذا اتفرد داعي الرأى فعملنا هنا على الرأى لانه تضمن معنى الرسالة والرسول ينقل عبارة المرسل فكان المأمور مأمورا ينقل عبارة الآخر لا يثبت آخره ويكيل الآخر أو لا يجازي ليس من النقل في شيء فعملنا على الوكيل وأما في البيع والشراء وغيرهما فان العمل بمقتضى الكاظم يمكن لانها يحتاج فيها إلى الرأى فاعتبر المأمور وكيل المأمور به حضوره أو قد حضر بحضوره أو أجازته (فله لان المتعارف عند البلد) أقول والمعرّوف عرفا كالشرط شرطاً

قال (وان وكله بشره عبد يشترى فاشترى عبد فهو لو كيل الآن يقول فثبت الشراء لو كيل أو يشترى به
بمال الموكل) قال هذه المسئلة على وجهه ان أضاف العقد الى دراهم الآخر كان لا يتم وهو المراد عندئذ
بقوله أو يشترى به بمال الموكل دون التقيد من ماله لان فيه تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق
خاتما بصير كاهه هو الماشترى للعقد الأري أن الأب اذا زوج ابنته الى الفتيه بشها فخر ل واحد
بعضتها جاز في فصل كلهما التي باشرت العقد وكان الأب مع ذلك الرجل شاهدين كذا في
المسوط فقبل ما الفرق بين الوكيل بالبيع والشراء والنكاح والبيع والكفاة اذا وكل غيره ففصل
التي بمحضرة الاول أو فصل ذلك أحسن قبله الوكيل فاحظه هو وزين الوكيل بالطلاق والعناق
فأله لو وكل غيره فطلق أو أعتق الثاني لا يقع وأن كان بمحضرة الوكيل الاول والرواية في التهمة والخبرة
وأوجب بان العمل بحقيقة الوكيل في التوكيل بالطلاق والعناق مع ذكر لان التوكيل تفويض
الرأي الى الوكيل وتوقيض الرأي الى الوكيل انما يتحقق فيما يحتاج فيه الى الرأي ولا حاجة فيه الى
اتفردا عن مال الى الرأي فقلنا الوكيل فيهما بما جاز عن الرسالة لانها تتضمن معنى الرسالة والرسول ينقل
عبارة المرسل فصلا للمأمور وفيه ما مأمورا ينقل عبارة الآخر لا شيء آخر ووكيل الآخر أو الأمانة
لن من النقل في شيء فقبله كمال الوكيل وأما في البيع والشراء وفيه ما لم يحصل بحقيقة الوكيل
يمكن لانها يحتاج فيه الى الرأي فلتعسير للمأمور وكيلا والمأمور به بحضوره أو غير حضوره
بمحضه أو باجازه (قال) أي التقدير في محضه (وان وكله بشره عبد يشترى به فاشترى
عبد فهو لو كيل الآن يقول فثبت الشراء لو كيل أو يشترى به بمال الموكل) الخ هنا لفظ القديري
(قال) أي المصنف (هذه المسئلة على وجهه ان أضاف) أي الوكيل (العقد الى دراهم الآخر
كان لا يتم) هذا هو الوجه الاول من وجوه هذه المسئلة وقال المصنف (وهو المراد عندئذ بقوله أو
يشترى به بمال الموكل دون التقيد من ماله) يعني أن المراد بقوله الصدوري أو يشترى به بمال الموكل هو
الاضافة عند العقد الى دراهم الموكل دون التقيد من مال الموكل بغير اضافة اليه (لان فيه) أي لان
في التقيد من مال الموكل (تفصيلا) فليبعد أن يشترى به دراهم مطلقه ان تقيد من دراهم الموكل
كان الشراء لو كيل وان تقدم دراهم الوكيل كان الشراء لو كيل (وخلافا) فله اذا تصادفا على
انه لم تحضره السنة وقت الشراء فعلى قول محمد العقد لو كيل وعلى قول أبي يوسف يحكم التمسك على
ما سمي (وهذا بالاجماع) أي لو أضاف العقد الى دراهم الآخر يقع له بالاجماع (وهو مطلق) أي قوله
أو يشترى به بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فحصل على الاضافة الى مال الموكل كذا قال جمهور الشراح
في شرح هذا المقام أقول فيه نظر لانهم حلوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه تفصيلا
على انما تقدم دراهم الموكل كان الشراء له وان كان من دراهم الوكيل كان الشراء له وليس يصح
لا ينفك تفصيل العقد المطلق لا تقدم من مال الموكل كما لا يخفى وما يصح ترجيح كون المراد بقوله القديري
أو يشترى به بمال الموكل الاضافة الى دراهم الموكل دون التقيد من ماله انما هو وقوع التفصيل في التقيد
من مال الموكل لا وقوعه في العقد المطلق اذ لا ماس له بكلام القديري فان المذكور وفيه مال الموكل
دونه علق المال ثم ان صاحب النماء قد سلك المسلك المذكور في شرح هذا المقام وزاد اخلا لا حيث
قال بعد ان ذكر وجوه هذه المسئلة وأذا علمت هذه الوجوه ظهر لك أن في التقدم من مال الموكل تفصيلا
اذا اشترى به دراهم مطلق ولم ينو لغيره ان تقدم دراهم الوكيل كان الشراء له وان تقدم دراهم
الوكيل كان له وان نواه لوكلا لا معتبر بالتفاته في قوله ولم ينو لغيره - فبعد عنه لانه اذا لم ينو
لنفسه فان نوى لوكلا لا يعتبر التقيد أصلا كما صرح به فلا يصح التمسك بالذي ذكره بقوله ان تقدم
من دراهم الموكل كان الشراء له وان تقدم دراهم الوكيل كان له وان لم ينو لوكلا أيضا كان له صدق

قال (وان وكله بشره عبد
غيره عنه الخ) اذا وكله بشره
عبد غير عنه فاشترى
عبد فهو لو كيل الآن
يقول فثبت الشراء لو كيل
أو يشترى به بمال الموكل وقوله
وهذا محتمل يجوز ان
يكون مراده المتقدم مال
الموكل وان تكون الاضافة
اليه عند العقد وهو المراد
عند المصنف وذلك لان
هذه المسئلة على وجهه لانه
اما أن يصفى له قد الى
مال الموكل أو الى مال نفسه
أو الى دراهم مطلقه

وان كان الثالث فلما انقضى الا حرمه في (٤٩) اول نفسه فلتسه لانه ان يعمل لنفسه ولغيره في هذا التوكيل لانه لو قيل

انما اشترى لنفسه باضاعة العقد الى دراهم غير مستكر شرعا وعرفا وان اضافته الى دراهم مطلقة فان
قوله لا حرمه لا حرمه لا حرمه وانقضى وانقضى وانقضى لان ان يعمل لنفسه وعلى الا حرمه في هذا التوكيل
وان تكانا في التصدق بالاجماع لا بد لانه لا بد له من ان يعمل لنفسه وعلى الا حرمه في هذا التوكيل
النسبة قال محمد رحمه الله تعالى للعقد لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جهله لم يثبت
وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى العقد لان ما اوقعه مطلقا لا يعمل للوجهين فيبقى موقوفاً على أي المالكين
تصدق ففصل ذلك المحتمل لصاحبه ولا يمنع تصادقهما

لانه لا يعمل له ان يشتري لنفسه ويضيف العقد الى دراهم غير شرعا فكذلك لا يعمل له ان يشتري
لغيره ويضيفه الى دراهم نفسه وأما العادة فيجاء على أنه لا يشتري لغيره ويضيفه الى دراهم نفسه
وكذا على العكس انتهى وقال صاحب العناية بعد أن سلك الطريقة المذكورة ويجوز أن يكون
قوله حلالا على ما يعمل له شرعا أو يفعله عادة على الوجه الأول والثاني يعلم بالدلالة فانه لا يعمل
له ان يشتري لنفسه ويضيفه العقد الى دراهم غير شرعا فكذلك لا يعمل له ان يشتري لغيره ويضيفه
الى دراهم نفسه والعادة مستترصة لا يحلها ثم قال الأول أولى لان الأول يصير غاصبا دون
الثاني فلا امتناع فيه شرعا انتهى أقول ان قول المستنفذ ان الشراء لنفسه باضاعة العقد الى دراهم
غير مستكر شرعا وعرفا يتبادر على الصواب على أن التعليل المزبور بضيفه مع الوجه الأول كما
لا يخفى على ذي فطنة سليمة فالأولى أن يعمل مجموع قوله حلالا على ما يعمل له شرعا أو يفعله عادة
دليلا على الوجه الأول ويكتفي في العلم بالوجه الثاني بدلالة تنوعه الثاني أعني قوله أو يفعله عادة على
ذلك والاضافة أن في محرم بالمصنف هنا تعيينا واضحا بما كثر ولها ضريح الشرح في حله الوافي
وشرحه الكافي (وان اضافته) أي العقد (الى دراهم مطلقة) هذا هو الوجه الثالث من وجوه
هذا المسئلة وفيه تفصيل أشار إليه بقوله (فان قواها) أي الدراهم المطلقة (لا حرمه) أي العقد
(لا حرمه) وانقضى وانقضى وانقضى لان ان يعمل لنفسه وعلى الا حرمه في هذا التوكيل
التوكيل) أي في التوكيل بشرطه غير عنه فكذلك لا يعمل لنفسه وعلى الا حرمه في هذا التوكيل
نفسه ولكن نفس دراهم لا حرمه يعني أن يكون العقد لا حرمه لا يلزم المحذور الذي ذكره
فيما إذا أضاف العقد الى دراهم الآخر من كونها خاصا بالدراهم الآخر فان قلت الغصب في صورة
الاضافة الى دراهم الآخر في نفس العقد في بطل العقد بطلانه وأما في الصورة المذكورة ففي
التصدق من دراهم الآخر وهو خارج عن نفس العقد فلا يلزم من بطلانه بطلان العقد فافترقت
الصورتان قلت الغصب إزالة البداهة ثبات البداهة لا يشك أن هذا لا يتحقق في نفس الاضافة
الى دراهم الآخر بل يتحقق في التقدم من دراهم فهو لو جرد في نفس العقد في نفس الاضافة
المذكورتين بل انما وجد في التقدم من دراهم الآخر وهو خارج عن نفس العقد في نفس الاضافة
فلا يلزم الفرق تدبر (وان تكانا) أي التوكيل والموكل (في النسبة) فقال الموكل لو ثبت لنفسه وقال
الموكل لو ثبت لي (بحكم التقدي بالاجماع) فمن مال من نقد الفتن كان المبيع له (لانه) أي التقدي (دلالة
ظاهره على ما ذكرناه) من حاله على ما يعمل له شرعا أو يفعله عادة (وان توافقا على أنه لم يحضره النسبة)
ففيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد (قال محمد) أي العقد (للعقد لان الاصل ان كل احد يعمل
لنفسه) يعني أن الأصل أن يعمل كل احد لنفسه (الا اذا ثبت جهله) أي جعل العمل (لغيره) بالاضافة
الى مال أو بالنسبة (ولم يثبت) أي أو الفرض أنه لم يثبت (وعند أبي يوسف يحكم التقدي لان ما اوقعه
مطلقا) أي من غير تعيين نيته (يحتمل الوجهين) وهو أن يكون العقد لا حرمه لا يلزم المحذور الذي ذكره
موقوفاً على أي المالكين تصدق ففصل ذلك المحتمل لصاحبه) تعيين أحد المحتملين (ولان مع تصادقهما)

لنفي بغيره وان احتلفا
فقال الموكل لو ثبت لنفسه
وقال الموكل لو ثبت لي حكم
التقدي بالاجماع فمن مال من
نقد الفتن كان المبيع
له لانه دالة ظاهرة على ذلك
لما مر من جعل حاله على
ما يعمل له شرعا وان توافقا
على أنه لم يحضره النسبة
قال محمد وهو للعقد لان
الاصل ان يعمل كل احد
لنفسه الا اذا ثبت جهله
لغيره بالاضافة الى مال
أو بالنسبة وهو الفرض عدمه
وقال أبو يوسف يحكم التقدي
لان ما اوقعه مطلقا لا يعمل
للوجهين أن يكون له ولغيره
فكيف يكون موقوفاً على أي
المالكين نقد تعيين به أحد
المحتملين ولان مع تصادقهما

(قال المصنف) لانه دالة
ظاهره على ما ذكرناه (أقول)
قوله على ما ذكرناه حال
لاصلا للدلالة وان أراد بقوله
ما ذكرناه قوله حلالا على
على ما يعمل له شرعا أو يفعله
عادة (قال المصنف) وان
توافقا على أنه لم يحضره
النسبة (أقول) هذا احتسنا لان
آخران أحدهما أن يقول
الموكل لو ثبت لنفسه النسبة
فقال الموكل لو ثبت لي
والثاني عكس هذا (قال
المصنف) قال محمد للعقد
أقول لا يلزم من فرق
بين صورتين التكاثر
والصادق وهو ظاهر فان

يحتمل أنه كان أقوى لآمر ونسيه (قوله وفيما قلنا) يعني بحكم النقد (جعل على المصالح) لعلنا إذا كان النقص من مال
أول كل والشرطه كان غسبا كافي حالة التكتب وإذا علمت هذه أوجوه ظهر أن في النقص من مال الموكل تفصيلا إذا اشترى بدراهم
مطلقة ولم ينو نفسه أن يقدم دراهم الموكل كان الشرطه وان تقدم دراهم الوكيل كان فيه وان فوله الموكل فلا مضى بالنقد وخلافا
فما إذا تصادقا على التمس بغيره الشراء أم يقع فلو قيل أو يحكم النقد وفي الإضافة إلى مال الموكل يقع بالإجماع وهو مطلق
لأنه تفصيل فيه فكان حل كلام التقدير أو بشره بمال الموكل على الإضافة الأولى ولهذا قال المصنف وهو المراد عندنا في الكلام
في أن الإضافة إلى أي نقد كان ينبغي أن لا تفيد شيئا لأن التقود لا تعين (٤٧) بالتعين وأجب عن ذلك بأننا لا نقول

أن الشراء تلك الدراهم
بتعين وإنما نقول هو كماله
تفصيلها على ما سيحى من
أنها تتعين في الوالات
الآثرى أم لو قبل الشراء
به بطلت الوكالة وإذا
تفقدت بها لم يكن الشراء
بغيرها من موجب أن الوكالة
(قوله) والتوكيل بالاسلام
على هذا الوجه إنما
خصه بالذ كرمع استفادة
حكمه من التوكيل الشراء
نفسا لقول بعض مشايخنا
فلهم قالوا فمصلحة الشراء
إذا تصادقا أنه لم يحضره
النية فالعقد وكيلا إجماعا
ولا يحكم التقود وإنما الخلاف
بين أبي يوسف ومحمد في
مسئلة التوكيل بالاسلام
وهذا القائل فرق بين مسئلة
الشراء والسلم على قول أبي
يوسف بأن القيد أن في
تنفيذ السلم فلهذا المخرقة
بلا قد بطل السلم فأنما
جهل من في العقد شيئا
بالتقود وليس الشراء كذلك
فكان العقد له عاقد عمل
بقضية الأصل

يحتمل النية لآمر وفيما قلنا جعل على المصالح كافي حالة التكتب والتوكيل بالاسلام في
الطعام على هذا الوجه

على أنه لم يحضره النية (يحتمل النية لآمر) بأن أقوى له ونسيه (وفيما قلنا) أي في حكم النقد
(جعل على) أي حال الوكيل (على المصالح) وهو أن لا يكون غاصبا على تقدير النقص من مال الأمر
(كافي حالة التكتب) يعني الكلام في هذه المسئلة وهو أن الإضافة إلى أي نقد كان ينبغي أن
لا تفيد شيئا لأن التقود لا تعين بالتعين وأجب عن ذلك بأننا لا نقول أن الشراء بمثل الدراهم بتعين
وأنما نقول الوكالة تفيد بها على ما سيحى من أن التقود تعين في الوالات الآثرى أنه لو لم يكن قبل
الشراء بها بطلت الوكالة وإذا تفيدت بها لم يكن الشراء بغيرها من موجب أن الوكالة كذلك في العناية
وعليه جمهور الشراح وما أخذهم الميسر أقول في الجواب بحث وهو أن التقود لا تعين في الوالات
قبل التسليم بالإجماع وكذا بعده عطفة الشارع وإنما تعين بعده عند بعضهم على قول أبي حنيفة
وجه الله صلى الله عليه وسلم في عامة المعنويات وسقط ذلك فيما سيحى عن قريب وجواب مسئلة الإضافة إلى
دراهم الأمر إلى دراهم نفسه مغمى عليه يكون الإضافة بعد التسليم وغير محقق بقول أبي حنيفة بل
هو مطلق وبالإجماع كالتقرير فصار كيف يتم أن يجعل مداراهم ما هو المقيد والمضيق فبطلت النية
والامام أبو حنيفة لم يسمع له حديث في ذلك في تعليقه مسئلة الإضافة إلى غير معين لأن الثمن
وإن كان لا تعين لكن فيه شبهة التعين من حيث سلامة البيع هو قد تعين قدره ووصفه ولهذا
لا يبطىء إليه إذا اشترى بالدراهم المضمرة بآني لكنه لم يأت بأصابعه في التعليل هنا كما
نرى ثم أقول الأولى في الجواب أن يقال ليس العلة في كون العقد ملزما إضافة إلى دراهمه بتعين التقود
بالتعين بل جل حاله على ما قيل بشرط أو يفعله عادة كما هو ميناوشر وحالنا من عدم تعين التقود
بالتعين في مثلنا هذه وقد أشار إليه صاحب الكافي حيث قال والدراهم وإن لم تعين لكن الظاهر
أن السلم لا يضيغ بشرط الشيء نفسه إلى دراهم الغير لا مستكر شرعا وعرفا انتهى (قال) المصنف
(والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذا الوجه) المذ كور في التوكيل بالشراء وفأ حلافا وإنما
خصه بالذ كرمع استفادة حكمه من التوكيل بالشراء فبقول بعض مشايخنا أنهم قالوا في مسئلة
الشراء إذا تصادقا لم يحضره النية فالعقد لو قيل إجماعا ولا يحكم النقد وإنما الخلاف بين أبي
يوسف ومحمد فيهما على مسئلة التوكيل بالاسلام وهو من قولين مسئلة الشراء والسلم على قول
أبي يوسف بأن القيد أن في تنفيذ السلم فلهذا المخرقة بطل السلم فأنما جهل من في العقد شيئا
بالتقود وليس الشراء كذلك فكان العقد له عاقد عمل بقضية الأصل كذا في الشروح (مرق أبو يوسف

(قوله) لعلنا إذا كان النقص من مال الموكل والشرطه) أقول أي لو قيل (قوله) وخلافا فمصلحة الشراء إذا تصادقا
إذا اشترى الخ (قوله) وأجب عن ذلك بأننا لا نقول أن الشراء بمثل الدراهم بتعين) أقول بحث تكون هي مسئلة النية (قوله) وإنما
نقول الوكالة تفيد بها على ما سيحى من أنها تعين في الوالات أقول ولا يلزم من تفصيلها إلى كماله تعينها في الشراء (قوله) وإنما تفيدت
بها لم يكن الشرط (الخ) أقول لا يلزم أن يقال وإنما تفيدت بها إذا أضاف الشراء إليها أن يكون موجب أو كماله قد بطلت الوكالة
بعض مشايخنا (الخ) أقول أنت غير أن نفي قول ذلك البعض إنما يحصل ببيان الخلاف في مسئلة الشراء في صورة التصديق أنه لم يحضره
النية إلا أن يقال مراده تأكيدها الثاني حيث جعل مسئلة الشراء بمثل الدراهم بطلت أصل

وان كان صاحب اختلافان كان الثمن منقودا فالقول بالسور لانه أمين وان لم يكن منقودا فكذلك عند أي يوسف ومحمد لانه
 بذلك استئناف الشراء لكون الجمل فاعلا فليتهم في الاخبار عنه فان قيل ان وقع الشراء الموكل كيف يقع بعد ذلك لو لم
 بان ذلك استئناف الشراء اذ لم يرد التصديق ان يشعخش الوكيل العقيم فانه لم يشتريه لو لم وعندي خيفة القول لانه
 موضع تهمة ان اشترا من نفسه فلذا رأى الصفقة خاسرة أراد ان يلزمه لا امر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه أمين فيه فيقبل قوله
 تعالى ذلك أي الخروج عن عهدة الامانة (ولا يمين في يده ههنا) يعني فيمليح فيمسي يكون الوكيل امينا فيقبل قوله تعالى خروج عن
 عهدة الامانة (وان كان التوكيل بشراء عبد يعينه ثم اختلفوا العبدى فالقول بالأمور سواء كان الثمن منقودا أو لا بالاجماع لانه اعم
 بذلك استئنافه) ويريد بذلك الرجوع على الأمر وهو منكر فالقول (٤٩) قوله واماعند ههنا فلا بذلك استئنافه

واماعند أي خيفة فلا
 لانه في لان التوكيل
 بشراء شيء يعينه لا ذلك
 ثم انه لنفسه بمثل ذلك
 الثمن في حال غيبة الموكل

قوله وان كان التوكيل
 بشراء عبد الخ أقول

هذا هو الموعود بقوله
 والاول سبي (قوله)
 واماعند أي خيفة فلا
 لانه في حال غيبة الموكل
 ان يبيع عرض يعينه
 ان الامر في الدلالة ان المراد
 وهذا لا يطرد على أصل
 أي خيفة فان الانبأنا
 أثر على الصغير أو الصغيرة
 بالنكاح لم يصبغ الا بيئته
 عند أي خيفة وكذا لو كان
 الزوج أو أخته زوجة أو ولي
 العبد اذا أقر بالنكاح لم
 يصبغ الاقرار الا بيئته عند
 أي خيفة خلافا لصاحبه
 مع ان المقريه كان استئناف

ولو كان العبد صاحب اختلافان كان الثمن منقودا فالقول بالسور لانه أمين وان لم يكن منقودا
 فكذلك عند أي يوسف ومحمد لهما الله لانه بذلك استئناف الشراء فلا يمين في الاخبار عنه وعن أي
 خيفة رجه الله القول لا امر لانه موضع تهمة ان اشترا من نفسه فلذا رأى الصفقة خاسرة أراد ان يلزمه لا امر
 بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه أمين فيه فيقبل قوله تعالى ذلك أي الخروج عن عهدة الامانة (ولا يمين في يده ههنا) يعني فيمليح فيمسي يكون الوكيل امينا فيقبل قوله تعالى خروج عن
 عهدة الامانة (وان كان التوكيل بشراء عبد يعينه ثم اختلفوا العبدى فالقول بالأمور سواء كان الثمن منقودا أو لا بالاجماع لانه اعم
 بذلك استئنافه ولا تهمة فيه لان التوكيل بشراء شيء يعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل
 ذلك الثمن في حال غيبته

(ولو كان العبد صاحب اختلاف) فقال المأمور ان يثبت ذلك وقال لا امر بل اشتريته نفسك (ان
 كان الثمن منقودا فالقول بالسور لانه أمين) يريد ان يخرج عن عهدة الامانة فيقبل قوله كما
 (وان لم يكن) أي الثمن (منقودا فكذلك) أي فالقول بالأمور أيضا (عند أي يوسف ومحمد لانه
 بذلك استئناف الشراء) لا امر اذ العبدى والى محل الشراء فيجب ان يشتريه في الحال لا لاجل الأمر
 (فلا يمين في الاخبار عنه) أي عن الشراء لاجل الأمر فان قيل ان وقع الشراء ولو لم كيف يقع
 بعد ذلك لو لم حتى بذلك استئنافه أمس بان ذلك استئناف الشراء اذ لم يرد التصديق ان يشعخش الوكيل العقيم فانه لم يشتريه لو لم وعندي خيفة القول لانه
 الوكيل الشراء مع نفسه ثم يشتريه لا لاجل الموكل كذا في الشروح (وعند أي خيفة القول
 قول الأمر لانه) أي لان الاخبار عن الشراء لاجل الأمر (موضع تهمة ان اشترا من نفسه) أي بان
 اشترى الوكيل العبد لنفسه (فلذا رأى الصفقة خاسرة أراد ان يلزمه لا امر) أي أراد ان يلزمه لا امر
 (بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه) أي الوكيل (أمين فيه) أي في هذا الثمن أو في هذا الوجه
 (فيقبل قوله تعالى ذلك) أي الخروج عن عهدة الامانة وكمن من يثبت تعا ولا يثبت قصدا (ولا
 يمين في يده ههنا) أي لا يمين في يده ههنا (وان كان الأمر بشراء عبد يعينه) يعني ان كان
 التوكيل بشراء عبد يعينه (ثم اختلفوا العبدى) أي والحال ان العبدى (فالقول بالسور
 سواء كان الثمن منقودا أو لا بالاجماع) أي هذا الوجه من وجوه هذه المسئلة
 بالاجماع بين اثنتي الثلاث (لانه) أي الأمور (أخبر عما كان استئنافه في الحال ولا تهمة فيه) أي
 في اخباره من ذلك (لان الوكيل بشرأى يعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته)

(٧ - تكلمه سادس) العقد قال الاتفاقى في جوابه ان لا يملك استئناف العقد لقال عليه مقدما محضرة
 الشهود لم يكن شهود النكاح حضورا وقت اقراره في ذلك الا ان شاء لا شهد انتهي وفي قوله لا يملك استئناف
 العقد لقال عليه مقدما بحيث فان ذلك الاستئناف اذ لم يرد التصديق كروا فان قال الاتفاقى وقوله بعض الشارحين ان قوله يملك
 استئنافه وقع في قوله ما وقوله لانه في خيفة بعد من الضيق لان المجموع دليل لا يوجب خيفة رجه الله تعالى
 لا قوله ولا تهمة فيه وحده انتهى وأقول ان لم يوجب مولا النقص تهمة فانقض متوجه أيضا وان وجدت حاجة لنقص السؤال الى
 التوزيع (قوله لان التوكيل بشراء شيء يعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبة الموكل) أقول لا يجوز ان يشتري الوكيل
 بالتوكيل بمثل ذلك الثمن وهو بخلافه أيضا كالمسبي

على ما مر بخلاف غير المعين على ما ذكرناه لا يـ حقيقة رحمه الله

أى حال غيبة للموكل قبله ان في حال حضرة الموكل على شراءه لنفسه لانه يملك عزل نفسه حال حضرته (على ما مر) أشار به الى قوله ولا نفيه عزله بنفسه ولا يملكه على ما قبل الان يحضر من الموكل (بخلاف غير المعين) أى بخلاف ما اذا كان التوكيل بشراء عبد صغير عنه فاختلفا (على ما ذكرناه لا يـ حقيقة) يعنى ما ذكره في محله أن غامض جانب أى حقيقة وهو قوله لا يـ موضع تهمة بان اشتراه لنفسه فإذا رأى الصفقة خاسرة أزالها الأمر أقول لقاتل أن يقول التهمة متحققة في صورة المعين أيضا بان اشتراه لنفسه لكن لا على وجه الموافقة لا أمر بل على وجه المخالفة كان اشتراجه بخلاف جنس الثمن المسمى أو بشراء النقود أو وكل وكيلاً بشراءه فاشتراه التالى بقية الاول ثم لما رأى الصفقة خاسرة قال لا أمر اشتريته لأجمل الثمن المسمى والوكيل بشراء مسمى يعنى أنه لا على شراءه لنفسه على وجه الموافقة لا أمر وأما على وجه المخالفة بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة فملكه قطعاً على ما مر في محله فان دفع له هذه التهمة على قول أى حقيقة ثم أقول في الجواب عنه ان احتمال أن اشتراه لنفسه شبهة وبذلك احتمال أن اشتراه لنفسه على وجه المخالفة لا على وجه الموافقة شبهة متقدمة وقد قرر عندنا ان شبهة تعتبر وشبهة الشبهة لا تعتبر والتهمة في صورة غير المعين نفس الشبهة وفي صورة المعين شبهة الشبهة تعتبر في الاولى ولم تعتبر في الثانية قال صاحب النهاية والكفاية فان قيل الولى اذا أمر بتزويج الصغيرة لا يقبل عند أى حقيقة رحمه الله مع أنه يملك استئناف النكاح في الحال قلنا قوله يـ استئنافه وقع على قولهما وقوله ولا تهمة فيموضع على قول أى حقيقة وكان في هذه المسئلة اتفاق الجواب مع اختلاف القترى في ما لم يكن قوله يـ استئنافه على قول أى حقيقة لم يرد الاشكال على قوله أو تقول لو كان في تزويج الصغيرة اخبار عند حضور شاهدين يقبل قوله عندنا أيضا فكان ذلك انشاء للنكاح ابتداء فلا ريب للاشكال ما أنه اغما لا يقبل هناك اقرار بتزويج الصغيرة عند عدم الشاهدين لانه لا يتصور انشاء مؤامرة عدم الشهود فكان لا يـ استئنافه فالمراد بالجواب عنه انه في المستثنين انتهى كلامهما وقال صاحب غاية البيان فان قلت الاصل في الدلائل الاطراد وهذا لا يطرده على أصل أى حقيقة لان الاب اذا أقر على الصغير والصغيرة بالنكاح لم يصح الاقرار بالابينة وكذا وكيل الزوج أو الزوجة ومولى العبد اذا أقر بالنكاح لا يصح الابينة عند أى حقيقة خلافا لما فيه مع أن الفرع يـ استئناف العقد قلت لانتم أنه يـ استئناف العقد مطلقا بل يـ عقيد بجماله حضرة الشهود ولم يكن شهود النكاح حضورا وقت الاقرار فلم يكن الانشاء بلاشهود وهذا هو الجواب الثانى وقول بعض الشارحين ان قوله يـ استئنافه وقع على قولهما وقوله ولا تهمة فيه وقع على قول أى حقيقة بعدد من التحقيق لان اجموع دليل أى حقيقة لا يقوله ولا تهمة فيه وحده انتهى كلامه ورد عليه بعض الفضلاء حيث قال وفي قوله لانتم أنه يـ استئناف العقد مع ما قبل يـ عقيد بجماله حيث قال استئنافه لا يتصور انشاء مؤامرة عدم الشهود وأقصم عنه صاحب الغاية أيضا حيث قال ولم يكن شهود النكاح حضورا وقت الاقرار فلم يكن الانشاء بلاشهود فكانت تلك الاستئنافات اوضاع لا يشترط اطلاق قول صاحب الغاية لانتم أنه يـ استئناف العقد مطلقا بل يـ عقيد بجماله حضرة الشهود ثم علم أن هذه المسئلة على غائية أوجه كما

على ما مر أن شرائه موكل به
بشمل ذلك التمن عزله
لنفسه وهو لا يملك حال
غيته بخلاف حضوره فانه
لوقيل ذلك ليجازي وقوع المشتري
به بخلاف ما اذا كان العبد
غير معين فان فيه التهمة
المذكورة من جانب أى
حقيقة وان كان العبد
هالكا والشئ منقودا فالقول
للمرور لانه أسبق بريد
الخروج عن عهدة الامانة
وان كان غير منقودا فالقول
لا أمر

(قوله وان كان غير منقود
فالقول لا أمر) أقول فيه
بحث فانه اذا تصادقا على
الشراء أو انشاء الوكيل ينبغي
أن يلزم الأمر المذكور
أو حقيقة من الدليل فيما
اذا كان حيا فليتنامل فان
الظاهر ان مراد الأمر من
قوله اشتريته لنفسك أنك
تأفتى الآن الظاهر من
حال المسلم أن يـ وعده
ولا يضره القول بقوله من
يتسلط الظاهر والقول بان
الظاهر لا يثبت الاستصقان
مستلزما للأوامر

فهموا في لاجل ذلك المسألة على أن التسليم على وجه البيع يكفي لتعاطي وإن لم يوجد فقد الفتن وهو يتفق في النفس والمسلمين
 لوجود التراضي الذي هو ركز في (٥٢) باب البيع قال (ومن أمر رجلاً أن يشتري عبدين بأعينهما الخ) ومن

فيكون معناه وعليه العهد) لانه صار مشتري بالتعاطي كن اشترى لفسره بغير امره حتى زامه
تسلمه المشتريه ولت المستلذه على ان التسليم على وجه البيع يكتفي بالتعاطي وان لم يوجب عند نقد
النقد وهو يتحقق في الفيس والتعويض لاستحتمل التراضي وهو للعتري في الباب قال (ومن امر رجلان
يشتريه عشرين باعياهما ولم يسمه عتقا فاشترىه احدهما جاز) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق
الجميع بينهما في البيع (الا فبالايتان الناس فيه) لانه توكل بالشراء وهذا كله بالاجماع (ولو امره
بان يشتريهما بالف وقبضهما لم يفتدا ب) خيفه رحمه الله ان اشترى احدهما بخصمائه او اقل جاز
وان اشترى باكثر لم يلزم الامر لانه قابل الالف بما وقبضها ما وقفس بينهما فتبين دلالة

أمر وحلأن يشتريه
عبد بن عامر(أوليسم
مخافاشترى أحدهاما
لأن التوكيل مطلق)عن
عبيدالله ماتمترفين أو
مجتبىعن (فقد لايتقواالجمع
ينهما في البيع)أي الشراء
(الأقباليان)استثناء
من قوله جازي جازشراء
أحدهما الأقباليان
الناس فيه فانه لايجوز لآله
م كمل بالشراءوهو لايقول
السنن الفاضل بالإجماع
بخلاف التوكيل في البيع
فإن أباحنيفة يجوزالبيع
بغير طمأنينة ولوأمرأن
يشتريهما بألف وقيمتها
سواء فعدأى سيقنة أن
اشترى أحدهما بمخسامة
أو بأقل جاز وإن اشترى
ياكثر لم يلزم الأمرلانه
قابل الألف سماعاوقيمتها
سواء وكل ماكل كذالك
يقسم بينهما نصفين ولووقع
الأمر، فلهذا

في شرح الجامع الصغير (فيكون بيعانه) أي فيكون تسليم العبد بعامته (وعليه العهدة) أي
وعلى فلان عهدة الأخذ بتسليم الثمن كما في شرح الإسلام البرزوي وغيره الذين قاموا بذلك عليه
قوة (لا ماصر مشتر بالتعاطي) كالأجنبي (من اشترى بغيره) أي كالمفوض إلى الذي اشترى بغيره (غير
أمره حتى يرضه) أي لمن العقد المشتري (في سبيله المشتري) حيث كان بيعا للتعاطي قال غير الإسلام
وعبره في شرح الجامع الصغير وثبت بهذا أن بيع التعاطي يكون مأخذاً بغيره فقد سئل عن تسليم
على جهة البيع والتسليم وإن كان مأخذاً بلا إعطاء لمعاده الناس وثبت به أن النفس من الأموال
والتسليم في بيع التعاطي سواء وأما المصنف في ما قلناه من أن الشرايع بقوة (ودلت المسئلة) أي
دلت هذه المسئلة (على أن التسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وإن لم يوجد عقد الثمن وهو) أي
البيع بالتعاطي (ينصرف في النفس والتسليم) أي نفس الأموال وخيلسها (لاستتمام
التراضي) أي لاستتمام التراضي في كل واحد منهما (وهو العتري في الباب) أي التراضي هو المختار
في باب البيع لقوة تعال الأمان تكون مجاورة عن ترارض ملابها التراضي في النفس والتسليم انعقد
البيع بالتعاطي فيه ما خلا فلا بقوة الكثر في البيع بالتعاطي لا ينعقد إلا في الأشخاص لنفسه وقد
مرخت في أول كتابه يسوع (قال) أي محمداً رحمه الله في الجامع الصغير (ومن أمر رجل أن يشتري
عبد من أبيه ما لم يرضه) أي ما فاشترى أحدهما جاز لأن التوكيل مطلق) يعني أن التوكيل مطلق
عن قياسا ثم ما تفرق أو جمع من غيري على إطلاقه (وقد لا يتفق لجمع بينهما) أي بين العبد
(في البيع) فوجب أن تنفذ على الموكل (الأعمال التي كان الناس فيه) استثناء قوله جاز أي
بإشارة أحدهما الأعمال التي كان الناس فيهم لا يجوز فيه (لأنه) أي لأن التوكيل المذكور
(توكيل بالشراء) وهو لا يعمل العبد الفاحش بالأجاع بخلاف التوكيل بالبيع فإن أبا حنيفة
يجوز البيع من الوكيل بالعبد الفاحش (وهذا كله بالأجاع) أي ما ذكر في هذا المسئلة كله
بالأجاع وهو احتراز عما ذكرنا من التوكيل بالبيع وعن التوكيل بشراء العبد من أبيه ما لم يرضه
سعى فيهما وهي المسئلة الثانية (ولو أمره بأن يشتريهما بالثمن) أي لو أمر رجلاً بأن يشتري
العبد من أبيه (وفيهم ما سواه) أي لو حال أن يفتهم ما سواه (ففسد أي حنيفة أن اشترى أحدهما
بخصمائه أو أقل جاز) أي جاز الشراء بغيره عن الموكل (وإن اشترى أكثر) قلت لا يذنب أو كرت
(لم يلزم الأمر) بل يقع عن الوكيل (لأنه) أي الآخر (فأبى الاقبيهما) أي البعدين (وفيهما
سواهما فيقسم) أي الألف (بينهما صف دلالة) أي من حيث الدلالة ويعمل بها عند عدم النص

(قوله لوجود النراضى
الذى هو ركن فى باب
البيع) أقول أى هو شرط
وسمه ركنا جازما (قال
المصنف ومن أمر رجلا
بان يشترى له عبد بن
بائعناهما) أقول من
قضاة قضاة القضاة.

قلوبكم فان صفعة الجمع اسميات في المتي مجازا (قال المصنف طسرى أحدهما جان) أقول أي بتعل التهمة (فكان
أو عما يتبعان فيه الناس بشرقة الاستثناء قوة فقد لا يتقوا الجمع بينهما في البيع أي الشراء) أقول لأجاجة إلى إخراج كلام المصنف
عن ظاهره يتقسم البيع بالشرا بمل يحوز أو لا يحوز في كلام المصنف على حله فلا يفتي

فكان أمر البشر كل واحد بضمته مائة ثم الشرب ابدلوا أنفسهم بالكل معهما بخلافته الى خيبر وبالزاد بخلافته الى سر قبيصة كانت
او كروم ولا يجوز الا ان يشربوا بالقيمية الا الف قيل ان يختصما استصفا (٥٣) والقصاص لان الزاد امر اذا

فكان أمر إشراء كل واحد منهما بجسمائه ثم اشترى ما هو أغنى وأقل منها فاشترى الخيول والزيادة الشر
قلت الزيادة أكثر من ثلاثين
الان يشتري الباقي بقيمة الالف قبل ان يشتري ما هو أغنى (اشترى
الاول قائم وقد حصل غرضه الصريح وهو تحصيل الصديق الالف وماتت الانقسام الالاف
والصريح فيها وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان اشتري أحدهما من نصف الالف بجائتان
الناسفة ودفني من الالف اشتري منه الباقي (لان التوكيل مطلق لكنه تنقيد بالمتعارف وهو
مغااقتا ولكن لادن سبق من الالف حقة يشتري به الباقي لكنه تحصيل غرض الأمر قال (ومن
فعل أن خوف درهم فأمره أن يشتري به هذا العبد فاشترى ما هو

فكان أحرارهم كل واحد منهم بمجتمعات ثم الشرايا أي بمجتمعات (مواقفه) لأمم الأحرار (وبأقلامها) أي الشرايا بأقلام من مجتمعات (مختلفات خبير) فيجوز (وبلغة بالشر) أي الشراء بالزاد مختلفة في الشر (فقلت) زادة وكثرت ليجوز (قال الفقيه) أو البشير في شرح الجامع الصغير واحتل أن المسئلة لا تختلف فيها لأن أبا حنيفة قال حال الجيز شراؤه على أن يشره إذا زاد يذهب ثغمان الناس في مثلها أو يوسف ومحمد جميعا قال في الذي ثغمان الناس في مثلها يذهب إلى الأحرار فإذا جلت على هذا الوجه لا يكون في المسئلة اختلاف واحتل أن المسئلة تنبى اختلاف في قول أبي حنيفة إذا زاد على خمسة قلبلا وكثرا ليجوز على الأحرار وفي قوله ويجوز إذا كانت الزاد بقلته انتهى كلامه وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في المسئلة اختلاف في الحقيقة فإن قول أبي حنيفة محمول على ما إذا كانت الزادة كثيرة بحيث لا ثغمان الناس في مثلها فاما إذا كانت قليلة بحيث ثغمان الناس في مثلها يجوز عدم جميعا لأنه لا يمتنع في حق هذا الواحد فهو ملكو وكله شراء عبده ولو لم يسم ثغما شراؤه لا كرم فبته عاين ثغمان الناس في مثله جاز كذاهما ثم قال والظاهر أن المسئلة على الاختلاف فانه أطلق الجواب على قول أبي حنيفة وفصله على قولهما انتهى والمصنف اختار مذهب البشير الإسلام حيث قالو بالزاد في مثلها جاز زادة وكثرت فلا يجوز (الآن) يشتري الباقي بمئة ألف قبل أن يتحصن فيجوز حينئذ يوزن الأحرار (استصفا) قبله لأن جواب الفقيه أن لا يوزن الأحرار بثوب الخافضة فبها أعزما أو الشافعي وأحد وجه الاستصان ما ذكره بقوله (الآن) الشرا الأول قائم) يعني أن شرا العبد الأول قائم في تبعية له بخصوصه (وقد حصل غرضه المصريح) أي وقد حصل عندنا شراؤه الباقي غرض الأول الذي صرح به (وهو) يحصل العبد بن نصف الباقي وانتهى الاتفاق) أي لم يثبت (الادالة) والمصريح بغيرها) أي يفرق الدلالة يعني أن الاتفاق بالسوية إنما كان ثابتا بطريق الدلالة وإذا زاد المصريح وأمكن العمل به بطلت الدلالة (وقال أبو يوسف ومحمد جميعا) أي أن يشتري أحدهما كرم نصف الآخر عاين ثغمان الناس فيه (وقد بيني) أي والحال أنه قد بيني (من الاتفاق) ما يشتري عبده الباقي جاز) ولم الأحرار (لأن التوكيد ملحق) أي غير مقيد بمجتمعات (لكنه يتقيد بالمتعارف وهو) أي المتعارف (فيما قلنا) أي فيما ثغمان الناس فيه (ولكن لا بد أن يبقى من الآخر بقية يشتري عبده الباقي) من العبد بن (ليكنه) أي ليكن المأمور (تصلي غرض الأحرار) وهو عاين العبد بن نصف الباقي (قال) أي محمد في الجامع الصغير (ومنه على آخر أقدمهم فانه) أي الآخر (بان يشتريها) أي بثلث الألف (هذا العبد) يعني العبد المعين (فالشرا مباز) ولم الأحرار قبضه أو مات قبله عند المأمور

لاول قائم أقول في الكافي
فان قيل الخلاف قد تحقق
والشرع لا يتوقف فكيف

يكون كله للوكيل فلما عمل بالصرح أول من العمل بالولاية والمركل صرح بما كتساب العبد من القاب وانما علمنا بالولاية انما لم يصارحها
 بالصرح فلهذا اجماع الصريح بطل العمل بالنتهي فلا تعتبر مخالفة الولاية اذا حصل موافقة الصريح فيكون من قبيل التدين (قوله لان
 ترك العمل بقوله مات عارف الاول في تقرر مقصود

بمعنى يبيع بيمين يبيع
 البائع ولو عين البائع جاز
 كذا ذكره فكذا اذا عين
 المبيع بالاختار وان امره
 أن يشتري بها عبد البائع بعينه
 فاشترى ما كان قبضه الا امره
 فهو كذا وان مات في
 حاله قبل أن يقبضه
 الا حرمان من مال الوكيل
 عند أبي حنيفة رحمه الله
 وقالوا لازم لا امر اذا
 قبضه المأمور وعلى هذا
 اختلاف اذا امر من عليه
 الدين أن يسلم ماعليه
 أو يصرف ماعليه فأن عين
 السلم السهم ومن يعقده
 عقد الصرف صح الاتفاق
 والافقي الاختلاف وانما
 خصهما بالذکر لرفع ماعني
 يتوهم أن التوكيل فيها
 لا يجوز لا اشتراط القبض
 في مجلس (لهما أن الدراهم
 والناسير لا يتعينان في
 المعاضات ديناً لكن أوعينا
 ألا ترى أنها لو تبايعا
 دين ثم تصادقا أن لا دين
 لا يطل العقد وما لا عين
 بالتعيين كان الاطلاق
 والتقيد فيه سواء فصم
 التوكيل ويلزم الأمر
 لا بدوا كبل كيد فصار
 كالأول تصدق بمالي عليك
 على المسكين (ولاي
 حنيفة وجهاً لها تعين
 في الوكالات

لان في تعيين المبيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز على ما ذكرنا من شأ الله تعالى قال (وان امره
 أن يشتري بها عبد البائع بعينه فاشترى ما كان قبضه الا امره من مال المشتري
 وان قبضه الا امره فهو) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله (وقالوا لازم لا امر اذا قبضه المأمور)
 وعلى هذا اذا امر أن يسلم ماعليه أو يصرف ماعليه لهما أن الدراهم والناسير لا يتعينان في
 المعاضات ديناً كانت أوعينا ألا ترى أنها لو تبايعا بدين ثم تصادقا أن لا دين لا يطل العقد فصار
 الاطلاق والتقيد فيه سواء فصم التوكيل ويلزم الأمر لا بدوا كبل كيد ولا يحنيفة رحمه الله
 أنها تعين في الوكالات

(لان في تعيين المبيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز على ما ذكرنا من شأ الله تعالى) يشترط ما سبقت ذكره
 بقوله بخلاف ما اذا عين البائع الخ (وان امره أن يشتري بها) أي بالالف التي عليه (عبد البائع
 بعينه فاشترى ما كان قبضه في يده) أي فالت الذي يشتري (قبل أن يقبضه الا حرمان من مال
 للمشتري) قال الف عليه (وان قبضه الا امره فهو) أي العبد (هـ) أي لا امر (وهذا عند أبي
 حنيفة رحمه الله وقالوا) أي أبو يوسف ومحمد رحمه الله (هو) أي العبد (لا لازم لا امر اذا قبضه
 المأمور) سواء قبضه الا امره أو مات في المأمور قال المصنف (وعلى هذا) أي على هذا التفصيل
 (اذا امره) أي اذا امر من عليه الدين (أن يسلم ماعليه) أي يعقد عقد السلم (أو يصرف
 ماعليه) أي أو يعقد عقد الصرف فان عين السلم اليه ومن يعقده عقد الصرف صح الاتفاق
 والافقي الاختلاف قال الشراح وانما خصهما بالذکر لرفع ماعني يتوهم أن التوكيل فيها
 لا يجوز لا اشتراط القبض في المجلس أقول فيه نظر اذ قد سبق في أوائل هذا الفصل مسألة جواز
 التوكيل بعقد الصرف والسلم مدلة ومقتضى الترخيص لا حول القبض مستوفى فكيف يتوهم
 بذلك علم جواز التوكيل فيها وهل يلحق بآن المصنف دفع مثل ذلك التوهم طلق عندي أن
 تخصيصهما بالذکر كراعه ولا زلة ما تردد في ذهن من أن التفصيل المذكور هل هو جاز بعينه في بابي
 السلم والصرف أيضاً أم لا بناء على أنهما مشائراً لعضو ما في بعض الاحكام فقولوه هذا على نهج قوله فيما
 مر في آخر مسألة التوكيل بشرائتي بغير عينه والتوكيل في الاسلام بالطعام على هذه الوجوه
 (لهما) أي لابي يوسف ومحمد رحمه الله (ان الدراهم والناسير لا يتعينان في المعاضات ديناً
 كانت أوعينا) يعني سواء كانت الدراهم والناسير ديناً ما تباي القصة أو عيناً غير مابنة في القصة ونور
 ذلك بقوله (ألا ترى أنها لو تبايعا بدين ثم تصادقا أن لا دين لا يطل العقد) ويجب مثل الدين وكل
 ما لا عين بالتعيين كان الاطلاق والتقيد فيه سواء (فصار الاطلاق) بان قال بالتسليم بفضه الى ما
 عليه (والقيد) بأن أضافه الى ماعليه (فيه) أي في العقد الزور (سواء يسلم التوكيل
 ويلزم الأمر) أي ويلزم العقد الا امر وصار كما قال تصدق بمالي عليك على المسكين فصح
 (ولا يحنيفة وجهاً لها تعين) أي الدراهم والناسير (تعيين في الوكالات) قال صاحب
 النهاية لكن هذا على قول بعض المشايخ بعد التسليم الى الوكيل وأما قبل التسليم اليه فلا تعين في
 الوكالات أيضاً بالإجماع لا مد كفي الأخيرة وقال قال محمد في لزوم ابدان رجل قال لغيره اشتري
 بهذا الف درهم جارية وأراه الدراهم فلم يسلم اليه الوكيل حتى سرق الدراهم ثم اشتري الوكيل
 جارية فأنفد درهم من الموكل ثم قال والاصل أن الدراهم والناسير لا يتعينان في الوكالات قبل التسليم
 لا خلاص لان الوكالات وسيلة الى الشراء فصح ان التسليم بنفس الشراء والدراهم والناسير لا يتعينان في
 الشراء قبل التسليم فكذا فيما هو وسيلة الى الشراء وأما بعد التسليم الى الوكيل هل يتعين اختلف
 المشايخ فيه بعضهم قال تعين حتى تبطل الوكالة فيما ذكرنا ان الوكالة وسيلة الى الشراء

الآثرى أنه لو قيد الوكيل بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العين أو أسقط الدين بطلت ونقل الناطق عن الأصل أن الوكيل بالشراء إذا قبض العين من الموكل وقدم أمراءه أن يشتريهم طعاما فاشترى بدنه أو غيره مما يتقصد أن يراهم الموكل فاطعمهم الوكيل وهو ضامن لذاته الموكل والمستألفين بذل على أن التقوى في الوكيل تتعين بالعين لكن المذكور في الكتاب لا يفصل بين ما قبل القبض وما بعده ولا أثر بذل على أنه بعد القبض تتعين وهو المتقول في الكتب قال في النهاية هذا على قول بعض المشايخ بعد التسليم إلى الوكيل وأما قبل التسليم فلا تتعين في الوكيلات أيضا إلا بجملة لا ذكر في الخبرين وقال في محمدرجه الله (٥٥) في الزيادة تدل على أن الغية اشترى بهذه

الآلاف درهم جارية وأراه الدراهم فلم يسلمها إلى الوكيل حتى سرقته الدراهم ثم اشترى الوكيل جارية بأن درهم لزم الموكل ثم نقل والأصل أن الدراهم والدينانير لا يتعينان في الوكيلات قبل التسليم بخلاف لأن الوكيل وسيلة إلى الشراء فتعتبر بنفس الشراء والدراهم والدينانير لا يتعينان في الشراء قبل التسليم فكذا فيهما هو وسيلة إلى الشراء وأما بعد التسليم إلى الوكيل هل تتعين اختلاف للمشايخ فيه قال بعضهم تتعين لما ذكرنا وما فهمت على أنها لا تتعين ثم قال وفائدة النقل والتسليم على قول العامة تأت بقاء الوكيل بقاء الدراهم المتقودة وهذا قول منهم تتعين بالعين الموكل فموجب الوكيل عليه وقائل أن يقول فعلى هذا في كلام المصنف

الآثرى أنه لو قيد الوكيل بالعين منها أو بالدين منها ثم استهلك العين أو أسقط الدين بطلت الوكيل والدراهم والخاتير يتعينان في الشراء بعد التسليم فكذا فيهما هو وسيلة إليه ولا بد الوكيل بد أمانة والدراهم والخاتير يتعينان في الامتياز وعامتهم على أنها لا تتعين وفائدة التسليم على قول عامة المشايخ شأن أحدهما مؤثقة بقاءه أو كبر بقاءه الدراهم المتقودة ظن العرف الظاهر فيما بين الناس أن الموكل إذا دفع الدراهم إلى الوكيل يرشها مال قبل الدراهم في يد الوكيل والثاني قطع رجوع الوكيل عن الموكل فموجب الوكيل على الموكل وهذا لا ينشأ الوكيل بوجبه دينانير على الوكيل ودناؤ الوكيل على الموكل إلى حفظه النهاية وقال صاحب العناية بعد نقل ما في النهاية بنوع أجال وقائل أن يقول فعلى هذا في كلام المصنف نظرا لأنه أثبت قولنا في حنفية بقول بعض المشايخ الذين حدوا بعد أي حنفية بما تيسر والجواب أن المصنف لم يتعرض بأن ذلك قول بعض المشايخ لفصل اعتماد ذلك كان على ما نقل من محمدرجه الله في الزيادة من التمسك بعد التسليم انتهى أقول ليس السؤال بشئ ولا الجواب أما الأول فلا بد بعض المشايخ الذين حدوا بعد أي حنفية لم يشروا لما ذهبوا اليه من تعيين التقوى في الوكيلات بعد التسليم إلى الوكيل باحتياطهم من عند أنفسهم بل يفتريهم ما من أصل أي حنفية كما هو حال أصحاب التفرع في كثير من المسائل فكان ملاذهم المصنف ههنا من قبيل إثبات قول أبي حنفية بأصله على تفرع بعض المشايخ وأما هذا أذكر من أن تنص وأما الثاني فلا بد أنه أن المصنف أخذ من ذكره ههنا من مفهوم قول محمد في الزيادة فلم يسلمها إلى الوكيل فبرده على أن محمد لا يذكر اختلاف هذا قوله لم يكن ما ذكره على قول نفسه فقط فلا قل من أن يكون ذلك مما قاله أيضا فلو عمل بفهمه المصنف المذكور لزم أن يكون المشتري هو كسل عند محمد فيما أناس الموكل الدراهم إلى الوكيل وقاله اشتري بها عينها فاشترى ما قبضه هو كسل به قبل أن يقبضه إلا مريم أن قول محمد وقول أبي يوسف بخلافه كما هو رواية طائفة وذكر في مسئلة الكتاب وأورد بعض الفضلاء على الجواب المذكور بوجه آخر حيث قال فيه نظر ألا يفصل ما في الكتاب بين ما قبل القبض وما بعده كما مر انتهى أقول هو مدفوع بحمل الخلاف ما في الكتاب على ما هو القيد في كلام الثقات إذ قد تقرر في الأصول أن المطلق والمقيد إذا وردا واتحد الحكم والحادث يحصل المطلق على المقيد وهذا كذا في قدر (الآثرى) تنوير تعين الدراهم والدينانير في الوكيلات (له) أي الأثرى أو الوكيل (العين) كذا في معراج الدراهم يجوز أن يكون استهلك على بناء المفعول (أو أسقط) أي الموكل (الدين) بأن أمراءه الذين بعد التوكيل كذا في معراج الدراهم أيضا يجوز فيه أيضا بناء المفعول (بطلت الوكيل) جواب لو قيد الوكيل

حنفية يقول بعض المشايخ الذين حدوا بعد أي حنفية بما تيسر والجواب أن المصنف لم يتعرض بأن ذلك قول بعض المشايخ فعمل اعتماد ذلك كان على ما نقل من محمدرجه الله في الزيادة من التمسك بعد التسليم ثم قال صاحب النهاية ما عاينته بالاسم لا لأن بطلان الوكيل بقاءه من كل من النخبة وفناؤه فاضعنا مستندنا على ذلك وبورائه فاعلمنا ذلك كروا في صرح الجامع الصغير في هذا الموضوع حيث قالوا لو هلك الدراهم المسئلة إلى الوكيل بالشراء بطلت الوكيل بل انقضت المصنف بذلك لا يتوهم أن الوكيل لا يملك أن استهلك الوكيل الدراهم المسئلة له لأنه ضمن الدراهم فغير مملوفا مقامه فتعتبر كل عينها بالقيمة كذا لا يملكه لبيان تساو في ما في بطلان الوكيل بقاءه

وإذا نصبت كل هذا فملك الدين من غير من عليه الدين من دون أن يكون له بقضه وذلك لا يجوز كما إذا اشترى دين على غير المشتري

ونقل الناطق في الإجناس عن الأصل أن الوكيل بالشراء إذا قبض الدين من الموكل وقد أمره أن يشتري به ما طاعا فاشترى بذلك غيرها ثم تقصد أن يرسل الموكل فاطعمه أو كسل وهو ضمان لمخاطر الموكل ثم قال هذا المستعمل على أن الدراهم والدينارين يعينان في الوكالة قال صاحب النهاية أحمد يعني المصنف بالاستهلاك دون الهلاك لأن بطلان الوكالة مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك والباقي على هذا ما ذكره الأمام فاضحان في السلم من يوع فتلوا فقال رجل دفع الرجل عشرة دراهم يشتري بها أو بأحد ما فأنفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى بها الأخر دراهم نفسه فإن الثوب المشتري بالأخر لأن الوكالة تقيد بتلك الدراهم فبطلت الوكالة بهلاكها ولو اشترى بالأخرى ولو بالأخرى فقد اتفق من مال نفسه وأمسك دراهم الأخر كان الثوب للأخر ولو طلبه دراهم الموكل استحقا كما لو ارتد الوصي إذا قضى دين الميت على نفسه انتهى كلامه أقول دلالة ما نقله عن الأمام فاضحان على أن بطلان الوكالة مخصوص بالاستهلاك منوع فإما الأمر أمه صور المسئلة فما إذا أنفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل ولا يضمنه أن لا يكون الحكم كذلك فما إذا هلك دراهم الموكل بغير صريح أو كسل الأخرى أنه قال فبطلت الوكالة بهلاكها ولو بطل بطلت الوكالة بهلاكها والفرق بين الاستهلاك والهلاك كما قال كذلك وقال صاحب غايه البيان قال بعض الشارحين إنما قصد بالاستهلاك دون الهلاك لأن بطلان الوكالة مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك وهذا التقيد كرهه خلف لما ذكره وافي شروح الجامع الصغير في هذا الموضع حيث قال أو هلك الدراهم المسئلة إلى الوكيل بالشراء بطلت الوكالة فأقول كأن المصنف قيد بالاستهلاك حتى لا يترحم متوهم أن الوكالة لا تبطل إذا استهلك الوكيل الدراهم المسئلة إليه لانه يضمن الدراهم كافي هلاك المبيع قبل التسليم إلى مخصوص به ونقل عن كل من الفخيرة وفتاوى فاضحان مستعمل على ذلك ودينه ما عايناهما ذكره وافي شروح الجامع الصغير في هذا الموضع حيث قال أو هلك الدراهم المسئلة إلى الوكيل بالشراء بطلت الوكالة بل إنما قيد المصنف بذلك لئلا يتوهم أن الوكالة لا تبطل إذا استهلك الوكيل الدراهم المسئلة إليه لانه يضمن الدراهم فيقرم مثلها مقامها فتصير كأن عينها باقية فذكر الاستهلاك لبيان تساويهما في بطلان الوكالة جسمًا انتهى أقول هذا ما حصل ما ذكره صاحب الغاية من قوله ونقل عن كل من الفخيرة وفتاوى فاضحان مستعمل على ذلك وأنه ليس بسديد إذ لم يجد في نسخ النهاية ما منعه من قوله عن الفخيرة تدل على ذلك بل المذكور فيها هنا إنما هي مسئلة فتاوى فاضحان كما نقلناه فاقبل (فلذا نصبت) أي الدراهم والدينارين وهما من ثمة اللبيل ونظر برهان الدراهم والدينارين تعين في الوكالات وإذا نصبت (كان هذا) أي التوكيل المذكور (عليك الدين من غير من عليه الدين من غير أن يوكله) أي ذلك الغير (بقضه) أي قبض الدين (ونذلك) أي عليك الدين على الوجه المبرور (لا يجوز) لعدم القدرة على التسليم (كان إذا اشترى دين على غير المشتري) بأن كان يدعى عمرو وملاذ اشترى دين من آخر شيًا بذلك الدين الذي له على عمرو فله لا يجوز ذلك تقديره كما إذا اشترى المشتري شيًا من غير نفسه كذا في النهاية وعليه أكثر الشراح وقال تاج الشريعة في شرح هذا المقام أي كما إذا اشترى هذا الأمر بدين هو حق الآخر على غير هذا الأمور انتهى واتفق صاحب الغاية حيث قال يعني كما إذا اشترى الوكيل بدين على غيره كما إذا أمر به بمثل أن يشتري بدين لزيد على عمرو شيًا من آخر فله لا يجوز لكونه عليك الدين من غير من

(قوله وإذا نصبت) هو ثمة اللبيل ونظر برهانها تعين في الوكالات وإذا نصبت كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين من غير أن يوكله بالقض وذلك لا يجوز لعدم القدرة على التسليم كما إذا اشترى بدين على غير المشتري بأن كان يدعى عمرو بدين مثلاً فاشترى زيد من آخر شيًا بذلك الدين الذي له على عمرو فله لا يجوز ذلك

(قال المصنف كما إذا اشترى دين على غير المشتري) أقول قال في النهاية تقديره كما إذا اشترى المشتري شيًا بدين على غير نفسه انتهى وقال الاثناني يعني كما إذا اشترى الوكيل بدين على غيره كما إذا أمر به بمثل أن يشتري بدين لزيد على عمرو شيًا من آخر فله لا يجوز لكونه عليك الدين من غير من عليه الدين فكذلك ما نقله في نفسه وهو ما إذا أمر الوكيل أن يشتري بدين على الوكيل عبداً بغيره انتهى نعت كلامه وكلام النهاية فأقول لا يجزئ

(أو يكون أمرا بصرف) أي يدفع (مالا عليك) الأباقتض قبل القبض وذلك لأن الدين تنقضي بأشائه فكان حالتي السدود إلى البائع أو إلى رب الدين قبل المدون ولا عليك البائع قبل القبض والأمم يدفع ما ليس بملكه (باطل) وصار (كأنما قال أعط ما لي عليك من سنت) فانه باطل لأنما بصرف مالا عليك الآخر الأباقتض إلى من يختار المدون بنفسه (قوله بخلاف ما إذا عين البائع) يعني بخلاف ما إذا كان المولك عين البائع أو المسلم البائع التوكيل صحيح لازم فلا (لا يصير) البائع أولا (وكلا عنقب القبض ثم يملكه) وذلك ليس بتلك الدين من غير من عليه الدين ولا أمرا بصرف ما لم يقبض واعتراض بائعوا اشتري (٥٧) شيأين على آخرين في أن يجوز أن يحصله وكلا القبض أو لا تكونه معينا وأوجب بان عدم الجواز ههنا تكونه سعا بشرط وهو إذا لم يقن على الشيء

أو يكون أمرا بصرف مالا عليك الأباقتض قبله وذلك باطل كأنما قال أعط ما لي عليك من سنت بخلاف ما إذا عين البائع لأنه يصير وكلا عنقب القبض ثم يملكه

عليه الدين فكذا فيما نحن فيه انتهى وبين المفسرين تفار لا يفتي (أو يكون أمرا بصرف) أي يدفع (مالا عليك) الأباقتض قبله أي قبل القبض متعلق بصرف وهذا الجمل عطف على قوله كان هذا غلط الدين نفع من عليه الدين والمعين أو يكون التوكيل المذمورا أمرا من رب الدين المدون يدفع مالا عليك رب الدين الأباقتض قبل القبض وذلك لأن الدين تنقضي بأشائه فكان حادى للدين إلى البائع أو إلى رب الدين قبل المدون ولا عليك الدائن قبل القبض (ونك باطل) أي أمر الإنسان يدفع مالا عليك باطل (كأنما قال أعط ما لي عليك من سنت) فانه باطل لأنه أمر بصرف مالا عليك الآخر الأباقتض إلى من يختار المدون بنفسه (بخلاف ما إذا عين البائع) يعني بخلاف ما إذا كان المولك عين البائع فإن التوكيل صحيح هناك (لا) أي البائع (يستر) أولا (وكلا عنه) أي من المولك (في القبض) قصصا التصرفه بخلاف المكان (ثم يملكه) أي ثم يملكه البائع فيصير فاضرب الدين أو لا ثم يصير فاضرب نفسه كالأمر بهدبته على غيره وكل الموهوب به يقبضه وكذا إذا عين المبيع لأن في تعيين المبيع تعيين البائع كما في صدر المسئلة فنصار كقول عين البائع ومن أجه المبيع أو البائع يكون البائع مجهولا والمجهول لا يصلح وكلا قبل بشكل عالو أجروا ما باير متعلوفا وأمر المستأجر بالرزمة من الأجر فانه يجوز وإن كان هذا أمر بملك الدين من غير من عليه الدين وهو الاجير من غير أن يملكه يقبضه لأن الاجير مجهول وهو كمل المجهول لا يصح وأجيبنا ذلك قوله ما ولئن كان قول الكل فاعجاز باعتبار الضرر وتقليل المستأجر لا بعد الاجرى كل وقت فجعلنا الجمل فاعلمه ما لا يجرى القبض كذا في الكتابة وغيرها واعتراض بائعوا اشتري شيأين على آخرين في أن يجوز أن يجعل البائع وكلا القبض أو لا تكونه معينا وأوجب بان عدم الجواز ههنا تكونه سعا بشرط وهو إذا عين البائع على القبض كذا في الضمان وبعض الشراح أقول في هذا الجواب بحث أما أولا فلا فإن البائع يجعل هنا وكلا القبض لم يكن العقد سعا بشرط إذا ما التمن على الغير بل يكون أداء التمن على المشتري سدوكمه كالجواز كان المولك عين البائع وأما ثانيا فلا فإن التقولا لم تتعن في المعاوضات لم يزم الاشتراط المذكور هنا أصلا وأما ثالثا فلا فإن كان عدم الجواز ههنا الكونه سعا بشرط لا يكونه غلبك الدين من غير من عليه الدين من غير أن يملكه يقبضه لما كان قول المصنف فاعلم أنفا كأنما اشتري دين على غير المشتري ارتباط بمقابله لما كان قول صاحب الغناية في شرح فانه لا يجوز لذلك معنى فإن أمكن تخليص كلام المصنف بصل مراده بقوله كأنما اشتري دين على غير المشتري على المعنى الذي ذهب إليه بعض الشراح دون المعنى الذي ذهب إليه أكثرهم كما عرفت فمقابل لا يمكن تخليص كلام صاحب الغناية فاعلمه المذهب إليه لا أكثر تأمل وأجب عن الاعتراض المذكور

(قوله وإنما خصهما بالذكر) نفع ما عسى يشوههم (الخ) أقول فيه تأمل (قوله قال في التباينة هذا) أقول لا في التصحيح (قوله ثم قال والاصل أن أدراهم الخ) أقول يعني قال في التخيير (قوله لأن السراية هو اتقوت بقاءها الخ) أقول فيه تقطرحان الترتب طأدى لاشرى فاعلم أنهم أعلم ان الضمير في قوله بمرامع إلى التبيين (قوله وقطع الرجوع الخ) أقول عطف على قوله وقت فاعلموا كذا كالأصنى وفائدة ثابته (قوله على المزل) أقول متعلق بقطع والمظاهران يقال عن بدل على (قوله ولقائل أن يقول) أقول تأمل فيه (قوله والجواب أن المصنف لم يتعرض بأن ذلك قول بعض المشايخ الخ) أقول فيه نظرا لا بصل ما في الكتاب بين ما قبل

(٨ - نكته سانس) القبض وما بعده كأم (قوله من التسليم عدم التسليم) أقول حيث قال فلي سلمها (قوله ورد به مخالف) أقول لا فلا تفتى إلى آخر قوله بل انما قيل المصنف (قوله بطلت أو كذا) أقول ويدل عليه ظاهر الفائدة الأولى (قوله لا يجوزهم أن يلو كذا لا يطل إذا استهلك الخ) أقول فغنى يكون استهلاك على شيأه المفعول (قوله لأنه يضمن الغرام الخ) أقول بخلاف ما إذا هلك فانه لا يضمن (قوله وذلك ليس بملك الخ) أقول إذا قبل إذا قبضه يكون عينا (قوله واعتراض بائعوا اشتري الخ) أقول بخلاف لقوله فانه لا يجوز ذلك (قوله وأوجب بان عدم إلى قوله على الغير) أقول التقولا لا تتعن في المعاوضات فكيف يصح حديث الاشتراط قول جلي (قوله وإنما خصهما بالذكر) كذا قوله (قوله وذلك إذا استهلك) حقه أن يوضع هاشم العيصين الذين قبل هذه أم معصية

وقد ادى الخروج عن عهدنا لامة والاخر مدعى عليه ضمان خمسمائة وهو يشكر فالتقول قول المشرك فان كانت الجارية تساوئ
 خمسمائة فالتقول لا امر لان الوكيل خلف الى شريحت اشترى جارية تساوئ خمسمائة ولا امر تتناول ما يساوى الفاضل
 فان لم يكن دفع الالف اليه واختلاف القول لا امر اما اذا كانت قيمتها خمسمائة فلمصلحة المشرعان كانت قيمتها الفاضل فحقه القول
 لا امر يتصالحان وينتفع مما قيل في شروح الجامع الصغير ان الجارية اذا كانت (٥٩) تساوئ الفاقول ان لا امر
 سواء قال الامر واشترى بها

وقد ادى الخروج عن عهدنا لامة والاخر مدعى عليه ضمان خمسمائة وهو يشكر فان كانت
 تساوئ خمسمائة فالتقول قول الامر لان خلف حيث اشترى جارية تساوئ خمسمائة ولا امر تتناول
 ما يساوى الفاضل فحقه القول (وان لم يكن دفع الالف اليه فالتقول قول الامر) اما اذا كانت
 قيمتها خمسمائة فلمصلحة وان كانت قيمتها الفاضل فحقه القول لان الموكل والوكيل في هذا بيزلان
 منزلة البائع والمشتري وتوقع الاختلاف في الثمن وموجبه التصالح ثم صرح العقد الفقهي بوجوبهما
 فتنزله الجارية المأمور قال (ولو امره ان يشتري بهذا المبدول بسمه فاختلاف القول لا امر اشترى به
 بخمسمائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فالتقول قول المأمور مع عينه) قيل لا تصالح
 ههنا لانه ارتفع الخلاف بتصدق البائع اذ هو حاضر

(وقد ادى الخروج عن عهدنا لامة والاخر مدعى عليه ضمان خمسمائة وهو أي المأمور (يشكر)
 والتقول قول المشرك (كان كانت) أي الجارية (تساوئ) خمسمائة فالتقول قول الامر لانه أي الوكيل
 (خالف) أي خالف الامر الى شر حينما اشترى جارية تساوئ خمسمائة ولا امر تتناول ما يساوى
 الفاضل وايضا في عين فاحش (فيضمن) أي المأمور لانه لا يملك ان يصالح الامر الجارية ولا ان يشتري
 بغيره فاحش (قال) أي محمد في الجامع الصغير (وان لم يكن دفع الالف اليه) واختلفا
 (فالتقول قول الامر) اما اذا كانت قيمتها أي قيمة الجارية (خمسمائة فلمصلحة) ولحقق الفاضل
 كالمسألة (وان كانت قيمتها الفاضل) أي فحق قول محمد فالتقول قول الامر (انما ما يتصالحان)
 وينتفع به ماليل في شروح الجامع الصغير ان الجارية اذا كانت تساوئ الفاقول ان لا امر
 سواء قال المأمور واشترى بها قال (ولو اقل منها لانه ان اشترى بها قال (ولو اقل منها لانه ان اشترى بها قال
 منها كان مخالفا للخير وكل ذلك بيزلان الامر كذا في السامع وغيرها أقول بغير ههنا حتى وهو ان المذكور
 في قول محمد فالتقول قول الامر والتصالح مخالفة فكيف يكون هذا معنى ذات الجواب الذي أشير
 اليه المصنف في المسئلة الثانية بقوله وقد ذكر معظم عيني التصالح وهو عين البائع لا يقضى هنا كما
 لا يقتضي على التام قال المصنف (لان الموكل والوكيل في هذا) أي في هذا الفصل (يزلان منزلة
 البائع والمشتري) للبدالة الحكيمة بينهما (وتوقع الاختلاف في الثمن وموجبه التصالح ثم صرح)
 فالتصالح فاضح (العقد الذي يجري بينهما) أي بين الموكل والوكيل وهو العقد الحكي (فتنزه الجارية
 المأمور) قبل ههنا مطابقة وهي أن الوكيل انما يرضى الثمن فوقع الاختلاف اعتبر فيه مخالفة والامانة
 واذا لم يقض اشترى به مخالفا للمصلحة فالحكم في ذلك وأحسب بان في الاول سبقت الامانة للمادة
 والسبق من أسباب الترجيح فاعتبر فيه بخلاف الثاني (قال) أي محمد في الجامع الصغير (ولو امره
 ان يشتري بهذا المبدول بسمه فاختلاف القول لا امر اشترى به (فقال) الامر اشترى به
 بخمسمائة وقال المأمور (اشترى به) فالتقول قول البائع أي بائع المبدول المأمور فالتقول قول المأمور
 مع عينه) الى ههنا قلنا الجامع الصغير قال المصنف (قيل لا تصالح ههنا) وهو قول الفقهاء لا يصح
 الهندواني (لانه ارتفع الخلاف بتصدق البائع اذ هو) أي البائع (حاضر) فيصالح تصالحا بمنزلة

أي بصغر الهندواني لان تصديق البائع دفع الخلاف فيصالح تصالحا بمنزلة انشاء العقد ولو انشأ لم يملك الامر فكذا ههنا

(قال المصنف فالتقول لا امر) أقول يعني لا يلزم الامر فيكون قوله مقبولا مع البعز (قال المصنف لا) خالف حيث اشترى الخ أقول
 ولان فيه مخالفا لاقباله لا امر (قوله يعني قوة فالتقول لا امر الخ) أقول وأنت خير به لأنه يلزم مخالفا لجامع بن الحنفية والمجاز لكن
 للمصنف يجوز اذا كان يسمي بمختلفين والكلام في وجود الترتيب الصارفة ظنه لا يستظهرها كقولهم وهما في المسئلة الثالثة

في المسئلة الاولى فان البائع ثمة غائب فلهذا الاختلاف لعدم ما رفعه (وقيل بضالان كما ذكرنا) فان قيل
 المذكور فيه فاقول قول الامور (٦٠) مع عينه والتعريف يتخالفه ايجاب بقوله (وقد ذكر)

وفي المسئلة الاولى هو غائب فلهذا الاختلاف وقيل بضالان كما ذكرنا وقد ذكر معظم
 عين التعريف وهو عين البائع والبائع بعد استيفاء الثمن اجني عنهما وقيل اجني عن الموكيل
 الذي يبرئ بينهما بيع فلا يصدق عليه فيبقى الاختلاف وهذا قول الامام أبي منصور رحمه الله وهو
 الظاهر

انشاء العقد ولو اننا العقد لم لا كره فكذاهما (وفي المسئلة الاولى هو) أي البائع (غائب فلهذا
 الاختلاف) لعدم ما رفعه وجوب التعريف (وقيل بضالان في هذه المسئلة أيضا وهو قول الشيخ
 أبي منصور المتردي) (كما ذكرنا) أي في المسئلة الاولى من أنهما بئرا منزة البائع والمشتري
 وقد وقع الاختلاف في الثمن وموجبه التعريف ولما استمر أن يقال كذا قيل إنها بضالان
 وقد نص محقق الجامع الصغير أن القول قول الامور مع عينه والتعريف مخالفة ايجاب بقوله (وقد
 ذكر معظم بين التعريف وهو عين البائع) يعني أن محمدا اكتفى بذكر معظم العين من بين التعريف
 وهو عين البائع أي الامور لانه منزة البائع في العقد الذي يرى عينه وبين الآخر حكما وانما طردان
 عين البائع الذي هو الامور معظم عين التعريف لا مدع هنا ولا عين على المدى (في صورة التعريف
 وأما المشتري وهو الآخر فمشتري وعلى المشتري عين في كل حال فلما كان عين الامور هو المختص بالتعريف
 كلف أعظم العينين ثم اذ لوب العين على الامور وهو المدى فلا ينبغي على الآخر وهو المشتري أن
 كذا في الشروح قال الامام الزيني في التنبيه بعد ما بين المقام على هذا النسخ هكذا ذكر المشايخ الا
 أن فيه اشكالا لانه وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك فان قوله ان
 القول قول الامور مع عينه يدل على أن الامور يصدق فيها طرد في التعريف لا يصدق واحد منهما فلو
 كان مراده التعريف لما قال ذلك انتهى كلامه فامل (والبائع بعد استيفاء الثمن اجني عنهما)
 هنا جواب عن تعطيل القول الاول بقوله لانه ارتفع الخلاف بتصديق البائع لانه هو حاضر يعني أن بائع
 العبد بعد استيفاء الثمن اجني عن الموكيل والوكيل بها (وقيل) أي قبل استيفاء الثمن (اجني عن
 الموكيل الذي يبرئ بينهما) أي بين البائع والموكيل (بيع) فربما كان كلامه معناه (فلا يصدق عليه)
 أي على الموكيل (فيبقى الاختلاف) بين الآخر والامور فثبت التعريف قال المصنف (وهذا) أي
 القول بالتعريف (قول الامام أبي منصور وهو الظاهر) وقال صاحب الكافي
 وهو الصحيح ولكن جعل الامام طائفتين في شرح الجامع الصغير قول الفقيه أبي جعفر أصح
 قال الامام الجعفي في شرح الجامع الصغير بعد هذا اذا تصادقا على الثمن عند التوكيل وان
 اختلفا فقال الوكيل أمرتني بالشراء بائع وهذا الموكيل لايل بخمسائة فاقول قول الآخر مع
 عينه ويترجم العبد الوكيل لان الامر يستفاد من جهته فكان القول بقوله فلما طردا البينة فبينة
 الوكيل أولى لما قبل من زيادة الاثبات كذا في النهاية ومراجع الفرائد أقول يريد على ظاهره أن
 وضع هذه المسئلة فيما اذا لم يسم عند التوكيل الثمن للعبد فكيف يصح أن يقول الامام الجعفي
 بعد ذلك هذا اذا تصادقا على الثمن ويمكن الجواب بان التصديق في الثمن خلاف التعريف فيه
 فيصور بان تصادقا على تسمية الثمن المعين وبان تصادقا على عدم تسمية الثمن أصلا وبالجملة
 يجوز أن يكون التصديق على الثمن من حيث تسمية الثمن ومن حيث عدم تسميته لثان هو المراد
 في قول الامام الجعفي

يعني محمدا (معظم عين
 التعريف وهو عين البائع)
 لان البائع وهو الوكيل
 مدع ولا عين على المدى
 الا في صورة التعريف
 وأما المشتري وهو الموكيل
 فمشتري وعلى المشتري عين
 فلما كان عين الوكيل
 هو المختص بالتعريف
 كلف أعظم العينين فاذا
 وجبت على المدى فعلى
 المشتري أولى (قوله والبائع
 بعد استيفاء الثمن)
 جواب عن قوله ارتفع
 اختلاف تصديق البائع
 بان البائع بعد استيفاء
 الثمن اجني عنهما
 وقيل اجني عن الموكيل
 اذ لا عقد بينهما فلا يمكن
 كلامه معتبرا فيبقى
 الاختلاف والتعريف قال
 المصنف (وهذا قول الامام
 أبي منصور وهو الظاهر)
 قال في الكافي وهو
 الصحيح

(قال المصنف وقد
 ذكر معظم بين التعريف)
 أقول وتفسيره ما سبق
 في باب التعريف من قوله
 عليه الصلاة والسلام
 اذا اختلف التبايعان
 فاقول ما طاعه البائع
 قال المصنف (وهو
 الظاهر) أقول وانما

فصل في التوكيل بشرأفخص العبد (٦١) إن كان شرأف نفسه من مولاة اعتاقه على مال ليكن من مسائل فصل التوكيل بشرأف
لكن شرأف صورة ناسبا إن ذكره في فصل على حدة والتوكيل بشرأفخص العبد من مولاة على وجه أن يوكل العبد جلاله بشرأفه
من مولاة وهو المسألة الأولى وأن يوكل العبد جلاله بشرأفه نفسه من مولاة (٦١) فالعبد الأول موكل وفي الثاني

﴿ فَعَسَىٰ فِي التَّوَكُّلِ بَشْرًا فَنَقِصَ الْعِبْدَ ﴾ قل (وإذا قال العبد لعل اشترى نفسه من المولى
بالف ودفعا له

فصل في التوكيد بشرائه نفس العبد لما كان شره العبد نفسه من مولاه اعتنا على حاله من
 من مسائل فصل التوكيد بشرائه حكمه شره وصورة فتناسا به ذكر في فصل على حقه كذا في العناية
 وكثير من الشروح واستشكل بعض الفضلاء بان الكلام لا يتناول الالة الاولى ان اراد بالشراء
 وكذا والاقتناء لا غير فيحتاج إلى أن يكون تقدير الكلام في قوله لم يكن من مسائل لم يكن التوكيد به
 من مسائل الخ انتهى أقول ليس هذا بشي فالحال بالشراء ما هو علمه شره وكذا وقدره أمانة فتتناول
 الكلام المثلثين بها وأما الاحتياج إلى أن يكون تقدير الكلام في قوله لم يكن التوكيد من مسائل
 فصل التوكيد بشرائه فمخرجه ويرى على كل حال لا يخلو وإن لا يكون التوكيد من مسائل فصل
 التوكيد بالشراء لأن يكون نفس شره العبد نفسه من مسائل ذلك ان نفس الشراء مطلقا ليس من
 مسائل التوكيد بالشراء قطعاً ثم أقول في استشكل الحاق الشروح التوجه الذي ذكره لا يتناول
 المسئلة الثانية إنما تنفي في المسئلة الاولى لان شره العبد نفسه من مولاه خاصه اعتنا على حال

هو فصل في التوكل بسم الله

كان شراء العبد نفسه الخ)

المسئلتين اذني الأولى شراء

وكانت أمة الأتراك

أمر المولى ولا يخفى عليك

الأسئلة الأولى أن أريد

لا غر فستاج الى أن يكون

کتاب: *تاریخ اسلام*

التوكيد من مسائل

تصرف الوكيل في هذه

واعتاقاً على تقدير خلاف

کلاسیک و معاصر

اسی امام مصلح الیہ یقولی

أثنوا كل شراً وثبتوا أنفسهم من مولادته وفسده وأما إذا كان لغرضه فلا التوكيل في المسئلة الثانية انما هو
بشره العبد بنفسه من مولاده لئلا يكون فاقداً للعبد أمراً فشرأوة وليس باعتقال مال لأمره ولا
معتق بل هو شرأه محض وإن خالف أمره فيكون شرأه واعتقال مال ولا ينافي كون التوكيل في هاتيك
المسئلة من مسائل فصل التوكيل بالشراء انما المسئلة لا تتغير عن وضعها إضافة الأمور لأمر كما
في كثير من مسائل هذا الفصل وغيره وأما التوكيل في المسئلة الأولى فاعلموا بشرأه من نفس
العبد المالك من مولاده فقلت العبد فاقداً وقوله أمره فاشتري نفسه من مولاده بصريقة الشراء
اعتقاله في مال معني وإن كان شرأه بصريقة في رأي الترجمة للذ كور في هذه المسئلة دون الأخرى فكان
خاصراً قال في النهاية ومعراج الدرر في ثمان الآلاف والأقسام في قول المصنف في التوكيل بشرأه من
العبد بل الإضافة وقوله الإضافة إضافة المصدر إلى الفاعل والفاعل هو العبد بالنظر إلى المسئلة الأولى
أي توكيل العبد الأجنبي بشرأه نفسه والأجنبي بالنظر إلى المسئلة الثانية أي توكيل الأخي العبد
بشرأه نفسه انتهى وقال في العناية والتوكيل بشرأه من نفس العبد من مولاده على وجهين أن وكل العبد
رجلاً لشتر منه من مولاده وهو المسئلة الأولى وأن وكل العبد رجلاً لشتر بنفسه من مولاده المصنف في
الأول موكلاً وفي الثاني توكيلاً وكلام المصنف يتناولهما لمصلحة الاتصاف بالأمر بدلاً من التصاق اليه بمصلحة
المصدر مضافاً إلى الفاعل أو المفعول وذكر أحداهما توكلاً مثل أن يقول في توكيل العبد رجلاً أوفى
توكيل العبد رجلاً انتهى أقول لتناول قول المصنف فصل في التوكيل بشرأه من نفس العبد المستثنى
على كلاً التقديرين إما بما يكون في سبيل البذل وفي ذلك تصف لا يخفى فلاحه أن مقدار كل واحد
من المصنف إليه والمتروك أمر اعلمنا مثل أن يقال فصل في توكيل أحد آخر لشتره من نفس العبد
لتناول عنوان هذا الفصل كل واحدة من المستثنى للذ كور في نفسه على سبيل الشمول لأعلى سبيل
البذل (قال) أي محمد في الجامع الصغير (وأما قال العبد رجلاً لشتر نفسه من المولى)
أعني مولاى (بالم وفسدها) أي دفعه العبد الألف (بالبه) أي إلى الرجل الذي وكسه

فصل على حياء وفي غيوة من مولاهما عفا على ما بلغ

وكل شخص منكم أو أحدًا منكم يشارك فيهما كلام المصنف معاً على أنه يعادل بين المؤمنين المؤمنين

فلا بد من ان يكون العبد على الرجل لولي الشتر من نفسه او لم ينفذ ذلك عنه فباعه الولي على ذلك فهو روادى الولي اما العبد فلا بد من ان يكون العبد من نفسه اعتناق على مال والاعتناق على مال يتوقف على وجود القبول من المقت وقصد جدد ذلك لان شراء العبد نفسه قبول منه فمقت يبدل والامور سفير حيث (٦٢) اضاف العبد الى ماله واخفى لم يرجع اليه فصار كان العبد اشترى

نفسه بنفسه ما كان الولد لولي فانه اذا كان اعتاقا أعقب الولد المقت وان لم ينفذ لولي فهو عبد لنفسه ولذا كانا قاعا أعقب الولد (وان لم ينفذ لولي فهو عبد لنفسه) لان القنط حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل بها اذ لم ينفذ فصار العبد نفسه لان الجواز متعين وان كان معاوضة ثبت المثلثة (والالف لولي) لانه كسب عبده (وعلى المشتري انفسه) ثمة العبد في ذمته حيث لم يصح الاداء

(فان قال الرجل) أي الوكيل (الولي اشترى) أي العبد لنفسه (فباعه على هذا) أي فباع الولي ذلك العبد على هذا الوجه (فهو) أي ذلك العبد يعني صاروا (والولاء لولي) أي ولاء ذلك العبد لولي (لان بيع نفس العبد) أي من العبد (اعتناق) أي اعتناق على مال والاعتناق على المال يتوقف على وجود القبول من المقت وقصد جدد كما اشار اليه بقوله (وشراء العبد نفسه قبول) لان المأمور سفير حيث (أي عن العبد) اضاف العبد اليه (اذ لا يرجع اليه المأمور حقوق العقد لانه في اضاف العبد الى العقد لا يصح جعل نفسه رسولا ولا عهدة على الرسول وان كان كذلك (فصار كانه) أي العبد (اشترى) نفسه (بنفسه) أي بلا واسطة (واذا كانا اعتاقا) أي اذا كان بيع نفس العبد من العبد اعتاقا لذلك العبد (أعقب الولد) أي أعقب الولد المقت ثبت ان العبد في هذه الصورة صار رادى وكون ولاء لولي (وان لم ينفذ لولي) أي وان لم ينفذ الوكيل اشترى العبد لنفسه العبد (فهو عبد لنفسه) يعني صار ملكا (لان القنط) أي لا نفوذ اشترى عبدا بكذا (حقيقة للمعاوضة) أي موضوع للمعاوضة دون الاعتناق (وأمكن العمل بها) يعني ان الحقيقة يجب العمل بها مما يمكن وقد أمكن العمل بها (اذ لم ينفذ) أي اذا لم ينفذ فخر اشترى عبدا لاجل نفسه (فصالحا عليها) أي فصالحا لظن على الحقيقة فان قيل لانسان العمل بالحقيقة يمكن حاله ان يتركه لوليه ثمة ينفذ فليس لوكيل ان يشتره بنفسه فلنقد ان الوكيل هنا ينفذ تصرفا آخر لا ما وكل به كان من جنس الاعتناق على مال وما أتى به انما هو من جنس الشراء المحض فكان مخالفا للاحرف فنفذ عليه وسعى بالاشارة من المصنف الى تطوير هذا المسألة الثانية (يختلف شراء العبد نفسه) حيث يحصل للاعتناق لتعذر العمل بالحقيقة (لان الجواز) وهو كون الشراء مستعاضا للاعتناق (فيه) أي في شراء العبد نفسه (متعين) لان العبد ليس بأهل ان ينفذ مالا فصار شراؤه بنفسه مجازا عن الاعتناق ولا ينفذ العبد لنفسه بما في حقه من علف نفسه منعت لانه أدى في حق نفسه حتى وجب الجدل والنقص عليه باقراره ولما لا غير الا دعي خلق لصالح الذي لم يكن العمل بالمعاوضة فيل مجازا عن الاعتناق والمقتو زمني اذا لم ينفذ فان البيع من قبل المثلث عوض الى آخر والاعتناق ينفذ الى آخر (واذا كان معاوضة) يعني اذا كان المقدم معاوضة فعما اذا لم ينفذ لولي (ثبت المثلثة) أي المشتري (والالف لولي) أي الف التي دفعها العبد الى المشتري حين ان وكله تكون لولي (لانه كسب عبده) يعني على المشتري انفسه (أي مثل ذلك الف) ثمة العبد في ذمته ثمة انفسه على التبرأ من جهة ثمة العبد (فانه) أي الثمن (فدعته) أي فذمته المشتري (حيث لم يصح الاداء) لان المشتري

نفسه بنفسه ما كان الولد لولي فانه اذا كان اعتاقا أعقب الولد المقت وان لم ينفذ لولي فهو عبد لنفسه ولذا كانا قاعا أعقب الولد (وان لم ينفذ لولي فهو عبد لنفسه) لان القنط حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل بها اذ لم ينفذ فصار العبد نفسه لان الجواز متعين وان كان معاوضة ثبت المثلثة (والالف لولي) لانه كسب عبده (وعلى المشتري انفسه) ثمة العبد في ذمته حيث لم يصح الاداء

مالا الاول فلا يصح بدلا من ملكه فلتوفى كلام المصنف ما يشير اليه فله يعمل شراؤه بنفسه قبوله الاعتناق يبدل أدى فلو لم يصح عليه ألف أخرى كانا تابلا بل

(قوله كان اعتاقا بل لا يدل) أقوله لان الف المؤدى على العبد لوليه كسب عبده لا يصح ملكه بل لا يصح ملكه

وهذا بخلاف الوكيل بشره العبد من غير العبد يعني أن وكيل أجنبي بشره العبد من مولا محب لا يشترط على الوكيل أن يقول وقت الشراء اشتريته لموكل لوقوع الشراء لو كان العقد من بعني الذي يقع له والى الوكيل من نوع واحد وهو المبيعة وفي الحالين أي حال الإضافة إلى نفسه والإضافة إلى موكله متوجبه (٦٣) المطالبة نحو العاقدة فلا يحتاج إلى البيان

أما ما نحن فيه فمطلوب أحدهما
لا يشترط فيه على الوكيل
أن يقول وقت الشراء اشتريته لموكل
لوقوع الشراء لو كان العقد من بعني الذي يقع له والى الوكيل من نوع واحد وهو المبيعة وفي الحالين أي حال الإضافة إلى نفسه والإضافة إلى موكله متوجبه (٦٣) المطالبة نحو العاقدة فلا يحتاج إلى البيان

بمختلف الوكيل بشره العبد من غير العبد حيث لا يشترط بيانه لأن العقد من هناك على غط واحد وفي الحالين المطالبة تتوجه نحو العاقدة أما هنا فاحدهما اعتاق محب الولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه لا يرضى ويرغب في المعاوضة المحضة فلا يضمن البيان (ومن قال بعد اشتريته نفسك من مولاك فقال لمولاه يعني نفسى لقان بكذا ففعل فهو لا حر)

أدى ذلك الألف في المولى من كسب عده وكسبه لمطلوب فلا يقع غنا على التباين وهذا ظاهر فيما إذا وقع الشراء لثمن أو ما إذا وقع الشراء للعبد نفسه حتى عتق هل يجب على العبد ألف أخرى قال الإمام فاشترى من فمينا ثاينين الوكيل للمولى أنه يشتره للعبد هل يجب على العبد ألف أخرى لم يذكر في الكتاب ويحيى أن يجب لأن الأول مال المولى فلا يصلح بدلا عن ملكه انتهى وقال في العاقدة بعد نقل ذلك من التباين قلت وفي كلام المصنف ما شره إليه فمجلس شره نفسه بقوة الاعتاق يدل على وجوب عليه ألف أخرى كان اعتاقا لا بدل انتهى فامل (بخلاف الوكيل بشره العبد من غير) أي من غير العبد بأن وكيل أجنبي بشره العبد من مولا (حيث لا يشترط بيانه) أي بيان الشراء بمعنى لا يشترط على الوكيل أن يقول وقت الشراء اشتريته لموكل في وقوع الشراء لو كان (لأن العقد من) بعني الذي يقع له والى بق لوكل (هناك) أي في تلك الصورة (على غط واحد) أي على نوع واحد وهو المبيعة والقطب النوع والطريقة أيضا (وفي الحالين) أي حال الإضافة إلى نفسه وحال الإضافة إلى موكله (المطالبة تتوجه نحو العاقدة) فلا يحتاج إلى البيان (وأما هنا) أي فيما نحن فيه (فاحدهما) أي أحد العقد من (اعتاق محب الولاء ولا مطالبة على الوكيل) أي لا مطالبة في الاعتاق على الوكيل لا لمفسر (والمولى عساه) أي لمولى (الارضاء) أي لارضى الاعتاق لأنه بعقب الولاء وهو محب الجناية عليه حيث تدفع عما يشتره به (ويرغب في المعاوضة المحضة) أي والمولى عساه ويرغب في المعاوضة المحضة (فلا يضمن البيان) اعز أن قول المصنف ولا مطالبة على الوكيل على روايه كتبه الوكيل في باب الوكيل العتق نحن محذور ما قد ذكرناه أن العبد يعتق والمال على العبد دون الوكيل وذكر في باب وكلة المأذون والمكان من كتبه الوكيل أن العبد يعتق والمال على الوكيل وهكذا في وكلة الجامع الكبير وجهه رواية الجامع أن تركه بشره العبد كتركه بشره لغيره وهناك يصير هو المطلب بتسليم الثمن فكذلكهما وعن عيسى بن أبيان قال الصحيح أن الثمن على العبد لأن الوكيل من جانب العبد في العتق يغيره ومعه فانه لا يستغنى عن إضافة العتق إلى الآخر وليس اليه من قبض المفقود عليه شيء فلا تتوجه عليه المطالبة بتسليم البذل لا يرى أن المولى لو كان هو الذي أمر الرجل ببيع نفس العبد من العبد ألف درهم إلى العطاء فباعه الوكيل جده الصفة يجوز البيع والألف عليه ذلك إلا حال والذى في قبض الآخر هو المولى دون الوكيل فكذلكهما كذلك كما لا امام المحمود (قال) أي محمدي الجامع الصغير (ومن قال بعد اشتريته نفسك من مولاك) هذه هي المسئلة الثانية من المسئلتين اللتين يشبههما هذا الفصل فن وكل عدا بشره نفسه من مولا فلا يحتاج إلى أن يضيف العبد العقد إلى موكله أو إلى نفسه أو أطلق فإن أضافه إلى موكله (فقال لمولاه يعني نفسى لقان بكذا ففعل) أي ففعل المولى ذلك (فهو) أي العقد والعبد (لا حر)

وليس اليه من قبض العتق وعليه شيء فلا تتوجه عليه شيء من المطالبة بتسليم البذل قال (ومن قال بعد اشتريته نفسك من مولاك) (الخ) هذه هي المسئلة الثانية ومن وكل عدا بشره نفسه من مولا فلا يحتاج إلى أن يضيف العقد إلى موكله أو إلى نفسه أو أطلق فإن أضافه إلى موكله فإن قال يعني نفسى لقان بكذا ففعل المولى ذلك والعبد أو العبد

البيع والبيع بدين من حيث اتمال فكانت كوكيله بغير من اموال المولى وكوكيله اجنبى بشرائه انفسه الا ان
 ما يقضى هو اجنبى عن ماله الا انها يسقط اذ اراد المولى ان يحبس ماله بالبيع لاستيفاء الثمن لم يكن له ذلك لكونه كلودع
 اذا اشترى الوديعة وهي محضرة لم يكن للبائع احتسابها لاستيفاء الثمن لكونه مسئلة اليه فان قلت الاحتراز عن ذلك غير ممكن فلا
 يصير كسالمنا يسقط حق الحبس كالتفاني قبض الوكيل اتمليس قبض المولى حتى يشتت الوكيل حق الحبس عند عدم الاحتراز
 اوجب بان تكون ماله الصفيق بده امر حسى لامتزاجه وكون قبض الوكيل قبض المولى امر اعتبارى فإزان لا يشترط وفيه نظر
 فلان ماله العدم امر اعتبارى وكونه بده (٦٤) كذلك قبض الوكيل امر حسى لامتزاجه فكان الامر بالعكس والصواب ان يقال

القبض امر حسى اذا قام
 يمكن لا يحصل في غيره
 الا بالاعتبار وجاز تركه
 الاعتبار اذا اقتضاه ضرورة
 وامامية العبد فانها
 لا تنفك عن نفسه فلذا
 خرج نفسه من ملك البائع
 وماله لا تنفك لملته اليه
 ولا حبس بعد التسليم

لان العبد يسلط وكيله عن غيره في شرائه انفسه لانه (اجنبى عن ماله) لان المولى لا يسلط
 ان ماله يسلط يده حتى لا يعلق البائع الحبس بعد البيع
 لان العبد يسلط وكيله عن غيره في شرائه انفسه لانه (اجنبى عن ماله) لان المولى لا يسلط
 به الغيرة لم يصح (والبيع رد عليه) أى على العبد (من حيث اتمال) لان من حيث انه آدمى فكان
 كوكيله بشرائه انفسه كوكيله بغير من اموال المولى او كوكيله اجنبى بشرائه انفسه قال شمس الاغة
 اما هذه فلا التوكيل فلان الصلة مخاطبة عبارة ملزمة كالمر وأما يصلح الحرجان يكون وكيله لغيره
 بالشرع باعتبار ان عبارة صحة فكذلك العبد (الا ان ماله في يده) استحسن قوله لانه اجنبى
 عن ماله يبنى ان ماله العبد في يده نفسه (حتى لا يعلق البائع الحبس بعد البيع) فلهذا اراد البائع ان
 يحبس بعد البيع لاستيفاء الثمن لم يكن له ذلك لان ماله في يده لكونه مافوقه فصار كلودع اذا اشترى
 الوديعة وهي محضرة لم يكن للبائع حبسها (لاستيفاء الثمن) لكونه مسئلة اليه قال تاج الشريعة فان
 قلت الاحتراز عن هذا غير ممكن فلا يصير كسالمنا يسقط حق الحبس كالتفاني قبض الوكيل ليس قبض
 المولى حتى يشتت الوكيل حق الحبس عند عدم الاحتراز قلت الشرع لا يرد بالهال وكون المصلحة
 في يد العبد امر حسى لامتزاجه وكون قبض الوكيل قبض المولى امر اعتبارى فإزان لا يعتبر انتهى
 أقول كل واحد من سؤالي وجوابه متطور وفيه أما السؤال فلان قوله كالتفاني قبض الوكيل ليس
 قبض المولى في اتماله هذا السؤال محمل المقصود لان حاصل هذا السؤال ان التسليم الكاش فبما نحن
 فيه لا يسقط حق الحبس لانه تسليم ضروري لا يمكن الاحتراز عنه وما هو كذلك فهو عقول لا يسقط حق
 الحبس كما مر في حبس الوكيل المبيع لاستيفاء الثمن وعلى تقدير ان لا يكون قبض الوكيل قبض
 المولى لا ينطبق التسليم الى المولى هناك فلا يكون قلع المالح فيه فلو جبه أن يقال بذلك كالتفاني
 قبض الوكيل ووضع المقام اننا قولين في قبض الوكيل على امر أحدهما أن قبض الوكيل قبض
 المولى وتسليم اليه لكان تسليم ضروري لا يمكن الترخض عنه فلا يسقط حق الحبس وثانيهما أن قبض
 الوكيل ليس قبض المولى في الابتداء بل هو موقوف فبقع لعل ان لم يحبس ونفسه ان حبسه وصحة
 التخليع على القول الاول دون الثاني وأما الجواب فلان الفرق بين كون ماله العبد في يده وبين كون
 قبض الوكيل قبض المولى بان الاول امر حسى لامتزاجه والثاني امر اعتبارى فإزان لا يعتبر الثاني
 دون الاول مما لا يجدى طائلا في قطع مائة السؤال المذكور لان خلاصته منع كون التسليم فيما نحن فيه

قال المصنف حتى لا يعلق
 البائع الحبس أقول قال
 الزبلى لكونه فاضلا نفسه
 بمجرد العقد كلودع اذا
 اشترى الوديعة لا تكون
 للبائع حبس المبيع لو سجد
 القبض بمجرد العقد سواء
 اشتراه لنفسه أو لغيره وانتهى
 وفي الكافي والبيع اذا
 كان في يد الوكيل بالشرع
 حاضرا في مجلس الشراء
 لا يكون للبائع حق الحبس
 لانه بنفس العقد يصير
 تخليعا للمبيع والمشتري
 فصار فاضلا بنفس الشراء
 وصار كلودع بماذا

استراه المودع لنفسه وأخبره والوديعة حاضرة في مجلس البيع فلهذا لا يكون
 لرب الوديعة حبسها بالثمن كدائها انتهى وله ذلك كحضور المبيع في مجلس الشراء لمصطوره الحبس فلهذا اذا كان في بيت المشتري دون
 مجلس العقدا لا يتصور ذلك غالبا لان الحضور شرط لعدم الحبس (قوله لكونه مسئلة اليه) أقول يعني بالضيق (قوله كالتفاني
 قبض الوكيل) أقول يعني في الفصل السابق (قوله لو قبض حق الحبس عندنا) أقول خلافا لغير (قوله اوجب بان كون ماله
 الصفيق بده امر حسى) أقول أى بقرينة الامر الحسى لانه في يده حقيقة فكل هذا الجواب لما استوجبه أيضا ويمكن أن يجاب عن قوله
 فلان قلت الاحتراز ارجح بوجه آخر وهو ان الحبس هانؤدى الى حبس الوكيل والموكل به ولا نظيره بخلاف حبس الوكيل عن المولى (قوله
 لاميعة) أقول أى لا حبس (قوله فكان الامر بالعكس) أقول انما يكون كذلك لو كان قبض المولى امر احسائيا لا ميريده

مسئلة

الآخر) تليقه العبد
وتقرر به العبد يصلح وكيل
عن غيره في شراء نفسه
لأهله مال وكل من يصلح وكيل
عن غيره في شراء مال إذا
أضاف العبد إلى الآخر
صلح قعله أمثاله العبد
إذا أضافه إلى الآخر صلح
قعله أمثاله يقع العقد
لغيره على ما هو في كل شيء
وفصله وقوله (فقل فهو
لا) يشير إلى أن العقد
يتم بقوله المولى بعت وهو
يختلف ما ذكر في الجامع
من أن إضافة العبد إلى
الموكل انما تقيدها المالك إذا
وجد الإيجاب من المولى
والقبول من العبد حتى
لو قال العبد بعت نفسي
من فلان فقال بعت لا يتم
العقد حتى يقول العبد
قلت بناء على أن الواحد
لا يتولى طرفي العقد
بخلاف ما إذا اشترى
لنفسه كما يأتي في طه اعتاق
على مال مقدر والواحد
يتولى طرفه فتم بقول
المولى بعت مسبقا بقول
العبد بعت نفسي فان
قلت إذا أضاف إلى الموكل
من المطلب بالثمن أوجب
بأنه في ذمة العبد لكونه
العائد فان قلت قد
يكون محجورا عليه ومنه
لا ترجع إليه الحقوق
أوجب بان الجبر زال
بالعقد الذي يشرع مع

فإذا أضافه إلى الآخر صلح قعله أمثاله يقع العقد لا أثر

مسقطا لحق الحبس بناء على كونه تسليما ضروريا لا يمكن الاحتراز عنه لامتنع تحقق التسليم فيما ضمن فيه
وكون ماله العبد على امرأته انما يدفع منع تحقق التسليم فيه لامتنع كون التسليم فيه مسقطا لحق
الحبس بالإيجاف وانما آثار الفرق في الزو بالضرر إلى ما أودع في أثناء السؤال المذكورين للمقتصة
المستدركة المقتضية المقصود كما عرفت لا بالنظر إلى ما هو المقصود وقال صاحب العناية بعد أن ذكر
قلت السؤال والجواب وفيه نظر فان ماله العبد أمر اعتباري وكونها بيده كذلك وقضى الوكيل
أمر حسي لا ماله فكان الأمر بالعكس والصواب أن يقال القبض أمر حسي إذا لم يكن يمكن أن يجعل
في غيره إلا باعتبار وجاز ترك الاعتبار إذا اقتضاه ضرر وظلم ماله العبد فانما لا يتحقق عن نفسه
فإذا خرج نفسه عن ملك البائع والماله لا يتحقق ملكه إليه ولا حبس بعد التسليم إلى هنا كلامه أقول
في كل واحد من تقريره وجوابه الذي استصوبت أمافي الأول فلان الأمر الحسي الذي لا ماله
له انما هو قبض الوكيل والذي عدا ما جاز بيعه في جوابه أمر اعتباري انما هو كونه قبض الوكيل
قبض المولى وأن هذا من ذلك فليكن الأمر بالعكس كما لا يخفى وأما في الثاني فلان أراد بعدم
انفكاك ماله العبد عن نفسه عدما انفكا كما عاتق في نفس الأمر فهو مع كونه متوعا في نفسه مناف
لما ظاهرا في النظر من أن ماله العبد أمر اعتباري وكونها بيده كذلك وان أراد ذلك عدم
انفكا كما عاتق اعتبار أهل الشرع فليسأل أن يقول لم يجوز أن يترك أهل الشرع هذا الاعتبار
عند اقتضاء الضرورة كما في قبض الوكيل على أن حاصل هذا الجواب أيضا الفرق بين قبض الوكيل
وبين ماله العبد أن انفكاك جاز في الأول دون الثاني فغلب التسليم ههنا دون الأول وهذا انما
يدفع منع تحقق التسليم ههنا وقد عرفت أن خلاصة السؤال المذكور منع كون التسليم هنا
مسقطا لحق الحبس لامتنع تحقق التسليم ههنا فلا يتم ما ذكره جوابا عنه اللهم إلا أن يكون مراده
الصواب في الفرق بين المورين أن يقال كاذره الصواب في الجواب عن أصل السؤال أن يقال
كذا لك بعد عن إفلاس القلم والاشتباه في تقرير ذلك السؤال وتعيين الجواب عنه ما ذكره
صاحب الكفاية بحيث قال فان قيل وقوع ماله في يد العبد ضروري لا يمكن الاحتراز عنه لولي
فكان كالموكل به ولا نجس البيع عن الموكل وان كانت بيده كيد الموكل حكما لانه لا يمكن الاحتراز عنه
فلنا لا يمكن التضرر ولو قيل عن هذا في جنس الوكالات ولكن يمكن البائع التضرر عنه في جنس الوكالة
بان باع عبدا ولو قيل لا يشير في نفسه انتهى (فإذا أضافه) أي أضاف العبد العقد (إلى الآخر) صلح
قعله أمثاله يقع العقد لا أثر هذا نصيب الدليل تقريره أن العبد يصلح وكيل عن غيره في شراء نفسه
لأهله مال وكل من يصلح وكيل عن غيره في شراء مال إذا أضاف العبد إلى الآخر صلح قعله أمثاله يقع العقد
إذا أضافه إلى الآخر صلح قعله أمثاله يقع العقد لا أثر هذا نصيب الدليل تقريره أن العبد يصلح وكيل عن غيره في شراء نفسه
لأهله مال وكل من يصلح وكيل عن غيره في شراء مال إذا أضاف العبد إلى الآخر صلح قعله أمثاله يقع العقد
إذا أضافه إلى الآخر صلح قعله أمثاله يقع العقد لا أثر هذا نصيب الدليل تقريره أن العبد يصلح وكيل عن غيره في شراء نفسه
لأهله مال وكل من يصلح وكيل عن غيره في شراء مال إذا أضاف العبد إلى الآخر صلح قعله أمثاله يقع العقد

ولنا أننا انما اتينا أنفسنا فقال بئني نفسى من فقال المولى بئني فهو من لا ما عاتق لما اتخذه وقد رضى به المولى دون المعاوضة فان قيل
 البعد وكل بشر ارضى بمعين فكيف جازة أن يشتري لنفسه أجاب بقوله ولكنه أتى بمعين تصرف آخر وهو الاعتاق على مال
 فكان مخالفاً لنفسه عليه كالتصديق وان أطلق فقال بئني نفسى ولم يزد على ذلك فهو لان المطلق يحتمل الوجهين الامتنال وغيره
 فلا يجعل امتثالاً بالشك في التصرف واقعا لنفسه لان الاصل في التصرف أن يقع عن بشر وعروض بان اللفظ حقيقة للمعاوضة
 كالتقدم واذ اردنا لفظ بين أن يعمل على حقيقة وعلى مجازة حمل على الحقيقة البتة وأجيب بان اللفظ الحقيقة اذا لم يكن ثقة
 قرينة الجواز وقد وجدت فيما نحن فيه (٦٦) فيه وهي اضافة العبد للعقدانى نفسه فان حقيقة تاسية اليه

(وان عقداً لنفسه فهو رضى) لانه اعتاق وقد رضى به المولى دون المعاوضة والعبد وان كان وكلا بشره
 شئ معين ولكنه أتى بمعين تصرف آخر وفي حله ينفذ على الوكيل (وكذا قال بئني نفسى ولم يزل
 فلان فهو رضى) لان المطلق يحتمل الوجهين فلا يقع امتثالاً بالشك في التصرف واقعا لنفسه
 فان البشارة تستدعي تصور جهة البشارة وهوان (وان عقداً لنفسه) أي ان أضاف العقد الى نفسه
 فقال بئني نفسى من فقال المولى بئني (فهو من لا ما عاتق) لما تقدم (وقد رضى به المولى) لانه عمل أن
 يبيع العبد منه عاتق (دون المعاوضة) أي لم يرض بها فلا يقع العقد الا بمرور ولا يستعز أن يقال
 العبد وكل بشره شئ معين فكيف جازة أن يشتري لنفسه أجاب بقوله (والعبد وان كان وكلا
 بشر ارضى معين ولكنه أتى بمعين تصرف آخر) وهو الاعتاق على مال فكان مخالفاً (وفي حله ينفذ
 على الوكيل) فان الوكيل بشره شئ بعينه اذا خالف مطلق بمعين تصرف آخر ينفذ العقد على الوكيل
 دون المولى كالتصديق (وكذا قال بئني نفسى ولم يزل فلان) أي وكذا لو أطلق العبد العقد
 فقال بئني نفسى ولم يزد على ذلك فهو رضى لان المطلق يحتمل الوجهين يعني الامتنال وغيره (فلا يقع
 امتثالاً) أي فلا يجعل امتثالاً (بالشك في التصرف واقعا لنفسه) لان الاصل في التصرف أن يقع
 عن بشره فالصاحب العناية وعروض بان اللفظ حقيقة للمعاوضة كالتقدم واذ اردنا لفظ بين
 أن يعمل على حقيقة وعلى مجازة حمل على الحقيقة البتة وأجيب بان اللفظ الحقيقة اذا لم يكن ثقة
 قرينة الجواز وقد وجدت فيما نحن فيه وهي اضافة العبد للعقدانى نفسه فان حقيقة تاسية اليه
 غير متصورة ورضى المولى بذلك واليه أشار بقوله وقد رضى به المولى دون المعاوضة انتهى أقول
 هذا الجواب مما لا يكاد يصح ههنا لان الكلام لان انما هو في مسئلة الخلاص عن الاضافة الى
 نفسه والى المولى والقرينة المذكورة انما وجدت في مسئلة الاضافة الى نفسه وقول المصنف وقد
 رضى به المولى دون المعاوضة انما وقع فيها وقد تقدم ذكرها وليس ذلك بمورد الاعتراض ولا ماس
 لهذا الجواب بل نحن فيه اصلاً لا يقال ليس المراد بالاضافة الى نفسه التي عرفت في ههنا الاضافة
 المارة في المسئلة المتقدمة الحاصلة من قوله يعني بل الاضافة الحاصلة من قوله نفسى في قوله يعني
 نفسى وهذا الاضافة موجودة في مسئلة الاطلاق أيضاً لاننا نقول هذه الاضافة لا تصلح أن تكون
 قرينة الجواز اذا لا شك أن مجرد قوله يعني نفسى لا ينافي المعاوضة بل يحتمل أن يراد به بيع نفسه من
 نفسه وهو الاعتاق على مال وبيع نفسه لنفسه وهو المعاوضة بل الثاني هو الظاهر نظر الى الحقيقة
 وقال صاحب العناية لا يقال فعل هذا لا يكون قوله لان المطلق يحتمل الوجهين صححنا لا نقول
 الاحتمال انما هو من حيث اطلاق اللفظ وذلك لا يحتمل الانتكار والرجوع من حيث الاضافة الى

غير متصورة ورضى المولى
 بذلك واليه أشار بقوله
 وقد رضى به المولى دون
 المعاوضة لا يقال فصل
 هذا لا يكون قوله لان
 المطلق يحتمل الوجهين
 صححنا لا نقول الاحتمال
 انما هو من حيث اطلاق
 اللفظ وذلك لا يحتمل
 الانتكار والرجوع من
 حيث الاضافة الى نفسه
 وهي خارجة عن مفهوم
 اللفظ

(كسوة فينفذ عليه كما
 تقدم) أقول يعني في
 الفصل السابق (قوله
 وهي اضافة العبد للعقد
 الخ) أقول فيه أن الكلام
 في الاطلاق عن الاضافة
 الى نفسه والى المولى
 (قوله ورضى المولى بذلك)
 أقول ان أراد رضى المولى
 مطلقاً فاسم لك لا يصلح
 أن يكون دالماً للمعنى
 الحقيقي وان أراد رضاه
 دون المعاوضة فغير مسلم
 لان رضاء الاعتاق دون

المعاوضة انما يصح أن لو تعين المعنى المجازى اذا أطلق وهل النزاع الا فيه (قوله بذلك) أقول أي بالمعنى
 المجازى (قوله لا نقول الاحتمال انما هو من حيث اطلاق اللفظ) أقول فيه أن المعنى الحقيقي متعين من حيث اللفظ اذا قطع النظر عن القرينة (قال
 المصنف وكذا قال بئني نفسى الخ) أقول لا يقال البيع حقيقة فيه والعقبة مجاز فبئني أن يعمل على الحقيقة عند التردد اذا حمل على
 الحقيقة هو الاصل بالاتفاق ولا نقول الاصل أن الانسان يتصرف لنفسه فتعارض الاصلان فقسا قاطعاً يرجع الى عرض المولى فانه لما
 اختلف التصرفان والظاهر أن المولى رضى بالاعتاق ادفع العبد من نفسه مطلقاً اعتاق واقصاه على اضافته الى العبد بدل عليه
 ولا يرضى بغير وجه من ملكه الى الخرى بثلثته الولاد

فصل في البيع قال (والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له أن يعقد مع أي موجد من لا تقبل شهادة عند أي حنفية

فصل في البيع

لما فرغ من بيان أحكام الشراء فاعاد ذكر أحكام التوكيل بالبيع وما ذكر لتقديم الشراء فهو وجه تأخير فصل البيع قال (الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز أن يعقد مع أي موجد) إذا وكل شخصا بالبيع أو الشراء أو بهما لا يجوز له أن يعقد مع من لا تقبل شهادة إذا كانت مطلقة عن التقييد بموجم الشبه عند أي حنفية رجه على غل القية

فصل في البيع

الصف (والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له أن يعقد مع أي موجد) أقول إذا كان البيع منهم دين يسير لا يجوز على ما ذكر في شرح الطحاوي مما اقتضاه في الهداية ذكر في النسخة أن ذلك يجوز عندهما وهو مقتضى الدليل المذكور في الكتاب (قوله عند أي حنفية على القية) أقول متعلق بقوله أن يعقد

نفسه وهي خارجة عن مفهوم اللفظ انتهى أقول هذا أيضا ليس بصحيح إذا إضافة إلى نفسه فيما ضمن فيه لأن وضعه قيدا أطلق ولم يضاف إلى أحد فكيف تصور الرجوع فيه من حيث الإضافة إلى نفسه وأيضا إن أراد بقوله وهي خارجة عن مفهوم اللفظ أنها خارجة عن مفهوم مجموع اللفظ الصادر عن العبد في هذه الصورة وهو قوله يعني نفس فإذن توجد الإضافة إلى نفسه حتى تكون طريقة الجواز وإن أراد بذلك أنها خارجة عن مفهوم بعض اللفظ الصادر عنه فهو قوله يعني فقط فلا يحدى شأن لأن وضع المسئلة في الإطلاق مجموع ما صدر عن العبد إذ عتاز هذه الصورة عن صورة الإضافة فلا بد من خروج عبد الإضافة عن مجموع ذلك حتى يوجد الإطلاق المفرض ويصح الاحتمال المذكور وبالله لا حاصل لهذا الجواب ولا مطابقة فيه لما في الكتاب كما ينبغي على ذوي الالباب والجواب الصحيح عن أصل المعارضة ما ذكره صاحب التمهيد والكفاية حيث قال فإن قيل ينبغي أن يقع الشراء للوكيل عند الإطلاق لأن اللفظ لحقيقته في الأصل فلا ترددين للحقيقة والجواز ينبغي أن يحمل على الحقيقة كما هو الأصل وفيما نحن فيه لو وقع الشراء لموكله كان الشراء موهولا على حقيقته وهي المعاوضة ولو وقع للعبد كان موهولا لتمامه لا غير موهول للاعتقال فهو موضوع للمعاوضة فلنعارض وجه أصالة الحقيقة بجهة أصالة أخرى وهي أن الأصل في تصرف الإنسان أن يقع لنفسه ثم يجتاز هذه الجهة بحسب مقصود البائع ظاهرا وهو أن لا يفوت وراء العبد منه فانه على تقدير وقوع الشراء للموكل يفوت هذا القرض أو يقول لما وقع المعارض بين الأصلين بجناحتي الأضاق لانه تصرف مندوب إليه والمعاوضة مقبالة محضة انتهى

فصل في البيع لما فرغ من بيان أحكام التوكيل بالشراء شرع في بيان أحكام التوكيل بالبيع وما ذكر تقديم فصل الشراء فهو وجه تأخير فصل البيع هنا كذا في الشروح أقول لقائل أن يقول فخذ كرفي هذا الفصل كثير من أحكام التوكيل بالشراء لم يذكر في الفصل المتقدم منها قوله والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز أن يعقد مع أي موجد الخ فان الحكم فيه حكم مشترك بين التوكيل بالبيع والتوكيل بالشراء ومنها قوله والتوكيل بالشراء يجوز عقده على القيمة وزيادة بخلاف الناس في مثلها ولا يجوز بخلافه بالناس في مثلها فان الحكم بمسح التوكيل بالشراء ومنها قوله وإن وكله بشراء مبدئي فاشترى نصفه فالشراء صوفى الخ فان الحكم فيه أيضا حكم التوكيل بالشراء فتقولهم لما فرغ من بيان أحكام التوكيل بالشراء شرع في بيان أحكام التوكيل بالبيع يحمل مناقشة ويمكن الجواب بنوع غناية فتأمل (قال) أي القدوري في مختصره (والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز أن يعقد مع أي موجد ومن لا تقبل شهادة) أي وسائر من لا تقبل شهادته كوله ولله في زوجته وعبد ومكاتبه صرح القدوري في مختصره بهذا المانع إلا أن المصنف قصد الإجمال فقال بدله أي من لا تقبل شهادته قال الشارح العيني في غل قوله ومن لا تقبل شهادته مثل ابنه وأخيه أقول في غلته الثاني خط ظاهر فانه قبل شهادة الأخ لأخيه بلا خلاف كما صرح في كتاب الشهادة (عند أي حنفية رجه الله) والمراد بعدم جواز البيع والشراء مع هؤلاء عند أي حنفية عدم جواز ذلك عند من في مطلق الكلمة وأما إذا قيدوا بكلمة يوم السبت بان قال عمن شئت فيعوز بيعه وشراؤه مع هؤلاء بلا خلاف بخلاف البيع من نفسه أو من ابن صغير بحيث لا يجوز وإن قال ذلك كذا صرح به في المبسوط ونقل عنه في النهاية ومراجع الحارثية

(وقال يجوز بيعه منهم مثل القيمة لان عبداً وما كانه) وعادة الكتاب يدل على أن البيع منهم ينعى بسره لا يجوز وهو المذهب كورني شرح الطحاوي وذكر في الفخيرة أن ذلك يجوز عندهما فكان الغن البسر على ذلك التقدير ملحقاً بمثل القيمة ولا ينعى بقرير الاقوال قبل الدلائل فنقول عقد (٦٨)

وقال يجوز بيعه منهم مثل القيمة لان عبداً وما كانه لان التوكيل مطلق

(وقال يجوز بيعه منهم مثل القيمة) قال بعضهم تخصيص البيع بالذ كرم قيل الا كفاية ذ كرم الشراء والا فليس به خلاف أيضاً وقال صاحب النهاية خص قوله ما في الكتاب في حق جواز البيع منهم مثل القيمة وكذلك في شرح الطحاوي فكان فيه إشارة إلى أنه لا يجوز عندهما أيضاً في الغن البسر والام يكن تخصيص مثل القيمة فائدة ولكن ذكر في الفخيرة أن البيع منهم بالغن البسر يجوز عندهما فكان الغن البسر ملحقاً بمثل القيمة على ذلك التقدير فقال فيه الوكيل بالبيع انما باع عن لا تقبل شهادته ان كان بائعاً كرم القيمة يجوز بخلاف وان كان بائعاً من القيمة ينعى فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان ينعى بسره لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز وان كان بمثل القيمة فمن أي حنفية روايتان في رواية الوكيل والبيع لا يجوز في رواية المضارب يبيع المضارب وشراؤه من لا تقبل شهادته ينعى بسره لا يجوز عند أبي حنيفة وبعينه بائعاً كرم القيمة وشراؤه من بائعاً من القيمة يجوز بخلاف ومثل القيمة يجوز عندهما وكذلك عند أبي حنيفة بائعاً في الروايات فأبو حنيفة فرق على رواية الوكيل والبيع عن المضاربين والوكيل انتهى كلامه فان قيل ما وجه الفرق لا ينعى على هذا الرواية بين المضارب والوكيل حيث يجوز بيع المضاربين هؤلاء بمثل القيمة نهاراً أو ليلاً يظهر مع أنه قبل ظهور الربح حكم الوكيل أحيماً وبوجه أن المضارب أعم تصرفاً من الوكيل فقد سبب التصرف على وجه لا يلائم المصلحة وقد يكون نائباً بمحض في بعض الاحوال فلهذا بالمسند بالتصرف بائعاً تصرف مع هؤلاء بمثل القيمة ولشبهه بالتأجيل ينعى تصرفهم ينعى بسره فاما الوكيل فثابت بحض في تصرف خاص فيكون متما في تصرف مع هؤلاء في حق التوكيل وان كان بمثل القيمة (الامن عبداً وما كانه) فله لا يجوز عندهما أيضاً في حق البسوط بقوله الامن عبداً الذي لا يدين عليه لان كسبه ملغى لا يرفع عنه كسبه من نفسه فكان فيه إشارة إلى أنه لو كان عليه دين يجوز بيعه منه عندتهم المشبه كذلك في النهاية ومعراج الدراية قال بعض الفضلاء فيه تأمل فانما العبد الذي عليه دين يبيع عاقباً يملك مولاه عند أبي يوسف ومحمد فلا يظهر التقييد فائدة انتهى أقول نعم ان العبد الذي عليه دين يبيع مولاه وقت بيعه مولاه ما في يده عندهما إلا أنه يتعلق بحق الفراء حتى لو أعتق مولاه من كسبه عداً لا ينعى عندهما ولكن ينعى فحينئذ يقر مولاهما عند أبي حنيفة فلا يملك مولاه ما في يده ولو أعتق من كسبه عداً لا ينعى فائدة التقييد تظهر بناء على يتعلق بحق الفراء عاقباً يبيع عندهما أيضاً حتى يصير مولاه موعظاً أن ينزعه من يده ولهذا جاز بيع العبد المأذون الذي عليه دين من مولاه ما في كسبه وبيع مولاه منه شيئاً أمواله عندهم جميعاً ولم يجوز بيع العبد المأذون الغير المدين شيئاً من مولاه ولا يبيع مولاه شيئاً من عنده أصلاً وسنكتشف ذلك كله في كتاب المأذون فحقه في البسوط لان كسبه ملغى لا يرفع عنه كسبه من نفسه معناه أن كسبه ملغى خاص لمولاه يتعلق بحق الفراء يرفع عنه كسبه من نفسه بخلاف العبد المدين قال المصنف في تعليل ما ذكر في الكتابين جانبهما (لان التوكيل مطلق) أي عن التقييد بشخص دون آخر والمطلق يعمل بالطلاق فكان المقتضى وجوداً والماتع متف لان الماتع هو التهمة

بأكثر من القيمة في البيع وبأقل منها في الشراء فهو جائز بخلاف وعكسه غير جائز كذلك وبعين بسره كذلك على ما ذكر في الكتاب وشرح الطحاوي وعلى ما ذكر في الفخيرة جاز عندهما ومثل القيمة عندهما جائز بائعاً في الروايات غير جائز عند أبي حنيفة في رواية الوكيل والبيع وهو المذهب كورني في الكتاب وفي رواية المضارب جازاً ما عرف هذا فالتعليل على المذهب كورني في الكتاب في جانبهما قوله لان التوكيل مطلق أي عن التقييد بشخص دون آخر والمطلق يعمل بالطلاق فكان مقتضى وجود الماتع متف لان الماتع هو التهمة

(قال المصنف وقال يجوز بيعه منهم مثل القيمة) أقول تخصيص البيع بالذ كرم قيل الا كفاية بذكر من الشراء والا فليس به خلاف كما يعلم من الشروح (قوله وعادة الكتاب) أقول المراد منه قوله بمثل القيمة (قوله)

يدل على أن البيع منهم ينعى بسره لا يجوز) أقول الآن دليلهما يقتضي جواز ظاهرهما جل ما في الكتاب على رواية الفخيرة ووافق الغن البسر بمثل القيمة (قوله وعكسه غير جائز) أقول يعني ينعى فاحش (قوله كذلك) أقول يعني لا خلاف (قوله والمطلق يعمل بالطلاق) أقول صرح الشارح في كتاب الرجوع عن الشهادة بان الإطلاق كلمة كل فتذكر

ولاشك في هذا لانها ما ان تكون من حيث اشارة العين أو للمالية وليس شيء منها موجود أما الاول فلا لان الاملاك متباينة حيث يحصل للذين وطع بارية نفسه ولولم يكن ملكه متبايناً عن ملك أبيه لكانت جاريته مشتركة لولم يحصل له وطعها ولا يحصل له وطع بارية أبيه والمنافع منقطعة فان تباين الاملاك موجب انقطاع النافع وأما الثاني فلا ان التقدير بمثل القيمة يتغير وإذا وجد مقتضى وانقضى النافع وجب القول بالجلواز كافي البيع من الاجنبي وانما يجوز من غير مقتضى القيمة عليه لا يبيع من نفسه لان ما في يد العبد لولاء والبيع من نفسه غير جائز لان الواحد اذا تولى طرفه كان مستزداً مستقصاً فاضاً مسلماً مختصاً بما في اليد لا يبيع من نفسه لان مقتضى القيمة عليه عمل واحد في حالة واحدة وكذا القول حتى في كسب المكاتب حتى لا تصح تبرعاته ولا تزويج عبيده ونقل حقيقة بالهجر فصار كالعبد لولا ان حقه من الله القول بالوجوب يعني فلما ان التوكيل مطلق لكن مواضع التهمة مستتة من الوالات لا تشرع للاعتناء فكانت موضوعاً ما في هي موجودة هي بديل عدم قبول الشهادة ولان النافع بينهم متصلة

(٦٩)

(قوله لانها ما ان تكون من حيث اشارة العين الخ) أقول أي من حيث اشارة هؤلاء فالعين أو بالمالية فيه بحث بل الظاهر ان المراد اشارة نفسه بأحد هما (قوله أما الاول فلا ان الاملاك متباينة الخ) أقول فلا تفرقة في اشارة العين فلا تهمه (قوله ولا يحصل له واه مارية أبيه) أقول فيه بحث (قوله وأما الثاني فلا ان التقدير الخ) أقول ولا اشارة لنفسه بالمالية فإن المجهوم من تعليله انه لولم يقدر بمثل القيمة لوجد اشارة بالمالية لنفسه وليس كذلك ولا مجال للجل كلامه على اشارة من رد شهادته له كما هو مقتضى تقدير بعض الشروح

ولاشك في هذا لانها ما ان تكون من حيث اشارة العين أو من حيث اشارة المالية وليس شيء منها موجود أما الاول فلا ذكره بقوله (ان الاملاك متباينة) الا ترى ان يحصل للذين وطع بارية نفسه ولا يحصل له وطع جارية أبيه ولولم يكن ملكه متبايناً عن ملك أبيه لكانت جاريته مشتركة لولم يحصل له وطعها ولا يحصل له وطع جارية أبيه (والمنافع منقطعة) لان تباين الاملاك موجب انقطاع النافع وإذا كان الامر كذلك فلا تفرقة من حيث اشارة العين فلا تهمه وأما الثاني فلا ان التقدير بمثل القيمة يتغير فإذا وجد مقتضى وانقضى النافع وجب القول بالجلواز كافي البيع من الاجنبي (مخلاف العبد) يعني الذي لا دين عليه لم يعرف (لا يبيع من نفسه) أي لان بيع الوكيل من مثل ذلك العبد يبيع من نفسه (لان ما في يد العبد) أي ما في يد مثل ذلك العبد (القول) أي ملك خاص للقول لاحق فيه لغيره فصار البيع منه بغيره من نفسه والبيع من نفسه غير جائز لان الواحد اذا تولى طرف في البيع كان مستزداً مستقصاً فاضاً مسلماً مختصاً بما في اليد وبه من التضاد ما لا يقتضي (وكذا القول حتى في كسب المكاتب) حتى لا تصح تبرعاته ولا تزويج عبيده (والتقلب حقيقة بالهجر) يعني وقد يتقلب الحق في كسب المكاتب الحقيقة المالك بغير المكاتب عن أداء بدل الكتابة فصار كالعبد (وه) أي ولا يبيعه (ان مواضع التهمة مستتة من الوالات) يعني فلما ان التوكيل مطلق لكن مواضع التهمة مستتة من الوالات لا تشرع للاعتناء فكانت موضوعاً ما في هي موجودة هي بديل عدم قبول الشهادة) أي فيما بينهم (ولان النافع بينهم متصلة) لان كل واحد منهم ينتفع بجمال الآخر عادة فصار مال كل واحد منهم كال

وهو الظاهر لان قوله وليس شيء منها موجود يعني عن الحبل عليه والجواب أن المراد من قوله وليس شيء منها أي التهمتين من تلك الحبستين فتأمل (قوله يعني الذي لا دين عليه) أقول فيه تأمل فإن العبد الذي عليه دين يحيط بما في يده من ماله عند أبي يوسف ومحمد فلا يظهر من التقيد فائدة (قوله لان الواحد اذا تولى طرفه الخ) أقول ولان فيه مانع التهمة وهو اشارة العين لكن ما ذكره الشارح أعرج حيث يتجوز جوازه وان صرح به الوكيل الا أنه في نفسه بحث لان الالاب والوصي يتوليان طرفي العقد كالأناشيري الالاب وللهما الصغير لنفسه أو باع ماله عنه وكذا الوصي الا ان يقال تعدد الجهة يجوز لاجتماع غلبتها (قوله وفي ذلك من التقابل الذي لا يقتضي قيامه بمقابلته) أقول الضمير في قوله مقابلته راجع الى التقابل (قوله هو موجوده ههنا) أقول قوله وهي راجع الى التهمة فقولنا لكن مواضع التهمة مستتة (قال المصنف ولان النافع بينهم متصلة) أقول هذا الدليل لا يجري في الأخير

فصار بيعا من نفسه ومن وجه والابارة والصرف على هذا الخلاف قال (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل والكثير والعرض عند أي خشفة رجه الله وقال لا يجوز بيعه بتقاضي لا يتقاضي الناس فيه ولا يجوز بالاداء والماله ناسر) لان مطلق الامر يتقيد بالتعارف لان التصرفات لرفع الحاجات فتتقيد بموافاقها والتعارف بالبيع بمن المثل والتقيد ولهذا اقتيد التوكيل بشرائه الفهم والجد صاحب من وجه (فصار) أي بيع الوكيل من هؤلاء (بمعان نفسه من وجه) فكانت في مهمة اثار العين قال صاحب العانة في شرح دليل أي خشفة ههنا ولاي خشفة القول بالموجب أقول ليس الامر كذلك لان القول بالموجب على ما تقرر في كتب اصول التزام ما يترتب له المثل مع بقائه الخلاف وههنا ليس كذلك لان حاصل التعليل المذكور من قبلهما أن التوكيل مطلق والتمه متعينة شيان الاملاك وانقطاع المنافع وحاصل ما ذكر من قبله أن التمه متعينة والمنافع متصلة والتظاهر أن ما لهذا منع لماعل من قبلهما لا تسليم والتزام فلا يمكن من القول بالموجب في شيء فيه تسليم لقمة واحدة من التعليل المذكور وهي أن التوكيل مطلق لكن لا يترتب واحداهما مطلقا فلا يكون تسليها تسليما للعليل المذكور من قبلهما كالأغني قال المصنف (والابارة والصرف على هذا الخلاف) يعني أن أوكالة بالابارة والصرف على هذا الخلاف المذكور وانما خصهما بالذكرة لان الابارة شرعت على خلاف القياس لان المقرور عليه وهو المنافع معدومة والصرف بشرط بشرط عري عنها غير مكانا مما يظن عدم جوازها مع هؤلاء الاجماع فين أن الحكم فيهما كالحكم فيملواهما كذا في التروح أقول السلم أيضا شرع على خلاف القياس وبشرط مخالفة للعرف كان الحسن أن يذكره المصنف معهما كالأقالي المختلف حيث قال في بيان الخلاف المذكور والسلم والصرف والابارة على هذا الخلاف (قال) أي التدوير في مختصره (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل والكثير والعرض عند أي خشفة) ويجوز بيعه بأجل غير متعارف أيضا عند مخرج يفي الخيرة وغيرها وتبعية المستلفة الوكيل بالبيع مطلقا على البيع عاين وهان وبأي من كان والى أي أجل كان متعارف وغير متعارف كذا قالوا (وقال) أي أي وصف وصفه مدرجهما الله (لا يجوز بيعه بتقاضي لا يتقاضي الناس فيه) أي لا يجوز بيعه بتقاضي فاحش ويجوز بيعه بتقاضي (ولا يجوز إلا بالفراهم والناسر) أي لا يجوز إلا بالتقيد وكذا لا يجوز بيعه عندهما بالأجل متعارف قال في الخيرة وإذا باع بأجل متعارف فمما ليس التصاري تلك السلعة عاز عند علمنا أو باع بأجل غير متعارف فمما ليس التصاري تلك السلعة ما عاين مثلا في خسين سنة أو ما أشبه ذلك فعلى قول أي خشفة يجوز بيعه على قول أي وصف ومحمد لا يجوز وقال أخيرا يجوز البيع بالنسيئة انما يمكن في الفضله ما يدل على البيع بالتقيد فأما إذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالتقيد لا يجوز البيع بالتقيد لا يجوز البيع بالنسيئة نحو أن يقول بيع هذا السلعة فاضدني أي قال بيع فان القرابة لا يزومني أو قال بيع فلما احتاج إلى نقشة عاين في هذه الصور ليس له أن يبيع بالنسيئة انتهى قال المصنف في تعليل ما ذكر في الكتاب من جابها (لان مطلق الامر يتقيد بالتعارف) أي بما هو متعارف بين الناس (لان التصرفات لرفع الحاجات فتتقيد بموافاقها) أي بتقيد التصرفات بموافاق الحاجات (والتعارف بالبيع بمن المثل) وبالتقيد (ولهذا) أي ولا جيل تقيد التصرفات بموافاقها (تتقيد التوكيل بشرائه الفهم) وفي بعض النسخ الفهم مكان الفهم لكن الفهم البق لقرا قوله زمان الحاجة: كل الأزمان زمان الحاجة إلى الفهم كذا في النهاية ومعراج الدراية (والجد) بسكون الميم لا غير وهو ما جعلن الما فمكن فيه

أو كسبل فقد يستبد بالتصرف على وجه لا يملك وبالمال منه كالأدصار الملك عروضا فجاز أن يجوز تصرفه مع هؤلاء نظرا إلى جهة استبداده والابارة والصرف على هذا الخلاف وانما خصهما بالذكرة لان الابارة شرعت على خلاف القياس والصرف مشروط بشرط عري عنها غير مكانا عما هو مدم جوازها مع هؤلاء فين أن الحكم فيهما كحكم فيما سواهما كذا قيل قال (والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقبيل والكثير والعرض) أو كسبل بالبيع يجوز أن يبيع بمن قبيل وكثير ويعرض عند أي خشفة رجه الله وقال لا يجوز بتقاضي فاحش ولا يترتب التقيد لان مطلق الامر يتقيد بالتعارف عسرا إذ التصرفات لرفع الحاجات فتتقيد بموافاقها والتعارف بالبيع بمن المثل والتقيد ولهذا اقتيد التوكيل بشرائه الفهم بإيام البرد وبالجد بسكون الميم ما جدد من المله لثمة البرد كنية للاسم بالمصدر بإيام الصيف (قال المصنف فتتقيد بموافاقها) أقول في حيث هو وقوله كفو فيما سواهما أقول قوله فيما سواهما متعلق بقوله نسخة

قوله فين أن الحكم فيهما كحكم فيما سواهما أقول قوله فيما سواهما متعلق بقوله نسخة هو وقوله كفو متعلق بقوله الحكم

والاضحية بأيام الثراء وقبلها كل ذلك من ثلثة سنة حتى لو اشترى ذلك في السنة الثانية لم يلزم الأمر ولا البيع بغير فاعش بيع من وجهه من وجه ولهذا الوصول من المريض كل من التثا والاب والوصى لا يمكنه وكذا القايضة بيع من وجهه وشرا من وجهه لأنه من حيث ان غيبه اخرج السلعة من الملك بيع ومن حيث ان غيبه تفصيل السلعة في الماشرا غلا يتناول مطلق اسم البيع لان المطلق ينصرف الى الكمال والاب خفيفة رجحه اقله القول بالوجوب أي

(٧١)

لكن المطلق يجري على خلافه في غير موضع التفتيش تناول كل ما يطلق عليه البيع (قوله) والبيع بالعين تنزل في الجواب يعني سلان المطلق يتقدم المتعارف لكن البيع بالعين وبالعين أي العرض متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن لتماز واجبة أو لغيرها وعند التبرع من العين وعند ذلك لا ياتي بفسخ الثمن وكثرة فكان العرف مشتركا لا يصلح دليلا لاحد الطرفين بل المتنازع فيه يكون داخل تحت ما دعيه الخصم في دفع نزاعه أو تظهر مكاربه والمسائل المذكورة مروية عن أبي يوسف رحمه الله على ذلك الوجه وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فهي على الخلاف والبيع بالعين أو العين

(قوله) لكن المطلق يجري على خلافه (الح) أقول الوجه أن بوجه بان التوكيل بالبيع مطلق والعرف العملي لا يصلح لتيسيد المطلق كما طاروا

والاضحية زمان الحاجة ولا ان البيع بغير فاعش بيع من وجهه من وجهه من وجهه وكذا القايضة بيع من وجهه وشرا من وجهه فلا يتناول مطلق اسم البيع ولهذا لا يمكنه الاب والوصى وله أن التوكيل بالبيع مطلق فيعرض على الخلاف في غير موضع التهمة والبيع بالعين أو بالعين متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والتبرع من العين والمسائل عنوة على قول أبي حنيفة رجحه اقله على ما هو المروي عنه

تسمية الاسم بالصدر كذا في الصحاح والديوان (والاضحية زمان الحاجة) متعلق بتقدير أي بتقدير التوكيل بشراء هذا الامر زمان الحاجة فتتبع التوكيل بشراء الخصم بأيام البرد وبشراء الجسد بأيام الصيف وبشراء الاضحية بأيام الثراء وقبلها كل ذلك من ثلثة سنة حتى لو اشترى ذلك في السنة الثانية لم يلزم الأمر (ولا ان البيع بغير فاعش بيع من وجهه) وهو ظاهر (وهبة من وجهه) ولهذا الوصول من المريض كل من التثا والاب والوصى لا يمكنه وهو وكيل بالبيع دون الهبة (وكذا القايضة) أي البيع بالعرض (بيع من وجهه وشرا من وجهه) لا من حيث ان غيبه اخرج السلعة من الملك بيع ومن حيث ان غيبه تفصيل السلعة في الماشرا (قلنا ناوله) أي فلا يتناول البيع بغير فاعش وبيع القايضة (مطلق اسم البيع) ولهذا لا يمكنه الاب والوصى لان المطلق ينصرف الى الكمال (ولا ي خفيفة ان التوكيل بالبيع مطلق) أي غير مقيد بشئ (فيجري) أي يجري المطلق (على) إطلاقه في غير موضع التهمة) فيتناول كل ما يطلق عليه البيع قال صاحب الصناعة في شرح هذا المقام ولا ي خفيفة القول بالوجوب أي سلان أن التوكيل بالبيع مطلق لكن المطلق يجري على الخلاف في غير موضع التهمة أقول وهذا أقبح مما قاله في المستقلة الأولى اذ لم يقل انهم هنا على ان التوكيل بالبيع مطلق بل قال ان المطلق الامر يتقدم المتعارف يعني ان ما هو في صورة الاطلاق من الامر فهو موقوف للحقيقة المتعارف للموضع من الحكم بان التوكيل بالبيع مطلق حتى يصير محلا للع أو التسليم فلا يتصور أن يكون ماذ كرم قبل أي خفيفة هنا نقول بالوجوب تسليم أن التوكيل بالبيع مطلق والحق أن حاصل معنى الكلام المذكور منع لكون مطلق الامر هو لتقدير المتعارف بناء على قاعدة تزوم اجراء المطلق على الخلاف في غير موضع التهمة وان حاصل معنى قوله (والبيع بالعين أو بالعين) أي العرض (متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والتبرع) أي السامة (من العين) تنزل في الجواب من المنع المذكور يعني سلان ان المطلق الامر يتقدم المتعارف لكن البيع بالعين أو بالعين متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن لتماز واجبة أو لغيرها وعند التبرع من العين وفي هذا لا ياتي بفسخ الثمن وكثرة وعند الثمن وعرضه فكان العرف مشتركا لا يصلح دليلا لخصمين على الآخر (والمسائل عنوة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه) أي من المسائل المستشهد بها من قبل الخصم وهي مسائل شراء الخصم والجسد والاضحية ليست علمية على قول أبي حنيفة بل هي مروية عن أبي يوسف على ذلك الوجه وأما عند أبي حنيفة فهي على الخلاف لا يتقدم زمان الحاجة قال فتاوى السلطان وقلنا انها تتقدم على قول أبي حنيفة أيضا نقول انما تتقدم بدلالة العرض لا بدالة العادة لأن العرض من شراء الخصم يدفع ضرر البعد وذلك يخص بالثناء والفرض من شراء الجسد دفع ضرر الحرج وذلك

كأب الاعيان بل الذي يصلح لتيسيد العرف العفنى وليسلم فالعرف العملي مشترك لا يجوز تيسيد المطلق مع التعارض فغدا مل ثم أقول صرح في أوائل فصل الشراء في دليل مسئلة اجابية بان العرف أمك فلا يخافه لان مراده تمتع العرف العقلي لا العملي (قوله أو لغيرها) أقول يحتمل بالبيع بالعين (قوله بل المتنازع فيه) يكون داخل تحت ما دعيه أقول نعم قوله فتتبع

بما هو العما

بيع من كل وجه حتى أن من حلف لأبيع بكذا يبيع بثلثين أو بالعين أو بالاجل هذا ما يسلطوا في العين جعل في الوكالة كذا
وأعترض بأنه لا بد من ير أن العرف في البيع يقع عر بانه في البيع في هذا النوع ألا ترى أنه لو حلف لأب أن أبيع لك هذا
حلت في التوكيل بشرائه للجم واشترى الوكيل لحاقدا وقع على المشتري لأعلى الأمر وأوجب بان التوكيل بشرائه للجم إنما يقع
على لحم ساع في الأسواق والتقليد لا يباع (٧٣) فيها لا تلائم التوكيل عليه فحصل هذا أن العرف قد اختلف في قسمها فاختلف

(قوله ان كلامنا في الامر المطلق الخ) أقول في مناسبة الجواب للسؤال بحث يظهر ملاحظة السؤال ومورده العناية

عن محصيل ما غريمتمو صلا اليه باخراج ملكه وكلاهما صادق على المتأينة فالبيع والشراء يطلقان على عقد شرعي يرد على مجموع مائتين باعتبارين يعني كل منهما باطلاق لفظ يخصه عليه وذلك بغير البائع عن المشتري ولو قيل بالبيع عن الوكيل بالشراء فيسقط ما قبل اذا كان يعلم كل وجهه وشرا من كل وجهه فيلزم ارجح أو حتى يفرضه القصاص البيع وما قبل اذا كان شرا من كل وجهه كان الوكيل به وكلا بالشراء وهو ذلك الشراء بغير فاحش بالاتفاق فكان الواجب ان لا يجوز في المتأينة الا اذا كان ما قبله من العرض مثله في القيمة أو اقل منه يسيرا كروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله وذلك لان الموكل اطلق في تركه البيع فيعتبر ذلك بترجيح جانبه ويجوز ان يبيع جاعزا وهنا ولا يلزم الوكيل (٧٣) بالصرف فانه لا يجوز ان يبيع بالمثل أصلا لان موكله لا يملك

ذلك بالنس فكذلك الوكيله
فعلك هذا وتطبيقه على
ما في الكتب ملاحظا بين
المبصرة محمد التصدي
لتطبيقه ان شاء الله تعالى

الغاية وهي مباداة المال بالمال على وجه التراضي بطريق الاكتساب كاتقدم في أول البيوع قال وكل ما صدق عليه هذا المد فهو بيع من كل وجهه وشرا من كل وجهه أقول فيه خلل أما أولا فلهذا لا يفتى على أحد أن المراد بالبيع في قوله والمتأينة بيع من كل وجهه وشرا من كل وجهه هو البيع المقابل للشراء وهو وصف البائع وأن المراد بالشراء في قوله المزور هو الشراء المقابل للبيع وهو وصف المشتري والحد المذكور أعني مباداة المال بالمال على وجه التراضي بطريق الاكتساب انما هو حد البيع المتفق عليه عند فقهاءنا وهو المجموع المركب من الإيجاب والقبول مع الارتباط الشرعي الحاصل بينهما فذلك يعمد من قوله وجوده كل واحد منهما وأما ما قلنا من قوله وكل ما صدق عليه هذا المد فهو بيع من كل وجهه وشرا من كل وجهه بعد أن جعل هذا الحد لكل واحد من البيع والشراء فيقتضي أن يكون كل البياعات الغير الاضطرارية بيعا من كل وجهه وشرا من كل وجهه اذا لا يتحقق فيهما من صدق هذا الحد عليه كاتقدم في أول البيوع ولم يقل به أحد قط واعترض بعض الفضلاء وجه آخر على قوله وهو مباداة المال بالمال على وجه التراضي بطريق الاكتساب حيث قال فيه تعلق نظرنا بالبائع بقوله بجاله في ما بالعاقبة والعرض فلا يتناول الحد الشراء انتهى أقول هذا سافط لان ما بالعاقبة والمعرض لا تتناول الحد المذكور والشرا من المقابل والمعاوضة يقتضيان في كل واحد من البسدين بلا تفاوت واعتابي حديث دخول الباع على الثمن وسبغ الكلام فيه ثم قال صاحب الغاية ويجوز أن يقال البيع في الحقيقة عبارة عن اخراج ملكك متوصلا به إلى محصيل ما غريمتمو والشراء عبارة عن محصيل ما غريمتمو صلا اليه باخراج ملكه وكلاهما صادق على المتأينة انتهى أقول هذا هو الواجب ان كان مقتضى خبره أن يكون ضميفا عند الا ان المراد به قوله وكلاهما صادق على المتأينة أنهم صادقان على بطلان المتأينة معاقلة لا ينتقض بسائر البياعات فان صدق البيع بالمعنى المزبور في سائرهما مخصص بالسلعة وصدق الشراء فيها مخصص بالثمن فيسقط ما قاله بعض الفضلاء على قوله وكلاهما صادق على المتأينة بل على جميع البياعات في تقريره مقصود انتهى فتدبر ثم قال صاحب الغاية فالبيع والشراء يطلقان على عقد شرعي يرد على مجموع مائتين باعتبارين يعني كل منهما باطلاق لفظ يخصه عليه وذلك بغير البائع عن المشتري ولو قيل بالبيع عن الوكيل بالشراء انتهى أقول وفيه خلل لأن ما قبله من معنى البيع ومعنى الشراء متعديان للذات ومتفرعان بالأختار يعني كل منهما باطلاق لفظ يخصه عليه وهو لفظ البيع في البيع ولفظ الشراء في الشراء فيختص بالبايع عن المشتري لكنه ليس صحيحا أما ولا قلنا قد تقرر في كتب الفقه أن لفظ البيع ولفظ الشراء من الاستعداد يطلق كل منهما على كل من معنى البيع والشراء وصرحوا به في أول كتاب البيوع حتى

(قوله وكلاهما صادق على
المتأينة الخ) أقول بل
على جميع البياعات في
تقريره مقصود (قوله فالبيع
والشراء يطلقان على قوله
بخصه عليه) أقول قوله
باعتبارين متعلق بقوله
يطبقان والضمير في قوله
منهما راجع إلى البيع
والشراء والضمير في قوله
يخصهما راجع إلى قوله
كل والضمير في قوله عليه
راجع إلى قوله عقد (قوله
وذلك لان الموكل اطلق في
وكيله البيع فيعتبر ذلك
وترجيح جانه) أقول
هذا تعليل لقوله السابق
بأسطر وهو قوله
فيسقط ما قبل الخ وقوله
فيعتبر ذلك يعني يعتبر

(١٠ - تكملة سادس)

البيع وقوله وترجع جانبه يعني يترج جانب البيع (قوله فالبيع والشراء يطلقان على عقد شرعي الخ) أقول ما أشبه كلام الشارع هذا بما قال شارح رسالة آداب البصا والتعلم متعديان للذات متفرعان بالأختار وهو مولا لمعني الدين (قوله يعني كل منهما باطلاق لفظ الخ) أقول أي في المتأينة بخلاف غيرهما ما يقابل فيه البيع بالتقديفان التعيين فيه لا يشوق على إطلاق اللفظ المختص بل صاحب السلعة بايع وصاحب التقومد شتر (قوله لا يجوز ان يبيع بالمثل) أقول انا باع بخصه

صرح نفسه أيضا هناك بان لفظ البيع من الاضداد لفظه واصطلاحا وقال يقال باع الشيء اذا اشترى
 او اشترى واذا كان كذلك فكيف يتيسر اختصاص أحد اللفظين المذكورين بأحد المعنيين المذكورين
 وكيف تصور تعين أحدهما عن المعنيين باطلاق أحد ذلك اللفظين عليه ولا شك أن ماهو من الاضداد
 بصح إطلاقه على كل من معنييه على أن اتحاد معنيي البيع والشراء باللفظين مما يقل به أحدهما الثقات
 ولا يرى وجهه سديد وأما تأنيق لفظ البيع كما يتعقد بالاجاب والقبول يتعقد أيضا بالتعاطي كما
 تقر في البيوع وفي صورة التعاطي لا يلزم إطلاق لفظ على شيء منهما فكيف يتوقفه تعين كل منهما
 باطلاق لفظ يخصه عليه وبذلك يتميز البائع عن المشتري والوكيل بالبيع عن الوكيل بالشراء وأما
 تأنيق لفظه لو تعين كل منهما باللفظ يخصه وأما تأنيق البائع عن المشتري لكان الصادر من أحد التعاقدين
 يباع من الآخر شراء البتة فلم يصح القول بان المقايضة بيع من كل وجه وشراء من كل وجه بل هي
 حينئذ إما بيع وإما شراء لا غير اللهم إلا أن يصح المراد بكونها يباع وشراء من كل وجه على أنهاصالحة
 لكل واحد منهما قبل صدوره والعقد أو ما بعده صدور من تعين واحد منهما ولكنه تصسف ثم انه فرع
 على ما ذكره سقوط بعض ما قيل هنا ولم يصح الاصل كما عرفت لم يصح الفرع أيضا لأن صحة
 الفرع فرع صحة الأصل كما لا يخفى واعلم أن ههنا أسئلة وأجوبة يستدعي بسطها لتحقيق المقام فنقول
 ان قيل من المحال أن يوصف الشيء الواحد بصفة وبضد في حالة واحدة فلو قلنا بان بيع المقايضة
 بيع من كل وجه وشراء من كل وجه في ذلك الوقت لزم هذا المحال قلنا انما يلزم المحال لو كان ذلك بجهة
 واحدة وليس كذلك فإنه بيع من كل وجه بالنسبة الى غرض نفسه وشراء من كل وجه بالنسبة الى
 غرض صاحبه وانما قلنا هذا لان البيع لا يذهب من مبيع وعن كل واحد منهما بأولى من
 الآخر أن يجعل هو مبيعا أو متبعا في كل واحد منهما مبيعا بجهة واحدة أو متبعا بجهة الآخر فان
 قيل لانس عدم الاول في أحد ههنا لأنه لا يدين ادخال الباء في واحد منهما تصديق الصاق البديل بالمبدل
 وما دخل عليه الباء تعين للثنية كما عرف أن الباء تصيب الاثنا فحينئذ تعين الآخر لكونه مبيعا بجهة
 قلنا قد كرفي أوائل كتاب البيوع أن الباء انما تعين ما دخلت عليه للثنية اذا كان ذلك الشيء من
 الكميات أو الموزونات من غير الدراهم والنفائير فان الدراهم والنفائير متعينة للثنية سواء دخلت
 علم الباء أو لم تدخل والعروض المعينة للبيعة سواء دخلت عليها الباء أو لم تدخل أما
 الكميات والموزونات اذا كانت غير معينة وهي موصوفة بصفة فان دخلت عليها الباء تعين للثنية كما
 اذا قال اشتريت هذا العبد بكذا حنطة جيدة وأما اذا لم تدخل عليها الباء فلا تعين لها أيضا ثم ان
 كلاً مناهما في بيع المقايضة وهي تنبئ المساواة يقال مما قيل ان أي مساويان فكان كلا البديلين
 متعينا فلا تعين واحد منهما للبيعة ولا للثنية فلذلك جعل كل واحد منهما مبيعا وتعا وان دخلت
 الباء في أحدهما فلان قيل اذا كان بيع المقايضة شرا من كل وجه ويباع من كل وجه في أي وجه
 ربح أو خسرة جانب الباع فيه حتى يقد البيع على الآخر عندنا باع الوكيل بالبيع وعرض مع
 الغير الفاحش قلنا ربح هو جانب البيع استدلالا بذكر في البسيط في باب الوكيل بالبيع وعرض مع
 البيوع من أن جانب البيع يربح على جانب الشراء في البيع وعرض الأبري أن أحد المضاربين واشترى
 بغير إذن صاحبه كان مشتر بالنفس ولو باع بغير إذن صاحبه شيئا من مال المضاربة توقف على ائذ
 صاحبه فان باعه بعرض يتوقف أيضا على ائذ صاحبه كان تصرفه على المضاربة فغيره أن جانب
 البيع يربح فيه كذا في النهاية ومعارض الدراية فان قلت كأن كل واحد من عقدي عقد المقايضة
 بائع بالنسبة الى عرض نفسه مشتر بالنسبة الى عرض الآخر كذلك كل واحد من عقدي عقد الصرف
 بائع ومشتري أن عقد الصرف بيع والبيع لا يذهب من مبيع وعن وليس أحد البديلين أولى من الآخر

قال (والوكيل بالشراء يجوز عقد المثل) الوكيل بالشراء يجوز أن يشتري على القيمة والغبن اليسير دون الفاحش لأن القيمة فيه متعققة فلهذا اشتراؤه فيه ظالم وأوقفه الحق بغيره على ما مر

قال المصنف والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتخلف الناس في مثلها) أقول قال لا تتأني قال الشيخ الامام خواهر زاده جواز عقده ولو كسب جواز عقد الموكل بالشراء زيادة يتخلف الناس في مثلها فيما ليس له قيمة معلومة عند أهل البلد كما مله قيمة معلومة عندهم كالحب والجم إذا أراد الوكيل بالشراء على ذلك لا يزم الأمر قلت الزيادة أو كثر قال في بوع التتويه بقي انتهى وقال الزبلي هذا كما إذا كان سعره غير معروف بين الناس ويحتاج فيه إلى تقويم المقومين وأما إذا كان معروفا كالتبن والجم والموز والجبن لا يبي في فيه الغبن وإن قل ولو كان غلبا واحدا انتهى (قال المصنف ولا يجوز بما لا يتخلف الناس في مثله) أقول قال الزبلي ويكفي لا يجوز وشراؤه غير التقدير لعدم التعارف انتهى وقد علم ذلك ضمنا في التوكيد بالشراء في شرح قوله ولو كسبه بشراء حتى يبينه (قوله) أوقد وجهه ظاهرا (الخ) أقول فيه أنه المراد بعدم

قال (والوكيل بالشراء يجوز عقد المثل) القيمة وزيادة يتخلف الناس في مثلها ولا يجوز بما لا يتخلف الناس في مثله) لأن القيمة فيه متعققة فلهذا اشتراؤه فيه ظالم وأوقفه الحق بغيره على ما مر في جملة مبيعا أو شرا بغير كل واحد منهما مبيعا أو شرا في بيع المقاضية على قول أبي حنيفة في ظاهر الرواية واختلاف الرواية الحسن كاذ كرم في النخعة والميسر ولا يتصل في بيع الصرف على قول الكل باتفاق الروايات كاذ كرم في باب الوكالة والصرف من صرف الميسر فما وجه الفرق بينهما مع اتحادهما في العلة قلت الفرق بينهما أنهما من حيث وقوعه عندهم جواز بيع الوكيل بالشراء الغبن الفاحش هذا أيضا لو كان لا تصرف الوكيل بالشراء الغبن الفاحش إنما لا يفتد على الموكل للقيمة فإن من لم يزل أثره عند نفسه لم يعلم بالغبن أراد أن يزم ذلك الموكل وهذا الغبن موجود هنا فالوكيل على عقد الصرف لنفسه كالمصرف في الميسر وأما بيع المقاضية فليس الوكيل أن يبيع من نفسه ولو أن يشتري لنفسه عرض الآخر فبالبطالة عرض الموكل فلم ترد القيمة التي وردت في حق الوكيل بالشراء فغير منع الجواز ذلك في ظاهر الرواية على قول أبي حنيفة وكذا في النخعة أن الوكيل بالصرف إذا اشتري بما لا يتخلف الناس فيه لا يجوز بخلاف لأن الغبن على قوله أبي حنيفة إن كان يجوز باعتباره يبيع من وجهه لا يجوز باعتبار شرا من وجهه لأن الشراء أصل في هذا العقد لأن الغنبة في العارهم والذات أصل والعبرة فلا يصل فكان شرا من كل وجه والغبن الفاحش لا يتصل في الشراء بالاتفاق كذا في النهاية قال صاحب العناية لا يزم الوكيل بالصرف فانه لا يجوز أن يبيع بالأقل أو سلا لا من موكله لا يملك ذلك بالنسبة فكذا وكذا انتهى أقول فيه فظهر أن موكله إنما لا يملك البيع الأقل فيما إذا انعقد البدل في الجنس وأما إذا اختلفا فيه فبذلك قطع كما تقرر في كتاب الصرف ولا يفتي أن عدم جواز بيع الوكيل بالصرف بغبن فاحش على قول الكل باتفاق الرواية غير منصرف في صور اتحاد الجنس بل يزم صور في اتحاد الجنس واختلافه بل المستفاد صورة في صرف الميسر بصورة اختلاف الجنس حيث قال فيه وأن موكله بالف درهم يصره له فباعها بدينار ووسط عنه ما لا يتخلف الناس في مثله لا يجوز على الأمر انتهى فلتزم هذه الصورة قطعاً ونكتي في ورود السؤال على ما ذكر في الكتاب ولعمري أن صاحب العناية قد خرج في شرح هذه المسئلة عن سنن الصواب وغنى في تصريفه غنا فاحشا ومع ذلك قال في آخر كلامه تعليلهم هنا وتطبيقه على ما في الكتب لا حظا بعين الصورة فبعد المصلحة لتعقده إن شاء الله تعالى (قال) أي القدر يرى في مختصره (والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وزيادة يتخلف الناس في مثلها) وهي الثمن اليسير (ولا يجوز بما لا يتخلف الناس في مثله) وهو الغبن الفاحش وقال في شرح الأقطع وعن أبي حنيفة رواية أخرى أنه يجوز بالقبول والكثير لم يزم الأمر كذا في غاية البيان علل المصنف ما في الكتاب بقوله (لأن القيمة فيه) أي في الشراء (متعققة فلهذا) أي فلهذا الوكيل (اشتراه) أي اشتري الشيء الذي وكله (لنفسه) أي لأجل نفسه (ظالم) أي بواقفه الحق بغيره (وهو الموكل (على ما مر) إشارة الحاذ كرم في فصل الشراء بقوله لأنه موضع غنمة بأن اشتراؤه لنفسه فأنار رأي المصنف فظهر أن زعمها الآخر انتهى والقيمة في باب الوكالة معتبرة ولأن الوكيل بالشراء يستوجب الثمن في ذمة نفسه ويوجب لنفسه مثله في ذمة الآخر والإنسان متمم في حق نفسه فلا يملك أن يزم الأمر الثمن ما لم يدخل في ملكه بأثره ما بعده ولهذا قال واشترت وقبضت وذلك في يدى فقلت الثمن لا يقبل قوله بخلاف الوكيل

الموافقة في عبارة الهداية هو جود اشتراؤه والا لا يكون دليلا على ما نقلنا وجعل كلمة أو والظاهر أن أو تصبغ والاصل أن قد وجد

تم يمكن أن يمنع عدم كونه دليلا على ما نقلنا

حتى لو كان وكيله شرعاً متى بعينه قالوا ينبغي على الآخر لا تنفاه التهمة لانه لا يملك أن يشتره لنفسه وأراد بقوله قالوا عامة المشايخ منهم
 اتفاق بعضهم قال يفسد فيه القين اليسر الفاحش وقال بعضهم لا يفعل فيه اليسر أيضاً وكذلك الوكيل بالسكاح اذ تزوج موكله
 امرأته كثر من مهر مثلها جاز عندنا لانه لا يدين الاضافة الى الموكل في العقد ولا يتمكن فيه هذه التهمة بخلاف الوكيل بالشرائه لانه
 يطلق العقد حيث يقول اشترت (٧٦) ولا يقول فلان ثمن القين اليسر والفاحش فقال (والذي لا يتباين فيه

حتى لو كان وكيله شرعاً متى بعينه قالوا ينبغي على الآخر لانه لا يملك شراء لنفسه وكذلك الوكيل بالسكاح
 اذ تزوج امرأته كثر من مهر مثلها جاز عندنا لانه لا يدين الاضافة الى الموكل في العقد فلا يتمكن
 هذه التهمة ولا كذلك الوكيل بالشراء لانه يطلق العقد قال (والذي لا يتباين الناس فيه ما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين

بالبيع قالوا قال بعث وقضت الثمن وعطيت عندي كان القول قوله ولان امره بالشراء مطلق ملك الغير
 وليس للانسان ولاية مطلقة في ملك الغير فلا يترابط امره بغيره بخلاف البيع فان امره بالبيع ملك
 نفسه وله في ملك نفسه ولاية مطلقة ولان اعتبار العوم والاطلاق في التوكيل بالشراء غير ممكن لانه
 لو اعتبر ذلك لا يشتري ذلك المتاع بجميع ما عليه الموكل وبما لا يملك من المال ونحن نعلم انه لا يقصد ذلك
 فلهذا على آخره بخصوص وهو الشراء بالتقديس يسير وفي جانب البيع اعتبار العوم والاطلاق
 ممكن لانه لا يتسلط به على ثمن من ماله سوى البيع الذي يرضى بزيال ملكه عنه وهذا مقرر وفي ربيعة بين
 الوكيل بالبيع والوكيل بالشراء في القين الفاحش ذكرت في كتاب البيع عن المسوط (حتى لو كان
 وكيله شرعاً متى بعينه قالوا) أي المشايخ (ينبغي على الآخر) أي ينفذ العقد على الآخر وان كنتم
 القين الفاحش لا تنفاه التهمة (لانه) أي الوكيل (لا يملك شراء) أي شراءه الذي المعلن (لنفسه)
 وأراد بقوله قالوا عامة المشايخ فان بعضهم قال يفسد فيه القين اليسر والفاحش وقال بعضهم
 لا يفعل فيه القين اليسر أيضاً كافي الأخيرة وغيرها (وكذلك الوكيل بالسكاح اذ تزوج) أي زوج
 موكله (امرأته كثر من مهر مثلها جاز عندنا) أي عندنا حنفية ذكره محمد في الاصل في أول باب
 الوكيلة في السكاح حيث قال واذا وكل رجل رجلاً أن يزوجه امرأته ينفذ زوجها لانه فهو جاز فان زادها
 على مهر مثلها فهو جاز في قول أي حنفية وفي قول أبي يوسف ومحمد اذ تزوجها بما يتباين الناس
 في مثله فهو جاز وان زاداً كثر من ذلك لم يلزم الزوج السكاح الا أن وضاه واذا وكل رجل رجلاً أن يزوج
 امرأته ينفذ زوجها الوكيل فهو جاز وهي امرأته ولا يشبه هذا الشراء امره أن يشتري عبداً بعينه
 فاشتراه الوكيل لنفسه كان العبد اسماً الى مخالف الاصل قال المصنف في دليل ما في الكتاب (لانه)
 أي الوكيل بالسكاح (لا يدين الاضافة الى الموكل في العقد) أي في عقد السكاح (فلا يتمكن هذه
 التهمة) أي تهمة اذ لا يفسد له أو لا لنفسه ثم يلقه غيره (ولا كذلك الوكيل بالشراء لانه يطلق العقد)
 أي لا ينفذ الى الموكل حيث يقول اشترت ولا يقول اشترت فلان ينفى بجمرة الاطلاق ولا يجب
 عليه الاضافة الى الموكل فتتمكن تلك التهمة قال شيخ الاسلام خواهر زاد جواز عقد الوكيل بالشراء
 بزادة يتباين الناس في مثلها فيمجلس له قيمة معلومة عندنا هل البلد كالعبدة والواب وغير ذلك وأما
 حاله في قيمة معلومة عندهم كالنفيج والهم وغيرهما اذ اذا وكل بالشراء على ذلك يلزم الآخر وان
 قلت زادة كالنفس مثلاً (قال) في بيع التتويع بقى (والذي لا يتباين الناس فيه ما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين) هذا اللفظ القدر في محضه وبفهم منه أم يقابل بما يتباين فيه قال
 في الأخيرة تكلموا في أخذ الفاصل بين القين اليسر والقين الفاحش والصحيح ما روي عن محمد رحمه الله

ما لا يدخل تحت تقويم
 المقومين فيكون مقابله
 مما يتباين فيه قال شيخ
 الاسلام رحمه الله هذا
 التقديد فيما لم يكن في قيمة
 معلومة في البلد كالعبدة
 والواب فلهذا لا ذلك كالنفيج
 والهم وغيرهما اذ لو وكل
 بالشراء لا ينفذ الى الموكل
 وان قلت الزادة كالنفس
 مثلاً لا هذا مما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين اذ
 الباطل تحته ما يحتاج
 فيه الى تنوعهم ولا حاجة
 ههنا للقبول فلا يدخل

(قال المصنف وكذلك الوكيل
 بالسكاح الخ) أقول وكان
 ينبغي أن لا يحوز عنده
 أيضاً لان الوكيل من قبل
 الزوج في معنى الوكيل
 بالشراء (قال المصنف
 والذي لا يتباين الناس الخ)
 أقول قال لا يتباين قال
 الشيخ أبو المعين السقي في
 شرح الجامع الكبير
 ومشايخ بلخ ففسلوا ذلك
 على ما قال الفقيه أبو
 القاسم بن حسين اندلس
 حتى عنهم أنهم قد روي
 بالسري المتاريم ورواه
 وفي الحيوان بده باز وروى

العرض به ثم هذا كلامه انتهى هذا مخالف لما في الهداية فان المهور منه أن المقدر بما ذكره هو القين
 الفاحش قوله قال شيخ الاسلام هذا القيد في الخ أقول هذا القيد لا فرق وازالة الاشتباه بين القين اليسر والفاحش فلا يرد
 أن قوله لا هذا مما لا يدخل الجدل على اعتبار هذا القيد لان المراد بهذا القيد تحديد كل واحد منهما بالفرق بينهما واذا لم يرد فيه
 قيمة معلومة يمتثل كل واحد منهما بقين بلخ لا يمتثل للفرق

وقبل الثمن السيرة وهو الظاهر وقبل الفاضل ويساعده سوق الكلام في العروض دهم وفي الحيوانات دهم وفي العقارات دهم وفي الفوائد دهم
وان زاد على ذلك ثم الوكيل (٧٧)

وقبل في العروض دهم وفي الحيوانات دهم وفي العقارات دهم (لأن التصرف يكثر وجوده في الأول وقبل في الأخير ويتوسط في الأوسط وكثرة الفين لقلته التصرف قال (وإذا وكله بيع عبداً بغير نصفه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله) لأن اللفظ مطلق عن قيد الاقتراح والاجتماع

في التوابع كل غبن يحصل تحت تقويم المقيمين فهو يسير وما لا يدخل تحت تقويم المقيمين فهو فاضل قالوا فيه أشار في الجامع في تعليل مسألة الزكاة قال المصنف (وقبل في العروض دهم وفي الحيوانات دهم وفي العقارات دهم) اعلم أن ظاهر سوق الكلام ههنا شعر بأن يكون مراده بد كره هذا القول تفسير الثمن الفاضل لأن صريح ما ذكره سابقاً كان تفسير الثمن الفاضل قالوا قال بعده وقبل في العروض الخ كان التبادر من أن يكون هذا أيضاً تفسير الثمن الفاضل وأما الذي تضمنه التطبيق لما عيّن في سائر المعينات أن يكون مراده بذلك تفسير الثمن اليسير وعن هذا كان التمرح ههنا فترس منهم من تردد في تعيين مراده وحصل كلامه محتملاً للثمن ولكن ذكر كل واحد منهما بغير لأم عند نفسه ومنهم من جزم الثاني فقال هذا بيان الثمن اليسير ولم يذكر الاحتمال الآخر وقال الشارح الكافي في هذه الفرقة وكان قوله وقبل مطوقاً على ما تضمنه قوله ما لا يدخل تحت تقويم المقيمين فله إذا كان الثمن الفاضل ما لا يدخل تحت تقويمهم كان ما يدخل تحت تقويمهم غنياً يسيراً وأما عند أبي حنيفة أن يكون تفسير الثمن اليسير لأنه هو المرافق لما ذكره جمهور الفقهاء عامة المشايخ في كتبهم المعتمدة منهم الإمام البار علاء الدين الأسدي فإنه قال في شرح الطحاوي وروى عن نصير بن يحيى أنه قال قد مر ما يتفان الناس في العروض دهم وفي الحيوانات دهم وفي العقارات دهم وادعاهم ومنهم الشيخ أبو المعجب النسفي فإنه قال في شرح الجامع الكبير اختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير منهم من قال ما يتفان الناس فيه قليل وما لا يتفان الناس فيه كثير ومنهم من قال ما يدخل تحت تقويم المقيمين فهو قليل وما لا يدخل فهو كثير ومنهم من قال لا يفسد من الإبراء القاضي ومحمد في هذا الكتاب يعني في الجامع الكبير بدنه ثم مشايخ بلخ فصار ذلك على ما قاله الفقيه أبو القاسم بن شعيب حتى عهدناهم قد تروا السيرة في العقارات دهم وفي الحيوانات دهم وفي العروض دهم انتهى كلامه في غير ذلك من الأئمة الكبار المتفقين على جعل ذلك تفسير الثمن اليسير وهذا وإنما كان التقدير في الأقسام المذكورة على الوجه المذكور (لأن التصرف يكثر وجوده في الأول) وهو العروض (وبقى في الأخير) وهو العقارات (وبتوسط في الأوسط) وهو الحيوان (وكثرة الفين لقلته التصرف) لأن الثمن يزبد بقلة التجرب وهو يتصرف يكثر وقتها وكثرة الفين لقلته التصرف وكثره ثم إن عشرة دراهم مضاف تقطع به بدعومة فطحت أصلاً ودرهم مال يحبس لأجله فقد لا يتساع به في الماكسة فله يفسر فيما ذكر وقوعه يسيراً والنصف من الصفة فكان يسيراً وضوعاً بذلك بحسب الوقوع لما كان أقل وقوعاً منه اعتبر به ضعفه وما كان أقل من الأقل اعتبر به ضعف ضعفه (قال) أي محمداً رحمه الله في الجامع الصغير (وإن أركله) أي إذا وركل رجلاً (بيع عبد) أي بيع عبده وفي بعض النسخ بيع عبده (بيع نصفه جاز عند أبي حنيفة) أي موضع المسألة في البدلية تبعه للاختلاف المذكور لأنه إذا باع نصف ما وركل بعه وليس في تفرقه ضرر كالخطبة والشعر يجوز بالاتفاق ذكره في الباضاح قال المصنف (لأن اللفظ مطلق عن قيد الاقتراح والاجتماع) فيصير على إطلاقه وتورد ذلك بقوله

من سائر الكتب (قوله) ويساعده سوق الكلام (أقول يعني في الهدايا والكافي) (قوله في العروض) (فإذا كان الثمن الخ) (أقول توضيح لقليل الأول)

التصف حاز عنده فلذا باع
التصفه أولى وقولا لا يجوز
لأن التوكيل به تصرف في
المعارف ويبيع التصف
غير متعارف لمقتضى من
ضرر الشركة لأن البيع
التصف الآخر قبل أن
يخصصه لأن بيع التصف
قد يقع وسيلة إلى الامتثال
بأن لا يجحد من يشتره
بجمله فيتحتاج إلى التفرقة
فلذا باع الباقي قبل قبض
البيع الأول تبين أنه
وقع وسيلة وأن لم يقع
ظهر أنه لم يقع وسيلة فلا
يجوز وهذا استحسان عندهما
فإن وكله بشرائه عبيد
فاسترى نصفه فاشترى
موقوفه بالانفاق لئلا كثر
من الخليل أنفا في
التوكيل بالبيع والفرق
لأن نصفه ربحه القمان
التمه في الشراء متعققة
على ما مر من قوله

(قوله فلذا باع التصفه
أولى) أقول لمن أين علم
أنه باع التصف به فانه
يجوز أن يبيع التصف
بربع الفتن إلا أن يبين
على الظاهر من الحال
(قال الأنا يبيع التصف
الآخر قبل أن يخصصه)
أقول أراد به الاختصاص
إلى القاضي ونقض القاضي
البيع كما يدل عليه
كلام بعض الشرح وقول
المصف قبل قبض البيع

الآخرى أهو باع الكل بمن التصف يجوز عنده فلذا باع التصفه أولى (وقولا لا يجوز) لا مغر
متعارف لما فيه من ضرر الشركة (الأن يبيع التصف الآخر قبل أن يخصصه) لأن بيع التصف
قد يقع وسيلة إلى الامتثال بأن لا يجحد من يشتره به جملة فيتحتاج إلى أن يفرق فلذا باع الباقي قبل قبض
البيع الأول تبين أنه وقع وسيلة وإذا لم يبيع ظهر أنه لم يقع وسيلة فلا يجوز وهذا استحسان عندهما
(وان وكله بشرائه عبيد فاشترى نصفه فاشترى موقوفه فلان اشتري بأمره الموكل) لأن شراء البعض
قد يقع وسيلة إلى الامتثال بأن كل مورد ما يقع جماعة فيصالح إلى شرائه متقصا فلهذا اشتري
الباقي قبل رد الأمر بالبيع تبين أنه وقع وسيلة فينفذ على الأمر وهذا بالاتفاق والفرق لا يبيح حصة
أن في الشراء تصفق التهمة على ما مر

(الآخرى أهو باع الكل) أي كل العبد (بمن التصف يجوز عنده) أي عند أي حصة (فلذا باع
التصفه) أي بذلك الثمن (أولى) أي فهو أولى لأن ما سلك البعض مع بيع البعض بقدر من الثمن
أنفع للأمر من بيع الكل بذلك الثمن واعتقد بقوله عنده لأنه لا يجوز عندهما أن يكون غنا فاحشا
فلان قبل انما جاز بيع الكل بمن التصف لانه لم يتضمن عبث الشركة وأما بيع التصف فتضمن ذلك
فكان هذا مخالفاً لمقتضى التوكيل إلى الشر فبين أن لا ينفذ على الموكل فلنا ضرر الشركة أهل وأهون من
ضرر بيع الكل بمن التصف فلذا جاز هذا على قوله فلا يجوز ذلك وهو أهون أولى (وقولا لا يجوز)
أي لا يجوز بيع نصف ذلك العبد (لانه غير متعارف) يعني أن التوكيل يبيع العبد بتصرف إلى
المعارف وبيع التصف غير متعارف (ولمقتضى من ضرر الشركة) لانه يبيع (الأن يبيع
التصف الآخر قبل أن يخصصه) أي الموكل والتوكيل (لأن بيع التصف قد يقع وسيلة إلى الامتثال
بأن لا يجحد من يشتره به جملة فيتحتاج إلى أن يفرق فلذا باع الباقي قبل قبض البيع الأول تبين أنه) أي
البيع الأول (وقع وسيلة) إلى الامتثال (ولذا لم يبيع) الباقي (ظهر أنه) أي البيع الأول (لم
يقع وسيلة) إلى الامتثال (فلا يجوز وهذا) أي كون البيع موقفاً على أن يبيع التصف الآخر
قبل انصومه (استحسان عندهما) إذا التماس أن لا يتوقف قبض التصف على قبض البيع كذا في
معراج الغرابة وقال الزيلعي في التبيين وقولهما استحسان والقاس ما قلناه أو حصة ربحه أنه اه والمعنى
الأول أن نسب عبادة الهدية كالا يتحقق على القطن (وان وكله بشرائه عبيد فاشترى نصفه فاشترى
موقوفه فلان اشتري بأمره الموكل) لأن شراء البعض قد يقع وسيلة إلى الامتثال بأن كل مورد ما يقع
جماعة فيصالح إلى شرائه متقصا فلهذا اشتري بالجزء من الشيء والنصيب كذا في المغرب (فلذا
اشترى الباقي قبل رد الأمر بالبيع تبين أنه وقع) أي شراء البعض (وسيلة) إلى الامتثال (فنفذ
على الأمر) لأنه يصير كلها شرا بجملة قال المصنف (وهذا) أي جواب هذه المسئلة وهو كون
الشراء موقوفاً (بالانفاق) بين أعتا الثلاثة ثم اختلف أبو يوسف ومحمد في التوكيل بشرائه عبيداً
اشترى نصفه فقال أبو يوسف إن أعتقه الآخر جاز وإن أعتقه الموكل لم يجز وقال محمد إن أعتقه
الموكل جاز وإن أعتقه الموكل لم يجز فأبو يوسف يقول إن المقدم موقوف على إجازة الموكل الأخرى
أنه لو أجاز مريم بمقتضى عليه والأعتاق إجازة منه فينفذ عليه ولا يتوقف أعتاق الموكل لأن الوكالة
تتأول بملازمة غيره فلو عكف الموكل شرائه لنفسه ولم يتوقف على إجازة غيره فنفذ أعتاقه ومحمد يقول أنه
قد خالف فيما أمره به وإنما التوقف عليه من حيث أن الخلاف يشوبه وقعه به بأن يشترى الباقي
قد يقع الخلاف وقيل أن يشترى مئة مخالفاً فلذا أعتقه الآخر لم يجز كذا في النهاية والكفاية نقل عن
الأنصاف (والفرق لا يبيح حصة) أي بين البيع والشراء (أن في الشراء تصفق التهمة على ما مر)
أشاره إلى قوله لأن التهمة فيه متعققة فلهذا شراها لنفسه المعنى أن التهمة متعققة في الشراء دون

فلعله اشترأ لنفسه مالاً وغرق آخران الامر في البيع بصادف ملكه فخصم بيعته بوجه الاطلاق فبطل بيع العبد كله وانصفه
 وأما الامر بالشراء فصادف ملك الغير فله بيع ولا يعتد به التقيد والاطلاق أي اطلاق الامر وتفسيره بغيره العرف والعرف
 فيه أن يشتري العبد بوجه ولقاتل أن يقول بهذا التعليق يقتضي أن لا يصح التوكيل بالشراء لان التوكيل بالشراء أمر بالشراء وقد حال
 الامر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يصح والجواب أن القياس يقتضي (٧٩) نقول لكنه مع حديث حكيم بن
 حزام فان النبي صلى الله

وأخران الامر بالبيع بصادف ملكه فيصح فيعتبر فيما أطلقوه الامر بالشراء بصادف ملك الغير فلم
 يصح فلا يعتد به التقيد والاطلاق (قال) ومن أمر رجلاً ببيع عبد فباعه

البيع فاعتبر من هذه الحينة (وآخر) أي غرق آخران في حقيقته بغير البيع والشراء (أن الامر
 بالبيع) في صورة التوكيل بالبيع (بصادف ملكه) أي ملك الآخر (فيصح) أي الامر بالبيع
 لولاية الامر على ملكه (فيستوفى ما أطلقه) أي اطلاق الامر (والامر بالشراء) في صورة التوكيل
 بالشراء (بصادف ملك الغير) وهو مال البائع (فلم يصح) أي الامر بالشراء (فغيره بغيره التقيد
 والاطلاق) أي تقدير الامر واطلاقه فيعتبر فيه التعارف والمعارف فيه أن يشتري العبد بوجه كذا في
 العناية وهو الذي يساعد ظاهر لفظ المصنف قال صاحب العناية بعدما كثر في هذا التقدير الشرح
 ولقاتل أن يقول بهذا التعليق يقتضي أن لا يصح التوكيل بالشراء لان التوكيل بالشراء أمر بالشراء
 وقد قال الامر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يصح والجواب أن القياس يقتضي ذلك ولكنه مع
 حديث حكيم بن حزام فان النبي صلى الله عليه وسلم وكله بشراء وانصفه وإذا صح فلابد من محل فخلناه
 الثمن الذي في ذمة المولى لكونه ملكه كوصيته الى المعارف علامه لا لئلا بقدر الامكان ولو علمنا
 بالاطلاق كن ذلك ابطلا لقياس والعرف من كل وجهه والاعمال ولو وجهه أولى الى هنا كلامه أقول
 في الجواب شي وهو أن حاصله أن المولى بالاطلاق في صورة التوكيل بالشراء لا يبطل العمل بالعرف مع
 كونه من الدلائل فيصحه عليه أن يقتضي هذا أن لا يصح بالاطلاق في صورة التوكيل بالبيع أيضاً لا
 يبطل العمل بالعرف كذلك قال قلت لمول بالقياس في صورة الشراء فلم يعمل بالعرف أيضاً ثم ابطل
 القليلين معاً بخلاف صورة البيع حيث عمل فيها بالقياس لم يلغ أن الامر فيها بصادف ملك الامر
 قلت لا تأخير لهذا الفرق ههنا لا تأخر كما القياس في صورة الشراء بالنس وهو أقوى من القياس
 ففي الكلام في العرف فلو جاز تقدير الاطلاق في صورة الشراء ينال على وجوب العمل بالدلائل بقدر
 الامكان لماز تقسيمه في صورة البيع أيضاً لم يلغ ذلك وقال صاحب فاعلم ان بيان في شرح الفرق
 الثاني ان الامر في صورة التوكيل بالبيع بصادف ملك الامر فصع أمر بولاية على ملكه فاعتبر
 اطلاق الامر بخلاف بيع النصف لان الامر وقع مطلقاً عن الجميع والتفريق وأما الامر في صورة
 التوكيل بالشراء فصادف ملك الغير وهو مال البائع فلم يصح الامر بمقصود الامه لا ما لم لا مرق حال
 الغير وانما يصح ضرورة الحاجة اليه ولا عوم لما تبين ضرورة وتغير بغير اطلاقه فلم يجوز شراء البعض
 لان الثابت بالضرورة يتقدر بضرورة الضرورة وذلك بتأدي بالمعارف وهو شره اكله لا البعض لان
 الفرض المطلوب من الكل لا يحصل بشراء البعض الا اذا اشترى الباقي قبل أن يقتصره فصور على
 الامر لا يحصل مقصودنا حتى أقول هذا التقدير من البيان وان كان غير مفهوم من ظاهر لفظ
 المصنف الا أنه حثنا لمانوجه السؤال الذي ذكره صاحب العناية ولا يحتاج الى ما تركه في جوابه
 كما لا يخفى على المتأمل (قال) أي محمدي يبيع الجامع الصغير (ومن أمر رجلاً ببيع عبد فباعه)

من محل فبطل ما اتفقنا ان
 في ذمة المولى لكونه ملكه
 وصرفناه الى المعارف
 علامه لا لئلا بقدر الامكان
 ولو علمنا بالاطلاق كن ذلك
 ابطلا لقياس والعرف
 من كل وجهه والاعمال
 ولو وجهه أولى قال
 (ومن أمر رجلاً ببيع
 عبداً) ومن أمر رجلاً
 أن يبيع عبداً فباعه

(قوله فلعلمنا اشترأ لنفسه)
 أقول وعدم الموافقة
 لتعيينه بالشركة قدس
 (قوله غرق آخران الامر
 بالبيع الخ) أقول وبخبره
 أن العبد لما كان ملك
 البائع وملك التوكيل
 التصرف في كله ملكه
 التصرف في بعضه أيضاً
 والعرف العمل لا يصح
 مضى لفظه كن قال الامر أنه
 طلق نفسك فلا تملكها
 واحدة حيث يصح ومريت
 المسئلة في الاختلاف
 في الشهادات بليلها
 ولما عملك للموكل للشراء
 بالشراء لم يعمل التصرف

فسمى عليه كذا قيل فملك التصرف في الكل يقتضي ملكه في البعض فلم يمكن اعتبار الامر في اعتبار العرف العمل المحذوق
 على ما سدنا (قوله فلا يعتد به التقيد والاطلاق) أقول لظهوره أن اعتبار اطلاق الامر وتفسيره بغيره العرف والعرف
 وانصفه فلابد من محل فخلناه الثمن الذي في ذمة المولى لكونه ملكه كوصيته الى المعارف علامه لا لئلا بقدر الامكان ولو علمنا
 بالاطلاق كن ذلك ابطلا لقياس والعرف من كل وجهه والاعمال ولو وجهه أولى الى هنا كلامه أقول في الجواب شي وهو أن حاصله أن المولى بالاطلاق في صورة التوكيل بالشراء لا يبطل العمل بالعرف مع
 كونه من الدلائل فيصحه عليه أن يقتضي هذا أن لا يصح بالاطلاق في صورة التوكيل بالبيع أيضاً لا يبطل العمل بالعرف كذلك قال قلت لمول بالقياس في صورة الشراء فلم يعمل بالعرف أيضاً ثم ابطل
 القليلين معاً بخلاف صورة البيع حيث عمل فيها بالقياس لم يلغ أن الامر فيها بصادف ملك الامر قلت لا تأخير لهذا الفرق ههنا لا تأخر كما القياس في صورة الشراء بالنس وهو أقوى من القياس
 ففي الكلام في العرف فلو جاز تقدير الاطلاق في صورة الشراء ينال على وجوب العمل بالدلائل بقدر الامكان لماز تقسيمه في صورة البيع أيضاً لم يلغ ذلك وقال صاحب فاعلم ان بيان في شرح الفرق
 الثاني ان الامر في صورة التوكيل بالبيع بصادف ملك الامر فصع أمر بولاية على ملكه فاعتبر اطلاق الامر بخلاف بيع النصف لان الامر وقع مطلقاً عن الجميع والتفريق وأما الامر في صورة
 التوكيل بالشراء فصادف ملك الغير وهو مال البائع فلم يصح الامر بمقصود الامه لا ما لم لا مرق حال الغير وانما يصح ضرورة الحاجة اليه ولا عوم لما تبين ضرورة وتغير بغير اطلاقه فلم يجوز شراء البعض
 لان الثابت بالضرورة يتقدر بضرورة الضرورة وذلك بتأدي بالمعارف وهو شره اكله لا البعض لان الفرض المطلوب من الكل لا يحصل بشراء البعض الا اذا اشترى الباقي قبل أن يقتصره فصور على
 الامر لا يحصل مقصودنا حتى أقول هذا التقدير من البيان وان كان غير مفهوم من ظاهر لفظ المصنف الا أنه حثنا لمانوجه السؤال الذي ذكره صاحب العناية ولا يحتاج الى ما تركه في جوابه
 كما لا يخفى على المتأمل (قال) أي محمدي يبيع الجامع الصغير (ومن أمر رجلاً ببيع عبد فباعه)

وقبض الثمن أو لم يقبض فردد المشتري عليه بسبب لا يحدث منه قضاء القاضي بينة أو بايعين أو
بأقرانه برده على الآخر) لأن القاضي يتيقن بحدوث العيب فيد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا إلى
هذا الخ

وسلمه (وقبض الثمن أو لم يقبض فردد المشتري عليه) أي على البائع المشتري (بسبب لا يحدث منه)
أي لا يحدث منه أصلا كالاصبع الزائدة والسن الناقصة أو لا يحدث منه في مثل هذه المدة
(بقضاء القاضي) متعلق برده أي رد قضاء القاضي وهو احتراز عما إذا كان الرد بغير قضاء كالمساكن
(بينه) متعلق بقضاء القاضي أي قضاؤه بينة المشتري (أو بايعين) أي أو قضاؤه بأبائه البائع عن
اليمين ضد وجهها إليه (أو بأقرانه) أي أو قضاؤه بأقرار البائع (فله) أي البائع وهو المأمور
(برده) أي برده العبد الذي رد عليه (على الآخر) بلا حاجة إلى خصومة إذا رد على الوكيل في هذه الصورة
رد على الموكل فلن قيل إذا أقر الوكيل بالعيب فلا حاجة حينئذ إلى قضاء القاضي لأنه قبله بالجملة فما
معنى ذكر قضاء القاضي مع الإقرار قلنا يمكن أن يقر الوكيل بالعيب ويتجنب بذلك عن القبول ففضله
القاضي كمن أجبر على القبول كذا في النهاية وكشعر في الشروح وأجاب صاحب العناية عن السؤال
المذكور بوجه آخر حيث قال فإن ظلت أن كان الوكيل مقررا بالعيب رد عليه فلا حاجة إلى
قضاء القاضي فماذا نذكره قلت الكلام وقع في الرد على الموكل فإذا كان الرد على الوكيل بأقراره بلا
قضاء الرد على الموكل وإن كان عيبا لا يحدث منه في عاصروا ما لم يمسوطة فظهرت الفائدة إذا فاقهم
واغتنبه انتهى كلامه أقول هذا الجواب ليس شافيا فهو لا يحسم عرق السؤال لأن هاتيك الفائدة
مترتبة على وقوع القضاء أي حاصله بعد حصوله وكلام السائل في سبب وقوع القضاء ابتداء يعني أن
القضاء امتنع شرعا لفصل الخصومات ورفع المنازعات ولا شأن لفصل الخصومات ورفع المنازعة فبحق
الخصومة والمنازعة وقها إذا أقر الوكيل بالعيب لا خصومة ولا منازعة فلا حاجة إلى القضاء أسافيا
سبب دفع القضاء متى ترتب عليه تلك الفائدة فطوبى السائل فهو الأول لأن امتناع المقر بالعيب عن
قبول اللعب يقتضي الاحتياج إلى وقوع القضاء عليه بل يجرى على القبول قال المصنف في تعليل المسئلة
المذكورة (لأن القاضي يتيقن بحدوث العيب فيد البائع) إذا كان الكلام في عيب لا يحدث منه (فلم يكن
قضاؤه مستندا إلى هذا الخ) يعني البينة والكنول والأقرار قال جماعة من الشراح هذا جواب عن
سؤال السائل وهو أن يقال لما كان العيب لا يحدث منه كالاصبع الزائدة لم يتوقف قضاء القاضي على
وجود هذا الخ بل ينبغي أن يقضى القاضي بدونه العيب قطعا وهو هذا العيب عند البائع فأجاب بأن
قال لم يكن قضاؤه مستندا إلى هذا الخ أقول لا بدح على من لا ذوق صحيح أن معنى هذا الكلام
وإن كان صالحا لكان يكون بواضع ذلك السؤال لأن تفرغ قوله ولم يكن قضاؤه مستندا إلى هذا الخ
على ما فيه بادخا الفاعل عليه بأي ذلك جدا لأن مثله السؤال الماسق قبل هذا القول فكيف يتم تفرغ
الجواب عليه وإن صاحب النهاية ذاق هذه الشاعرة حين قال في شرح قوله فلم يكن قضاؤه مستندا إلى
هذا الخ فاجاب عنه بقوله وتاويل اشتراطها في الكتاب أن القاضي يعلم الخ فجعل الجواب قوله وتاويل
اشتراطها في الكتاب الخ دون قوله فلم يكن قضاؤه مستندا إلى هذا الخ لكن لا يصح ذلك ظاهرا لأن
فلا بد اعترافنا بتساقط شرح قوله فلم يكن قضاؤه إلى آخره بأن هذا دفع ذلك السؤال وأما ما يقال أنه
لا مجال لأجراح قوله فلم يكن قضاؤه مستندا إلى هذا الخ عن جواب ذلك السؤال وإدخاله في التعليل
السابق لأن التعليل المذكور قد تم بدون القول بالزبور واليه ارجع عن ذلك السؤال لا يتم بدون هذا
كلا يخفى وأما صاحب معراج الدرر وغيره من أعلام الكلام فيقتضي المقام غير ما قبل التصريح

وقبض الثمن أو لم يقبضه
فردد المشتري على البائع
بسبب فلما أن يكون ذلك
بقضاء أو بغيره فإن كان
الأول فلا يخفى أن يكون
بسبب يحدث منه أو لم يكن
فإن لم يكن فلما أن يكون
العيب ظاهرا أو القاضي عاين
البيع أو لم يكن فلما أن كان
الأول لا يحتاج إلى عيّن
بينه أو تكتول أو أقرار
لأن القاضي يتيقن بحدوث
العيب فيد البائع وعيّن
البيع فيعلم التاديع
والعيب ظاهر فلا يحتاج
لرد البائع وإن لم يكن فلا بد
منه لا قضاء بل لأنه إذا لم
يعاين البيع قد ثبتت
تأريخه فيحتاج إليها لظهوره

(قال المصنف بسبب
لا يحدث منه) أقول أي في
تلك المدة كما يفهم من المقابلة
يدل عليه قول القاضي
يعلم أنه لا يحدث في مدة
أنه وهذا أعلم مما لا يحدث
أصلا ويحدث لكن لا في
تلك المدة

وتأويل اشتراطها في الكتاب أنه القاضى يعلم أنه لا يحدث مثله في مدته مثل لكنه اشبه عليه تاريخ البيع فيحتاج الى هذه الطبع لظهور التاريخ أو كان عيبا ليعرفه الاتساع أو الأطباء وقولهم وقول الطبيب جهة في توجهه للصحة لا في الرفق في اليأس في الرد على لو كان القاضى عاين البيع واليب ظاهرا لا يحتاج الى من ينهوه ودعى الموكل فلا يحتاج الوكيل الى رد وخسومة قال (وكذلك ان دعه عليه بسبب يحدث شبهة أو بايعين) لان البينة جهة مطلقة

الى غير ذلك صرحوا بل قوله لم يكن قضاءه مستندا الى جواب عن ذلك السؤال ولكن لم يتعرض أحد منهم لبيان وكذا كلفه حيث قد قلص عمدا كذا ما لو قال المصنف ولم يكن قضاءه مستندا الى هذا الطبع بتسديد الغاء بالاولى كان كلام أسلم وأولى (وتأويل اشتراطها) أى اشتراط هذه الطبع (في الكتاب) يعنى الجلبع الصغير (ان القاضى يعلم انه) أى العيب المذكور (لا يحدث مثله في مدته) مثل لكنه اشبه عليه أى على القاضى (تاريخ البيع فيحتاج الى هذه الطبع) أى الى واحد منها (لظهور التاريخ) أى لاجل ظهور التاريخ عند مدته حتى يتبين له ان هذا العيب كان في يد البائع فورد البيع عليه (أو كان عيبا) انزاعا الى تأويل آخر أى أو كان العيب الذى يريد المشتري الرجوع عيبا (لا يعرفه الاتساع) كالقرن في الفرج ونحوه (أو الأطباء) أى أو عيبا لا يعرفه الا الأطباء كالقن والسعال القديم (وقولهم) أى قول الاتساع (وقول الطبيب جهة في توجهه للصحة) للمشتري (لا في الرد) أى ليس بحجة في الرد على البائع (فيقتصر) أى القاضى (اليأس) أى الى الطبع المذكور (في الرد) على البائع أنقول في هذا التأويل ونظرا على هذا لا ينفع قول المصنف بما مر أن نقاظره يمكن قضاءه مستندا الى هذا الطبع والاحتياج الى التأويل انما كان لاحل تقييد قبل على هذا الالتم جواب أصل المسئلة ايضا الذين يثبتون ان يكون الجواب في الرد على الأمر بسبب لا يحدث مثله مثل الجواب في الرد عليه بسبب يحدث مثله في صورة ان كان ذلك باقرا لا يمكن قول الاتساع والاقول الاطباء جهة في حق الرد بل في كتاب القاضى فيه مقتضى الى إحدى الطبع المذكورة فيما لا يحدث مثله ايضا كذا قضاءه على الأمور باقرا لمضاهية فاصره لم يضر الأمور اليه فيقتضى أن لا تتعدى الى الأمر بعين ماذ كروا فيما يحدث مثله فتأمل ثم ان صاحب الكافي زاد ههنا تأويلا فالتاؤد منه على التأويلين الذين ذكرهما المصنف حيث قال ومعنى شرط البينة والتسكول والاقراء ان يشبهه على القاضى أن هذا العيب قد يميز أم لا أو علم انه لا يحدث في مدته مثل ولو كان لا يعلم تاريخ البيع فاحتاج الى هذا الطبع لظهور التاريخ أو كان عيبا لا يعرفه الاتساع أو الأطباء كالقرن في الفرج ونحوه وقولهم وقول الطبيب جهة في توجهه للصحة ولكن لا يثبت الرد بقولهم فيقتضى الى هذا الطبع لظهور التاريخ وذكره صاحب غايه البيان أيضا أقول ذلك التأويل لم يألوه وجهه جهة ههنا لان الكلام في الرد بسبب لا يحدث مثله والعيب الذى يشتمل على القاضى أنه قد يميز لا عما يحدث مثله اذا شك ان المراد عيبا يحدث مثله ما يجوز ان يحدث مثله عند المشتري لا ما تمنع حدوثه عند الماصح ارد على البائع ولو بحجة وان المراد بما لا يحدث مثله ما لا يجوز ان يحدث مثله عند المشتري فالى يشتمل أنه قد يميز أم لا مما يجوز ان يحدث مثله والا لما اشبهه ساه فان ما لا يجوز ان يحدث مثله قد يميز البينة (حق لو كان القاضى عاين البيع والعيب يظهر لا يحتاج) أى القاضى (المنشئ منها) أى من تلك الطبع (وهو) أى الرد على الوكيل (رد على الموكل فلا يحتاج الوكيل الى رد وخسومة) مع الموكل لا الى رد قضاءه فخص لعمد ولا القاضى والخصم باطحة الكاملة على الوكيل فخص على الموكل (قال وكذا اذا دعه) أى وكذا الحكم ان ارد المشتري العيب (عليه) أى على الوكيل (يعيب) أى بسبب عيب (يحدث مثله بينة) متعلق برده أو دعه عليه بينة (أو بايعين) أى بالتسكول عن اليقين (لان البينة جهة مطلقة)

وقد لا يكون العيب ظاهرا كالقرن في الفرج والمرض الذى فيحتاج الى التساع أو الاطباء في توجهه للصحة والرد لا يثبت بقول الاتساع أو الطبيب فيحتاج الى اطحة وفي هاتين الصورتين الرد على الوكيل رد على الموكل فلا يحتاج الى رد وخسومة لان الرد بالقضاء فخص لعمد ولا القاضى والخصم باطحة الكاملة على الوكيل فخص على الموكل وان كان يعيب يحدث مثله فان رد بينة أو بايع عيب فكذلك لان البينة جهة مطلقة أى كاسلة فتتعدى

(قال المصنف فيقتصر اليأس) أقول قال الاتساع أى فيقتصر المشتري الى اطحة وهي تسكول البائع عن اليقين مثلا برد البيع انتهى ولعله قصور

بأقر أن لم لا أكسب لان
الافراجه فاصره وهو غير
مضطر اليه لانه ماكنه
السكون أو الانكار حتى
تعرض عليه البين
ويقضى بالتكول لكن
انه ان خصام الموكل فيلزمه
بينه أو يتكول الموكل
لان الرد بالقضاء فسخ

(قال المصنف فان كان
ذلك باقرار لزم المأمور)
أقول قال الكافي وإذا
كان عيبا لم يحدث مثله
فرد به باقراره قضاء يكون
ردا على الموكل باتفاق
الروايات لان القاضي فسخ
العقد بينهما بطله بقيام
العيب عند البائع لا باقراره
فيلزم الآخر كما لو رد بينه
انتهى بغير ههنا أمر وهو
ما اذا كان علم القاضي
لعيب القديم بالمرار
الوكيل بان كانت الجارية
ملكاً فوكيل ثم باعها
من الموكل وهو باء ثم
باعها للوكيل بالوكلة من
آخر فأراد المشتري رد
عليه بسبب القرن والرتق
أو الفتن وأقر الوكيل عند
القاضي بعيبه في مثل
هذه الصورة ينبغي أن يلزم
الوكيل وكان له أن يخاصم
الآخر بجريان الدليل
بعينه فليأصل (قوله
أو يتكول الموكل الخ)
أقول لم يذكر الاقراران

والوكيل مضطر في التكول بعد الصبي عن علمه باعتبار عدم علمه ببيع فليزم الأمر قال
(فان كان ذلك باقرار لزم المأمور) لان الاقرار جهة فاصره وهو غير مضطر اليه لانه ماكنه السكون
والتكول لان له ان يخاصم الموكل فيلزمه بينه أو يتكول بخلاف ما اذا كان الرد بغير قضاء والعيب
يحدث مثله حيث لا يصح كونه أن يخاصم بانه لانه يبيع جدي في حق ثالث والبائع ثالثهما والرد
بالقضاء فسخ

أي كلمة تتعدى كذا في العنايه وهو الظاهر وقيل أي مشتقة عند الناس كافة فيثبت بها قيام
العيب عند الموكل فينفذ الرد على الموكل كذا في معراج الدواب أخذنا من الكافي (والوكيل
مضطر في التكول) هذا جواب عن خلافه في إياه عن عيين فانه ظاهراً رد على الوكيل بتكوله
لم يكن له أن رد على الموكل كمن اشترى شياً وباعه من غيره ثم ان المشتري الثاني وجد عيباً فرد
على المشتري الاول بتكوله لم يكن له أن يرده على باعه فيجعل هذا مالاً ورد عليه باقراره موافق
حق البائع فكذا في حق الوكيل ولكن نقول الوكيل مضطر في هذا التكول (بعد العيب عن
علمه) أي عن علم الوكيل (باعتبار عدم علمه ببيع) فانه لم يخرس أحوال البيع وهو
العبد فلا يعرف بعيب ملك الغير بل يصف كذا في تنكيل الموكل هو الذي أوقعه في هذه
الورطة فكان الخلل من عليه فيرجع عليه بما يلحقه من العهدة (فيلزم الأمر) أي فيلزم العبد
الأمر أو فيلزم حكم السكون الأمر بخلاف ما اذا أقر فانه غير مضطر الى الاقرار لانه يمكنه أن يسكت حتى
يعرض عليه البين ويقضى عليه بالتكول فيكون هو في الاقرار مختاراً لا مضطراً وبخلاف المشتري
الاول فانه مضطر الى التكول ولكن في ٤٠ بالمرار نفسه فلا يرجع بعهده علمه على غيره كذا في البسوط
والقوائد الظهيرة (قال) أي يحد في الجامع الصغير (فان كان ذلك) أي الرد على الوكيل (باقرار)
أي باقراره (لزم المأمور) أي لزم له هذا المأمور وهو الوكيل (لان الاقرار جهة فاصره) فظهر
في حق المقرود غيره (وهو) أي المأمور (غير مضطر اليه) أي الى الاقرار (لانه ماكنه السكون
والتكول) يقع السكون والتكول يعني عيبه السكون والتكول حتى يعرض عليه البين ويقضى
عليه بالسكون والتكول (الا أنه) أي يخاصم الموكل يعني لكن الوكيل أن يخاصم الموكل (فيلزمه
بينه أو يتكوله) أي يتكول الموكل قال بعض الفضلاء لم يذكر الاقراران لانه في الخصامة هنا اذا
كان مقرراً بخلاف الوكيل انتهى أقول ليس هذا بانماذ يجوز أن يقر الموكل بالعيب ويعتق بعد ذلك
عن القبول ففائدة الخصومة أن يصير القاضي القبول كما لو اقر بالرد على الوكيل على أنه يجوز أن
يظهر اقرار الموكل بعد خصامة الوكيل لانه لا يملك معنى لقوله ان لا فائدة في الخصامة هنا اذا كان مقرراً
تقدر (بخلاف ما اذا كان الرد) أي الرد باقرار الوكيل (بغير قضاء) يعني أن عاقب من أن الوكيل
أن يخاصم الموكل فيما اذا كان الرد على الوكيل بقضاء القاضي باقراره وأما اذا كان ذلك بغير قضاء
(والعيب يحدث مثله) فبخله (حيث لا يكون له أن يخاصم بانه) يعني الموكل (لانه) أي الرد
بالاقرار والراضين بغير قضاء (يسع حديثي في ثالث) وان كان فسخاً في حق المتعاقدين
(والبائع) يعني الموكل (ثالثهما) أي ثالث المتعاقدين وهما الوكيل والمشتري قال صاحب
غاية البيان وكان ينبغي أن يقول أن يخاصم موكله أو يقول آمره وكان ينبغي أيضاً أن يقول مكان وقوله
والبائع ثالثهما والوكيل ثالثهما أو لا ثالثهما لان الكلام في خصامة الوكيل مع الموكل وهو
ليس بائعاً انتهى واعتذر عنه صاحب العايات قال كان عيبه بالبائع لان المبيع لم ينتقل الى
الوكيل وتقرر عليه بامر قد حصل من جهة فكله باعها لباي انتهى (والرد بالقضاء فسخ) هذا جواب
سؤال وهو أن يقال ينبغي أن لا يكون للوكيل حق الخصومة مع الموكل أصلاً فبما اذا حصل الرد باقرار

لهم ولاية القاضي غير أن الحق هو الإقرار قاصر عن حيث القمع كانه أن يختصه ومن حيث التصور لا يرد وهذا فائدة لمعالجة
 إلى القضاء مع الإقرار فيسقط ما قال في النهاية إذا أقر الوكيل بالعيب (٨٣) لاحاجة حينئذ إلى قضاء القاضي لانه

يقبله لاحالة وان كان
 الثاني فلما لم يكن يجب
 يحدث مثله أولا فان
 كان الاول وكان يرد بإقرار
 لم الوكيل وليس أن
 يختص أمره وعبر عنه
 بالبايع لان المبيع لما انتقل
 إلى الوكيل وتقرر عليه
 بأمر قد حصل من جهته
 فكأنه باعه إياه لانه يبيع
 جديدي حق ثالث حيث
 قمع وأتو بدو رضاه من غير
 قضاء والبايع أي الموكل
 فلهما وان كان الثاني
 والإقرار لازم الموكل بغير
 خصوصية في رواية يسوع
 الأصل لان الرمتعين
 وذلك لانهما مفعلا عين
 ما فعله القاضي ان رفع
 الأمر اليه فأنه مالو رعا
 الأمر اليه في عيب لا يحدث
 مشهده عليه من غير
 تكليف باقامة الحجة على
 ذلك وكان ذلك راعى
 الموكل

(قال المصنف ومن حيث
 القصور لا يلزم الموكل
 الإصحة) أقول وعدم
 الاطرار البعوض هذا
 مراد أيضا كما يفهم من
 تقر للمصنف والافينجي
 أن لا يلزم الموكل في صورة
 السكول أيضا إلا بحجة
 لأن السكول حجة قاصرة

لهم ولاية القاضي غير أن الحق قاصر وهي الإقرار في حيث القمع كانه أن يختصه ومن حيث التصور لا يرد وهذا فائدة لمعالجة
 إلى القضاء مع الإقرار فيسقط ما قال في النهاية إذا أقر الوكيل بالعيب (٨٣) لاحاجة حينئذ إلى قضاء القاضي لانه

الوكيل لكونه يعالج بدافع حق الموكل فقال الرضا المصنف (لهم ولاية القاضي) يعني أن
 الرضا المصنف لا يقتضي أن يكون عقدا مستندا للتقدير وهو القرض لأن القاضي يرد على كرمته
 فيحصل قضاة الموكل ولاية القاضي (غير أن الحق قاصر وهي الإقرار) يعني لكن القمع استند إلى
 حجة قاصرة وهي الإقرار فعلمنا بالجهتين (فن حيث القمع) أي من حيث أن الرضا المصنف (كان
 له) أي الوكيل (أن يختصه) أي جمع الموكل (ومن حيث القصور في الحجة) أي من حيث أن
 الإقرار حجة قاصرة (لا يلزم الموكل إلا بحجة) أي الإقامة الوكيل الحجة على الموكل قال صاحب
 العناية وهذا فائدة لمعالجة القضاء مع الإقرار فيسقط ما قال في النهاية إذا أقر الوكيل بالعيب
 لاحاجة حينئذ إلى قضاء القاضي لا يقبله لاحالة انتهى أقول في بحث إذ قد عرفت فيما ذكرناه من قبل أن
 هذه الفائدة قائمة مرتبة على تحقق القضاء مالم يصدحوصه وما قال في النهاية انه هو في أصل تحقق
 القضاء وحصوله ابتدائية إذا أقر الوكيل بالعيب لم يبق هناك حاجة إلى قضاء من أي وجه يفتق القضاء
 حتى يتربط عليه الفائدة المذكورة وهذا كلام جيد لا يقط بما فهمه صاحب العناية فلان السائل
 أن يقول ثبت السررس ثم اتش ثم صاحب النيابة لم يثبت على ذلك القول بل ذكره بطريق السؤال
 وأجاب عنه بأن قال يمكن أن يقر الوكيل بالعيب ويمنع بذلك عن القول بقضه القاضي كان
 جبر عليه على القول انتهى وقد ذكرنا السؤال والجواب في أول المسئلة ولا يخفى أن ذلك الجواب
 جواب حسن ووجه وجهه أن فيه لدعوة عن التوجيه التي جعل للمصنف في اختيار العيب
 في مظهره المشتري الثاني على عقد ابتدائي الأول بسبب قضاء القاضي بإقرار أو بيعة أو باء عين حيث
 قال هناك ومعنى القضاء بالإقرار أنه أنكر الإقرار فثبت بالبيعة انتهى فنذكر أن فعل إذا كان لرد
 بإقرار الوكيل بغير قضاء يعني أن يكون له ولاية الرد على الموكل كأي الوكيل بالإجارة فلما إذا جرد وسلم
 ثم لمن المستأجر فيه عيب فقبل الوكيل بغير قضاء فله لازم الموكل ولم يعتبر إجار جديدة في حق الموكل
 فكذلك هذا قلنا من أصحابنا من قال لا فرق بينهما في الحقيقة لان العقد على في إجارة المار لا يصير
 مقبوضا بقض المار ولهذا توفى باهتداء المار كان في ضمان المأجير فيكون هذا من المبيع بمنزلة
 مالوطة الوكيل بالعيب قبل القبض بغير قبضه وهناك لازم الأمر كذلك في الإجارة وقال شمس الأئمة
 الشريفي وفي الكتاب على الفرق بين المصلين وقال انهم في الإجارة ليس بإجارة في حق أحد لان على
 إحدى الطرفين الإجارة عقد متفرقة فيقتضيه اقتضاها بحسب ما يحدث من المنافع فيعبر بالرد بالعيب
 يمنع الاقتضاء لأن يجعل ذلك عقدا مستندا وعلى الطريقة الأخرى العقد منقذ باعتبار إجارة المار مقام
 المقبوض عليه وهو المنفعة وهذا حكم ثابت بالضرورة فلا يبعد موضعه ولا ضروره أن يجعل
 الرد بالعيب عقدا مستندا لتمام المار مقام المنفعة كذلك في النهاية ومعارض الإجارة ولو كان العيب لا يحدث
 مثله والرد بغير قضاء أي وكان الرد بغير قضاء (بإقراره) أي بإقرار الوكيل (لا يلزم الموكل من غير خصوصية
 في رواية) أي في رواية كتاب السوء من الأصل (لان الرمتعين) وذلك لانهما مفعلا غير ما فعله القاضي
 لو رفع الأمر اليه فأنه مالو رعا إليه في عيب لا يحدث مثله رده على الوكيل ولا يكلفه إقامة الحجة على
 ذلك وكان ذلك راعى الموكل قال في الكافي فإذا تعين الرد صار تعلم الخصم وتسلم القاضي سواء

أيضا فصرح على أصله ما قلناه إقراره عندما (قوله لا يقبله لاحالة) أقول إذا تيسر له من حيث يكون القضاء لا تقتض تلك

وفي عامة الروايات ليس له ان يصاحبه لما ذكرنا والحق في وصف السلامة ثم ينتقل الى الرد ثم الى الرجوع بالنقصان فلم يتبعين الرد وقد يتناقض الكفاية بأطول من هذا قال (ومن قال لا تراهم تكسب عبيد بتدقيقه بنسبته وقال المأمور امرني بيعة ولم يقل شيئا فالتقول قول لا امر) لان الامر يستلزم جهته ولادلالة على الاطلاق قال (وان اختلف في ذلك المضارب وبالمال فالتقول قول المضارب) لان الاصل في المضاربة العموم

كسب الشفعة وقضاها للذين والرجوع في الهبة (وفي عامة الروايات) أي عامة روايات المسوط (ليس له) أي لو كسل (أن يصاحبه) يعني لا يلزم الموكل وليس لو كسل أن يصاحبه (لما ذكرنا) اشار في قوله لا يسع جدي في حق ثالث (والحق) أي حق المشتري (في وصف السلامة) هذا جواب عن قوله في رواية كتاب السويع لان الرد منعين يعني لان من رد منعين لان حق المشتري ثبت أولاً في الجزاء والعاقبة وهو وصف السلامة (ثم ينتقل) بضرورة الجزاء من ذلك (الى الرد ثم) ينتقل بافتتاح الرد بعد موت عيا ويحده ووثق ياد في المبيع (الى الرجوع بالنقصان فلم يتبعين الرد) ولما ذكر من المسائل الحق منعين لا يستعمل القول في غيره فلا يتم القياس لعدم الجامع قال المصنف (وقد يتناقض في الكفاية بأطول من هذا) يريد بالكفاية كلمة المهي وهي شرح للبداهة انهما المصنفين في الهداية كاذ كرفي في البداية ولم نصل وجود نسخها الا ان لم نسمع ان احدا رآها قال الامام الزينبي في التبيين بعد بيان المقام على الوجه المذكور وهكذا ذكر الروايات في شرح الجامع الصغير وغيرها وبين مرادنا بين تفاوت كثير لان نفسه ولا من القول ولما راي ان يتنبه لا تقبل الادعاء على مثل هذا الكلام يقال لا يلزمه ولكن له ان يصاحبه انتهى القول ولما راي ان يتنبه لا تقبل الادعاء على مثل هذا الكلام لان ملحقاً قريب قول ثالث لا رواية فيه عن المجهدين فكيف يصح المرافعة عليهم عند نفسه سيما بعد الاطلاع على الادلة المذكورة فانها تقتضي ما في احد الروايتين البينة لا غير كالا يفتي على التام قال (قال) أي قال محمد في الجامع الصغير (ومن قال لا تراهم تكسب عبيد بتدقيقه بنسبته وقال المأمور امرني بيعة ولم يقل شيئا فالتقول قول لا امر) يعني اذا اختلف الامر والمأمور في الاطلاق انصرف وتقسيمه فقال لا امر امرتك يسع عبيد بتدقيقه بنسبته وقال المأمور امرني بيعة ولم يقل شيئا اذ ادعاه فالتقول قول لا امر (لان الامر يستلزم جهته) أي من جهة الامر ومن يستفاد الامر من جهته فهو امر كما قلنا فمكان هو الاعتبار الا اذا كان في العقد ما يخالف مداه وليس ذلك هو وجود لان عقداً وكله بنسبه على التقسيم حدث لا يثبت بدون التقييد فانه ما يقبل وكذلك يسع هذا الشيء لا يكون وكيلاً ببيعه ولو لم يقل لغيره وكذلك بما في أوقى ما في لا يملك الا ما غلبت غلبت في العقد ما يلزم على خلاف مداه من الاطلاق ولو اختلف المضارب وبور المال في الاطلاق والتقييد فقال المضارب بالمال امرتك ان تعمل في البز قال المضارب دفعت الى المال مضارب ولم يقل شيئا اول هذا التصور لا يطاق للمشروع وهو مستعمل الجامع الصغير فان موردنا هكذا مجمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل دفع الرجل الى المضارب ما مضاربته فالتقول قول المضارب الذي اشغله المال مسواه وقال المضارب اعطيتني المال مضاربته ولم يقل شيئا قال القول قول المضارب الذي اشغله المال انتهى لقت محمد قال المصنف في تعليل هذه المسئلة (لان الاصل في المضاربة العموم) يعني ان الامر

الرد منعين ممنوع لان حق المشتري في الجزاء طاعت ثم ينتقل الى الرد ثم الى الرجوع بالنقصان ولم يذكر ضرورة الرد بالبينة والتسكول لعدم تأنيهما لدى عدم القضاء قال (ومن قال لا تراهم تكسب عبيد بتدقيقه بنسبته اذا اختلف الامر والمأمور في الاطلاق انصرف وتقسيمه فقال لا امر امرتك يسع عبيد بتدقيقه بنسبته وقال المأمور امرني بيعة ولم يقل شيئا فالتقول قول لا امر لان الامر يستفاد من جهته ومن يستفاد الامر من جهته أعلم ما قلنا فكان هو الاعتبار الا اذا كان في العقد ما يخالف مداه وليس ذلك هو وجود لان عقداً وكله بنسبه على التقسيم حدث لا يثبت بدون التقييد فانه ما يقبل وكذلك يسع هذا الشيء لا يكون وكيلاً ببيعه ولو لم يقل لغيره وكذلك بما في أوقى ما في لا يملك الا ما غلبت غلبت في العقد ما يلزم على خلاف مداه من الاطلاق ولو اختلف المضارب وبور المال في الاطلاق والتقييد فقال المضارب بالمال امرتك ان تعمل في البز قال المضارب دفعت الى المال مضارب ولم يقل شيئا اول هذا التصور لا يطاق للمشروع وهو مستعمل الجامع الصغير فان موردنا هكذا مجمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل دفع الرجل الى المضارب ما مضاربته فالتقول قول المضارب الذي اشغله المال مسواه وقال المضارب اعطيتني المال مضاربته ولم يقل شيئا قال القول قول المضارب الذي اشغله المال انتهى لقت محمد قال المصنف في تعليل هذه المسئلة (لان الاصل في المضاربة العموم) يعني ان الامر

الآثرى أنه على التصرف بذلك لفظ المضاربة فكذلك دلالة الاخلاق فالحق بخلاف ما إذا ادعى رب المال المضارب في نوع والمضارب في نوع آخر حيث يكون القول برب المال لا يمسق الاخلاق تصادقهما فنزل الى الوكالة المحضة وفيه القول لا حر كما مر آنفاً (ثم مطلق الامر بالبيع ينظمه نقدا ونسيئة الى أى أجل كان) متعارف عند التعارف تلك (٨٥) السلعة أو غير متعارف فيها

كبيع (الى خمسين سنة عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يتقيد بأجل متعارف والوجه من الجانبين (تقدم) في مسئلة الوكيل بالبيع أنه يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض غنسه خلافا لهما (ومن

أمر رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالفن وهفاضاع في بدءا وأخذه كغلا قنوى المال عليه فلا ضمان عليه) قبل المراء بالكفالة ههنا الحوالة لان الأولى لا يتحقق في الكفالة لان الاصيل لا يبرأ وقيل بل هي على حقيقتها والنوى فيها بان عوت الكفيل والاصل عوت الكفيل ومفلسا من وقيل التوى فيها هو ان يأخذ كغلا ويرفع الامر الى الحاكم يرى راءة الاصيل فيحكم على ما يراه وعوت الكفيل مفلسا وانما يكن عليه ضمان لان الوكيل أصيل في الحقوق وقضى الفن منها والكفالة توثقه والارتان وثيقة لجانب الاستفاه وتوثقه لجانب الاستفاه ولو استوفى الفن وهك غنسه لم يضمن فكذا اذا قبض به

الآثرى أنه على التصرف بذلك لفظ المضاربة فقامت دلالة الاخلاق بخلاف ما إذا ادعى رب المال المضارب في نوع والمضارب في نوع آخر حيث يكون القول برب المال لا يمسق الاخلاق تصادقهما فنزل الى الوكالة المحضة ثم مطلق الامر بالبيع ينظمه نقدا ونسيئة الى أى أجل كان عند أبي حنيفة وعندهما يتقيد بأجل متعارف والوجه قد تقدم قال (ومن أمر رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالتمن وهفاضاع في بدءا وأخذه كغلا قنوى المال عليه فلا ضمان عليه) لأن الوكيل أصيل في الحقوق وقضى الفن منها والكفالة توثقه والارتان وثيقة لجانب الاستفاه فعملهما

وان كان مستقدا من جهته رب المال الآن في العقد لم يمتد دعوا يستعمل أن الاصل في المضاربة العموم والاطلاق (الآثرى أنه) أى المضارب (على التصرف بذلك لفظ المضاربة) يعنى أن المضاربة تصح عند الاطلاق وثبت الادن عاما (فقامت دلالة الاخلاق) أى قامت الدلالة على الاطلاق فنزل الى الوكالة المحضة وفيه القول لا حر كما مر آنفاً (ثم مطلق الامر بالبيع) في صورته والوكالة (ينظمه) أى ينظم البيع (نقدا ونسيئة الى أى أجل كان) متعارف عند التعارف تلك السلعة أو غير متعارف فيها (عند أبي حنيفة وعندهما يتقيد بأجل متعارف) حتى لو باع بأجل غير متعارف عند التعارف بان باع الى خمسين سنة جازعته خلافا لهما (والوجه قد تقدم) أى الوجه من الجانبين قد تقدم في مسئلة الوكيل بالبيع فإن أبا حنيفة عمل بالاطلاق وهما بالتعارف قال صاحب النجاة وكان الانسان بذلك مسئلة النسيئة في أوائل الفصل عند قوله والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير كما أشار الى ذلك الموضع قوله والوجه قد تقدم قال أى يحسد في الجامع الصغير (ومن أمر رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالفن وهفاضاع) أى الرهن (في بدءا وأخذه) أى بالفن (كغلا قنوى المال عليه) أى على الكفيل (فلا ضمان عليه) أى على الأمور ظاهرا كما ذكر في معراج الدراية فلا ضمان عليه أى على الكفيل وتبعه الشراح العيني أقول لا وجه له أصلا إذ الضمان على الكفيل أمر مقرر ليس يعمل الشف فضا عن الحكم بخلافه وانما الكلام في عدم الضمان على الوكيل اذ هو محل شبهة فهو مورد البيان الآثرى قول المنصفي في تعليق المسئلة (لأن الوكيل أصيل في الحقوق) أى في حقوق العقد (وقضى الفن منها) أى من الحقوق (والكفالة توثقه) أى بالفن (والارتان وثيقة لجانب الاستفاه) أى لجانب استيفاء الفن فقد زاد بالكفالة والرهن معنى فوثقه فكانوا كدين لمن استيفاه الفن (فعملهما) أى فعملهما هو كعمل ففاضاع الرهن في بدءا لم يضمن لان استيفاه الرهن كمنفعة الرهن من حيث أنه أقيم مقامه ولو هذا الفن في بدءه فكأنه فاضاع الرهن وقيل المراد بالكفالة ههنا الحوالة لان النوى لا يتحقق في الكفالة لان الاصيل لا يبرأ وقيل بل هي على حقيقتها والنوى فيها بان عوت الكفيل والاصل مفلس من وقيل التوى فيها بان يرفع الامر الى الحاكم يرى راءة الاصيل فيحكم على ما يراه أو عوت الكفيل مفلسا كذا في الشروح واعلم أن القول الثالث هو الذى ذهب اليه

(قوله قبل للمراء بالكفالة الى قوله يرفع الامر الى

حاكم يرى راءة الاصيل فيحكم على ما يراه عوت الكفيل مفلسا) أقول قوله يرفع الامر الى حاكم يعنى الى حاكم يملك يرى راءة الاصيل ولا يرى الرجوع على الاصيل عوت الكفيل مفلسا ويرج الى بلغي الفصل الثالث لان المراد من عواض الى أخذ الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كغلا لم يرد منه كفى الرهن ولا يتحقق ذلك في القيل الثاني لان لو لم يأخذ كغلا لم يرد منه عوت من عليه الدين مفلسا وفي الحوالة لا يتولى بل يرجع على الكفيل

بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه بفعل نيابة وقد اياه في قبض الدين دون الكفالة واخذ الزهن
والوكيل بالبيع يقبض أصالة ولهذا لا يملك الموكل بحره عنه
فصل قال (واذا وكل وكيلين فليس لاحدهما أن يتصرف فيما وكلا بدون الآخر) وهذا في
تصرف يحتاج فيه الى الرأي كالبيع والخلع وغير ذلك

صاحب الكافي حيث قال تنوي المال على الكفيل بان يرفع الامر الى قاض يرى براءة الاصيل منقبض
الكفالة كما هو مذهب مال فيحكم ببراءة الاصيل فتوى المال على الكفيل انتهى وان الامام الزلي
قد احتار في ذلك وزيف القولين الاول حيث قال في التبيين وفي النهاية المراد بالكفالة ههنا الحوالة لان
التوى لا يقتضي في الكفالة وقيل الكفالة على حقيقتها فان التوى يقتضي فيها بان مات الكفيل
والكفول عنه مفلسين وهذا كله ليس بشئ لان المراد ههنا توى مضاف الى اخذ الكفيل بحيث انه
اول ما يخذ كفلا ايضا فتدبره كافي الزهن والتوى المعنى كره ههنا غيره مضاف الى اخذ الكفيل بدليل
ان قوله ياخذ كفلا ايضا فتدبره من عليه الدين مفطسا وحده على الحوالة فسد لان الدين لا يتوى
فيهما عوت المحال عليه معسابل يرجع به على المحيل وانما يتوى بموته مفلسين فصار ذلك الكفالة
والاوجه ان يقال المراد بالتوى توى مضاف الى اخذ الكفيل وذلك يحصل بالرافعة الى الحاكم يرى براءة
الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مفلسا مثل ان يكون القاضي مالكيا
ويحكم ببراءة الكفيل مفطسا الى ههنا كلامه فتأمل (بخلاف الوكيل يقبض الدين) اذا اخذ
بالدين وهما وكفيلانه لا يجوز (لانه) أي الوكيل يقبض الدين (يفعل نيابة) أي يتصرف نيابة
عن الموكل حتى اذناه الموكل عن القبض مع نفسه (وقد اياه في قبض الدين دون الكفالة واخذ
الزهن) فيقتصر على قدر الامور به دون غيره (والوكيل بالبيع يقبض) أي يقبض الثمن (أصالة)
لانابه (ولهذا لا يملك الموكل بحره عنه) أي عن قبض الثمن فيقول الوكيل في ذلك منزلة المالك والمالك
اول ما يخذ الثمن وهما اخذ به كفلا جازف كذلك الوكيل بالبيع

فصل لما ذكر حكم وكالة الواحد كفي هذا الفصل حكم وكالة الاثنين لما ان الاثنين بعد الواحد
فكذلك حكمهما كذا في الشروح قال في غاية البيان بعد ذكر هذا الوجه ولكن مع هذا يمكن ذكر
الفصل كبر حاشية الان يقال يفهم ههنا في آخر غير الوكيل بالبيع وهو الوكيل بالخلع والطلاق
والتزويج والكتابة والاعتاق والاجارة وهذا حسن انتهى (واذا وكل وكيلين فليس لاحدهما أن
يتصرف فيما وكلا به دون الآخر) هذا اللفظ القدر في مختصره اعلم ان هذا الحكم فيما اذا وكلهما
بكل واحد احديان قالوا كلتهما ببيع عبدي ويقطع امرائي وأما اذا وكلهما بكل واحد لكل واحد منهما
أن يفرط يتصرف كما يحضره في المسوط حيث قال في باب الوكيل بالبيع والشراء واذا وكل رجلا
بيعه عبدا ووكلا آخر ما ايضا ما جاء به رجلاه رضي رأى كل واحد منهما على الاقتراض حيث وكله
بيعه وحده بخلاف الوصية اذا اوصى الى كل واحد منهما في عقد على حدث حيث لا يفرط واحد منهما
بالصرف في أصح القولين لان وحيه الوصية بالموت وعند الموت صار الوصية جلة واحدة وهما حكم
الوكالة ينتبش بنفس التوكيل فلما افرط كل واحد منهما بالاعتقاد استدل كل واحد منهما بالتصرف
انتهى قال المصنف (وهذا) أي الحكم المذكور في مختصر القنوري وهو عدم جواز تصرف أحد
الوكيلين دون الآخر (في تصرف يحتاج فيه الى الرأي كالبيع والخلع وغير ذلك) أقول فيه شئ
وهو أنه لو كان هذا المعنى كره القنوري في مختصره مقدما يتصرف يحتاج فيه الى الرأي لما احتاج الى
استثناء أمور بعين الامور الحجة التي احتقت التوكيل بها من الحكم المذكور وهي ما سوى الخصومة
لانها مما لا يحتاج فيه الى الرأي كما ساقى التصريح من المصنف ومع ذلك لما تم الجمع بين ذلك الامور

بخلاف الوكيل يقبض
الدين اذا اخذ بالدين
أو كفيلانه لا يجوز لانه
يتصرف نيابة حتى اذا
نهى عن القبض مع نفسه
وقد استثناه في قبض
الدين دون الكفالة والزهن
والوكيل بالبيع يقبض
الثمن أصالة لانابه ولهذا
لا يملك الموكل بحره عن
القبض

فصل وجه تأخير
وكالة الاثنين عن وكالة
الواحد لظاهر طبعها ووضعا
(واذا وكل وكيلين فان كان
ذلك بكلامين كان لكل
واحد منهما أن يفرط
بالصرف) لانه رضي رأى
كل واحد منهما على الافراد
حيث وكلهما متعاقبا وان
كان بكلام واحد وهو المراد
ما في الكتاب فليس لاحدهما
أن يتصرف فيما وكلا به
دون الآخر سواء كان
لزمهما الاستحكام أو احدهما
صحي أو بسد مجبور
ان كان التصرف مما يحتاج
ليه الى الرأي كالبيع والخلع
وغیر ذلك اذا قال وكلتكما
بيعه كذا أو جعلت كذا

في الزيادة واختيار المشتري قال (الآن نوكلهما بالخصومة) لان الاجتماع فيها معتذر لافضاء الى الشغب في مجلس القضاء لا يرى يحتاج اليه سابقا لتقوم الخصومة

الخصومة في الاستثناء بكونه واحدة لان الاستثناء يصير حينئذ متصلا بالنظر الى التوكيل بالخصومة ومنقطعها بالنظر الى التوكيل بحسب ما هو واقع فتدري كتب الأصول أن صيغة الاستثناء صيغة في المتصل بجائز المقطع فيزوم الجمع بين الحقيقة والجواز فالأظهر أن كلام القدرى هو هنا مطلق وبعد الاستثناء لا يخرج منه ما لا يحتاج فيه الى الرأى وما يحتاج فيه الى الرأى ولكن يعتذر الاجتماع عليه بالخصومة وبعدم الاستثناء متصلا بالنظر الى الكل فينتظم المقام ويضع المرام فلا تختل ليس مراد المصنف أن كلام القدرى هو هنا متعدي كره المصنف قبل دخول الاستثناء عليه حتى ردعيه ما ذكر بل مراده بيان ما يصلح المعنى بلا حجة دخول الاستثناء الا في عليه قلت حاصل المعنى هنا بلا حجة الاستثناء الا في أن يكون التوكيل في تصرف يحتاج فيه الى الرأى ولا يعتذر الاجتماع عليه وهذا أخص مما ذكره المصنف في بيان المعنى ههنا عذر كره لا يطابق الحاصل من كلام القدرى لا قبل الاستثناء ولا بعده فلا يبيد كبر طائل كالاختصاص وقال المصنف في تعليل أصل المسئلة (لان الموكل رضى برايهما لا يرى أحدهما) اذا مال برأى أحدهما مال برايهما حتى ان رجلا ولو كل رجلين يبيع أو بشره فباع أحدهما واشترى الآخر حاضر لم يميز إلا بين الآخر وفي المشتري وكل رجلين يبيع عبده صاحبه أحدهما والآخر حاضر فاجاز يبيع جاز وان كان قائما عنه فاجاز يبيع في قول أبي حنيفة كذا في الأخيرة وذكر في البسوط لو وكل رجلين يبيع شئ واحد أحدهما عبد مجبور أو شئ لم يميز فلا تخران يفرق بينهما لانه مرضي ببيعهم وسد حجة من لم يرض بالبرأى الآخر ولو كل رجلين يبيع أحدهما والآخر حاضر فاجاز كان جائزا لان تمام العقد برأيهما ولو مات أحدهما أو ذهب مثله لم يكن للاخر أن يبيعه وحده لان ما مرضي برأيه وحده (والبدل وان كان مقدرا) هذا جواب شبهة وهي أنه اذا قدر الموكل البذل في البيع ونحوه ولا يحتاج الى رأى فيبيد أن يفرق كل واحد منهما بالتصرف في ذلك كافي التوكيل بالاعتناء بغير عرض فاجب عنهما ان البدل وان كان مقدرا (ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري) يعني أن تقدير البذل لا يمنع الخصم لالزامة دور عما زاد الفقه عند اجتماعهما كراهة أحدهما وهذا تمدون الآخر فيحتاج الى الرأى من هذه الحيلة وكذا يختار أحدهما المشتري الذي لا عاقل في الفقه دون الآخر فيحتاج الى ذلك من هذه الحيلة أيضا (قال أي القدرى في مختصره (الآن نوكلهما بالخصومة) هذا استثناء من قوله ليس لاحدهما أن يتصرف فيما وكلا بدون الآخر يعني أن أحد الوكيلين لا يتصرف ما فراده الا في الخصومة فالوفاة أحدهما بدون الآخر جاز وذكر في العوائد الطهرية فإذا انفرد أحدهما بالخصومة هل يشترط حضور صاحبه في خصوصته بعض مشايخنا فالواو لا يشترط وطامة مشايخنا في أنه لا يشترط والطلاق محمول على هذا قال المصنف في تعليل ما في الكتاب (لان الاجتماع فيها) أي في الخصومة (معتذر للاضمان الى الشغب) الشغب التباين بين الشري ولا يقال شغب بالتفرق كدائ الاصحاب (في مجلس القضاء) ولا بد من صيغة مجلس القضاء عن الشغب لان المقصود منه اظهار الحق والشغب لا يحصل ولا بد منه ذهب ما به مجلس القضاء فلما نوكلهما بالخصومة مع علمه بتعدد اجتماعهما ارضاه بالخصومة أحدهما (والرأى يحتاج اليه سابقا لتقوم الخصومة) اشارة الى دفع قول زاهر فانه قال ليس لاحدهما ان يتخاصم دون صاحبه لان الخصومة يحتاج فيها الى الرأى والموكل ان رضى برايهما ووجه

الاستثناء قطعها بالنسبة الى الطلاق والعق بغير عرض من غير ضرورة تداعية اليه المستثنى منه وهو كلام القدرى مطلق عن الاحتياج الى الرأى كالاختصاص (قوله ووجه ذلك أن البذل وان كان مقدرا لكن التقدير لا يمنع استعمال الرأى في الزيادة واختيار المشتري) يعني أن تقدير البذل لا يمنع الخصم لالزامة دور عما زاد الفقه عند اجتماعهما كراهة أحدهما وهذا تمدون الآخر فيحتاج الى الرأى من هذه الحيلة وكذا يختار أحدهما المشتري الذي لا عاقل في الفقه دون الآخر فيحتاج الى ذلك من هذه الحيلة أيضا (قال أي القدرى في مختصره (الآن نوكلهما بالخصومة) هذا استثناء من قوله ليس لاحدهما أن يتصرف فيما وكلا بدون الآخر يعني أن أحد الوكيلين لا يتصرف ما فراده الا في الخصومة فالوفاة أحدهما بدون الآخر جاز وذكر في العوائد الطهرية فإذا انفرد أحدهما بالخصومة هل يشترط حضور صاحبه في خصوصته بعض مشايخنا فالواو لا يشترط وطامة مشايخنا في أنه لا يشترط والطلاق محمول على هذا قال المصنف في تعليل ما في الكتاب (لان الاجتماع فيها) أي في الخصومة (معتذر للاضمان الى الشغب) الشغب التباين بين الشري ولا يقال شغب بالتفرق كدائ الاصحاب (في مجلس القضاء) ولا بد من صيغة مجلس القضاء عن الشغب لان المقصود منه اظهار الحق والشغب لا يحصل ولا بد منه ذهب ما به مجلس القضاء فلما نوكلهما بالخصومة مع علمه بتعدد اجتماعهما ارضاه بالخصومة أحدهما (والرأى يحتاج اليه سابقا لتقوم الخصومة) اشارة الى دفع قول زاهر فانه قال ليس لاحدهما ان يتخاصم دون صاحبه لان الخصومة يحتاج فيها الى الرأى والموكل ان رضى برايهما ووجه

قوله يعني أن أحد الوكيلين

أقول لعله

الآن

تلاصق المعنى والابتنون

وثوبه (أو بطلاق زوجته بغير عوض) وما بعد مصروف على المستثنى فإذا وكل رجلين بطلاق امرأته بغير عوض فطلق أحدهما وأبى الآخر أن يطلق فهو جائز وكذا بالعق المردوكذا إذا وكله برأبوعه أو بضادين عليه لأن هذا الأشياء لا يحتاج فيها إلى الرأي بل هو تغيير محض وعبارة المتي والواحد فيه سواء ولو كانت قبض الودعة فقبض أحدهما بغير إذن صاحبه ضمن لا بشرط اجتماعهما على القبض وهو ممكن (٨٨) ولكل فيه فائدة لأن حفظ اثنين أشنع فأن قبض أحدهما كان قابضا بغير

إذن للمالك فقبض الكل لا يملأ قبض التصف لا يملأ قبض التصف إذا كان مع صاحبه وأما منقر فغير مأمور قبض شيء منه قوة (وهذا) أي سواء أضراد أحدهما (بغلاف) ما إذا طالهما طلقاها انشئما أو قال على المجلس

الدفع أن المصود وهو اجتماع الرأي يحصل في تقويم الخصومة سابقا عليها فيكتفي بذلك (قال) أي القدر يرى في مقتضيه (أو بطلاق زوجته بغير عوض) هذا وما بعد مصروف على المستثنى وهو قوله بالخصومة أي وأن وكلهما بطلاق زوجته بغير عوض فإن لأحدهما أن يطلقها باتفرده (أو) بعن عمد بغير عوض (أي) وأن وكلهما بعن عمد بغير عوض فإن لأحدهما أن يعنفه وحده (أو برأبوعه) أي وأن وكلهما برأبوعه فإن لأحدهما أن يردعه منفردا بقدرها أو وكلهما قبض ودية له يمكن لأحدهما أن ينقر بالقبض صرح به في الأخيرة فقال بحدره الحق الأصل إذا وكل رجلين قبض ودية فقبض أحدهما بغير إذن صاحبه كان ضامنا لا بشرط اجتماعهما على القبض واجتماعهما عليه ممكن ولكل فيه فائدة لأن حفظ اثنين أشنع فأن قبض أحدهما صار قابضا بغير إذن المالك فيصير ضامنا ثم قال فليقبل يعني أي يصير ضامنا لنصف لأن كل واحد منهما مأمور قبض النصف قلنا كل واحد منهما مأمور قبض النصف إذا قبض مع صاحبه وأما في حالة الأفراد فغير مأمور قبض شيء منه انتهى وذكر صاحب العناية بعض من مآل التفسير فيها ولكن ما عدا إلى الأخيرة وقال بعض الفضلاء بدخل ذلك من العناية وفيه كلام وهو أن هذا الجامع فيها يضم عندنا منصفة على ما سيبي في الودعة انتهى أقول ليس كلامه شيء فأنشئوا الفصول عن قيد الآن ظن الذي سيجي في الودعة هو أنه أن أودع رجل عند رجلين شيئا بمقسم ليعجز أن يدفعه أحدهما إلى الآخر ولكنها يقتسمه فليحفظ كل واحد منهما نصه وان كان على ما ينقسم جاز أن يحفظه أحدهما باذن الآخر وهذا عندنا منصفة فالأحدهما أن يحفظه باذن الآخر في الوجهين انتهى ولا يخفى أن المفهوم منه أن لا يجوز حفظ أحدهما الكل بل إذا كان صاحبه في الوجهين معا فلا خلاف وأن لا يجوز ذلك باذن الآخر أيضا فيما قسم عندنا منصفة خلافا لهما وما ذكر في الأخيرة وفي العناية أقاموه فيما أن قبض أحدهما الكل بغير إذن صاحبه فهو تام في الوجهين معا لا اتفاق أو بضادين عليه) أي أو أن وكلهما بضادين على الموكل فإن لأحدهما أن يردعه أيضا (لأن هذه الأشياء) يعني الملاق بغير عوض والعناق بغير عوض وودعة وقضا الدين (لا يحتاج فيها إلى الرأي بل هو) أي بل أراه أنه كآلة فيها (تعبير محض) أي تغيير محض لكلام الموكل (وعبارة التي والواحد سواء) لعدم الاختلاف في المعنى (وهذا) أي حواري أضراد أحدهما (بغلاف) ما إذا طالهما طلقاها انشئما أو قال أمرها بدينك) حيث لا يجوز أن يضراد أحدهما في هاتين الصورتين (لأنه) أي لأن ما طاله لهما طلقاها (تفويض الدراهما) فلا بد من اجتماعهما وتو ذلك بقوله (الآثرية) أي عليك مقتصر على المجلس) كإمري بآب تفويض الطلاق وإذا كان عليك إضراد التطلق محمولا

إذن للمالك فقبض الكل لا يملأ قبض التصف لا يملأ قبض التصف إذا كان مع صاحبه وأما منقر فغير مأمور قبض شيء منه قوة (وهذا) أي سواء أضراد أحدهما (بغلاف) ما إذا طالهما طلقاها انشئما أو قال على المجلس

فيما قسم أعلم من أول الكلام حال ما لا يقسم أو بالاولوية ولا يبعد أن يقال أحد أو كليهما فيما لا يقسم مأمور قبض التصف أيضا وفي النصف الآخر ثابت عن أبو كسل الأخر قسم الكلام قسم الودعة فانهم ثم أعاد أن قوله لا تهم مأمور قبض التصف الخ جواب عن سؤال المقدد (قوله) لا ترى أنه عليك مقتصر على المجلس الخ) أقول منقوض بقوله طالعاه عليك الخ أيضا كما سبق في باب الاختلاف في الشهادة ولا مدخل لقتصار على المجلس في كون عليك

ولانه على الطلاق بفعلهما فاعتبر بدخولهما قال (وليس لو كسل أن يوكل فيما وكل به) لانه
فوض الى التصرّف دون التوكيل به

(قوله لانه) متعلق بقوله
طلقاها ان شئتما فان
الطلاق فيه معنى بفعلهما
وهو التطلق فيكون معتبرا
بالطلاق المعلق بدخولهما
المرافق بدخول أحدهما
لا يقع الطلاق فكذا هنا
فان قيل ففي قوله طلقاها
أيضا معنى بفعلهما ويقع
بإيقاع أحدهما أوجب
بأنه لانه ليس فيمبادل
على ذلك بخلاف ما نحن
فيه فان فيه سوف الشرط
وهو قوله ان شئتما فان
قيل فاجعله مثل قوله أمرها
بأن يكما بقوضا إلى رأيهما
أوجب بأنه ليس يحتاج
إلى الرأي بخلاف الأمر
بالد قال (وليس لو كسل
أن يوكل فيما وكل به الخ)
وليس لو كسل أن يوكل
فيما وكل به لانه فوض
إليه التصرّف فيمكن له
فهو هذا

(قوله فان قيل فاجعله)
أقول الضمير في قوله فاجعله
راجع إلى قوله طلقاها في
قوله فان قيل ففي قوله
طلقاها الخ

لهما فلا يقدر أحدهما على التصرف في ملك الآخر قيل ينبغي أن يقدر أحدهما على إيقاع
نصف طليقة وأوجب بأن فيه إبطال حق الآخر إذا بإيقاع النصف طليقة كلمة فان قيل
الإبطال هنا ضمني فلا يعتبر وأوجب بأنه لا حاجة إلى ذلك الإبطال مع قدرتهما إلى الإيقاع
وقال بعض الفضلاء قوله لا يرى أنه عليك مقتصر على المجلس منقوض بقوله طلقاها فانه عليك
أيضا كما سبق في باب الاختلاف في الشهادة ولا مدخل للاقتصار على المجلس في كونه عليك
انتهى أقول جميع مقدمات دليله على التخصيص أمافوه فانه عليك أيضا خلاف المقرر
لان قوله طلقاها بدون التعليق بالمشقة توكيل لا تعليق وقد مر حها المصنف في باب نفوذ الطلاق
حيث قال وان قال رجل طلق امرأته ان في ذلك ان يطلقها في المجلس ويعدّه انه ان رجعا لا ينعكس
واذا استأنه فلا يزعم ولا يقتصر على المجلس بخلاف قوله لا امرأته طلق نفسك لانه لا حاجة إلى تنقيها
فكان عليك لا توكل انتهى وأمافوه كما سبق في باب الاختلاف في الشهادة خلاف الواقع
كما ظهر مما راجع نحوه وأمافوه ولا مدخل للاقتصار على المجلس في كونه عليك فلا خلاف
المصرح به الأثر في قول المصنف في أول فصل الاختيار من باب نفوذ الطلاق ولانه عليك
الفاعل منها والتوكيل يقتضي جوابا في المجلس كافي البيع انتهى والى قوله في أواسط فصل الأمر
بالسد من ذلك الباب والتوكيل يقتصر على المجلس وقد بينا ما انتهى (ولانه) أي الآخر (على
الطلاق بفعلهما) أي بفعل الأمرين (فاعتبره) صفة أمر من الاعتبار (بدخولهما)
أي فاعتبر تعليق الطلاق بفعل الرجلين بتطبيق الطلاق بدخول الرجلين أي بدخولهما المار
مثلا يعني بشرط تعلق وقوع الطلاق بدخولهما جميعا على قولنا ان دخلت الفاروق طلق لا تطلق
ما لم يوجد البطل منهما جميعا فكذلك هنا لا يقع الطلاق ما لم يوجد فعل التطلق منهما جميعا
قال صاحب النهاية قوله ولانه على الطلاق بفعلهما راجع إلى قوله طلقاها ان شئتما قوله لانه تفويض
إلى رأيهما راجع إليه والى قوله أمرها بأيديكما وقد تبعه في جعل قوله ولانه على الطلاق بفعلهما
راجعا إلى قوله طلقاها ان شئتما كثير من الشراح فهم من صرح به كصاحب الضمان حيث قال
قوله ولانه على الطلاق متعلق بقوله طلقاها ان شئتما ومنهم من أظهره في أثناء التقرير وهو صاحب
غاية البيان وغيره حيث قالوا بصديان قول المصنف فاعتبر بدخولهما حتى لو قال ان دخلت الفاروق
فهي طالق لا تطلق ما لم يوجد البطل منهما جميعا فكذا هنا في قوله طلقاها ان شئتما لا يقع الطلاق
ما لم يوجد فعل التطلق منهما جميعا أقول وأنا لا أرى بأسا في إبقاء كلام المصنف هنا على ظاهر
حاله وهو أن يكون كل واحد من تعليقه عاما لا صورتين معا على أن التعليق كجمله جدي في صورة ان
قال لهما طلقاها ان شئتما جدي أيضا في صورة ان قال لهما أمرها بأيديكما وقد مر حها المصنف
في فصل الأمر باليد من باب نفوذ الطلاق بان جعل الأمر باليد في معنى التعليق وقال الشراح
في بيانه وهذا لا ينبغي أمرنا بذلك أن أردت طلاقا فانت طالق انتهى ولذلك لم يخصه بقوله ولانه
على الطلاق بفعلهما الخ بصورة ان قال لهما طلقاها ان شئتما بل شرحه بوجهين الصورتين معا كما
رأيناه (قال) أي القدر الذي في محضه (وليس لو كسل أن يوكل فيما وكل به لانه) أي الموكل
(فوض إليه) أي إلى الوكيل (التصرف) أي التصرف في نفسه (دون التوكيل به) أي
لم يفوض إليه التوكيل بذلك التصرف فلا يملكه (وهذا) أي عدم جواز توكيل الوكيل فيما

قوله وهذا لا يرضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء) وفيه تشكيك وهو أن تفاوت الآراء ليس بيقين والالفاظ التحليلية غير أن يصحكون الوكيل الثاني أقوى برأيه من الأول وأيضاً الرضا برأى الوكيل قد تنقض لأن الوكيل الثاني لو لم يكن أقوى برأيه أو بقوه في رأي الأول لما وكدت قوله جميع الرضا برأيه مما لا يجتمعان ويمكن أن يجاب عنه بان العبرة بالقوة في الرأي لما يكون بحسب ثلث الموكل وحيث (٩٠) استشاره للوكيل من يعين يعرفه بالرأي والتصرف في الأمور ولم يأذنه بالتوكيل الظاهر

وهذا لا يرضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء قال (الآن يأذنه الموكل) لو جود الرضا (أو بقوله) اعلم رأيك لا خلافاً للتقوى بين الرأي وإذا جاز في هذا الوجه يكون الثاني وكيلاً عن الموكل حتى لا يفتك الأول عزله ولا ينزل بموته

وكله (لأنه) أي لمقتضى أن الموكل (رضى برأيه) أي برأى الوكيل (والناس متفاوتون في الآراء) فلا يكون الرضا برأيه رضا برأى غيره فيكون الوكيل في توكيل الغير مباشر غير أنه برأيه الموكل ولا يجوز حال صلح العنايه وفيه تشكيك وهو أن تفاوت الآراء مستدرك بيقين والالفاظ التحليلية غير أن يكون الوكيل الثاني أقوى من الأول وأيضاً الرضا برأى الوكيل قد تنقض لأن الوكيل الثاني لو لم يكن أقوى برأيه أو بقوه في رأي الأول لما وكدت قوله جميع الرضا برأيه مما لا يجتمعان ويمكن أن يجاب عنه بان العبرة بالقوة في الرأي لما يكون بحسب ثلث الموكل وحيث استشاره للوكيل من يعين يعرفه بالرأي والتصرف في الأمور ولا يذنه بالتوكيل كان الظاهر من حاله أنه نزل أن لا تختمن بقوه في هذا التصرف فقبول توكيله حينئذ تنقض لقننه فلا يجوز أن ينهى أقول للجواب الفيد كذا تقليد في دفع الوجه الأول من التشكيك المذكور دون الوجه الثاني منه لأن قبول توكيل الأول وان كان منقضا قلن الموكل الآن قد توكيله أي لمقتضى الرضا للموكل رأي الوكيل كما ذكره في الوجه الثاني منه مما لا رجحان في إثباته هنا التنافض على ذلك التنافض ثم أقول في الجواب عن الوجه الثاني منه فإن الموكل إنما يرضى برأى الوكيل في تصرف خاص وهو ما وكل به من البيع أو الشراء أو الاجارة أو غيرها والتوكيل ليس بداخل في ذلك التصرف فلا تنافض في رد توكيله وإنما يصح ذلك تنافضاً كل الرضا للموكل رأي الوكيل في التوكيل أو برأيه مطلقاً لهذا إذا أذن للموكل في التوكيل أو قال للمعامل رأيك يجوز توكيله كما سألني وأعترض بعض الفضلاء على قول المصنف لأنه يرضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء ما بالليل خاص بما يحتاج إلى الرأي المسمى عام لغيره أيضاً أقول أصل الليل أنه يرضى بفعله دون فعل غيره والناس متفاوتون في الأفعال فيعم ما به المسمى إلا أنه أخرج الكلام مخرج القالب فقال لا يرضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء (قال) أي التصدي في مختصه (الآن يأذنه الموكل) استثنائاً من قوه وليس للوكيل أن يوكل فيما يوكل به فله إذا أذنه في ذلك يجوز أن يوكل غيره (وجود الرضا) أي لو جود الرضا لكانت رضى برأى غيره أيضاً (أو بقوله) عطف على يأذنه الموكل أي والآن يقول الموكل (اعلم رأيك) فهو رضاء أن يوكل غيره (لا خلافاً للتقوى بين الرأي) أي إلى رأي الوكيل فسدخل توكيله الغير تحت الحاجة قال المصنف (وإذا جاز في هذا الوجه) أي إذا جاز توكيل الوكيل غيره في هذا الوجه الذي يجوز التوكيل فيه وذلك بأن يأذنه الموكل أو بقوله اعلم رأيك فوكل غيره (يكون الثاني) أي الوكيل الثاني وهو وكيلاً عن الموكل (وكيلاً عن الموكل) لأن الوكيل الأول (حق لا يفتك الأول) أي الوكيل الأول (عزله) أي عزله الوكيل الثاني (ولا ينزل) أي الوكيل الثاني (بموته) أي

من حله أنه ثلث أن لا حجة من بقوه في هذا التصرف فقبول توكيله حينئذ منقضى لقننه فلا يجوز (قوله الآن يأذن) استثناء من قوه وليس للوكيل أن يوكل فله إذا أذنه الموكل أو بقوله اعلم رأيك فقد رضى برأى غيره أو أطلق التقوى بين الرأي وذلك بدل على تساويه مع غيره في التصرف في ثلثه غير توكيله كما جاز تصرفه وإذا جاز في هذا الوجه يكون الثاني وكيلاً عن الموكل حتى لا يفتك الأول عزله ولا ينزل بموته

(قال المصنف لا يرضى برأيه) أقول الليل خاص بما يحتاج إلى الرأي والمسمى عام لغيره أيضاً (قوله) غير أن يكون الوكيل الثاني أقوى برأيه أقول فيكون الرضا بتوكيله كما سألني وأعترض بعض الفضلاء على قول المصنف لأنه يرضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء ما بالليل خاص بما يحتاج إلى الرأي المسمى عام لغيره أيضاً أقول أصل الليل أنه يرضى بفعله دون فعل غيره والناس متفاوتون في الأفعال فيعم ما به المسمى إلا أنه أخرج الكلام مخرج القالب فقال لا يرضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء (قال) أي التصدي في مختصه (الآن يأذنه الموكل) استثنائاً من قوه وليس للوكيل أن يوكل فيما يوكل به فله إذا أذنه في ذلك يجوز أن يوكل غيره (وجود الرضا) أي لو جود الرضا لكانت رضى برأى غيره أيضاً (أو بقوله) عطف على يأذنه الموكل أي والآن يقول الموكل (اعلم رأيك) فهو رضاء أن يوكل غيره (لا خلافاً للتقوى بين الرأي) أي إلى رأي الوكيل فسدخل توكيله الغير تحت الحاجة قال المصنف (وإذا جاز في هذا الوجه) أي إذا جاز توكيل الوكيل غيره في هذا الوجه الذي يجوز التوكيل فيه وذلك بأن يأذنه الموكل أو بقوله اعلم رأيك فوكل غيره (يكون الثاني) أي الوكيل الثاني وهو وكيلاً عن الموكل (وكيلاً عن الموكل) لأن الوكيل الأول (حق لا يفتك الأول) أي الوكيل الأول (عزله) أي عزله الوكيل الثاني (ولا ينزل) أي الوكيل الثاني (بموته) أي

فيوكل به وليس التوكيل منسوباً للناس متفاوتون وليس كل من هو أهدي بطريق المعاملات أعرف بموت وأبصر بأحوال الرجال فليأتمل فانه ينبغي أن يصح كلام الشارح على هذا (قوله لو لم يكن أقوى برأيه أو بقوه) أقول الضمير في قوله أو بقوه يرجع إلى قوله رأي (قوله أنه ثلث أن لا تختمن بقوه من هذا التصرف) أقول الظاهر أن يقال في هذا التصرف (قوله فقبول توكيله حينئذ تنقض لقننه فلا يجوز) أقول يعني قبول توكيله جبراً من الشرع (قال المصنف حتى لا يفتك الأول عزله) أقول فيه أنه ينبغي أن يفتك عزله فيما إذا قال الموكل اعلم رأيك

و ينزلان بموت الأول وقدره نظيره في أدب القاضى حيث قال وليس القاضى أن يستغنى عن القضاة الآن فهو من البسه ذلك إلى آخر
 ما ذكرته فان وكل الوكيل بغير إذن موكله فقد وكله بغيره جازلان المقصود حضور الرأى وقد حصل قبل أحد الوكيلين
 بالبيع اذا بغير إذن صاحبه لم يكف بحضوره بل لا بد من الاجازة (٩١) صرحا كرمي في الخبرين والفرق

بينهما واجب بان صاحب
 القضية قال محمد رحمه

الله قال في الجامع الصغير

اذا باع الوكيل الثاني

بغيره جازلا ولا يلزم بشرط

البعد واجازة الوكيل الاول

وهكذا ذكر في وكالة الاصل

في موضع وذكر في موضع

آخر منها بشرط اجازة

قال اذا باع الوكيل الثاني

والوكيل الاول حاضرا

غائب فجاز الوكيل جاز

حتى عن الكرخي رحمه

الله انه كان يقول ليس في

المسئلة روايتان ولكن

ما ذكر مطلقا في بعض

المواضع انه يصح اذا باع

بغيره جازلا ولا يلزم على

حال اذا اجاز فكان يحصل

الاطلاق على المقيد الى هذا

ذهب بعض عامة المشايخ

رحمهم الله وهذا لان وكيل

الوكيل الاول لم يصح

لعدم الاندب مع كل علم

وعاد الوكيل الثاني فصولا

وعقد محتاج الى الاجازة

التي ومنهم من جعل في

المسئلة روايتين ووجه

عدم الجواز بدونها ما ذكر

ووجه الجواز ان المقصود

حضور الرأى وهو حاصل

وينزلان بموت الاول وقدره نظيره في أدب القاضى قال فان وكل بغير إذن موكله فقد وكله بغيره
 جاز لان المقصود حضور الرأى الاول

موت الوكيل الاول (وينزلان) أى الوكيل الاول والوكيل الثاني (موت الاول) أى
 بموت الموكل الاول (وقدره نظيره في أدب القاضى) وهو مذكور في فصل آخر قبل باب التصكيم
 بقوة وليس للقاضى أن يستغنى عن القضاة الآن فهو من البسه ذلك إلى أن قال واذا فوض إليه
 عليه فيصير الشأن فينا من الأصل حتى لا يملك الاول عزه أقول والعجب من الشراح ههنا بما
 من غرولهم كمصاحب العنايه ومصاحب غاية البيان ومصاحب معراج الفرائد انهم قالوا في بيان
 حاصر تفسيره في أدب القاضى وهو ما ذكره من قوله وليس للقاضى أن يستغنى عن القضاة الآن
 بفوض إليه ذلك إلى أن قال ولو فوض الثاني بمحض من الاول لوقضى الثاني فجاز لا يلزم جاز كما
 في الوكيل فحقوا الكلام في قوله كافي والكل مع أن تسليمه لا كره المستحسنا انما هو مكره
 وهو قوله هناك بعدد كرماد كره واذا فوض إليه عليه جبر الثاني نايا من الأصل حتى لا يملك
 الاول عزه ولكنهم انما اغترروا بما في قوة كافي والكل من التشبيه بلو كلفه من مراد به ذلك انما
 هو التشبيه بما ساقى من أنه ان وكل بغير إذن موكله فقد وكله بغيره جاز لا التشبيه بما ساقى فيه
 كما لا يخفى في ههنا بحث وهو ان قول المصنف حتى لا يملك الاول عزه غلط في خبره أن أذنه
 الموكل في التوكيل لان الاتذنه في ذلك لا يقتضى الاندب في العزل أيضا وأما في حصة أن قوله لا عمل
 بربك فهو مشكل لانهم حرجوا بان قوله لا عمل بربك توكيل عام فيحصل في عمومه توكيل الوكيل
 غيره وأما اثبات صفة الملكية للوكيل فيثبت توكيل غيره كالمالك فحينئذ ينفى أن يملك الوكيل
 الاول عزه الوكيل الثاني أيضا بموجبه وكأله عن الموكل الاول وبصحة كالمالك اثبات صفة
 الملكية كما أن للقاضى أن يستغنى عن القضاة وأن يصير له منه اذا فوض إليه التصب والعزل
 عن قبل الخليفة على ما عرف في محله ويؤيد هذا ما ذكره الامام طائفتان في فتاوا حيث قال جل
 وكل رجلا بالخصومة وقالة ما صنعت من شيء فهو جازر فوكل الوكيل بذلك غيره جاز وكفه ويكون
 الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول أو عزل أو جن أو أورد
 أو طلق بدار الحرس لا ينزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول أو جن أو أورد أو طلق بدار الحرس
 ينزل الوكيلان ولو عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني جازعه لان الموكل الاول رضى بصنيع الاول
 وعزل الاول الثاني من منيع الاول لا يمنحنا كلامه ولا يخفى أن الموكل الاول فيمكن فيه أيضا
 رضى بعمل الوكيل الاول براءه وأن عزل الوكيل الاول الثاني من غلبه براءه فينبغي أن يجوز عزله براءه
 والفرق بينهما مشكل ويضطر القناد (قال) أى القصد ويرى في محضه (ما نوبل) أى الوكيل
 (بغيره) أى موكله فقد وكله (أعمو) أى وكيل الوكيل (بغيره) أى بغيره الوكيل الاول (جاز)
 أى جاز العقد (لان المقصود) أى المقصود الموكل الاول (حضور الرأى الاول) أى حضور الرأى

عند الحضور فلا يحتاج الى الاجازة بخلاف الشيء وعلى هذا الحدوكل البيع

(قوله) وأجب بان صاحب القضية قال محمد قال في الجامع الصغير (أقول) قوله محتمل قول القول ومبتدأ وقوله قال في الجامع الصغير
 (قوله) وعاد الوكيل الثاني فصولا وعقد محتاج الى الاجازة (التي) أقول الضمير في قوله وعقد محتاج الى قوله فصولا (قوله) وهو أصل
 أقول الناهر أن يقال وهو حاصل

وقته نظر أمّا المتأمل من محمد رحمه الله فله قال والوكيل الأول حاضر أو غائب فأجاز الوكيل وليس ذلك نصاً في اشتراط الإجازة
للمحضر بل وإن لم يكن قوله فأجاز متعلقاً بقوله أو غائب فقط وأما في تعليلهم فلا معارض بان المقصود هو إرأى وقد حضر كذا كره
وتوجه كونه فضولياً في أحد وكلي البيع ليس كوكيل الوكيل لأنه ما مور من الموكل في الإجازة بخلاف وكيل الوكيل ولعل السواب
أن الإجازة تثبت بشرط لصحة العقد (٩٣) وكيل الوكيل عند حضوره وشرط لصحة العقد أحد الوكيلين

وقد حضر

الوكيل الأول (وقد حضر) أي وقد حضر رأه في الصورة المذكورة فحصل مقصوده بإجازة العقد
قال صاحب النهاية فان قلت ما الفرق بين هذا وبين أحد الوكيلين بالبيع إذا باع نفسه إذن صاحبه
فلم يكف خلت بمجرد حضرته تصاحبه بل لا بد من الإجازة نصراً بما كذا كره في الخبرين والمبسط قلت
ما ذكره في المجمع الصغير من أن عقد وكيل الوكيل جائز عند حضرته قال الوكيل الأول محمول على ما إذا أجاز
الوكيل الأول فقد قال الوكيل الثاني لا مطلق المحضر هكذا كره في الخبرين وقال ثم إن محمد رحمه الله قال
في الجامع الصغير إذا باع الوكيل الثاني محضراً قال الوكيل الأول فلا يجوز بشرط العجز عن الإجازة الوكيل الأول
وهكذا كره في وكالة الأصل في موضع ذكره في موضع آخر من وكالة الأصل وشرط إجازته فقال إذا باع
الوكيل الثاني والوكيل الأول حاضر أو غائب فأجاز الوكيل الأول جاز وسكن عن الكرخي أنه كان يقول
ليس في المستقروا بيان ولكن ما ذكره مطلقاً في بعض المواضع أنه يجوز إذا باع محضراً الوكيل الأول محمول على
ما إذا أجاز فكان يحصل المطلق على المقيد وإلى هذا ذهب عامة المشايخ وهذا لأن وكيل الوكيل الأول
لما يصح لاهم يثبت في ذلك ما وجد هذا التوكيل وعلمه غيبة ولو علم التوكيل من الأول حتى
بأع هذا الرجل والوكيل غائب أو حاضر فله لا يجوز عقد هذا الفضولي بالإجازة لأن الإجازة تبيع
الفضولي لا تثبت بالسكوت لكون السكوت محتملاً كذا هنا ومتى أجاز فجاز يجوز لأن الوكيل ذلك
مباشرة بنفسه فله إجازته بالمرئى الأولى ومنهم من يجعل في المستثنى روايتين وجه رواية الجواز
من غير إجازة الأول أن يبيع الثاني حال غيبته الأول أمّا الأصح تجري العقد عن رأي الأول ومتى باع
محضراً فقد حضر هذا العقد رأي الأول وعلى هذا أحد وكلي البيع والإجازة أمّا إذا باع صاحبه بالبيع أو
الإجازة تبيع محضراً في رواية لا يجوز الإجازة وفي رواية يجوز من غير إجازة تمنعني وأفتى أن أثره صاحب
معراج العوايه كما هو دأبه في أكثر المواضع قال صاحب العناية بعد نقل السؤال والجواب وفيه نظر
أمّا فيما نقل عن محمد فله قال والوكيل الأول حاضر أو غائب فأجاز الوكيل وليس ذلك نصاً في اشتراط
الإجازة قال صاحب بلواز أن يكون قوله فأجاز متعلقاً بقوله أو غائب فقط وأما في تعليلهم فلا معارض بان
المقصود هو إرأى وقد حضر كذا كره ما ذهبى وأجاب بعض الفضلاء عن ظنهم فيما نقل عن محمد حيث
قال أنت خبير بأن قوله فأجاز الوكيل عطف على قوله إذا باع الوكيل الثاني الخ فيكون متعلقاً بهينما
نعم لو كانت العبارة أجاز بالواو فيجوز كونها حالية لا احتمالية ما ذكرته من أني أقول وفيه نظر لأنه يجوز أن
تكون العطف في قوله فأجاز الوكيل لسيبة لا لعطف كما في قولك زيد فاضل فأكرمه وهو الذي يطير
فيختص زيد الغائب على ما ذكره في موضعين من سلم كونها للعطف وكون قوله فأجاز الوكيل عطفاً على
قوله إذا باع الوكيل الثاني الخ فلان سلم كون قوله فأجاز الوكيل متعلقاً به من قبدي المعطوف عليه
أعني قوله والوكيل الأول حاضر أو غائب إذ قد تفرق في محله أن العطف على مقيد بشئ أو بما يوجب

والفرق بينهما أن وكيل
الوكيل لما كان تصرف
بتوكيله ورضاء بالتصرف
كان سكونه رضاً لا محالة
وأما أحد الوكيلين فليس
كذلك فليس سكونه رضاً
بلواز أن يكون سكونه
غفلاً منه على استبداده
بالتصرف من غير إذن من
صاحبه هذا ما استدل في
هذا الموضع والله أعلم
بالسواب

(قوله وفيه نظر أمّا المتأمل
عن محمد فله قال والوكيل
الأول حاضر أو غائب فأجاز
الوكيل وليس ذلك نصاً
الخ) أقول أنت خبير بأن
قوله فأجاز الوكيل الأول
عطف على قوله إذا باع
الوكيل الثاني الخ فيكون
متعلقاً بكل منهما نعم لو
كانت العبارة وأجاز بالواو
فيجوز كونها حالية لا احتمالية
ما ذكره فاسأل ثم أقول
لا يخفى عليك أن ما ذكره
ما ذكره في موضعين من سلم
في مثل ذلك الأمر الذي
لا يخفى على أصغر الطلبة
والظاهر أن فهم هذا
المعنى ليس من ثقل العبارة

فقط بل بالضم المراتب في أنه تفرق دليل المسئلة أو غير دليل الظاهر أن ما ذكره ليس عبارة محمد يعني بال
تصرف أو إجازة أو جرحها (قوله فلا معارض بان المقصود الخ) أقول وإنما تعارضنا لتعلقه بوقوع كون الأصل في التوكيل انحصار
سالماع المعارضة فلا يجوز بلا إجازة فتأمل (قوله وتوجه كونه فضولياً في قوله بخلاف وكيل الوكيل) أقول هو غير ما مورد
بالتصرف استقلالاً فيكون في تصرفه كذلك فضولياً لا ترى أن أحدهما إذا بعض نصف الإذعة ضمن كجس في الصيغة السابقة

تقديم

يعني اذا باع محضرة الاول حتى جاز فالهبة على من تكون له كره محذره الله في الجامع الصغير وتكموا المشايخ رحمهم الله في ذلك فذهبهم قال على الاول لان الموكل انما قضى بازم الهبة عليه لا الثاني ومنهم من قال على الثاني اذا السب وهو العقد وجدهم الثاني دون الاول والثاني كالموكل الموكل الاول حتى لو مات الموكل الاول انزل الموكل الثاني (وان عقد الثاني غيبة الاول لم يجز) لقوات رآه الان بلفظه فيجوز لو باع غيره الوكيل بلفظه فأجازوه بصحوراه ولو قدر الوكيل الاول التمن الثاني فقد بقيته حازان الرأي يحتاج اليه لتقدير التمن ظاهر او قد حصل التسدير وهذه رواية كتاب الرهن اختارها المصنف رحمه الله وعلى رواية كتاب الوكلاء لا يجوز لان الاول لو باع ربحا باع بالذات على التقدير المعين كانه وهذا هو المعنى قال ظاهر الاحتراز عما اذا وكل وكيل وقد رآه في المتن لا يجوز بيع أحدهما بذلك التقدير

(قوله حتى لو مات الموكل الاول انزل الموكل الثاني

وتكموا في حقوه (وان عقد في حال غيبته لم يجز) لانه قال رآه الان بلفظه فيجوز (وكذا لو باع غيره الوكيل بلفظه فأجازوه) لانه محضر رآه (ولو قدر الاول التمن الثاني فقد بقيته فيجوز) لان الرأي فيه يحتاج اليه لتقدير التمن ظاهرا وقد حصل وهذا بخلاف ما اذا وكل وصيلا وقد قدر التمن لانه لا يفتقر اليه جامع تقدير التمن ظاهرا فنظره ان غرضه اجتماع رأي ما في الزيادة واختيار المسترعى على ما ينهه

تقدير الموقوف بذلك الشيء فما اذا كان التمسك على الموقوف عليه كافي قولنا يوم الجمعة صحت وضربته واولا قولنا ان جئتني اعطاكوا كذا وأما ما لا يتقدم عليه فلا وجب تقييده بذلك حتى وما لم يعمى هذا التمسك كالايجب فلم يجزه ان تقييد الموقوف بنفسه الموقوف عليه بل حازان يتعلق واحد منهما فقط ثم قال صاحب الغاية وتول الصواب ان الاجازة ليست بشرط لصحة عقد وكيل الوكيل عند حضوره وشرط لصحة عقد ادالو وكيل والفرق بينهما ان وكيل الوكيل لا كان يتصرف بوثقه ووضاءة التصرف كان سكوته رضا لا محالة وأما ادالو وكيل فليس كذلك فلم يكن سكوته رضا بل هو ان يكون غفطانه على استبداده التصرف من غير اذن من صاحبه انتهى قال المصنف (وتكموا في حقوه) أي في حقوق عقد الثاني محضرة الاول يعني اذا باع محضرة الاول حتى جاز فالهبة على من يكون له كره محذره الله في الجامع الصغير وتكموا المشايخ فيه قال الامام الحنبلي ومنهم من قال الهبة على الاول لان الموكل انما قضى بازم الهبة على الاول دون الثاني ومنهم من قال الهبة على الثاني اذا السب وهو العقد وجدهم الثاني دون الاول والثاني كالموكل الموكل الاول حتى لو مات الموكل الاول انزل الموكل الثاني وهو الوكيل الموكل الاول كذا في المتن وقال في الخسرة ثم اذا باع واشترى محضرة الاول حتى جاز فالهبة على من يكون له كره محذره الله في هذا الفصل في الجامع الصغير ذكر الغاي في قتلوا ما لم يفتقر ترجع الى الاول وفي حيل الاصل والعيون ان الحقوق ترجع الى الثاني انتهى وقال في فتاوى فاضلنا فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني محضرة الاول جاز وحقوق العقد ترجع الى الوكيل الاول عند البعض وذكر في الاصل ان الحقوق ترجع الى الوكيل الثاني وهو الصحيح انتهى (وان عقد) أي الوكيل الثاني (في حال غيبته) أي في حال غيبة الوكيل الاول (لم يجز) أي لم يجز العقد (لانه لم يره) أي رأى الوكيل الاول فلم يحصل مقصود الموكل وهو حضوره (الان يلفظه) أي الان يلفظه خبر عقد الوكيل الثاني الوكيل الاول (لم يجز) أي لم يجز الوكيل الاول ذلك العقد حيث لا يجوز تصديق رآه (وكذا لو باع غيره الوكيل) أي وكذا لم يجز لو باع الاجنبي (بلفظه) أي بلغ خبر البيع الوكيل (فأجازوه) أي فأجاز البيع بعد بلوغ الخبر (لانه محضر رآه) أي باجازه (ولو قدر الاول) أي الوكيل الاول (التمن) أي عن ما امر به (الثاني) أي الوكيل الثاني الذي وكله بغير اذن موكله قاله به بملكها (فقد بقيته) أي عقد الثاني في ذلك التمن المقدرة شيية الاول (لم يجز) أي العقد (لان الرأي يحتاج اليه لتقدير التمن ظاهرا) انما قال ظاهرا احتراز عما اذا وكل وكيل وقد قدر التمن كافي يانه (وقد حصل) أي وقد حصل تقدير التمن الذي هو للتصديق بالزاد واعلم ان هذه رواية كتاب الرهن اختارها المصنف وعلى رواية كتاب الوكلاء لا يجوز لان تقدير التمن انما يقع التمسك لان يذبحه بشر الاول وما باع بالذات على التقدير المعين كانه وهذا هو المعنى قال المصنف وهذا بخلاف ما اذا وكل وكيل وقد قدر التمن فله لا يجوز بيع أحدهما بذلك التقدير (الهبة) أي لان الموكل لم يفتقر الى رأي الوكيلين (مع تقدير التمن ظاهرا) ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المسترعى (الذي لا يعاطل في تسليم التمن) (على ما ينهه) اشارت الى قوله في جامع

بموجبه ولا ينزل موت الموكل الثاني) أقول في نظر ذيل في بيت العرش ثم انتبه

لا يمكن أن يحتمل أن يتغير تقدير الثمن ظهور أن غرضه اجتماع رأيهما على الزيادة ولما أشار المشتري على ما مر من قوله ولكن التقدير لا يمنع احتمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري وأما إذا لم يتقدم الثمن وقوض إلى الأول كان غرضه رأي في معظم الأمر وهو التقدير في الثمن وذلك لأن المقصود (٩٤) من البيانات الاسترباح والعادة جرت في الوالات أن يوكل الأدهى

أما إذا لم يتقدم الثمن وقوض إلى الأول كان غرضه رأي في معظم الأمر وهو التقدير في الثمن قال (وإذا زوج المكتاب أو العبد أو الذي ابتعته وهي صغيرة مرسلة أو باع أو اشتري لها الميزن) معناه التصرف في مالها بالانفاق والكفر بقطعان الولاية الأبرى أن المرفوق لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولأن هذا ولاه نظر فلا يمن التفويض إلى القادر المشفق ليحقق معنى النظر والرقب بل القدرة والتفكير بقطع الشفقة على المسلم فلا تفوض اليهما

في تفصيل الأرباح وذلك إنما يكون في التوكيل بتقدير عن صالح الزيادة الربح وقد عتصم ذلك بتقدير الوكيل الأول بعد ذلك لا يباين بزيادة الآخر عنه في مجرد العبارة قال

والسبل وإن كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري (أما إذا لم يقدر) أي الموكل (الثمن وقوض إلى الأول) أي وقوض الرأي إلى الوكيل الأول (كان غرضه) أي غرض الموكل (بأيه) أي رأى الوكيل الأول (في معظم الأمر) أي معظم أمره قصد البيع (وهو التقدير في الثمن) وذلك لأن المقصود من البيانات الاسترباح والعادة جرت في الوالات أن يوكل الأدهى في تحصيل الأرباح وذلك إنما يكون في التوكيل بتقدير عن صالح الزيادة قال (وإذا حصل ذلك بتقدير الوكيل الأول فيعند ذلك لا يباين بزيادة الآخر عنه في مجرد العبارة كذلك الشروح أقول لقلت أن يقول اختيار المشتري الذي لا يباين في تسليم الثمن من مهمات البيانات ومعظمات أمورهما أيضا كما أشار إليه المصنف في ما مر بقوله والبدل وإن كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع احتمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري فكيف يتم أن يقال هنا بعد ذلك لا يباين بزيادة الآخر عنه في مجرد العبارة قال (أي محمد في الجميع الصغير) وإذا زوج المكتاب أو العبد أو الذي ابتعته وهي صغيرة مرسلة أو باع) أي أو باع واحد منهم (أو اشتري لها) أي الصغيرة الموصوفة المذكورة (الميزن) أي لميزنتي من تصرفهم المذكورة قال المصنف (معناه) أي معنى قول محمد أو باع أو اشتري لها (التصرف في مالها) أي في حال الصغيرة المذكورة بالبيع أو الشراء أو ما احتاج إلى هذا التأويل لأن قوة أو اشتري لها يحصل معنيين أحدهما أن يشتري لها شيئا من ماله نفسه والأخر أن يشتري لها عاها ولما كان الأول جائزا لا يملك مكان المراهجها والثاني وقال في تقليل المسئلة (لأن الرقود والكفر بقطعان الولاية) يعني أن التصرفات المذكورة من باب الولاية والرقب إلى العبد والمكتاب والكفر في الذي بقطعان الولاية (الأبرى أن المرفوق لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره) يعني إذا لم يكن له ولاية على نفسه لم تكن له ولاية على غيره بالسرقة الأولى لأن الولاية التعددية فرع الولاية القاصرة (وكذا الكافر لا ولاية على المسلم) لقوة تعالى ولز يجعل الله للكفر من على المؤمنين ميلا (حق لا تقبل شهادته) أي شهادة الكافر (طيه) أي على المسلم (ولأن هذا) أي هذه الولاية (ولاية قسرية) أي ولاية ثابتة نظر الضعفاء والصغار والمجنون (فلا يمن التفويض) أي تفويض هذا ولاية (إلى القادر المشفق ليحقق معنى النظر) بالقدرة والشفقة (والرقب بل القدرة) قال الله تعالى ضرب بالقلم شعلا عبدا ملوا ولا يشد على شيء (والكفر بقطع الشفقة على المسلم) كالأضي (فلا تفوض اليهما)

(وإذا زوج المكتاب أو العبد أو الذي ابتعته) إذا زوج المكتاب أو العبد أو الذي ابتعته وهي صغيرة أو باع أو اشتري لها يباين بزيادة الآخر عنه في مجرد العبارة قال (أي محمد في الجميع الصغير) وإذا زوج المكتاب أو العبد أو الذي ابتعته وهي صغيرة مرسلة أو باع) أي أو باع واحد منهم (أو اشتري لها) أي الصغيرة الموصوفة المذكورة (الميزن) أي لميزنتي من تصرفهم المذكورة قال المصنف (معناه) أي معنى قول محمد أو باع أو اشتري لها (التصرف في مالها) أي في حال الصغيرة المذكورة بالبيع أو الشراء أو ما احتاج إلى هذا التأويل لأن قوة أو اشتري لها يحصل معنيين أحدهما أن يشتري لها شيئا من ماله نفسه والأخر أن يشتري لها عاها ولما كان الأول جائزا لا يملك مكان المراهجها والثاني وقال في تقليل المسئلة (لأن الرقود والكفر بقطعان الولاية) يعني أن التصرفات المذكورة من باب الولاية والرقب إلى العبد والمكتاب والكفر في الذي بقطعان الولاية (الأبرى أن المرفوق لا يملك انكاح نفسه فكيف يملك انكاح غيره) يعني إذا لم يكن له ولاية على نفسه لم تكن له ولاية على غيره بالسرقة الأولى لأن الولاية التعددية فرع الولاية القاصرة (وكذا الكافر لا ولاية على المسلم) لقوة تعالى ولز يجعل الله للكفر من على المؤمنين ميلا (حق لا تقبل شهادته) أي شهادة الكافر (طيه) أي على المسلم (ولأن هذا) أي هذه الولاية (ولاية قسرية) أي ولاية ثابتة نظر الضعفاء والصغار والمجنون (فلا يمن التفويض) أي تفويض هذا ولاية (إلى القادر المشفق ليحقق معنى النظر) بالقدرة والشفقة (والرقب بل القدرة) قال الله تعالى ضرب بالقلم شعلا عبدا ملوا ولا يشد على شيء (والكفر بقطع الشفقة على المسلم) كالأضي (فلا تفوض اليهما)

أي

نظرة وهي تحتاج إلى القدرة والشفقة ليحقق معنى النظر والرقب بل القدرة والكفر بقطع الشفقة على

المسلم لا تفوض اليهما

(قوة فيعند ذلك لا يباين بزيادة الآخر عنه الخ) أقول اختيار المشتري أيضا من معظمات أمور التجارة فلا نسأل به بعد تقدير الوكيل الأول الثمن تكون النيابة في مجرد العبارة

(قال أبو يوسف ومحمد المرئذاني قتل على ردة والحرى في ذلك) لأن الحرى بأبى من القى فأولى بسلب
الولاية وأما المرتد فتصرفه في ماله وإن كان نافذاً عندهما لكنه موقوف على ولده وماله بالاجماع
لأنه ولاية نظرية وذلك بانفاق الملة وهي مترددة ثم تستقر جهة الانقطاع إذا قتل على الردة فيسقط
وبالاسلام يحصل كانه لم يرسل ماله جميع

أى فلا تنقوض هذه الولاية النظرية إلى العبد والكافر قال الشارح العيني وفي بعض النسخ إلى العائد
للمشقة مكان القادر المشقة وجعل الشراح الكاكي هذه النسخة أصلاً وقال وفي بعض النسخ إلى
القادر مكان العائد أقول وأما الرخصة إلى العائد فقط ولما جعلها لهما فنافذ لا يوجد جدياً
لقول المصنف والريز بل القدر متعلق بالايحى على الفطن (قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
والمرئذاني قتل على ردة والحرى في ذلك) أى لا يجوز تصرفهما على ولدهما المسلم وماله قال الشراح
أما نحن قولهما بالذكر مع أن هذا حكم مجمع عليه لأن النسبة إنما ادعى قولهما لأن تصرفات
المرتد بالبيع والشراء موقوفهما فأنقذه وان قتل على الردة عندهما منه على المالك وقدر كأصلهما في
تصرفاته على ولده وماله فأنه موقوف بالاجماع أقول قد أدرج في قولهما الحرى أيضاً والعبد الذى
ذكره ولا يجزى به قطعاً لاني لم (لأن الحرى) وإن كان مستأنساً (أبى من القى) لأن الذى صار
مناداً وإوان لم يصبر منادياً وقد تحقق منه ما هو خالف عن الاسلام وهو الجزية بخلاف الحرى
فألم يقتضى في حقه شئ من الأصل والخلف (فأولى بسلب الولاية) أى فالحرى بأولى بسلب
الولاية يعنى إذا سلبت ولاية الذى كافر فالتحرى بأولى بسلبها (وأما المرتد فتصرفه في ماله وإن
كان نافذاً عندهما) أى عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله (لكنه) أى لكن تصرفه
(موقوف) أى موقوف على اسلامه ما أسلم صرح وأن مات أو قتل أو لوطى بدار الحرب بطل (على
ولده وماله) متعلق بما يرجع إليه ضمير لكنه وهو التصرف بمعنى الولاية حتى لكن تصرفه أى
ولا يبيعه ولده وماله وموقوف على اسلامه (بالاجماع) متعلق بقوة موقوف أقول لا يحنى على
من لم يطره تسليمه وقوفه على العربة ومسايل المرتد أن في كلام المصنف هنا تعقيداً فحسبوا احتياجاً
إلى بيان معناها الوجه الذى شرعناه وأنا أنجب من الشراح كيف يترضوا له أصلاً مع تقديمهم
بكتير من الامور الجزئية المنة في مواضع شتى في الصارئة هنا ما ذكره صاحب الكافي حيث قال
وأما المرتد فلان ولا يبيعه على أولاده وماله منهم بقوة بالاجماع (لأنها) أى لأن ولاية الأب على
ولده وماله ولاية نظرية وذلك أى الولاية النظرية بتأويل المذکور وأبان استعمال ذلك
مشترك (بانفاق الملة) أى بسبب اتفاق الملة بين الأب والولد (وهى) أى الملة (مترددة) في حق
المرتد لكونها معدومة في الحال لكنهم جواز الوجود لأن المرتد مجبور عليها فيجب التوقف (ثم
تستقر جهة الانقطاع إذا قتل على الردة فيسقط) أى تصرفه (وبالاسلام) أى إلى وإلى الاسلام
(يعمل) أى المرتد (كأنه لم يرسل ماله جميع) أى تصرفه أقول في هذا الكلام هو أن
ما ذكره من قوة وادان زوج المكاتب والعبد والذى ابنته إلى هاتين من مسائل الوكلاء وقد
وجدت كرهه في باب الاولياء والكفا من كتاب النكاح حيث قال فيه ولا ولاية لعبد ولا مسافر
ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على أنفسهم فأولى بأن لا تثبت على غيرهم ولأن هذه ولاية نظرية ولا نظر
في التفويض إلى هؤلاء ولا ولاية للكافر على مسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين من المؤمنين
سبيلاً ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يوارثان انتهى قد كرهه أخرى مما في كتاب الوكلاء بعيد
المناسبة

قال أبو يوسف ومحمد رحمهما
الله والمرئذاني قتل على ردة
والحرى في ذلك لأن الحرى
أبى من القى وإن كان
مستأنساً لأن الذى صار
مناداً وإن لم يصبر منادياً
وقد تحقق منه ما هو خالف
عن الاسلام دون الحرى
فأما سلبت ولاية الذى
فالحرى بأولى وأما المرتد
فتصرفه في ماله وإن كان
نافذاً عندهما لكن
موقوف على ولده وماله
بالاجماع إن أسلم جاز والا
فلا ولاية نظرية وذلك
أى الولاية النظرية بتأويل
المذکور وأبان استعمال
ذلك مشترك بانفاق الملة
والله مترددة لكونها
معدومة في الحال لكنهم
مرجوعاً إلى جودها مجبور
عليه فيجب التوقف فإن
قتل استقرت جهة الانقطاع
فتسقط عقوده وإن أسلم
حصل كأنه لم يرسل ماله
فصحت ولما كان أبو يوسف
ومحمد رحمهما الله تركا
أصلهما في فتوح تصرفات
المرتد خص قولهما بالذكر
بقوله قال أبو يوسف ومحمد
وإن كانت المسئلة بالانفاق

باب الوكيل بالخصومة والقبض

أحوال الوكيل بالخصومة عن الوكيل بالبيع والشراء لان الخصومة تقع باعتبار ما يجب استيفاؤه من هو في ذمته وذلك في الاغلب يكون بطالبة البيع والشراء ولا يتم مجبور شرعا فاستقت التأخير عمليس عهسور قال (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض) (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض أي (٩٦) قبض الدين والعين (خلافا لفرز وجهه اقهو يقول رضي بالخصومة وليس القبض بالخصومة) لان الخصومة

باب الوكيل بالخصومة والقبض

قال (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض) عندنا خلافا لفرزهو يقول رضي بالخصومة والقبض غير الخصومة ولا يرض به ولنا ان من مكش شاملك اتعلمه وانعلم بالخصومة وانتهالوها بالقبض

باب الوكيل بالخصومة والقبض

أحوال الوكيل بالخصومة عن الوكيل بالبيع والشراء لان الخصومة تقع باعتبار ما يجب استيفاؤه من هو في ذمته وذلك في الاغلب يكون بطالبة البيع والشراء ولا يتم مجبور شرعا فاستقت التأخير عمليس عهسور قال (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض) (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض أي (٩٦) قبض الدين والعين (خلافا لفرز وجهه اقهو يقول رضي بالخصومة وليس القبض بالخصومة) لان الخصومة قول يستعمل في اظهار الحقوق والقبض فعل حسي (ولنا ان الوكيل مادم وكلا يجب عليه القيام بما أمر به وقد أمر بالخصومة والخصومة لاتتم الا بالقبض) لتوهم الانكار بعد ذلك ونعذر والاثبات بعرض من موت القاضي وغيره والمطل والافلاس وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

قول يستعمل في اظهار الحقوق والقبض فعل حسي (ولنا ان الوكيل مادم وكلا يجب عليه القيام بما أمر به وقد أمر بالخصومة والخصومة لاتتم الا بالقبض) لتوهم الانكار بعد ذلك ونعذر والاثبات بعرض من موت القاضي وغيره والمطل والافلاس وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

باب الوكيل بالخصومة والقبض

ذكر الوكيل بالخصومة عمليس عهسور شرعا بل هو مقرر على حقيقته (قال) أي القدر الذي يختص به (الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض) أطلق كلامه في رواية ليقاوال الوكيل بالخصومة في العين والدين جميعا لانه لا يملك المأمور به في ذمته كران الوكيل بالخصومة في العين والدين جميعا وكيل بالقبض (عندنا) أي عند علمائنا الثلاثة كذا في النهاية ومعراج الدراية (خلافا لفرز) فانه يقول الوكيل بالخصومة لا يكون وكيل بالقبض وبه قال الشافعي في الاظهر وما لا وجد عن الشافعي في وجهه أنه يملك القبض كافيا (هو) أي غير (قول) اقر رضي) أي الموكل بالخصومة أي بالقبض (الوكيل بالقبض غير الخصومة) لان الخصومة قول يستعمل في اظهار الحقوق والقبض فعل حسي (ولم يرض به) أي لم يرض الموكل بالقبض اذ يختار الخصومة في العادة ألح الناس ولقبض آمن الناس فمن يصلح لخصومة لا يرضى بأمانته عادة (ولنا ان من مكش شاملك اتعلمه وانعلم بالخصومة وانتهالوها بالقبض) يعني ان الوكيل بالشيء مأمور بانعلم ذلك الشيء وانعلم بالخصومة يكون بالقبض لان الخصومة باقية مأمور بقبض وذلك لانها مأمور بقبضه بتوهم عليه الانكار بعد ذلك والمطل ويحتاج الى الرافعة باثبات الخصومة للمالك بصله او الفضل بالقبض فحل تحتها كذا في رد المحتار لصلب النهاية وعرضا الى النسيط والامر اذ اثنى أنه صاحب معراج الدراية وقال صاحب العناية في تقريره ولنا ان الوكيل مادم وكلا يجب عليه القيام بما أمر به وقد أمر بالخصومة والخصومة لاتتم الا بالقبض لتوهم الانكار بعد ذلك ونعذر والاثبات بعرض من موت القاضي وغيره والمطل والافلاس وما لا يتم الواجب الا به فهو

(قوله لان الخصومة تقع) أقول أي قد تقع (قوله أو) لانهم مجبور شرعا) أقول قوله أو لانهم مجبورون معطوف على قوله لان الخصومة لم يقم به بحث لانا لان ذلك كيف وقد وقعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم العصابة واقترأ في تفسيره بالخصومة هل فيه ما يجب به غيرها (قوله لان الخصومة قول يستعمل في اظهار الحقوق والقبض فعل حسي) أقول فيه نظر (قوله ولنا ان

الوكيل مادم وكلا يجب عليه القيام بما أمر به) أقول بخالف لما أسلفه في أوائل كتاب الوكيل بالخصومة وحكم الوكيل بالقبض واجب جواز مباشرة الوكيل ما فوض اليه (قوله والخصومة لاتتم الا بالقبض) أقول ان أريد بالقبض قبض الوكيل فغير مسلم وان أريد ما به وقبض الموكل فسلم ولكن لا يترتب عليه مطلوبه (قوله لتوهم الانكار بعد ذلك) أقول فليس من الشارح في فصل القضاء لما رتب أن أمثل ذلك نادروا التلوا لحكم فخر راجعه

والفتوى اليوم على قول آخر رحمه الله تظهروا الحاشية في الو كلام وقد يؤمن على التصور من لا يؤمن
على المال وتظهر الو كيل بالتقاضى بعلت القبض على أصل الرواية لأنه في معناه وضعا

واجب اه ورد عليه بعض الفضلاء بأن قوله ولأن الو كيل مدام وكيل يجب عليه القيام
بما أمر به من قبله أسلف في أوائل كتاب الو كلة من قوله وحكم الو كلة جواز من بشرنا الو كيل ما فوض
إليه أقول ليس هذا بشئ فإن منشأ المقضية عن فائدت قوله مدام وكيل في قوله أن الو كيل مدام وكيل
يجب عليه القيام بما أمر به لا ذلك أن الو كيل مدام وكيل ما فوض إليه وكلمة يجب عليه أداما أمر به
والا يلزم نفي بر الأمر وهو مجموع شرط ومعنى ما ذكر في أوائل كتاب الو كلة أن الو كلة عقد جائز
غير لازم فحكمه جواز أن يأمر الو كيل ما فوض إليه وان لا يشره بشرط عزل الموكل بأمر وعزل
الوكيل نفسه وإعلامه المو كل بترده عليه أيضا ذلك بعض في قوله بالخصوص لا تتم إلا بالقبض بأنه
أن يأمر بقبض الو كيل نفسه بمسلم وأن يأمر بما به وقبض المو كل غلظ ولكن لا يرتب عليه مطلوبه
أقول المراد بذلك قبض الو كيل أو المو كل و يرتب عليه مطلوبه بغير مقتضى مقتضاه اتفاقا وما لا يتم
الواجب إلا بقبضه واجب لا لمافوض المو كل بالخصوص إلا الو كين والقبض الو كيل أتمامه داخل في
ضمن ذلك ما لا تتم بالخصوص إلا به وهو القبض فلكه الو كيل قطعاً ويجب عليه القيام به مدام على وكلته
(والفتوى اليوم على قول آخر تظهروا الحاشية في الو كلام وقد يؤمن على التصور من لا يؤمن على
المال) ومما يجزئ أن أقول بغير لزوم أن التوكيل القبض غير ثبت فصولاً لإدلاله أما صاف ظاهراً وأما
دلالة فلان الإنسان قد يولى غيره بالخصوص والقبض ولا يرضى بأمرته وقبضه وبه أقره المصدر
النهيدي أيضاً كذا ذكره الامام الشيرازي في جامعهم وذكر في الشروح أيضاً لأن صاحب الغناية قال
بصدرك ذلك وفيه نظر فإن الدلالة قد وقعت جاز كزان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب قال
المصنف (وقوله) أي يظهر الو كيل بالخصوص (الوكيل بالتقاضى) فإنه (بعلت القبض على
أصل الرواية) وهو رواية الأصل (لأنه في معناه وضعا) أي لأن التقاضى في معنى القبض من
حيث الوضع وعن هذا قال في الأساس تقاضيت ديني وبديني واقتضيت ديني واقتضيت منه حتى
أي أخذته وقال في القاموس وتقاضاه الدين قبضه منه ثم إن صاحب غاية البيان بعد أن قسر قول
المصنف لأنه في معناه وضعا بقوله أي لأن التقاضى في معنى القبض قال فيه نظراته قال في الغرب
تقاضيت ديني وتقاضيت بديني واستقضيت بطلب قضايي واقتضيت منه حتى أخذته وقال الشارح
اليعني بعد نقل النظر المذ كونه من قبله لم أدر وجه التفرقة لأنه لم يقل التقاضى هو القبض
بل قال في معنى القبض أقول بل لا وجه لما قال لأن وجه النظر هو أن المفهوم عملى القرب كون
التقاضى في اللغة بمعنى طلب القضاء لا بمعنى القبض كذا كره المصنف لا يدفعه قوله لا يلزم بقيل
التقاضى هو القبض بل قال في معنى القبض ألا شك أن معنى قوله أنه في معناه وضعا أنهما بعد أن
معنى من حيث الوضع في أصل اللغة ولو كان معنى التقاضى في اللغة طلب القضاء لا غير لم يتحقق ذلك
الاتحاد فلم يكن في معنى القبض قطعاً ثم أقول في الجواب عن النظر المذ كونه لصل صاحب الحرب
فسر التقاضى بطلب القضاء الذي هو المعنى العرفي في اللغة التقاضى لكونه قال على معنى الوضع الأصلي
كما سطره في هذا لا يكون مخالفاً لما ذكره المصنف وما صرح به عامة ثقافتاً بأرباب اللغة في كتبهم
المتبر من كون معنى التقاضى هو الأخذ بالقبض بناء على أصل الوضع ورشد إليه أنه فرق بين
الاعتناء والتقاضى ففسر الاعتناء الأخذ على أصله لعدم جريان العرف المذ كونه وبه لا فرق
بينهما في أصل اللغة كما عرفت عما قلناه فيما مر أنفع الأساس وصرح به الجوهري في صحاحه حيث

(ومما يجزئ أن أقول بغير لزوم أن التوكيل القبض غير ثبت فصولاً لإدلاله أما صاف ظاهراً وأما
دلالة فلان الإنسان قد يولى غيره بالخصوص والقبض ولا يرضى بأمرته وقبضه وبه أقره المصدر
النهيدي أيضاً كذا ذكره الامام الشيرازي في جامعهم وذكر في الشروح أيضاً لأن صاحب الغناية قال
بصدرك ذلك وفيه نظر فإن الدلالة قد وقعت جاز كزان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب قال
المصنف (وقوله) أي يظهر الو كيل بالخصوص (الوكيل بالتقاضى) فإنه (بعلت القبض على
أصل الرواية) وهو رواية الأصل (لأنه في معناه وضعا) أي لأن التقاضى في معنى القبض من
حيث الوضع وعن هذا قال في الأساس تقاضيت ديني وبديني واقتضيت ديني واقتضيت منه حتى
أي أخذته وقال في القاموس وتقاضاه الدين قبضه منه ثم إن صاحب غاية البيان بعد أن قسر قول
المصنف لأنه في معناه وضعا بقوله أي لأن التقاضى في معنى القبض قال فيه نظراته قال في الغرب
تقاضيت ديني وتقاضيت بديني واستقضيت بطلب قضايي واقتضيت منه حتى أخذته وقال الشارح
اليعني بعد نقل النظر المذ كونه من قبله لم أدر وجه التفرقة لأنه لم يقل التقاضى هو القبض
بل قال في معنى القبض أقول بل لا وجه لما قال لأن وجه النظر هو أن المفهوم عملى القرب كون
التقاضى في اللغة بمعنى طلب القضاء لا بمعنى القبض كذا كره المصنف لا يدفعه قوله لا يلزم بقيل
التقاضى هو القبض بل قال في معنى القبض ألا شك أن معنى قوله أنه في معناه وضعا أنهما بعد أن
معنى من حيث الوضع في أصل اللغة ولو كان معنى التقاضى في اللغة طلب القضاء لا غير لم يتحقق ذلك
الاتحاد فلم يكن في معنى القبض قطعاً ثم أقول في الجواب عن النظر المذ كونه لصل صاحب الحرب
فسر التقاضى بطلب القضاء الذي هو المعنى العرفي في اللغة التقاضى لكونه قال على معنى الوضع الأصلي
كما سطره في هذا لا يكون مخالفاً لما ذكره المصنف وما صرح به عامة ثقافتاً بأرباب اللغة في كتبهم
المتبر من كون معنى التقاضى هو الأخذ بالقبض بناء على أصل الوضع ورشد إليه أنه فرق بين
الاعتناء والتقاضى ففسر الاعتناء الأخذ على أصله لعدم جريان العرف المذ كونه وبه لا فرق
بينهما في أصل اللغة كما عرفت عما قلناه فيما مر أنفع الأساس وصرح به الجوهري في صحاحه حيث

قال المصنف (لأنه في معناه
وضعا) أقول ولأن الو كيل
بالتقاضى مأمور بقطع
محاكمة المطالب وأما
يحصل هذا القطع بالقبض
كذا في المحط وهذا
التعليل أنبأ بأصل
الامتنان أنما جاز المشهور
أولى عندهما فأنزل

(الأن العرف بخلافه) لأن

(٩٨)

الناس يفهمون من التقاضي المطالبة لا القبض (والعرف قاض على الوضع) قوله

قوله لأن الحقيقة مستعملة
والحجاز متعارف وهي أولى
منه عند أي حنفية
وجهه والجواب أن ذلك
وجه لاصل الرواية ولا
كلام فيه وإنما الكلام في
أن الفتوى على أصل
الرواية أو على العرف
لتطوره الخيانة في الواكلاء
فالرواية العرف فلا يكلف
القبض (وان وكل وكلف
بالنصوص لا يقضيان إلا
مع إلهامه رضي بأماته
لأباماته أحدهما واجتماعهما
على القبض ممكن بخلاف
النصوص) فإن اجتماعهما
عليها غير ممكن

(قوله وفيه نظر لأن الحقيقة
مستعملة الخ) أقول وفي نظره
نظروا لتطوره فطرق المتع على
قوله لأن الحقيقة مستعملة
كيف والزبدي وصاحب
المحيط وغيرهما صرحون
بأنها مبهورة ونص عبارة
الزبدي ومعنى التقاضي
الطلب في العرف فصار
بمعنى النصوص وهي في
أصل القصة القبض لأنه
تفاعل من قضى يقال قضى
دينه واقتضيت منه ديني أي
أخذت والعرف أمك
فكان أولى بالحقيقة
مبهورة فصار بمعنى
النصوص مجازاً (قوله
والجواب أن ذلك وجه
لاصل الرواية الخ) أقول

الأن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على أن لا يكلف (فإن كانا وكيلين بالنصوص
لا يقضيان إلا مع إلهامه رضي بأماته لأباماته أحدهما واجتماعهما ممكن بخلاف النصوص)
قالوا فتشروا فيه وتفاضلوا حتى قدس (الأن العرف بخلافه) أي بخلاف الوضع لأن الناس
لا يفهمون من التقاضي القبض بل يفهمون منه المطالبة (وهو) أي العرف (قاض على الوضع) أي
راجع عليه لأن وضع اللفظ طاعة للناس وهم لا يفهمون المعنى الموضوع له بل يفهمون الجواز فصار
المجاز بمنزلة الحقيقة العرفية لتسارع أفهام الناس إليه (والفتوى على أن لا يكلف) بمعنى فتوى
الشيخ اليوم على أن لا يكلف الوكيل بالتقاضي القبض بناء على الصرف قال صاحب العناية وفيه نظر
لأن الحقيقة مستعملة والمجاز متعارف وهي أولى منه عند أي حنفية (والجواب أن ذلك وجه لاصل
الرواية ولا كلام فيه وإنما الكلام في أن الفتوى على أصل الرواية أو على العرف لتطوره والخيانة في الواكلاء
فالرواية العرف فلا يكلف القبض أه كلامه أقول لا التفرقة ولا الجواب أما الأول فلا لأن الحقيقة
في لفظ التقاضي غير مستعملة هي مبهورة كما صرح به ثقات الشيخ كلامهم فخر الإسلام الزبدي
وصاحب المحيط وغيرهما قال في المحيط البرهان الوكيل بالتقاضي يكلف القبض عند علمنا الثلاثة
هكذا ذكر محمد في الأصل ثم قال وذكر الشيخ الإمام الزاهد فخر الإسلام على الزبدي في شرح هذا الكتاب
أن الوكيل بالتقاضي في عرف دارنا لا يكلف القبض كذا جرت العادة في دارنا وجعل التقاضي مستعملاً
في المطالبة مجازاً لأنه سبب الاختصاص وصارت الحقيقة مبهورة في دارنا كلامه وأما الثاني فلا لأن كون
الحقيقة المستعملة أولى من المجاز للتعرف أصل مقرره عند أي حنفية لم يرجع عنه قط فلو كانت
الحقيقة في لفظ التقاضي مستعملة لم يصح قول المصنف وهو قاض على الوضع على أصل أي حنفية
قطعوا لم يكن للشيخ الفتوى على العرف في مستأثرت هذه دارنا من حيث قولنا أصل ما مهم المجهد وليس
ونظيرهم إلا الجواب عن أصله الكلي وإنما زعم بعض من التصرف في القروع الخيرية لا يقال
بحوزن أن يكون مدار قول المصنف ومدار قولهم على أصل أي وصف ومحمد فدان المجاز المتعارف أولى من
الحقيقة المستعملة عندهما لا أقول الذي يظهر من هذا الكتاب ومن سائر الكتب أن لا يقع خلاف في
هذه المسئلة بين أئمتنا الثلاثة ألا ترى إلى قول محمد في الأصل الوكيل بالتقاضي يكلف القبض عند علمنا
الثلاثة ولو كان لا صلحاً لذكر تأثير في هذه المسئلة لما وقع الاتفاق بينهم فيها على أن صاحب التلويح
قال وفي كلام فخر الإسلام وغيره ما يدل على أن المجاز للتعرف إنما يرجع عندهما إذا تناولوا الحقيقة
بعموم كأي مسألة كل الحنابلة ولا يخفى أن الأمر ليس كذلك فيما نحن فيه فلا غشية لاصلهما
الذكر وهما راسخا فلا مجال لاجتماع مدار الحقيقة قول المصنف وفتوى الشيخ فالتحقق في هذا المقام
أن التوكيل بالتقاضي كان مستعملاً على حقيقته في الأوائل ولم يجر العرف على خلاف ذلك في تلك
الأيام فكان الوكيل بالتقاضي يكلف القبض بالاتفاق على ما وقع في أصل الرواية وأما اليوم فلما ظهرت
الخيانة في الوكيل ودبرى العرف على أن سمعوا التقاضي في التوكيل بالتقاضي مستعملاً في المطالبة مجازاً
وصارت الحقيقة مبهورة أفتى مشايخنا المتأخرون بأن الوكيل بالتقاضي لا يكلف القبض بالاتفاق بناء
على الأصل المقررات المتفق عليه عند المجهدين من أن المجاز للتعرف أولى من الحقيقة المبهورة فلم يبق
في المقام غير أصلاً (قال أي محمد في الجامع الصغير) (فإن كانا) أي الرجلان (وكيلين بالنصوص
لا يقضيان إلا مع إلهامه) أي لا يقضيان حتى الموكل لا يجتمعين (لأنه) أي الموكل (رضى بأماته
لأباماته أحدهما) وحده (واجتماعهما ممكن) أي اجتماع الوكيلين على القبض يمكن شرطاً
لأنهما يسيران قاضين بالقبض بلا محذور بخلاف النصوص فإن اجتماعهما عليها غير ممكن شرطاً

الظن على قوله والعرف قاض على الوضع وليس في الجواب ما يدفعه والجواب أن أماته قاض على الوضع بحسب الفتوى (على

(المأمر) أنه يقضى إلى الشعب في مجلس القضاء وهو من قبلهاته قال (٩٩) (والو كيل يقضى الدين يكون وكلا

بالخصومة المأمر) الوكيل
يقضى الدين يكون وكلا
بالخصومة عند أي خيفة
رجسه الله فإذا قضى
القبض وأقام الخصم مثته
على استيفاء المولى وأبرأته
تقبل عنده وتالا لا يكون
خصما فلا تقبل منه الخصم
وهو ربه الحسن عن أي
خيفة رضى الله عنها
لا به وكيل بالقبض والخصومة
لست يقبض فلا يكون
وكلا به ولا أن الوكيل
بالقبض مؤتمن على المال
وليس كل من يؤتمن على
المال يمتد إلى الخصومات
فلا يمكن الرضا به رضاها
ولا ي خيفة أنه وكله
بالمثل لأن الدون تقضى
بأمتالها انقض نفس الدين
غير متصور لكن هو مصفا
ثابتا في ذمة من عليه لكن
الشرع جعل قبضه استيفاء
لعين حقه من وجه

(قوله لا به وكيل بالقبض المأمر)
أقول لا يذنب عليك أن
ما ذكره في ضرورة التعليق
المستقلين ينبغي أن
يجعل تعليلا واحدا
لأثبت المطلوب الأول
لاستيفاء المولى وكلا بالخصومة
عبارة والثاني لاستيفاء
دلالة واقضاه (قوله أن)
قبض نفس الدين غير
متصور (المأمر) أقول فالق

على ما أمر قال (والو كيل يقضى الدين يكون وكلا بالخصومة عند أي خيفة رجسه الله) حتى
لواقمت عليه البينة على استيفاء المولى أو أبرأته تقبل عنده وتالا لا يكون خصما وهو ربه الحسن
عن أي خيفة لأن القبض غير بالخصومة وليس كل من يؤتمن على المال يمتد إلى الخصومات فلا يمكن
الرضا بالقبض رضاها ولا ي خيفة أنه وكله بالمثل لأن الدون تقضى بأمتالها انقض نفس الدين
نفسه لا يتصور إلا أنه جعل استيفاء لعين حقه من وجه

(على ما أمر) أشار به إلى قوله لأن الاجتماع فيها منعذ إلا فضلا إلى الشعب في مجلس القضاء (قال) أي
القدوى في محتمره (والو كيل يقضى الدين يكون وكلا بالخصومة عند أي خيفة) قد يقبض
الدين لأن الوكيل يقبض العين لا يكون وكلا بالخصومة إلا لاجتماع على ما سيبره والكلام فيه يرجع
إلى أصله وهو أن التوكيل إذا وقع باستيفاء عين حق المولى لا يمكن وكلا بالخصومة لأن التوكيل بالخصومة
وقع بالقبض لا غير وإذا وقع التوكيل بالمثل كان وكلا بالخصومة لأن العقد انشاء تصرف وحقوق العقد
تتعلق بالعقد كذا أولها وسيظهر حكم هذا الأصل في دليل المستثنى من قبل في الفتاوى الصغرى عن
مفتود شيخ الإسلام غواهر زاده أن الوكيل يقبض الدين لا يملك بالخصومة إجماعا أن كان الوكيل من
القاضي فكلو كل وكلا يقبض ديون القائب كذا في غاية البيان ثم إن المصنف أراد أن يبين قوة
قول أبي خيفة في هذا المسألة فقال (حتى لو أقيمت عليه) أي على الوكيل يقبض الدين (البينة
على استيفاء المولى) أي على استيفاء الدين من المدون (أو أبرأته) أي أو على إبراء المولى كل المدون
عن الدين (تقبل عنده) أي تقبل البينة عند أي خيفة وفي الأخيرة إذا جه هذا التبريم الدين وأراد
الوكيل بالقبض أن يقيم البينة على الدين هل تقبل يمتد على قول أي خيفة تقبل وعلى قوله لا تقبل
(وقالا لا يكون خصما) أي وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يكون الوكيل يقبض الدين خصما
(وهو) أي قولهما (رواه الحسن عن أي خيفة) وبه قال الشافعي في الأصح وأحد في ظاهر الرواية
(لأن القبض غير بالخصومة) فلم يكن التوكيل بالقبض وكلا بالخصومة (وليس كل من يؤتمن على
المال يمتد إلى الخصومات) فلم يكن الرضا بالقبض رضاها (أي بالخصومة) (ولاي خيفة أنه)
أي المولى (وكلا بالمثل) أي على الوكيل يقبض الدين بمثل القبض عوض بمقابلة ما في ذمة المدون
قصا (لأن الدون تقضى بأمتالها) لأباعتها (انقض نفس الدين نفسه) أي قبض نفس الدين
(لا يتصور) لأنه وصف ثابت في ذمة من عليه (الأنه جعل استيفاء لعين حقه من وجه) استثناء من
قوله لأن الدون تقضى بأمتالها يعني أن الدون وإن كانت تقضى بأمتالها لا بأعينها الماذ كذا أنفا
الان قبض المثل جعل استيفاء لعين حق الدائن من وجه ولهذا يصير المدون على الإداو لو كان غلطا
مخفلا أحبر عليه وكذا أنظر الفاشي في شرحه لكان الشرع جعل قبضه استيفاء لعين حقه
شرح هذا المقام وأما صاحب العناية فقال في شرحه لكان الشرع جعل قبضه استيفاء لعين حقه
من وجه الثلاثين فسادوا لا يجوز الاستبدال بل هو التوكيل يقبض الدين فله إذا كان توكلا
بالمثل كان توكلا لا استقراضا إذ التوكيل يقبض مثل مال المولى لا عينه ما لم يتقاصن والتوكيل
بالاستقراض باطل اه أقول فبجهد الخلد أن يمنع امتناع التوكيل يقبض الدين على تقدير أن
لا يجعل قبضه استيفاء لعين حقه من وجه بل هو استقراض التوكيل يقبض الدين على ذلك التقدير يجعل
رسالة الاستقراض من حيث المعنى والرسالة بالاستقراض جازية وقد أفصح عنه صاحب الأخيرة حيث
قال وفي المسألة نوعان أشكال لأن التوكيل يقبض الدين وتوكيل بالاستقراض معنى لأن الدون تقضى
بأمتالها فالقبض بدين من المدون يصير مضمونا عليه وله على التبريم مذهبان قصاصا وقد

البدائع في قطعه لأن الدين إما أن يكون عبارة عن الفعل وهو تسليم المال وإما أن يكون عبارة عن مال حكى في التمسك وكل ذلك
لا يتصور رأسيه

وكيلا بالاستقراض إذا
التوكيل ببعض مثل مال
الموكل لأعين ماله ثم
يقدمان والتوكيل
بالاستقراض بالملك
والوكيل بالملك أصيل
في حقوق العقد والاصل
فيه انحصار فيها كالسوكل
فكان كلو كيل بأخذ
بالشفعة إذا خلقت عليه
البينة يسلم الموكل الشفعة
فلها تقبل والشفعة تحل
والوكيل بالر جوع في
الهيئة إذا أطام الموهوب
له البينة على أخذ الواهب
العوض فلها تقبل والر جوع
يطلب والوكيل بالشراء
فإن خصم يطلب حقوق
العقد والشفعة بأن وكل
أحد الشرى بكن وكيلان
يقسم مع شرى بكن وأطام
الشرى البينة عليه بأن
الموكل قبض نصيبه فلها
تقبل وبالرد بالعيب على
البائع فله إذا أطام البينة
عليه بأن الموكل رضى
بالعيب تقبل قالوا في شروح
الجامع الصغير وهذه هى
مسئلة الوكيل بالقبض
أشبه بالوكيل بأخذ
الشفعة منها بالوكيل
بالشر لا أن الوكيل في هذه
يكون خصما قبل القبض
كما يكون ههنا كذلك

قوة والتوكيل ببعض
الدين أقول عطف على

فأشبه بالوكيل بأخذ الشفعة والر جوع في الهيئة والوكيل بالشراء والشفعة والرد بالعيب وهذه أشبه
بأخذ الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون خصما قبل الأخذ هناك
ذكر أن التوكيل بالاستقراض غير صحيح والجواب أن التوكيل ببعض الدين رسالة بالاستقراض من
حيث المعنى وليس هو كيل بالاستقراض لأنه لا بد للكيل قبض الدين من إضافة القبض إلى هو كله
بأن يقول أنفلا أو كنى قبض ماله عليك من الدين كما لا بد لرسول في الاستقراض من الإضافة إلى
المرسل بأن يقول أرسلنى فلان إليك يقول لك أقرضنى كذلك بخلاف الوكيل بالاستقراض فإنه يضيف
إلى نفسه فيقول أقرضنى لصحى ما أدينه أو رسالة المعنى والرسالة بالاستقراض جارية هنا كلامه
ثم اعلم أن الإمام الزهلى قد كره في شرح الكنز ما ذكره صاحب الصغير من الأشكال والجواب المزبورين
وقال هكذا كره في أنها نوعان ما إلى الأخيرة ثم قال وهذا سؤال حسن والجواب غير مختص على قول أن
حقيقة فقهه لو كان رسولا لكانه أن يختص به أقول ليس ذلك بسديد لأنفس المراد أن الوكيل
قبض الدين برسول من كل وجه حتى لا يكون خصما قبل المراد برسول بالاستقراض بالنظر إلى القبض
مثل الدين بأنه هو كيل بالملك بالنظر إلى المقاصة الخاصة بذلك وكونه خصما حكم من قبيل الثاني
دون الأول فلا غبار على الجواب (فأشبه) أى بالوكيل قبض الدين (الوكيل بأخذ الشفعة) يعنى
أنه أشبه بذلك في كونه خصما فله إذا أطام المشتري البينة على الوكيل بأخذ الشفعة على تسليم الموكل
الشفعة تقبل (والر جوع في الهيئة) بالمرحط على أخذ الشفعة أى فاشبه أيضا بالوكيل بالر جوع
في الهيئة فله إذا أطام الموهوب البينة على الوكيل بالر جوع على أن الموكل الواهب أخذ العوض
تقبل (والوكيل بالشراء) بالنصب عطف على الوكيل بأخذ الشفعة أى فاشبه أيضا بالوكيل بالشراء
فإن خصم يطلب حقوق العقد ولا يرى لفظة محالة ولا يرى لفظة على الوكيل كثر فائدة (والشفعة)
بالمرحط على الشراء أى فاشبه أيضا بالوكيل بالشفعة فإن أحد الشرى بكن إذا وكل رجلا مان خصم مع
شرى بكن وأطام الشرى البينة عليه بأن الموكل قبض نصيبه فلها تقبل (والرد بالعيب) بالمرحط على
الشراء أى فاشبه أيضا بالوكيل بالرد بالعيب على البائع فإن البائع إذا أطام البينة عليه بأن الموكل
رضى بالعيب تقبل (وهذه) أى مسئلة الكتاب وهي مسئلة الوكيل قبض الدين وفى بعض النسخ وهذا
أى بالوكيل قبض الدين (أشبه بأخذ الشفعة) أى أشبه بالوكيل بأخذ الشفعة منها بالوكيل بالشراء
كذا صرحوا به في شروح الجامع أن صغيرا علما أن شرح الهداية قد اختلفوا في تفسير معنى كلام المصنف
وهذا تعيين المراد بالمفضل عليه ههنا فقال صاحب النهاية أى بالوكيل قبض الدين أشبه بالوكيل بأخذ
الشفعة من الوكيل بالشراء وذكر هذا المعنى صاحب المناقب غاية البيان أيضا لكن بطريق النقل عن
شرح الجامع الصغير يعارض فقال صاحب العناية قالوا في شروح الجامع الصغير وهذه هى مسئلة
الوكيل بالقبض أشبه بالوكيل بأخذ الشفعة منها بالوكيل بالشراء وقال صاحب العناية قالوا في شروح
الجامع الصغير أن الوكيل قبض الدين أشبه بالوكيل بأخذ الشفعة من الوكيل بالشراء وقال تاج
الشرى فى أى مسئلة الوكيل قبض الدين أشبه بمسئلة الوكيل بأخذ الشفعة من المسائل الثلاث الأخرى
وعلى ذلك ما فى هذه المسائل ما لم توجد المادة لا تثبت أو كلفة بخلاف مسئلة الشفعة وقبض الدين
والبعض ذهب صاحب معراج الدراية والشرح العنى أيضا ولكن يعارضون المسائل الثلاث الأخرى من بين
المسائل الأربعة السابقة بعدمسئلة الوكيل بأخذ الشفعة ثم إن المصنف بين وجه الأشبه بقوله
(حتى يكون خصما قبل القبض) أى حتى يكون الوكيل قبض الدين خصما عند أى حقيقة قبل
قبض الدين (كما يكون) أى كما يكون الوكيل (خصما قبل الأخذ) أى قبل أخذ العقار (هناك) أى

والكيل بالشراء لا يكون خصما قبل مباشرة الشراء وهذا لأن المبادلة تقتضي حق فلو هو أصيل فيها فيكون خصما فيها قال (والكيل قبض العين لا يكون وكيلًا بالخصوص) بالاتفاق لأنه لا ينحصر القبض ليس بمبادلة فأشبهه الرسول (حق أن من وكل وكيلًا قبض عبدة فاعلم أن الذي هو في يده في التوكيل بأخذ الشفعة (والكيل بالشراء لا يكون خصما قبل مباشرة الشراء) فالتقيا أقول لاذهب عليك أن تحصر الكيل بالشراء كرهنا بشر يكون المراد المفضل عليه في قوله فيعاصر وهذه أشبه بأخذ الشفعة هو الكيل بالشراء أي يكون معناه أن مسئلة الكيل قبض العين أشبه بمسئلة الكيل بأخذ الشفعة منها بالكيل بالشراء كما شرحه الجليلي الصغير وذهب إليه فرغ من شرح الهداية ولغتنا أيضا في شرحنا على هذا ولكن بقيت شبهة وهي أن الكيل إن لم يكن خصما قبل المباشرة لم يملك في المسائل الأربع الباقية أيضا لا يظهر لتخصيص مسئلة الكيل بالشراء بالذ كره جعل المفضل عليه باهنا فقط وهو أن كان خصما قبل ذلك في تلك المسائل أيضا كما هو الظاهر مما في مسئلة التوكيل بالشفعة إلا أن الشراء لا أثر له أنزلوا ظاهرا لم يبق أن يقسم الكيل بالتسعة ما وكل يتسببه على أن الموكل قبض نصيبه منه تقبل ينته لا يظهر لتخصيص أشبه الكيل قبض العين بالكيل بأخذ الشفعة ووجهه أن نصيب الكيل قبض العين حينئذ أشبه بذلك المسائل أيضا من الكيل بالشراء امتثل (وهذا) إشارة إلى مطلق نكتة أي حنفية بقوله أنه وكذا التملك (لأن المبادلة تقتضي حقها) كالسلم والتسلم وغير ذلك (وهو) أي الكيل بالتملك (أصلها) أي في الحقوق (فيكون خصما فيها) أي في الحقوق بمعنى كأن الموكل أمر الكيل بتملك مثل الدين التي على المدينون وذلك المبادلة والمأمور بالمبادلة يكون أصيلا في حقوق المبادلة كذا في النهاية وأما الشروح وقال صاحب الغنية فهو وهذا إشارة إلى ما أثر إليه مما يترتب على دليل أي حنفية وهو أن الكيل بالتملك أصيل في الحقوق اه فليكن الاختيار الاختيار واعترض بعض الفضلاء على كلام المصنف هنا حيث قال فيه بحث فالأصل المبادلة لم تقع من الكيل بل من موكله فكيف يكون الكيل أصيلا في حقوقها وقال فان قيل المبادلة في التملك أخذ الدين فلماذا لم يقع بعد قائل اه أقول ليس هذا جرحه لأن تملك بعض الحقوق بشئ قبل وقوعه ليس بمنزلة الأبرع من حق الموصومة ينته فلو قيل بأخذ الشفعة قبل وقوعه أخذ فكذلك هنا وقد أشار إليه المصنف بقوله وهذا أشبه بأخذ الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض كما يكون خصما قبل الأخذ هنا فإن التصديق أن قبض الدين وإن كان مبدلة من جهة كونه الدين تقتضي بأشياء الأمانة فلهذا لم يلحق من وجه كما مر فلهذه بالمبادلة تعلق حق الموصومة بالكيل ولشبهه بأخذ عين الحق فجزأت الموصومة قبل وقوع التملك قبض الدين ورشده إليه ما ذكره الإمام فخصمان في شرح الجليلي الصغير حيث قال لا يقال لو وكل وكيلًا بالمبادلة وجب أن تعلقه المصلحة في المقبوض لا نقول إنما تعلقه المصلحة في المقبوض لأن قبض الدين وإن كان مبادلة من الوجه الذي ذكرناه واستدل به الحق من وجه لأن الدين ما لا يجوز الاستدلال به فلهذه بالمبادلة جعلنا خصما ولشبهه بأخذ العين لا تعلقه المصلحة في المقبوض عسلاها اه (قال) أي محمد في الجليلي الصغير (والكيل قبض العين لا يكون وكيلًا بالخصوص بالاتفاق) أي باتفاق أصحابنا ولشأنه واحد فقولان كاف في قبض الدين (لاه) أي لأن الكيل قبض العين (أمن خصم) حيث لا مبادلة هنا لاه قبض عين حق الموكل (واقبض) أي قبض العين (ليس عبدة فأشبهه الرسول حق أن من وكل وكيلًا قبض عبدة) أي لو كمل (فأعلم أن الذي هو في يده) أي إذا ظهر وأريد

وأما الكيل بالشراء
لا يكون خصما قبل مباشرة
الشراء (قوله وهذا) إشارة
إلى ما أثرنا إليه مما يترتب
على دليل أي حنفية رضي الله
عنه وهو أن الكيل بالتملك
أصيل في الحقوق قال
(والكيل قبض العين
لا يكون وكيلًا بالخصوص الخ)
الكيل قبض العين
لا يكون وكيلًا بالخصوص
بالاتفاق لأنه لا ينحصر
حيث لا مبادلة هنا فلهذا
وكيلًا قبض عين حق
الموكل من كل وجه فأشبهه
الرسول فذا قبل قبض
عبدة فأعلم من يده المبدل
قال المصنف (وهذا لأن
المبادلة تقتضي حقوقا
وهو أصيل فيها فيكون
خصما فيها) أقول فيه بحث
فإن المبادلة لم تقع من الكيل
بل من موكله فكيف يكون
الكيل أصيلا في حقوقها
فإن قيل المبادلة في التملك
بأخذ الدين فلماذا لم يقع
بعد قائل (قوله وهذا)
أشاروا إلى ما أثرنا إليه
أقول لا أثرنا إلى ما ليس
بمذكور

بينة أنفلوكل باعه بأحق العبد إلى الوكيل ولم يثبت في المنة في القياس لانها قامت لأعلى خصم وفي الاستحسان وفي
الامر حق يحضر الأمر له لتقليه (١٠٣) مقام الموكل في القبض خصم في قصر يده فتقصر حتى لو حضر الغائب لم يثبت

البينة أن الموكل باعه بأحق الأمر حتى يحضر الغائب وهذا استحسان والقياس أن يدفع إلى
الوكيل لان البينة قامت لأعلى خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان أنه خصم في قصر يده لتقليه مقام
الموكل في القبض فتقصر يده حتى لو حضر البايع فعاد البينة على البيع فصار كذا إذا أقام البينة على أن
للوكل عزة عن ذلك فثبتا تقبل في قصر يده كذا هذا قال (وكذلك العاق والطلاق وغير ذلك)
ومعناه إذا أقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد والامة على العاق على الوكيل بنقلهم تقبل في
قصر يده حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق والطلاق قال (وإذا أقر الوكيل بالخصومة
على ماله عند القاضي جاز إقراره عليه

وصار كأنه أظهر ما على أنه
عز عن ذلك تقبل في قصر
يده كذا هذا وكذا إذا
أراد الوكيل ينقل المرأة إلى
زوجها فثقلها به والوكيل
يقبض العبد والحرارية
قبضهما فثبت المرأة البينة
على أن تزوجها فثقلها
والعبد والامة على العتق
أو من هيا يندعي الارتباط
من الموكل فثبت لا تقبل
قياسا لقيامها لأعلى خصم
وفي الاستحسان تقبل في
قصر الموكل دون القضاء
بالطلاق والعتق والرهن
لانها تنقض الطلاق والعتق
والرهن ومن شرط ذلك
قصر يد الوكيل والوكيل
ليس يخصص في أحدهما
وهو أثبات العتق على الموكل
ولكنه خصم في قصر يده
وليس من شرطه قصر يده
القضاه بالمتق على الغائب
فثبت لها في القصر دون
غيره قال (وإذا أقر الوكيل
بالخصومة على ماله الخ)
إذا أقر الوكيل بالخصومة على
وكله سواء كان موكلا للمدعي
فأقر باستيفاء الحق والمدعي
عليه فأقر بثبوته عليه فثبت
كان ذلك عند القاضي جاز

(البينة) على (أن الموكل باعه) أي باع العبد (بأه) أي إذا البند (وقف الأمر حتى يحضر الغائب)
أي الموكل (وهذا) أي وقوف الأمر (استحسان) أي مقتضى الاستحسان (والقياس) أي
مقتضاه (أن يدفع) أي العبد (إلى الوكيل) ولا يثبت في المنة في القياس لان البينة قامت
لأعلى خصم بناء على أن الوكيل يقبض العين لا يكون وكلا بالخصومة (فلم تعتبر) أي البينة
(وجه الاستحسان أنه) أي الموكل (خصم في قصر يده) أي في حق قصر يده نفسه عن العبد
لقيام مقام الموكل في القبض فتقصر يده أي الموكل يعني بصراثة البينة بعد قصر يده لاثبات
البيع (وإن ثبت البيع حتى لو حضر الغائب) وهو الموكل (فعاد البينة على البيع) يعني لو
حضر الموكل لا ينفذ اليد من أعادها فامة البينة على البيع في محضر الموكل ولا يكتفي بالبينة السابقة
في إثبات البيع لعدم كون الوكيل خصما من هذا الوجه (فصار) هذا (كأنه أقام) أي إذا البند
(البينة على أن الموكل عزة) أي عزل الوكيل (عن ذلك) أي عن التوكيل بعض العين (فثبتا)
تقبل أي فان البينة تقبل هناك (في قصر يده) أي في حق قصر يده (كذا هذا) أي ما نحن فيه
(قال) أي محمد في محضه (وكذلك العاق والطلاق وغير ذلك) كالارتباط فله إذا أدى صاحب
البند الارتباط من الموكل وأقام بينة على ذلك تقبل في حق قصر يده لاثبات ثبوت الارتباط حتى الموكل
كفا في الشروع قال المصنف (ومعناه) أي معنى قول محمد وكذلك العتق والطلاق (إذا أقامت
المرأة البينة على الطلاق والعبد والامة) أي إذا أقام العبد والامة البينة (على العتق على الوكيل
بنقلهم) متعلق بالاقامة أي وإذا أقاموا البينة على الوكيل بنقلهم إلى الموكل يعني إذا أراد الوكيل ينقل
المرأة التي تزوجها الموكل ثقلها إليه وأراد الوكيل يقبض العبد والامة ثقلها إلى مولاها الموكل قبضهما
ونقلهما معها فثبت المرأة البينة على الوكيل بنقلها على أن زوجها فثقلها وأقام العبد والامة البينة على
الوكيل بنقلها على أن مولاها أعتقهما (فثبتا تقبل في قصر يده) أي في حق قصر يده على الموكل بنقل
(حتى يحضر الغائب) أي إلى أن يحضر الغائب (استحسانا) أي تقبل استحسانا أو أمينا فاستفاد
تقبل لنفسها لأعلى خصم (دون العتق والطلاق) أي لا تقبل في حق ثبوت العتق والطلاق لقياسا
ولا استحسانا وذلك لان الوكيل ليس يخصص في إثبات العتق والطلاق وإن كان خصما في قصر يده وليس
من شرطه قصر يده عند القضاء بالعتق والطلاق على الغائب فتقبل في القصر دون غيره وجلة الكلام في
هذا المسئلة أن البينة قامت على شيئين على البيع والعتق والطلاق وعلى قصر يد الوكيل ففي حق زوال
الملك عن الموكل قامت لأعلى خصم وفي حق قصر يد الوكيل قامت على خصم فتقبل في حق قصر يده
لا في حق انزاله الملك للموكل (قال) أي القدوري في محضه (وإذا أقر الوكيل بالخصومة على ماله
عند القاضي) متعلق بأقر أي عند القاضي (جاز إقراره عليه) أطلق الأقرار والموكل لينقول

(قوله إذا أراد الوكيل ينقل
المرأة التي تزوجها فثقلها به)
أقول قوله ثقلها مقبول أراد
(قوله قال وإذا أقر الوكيل
بالخصومة الخ) أقول لا يذهب عليك أن ما ذكره في وجه الاستحسان لا يعم بالخصم بحال إذا كان الموكل هو المدعي

اسم عليه فلا يعم ارتكاب ما يل وتعيم الجواب لما يتكلم به المدعي والى عليه

والانفلاق عن أبي حنيفة ومحمد جميعاً الله اذ انا اقر عند غيره القاضى خرى من وكالة فلا يدفع اليه المال ولو ادعى بهذا وكالة
وأعلم على ذلك فإنه لم يسمع بينته لان دعائها منطل في دعواها وقال ابو يوسف رحمه الله حازم اقر في الوهن جميعاً وقال في الزنا والشافعي
وهو قول ابي يوسف الاول لا يجوز زنى الوهن جميعاً القياس اما قول الجواز كما هو مذهبي ابي يوسف رحمه الله واما قول عدم كماله
مذهبهم والفضل بين مجلس القضاء وغيره استصاف وجه القياس أن الكل بالخصومة مأمور بل نازعة لانها بالخصومة والاقرار
ليس بمنزعة لانها مسألة والامر بالثبوت لا يشترط ضد ولهذا لا يعطى الكل بالخصومة العلم والاراء فيصع التوكيد اذ استثنى الاقرار
بأن قال وكل ذلك بالخصومة غير جائز الاقرار ولو كان الاقرار من حقوق التوكيد (١٠٣) بالخصومة لاصح استثناءه

كل ما استثنى الاستكثار والكل
وكل بالبيع على أن لا يقبض
الثمن أو لا يسلم المبيع وفيه
تطرق لأنه لو لم يتناول المصاح
الاستثناء

ولا يجوز عند غيره التاضي) عند أبي حنيفة ومحمد استسما لا الأتم يخرج عن الكل وقيل أبو يوسف
يعبر بالقرار عليه وإن أقر في غير مجلس القضاء وقال زفر والشافعي رحمه الله لا يجوز في الوجهين
وهو قول أبي يوسف رحمه الله وألا وهو القياس لأما ما روى في الخصومة وهي منازعة أو الإقرار بضلته
لأنه مسائل فوالأمر الثاني لا يتناول ضلوه لهذا الاعتلال الصريح والأمر هو صمدنا استثنى الآخر

(قوله ولو ادعى بعد ذلك الى
قوله انهم يبطل في دعواه)
اقول عليه تأمل (قوله وبه
القياس ان لو قيل ان
اقول فلان قيل ان قول
المصنف وهو القياس المتفهم
منه قصر القياس على قول
زفر والشافعي وتبريك
أبي يوسف مع أي حيفة
ومحمد في وجه الأستاذ
بأي ما ذكره الفتا المفسور
على قولهما هو القياس
الخاص الذي لا يشوبه من
من الاستحسان والتبريك
المذكور ولا ينبغي كون
ثمولوجي الوجود ثابتا بالقياس
المتفرع على الأستاذ
فان صرف التسو كيب
بالخصوص الى التوكيل
بالجواب ثبت استحسانا
وعدم اختصاص اقراره
بالقياس ثبت قسما او مفهم

اسم الموكل لدى والمدعى عليه فان هذا الحكم هو جواز اقرار الوكيل على موكله بالتفاوت بين
ان يكون موكله مدعى او مدعى عليه سوى ان سنى الاقرار يختلف بسبب اختلاف الموكل فقرار
وكيل المدعى هو ان يقر ان موكله قبض هذا المال واقرار وكيل المدعى عليه هو ان يقر بوجوب المال
على موكله كذا في النهاية ومعراج الدعاية وت خلاصة هذا ما قاله صاحب الغنياء سواء كان موكله
المدعى فافتر باسنيقه الحق او المدعى عليه فافتر بشبهة عليه بقرينه ما قاله صاحب الكافي
والفرق بين ان يكون الوكيل بالخصومة من المدعى فافتر بالقبض والابراء او من المدعى عليه فافتر
عليه الحق (ولا يجوز عند غير القاضي) اى لا يجوز اقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند غير
القاضي (عند اى حنفية ومحمدية سنا) وقوله استحسانا بقوله لا يجوز بقوله لا يجوز كذا كرى
النهاية فتأمل (الا انه يخرج عن الوكالة) فلا دفع للمال اليه ولو ادعى بعد ذلك وانما حثته على ذلك
لاستعصم بمتوفى المدايع الصغرى لا امام الجمهور وعندي اى حنفية ومحمدية تبطل الوكالة على رواية
الاصل لا لزعمه اى بمطل في دعواه (وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه وان اقر في غير مجلس القضاء
وقال زفر والشافعي لا يجوز في الوجهين) اى في مجلس القاضي وفي غير مجلسه موه قال مالك واحد اى
لبس ربه الله (وهو) اى قول زفر والشافعي (قول ابى يوسف ولا وهو القياس) اى معتضده
(لا) اى الوكيل (مأمور بالخصومة هو) اى الخصومة (منازعة) ومشارة (والاقرار
بضامه) اى بضام الخصومة التي هي المنازعة ونذكر كبر الضمير بتأويل ما مر به (لا) اى الاقرار
(مسالمة) ومساعدة (والاصر بالشيء لا يتناول ضد الوكيل) اى لا جمل عدم تناول الامر بالشيء ضد
نقل الشيء (الاعل) اى الوكيل بالخصومة (الصلح والبراء) وكذلك اعلات الهبة والبيع كما
صرح به الكافي وغيره فان كل واحد من هذا لا فعل ما بضام الخصومة (ويصح) اى يصح التوكيل
بالخصومة (انما استثنى الاقرار) بان قال وكنتك بالخصومة غير جائز الاقرار بان قال وكنتك
بالخصومة بشرط ان لا تقرر على قال صاحب النهاية هذا مستعمل من بقول ان التوكيل بالخصومة لا
يتناول الاقرار فوجه الدلالة هو ان التوكيل بالخصومة مطلق الجواب اى كان ينفي ان لا
يصح استثناء الاقرار من التوكيل بالخصومة وفق لا ندر من الجواب اما بالاقرار والامسك لا كلاهما

ذلك من قوة بعد ذلك بقوله أو وسبق فتمثل (قوة ما مور المنازعة لأنها المخصوصة) أقول الضعيف قوة له بما راجع إلى المنازعة قال المصنف (والأمر بالشيء لا يتناول ضده) أقول تقرر بذلك أنهم أن المخصوصة ضدا لا قرار وكل ما هو ضدي لا يدخل في الأمر به ضده (فهو له) كان الأمر من حقوق التوكسل الخ) أقول فإن حقوق الشيء تدخل فيه بالتسعة وما هو كذلك لا يصح استثناءه الآن كون الأمر من حقوق الجواب غير مسلم ولم يدع ذلك أحد بل قلنا من جزئياته كما يطمع من تقرر والمصنف وجه الاستصناع (قوة كما واستثنى الاستكثار) أقول استثناء الاستكثار أيضا مختلف فيه بين أبي يوسف وعبد الله الأصم والتفصيل في كتب الأصول (فهو فيه نظر لا مجال الخ) أقول لا يعمد الاستثناء التمسك حتى رد النظر

وكذا لو كره بالجواب مطلقا تنقيده بجواب هو خصوصية الجسر بان العادة بذلك ولهذا يختار فيها
الاهدى فالاهدى

بالاتفاق ثم في صحة استثناء الاقرار عن الجواب يلزم استثناء الكل من الكل وذلك لا يجوز والليل على
هذا أن التوكيل بالخصوصية غير ماز الانكار لا يصح لما قلنا فلهذا أن التوكيل بالخصوصية ليس
يجوز لطلق الجواب اه كلامه أقول فيه نظرا لان أراد بقوله أن المراد من الجواب اما الاقرار او
الانكار لا كلاهما بالاتفاق أن المراد من الجواب اما الاقرار وحده أو الانكار وحده لا ما بهما
بالاتفاق فلهذا لم أن لا امر كذلك انما المراد من الجواب عند أبي حنيفة وعمرهما الله ما يصح الاقرار
والانكار بطريق عموم المجاز دون أحدهما بحيثما كان شيئا من مفصلا ومشر وساميان الشارح
المذكور وان أراد بذلك أن المراد منه أحدهما لا يصح لاجتماعهما في حالة واحدة فهو مسلم اذ لا يصح
جمع الانكار والافعال في جواب قضية واحدة فلو كان لا سلم حينئذ قوله ثم في صحة استثناء الاقرار
عن الجواب يلزم استثناء الكل من الكل اذ لا بد من ما حينئذ انما هو استثناء الجواب من الكل
كلا يقتضي وقوة والليل على هذا أن التوكيل بالخصوصية غير ماز الانكار لا يصح لما قلنا ليس بشام
ايضا اذ يصح استثناء الانكار في ظاهر الرواية كما يصح استثناء الاقرار عن عليه في الفخر وغيره ثم
أقول وجه هذا بظهر فساد ما في كلامه بالبيان أيضا في هذا المقام حيث قال في تقرير المحل وكما لو كره
بالخصوصية واستثنى الاقرار فأقول لو قيل يصح اقراره لان لفظ التوكيل بالخصوصية لم يتناول الاقرار فلو
تناوله بطل الاستثناء وصح الاقرار لان الخصوصية متى واحد الاستثناء من شيء واحد لا يجوز اه فانه
ان أراد بقوله ان الخصوصية متى واحد أنها امر متى لا تعدده أصلا فليس كذلك فطعا وان أراد بذلك
أنها واحد من حيث المفهوم فهو لا ينافي تعددها من حيث الاقرار وهو ما استثناء بعض أفرادها
منها عند التوكيل بها كالا يقتضي وقال تاج الشريعة في حل هذا المقام معناه أن الاقرار لو كان من حقوق
التوكيل بالخصوصية لم يصح استثناءه كالأمر استثنى الانكار وكما لو كان البيع على أن لا يقبض الثمن أولا يسلم
المبيع انتهى والتمنى أن صاحب العناية في حل المقام ولكن أورد عليه حيث قال ولو كان الاقرار من
حقوق التوكيل بالخصوصية لم يصح استثناءه كالأمر استثنى الانكار وكما لو كان البيع على أن لا يقبض الثمن
أولا يسلم المبيع ثم قال وفيه نظرا لانه لم يشاؤ له لم يصح الاستثناء انتهى أقول نظرا لما قلنا عدم
التناول انما ينافي صحة الاستثناء لصل دون الاستثناء المنقطع ويجوز أن يكون مدار صحة استثناء
الاقرار من التوكيل بالخصوصية شرعا هو الاستثناء المنقطع فلا يلزم المأخوذ نعم رد على المحل المذكور ان
من يقول بصفة استثناء الاقرار من التوكيل بالخصوصية عن يقول بجواز اقراره لو كره بالخصوصية على موكله
لا يقول بكون الاقرار من حقوق التوكيل بالخصوصية بل يقول بكونه من حيث انما لا يسلطهم من تقرير
المصنف فلا يكون وقوة ويصح ما استثنى الاقرار على المعنى المذكور فجاء عليه فلا يتم الترتيب واعلم أن
الشارح السكاكي والشارح العيني جعل الاقرار والمصنف يصح ما استثنى الاقرار جوابا عن سؤال ورد على
قولهم أي على قول ردو الشافعي وقول أبي يوسف أولا وقررا السؤال والجواب بما لا حاصل له كالا يقتضي
على الضمن الناظر في كلامهما ولم أر أيا تفصيل ذلك اطباء ولا أعرض عنه على أن ما لم يذكره
السكاكي في تقرير الجواب ما ذكر في النهاية وما لم يذكره العيني في تقريره ما ذكر في غاية البيان وقد
عرفت حالهما (وكذا لو كره بالجواب مطلقا تنقيده بجواب هو خصوصية الجسر بان العادة بذلك ولهذا يختار فيها
التوكيل (حينئذ ولهذا يختار فيها) أي في الخصوصية (الاهدى فالاهدى) والافعال لا يحتاج
المراد بالاهدى قال صاحب النهاية ههنا المسئلة مبتدأ بخلافه ليس ارادها على وجه الاستثناء يعني
لو كره بالجواب مطلقا فهو على هذا الاختلاف أيضا كذلك في مختلفات البرهانية اه وقد اقتنى أثر

(قوله وكذا لو كره بالجواب
مطلقا تنقيده بجواب هو
خصوصية) قال في النهاية
هي مستغنية بتأخرها
لم يرد على وجه الاستثناء
يعني لو كره بالجواب
مطلقا فهو أيضا على هذا
للتلاف كذا في مختلفات
البرهانية

قال المصنف (وكذا لو كره
بالجواب مطلقا) أقول
والظاهر من سياق العلامة
السنن في السكاكي ان هذه
المستغنية كرت استثناء
قائه فالولو وكلمة بالخصوصية
واستثنى الاقرار يصح
التوكيل ولو كانت حقيقة
الخصوصية مبهمة قلنا يصح
استثناء الاقرار ولا يملو
استثنى الاقرار صريحا
لا يملك الاقرار فكذا اذا
استثناء دلالة وانما هو ان
يكون مستثنى في بوكله
الاقرار ولهذا ولو كره
بالجواب مطلقا ينصرف
الى جواب هو خصوصية
اد العادة في التوكيل حين
بذلك ولهذا يختار الاهدى
فالا هدى واللوكة تنقيده
بدلالة العرف انتهى فليتأمل
فانه يجوز أن يكون تفسير
مستثنى الضم والجد على
ما سبق قبل وبقين فقد كر

في ذلك أكثر الشراح إلا أن صاحب العنيفة ذكره بطريق النقل عن النهاية وقال صاحب غاية البيان
 وكان هذا هو القول من صاحب الهداية وتلقى ما أراد بذلك فكذلك الجواب هو بالخصوصية بتقدير جواب هو
 خصوصية على وجه التصديق لما كان الأمر بالتسليم لا يتناول ضد محتمل لا على أن يكون المصطلح وصح
 استثناء كل الأقراء أنتج أن التوكيل بالخصوصية بتقدير جواب هو خصوصية وهو الانكار لا للجواب هو
 مسألة وهو الأقراء لاجل أن التوكيل بالخصوصية بتقدير جواب هو خصوصية يختص في التوكيل بالخصوصية
 الألهي في الخصوصية فلا هدى ولا يمكن تصحيح كلام صاحب الهداية بإبرائه على ظاهره لأنه لو كان
 بالجواب مطلقاً لا بتقدير جواب هو خصوصية وهو الانكار لأن الأمور به مطلق الجواب وهو يشمل
 الانكار والأقراء جميعاً بخلاف الأمور بالخصوصية فيجوز أن يقول زفر بن الخصوصية والأقراء مضادة
 ولهذا صرح علامه بن العالم في طريقة الخلاف أنه لو كان الجواب المطلق مقرر يصح فعله أنما إذا كان
 بالجواب المطلق لا بتقدير جواب هو خصوصية وقد صرح بعض الشارحين في هذا المقام فقال هذه مسألة
 مبتدأة لا للاحتشاد إلى هنا كلامه أقول فيه قطر أما أولاً فلا أن كون الكلام المذكور من قبيل فهو
 القوم عاين أن هذا يدل على ما لا ينبغي أن ينسب إلى من له أدنى عتبة فضلاً عن أن ينسب إلى صاحب
 الهداية ذلك إلا ما لم يأت على شيء منه إلا ما دار العلق الدوران على ما بين الكلام المذكور وما ظنهم من إذا
 بذلك فإنما يريد من حيث اللفظ والمعنى فإني يتيسر الحل على أي يكون أحد همد هو عن الآخر وأما
 ثانياً فلا أن لا نسلم عدم إمكان تصحيح كلام صاحب الهداية بإبرائه على ظاهره فوجه لا نملو كلمة بالجواب
 مطلقاً لا بتقدير جواب هو خصوصية وهو الانكار قلنا أن أراد به أنه لو كان الجواب مطلقاً لا بتقدير
 قول أي حنفية ومحمد وقول أي يوسف آخر الجواب هو خصوصية فهو مسلم لكن لا يصح تصحيح كلام
 صاحب الهداية بإبرائه على ظاهره فإنه على قول زفر والشافعي رجها الله وقول أي يوسف وأما كما هو
 مراده قطعاً وأن أراد بذلك أنه لو كان الجواب مطلقاً لا بتقدير قول زفر والشافعي وقول أي يوسف
 أو لا أيضاً بجواب هو خصوصية فهو ممنوع كيف وقد صرح في المختلغات البرهانية بأربعة المسئلة أيضاً
 على الاختلاف المذكور في التوكيل بالخصوصية فوجه لأن الأمور به مطلق الجواب وهو يشمل
 الانكار والأقراء جميعاً بخلاف الأمور بالخصوصية فيجوز أن يقول زفر بن الخصوصية والأقراء مضادة
 قلنا فإن يقول في مسئلة التوكيل بالجواب مطلقاً الأمر ينصرف إلى الجواب هو خصوصية إذا العادة
 في التوكيل بوجه ذلك ولهذا اختار الألهي فلا هدى ولو كلة بتقدير بدلالة العرف صرح بهذا التقرير
 في الكافي والتبيين ولما أن اتفاق جواب المسئلة لا يقتضي انحلالاً لهما فوجه ولهذا صرح علامه
 الدين العالم في طريقة الخلاف أنه لو كان الجواب المطلق مقرر يصح قلنا لا يدل ما صرح به علامه الدين العالم
 في طريقة الخلاف على أنه لو كان الجواب المطلق مقرر يصح عند جميع الأئمة حتى زفر والشافعي فلا يتم
 مطلوبه وأما صحة ذلك عند أي حنفية ومحمد رجها الله وعبد أي يوسف على قوله الآخر مما لا يشك
 فيه أحده فذهب ما تشبه عليه من الجاهل فوجه ثم أقول في الانصاف أن كون ما ذكره من الجاهل ههنا مسألة
 مبتدأة خلافية عنهم وذهب على وجه الاستشهاد كما اختاره جمهور الشراح على ما لا يليق بشأن المصنف إذ
 هو يصدي بان أدلة أقوال المجتهدين في مسئلة التوكيل بالخصوصية فها الضروية في مشروع مسألة أخرى
 أتخذ كأدلة هذه المسئلة قبل تعاملها فلو كان عندي أن هذه المسئلة كرت ههنا على وجه الاستشهاد
 يعني لو كان الجواب المطلق صريحاً لا يؤول إلا إلى طريقة سديد الجواب هو خصوصية وهو الانكار بدلالة
 العرف وإلا هذا مختار فيها الألهي فلا هدى كمن يتناول الأقراء ما إذا كان بالخصوصية مجرد احتمال
 أن يراد بالخصوصية مطلق الجواب مجرداً فعمسئلة التوكيل بالجواب مطلقاً أدلة على الاختلاف
 المذكور في التوكيل بالخصوصية كما صرح به في المختلغات البرهانية فلا يتم سلبها الزام الحسم إلا أن

تصرف في غيره ولو كان هو
غير صحيح وان اختلف في
ذلك صحة توكيل المسلم
بيعه الخمر تترك ما تقدم فيه
ونكث أي ما يلزمه الوكيل
مطلق الجواب دون أحدهما
عينا لان التصم اذا كان
محقا وجب عليه الاقرار
وان كان مبطلا وجب عليه
الانكار لكن لفظ التصومة
موضوع لقيس يصرف
الى المطلق مجازا على ما ساقى
نصر بالحق قطعاً (قوله ولو
استثنى الاقرار) جواب
عن مستشهد بغير وجه
الله وجهه لانهم صفة
الاستثناء بل لا يصح على
قول أبي يوسف وجهه الله

قال المصنف (وصحته بتناوله
ما يلزمه قطعاً) أقول ولو لا يعد
اربع الضمير قوله يملكه
الى الوكيل فلا بد التوكيل
بائمه (قوله وصحته بتناوله
ما يلزمه قطعاً) أقول أي
ما يلزمه الموكل شرعاً علم
أن الضمير في قوله بتناوله
راجع الى التوكيل في قوله
وجه الاستحسان ان هذا
التوكيل (قوله فتذكر
ما تقدم فيه) أقول في
الورق الثاني من كتاب
الوكالة فراجع متشبهاً
بذلك اصفاك هل تجد
هناك ما ينفع في دفع
النقص هنا وعندى أن

وجه الاستحسان ان التوكيل صحيح قطعاً وصحته بتناوله ما يلزمه قطعاً وذلك مطلق الجواب دون
أحدهما عينا وطر يق الجواز موجود على ما بينه ان شاذة تعالى يصرف اليه نحر بالحق قطعاً ولو
استثنى الاقرار عن أبي يوسف وجهه الله لا يصح

ذكرها هنا من قبيل رد المختلف على المختلف فيصير استحسانها التحقيق عند الاستدلال وان لم يكن الزامياً
وقطوعاً أكثر من أن يحصى قد مر (وجه الاستحسان ان التوكيل) يعني أن التوكيل الموهوب والمذكور
وهو التوكيل بالتصومة (صحيح قطعاً) أي صحيح من كل وجهه والاجماع (وصحته بتناوله ما يلزمه
قطعاً) أي صحة هذا التوكيل بتناوله ما يلزمه الموكل قطعاً لان التوكيل بغير الملوكة تصرف في غير
ملكه وهو غير صحيح قال صاحب غاية البيان ولا يلزم على هذا توكيل المسلم الذي يبيع الخمر وأشرائها
فانه يجوز على مذهب أبي حنيفة منع ان المسلم لا يملك ذلك بنفسه لا تاقول ان ذلك مملوك للسلطان وحكما
لتصرف الوكيل وان لم يكن مملوكا تصداعلى وجهه يلزمه حكم التصرف فيما تصرف بولايته ولا يشترط
في جنس التصرف لكن ضرورة اطلاقه على وجهه يلزمه حكم التصرف فيما تصرف بولايته ولا يشترط
أن يكون للوكل ولاية في كل الافراد وقد مضى بيان ذلك في أوائل كتاب الوكيل عند قوله ومن شرط
الوكالة أن يكون الموكل بمن عاك التصرف وتلزمه الاحكام اه كلامه أقول في جوابه الثاني بحث
لانه لا يدفع النقض الا لزمه هنا صحة توكيل المسلم الذي يبيع الخمر وشراؤها عند أبي حنيفة بل يؤيده
قوله اذا يشترط أن يكون للوكيل ولاية في كل الافراد الجواز عند أبي حنيفة بتناوله ذلك توكيل المسلم
الغنى بما يلزمه بنفسه وهو يبيع الخمر وشراؤها ينبغي أن يجوز عنده فيما يرضى فيه أيضا صحة التوكيل
بما يلزمه الموكل بتناوله ذلك فلا يتم قوله وصحته بتناوله ما يلزمه قطعاً وقال صاحب العناية وان اختلف
في ذلك صحته توكيل المسلم الذي يبيع الخمر تترك ما تقدم فيه اه أقول الذي تقدمه من صاحب
العناية هو قوله في أوائل كتاب الوكيل تصدح قول المصنف من شرط الوكيل أن يكون الموكل بمن
عاك التصرف قال صاحب النهاية ان هذا القيد يقع على قول أبي يوسف ومحمد وجهه الله وأما على قول
أبي حنيفة فن شرطه ان يكون الوكيل بمن عاك التصرف لان المسلم لا يملك التصرف في الخمر ولو وكل
بما جازع عنده ومن شأن هذا التوهم ان جعل الامم في قوله عاك التصرف ليعهد أي عاك التصرف الذي
وكل هو اما اذا جعلت الجنس حتى يكون معناه عاك جنس التصرف احترازاً عن الصبي والمجنون فيكون
على مذهب الكل وهو المراد اه ولا يخفى ان ما ل هذا ما ذكره صاحب غاية البيان في جوابه الثاني وقد بينا
انه لا يدفع النقض هنا بل يؤيده (ونكث) أي ما يلزمه الموكل (مطلق الجواب) المتناول للانكار
والاقرار جميعاً (دون أحدهما عينا) أي دون أحداً لهما بين عينه لانه عما يكون أحدهما بعينه
حراماً لان خصمه ان كان محققاً عليه الجواب بالاقرار وان كان مبطلاً لا يجب عليه الجواب بالانكار
للاعك العين منهما قطعاً فلا يصح التوكيل به قطعاً بل يصح من وجهه دون وجهه وصحت صحت من كل وجهه
علم انه متناول لما ذكره من كل وجهه وهو مطلق الجواب الداخل تحته كل واحد منهما (وطر يق الجواز)
أي بين التصومة ومطلق الجواب (موجود على ما بينه ان شاذة تعالى) على ما ساقى في قريب عند
بيان وجه قول أبي حنيفة ومحمد وجهه الله في هذه المسئلة (فيمصرف اليه) أي فيصرف التوكيل
للتصومة الى التوكيل مطلق الجواب (نحر بالحق قطعاً) أي نحر بالحق كلام الموكل قطعاً فان كلام
العالم يسان عن الاتهام (ولو استثنى الاقرار عن أبي يوسف انه لا يصح) جواب عن مستشهد بغير
والشافعي يصر لانهم صفة هذا الاستثناء بل لا يصح على قول أبي يوسف كاذر شيخ الاسلام في شرح

لانه لا يلزم الاستثناء لانه لم يمتنع ان يمتنع الاستثناء وقد لا يصلح كإجراءاً فتأولوا من حيث كمال محمد رحمه الله لكنه انما يصح
 تنصيصه على الاستثناء التخصيص زيادة دلالة على تلكه ليدل على ان الاستثناء لا يلزم له ان يكون انما يصح محققاً فاذن
 على استثناء الاقرار دل على انه يعلم يقيناً ان خصمه مبطل جلالاً للمسلم على الصلاح تحقيق التاكيد وعندنا الاطلاق يحمل على الاولى
 بحال المسلم وهو مطلق الجواب عن محمد انه فصل بين وكيل الطالب ووكيل المطلوب ولم يخصص في المطلوب لكونه مجبوراً وعليه حال في
 النهاية أي على الاقرار لان المدعى ثبت ما ادعاه باليقين أو بغير المدعى عليه الى الاقرار بمرض العيين عليه فيكون مجبوراً على الاقرار
 فكذلك له الاقرار بالوكيل عند وجه العيين بحال العيين على موكله لان النيابة لا تبرى في الأيمان فلا يثبت استثناء الاقرار فادعائه ونساقط
 أن يقول للمدعي قد جبر عن اعترافه ما ادعاه باليقين وقد لا ينظر للمدعي عليه الى الاقرار بمرض العيين لكونه محققاً فيكون الاستثناء مقيداً
 والجواب أن المطلوب مجبور على الاقرار اذا عارض عليه العيين وهو مبطل فكان مجبوراً في الجملة فلم يكن استثناء مقيداً فيه بخلاف
 الطالب فانه مخير في كل حال فكان استثناء مقيداً ولابد كالمستفاد من الجواب عن صورته الصريح والابواب واجب بانما عارضه
 صلح الوكيل بالخصومة لان الخصومة ليست بسبب ادعاء الصلح والى الابرار مقول (ج ١٠٧) يجوز الجواز وفيه نظر فان افضاه حال
 الصلح والابرار لم يكن أشد
 من افضاه الى الاقرار فهو
 مثله لا محالة وأيضاً بالخصومة
 والصلح متبدلان فينبغي

لانه لا يلزم عن محمد رحمه الله أنه يصح لان التخصيص زيادة دلالة على ملكه اياه عند الاطلاق يحمل
 على الاولى وعنه ان فصل بين الطالب والمطالب ولم يخصص في الثاني لكونه مجبوراً عليه بموجب الطالب عليه
 الملمع الصغير في أصول الفقه أيضاً (لانه) أي لان للوكيل (لا يلزمه) أي لا يلزم الاستثناء لان ملكه
 يستلزم بهاء التاكيد وقد لا يصلح ذلك كإجراءاً كذا ذكر في العناية وتكرير الشروح وأولاً من
 أسهلها من صحة الاقرار باعتبار قيامه مقام الموكل لان من الخصومة فيقسم فلما لا يملكه كماله فلا
 يصح استثناءه كمالاً وكل الباع على أن لا يقض الوكيل الثمن أولاً بل البيع فان ذلك الاستثناء مطلق
 فكذلك كذا ذكر في الكافي وفي بعض الشروح (وعنه محمد بن يعقوب) يعني لو كان استثناء الاقرار
 يصح كإقرار محقق في ظاهر الرواية لكنه انما يصح (ان يقتصر) أي يقتصر الموكل على الاستثناء
 (زيادة دلالة على ملكه اياه) أي على تلكه التاكيد وبيان ذلك انه انما يصلح له التاكيد لجران أن يكون
 خصمه محققاً فاذن على استثناء الاقرار دل على انه يعلم يقيناً ان خصمه مبطل جلالاً للمسلم على
 الصلاح تحقيق التاكيد (وعند الاطلاق) أي عند الاطلاق التوكيد بالخصومة من غير استثناء
 الاقرار (يحمل على الاولى) أي يحمل كلامه على ما هو الاولى بحال المسلم وهو مطلق الجواب (وعنه)
 أي عن محمد (انه فصل بين الطالب والمطالب) أي فصل بين المدعي والمدعى عليه في استثناء الاقرار عند
 التوكيد بالخصومة فهم استثناء في الاولى وهو الطالب (ولم يخصص في الثاني) وهو المطلوب (لكونه)
 أي لكون الطالب (يجوز اطلاقه) أي على الاقرار كذا في النهاية وفي العناية أيضاً نقلاً عن النهاية أو على
 ترك التاكيد كذا في كسرين الشروح وقال في غاية البيان بعد ذلك أو يقال لكون الطالب مضمناً
 يصح عليه في الخصومة (وبحسب الطالب به) أي في أصل الخصومة فله ترك ادعاءها كذا في

(قوله لا يلزم الاستثناء
 لان ملكه اياه) أقول الصغير
 في قوله ملكه مراعى الى
 الاستثناء (قوله وعند
 الاطلاق يحمل على الاولى
 بحال المسلم) أقول وفيه أنه لم
 يحمل في الاطلاق على أنه
 يعلم يقيناً ان خصمه مبطل
 جلالاً للمسلم على الصلاح
 ظهوره في الاطلاق
 أيضاً دلالة على ذلك كإيدل
 علمه قول المصنف التخصيص
 زيادة دلالة يمكن أن يقال
 ظهوره بحجة الخصم كثيراً

منه الاعتدال في تلك الفتاة بخلاف التخصيص فلتأمل قال في الكافي لا صحة اقرار الوكيل باعتبار تركه حقيقة اللفظ اذ الجواز جلالاً على
 ما هو الاولى بالمسلم انما خصومة منازعة والمنازعة غير موكلة بالحرمان ورام فقلنا دعائه في الجواز طاهر اذ انتهى يعني جلالاً دلالة ظاهر
 ما ضمن الفتاة على دلالة الاطلاق فافهم الا أنه يقي الصلح قوله والمنازعة غير موكلة بالحرمان منازعة مجزوعة على الاطلاق فلتأمل
 (قوله فلا يثبت استثناء الاقرار فادعائه) أقول فانه لو لم يتر الوكيل بقر للوكيل فلا فرق بين الاقرار بين فتوت فائدة الاستثناء (قوله)
 والجواب أن الطالب مجبور (الخ) أقول لا يقال اذا كان المدعى عليه محققاً لا يتر الوكيل فلا طاعة في الاستثناء فضلاً لا يلزم له أن لا يتر
 لجران أن يمتنع الطالب بطلان الشرع متساوياً فتر فلتأمل ولعل مراد صاحب النهاية أن الظاهر ان الوكيل المتدين لا يتر كذا على
 موكله لانما عارضاً كان الخصم محققاً وفي تلك الصورة ينظر الموكل الى الاقرار بمرض العيين فلا يثبت استثناءه ويندفع عنه ما ذكره
 هذا الشراح كالا يتر فيكون المراد بقوله مجبوراً عليه أن مجبوراً على الاقرار وسواء دعاه (قوله فادعاه) عليه العيين وهو مبطل (الخ)
 أقول فيه اسما قلن بالمسلم ثم لا يلزم عذر كعدم صحة استثناء الطالب مطلقاً لا تغلب جانب مبطلية الطالب على بحقيقة ادعاءه
 لتخصيص واضح بحقيقة ومبطلية لم يكن القول بحصة الاستثناء في الاول دون الثاني وفيه السعي في الفاء كلام العاقل مع ما ذكرنا من
 اسقاطه قلن ويمكن أن يقال جانب الطالب وجهه من جانب الطالب يترجع طلب الطالب باقرار الوكيل

فبعد ذلك يقول أبو يوسف رحمه الله ان الوكيل فاتهم على الموكل واقراؤه

الكفاية كوفي التهمة عن مجده يصح استثناء الاقرار من الطالب لانه صغير ولا يصح من المطلوب لانه
يجب ورعيه يعني ان الوكيل اذا كان من جانب المدي صح استثناء الاقرار لان المدي لما كان صغيرا
من الاقرار والانتكار أدى الاستثناء فانه في حقه وأما اذا كان من جانب المدي عليه فلا يصح
استثناء الاقرار لانه لا يفسد ذلك لان المدي ثبت ما ادعاه البينة على المدي عليه أو يضطر المدي عليه
الى الاقرار بغيره من البين عليه فيكون مجبوراً على الاقرار فكذا وكذا الآن التوكيل عند
وجهه البين يحمل البين على موكله لان النيابة لا تجري في الاغان فلا يفسد استثناء الاقرار فانه كذا
في النيابة ومعارض الداية وقال صاحب العناية بعد ذكر ذلك محمداً ولفظاً ان يقول المدي قد يهمل من
النية ادعواه البينة وقد لا يضطر المدي عليه الى الاقرار بغيره من البين لكونه عفاً فيكون الاستثناء
مفيداً والجواب ان المطلوب مجبور على الاقرار اذا عارض عليه البين وهو مبطل فكان مجبوراً في الجلة
فلم يكن استثناءه مفيداً فيه بخلاف الطالب فله مخير في كل حال فكان استثناءه مفيداً اليها كلامه
أقول في الجواب نظر لانه اذا لم تبين كون المطلوب مجبوراً على الاقرار بل كان ذلك احتمالاً محضاً
موقوفاً على كونه مبطل لم تبين عدم الفاتحة في استثناء الاقرار بل كان ذلك أيضاً احتمالاً محضاً
فيمبرر بالاحتمال كيف يجوز استثناءه في السلم والماله كلام العقل مع وجوب حمل أمر السلم على
الصالح وصيانة كلام العقل عن الالفاء أقول يعني ههنا يصح وهو ان الطالب أيضاً فيكون مجبوراً
على الاقرار لان اقرار الطالب لا يتصور من حيث انه مدعى اذا دعوى والاقرار يشيان بل مقتدان
واختصاصه وذلك من حيث انه مدعى عليه بدين فقامت من خصمه ولاشك ان الطالب من حيث انه
مدعى عليه يرضى من عليه البين فيكون مجبوراً على الاقرار لا يقال لما ادان الطالب البين حيث انه طالب
أي مدعى يصح منه استثناء الاقرار لعدم كونه مجبوراً على الاقرار من هذا الوجه بل بخير بخلاف
المطوب من حيث انه مطلوب أي مدعى عليه فانه قد يكون مجبوراً عليه لا نقول الطالب من حيث
انه طالب لما يتصور منه الاقرار كما يمكن استثناء الاقرار هناك أصلاً فلا يصح منه فليتأمل ثم قال
صاحب العناية ولم يذكر المصنف الجواب عن صورة العطف والبراء وأجيب بأنه انما يصح حمل الوكيل
بالخصومة لان الخصومة ليست بسبب ادعائه الى الصلح أو الى البراءة بل بوجدهم جواز الجواز وفيه نظر
فان افضالاً الى الصلح والبراء ان لم يكن أشد من افضالها الى الاقرار فهو منه لا محالة وأيضاً الخصومة
والصلح متقابلان فينبغي ان تجوز الاستثناء والاولى ان يقال التوكيل بالخصومة ينصرف الى مطلق
الجواب لمدا كذا ومطلق الجواب ما لا أرى بهم والصلح عند آخره يحتاج الى عبارة أخرى بخلاف ما وضع
الجواب وكذلك البراءة لا يتناول الموضع المطلق الجواب لا حقيقته ولا جوازها كلامه أقول
فظهر الاول سقط بعد اذ سلمنا افضال الخصومة الى الصلح والبراء أشد من افضالها الى الاقرار وأما
اضمانها اليه كغيره ان يصح الاقرار عند عرض البين عليه بخلاف الصلح والبراء وان
الخصم لا يضطر اليها أصلاً بل هو مختار فيها مطلقاً على أنهم لا يتفقان باختيار الخصم قط بل لا بد
فهم من اختيار الخصم مع ما دللنا على ذلك كله أشد الجواب وهو الشارح الاتفاق في تقرير جوابه حيث
قال والجواب عن القياس على الصلح فنقول انما يصح حمل الوكيل لان الخصومة ليست بسبب ادعائه الى
الصلح بل هو تصرف ابتدائي يتعلق باختيارهما اهـ بعد ذلك شرع في بيان ما اخذنا اختلاف الواقع بين
الآلة الثلاثة أي بعد ما ثبت ان التوكيل بالخصومة ينصرف الى مطلق الجواب أو بعد ما ثبت جواز
اقرار الوكيل بالخصومة على موكله (يقول أبو يوسف) في التسوية بين مجلس القضاء وقدره (ان
الوكيل فاتهم على الموكل) فيقتضى هذا أن يكون الموكل مالكا له (واقراؤه) أي اقرار الموكل

ان تجوز الاستثناء والاولى
ان يقال التوكيل بالخصومة
ينصرف الى مطلق الجواب
لمدا كذا ومطلق الجواب
ما لا أرى بهم والصلح عند
آخره يحتاج الى عبارة أخرى
خلاف ما وضع الجواب
وكذلك البراءة لا يتناول
الموضع المطلق الجواب
لا حقيقته ولا جوازها
(قوله بعد ذلك) شرع
في بيان ما اخذنا اختلاف
الواقع بين العلماء الثلاثة
أي بعد ما ثبت ان التوكيل
ينصرف الى مطلق الجواب
أو بعد ما ثبت جواز اقرار
الوكيل بالخصومة على
موكله (يقول أبو يوسف) في
التسوية بين مجلس القضاء
وقدره (الوكيل فاتهم على
الموكل واقراؤه)

لا يختص مجلس القضاء فكذلك إقراره به وما يقولان أن التوكيد بالنصومة يتناول جواباً باسمي خصوصية حقيقة (أو مجازاً) للمحر أنه
يصرف إلى مطلق الجواب ومطلق الجواب مجازاً عام يتناول جميع الحقيقة وهي النصومة والمجاز وهو الإقرار (والإقرار لا يكون
خصوصية مجازاً إلا في مجلس القضاء) فما كان منه في غيره فليس خصوصية لاحقة (١٠٩) وهو ظاهر ولا مجازاً إذا الإقرار

خصوصية مجازاً من حيث
أنه جواب ولا جواب في
غير مجلس القضاء فلا إقرار
يكون خصوصية مجازاً في غيره
فلا يتناول الجواب الموكل
به (أما) أنه خصوصية مجازاً
فلا تخرج في مقابلة
النصومة فكان يجوز
التضاد وهو يجوز لقوى
لما قررنا في التفسير بأنه
لا يصلح يجوزاً شرعياً أو لاد
للخصوصية سبب الإقرار
فكان الجواز السببي وهو
يجوز شرعياً تطهير الاتصال
المورد في القوي كما عرف
وأما اختصاص مجلس
القضاء (لأن الظاهر أن
المستحق (والمستحق) هو
الجواب في مجلس القضاء

لا يختص مجلس القضاء فكذلك إقراره به وما يقولان أن التوكيد بالنصومة يتناول جواباً باسمي خصوصية
حقيقة أو مجازاً والإقرار في مجلس القضاء خصوصية مجازاً أما لا تخرج في مقابلة النصومة وأما لا تخرج
لأن الظاهر أن ما يتناول في مجلس القضاء

(لا يختص مجلس القضاء) لأن الإقرار بموجب نفسه وأما يختص مجلس القضاء لا يكون موجباً إلا
بالانضمام القضاء إليه كالنصومة والنكول (فكذلك إقراره به) أي هو أيضاً يختص مجلس القضاء
(وهما) أي أبو حنيفة وعمرهما الله (قولان) في الفرقين مجلس القضاء وغيره (أن التوكيد)
أي التوكيد بالنصومة (يتناول جواباً باسمي خصوصية حقيقة) وهو الاستحلال (أو مجازاً) وهو
الإقرار للمحر أنه يصر إلى مطلق الجواب ومطلق الجواب مجازاً عام يتناول جميع الحقيقة وهي
النصومة والمجاز وهو الإقرار والإقرار لا يكون خصوصية مجازاً إلا في مجلس القضاء كما كان منه في غيره
فليس خصوصية لاحقة وهو ظاهر ولا مجازاً إذا الإقرار أعماً يكون خصوصية مجازاً من حيث أنه جواب
ولاجواب في غير مجلس القضاء فلا إقرار يكون خصوصية مجازاً في غيره فلا يتناول الجواب الموكل به ثم أن
طريق كون الإقرار من حيث أنه جواب خصوصية مجازاً كونه المصنف بغيره فليس مذكراً
بقوله (والإقرار في مجلس القضاء خصوصية مجازاً أما لا) أي الإقرار (تخرج في مقابلة النصومة) جواباً
عنه باسمي باسمها كما هي جزاء العدوان عدواناً في قوة تعالى فاعتدوا عليه مجمل ما اعتدى عليكم
وكما هي جزاء السببية في قوة تعالى جزاء سببية تمتلئها كذا في المصروف والسرار قال
صاحب الصانعة فكان يجوز التضاد وهو يجوز لقوى المقرراً في التفسير بأنه لا يصلح يجوزاً شرعياً وقال
بعض الفضلاء بل الظاهر أن مجازاً المشاكلة أقول لا يختص على من يعرف حقيقة المشاكلة كقول
التفسير في مباحثها أن المشاكلة مجمل عمل في نفسه وانما يعرف عملهم بل في نفسه قوة تعالى وجزء
سببية تمتلئها وقوة تعالى فاعتدوا عليه مجمل ما اعتدى عليكم ولكن جواز المشاكلة أيضاً في ذلك
الموضع من التزم الشرع لا يقتضي جوازاً فيما نحن فيه فأمس تقف (أولاً) أي النصومة على
تأويل الخصام كذا في النهاية وغيره ما هو قال في معراج الدراية وفي بعض النسخ أولاً (سببه) أد
الإقرار وقد سمي المسبب باسم السبب كما يقال صلاته الميسر تمتع أنها واجبة باعتبار أنها تمت بالنسبة
وكما يسمى جزاء السببية شيئاً أطلقه الاسم السبب على المسبب فكان البحر والسببية قال في النهاية وهو
يجوز شرعياً تطهير الاتصال المورد في القوي كما عرف (لأن الظاهر أنه) أي إتيان النصم
(المستحق) فتكون النصومة سببية حيث أنفي إليه ظاهراً كذا ذكره تلج الشرع واختاره العيني
فمنه يكون قوة لأن الظاهر أن تعديلاً لقوله ولا مسببه وقيل هو تعديله لقوله والإقرار في مجلس
القضاء خصوصية مجازاً بملاحظة التصرف في التفسير بقوله في مجلس القضاء يعني لا الإقرار في غيره
فتأمل اه ويشعر بغيره صاحب الصانعة حيث قال وأما اختصاص مجلس القضاء فلا تخرج
الظاهر أنه بالمستحق الحق فمكرر (هو) أي المستحق (الجواب في مجلس القضاء) لا غير

قيل قياس المسألة المتنج (قوله) أما لا خصوصية مجازاً أقول أي من حيث أنه جواب ويظهر من بيان الجواز اعتباراً في الحقيقة فظاهرهم
(قوله) فلا تخرج في مقابلة النصومة أقول أي جواباً عنها (قوله) فكان يجوز التضاد أقول بل الظاهر أن مجازاً المشاكلة قال
للمنف (لأن الظاهر أنه بالمستحق) أقول تعديله لقوله والإقرار في مجلس القضاء خصوصية مجازاً بملاحظة التصرف في التفسير
بقوله في مجلس القضاء يعني لا الإقرار في غيره فتأمل

عيشتم به) ولو لوالد لان واجب عليه اتيانه للمحقق بدل لانه الظاهر كان اوفى تأدية لامتداد قوله (لكن) مستند من قوله بعض به وفيه اشارة الى دفع ما قبله اذا كان الاقرار في غير مجلس القضاء ليس بحسب كون الواجب ان لا يكون مستترا ولا يصرح بهن الزكاة ومعاملا ذاتا انه اقر عند محقق القاضي خرج من كون الكف في الادفع الى الاله لانه لم يشأنا وصار كلاب او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء) فلهذا اذا دعيا شيئا الصغير فانكر الذي عليه ومذهبه الاب او الوصي ثم يبيد المال فان اقرارها لا يصح ولا يدفع المال اليها) لانها خرجت من الولاة واصابة في حق ذلك المال بسبب اقرارها عما قلته الذي عليه ذلك منها

(قره ول حال لان الواجب عليه الخ) أقول أعلم بقول لان الواجب بالخ لتطرق النوع على دعوى الوجوب وسه معاصي في أول كتاب انز كلمة من التمسك حيث

فيخص يمكن إذا أقيمت البيئة على إقراره في غير مجلس القضاء فيخرج من الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المال إليه لأنه صادر من قضاء صادر كالأب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع المال إليها (فيخص به) أي فيخص جواب الخصومة بمجلس القضاء فلا صلح الغاية ولو لا أن الأب عليه اتهامه بالحق بل لأن الظاهر كان أو في تأدية الخصومة انتهى وقال بعض الفضلاء اعطاهم بقبل لأن الواجب الخ المتطرق لمنع دعوى الوجوب وسند ما عرف في أول كتاب الوكالة من الشارح حديثين حكمهما انتهى أقول ليس هذا بشي لأن مصادره على زعم أن خبره عليه وآتية بل قوة لأن الواجب عليه اتهامه بالحق راجع إلى الوكيل من حيث أنه وكيل وليس كذلك بل هو راجع إلى الخصم وهو الموكل حقيقة وإن عد الوكيل أيضا خصما عليه مقام الموكل فالوجوب به هنا سير حكم الخصومة لاحكم الوكالة وجوب الجواب على الخصم مما قبل لمنع قطعها وأما من صاحب الغاية في أول كتاب الوكالة وهو جواب ما شره قالو كمل ما فرض إليه فلو حكم الوكالة وذلك لأن في كون الوجوب المذكور منها حكم الخصومة فلا بد من صلح سند الدعوى ذلك الأثر إلى يجب على الوكيل كثير من أحكامه ما شره بالوكالة كما لا بد من حذو نصه الوكيل إلى نفسه كالبيع والأجار وغيرهما فتعقب على الوكيل دون الموكل مع المطبقه على أن حكم الوكالة جواب ما شره الوكيل كما فرض إليه فالتوفيق في ذلك كله أن الوجوب حكم ما شره والجواز حكم أصل الوكالة فلا تغفل (لكن إذا أقيمت البيئة على إقراره) أي على إقرار الوكيل (في غير مجلس القضاء فيخرج من الوكالة) هذا استدلال من قوة فيخص به وفيه إشارة إلى دفع ما قاله من يمكن الإقرار في غير مجلس القضاء بما كان الواجب أن يكون معتبرا ولا يخرج به عن الوكالة ومعنا يمكن إذا ثبت أنه أقر ضد غيره القاضي خرج من الوكالة (حتى لا يؤمر) أي لا يؤمر الخصم (بدفع المال إليه) أي إلى الوكيل (لأنه صادر من قضاء) في كلامه حيث كذب نفسه بالقول الأول والمتأخر لا دعوى على خلاف الكافي حتى لا يؤمر بدفع المال إليه لأنه لا يمكن أن يبيع وكلاهما جلتى الجواب لأنه لا يجب الانتكاح لأنه يصير منافضا في كلامه فلو يبيع وكلاهما يبيع ولا يجوز ما عسجد وهو الإقرار وما لو كان له جوابا عسجد أو ما عسجد الجواب مطلقا انتهى (وإذا) أي إذا أو الوكيل المقر في غير مجلس القضاء (الأب أو الوصي إذا أقر) أي أقر وأسلمت معهما (في مجلس القضاء) فله (لا يصح) إقراره ولا يدفع المال إليه بآلة أن الأب أو الوصي إذا أقر شيئا صغيرا فذكر الذي عليه وصدة الأب أو الوصي ثم يدعى المال بغير إقرارهما لا يصح (ولا يدفع المال إليها) لأنه من حرام الولاية الوصاية في ذلك المال بغير إقرارهما بما عسجد الذي عليه فكذلك هنا كذلك كذا في أكثر الشرح والأحسن ما ذكر في الكفاية من أن الأب والوصي إذا أقر على النبي في مجلس القضاء أنه استوفى حقه لا يصح إقرارهما عليه ولكن لا يدفع المال إليهما معهما بإطلاق حتى لا تخذوا عما لا يصح إقرارهما لأن لا يلزمهما نظرية ولا تغرق في إقراره في الصغير انتهى وأما من حصل هذا مستدعى فمصلحة التوكيل بالخصومة على خمسة أوجه الأول أن بوكاه بالخصومة فلا تعرض لشئ آخر وفي هذا الوجه يصير وكلا بالانتكاح بالاجماع ويصير وكلا بالافراد أيضا عند علمائنا الثلاثة الثاني أن بوكاه بالخصومة غير جائز الإقرار وفي هذا الوجه يصير وكلا لا نكار لا باستثناء الإقرارين أن الوكيل ما يتناول نفس الجواب بما يتناول حوايطه بالانتكاح كذا في الصحيح في الأصل وذكر الأئمة غير الإسلام البرزوي في شرح الخليلي أن هذا الاستسحب قول أبي يوسف لا يصح وعند محمد يصح وهكذا ذكر كرم الله العترة الشرحي في شرح وكالة الأصل وفي الفتاوى الصغرى أن استثناء الإقرار من الطالب يصح ومن المطلوب لا يصح عند محمد الثالث أن بوكاه بالخصومة غير جائز الانتكاح وفي هذا الوجه يصير وكلا بالافراد وضع الاستثناء في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يصح الاستثناء الرابع أن بوكاه بالخصومة جائز الإقرار

قال (ومن كفل رجل عن رجل الخ) ومن كفل رجل عن رجل فوكله صاحب المال بقضه عن الغير لم يكن وكيلاً في ذلك إلا بالامتناع
بإزالة الكفيل ولا قبلها أما بعد البراءة فلا تنالها إلا بتقصير التوكيل ليس ذلك كمن يتقلب حصصه كمن كفل لثلاث فأجازها بعد ما قبلته
فإنما لا يجوز لأنهم لم ينعوا امتناعهم القبول فلا تنقلب حصصه وأما قبل البراءة فلا تنال كمن يعمل لغيره وهو ظاهر والكفيل ليس
من يعمل لغيره لكنه بعد ما علم أن نفسه في إباحته كالمال الذي لا يملكه من المال عليه فله أن يصير وكيلاً لما قبله وقضى
بتوكيل المديون بأمره نفسه مع العلم من الدين فله جميع وإن كان مطلقاً في ذلك لنفسه ذكر في إباحة الصغير وأحب ما لم يستند إلى
ما ذكره شيخ الإسلام من أن المدون لا يصح وكيلاً عن الطالب بإرضائه على خلاف ما ذكر في الجامع فإنه لا يمكن إلا بالتكليف دليل
أنه يرتد بآراء وكلامنا في التوكيل بالقبض واعتراض أن عمل الموكل لنفسه ضمني لكونه الموكل أصلاً في إثباته أو كلفة والضميمة
قد لا تغني وأحب أن لا نسلم ذلك بل الأصل وقوع التصرف لنفسه الفعل فأنزل فلتنصها أو كلفة لغيرها عليها كما لو تأخرت
الكفالة عنها فإنها تنصها قال المصنف في إباحته في إباحة الصغير أو كفل قبض (١١١) الدين إذا ضمن المال أو كفل بضم الضمان

وتبطل الوكالة فالحواب أن
الناسخ يجب أن يكون أقوى
من المنسوخ وأوجهه والوكالة
دون الكفالة لأن الكفالة عقد
لازم لا يمكن الكفيل من
عزل نفسه دون الوكالة
يبدو زمان تكون الوكالة
ناشئة للكفالة وإن جاز عكسها

(قوله بالصد برأه الكفيل
الخ) أقول بأن أراءه المكفول
هي عن الكفالة قال المصنف
(فلذا الوكيل من يعمل لغيره)
أقول ولا وأحسن الكفيل
من يعمل لغيره فهذا ليس
من الشكل الثاني أو هو
قياس من الشكل الأول
على هذا الصورة لو كان
الكفيل وكيلاً لصار أملاً
لنفسه وكل من صار أملاً
لنفسه فليس وكيلاً فلا تنقضي
عن حرمانه لنفسه وكيلاً
وهذا إلا ببعض عبارته

قال (ومن كفل رجل عن رجل فوكله صاحب المال بقضه عن الغير لم يكن وكيلاً في ذلك أيها) لأن
الوكيل من يعمل لغيره ولو حصلنا صاحب المال لنفسه في إرضائه فاعتمد المكن

عليه وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالخصوص ولا إقراراً حتى لو أقر مع إقراره على الموكل عندنا ما خلا
لشأنه في وجهه أنه يجب أن يعلم أن التوكيل بالإقرار جميع عندنا ولا يصير الموكل بمقر بنفس التوكيل
عندنا ذكر محمد المستفي في باب الوكالة بالصلح الخامس أن وكله بالخصوص غير جائز لإقراره أو الانكار
ولا يرويه في هذا الوجه عن أصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل أصلاً
لأن التوكيل بالخصوص توكيل بجواب الخصوص وجواباً لنصوصه إقراره أو انكاره استثنى كلاهما
لم يفرقوا الشيء وحكي عن القاضي الإمام ما عدا التصاريح أنه قال يصح التوكيل وبصره أو كفل
وكيلاً بالسلوك متى حضر مجلس الحكم حتى يسمع البيعة عليه وأما مع التوكيل بهذا القدر لأن
ما هو مقصود الطالب وهو الوصول إلى الحق بواسطة أمانة المنة يحصل له في ذلك من الخصصة ثم
اعلم أنه لو أقر الوكيل بالخصوص في حق التقفد والقبض لا يصح إقراره لأن التوكيل بالخصوص توكيل
وكيلاً بالحساب مجازاً لا بجهاد فيكسب فيه شبهة العدم في إقراره أو كفل في ثبوت شبهة في رد ما صدر
بالشبهة كذا في التنبيه (قال) أي عند في إباحة الصغير (ومن كفل رجل عن رجل فوكله
صاحب المال بقضه) أي قبض المال (عن الغير لم يكن وكيلاً في ذلك) أي لم يكن للكفيل وكيلاً
في قبض المال عن الغير (أما) أي لا بد وادع الكفيل ولا قبلها حتى لو كلف المال في يد المالك على
الوكيل أما بعد البراءة فلا تنالها إلا بتقصير التوكيل ليس ذلك كمن يتقلب حصصه كمن كفل لثلاث فأجازها بعد ما قبلته
فإنما لا يجوز لأنهم لم ينعوا امتناعهم القبول فلا تنقلب حصصه وأما قبل البراءة فلا تنال كمن يعمل لغيره وهو ظاهر
والكفيل ليس من يعمل لغيره فإنه عامل لنفسه في إرضائه (ولو حصلنا) أي ولو حصلنا الوكالة فما
نحن فيه (صار) أي صار الوكيل (عاملاً) أي في إرضائه (لأن قبضه يقوم مقام قبض الموكل
وبقبضه تيرأمة الكفيل فكأن قبض وكيله) (فاعتمد المكن) أو ركن الوكالة وهو العمل لغيره

قمتل قال المستفي (ولو حصلنا صاحب المال لنفسه الخ) أقول قال الزيلعي فإن قبل الدين أو قبل الدين
وإن كان عاملاً لنفسه ما عدا في إرضائه فاعتمد المكن فلو كان ذلك وليس بتوكيل كما في قوله لأمره أنه طلق من ثلثي
تملك الدين فممنوع ظهوره أن ليس بتوكيل لأن يقال أن من قبل المصلحة في التضييع راداً فله أن يملك ثلاثاً راداً في طلق نفسه فاعتمد
الطلاق فالتوكيل أيضاً لا يتصرف بالوكيل به كالمثل من الدرس السابق أيضاً (ولو وقضى بتوكيل المدون) أقول بتوكيل
مضاف إلى المفعول (قوله فلهما ما كان الإرضاء الخ) أقول يعني لأن كونه الإرضاء عن جنس الإرضاء بل هو من جنس ما وانقلب
كأن قوله طلق نفسه لا أنه محل تأمل (قوله واعترض بأن عمل الوكيل الخ) أقول هذا الاعتراض معارضة (قوله بل الأصل وقوع
التصرف لنفسه الفاعل) أقول إذا كان العمل فلهما ونفيها من قبضه كذلك كذا في كفايتها تأمل (قوله فالحواب أن الناس يجب
أن يكون الخ) أقول قاله تعالى ما تنس من آية أو تنهاتنا في غير هذا وأما إقراره فلهما جواز أن تكون الوكالة ناشئة الخ) أقول وفي
خلاصة شرح القنوري وإذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن المتباع فضعه باطل لأنه أمين فلا يصح ضمانه انتهى فلهما ذكره كماله شرح

فاقصد معقد الوكالة لاتعداهم ركه وصار هذا كالتحتمل اذا وكل المجهل ببعض الدين من التحتمل عليه
 لا يصير وكيلنا لفلان قلنا قبل بشكل هذا برضا الدين اذا وكل المدينون باراضته عما علم من الدين
 فانه يصح نص عليه في الجامع الكبير وان كان المدينون في اراضته ساعيا في فكالك رقبته قلنا ذكر
 شيخ الاسلام في تعليق هذه المسئلة ان المدينون لا يصلح وكيل عن الطالب باراضته على خلاف
 ما ذكر في الجامع فكان للنع فيه مجال كذا في القوائد الظهيرية ولترسلنا ذلك فتقول ان الاراضة عليك
 دليل انه يرتد بالرد فلا يرتد علينا فنضالان كلامنا في التوكيل لافي التملك كذا في النهاية واكثر الشروح
 أقول في الجواب بطلر أما في المتن فلان هذا كشيخ الاسلام كيف يصلح المعارضة لما نص عليه محمد
 في الجامع حتى يكون للنع فيه مجال وأما في التسليمي فلان النقص ليس بنفس الابراجل بالتوكيل
 بالاراء فاعني قولهم ان كلامنا في التوكيل لافي التملك على أن النقص هو ليس بنفس المشتبه
 دليلها المذ كورفته جار بصنف صورة توكيل المدينون باراضته مما عليه من الدين مع تخلف
 الحكم وهو عدم الصفة هنا فلا تامة في دفع ذلك ففرق المذ كورا صلا كالا يفتي اللهم الا ان
 يقال مرادهم ان التوكيل بالاراء في الصورة المذ كورفته حقيقة وان كان توكيل بصورة
 وكلامنا في التوكيل الحقيقي لانها هو في كمال صورة تملك حقيقة والليل المذ كورا أيضا انما يجري في
 التوكيل الحقيقي لان كون الوكيل عاملا لغيره انما هو في ذلك وعمل الى هذا التوجه بقر صاحب
 الكافي في الجواب عن السؤال المذ كورحت قال فان قيل الماثل اذا وكل المدينون باراضته عن الدين
 يصح نص عليه في الجامع وان كان المدينون في اراضته ساعيا في فكالك رقبته قلنا انما يصح ثلانه
 تملك لانه لو توكيل كافي قوله طلق نفسك انتهى فتأمل قال صاحب الكفاية بعد نقل السؤال والجواب
 عن الكافي قلنا لو كان تملك لاقتصر على المجلس ولا يقتصر اه أقول يمكن أن يعارض هذا بأنه لو لم
 يكن تملك لما ارتد بالرد كما أشير اليه في سائر الشروح حيث قيل ان الاراضة عليك دليل انه يرتد بالرد
 فتدبر ثم ان الامام الزليجي ذكر السؤال المذ كور وجوابه في شرح الكز على نهج ما ذكر في الكافي
 بنوع تفسير عبارة في السؤال الجواب حيث قال فان قيل الماثل اذا وكل المدينون باراضته عن الدين
 يصح وان كان عاملا لنفسه ساعيا في اراضته قلنا ذلك تملك وليس بتوكيل كافي قوله طلق نفسك اه
 واعترض عليه بعض الفضلاء حيث قال بعد نقل ذلك عنه فيبحث لانه ان أراد أنه تملك الدين فمضوع
 لظهور أنه ليس بتملك الا ان يقال انهم في قبيل المبالغة في التشبيه وان أراد أنه تملك للاراء كافي طلق
 نفسك فانه تملك للطلاق فالتوكيل أيضا تملك للتصرف الموكل به كما علم ذلك من الدرر السابق أيضا اه
 أقول يجوز أن يختار كل واحد من شي تردده أما الاول فليست منع ذلك باقامة الدليل عليه بأنه لو لم يكن
 تملك لكان بل كان اسقاطا لما ارتد بالرد فان الاسقاط يتلشى لا يرتد بالرد على ما عرفت وقد أشار اليه
 الشراح بقولهم الاراضة عليك دليل انه يرتد بالرد وأما الثاني فليست منع ذلك بالتوكيل فان التوكيل
 على ما عرفت صدر كتاب الوكالة اقامة الانسان غير مقام نفسه في تصرفه معلوم فهو امانة محضة لا تملك
 شي أصلا فقوله فالتوكيل أيضا تملك للتصرف الموكل به كما علم في الدرر السابق أيضا اسقاط جدا اذ لم
 يعلم قط لافي الدرر السابق ولا في وضع آخر ان التوكيل تملك شي بل هم مصرحون بكونه مقابلا
 للتملك في مواضع شتى سيما في باب تقويض الطلاق من كتاب الطلاق ثم قيل ينبغي أن يصح وكالة
 الكفيل في مسئلته لانه عامل لرب الدين قصدا وعمله لنفسه كان واقعا في ضمن عمله لغيره والضميات قد
 لا تعتبر واجب بالانسان بل العمل لنفسه اصل اذا اصل أن يقع تصرف كل عامل لنفسه لا لغيره
 وقيل لما استوفى في حصة الامالة فبقي أن تطل الكفالة بالوكالة لان الوكالة كانت طارئة على
 الكفالة فكانت ماضية للكفالة كما اذا تأخرت الكفالة عن الوكالة فانها تكون ماضية لو كانت فان
 الامام المحمود يذكر في الجامع الصغير أن الوكيل ببعض الدين اذا ضمن المال للموكل يصح الضمان

(قوله ولا نلجس قوله) دليل آخر وهو أن لا نلجس قولنا لكونه أمينا ولو حصلنا أن نلجسنا أني لازم وهو قبول قوله لكونه مبرئا نفسه وانتفاء لازم من تمام انتفاء المألوف وإلزام عدم حمل فرض وجوده ما كان كذلك وهو معدوم ونظيره بطلان الوجود في غير بطلان ما في غير معدوم أو اعتصموا لاحتمال من (١١٣) لشرائطه وبطلان الأصل بجميع

[illegible]

ويستلزم الوكالة وأوجب بأن الكفالة تسلم خاصة وكأنه وسيلة لها لأعلى العكس لأن الشيء جاز أن يكون منسوبا لجاهه ومنها وقوله لا يجهل دونه والوكالة قد تكون الكفالة في الرتبة لأن الكفالة عندنا لم لا يمكن الكفيل من عزل نفسه بخلاف الوكالة فلم يجز أن تكون الوكالة خاصة فكذلك الوكالة جاز عكسه (ولا يقولوا له) أي يجوز لقول الوكيل (ملازم للوكالة) هذا دليل آخر على المسئلة تقريره أن الوكالة تستلزم قبول قول الوكيل (لكنه أمانة وليس ضمانا) أي لو صعدنا الوكالة معنا (لا يقبل) أي لم يقبل قوله (لكنه مبرأة نفسه) علمنا بمصعكم كلفاته فأنزلنا الإلزام وهو قبول قوله (فيعدم) أي التوكيل الفعلي هو المأمور (بإعدام لازمه) أي هو قبول قوله لأن انتفاء الإلزام يستلزم انتفاء المأمور فيلزم عدم حاله فرض وجوده ما كان كذلك فهو معدوم (وهو نظير عبد مدون) أي ما قد خصكم من مسئلتنا نظير مسئلة عبد مدون أو بطلان الوكالة فبما نص فيه قلنا بطلانها أي عبد مدون وفي بعض النسخ ونظيره عبد مدون (أحقه مولا حتى ضمن قيمته) أي ضمن المولى قدر قيمة العبد سواء كان موصرا أو موصرا (لغيره مولا يطلب العبد بجميع الناس فلو وكاله الطالب) أي فلو وكل المولى الطالب وهو رب الدين (يقض المال عن العبد كان بطلا) أي كان التوكيل باطلا (لما نهى) من أن الوكيل من يعمل لنفسه فهو ماله كان المولى ضامنا لقيمة العبد كان مقدار حاله ما لنفسه لأنه برئ منه نفسه فكان التوكيل باطلا (قال) أي القدر في حق مختصمه (ومر ادعى أنه وكيل الغائب) أي وكيل ملان الغائب (في قرض دينه فعدده الغريم) أي المدينون (أمر) أي الغريم (يطلب الدين) وفي بعض النسخ تسليم المال إليه (أي إلى مدعى الوكالة لأنه) أي أن تصديق الغريم بإيداع القرض على نفسه لأن ما قصده ظهر ماله) أي أن ما قصده المدين خلاص مال المدينون إذ الدين يقتضي بأمانته ألا عايناه كالتقدم وقرفا دامال ذو مثل مال رب الدين لآمنه فكان تصديقه أو إراعي نفسه ومن أقر على نفسه شيء أمر بطلبه على المدعى (فإن حضر الغائب) أي جبر الدين (فصدته) أي صدقها أو كلفها (والأحوال لم يصدق) (فصدت) أي أوجب العبد (الغريم) أي الدين (ثالثا) لا يثبت الاستيفاء أي استعماله من حق المدعي (تذكر أنك لو وكلت المدين على قرضه) أي القول في انتكاز الوكيل على قرضه من الدين (مع عيبه) لأن عيبه كان مانعا للدور ودق أمراء عراضا وهو سقوط الدين بداهة أو الوكيل ورب الدين شركا في كالة والقول قول المنكر مع عيبه وأذا ثبت الاستيفاء (فقد أداه) أي فقد أداه إلى المدعي أو كالة وأداه الدين واجب على المدين فيجب الجمع (ثالثا) لا يرب الدين (وروجه) أي أو يوجه المدين عذبه أو لأعلى الوكيل) أي على مدعى الوكالة (أن كان باقيا في يده) أي كان ماله مدها أو الوكيل باقيا في يده (لأن غرضه) أي غرض المدين

(١٥ - تمكينة سادس) واجب على المدون تجميع الدفع فاسا ويرجع له ١٤ الوكيل ان كان تامنا في يده لان غرضه

(قوله فإداه المديون مثل ما يرب "المال لا يمتنع وقد تقدم) أقول أي هذا الباب (قوله لان القول في ذلك قوله الخ) أقول قوله القول اسم أن وقوله قوله خبر إن

عسى في القبض والحق في القبض لا يرجع عليه ولا تصدقه اعترف أنه متظلم في هذا الأخذ يعني الأخذ الثاني والمظالم لا ينظم غيره فإن قيل هذا الوجه يقتضي أن لا يرجع عليه إذا كانت العين في يده باقية أيضا فالجواب أن العين إذا كانت باقية أمكن تقضى القبض فيه يرجع بنفسه إذا لم يحصل غرضه من التسليم وأما إذا هلك فلم يكن تقضه فم يرجع عليه (قوله الآن يكون) استثناء من قوله لم يرجع عليه يعني إذا ضاع في يده ولم يرجع عليه إلا إذا كان ضمن المدون أو الكيل على رواية التشديد بأن قوله ضمن في ما دفعته اليك عن الطالب حتى لو أخذا الطالب من ماله أربح عليك بما دفعته اليك أو ضمن أو الكيل للمدون وقال أنما ضمن لك أن أخذ منك الطالب ثانياً أو رد عليك ما قبضته منك على رواية التضييف فانه يرجع على الوكيل حينئذ

(قوله والمظالم لا ينظم غيره) أقول متسكناً به ظلم (قوله) فإن قيل هذا الوجه الخ) أقول أنت خير بأن الظلم في التضييف بعد الهلاك في يده لا في الاسترداد حال قيامه إلا لما لا لاحق

من الدفع وإن تمته ولم يحصل فله أن يقضى قبضه (وإن كان) ضاع (في يده لم يرجع عليه) لأنه تصدقه اعترف أنه حتى في القبض وهو متظلم في هذا الأخذ والمظالم لا ينظم غيره (قال) (الآن يكون ضمنه عند الدفع)

(من الدفع) أي من الفقه إلى الوكيل (وإن تمته) من الدين (ولم يحصل) أي لم يحصل البراءة (فله أن) يقضى قبضه أي فلم يدون أن يتقاضى قبض الوكيل (وإن كان ضاع) أي أن كان مادفعه إلى الوكيل ضاع (في يده لم يرجع) أي للمدون (عليه) أي على الوكيل (لأنه) أي المدون (تصدقته) أي تصدقني الوكيل (اعترف أنه) أي بالوكيل (عنى في القبض) والحق في القبض لا يرجع عليه (وهو) أي المدون (متظلم في هذا الأخذ) أي في الأخذ الثاني وهذه الجملة أعني قوله وهو متظلم في هذا الأخذ متطوفاً على ما في حذر أن في قوله اعترف أنه عنى في القبض فالعنى أن المدون تصدقني بالوكيل اعترف أيضاً أنه زعم أنه متظلم في هذا الأخذ الثاني (والمظالم لا ينظم غيره) فلا يأخذ المدون من الوكيل بمعد الأهلاك قال صاحب العناية فإن قيل هذا الوجه يقتضي أن لا يرجع عليه إذا كانت العين في يده باقية أيضاً فالجواب إن العين إذا كانت باقية أمكن تقضى القبض فيه يرجع بنفسه إذا لم يحصل غرضه من التسليم وأما إذا هلك فلم يكن تقضه فم يرجع عليه انتهى أقول لمقاتل أن يقول إن الحق في القبض كاللا يرجع عليه ابتداء لا ينشأ من قبضه أيضاً بل رضاه فكيف يرجع بنفسه وإن المظالم كالأيجوزة أن ينظم غيره ابتداء كذلك لا يجوز أن يرسل إليه بواسطة كقبض القبض ههنا لا بل بطواب المذكور فالجواب الواضح أن الوكيل وإن كان محققاً في القبض على زعم المدون إلا أن قبضه لم يكن لنفسه أصلاً بل كان لأجل الاتصال بالموكل بطريق النيابة فم يرجع عليه ما قبضه ملك نفسه فإذا أخذ المدون ثانياً ولو كان ظاهرياً زعم المدون لم يرجع على الوكيل حتى إذا وصل ما قبضه إلى الموكل لأصول الحق إلى كل ما قبضه من الترميم فإن كان عين ما قبضه الوكيل باقية في يده لم يرجع المدون عليه عليه أصلاً لأن ما قبضه لم يكن ملك نفسه بل كان مقبوضاً لأجل الاتصال بالموكل وإذا لم يرجع حتى إذا وصل إلى الموكل فله أن يقضى قبضه بعد ذلك لعدم حصول غرضه من الدفع به بخلاف ما إذا كان عين ما قبضه هالكا فإن ما قبضه وان لم يكن ملك نفسه إلا أنه كان يداً مانعة عن زعم المدون حيث صدقه في الوكالة وتضييع الامين ظلم لا يفتي ثم إن الامام الزبلي قال في التبيين ويرد على ههنا ما لو كان رجل أقردهم مثلاً ألف آخر دين على رجل فأتوا وتركوا ابنه فالتسليم ألف العين نصفين فادعى الذي عليه الدين أن المثل استوفى منه ألف مال حياته فصدقه أحدهما وكذبه الآخر فالمكذب يرجع عليه بخمسائة ويرجع بها الترميم على المصدق وهو فرق زعمه أن المكذب ظلم في الرجوع عليه فظلم هو المصدق بالرجوع عما أخذه المكذب وذكر في الامالي أنه لا يرجع لأن الترميم زعمه أبرئ عن جميع الألف الآن لأن الجاحد ظلمه ومن ظلم لیس له أن ينظم غيره موماً أخذه الجاحدين على الجاحد ودين الوارث لا يقضى من التركة وجهه التظاهر أن المصدق أقر على أبيه بالدين لأن الأقرار بالاستيفاء ما قرار بالدين لأن المدون تضييهاً بالمال كذبه الآخر وأخذه حصة ثم تسلم البراءة الآن حصة تقيت حصة ما تدين على الميت فم يرجع على المصدق بما أخذه أصابه بالارث حتى يستوفى لأن الدين مقدم على الارث إلى هنا كلامه فتأمل (قال) أي العصف في البداية (الآن يكون ضمنه عند الدفع) هذا استثناء من قوله لم يرجع عليه يعني إذا ضاع في يده لم يرجع عليه إلا أن يكون ضمنه عند الدفع وهذا القطع مروى بالتشديد والتضييف في التشديد كان الضمير المستكن في ضمنه مستنداً إلى المدون والتضييف بالازر راجعاً إلى الوكيل وفي التضييف على العكس فإن معنى التشديد هو أن

لان المأخوذ ثابته مضمون على رب الدين في زعم الوكيل والمدون لا غلب في حتمهما ما يقضيه ثابته كما متعاقبا ما ضامن
ما يقضيه من فلان وهو ضامن صحيح لاضافته الى سبب الرجوع وهو قرض رب الدين بمنزلة الكفالة بمذاب عليه أي مذوب في كون
كل واحد منهما كفالة أضيفت الى حاله وجوب في المستقبل على المكفول (١١٥) عنه (ولو كان القريم لم يصدق

على الوكالة) يعني ولم يكن
أضالا ن فرغ التكذيب
ساقى عقب هذا (ودفعه
اليه على ادعائه فان رجوع
صاحب المال على القريم
رجوع القريم على الوكيل
لانه لم يصدق على الوكالة
وانما دفع اليه على رجه
الاجازة فلما قطع رجاءه
رجع عليه وكذا اذا دفعه
اليه مبتكبا في دعوى
(الوكالة وهذا) أي جواز
الرجوع في صورة
التكذيب (الظهر) يعني
الصورتين الاوليين وهو
التصديق مع التعيين
والسكوت لانهما كذب
صار الوكيل في حقه بمنزلة
الغائب والقصور بينهما
حق الرجوع على الغائب
وقوله (المقتنا) إشارة الى قوله
وانما دفعه اليه على رجا
الاجازة لانه دليل الرجوع
لادليل الاظهره (وفي
الوجود كلها) أي الاربعة
الذكور دفعه مع التصديق
من غير تعيين ودفعه
بالتصديق مع التعيين ودفعه
ساكتين غير تصديق
ولتكذيب ودفعه مع
التكذيب (ليس القريم) أي ليس القريم
يسترد المدفوع حتى يحضر
القائب لان المؤدى صار

لان المأخوذ ثابته مضمون عليه في زعمهما وهذه كفالة أضيفت الى حاله القرض فتصمم بمنزلة الكفالة
بمذابه على فلان ولو كان القريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه فان رجوع صاحب المال
على القريم يرجع القريم على الوكيل لانه لم يصدق على الوكالة وانما دفعه اليه على رجه الاجازة فلما
انقطع رجاءه رجوع عليه وكذا اذا دفعه اليه على تكديبه اياك الوكالة وهذا اظهر من الما قبل في الرجوع
كاهل البسرة أن يسترد المدفوع حتى يحضر القائب لان المؤدى صار حقا للقائب اما لظاهره او لمحتصلا
يحصل للدين الوكيل ضامنا عند دفع المال الى الوكيل بان يقوله ضمن في عاقبته اليه عن الطالب
حتى لو أخذ الطالب بمشيئة اخذ منك ما دفعته اليك ومعنى التخصيف هو أن يقول الوكيل للدين
أضامن إن أخذت منك الطالب ثابته أو ادعيتك ما يقضيه منك وعلى كلا التقديرين يرجع للدين
على الوكيل (لان المأخوذ) منه (ثابته مضمون عليه) أي على رب الدين (في زعمهما) أي في زعم
الوكيل والمدون لان رب الدين في حقهما غائب فيما يقضيه ثابته (وهذه) أي هذه الكفالة (كفالة
أضيفت الى حاله القرض) أي الى حاله قرض رب الدين ثابته (فتمت هذه الكفالة لاضافته الى
سبب الرجوع وهو قرض رب الدين فصار (منزلة الكفالة عذابه على فلان) أي عذابه أي يجب
عليه وهذا ما ضرر به المستقبل وقد مر تقريره في كتاب الكفالة فوجه التشابه بين المستثنين كون
كل واحد منهما كفالة أضيفت الى حاله وجوب في المستقبل على المكفول عنه (ولو كان القريم
لم يصدق) أي لم يصدق الوكيل (على الوكالة) يعني ولم يكنه أيضا بل كئسا كئسا لان فرغ التكذيب
ساقى عقب هذا (ودفعه اليه) أي دفع المال الى الوكيل (على ادعائه) أي بناء على مجرد دعواه على الوكيل
(فان رجوع صاحب المال على القريم يرجع القريم على الوكيل لانه) أي القريم (لم يصدق) أي
الوكيل (على الوكالة وانما دفعه اليه على رجاها الاجازة) أي على رجاها في حق صاحب المال (فلما انقطع
رجاءه) أي رجاء القريم رجوع صاحب المال عليه (رجع عليه) أي رجوع القريم أيضا على الوكيل
(وكذا اذا دفعه اليه) أي وكذا الحكم اذا دفع القريم المال الى الوكيل (على تكديبه) أي على
تكذيب القريم (ايه) أي الوكيل (في الوكالة) أي في دعوى الوكالة (وهذا) أي جواز رجوع
المدون على الوكيل في صورة التكذيب (الظهر) أي اظهر من جواز رجوعه عليه في صورتين
الاوليين وهما صورة التصديق مع التعيين وصورة السكوت لانهما يرجع عليه في تلك صورتين مع
انه لم يكنه فيما فلا تدرج عليه في هذه الصورة وقد كذب فيها أولى بالطريق لانهما كذب صار
الوكيل في حقه بمنزلة الغائب والقصور بينهما حق الرجوع على الغائب قطعا (المقتنا) إشارة
الى قوله وانما دفعه اليه على رجاها لاجازة لانه دليل الرجوع لادليل الاظهره كما لا يخفى (وفي الوجود
كها) يعني الوجود الاربعة المذكورة وهي دفعه مع التصديق من غير تعيين ودفعه بالتصديق مع
التعيين ودفعه ساكتين غير تصديق ولتكذيب ودفعه مع التكذيب (ليس) أي ليس القريم
أن يسترد المدفوع حتى يحضر القائب لان المؤدى صار حقا للقائب اما لظاهره او لمحتصلا
التصديق (او محتملا) وهو في حاله التكذيب كذا في طائفة الشروح أقول الحق في بيان قوله أو
محتملا أن يقال وهو في حاله التكذيب وحالة السكوت ليتناول كلاهما لوجوده المذكور كلها وقيل

حقا لقائب اما لظاهره وهو في حاله التصديق (او محتملا) وهو في حاله التكذيب وقيل ظاهره ان كل الوكيل ظاهر العداة ومعه لا
ان كان غائبا واستورا الحال

(قوله اما ظاهره وهو في حاله التصديق او محتملا وهو في حاله التكذيب) أقول في حالة السكوت

[illegible]

فصار كما اذا دفعه الى حضوري على رباط الاجازة لم عطف الاسترداد لاحتمال الاجازة ولا من بغير التصرف
فترض ليس ان يقتضيه ما يتبع الياس عن غرضه (ومن ظلال في وكيل قبض الوديعة فصدق المدعي
لم يؤمر بالتسليم اليه) لانه امر فعلى الغير بخلاف الدين

ظاهر ان كان الوكيل ظاهراً الصداقة ومعتلان كان فاسقاً أو مستوراً طال (صار) أوصار
الحكم في الوجود كلها (كما ذكره) أي كان واقع الغريم المال (الذي مضى على رجا الاجازة) من
حسب المال فان المانع هناك (لم يبق الاسترداد لاجل الاجازة) فكناهما (ولان من يشر
التصرف فترض) عطف على قوله لان المؤدى صار حاقاً بال (ليس له) يتقضه ما يقع الأساس
عن غرضه) أي عن حصول غرضه لان اسم الانسان في تقضى ما بينهما جهة هو دود كما ذكرنا

وقال ثم ثبت فثبت عنه
 الأمر ثم دعوا غفلا
 متخلف وكذا هذا كما إذا
 أقر بالوكالة وأبكر الدين
 والحكم على عكس ذلك
 متخلف عنه بخلافهما
 شاه على أن الوكيل يقض
 الدين على الخصومة عنده
 وقد ثبت الوكالة في حقه
 بالقرار (ومن قال على وكيل
 يقض الدين فسدقه
 المودع لم يؤمر بالدفع إليه
 لأنه إقرار بالغير) حتى
 القبض فإنه لو قبضه الوديعة
 على ملك المودع والإقرار
 بحال الغير يحق القبض غير
 صحيح (بخلاف الدين على
 حاضر أن الدين تقضى
 بأمرها فكان إقرارا إقرارا
 على نفسه بحق المطالبة
 فأن دفعها إليه يخسر الغائب
 وأبكر أو كثر خوفه على
 ذلك وضوح المودع فهل
 الردع الرجوع أو لا فهو على
 الوجه المذكور ثابتا فدفعها
 إليه مصداق الرجوع وإن
 صدق وضحه أو سكت أو
 كذب فدفعها إليه يرجع
 أن لم تكن العين في يد المدعي
 وإن ثبت باقيا أخذها
 لأنه سلمها بالضمأن وأما

الاستوداد قيل حضور الغائب فغفر له

(قوله فان دفعها اليه فحضر الغائب) أقول يعني ان دفع المديعة الخ (قوله ان لم تكن العينة الخ) أقول قوله ان لم تكن فظاهر الى قوله لا يرجع والى قوله يرجع معا (قوله وأما الاسترداد الى قوله لاسم) أقول فیه بحث منذ كوروجه في شرح الكفران لم ي في فصل الفضله
 طالعوارثه في شرحه

(ولو ادعى أنه ماله لا يثبت)

الوديعه ماله وادعى
له غيره وصدقه المودع امر
بالرفع اليه لانه لا يثبت
لان مال الوديعه لا يثبت
مال المودع بصدمته ووروى
صاحب النهاية عن خط
شبهه رجحها الله نصب
ماله ووجهه بكونه مالا كما
في كتمانها في أي مشافها
ومعناه لا يثبت مال الوديعه
مال المودع بصدمته مقسوبا
اليه وعلمه كله وتبعه غيره
من الشارحين وأما بأنه
ضعيف لان الحال مقيد
للعامل فكلمته يجوز أن
يكون مقيدا للمشافهه أي
كلمته في حال المشافهه وأما
قوله لا يثبت مال الوديعه
حال كونه مالا لمعوله
مقسوبا اليه فليس له معنى
ظاهر والظاهر في أعرابه
الرفع على أن مفاعله لا يثبت
أي لان المودع لا يثبت ماله
بصدمته لا تنتقله الى الورث

(قوله وأما قوله لا يثبت
قوله وفظا في أعرابه
الرفع) أقول فيه بحث
لان انتفاعه بالمعنى مما لا يمكن
انكاره والتي توجه الى
التسليم ماله الاصل
بل من رفعه لا يستقي عن
ملاحظته ذلك للمعنى أيضا
تظهر وان الماله عينه بان
وغيره بالحق مدحونه اليه
وتنقل من احوال ذلك الماله
(قوله أن لان المودع الخ)
أقول ولان الشان

ولو ادعى أنه ماله وترك الوديعه ماله ولا ورثه غيره وصدقه المودع امر بالرفع اليه لانه لا يثبت ماله بصدمته

في الفوائد الظهيريه في فصل الوديعه ان الميراث بالتسليم ومع هذا لم أر ادعاء الاستدلال به ذلك كشيخ
الاسلام علاء الدين في شرح الجامع الصغير انه لا يثبت الاستدلال بالرفع في نقض ما أوجبه وقطبا أيضا وإذا
لميراث المودع بالتسليم ولم ير حى صاع في يده لم يضمن قيل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن لان
التمتع من وكيل المودع في ذممة المودع من المودع والتمتع من المودع وجب الضمان فكذلك من وكيله
اه (ولو ادعى) أي ولو ادعى احدوني بعض النسخ فلو ادعى ذلك المصنف هذا المسئله تفر يعامل مسئله
القصوى (انه) الصغير لثان (مات أبوه) أي أبوالمدى (وترك الوديعه ماله) أي الذي
(ولوارثه) أي البت (غيره) أي غير المدى (وصدقه المودع امر بالرفع اليه) أي أمر المودع
برفع الوديعه الى ذلك المدى أقول من الجماعه ههنا ان الشارح العيني قال في تفسير هذه المسئله أي
فلو ادعى من قال ان وكيله أي ان فلانا مات أبوه الخ ولا يفي على من له أدنى مسكنه ان هذه المسئله
مسئله أو لا تفر كرت يعامل مسئله أو كليلان الاختلاف بينهما في الحكم وأنه لا يميل لان يكون
الضمير المستكن في وولادى أو ولو ادعى رجلا من قال ان وكيله لان المودع لا يرث الميراث بالتسليم الى
مدى أو كليلان المصنف في تعليق هاتيك المسئله (لانه) أي لان مال الوديعه (لا يثبت به)
أي لا يثبت مال المودع (بصدمته) أي بصدمته المودع قال صاحب النهاية ماله بالتصديق وقال هكذا
كان معر يا عراب شخصي أي لا يثبت مال الوديعه مال المودع بصدمته أي نسوبا اليه ومعه علمه فكان
انتصاه على أن لا يزال الحال كما في كلمته على أي أمضاها اه وقال صاحب معراج الدرايه بعد نقل
ما في النهاية يعني وبعبارة أخرى وقال صاحب فاية البيان قوله لا يثبت ماله بالتصديق على أنه قال كما في قوله
كلمته فاه الذي يعني لا يثبت مال الوديعه ماله بصدمته أي اه وقال صاحب العناية ووروى صاحب
النهايه عن خط شبهه نصبه له ووجهه بكونه مالا كما في كلمته فاه الذي في أي مشافها ومعناه لا يثبت مال
الوديعه مال المودع بصدمته مقسوبا اليه ومعه علمه بكونه ماله بصدمته من الشارحين وأرى أنه منصف لان
الحال مقيد للعامل فكلمته يجوز أن يكون مقيدا للمشافهه أي كلمته في حال المشافهه وأما قوله لا يثبت
مال الوديعه حال كونه مالا لمعوله مقسوبا اليه فليس له معنى ظاهر والظاهر في أعرابه الرفع على أنه
فاعل لا يثبت أي لان المودع لا يثبت ماله بصدمته لا تنتقله الى الورث اه كلامه أقول فيه نظر اما أولا
فلا يثبت في علم البلاغه انه يجوز في أمثاله هذا التركيب أن يعتبر التثنية أو لا في قول المعنى الذي في
التثنيه وان يعتبر التثنية أو لا في قول المعنى الذي في التثنيه والتثنيه كل واحد من الخبرين بغيره
تثنيه فان أراد قوله وأما قوله لا يثبت مال المودع حال كونه مالا لمعوله مقسوبا اليه فليس له معنى
ظاهر أمليس معسر ظاهر على الاعتبار الاول فمفعول لا يثبت ان في مفعوله كفعال الوديعه المودع
وانتصاه اليه بصدمته معنى ظاهر مقبول ونأورد ذلك أمليس له معنى ظاهر على الاعتبار الثاني
فليس لكن المذهب هو الاعتبار الاول كما لا يخفى وأما ما لا يثبت ماله في تدرج ماله على أنه فاعل
لا يثبت بصدمته للمعنى لا يثبت ماله بصدمته وبمعنى هذا المعنى صاحبنا قال في تفسيره بصدمته وانما
المتن بصدمته ماله كونه وانتصاه اليه وهذا في أوصاف الماله وأحواله ففهم من النصيب على الحاله
ولا يفهم من الرفع على الفاعليه القيم الانديسيه بل ينسب من انتصاه الماله الى الصغير الرابع على
المودع لكنه بعيد جدا فالظاهر في هذه المعنى التصويروا له كماله في أن الشارح العيني قد
زاد في العتبو رفعه حيث قال بعد نقل ما في النهاية وما في العتبو هو الرفع على ماله الا كل

(فقد انتقل على أعمال الروليث) فلا بد من النفع اليه (ولو ادعى أنه اشترى الويدع من صاحبها بصفته المودع لم يؤمر بالنفع اليه لان المودع ملأها سببا فكان اقرا للمودع) (١١٨) اقر ان (فقال) انما يكون من أهل الملك فلا بد فان قد ادعى البيع عليه) وقاتل

وقد فاعني آخره وان من شرط الحال أن تكون من المشتقات والمال ليس منها إلا أن يجوز التأويل
ولو قال صاحب النهاية ومن يبيع في أنه نصب على الحال أصل على تأويل مقول لا يلقى الميت بعد
موته مقولاً لكن أوجه أنه أقول ليس مازاً فاعني أوافقوه أن من شرط الحال أن تكون من المشتقات
فمضوع الأثرى إلى قول ابن الحاجب وكل حال على هيئة صانع يقع لا مثل هذا من ألبعضه
طبياً والتمسك بتأويله على قول جمهور النقاد فمواز كون غير المشتق حالاً بالتأويل بالمتفق عالم منكره
أحد من العامة وقد عارضه فيه نفسه أيضاً في تأويله على قول ابن ودفين صاحب النهاية
التأويل هنا حيث قال منسوبة إليه على كونه في ذلك كان الفتح فيه باسماً كون الحال من المشتقات
نوعاً من الكلام وأما قوله ولو قال صاحب النهاية ومن يبيع في أنه نصب على الحال أصل على تأويل
متمولاً لا يلقى الميت بعد موته متمولاً لكن أوجه فما لا ينبغي أن يتقوله العاقل لأن المتمول
أما هو المال لا المال قطعاً فكيف يتصور تأويل المبالغة لا يصح له عليه وجه مقفله بل على
تقدير راجع فمضوع لاسي إلى التلاقي في ارتباط المقام كالتأويل على ذوي الأنهم (فقد اتفقا) أي
مدعى الورثة والمودع وقال البصري أي الذي أدى إلى كل المودع أقول هذا بناء على مثله السابق
وقد عرفت حاله (على أنه) متعلق بأخفى أي فقداً فتقاعلى إلى مال الوديعة (مال الوارث) فلا مدعى
إليه قال صاحب التسهيل أقول فيه إقرار على الغير بالموت فبغني أن لا يؤمر بالبيع حتى ينتفع به
عبد القاضى أي يفتى فأقول (وإدعى) أي ولو ادعى أحدنا أن يشرى الوديعة من صاحبها فصدقه
المودع في مؤمر أي لم يؤمر المودع (بالبيع إليه) أي إلى مدعى الشرع وهذا المذهب أيضاً كالمذهب
تقرى على مسئلة الدعوى ولهذا ذكره أقران الباعذ وقال في تعليقه (لأنه) أي لأن صاحب الوديعة
(مادام ما كان إقراراً بالغير) أي كل من أقر بالوديعة قال في الشرع إقراراً بالغير وهو صاحب
الوديعة (لأنه) أي (من أهله) أي من أهل المثل فلا بد من أن يمدى الشرع إقراراً بالغير وهو صاحب
الوديعة (في دعوى البيع عليه) أي على صاحب الوديعة قال صاحب الضمان ولما قال في قول قدم
هاتك المستثنى من فصل القضاء بالمواريث فكذلك كره ما تكراروا يمكن أن يجاب عنه بأنه كره ما
هناك باعتبار القضاء وهما باعتبار الدعوى ولهذا أصدرهما هنا فهو لودعى وهناك بقوله ومن أقر
ومع هذا فلا يجوز من ضعف لأن إرادته في باب الوكالة فالتصديق والقبض بعد التلاقي إلى هنا
كلامه أقول تضعيفه سافلاً لا بد من الاستئذان لتقدمه عليها وهي مسئلة ادعاءه أو كلة قبض الوديعة
أقضى كره ما فيها لأن ذلك كره ما لا يقع في قبض السامع إن الحكم فيها أيضاً كالحكم فيها لأن ذلك كره ما
المصنف عقيباً في بابها على سبيل التفرع عليها لأنه لا اشتباه بين الفرق بينهما بين إحداهما وبين
لاشترائه إلى الحكم به الأخرى فكان إرادته في هذا الخبر ريب الماسة (قال) أي محمد في وجع
لجامع الصغير (فإن وكل وكلاً قبض ماله) أي أن وكل رجل وكل قبض ماله على غرضه (فأدعى
التمريم أو صاحب المال قد استوفاه) أي فغن الغرض (بفتح المال إليه) أي لم يؤمر ببيع المال
لأنه كبر قال المصنف في تعليقه (لأنه) كلة قد ثبتت والاستغناء لم يثبت بمصر دعهوا

والمزكاة من كل ما كان له من
الملك من الثروة والادوية ان
يتنازل عنها استرادى
تفرق على مسئلة القدورى
وهذا المذكرهما في البداية
ولما لم (تفرق) وم (أقر)

ثم رأى عهده (ق) لا (أ) كذا وقد ثبتت بعض البينة (الح) أقول لمصوده دفع الاعتراض المذكور في النهاية أي
وهو شافيه ان قبل لانه لم يأكل الكولا وقد ثبتت فمأى دليل يعلم ثبوت الكولا وقيل بسبب ادعاء المذنب ان صاحب المال
فماستور لنا فكلا لا يصح دليل على صحة ثبوت الكولا بل هو دليل على عدم صحة الادعاء لان المذنب اذا كان مستور في جانب من البينة

فلا يؤثر الحق في التمسك برب الدين (ثم يبيع التمسك برب الدين فيستخلفه ويأخذ حقه) فان حلفه متى الاداء وان تنكّل ببيع القابض فيستبرك ما قبض (ولا يستخلفه الوكيل لانه نائب) والتمسك لا يجري في الأيمان وقال زفر رحمه الله حلفه على العمل بان تنكّل يخرج عن الوكالة والطالب على حجة لان الوكيل وأقره فثبت بطلت وكانته فيما زان يحلف (١١٩) عليه والجواب أن التمسك يهدي حقا على الموكل لا على الوكيل فحلف الوكيل يكون نية وهي لا تجري في الأيمان بخلاف الوارث يحلف أن لا يعلم استيفاء مورثه لان الحق ثبت للوارث فلا دعوى عليه واليمين بالاصالة

كان التمسك باليمين بالاصالة
بالمسألة لا حلفه فكيف
ثبت الوكالة بهذه الدعوى
فلا لما ادعى التمسك
استيفاء رب الدين دينه
كان هو معتق باصل الحق
الآري أن يقول المدعي
عليه فقد ثبتت كفاها اقرار
بالدين عند دعوى المدعي
ذلك لما تبين بالقرارة
ولم ينكر الوكالة كان
لو كسل ولاية الطلب
فيحلف عليه بالايضاح
كأرادى استيفاء رب
الدين عند دعوى ابنته
كان يقضى عليه بالايضاح
فكذلك عند دعوى وكيله
لان الوكيل قائم مقام
الوكل انتهى وكذا ترد
الزيد في بيعه صاحب
الهيئة لكن الحق مافى
شرح الاتفاقى والا كسل
تقلا عن اجماع السعيران
المراد ثبت بالنية ثم
لا يفي عليه أن جواب

فلا يؤثر الحق (و يبيع رب المال فيستخلفه) رعايته لانه نائب
أي يبيع دعوى التمسك برب الدين (فلا يؤثر الحق) أي حق القبض التمسك برب الدين قال
صاحب النهاية كان قيل لا نسلم أن الوكيل قد ثبتت كفاي دليل يعلم ثبوت الوكالة ولو قيل بسبب
ادعاء المدين أن صاحب المال قد استوفاه فذاك لا يصح دليلا على صحة ثبوت الوكالة بل هو دليل على عدم
صحة الوكالة لان الدين إذا كان مستوفى من جانب من الملقى كان التوكيل بالاستيفاء مطلقا لا محالة
فكيف ثبتت الوكالة بهذه الدعوى قلنا لما ادعى التمسك برب الدين دينه كان هو معتق باصل
الحق الآري أن يقول المدعي عليه فقد ثبتت كفاها اقرار بالدين عند دعوى المدعي ذلك لما تبين بالقرارة
بأنه لو لم ينكر الوكالة كان هو كسل ولاية الطلب فيحلف عليه بالايضاح كالأدعى استيفاء رب الدين
عند دعواه بنفسه كان يقضى عليه بالايضاح فكذلك عند دعوى وكيله لان الوكيل قائم مقام الموكل أم
أقول جوابه من منظور فانه إذا كان كلام في اقراره على التمسك برب الدين دينه ضمن الاعتراف باصل
الحق وانما الكلام في أن الوكيل كفاي دليل ثبتت بمجرد عدم انكار الوكيل لا يقتضي الاعتراف بغيرها
الآري أنه لو سكت أو تكلم بكلام لا يناسب الحال لا يصح مقرأ الوكيل فكيف إذا تكلم بما يشعر بانكار
الوكالة وقد أشار إليه السائل شوبل هو دليل على عدم صحة الوكالة في قوله فكيف ثبتت الوكيل بهذه
الدعوى فكان التمسك برب المال قائم مقام الوكيل كفاي دليل على عدم صحة الوكالة فسلطان أن
تقوم وكلايته تدر وقد صاحب النهاية دفع السؤال المار بوجه آخر حيث قال في بيان المسئلة
ذكر في الخلع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل له على الرجل مائة فوكلا وكلا
بذلك المال وأقام الوكيل البينة عليه وقال الذي عليه المال قد استوفاه صاحب حقه قاله
ادفع المال ثم اتبع رب المال فاستخلفه ثم قال في شرح قول المصنف لان الوكالة قد ثبتت بغير البينة
لان وضع المسئلة كذلك انتهى أقول لقائل أن يقول لو كان مدار قول المصنف لان الوكالة قد ثبتت
بل مدار نفس جواب هذه المسئلة على اعتبار قد أظلم الوكيل الدية على وكالة في وصع هذه المسئلة
الموسع للمصنف في بدائته وهذا في وجامعة الشايع في تصانيفهم المعتمدة في ذلك الوقت فالحق عند
نصر هذه المسئلة ولا ينبغي أن يدعى كون تركهم إياه بناء على ظهوره باعتباره كيف وقد ذهب اعتبار
ذلك على كثير من النكاح كصاحب النهاية وصاحب التبيين وغيرهما حتى ذهبوا إلى وجوبه آخر
في دفع السؤال المذكور فلو كان اعتبار من الظهور بحيث يستغنى عن ذكر طاعة الكتب لما حلف
على مثل هؤلاء الاجلاء (قال ويبيع) أي يبيع التمسك (رب المال فيستخلفه) أي فيستخلف
التمسك برب المال على عدم الاستيفاء (رعايته لانه نائب) أي نائب التمسك برب الدين حلفه متى الاداء وان تنكّل ببيع القابض فيستبرك ما قبض (ولا يستخلفه الوكيل لانه نائب) والتمسك لا يجري في الأيمان وقال زفر رحمه الله حلفه على العمل بان تنكّل يخرج عن الوكالة والطالب على حجة لان الوكيل وأقره فثبت بطلت وكانته فيما زان يحلف (١١٩) عليه والجواب أن التمسك يهدي حقا على الموكل لا على الوكيل فحلف الوكيل يكون نية وهي لا تجري في الأيمان بخلاف الوارث يحلف أن لا يعلم استيفاء مورثه لان الحق ثبت للوارث فلا دعوى عليه واليمين بالاصالة

صاحب النهاية لا يخلو عن بحث هذا المصنف (ولا يستخلف الوكيل لانه نائب) أقول رد في الشرح أن الوكيل لا يستخلفه على العلم
(قوله لان الوكيل وأقره فثبت) أقول يعني وأقره بالاستيفاء

عَلَى (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَاءَنَا بِالْكِتَابِ) الْفَاوَكِلِ بِجَارِ قَبِيصٍ نَدَى الْبَاقِعِ وَفَضْلُ الشَّرِّ الْعَلِيْبِ أَوْ دَعِيَّةٍ مَعَ عَطْفِ الشَّرِّ مُخْتَلَفٍ
مَأْمَرٌ مَسْتَقَرٌّ لِأَنَّ التَّنَادُ فِيهَا (١٢٠) مَكْنً وَاسْتِدْرَاجَةً لِقَضَى الْوَكِيلِ أَلَّا تَأْخُذَ الشَّاعِنَةُ بِكُلِّ الْوَكِيلِ وَأَمَّا

هنا فقرر يمكن لأن العقد
ينسخ نفسه والقضاء
بالفسخ ماض على الصحة
عندنا حقيقة لأن القضاء
بفسخ المشتري عند معذلة لا لا ضد

(قال) أي محتمل بوجع الجميع الصغير (وأنه يوجب في جارية) أي أن يملكه بدرجة يوجب عيب
(فقدى الشئ رضا المشتري) أي رضا العيب (لم يرد عليه) أي لم يردوا كيد على البائع (حتى
يخلف المشتري) يعني لا يقضي القاضي بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويحلف على أنه لم يرض بالعيب
(بخلاف ما مر من مسئلة الدين) حيث يرضى الثمن بخلاف الدين إلى الوكيل قبل تخلف رب الدين
قال جماعة من السراخ حيث يؤمر بخلاف الدين إلى الوكيل بدون تخلف الوكيل أقول ليس
هذا مني المقام قلنا هذا لا يدخل لعدم تخلف الوكيل في الفرق بين المشتريين فإن الوكيل لا يخلف
في شيء منهما أصلا ثم اعلم أنه في الميسر الفرق بين مسئلة الدين ومسئلة العيب من وجوه
أحدها أن في الدين حق الطالب فابتدع في أخليس في دعوى الاستيفاء والارضايات في ثبوت أصل
حقه لكنه يدعي الاستيفاء بعد تقرر السبب الموجب فلا يمنع على الوكيل الاستيفاء ما لم يثبت المسقط
وأما في العيب فإن علم المشتري بالعيب وقت العقيد يمنع ثبوت حقه في الرد أصلا فالبائع لا يدعي مسقطا
بل يزعم أن حقه في الرد لم يثبت أصلا فلا بد من أن يحضر الموكل ويخلف عليه من ردعه والشافعي
أن الرد للعيب بقضاء القاضي لمع هذه العقد إذا انقضى لا يعود فلو أثبت له حق الرد فشره
انضم في انتفاخ حقه عليه وأما قضاء الدين فلا في فيه فمع عقد هذا حضر الموكل فأي أن
يخلف في توصيل الطلوع إلى القضاء فلهذا أمر بقضاء الدين وهذا الوجه الثامن للفرق هو
الذي أراد المصنف بقوله (لأن التدارك ممكن هناك) أي في مسئلة الدين (بما رددنا فيه الوكيل
إذا ظهر الخطأ عند تنكحه) أي تنكح الموكل من العين إذا قلنا أنه يشترط أن لا يماضي القاضي إلا بعد
التسليم فكان كالقضاء بالاملاك المرسدة كذا في الكافي والكفاية (وهنا) أي في مسئلة الرد للعيب
وفي بعض التفسير وفي الثانية أي في مسئلة التاتية وهي مسئلة الرد للعيب (غير ممكن) أي التدارك
غير ممكن (لأن القضاء لا يفسخ ما مضى على العينة وان ظهر الخطأ عند أي منة كالمذهب) لأن
القضاء في العقود والقسوخ يفسخ ما مضى من العقد لا يفسخ في كتاب القضاء وفي كتاب النكاح أيضا
ولا يخلف المشتري عنه بعد ذلك أي بعد ما مضى القضاء لا يفسخ على العينة (لأنه) أي لأن
الاستيفاء (لا يفيد) فلهذا ما مضى القسوخ ولا يرد بالنكول لم يبق في الاستيفاء فائدة قطعا قال صاحب
معراج الغدابة في تفسير قول المصنف بعد ذلك أي بعد تنكح الموكل وبعده السراخ العيني أقول هذا
تفسير فاسد لأنه يرمي في المقام حينئذ ولا يخلف المشتري عنه بعد تنكح المشتري وهذا من قبل
القانون الكلام كالأجنبي على الفطن وفي الأخير لو لم يكن البائع مدعي رد أصلا أمر بالعيب و
لو كبل الجارية على البائع بالعيب ثم حضر الآخر وأدى الرضا أو أراد أخذ الجارية فأي البائع أن يدفعها
وقال تنقض القاضي البيع فلا دليل على أن القاضي لا يثبت في القول البائع ويرد الجارية على الآخر
لأن الآخر مرم البائع تصدقا على أنها الجارية ملك الآخر لأن البائع ادعى رضا الآخر بالعيب ولو دم
الجارية بأموه قال الآخر في ذلك استند التصديق إلى وقت الإقرار ونسب هذا التصديق إلى القاضي
أخبرنا في قضائه بالرد وانقضاه بالرد فنقض ظاهر الأمانة فثبت الجارية على حكمه ذلك الآخر في الباطن

ادار دما (البر) أقول بضمها لقاضي علي خلاف قول أبي حنيفة (قوله وقولوا هذا ص) أقول إى كونه قول فكان
الكل أحسن

وأما عندهما فالواجب أن يصدق الجواب على هذا في الفصلين ولا يؤثر لأن التدارك يمكن عندهما
لبطلان القضية وقيل الأصح عند أبي يوسف رحمه الله أن يؤثر في الفصلين لأنه يعتبر التفرع
يستلزم المشتري ولو كان حاضرا من غير دعوى البائع فيتنظر لتفرع

فأما عندهما فقد قالوا يجب

أن يصدق الجواب على هذا

أي على هذا الأصل

الذي كور في الفصلين فعل

الجارية والدين فبذبح الدين

كأنتمم وترد الجارية ولا

يؤثر في تصنيف المشتري

لأن عدم التأخير إلى

تخليف رب الدين إنما كان

لكون التدارك يمكنه

ظهوره لا لظهوره موجود

في صورة الجارية لأن قضية

القاضي في مثل ذلك ما نذ

ظاهرا لا باطنا فلذا ظهر

خطأ القضية عند نكول

المشتري بدت الجارية على

المشتري فلا يؤثر في

التصنيف وقيل الأصح عند

أبي يوسف أن يؤثر في

الفصلين لأنه يعتبر التفرع

لبائع حتى يستلزم

المشتري أن كان حاضرا من

غير دعوى البائع فيتنظر

لتنظره أن كان غائبا

(قوله في الفصلين الخ) أقول

قوله في الفصلين متعلق

بقوله يصدق في قوله يجب أن

يصدق الجواب الخ

فكان لا حرج أن يأخذها بعض صاحبها أو أخذها على قول محمد أو على قول أبي حنيفة لأصل
الأمر على الجارية وبصفتهم فلما أخذوا قول الكل وهو الأصح ووجهه أن ينقض القاضي ههنا البيع ليكن
بناء على الأصل موجب لنقض وإنما كان ملهه بالليل المسقط لردوه ورضا الأمر بالصيب ثم ظهر
الليل بخلافه وفي مثل هذا لا يفتننا تصادمنا كما لو قضى في حادثة بأجره أو عتق نصر بخلافه انتهى
وهكذا ذكر في الموسط وشروح الجامع الصغير أيضا ونقل في النهاية ومراجع الفروانية عن نقل الكتب
ثم إن صاحب لنا هذا ذكر في جوابه على وجه الاعتراض والجواب حيث قال واعتراض بان لو قيل
أنه إذا دعا على البائع بالصيب ثم حضر المشتري وادعى الرضا بالصيب واسترد الجارية وقال البائع لا يسيل
عليها إلا أن القاضي ينقض البيع فله لا يلتفت إلى قول البائع ولو كان القضاء ما دعا على الصبة لم يرد
الجارية على المشتري وأجيب بان الرد مذهب محمد فأما على قول أبي حنيفة فلا يسيل إلا أمر
الجارية معنا هذا القول لكل لكن النقص ههنا من وجهه دليل وإنما كان ليجهل بالليل المسقط لرد
وهو رضا الأمر بالصيب ثم ظهر دليل بخلافه بتصادمهما في الأخرى على وجود الرضا من المشتري وفي منه
لا يفتننا القضاء باطنا كالقاضي باعتدائه في حادثة وعقصر بخلافه وظاهر هذا أصح انتهى كلامه أقول
فيه بحث لأن ما ذكر في الجواب بعد التسليم لا يدفع الاعتراض بل بقوله لا مانع من أن ينقض القضاء ههنا
عند أبي حنيفة أيضا يجب أن كان قضي أن القضاء بالبيع ههنا يمكن ما دعا على الصبة عند أبي حنيفة
بتم التليل المذكور لفرق بين المشتريين (وأما عندهما) أي عند أبي يوسف ومحمد ههنا الله
(قالوا) أي المشايخ يجب أن يصدق الجواب على هذا (أي على الأصل الذي كور في الفصلين) أي في
فصل الدين وفي فصل الرضا بالصيب (لا يؤثر) أي لا يؤثر القضاء لرد إلى تخليف المشتري كالأثر في القضية
بذبح الدين إلى تخليف رب الدين (لأن التدارك يمكن) أي في الفصلين معا (عندهما بطلان القضاء)
يعني أن عدم التأخير إلى تخليف رب الدين في فصل الدين إنما كان لأن التدارك يمكن عند ظهور الخطأ
في القضاء لمجرد ادعاء قبض الوكيل وهذا المعنى موجود في فصل الرضا بالصيب أيضا لأن قضاء القاضي
في مثل ذلك عندهما إنما يصدق ظاهر الأباطن فلذا ظهر خطأ القضاء عند نكول المشتري وقت الجارية عليه
فلا يؤثر في التصنيف (وقيل الأصح عند أبي يوسف أن يؤثر) أي القضاء (في الفصلين) أي
لأن أبان يوسف (يعتبر النظر) أي النظر في البائع كذا في الشروح أقول الأولى أن يقال أي النظر لفصل
ليكون أنسب بالتعميم لفصلين كما يستكشف (حتى يستلزم) أي أبو يوسف (المشتري ولو كان
حاضرا من غير دعوى البائع) يعني أن من مذهب أبي يوسف أن القاضي لا يرد البيع على البائع إذا كان
المشتري حاضرا وأراد الرضا بالصيب بالنقض ما صار من هذا الصيب وإن لم يدع البائع فلذا كان المشتري
أورب الدين غائبا ولو أن لا يرد عليه ما لم يستلزمه من البطلان ونظر البائع والمدين
(فيتنظر للنظر) أي فيتنظر في الفصلين نظر البائع والمدين وقال في النهاية فيتنظر لنظر أي البائع فعلى
هذا ينبغي أن يستنظر في الدين نظر المدين انتهى وقال في غايه البيان فعلى هذا ينتظر عندهم في الدين أيضا
نظر المدين وهذا معنى قوله فيتنظر لنظر انتهى وقال في العناية لأنه يعتبر النظر البائع حتى يستلزم
المشتري أن كان حاضرا من غير دعوى البائع فيتنظر لنظره أن كان غائبا انتهى أقول لا يخفى ما في كل
واحد منهما من تخصيص معنى نفس الكلام بهو ومن الفصلين من غير ضرورة داعية إليه فالوجه

قال (ومن دفع الرجل عشرة دراهم بثمنه الخ) ومن دفع إلى آخر عشرة دراهم بثمنه على أنه ما تفتق عليهم عشر من ماله فاعشرة
التي أخذت من ماله بمقابلته العشرة التي أخذ من المولى لا يكون متبرعا لها فتفتق قبل هذا استحسان وجهه أن المولى بالافتاق وكيل
بالشر أو بالحكم فيملاذ كراهه (١٢٢) من رجوع المولى على المولى بما أدى من الثمن وقد قررناه في بابي الوكالة

قال (ومن دفع الرجل عشرة دراهم بثمنه على أنه ما تفتق عليهم عشر من ماله فاعشرة فاعشرة)
لأن المولى وكيل بالافتاق وكيل بالشر أو بالحكم فيملاذ كراهه وقد قررناه هذا كذلك وقيل هذا استحسان
وفي القياس ليس له ذلك ويصير متبرعا
ما قررناه فيملاذ كراهه (قال) أي محقق الجاهل الصغير (ومن دفع الرجل عشرة دراهم بثمنه على أنه ما تفتق عليهم عشر من ماله فاعشرة فاعشرة)
أي يفتقها عليهم (ما تفتق عليهم عشر من ماله) أي من ماله نفسه (فالعشرة العشرة) أي فاعشرة التي
أفتقها المولى كسبل من ماله نفسه بمقابلته العشرة التي أخذها من المولى يعني لا يكون وكيل متبرعا فمما
أفتق قبل ما أخذ من المولى صير ملكا قال الامام الترمذي هذا إذا كانت عشرة الدافع فاقعة وقت
شرائه التفتق وكان نصف العقد لها أو كان مطلقا لكن ينوي ثلث العشرة أما إذا كانت عشرة الدافع
مسهلكا وكان يشتري التفتق بعشرة نفسه ويضيف العقد اليها يصير متبرعا لنفسه ويكون متبرعا
بالافتاق لأن الدراهم تمنع في الوكالة وكذا الأوصاف العقدية غيرها كذا في النهاية ومعراج
الإدابة وقال في الكفاية بعد ذلك وقيل لا تميز عند العامة لكن تتعلق ولا ينفقها بغير
المضاربة والشركة حيث تمنعها فاقعة فمما قال المصنف في تعليق مافي الكتاب (لا أن المولى بالافتاق
وكيل بالشر أو بالحكم فيه) أي في المولى كسبل بالشر (ما ذكرناه) من رجوع المولى على المولى بما
أدى من الثمن (وقد قررناه) يعني في باب الوكالة بالبيع والشر عند قوله وإذا دفع المولى بالشر
الذين من ماله وبعض المبيع فله أن يرجع على المولى لأنه ما اعتقدت فيه ما عليه حكمة (فهذا)
أي ما نحن فيه من التوكيل بالافتاق (كذلك) لأن المولى وكيل بالافتاق على الأهل قد يضطر إلى شراء
شيء ويصل لتفتقه ولا يكون مال المولى بمعنى ثلث الحلة فتصا إلى أن يؤدي عنه من ماله نفسه فكان
في التوكيل بذلك تجوز الاستبدال وأعلم أن محمد بن كزى الأصل مستلثة الاتفاق بل ذكره في مستلثة
فضا الذين فقال وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم فقال دفعها إلى فلان فتشاه عن دفع المولى
غيره أو تجسب الألف عنه كان القياس أن يدفع التي جسه إلى المولى ويكون متبرعا في دفع
ولكن أدع القياس في ذلك وأخص أن أجزه إلى هنا لفظ الأصل وأغذا كرملة الاتفاق في الجاهل
الصغير ولكن لم يذكر القياس والاستحسان ففعلوا في شر وجهه هذا الذي كراهه القياس والقياس
أن دفعه على المولى لأن كانت فاقعة ضمن إن كان استهلكها وهو قولنا وهذا معنى قول المصنف
(وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك ويصير متبرعا) أي ليس المولى بالافتاق عشر نفسه
بمقابلته عشرة المولى بل إذا تفتق عشر نفسه بصير متبرعا فيملاذ كراهه ورد الدراهم المأخوذة من المولى
عليه وإن استهلكها ضمن وجه القياس أن الدراهم تمنع في الوكالة حتى لو هلك قبل الاتفاق
طلت الوكالة فإذا أخذ من ماله نفسه فقد تفتق بغيرها المولى فيصير متبرعا وأما وجه الاستحسان
فما ذكره المصنف فيملاذ كراهه لأن الوكيل بالافتاق وكيل بالشر الخ وقال في شرح الجاهل
الصغير فيضمن المشايخ من قال ليس في هذا الذين معنى الشر فهو يدفعه القياس والاستحسان الذين
ذكرها محقق الأصل أما الاتفاق فقد مشاعره مختلف فيه وجه القياس والاستحسان بل صرح ذلك
قياسا واستحسانا حتى يرجع المولى على المولى بما تفتق قيا أو استحسانا وهذا معنى قول المصنف

بالبيع والشر عند قوله
وإذا دفع المولى بالشر
الذين من ماله وبعض
المبيع فله أن يرجع على
المولى لأنه ما اعتقدت فيه
ما عليه حكمة وهذا أي
ما نحن فيه من التوكيل
بالافتاق كذلك لأن
المولى كسبل بالشر
البه الأهل قد يضطر إلى
شراء شيء ويصل لتفتقه
ولم يكن مال المولى معصفي
ثلث الحلة فتصا إلى أن
يؤدي عنه من ماله نفسه
فكان في التوكيل بذلك
يجوز الاستبدال وفي
القياس ليس له ذلك ويصير
متبرعا فمما قال المصنف في
الدراهم المأخوذة من
المولى عليه وإن استهلكها
ضمن لأن الدراهم تمنع في
الوكالة حتى لو هلك
قبل الاتفاق طلت الوكالة
فإذا أخذ من ماله نفسه
فقد تفتق بغيرها فيكون
متبرعا

(قوله فاعشرة العشرة
الخ) أقول والاولى أن
يقال فاعشرة التي أخذها
من المولى بمقابلته العشرة
التي أفتقها من ماله كما
يظهر بالتأمل قال الاتفاق
أي تكون العشرة التي

حسها عند العشرة التي أفتقها من ماله انتهى وهذا أولى يشاعره كراهه لا كل فتأمل (وقيل)
ليظهر لوجهه الأول (قوله فكان في التوكيل بذلك تجوز الاستبدال) أقول يعني التجوز بدلالة (قوله وفي القياس ليس له ذلك
الخ) أقول هذا القياس يجري على غير ما في التوكيل بالشر

وقيل القياس والاخصان في قضاء الدين وهو أن يدفع الدين المدون المدبر إلى القبول بوجه قضاء دينهم بتقديم الكيل غير نقد من مال نفسه
فقد عساه على القياس مشعر حتى إذا أراد الأمر بأن يخصص الألف التي دفعت إليه لا يكون ذلك وفي الاستحسان قد عساه وليس
يتمتع بذلك لأن قضاء الدين ليس بشرائه فلا يكون إلا حراً ضابطاً بثبوت الدين في ذاته فهو كليل فلو لم يعمل متبرعاً لا كرماءه سلاماً بوضو
عمله لمتبرعاً فاسداً فأما الاتفاق فيضمن الشراء لأنه أمر بالاتفاق وهو أمر بشرائه الطعام والشراء لا يتعلق بين الدراهم المدفوعة إليه
بل بتعلقها بالقيمة ثم ثبت لمحق الرجوع على الأمر فكان راضياً بثبوت الدين فلم يعمل متبرعاً فاسداً أيضاً فلو أنه علم

باب عزل الوكيل

وجه تأخير باب العزل ظاهر لا يحتاج إلى بيان وأعلم أن الوكيل إن كان طالباً فعزله جميع حضرة المطلوب وأولاً الطالب العزل
يُبطّل حقه وهو لا يتوقف على حضور غيره وهو المدكور أو أولاد (١٣٣) كان الطالبان لم يكن مطلب من

وقيل القياس والاخصان في قضاء الدين لأنه ليس بشرائه فأما الاتفاق فيضمن الشراء فلا يتعلق بوجه
أعلى الصواب

باب عزل الوكيل

قال (ولو كل أن عزل الوكيل عن الوكالة لأن وكالة حقه فإن يبطّلها إذا انقضى بسبق الغير بأن كان
وكيلاً بالخصومة يطلب من جهة الطالب لنفسه من إبطال حق الغير

(وقيل القياس والاخصان في قضاء الدين لأنه ليس بشرائه) هذا وجه القياس بسبق لما لم يكن قضاء
الدين شره لم يكن إلا حراً ضابطاً بثبوت الدين في ذاته فهو كليل فلو لم يعمل متبرعاً لا كرماءه سلاماً بوضو
فبعده لمتبرعاً فاسداً فوجه الاستحسان أنه كرماءه سلاماً بوضو في شراؤه لا كرماءه سلاماً بوضو في شراؤه
الشهد شوه لأن الأمور بقتضائها من أمور شره لمتبرعاً فوجه الاستحسان أنه كرماءه سلاماً بوضو في شراؤه
أشترى وقد ثبت من عند نفسه سلم المقبوض له (أما الاتفاق) فإنه يتضمن الشراء لأن الأمر
بالاتفاق أمر بشرائه الطعام والشراء لا يتعلق بين الدراهم المدفوعة بل بتعلقها بالقيمة ثم ثبت لمحق
الرجوع على الأمر فكان راضياً بثبوت الدين فلم يعمل متبرعاً فاسداً أيضاً (فلا بد من العلم) أي
فلا بد من العلم بالقياس والاخصان في الاتفاق بل يكون في حكم القياس حكم الاستحسان في أن الوكيل
لا يكون متبرعاً بالاتفاق من مال نفسه

باب عزل الوكيل

آخر باب العزل إذا عزل يفتضى بسبق الثبوت فناسد كذا غير (قال) أي التقدير في محضه
(ولو كل أن عزل الوكيل عن الوكالة لأن وكالة حقه) أي حق الموكل (فإن يبطّل) أي فلو لم
التي هو صاحب الحق أن يبطّل حقه (إذا انقضى به) أي بالوكالة كذا الضمير بتأويل كونها حقاً (حق
الغير) فثبت ليس له أن يبطّل حقه ولا رضاء الغير وذلك (بأن كان وكيلاً بالخصومة يطلب من جهة
الطالب) أي بالتأخير من جهة المدعي (لما به) أي لما في العزل في هذه الصورة (من إبطال حق الغير)
وهو أن يحضره مجلس الحكم ويخاصمه ويثبت حقه عليه وإبطال حق الغير لا يجوز قبل ما يطلب لأنه

إليه لأنه قال في قسمه إبطال حق الغير وهو لا يبطّل كذا كراه

(قوله وفي الاستحسان ذلك) أقول وجه الاستحسان أن الأمور بقتضائها من أمور شره لمتبرعاً فوجه الاستحسان أنه كرماءه سلاماً بوضو في شراؤه
أشترى وقد ثبت من عند نفسه سلم المقبوض له يعني من الدراهم كذا ذكر الاتفاق فقلنا من شرح الاستحسان الكافي لما كرماءه سلاماً بوضو
(قوله وذلك قضاء الدين) أقول أي كون متبرعاً في القياس

باب عزل الوكيل

(قوله وهو المدكور أولاً) أقول فيه بحثان المدكور أولاً لا يصح وعزل الوكيل بالبيع والشراء من كلام التقدير وسواء أن
النصر اضافي أي لا عزل وكيل المطلوب (قوله وإن كان الطالبان لم يكن الحق) أقول قال الزبيدي في تعليقه صفة عزله لعدم تعلق حقه
بالوكالة أنه لا يطلب (قوله مكان العزل استعاضاً) أقول أي فكان العزل العزلي التفضلي استعاضة فحقه لا

أول يمكن وكلا بالطلب بمقتضى الموكل عزله سواء كان المصمم حاضرا أو غائبا وقد يكون الطلب من جهة الطالب لأم لا وكل من جهة المطلوب أي المذموم عليه ووكل الطالب فله عزله سواء كان الطالب حاضرا أو غائبا ثم إن عدم جهة العزل إذا كان يطلب من جهة الطالب فيما إذا كان العزل عند غيبة الطالب وأما إذا كان عند حضوره فيصع العزل سواء فرض به الطالب أولا وهذه التوجيه مستفادة من صريح ما ذكره في التفسير فإنه قال فيها وإذا عزل الوكيل حال غيبة المصمم فهو على وجهين الأول أن يكون الوكيل وكيل الطالب وفي هذا الوجه العزل صحيح وإن كان الطالب غائبا لأن الطالب بالعزل يطلحق نفسه لأن خصوصية الوكيل على حق الطالب وإبطال الإنسان حتى نفسه صحيح من غير أن يتوقف على ضرورة غيره والوجه الثاني أن يكون الوكيل وكيل الطالب وإن كان الطالب غائبا والوجه الثالث أن يكون الوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح وإن كان الطالب غائبا والوجه الثاني إذا كان التوكيل بالتماس أحد لما الطالب ولما القاضي وفي هذا الوجه إن كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال لأن هذه الوكلاء غير نافذة لأنه لا تفاديه قبل علم الوكيل فكان العزل زبوا واما امتناعه فيصع وهذا على الرواية التي شرطت علم الوكيل لمعزله وكلا وإن كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل أو كان غائبا ولكن قد علم بالوكلاء ولم يرد هاتان كانت الوكلاء بالتماس الطالب لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح حال حضرته رضى به الطالب أو سخط لأن بالتوكيل ثبت فوج حق الطالب قبل الوكيل وهو حق أن يحضره مجلس الحكم أيضا صحه وثبت حقه عليه وبالعزل حال شية الطالب أو صرح العزل يطلحق هذا الحق أصلا لأنه لا يمكنه التصومعة مع الوكيل والمطلوب ربما يقب قبل أن يحضر الطالب فلا يمكنه التصومعة أيضا فيطلحقه أصلا وأما إذا كان الطالب حاضرا فحقه لا يطلحق أصلا لأنه إن كان لا يمكنه التصومعة مع الوكيل يمكنه مع الطالب وعكسه أن يطالب من الطالب أن ينصب وكلا آخر إلى هنا لفظ التفتة قال صاحب العناية في شرح هذا المقام وأعلم أن الوكيل إن كان للطالب فخره صحيح حضر الطالب أولا لأن الطالب بالعزل يطلحقه وهو لا يتوقف على حضور غيره وهو المذكور أولا وإن كان للمطلوب فإن لم يكن يطلب من جهة الطالب أو من يقوم مقامه مثل القاضي فكذلك وإن كان طالما أن علم الوكيل بالوكلاء أولا فإن لم يعلم فكذلك لأنه لا تفاديه كالتقبل علم الوكيل فكان العزل امتناعا ولهذا لم يذكره المصنف وإن علم ولم يرد هاتين يصح في غيبة الطالب لأن التوكيل ثبت له حق إحضاره في مجلس الحكم وأثبت الحق عليه وبالعزل حال غيبته يطلحق ذلك وهو المذكور في الكتاب مستثنى وصح محضره لأن الحق لا يطلحق لأنه إن كان لا يمكنه التصومعة مع الوكيل يمكنه التصومعة مع الموكل ويمكنه طلب نصب وكيل آخر منه ولم يذكره المصنف لأن تدليله بطرح اليه لأنه قال لما فيه من إبطال حق القوم وهو لا يطلحق كذا كراهه كلامه واعترض بعض الفضلاء على قوله وهو المذكور أولا وأجاب حيث قال فيه بحث فإن المذكور أولا يصح وعزل الوكيل بالبيع والشرع امتناعا لموم كلام القدوري وجوابه أن القصر اضافي أي لعزل وكيل الطالب اه أقول بجوابه ليس بتمامه فإن المذكور أولا وهو قوله ولو كل أن يعزل الوكيل عن الوكالة يتم عزل وكيل الطالب أيضا بما الذي لم يكن يطلب من جهة الطالب أو من يقوم مقامه فلا يتم التوجيه بحمل القصر على الإضافي بمعنى لعزل وكيل الطالب ثم أقول الحق الصريح أن كلام القدوري الذي ذكره المصنف ههنا أولا وهو قوله ولو كل أن يعزل الوكيل عن الوكالة يتم جميع الصور التي ذكرها صاحب العناية بطريق التقسيم والتفصيل وقد استثنى المصنف من ذلك صورة واحدة وهي عزل من كان وكلا للمطلوب يطلب من جهة الطالب فيق ماعداها من الصور نعت عموم المستثنى منه بلا ريب وعنى في ذلك كله التعليل الذي ذكره المصنف بقوله لأن الوكلاء حقه فله أن يطلحقه فإزاحه السارد للذكورين كون المذكور أولا مقصورا على صورة عزل وكيل

فيضمنه فيضمر به ويستوي الوكيل بالنسكاح وغيره ولو حده الاول وقد ذكرنا اشتراط العددا والعدالة في
الغيب في فليضمه قال (وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا ولو طلقه بدار الحرب مر ثانيا)

المعلم كالمصرف واقصاه (فيضمنه) أي فيضمن ما تقدمه وما لمسه (فيضمر به) والضمر
مدفوع شرعا ثم إن الوجه الاول عام يشمل جميع التصرفات من النسكاح والمطلاق والبيع والشراء
وعقيدته وأما الوجه الثاني فمقتضى التصرفات التي ترجع فيها الحقوق إلى الوكيل دون الموكل كالبيع
والشراء ونحوهما وعن هذا قال المصنف (ويستوي الوكيل بالنسكاح وغيره ولو حده الاول) يعني
أن الوكيل بالنسكاح وغيره يضمن في الحكم المذكور وهو عدم انعزال الوكيل قبل العلم بالعرزل نظر إلى
الوجه الاول وفي الفخيرة وكذلك الوكيل اذا عزل نفسه لا يصح عزله من غير علم الموكل ولا يخرج عن
الوكالة انتهى وهكذا ذكر في سائر مصنفات الفتاوى قال في الحط البرهاني وإذا عدا الموكل الوكالة وقال
لم أوكله لم يكن ذلك عزلا له كذا ذكر في الاجناس في مسائل البيوع وفي مسائل النصب من الاجناس
أيضا كذا قال الشهيد أي لم أوكله فلا ينفذ كذب وهو وكيل لا يعزل بعض مشايخنا ذكره في
شروحه إن جهود الموكل الوكالة عزل الوكيل وذو كسرة الاسلام في شرح كتاب الشركة أن جهود
ماعد النسكاح فسخ ما نهى وهكذا ذكر في الفخيرة أيضا قال المصنف (وقد ذكرنا اشتراط العددا والعدالة
في الغيب) أشار به إلى ما ذكره في فصل القضاء للوارث من كتاب أدب القاضي وقوله ولا يكون النهي
عن الوكالة كسقي به عند مشاهدان أو يرسل عدل الخ (فلا تصد) لعدم الاحتياج إلى الاعادة
اعلم أن الوكالة تنبث بخبر الواحد أو كانا أو عبدا عدلا كان أو طلقا أو سلا كان أو أمرا أو أمينا كان
أو نائبا وكذلك العزل عندهما وعند أي سنة لا يثبت العزل إلا بخبر الواحد العدل أو بخبر
الاثنتين إذا لم يكنوا عدلين ثم إن هذا الاختلاف في أدب المكي نطرح على وجه الرسالة وثامنا كان على
وجهه ما يفتيه به العزل بالاتفاق كالثامن كان الرسول عدلا كان أو غير عدل أو كان أو عبدا صغيرا كان
أو كبيرا نص عليه في البداية وقال في تعليقه لأن الرسول قائم مقام المرسل وسفير عنه فتصح فهاره بعد

أن صحته عبارة على أي صفة كان (قال) أمه القدر وعي في مختصره (وتبطل الوكالة بموت الموكل
وجنونه جنونا مطبقا) بالباء المحسورة أي عدا أو منه إلى المطبقه أي عدا فاته التي لا تشارك في لادها
وقيل مطبقا أي مستوعبا من أطلق القبر السجاء إذا استوعبها (ولم يلقه) يفتح اللام أي وبطل بلحق
الموكل (ههنا الحرب مر ثانيا) وفي الفخيرة قالوا كذا ذكر من الجواب في الجنون المطبق يحمل على ما إذا
كانت الوكالة غير لازمة بحيث عك الوكيل العزل في كل سنة فو زمان كولو كسبيل فينصوم من جانب
الطالب وأما إذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل العزل كالعدل إذا سأل على بيع الرهن وكمن
التسليم مشروطا في عقد الرهن فلا يعزل الوكيل بجنون الموكل وإن كان الجنون مطبقا وهذا لأن
الوكالة إذا كانت غير لازمة يكون لبقها حكم الانشور أو أنها الموكل الوكالة بعد ما جن جنونا مطبقا
لا يصح فكذلك لا تنطبق الوكالة إذا صار الموكل بهذه الصفة وأما إذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يقدر الموكل
على عزله لا يكون لبقها الوكالة حكم الانشور وكان الوكيل في هذا في كل سنة عدا إلى أن من حيث أنه لا يملك
الموكل عزله ومن مثل شيا من جهة أخرى فمن الملقاة لا يبطل ملكه كالملاك عينا فكذلك إذا
ذلك التصرف في وجه الطريق إذا جعل أمر امرأته يبعها من الزوج لا يبطل الأمر انتهى وفي غاية
البرهان قال في الفتحة والفتاوى لا يرى وجه هذا كله في موضع عك الموكل عزله أو في موضع لا يملك عزله
كالعدل في باب الرهن والامر باليد لمرأته لا يعزل الوكيل بموت الموكل وجنونه والوكيل بالصلومة
بالتام انصرف من عزله بموت الموكل وجنونه والوكيل بالطلاق يعزل بجنون الموكل انصفا ولا يعزل

فيضمنه فيضمر به ولو كسب
بالنسكاح وغيره يضمن في
الوجه الاول وقد ذكرنا
اشتراط العددا والعدالة
في الغيب في فصل القضاء
بالوارث في كتاب أدب
القاضي فليحتج إلى
الاعادة قال (وتبطل الوكالة
بموت الموكل الخ) قد تقدم
أن من الوكالة لا يجوز
لوكيله أن يعزل الوكيل
من غير وجه على رضا أحد
ومهما لا يجوز ذلك فيه
الأمر الطالب في الاول
تبطل الوكالة بموت الموكل
وجنونه جنونا مطبقا ولو طلقه
بدار الحرب مر ثانيا

قال المصنف (ولو طلقه دار
الحرب مر ثانيا) أقول القاص
يفتح اللام مصدر كالغالب
قال الزيلعي المراد بلحقه
دار الحرب مر ثانيا أن يصح
الحاكم بلحقه لأن حقه
لا يثبت إلا بحكم الحاكم
انتهى هذا لا يوافق ما في
الهداية كما لا يخفى إذ يكون
الحكم المذكور في السابق
على ولو لم يثبت ذلك
يبطل صيغة الاستقبال

لان التوكسل تصرف غير لازم اذا اقر ومعبارة عما يتوقف وجوده على الرضامن الجانبين وهما ليس كذلك لان كلامهما متوقف في لمضها فان التوكسل ان منع نفسه عن الوكالة ولو اكل ان منع الوكسل عنها وكل تصرف غير لازم لهوام محكم ابتداءه لان التصرف بسبيل من تفضله في كل لحظة فصار كانه يتجدد عقد الوكالة في كل ساعة فينتهي فصحت كل جز منه عزلة ابتداء العقد ولابد قلتم ان الامر فكذلك ايضا بمعترته وقد بطل الامر بهذه العوارض فلا تنطبق الوكالة من هؤلاء كالاتمة منهم ابتداءه ووفض البيع بالتأخير غير لازم ويقرر بالموت وأجيب بان الاصل (١٢٧) في البيع اقر ومعه لم يلزم

التأخير فادامات بطل العارض وتقرر والاصل وفي الثاني لا تبطل فلا تبطل في صورة تبطل الفصل على بيع الرهن وفيما اذا حصل احرار انه يبطل لان التوكسل في هذا النوع صار لازما لتعلق حق القسي به فلا يكون لهوام محكم ابتداءه فلا يلزم منه الامر وكلام المصنف عن بيان التقسيم ساكت وهو مما لا بد منه والجنون المطبق بكسر الباء هو الباطل وشروط الاطبا في الجنون لان قلبه عزلة الاغصه فلا تبطل به الوكالة وحده المطبق شرعا في يوسف وروى ذلك أبو بكر الرازي عن أبي حنيفة اعتبارا بما يحفظه الصوم

(قوله اذا اقر ومعبارة ما يتوقف وجوده) أقول فيه مسامحة لعل ههنا هو والصحيح عما يتوقف دفع وجوده والا فلا البيع بالتأخير يتوقف وجوده على رضا الجانبين ويصرح بعد

لان التوكسل تصرف غير لازم فيكون لهوام محكم اشتدائهما فلا يلزم قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض وشروط ان يكون الجنون مطبقا لان عليه عزلة الاغصه وحده المطبق شرعا في يوسف اعتبارا بما يحفظ به الصوم

فيما انتهى أقول في المتقول عن التمتع العاوى الصغرى اشكال لان الظاهر من عبارته ان يكون الامر باليد للراى من باب التوكسل وليس كذلك فتنه من باب التخلل لان التوكسل على ما تقرر في معنى باب تقويض الطلاق من كتاب الطلاق بخلاف عبارة النخبة كالايجنى على المتأمل ثم أقول في ههناى وهو ان تقسيمهم الوكالة على الازمة وغير الازمة وجعلهم الجواب في الجنون المطبق على الثانية دون الاولى يتناقض ما ذكره في صدر كتاب الوكالة من ان صفة الوكالة هي انها عقبة لا غير لازم حتى يملك كل واحد من المؤكل والمؤكل العزل دون رضا صاحبه اذ الظاهر ان الذى كورهنا صحتها العامة ليس اقواها اللهم الا ان يقال الاصل في الوكالة عدم القزم والرزوم في أحد القسمين المذكورين لم يلزم وهو تعلق حق القسي على عكس ما قالوا في البيع بالتأخير كما سافى فتأمل قال المصنف في تعليل مسئة الكتاب (لان التوكسل تصرف غير لازم) قال صاحب العناية في تعليل هذه المقدمة اذا اقر ومعبارة عما يتوقف وجوده على الرضامن الجانبين وهما ليس كذلك لان كلامهما متوقف في لمضها فان التوكسل ان منع نفسه عن الوكالة ولو اكل ان منع الوكسل عنها انتهى وقد سبقه تراجعنا على هذا التعليل أقول فيمخل لان توقف الوجود على الرضامن الجانبين مضيق في كل عقد لازما كان أو غير لازم وانما اللازم ما يتوقف صفته على الرضامن الجانبين لقوله ما اذا اقر ومعبارة عما يتوقف وجوده على الرضامن الجانبين ليس بصحيح والصواب ان يقال اذا التصرف الازم عبادة عما يتوقف صفته على الرضامن الجانبين وهما ليس كذلك (فيكون لهوامه) أم هو وام التوكسل (حكم ابتداءه) لان التصرف اذا كان غير لازم كان التصرف بسبيل من تفضله في كل لحظة من تحطت لهوامه فلم ينفسجس امتناعه عن الضخ عند عتقه منه عزلة ابتداءه تصرف آخر من جنسه انزالا لئلا يمكن ما لم يندى والتشؤ كما قالوا في قوة تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فصار كانه يتجدد عقد الوكالة في كل ساعة فينتهي فكان كل جز منه عزلة ابتداء العقد (فلا يلزم قيام الامر) أى فلا يلزم قيام امر المؤكل بالتوكسل في كل ساعة انا كان لا يلزم امر مبدئى في ابتداء العقد فكذلك هو بمعترته (وقد بطل) أى أمر المؤكل (بهذه العوارض) هو الموت والجنون والارتداد فان قيل البيع بالتأخير غير لازم ومع ذلك لا يبطل البيع بالموت بل يقرر ويبطل اختيارنا الاصل في البيع القزم وعدم القزم بسبب العارض وهو التأخير فادامات تقرر الاصل وبطل العارض كذلك في الشروح (وشروط) أى شرط في بطلان الوكالة (ان يكون الجنون مطبقا لان قلبه) أى قل الجنون (عبارة الاغصه) فلا تبطل به الوكالة كالاتم بالاغصه (وسد المطبق) أى سد الجنون المطبق (شعر عند أبي يوسف) وروى ذلك أبو بكر الرازي عن أبي حنيفة (اعتبارا بما يحفظ به الصوم) أى صوم شهر رمضان وقال في

أستمر بانه غير لازم (قوله لان كلامهما متفرق فيهما) أقول مع ان اقرارا أحدهما يكتفى في انتهاء القزم (قوله فكذلك فيما هو بمعترته) أقول الضمير في قوله بمعترته واجب الحق لا ابتداء في قوة عزلة ابتداء العدة (قوله ووفض البيع بالتأخير) أى أقول فيه مخالفة فان المقرر هو البيع بالتأخير وهذا هو خلاصة الجواب (قوله وكلام المصنف عن بيان التقسيم كما قال) أقول لا يقال اتعالم بصرح بالتقسيم لانها من التعليل مع ما أسلفتم فيه الا اذا تعلق به حق الغير الخ لا دله لا تفهم ما بين من كلامه على لزوم بعض الوكالات أصلا فلا تفهم التقسيم كالايجنى فتأمل

وحملاً أكثر من يوم وليلة

لأنه تسقط به الصلوات
التي لم يصلها قبل وهو
رواية عن محمد بن محمد
آخر أصول كمال لأنه

يسقط به جميع العبادات
فقد ربه احتياطاً قال
الشيخ الحكيم المذکور
في الحاشية قول أي حنفية
رجحه أنه لأن تصرفات
المرتد عن علمه موقوفة
والوكل من جهته فتكون
موقوفة فإن أسلم فخذت
وإن قتل أو غلبت جدار الحرب
بطلت فاما عندها فتصرفاته
جارية فلا تبطل وإن كان
الآن يموت أو يقتل على
رأيه أو يحكم بطلاقه حتى
يستقر أمر الحاق وقدم
في السير أي كون تصرف
المرتد موقوفاً وإن لم ينفذ
باب أحكام المرتدين

قوله يسقط به جميع العبادات
أقول حتى إذا كان
وإن قتل أو غلبت جدار الحرب
بطلت (أقول ما سبق ويطلب
ما بعده قال المصنف) وإن
قتل أو غلبت جدار الحرب
بطلت (الوكالة) أقول
ولقد أسلفنا في حيث
اختار صيغة الماضي هنا
وصيغة الاستقبال في بيان
مذهبهم لأن عندنا تبطل
تصرفاته السابقة على
القتل أو الحاق أيضاً
وعندهما لا تبطل تصرفاته
السابقة فليتل

وحملاً أكثر من يوم وليلة لأنه تسقط به الصلوات الخمس فصار كالتبطل وأما محمد بن أحمد
بجميع العبادات فقد ربه احتياطاً قالوا الحكيم المذکور في الحاشية قول أي حنفية لأن تصرفات المرتد
موقوفة عندهم فكذلك وإن كان أسلم فخذت أو غلبت جدار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما
تصرفاته فاختلاف تبطل وكلها لأن يموت أو يقتل على رأيه أو يحكم بطلاقه وقدم في السير

الواقعات الحسنية في باب البيوع الخاتمة واختار ما لا أوجه حنفية أو معتد بالشهر لأن مدون الشهر
في حكم العاجل فكان تصرفه أو الشهر ضاعداً في حكم الأجل فكان طوبى له (وعنه) أي عن أي يوسف
(أكثر من يوم وليلة لأنه تسقط به الصلوات الخمس فصار) أي فصار من جن في هذه الملة (كالتبطل) فلا
يصل الوكالة (وقال محمد بن أحمد) قال الناطق في الأجناس قال ابن مساعة في نوادره قال محمد بن
قوله الأول حتى يبين يوماً وليلة فيخرج الوكيل من الوكالة ثم يرجع وقال حتى يبين شهرًا ثم يرجع
وقال حتى يبين سنة (لأنه تسقط به) أي بالكلية الكمال (جميع العبادات) وأما مدون أطول فلا
تسقط به بل قال لا يجوز بيعه فمقدم أطول فلا يكون في معنى الموت (فقد ربه) أي فقد ربه
ابن من الملقب بأطول الكمال (احتياطاً) ظاهراً في الكافي وهو الصحيح وكذلك قال في التبیین (قالوا)
أي الشيخ (الحكم المذکور في الحاشية) أي الحكم المذکور في الحاشية في المقام في مختصر القندوس وهو
ما ذكر قبل هذا بقره ولحقه جدار الحرب ثم رداً (قول أي حنفية لأن تصرفات المرتد موقوفة عنده
فكذا وإن كان) قال المصنف في باب أحكام المرتدين من كتاب السير أعلام تصرفات المرتد على أربعة
أقسام ناقداً باتفاق كالاحتياط والطلاق لأنه لا يخفى على حقيقته للملوك تمام الولاية وبالطابق
كأن كساح والذبيحة لأنه يعقد الله ولا مله وموقوف بالاتفاق كلقاؤهم لأنها تعقد المساواة ولا
مساواة بين المسلم والمرتد ما أسلم ويختلف في وقفه وهو ما عندنا اه وقال الشراح هناك يعني
بقوله ما عندنا تأماد كبقوله ومبايعه أو اشتراؤه أو بيعه أو تصرف فيه من أمواله في حال دينه
فهو موقوف أقول فحسبنا نحن من ذلك أن حرمانه منها أن بعض تصرفات المرتد موقوف عنده
فكذا وإن كان تبطل لكونها في حكم ذلك ولكن عبارة غير واضحة في قاعدة المراد (فإن أسلم فخذ) أي فإن
أسلم المرتد فخذ تصرفه السابق (وإن قتل أو غلبت جدار الحرب بطلت الوكالة) فاما عندهما فتصرفاته
ناظفة فلا تبطل وإن كان الآن يموت أو يقتل على رأيه أو يحكم بطلاقه (حتى يستقر أمر الحاق) (وقدم
في السير) أي حر كون تصرف المرتد موقوفاً فعند أي حنفية ناقداً عندهما مذكور دليل الطرفين
مستوفى في باب أحكام المرتدين من كتاب السير واستشكل صاحب التسهيل هذا المقام حيث قال

فيما نسب إلى أي حنفية نظر إذا لم يردنا الحاق جدار الحرب ولم يحكم به إلما حتى عاد مسلماً صار كأن
لم يزل مسلماً عند أي حنفية أضاف كيف يبطل وكيفية تصرفه فقل أن يقتضي ذلك وقول أي
حنفية في السير أنه في مقهور غير أنه حتى أسلمه متوقفاً فإن أسلم جعل العارض كالمسلم ولم يعل
السبب وإن مات أو غلبت جدار الحرب استقر كفره فعلم السبيل على عدم بطلان تصرفه بمجرد الحاق
بل لا يجرى الحكم به فينبغي أن يكون حكم الموكل كذلك لا يبطل وكيفية تصرفه فقل أنه بمجرد لحاقه عنده اه كلامه
وأقول هما كلام آخر وهو أن الأمام تاضمان في قتل أو ما ينافي ما نقله المصنف هنا عن الشيخ
حيث قال في فصل ما يبطله الارتداد من باب الردة وأحكام أهلها من كتاب السير وإن نزل جلازم ارتد
الوكل ولو غلبت جدار الحرب ينزل وكيفية قوله اه فانه صريح في أن الحكم المذکور في الحاشية
قوله جميع العبادات قول أي حنفية فقط فقل يجوز أن يكون المراد بالله جدار الحرب فيما ذكر في فتاوى
تأليفات أي يحكم بطلاقه كما يطله منها فقل ظاهر اللفظ لا يساع ذلك لأن جرحه عليه بدلالة القرآن

وان كان المولى امرأه تظلمت قالو كبل على وكلته متى غوت أو تطلق مدار الحرب لان ربه لا تؤثر في عهوده على ما عرف قالوا واذا وكل المكاتب ثم جازوا المأذون له ثم جرح عليه أو الشرب كان خافراً فانه من الوجوه بطل الوكالة على الوكيل علم

والقواعد والاصحوا لاجل علمه في حصة الكتاب أصله في تكون المستأجر جماعة ويقتلص عن التكليف الذي انكره في خصصها يقول أي حصة ثم أقول الحق عندى أن الارتداد كفى في الكتاب العاقب مع فعله القاضي بدون جرح العاقب للمستأجر جماعة وعن هذا قال الامام ابو علي في شرح هذا المقام من الكتب والمراد بطلان المدعى به أن يحكم لما كره بطلانه لان حلقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا حكم بطلت الوكالة بالاجماع اهـ وبما زهد كون المراد بالعاقب المطلق للوكالة العاقب مع قضاء القاضي بدون جرح العاقب أن أساطين المشايخ قد سدوا العلق بقضاء القاضي وعند بانهم بطلان تصرفات المرتد عند أي حصة بالوت والقتل والعاقب مدار الحرب بينهم صاحب المخط فانه قال بصدور ان أنواع الاربعه تصرفات المرتد من منها اختلفوا في نفاذه وبوقفه وذلك كالبيع والشراء والايارة والتبديل والكتابة والوصية وقضى الميراث عند أي حصة وقضى هذه التصرفات فان أسلم تنفذ وان مات أو قتل على ربه أو تطلق مدار الحرب وقضى القاضي بطلانه تطل وعند هذا تنفذ هذه التصرفات اهـ ومنهم الامام صاحبنا فانه قال في قتالوا له بأنه لا يوصى ولا يرة تصرف في المرتد منها ما اختلفوا في وقفه فهو البيع والشراء والايارة والاحتق والتبديل والكتابة والوصية وقضى الميراث عند أي حصة هذه التصرفات موقوفة فان أسلم تنفذ وان مات أو قتل أو قضى بطلانه مدار الحرب تطل وعند صاحبنا تنفذ في الحال اهـ المغير ذلك من التفت حتى ان صاحب الوقاية قال في باب المرتد وتوقف ما وقفه وبعه وشرأه وبهته واسارته وتبديروا وصيته ان أسلم تنفذ وان مات أو قتل أو قضى بطلانه مدار الحرب تطل اهـ (وان كان المولى امرأه تظلمت قالو كبل على وكلته) أي بالاجماع (حتى غوت أو تطلق مدار الحرب لان ربه لا تؤثر في عهودها) لانها لا تغتال (على ما عرف) في السوفال بعض العلماء بعد نقل هذان الهداية ويعلم من هذا ان الرجل المولى اذا ارتد بطلت وكالته جبردار الارتدادون العاقب فينبغي أن يقول في قوة السابق وان داند مدله قوله وحلقه مدار الحرب يرد أي انتهى أقول هذا خط منه فانه زعم أن من ادعى بطلان الوكالة بطلت الوكالة على وكلته متى غوت أو تطلق مدار الحرب أن وكالته لا تطل قبل موته موكلته المرتدة أو لو قتلها مدار الحرب أو أخضعه بطريق مفهوم الخصال أن الرجل المولى اذا ارتد بطلت وكالته جبردار الارتداد دون العاقب وليس مراد من قبل مراد من تصرف الوكيل كماله نافذ قبل موته موكلته المرتدة أو لو قتلها مدار الحرب بالاجماع بخلاف ما اذا كان المولى رجلاً فارتد بطلت تصرف الوكيل ليس بنافذ هناك عند أي حصة بغير ادعاء موكله بل هو موقوف عنده على ما عساه فانه قالوا وما بطلان الوكالة فلا يتحقق في الصور من معاقب الموت أو العوق مدار الحرب فانظم السابق والعاقب ثم اعلم ان كون الوكيل على وكلته في صورة ان كان للمولى امرأة فارتدت فما خلا التوكيل بالزوج ييج فانه قد يتفرض في الوكيل بالزوج ييج من الوكالة لا سيما حين كانت مالكة للعقد وقت التوكيل ثبتت الوكالة في الحال ثم يرد يتفرض من أن يكون مالكة للعقد فيكون ذلك عزاً لمنه أو كماله فبعد ما انفصل لا يعود وكيسا لا بالتبديد كذا في المبسوط ذكر في الشرح (قال) أي التدوير في محضه (واذا وكل المكاتب ثم جرح) أي جرح عن ادعاء لكتابة فعدا الرق (أو المأذون) أي أو وكل العبد المأذون له (ثم جرحه) أي على المأذون له وكان التوكيل في هاتين الصورتين المقودا أو الخصومات (أو الشريكات) أي أو وكل أحد الشريكين نائباً بشي عماله بنفسه (خاتمة) أي خاتمة الشريكان بها التوكيل (فهذه الوجوه) أي الجبر والجر والافتراق (بطل الوكالة على الوكيل علم)

وان كان المولى امرأه فارتدت قالو كبل على وكلته متى غوت أو تطلق مدار الحرب لان ربه لا تؤثر في عهودها فان تطلق مدار الحرب لان ربه لا تؤثر في عهودها لانها لا تغتال ما خلا التوكيل بالزوج ييج فانه قد يتفرض في الوكيل بمن الوكالة لانها حين كانت مالكة للعقد وقت التوكيل ثبتت الوكالة في الحال ثم يرد يتفرض من أن يكون مالكة للعقد فيكون ذلك عزاً لمنه أو كماله فبعد ما انفصل لا يعود وكيسا لا بالتبديد كذا في المبسوط ذكر في الشرح (قال) أي التدوير في محضه (واذا وكل المكاتب ثم جرح) أي جرح عن ادعاء لكتابة فعدا الرق (أو المأذون) أي أو وكل العبد المأذون له (ثم جرحه) أي على المأذون له وكان التوكيل في هاتين الصورتين المقودا أو الخصومات (أو الشريكات) أي أو وكل أحد الشريكين نائباً بشي عماله بنفسه (خاتمة) أي خاتمة الشريكان بها التوكيل (فهذه الوجوه) أي الجبر والجر والافتراق (بطل الوكالة على الوكيل علم)

أولهم (يصل) لما ذكرنا أن بقاها لكافة يعتمد قيام الأمر وقد بطل بالجبر والافتراق

أي علم الوكيل بذلك (أولهم يصل لما ذكرنا أن بقاها لكافة يعتمد قيام الأمر وقد بطل) أي علم الأمر (بالجبر) في المأذونه (والجبر) في المكتاب (والافتراق) في الشره يكون وأما إذا كان وكيل المكتاب أو العبد المأذونه بضمانه الدين أو التفاضل فلا يبطل ذلك التوكيل بعجز المكتاب ولا بالجبر على المأذونه لأن في كل شيء وليه العبد لا تسقط المطالبة عنه بالجبر عليه بل يبقى هو مطالباً بما فيه وله ولاية مطالبة استيفاء ما وجبه له لأن وجوبه كان بمقتضى ما أتى به خشيته في وكيله على الوكيل كما لو كان ابتداء بعد الجبر أو الجبر بعد انقضاء العقد مباشرة وكذا إذا وكل أحد المتفاوضين وكلياً بشيء هو وليه ثم اقترعا واقتسما أو شهدا له أن يشركه فيهما ثم مضى الوكيل ما وكل به وهو يعلم أولاً بطل ما ذكرنا ذلك عليه لأن توكيل أحدهما في حال انقضاء العقد المتفاوضة كتوكلهما فاصروا وكلاهما من جهة ما جعلا فلا يضر ببقائهما الشركة بينهما كذا في الميسر طال صاحب العتابة بعد نقل هذا عن الميسر وقال أن يقول هذا لا يبطل بين ما وليه وبين ما لم يله هذا الفارق والجواب أن أحد المتفاوضين إذا وكل فيما وليه كان توكيله جهتان جهة مباشرة ووجهة كونه شره بكنهه بطلت جهة كونه شره بكنهه الشركة لم تبطل الاثرى وهي مستندة إلى حال المتفاوضة وتوكل أحدهما كتوكلهما متبقي في جهتهما وإذا وكل فيما يله كان توكيله جهة كونه شره كالآخر وقد بطلت بفسخ الشركة تبطل في حقهما جميعاً إلى هنا كلامه وأعلم أنه إذا وكل أحد شره في العتابة وكلياً ببيع شيء من شره كتهما جاز عليه وعلى صاحبه استسما وكان القياس أن لا يجوز لأن كل واحد من الشرهين وكيل من جهة صاحبه في التصرف وليس للوكيل أن يوكل غيره ما دام بأمره الموكل بذلك وجه الاحتسان أن كلام الشرهين في حق صاحبه بمنزلة وكيل قرض الأمر السهم على العموم لأن مقصودهما تحصيل الربح وذلك قد لا يحصل بتصرف واحد فصار مأذونه من جهة صاحبه بالتوكيل قال صاحب فتاوى البيان قال الشيخ أبو نصر البغدادي وهذا الذي ذكره التدويري وجهه جار على الأصل لا في الشرهين وفمما ذكر صاحب الكتاب نظر إلى هذا النقطه يعني أن أحد شرهين العتابة والمتفاوضة إذا وكل وكلياً ثم اقترعا بطلت الوكيل على ما ذكره التدويري ولكن ذلك بخلاف الرواية الأخرى الأخرى إلى ما قال محمد في الأصل وإذا وكل أحد المتفاوضين وكلياً بشيء مما ذكرنا وهو الذي يولى ذلك ثم اقترعا واقتسما أو شهدا له أن يشركه فيهما ثم مضى الوكيل أمضى الذي كان وكل به وهو يعلم أولاً يعلم بأنه يجوز ذلك كله عليهما جميعاً وكذلك لو كانا ولا جميعاً لأن وكلاً أحدهما ما جاز على الآخر وليس تفرقهما بقض الوكيل إلى هنا النقطه محمد في باب وكلاً أحد المتفاوضين ثم قال صاحب الفتاوى والجواب من صاحب الهداية أنه ما هم الأمر ولم يضر بشره لكل من التدويري والغالب على ظني أن التدويري أراد بذلك الوكيل الثانية في ضمن عقد الشركة لا الوكيل الابتدائية التصديفة لأن المتضمن وهو عقد الشركة إذا بطل يبطل ما في ضمنه لا لمحالة والإيثار أن يكون قوله محالة فالرواية لمحالة انتهى أقول أن قوله والإيثار أن يكون قوله محالة فالرواية لمحالة ليس بنام لمحالة أنه في تقديره أن يكون مراده الوكيل الابتدائية كما هو المتبادر من كلامه لا يكون محالة فالرواية بالمد كونه محالة على التوكيل بشيء يله الموكل بنفسه كما فصل من قبل وفي الرواية المذكورة أيضاً ما أشارنا إلى ذلك من قول محمد في الأصل وإذا وكل أحد المتفاوضين وكلياً بشيء مما ذكرنا وهو الذي يولى ذلك استرا عن التوكيل بشيء يله الموكل بنفسه كما لا يخفى لا يقال مراد صاحب الفتاوى والإيثار أن يكون ظاهراً لطلوع قوله محالة فالرواية فلا يتأخر التطبيق في تقديره وأما بل لا نقول هذا المحنى مشتركاً لالترام فلا وجه لذلك القول بعد أن عدهما أيضاً وأوله بتأويل بعد بخارى

أولهم يعلم وإذا وكل أحد الشرهين بكنهه الثاني شيء مما يله بنفسه فاقترعا فذلك ذلك لما ذكرنا أن بقاها لكافة يعتمد قيام الأمر وقد بطل بالجبر والافتراق

والأفرق بين العلم وعلمه لا معزل حكيم فلا يتوقف على العلم كل كيل بالبيع إذا باعه الموكل وأما إذا وكل المكاتب والأفرون
 فبعضهما بين أو الاتفاقي فانه لا تبطل بالعجز والحجر لأن العلم مطالب بإيقاع ما يوليه ولا به مطالبة استيفاء ما وجبه لأن
 وجوبه كان بصفته فإذا بقي حقه بقي وكله على الوكلاء كالأول وكذا ما إذا وكل من بعد انعقاد العقد جازية وكذا إذا وكل أحد
 المتفاوضين وكذا لا يشي مؤوليه ثم إن شرطه أو اقتضاها أو شهد أنه لا شركة بينهما ثم مضى الوكيل ما وكل وهو يعلم ولا يعلم جازية
 علمهما لأن قول كيل أحدهما في حال انعقاد المعاوضة كوكيله ما قصار وكلاهما جهتهما معا فلا يتعزل بنفسهما الشركة بينهما
 كذا في المبسوط ولما قل أن يقول هذا لا يفصل بين ما يوليه وبين ما يملكه الفارق والجواب أن أحد المتفاوضين إذا وكل فمأوله كان تركه
 جهته في جهة مشتركة وجهة كونهما شركاء فطلبت جهة كونهما شركاء بفسخ الشركة لم تبطل الأثر وهي مستندة إلى حال المعاوضة
 وقول كيل أحدهما فيها كوكيله ما فتى في جهتهما وإذا وكل فمأوله كان تركه جهة كونهما شركاء بفسخ الشركة
 فتبطل في جهتهما معا وإذا وكل أحدهما بكي العنان وكذا لا يبيع شي من شركتهما بغير علمه وعلى صاحبهما خصمان لأن كل واحد منهما
 في حق صاحبه كوكيل ما ذون بالتوكيل لتبطل ما هو المقصود وهو إلحاح فلهذا لا يحصل تصرف واحد وحده بغير علم الآخر وكلام المصنف
 ما كت عن التفصيل في المشتريين جميعا كآثره في وجهه ما فيه وقد أورد بعض الشارحين كلام القدوري في إقرار الشرر بكن ما إن المراد به
 هو الوكلاء التي كانت في ضمن عقد الشركة فأنها إذا أقرت فبطلت الشركة المنضمات لها فتبطل ما كانت في ضمنها هذا على تقدير صحة
 يخصص بمسألة الشركة لا غير على أنه مخالف لعبارة الكتاب قال (وإذا مات الوكيل أو جن (١٣١) جنونا لم يقابل المخرج من العوارض

المبطله لولا كونه من جانب
 الموكل شرع فيهما من جانب
 الوكيل فإذا مات الوكيل
 أو جن جنونا لم يقابل
 الوكلاء لانه لا يبيع أمره
 بعد موته وجنونه والامر
 مصدر مضاف إلى المفعول
 ومعناه الامر الذي حصل كان
 مأثورا به بل يبقى صحيحا
 وانما غير منتهى لما ذكرنا
 أن قولهم حكم الابتداء
 قوله وكذا إذا وكل أحد

والأفرق بين العلم وعلمه لا معزل حكيم فلا يتوقف على العلم كل كيل بالبيع إذا باعه الموكل
 قال (وإذا مات الوكيل أو جن جنونا لم يقابل الوكلاء) لانه لا يبيع أمره بعد موته وجنونه
 (والأفرق بين العلم وعلمه) أي لا فرق في الوجود المذكور بين علم الوكيل بسبب مطلق أو وكلاء وعدم علمه
 بذلك (لان هذا معزل حكيم) أي عز عن طريق الحكم (فلا يتوقف على العلم) إذا علم شرطه لم يعزل القصد
 فدون العزل الحكمي (كل كيل بالبيع إذا باعه الموكل) أي إذا باع ما وكل يبيعه الموكل حيث يصبر
 الوكيل معز ولا يحكم الفواتح في تصرف الوكيل (قال) أي القدوري في مختصره (وإذا مات الوكيل
 أو جن جنونا لم يقابل الوكلاء) لمخرج من العوارض المبطله لولا كونه من جانب الموكل شرع في
 العوارض للبطله لهن جانب الوكيل قال المصنف في تحليل ما ذكر (لانه لا يبيع أمره) أي
 الوكيل (بعد موته) والامر في قوله لا يبيع أمره مصدر مضاف إلى المفعول ومعناه الامر
 الذي كان ما موراه لم يبق صحيحا وانما غير منتهى لما ذكرنا أن قولهم حكم الابتداء كذا في العنايه
 أقول ههنا شبهة الاستدراك الذي قلنا على أولى انتهى أن ذكر كون موت الوكيل مبطلا لوكلاء

المتفاوضين وكذا لا يشي مؤوليه) أقول قوله هو راجع إلى أحد المتفاوضين والضم في قوله وله راجع إلى الثاني قال في النهاية
 والشرر كان فائزاً فأبى وكل أحد الشرر بكن الثالث فلهذا في جوه تبطل الوكلاء على الوكيل علم أو لم يعلم هذا الجواب هو كونه
 بنفسه وأما الثاني ولله الوكيل بنفسه في المعاوضة فلا تبطل الوكلاء بالاستدراك لأنه ذكر في باب وكلاء المتفاوضين وكلاء
 المبسوط وإذا وكل أحد المتفاوضين وكذا لا يشي مؤوليه ثم تفرق أو اقتضاها أو شهد أنه لا شركة بينهما انتهى ولا
 ذهب عليه أن صاحب النجاة أرجح الضم المستقر في قول المبسوط ولله الوكيل وهذا الشرح إلى أحد المتفاوضين والأصح
 عندنا إرجاعه إلى ما أدرج الشارح عليه وعليه بالتأمل المصدق (قوله لم تبطل الأثر وهي مستندة) أقول قوله هي راجع إلى
 قوله الأثر (قوله وكلام المصنف ما كت عن التفصيل في المشتريين جميعا الخ) أقول الظاهر أما راجعة للشرر بكن ومسألة المكاتب
 والمأذون عندهما وأحد التحداهما في المأذون وكذا ما أخرجه (قوله وقد أورد بعض الشارحين الخ) أقول يعني الاتفاقية (قوله على أنه مختلف
 لصار في الكتاب) أقول فإن المعنى المفهوم من قوله إذا وكل أحد الشرر بكن أمّا إذا وكله بعد عقد الشركة كافي قول كيل المأذون والمكاتب
 وأيضا لا يبيع أن يفرق أحد الشرر بكن يفسخ عقد الشركة بدون علم صاحبه فلا يستقيم قوله علم أو لم يعلم ويمكن أن يحصل على ما ذهبت
 المالان أو أحدهما قبل التزام الشركة تبطل به وتبطل الوكلاء التي كانت في ضمنها قبل ذلك ولم يعلم المأذون لحكمي إذا لم تكن
 الوكلاء مصرحاً بعقد الشركة (قال المصنف) مطلق الوكلاء لانه لا يبيع أمره بعد جنونه وموته) أقول يعني لم يورثه من في قوله
 لانه لا يبيع أمره بحث (قوله ومعناه الامر الذي كان ما موراه) أقول الضم في قوله راجع إلى قوله الامر (قوله وانما غير منتهى لما ذكرنا
 الخ) أقول أي غير عدم فاعلمه على أنه لا يصح على حدوث العينة

والأولى أن يدور الحرب من تدابير الجهاد تصرف فيما وكل به إلا أن يعود مسلما قال المصنف وهذا عند محمد فأما عند أبي يوسف فلا يعود
 إلى الكوفة وأما عند مسلمة محمد أن التوكيل المطلق لا يرفع المانع ومعناه أن الوكيل كان موقفا من أن يتصرف في شيء أو كله فإذا وكله
 دفع المانع وأما أن يحدث فيه أهلية ولاية فليس كذلك فإنه يتصرف بعان فاقته وهي الضل والقصد في ذلك التصرف والقيمة الصالحة
 له والاطلاق باق من جهة الموكل بعد (١٣٣) عرض هذا العارض وانما يجوز الوكيل عن التصرف بعرض العارض

تسابق الدارين فإلزام
 المصنف والاطلاق باق
 عاد وكلا وهذا ينزع إلى
 تخصيص الصلة وعلمه
 معروف ولا يوجب أنه
 إثبات ولاية التنفيذ ومنه
 أن التوكيل يملك ولاية
 التنفيذ فالتوكيل انما يملك
 تنفيذ تصرف على موكله
 بالولاية ولا يملك التنفيذ
 مطلقا لأن التوكيل
 بلا مطلق غير محقق فكان
 الوكيل مالا للتنفيذ بالولاية
 وقد بطل الملك بالطلاق لا
 ملحق به الأموات فصار كسائر
 أملاكهم وإذا بطل الملك بطلت
 الولاية وإذا بطلت الولاية
 بطل التوكيل فلا تنفذ
 الصلة عن الموكل وإذا بطلت

فليس الحدود لا معنى غنى عن البيان لأنقال المرام ذلك دفع احتمال جريان الأمرين من الوكيل في
 حق الوكالة لا نقولنا احتمال ذلك مع كونه في غاية البعد في نفسه يتعطل ظهور أن الموكل رضي برأي
 الوكيل لأمر غير له لا يدفع بالتعليل الذي كرم الخلف لأن الأمر بالولاية وإن لم يبق مصحبا للتنفيذ
 إلى الوكيل الملك إلا أنه محتمل أن يبق مصحبا للنظر في إدارته إلى فليس التوكيل (وإن لم يبق)
 أي الوكيل (مدار الحرب من تدابير الجهاد تصرف فيما وكل به إلا أن يعود مسلما) من مدار الحرب إلى دار السلام
 (مسلم) هذا إذا حكم القاضي بطلان فاته فلينسخ الإسلام في الميسرط وإن لم يبق الوكيل مدار الحرب
 من تدابير الجهاد يخرج عن الوكالة عندهم جميعا ما لم يبق القاضي بطلان فاته وهكذا أشد إليه شمس الأمانة
 السرخص في ميسرطه حيث قال ولو أريد الوكيل ولحق مدار الحرب انتقضت الوكالة لا استطاع الصمة
 بين من هو في دار الحرب وبين من هو في دار الإسلام وإذا قضى القاضي بطلان فاته فقد دونه أو جعله
 من أهل دار الحرب فبطلت الوكالة انتهى كذا في النهاية وغيرها (قال) أي قال المصنف (وهذا) أي
 جواز التصرف للوكيل عند عود مسلمة (عند محمد فأما عند أبي يوسف لا يعود الوكالة) أي وإن عاد
 مسلما (محمد أن الوكالة مطلق) أي مطلقا لا تصرف (لأنه) أي الوكالة يتأويل التوكيل
 أو العضاة وأما عند الشبر (رفع المانع) فإن الوكيل كان موقفا من أن يتصرف في شيء أو كله
 فإذا وكله رفع المانع (أما الوكيل يتصرف بعان فاقته) أي بالوكيل يعني أنا أو وكيل لأحدث
 فيه أهلية ولاية بل انما يتصرف بعان فاقته وهي الضل والقصد في ذلك التصرف والقيمة الصالحة
 له وانما يجوز (أي وانما يجوز الوكيل عن التصرف بعرض العارض ولكن انما يجوز الوكيل عن التصرف بعرض العارض
 فإذا زال الجهاد والاطلاق باق عادوكلا) وفي الميسرط ومحمد يقول مصحح الوكالة تنفذ الموكل وحده
 قائم بصلح الوكيل مدار الحرب ولكنه عجز عن التصرف بعرض العارض على شرف الزوال فإذا
 زال بصير كان لم يكن غنى الوكيل على وكالته فصار بمنزلة الوكيل عليه زمانه فاق (ولا يوجب أنه)
 أي التوكيل (إثبات ولاية التنفيذ) أي غلب ولاية التنفيذ تصرف في حق الموكل الوكيل لإثبات
 ولاية أصل التصرف (لأن ولاية أصل التصرف) فإثباته (بأهلية بنفس التصرف في حد
 ذاته (ولاية التنفيذ لأن) أي غلب ولاية التنفيذ مطلقا لأن التوكيل بطلان غير محقق
 فكان الوكيل مالا للتنفيذ بالولاية (والمالك) أي بالصلح مدار الحرب (ملحق) أي الوكيل
 (بالأموات) فبطل الملك (وبطلت الولاية) أي إذا بطلت الولاية بطل التوكيل لئلا يلزم تخلف

قوله وهذا ينزع إلى تخصيص
 العلم أقول وفي مباحث
 تقسيم المقتضى التأويل من
 الخلاف في تخصيص العمل
 انما هو في الأوصاف المؤثرة
 في الأحكام لا في العمل التي
 هي أحكام شرعية كالقود
 والفسوخ وقوله وعلمه
 معروف أقول وهو جعل
 ارتفاع المانع زمان العلم
 والتفصيل في كتب الأصول

قوله ولا يوجب أنه إثبات الخ) أقول لا يقال بعض القدمات
 مستدركة تكفي أنه لو كانت ولاية التنفيذ ولاية بالصلح فلا يملك لأن الصالح يملك في المدير وأم الواقع عدم العود
 لا يكون بدون ملاحظة تلك القدمات وفيمنع فاته لم يملك الاطلاق في عدم العود وملاحظة المتنضي للملاحظة (قوله فكان الوكيل
 مالا للتنفيذ بالولاية) أي غلب ولاية التنفيذ مطلقا لأن التوكيل بطلان غير محقق

المعول

قوله ولا يوجب أنه إثبات الخ) أقول لا يقال بعض القدمات

ملاحظة تلك القدمات وفيمنع فاته لم يملك الاطلاق في عدم العود وملاحظة المتنضي للملاحظة (قوله فكان الوكيل

لا تصدك ملكه في اللدور وام الولد وأشار بقوله على الاموان الى ان فرض المسئلة ضمن انقاض القاضي بطاقة واما اذا لم يقض ذلك فانه لا يصح من الو كلة عندهم جميعا بقى الكلام في غيرة لان ولاية اصل التصرف بأهليته فانه بعد التعلق مما استدل به عليه وهو قوله انه اثبات ولاية التنفيذ لان يتكلف فيقال الوكيل ولا يثبت ولاية التصفية (١٣٣) التصرف وولاية التنفيذ والاول ثابتة

فقبل التوكيل وبعد
والثانية لم تكن فليقتله
وانما حدثت بعده ولم
يقصد عليه شيء سوى
التوكيل فكانت ثلثة
بهو لو عاد الموكل مسلما بعد
التضام لم يلزمه بالحدود الحرب
مرئدا لا تصدواو كانه في
ظاهر الولاية فمن بعد
انها تعود كافي الوكيل لان
الموكل اذا عاد مسلما الى
ماله على قديم ملكه وقد تعلق

فلا تعود كذلك في ام الولد والمدبر ولو عاد الموكل مسلما وقضى بداد الحرب مرئدا لا تعود الو كلة في
الظاهر وعن محمد انها تعود كافي الوكيل والفرقة على الظاهر ان معنى الو كلة في حق الموكل على
المالك وقد زال وفي حق الوكيل على معنى فانه ولم يلزم المالك

المعول عن العلة (فلا تعود) أي الولاية بقضى اذا بطلت الولاية فلا تعود (كذلك في ام الولد والمدبر)
فانه اذا سلق بداد الحرب وقضى القاضي بطاقة فتبقى ام وليس بعد برة ثم يعود مسلما لا يعود مسلما فقام
ولا يرتفع العتق فكذلك الولاية التي بطلت لا تعود وأشار بقوله لحسن الاموان الى ان وضع المسئلة
فيما اذا قضى القاضي بطاقة واما اذا لم يقض ذلك فلا يصح ج الوكيل عن الو كلة عندهم جميعا كما
ذكرنا من قبل قال صاحب العناية في الكلام في قوله لان ولا به اصل التصرف بأهليته فانه بعد
التعلق مما استدل به عليه وهو قوله انه اثبات ولاية التنفيذ لان يتكلف فيقال الوكيل ولا يثبت
ولاية اصل التصرف وولاية التنفيذ والاول ثابتة فقبل التوكيل وبعد والثانية لم تكن ثابتة قبله
وانما حدثت بعده ولم يقصد عليه شيء سوى التوكيل فكانت ثلثة به انتهى أقول ان قوله لان ولاية
اصل التصرف بأهليته ليس بديل على منطوق قوله انه اثبات ولاية التنفيذ شيء ثم هو انه بعد التعلق
مما استدل به عليه بل هو دليل على مفهوم ذلك وهو اثبات ولاية بقا اصل التصرف كما اثبتنا له في
شرح هذا المقام من قبل فالخبر ان التوكيل اثبات ولاية التنفيذ لو كسل لاثبات ولاية اصل
التصرف في حق يجوز ان تعود الو كلة بعد الو كسل مسلما كما قلناه بعد لان ولا به اصل التصرف
ثابتة بأهليته في حد ذاته فلا يتصور ان يثبت المالك له بالتوكيل وان لم يعلم اعتبار مفهوم الخلق في
مثل ذلك فنقول هو دليل على مقدمة مطوية مفهوم من الكلام معونة بقية المقام وهي لاثبات ولاية
التصرف فلا تشكل على كل حال (ولو عاد الموكل مسلما وقضى بداد الحرب مرئدا) أي وقضى
بداد الحرب مرئدا وقضى القاضي بطاقة صرح به في المصطوح وغيره (لا تعود الو كلة في الظاهر) أي
في ظاهر الولاية (وعن محمد انها) أي الو كلة (تعود كافي الوكيل) وفي السيرة الكبرى
يقول محمد يعود الوكيل على وكأنه في هذا الفصل ايضا لا الموكل اذا عاد مسلما عاد اليه على
قديم ملكه وقد تعلق الو كلة بقديم ملكه فيعود الوكيل على وكأنه كالموكل يبيع عبده ثم يباعه
الموكل بنفسه ورده عليه بسبب قضاء القاضي عاد الوكيل على وكأنه فهذا مثله كذا في المصطوح
(والفرقة على الظاهر) يعني ان محمد افرق بين الفصلين أي من ارتد الوكيل ومن ارتداد
الموكل في ظاهر الولاية حيث قال يعود الو كلة في ارتداد الوكيل اذا عاد مسلما في جميع الروايات
وبعد عمدها في ارتداد الموكل اذا عاد مسلما في ظاهر الولاية فوجه الفرقة على ظاهر الرواية
(ان معنى الو كلة في حق الموكل على المالك وقد زال) أي وقد زال ملك الموكل برده القضاء بطاقة
بداد الحرب فبطلت الو كلة على التات (وفي حق الوكيل) أي بمعنى الو كلة في حق الوكيل
(على معنى ذاتها) أي بالوكيل كما يبين من قبل (ولم يلزم) أي لم يلزم له في فانه به (بالصاق)
أي بطل في الو كسل بداد الحرب وقضاء القاضي به فكان محل تصرف الوكيل باقيا ولكنه يحرم من
التصرف به ارض على شرف الزوال فلا زال المعارض صار كأن لم يكن كما ذكرنا في امره واما يوسف

(قوله ورده عليه بسبب

الح) أقول هذه المسئلة متفق عليها بين أبي يوسف ومحمد في ظاهر الرواية ولما كانت هذا المستفوع أي وصف قتل لا تشبهه
(قوله وقد زال في الخ) أقول و زال الامر بالتصرف ولم يقصد (قوله يرد) كراهي هذا الوضع) أقول الضمير في قوله ذكرنا ارجع

قال (ومن وكل آخر بشئ ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة) وهذا اللفظ ينظم وجوها مثل أن يوكله بطلاق عبده أو بكتابته فاعتقه أو كاتبه الموكل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأته وبشرائها ففعل بنفسه أو يوكله بطلاق امرأته فطلقها الزوج ثلاثا أو واحدة واتقنت عدتها أو بائنا غفلة عنها بنفسه لانه لا تصرف بنفسه فمذرى الوكيل التصرف بغيره بطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه أو بائنا لم يكن الموكل أن يزوجهامنه لان الحاجة قد انتفتت

فسوى بين التصلين حيث قال بعدم عود الوكيل فاعقهما معا (قال) أي القدر الذي يختص به (ومن وكل آخر بشئ) من الاتبات أو الاقلاط (ثم تصرف) أي الموكل بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة الى هنا فلفظ القدرى قال المصنف (وهذا اللفظ ينظم وجوها كثيرة) من المسائل (مثل أن يوكله) أي الآخر (باعتاق عبده) أي عبد الموكل (أو بكتابته) أي بكتابه عبده (فاعتقه) أي اعتق ذلك العبد (أو كاتبه الموكل بنفسه) قال الوكيل بطل حيث (أو يوكله بتزويج امرأة) أي أو أن يوكله بتزويج امرأته ثمانية اياه (أو بشرائها) أي أو أن يوكله بشرائها بعينه (ففعله بنفسه) أي بفعله الموكل ما وكل به بنفسه بأن تزوجهامنه أو بشرته بنفسه فان ذلك كان من لا لوكيل فبطلت الوكالة (أو يوكله بطلاق امرأته فطلقها الزوج) وهو الموكل (ثلاثا) أي ثلاث تطلقات (أو واحدة) أي أو طلقها لمرة واحدة (واتقنت عدتها) فان الوكيل بطل هناك أيضا ولا يكون للوكيل بعد ذلك أن يطلقها واتقنت بالثلاث وقد اواحدتها فبطلت بالعدّة والراعي ما دون الثلاث لانه اذا وكل بالطلاق فتم طلقها الموكل تطلقه واحدة تأوتقنت بانه كتبت أو رجعية فان لم يوكّل أن يطلقها ما دام في العدة وأما اذا طلقها الموكل تطلقات ثلاثا فاعلايك الوكيل طلاقها في العدة ولا بعده هو الاصل فيمن كان الموكل في غيبة فادرا على الطلاق كلن يوكله أيضا فادرا عليه وما افلا كذا ذكره في النهاية والعناية أقول في هذا الاصل نوع اشكال انطال أن يطلب الفرق حيث شئ من هذه المسئلة فبين مسئلة التوكيل بتزويج امرأته فانها الموكل هناك لو تزوجهامنه ثم بانها لم يكن الوكيل أن يزوجهامنه كما صرح به في عامة الكتب وذكره المصنف أيضا ليعايد مع ان الموكل قادر على تزوجهامنه من أخرى فلم لم يقدر الوكيل أيضا على أن يزوجهامنه من أخرى وعلى أن يبدل انع عدم قدرته الوكيل عليه بان الامر بالفعل لا يقتضى التكرار فانما فصل من فصل الامتناع فانتهى حكم الامر كما في الاوامر الشرعية والظاهر أن هذا التعليل يقتضى أن لا يقدر الوكيل على التطلق بعد تطلق الموكل مطلقا في مسئلة التوكيل بالطلاق أيضا فان قيل بطلان الوكالة في مسئلة التوكيل بالطلاق لا يقتضى أن لا يقدر الوكيل على التوكيل بالطلاق أيضا فبطلت الحاجة كذا ذكره المصنف ليعايد قلنا قد انتفتت الحاجة في مسئلة التوكيل بالطلاق لان قوله قد انتفتت الحاجة الى التزوج من أخرى أيضا فبطلت الحاجة في مسئلة الفرق فادل (أو بطلت) أي أو أن يوكله بان يتابع امرأته (ففعلاهما) أي ففعلهما الموكل (بنفسه) فان الوكيل بطل هناك أيضا قال المصنف

في تطلق المسائل المذكورة كلها (لانه) أي الموكل (لا التصرف) فيما وكل به (بنفسه) فمذرى الوكيل التصرف في ذلك لا امتناع فحصل الحاصل (فبطلت الوكالة) في جميع ما ذكر (حتى) لو تزوجهامنه (أو لو تزوج الموكل المرأة التي وكل الآخر بتزويجها منه) (بنفسه أو بائنا) أي بانها بعد أن تزوجهامنه (لم يكن الوكيل أن يزوجهامنه) أي لم يكن الوكيل أن يزوج تلك المرأة البائنة من الموكل من أخرى (لان الحاجة قد انتفتت) أي لان الحاجة الموكلة قد انتفتت بتزويجها بنفسه أقول

قال (ومن وكل آخر بشئ ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بالخط) ومن وكل آخر بشئ من الاثبات أو الاقلاط ثم تصرف بنفسه بطلت الوكيل فاذا وكله باعتاق عبده أو بكتابته فاعتقه أو كاتبه بنفسه بطلت وكله بتزويج امرأته معينة ثم تزوجهامنه حتى لو بانها لم يكن الوكيل أن يزوجهامنه لا نقضاء الحاجة

قال المصنف (لان الحاجة قد انتفتت) أقول قال الاتقني فلوازنت ولغت بها والحرب تمسيت وأجلت فزوجهامها الوكيل جائز في ليس ابى خفيق ولم يجز في قول أبي يوسف وعده لانها صارت آمنة وكما في الامنة غير معهود وغير المعهود خارج من مراد المتكلم عندهما انتهى وقسني أدلة الجاهلين لاصلهما في التكاثر

فأشترى ما لنفسه حتى لو باعه
ثم اشترى ما لمؤمرا لا يمر
لم يجز وكذا لو وكل بمطلق
أمر أنه فملكها بنفسه ثلاثا
أو واحدة وانقضت عدتها
بطلت ولم يكن للأسور أن
يطلقها وأما قيد بقوله
ثلاثا أو واحدة وانقضت
عدتها لانه إذا وكله بالمطلق
ثم طلقها بنفسه واحدة
أو اثنين باتباع كانت أو
رجعية فلا أن يطلقها
مادمات في الصدة والاصل
فيه أنها كان الموكل فيه
فأدعى الطلاق كان وكله
كذلك وما لا خلاف وكذا إذا وكل
بأخلف فملكها (قوله لانه
لما تصرف بنفسه فعذر على
الوكيل التصرف فبطلت
الوكالة) متعلق بصيغ
ما ذكره ومما تقتضيه
الخاصة وكذا لو وكله يبيع
عبد فباعه بنفسه بطلت
فالزوج عليه بسبب القضاء
فمن أن يوفى أنه ليس
لوكيل أن يبيعه لأن يبيعه
بنفسه منع من التصرف
فصار كالمزول وفيه بقوله
بفضه فاض لأن الموكل
إذا قبله بالبيع بعد البيع
بغير قضاء فليس لوكيل
أن يبيعه مرة أخرى
بالإجماع لانه كالعقد المتدا
في حق غير المتعاقدين
والوكيل غيرها فكان في

بعض خلاف ما إذا تزوجه المالك وباتم له أن يزوجه المالك ليعملها لخاصة
بنفسه فالزوج عليه بسبب القضاء فاض فمن أن يوفى أنه ليس لوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن
يبيعه بنفسه منع من التصرف فصار كالمزول وكذا لانه أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية
لانه مطلق والجزء قد زال
هنا كلام أما إذا قلنا أن تصرف هذا المالك يقتضي على التعليل الذي ذكره بطلان الوكالة في المسائل
التي ذكرها فليس تمام لان الموكل إنما تصرف بنفسه في تزوجه مرة أولى وهو الذي تعذر على الموكيل
التصرف فيه على موجب التعليل المذكور وغوى هذا المسألة أن لا يكون لوكيل تزوجه لمن الموكل
مرة أخرى ولا تأويل فيه لتعليل المذكور لان الموكل لم يتصرف بنفسه في هذه المرات حتى يتعذر على
الوكيل التصرف فيها فالأولى أن يتروك أداة التبريع وبذلك هذه المسألة على سبيل الاستقلال كقوله
في مسائل العتبات وأما ما لا خلافه أن أراد بقوله لانه لخاصة فقد انقضت ان لخاصة التي تزوجه مرة أولى
قد انقضت فهو مسلم ولكن هذا لا ينافي بقائه لخاصة التي تزوجه مرة أخرى فلا يتم التبريع وإن أراد
بذلك ان لخاصة التي تزوجه مطلقا فقد انقضت فهو منع من أن يبيعه الرجاء إلى تزوجه مرة أخرى واحدة
مرارا متعددة لأسباب داعية إليه فالأولى في تعليل هذه المسألة ذكر في البائع من ان الأمر بالفعل
لا يقتضي التكرار أيضا فاعلم من حصول الامتناع فاعلم من حكم الأمر كافي الأمر الشرعية (بعض خلاف
ما إذا تزوجه الموكل) أي بعض خلاف ما إذا تزوجه الموكل المرأة التي وكل بهتزوجها الموكل
(وابنتها) أي وابنتها بعد ان تزوجهها حيث يكون (أن يزوجه الموكل) تلك المرأة المتألمة (لغيره
الخاصة) أي لغيره خاصة الموكل التي تزوجهها (وكذا لو وكله يبيع عبده فباعه بنفسه) أي فباع
الموكل ذلك العبد بنفسه يعني بطلت الوكالة في هذه الصورة أيضا (فالزوج عليه) أي فالزوج العبد على
الموكل (ببيع بفضه فاض فمن أن يوفى أنه ليس لوكيل أن يبيعه مرة أخرى) روي ذلك عنه
ابن جماعة كما صرح به في الفقرة (لأن يبيعه بنفسه) أي لأن يبيع الموكل ذلك العبد بنفسه (منع
من التصرف) حكما (فصار كالمزول) أي فصار ذلك كالمزول عن الوكالة فلا يعود كالمزول
بتجديد الوكالة (وقال محمد) أي لو وكل (أن يبيعه) أي أن يبيع ذلك العبد (مرة أخرى لأن
الوكالة باقية لانه) أي لأن الوكالة بتأويل التوكيل أو العقد أو اعتبارا لغيره وقد مر (بمرة) (المطلق)
أي المطلق التصرف وهو باق والامتناع إنما كان ليجزى لوكيل عن التصرف بخروج العبد عن
ملك الموكل (والجزء قد زال) أي وجزء لوكيل قد زال بعد العبد إلى قديم ملك الموكل فسادت الوكالة
وأما قيد الرد بالبيع على الموكل بقضاء القاضي لأن الموكل إذا قبله بالبيع بعد البيع بغير القضاء فليس
لوكيل أن يبيعه مرة أخرى بالإجماع لأن الرد بغير القضاء كالعقد المتدا في حق غير المتعاقدين والوكيل
غيره ما كان في حق الموكل كان الموكل اشترى ابتداء واعلم أنه قد ذكر في المبسوط مسألة الرد بالبيع بفضه
القاضي من غير خلاف في جواب السمع لوكيل بوضع المسألة في الإمة فقال ولو باعه المالك لوكيل أو ألامر
شردت بسبب بفضه فاض فلو وكيل أن يبيعه لأن الرد بالبيع بفضه فاض فسخ من الأصل وعادت
إلى قديم ملك الموكل وإن قبله الموكل بالبيع بغير قضاء بعد قبض المشتري لم يكن لوكيل أن يبيعه
وكذلك أن تقام السمع فيها لأن هذا السبب كالعقد المتدا في حق غير المتعاقدين والوكيل غيرها
فكان في حق لوكيل أن الموكل اشترى ابتداء وكذلك إن وصفت إلى الموكل عبرات أو هبة أو غيرها
ملك جديد لم يكن لوكيل يبيعه لأن الوكالة تعلقت بالملك الأول وهذا ملك جديد سوى الأول فلا يثبت

حق لوكيل كان الموكل اشترى ابتداء فقال محمد أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لانه مطلق وهو باق والامتناع كان
لجزء لوكيل وقد زال

يختلف ما إذا أوكله بالهبة فهو بنفسه ثم يرجع لم يكن الوكيل أن يبيع لانه مختار في الرجوع فكان ذلك
دليل عدم الحاجة أما الرد بقتضاها فاختاره فلم يكن دليل زوال الحاجة فلما طال به مقدم ملكه كان له أن
يبيعه والله أعلم

فيحكم الوكالة لا بعيد ولو قيل من المالك انتهى ولم يذكر لتلافي المسئلة المذكورة في الأصل
ولاقى الكافي العامة الشهدى ولا في شرحه لعلامة علاء الدين الأسدي ولكن ذكره القندوري في شرحه
فقال قال أبو يوسف رحمه الله ليس الوكيل أن يبيع وقال محمد أن يبيع ثم اعلم أن صاحب البائع
بعد أن ذكرنا لتلافي بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله في المسئلة المذكورة قال ولو أوكله أن يبيع عبده
فوجه المولى بنفسه ثم يرجع في حقه لا تعود الوكالة حتى لا يملك الوكيل أن يبيع ثم يبيع بغيره
الفرق بين البيع والهبة وجه الفرق أنه ينقطع انتهى فصار إذا المصنف بيان وجه الفرق بينهما على
قول محمد فقال (يختلف ما إذا أوكله بالهبة فهو) أي المولى (بنفسه ثم يرجع) عن حقه حيث
(لم يكن الوكيل أن يبيع) مرة أخرى بالاجماع (لانه) أي لأن المولى الواهب بنفسه (مختار في
الرجوع فكان ذلك) أي كان رجوعه مختارا (دليل عدم الحاجة) أي الهبة إذ لو كان مختارا لكان
لما رجع عنها فكان دليل على تنقض الوكالة (أما الرد بقتضاها) أي أما رد البيع بقتضاها في
المولى البايع بنفسه فهو (بغير اختياره) أي بغير اختيار المولى كالبائع (فلم يكن دليل زوال الحاجة)
أي البائع أقول من المصنف ههنا أن الشارح العيني قال في شرح قول المصنف أما الرد بقتضاها أي
أما رد البيع بقتضاها القاضي وفي شرح قوله بغير اختياره أي اختيار الواهب حيث يرجع أم لا رد المصنف
بيان الفرق بين رد الهبة بالاختيار وبين رد البيع بقتضاها القاضي وعذا مع كونه غير صحيح في نفسه كيف
غفل عن تعليق قوله يختلف ما إذا أوكله بالهبة عما سبق من مسئلة كونه البايع وماذا يقول في قوله (هذا
عاد إليه) أي إذا المولى (قد يملكه كأنه) أي الوكيل (أن يبيعه والله أعلم) فانه صريح في أن مراده
الفرق بين البيع والهبة وذكر في التمهيد قال محمد لا يشبه الهبة البيع لأن الوكالة بالبيع لا تنقضي بمبادرة
البيع لأن الوكيل يبيع بما يبيع من ثلث حقوق القيدو تصرف فيها بحكم الوكالة فإذا أنقضى البيع والوكالة
بقبضه جاز أن يبيع له ما يملكها أما الوكالة بالهبة فتنتهي بمبادرة الهبة حتى لا يملك الوكيل الواهب
الرجوع ولا يصح تسليمه فإذا رجع المولى في حقه عاد إليه العبد ولا ووكالة فلا يتمكن الوكيل من
الهبة ثانياً انتهى قال في البدائع ثم هذا لأشياء التي ذكرنا أنه يخرج بها الوكيل عن الوكالة سوى
المرز والتمهي لا يفرق الحال فيما بين ما إذا علم الوكيل بها أو إذا لم يعلم في حق الخروج عن الوكالة لكن تقع
المغايرة فيها بين البعض والبعض من وجه آخر وهو أن المولى إذا باع العبد المولى يبيعه بنفسه ولم
يعلم به الوكيل وقبض الثمن فذلك الثمن في يده ومولاته المستقبل السليم إلى المشتري يرجع المشتري
على الوكيل بالنظر ويرجع الوكيل على المولى فكانت أودبه وأعتقه وأستحق أو كان حراً وأصله وفيما إذا
مات المولى أو سافر أو هلك العبد الذي يملك يبيعه أو فهو ذلك لا يرجع والفرق أن الوكيل هناك وإن صار
معز ولا يتصرف المولى لكنه صار معز وراعي جهته وترك أسلما ما ينفذ في كفايته بما يلحقه من
الضمان فمرجع عليه ضمان الكفالة أو ضمان القيدو في الحقيقة ضمان الكفالة ومعنى الغرور
لا يتصرف في المثلث وهو ذلك العبد والخزون وأخواتهم فهو الفرق ولو أوكله بقبض دين على رجل ثم إن
المولى وهب المال الذي عليه الدين والوكيل لا يملك بقبض الوكيل المال فذلك في يده كأنه باع الدين
أن ما أخذه المولى ولا ضمان على الوكيل لأن يد الوكيل يد نائبه عن المولى لا مبدئية بأمره وقبض النائب
كقبض المولى عنه فكانت قبضه بنفسه بعد ما وهبه منه ولو كان كذلك لرجع عليه فكذلك هذا إلى هنا
لفظ البدائع

يختلف ما إذا أوكله بالهبة
فوجه بنفسه ثم يرجع
لم يكن الوكيل أن يبيع لأن
المولى مختار في الرجوع
فكان ذلك دليل عدم
الحاجة أما الرد بقتضاها
فغيره
اختاره فلم يكن دليل
زوال الحاجة فإذا عاد إليه
قد يملكه كأنه أن
يبيعه والله أعلم

ما كانت الواقعة المنصوصة

لاجل الدعوى ذكر الدعوى
عقب الواقعة وهي في الحق
عبارة عن قول بقصد به
الانسان ايجاب حق على
غيره وفي عرف الفقهاء
ما تقدم وهي مطالبة حق في
جلس من لا الخلاص عند
ثبوته وسببها تعلق الشاه
المقدر بتعاطي العائلات
لان المديني امان ان يكون
ارحاما النوع او النقص
وشروطها حضور شخصه
ومعلومية المديني وكونه
ملزما على الخصم فان ادعى
على طالب لم تسع وكذا اذا
كان المديني به محجوب ولا قدم
امكان القضاء ولو ادعى انه
وكل هذا الحاضر وهو
منكرف كذيق لا كان عزه
في الحال وحكم الخصم منها
وحجوب الجواب على الخصم
بالتقاضي والاثبات وشروطها
ليست انشأ بل من حيث
انقطاعها بالقضاء دفعا
لفساد المتنون بها فيها
وفي دلائل الكتاب والسنة
على شرعيتها كقوله

كتاب الدعوى

(قوله وهي مطالبة حق الخ)
أقول فيه ان المطالبة من
شرائط محصة الدعوى كما
سبقي فلا يستقيم تعريضها
بها اليانسة الا ان تأول
بالمشروط للمطالبة (قوله)
اما ان يكون راجعا الى
النوع أقول كما في دعوى
النسب (قوله بل من حيث)
أقول لتعطيل

كتاب الدعوى

كتاب الدعوى

ما كانت الواقعة المنصوصة التي هي أشهر أنواع الوالات سياداعا الى الدعوى ذكر كتاب الدعوى
عقب كتاب الوالات لان المسبب متوالف ثم ان هذا من ذاب الشراح بان امانها في أوائل
الكتب وهي معنى الدعوى لغة وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها وشروطها
اللفظة عبارة عن قول بقصد به الانسان ايجاب حق على غيره وفي عرف الفقهاء مطالبة حق في مجلس
من لا خلاص عند ثبوته انتهى واعترض عليه بعض الفضلاء بان المطالبة من شرائط محصة الدعوى
كما سبقي فلا يستقيم تعريضها بها اليانسة الا ان تأول بالمشروط للمطالبة أقول هذا ساقط لان كون
المطالبة من شرائط محصة الدعوى لا ينافي استقامتها تعريضها بنفس الدعوى بها اليانسة لفحص الشيء
لا تقتضي اليانسة قبل الشيء الا ترى ان كل شيء مباح له لكونه بوصفه مقارنا له وليس ببيان نفسه
فقط ما به ما من ههنا ان يكون محصة الدعوى مشروطا بالمطالبة التي هي نفس الدعوى ولا يحذور فيه
فان محصة الدعوى وصف لها وصف الحق الوصف مشروط بخصف الموصوف دائما لولا صاحب النهاية تعدد
بان معناها القوي والشرعي على وجه البسط والتفصيل وأما سببها فبما هو السبب الذي ذكرنا في
النكاح والبيع لان دعوى المديني لا تخلو اما ان تكون أرحاما او راجعا الى مقاضته أو أرحاما راجعا
الى بقائه فمما يتبعها موكلا ههنا ذكرنا وأما شرط محصها على الخصوص فليس القضاء لان الدعوى
لا تصح في غير هذا المجلس حتى لا يجب على المديني عليه جواب المديني ومن شرائط محصها ايضا ان يكون
دعوى المديني على خصم حاضر وأن يكون المديني بشا معلوما وان يتعلق بحكم على المطالب ان
الفساد من الدعوى هي ان لا يكون الخصم حاضرا وأن يكون المديني به محجوب لان عندنا لعله لا يمكن
الشهود اذ لا يقول القاضي القضاءه وأن لا يلزم على المطالب شي دعواه فهو ان يدعي انه وكيل هذا
الخصم الحاضر في أمر من أمور فان القاضي لا يسمع دعواه هذه اذا انكر الا لا يمكنه عزه في الحال
وأما حكمها فوجوب الجواب على الخصم بشروطها وبلاولها وبلاولها وبلاولها وبلاولها وبلاولها وبلاولها وبلاولها وبلاولها
حتى وفي ما استحق عليه من الجواب وأما أوضاعها فبشيء تدعوى محصة دعوى فليدة فالخصم
ما يتعلق بها أحكامها وهي احضار الخصم والمطالبة بالجواب واليمين اذا انكر وفي مثل هذه الدعوى
يمكن اثبات المديني بالينة أو بالنكول والدعوى الفاسدة ما لا يتعلق بها هذه الاحكام ونسأ الدعوى
بأحدمعنين اما ان لا يكون ملازم الخصم شي أو ان ثبت على ما قلنا من ان يدعي على غيره انه موكله ولثاني
أن يكون محجوب لا نفسه والمجهول لا يمكن اثباته بالينة فلا يمكن القاضي من القضاء بالمجهول لا بالينة
ولا بالنكول انتهى أقول في تحريم دفع اختلال واضطراب طالب قوله وأما شرط محصها على الخصوص
الى قوله وان يتعلق بحكم على المطالب يدل على ان لصحتها شروطا أربعة وهي مجلس القضاء وحضور
الخصم وكون المديني بشا معلوما وان يتعلق بحكم على المطالب يقتضي هذا ان يكون فسادها بأحد
أمور أربعة وهي انتفاء أحد هذه الشروط الأربعة وأن قوله لما ان الفاسد من الدعوى هي ان لا يكون
الخصم حاضرا الى قوله لا يمكنه عزه في الحال بشرط ان فسادها بأمور ثلاثة وهي عدم حضور
الخصم وأن يكون المديني به محجوب وان لا يلزم على المطالب شي بالدعوى معاني على الحرف بلام الجنس
اذا جعل مبتدأ كما في قوله ان الفاسد من الدعوى فهو مقصور على التبرع بالكرم التقوى والالام من
قربش على ما عرف في علم العربية وان قوله ونسأ الدعوى بأحدمعنين الخ يدل على ان فسادها
بأحد الامرين لا غير لان اضافة المصدر كافي وقوله ونسأ الدعوى بغيره فبشيء تدعوى محصة دعوى فليدة

قال (المدعى من لا يجبر على الخصومة اذ اتركها للمدعى عليه من يجبر على الخصومة الخ) الدعوى للحصول الامن مدعى على مدعى عليه معرفة الفرق بينهما من أهم (١٣٨) ما يتنى عليه مسائل الدعوى فان التنبى على الله عليه وسلم قال البيعة على

قال (المدعى من لا يجبر على الخصومة اذ اتركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة) ومعرفة الفرق بينهما من أهم ما يتنى عليه مسائل الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ في زجرهم اقفهيه فها ما قال في الكتاب وهو حديثهم جميع وقيل للمدعى من لا يبتنى الا بجهة الخارج والمضى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذا السيد

المارعى فانص عليه العلامة التفتازانى في شرح التلخيص ثم ان قوله وأما أنواعها فسيان لا يصلح عن سماجة ظاهرة حيث جعل التنبيه على الجمع بالمواظاة (قال) أى القدورى في مختصره (المدعى من لا يجبر على الخصومة اذ اتركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة) ورد عليه صاحب الاصلاح والايضاح حيث قال في مته المدعى من لا يجبر على الخصومة وقال في شرحه لم يزل اذ اتركها كما قال القدورى ومن بعد لانه غير مجبور على القول والفعل والتسليم المذكور بوجه الاختصاص انتهى اقول فيه بحث اذعى تقدير ترك التسليم بالزم أن ينتقض تعريف المدعى بالمدعى عليه حاله الفعل فله يصدق عليه في هذه الحالة أنه لا يجبر على الخصومة ضرورة عدم تصور الجبر على الفعل حاله خصومة وأما ما بهم القائل المذكور الاختصاص فمفهوم لا ينافيه بشهادة ضرورة العقل على عدم تصور الجبر حاله الفعل (ومعرفة الفرق بينهما) أى بين المدعى والمدعى عليه (من أهم ما يتنى عليه مسائل الدعوى) فان التنبى على الله عليه وسلم قال البيعة على المدعى واليمين على من أنكر والامان قد يكون ما عاصورة ومع ذلك يكون القول ولمع عينه كافي للمودع اذا ادعى رد الوديعة على ما ذكر في الكتاب فلا يمين معرفتهما (وقد اختلفت عبارات المشايخ في زجرهم الله فيه) أى فى الفرق بينهما (فهما ما قال فى الكتاب) يعنى مختصر القدورى (وهو حديثهم جميع وقيل المدعى من لا يبتنى الا بجهة) وهى البيعة والأقرار أو الكول على قول من يرى أنه ليس باقرار كالمسلم فى باب اليمين (كالمخرج والمضى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذا السيد) قال صاحب العناية وهو ليس بعام أى جامع لعدم تشاؤله صورة

المدعى واليمين على من أنكر فلا يمين معرفتهما وقد اختلفت عبارات المشايخ فها ما قال فى الكتاب يعنى القدورى المدعى من لا يجبر على الخصومة اذ اتركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهو حديثهم جميع وقيل المدعى من لا يبتنى الا بجهة يعنى البيعة أو الأقرار كالمخرج والمضى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة كذا السيد وهو ليس بعام أى جامع لعدم تشاؤله صورة المودع اذا ادعى رد الوديعة ولمع غير صحيح لان المدعى عليه من يدينه استحقاق غيره

(قوله يعنى البيعة أو الأقرار) اقول أى باقرار المدعى عليه (قوله لعدم تشاؤله صورة المودع) اقول ان لا يصدق عليه أنه لا يبتنى الا بجهة حيث يقبل قوة أوضاع عينه بل هو لا يبتنى لشيء وهذا هو الاول فى ترجيه النقص (قوله اذا ادعى رد الوديعة) اقول فله لا يبتنى لشيء (قوله وله غير صحيح لان المدعى عليه من يدينه) اقول قد مر فى الدرس السابق ان لهما

المودع اذا ادعى رد الوديعة انتهى اقول يمكن توضيح كلامه وتقرير مراده وبوجهين أحدهما أنه يقبل فى تلك الصورة قول المودع مع عينه كما يصح فى الكتاب فلا يصدق عليه الا بجهة واثنيهما أن المودع فى تلك الصورة لا يبتنى شيئا فلا يصدق عليه أنه يبتنى بجهة ثم اقول يمكن الجواب عن الوجهين معا بما يصح فى الكتاب أن الاعتبار بالخلاف من أصحابنا لأهنا فى دون الصور فلهذا أن المودع اذا قال رد الوديعة فانه قول للمع اليمين وان كان مدعى بالرد وهو لانه يشكر الضمان فيصور أن يكون سدا لتعريف المدعى كور على المعنى للتشديد من الصورة فحينئذ لا يصدق على عدم تناول تعريف المدعى صورة المودع اذا ادعى رد الوديعة لعدم كونه مدعى بحقيقة أو معنى ويمكن جواب آخر عن الوجه الاول بان المودع من حيث أنه مدعى رد الوديعة لا يبتنى الا بجهة وأما استحقاقه بقوة فانه ما من حيث أنه مدعى عليه وبالجمله فبدا لغيره معتبر وقال صاحب العناية يصدق المدعى كور وله غير صحيح لان المدعى عليه من يدفع استحقاق غيره انتهى اقول ويمكن الجواب عن هذا أيضا بان دفع استحقاق غيره لا ينافى فى استحقاق نفسه بل يقتضيه بل على أن الحقوق لا تتحقق بدون المسحق فكذلك المدعى عليه من يدفع استحقاق غيره لا ينافى بحصة تعريفه من يكون مستحقا بقوله وعن هذا قال صاحب الكافي وصاحب الكفاية فى بيان تعريف المدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير جهة فها اذا قال هو لى كان مستحقا لما ثبت فى الفـ استحقاقه فان قلت صيغة الفعل تعدد الصدود الحدوث على ما تقرر

فى الامور السبتره الغير اللازمة حكم لا يندم أب فى العدول من أب يقول من يبتنى بقوله الى قوله من يكون مستحقا على دفع هذا الكلام لان معناه من يكون استحقاقه دائما لا لاسم على الدوام والنيات

وقيل المدعى من يتسكع بفرا الظاهر والمدعى عليه من يتسكع بالظاهر

وقيل المدعى من يتسكع بفرا
الظاهر والمدعى عليه من
يتسكع بالظاهر وبعبارة
قول من قال المدعى كل من
ادعى باطل الزيل يظهر
والمدعى عليه من ادعى
ظاهر او غير اذ الشيء على
ماهية والظاهر كون
الاملاذ في المالكة ورواه
القمي ظاهري هو من يريد
ازالة الظاهر والمدعى عليه
يريد قراره على ما كان عليه
وله من موقوف بالمدعى عليه
مدعى عليه وليس يتسكع
بالظاهر اذ قد اذنبه ليس
بظاهر لان الظاهر ليس
بأصل بعد الاشتغال ولهذا
قلنا اذ ادعى المدعي راءة
منه بدفع الدين الى وكيل
رب المال وهو شكر الوكيلة
فانقول الرب المال لان المدون
يدعي راءة بعد الاشتغال
فكذلك عارضة والتخل
أصلا ويجوز أن يورد
بالعكس بالمدعى ويتسكع
بالظاهر وهو عدم الضمان
(فسه واسله متقوض
بالمدعى الخ) أقول ويندفع
باعتبار قيد الحقة في كلا
التعريفين

في علم العربية فيكون معنى من يكون مستحقا بقوله من يتسكع بقوله مع انما استحقاق
المدعى عليه لا يتحدد ولا يحدث بقوله بل يكون باقيا على ما كان عليه قبل الدعوى قلت هل من مناقشة
لنظية يمكن دفعها أيضا بأن يقال المراد من يكون مستحقا بقوله من يكون ثلثا على الاستحقاق بقوله
على أن يكون مستحقا بغيره من يتسكع على الاستحقاق بقوله كذا الذي يبدو ظاهرا هذا ما ذكره المفسرون
في قوله تعالى اهتدوا الصراط المستقيم من ان معناه يتسكع على هدى الصراط المستقيم فلهي يلزم
حينئذ من صيغة الفعل في تعريف المدعى عليه عدا كذا ان يتسكع التمسك على الاستحقاق لان
يتسكع نفس الاستحقاق ولا يحذور فيه وأجاب بعض الفضلاء عما ذكره صاحب العناية بوجه آخر
حيث قال قد مر في المدرس السابق ان ادعاء الامور المستقرة الغير اللازمة منكم الاندفاع ان في الصدور
من أن يقول من يتسكع بقوله الى قوله من يكون مستحقا بقوله اعمالى دفع هذا الكلام لان معناه من
يكون مستحقا دعاء لالة الاسم على الدوام والثبات اه أقول في كل من شق جوابه فطر أما في شقه
الاول فلا نسلم ان ادعاء التصرفات الغير اللازمة منكم الاندفاع على ما مر في أوائل الباب السابق ولكن
لا نسلم أن ملحق في نفسه من ذلك القليل نأمل وأما في شقه الثاني فله لا يذهب على من يرد به بالعلوم
الادبية أنه لا فرق بين أن يقول من يتسكع بقوله وبين قوله من يكون مستحقا بقوله في اذ قد لا يجدد
والحدوث لان صلاته في كل واحد منهما باله عقلة فتدل على التحدد والحدوث فلهذا كون الظاهر اجابى
الثانية مما لا سند له في اذ قد لا الدوام والثبات أصلا على ان التقاض من محقق التمسك كترض واضراره
صرحوا بان ثبوت خبر باب كانه مقرون بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل السابق امامضا واحالا
أو استقبالا لانك السابق ويكون للسابق الاستقبال وكن الاستقبال وقال الفاضل الرضى وذهب
بعضهم الى ان كان يدل على استمراره مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهه قوله تعالى وكان الله
معها صبرا وذل ان الاستمرار مستغنى عن خبره وجوب كون الله معهما صبرا الامن لفظة كان لا يرى
أنه يجوز كان زيد دائما فاستيقظ وان كان ساقا قال أن يكون كن ويكون الاستمرار أيضا لقول المصنف
فكل من تكون نافية للثبوت خبره دائما ومنقطعاً رذ على ذلك القائل يصح أنه يصح دائما كافي الآية
ومنقطعاً كافي قوله كان زيد دائما ويدل لفظ كان على أحدا لا مبرر بل ذلك الى التبرر بنية الى هنا
كلامه فقد تقرر من هذا لا دوام في مضمون خبر كان عند المحققين واتخذوا ذهب اليه بعض زهولا وأما
الدوام في خبر يكون الذي كلامه فيه غامض يذهب اليه أحد فقط فذكر ذلك الجيب سراج عن قواعد
العربية بالكيفية فم لو كان المدعى كوفي الخبر بضم من هو مستحق بقوله بالجملة لاسية لهم الفرق وليس
فليس (وقيل المدعى من يتسكع بفرا الظاهر والمدعى عليه من يتسكع بالظاهر) قال صاحب العناية
وله بعد موقوف بالمدعى فادعى عليه وليس يتسكع بالظاهر اذ قد اذنبه ليس بظاهر لان فراغ
ليس بأصل بعد الاشتغال ولهذا قلنا اذ ادعى المدعي راءة منته بدفع الدين الى وكيل رب المال وهو
شكر الوكيلة فانهقول الرب المال لان المدون يدعي راءة بعد الاشتغال فكذلك عارضة والتخل أما ويجوز
أن يورد بالعكس بالمدعى ويتسكع بالظاهر وهو عدم الضمان اه أقول في بحث اذ لا نسلم ان المدعى
من حيث هو مدعى عليه ليس هو يتسكع بالظاهر بقوله اذ قد اذنبه ليس بظاهر قلنا نسلم لكن لا نسلم
تمسكه من حيث هو مدعى عليه بل هو من هذه الحية يتمسك بعدم الضمان وهو الظاهر وكذا
لان له من حيث هو مدعى يتسكع بالظاهر بل هو من هذه الحية يتمسك بغير الظاهر وهو الرادى
والحاصل ان صاحب العناية زعم مبنية كون المدعى مدعى عليه كونه مدعى عليه وبالعكس فأورد

وقال محمد رحمه الله في الأصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقهاء عند الخلاف من أصحابنا رحمه الله لأن الاعتبار لما في دون الصور فإن المودع إذا قال رددت الودعة فانقول مع اليمين وإن كان مدعيها رد صورة لأنه ينكر الضمان

النقض على غير بقعها وليس الأمر كإزعمه كيف ولو تم ما زعمه لمورد النقض بالمودع إذا ادعى رد الودعة على التعريض الأول أيضاً مدعى رد الودعة ويجوز على الخصومة مع أنهم اتفقوا على أنه حطام صحيح ثم إننا ذكرناه كراهة كراهة على تسليم اعتبار جانب الصورة أيضاً إذا ادعى المودع رد الودعة وأما على تقدير أن كان المعتبر هو جانب المعنى دون جانب الصورة كما ذكرنا من قبل وسيجيء في الكتاب فلا يتوجهه النقض بالعكس أصلاً واعتراض بعض العلماء على بعض مقتضات ما ذكره صاحب العناية هنا حيث قال فيه كلامه وإن كان في صورة الودعة ليس في ذمة المودع شيء من المال حتى يكون دعوى الردع دعوى البراءة دعوى البراءة بعد الشغل بل انما هي مجرد انكار الضمان وثبت الشيء في ذمته بخلاف صورة ما ذكرنا من أن شيئاً إلى هذا في الكافي اهـ أقول نعم قد أشير إلى الميل صريحاً في الكافي وعلته المروحة والظاهر أن صاحب العناية رأوا ما طلع عليه ولكن بعد ذلك اهـ أن يقول لما كان في صورة الودعة ليس في ذمة المودع شيء من المال ولكن في عهدته حفظ مال الودعة إذ قد تقرر في كتاب الودعة أنها عقد استعانة وإن سلمها وجوباً لحفظ على المودع فكان دعوى الردع مدعى البراءة بعد اشتغال ذمته بالحفظ والقرع ليس بأصل بعد الاشتغال فيجوز كلامه ويتم حرامه وأما قوله ولهذا إذا ادعى المدعيون برأعتهم بدفع الغير الخ فيجوز أن يكون مبنياً على مجرد الاشتغال للمشتكين في كون القرع ليس بأصل بعد الاشتغال وإن كانتا مختلفتين يكون الاشتغال في أحدهما بالمال وفي الأخرى بالحفظ فلا يقطع عرفاً إيراد صاحب العناية ههنا مقدمه لا غير (وقال محمد رحمه الله في الأصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح) لما ورد من قول النبي صلى الله عليه وسلم واليمين على من أنكر وروى اليمين على المدعى عليه (لكن الشأن في معرفته) أي معرفة المنكر (والترجيح بالفقهاء) أي بالمعنى دون الصورة (عند الخلاف من أصحابنا رحمه الله لأن الاعتبار لما في دون الصور فإن المودع إذا قال رددت الودعة فانقول مع اليمين وإن كان مدعيها رد صورة لأنه ينكر الضمان) فليس لقوله فانقول مع اليمين قال صاحب العناية يعني إذا تعارض الجهتان في صورة فالترجيح لأحدهما على الأخرى يكون بالفقهاء أي باعتبار المعنى دون الصورة فإن المودع إذا قال رددت الودعة فهو يدعي رد الصورة فهو لا يرد الصورة وإنما هو مدعيها باعتبارها فانه ينكر الضمان والقول قول المنكر مع عبس اهـ أقول شرح هذا المقام بهذا الوجه لا يكاد يصح أما أولاً فلا تفرق مطابقاً للشرح لأن قول المصنف والترجيح بالفقهاء عند الخلاف من أصحابنا رحمه الله لأن الاعتبار لما في دون الصور صريح في أن المعتبر هو المعنى لا غير وقول صاحب العناية فإذا أقام البينة اعتبر الصورة وإذا عجز عنها اعتبر معناه مخالفة لأنه صريح في أن الصورة أيضاً معتبرة فبصرف هذا من قبل العمل بالجهتين لأن قيل ترجيح أحدهما على الأخرى وأما تأييداً لأن أول هذا الشرح مختلف لا آخره فان قوله في الأول أن تعارض الجهتان في صورة فالترجيح لأحدهما على الأخرى يكون بالفقهاء أي باعتبار المعنى دون الصورة قصر في أن المعتبر جهة المعنى دون جهة الصورة وقوله في الآخر فإذا أقام البينة اعتبر الصورة وإذا عجز عنها اعتبر معناه صريح في أن كلتا الجهتين معتبرتان ثم إن بعض الفضلاء قصد توجيه كلام صاحب العناية ههنا لونهين مرامه فقال المار بأوليهين لأنكار الصوري والانتكار المعنوي لا ادعاء الصوري والانتكار المعنوي على ما تروهم من ظاهر كلامه فان كلاهما معتبر

وقال محمد رحمه الله في الأصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم واليمين على من أنكر وروى اليمين على المدعى عليه لكن الشأن في معرفته من أنكر والترجيح بالفقهاء عند الخلاف من أصحابنا يعني إذا تعارض الجهتان في صورة فالترجيح لأحدهما على الأخرى يكون بالفقهاء أي باعتبار المعنى دون الصورة فإن المودع إذا قال رددت الودعة فهو يدعي رد الصورة فهو لا يرد الصورة وإنما هو مدعيها باعتبارها فانه ينكر الضمان والقول قول المنكر مع عبس اهـ أقول شرح هذا المقام بهذا الوجه لا يكاد يصح أما أولاً فلا تفرق مطابقاً للشرح لأن قول المصنف والترجيح بالفقهاء عند الخلاف من أصحابنا رحمه الله لأن الاعتبار لما في دون الصور صريح في أن المعتبر هو المعنى لا غير وقول صاحب العناية فإذا أقام البينة اعتبر الصورة وإذا عجز عنها اعتبر معناه مخالفة لأنه صريح في أن الصورة أيضاً معتبرة فبصرف هذا من قبل العمل بالجهتين لأن قيل ترجيح أحدهما على الأخرى وأما تأييداً لأن أول هذا الشرح مختلف لا آخره فان قوله في الأول أن تعارض الجهتان في صورة فالترجيح لأحدهما على الأخرى يكون بالفقهاء أي باعتبار المعنى دون الصورة قصر في أن المعتبر جهة المعنى دون جهة الصورة وقوله في الآخر فإذا أقام البينة اعتبر الصورة وإذا عجز عنها اعتبر معناه صريح في أن كلتا الجهتين معتبرتان ثم إن بعض الفضلاء قصد توجيه كلام صاحب العناية ههنا لونهين مرامه فقال المار بأوليهين لأنكار الصوري والانتكار المعنوي لا ادعاء الصوري والانتكار المعنوي على ما تروهم من ظاهر كلامه فان كلاهما معتبر

(لعله يعني إذا تعارض الجهتان الخ) أقول المراد بالجهتين الانتكار الصوري والانتكار المعنوي لا الادعاء الصوري والانتكار المعنوي على ما تروهم من ظاهر كلامه فان كلاهما معتبر حيث تقتضي بينة الرأيا فلا يظهر ترجيح المعنوي

قال (ولا تقبل الدعوى حتى يذكري شيئا معلوما في جنسه وقدره) لان فائدة الدعوى الا لزام واسطة
اطاعة الجثة والالزام في المجهول لا يتحقق

الرد ايضا فلا يظهر ترجيح المعنوي اه اقول هذا ايضا غير صحيح اما اولاً فلان الشرح لا يطابق
المشروع حيثئذ اضاف قول المصنف لان الاعتبار للمعنى دون الصورة فان المودع اذا قال ردت
الوديعة فالقول له مع المعن وان كان مدعيها لا رد صورة بل قطع على ان المراد بالصورتين الادعاء
الصوري حيث جعل الصورة قبل الادعاء في قوة وان كان مدعيها لا رد صورة واما ثانياً فانه لا معنى
لتعارض بين الانكار الصوري والانكار المعنوي لانه اما ان يراد بالتعارض ههنا مجرد التضاد في
الحقيقة او التناقض في الصدق وكلاهما غير متحقق بين الانكار الصوري والانكار المعنوي اما عدم تحقق
الاول بينهما فظاهر واما عدم تحقق الثاني بينهما فلان المنكر المعنوي فيما اذا قال المودع ردت
الوديعة هو المدعى بالفتح حيث ينكر الضمان والمنكر الصوري هو المودع بالكسر حيث ينكر الرد
ولان الثاني بين انكارهم حال الصدق بل وان يصد قطعا بان لا يرد المودع الوديعة ولا يجب الضمان
عليه لهلاك الوديعة في يد من غير تعدنه فاذ لم يتحقق شيء من معنى التعارض بينهما فكيف يصح
ان يحمل عليه الجهتان في قوة معنى اذا تعارض الجهتان وايضا فان تصور التعارض بين الشئين عند
اجتماعهما في محل واحد وعمل الانكار الصوري بخلاف العمل الانكار المعنوي فيما نحن فيه لقيام
أحدهما بالمودع بالكسر والاخر بالمودع بالفتح فلا تصور لتعارض بينهما فضلا عن الادعاء الصوري
والانكار المعنوي فانه يتحقق بينهما التعارض بالمعنى الاول قطعا ومجمله حلا واحدا وهو المودع بالفتح
فكان موقفه التعارض ومنه ما قيل «ولن يصلح الطارما أقصد الدهر» ثم ان الحق عندى ان
يشترط هذا القيام على ما تقتضيه عبارة المصنف وهوانه اذا تعارضت الجهتان أى جهة الادعاء الصوري
وجهة الانكار المعنوي فالترجيح لغيره أى بالمعنى عند الحدائق من اصحابها بان الاعتبار للمعنى دون
الصورة فان المودع اذا قال ردت الوديعة فالقول له مع عيشه بناء على انه ينكر الضمان معنى ولا يعتبر
كونه مدعيها لا رد صورة وان يقال في وجه قبول بينة المودع في تلك الصورة انما تقبل بينة المودع
اذا اطاعها في الرد فمع البين عنه فان البينة قد تقبل لرفع البين على ما صرحوا به في مواضع شتى
من كتب الفقه منها ما ذكره بعد الشرع في شرح الوفاة في محلها خلافاً للزوجين في قدر المهر
حيث قال ان المرأة تدعى الزاد فلان اطاعت بينة قبلت وان اطاع الزوج تقبل ايضا لانه البينة تقبل
لرفع البين كما اذا اطاع المودع بينة على رد الوديعة على المالك تقبل اه فحينئذ ينضم المراد ويرتفع
الفساد (قال) أى القدوري في مختصره (ولا تقبل الدعوى حتى يذكري شيئا معلوما في جنسه)
كلدراهم والذنانير والخطة وغير ذلك (وقدره) مثل كذا وكذا قدرهما اوردتار او كذا واعلم
انه هذا في دعوى الدين لا في دعوى المعن فان البين اذا كانت ماضية تكني الاشارة اليها بهذه
ملك وان كانت قائمة يجب ان يذكري شيئا معلوما في ما يفسد فان قلت عبارة الكتاب لا تدل على التفسير
قلت نعم الآن العبارة وقعت كذلك في طائفة معتبرات المتن فطعننا على انه في المادى بما عجز
من تقبل احوال دعوى لاعيان ومع هذا فقد نصى صدر الشرع في شرح الوفاة لبيان المراد بها
على ما بينا ايضا لقيام واما بين الماخزين لم يفسدوا التخلع غير وهما في متونهم الى التصريح
بكل نوع من الدعاوى على حصة مع بيان شرائطه المخصوصة قال المصنف في تعطل المسئلة المذكورة
لان قاعدة الدعوى الا لزام أى الا لزام على الخصم (واسطة اطاعة الجثة والالزام في المجهول لا يتحقق)
أقول فيه بحث وهو ان عدم تحقق الا لزام في المجهول يمنع من ادعاء تدعى في كتاب الاقرار بان الاقرار بالمجهول

قال (ولا تقبل الدعوى حتى
يذكري شيئا معلوما في جنسه
وقدره الخ) قد ذكرنا ان
مساوية المدعى بشرط
لصحة الدعوى فلا بد من
ذكر ما يبينه من بيان
جنسه كقدره اعم والذنانير
والخطة وغير ذلك وقدره
مثل كذا وكذا قدرهما اورد
ديتار او كذا لان فائدة
الدعوى الا لزام باطلاسة
اطاعة الا لزام في المجهول
غير متحقق

فان كان المدعى معينا في المدعى عليه كلف احضاره الى مجلس الحكم للاشارة اليها في الدعوى والشهادة والاستحقاق لان الاعلام باقص ما يمكن شرط تفي القبول (١٤٣) وذلك في المنقول بالاشارة لان النقل يمكن والاشارة بابلغ في التعريف فليكون ما جازة

(فان كان عينا في المدعى عليه كلف احضاره اليها في الدعوى) وكذا في الشهادة والاستحقاق لان الاعلام باقص ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة بابلغ في التعريف ويتعلق بالدعوى وجوب الحضور وعلى هذا القصد من آخرهم في كل محصر وجوب الجواب اذا حضر ليشهد حضوره ولو لم يحضر العاين المدعى عليه او العاين اذا انكره وسند كرام شاهادة تعالى

صحيح وقد مر في صدر كتاب الدعوى ان حكم الدعوى بالصحة وجوب الجواب على الخصم اما بالاقرار واما بالانكار فعلى تقدير ان اوجب الخصم بالاقرار يمكن الاثام عليه في الجهول ايضا لكونه مؤاخذا باقراره فينبغي ان تصح الدعوى فيه ايضا لظهور قائدها على تقدير الجواب بالاقرار وبالجملة ان الاثام كما يقتضي واسطة جهة البيئة كذلك يقتضي واسطة جهة الاقرار فان يتصور الاول في دعوى الجهول يتصور الثاني فيها فلا يشترط المطلوب لا يقال اقرار الخصم محتمل لا يحقق فلا يقتضي الاثام في دعوى الجهول بل محتمل لا يتناول المراد يقتضي الاثام التي عندنا في الدعوى يمكن تصفقه دون وقوعه بالفعل والايام ان لا يحقق الفاتحة في كثير من دعاوى المعلوم ايضا كما ناهى المدعي عن البتة في الخصم وبالاعتدال انكر وحلف اذ حلف لا يقع الاثام بالفعل قطعا (فان كان) أي المدعى (عينا في المدعى عليه كلف احضاره) أي كلف المدعى عليه احضاره العاين المدعى الى مجلس الحكم (الشهر) أي المدعى (اليها في الدعوى) هذا الذي كلفه في التقدير في شخصه قال المصنف (وكذا في الشهادة والاستحقاق) يعني اذا شهد الشهود على العاين المدعى او استخلف المدعى عليه عليها كلف احضاره الى مجلس الحكم ليشهر التهمة اليها عند اداء الشهادة ولشهر المدعى عليه اليها عند الحلف (لان الاعلام باقص ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة بابلغ في التعريف) حتى قالوا في المنقولات التي يتعدت زلفا كالحرق وشهوده حضر القاضي عندها او بعتا كذا في الكفاي وغيره (ويتعلق بالدعوى) أي بالدعوى الصعبة أي جبردها كذا في التهمة ومعراج العرواية (وجوب الحضور) أي وجوب حضور الخصم مجلس القاضي (وعلى هذا القضاء) أي على وجوب حضور الخصم مجلس القاضي بمجرد الدعوى الصعبة والقضاء والاصل فيه قوة تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليعصمهم من اثمهم من قولهم معروض في قوله بل أولئك هم الظالمون معاهم ظالمين لاعتراضهم عن الطلب فكذا حضر وجوب عليه الجواب بالاقرار او الانكار ليشهد حضوره ولو لم يحضر عليه احضار المدعي بملاقته في الاشارة اليها وارجح المدعي اذا اقبله البينة وسند كرام أي وجوب العاين عليه في آخر هذا الباب

وضع البند عليه بخلاف ذكر الاوصاف فان اشتركت شخصين فيها يمكن فلا يحضر بنفس عندنا كم وقال في على فلان كذا در معاشلا اشخص اليه لان العصابة مرضى انه عنهم فعلاوا كذلك خصب على المطلوب حضور في مجلس الحكم على هذا القضاء من اؤلهم الى آخرهم أي اجعوا والاصل فيه قوة تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليعصمهم من اثمهم معروض في قوله بل أولئك هم الظالمون معاهم ظالمين لاعتراضهم عن الطلب فكذا حضر وجوب عليه الجواب بالاقرار او الانكار ليشهد حضوره ولو لم يحضر عليه احضار المدعي بملاقته في الاشارة اليها وارجح المدعي اذا اقبله البينة وسند كرام أي وجوب العاين عليه في آخر هذا الباب

(قوله فان كان المدعى به عينا في المدعى عليه كلف احضاره الى مجلس الحكم للاشارة اليها) أقول يصح كلف المدعى عليه احضارته العاين للاشارة اليه في الدعوى او قوله في الاشارة بابلغ في التعريف لكونها الخ أقول يعني لكون الالفة (قوله لان العصابة ورضي الله عنهم فعلاوا كذلك)

أقول فيه تأمل (قوله على هذا القضاء من اؤلهم الى آخرهم) أقول الموافق لظاهر عبارة الهاد من آخرهم على (قوله أي اجعوا الخ) أقول يجوز ان يكون تفسير المتعلق على هذا القضاء بان يكون تفسير قوله من اؤلهم الى آخرهم

قال (وان لم تكن حاضرة لم يسمع ذكر قيمتها) يعني اذا وقع الدعوى في عين غائبة لا يدري مكانها المسمى في قيمتها (بالمسمى المدعى به معلوما) وكذا الوصف ليس كذلك (لان العين لا تعرف بالوصف) وان وقع فيه لا مكان المشاركة فيه كما مر فذكره في غير موضعها غير مفيد (والقيمة شئ) (تعريفه) العين فذكرها يكون مفيدا وقوله (وقد تعذر مشاهدة العين) جلة ما يقين قوله لان العين لا تعرف بالوصف يعني والحال ان المشاهدة تعذر وان غلاظ تركه كيميلا يعني (وقال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكثرة والاوث) يشاء على ان الفضل بقيمة المسمك لا على التضاهيل المسمك عندنا في خيفة لان في المالك قائم في العين المسهلكة عنده فانه صحيح المصلح عن القصور على كثر من قيمته فلو لم يكن عين المسهلكة (١٤٣) لما جاز ذلك لكون الواجب حينئذ في ذمة المسهلكت قيمة المصوب وهو دين في الذمة والصلح على كثر من جنس الدين لا يجوز وانما كان كذلك لاجل من بيان المسهلكت في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا يقضي فلا بد من ذكر الكثرة والاوث ومن المشايخ من اختلف لان المقصود في دعوى الدابة المسهلكة القيمة فلا حاجة الى ذكر الكثرة والاوث

قال (وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها بالمسمى المدعى معلوما) لان العين لا تعرف بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعذر مشاهدة العين وقال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكثرة والاوث على المدعي عليه في اخذ هذا الباب (قال وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها) هذا لفظ القدر في خصمهم أي وان لم تكن العين المدعى حاضرة في يد المدعي عليه بل كانت غائبة لا يدري مكانها ذكر المدعي قيمة العين للمطالبة القائمة (بالمسمى المدعى معلوما) يتضح الدعوى ووقوعها على معلوم (لان العين لا تعرف بالوصف) لا مكان مشاركة اعيان كثيرة فيه وان وقع فيه ذكر الوصف لا يفيده (والقيمة تعرف به) أي والقيمة شئ تعرف العين به فذكرها مفيد (وقد تعذر مشاهدة العين) جلة ما يقين قوله والقيمة تعرف به أي والقيمة شئ تعرف به يعني والحال ان المشاهدة تعذر فيكون ذكر القيمة انما انقص ما يمكن الاعلام وقد جعل صاحب العنايه لجلالة الزور عالة من قوله لان العين لا تعرف بالوصف فطحا الاختيار ثم الاختيار (وقال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الكثرة والاوث) قال صاحب الكافي انما لا عين القاضي غير الدين وصاحب الفقيه وقال كذا العين غائبة او ادعى انه في يد المدعي عليه فانكر ان بين المدعي قيمته وصحته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة وقال غصب من عين كذا ولا أدري أنه هالك قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في علمه أكتب أنه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر به اه وقال صاحب النهاية والكفاية تقلان عن الامام فخر الاسلام البرزقي انما كتبت المسئلة مختلفة فيما ينبغي القاضي ان يكتب المدعي بيان القيمة واذا كلفه ولم يبين تسمع دعواه لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد أضرب به ان تعذر عليه الوصول الى حقه ثم قال واذا سقط بيان القيمة من المدعي سقط عن الشهود بالبرق الاول اه وقال الامام الزلي في شرح لكن بعد نقل ما ذكر في الكافي فاذا سقط بيان القيمة من المدعي سقط عن الشهود ايضا بل أولى لانهم بعد عن ممارسته اه وقال صاحب الدرر والقرر بعد نقل ما في الكافي أقول فائدة هذه الدعوى مع هذه الجملة الفاحشة زوجة العيين على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن البين فليست بأن كلام الكافي لا يكون كافيا لاجل ما يقتضي الحمد لله على التوفيق انتهى أقول ودعاه أنما ذكر من الفائق متعارفي جمع صور دعوى المحصول ديناً كمال وعينا فيقتضى صحة دعوى الجهر ومطالعهم أنهم مبروا بأن من شرائط صحة الدعوى كون المدعي معلوما غير مجهول وان رواه به صحة دعوى العين مع جهالة الثبة انما وردت في دعوى العين الثبة فقط ويمكن

قال المصنف (وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها بالمسمى المدعى معلوما) أقول قال العلامة التنقي في الكافي ان المدعي ادعى بين القيمة وقال غصب من عين كذا ولا أدري أنه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في طاعة الكتب أنه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو

كلف بيان القيمة لتضرر به انتهى وعزا الى القاضي فخر الدين وصاحب الفقيه وقال السلامه الزلي في شرح الكتز فاذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود ايضا بل أولى لانهم بعد عن ممارسته قال المصنف (والقيمة تعرف به) وقد تعذر مشاهدة العين) أقول حال من الضمير المستقر قوله تعرف به هو الممن تقوم مقام العائد الذي الحال لاتحاده معه ويجوز ان تنازع قوله تعرف بالوصف وقوله تعرف به في المثل (قوله اذا وقع الدعوى الى قوله فذكرها يكون مفيدا) أقول يعني ان العين لا تعرف بالوصف وان يولج في الوصف لا مكان المشاركة في الوصف كما مر فذكر الوصف في تعريف العين الغائبة غير مفيد والقيمة شئ تعرف به بالعين فذكر القيمة يكون مفيدا (قوله جلة ما يقين قوله لان العين الخ) أقول بل من قوله والقيمة تعرف به فانه اقرب للتفاوت معنى (قوله على كثر من قيمته) أقول كما يجب في كتاب الصلح

قال (وان ادعى عقارا استدعوا كراهته في المادى عليه وانه يطالب به)

أن يقال في دفعه أن مجرد بيان القائمة المذكورة في جميع صور دعوى المجهول لا يقتضي صحة دعوى المجهول مطلقا بل لابد لصحة الدعوى من علم مقتضية لها غير القائمة متبسة علمها وقد ضاقت الملة مقتضية لصحة الدعوى في صورة دعوى العين القائمة بالمجهول فوهي ان الانسان ربما لا يعرف قيمة ما له فلو كان بيان القيمة لتضرره وبقربان القائمة فيما بينها صاحب المهر والقرع بخلاف ما في صور دعوى المجهول اذ لم يتحقق فيها علم مقتضية لصحة الدعوى فلا يشترط بيان القائمة المذكورة فيها ولكن برحمتك أن يقال ان مثل تلك العلم المذكورة يتحقق في غير تلك الصورة أيضا من صور دعوى المجهول كأنها كالمورد حيث لا يكون في ذم الناس ولم يعرف الوارث حتى تلك الديون ولا فسد رها ولم يعرف أصله مما لا خلاف في ذلك الوارث في دعوى تلك الديون على المديون يبين حسنها أو فسادها لتضررها إذا كان الانسان ربما لا يعرف قدر مال مورثه ولا يحسنه عند كون ذلك المال في يد مورثه فخلا عن أن يعرفه ما عند كونه في ذم الناس فينبغي أن تصح دعوى مثل تلك الديون المجهولة مثل ما قيل في صحة دعوى الاعيان القائمة بالمجهول فتصح على ما قيل به أحد ثم أقول الظاهر من قولهم واذ سقط بيان القيمة عن المدعى سقط عن الشهود بالبريق الأولى أن في دعوى العين القائمة تسمع الدعوى مع جهالة القيمة المدعى وتقبل الشهادة مع جهالة قيمة المشهود به لكن تستكمل جدا فان القاضي بعد أن سمع هذه الدعوى وقبل هذه الشهادة لم يصح للمدعى على المدعى عليه القضاء بالمجهول فغير ممكن أن يصرحوا به في صدر كتاب الدعوى حيث ظهروا أن من شروط صحة الدعوى كون المدعى معلوما معلوما بعد إمكان القضاء بالمجهول لا يقال القاضي يصير المدعى عليه بيان قيمة ما مدعى عليه فهو عليه ما بين فلا يكون القضاء بالمجهول لا أقول المبرر عليه انما يصح لو أقر المدعى عليه على الجهالة فان التجهيل حينئذ يصير من جهته مستأجل ما اعترف به ولم يسمه عليه فعليه البيان على ما تقر في كتاب الاقرار وأما اذ لم يقر به بل ثبت بالبينه كما قيل لكن فيه فلا يمكن التجهيل من جهة المدعى عليه ولم يجعل شيئا فلا وجه لاجباره على البيان بقتضى قواعده الفقهية في الاشكال فان قلت القاضي لا يصح بقتبة العين القائمة بل يصح برتبة العين نفسها الى صاحبها والجهة في قيمة تلك العين لا في نفسها فلا يلزم القضاء بالمجهول قلت قد مر في الخطاب أن العين انما تعرف بالقيمة لا بغيرها فالجهة في قيمة العين جهالة في نفسها وأيضا إذا حكم القاضي برتبة العين القائمة الى صاحب المهر المحكوم عليه عن ردها الى صاحبها ولم يرد ردها الى القاضي ان حكمه بذلك بقيمة تلك العين يعود الاشكال وان لم يصح بما يبيع حق المدعى ولا يظهر لصاحبه دعواه وقبله ينتهت فائدة فلن قيل القاضي لا يصح على الخصم شيء من المال بل يحسنه ليرد العين المذعومة الى المدعى ففائدة مبرر مع الدعوى وقبل البينة من الماس قلنا ان في بحسبه ان حبه أيضا يصير ظالمه بعد أن لم يجر من ردها الى المدعى أن يضي على الحبس مدة يعلم أن ثلوث وقت العين المذعومة لا يظهرها على ما ذكر في كتاب التصب وان حسبه الى مدة ظهوره وعجزه عن ردها الى المدعى ثم خلى يسهل من غير أن يلزمه الضمان فذل ذلك لم يبعد في الشرع عند اثبات الحقوق المادية والجهة لا يصح لولا مقام على كل حال عن شربهم الاشكال (قال) أي القدر الذي في مختصره (وان ادعى عقارا حده) أي ذكر للمدعى حدوده (وذكره) أي التقابل (في المادى عليه وانه يطالب به) أي ذكر ان المدعى يطالب المدعى عليه بالمادى أي اقول تمكنا وقوع وضع هذه المسئلة في عامة معترات التورن ولكن فقهه واذ التبادر منه أن ذكر حدود العقار كلف في ثمره عند الدعوى وليس كذلك اذ قد صرح في معترات القضاة بل في بعض شروطها أي أيضا بأنه اذا وقت الدعوى في السبق فلا بد من ذكر البلدة التي فيها العقار

قال (وان ادعى عقارا استدعوا كراهته في المادى عليه وانه يطالب به)
الح (ان كان المدعى بعقارا فلا بد من ثلاثة أشياء تحمدهم ذكر المدعى أنه في المادى عليه وانه يطالب به أما الاول فلا علم بأقصى ما يمكن فيه وذلك انما يكون بذكر البلدة ثم الموضع الذي هو فيه ثم بذكر حده

(قوله وذلك انما يكون بذكر البلدة الخ) أقول يصلح وجوب ذكر البلدة والموضع الذي هو فيه بطريق الدلالة فافهم

لانه تعذر التعريف بالاشارة من غير النقل قصارا الى التصديق فان التعريف به وبذ كرا الحدود الاربعة
وبذ كرا أسماء أصحاب الحدود وأنسابهم ولا يضمن ذ كرا الجدل لان غلام التعريف به عند أي حنفية على
ما عرفت هو الصحيح ولو كان الرجل مشهورا بكنيته ذكره فانه كرا ثلث من الحدود بكنيته بها عندنا
خلافا لغيره لوجود الألفاظ في الاربعة لا بتختلفه المدعي ولا كذلك بتر كما

لانه لم يصر التعريف

بالاشارة تعذر النقل جميع
الى ذلك لتعريف ولا بد
من ذ كرا أسماء أصحاب الحدود
وأنسابهم الا اذا كان
مصر وقامثل أي حنفية
وابن أبي ليلى فانه يستثنى
عن ذ كرهما ولا يضمن ذ كره
الجد لان غلام التعريف به
عند أي حنفية على ما عرفت
هو الصحيح فانه كرا ثلاثة
من الحدود بكنيته بها عندنا
خلافا لغيره لوجود الألفاظ
ومن هذا يعلم ان ذ كرا اثنين
لا يكفي بخلاف ما اذغلط في
الحسد الرابع وأنه في
الكتاب باعتبار الجهة لانه
يختلف به أي بالفظ في الحد
المدعي ولا كذلك بتر كما
كالوشهد شاهدان بالبيع
وقبض الثمن وزر كاذر
الغنم جاز ولو غلط في الثمن
لا يجوز شهادة تمالا مصار
عقدا آخر بالفظ وبهنا
الفرق بطل لم يمس زفر
الترك على اللفظ

ومن ذ كرا الجهة ومن ذ كرا السكة ومن ذ كرا الحدود وقال في المصلحة تصح الدعوى اذا بين المصروف والماله
والموضع والحدود وقبل ذ كرا الجهة والسوق والسكة ليس ملازمه ذ كرا المصروف او الماله بل لازم انتهى وقد
صرح في محضر برات الفتاوى ايضا بان الفقهاء اختلفوا في البداية فقال الشيخ الاعلم الفقيه الحاكم
أبو نصر احدى بن محمد البحر تدعى في شروطها اذ وقع المدعي في العقار فلا يضمن ذ كرا البلدة التي فيها العقار
فمن ذ كرا الجهة فمن ذ كرا السكة فبدأ أولا بد ذ كره كورة ثم بالجهة اختيار القول بحمدن المذهب جند
أن يبدأ بالاعم ثم ينتقل منه الى الاخص وقال أبو زيد البغدادى يبدأ بالاعم ثم بالجهة ثم يقول باني
سكة كذا في محله كذا في كورة كذا وتطرح على السبب حيث يقول فقلان ثم يقول ان فقلان ثم يذ كره
البلد فيبدأ بأعماله الاكرب ثم ينتقل الى الابد قال في كل واحد من القولين بعد ذ كرهما الاختلاف
ما قاله محمد بن الحسن أحسن لان العلم يعرف بالخاص ولا يعرف بالخاص والعلم وفضل السبب عليه
لان الاعم اسمه فان سطر في الدنيا كثير فظن يعرف فها والارقي الى الاخص فنقول ابن محمد وهذا
أخص فان عرف فيها والارقي الى البلدان انتهى وقال في المحيط اختلف أهل الشروط في البداية فالاعم
أو بالخاص وأهل العلم بالخاص في البداية بما مشاهته وقيل عباد الدين في ذ كره قلت اختلافات
أهل الشروط أمه ينزل من الاعم الى الاخص أو من الاخص الى الاعم اجماع منهم على شرطية البيان
انتهى فقد تلخص عما ذكرناه كانه ان ذ كرا الحدود ليس يكفي في تعريف العقار بل لا بد ايضا من ذ كره
البلدة والجهة وغير ذلك في ما ذكره قال المصنف في تطل الزوم التصديق في دعوى العقار (لانه تعذر
التعريف بالاشارة من غير النقل) أي نقل العقار (قصارا الى التصديق فان التعريف به يعرفه) أو
لقائل ان يقول ان تصديق النقل لا يقتضي تعذر التعريف بالاشارة لوجود أن محضر القاضي عند العقار
أو بيعت أمينة اليه فيشير المدعي اليه في محضر القاضي أو أمينة معين ما قالوا في المنقولات التي تعذر
نقلها كالرعي وشحمه على ما ذكرناه في ما عرفت يمكن ان يدفع بان المنقولات التي يتصرف نقلها تارة تعذر
فيها حضور القاضي أو أمينة عندها لعدم تأديه الى المخرج بخلاف العقارات فانها كثيرة فلو كان
القاضي يحضر عندها أو بيعت أمينة اليه لادى الى المخرج فاقترعا (وبذ كرا الحدود الاربع بذكر
أسماء أصحاب الحدود وأنسابهم ولا يضمن ذ كرا الجدل لان غلام التعريف به عند أي حنفية على ما عرفت
هو الصحيح) احتراز عاروى عنهما أن ذ كرا لا يكفي (ولو كان الرجل مشهورا) مثل أي حنفية
وابن أبي ليلى (بكنيته ذكره) يعني لاجابة الورد والابواب الجدي حيث لا يضمن التعريف بالاسم بل ذ كره
النسب في الدار لا يضمن التصديق وان كانت مشهورة عند أي حنفية وعندها لا يشترط لان الشهرة
مفتية عنه وله أن يقدرها لا يصير معلوما لا بصيد كذا في الكافي وغيره (فانه كرا ثلث من الحدود
بكنيته بها عندنا خلافا لغيره لوجود الألفاظ) دليل لنا يعني أن اقله لا كره مقام الكل أصل في الشرع
فجعل به هنا أيضا (بخلاف ما اذغلط في الاربعة) أي في الحد الرابع وأنه المصنف باعتبار الجهة
يعني ان ذ كرا الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع جاز عندنا خلافا لغيره وأما ان ذ كرا الحدود الاربعة أيضا
وغلط فيه فلا يجوز اتفاق شيوخنا وغيره (لانه يختلفه) أي بالفظ (المدعي ولا كذلك بتر كما)

وكا يشترط التصديق المدعى بشرط في الشهادة وأما الثاني فلا بد منه لأنه انما ينصب خصما اذا كان المدعى في يد وفي العقار لا يكتفى
 بكرد المدعى وتصديق المدعى عليه أنه في يد بل لا تثبت الدفعية الا بالينة بأن يشهدوا بأنهم كانوا أو أنه في يده حتى لو قالوا سمعنا ذلك لا تقبل
 وكذا في غيره من الصور ولا بد في الشهادة على اليدين ذلك أو يعلم القاضي أنه في يد المدعى التهمة الواضحة لان العقار قد يكون في يد
 غيره وما هو امرنا فعلى أن يصدق المدعى عليه المدعى بأن العقار في يد المدعى عليه ليحكم القاضي بالمدعى عليه حتى يتصرف فيه
 المدعى عليه وكان القاضي عليه بالتصرف في مال الغير وذلك بغض الخشخشة لاعتدائه لغيره في ذلك

قال المصنف (في التهمة الواضحة) (١٤٦) اذا العار ساد في يد غيرها (أقول قال ابن البراء في فتاواه في كتاب الدعوى

وكا يشترط التصديق المدعى بشرط في الشهادة وقوله في الكتاب وذ كراهي في المدعى عليه
 لا بد منه لأنه انما ينصب خصما اذا كان في يده وفي العقار لا يكتفى بكرد المدعى وتصديق المدعى عليه
 أنه في يده بل لا تثبت الدفعية الا بالينة أو علم القاضي هو الصحيح في التهمة الواضحة اذا العار ساد في
 يد غيرها
 وطريقهما انما يشهد شاهدان بالبيع وقبض الثمن وتر كذا كرا الثمن جاز ولو غلط في الثمن لا يجوز شهادتهما
 لا مصلح عقدا آخر فاعلم وهذا الفرق بطل قياس زفر القول على الغلط (وكا يشترط التصديق المدعى
 بشرط في الشهادة) فيعبر في الثانية طيعري في الأولى (وقوله في الكتاب) أي قول القدر في
 محتمره (وذ كراهي) يعني العقار (في المدعى عليه لا بد منه لأنه) أي المدعى عليه (انما ينصب
 خصما) أي في دعوى العين (اذا كان في يده) أي اذا كان المدعى في يده (وفي العقار لا يكتفى بكرد
 المدعى وتصديق المدعى عليه أنه) أي العقار (في يده بل لا تثبت الدفعية الا بالينة) بأن يشهد الشهود
 أنهم كانوا أو أن ذلك العقار للمدعى في يده المدعى عليه حتى لو قالوا سمعنا انما العار المدعى عليه بأنه في يده ثم تقبل
 شهادتهم وكذا الحال في غيره من هذه الصورة وقد لا يفرق الشهود بين الامرين فلا بد أن يبالوا فيهم القاضي
 أن معناية تشهدون أم من مبالغ كذا كره في محتمره انما الفتاوى (أو علم القاضي) عطف على البينة
 أي أو يعلم القاضي أن ذلك العقار للمدعى في يده المدعى عليه (هو الصحيح) احتراز عن قول بعض المشايخ
 فان عندهم يكتفى بتصديق المدعى عليه أنه في يده واعتلت في العقار الا بالينة أو علم القاضي
 على القول الصحيح (في التهمة الواضحة اذا العار ساد) أي علمه (في يد غيرها) أي غير المدعى
 والمدعى عليه قال صاحب النهاية أي يستعمل اسمها أو اضاع على أن يصدق المدعى عليه المدعى
 بأن العقار في يد المدعى عليه ليحكم القاضي بالمدعى عليه حتى يتصرف المدعى عليه فيه
 وهو في الواقع في يد الثالث لان ذلك خصما لا تصرف في مال الغير ويؤدى ذلك إلى نقض القضاء
 عند ظهوره أنه في يد الثالث اه كلامه وقد اتفقنا أن في شرح هذا المقام من هذا المعنى صاحب
 مصراع الجردية ثم صاحب الصباية ثم الشارح يعني أقول هذا خطب عظيم منهم أما أولا فلا بد للمدعى
 عليه في الصورة ان يورد لا بد على أحد شيأ بل يصدق المدعى في قوله أن العقار في يد المدعى عليه ولا
 شك أن تصديق المدعى الآخر ليس بدعوى عليه فكيف يتصور هناك من القاضي الحكم بالمدعى

آخر الفصل الخامس عشر
 في نوع من التماس عشر
 ذكر الصدر الشهود وغيره في
 الفرق بين المنقول وغيره ان
 التعلق لو كان قائما بالدين
 احضار قيمتين الحاكم
 وان كان مالكا فقد اقر
 بل يوم الضمان على نفسه
 وقراره على نفسه جهة وفي
 العقار تمة الواضحة ثابتة
 لا تليس في يد المالك بحسب
 الحقيقة بل اليد عليه
 بالحكم فسر بما يتواضع
 المدعى مع غير المالك حتى
 يقر باليد ويقيم عليه شهودا
 ذورا فيسأل عنه المدعى
 عليه ويوصل بالحكم ثم
 يجمع على المالك بحكم
 قاض عند قاض آخر
 ويبرهن عليه فان القضاء
 أسباب المالك بطلان الشاهد
 الاداء بانما كبحكم
 الحاكم ولو سريضا اضاع على
 الحاكم أن يقبله فصار
 للحكم فوق معانية اليد
 حتى لو سريضا يثبت شهدة

بالمالك يتاح على اليد لا قبل كالمزلة التهمة في المحقول منتفية لان المنقول يكون في يد المالك حقيقة
 فلا تصورية تلك التهمة ولان المالك لا يكتفه من النقل والاحضار يعين على الحاكم انتهى كلام ابن البراء في فلا يرد ما اعترض عليه في
 بعض الشروح من كون تمة الواضحة متصورة في العين أيضا (قوله ليحكم القاضي باليد) أقول فيه بحث اذا حكم هناك من
 القاضي للمدعى عليه ولو لم فهو قد امتنع لا فضلا حقا ولا فساد في نقض قضاء التركة لا يرى انما اذا ارتفع القاضي وبغض
 المدعى عن اليقظة للمدعى عليه بترك المدعى في يده ثم اذا جاز المدعى يشهد في نفسه والحق ما في النهاية اخذ من المبسوط
 فهو اجمعا مثلا

بخلاف المتقول لان اليد فيه مشاهدة وقوله وانه يطلب به لان المطالبة حق فلا بد من طلبه ولانه
يحتمل أن يكون مرهوناً في يده أو محبوساً في يده أو بالمطالبة نزول هذا الاحتمال

عليه والمحقق العباد يقتضي سابقة الدعوى وأما ما سئل أن الحكم من القاضي لا يصح
الابحجة من اليقظة والأقرار وقد انتفتت بقسمها في تلك الصورة أما انتفاء اليقظة فلا بد للمقرر أن
لا تقوم نيته على ثبوت اليد للدعي عليه وأما انتفاء الأقرار فلا أن الأقرار هو الانعبار بمقتضى الخبر على
نفسه ولا يخفى أن هذا المعنى غير متصور من المدعي عليه ولا من المدعي بالنسبة إلى حق اليد في تلك
الصورة فلا بد أن تصح إطفاء مسألت ثبوت اليد للدعي عليه في تلك الصورة لم يصح الحكم من القاضي باليد
للدعي عليه هناك فقبل قولهم لصح القاضي باليد للدعي عليه الخ والصواب أن مراد المصنف ههنا هو
أن الصلة قد تكون في يد غيره ولو ما يتوافق على أن يصدق المدعي عليه المدعي في أن ذلك العقار
في يد المدعي عليه فيقيم المدعي اليقظة على المدعي عليه بأن ذلك العقار في يد المدعي عليه في ذلك العقار
فيصير هذا قضاءه بحال الغير الذي كان ذلك العقار في يده في الواقع ويقضي ذلك إلى نقض القضاء عند
ظهوره في ذلك الغير وله صدق أصح الامام تاضاً في تناوذه عن هذا حيث قالوا كإنه لا يصح من
أصحابنا أن يسلوا لأهل البيت على رجل أن يفيده الفار التي سدها كذا وبين حدودها فان القاضي
لا يصح دعواه ولا يقبل نيته على الملك ما لم يثبت اليقظة ان الفار في يد المدعي عليه ثم يقيم اليقظة أنها له توهم
أنهم ما أضاف في حدود في يد ذلك على أن يبعث أحدهما فيقول الآخر أنها في يده ثم يقيم المدعي نيته
عليه وأنه له والدار في يد غيره ما هو باطل لأن هذا قضاء على السفر اهـ (بخلاف المتقول لان اليد فيه
مشاهدة) فلا مجال للواضحة المذكورة (وقوله) أي قول القدر في محضه (وانه يطلب به
لان المطالبة حق فلا بد من طلبه) قال صاحب العنافة في عبارته ناسخ لأنه يقول الحق لا يتقدر فلا بد من
طلب المطالبة فتأمل ويمكن أن يجاب عنه بأن المطالبة مصدر بمعنى المفعول فكان معناه المطالبة حق
فلا بد من طلبه اهـ كلامه أقول كل من أراد موجوباً لمصافة أما سقوط الأول فلا بد من الصغير في طلبه
ليس راجع إلى الحق كآوهم بل هو راجع إلى ما يرجع إليه ضمير حق وهو المدعي فالقوله المطالبة
حق المدعي فلا بد من طلب المدعي حتى يجيب على القاضي إطفائه فلا مسحة أصلاً وأما سقوط
الثاني فمن وجهين الأول أن المطالبة من طلب يكتد المطالب المفعول ههنا هو المدعي عليه والذي دخل
عليه الباع هو المدعي فلو كان المعنى المطالب حق المدعي ما راعى المدعي عليه حق المدعي ولا خفاء
في حساده والثاني أن المدعي أيضاً يثبت حق المدعي البتة بل إن ثبت دعوى المدعي يكون للمدعي
حقه والأقلا في ابتداء الامر من أين ثبت أنه حق حتى يتم إن يقال هو حق فلا بد من طلبه اللهم إلا أن
يقال أنه حق في ابتداء الامر أيضاً على وجهه لكنه يحتاج حينئذ إلى تقدير قيد على زعمه كالحاجة إلى
جعل المصدر بمعنى المفعول ولا يخفى أن شأن المصنف بعزل عن مثل هذا التعسف وقال بعض الفضلاء
ولا يبعد أن تكون المطالبة اسم مفعول والثاني بتأويل الأرض ونحوها اهـ أقول هذا يصيد عن الحق
وأيضاً مما ظاهراً صاحب العنافة في جوابه أما الأول فلما ذكرنا في سقوط جواب صاحب العنافة
الوجهين وأما الثاني فلا نعتق قضاء التعير عن كل مطلب به نيعة الثاني وتأويل كل مطلب بذكر
بمؤثر وهذا ما لا يقبله القطر السليمة بخلاف ما قال صاحب العنافة (ولا يمكن أن يكون) أي
المدعي (مرهوناً في يده) أي في يد المدعي عليه (أو محبوساً في يده) فلا يصح الدعوى قبل أدائه
الدين أو قبل أدائه الثمن (و بالمطالبة نزول هذا الاحتمال) أفلو كان مرهوناً أو محبوساً في يده لم يطلب

بخلاف المتقول فان اليد
في مشاهدة وأما الثالث
فلا أن المطالبة حق فلا بد
من طلبه وفي عبارته
ناسخ لأنه يقول الحق لا يتقدر
فلا بد من طلب المطالبة
فتأمل ويمكن أن يجاب عنه
بأن المطالبة مصدر بمعنى
المفعول فكان معناه
المطالبة حق فلا بد من طلبه
ولا يمكن أن يكون
مرهوناً في يده أو محبوساً
في يده بالمطالبة نزول
هذا الاحتمال

(قوله ويمكن أن يجاب عنه
بأن المطالبة مصدر بمعنى
المفعول) أقول ولا يبعد
أن تكون المطالبة اسم
مفعول والثاني بتأويل
الأرض ونحوها ما ظاهراً
أن ضمير طلبه راجع إلى
المدعي لا إلى الحق لثابت
التفكيك فلا يخبر

وعن هذا أي بسبب هذا الاحتمال نكالم الشايع في المنقول يجب أن يقول هو حق بغير حرق لأن العين في يدني اليد في هاتين الصورتين نحن

قال المصنف (وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بغير حرق) أقول قال صاحب الزكاة وفي المنقول بغير حرق قال صدر الشريعة في شرحه فإن الشيء يكون في يد غيره المالك حتى كثره في يد المالكين وليس في يد المالك لأجل الثمن أقول هذه تشمل المقارضا أيضا لأدري ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم انتهى ونحن نقول فإن احتمال كون المنقول في يد المدعي عليه بحق يزول بالمطالبة على ما صرحوا به فلو جرحوا الزيادة حتى حكموا أو جرحوا بما صرح به صاحب الهداية وأجاب صاحب القواعد عن اعتراض صدر الشريعة بأن يقال إن إدراجه وجهه موقوف على مقدمتين مسلمتين إحداهما أن دعوى الاعيان لأصغر الأعلى ذي اليد كإفاد في الهداية إنما تنصب خصما إذا سكن في يده والثانية أن الشبه معتبر بغير دفعه الشبه كالأولان شبهة في المطالبة بالحققة لا شبهة في دعوى العقار بآثباته بالينة لتصح الدعوى وبهذا فهو بكون احتمال كون اليد في المالك بحق شبهة الشبه فلا تعتبر دفعها في دعوى العقار بآثباته بالينة لتصح الدعوى وبهذا فهو بكون احتمال كون اليد في المالك بحق شبهة الشبه فلا تعتبر وأما اليد في المنقول فذلك هو مشاهدنا (١٤٨)

وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن يقول في يده بغير حرق

بالانتزاع من ذي اليد قبل أداء الدين أو الفسخ (وعن هذا) أي بسبب هذا الاحتمال (قالوا) أي الشايع (في المنقول) أي في دعوى المنقول (يجب أن يقول في يده بغير حرق) أي يجب أن يقول المدعي هذا الشيء الذي ادعيه في يد المدعي عليه بغير حرق لأن هذا الاحتمال فإن العين في يدني اليد في تلك الصورتين بحق أقول ورد عليه أنه إن كان كذا كالمطالبة عملا لا يثبت في دعوى المنقول أيضا فقد حصل زوال الاحتمال المذكور في يد كذا كالمطالبة كافي دعوى العقار فبني أن لا تنصب بغير حرق في دعوى المنقول كالتصريح في دعوى العقار وإن لم يكن ذكر المطالبة عملا لا يثبت في دعوى المنقول يكون الدليل القوي كره المصنف في وجوب ذكر المطالبة في دعوى العقار ودعوى الدين وهو قوله لأن المطالبة حق المدعي فلا بد من طلبه منقوضا بصورت دعوى المنقول ويمكن أن يجاب عنه بنوع بسيط في الكلام وتصحيح في المقام وهو أن ذكر المطالبة عملا لا يثبت في دعوى المنقول أيضا على ما يتنبه الغلب القوي كره المصنف في دعوى العقار وفي دعوى الدين لكن لا يجيب ذكره ما قبل احضار المدعي عليه المنقول إلى مجلس القاضي بل انما يجيب ذكره ما بعد احضاره إليه لأن إعلام المدعي بالقضية ما يمكن شرط وذلك في المنقول لا يكون إلا بالاشارة كما مر في المحضر المنقول إلى مجلس القاضي لم فصل الاشارة اليه وما لم يحصل الاشارة اليه لم يصير معلوما عما يجب إعلامه به وما لم يصير معلوما به فإم تصح الفاعل في ذكر المطالبة به وهذا قول المصنف فيلزم أن صاحب التهمة قد حضر فلم يبق إلا المطالبة بغير إشارة إلى ما مابق شيء يتعلق به تمام الدعوى لم يجز ذكر المطالبة ولا شك أن احضار المنقول إلى مجلس القاضي عما يتعلق به تمام الدعوى فلم يجز قبله على المدعي ذكر المطالبة

ورد هذا الجواب بأنه قد صرح في الهداية والشرح بأنه لا بد من المطالبة في العقار بضائر الاحتمال كونه موهوبا أو محبوسا بالثمن ويضمن من هذا أنهم اعتبروا ذلك الاحتمال وأوجبوا دفعه في العقار أيضا وهذا ليس من شبهة الشبه التي لا يصير بها كالا يحق على المتردد انتهى وإن أردت تصحيح المقام فلتنصير الكلام فلتصح ما بين يديك مستحينا بالملك السلام ومستحينا من وفي القبض والالهام فأقول لا شك أن في العقار شبهة في ثبوت اليد على المدعي ثم ينفق كونها

بغير حرق وأن الثانية شبهة الشبه وذلك لظاهر أن تنصير أقوالهم وإن شبهة الشبه غير معتبرة إلا إذا انتفعت الشبهة فإن قلنا شبهة الشبهة لا تكون شبهة معتبرة إلا يرى أنهم إذا شهدوا على رجل بالزنا بامرأة ثالثة فله بعد لأن الذي فيه شبهة في دعوى النكاح انقضت ثم ينفق كونها شبهة الشبهة وأما إذا حضر قبل الاستيفاء وادعت النكاح لا يحل الرجل اعتبار شبهة الصدق إذا تحققت هذه المقدمات فنقول لو أتى مدعي العقار بهذه الزيادة وقال هو في يده بغير حرق وقد عر سعل من عليه العربية أنه إذا كان في كلامه منقضي فمقتضى حوجه من الوجوه فقاطا إلا أنه قد وثق القيد بل عكس القصد وهو الاهتمام بدفع شبهة الشبهة مع هذه شبهة مما عاها قالوا دفعها إلى كلامه متقل متأخر بحسب الرتبة عن ثبوت البهوه قول المدعي أطلاله فإن في تلك الرتبة انتفعت شبهة بغيرها وبقت شبهة الشبهة معتبرة بخلاف المنقول فإن ثبوت اليد فيه مشاهد لا شبهة فيه ما وجوه آثار الإزالة تنتفع شبهة كون اليد في أوترة لو زاد المدعي قوله بغير حرق في دعوى العقار وهو متعلق بالكلام الأول ومن جلته ولم يندفع في تلك الحالة شبهة كون في يد غيره بل ما عاها رتبة الشبه والمطالبة متأخرة رتبة عن ثبوت اليد فلا يلزم من ادعاءها به محذور كما ثبت عليه بخلاف المنقول فإنه ليس في شبهة كونه في يد غيره فاعتبر هذا فإنه هو الكلام الفصل والقول الخزل الحمد الذي هذا له أنوما كسبا يتعدى لولا هذا فإنه تعلم أن المطالبة في المنقول كالمطالبة في الفون ليس فم الاحتمال بل ذلك مخصوص بالعقار

فالموجب قبله عليه ذكرها وجب عليه ان ذلك أن يقول في يده بغير حق إزالة الاحتمال المذكور حتى
يجب على المدعي عليه احضار المدعي المتقول الى المجلس القاضي ويصح للقاضي تكليفه باحضار ما له
والحاصل أن الاحتياج الذي يادع بغير حق في دعوى المتقول لاجل أن يجب على المدعي عليه احضار
المدعي الى المجلس الحكم وجوب احضار المدعي الى المجلس القاضي مختص بدعوى المتقول كما مر في
الكتاب فوجيز بآثار التمسك المذكور في دعوى المتقول دون غيرها ثم لنزيد التمسك المذكور في دعوى
المتقول قبل احضار المدعي عليه المدعي الى المجلس القاضي وزال الاحتمال المذكور به لم يبق إذ كره
المطالبة فيها بما احضار ما له الا على واحدة وهي أن المطالبة حق فلا بد من ذكره كما هي العلة فقط في
دعوى الدين بخلاف دعوى العقار فإن ذكر المطالبة فيها علة كاذبة كرهها المصنف وبهذا السط
والتحقيق بين ادعاء اعترض صدور الشرع على القوم حيث قال في شرحه الوفاة أقول هذه العلة
تعمل العقار أيضا فلا أدري ما وجه تخصيص المتقول بهذا الحكم اهـ ثم هنا تملك أخرى القضاء
التأخير فلا علينا أن نتفاهل وتكلم عليها فاعلم ان صاحب الدور والقرع أوجب عن اعتراض صدر
الشرع بوجه آخر حيث قال ان دراية وبه موقوفه على مقدمتين مسلمتين احدهما أن دعوى
الاعيان لا تصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما يقتضيهما اذا كان في يده والثانية أن الشبهة
معتبرة بحسب دفعها لاشبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الرابطة بالحققة لاشبهة الشبهة اذا عرفتها فاعلم
ان في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غرض شاهد بخلاف المتقول فله في مصادف وجب دفعها
في دعوى العقار اثباته بالينة لتصح الدعوى بعد ثبوته يكون احتمال كون اليد للغير المالك بحيث شبهة
الشبهة فلا تعتبر وأما اليد في المتقول فلكونه شاهد الاحتياج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد للغير
المالك فوجب دفعها تصح الدعوى اهـ ورد عليه هذا الجواب بهضم بأنه قد صرح في الهداية
والشرع بأنه لا بد من المطالبة في العقار أيضا لكونه احتمال كونه غرضاً ومحجوباً بالثمن ويعلم من
هذا أنهم اعتبروا ذلك الاحتمال وأوجبوا دفعه في العقار أيضاً وهذا ليس من شبهة الشبهة التي لم يمتروها
كما لا يمتنع على المتدبر تقدير اهـ وقال بعض الفضلاء وان أردت تحقيق المقام وتلخيص الكلام فاستمع
لما ينال عليه مستعينا بالملك السلام ومستعانا من ولي الفضيض والا الهام فاقول لاشك أن في العقار
شبهة في ثبوت اليد على المدي ثم شبهة في كونها بغير حق وان الثانية شبهة الشبهة وذلك ظاهر من تتبع
أقوالهم وان شبهة الشبهة غير معتبرة الا اذا دافعت الشبهة فان شبهة الشبهة حينئذ تكون معتبرة
الا ترى أنهم اذا شهدوا على رجل بالزنا باخر أمقاومة قائم بحدلان الذي فيه هو شبهة دعوى الكساح اذا
حضرت شبهة صدقها في تلك الدعوى فلا تعتبر لكونها شبهة الشبهة وأما اذا حضر قبل الاستيفاء
وادعت الكساح لا يحدل رجل اعتبار الشبهة الصدق اذا تحققت هذه المقدمات فتقول لو اقر المدعي
العقار لهذه الزادة وقال هو في يده بغير حق وقد قرع معك من علماء العربية انما كان في كلامه ثبت
أو متنى تشديد وجه من الوجوه فقاط الآفة من ذلك التمسك بلزم عكس المقصود وهو الا التمسك بشبهة
الشبهة مع بقاء الشبهة بصلها فأما لو ادفعها الى كلام مستقل متأخر بحسب الرتبة عن ثبوت اليد
وهو قول المدعي المطالبة فان في تلك الرتبة دافعت الشبهة بطريقها وبقيت شبهة الشبهة معتبرة
بخلاف المتقول فان ثبوت اليد فيه شاهد لاشبهة فيه فأوجبوا تلك الزيادة لتندفع بها شبهة كون
اليد بغير حق أو تقول لو زاد المدعي قوله بغير حق في دعوى العقار وهو متعلق بالكلام الاول ومن
جائته ولم يدفع في تلك الحالة شبهة كونه في يده بلزم باعتباره شبهة الشبهة والمطالبة متأخرة تامة
عن ثبوت اليد فلا يلزم من ادعاءه له محذور كما ثبت عليه بخلاف المتقول فله ليس فيه شبهة
كونه في يده غير طاعتهم هنا فهو الكلام الفصل والقول بالجزل ثم اعلم أن المطالبة في المتقول

قال (وان كان حقا في القصة ذكر أنه يطالب به) اهلنا وهذا الان صاحب القصة قد حضر فربما
الاطالب لكن لاجن نمر ضمالوصف لانه يعرفه

كالطالبة في المون ليس دفع الاحتمال بل ذلك بخصوص العقار في هنا كلامه وأقول ماذا كره
ذلك الفاضل ههنا وحده بالتصديق مما لا يحصى طائلا وما هو ذلك التفسير بصحفي أما القولان
خلاصة كلامه هي أن مدعى العقار أو في تلك الزيادة جعلها قيد الكلام الاول وقصد به دفع
شبهة كون البدعي في الزيادة اعتبارا بشبهة الشبهة والاعتماد بدفعها مع بقاها للشبهة وهي شبهة كونه
في مال الغير بحالها ان لم تدفع هذه الشبهة قيل ثبوت البدو قد قرر عندهم أن شبهة الشبهة غير معتبرة
قبل اندفاع الشبهة فألوا دفع شبهة الشبهة إلى كلام مستقل متأخر في الزيادة ثبوت البدو هو قول
المادعي طالبه فان في تلك المرة أتدفع الشبهة وبقت شبهة الشبهة معتبرة بخلاف النقل
فان ثبوت البقية معاشد فليس فيه شبهة كونه في غيره فأوجبوا تلك الزيادة لدفع شبهة كون
البدعي كالمالك المستتامة لان الحاصل منها أن لا يصح الاتيان بذلك الزيادة في دعوى العقار على أن
يحصل تلك الزيادة قبل الكلام الاول وهذا لا ينفي صحة الاتيان به على أن يحصل كلاما مستقلا بأن
يقول المدعي أنه في يده وان يده بغير حق فان الزيادة عند نصير كلاما مستقلا كآثر وتصير متأخرا
في الزيادة ثبوت البدو كقوله طالبه لانه كان حق ذكر الطالبة ان يكون بعد ثبوت البدو ذلك حق
ذكر أن يده بغير حق بعد ثبوت النقل ثبوت البدو كالاتي في المطالبة لا فائدة يضاف بيان أن يده
بغير حق وهذا مما لا يمتنع به غير ذلك الزيادة قطعا في دعوى النقل وبالجمله ان ما ذكره
وجهه فتنفي بخصوص بصورة كون الزيادة قيد الكلام الاول لا وجهه في تمام جميع صور الزيادة
فلا يتم الترتيب قطعا وأما ما يضاف لانه حيث يفتي في الاشكال في المقام بأن شبهة كون البدعي تدفع في
دعوى النقل أيضا بالطالبة فيفتي في أن تلك الزيادة المذكورة في دعوى النقل كاترك في دعوى العقار
ولا يصل هذا الاشكال بما ذكره بقوله ثم أعلن أن المطالبة في النقل كالمطالبة في المون ليس دفع
الاحتمال بل ذلك بخصوص العقار انتهى لان دفع الاحتمال المدد كور يحصل قطعاً عن ذكر
المطالبة في النقل لا مضاف لا دفع أن لا يدفع ذلك الاحتمال في النقل استدراك الزيادة
المذكورة فيه وأما اقدمناه من التصديق فنقدم به هذا الاشكال كما ندفع به اعتراض صدق الشريعة
بأنقصت من قبل المحدثه التي هذا نالها وما كانت تسمى لولا أن هذا ما أتته (قال) أي القدوري
في مختصره (وان كان حقا في القصة) أي وان كان المدعي حقا فبنا في القصة يعني ان كان دينا لا علينا
(ذكر أنه يطالب به) يعني ذكر أنه يطالب به من غير أن يشترط فيه ما يشترط في العين على ما فصل فيما
حرر (اللقنا) تعليل لم يرد ذكر المطالبة فيه وإشارته إلى قوله لان المطالبة حقه فلا يمن عليه (وهذا) أي
الاكتفاء به في المطالبة (لان صاحب القصة قد حضر فربما الا المطالبة لكن لاجن نمر بقه
أي تعريف حقا في القصة وهو اللجن (الوصف) أي بالصفة فالعني لكن لاجن نمر بقه الوصف كما
لا يمن تعريفه بالجنس والتدعي ما عرف فيما من قول القدوري ولا تقبل الدعوى حتى يذكر
شيء ما عا في جنسه وقدره (لانه يعرفه) أي لان ما في القصة يعرف بالوصف أي الصفات يقال
انه جيد أو وسط أو ردي جسد أن يذكر جنسه وقدره ولكن انما يحتاج إلى ذكر الصفة فيما إذا كان
المدعي يتاخر بيان كان في البلد وقد يختلف أما إذا كان في البلد تدعى استدراك إلى ذلك كما ذكر
في الشرح ومعتبرات القلاوي وهذا كله على تقدير أن يكون مرادنا الحنف بالوصف ههنا بمعنى الصفة
كأهل القلاوي من حيث اللفظ لكن الاظهر من حيث معنى المقام أن يكون مرادنا معنى البيان ظاهري

وان كان المدعي به حقا في
القصة ذكر أنه يطالب به
بما قلنا يعني قوله لان
المطالبة حقه فلا يمن عليه
وهذا لان صاحب القصة
قد حضر فربما الا المطالبة
لكن لاجن نمر بقه
بالوصف بأن قال هذا أو
فصله فان كالمضر وباقول
ككذا كذا يترك أو
دره ما جيد أو ردي أو
وسط اذا كان في البلد قد
يختلف وأما اذا كان في البلد
تقدروا احد فلا حاجة إلى
ذلك وبالجمله لا بد في كل
جنس من الاعلام بالوصف
ما يمكن به التعرف

قال (واقصحت الدعوى الخ) اذ صحت الدعوى بشر وطها مال التفاضل المدي عليه عنها ليكشفه وجه الحكم بأنه على وجهين اما ان يكون أمرا مفسرا وج عزله بالجهة أو بوجه ما هو بغير ضربة أن يصير جهة تحفة وذلك لانه اما أن يعترف بمخالطه أو يسكت فان كان الاول فالحكم فيمان يأمر بان يصير ج عاقبة (١٥١) لان الاقرار وجه يفتنه لا يتوقف على

قال (واذا احصت الدعوى سأل المدعي عليها) ليكشف وجه الحكم (وان عرفت قضى عليها)
لان الافراد بموجب بنفسه فيأمر بالخروج عنه (وان أنكرا للمدعي اليه) لقوله عليه
الصلوات السلام أليس قد قبل لاقبال فيعينه سأل روي البيهقي في قتله اليه فلا جرم السؤال
ليكنه الاستخلاف قال (فان احضرها قضى بها) لاتنتهاته من دعوتها (وان هجر عن ذلك وطلب
عن خصمه استخلفه عليها) لرواها ولا بد من طلبه لان الميعن حقه الا ترى انه

لكن لابد من تعريف مافي الفقرة ايضاً بالبيان اي بيان ما يحتاج اليه ذلك من جنسهم ولانهم مسلمون
ومن نوعه ومنه في بعض الصور على ما فصل في النهاية والكفاية فتعلا عن القضية فصول الاستدلال
وبالمجمل لابد في كل جنس من الاعلاها أقصى ما يمكن به التعريف (قال) أي القديري في مختصره (واذا
جئت الدعوى) أي اذا جاءت الدعوى بنسبها (سأل) أي التماسي (المدعي عليه) أي
من الدعوى (ليتكشف وجهه الحكم) أي ليكشف للقاضي وجهه الحكم أي طرفه فان ثبت حق
المدعي فان الحكم به يكون بأحد أمور ثلاثة اليتناولها الاقرار والذكور ولكل واحد منها طريق مخصوص
من التضام لا بد من السؤال ليكتشف اى طريق حكمه (فان اعترف قضى عليه) أي فان اعترف
المدعي عليه قضى القاضي عليه بالدعوى عني الذي أو بوجوب الدعوى ثم ان الخلاص لفظة القضاء
هنا توسع لان الاقرار بوجه نفسه فلا يترتب على القضاء فكل الحكم من القاضي الزاماً للخروج عن
موجب ما أثر به بخلاف البيعة لانها اقصر بوجه اتصال التضام فان الشهادة غير بمقتضى الصدق
والكذب وقد جعلها القاضي بوجه بالتضام وأقط جانب احتمال الكذب في حق العمل بها كذا في
الشروح وغيره ولو قد اشار اليه المصنف بقوله (لان الاقرار موجب بنفسه فإمره) أي بأمر القاضي
المدعي عليه (بأن يزوج عنه) أي بما وجبه الاقرار (وان أنكر) أي المدي عليه (سأل المدي
البينة) أي طلب القاضي من المدي البينة (لقوله عليه الصلوات والسلام) أي لقول النبي عليه
والصلوات والسلام للمدي (ألا تبينة فقال) أي قال للمدي لا تبينة (فقال) أي قال النبي صلى
الله عليه وسلم (تبينة) أي عين المدي عليه (سأل) أي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدي عن
البينة (وروي البيهقي عن قتادة البينة فلا بد من السؤال) أي فلا بد لقاضي من السؤال عن البينة
(ليكنه الاختلاف) أي يمكن القاضي استطلاع المدي عليه عند قتادة البينة (قال) أي القديري
في مختصره (فان أضرها) أي فان أضر المدي البينة على وقد عداؤه (فقهرها) أي قضى
القاضي بالبينة (لانتفاء التهمة عنها) أي عن الدعوى لترجح جانب الصدق على الكذب بالبينة فهي
أي البينة فعمل من السبل لا خاد لا تافهة تظهر بها الحق من الباطل وقيل فعمل من بين ادعاء يقع
الفصل بين المصدق والكاذب كذا في الكافي (وان عجز عن ذلك) أي وان عجز المدي عن احضار
البينة (وطلب من خصمه) وهو المدي عليه (استحققه عليها) أي استحق القاضي خصمه
على دعواه (بأن يزوجها) إشارة الى قول النبي صلى الله عليه وسلم (تبينة) ببدان قال المدي لا (ولابد
من طلبه) أي من طلب المدي اختلاف خصمه (لان المدي حقه) أي حق المدي (الارائه

التي هي أخته (الخ) أكلت

يعني فان الحكم على وجهه اما ان يكون امرا بانفروج الحج (قوله وان كان الثاني الى قوله اذا اتقى القاضي بهاجة) أقول قوله مفعول ثان ان يجعل قال المصنف (قوله عليه الصلوة والسلام التي ينسب فقال لا تقبل يا يمينه) أقول الزواجر في الصائم فليعيه وهذا أظهر في الحالة على الترتيب

كف أضف البصر في الام في قوة العين قبل انما جعل عين السكر حق المدي لانه نعم ان خصمه انقضى بانه كره
فليس جعل الحق استخلافه حتى اذا كان الامر كزعم فالعين القوس مملكة لنفسه فيكون انما استخلافه او هو مشرع
كالقصاص وان كان الامر بخلاف (١٥٣) ملازمه فلا يدعي عليه نيل الثواب كرام الله تعالى صادقا تاما ان رتبة العين

كيف أضف اليه يحرف الام فلا بد من طلبه

باب العين

كيف أضف اليه يحرف الام أي كيف أضف العين الى المدي يحرف الام في قوله صلى الله عليه
وسلم لا يعمه والأضافة اليه يحرف الام المقننة للاختصاص تنصب على أن العين حق وانما قال
المصنف أضف بنز كبر الفعل مع كونه مستندا الى ضمير العين التي هي مؤنث على تأويل القسم
أو الخلف قال صاحب الكافي والصفة فيه أي في كون العين حق المدي ان المدي رتبته انما توي
حقه بانكاره مشرع الاستخلاف حتى لو كان الامر كزعم يكون انما استخلافه وانما العين العاجزة قد
البار بلاع والاولا المدي عليه الثواب كرامة تعالى على سبل التعظيم صدقوا ولا تنصروا
وجه انتهى وقال صاحب النهاية بعد كرماني الكافي ثم ان رتبة العين على البينة لا على العكس لأن
نفس الدعوى ليست بوجبة استحقاق المدي الذي لا فيه اساءة التفت بالآخر ونكلا لا يجوز وجوب
أطمة البينة على المدي لاثبات استحقاقه بالطلبه القاضي بذلك لا على وجه الارزام عليه بل على وجه
التحصن كبره فلو قلنا العين لم يكن فيه نظر لمدعي عليه اذا اطمة البينة مشروعة بعد العين فلو قلنا
اولا ثم اطام المدي البينة اقتض المدي عليه بالعين الكافية انتهى وقال صاحب النهاية بعد
نقل ما في النهاية وفيه نظر وبين وجه التتفرع في نقل عنه حيث قال وجه ذلك أن الشرع لو ورد
بتقديم العين لما كتبت اطمة البينة بعد ذلك مشروعة كانا اذا اطام البينة فان العين بعده ليست
بمشروعة اه وقال بعض الفضلاء قولها كانت اطمة البينة بعد ذلك مشروعة فيه بحث بل تكون
مشروعية البينة اذا جاز عن العين بان شكل فليتام اه اقول بحسب هذا ليس بشي لان امر اصحاب
النهاية بقوله لذك كورلما كانت اطمة البينة بعد تحقق العين وصدره من المدي عليه مشروعة وقد رند
المطعافوه كانا اطام البينة فان العين بعده ليست مشروعة ومرا د صاحب النهاية ايضا قوله اذ
اطمة البينة مشروعة بعد العين مشروعة اطمة البينة بعد تحقق العين وصدره من المدي عليه لان
افتتاح المدي عليه بالعين الكافية انما يلزم في هذه الصورة فاحتمال كون مشروعية البينة اذا جاز
المدي عليه عن العين بان شكل لا يفيد دفع نظر صاحب الغاية عما قاله صاحب النهاية على ان هذا
الاحتمال ليس بصحيح في نفسه لان النكول عن العين ليس بجزء عنها انما هو حالة اختيارية دالة على صدق
المدي بخلاف الجسر عن البينة على ما لا يخفى ثم اقول بغير نظر آخر كلام صاحب النهاية وهو ان
مشروعية اطمة البينة بعد العين تقتضي أن لا يكون افتتاح المدي عليه بالعين الكافية محذورا شرعا
لان اطمة البينة بعد العين تستلزم افتتاح المذور ومشروعية اطامه بعد العين تقتضي حسنها فان
كل ما هو مشروح فهو حسن عندنا والظاهر ان عاين لم يلزم الحسن الشرعي فهو حسن شرعي ايضا فلا
يصير الافتتاح المذور محذورا شرعا فلا يتم الترتيب فليتام

باب العين

قال صاحب النهاية وهذا الترتيب من الترتيب الوجودي لان مشروعية العين بعد الجهر عن اطامة
البينة فلما ذكر حكم البينة وما يتعلق به ذكر في هذا الباب حكم العين اه اقول فيه شي وهو ان كون

يورد بتقديم العين لما كان اطامة البينة بعد ذلك مشروعة كانا اذا اطام البينة فان العين بعده ليست مشروعة
منه قوله لما كان اطامة البينة بعد ذلك مشروعة الخ فيه بحث بل تكون مشروعية البينة اذا جاز عن العين بان شكل فليتام

باب العين

على البينة لا على العكس
لان نفس الدعوى ليست
بوجبة استحقاق المدي
لما ادعى لان فيه اساءة
الظن بالآخر ونكلا
لا يجوز فوجبة اطمة
البينة على المدي لاثبات
استحقاقه بالطلبه
القاضي بذلك لا على وجه
الارزام عليه بل على وجه
التحصن كبره فلو قلنا العين لم
يكن فيه نظر لمدعي عليه
اذا اطامة البينة مشروعة
بعد العين فمن الجائز طمها
بغيرها وفي ذلك افتتاحه
بالعين الكافية وفيه نظر

باب العين

لما ذكر ان ان خصم اذا انكر
الدعوى وجب المدي عن
اطامة البينة وطلب العين
يجب عليه أن يحلف أراد
أن يبين الأحكام المتعلقة
بالعين

(قوله قبل انما جعل)
أقول هذا القيل لصاحب
النهاية وأما في المسوط
(قوله وفي ذلك افتتاحه)
بالعين الكافية اقول انتهى
كلام النهاية مع تفسير
بمعنى بعض عبارته (قوله
وفي نظر) اقول نقل من
خط الشارح ما هو مشروعة
وجه ذلك أن الشرع لو

يورد بتقديم العين لما كان اطامة البينة بعد ذلك مشروعة كانا اذا اطام البينة فان العين بعده ليست مشروعة
منه قوله لما كان اطامة البينة بعد ذلك مشروعة الخ فيه بحث بل تكون مشروعية البينة اذا جاز عن العين بان شكل فليتام

(وإذا قال المدعى في بيته حاضرة وطلب اليقين لم يستحق) عند أبي حنيفة رحمه الله معناه حاضرة في
المصر وقال أبو يوسف يستحق لأن اليقين يحتاج للحديث المعروف

شريعة اليقين بعد الجزع عن إقامة البيعة لا يصح على قول أبي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله
في رواية كسب ظهري في صدر هذا الباب بل يمكن ما ذكره وجهه بالأمثلة أقوال أئمتنا على أمثلة ذكرها
تقدم حال البيعة بما لا ذكر فيه أيضا حال البيع بالأمثلة مستتر كان في الذكر الإجمالي فيما قبل
هذا الباب وأما تفاصيل أحكام البيعات فتذكر فيما بعد هذا الباب كما ذكر تفاصيل أحكام اليقين في
هذا الباب فلم يظهر كون ترتيب الخطاب على الترتيب الموجود فالأولى ما قاله صاحب النائية من أنه
لما ذكر أن التمسك إذا أنكر الدعوى وعجز المدعي عن إقامة البيعة وطلب اليقين يجب عليه أن يحلف
أراد أن يسبق الأحكام المتعلقة باليمين انتهى وقال صاحب غاية البيان أقول لما كان يحتاج إليها
إلى الفصل بالباب بل كان ينبغي أن يسبق الكلام متواليًا لأنه لما ذكره الدعوى ترتيب عليها الحكم
بالأقرب والبيعة واليمين انتهى وقال الشارح العيني بعد قتل ما في غاية البيان قلت الذي رتب المصنف
هو الأصل لأنه لما كانت اليقين شريعة بعد فقد البيعة تميز ذكرها بعد أحكامها وشرائطها
انتهى أقول هذا الكلام منه في معرض الجواب عما قلناه من الجاهل لأنما استقصيه صاحب غاية
البيان نأخذ الفصل بالباب لا ذكر اليقين بعد البيعة كيف وقد قال بل كان ينبغي أن يسبق الكلام
متواليًا فذكر الشارح العيني على ما أسلفه في دفع بعض المسائل من بين أخواتها ووضع أبي حنيفة
صريح كلامه ثم أقول في دفع ذلك أن أفراد بعض المسائل من بين أخواتها ووضع أبي حنيفة
كتاب أو فصل لتكررها مشهور أحكامها وتعلق غرض آخر باستقلالها كالفراد الطهارات من بين سائر
شروط الصلاة موضع كتاب مستقل لها وقومها محلة أبي حنيفة فصل مستقل شائع في جميعها
وهذا الباب أيضًا من ذلك القليل ولهذا ترى التفات من أصحاب الكتب المعتمدة من الفتاوى وغيرها
جروا على أفراد مسائل اليقين بيان أو فصل مستقل فليس ما صنعه المصنف هنا من أجل استنباح
ولا ابتعاد كما لا ينبغي (وإذا قال المدعى في بيته حاضرة وطلب اليقين لم يستحق عند أبي حنيفة) هذا
لفظ القدوري قال المصنف (معناه حاضرة في مصر) أي معنى قول القدوري إذا قال المدعى في
بيته حاضرة في مصر واحتراز بهذا المدعى في البيعة الحاضرة في مجلس الحكم فإن البيعة إذا حضر
في مجلس الحكم لم يستحق بالاتفاق كما أشار إليه المصنف بقوله فيما سألني كما إذا كانت البيعة
حاضرة في المجلس واحتراز بقوله حاضرة عن البيعة الغائبة عن مصر فلما إذا قاتل عن مصر يستحق
بالاتفاق ثم إن الظاهر كان أن يقرن المصنف قوله معناه حاضرة في مصر ذكر قول القدوري إذا قال
المدعى في بيته حاضرة وقد أخره عن ذكر قوله وطلب اليقين لم يستحق عند أبي حنيفة رحمه الله فخل
وجهه أمر أن أحدهما أن المصنف استعجم قطع كلام القدوري بكلام نفسه فانتظر أن يتم جواب
مسئلة القدوري ثم عسر ما ادخله في المصر وثانيهما أن فائدة هذا التفسير الاحتراز عن
صورته في حضور في المجلس حيث كان عدم الاستعلاف حال الاتفاق وتماثل في البيعة بالاختلاف في عالم
يذكر القول المشعر بالاختلاف في مسألتنا وهو قول القدوري لم يستحق عند أبي حنيفة رحمه الله لم تظهر
فائدة هذا التفسير فانتفى هذا السر تأخير المصنف قوله المزبور عن ذكر قول القدوري لم يستحق عند
أبي حنيفة رحمه الله (وقال أبو يوسف يستحق لأن اليقين) أي حق المدعى (بالحديث المعروف)
نظر طاعة الشرح الحديث المعروف بما قيل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يمين
ولكن قال صاحب غاية البيان بعد ما عسر ما ادخله في الحديث المعروف بما عسر ما عسر الشرح
ويجوز أن يرده قوله صلى الله عليه وسلم واليمين على من أنكر أقول لا يذهب على من تتبع أساليب

قال (وإذا قال المدعى في
بيته حاضرة الخ) إذا قال
المدعى في بيته حاضرة في
المصر وطلب عين خصمه لم
يستحق عند أبي حنيفة
وقال أبو يوسف يستحق
لأن اليقين حقه بالحديث
المعروف وهو قوله عليه
الصلاة والسلام لا يمينه

إذا طال البعد عني فليكن حقه الله أن يثوب الحق في الجنتين من رب علي العجزة عن الخليفة اليند
 دارو يتألا يكون حقه الله كإذا كلفت اليند حاضرة في المجلس ومحمد مع أبي يوسف رحمه الله
 سلكوا الصافي ومم أي حنيفة فليذكره الطحاوي

مر المصنف في كلامه هذا أنه يبيع عن الحديث الفخذ كره فيما قبل علرو بنا كما يبيع عن الأماشي
كره فيما قبل علرو بنا وعن القليل العقل الفخذ كره فيما قبل عاذ كره فلو كان مراده الحديث
المعروف بما ذكره فيما قبل من قوله عليه الصلاة والسلام لا يغيث له ما عدل عن أسلوبه المفرط إلا يرى أنه
يكتف بمرى على ذلك الأسلوب فذكر دليل أي شيء فرجه الله حيث قال إن ثبوت الحق في الدين
مرتب على العزم على إقامة البينة بما رواه الحديث المذكور فيما قبل فخلق أن مراده بالحديث
المعروف أنما هو قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من أنكر أي ما جاز به صاحب
الغاية الأخير وبؤيد بمقرر صاحب الكافي عنها حيث قال وقال أبو يوسف رحمه الله بصنف لعموم
قوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر انتهى فان قلت التي جعل الشراح
على تفسيرهم الحديث المعروف بذكر قول المصنف لأن اليمين حقه فان كون اليمين حق المدعي يفهم

من قوه عليه الصلوات والسلام عليه عني حيث اضاف اليه اليين بلام الملك والاختصاص قلت ونؤمن
فهم ذلك اياضن قوه صلى الله عليه وسلم اليينه على المدعي واليين على من أنكرك فان كلمه على في قوه
على من أنكرك تدل على أن التكرار المستحق عليه باليين فالسحق هو للمدعي نعم انضمامهم من الاول
ظهر لكن هذا الاوجب حمل كلام المصنف رحمه الله على خلاف ما رتب عليه فانه المطرقة (فانما
ببعضه يبيحه) أي اذا طالب للمدعي عليه باليين بحسب القاضي المدعي أي يحكم باليين المدعي
ليأمر ويحبس المدعي عليه المدعي أي يحضر (ولان شيقه ان ثبوت الحق في اليين مرطب على العجز عن
عامة اليين لروينا) من قوه عليه الصلوات والسلام للمدعي اليينه فقال لا فقال اليينه فأنكر
اليين بعد ما حضر المدعي عن اليينه (فلا يكون سقمه هذه) أي لا يكون اليين حق المدعي دون العجز عن
عامة اليينه أي بقصر العجز عنها أقول لقائل ان يقول ان كون ثبوت الحق في اليين مرطب على العجز
عن عامة اليينه فيلزم من الحديث والشرف لاندول على أن لا يكون اليين حق المدعي دون العجز
عنها الا بقرينة مفهوم المخالفة وهو ليس بحسبه عندنا فكيف يتم الاستدلال به في مقابلة عموم الحديث
لتشهور وقوه عليه الصلوات والسلام اليينه على المدعي واليين على من أنكرك (كانذا كانت اليينه
حاضرة في المجلس) أي مجلس الحكم حيث لا يشك في حق اليين هناك فكذا هنا والمجمع القدره على
عامة اليينه أقول لا يوجب سقمه انه ان يفرق بين الصورتين بان يقول ان لم تكن اليينه حاضرة في
مجلس الحكم فللمدعي غرض صحيح في الاختلاف وهو ان بقصر المساقه والمؤنة عليه باقرار المدعي
عليه أو سكوها عن اليين فتوصل الى حقه في الحال فكان حق اليين بخلاف ما اذا كانت اليينه
اخترت في مجلس الحكم فأن هذا الغرض أعني قصر المساقه والمؤنة عليه والتوصل الى حقه في الحال
يصل بأعامة اليينه فلم يقع في غرض صحيح في الاختلاف قبل اعطائه فإمكن بحق اليين قبلها فتم
استدلال على قول أي ينفق رحمه الله بها طريق القياس أيضا كما يشعر به كلام المصنف (ومحمد
أي لا يوجب سقمه كره المساقه ومع أي حقيقه فليما ذكره العاوي) قال صاحب غايه السبائك وهذه
أما يوجب لان الشيخ (ابن الجفر الحناوري) قال في محضره ومن ادعى على رجل ما لا ذكره وطلب من
قاضي اختلافه ان على ذلك بعد التاكيد المدعي عليه عند القاضي ما ادعاها المدعي فانما أحسنه رحمه الله
ندوى عنه في ذلك القاضي لا يستحقه الذي عليه ما ذكره المدعي أن على دعواه ينفق حاضرة ولم
يعده الرواية عن محمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله بسقمه على ذلك ولا ينع من استخلافه

والقسمه تنافي الشركة
لأنه تقتضي عدم التميز
والقسمه تقتضيه (قوله)
وجعل جنس الايمان على
الشكرين في قوله عليه
الصلوة والسلام واليمين
على من أنكر وليس وراءه
الجنس ثم استدلال آخر
بالحديث وفيه خلاف
الثاني وساق

قال (ولا ترد البينة على المدعي) لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر
قسم والقسمه تنافي الشركة وجعل جنس الايمان على الشكرين وليس وراءه الجنس ثم وفيه
خلاف الثاني رحمه الله

لهذا ذكرناه بينه ما خبره تشهد على دعواه الى حفاظ الطحاوي في مختصره وقد أنكر الرواية عن محمد
أصلا كما ترى ومع هذا فكيف يدعي صاحب الهداية أن محمد اعم أبي حنيفة رجحاه فليذكر
الطحاوي الا ترى أن القدوري قال في كتاب التتريب قال الطحاوي لم يوجب هذه الرواية عن محمد انتهى
كلام صاحب الغاية وقال الشارح العيني بعد أن ذكر أنكار صاحب الغاية على المصنف في جملته
محمد اعم أبي حنيفة فيما ذكر الطحاوي وبعد أن نقل ما قاله صاحب الغاية اجالا قلت لا وجعلوا
الانكار لان عدم وقوف الطحاوي على أن محمد اعم أبي حنيفة لا يستلزم عدم وقوف غيره من المصنف
وغيره انتهى أقول هذا الكلام منه عجيب لان الذي أنكره صاحب الغاية على المصنف إنما هو استناد
المصنف رواية كرون محمد اعم أبي حنيفة إلى الطحاوي بناء على أن الطحاوي قد أنكر هذه الرواية عن محمد

بالكيفية في مختصره فكيف يصح أن يستدل المصنف به وليس الذي أنكره صاحب الغاية على
المصنف صحة هذه الرواية عن محمد درج الله في أصلها حتى يتبين ما قاله العيني من أن عدم وقوف
الطحاوي على هذه الرواية لا يستلزم عدم وقوف غيره عليه ولو كان محل أنكار صاحب الغاية ما ذكرناه مما
يأتي عليه الفاعل المحرره فكيف يفتي على الشارح العيني (قال أي القدوري في مختصره) (ولا ترد البينة
على المدعي لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر) وجه الاستدلال بما أشار اليه
المصنف بقوله (قسم) أي قسم التي صلى الله عليه وسلم بين الخصمين حيث جعل البينة على المدعي
واليمين على من أنكر (والقسمه تنافي الشركة) لان الشركة تقتضي عدم التميز والقسمه تقتضي
التميز وهما متناقضان وبقوله (وجعل جنس الايمان على الشكرين) اذ الالف واللام لا يستغراق
الجنس بناء على ما قرر في كتب الأصول لان لام التعريف تشمل على الاستغراق ويخدم على تعريف
الحقيقة اذ لم يكن هناك مضمود وهما كذلك (وليس وراء الجنس ثم) أي ثم من أفراد ذلك
الجنس فيكون المعنى أن جميع الايمان على الشكرين فلورد البينة على المدعي ثم المخالفه لهذا النص
فقد حصل من كلام المصنف الاستدلال بالحديث المزور على المسئلة المذكورة ومن وجه كما ترى
(وفيه خلاف الثاني) أي في عدم رد البينة على المدعي خلاف الثاني قال صاحب الكافي
وعند الثاني اذا لم يكن الذي ينشأ أصلا وظف القاضي المدعي عليه فتسكن رد البينة على المدعي فان
حلف قضيه هو الا لا لان الظاهر صار شاهد المدعي بنكوه فمعتبر بينه كالدعي عليه وكذا اذا أقام
المدعي شاهدا واحدا وعجز عن إقامة شاهد آخر فانه رد البينة عليه فان حلف قضيه فمجادى وان نكل
لا يقضي له شيء لانه عليه الصلوة والسلام قضيه شاهد عيني ثم قال وحديث الشاهد واليمين غريب
ومارو بنامه مشهور لفته الامه بالقبول حتى صار في حوز التواتر فلا يعارض على أن يعي من معين قدره
انتهى وقال الامام الزبلي في التبيين قال الثاني اذا لم يكن للدعي بينه وبين المدعي عليه فلان نكل
تردا ليمين على المدعي فان حلف قضيه وان نكل لا يقضي له لان الظاهر صار شاهد المدعي بنكوه فمعتبر
عنه كالدعي عليه فاعلم ان الظاهر شاهد المدعي اعتبر بينه وقال أيضا اذا أقام المدعي شاهدا واحدا
وعجز عن الآخر يحلف المدعي ويقضي له لما روي أنه عليه الصلوة والسلام قضيه شاهد عيني وروى
أنه عليه الصلوة والسلام قضيه البين مع الشاهد وتامرو ويا مرامو ضعيفه يعي من معين
فلا يعارض مارو بناء ولا يرويه ربيعة عن سهل بن أبي صالح وأنكر سهل فلا يثبت صحة بعد ما أنكره
الراوي فضلا عن أن يكون معارضا للشاهد ولا يثبت على أن يكون معارضا قضيه تاريخه يثبت على جملته

(قال المصنف قسم الخ)
أقول استئنافا (قال)
المصنف وفيه خلاف
الثاني) أقول قبل ان نكمل
المدعي عليه من البينة
وطبعا ردها على المدعي
صار الظاهر شاهد المدعي
وصار المدعي من هذه
الحقيقة منكرا فاما المنكر
من يشك بالظاهر وحديثه
يرفع الخلاف ويكون
التزاع للفتن على تقدير
تسلم ذلك لا يرفع الخلاف
فان الخلاف يتناوب
الثاني في جواز رد البينة
على المدعي وعدمه وهذا
بحققة وانما يكون تسليم
ذلك ارفضا لخلاف لو كان
الخلاف في جعل جنس
الايمان على الشكرين
وعنده وليس كذلك بل
الخلاف في جواز رد البينة
وعنده في الجمع ولا يجوز
رد دعوى المدعي فالمراد
عدم تسليم ضرورته للمدعي
منصرا من حجية
الشكل اذ لا يثبت عدم

تعيين المدعي والشكر وعدم لزوم البينة على معين بل يتم التسلسل في رد البينة وكذا ما جادل وكذا ما يؤدى اليه

قال (ولا قبل ينقص يد في الملك المطلق الخ) ولا قبل ينقص يد في الملك المطلق لا مدعى عليه وليس عليه البينة لاروثة
 وقيد الملك المطلق اخترازا عن القيد (١٥٦) بدعى التنازع وعن القيد بما اذا ادعى انقى الملك من واحدا وحده

قال (ولا قبل ينقص صاحب اليد في الملك المطلق)

وأنه يمين فلا دلالة فيه على الجمع بينهما وهذا كما قاله ركب زيد القرض والبينة والمراد على التعاقب
 ولئن سلم أنه يقتضى الجمع فليس فيه دلالة على أنه يمين المدعى بل يجوز أن يكون المراد يمين المدعى
 عليه وبشيء يقول بلان الشاهد الواحد لا يثبت وجود كعنه فراجع إلى عين المتكبر علما بالشاهر
 إلى هنا كلامه (قال) أى القدورى في مختصره (ولا قبل ينقص صاحب اليد في الملك المطلق) أراد
 بالملك المطلق أن يدعى المثلث غير أن يتعرض لسبب بان يقول هذا ملكى ولا يقول هذا ملكى بسبب
 التمسك بالأول والأثر وأيقو ذلك وهذا لان المطلق ما يتعرض للثبات دون الصفات لا بالثبوت ولا بالاثبات
 وقيد الملك المطلق اخترازا عن القيد بدعى التنازع وعن القيد بما اذا ادعى انقى الملك من واحد
 وأحدهما فاضرب بما اذا ادعى التمسك من اثنين وأربعة غير أن يمين المدعى فان في هذه الصورة قبل
 ينقص يدى البالاجع كذا في الشروح قال صاحب النواة بعد هذا فان قيل أما انقص مقتضى
 القسمة حيث قبلت ينقص يد وهو مدعى عليه قلت نعم لان قولها لمن حيث ما ادعى من زيادة
 التنازع والقبض وسبق التاريخ فهو من تلك الجهة مدعى والبينة للذى فان قلت فهل يجب على الخارج
 البين لكونه انذاك مدعى عليه قلت لا لان البين انما يجب عند جزم المدعى عن البينة وههنا لم يجز
 إلى ههنا كلامه وقد أورد بعض الفضلاء على جوابه عن السؤال الاول بان قوله كان مدعى الصديق تعرفه
 عليه وليس كذلك فإنه لا يغير الخارج على الخصومة ويصير هو عليه وعلى جوابه عن السؤال الثانى بان
 مراد السائل فهل يجب على الخارج البين عند جزم المدعى عن البينة والا فلا غشيه لسؤاله أصلا أقول
 اراد ما شئ متوجه ظاهر وقد كنت كتبه في مسودتى قبل أن أرى ما كتبه وأما اراده الاول فمدعى
 لأنذا البالاجع على الخصومة من حيث أنه مدعى الزيادة المذكورة في الصور المذكورة وانما يصير عليها
 من حيث أنه مدعى عليه باستحقاق الخارج لما فيه وهذا ظاهر وكذا الخارج انما لا يصير على الخصومة
 من حيث أنه مدعى على اليد استحقاقه لما فيه وأما من حيث أنه مدعى عليه بل انفا المذكورة
 في الصورة المذكورة فليصير عليها وتقصيه ان دعوى ذى اليد في الصورة المذكورة دعوى تابعة لدعوى الخارج
 حيث يقسمه ذى اليد مدعى دعوى الخارج لا دعوى مبتدأ مقصودة بالاصالة حتى جرى الخارج على
 دعواه مدعى عليه ذى اليد الزيادة المذكورة ويجوز للخارج على الجواب عن دعوى ذى اليد والخصومة
 مع من حيثية كونه مدعى عليه وان ترك الخارج دعواه لا يدعى عليه ذى اليد شأ لكون دعواه
 تابعة لدعوى الخارج وترك التسويع يستلزم ترك التابع فلا يصير الخارج على الخصومة معه أصلا ولولا
 هذا التخصيص لانتقض تعريف المدعى والمدعى عليه بما هو مدعى عليه على مانص عليه المصنف
 فيما قبل وتقرر عندهم وهو أن المدعى من لا يصير على الخصومة انما ترك كهلوا المدعى عليه من يجزى على
 الخصومة بصور كثيرة غير الصور المذكورة كما اذا ادعى رجل على آخر يدعى ما فادى الآخر عليه ابتداء
 ذكاه من أبا وأراه عن ذلك الذين كان الاول لم يترك الخصومة لا يصير عليها كونه مدعى عليه بالابتداء
 أو البراءة وكذا الحال في جميع موارد ما عدا دفع فالتخصيص في الكل ما ينشأ من حقه ثم أقول بى لنا كلام
 في استماع جواب صاحب العياض عن السؤال الاول وهو أنه بين الزيادة التى يدعى ذى اليد في الصور المذكورة
 بالتنازع والقبض وسبق التاريخ فالاول والثالث صحيحان والثاني ليس بظاهر الصحة لانه معنى كون
 أحدهما قابضاً في الصورة الثانية أن يكون للمدعى فيه بالقبل لان يثبت قبضه بالبينة على ما سيبي
 تفسيره وبما تنفى الكتاب وشروحه في باب سلبه الرجلان ولا يخفى أن كون المدعى في يد القابض في

قايض وبما اذا ادعى
 التمسك من اثنين وتاريخ
 أحدهما سبق فان في هذه
 الصورة قبل ينقص يد
 بالاجماع فان قيل أما
 انتقض مقتضى القسمة
 حيث قبلت ينقص يدى اليد
 وهو مدعى عليه قلت نعم
 لان قولها لمن حيث ما ادعى
 من الزيادة من التنازع
 والقبض وسبق التاريخ
 فهو من تلك الجهة مدعى
 والبينة للذى فان قلت
 فهل يجب على الخارج البين
 لكونه انذاك مدعى عليه
 قلت لا لان البين انما يجب
 عند جزم المدعى عن البينة
 وههنا لم يجز وإذا تعرضت
 ينقص الخارج وينقص ذى
 اليد في الملك المطلق

(قال المصنف ولا قبل ينقص
 صاحب اليد الخ) أقول بل
 عليه البين أن يجرى الخارج
 ولهذا المعنى أورد هاهنا
 ويجوز أن يكون ذكرها
 استطرادا للشيء السابق
 كما فعل لا قبل يمين المدعى
 ولا بينة المدعى عليه
 والجواب مقصودى كليهما
 خلافه الشافى (قوله) فهو
 من تلك الجهة مدعى أقول
 لو كان مدعى الصديق تعرفه
 عليه وليس كذلك فإنه
 لا يصير الخارج على

قلت

الخصومة ويصير هو عليه (قوله قلت لان البين) أقول أنت خير من مراد السائل فهل يجب على الخارج البين
 عند جزم ذى اليد عن البينة والا فلا غشيه لسؤاله أصلا فليعلم

قبيضة الخراج أو لى لعدم زيادة نصيبه به والى عدمها وقال الشافعى يمتنع ذى البدل لان ما اعتضدت بالبدل والجسد اقوى فصار
 كأنها أظاماها على نتائجها فهو فى بدأ أحدهما أو أظاماها على نكاح ولا حنكها به فانه يضى إلى السوم ما وكسوى الملك مع
 الاعتاق بأن يكون عبداً يدرج فى أظام الخراج البينة أنه عبده أعتقه (١٥٧) وأظامها والبدل البينة أنه أعتقه وهو ملكه

قبيضة ذى البدل أولى من
 يئنة الخراج على الصق
 وصحكت فى دعوى
 الاستيلاء والتدبير ولأن
 يئنة الخراج أكثر أثباتا
 يضى فى علم القاضى أو
 أخلهما يعنى فى الواقع فإن
 يئنة تظهر ما كان بائناً فى
 الواقع لأن قدراً ما أثبتته اليد
 لا تثبت يئنة ذى البدل لأن اليد
 دليل مطلق الملك فثبتته
 لا تثبتته ثلاثاً بزم تحصيل
 الحاصل بخلاف يئنة
 الخراج فانه تثبت الملك
 أو تظهره وبما هو أكثر أثباتا
 فى البينات فهو أولى لتوفر
 ما شرعت البينات لاجله
 فيه فان قيل يئنة
 الخراج تزيد ما أثبتته
 اليد من الملك قبيضة ذى
 البدل تفصيلاً الملك ولا يلزم
 تحصيل الحاصل أحجب
 بأنه ليست موجبة بنفسها
 حتى تزيد ما ثبت بالبدل
 وانما تصير موجبة عند
 اتصال القبض بها كما
 تقدم فقبله يكون الملك
 ثلثاً لثبته عليه واثبات
 الثبوت لا يتصور فلا يكون
 يئنة مشتقاً من كونه ثلثاً
 ثبت والتأسيس أولى من
 التأكيد

ويئنة الخراج أولى وقال الشافعى يمتنع ذى البدل لا اعتضدها بالبدل فيقوى الظهور وصار
 كالتأجير والكساح ودعوى الملك مع الاعتاق والاستيلاء والتدبير ولأن يئنة الخراج أكثر أثباتا أو
 أخلهما لأن قدراً ما أثبتته اليد لا تثبت يئنة ذى البدل دليل مطلق الملك

ثالث الصورة أمر مما لا بد منه ذى البدل أصلاً فضلاً عن إقامة البينة عليه وقبول يئنته بالاجماع تظهر أن
 يئان ما لا طمذو البدل من الزيادة فى الصورة فالمرور بالقبض ليس بشام طلق أن يقول بطل قوله والقبض
 وتلقى الملك من شخص مخصوص فغير (ويئنة الخراج أولى) يعنى أن يئنة الخراج ويئنة ذى البدل
 تعارضتا لى الملك المطلق فبينة الخراج أولى بالقبول عندنا وفى أحد قولى الشافعى تهازرت البينات
 ويكون للمدعى فى البدر كفى بدونهما اقتضات ترك الإضمار فى القول الآخر فخرج يئنة ذى البدل فيقضى
 به فى اليد فضلاً عن البينة وهو الذى ذكره المصنف قوله (وقال الشافعى يمتنع ذى البدل
 لا اعتضدها بالبدل) أعني كذا البينة بالبدل دليل الملك (فتقوى الظهور) أى تغنى طهور
 المدعى (وصار) أى صار حكم هذه المسئلة (كالتأجير) أى حكم مسئلة التأجير بأن ادعى كل واحد
 من الخراج وذى البدل أن هذه البينة تثبت عنده وأظاما البينة على ذلك ولا حنكها به فضى إلى اليد
 (والكساح) أى وكسك مسئلة النكاح بأن تنازعا فى نكاح امرأ أو أظاما البينة على ذلك ولا حنكها به فبينة
 ذى البدل أولى (ودعوى المالمع الاعتاق) أى وكسك مسئلة دعوى المالمع الاعتاق بأن يكون عبداً
 فى يدرج فى أظام الخراج البينة أنه عبده أعتقه وأظام ذى البدل البينة أنه أعتقه وهو على كونه يئنة ذى البدل
 أولى (أو الاستيلاء) عطف على الاعتاق فلهذا أى ودعوى المالمع الاعتاق تكون أمة فى يدرج
 فأظام كل واحد من الخراج وذى البدل البينة أنها أمة استوفها فبينة ذى البدل أولى (أو التدبير) أى
 أو دعوى المالمع التدبير بأن يكون عبداً فى يدرج فى أظام كل واحد من الخراج وذى البدل البينة أنه
 عبداً فبينة ذى البدل أولى (ولأن يئنة الخراج أكثر أثباتا) أى فى علم القاضى (أو أخلهما) أى فى
 الواقع فإن يئنة تظهر ما كان بائناً فى الواقع (لأن قدراً ما أثبتته اليد لا تثبت يئنة ذى البدل دليل
 مطلق الملك) أى أن من رأى شافى مداناً جازة أن يشهد بأنه ملكه فبينة ذى البدل غير يئنة الملك
 ثلاثاً بزم تحصيل الحاصل وانما هى مؤكدة لثبات البينات والدوات كد اثبات وصف الوحد لاثبات
 أصل الملك وأما يئنة الخراج فبينة لاصل الملك لصح قولنا أنها أكثر أثباتا وبما هو أكثر أثباتا فى البينات فهو
 أولى بالقبول لتوفر ما شرعت البينات لاجله فيه هذا مما فى الشرع فى حل كلام المصنف ههنا
 فان قيل يئنة الخراج تزيد ما أثبتته اليد من الملك فبينة ذى البدل تفصيلاً الملك ولا يلزم تحصيل الحاصل
 أحجب بأن البينة ليست موجبة بنفسها حتى تزيد يئنة الخراج ما ثبت بالبدل وأما تصير موجبة عند
 اتصال القبض بها كما تقدم فقبله يكون الملك ثلثاً لثبته عليه واثبات الثبوت لا يتصور فلا تكون يئنة
 ذى البدل مشتقاً من كونه ثلثاً ثابت والتأسيس أولى من التأكيد كذا فى العناية أقول بلى هيئتها وهو
 أن التدبير من قولهم أن يئنة الخراج أكثر أثباتا ومن قولهم أن يئنة الخراج أولى بالقبول من يئنة ذى
 البدل فى الملك المطلق أى لى البدل بأشياءه وأن من حنكها طمعا على الملك المطلق أيضاً لأن يئنة الخراج
 أولى بالقبول من يئنته لكونها أكثر أثباتا لكن التصديق يقتضى أن لا يكون لى البينة شرعية فى

(قوله لعدم زيادة نصيبه بها الخ) أقول بلى لعدم زيادة نصيبه بذلك لا زيادة ذى البدل معها (قوله أو أخلهما الخ) أقول لصل
 الظاهر أن والتصديق فى التصديق (قوله لأن قدراً ما أثبتته اليد الخ) أقول لتقليل لقوة أن يئنة الخراج أكثر أثباتا (قوله وبما هو الخ)
 قوله لا لاجله) أقول الضمير فى قوله ما يرجع إلى الموصول فى قوله وبما هو (قوله كالتأجير الخ) أقول فى الورق السابق عند شرح
 قول المصنف وإذا صح الدعوى بشر وطها

بجلاف النتائج والتكاح لان البدل لا دخل في ذلك فكانت البيئة مبنية لا مؤكدة فكانت كل واحد من البيتين الاثبات فخرج احدهما بالبدل فلا بد من كل الواجب ان تكون بيئة الخارج أولى لكونها أكثر اتساقاً بالاثبات ثبت البدل والنتائج وينبغي الدخول في النتائج لا غير أحسب بان بيئة النتائج لا توجب الأولوية (١٥٨) الملك وهما تساوي في ذلك وترجع ذوا البدل فيفضله (قوة وكذا على الاعتناق)

أي البدل لا تدخل على الاعتناق بخلاف النتائج لان البدل لا دخل عليه وكذا على الاعتناق وأخيه وعلى الولاء الثابت بها قال (واذا نكل المدعي عليه عن العيين فغنى عليه بالنكول وألزم ما ادعى عليه) وقال الشافعي لا يقضى به بل يرد العيين على المدعي فإذا حلف فغنى به لان النكول يحتمل التورع عن العيين الكاذبة والتورع عن الصادقة واشباه الحال فلا يخصب بجمع الاحتمالين المدعي دليل الظهور فيصاريه ولنا ان النكول دل على كونه باذلاً أو مقراً

أي البدل لا تدخل على الاعتناق والاستيلاء والتدبير فتعترض بيئة الخارج وذو البدل فترجح بيئة ذي البدل (قوله وعلى الولاء الثابت بها) أي بالاعتناق والاستيلاء والتدبير ومعه ان البيتين في الاعتناق وأخيه تدلان على الولاء الاول ما حصل له بعد تصديقهما وهما قد استويا في ذلك فزوج صاحب البدل بحكمه قال واذا نكل المدعي عليه عن العيين (الخ) واذا نكل المدعي عليه عن العيين فغنى النكول عليه بالنكول وألزم ما ادعى عليه وقال الشافعي لا يقضى عليه بل ترد العيين على المدعي فان حلف فغنى به وان نكل انقطعت المنازعة لان نكول المدعي عليه يضمن التورع عن العيين الكاذبة والسترع عن الصادقة ويحتمل اشتباه الحال وما كان كذلك لا ينتصب به بخلاف بين الملقى لانه دليل الظهور فيصاريه ولنا ان النكول دل على كونه باذلاً أو مقراً ان كان

الملك المطلق وان لا يكون من حقه اظهرنا على الملك المطلق أصلاً لا مدعى عليه بعض وليس على المدعي عليه غير العيين بالحدوث المشهور وقوة عليه الصلاة والسلام البيئة على المدعي والعيين على من أنكر كما مر به في الاظهر في الاستدلال من قبلنا على مستثناهما مذ كرفي بعض الشروح من أن لنا قوة عليه الصلاة والسلام البيئة على المدعي والعيين على من أنكر فانه عليه الصلاة والسلام جعل جمع البيئة في جانب المدعي لان الافلام في البيئة لا تستقر ان الحبس لعدم العود بمقوف في جانب المدعي عليه الا العيين والبدل اسهل يدعى الشيء ولاد لا تمنعها لغيره فبالسيلة الكتاب مدعى التورع والخارج بهذه المنازعة لا دلالة له على الملك بخلاف ذي البدل فان البدل دليل الملك انتهى (بخلاف النتائج لان البدل لا دخل عليه) فكانت بيئة ذي البدل كبيئة الخارج مبنية لا مؤكدة فكانت كل واحد من البيتين الاثبات فخرجت احدهما بالبدل وكذا الحال في التكاح لان المصنف لم يذكر من بين أخواته اما نسباً او اماً اعتقاداً على معرفة حاله فمأخذ كره في النتائج (وكذا على الاعتناق وأخيه) أي وكذا البدل لا دخل على الاعتناق وأخيه وهما استيلاء والتدبير فاستوت البيتان في الاثبات في هذا الصواب أيضاً فترجح احدهما بالبدل (وعلى الولاء الثابت بها) أي هذا الاشياء الثلاثة وهي الاعتناق والاستيلاء والتدبير وعلى أن البدل لا تدخل على الولاء الثابت بها أيضاً فاستوت البيتان في ذلك أيضاً فترجح احدهما بالبدل (قال) أي القدر الذي يختص به (واذا نكل المدعي عليه عن العيين فغنى عليه بالنكول) أي فغنى القاضى على المدعي عليه بالنكول (وألزم ما ادعى عليه) أي ألزم القاضى المدعي عليه مادعى عليه للمدعي وفي بعض نسخ مختصر القدر وهو زعمه بل وألزم أي وزم المدعي عليه مادعى عليه المدعي (وقال الشافعي لا يقضى به) أي بالنكول (بل يرد العيين على المدعي فإذا حلف) أي المدعي (يقضى به) أي يقضى به بما ادعاه وان نكل المدعي أيضاً انقطعت المنازعة (لان النكول) دليل لقوة لا يقضى به (يحتمل التورع عن العيين الكاذبة والتورع عن الصادقة) أي عن العيين الصادقة كجور وعن عثمان يرضى الله تعالى عنه انه نكل عن العيين وقال أخاف أن وافقه فاضايع قال ان عثمان حلف كذا كذا ذكر الامام نحو امر زاده في مسوطه (واشبه الحال) أي ويحتمل اشتباه الحال عليه بان لا يدري انه صادق في انكاره فيصاف كاذباً فيفتح (فلا ينتصب) أي لا ينتصب بنكول المدعي عليه (بجمع الاحتمال) المذكور (وعين المدعي دليل الظهور) أي دليل ظهور كون المدعي محققاً (فيصاريه) أي يرجع الى عيين المدعي (ولنا ان النكول) أي نكول المدعي عليه (دل على كونه باذلاً) أي دل على كونه المدعي عليه باذلاً ان كان النكول بذلاً كما هو مذهب أبي حنيفة (أو مقراً) أي على كونه مقراً ان كان النكول اقراً كما هو مذهبهما (ولولا ذلك) أي ولولا كونه باذلاً أو مقراً (لا تقدم على العيين فامة الواجب) وهو العيين لانها واجبة عليه لقوة

اقراراً كما هو مذهبهما ذوا ذلك لا تقدم على العيين فامة الواجب لانها واجبة عليه لقوة عليه السلام البيئة على المدعي والعيين على من أنكر وكذا على القسور

(قوله وهما قد استويا في ذلك) أقول يعني استويا في الولاء وقوله وهما راجع الى البيتين في قولهما عن البيتين في الاعتناق الخ

ولا وجه لرد البين على المدعي لما تقدمناه قال (وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك البين ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعاه) وهذا الانذار لاعلامه بالحكم

المذكورة في دليل الخصم وبغير دليل بجهان عليه لا يتم مطلوبنا كما مر أعلاه وأما ما ينافلان ماذا كراه من الجليل غير مذكور في كلام المصنف وغير منه فهم منه فكيف يتم شأنه مع قول المصنف فترجع هذا الجانب عليه والفا في فترجع مقتضى النفر يع على ما سبق من كلامه بالاجتهاد وقال صاحب غاية البيان فترجع هذا الجانب أي ترجع جانب كون الناكل باذلا أو مقرا على الوجه المحتمل وهو كونه متورعا ولا يجوز ذلك لأن التناول امتناع عن البين التي وجبت عليه فلو لا أن التناول باذلا أو مقرا لكان التناول امتناعا عن الواجب والمطالع على المدعي والعامل الذين لا يترك الواجب ولا يقدم على الظلم والحاصل أن التناول ان كان امتناعا عن البين الكاذبة يكون القرار وان كان امتناعا عن البين الصادقة يكون ذلك انتهى أقول وفيه أيضا بحيث أما أن لا تفرق قوله والمطالع على المدعي ليس يتناول ذلك لأن التناول لا يمكن باذلا أو مقرا لكان التناول على المدعي لمواز أن يكون فترجع عن البين الصادقة فحينئذ لا يتحقق الظلم على المدعي لأن حشد المدعي عليه في تناكره يستلزم كذب المدعي في دعواه والكاذب ليس بظالم بل هو ظالم اللهم إلا أن يقال يجوز أن يصح التناول للمطالع على المدعي في صورة صدق المدعي عليه أيضا ضمن جهة أن عين المدعي عليه حق المدعي بموجب الحديث على ما مر وأن في التناول عنها منع هذا الحق فنصارنا كل على ما على المدعي في الجملة وأما ما ينافلان في التناول مع الحاصل من قوله والحاصل أن التناول ان كان امتناعا عن البين الكاذبة يكون القرار وان كان امتناعا عن البين الصادقة يكون ذلك خلافا لحديث لا يكون المطالع حينئذ على واحد من المسفحين بل يحتاج إلى خطه مع ما في ما ينافلان في جملة الأولى في كلام صاحب العناية فالصواب عندني في حل مراد المصنف فهنا أن يقال فترجع هذا الجانب أي جانب كون الناكل باذلا أو مقرا على جميع الوجوه المحتملة المذكورة في دليل الشاقي بناء على مقتضى ما سبق من قوله أن ذلك لا قدم على البين أامة الواجب ودفع الضرر عن نفسه وبه إن ذلك أن العامل الذين لا يترك الواجب عليه ولا يترك دفع الضرر عن نفسه بشئ من تلك الوجوه المحتملة أما ما يترفع عن البين الصادقة فظاهر أنه ليس بأمر ضروري أصلا حتى يترك به الواجب ودفع الضرر عن النفس وأما ما يترجع عن البين الكاذبة فلان المتورع لا يترك الواجب عليه بل يعطى حق خصمه فيسقط الواجب عن عهده فان لم يكن الناكل باذلا أو مقرا ولم يقدم على البين اتنى احتمال كونه متورعا وأما باشتباا على فلان من يشبه عليه الحال لا يترك الواجب عليه أيضا بل يعطى بقدر يقدم على أامة الواجب أو يعطى حق خصمه فيسقط عن عهده الواجب فان لم يكن الناكل باذلا أو مقرا ولم يقدم على البين اتنى هذا الاحتمال أيضا وبالجملة ان قول المصنف أن ذلك لا قدم على البين أامة الواجب ودفع الضرر عن نفسه كلمة جامعة تدفع بها الوجوه المحتملة المذكورة في دليل الشاقي بأسرها فترجع كون الناكل باذلا أو مقرا بالضرورة (ولا وجه لرد البين على المدعي لما تقدمناه) أشار به في قوله ولا ترد البين على المدعي لقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من أنكر الخ ونحن أيضا قدمنا أو اقنعوا فيها هناك دليل الشاقي في رد البين على المدعي وأجوبتنا عنه نقلا عن الكافي والتبيين عما مر من عليه فتذكر (قال) أي القصد في مختصره (وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك البين ثلاثا) أي ثلاث مرات (فان حلفت) أي أن حلفت خلصت وأزكتك (والا قضيت عليك بما ادعاه) أي بما ادعاه المدعي قال المصنف (وهذا الانذار) أي قول القاضي والقضيت عليك بما ادعاه (لاعلامه بالحكم) أي الحكم

فان رد البين لا وجه له لما تقدمناه في قوله ولا ترد البين على المدعي (قال وينبغي للقاضي أن يقول له اني أعرض عليك البين ثلاثا) أي ثلاث مرات (فان حلفت) أي أن حلفت خلصت (والا قضيت عليك بما ادعاه) لان الانذار لاعلامه بالحكم

أذه وموضع الخلف لم يعد له التصريح في ذلك لمعصونان بل تبين عليه ما يلزمه بالنكول وهذا أولى من قولهم لكونه مجعداً فيه فإن
 الشافعي خلافاً فيه لما عرفت مرة ثم العرف ثلاث مرات أولى ليس بشرط لجواز القضاء بالنكول بل المذهب فيه أنه لو قضى به
 بعد مرتين يجاز لم يعد من أن النكول بذل أو أقرار وليس (١٦١) التكرار بشرط في شيء من هذه النكول

أذه وموضع الخلف قال (إذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول) وهذا التكرار
 ذكره الخلف وجده اقتداءً بأدلة الاحتياط والمبالغة في إبداء العذر فأما المذهب أنه لو قضى بالنكول
 بعد العرض مرة يتجوز لم يعد منه هو الصحيح والأول أولى

بالنكول (أذه وموضع الخلف) لكونه مجعداً فيه فإن الشافعي خلافاً فيه معصونان بل تبين عليه
 ما يلزمه بالنكول فوجب أن يعرفه حتى يحلف أو يشكل كذا في الشروح (قال) أي القدر في
 محضه (إذا كرر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول) قال المصنف (وهذا التكرار ذكره
 الخلف لزيادة الاحتياط والمبالغة في إبداء العذر) أي في الظاهر ما عرفت أن هذا التكرار التقيد ذكره
 الخلف للاستيعاب لا للاضطرار لجواز القضاء بالنكول ونظيره أمهال المرتد ثلاثة أيام فإنه مستحب
 لا واجب وأرضع هذا بقوله (فأما المذهب فإنه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة يتجوز لم يعد منه) من أن
 النكول بذل أو أقرار وليس التكرار بشرط في شيء منهما (هو الصحيح) احتراز عن قول بعضهم أنه لو
 قضى بالنكول مرة واحدة لا ينقض كذا في أكثر الشروح وهذا معنى قول صاحب الكفاي والتقدير
 بالثلاث في عرض اليمين في المروي عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وبالمجهر على أنه لا احتياط حتى
 لو قضى بالنكول مرة تنفذ فتقضى في الصحيح انتهى وقال صاحب غاية البيان احتراز عن قول الخلف
 فإنه بشرط التكرار انتهى أقول هذا ليس بشرط صحيح فإن المصنف بعد ما صرح أن الخلف ذكر
 التكرار لزيادة الاحتياط والمبالغة في إبداء العذر فكيف يزعم أنه شرط التكرار فيصير عرض قوله
 (والأول أولى) أي العرض ثلاث مرات أولى يعني أن القضاء بالنكول بعد العرض مرة يتجوز ولكن الأول
 هو القضاء بالنكول بعد العرض ثلاث مرات وفي النهاية وذكر في فتاوى طائفة من أصحابنا في المسئلة قال
 رجل قدم رجلاً إلى القاضي فدعى عليه مالا أو شيئاً في يده أو حقاً من الحقوق فأنكره فحلفه القاضي
 فأبى أن يحلف فأنه ينبغي للقاضي أن يقول له إني أعرض عليك اليمين ثلاث مرات فحلف والآخر مرة
 المدعي ثم يقول له القاضي احلف بالله ما هذا عليك هذا المال الذي يدعي وهو كذا وكذا ولا شيء منه
 فإن أبى أن يحلف باق في المرة الأولى يقول له في المرة الثانية كذلك فإن أبى أن يحلف في المرة الثالثة يقول
 له بقيت الثالثة ثم أقضى عليك إن لم تحلف ثم يقول له أنا احلف بالله ما هذا عليك هذا المال ولا شيء
 منه فإن أبى أن يحلف بقضى عليه بدعي المدعي وإن قضى القاضي بالنكول في المرة الأولى نفذ
 قضاؤه انتهى قال صاحب الكفاي ولا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء وهل بشرط القضاء على
 فور النكول فيه ما خلافاً انتهى وقال الإمام الزيلعي في شرح الكتز والذين أن يكون النكول
 في مجلس القاضي لأن المعتبر بين طالع الخصومة والمعتبر باليمين عند غيره في حق الخصومة فلا يعتبر
 وهل يشترط القضاء على فور النكول فيه ما خلافاً نعم أحق المدعي عليه بالمدي على دعواه ولا يخل
 حقه بيمينه الأتم ليس له أن يخاصمه ما لم يتم البيعة على وفق دعواه فإن وجد سنة أو عامها عليه وقضى به
 بها وبعض القضاة من الحلف كالأول أو سبعين البيعة بعد الحلف ويقولون ترجيح جاب صدقه باليمين
 فلا تقبل بيعة المدعي بعد ذلك كترجيب جاب صدق المدعي بالبيعة حتى لا يصير بين المتكرر معها وهذا
 القول مجعور غير ما أخونه وليس شيء أصلاً لأن عرضي القصة قبل البيعة من المدعي بعدعين المتكرر
 وكان شرعاً حجة الله يقول اليمين الفارغة ممن أن ترضى البيعة العادلة وهل يظهر كذب المتكرر فاطمة
 البيعة والصواب أنه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبته شاهد الزور ولا يحسن في شيء من أن كان قتلان

بمعوى المدعي
 قوله فإن الشافعي خلافاً فيه
 لما عرفت
 الشافعي متأخر ولا وجه
 لكون كلام أي حصة متبني
 عليه وإنما قال أولى دون
 الصواب لأن معنى قوله أي
 حنيقة كون الحكم بالنكول
 محل الاجتهاد دون خلاف
 الشافعي وخلاف الشافعي
 يستدل به على أنه محل
 الاجتهاد فتوجه مجعده
 معناه أنه يمكن الاجتهاد
 فيه فليتأمل (قوله ليس
 بشرط لجواز القضاء الخ) أقول لو لم لجواز القضاء على قوله بشرط (قوله وليس
 التكرار بشرط في شيء منهما) أقول ليس من البذل والأقرار (قوله وصورتك) أقول أي صورة العرض ثلاث مرات

(قالوا) كان الدعوى نكاحا (الخ) ادعى رجل على امرأته تزوجها وانكرت أو بالعكس أو ادعى بعد الطلاق وانقضت العدة أنه راجعها في العدة وانكرت أو بالعكس أو ادعى بعد انقضاء العدة إلا بلاء أو طهارة الباقى المدة وانكرت أو بالعكس أو ادعى على مجهول أنه عبده أو ادعى المجهول ذلك أو اختصما (١٦٢) على هذا الوجه في ولاعة العتاقة والمولاة أو ادعى على رجل أنه

ثم النكول قد يكون حقيقيا كقولنا لأحلف وقد يكون حكيا بأن يسكت وحكمه حكم الأول إذا علم أملا أو أنه بمن طرش أو غرس هو الصحيح (قال) وان كثرت الدعوى نكاحا لم يستطع المسكر) عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يستطع عنده في النكاح والرجعة والتي في الإيلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء والحدود والعان

على أنفسهم مدعى عليه فأحلف ثم أضاف المدعى البينة أنه عليه أقواله وسكت وحكمه حكم الأول إذا علم كذبهم عند محمد لا يظهر إلى هنا كلامه (ثم النكول قد يكون حقيقيا كقولنا لأحلف وقد يكون حكيا بأن يسكت وحكمه) أي حكم الثاني وهو الحكمي (حكم الأول) وهو الحقيق (إذا علم أنه لا آفة به) أي بالمدعى عليه (من طرش) الطرش يقتضيان هون العمد يقال هوموك (أو غرس) بقتضين أيضا آفة بالان نغم الكلام أملا (هو الصحيح) اختلفت الروايات فيما ناسكت المدعى عليه بعد عرض البينة عليه وأفضل لأحلف فقال بعض أصحابنا ناسكت سأل العان عن عمله بمن غرس أو طرش فان قالوا لا تجعله نكلا ورضي عليه ومنهم من قال يجلس حتى يجيب والاول الصحيح كذا في غاية البيان تفصلا عن شرح الأقطع (قال) أي القدوري في مختصره (وان كثرت الدعوى نكاحا لم يستطع المسكر عند أبي حنيفة ولا يستطع عنده) يريد به التهم بعد تخصيص النكاح بالذكر (في النكاح) أي لا يستطع عنده في دعوى النكاح بان ادعى رجل على امرأته تزوجها أو بالعكس (والرجعة) أي لا يستطع عنده في دعوى الرجعة أيضا بان ادعى بعد الطلاق وانقضت العدة أنه كان راجعها في العدة وانكرت أو بالعكس (والتي في الإيلاء) أي في دعوى التي في الإيلاء أيضا بان ادعى بعد انقضاء العدة إلا بلاء أو طهارة الباقى المدة وانكرت أو بالعكس (والرق) أي وفي دعوى الرق أيضا بان ادعى على مجهول النسب أنه عبده أو انكر المجهول أو بالعكس (والاستيلاء) أي وفي دعوى الاستيلاء أيضا بان ادعى على مولاها أنها ولدت منه ولما وانكر المولى ولا يصري فيه العكس كاستدراك المصنف (والنسب) أي وفي دعوى النسب أيضا بان ادعى على مجهول أنه ولده أو ادعى انكر المجهول أو بالعكس (والولاء) أي وفي دعوى الولاء أيضا بان ادعى على مجهول النسب أنه عبده ومولاه وانكر المجهول أو بالعكس أو كذا في ذلك في ولاعة المولاة والولاء يستعمل ولاه العتاقة وولاء الموالاة (والحدود) أي وفي دعوى الحدود أيضا بان ادعى على آخر ماوجب حد من الحدود وانكره الآخر (والعان) أي وفي دعوى العان أيضا بان ادعت على زوجها أنه قد زعمها عا وجب العان وانكر الزوج واعلم أن هذه الاشياء كلها مذكورة في مختصر القدوري هنا إلا العان فإنه غير

ولماد أو والده أو ادعت على مولاه أنها ولدت منه وهذا لا يقتضي إلا من جانب الامتثال للمولى إذا ادعى ذلك ثبت الاستيلاء بقرانه ولا يلتفت إلى انكارها أو ادعت للمرأة على زوجها أنه قد زعمها عا وجب العان وانكر الزوج أو ادعى على رجل ماوجب الحد وانكره فانه لا يستطع في هذه كلها عند أبي حنيفة وقال يستطع في ذلك كله إذا تكل بقضى النكول الا في الحدود والعان

(قوله الا في الحدود) (الخ) أقول استأمن قولي وقال يستطع (قال المصنف) ولا يستطع عنده في النكاح والرجعة والتي في الإيلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء والحدود والعان (الخ) أقول قال الزبلي قال القاضي الامام غير الدين الفتوى على أنه يستطع المسكر في الاشياء الستة يعني في هذه التي مدعى سوى الحدود والعان انتهى انما قل في الاشياء الستة نظرا إلى اتحاد القسب والاستيلاء (قال المصنف) يستطع في ذلك كلها (الخ)

مذكور فيه ولكنه مذكور في الجميع الصغرى كلب القضاء (وقال أبو يوسف ومحمد يستطع في ذلك كله الا في الحدود والعان) فتقراء أنه لا يستطع في الحدود والعان على قولهم جعوا وانما اختلفوا في الاشياء السبعة الباقية وفي الكافي قال القاضي غير الدين في الجميع الصغرى الفتوى على قولهما وقبل ينبغي القاضي أن يتطرق حال المدعى عليه فإمرأته تختار بحلفه أو يأخذ بقولهما وان كان مظلوما بحلفه أخذ بقوله انتهى وفي النهاية هذا كله إذا لم يكن المقصود المالا وان كان المقصود دعوى حال بان ادعت المرأة على رجل أنه تزوجها وطلقتها قبل النكاح ولها عليه نفقة المهر وانكر يستطع في قولهم فانه تكل بقضى عليه بينة بنصف المهر على ما يجي بعد هذا في الكتاب وسئل

أقول قال في النهاية لا يستطع في الحدود إلا جاع إذا قضى حقا بان علق عدد مائة قالوا ان ثبتت فانت مرد على العبد أم لا ولا يسه عليه يستطع المولى حتى إذا نكل ثبت العقول لا الرق انتهى ينبغي أن يقول العبد نداءه وهذا في حلق عليه حتى لا يقول أنه قد نكل حتى لا يصير طاهرا ولا

الشيخ

اليمين قامة الواجب ودفعها
لضمر عن نفسه فإن فيه
تحصيل الثواب بإعادة ذكر
اسم الله على لسانه معظمه
ودفع همه الكذب عن
نفسه وإتمامه على ملكه

فلا هو كذب في عينه لما
ترك هذه الفوائد الثلاث

والاقرار يجزى في هذه
الاشياء بعمل بالتكرار

فيه إلا أنه اقرار فيه شبهة
لأنه في نفسه سكوت فكان

حجة فيما لا يدري بالثبوتات
فلا يجزى في الحدود والعان

في معنى الحدود فلا يجزى
فيه أيضا وعليه نفوس

اجالية الاول ما ذكر في
الجامع رجل اشترى نصف

عبد ثم اشترى النصف الباقي
ثم جده عبدا فخاصمه في

النصف الاول فأنكر البائع
ونكل عن البين فرد عليه

ثم خاصمه في النصف الباقي
فأنكر لم يزل به ويستخلف

(قال مالك) سخط وصورة
الاستيلاء أن يقول الخ

أقول يفهم من تصوير
الاستيلاء فهذا ذكر أن

ولا يستخلف في ذلك كله إلا في الحدود والعان وصورة الاستيلاء أن تقول الجارية أنا أم ولولواي
وهذا يعني منه وإن كره المولى لا ملوادي المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا تستخلف في تكرارها لهما أن
التكرار اقرار لا تميل على كونه كذبا في الإنكار على ما قدمناه اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين الصادقة لقامة
الواجب فكان اقرارا أو بدلا عنه ولا اقرار يجزى في هذه الاشياء ملكه اقرار فيه شبهة والحدود تندري
بالشبهات والعان في معنى الحد

الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني على المرأة اذا كانت تعلم بالحد ولا تحمد دينه تعميها بالاثبات النكاح
والزوج يشكر ماذا صنع القاضي حتى لا يتق هذه المرأة معلقة أبا المعمر قال يستخلفه القاضي ان
كانت هذه امرأة أتت قبي طائي حتى يقع الطلاق ان كانت امرأة فتخلص منه وتحمل للزوج

وذكر الصدر الشيباني أدب القاضي في باب اليمين أن الفقيه بالبيت أخذ بقوله في هذه المسئلة وهكذا
في الواقعات أيضا وكيفية الاختلاف عندهما أن يخلف على الحاصل ان كنت المرأة أمي المدعى بانه

ما هذه امرأة أتت بهذا النكاح الذي ادعته وان كان الزوج هو المدعي تخلف باقما هذا زوجا على
مادى والمتأخرون من مشايخنا على أنه يعني القاضي أن ينظر في حال المدعي عليه فإن وآمننا

بخطفه وأخذ بقوله لها وانما منطلوما لمصلحة أخذا بقول أبي حنيفة وهو كالخبره من الأتخاف
التوكيل بالنصومة بغير محضر من الخصم وبغير رضاه ان القاضي ان علم بالمدعي التفت في إياه التوكيل

لا يمكن من ذلك ويقل التوكيل بغير محضر من الخصم وان علم بالمدعي كل التصدي الى الضرار المدعي في
التوكيل لا يقبل ذلك الا برضا الخصم حتى يكون دافعا للضرر من الجانبين كذا في الجامع الصغير

لقاضين والعبد هو في الحدود لا يستخلف والاجماع الا اذا ضمن حقا بان علق عتق عبده بالان وقال ان
زفت فانت حر فادعي العبد أنه ذني ولا ينفقه عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا

كذا ذكره الصدر الشيباني أدب القاضي الخ حافظ النهاية (وصورة الاستيلاء أن تقول الجارية أنا أم
ولولواي وهذا يعني منه أنك المولى لا ملوادي المولى ثبت الاستيلاء باقراره ولا ينفقه في أنكرها)

وانما صور الاستيلاء بذلك كونه بين أخوانه تنبها على أنه لا يساغ للدعي في هذه الصورة الامن
حائب واحد شقاق اخوانه ان خلافة فان للدعي فيها مساقا من الجانبين كما صورناه فيما مضى (لهما)

أي لا يوقف ويحذر جهما الله (أنا التكرار اقرار لا تميل على كونه كذبا في الإنكار أي في تكراره
السابق (على ما قدمناه) بمعنى قوله اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين قامة الواجب ودفعها للضرر عن نفسه

وفيها تحصيل الثواب بإعادة ذكر اسم الله تعالى على لسانه تعميها ودفع همه الكذب عن نفسه
وابتمامه على ملكه فلا هو كذب في عينه لما ترك هذه الفوائد الثلاث كذا في العانة وغيرها (مكان)

أي التكرار (اقرارا أو بدلا عنه) بفتح الهمزة أي سلفا عن اقرار بمعنى أنه قائم مقام اقرار أقول
لا يخفى على ذي فطر تسمية كذا كتمير النصف ههنا حيث عين أولا كون التكرار اقرارا ثم قرع على

حد القذف في حق الزوج حتى أن كل قذف يوجب حد القذف على الأجنبية إذا قذف الأجنبية فكذلك يوجب الحد على الزوج وقام مقام حد الزنا في حق المرأة كما تقر في باب العان فلا يصري النكول فيه أيضا قال صاحب العناية وعليه نقض واجالبة الاول ما ذكر في الجامع رجل اشترى نصف عبد ثم اشترى النصف الباقي ثم وجده عيا خاصه في النصف الاول فأشكر البايع ونكل عن العين فردعه ثم خاصه في النصف الثاني فأشكر بايتمه وبخلف ولو كان النكول اقرا ازمه النصف الاخر بنكوله في المرة الأولى كما قرأ في تلك المرة الثاني الوكيل البائع اذا ادعى عليه عيب في المبيع واشتلف فقتل زعم الوكيل ولو كان اقرا ازم الوكيل الثالث ما ذكر في المسوط أن الرجل اذا قال تكفلت بما عاينته من فلان فادعى المكفول على فلان ما لا أنكر ونكل عن العين قضى عليه النكول لا يقضي بدعي الكفيل ولو كان النكول اقرا القضي بهما جواب أن النكول ما افاد اقرا وطلبعه فوجه الاقرا ما تقدم ووجه كونه دليلا للمدعي يستحق بدعيه ما هو ما يقصل الخصومة وذلك بالاقرا والاكرا فإن أقرا فقد انقطع وإن أنكر لم تنقطع الامين فلذا نكل كان بدلا عن اكل الاقرا يقطع الخصومة فالتنقض المذكورة ان وردت على اعتبار كونه نفاق الاقرا تدعى عليه كونه دلا عنه ومثل هذا يسمى في علم النظر قصيرا للمدعي الى ههنا كلامه أقول ما ذكر في الجواب مستطوف فيه من وجوه الاول أن الظاهر من قوله فوجه الاقرا ما تقدم ووجه كونه دلا عنه كونه ثبت أن ما تقدم انما يصلح لان يكون وجه الاقرا لان لا يكون وجه كونه دلا عنه مع انما صلح لهما ولهذا قرأ عنهم المصنف عليه حيث قال فكان اقرا او دلا عنه الثاني أن الوجه الذي ذكره كونه دلا عنه غير ما ذكره مدعيه من قوله فأنما نكل كان بدلا عن الاقرا يقطع الخصومة لجواز أن يكون دلا عنه كونه دلا عنه او حصة فوجه اقله لا بدلا عن الاقرا وقطعه الخصومة لا يدل على كونه دلا عنه لتقصي القطع المزبور وكونه دلا عنه اجزاء وان يكون نفس الاقرا دلا عنه فحينئذ لا يلائم التفرع الثالث ان الاقرا اذا كان كافيا في الاحكام لم يوجب دلا عنه كما هو في صور النقوض المذكورة فمن أين يعرف بان دلا الاقرا ايضا في الاشياء المذكورة فيتم دليهما المذكور في الكتاب الرابع ان قوله ومثل هذا يسمى في علم النظر قصيرا للمدعي انما يتم لو كان المذكور في دليهما للمفسور وكون النكول اقرا فقط ولما كان المذكور فيه كونه اقرا او دلا عنه بالترديد يكثر في تحقيق دفع النقوض المزبورة مما ذكر في تيسريه أصلا في قوله المذكور ثم ان بعض الفضلاء كلامهم في شعر رصاحب العناية ههنا أحدهما في جانب السؤال والاخر في جانب الجواب اما الاول ففي قوله وعليه نقض واجالبة حيث قال بل الظاهر أن تلك الاستدلالات متعارضة كما ينبغي على من له أدنى تأمل ودراية انتهى وأما الثاني ففي قوله ومثل هذا يسمى في علم النظر قصيرا للمدعي حيث قال بل هو قصيرا للبليل والمدعي جواز الاستصلاف انتهى أقول كل واحد منهما ساقط اما الاول فلان كون تلك الاستدلالات متعارضة بما لا يباحص لان حاصل كل واحد منهما بيان تصف الحكم وهو كون النكول اقرا في صورة جبرية عن الدليل المذكور ومن قبل الامين وهو صريح نقض اجابته والطف بالحصل على المعارضة في شيء منها لان المدعي ههنا هو كون النكول اقرا على كل واحد كفي كل واحد منهما صورة جبرية لا يدل على خلاص المدعي بالكلية وانما قرأنا في البعض قول السائل في ذيل كل واحد منهما تلك الاسئلة ولو كان النكول اقرا كان الجواب المسئلة خلاف ما ذكره والحال أن المراد جبرية نقض الحكم عن الدليل لا قاطعة الدليل على خلاف المدعي كما ينبغي وأما الثاني فلان مراد صاحب العناية بالمدعي ههنا

(قوله ولو كان النكول
اقرار القضي) اقول قال
الزبيحي لو كان اقرار الجار
مطلقا دون القضاء انتهى
والحال انه ليس كذلك فانه
لا يجوز الا في مجلس القاضى
وقضاؤه فانهم دليل الجواب
هو الجواب وايضا الذى
جعل اقرار احوال النكول
عن البين الواجب وجوده
انما هو في مجلس القضاء
فلا شامل (قوله فلذا نكح)

كان بدلا عن الإقرار) أقول أي خفاضة منقوم النكول مقام الإقرار بقضا الحاجة يعني أن تخلف قولهما ضروري لا مطلق (قوله بقطع الخصومة) أقول الظاهر أن يقول بقطع الخصومة (قوله ومثل هذا يسمى في علم النظر تغيير المدعى) أقول بل هو تغيير النسب والمدعى هو أواز الاختلاف

ولاي حنيفة أن النكول بذل وهو قطع النقصومة بدفع ماله للصم لان العين لا تقي واجتمع النكول وما كان كذلك فهو ما ملل
 أو افرار حصول المقصود بل يمكن انزاهه بذلا لأولى كى لا يصير كذا فى الانكار السابق والبذل لا يجزى في هذا الاشياء كما اذا حال مثلا آخر
 وهذا الرجل يؤذى بدفعته اليه نفسى أن يسترقى أو قال ما كان ذل لان ولكن أبحث لهذا أن يدعى نسي أو قلت أنكست ما مر أنه
 لكن بدعت اليه نفسى وأبحث الاسئلة لا يصح وعليه تقوض الاول اتملو كن بذلا لمن شيئا آخر اذا استحق ما أدى بقضه كالو
 صالح عن انكار واستحق بدل الصلح فله لا يضمن شيئا ولكن المدعى يرجع الى (١٦٥) الدعوى الثاني لو كان بذلا كن ايجابا في

التمه ان هذا هو لا يصح
 الثالث أن الحكم واجب

على الحاكم بالنكول والبذل

لا يجب به الحكم فلم يكن

النكول بذلا الرابع أن

العبد اذا نوى يقضى عليه

بالتكسول ولو كان بذلا لما

يقضى لان بطل باطل انما

يقضى بالقصاص في

الاطراف بالتكسول ولو كان

بذلا للقضى لان البذل

لا يقضى فيها والجواب

عن الاول أن بدل الصلح

وجب بالعقد فذا استحق

بطل العقد فعاد الحكم الى

الاصل وهو الدعوى فلما

هنا قال المدعى بقولنا

أخذ هذا انا وما اوجبنى

في حتمه بالقضاء فذا استحق

رجعت بما في التمه وعن

الثاني بان عدم الصحة ممنوع

بل هو صحيح كفى الحولان

وسائر الدلائل وعن

الثالث ان الحكم لا يجب

بالبدل الصريح وأما

ما كان بذلا يحكم الشرع

بالتكسول فلا نسلم انه

لا يرجع بل هو موجب قطعاً لانه ممنوع عن الرابع اننا نسلم عدم صحة البذل من المأذون بما دخل تحت الانان كاهدا المالك كولو ولا عارة

ولاي حنيفة انه تعالى ان يذل لان معه لائق العين واجتمع حصول المقصود وانزاهه بذلا لأولى كى لا
 يصير كذا فى الانكار والبذل لا يجزى في هذا الاشياء

قولهم ان النكول اقرار المستدل عليه في كلام المصنف بقوله لا يملك على كونه كذا فى الانكار على

ما قدمناه فذا صير في الجواب عن النقوض المذكور قال كون النكول بذلا عن الاعتراف لاقضى الاعتراف

فقد غير ذلك المدعى قطعاً وكون قولهم ان النكول اقرار مقدمه الجليل بالنظر الى أصل المسئلة وهو

جواز الاستعلاف عند هذا البذل كونه مسمى بالنظر الى كونه مستدلاً عليه بالدليل المستقل

والجواب من ذلك القائل انه جعل الاسوة كونه متعارضات والمعارضات قائمة القائل على خلاف

مدعى النقص وهذا لا يصح لان بكون المدعى هنا قولهم ان النكول اقرار اذ لا بأس بذلك

الاسئلة بأصل المسئلة كالاختفى (ولاي حنيفة انه) أى النكول (بذل) أو تقصر البذل عنده ترك المتابعة

والاعراض عنها الالهية والتبذل ولهذا قلنا ان الرجل اذا ادعى نصف المار شاعاً فأنكر المدعى عليه

يقضى فيه بالنكول وبه نصف المار شاعاً لا يصح كذا في النهاية ومعراج الدرر ونقله عن الفوائد

الظهيرية (لانهم) أى مع البذل (لائق العين واجتمع حصول المقصود) أى حصول المقصود

من العين وهو قطع النقصومة بالبذل فيكون ذلك ما عاين في ترك الاقدام على العين هذا هو العلة المحمزة

لكون النكول بذلا وأما المار فمر حقه كونه مسمى على كونه اقراراً ففى ما أشار اليه بقوله (وانزاهه

بذلا لأولى) أى من انزاهه مقراً (كى لا يصير كذا فى الانكار) أى فى انكاره السابق يعنى لو جهلاه

على الاعتراف لكتفاءه فى انكاره السابق ولو جهلاه بذلاً لقطعنا النقصومة بلا تكذيب فكان هذا أولى

صيانة للمسلم أن يظن به الكذب قبل علمه لو كان النكول بذلا لمن شيئا آخر اذا استحق ما أدى

بقضاه كالصالح عن انكار واستحق بدل الصلح فله لا يضمن شيئا ولكن المدعى يرجع الى المعصوى

واجب عنه بان بدل الصلح وجب العقد فذا استحق بطل العقد فعاد الحكم الى الأصل وهو المعصوى

وأما قوله قال المدعى بقولنا أخذ هذا انا وما اوجبنى في حتمه بالقضاء فذا استحق رجعت بما في التمه وعن

الثاني بان عدم الصحة ممنوع بل هو صحيح كفى الحولان وسائر الدلائل وعن

الثالث ان الحكم لا يجب بالبدل الصريح وأما ما كان بذلا يحكم الشرع بالتكسول فلا نسلم انه

لا يرجع بل هو موجب قطعاً لانه ممنوع عن الرابع اننا نسلم عدم صحة البذل من المأذون بما دخل تحت الانان كاهدا المالك كولو ولا عارة

وقيل عليه ان الحكم واجب على الحاكم بالنكول والبذل لا يجب به الحكم فلم يكن النكول بذلا

واجب عنه بان الحكم لا يجب بالبدل الصريح وأما ما كان بذلا يحكم الشرع بالتكسول فلا نسلم انه لا يجب

بذل هو موجب قطعاً لانه ممنوع عن الرابع اننا نسلم عدم صحة البذل من المأذون بما دخل تحت الانان كاهدا المالك كولو ولا عارة

بل ان البذل لا يعمل فيها وأجب عنه اننا نسلم ان البذل فيها غير عامل بل هو عامل اذا كان مقبداً بقوله

أن يقول أقطع يدى بوجها كالمسحط لهما أو يقطعها لهما فبما تضمن فيه التكسول فبذل لا يصح عنه عن العين

وله ولاية الاختراز عن العين هي مختلفة ما فى الشروع ههنا من الاسوة والاجابة بالبذل لا يجزى في

هذا الاشياء فلهو قال المشي لا تكاح بيني وبينك ولكن ذلك نقضى ببعض بذله وكذا لو قال

لا يرجع بل هو موجب قطعاً لانه ممنوع عن الرابع اننا نسلم عدم صحة البذل من المأذون بما دخل تحت الانان كاهدا المالك كولو ولا عارة

(قوله وما كان كذلك فهو ما ملل وأما اراخ) أقول تقر بما لاطاق الشروع (قوله اذا استحق ما أدى بعضه اراخ) أقول كما اذا أنسى

الاداء المودعة (قوله الثاني لو كان بذلا لكان ايجاباً للح) أقول الملازمة ممنوعة ان ارد كان ايجاباً من التالى وان ارد في زعم

المدعى فليس بزعم ابتداء والجواب ان المراد هو الاول ولو وجب لم يصح التامى بمقتضى فلا ينتقض بالسفر لا يصح فيه

التمه (قوله بل هو صحيح كفى الحولة) أقول لا بد كالكفاءة لان الاصح انها من جهة الخدمة في العادة لا من جهة التامى (قوله وسائر

الدلائل) أقول وفيه تأمل فان مقتضى التامى يقتضي عدم النكاح عن انكار ذلك

والصائفة السيرة وتوضوها وعن المجلس أن الأصل فيها غير عامل بل هو عامل إذا كان مفيدا فهو أن يقول أقطع مدي وها
 آكله ثم يأنه يقطعها وفيها نحن فيه أن تكون لمفيدة لا معتزلة عن العين وله ولاية الاحتراز عن العين لا يقال أبو حنيفة ترك الحديث
 المشهور وهو قوله عليه السلام والعين على من أكر بال رأي وهو لا يجوز لأن أحنيفة لم ينف وجوب العين فيها لكنه يقول لما بقد
 العين فأنه تها هو القضاء بالنكول لكونه بذلا لا يجري فيها سقط كسقوط الو جوب من معذور ولا يتحقق منه أداء الصلاة لقنوات
 المقصود (قوله وفائدة الاختلاف) يعني أن البذل في هذه الأشياء لا يجري ففائدة الاختلاف لأن فائدة القضاء بالنكول
 والنكول بذل والبذل لا يجري (١٦٦) فلا يختلف فيه لعدم الفائدة وقوله (الآن هذا بذل) جواب سؤال

تقرر لمكان بذل المال ملكه
 الكتاب والعبد المأذون
 لأن فيه معنى التبرع وها
 لا على كونه وقد ذكرنا وجهه
 أن فائدة ما يملك كونه الأجل
 من القضاء وبذلكهما
 بالنكول من جهة ذلك
 وقوله (وهو في الدين)

جواب عما يقال أنه لو كان
 بذلا لما جرى في الدين لأنه
 وصف في نفسه والبذل
 لا يجري فيها وجه ذلك أن
 البذل في الدين إن لم يصح
 فأن يكون من جهة
 التناقص أو من جهة التناقص
 فإن كان الأول فلا مانع
 لا بهضه حقا لنفسه منه
 على زعمه وإن كان الثاني
 فالمراد به ههنا في الدين
 ترك التمتع وجاهل أن يترك
 التمتع فإن قيل فلا جعل
 في الأشياء السبعة أضار كما
 لنوع حتى يجري فيها أوجب
 بأن أمر المال به تجري
 فيه الأمانة بخلاف ذلك
 وأما الأصل ولكن هذا يؤذي بالدعوى فبطلت نفسى يستوفى أو قال أنا بن فلان ولكن هذا
 يؤذي بالدعوى فأجبت أنه يدعى نسي لم يصح منه بخلاف الأموال فإنه لو قال هذا المال ليس له ولكني
 أحتبه وبذلك لا تخلص من خصوصته صريحه (وفائدة الاختلاف القضاء بالنكول) ولما لم يجر البذل
 في هذه الأشياء لم يتصور فيها القضاء بالنكول الذي هو البذل (ولا يستطفت) فيه لعدم الفائدة قال
 صاحب الكافي فإن قيل هذا التعليق مخالف للحديث المشهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام والعين على
 من أكر قلنا خص منه الحدود والعين فإن تخصص هذه الصور بالقياس انتهى وقال صاحب العناية
 لا يقال أبو حنيفة رجعا ترك الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم والعين على من أكر
 بالرأي وهو لا يجوز لأن أحنيفة روجه أنه لم ينف وجوب العين فيها لكنه يقول لما بقد العين فأنه تها
 وهو القضاء بالنكول لكونه بذلا لا يجري فيها سقط كسقوط الو جوب من معذور ولا يتحقق منه أداء
 الصلاة لقنوات المقصود انتهى وقال بعض الفضلاء وأجاب العلامة الكاكي بأنه خص من الحديث
 الحدود والاجاع فإن تخصص هذه الصور بالقياس ولم يذكر الشارح يعني العناية لأن التخصيص يجب
 أن يكون مقارنا والاجاع ليس كذلك انتهى أقول مدار كلامي على ما فهمت من أن يكون مراد العلامة
 الكاكي أن تخصص الحدود من الحديث هو اجاع الأمانة والظاهر أن مراده الاجاع اتفاق الأئمة
 فلا معنى كون الحديث مخصص منه البعض وهو الحدود متفق عليه ولا ينافي هذا كون التخصيص نصا
 ومقارنا على أن قاعدة الأصول هي أنه إذا لم يعلم المقارنة وعدمها يحصل على المقارنة قسم المطلوب ويؤيد
 كون مراده بالاجاع اتفاق الأئمة في كون الحديث مخصوصا بالاجاع انتهى كره وقعه في الكافي
 والكفاية من غير ذكر قيد الاجاع فتأمل (الآن هذا بذل لرفع الخصومة لملك الكتاب والعبد المأذون
 بمنزلة الصائفة السيرة) هذا جواب سؤال المقدور هو أن النكول لو كان بذلا لمال ملك الكتاب والعبد
 المأذون لما أن في البذل معنى التبرع وها لا على كونه أجب بأنهم على كونه مالا لا من القارة كافي
 الصائفة السيرة وتوضوها بالنكول من جهة ذلك كذا في عامة الشروح أقول لما منع أن يمنع كون بذلها
 من جهة ذلك أن الخصومة تنفذ بدون ذلك من غير ضرورة أن أقدم على العين أن كاهلها تنفذ في أكرها
 وبأن أكر أن كان المدعي هو المصدق فليأمل (وهو في) أي هبة البذل في الدين يأنه زعم المدعي وهو ما
 يقضيه حقا لنفسه والبذل معناه ههنا ترك التمتع وأمر المال (هين) هذا أيضا جواب سؤال المقدور هو

الاشيا فان أمرها ليس بهن حيث لا يجري فيها إلا به وجهه ههنا ترك التمتع وقوله الآن هذا بذل لرفع الخصومة ان
 غير التملك وقوله تساع في العبادات والذي ذكرناه في مطلع البحث من تعريضه وهو قولنا أقطع الخصومة بدفع ما دعه انصم له اولي
 (قوله لأن أحنيفة الخ) أقول هذا جواب لقوله لا يقال أبو حنيفة ترك الحديث المشهور الخ وأجاب العلامة الكاكي بأنه
 خص من الحديث الحدود بالاجاع فبما يخص ههنا الصور بالقياس ولم يذكر الشارح لأن التخصيص يجب أن يكون مقارنا
 والاجاع ليس كذلك فوجه تأمل (قوله والبذل لا يجري فيها) أقول أي في الأصول (قوله ووجه ذلك أن البذل في الدين
 الخ) أقول لم يصح الجواب الصريح عن السؤال على ما قررره

قال (ويستحق السارق كل نكل ضمن ولم يقطع) لان النطوب يقع عليه شيان الضمان ويحمل فيه التكرار والقطع ولا يثبت به

أن التكرار لو كان بذلاً للمبارى في الدين لان عمله الاعيان لا يكون اذ الدين وصف في القيمة والبذل والاعطاه لا يجرى بان في الاوصاف فاجاب بان معنى البذل ههنا ترك المنع فكان المدي بأخصه مناه على زعمه انه بأخذ حق نفسه ولا مانع له ترك المنع ما زكى الاموال لان امر المال حين يصرى فيه الاباحة يختلف تلك الاشياء فانه لا يصرى فيها الاباحة كذا في الشروح وصائر المعنويات حتى ان صاحب الكافي أتى بصرح السؤال والجواب حيث قال فان قيل لو كان بذلاً للمبارى في الدين لان عمله الاعيان لا يكون اذ البذل والاعطاه لا يجرى بان في الاوصاف والدين وصف في القيمة قلنا البذل ههنا ترك المنع كان المدي بأخذ منه مناه على زعمه انه بأخذ حق نفسه ولا مانع له وأمر المال حين يصرى فيه يختلف السكاك ونحوه انتهى وأقول لا يخفى على ذي فطر معلية بعد تأمل الصافي أن الجواب المذكور لا يدفع السؤال المزبور وان قلته الثقات بالقول لان الدين لما كان مكان وصفاً ثابتاً في القيمة غير متقبل عنها لم يكن قابلاً للاخذ والاعطاء وان ترك المنع انما يتصور في الاموال المتحققة في الاعيان لا في الاوصاف الثابتة في القيم لان ترك المنع فرع جواز الاختلاف لم يكن قابلاً للاخذ لم يتصور فيه ترك المنع فلم يكن الذي بأخذ المدي من المدي عليه مناه على زعمه انما هو نفسه الذي بل كل العين وكذا لم يكن الذي ترك المدي عليه منعه أخذ الذي بل كان أخذ العين والسؤال بالدين لا بالعين فالجواب المذكور لا يدفعه والحق عندى في الجواب أن يقال معنى البذل في الدين احداث مثله في ذمة المدي باعطائه عين بمقابل معياره لان الدين المدي وحصول القاصدة من الطرفين كان معنى قضاء الدين هذا ولهذا قالوا الذين قضى بأشائها على ما حقق في موضعه فلما قال المدي مثلاً في عليه عشرة دراهم كان معناه حصل لي في ذمته وصف بمعايير عشرة دراهم فلهذا يوزن المدي عليه عند تكريمه عن العين اعطاه عين بمقابل معياره معيار ماداه المدي من الدين وهو عشر دراهم فالمبذول حقيقة هو العين التي يعطى بالدين نفساً وان كان المدي دينا (قال) أي مخرجه الله في الجامع الصغير (ويستحق السارق) ويدها أنه اذا أراد السر وقبضه أخذ المال دون القطع يستحق السارق بالقبض عليه هذا المال لانه ثبت بالشبهة الاولى أنه ثبت بكتاب القاضي الى القاضي والشهادة على الشهادة فإزان ثبت بالسكول الذي هو بذل أو اقرب منه شبه والحدود لا تنقام بحجة قهاسية فكذلك لا تنقام بالتكرار فلهذا لا يجرى العين في الحدود وعن محمد أنه قال القاضي يقول المدي ما ذكره فان قال أريد القطع فلهذا يصرى بقوله ان الحدود لا يستحقها فليست تلك عين وان قال أريد المال فلهذا يصرى بقوله دع دعوى السرقة وانعت على دعوى المال كذا في النهاية قلاع الامام المرعشي والنحوي قال المصنف (فان نكل ضمن ولم يقطع لان النطوب بفعله) أي بفعل السارق وهو السرقة (شيان الضمان) أي أحدهما ضمان المال (ويحمل فيه التكرار والقطع) أي وثانها قطع اليد (ولا يثبت) أي لا يثبت القطع بالسكول وقال صاحب العاصم يرد المصنف بفعله في قوله لان النطوب بفعله شيان التكرار ثم قال ويجوز أن يربط بفعل السرقة أقول الثاني هو الصحيح والاول غلط لان المصنف صرح بان القطع لا يثبت بالتكرار فلهذا لا يثبت بالقطع بالتكرار فلهذا كيف يصح أن يحمل الفعل في قوله لان النطوب بفعله شيان على التكرار واحد الشين هو القطع ثم أقول ينبغي في كلام المصنف شي وهو ان التعديل الذي ذكره بقوله لان النطوب بفعله شيان الى آخره لا يفيد شيئاً يعتد به اذ ليس فيه بيان لمعنى المدي ههنا بل هو مجرد تفصيل لمعنى قوله فان قوله الضمان ويحمل فيه التكرار تفصيل لقوله فان نكل ضمن من غير اشارة الى علة كون السكول عاملاً فيه وقوله والقطع ولا يثبت به تفصيل لقوله ولم يقطع من غير اشارة الى علة علم ثبوت القطع بنفسى المدي

قال (ويستحق السارق الخ)
اذا كان مراد السر وقبضه
أخذ المال يستحق السارق
بالقبض عليه هذا المال
لا يثبت بالشبهة فإزان
أن يثبت بالتكرار وعن
محمد أنه قال القاضي يقول
المدي ما ذكره فان قال
أريد القطع يقول القاضي
الحدود لا يقطع فيها
فليس لك عين وان قال أريد
المال يقول له دع دعوى
السرقة وانعت على دعوى
المال قال المصنف (فان)
نكل ضمن ولم يقطع لان
النطوب بفعله) ويدها التكرار
(شيان الضمان ويحمل
فيه التكرار والقطع فلا
يثبت به

(قوله يدها التكرار فيه)
أقول فيه بحث
والقطع ولا يثبت به) أقول
فيه شبهة التناقض والاصوب
تفسيره بفعله بفعل السرقة

سار كما اذا شهد علي رجل وامرأتان بذلك اشتغالاً طاعة على الشبهة ويجوز أن يرافقه بغيره قبل السرقة (وإذا
 بحث السر أطلقا قبل النكول بها استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعاً لان الاختلاف يجري في
 الطلاق عندهم لاسيما اذا كان (١٦٨) المقصود هو المال فان قلت هل في تخصيص ذكر الطلاق قبل النكول فائدة

فصار كما اذا شهد علي رجل وامرأتان قال (وإذا ادعت المرأة طلاقاً قبل النكول استخلف الزوج
 فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعاً) لان الاختلاف يجري في الطلاق عندهم لاسيما اذا
 كان المقصود هو المال وكذا في النكاح اذا ادعت هي الصداق لان ذلك دعوى للمال ثم ثبت المال
 بنكوه ولا يثبت النكاح

غير معلوم البتة والوجه في التطيل ما ذكره الامام الزهري في شرح الكفرية قال لان امرج بعدله
 شأن الزمان وهو يجمع الشبهة فيصيب النكول والقطع وهو لا يجب مع الشبهة فلا يصح بالنكول
 انتهى وكذا ما ذكره صاحب الكافي حيث قال لانه في السرقة يدعي المال والحدود يجب الحد لتمامه
 الشبهة ويجب المال بتمامه الشبهة فيثبت بانتهى بصرف (فصار) أي صار حكم هذه المسئلة
 (كما اذا شهد علي) أي على السرقة (رجل وامرأتان) فانه ثبت هناك المال دون القطع وكذا
 ههنا وصار كما اذا اقر بالسرقه فجمع فله ينسقط الرجوع الحدود هو القطع وثبت المال بالاقراء ولا
 يسقط الرجوع (قال) أي محمد رحمه الله في الجامع الصغير (وإذا ادعت المرأة طلاقاً قبل النكول
 استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم جميعاً لان الاختلاف يجري في دعوى الطلاق
 عندهم لاسيما اذا كان المقصود هو المال) وفائدة تعيين صورة الاستخلف في الطلاق قبل النكول هي
 تطيل أن دعوى المهر لا تختلف بين أن تكون المدعى في كل المهر أو نصفه كذا في النهاية ومعراج الدراية
 قال صاحب العناية وفيه نظر لان الاطلاق يعني عن ذلك وليس في دعوى التطيل يثبت ذلك انتهى وأجاب
 عنه بعضهم بأنه لو أطلق رجلاً ذهب الوهم الى الطلاق بعد النكول لظنته فثبت به علم حكمه بطريق
 الاول بطله اذا استخلف قبل تأكد المهر فبعد ما ذكره بالا في النكاح (وكذا في النكاح) اذا ادعت
 هي الصداق أي وكذا يستخلف الزوج بالاجماع فيما اذا ادعت المرأة منع النكاح الصداق (لان
 ذلك دعوى للمال) أي المقصود من ذلك دعوى المال (ثم ثبت المال بنكوه ولا يثبت النكاح) يعني
 يثبت المال بنكوه في قولهم جميعاً لان المال يجري فيه الاقراء والبذل ولا يثبت النكاح في قول أبي
 حنيفة رحمه الله لان النكاح لا يجري فيه البذل قال بعض الفضلاء فان قيل يلزم على هذا أن يصفق للمهر

لمن تطيل أن دعوى
 المهر لا تختلف بين أن
 يكون في كل المهر أو
 نصفه وفيه نظر لان
 الاطلاق يعني عن ذلك
 وليس فيه توهم التقيد
 بذلك (وكذا في النكاح
 اذا ادعت الصداق لان
 ذلك دعوى للمال ثم يثبت
 المال بنكوه ولا يثبت
 النكاح) فان قلت يجب
 أن يثبت النكاح أيضاً لانه
 يثبت بالشبهات قلت
 البذل لا يجري فيه كما
 تقدم

(قوله وفيه نظر لان
 الاطلاق يعني عن ذلك
 الخ) أقول فيه بحث فله
 لو أطلق رجلاً ذهب الوهم
 الى الطلاق بعد النكول
 لظنته بطل ولكنه أيضاً
 فقيبه ليعلم حكمه بطريق
 الاول فانه اذا استخلف
 قبل تأكد المهر فبعد
 اولي كما لا يخفى لكن يفي
 في قولنا بطل ولكنه يثبت
 فتأمل (قوله وكذا في
 النكاح الى قوله ولا يثبت
 النكاح) أقول فان قيل
 يلزم على هذا أن يصفق
 للزوج دون المملوك قلنا

بدون الاذن قلنا يجوز أن يحكم بثبوت النكاح في حق المهر بالنكول لا مطلقاً على أن المهر ليس يستلزم
 النكاح القائم لتمامه حال الفقرة والطلاق انتهى أقول كل واحد من أصل جوابه وعلاوه مختل أما
 الاول فسلطوا حازان يحكم بثبوت النكاح في حق المهر بالنكول لما زاد البذل في النكاح في الجملة أي في
 بعض الحالات ولم يقل به صاحب مذهب قط وأما الثاني فلأن المهر وان لم يستلزم قيام النكاح في البناء
 ولكن يستلزم تحقيق النكاح في الانتهاء كما لا يخفى ومعنى المسئلة التي نحن فيها أن النكاح لا يثبت بالنكول
 لاقى الانتهاء في المقاطعة هو بان البذل فيه على كل حال فله ينفع السؤال ثم أقول في الجواب عن
 سؤاله ان ثبوت المهر في الواقع يستلزم ثبوت النكاح فهو ما أثبتوه عند الثاني فلا يستلزم ثبوت النكاح
 عنده لان معنى ثبوته عنده ظهوره اذ قدم ان الخ الشريعة مستترة في علم القاضي مظهر في الواقع ولا
 يستلزم ظهوره بالزوج واللازم هو ان تزعم طاعة على الاول دون الثاني فكما نحن فيه
 ظنتي يلزم من المسئلة المذكورة ثبوت المهر عند القاضي بدون ثبوت النكاح عنده ولا يجوز فيه لعدم
 الاستلزام كما عرفت وقدس على هذا أحوال فظاهر من المسائل الانية المتضمنة في الكتاب

فان يجوز أن يحكم بثبوت النكاح في حق المهر لا مطلقاً على أن
 المهر ليس يستلزم النكاح القائم لتمامه حال الفقرة والطلاق (قوله قلت البذل لا يجري فيه كما تقدم) أقول فينبغي أن يثبت
 النكاح عندهما

(وكذا في النسب إذا ادعى حقا كالارث) بان ادعى رجل على رجل أما هو المدعى عليه مات أو هو تزك ما لا في يد المدعى عليه وأطلب من القاضي فرض النفقة على المدعى عليه بسبب الاخر فله يستحق على السبب فان خلف برئ وان نكل بقضى المال والنفقة دون السبب (و) كذا إذا ادعى (الطريق القيط) بأن كان ميلا لا يعبر عن (١٦٩) نفسه في جعلتها فاعتدت أخوته حرة تريد قصيرد المتشط حتى حسانها وأرادت استصلافة فتنكل بينت لها الطردون النسب وكذا إذا وهب لانسان عتائهم أراد الرجوع فيها فتنال الموهوبة أنت أي يريد بذلك ابطال حق الرجوع استصاف الواهب فان نكل فتنال الرجوع فتنال الرجوع ولا تنبت الاخوة قوله لان المقصود هذه الحقوق دليل للمجموع أي دون النسب الجرد فان نكل فتنال على الغرور ولا يجوز

وكذا في النسب إذا ادعى حقا كالارث والطريق القيط والنفقة وامتاع الرجوع في الهبة لان المقصود هذه الحقوق

فان ما ذكرنا مخلص في الجميع قال المصنف (وكذا في السبب) أي وكذا يستحق في السبب بالاجماع (إذا ادعى حقا) أي إذا ادعى مع النسب حقا آخر (كالارث) بان ادعى رجل على رجل أنه أخ المدعى عليه مات أو هو تزك ما لا في يد المدعى عليه فانه يستحق بالاجماع فان خلف برئ وان نكل بقضى المال دون النسب (والطريق القيط) بان ادعت امرأته الأصل ميلا لا يعبر عن نفسه كمن في جرد رجل النقلة أنه أخوها وانما أولي بمصانته فانه يستحق بالاجماع فان نكل فتنال على السبب التي أخرجها دون النسب (والنفقة) بان ادعى زمن على مومس أنه أخوه وأن نفقته عليه فانكر المدعى عليه الاخوة يستحق بالاجماع فان نكل بقضى النفقة دون النسب (وامتاع الرجوع في الهبة) بان أراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوبة أنت أي يريد بذلك ابطال حق الرجوع فانه يستحق بالاجماع فان نكل فتنال الرجوع دون النسب (لان المقصود هذه الحقوق) دليل للمجموع يعني أن المقصود بالمدعى في المسائل المذكورة هذه الحقوق أي دون النسب الجرد ثم ان صاحب العناية بعد ما قسروا قول المصنف لان المقصود هذه الحقوق بقوله أي دون النسب الجرد قال في تعليقه فانه يحمله على الغير وهو لا يجوز انتهى أقول فيه فقولنا لا تشمل النسب على الغير لا يلزم في المسائل المذكورة لمقابل أعمالهم فيها إذا كان النسب عمالا ثبت بالاقراء لا بخلافه وانما ثبت بالاقراء كان مما ثبت بالاقراء كالأقارب والبنوة فلا والمسائل المذكورة تقع لموت من لا يرى أن المدعى في صورة النفقة إذا ادعى المدعى عليه أنت أي فان المستحق بها هو وكذا الحال في صورة امتناع الرجوع في الهبة وكذا الدعوى في صورة اطرف القيط إذا قالت ان الصبي انتم لها المثلثة بها أيضا وكان التعليل المذكور فصرح ان افادة كلية المدعى وقال بعض الفضلاء لا تظهر ان بقول صاحب العناية تعليلا لا يذكريه فان البذل لا يجري فيه كآمال اتفاق صورة دعوى النكاح انتهى أقول وفيه أيضا نظر قال المصل هنا أن لا يكون المقصود بالمدعى في المسائل المذكورة النسب الجرد وعدمه بان البذل في النسب الجرد لا يفيد لان الطبع على الدعوى غير مقتصرة في التكون بل منها أيضا طاعة البيعة وقرار الخصم والبذل انما هو للتكون بل منها فلا يلزم من عدمه بانه في النسب الجرد عدمه بان سائر الطبع فيه حتى لا يصح أن يكون مقصودا بالدعوى في المسائل المذكورة بخلاف ما قلنا في صورة دعوى النكاح قال المصل هناك عدم ثبوت النكاح بالسكول وعدمه بان البذل في النكاح يفيد جعله لا يقال التعليل الصحيح هناك يقال فانه لو كان المقصود بالدعوى في المسائل المذكورة هو النسب الجرد لادعى المدعى فيها مع النسب حقا آخر والمفروض في كل واحد من تلك المسائل ادعاء المدعى معه حقا آخر كيانه عليه مقول المصنف وكذا في النسب إذا ادعى حقا كالارث الخ لا نقول هذا انما يتبعه فيما إذا كان النسب عمالا ثبت بالاقراء كالبنت ونحوها فان دعوى النسب الجرد تسمع في تلك الصورة فلو كان مقصودا بالمدعى فيها دعوى النسب الجرد لادعى معه حقا آخر وأما إذا كان النسب عمالا ثبت بالاقراء كالاخوة ونحوها فلا تسمع دعوى النسب الجرد ولا تسمع في هذه الصورة بل يتوقف فيها استماع الدعوى وقبول البيعة على أن يدعى المدعى مع السبب حقا آخر لنقصه كالمصرح به في عامة معبرات الفتاوى فيجوز أن يكون مقصود

(قوله فانه يستحق على النسب) أقول فيه بحث بل يستحق على المصالح عند أبي حنيفة فيستحق باق له في ذلك المال الذي يدعيه حق نص عليه الاتفاق قبله من خواهر زاده جوابه أن كلام اشرار مبنى على ما يحرم من أن السبب إذا كان لا يرتفع برافع يختلف على السبب بالاجماع (قوله فاعتدت أخوته حرة) أقول (قوله فان) أو أدى نكاحه (قوله فان) فيه تحصيل على الغرور ولا يجوز أن يقول به فان البذل لا يجري فيه كما قلنا

(٢٣ - نكحة سادس) في صورة دعوى النكاح فان ما ذكر من التعليل فيه قصور لان المدعى في صورة دعوى النفقة وامتاع الرجوع في الهبة إذا ادعى المدعى عليه أنت أي مثلا فان المستحق بها هو وليس فيه تحصيل نسب والمذهب الاما معني فيني الاستحلال إذا ادعى المدعى الاخوة فيهم فتنال من قوله وانما يستحق الخ فانه

التسبب الجبر عند هذا إذا
 كان ثبت بقراره كلاب
 والآن في حق الرجل
 والآن في حق المرأة
 الابن لان في دعواها الابن
 تحصيل التسبب على الغير
 وأما المولى والزوج فان
 دعواهما تصح من الرجل
 والمرأة اذ ليس فيه تحصيل
 على أحد فيختلف وهذا
 بناء على أن النكول مل
 من الاقرار فلا يعمل الا في
 موضع يعمل فيه الاقرار
 قال (ومن ادعى قصاصا
 على غيره فيدخل) ومن
 ادعى قصاصا على غيره
 فيبطل وليس الذي يثبت
 يختلف المدعى عليه
 بالاجماع سواء كانت
 الدعوى في النفس أو فيما
 دونها ثم ان نكل عن
 العين لزمه فيملكون
 النفس القصاص وفي
 النفس يحبس حتى يقصر
 أو يحلف عند أي خيفة
 وقال لزمه الارض فيها
 لان النكول امرأته
 شبهة عندها فلا يثبت
 به القصاص ويجب به
 المال

قوله ولهذا أقول أي
 لعدم الجواز (قال المصنف
 لان في دعواها) أقول في
 النهاية أي في اقرارها انتهى
 وفيه كلام (قوله فان
 دعواها الخ) أقول فيه
 دكاكة ظاهرة وتسدق
 ما لا خلاف في المسئلة

واختلف في التسبب الجبر عند هذا إذا
 كان ثبت بالقرار كلاب والابن
 في حق المرأة لان في دعواها الابن تحصيل التسبب على الغير
 (ومن ادعى قصاصا على غيره فيدخل) ومن ادعى قصاصا على غيره
 فيبطل وليس الذي يثبت يختلف المدعى عليه
 بالاجماع سواء كانت الدعوى في النفس أو فيما
 دونها ثم ان نكل عن العين لزمه فيملكون النفس القصاص
 وفي النفس يحبس حتى يقصر أو يحلف عند أي خيفة
 وقال لزمه الارض فيها لان النكول امرأته شبهة عندها فلا يثبت
 به القصاص ويجب به المال خصوصا

المدعى في هذه الصورة التسبب الجبر يودي مع التسبب كما آخر الجبر التوصل به الى مقصود وهو التسبب
 الجبر والمائل الذي كور قتع الصورتين معا كما بيناه من قبل فكان هذا التعليل أيضا ظاهر من اعادة
 كلمة المدعى وبالجملة لم يظهر لقول المصنف لان المقصود هذه الحقوق على واحدة شاملة لجميع صور تلك
 المسائل العدة فكان هذا هو السرف في أصحاب الكافي ليد كقول المصنف هذا أصلا مع أن عادته
 اقتضاه أن المصنف في أماله وأن كثر الشراح لم يتعرضوا لشرح وبيانه بالكلمة (واختلف في
 الجبر) قبله احترازًا عما هو مقرر من دعوى حق آخر كما رأينا (عندهما) أي عند أبي يوسف وعبد
 ربهما (إذا كان ثبت بقراره) أي إذا كان ثبت التسبب بقرار المدعى عليه فان النكول عندهما
 اقرار بكل نسب ولو أقر به المدعى عليه ثبت ثبت بالنكول أيضا (الابن في حق الرجل) فانه
 إذا أقر بالاب والابن يصح اقراره بثبت نسب المقر له منه بقراره (والابن في حق المرأة) فانه إذا
 أقرت بالاب يصح اقرارها بثبت نسب المقر له منها بقرارها وأما أقرت بالابن فلا يصح اقرارها
 ولا يثبت نسب منها (لان في دعواها الابن) أي في ادعائها الابن أي في اقرارها به كذا في النهاية وفيما
 البيان تأمل (تحصيل التسبب على الغير) وهو لا يجوز (والمولى) أي هو كالمولى يعني السيد (والزوج
 في حقهما) أي في حق الرجل والمرأة وهذا القيد أي قوة في حقهما متعلق بالمولى والزوج جميعا فان
 اقرار الرجل والمرأة بالمولى والزوج يصح وحاصل كلام المصنف ههنا ان اقرار الرجل يصح بأربعة ألاب
 والابن والمولى والزوجة واقرار المرأة يصح بثلاثة ألاب والمولى والزوج ولا يصح بالولد لان فيه تحصيل
 التسبب على القصر وكل ما أصل المسئلة في محلها أن اقرار الرجل يصح بخمسة بالمولى والولد والزوجة
 والمولى واقرار المرأة يصح بأربعة بالمولى والزوج والمولى ولا يصح بالولد لانه كان المصنف كتمى بذكر
 الاب عن ذكر الأم لظهور ما استقرأه ما في الحكم المذكور قال شيخ الاسلام خوارزمي زاد في مبسوطه
 الاصل في هذا الباب أن المدعى عليه التسبب إذا انكره لم يتحقق ان كان يصح لو أقر به لا يصح اقراره
 عليه فانه لا يختلف عندهم جبه الابن لا يثبت فان قاعدة العين النكول حتى يجعل النكول بئلا
 أو اقراره فيقضي عليه فإذا كان لا يثبت عليه لو أقر فانه لا يختلف عندهم جميعا وان كان المدعى عليه
 بحيث لو أقر لزمه ما أقر به فإذا انكره لم يتحقق على ذلك فلو استلزم على الاختلاف عند أي خيفة
 ربهما لا يختلف (وسدأى يوسف وعبد ربهما) لا يختلف فان حلف برئ وان نكل عن العين
 لزمه الدعوى فعلى هذا الاصل يخرج مسائل الباب انتهى (قال) أي القدر يرى في مختصره (ومن
 ادعى قصاصا على غيره فيدخل) وليس الذي يثبت (استخلف) الذي عليه (بالاجماع) سواء كانت
 الدعوى في النفس أو فيما دونها وهذا المقتضى كور في الجامع الصغير أيضا في كتاب القضاة (ثم ان
 نكل عن العين فيملكون النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يحلف أو يقصر (وهذا)
 أي الحكم المذكور (عند أبي حنيفة وقال لزمه الارض فيها) أي في النفس وفيما دونها
 (لان النكول اقراره شبهة عندهما) لانه ان امتنع عن العين وزعم العين الصادقة لا يكون
 اقرارا بل يكون بئلا كذا في الكافي (فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا) أي خاصة

إذا كان امتناع القصاص بمعنى من جهته من عليه كما ذكرنا بطحا والولي يدعي المدعى فيها من فيه كذلك لا يلزم صريح بالأقرار فاشبهه بطحا وأما إذا كان الامتناع من جهته من عليه فكذلك إذا أتهم مدعي القصاص رجلا و امرأتين والشهادة على الشهادة فانه لا يقضى بشئ إلا أن الحجة طالت بالقصاص لكن قد رايته فاقول وبشبهه انطفا فلا يجزئى قولان فاقول في هذا المعنى بين النقص وما دونها فإن قيل من أين وقع الفرق بين هذا والسرقة حيث ثبتت المال فيها بسد انتفاء القطع تشهد رجل وامرأتين كما يجب بالنكول وهما ثبت بالنكول دون الشهادة أوجب بالمال لثمة أصل ويصعدى إلى القطع وإذا أقصر لم تعدد في الأصل وهما الأصل المشهود به هو القصاص ثم يدعى إلى المال إذا وجد شرطه هو أن يكون مشروعا بطريق المسنة فمقتضى القائل بسلامة نفسه والمقتول لصا يتقدم على الهدم ولم يوجد في صورة الشهادة تعدد بشبهه بالخطا ولاى حصة أن الأطراف بطلانها سبقت الاموال لانها خلقت وقاية لنفس كالأموال فيجوز فيها البذل الا ترى أم لو قاله قطع يدى فقطعهما لا يجب الضمان وليس ذلك الا من حيث أعمال البذل بخلاف النفس حيث لا يجزئ فيها البذل فلهذا قلنا قلته يؤخذ القصاص في رواية وبإدله في أخرى قلنا قيل لو كانت الأطراف بطلانها سبقت الاموال لم يقطع يد (١٧١) من غير أن أقامه يدى كما يجب

أخذ ماله إذا قال نخذ
على أوجب بقوله الآية
لا يباح لعدم الفائدة من
لو كان القطع مقسدا
كقطع لا كثة وقطع
الس لوجع ليا ثم فقه
وما نحن فيه من البذل أى
الذى بالنكول مقسدا
لادفع انصومة فيكون
مباحا وفيه بحث من
وجه أحدها امتناع
لما قال في السرقة ان
القطع لا يثبت بالنكول
والثاني ان انصومة تنفع
بالأرض

إذا كان امتناع القصاص بمعنى من جهة من عليه كما ذكرنا بطحا والولي يدعي المدعى ولاى حصة وجهه اذ ان الأطراف بطلانها سبقت الاموال فيجوز فيها البذل بخلاف النفس فلهذا قلنا قطع يدى فقطعهما لا يجب الضمان وهذا العمل للبدل الآية لا يباح لعدم الفائدة وهذا البذل مفيد لادفع انصومة في فصل قطع اليد كة و قطع السن للوجع

إذا كان امتناع القصاص بمعنى من جهة من عليه أى من جهة من عليه القصاص وقيد امتناع القصاص بمعنى من جهته من عليه القصاص لا تدعى كان امتناعه من جهته من القصاص لا يجب القصاص ولا المال أيضا كما ذكرنا أتهم مدعي القصاص رجلا و امرأتين والشهادة على الشهادة حيث لا يقضى بشئ إلا أن الحجة قامت بالقصاص ولكن تعدد استيفاء فلا يجزئى كذا في الشرح وقيل بهذا ما أشعر اليه المصنف بقوله (كما ذكرنا بطحا والولي يدعى المدعى فيه بالعكس لا يجب فيه شئ ولاى حصة أن الأطراف بطلانها سبقت الاموال لانها خلقت وقاية لنفس كالأموال فيجوز فيها البذل) كما يجزئ في الاموال (بخلاف النفس) حيث لا يجزئ فيها البذل (فانه لو قال قطع يدى) أى لو قال أخرج قطع يدى (فقطعهما لا يجب الضمان) أى على القاطع (وهذا) أى عدم وجوب الضمان (أعمال البذل) في الأطراف وأما لو قال قلنا قلته يجب عليه القصاص في رواية وبإدله في أخرى وهذا دليل على عدم جواز البذل في النفس ولا يستمر أن يقال لو كانت الأطراف بطلانها سبقت الاموال لكان ينبغي أن يباح قطع يدا قال قطع يدى كما يجب أخذ ماله إذا قال نخذ على أوجب بقوله (الآية لا يباح لعدم الفائدة) أى لا يباح القطع لعدم الفائدة فيه كأنه تلافى المال لا يباح عند عدم الفائدة بأن قال أى مالى فى الصرا أو رقبة النار (وهذا البذل) أى الذى بالنكول (مقصد لادفع انصومة في فصل قطع اليد كة و قطع السن للوجع) قال صاحب العناية وفيه بحث من وجهين أحدهما أنه مناض لما قال في السرقة ان القطع لا يثبت بالنكول والثاني ان انصومة تنفع بالأرض

(قوله إذا كان امتناع
القصاص بمعنى) أقول أى
امتنع القصاص فثبت المعنى
(قوله وفيما نحن فيه كذلك)
أقول أى الامتناع من جهة

من عليه (قوله لانه لم يصرح بالأقرار) أقول بل أى بما فيه شبهة البلية وأنها الانكول وهو النكول (قوله فاشبهه انطفا) أقول فى كون الامتناع بمعنى من جهته من عليه (قوله فان قيل أى قوله حيث ثبتت الماشية) أقول أى فى السرقة (قوله أوجب بالمال الخ) أقول مأخوذ من النهاية (قوله وإذا أقصر لم يتصل الخ) أقول أى إذا نشط قصور فى ثبوت المالىان كل بجمعة فيها شتم أقول لاذهب عليك ما فى هذا التفر بين العصور (قوله وهو أن يكون مشروعا الخ) أقول لعل المراد ان يكون شيئا يقتل يكون المشروعا فيه بطريق انية اه كالجرح المغفول لعدم شبهه بالخطا (قوله أحدهما ما تعدد القصاص من قبل المال ثم أعلم أن الضعيف فى قوة شبهه اراجع الصورة فى قوة ولم يوجد فى صورة الشهادة (قوله فقطعهما لا يجب الضمان) أقول ولكن بآتم فيه (قوله بل لا يقطع يد من غيرا) أقول الأولى أن يقال بل لا يقطع من غيرا وليس كذلك فخر يربط الجواب بالسؤال الخان به لا يباح عائد إلى البذل على ما يقتضيه كلام المصنف وأما قطع قطع انصومة إذا لم يكن المدعى محتاجا وأما قوله كقطع لا كة فانه من قبل سناد الفعل إلى السبب ألا ترى وهو البذل والتعصية في جرح الأمانة

وهو أهون قلل الصبر إليه أولى وأجيب عن الأول بأن الأطراف يسلبت بهم مسلبة الأموال في حقوق العباد ٧ ثم اهتمت بهم إلى ما
فتثبت بالشبهة كالأموال والقطع في السرقة خالص حق الله وهو لا يثبت بالشبهة وعن الثاني بأن دفع الخصومة بالأرض إنما يصار
إليه بعد تقدير ما هو الأصل وهو القصاص ولم يتعد فلا يعدل عنه فظهر عما ذكرنا أن البذل في الأطراف جائز ثبت القطع به
وفي الانقضاء ليس بجائز فتمت القصاص وإذا امتنع والعين حق مستحق عليه يحبس بهما في القسامة فانهم إذا تناكروا عن العين
يحسبون حتى يقرروا أو يحلفوا (١٧٢) قال (وإذا حال المدعى إلى يمينه ما سترنا) وإذا قال المدعى إلى يمينه ما سترنا

وإذا امتنع القصاص في النفس والعين حق مستحق يحبس به كافي القسامة قال (وإذا حال المدعى إلى
يمينه ما سترنا) قيل نلغمه أعطه كفيلا بنفسك ثلاثة أيام) كذا لا يصب نفسه فيضيع حقه والكفالة
بالنفس جائزة عندنا وقدم من قبل وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى أحسن عندنا لأن فيه نظرا
للمدعى

في المصرا ما أن يكون
المدعى عليه مقبلا
أو مسافرا فإن كان مقبلا
قبله أعطه كفيلا عن
نفسك ثلاثة أيام فإن
فعل والأمر بلا ريب
أما جواز الكفالة بالنفس
عندنا فقد تقدم وأما جواز
التكفيل فهو أحسن
والقياس يأباه قبل إقامة

وهو أهون قلل الصبر إليه أولى وأجيب عن الأول بأن الأطراف يسلبت بهم مسلبة الأموال في حقوق العباد
لأنهم المتناجون لها ثبتت بالشبهة كالأموال والقطع في السرقة خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت
بالشبهة وعن الثاني بأن دفع الخصومة بالأرض إنما يصار إليه بعد تقدير ما هو الأصل وهو القصاص
ولم يتعد فلا يعدل عنه انتهى واعترض بعض الفضلاء على قوة في جواب البذل الأول والقطع في
السرقة خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة بصدان بين المراد حيث قال يمين أن في كون
التكول بذلا شبهة لكن فيه بحث فلهذا صرح بالبذل في حقوق الله تعالى لا يثبت القطع أيضا فالأولى
طرح الشبهة من العين والأكثر ما يندم تأني البذل فيه انتهى أقول مدارحه يعني أن يكون المراد ما بينه
وفلان متزوج أذ يجوز أن يكون المراد أن في كون الأطراف مما يسلبت بهم مسلبة الأموال شبهة لا احتمال
كونها في حكم النفس كإذهب إليه النسخي رحمه الله وروى عليه محجوزة القصاص بين الرجل والمرأة
وبين الحر والمسلم وبين العبد وبين النسخي على ما في كتاب الخلفاء في هذه الشبهة لا ينافي
البذل في قطع الأطراف في حقوق الله تعالى بخلاف حقوق العديدين أبواب ثم إن ذكر هذه الشبهة
إعمالا بسبب عدم تأني البذل فيه في حقوق الله تعالى فكان ذكرها أولى من طرحها والاكتفاء بعدم تأني
البذل فيه كالأجنبي (وإذا امتنع القصاص في النفس) أي بالتكول لعدم وران البذل فيها كما مر
(والعين حق مستحق) أي والحال أن العين حق مستحق (يحبس به) أي يحبس الناسك بلفظ
الحق (كافي القسامة) فانهم إذا تناكروا عن العين يحسبون حتى يقرروا أو يحلفوا (قال) أي
القد روي في مختصره (وإذا حال المدعى إلى يمينه ما سترنا) قيل لخصه أعطه كفيلا بنفسك ثلاثة أيام
كذا لا يصب نفسه) أي كذا لا يصب نفسه فيضيع حقه (فيضيع حقه) أي حق المدعى ويجب أن يكون
الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل فائدة التكفيل وهي الاستيناف كذا في الكافي وغيره
(والكفالة بالنفس جائزة عندنا) خلافا لما في (وقدم من قبل) أي يقدم جواز الكفالة
بالنفس من قبل أي في أول كتاب الكفالة (وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى أحسن عندنا) اعلم أن
أخذ الكفيل مما اختلف فيه السلف روي عن قتادة والشعبي أنه لا يجوز وروي عن إبراهيم النخعي
أنه يروى وهذا هو الأحسن أخذه علمنا وأما القياس أن لا يجوز وجهه القياس أن بمجرد الدعوى
ليس بسبب الاحتياط كيف وقد عارضه الذي عليه بالانكار فلا يجب عليه إعطاء الكفيل وجهه
الاحتسان ما ذكره بقوله (لأن فيه) أي في أخذ الكفيل (نظر القدي) إذا لا يصب يمينه نفسه

(قوله لاهم المتناجون إليها)
أقول يعني إلى الأطراف
(قوله فثبت بالشبهة الخ)
أقول يعني ثبت القطع
بالشبهة لكن بقي هنا
بحث أذكره حيث قد
ثبت بشهادة رجل
وأمر أن يتلا وليس فليس
بل الأصوب أن يقال إن
الأطراف لكونها بمنزلة
الأموال يصح فيها البذل إذا
كانت هي المدعى والمدعى في
السرقة هو المال لا القطع
لكون القطع حق الله تعالى
فلا يختلف فيه حتى
ينبغي له لا دفاع لخصومة
فإن سيطر التفرع في هذه
المسائل على مذاهبنا
خفيفة جريان البذل
لغاثة وعدمه فلا يثبت

الشبهة وعدمه فلا يثبت ويمكن أن يجاب عن أصل التصريح بقوله لا يعلم أن يثبت بشهادة رجل وأمر أن يتلا فليكن
يقال إن القياس كان أن قبل وعدم القول لحديث الزمري وقد مر في أول الشهادة ثم أقول يمكن البذل في بعض مقدمات الجواب
الأول وهو قولنا لا يثبت الشبهة وعدها (قوله لا يقطع في السرقة خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة) أقول يعني أن في كون
التكول بذلا شبهة لكن فيه بحث فلهذا صرح بالبذل في حقوق الله تعالى لا يثبت القطع أيضا فالأولى طرح الشبهة من العين والأكثر ما
يتم تأني البذل فيه (قال المصنف وإذا حال المدعى إلى يمينه ما سترنا) أقول ليست الشبهة من باب العين فقد كرهها هنا استنادا

وليس فيه كبر ضرر بالمضى عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه مجرد الدعوى حتى بعدد عليه وبمحال يشهرون أشغله فسمع التكفيل بأحضاره والتقدير بثلاثة أيام مروى عن أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الحامل والوجيه والحقي من المال والتقدير ثم لا يمين قوله لا يمينه حاضر فالتكفيل ومضاه في المصر حتى لو قال المدي لا يمينه في أو شهرى غيب لا يكفل لعدم الفائدة قال (فإن فعل والأمر بلازمته) كى لا يمينه (الآن يكون غير بلا يمينه لا يمينه لا يمينه لا يمينه) وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس فلا استثناء منصرف الهمالان في أخذ التكفيل واللازمه قى اذ على ذلك انشروا به عنهم من السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرا

فإن كن من أهلة اليمين عليه (وليس فيه كبر ضرر بالمضى عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه) أى على المدي عليه (مجرد الدعوى حتى بعدد عليه) من الاعضاء على لفظة المجهول يقال استعدى فلان الأمير على من ظله أى استعان به فاعده الأمير عليه أى أعانه الأمير عليه ونصره ومنه قول الشاعر

ونستعدى الأمير إذا ظلمنا * ومن بعدى إذا ظلم الأمير

كذا في النهاية وغيرها (وبمحال يشهرون أشغله) من الحياولة على لفظة المجهول أى (فسمع التكفيل بأحضاره) مجرد الدعوى (والتقدير بثلاثة أيام مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح) استنادا عما روى عن أبي يوسف أنه يؤخذ التكفيل الى المجلس الثاني (ولا فرق في الظاهر) أى في علم الرواية (بين الحامل والوجيه) يقال جل الرجل نحو اذا كان ساقط القدر (والجميع من المال والتقدير) أى وبين الجميع من المال والتقدير أى السرف ومن بعده أنه اذا كان معروها أو القادر من أنه أنه لا يمينه نفسه ذلك القدر لا يجبر على اعطائه التكفيل وكذا لو كان المدي مقرا لا يمينه نفسه ذلك القدر لا يجبر على اعطائه التكفيل (ثم لا يمين قوله لا يمينه حاضر فالتكفيل ومضاه في المصر) أى معنى قوله حاضر في المصر (حتى لو قال المدي لا يمينه في أو شهرى غيب) بضمين مخففة الياء أو بضم الفين مستدقة عليه (لا يكفل) أى لا يكفل خصمه (لعدم الفائدة) لان الفائدة هي الحضور عند حضور التهود وذلك في الهالك بمحال والغائب كالهالك من وجه ان ليس كل غائب يؤب (قال) أى القدرى حتى يختصره (فإن فعل) أى فان أعطي خصمه التكفيل فيها (ولا) أى وان لم يمتد (أمر بلازمته) أى أمر المدي بلازمته خصمه (كى لا يمينه خصمه) أى حتى المدي (الآن يكون غريبا) أى الآن يكون المدي عليه غريبا (على الطريق) أى مسافرا (فيلزم) أى فيلزم المدي المدعى عليه (مقدار مجلس القاضى وكذا لا يكفل الا الى آخر المجلس) أى وكذا لا يكفل المدي عليه اذا كان مسافرا الا الى آخر مجلس القاضى (فلا استثناء منصرف الهمال) أى الاستثناء المذکور في مختصر القدرى بقوله الآن يكون غير بلا يمينه فالتكفيل واللازمة جريا (لان في أخذ التكفيل واللازمه قى اذ على ذلك) أى على مقدار مجلس القاضى (أشروا به) أى بالدعى عليه (بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار) أى في مقدار مجلس القاضى (ظاهرا) أى من حيث الظاهر لان بهذا القدر لا يتقطع عن ١٠ ففتحا جلا وأن قيام القاضى من مجلسه ولا يحضر المدي يشته فان القاضى يحض المدي عليه وعلى سبيلها فبحيث شاعنا لم يتفق الطالب والمطلوب نقل المطلوب أن مسافر وقال الطالب أنه لا بد بالسفر تركه ما به يقول قال بعضهم القول قول المدي أنه متك بالاصل فان الأصل هو الأقامة والسفر بارض ويكون القول قول من عكس بالاصل وقال بعضهم القاضى يأمرهم من يريد السفر أن يأمرهم فلا يمينه القاضى يمت الى الرفقة فأمينان أمناه وسأل أن فلا ناهل استه والفرج معكم فان من أراد السفر لابد

عليه بالحقف الكتاب هو التقدير بثلاثة أيام عما روى عن أبي يوسف قال شرح لأبواب المشرع وحواله أظهر من أن يكتب

منه حتى عليه وبمحال يشهرون
أشغله فسمع التكفيل
بأحضاره نظر المدي
وضر المدي عليه بغير
فصل كالاعدا واجباولة
يشهرون أشغله وأما
التقدير بثلاثة أيام مروى
عن أبي حنيفة من غير فرق
بين الوجه والمجلس
والتقدير من المال والمخير
منه هو الصحيح وروى
عن محمد أنه قال اذا كان
معروها أو القادر أنه لا يمينه
نفسه ذلك القدر لا يمينه
على ذلك وان سمعت
نفسه بذلك يؤخذ وكذا
اذا كان المدي مقرا
لا يمينه نفسه ذلك
لا يجبر عليه وأما الأمر
بلازمته فلا يمينه
خصه فان قال المدي
لا يمينه في أو شهرى غيب
لا يمينه لعدم الفائدة
لان الفائدة هو الحضور
عند حضوره الشهود
وذلك في الهالك محال
ان ليس كل غائب يؤب وان
كان مسافرا فلا كفالة
واللازمة بقدران بمقدار
مجلس القاضى ان ليس فيه
كبر ضرر وفي الزيادة
على ذلك فإذ تضرر بيمينه
عن السفر

(قوله ووجوبه ذلك) أول
بني وجهه الأشخاص
(قوله هو الصحيح) أقول
فسمعت فان الحكموم

وله أن يزيد في التعليل على هذا أنه ينقص منه إلا ما يصحط فيه كي لا يشكر عليه العيين لأن المستحق
عين واحد والقاضي بالتلخيص شاء غلط وان شاء لم يغلط فيقول قل بالله أو والله وقيل لا يغلط على
المعروف بالصالح وغلط على غيره وقيل فغلط في الخط من المال دون الحقير قال (ولا يستخلف
بالطلاق ولا بالعاق) لما روينا وقيل في زماننا إذا أُلح الخصم ما غفقت أن يخلع بذلك فله المبالاة
باليين بالله وكثرة الامتناع بسبب الخلف بالطلاق

(وله) أي والقاضي (أن يزيد في التعليل على هذا) أي على المذكور (وله أن ينقص منه) أي من
المذكور لأن المقصود من الاختلاف السكول وأحوال النكاح منه مختلفة فمنهم من يمتنع إذا غلط
عليه العيين ويقاسر إذا خلف بالله فقط ثم منهم من يمتنع بأذى تغلط ومنهم من لا يمتنع إلا بزيادة
تغلط فلقاضي أن يراي أحوال الناس والأصل فيه ما ثبت أي حر يرضى الله عنه في التي خلف
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله الذي لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الذي أنزل عليك الكتاب
ولم يشكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم (الآن يمتنع ط كى لا يشكر عليه العيين) والمراد بالاختصاص
أن يذكر غيره وأما ذكر والله والرحمن والرحيم والواو وأت صارت ثلاثة أيمان وتكرار العيين غير
مشروع كذا في النهاية فقلنا من الميسر (لأن المستحق عليه عين واحد والقاضي بالتلخيص شاء غلط
فلا زاد عليه) (وإن شاء) القاضي (لم يغلط فيقول قل بالله أو والله) لما مر أن المقصود من العيين التكرار
وأحوال الناس في شئ فممن من يمتنع دون التعليل فلا يحتاج إليه فالرأي فيه إلى القاضي (وقيل
لا يغلط على المعروف بالصالح) إذا ظاهر منه أن يمتنع بدون التعليل (ويغلط على غيره) لكون
أمره على خلاف الأول (وقيل يغلط في الخط من المال دون الحقير) مثل ما قلنا في القيل الأول
(قال) أي التسدور في مختصره (ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعاق لما روينا) وهو قوله عليه
الصلاة والسلام من كان حالنا أجليف بالله أو ليدن (وقيل في زماننا إذا أُلح الخصم ما غفقت أن يخلع بذلك) فله
المبالاة باليعين بالله وكثرة الامتناع بسبب الخلف بالطلاق
أقول ريد عليه أن هذا قيل في مقابل النص وهو قوله عليه السلام من كان حالنا أجليف بالله أو ليدن
فلا يصح على ما عرفت في موضعه وفي فتاوى قاصي جان وأراد المدعي بخلفه بالطلاق والعاق في
ظاهر الرواية لا يحجب القاضي إلى ذلك لأن التعليل بالطلاق والعاق وتصور ذلك حرام وبعضهم جوزوا
ذلك في زماننا أو أصبح ظاهر الرواية انتهى وفي الأخيرة التعليل بالطلاق والعاق والإيمان بالمظلة لم
يجوزوا كتمشيط أو إجازة البعض ففيه أنه يجوز أن يستلزم الضرورة والبالغ المستحق في الفتوى بقى
بأن الرأي إلى القاضي انتهى وفيه لا لا شروئى ولو خلف القاضي بالطلاق فنكحل لا يقضى عليه
بالنكول لأنه نكحل عما هو منتهى عنه شرطا انتهى وفي الخلاصة التعليل بالطلاق والعاق والإيمان
المغلطة لم يجوزوا كتمشيطا فإن مست الضرورة بقى بأن الرأي إلى القاضي ولو خلف القاضي
بالطلاق فنكحل وقضى بالمبالاة فيقتضاه انتهى أقول قد تلخص من هذه المذكورات كله أن القاضي
أن يخلف بالطلاق والعاق عند إلحاح الخصم وأن يفتي بجواز ذلك إن استلزم الضرورة ولكن ليس بأن
يقضى بالنكول عنه وإن قضى به لا يتفق فتاؤه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا إن نكحل عن
اليين به لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكحل عما هو منتهى عنه شرطا ولا يقضى به لا يتفق فتاؤه انتهى لكن فيه
اشكال لأن قاعدة التعليل التقيدية بالطلاق والعاق لا يجوز القضاء بالنكول عما ذكر فكيف يجوز التعليل
به الأثر إلى ما عرفت في دليل أي حقيقة على عدم جواز الاختلاف في الأشياء المديدة عن عدم
أن النكول يغلط والبذل لا يجري في هذه الأشياء فائدة الاستحلاف القضاء بالنكول فلا يستخلف
فيها حيث جعلوا عدم ترتيب فائدة الاختلاف وهو القضاء بالنكول على عدم جواز الاختلاف

(قوله ولا يستخلف بالطلاق
ولا بالعاق) هو ظاهر
الرواية وجوز ذلك بعضهم
زمانا قلنا مبالاة المدعي
عليه باليعين بالله لكنهم
قالوا إن نكحل عن العيين
لا يقضى عليه بالنكول لأنه
نكحل عما هو منتهى عنه
شرطا ولو قضى به لم يتفق
فتاؤه وابن موريا بالاصر
اسم أصحى روي أنه عليه
السلام رأى قوما همروا
برجل واحد منهم وجههما
فسأل عن حالهما فقالوا
إنهما زنيا فامرأاحضار ابن
موريا وهو حبرهم

(قوله لا يقضى عليه
بالنكول) أقول على ظاهر
الرواية وهو الصحيح (قوله
لأنه نكحل عما هو منتهى عنه
شرطا) أقول فكيف سوغ
لقاضي تكليف الإتيان
بما هو منتهى عنه شرطا
ولعل ذلك البعض يقول
التهمة تترتب على

قال (ويصطفى اليهودى باله الذى أنزل التوراة على موسى عليه السلام والتصطفى باله الذى أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام) قوله عليه السلام لان صوبه بالاعور أنشدنا باله الذى أنزل التوراة على موسى ان حكم الزنا فى كتابه هذا وان اليهودى يعتقدون موسى والتصريف بنوه عيسى عليه السلام ففعلنا على كل واحد منهم ما يذكر للقرآن على نبيه (و) يصطفى (المجوسى باله الذى خلق النار) وهكذا ذكر محمد ربه الله فى الأصل ويرى عن أبى سفيان ربه الله فى التوراة وأما يصطفى أحدنا بالالهة المألوفة كالحصاة ربه الله أنه لا يصطفى غير اليهودى والنصراني بالالهة وهو اختيار بعض مشايخنا لان فى ذكر النورع اسم الله تعالى تفعيلا وما يبين أن تعظم بصفاته الكثرين لان كتب الله تعظمه (والوثنى لا يصطفى بالالهة) لان الكفرة بأسرها يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى ولئن ما لهم من خلق السموات والارض ليعرفن الله قال (واللاحقون فى سوت عبادتهم) لان القاضي لا يحضرها

فَقَالَ أَنشُدْكَ بِاللَّهِ أَيْ
أَحْلِفْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنزَلَ
التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَنَحْكُمُ
الرِّبَا فِي كِتَابِكُمْ هَذَا وَذَلِكَ
دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَحْلِيفِ
الْمَوْعِدِ بِذَلِكَ

في الأسماء المذكورة عند معامل (قال) أي القدوري في مختصره (و يستلطف اليهودي بالهالة التي
أُزيل التوراة على موسى والنصراني بالهالة التي أُزيل الانجيل على عيسى ابن مريم) أي أقول ليبينا (صلى الله
عليه وسلم) لأن صوراً بالاعور) وفي المغرب ابن مورو بالانصرام أعجمي (أنشدك بالله الذي أُزيل
التوراة على موسى أن حكم الزنا في كلكم هذا) أي القسم بهذا الحديث آخر حجه مسلم في الحدود
مسنداً إلى البراء بن عازب رضي الله عنه قال أمر النبي عليه السلام يهودي فجمع فجمعهم فقال هكذا
يجدون حد الزنا في كلكم قالوا نعم فدخل رجل فقال نشدك الله الذي أُزيل التوراة على موسى عليه
السلام هكذا يجدون حد الزنا في كلكم فقال اللهم لا تقولوا أنك شئتني بهذا لم أخبوك حد الزنا
في كلنا لا رجم ولكنه كثر في أمراقنا فكنا إذا أخذنا الرجل الشريف تركناه وإذا أخذنا
الضعيف أقتلنا عليه الحد قلنا تعالوا فاجتمع على من نقيم على الشريف والوضيع فاجتمعنا على
القسم وبالحدوث كتابنا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم إني أول من أحيا أمره أنما أتوه
فأمرهم فرسم وقال شرارهم وهذا الرجل هو عبد الله بن مورو بالانصرام حجه في سنن أبي داود
عن سعيد بن قناد عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يعني لابن مورو يا حديث وهذا
مرسل (ولان اليهودي يعتقد نبوة موسى والنصراني نبوة عيسى) أي يعتقد نبوة عيسى عليه السلام
(فيغفل على كل واحد منهم ما يدرك للقرآن في نيه) ليكون رادعاً عن الأقدام على البين الكاذبة
(ويحذف الهموس بالله الذي خلق السائر هكذا كرمجد في الأصل) وذلك لأن اليهودي يعتقد اسمرية
في السائر متجن عن البين الكاذبة يحصل المقصود (و يروى عن أبي حنيفة أنه لا يستلطف أحد إلا بالله
خالصاً) فتدابعن تشر بذلك العزم في التعظيم (وذكرنا لخصاف أنه لا يستلطف بغوي اليهودي والنصراني
الإله) وهو اختصار بعض مشايخنا لأن في ذلك البراء اسم الله تعالى تعظيمها ومانعاً أن تعظم
السائر كبريما من الخلق فغفلنا لا يستلطف للسلم بالله الذي خلق الشمس فكذلك لا يستلطف الهموس
باله الذي خلق النار وفي المسبوط ما وقع عند مجدهم يعظمون النار تعظيم العبادة فلقصود
السكرول تاذ كز السارق البين انتهى (بخلاف الكاين) أي التوراة والاعجيل (لأن كتب الله
مظمة) جازاً أن ذكرع اسم الله تعالى (والزني لا يحلف إلا بالله) لأن الكفر بأسمهم يعتقدون
الله تعالى قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض لئن قالوا لولا الله لكانوا يعبدون
الله تعالى لا ربهم والأولان لا تقولوا أنما يصدونهم فربا بالله تعالى على زعمهم الآري الحق تعالى
حكاية عنهم ما تبعدهم لا يقرؤا في القرآن في واذنبت إليهم يعتقدون بالله تعالى تتنوع عن الأقدام
على البين الكاذبة بالله تعالى فتم فصل الفاشط لما لو من البين هو السكرول (قال) أي القدوري
في مختصره (ولا يجدون في بيوت عبادتهم لأن الفاشط لا يحضرها) أي لا يحضر بيوت عبادتهم

(ولا يجب تغليظ العين على
المسلم زمان ولا مكان لان
المقصود تعظيم القسم به
وهو حاصل بدون ذلك
وفي ايجابه حرج على
القاضي بمحضوره وهو

مدفوع) وقال الشافعي
اذا كانت العين في قسامة
أولعان أو في مال عظيم ان
كان بمكة فبين الركن
والقلم وان كان بالمدينة
فبعد قبر النبي صلى الله
عليه وسلم وفي بيت
القدس عند الحضرة وفي
سائر البلاد في الجوامع
وكذلك يشترط يوم الجمعة
وبعد العصر وفي معاصر
من المخرج على الحاكم
قال (ومن ادعى أنه ابتاع
من هذا عبد بألف
فبعد الخ) هذا نوع آخر
من كيفية العين وهو
الحق على الحاصل أو
السبب والضايف في ذلك
أن السبب امان كان مما
يرتفع رافع أولا

(قوله وفي ايجابه حرج على
القاضي بمحضوره) أقول
الشافعية والحنابلة
قوله وفي ايجابه حرج على
تغليظ العين

بل هو مجموع عن ذلك قال (ولا يجب تغليظ العين على المسلم زمان ولا مكان) لان المقصود تعظيم
القسم به وهو حاصل بدون ذلك وفي ايجاب ذلك حرج على القاضي حيث يكلف حضوره وهو مدفوع
قال (ومن ادعى أنه ابتاع من هذا عبدا بألف فبعد استخفاف القسمات كبايع قائم به ولا يستخف بالله
ما بيعت) لا تعديايع العين ثم قال فيه (ويستخف في النصب بالقسمات حتى عليه لئلا يخلط
بالقسمات) لا تعديايع النصب ثم مضى في البينة والبيع (وفي النكاح بالقسمات كالتكاح قائم في الحال)
لا تعديايعرأ عليه الخ

المخرج (بل هو مجموع عن ذلك) لان فيه تعظيم ذلك المكان والحلف بعه بالله تعالى لا المكان في
أي مكان حلفه حاز وفي الاجناس قال في المأخوذ الحسن وان سأل المدعي القاضي أن يبعثه إلى
بيعة أو كنيسة لمصلحة هناك فلا بأس أن يفعله اذا اتهمه كذا في غارة البيان (قال) أي القدروري في
مختصره (ولا يجب تغليظ العين على المسلم زمان ولا مكان لان المقصود تعظيم القسم به وهو حاصل
بدون ذلك) أي بدون تعين الزمان والمكان (وفي ايجاب ذلك حرج على القاضي حيث يكلف حضوره)
أي حضور الزمان والمكان المأخوذ المضمرة (وهو مدفوع) أي الحرج مدفوع بالنص
وقال الشافعي اذا كانت العين في قسامة أو في لمان أو في مال عظيم فليما يختص بمكان كان بمكة فبين
الركن والقلم وان كان بالمدينة فبعد قبر النبي عليه الصلاة والسلام وفي بيت المقدس عند الحضرة
وفي سائر البلاد في الجوامع وكذلك يشترط يوم الجمعة وبعد العصر كذا في النهاية فتقلاص البسوط
وشرح الألف (قال) أي القدروري في مختصره (ومن ادعى أنه ابتاع من هذا عبدا بألف فبعد
استخفاف بالله ما يبيع قائم به ولا يستخف بالله ما بيعت) يعني يستخف على الحاصل دون السبب
واعلم أن هذا نوع آخر من كيفية العين وهو العين على الحاصل أو السبب والضايف في ذلك أن السبب
ايمان كان غير تفرع رافع أولا فان كان الثاني فالتغليظ على السبب بالاجماع وان كان الاول فان
تضرر المدعي بالتغليظ على الحاصل فكذلك وان لم تضره لم يخلط على الحاصل عند أي حنيفة
ومحمد رحمه الله وعلى السبب عند أي يوسف رحمه الله اذا عرض المدعي عليه برفع السبب يستظهر
الكل من الكتاب قال المصنف في تغليظ المسئلة المذكورة (لا تعديايع العين ثم قال فيه) من
الافاقه أي ثم نظر على الافاقه فلا يبيح البيع على حلفه ولا استخفاف المدعي عليه على السبب الذي هو
البيع ههنا لتضرره فاستخف على الحاصل دفعا للضرر عنه (ويستخف في النصب بالله ما يبيع حتى
عليه كونه) أي رد المدعي (ولا يخلط بالقسمات) هذا ايضا من قول القدروري في مختصره قال
المصنف في تغليظ العين لا تعديايع أي قد يفسد الشيء (يرفع) أي يرفع النصب (بالهبة
والبيع) فلو حلف المدعي عليه على السبب الذي هو النصب ههنا لتضرره ففصل على الحاصل دفع
الضرر عنه (وفي النكاح بالقسمات كالتكاح قائم في الحال) وهذا ايضا من قول القدروري وقال
صاحب النهاية وأما كذا السراج هذا على قولهما ما امان الاستخفاف في النكاح قولهما أقول الاول
أن يقال هذا على قول محمد لان الاستخفاف في النكاح مطلقا وان كان يجري على قوله ما امان لان
الاستخفاف فيه على الوجه المذکور وهو الاستخفاف على الحاصل انما يجري على قول محمد فقط اذ
الاستخفاف فيه على قول أبي يوسف انما هو على السبب كما ينادى عليه بقول المستنصف لمساقي أما
على قول أبي يوسف يخلط في جميع ذلك على السبب نعم سيقول المستنصف هنا أيضا لا اذا عرض
بما ذكرنا في هذا يخلط على الحاصل لكن الكلام هنا في الاستخفاف على الحاصل مطلقا أي سواء
عرض أو لم يعرض بل عليه قطعا بيان الخلاف فيه بقوله وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله أماغلى
قوله أبي يوسف الخ اذا خلا في حوزة الترض قال المصنف في التغليظ (لا تعديايعرأ عليه الخ)

فإن كان الثاني بالتصنيف على السبب بالإجماع وإن كان الأول فإن تضرر المدعي بالتصنيف على الحاصل فكذلك وإن لم تضرر بحلف على الحاصل عند أبي حنيفة ومحمد وعلى (١٧٨) السبب عند أبي يوسف والأنا عرض المدعي عليه برقع السبب مثل أن يقول

(وقد دعوى الطلاق بالله ما هي بأش من الساعة بما ذكرت ولا يصحط بالله ما طلقها) لأن النكاح قد يجد بعد الأمانة فيصنف على الحاصل في هذه الوجوه لا مطلق على السبب تضرر المدعي عليه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وهما الله أمان على قول أبي يوسف وما الله يحلف في جميع ذلك على السبب إلا أنما عرض بمذموم كما نثبت بحلف على الحاصل وقيل ينظر إلى انكار المدعي عليه أن أنكر السبب يحلف عليه وإن أنكر الحكم يحلف على الحاصل فالحاصل هو الأصل عندهما إذا كان سببا يرتفع إلا إذا كان فيه

أي يطرأ على النكاح الخلع فلو حلف على السبب الذي هو أصل النكاح ههنا تضرره بحلف على الحاصل لنفخ الضرر عنه (وقد دعوى الطلاق بالله ما هي بأش من الساعة بما ذكرت ولا يصحط بالله ما طلقها) وهذا أصح من قول القدوري فكأنما زاد قد دعوى في هذه المسئلة التي هي أخرى المسائل المتسببة المذكورة ههنا أي إلى أنها معتبرة في المسائل السابقة أيضا الأهم كنفها اعتمادا على أنها مضمونة للقائم قال المصنف في تعليق هذه المسئلة (لأن النكاح قد يجد بعد الأمانة) ونوع على جعله مذكور في تلك المسائل قوة (لصح على الحاصل في هذه الوجوه لانه لو حلف على السبب تضرر المدعي عليه) على ما مر تقريره (وهذا قول أبي حنيفة ومحمد) أي التصنيف على الحاصل في الوجوه المذكورة فلو لم يكن التصنيف فيه على الحاصل عند أبي حنيفة انتهى أقول هذا ظاهر ولكن الظاهر أيضا أن يعمل كلام المصنف هذا على التغليب أي تغليب حكم سائر الوجوه على حكم وجه النكاح اعتقادا على ظهور عدمه وإن الاستحلاف في النكاح محامر ثم إن بعض الفضلاء قد صدق وجه الكلام ودفع الاعتراض عن القائم حيث قال أي التصنيف على الحاصل قول أبي حنيفة ومحمد وليس معناه أن التصنيف على الحاصل في جميع الأمور المذكورة قول أبي حنيفة حتى يضرر عليه به بخلاف السابق من أنه لا يحلف عنده في النكاح انتهى أقول لا يخفى على ذي فطنة سلفنا أن يقول المصنف أمان على قول أبي يوسف يحلف في جميع ذلك على السبب أي ما قاله هذا الفاعل إذ قد صرح المصنف ههنا بلفظ الجمع تعيينا لكون الخلاف بين أبي يوسف وصاحبه في جميع الوجوه المذكورة لاقى كيفية التغليب في الجملة قدسدر (أمان على قول أبي يوسف يحلف في جميع ذلك) أي في جميع ماذ كومن الوجوه (على السبب إلا إذا عرض بما ذكرت) أي إلا إذا عرض المدعي عليه بما ذكرنا من ارتفاع السبب وصفة التعريض أن يقول المدعي عليه للقاضي إذا عرض القاضي العيين عليه بالقسم ما عت أيا القاضي إلا أناسا قديسيع شيا ثم قيل فيه وعلى هذا باقي أخوان السبع قدسدر (فيثبت بحلف على الحاصل) أي فيثبت لزوم القاضي الاستحلاف على حكم الشيء في الحال ومنه الصلوة عن العيين على مقتضى الدعوى فقال المدعي عليه محسب طلبه كذا في النهاية نقلنا عن شرح الأقطع (وقد ينظر إلى انكار المدعي عليه) أي روى عنه أنه ينظر إلى انكار المدعي عليه (أن أنكر السبب يحلف عليه وإن أنكر الحكم يحلف على الحاصل) وفي فتاوى فاضلان قال شمس الأئمة هذا أحسن الأقاويل عندي وعليه أكثر الفضاة وفي الكافي قال نفي الإسلام يفرض إلى رأى القاضي (فالحاصل هو الأصل عندهما) أي التغليب على الحاصل هو الأصل عندهما (إذا كان سببا) أي إذا كان سبب ذلك سببا (يرتفع رافع إلا إذا كان فيه) أي في التصنيف على الحاصل

عند قول القاضي أحلف بالله ما عت أيا القاضي أن الإنسان قديسيع شيا ثم يقال فيه فيثبت لزوم القاضي الاستحلاف على الحاصل هذا هو الظاهر وتقل عن شمس الأئمة الحوافر ما عت به قوله وقيل ينظر في انكار المدعي عليه فإن أنكر السبب يحلف عليه وإن أنكر الحكم يحلف على الحاصل فعلى الظاهر إذا ادعى العبد للمسلم المتق على مولاه وهذا القول يحلف على السبب لعدم تكرره لأنه إما أن يكون بتقدير وقوع الاستحلاف عليه بعد الارتداد وهو بالنسبة إلى المسلم ليس بمشهور لانه يقتل بالارتداد بخلاف العبد الكافر والأمة مطلقان لوق يتكرر عليه يقتضى العهد والحقا وعليه بالردة والحقا (قوله فإن صكك الثاني) فالتصنيف على السبب الإجماع) أقول أي على ظاهر الرواية (قوله أيا القاضي) أقول مقول بقوله (قوله هذا هو الظاهر) أقول أي ظاهر الرواية (قوله يحلف على السبب لعدم تكرره) أقول وإن أنكر الحكم (قوله والأمة مطلقا) قول أي كافر أو مسلمة (قوله

وعليه بالردة والحقا) أقول إذا تكرر على المسئلة فعلى الكثرة أو الأولى فلا يراد أن هذا التحليل لا يناسب قوله مطلقا (قال المصنف وهذا قول أبي حنيفة ومحمد الخ) أقول أي التصنيف على الحاصل وليس معناه أن التصنيف على الحاصل في جميع الأمور المذكورة قول أبي حنيفة حتى يضرر عليه به بخلاف السابق من أنه لا يحلف في النكاح عند أبي يوسف فيعوز أن يكون بناه على قولهما كافي في المزارعة فثبتنا أمر

وإذا ادعت البتونة نفقة الزوج عن لا إرادته أودعي شفعة بالحوار والمشتري لا إرادته يصفى على السبب لا لموظف على الحاصل لصديق
فيه في معتقده فتنصر المدعي فأن قيل بالخلف على السبب تنصر المدعي عليه لو أن يكون قد اشترى بولم الشفعة أو سكت عن
القلب ليس بالولي التنصر من المدعي أجيب بأنه أولى بذلك لأن القاضي لا يجدها من الخلق الضرر بأحد هما المدعي يدعي ما هو أصل
لأن الشراء إذا ثبت ثبتت الخلق وسقوطه إنما يكون بأسباب طارئة فيجب التمسك بالأصل حتى يقوم الدليل على العارض وإذا ادعى
الطلاق أو القصد أو النكاح أو البيع يخلف عندهما على الحاصل باقعهما في مثل الساعة وما يستحق عليه كرهه وما يستحق كإنكاح
أو بيع قائم في الحال لأن السبب عما يتكرر في الخلف عليه وتنصر المدعي عليه وعند أي سوف يخلف على السبب قال (ومن ورث عبدا
واقعة أخر استخلف على عمله الخ) وهذا قول آخر من كفية العيين وهو البين على العلم أو البتة والضايف في ذلك أنه لا دعوى إذا وقعت
على فعل الغير كان الخلف على العلم وان وقعت على فعل المدعي عليه (١٧٩) كان على البتة ونفوذ بالرد بالعيب

ترك النظر في جانب المدعي حيث يخلف على السبب بالإجماع وذلك أن تدعي مبتونة نفقة العدة
والزوج عن لا إرادته أودعي شفعة بالحوار والمشتري لا إرادته لا يصفى على الحاصل بصديق فيه
في معتقده فنقول النظر في حق المدعي وإن كان سببا لا يرتفع رافع القصد على السبب بالإجماع
(كالمسلم إذا ادعى العتيق على مولاه بخلاف الأمة والعبد الكافر) لأنه يكرر الرق عليها بالرقة والحق
وعليه يستقضى العهد والحق ولا يكرر على العبد المسلم قال (ومن ورث عبدا وادعاه أخر يستخلف
على عمله)

(ترك النظر في جانب المدعي حيث يخلف على السبب بالإجماع وذلك) أي ما كان في الخلف على السبب
فيه ترك النظر في جانب المدعي (مثل أن تدعي مبتونة نفقة العدة الزوج عن لا إرادته) أي لا يرى نفقة
العدة للبتونة (أو ادعي شفعة بالحوار والمشتري لا إرادته) بأن كان شافعا (لا لموظف على الحاصل
يصديق فيه في معتقده فنقول النظر في حق المدعي) فإن قيل في الخلف على السبب ضرر بالمدعي
عليه أمضاه وإن ادعى تنصره ولا شفعة بأن سلم أو سكت عن الطلب قلنا القاضي لا يجدها من الخلق
الضرر بأحد هما فإني من إرادته أودعي شفعة بالحوار والمشتري لا إرادته وهو الشراء إذا ثبت
الخلق وسقوطه إنما يكون بأسباب طارئة فيجب التمسك بالأصل حتى يقوم الدليل على العارض كذا
ذكره الصدر الشهيد في أدب القاضي كذا في النهاية ومعراج الهداة (وإن كان سببا) أي أن كان كتمسك
بذلك سببا (لا يرتفع رافع القصد على السبب بالإجماع كالمسلم إذا ادعى العتيق على مولاه) ويحدد
المولى فإنه يخلف على السبب باقعه ما أعترف لأنه لا ضرورة إلى الخلف على الحاصل إذا لا يجوز أن يعود
رفقا بعد الاعتناق كيف ولو تصور رعود الرق فإما تصور على تقدير وقوع الاستيلاء عليه بعد الارتداد
ولا يمكن ذلك بالنسبة إلى العبد المسلم لأنه لا يرد بالارتداد (بخلاف الأمة والعبد الكافر) حيث يخلف
فيهم على الحاصل أي ما هي حرة وما هو رقي للحال كذا في الكافي (لأنه يكرر الرق عليها) أي على
الأمة (بالرد والحق) بخلاف الرق والسبي (وعليه) أي ويكرر الرق على العبد الكافر (ينقض
العهد والحق) بخلاف الرق والسبي (أيضا) (ولا يكرر على العبد المسلم) لأنه كرهنا أعفا (قال) أي يحدق
الإجماع الصغير في كتاب القضاة (ومن ورث عبدا وادعاه أخر) ولا ينفقة (استخلف) أي أوارث (على عمله)

على البتة وتقر بيمينها على الأول أن في الرد بالعيب ضمن البائع تسليم المبيع سليمان عن العيوب فالخلف يرجع إلى ما ضمن يتقسه
(قال المصنف فالخلف على السبب بالإجماع) أقول في باب البين من يتلوى فاضمان ما يصلح فراجعوه وتدبر دفعه (قوله) وإذا
أدعت البتونة نفقة الخ) أقول وفي آيات في باب البين أمر أتادعت على زوجها أنه طلقها بعد أن خول وعليه نفقة العدة فأنكر
الزوج النفقة يخلف بالله ما عليك تسليم النفقة إليها لأننا عرضت لما اتفقوا من أصحاب الحديث زعم أنه لا نفقة للبتونة ولو خلف
على الحاصل يخلف بتدعي زعمه فيجعله القاضي على السبب باقعه ما طلقها بعد الخول انتهى فاقول لا يخفى عليك من الخلاف بين هذا
والمد كوفي الكتاب ويجوز أن يقال ما في الخاتمة فيما إذا لم يعلم القاضي مذهب الزوج وما في الهداة والشروح فيما إذا علمه كما يفهم
من قوله والزوج عن لا إرادته (قوله يخلف على البتة الخ) أقول لا يظهر أن يخلف على الحاصل بالله ما عليك تسليم الرقان بالخلف على
السبب تنصر البائع فذهب المشتري عن العيب (قوله وفي صورة التنقض يدعي العلم الخ) أقول غير مسلم في الرد بالعيب

(قال ومن ادعى على آخره المخرج ومن اقتدى بعينه أو صلح له الخلى شيء (١٨١) مثل المال المدعى ما أو أقل جائز وهو مأثور

عن عثمان رضي الله عنه
ولفظ الكتاب يشترط أنه
كان مدعى عليه وذكر في
القوائد الظهيرية أنه ادعى
عليه أربعون درهما
فأعطى شيئا واقتدى
بعينه ولم يحلف فقبل
الأنحاف وأنت صادق فقال
أخاف أن وافق قدر يعني
فيقال هذا بسبب عينه
الكتابة وذكر أن المقدادين
الأسود استقرض من
عثمان سبعة آلاف درهم
ثم قضاه أربعة آلاف
فترأى إلى عمر رضي الله
عنه في خلافته فقال
للمقداد ليحلف بألمير
للمؤمنين أن الأمر يا بقول
ولما أخذ سبعة آلاف فقال
عمر لعثمان أنصفك للمقداد
احلف أنها كانت سبعة وخذها
فلم يحلف عثمان فلما خرج
المقداد قال عثمان لمراتها
كانت سبعة آلاف قالها
منعك أن تحلف وقد جعل
ذلك لك فقال عثمان
عند ذلك ما له فيكون
ليس لأشافي على جواز
رد العين إلى المدعى
والجواب أنه كان يدعي
الإبقاء على عثمان وبه
تقول ثم لما بطل حقه في
العين في لفظ القداة

(قوله قال عثمان لمراتها
صكت سبعة آلاف)

قال (ومن ادعى على آخره المخرج ومن اقتدى بعينه أو صلح له الخلى شيء (١٨١) وهو مأثور عن عثمان رضي الله عنه

التكول ولو وجبت على العلو وحلف على البتات سقط عنه الحلف على العلم ولو تكفل بقضي عليه لأن
الحلف على البتات أقوى كذا في النهاية ومعراج الدراية تقلان الفصول وظل بعض الفضلاء قال
الزبلي أخذ من النهاية ثم في كل موضع وجب العيّن فيه على البتات حلف على العلم لا يكون معتبرا
حتى لا يقضي عليه بالتكول ولا يسقط العيّن عنه وفي كل موضع وجب فيه العيّن على العلم حلف على
البتات معتبرا العيّن حتى يسقط عنه العيّن على العلم ويقضي عليه إذا نكل لأن الحلف على البتات أكد
فيعتبر مطلقا بخلاف العكس انتهى وفيه بحث أما أولا فلا نكوه لا يقضي عليه بالتكول ولا يسقط
العيّن عنه ليس كما ينبغي بل لا فرق أن يقضي بالتكول فله إذا نكل عن الحلف على العلم في الحلف
على البتات أولى والجواب المخرج أن يكون نكوه له بعد فائدة العيّن على العلم فلا يحلف حذرا
عن التكرار وأما ثانيا فلا نكوه فلو يقضي عليه إذا نكل محل تأمل فله إذا نكل عليه كيف يقضي
عليه إذا نكل إلى هنا كلام ذلك القائل وأقول بعينه الثاني متوجه في الظاهر ولكنه ليس بمشتمل
بإرادته بل قدسبه إليه بعض العلماء حذرا كما في النهاية وقال وفيه كلام وهو أن الظاهر عدم الحكم
بالتكول لعدم وجوب العيّن على البتات كما لا يخفى انتهى وقد سبقهما إليه الأمام عبد الله بن مسعود قال
في قصده ورويت فيما كتبت من نسخة المصنف في فصل المتفرقات من أدب القاضي منه في كل موضع
وجب العيّن على البتات خلفه القاضي على العلم لا يكون معتبرا وإذا نكل عن العيّن على العلم لا يعتبر
ذلك التكول ولو وجب على العلم خلفه على البتات سقط عنه الحلف لأن البتات أقوى ولو نكل عنه
يقضي عليه قلت وهذا الفرع مشكل انتهى ولا يخفى أن مرادهم بهذا الفرع هو قوله ولو نكل عنه
يقضي عليه وإن وجهه ما شكك في وجهه ما ذكره وأما بحثه الأول وجوابه فتطور به ما سألهت فلا ن
اللازم من التكول عن الحلف على العلم أن يفهم نكوه من الحلف على البتات ولو حلف عليه لأن تحقيق
التكول عن الحلف على البتات بالفعل والقي من أسباب القضاء الثاني دون الأول كما لا يخفى وأما
الجواب فلا نكوه لم يعم يقين كون نكوه له بعد فائدة العيّن على العلم فالحكم أيضا ما ذكره ولا يجزى
الموازاة المذكورة هنا على أنه لا وجه لقوله فلا يحلف حذرا عن التكرار إذا لم يذكر التكرار التصلف
لأن تكرار الحلف كما لا يخفى (قال) أي محمد رحمه الله في الجامع الصغير في كتاب القضاء (ومن ادعى على
آخره المخرج ومن اقتدى بعينه أو اقتضى غيره) أي المخرج (أو صلح له منها) أي المخرج (أو اقتضى غيره) أي
العيّن (على عشرة دواهب مثلا فهو) أي الاقتداء والصلح (جائز) فلا فتاة قد يكون بحال هو مثل
المدعى وقد يكون بحال هو أقل من المدعى وأما الصلح من العيّن فتعني يكون على مال أقل من المدعى
في الغالب لأن الصلح يبنى على الحسنة وكلاهما مشروع كذا في النهاية ومعراج الدراية (وهو) أي
الاقتداء من العيّن (مأثور عن عثمان رضي الله عنه) قال صاحب العناية ولفظ الكتاب يشترط أنه كان
مدعى عليه ذكر في القوائد الظهيرية أنه ادعى عليه أربعون درهما فأعطى شيئا واقتدى بعينه ولم يحلف
فقبل الأنحاف وأنت صادق فقال أخاف أن وافق قدر يعني فيقال هذا بسبب عينه الكتابة وذكر أن
المقدادين الأسود استقرض من عثمان رضي الله عنهم سبعة آلاف درهم ثم قضاه أربعة آلاف
فترأى إلى عمر رضي الله عنه في خلافته فقال للمقداد ليحلف بألمير للمؤمنين أن الأمر يا بقول ولا يخفى
سبعة آلاف فقال عمر لعثمان أنصفك للمقداد احلف أنها كانت سبعة آلاف فقال عثمان ان حلف
عنه فلما خرج المقداد قال عثمان لمرضى الله عنهم أنها كانت سبعة آلاف قال فاستعملك أن تحلف

أقول به قطره أنه إذا قضاه أربعين آلاف كيف قال عثمان رضي الله تعالى عنه أنها كانت سبعة آلاف ثم ان قصة ليست مجملين فيه
لأنه في المال التكول لا الاقتداء والصلح

(وليس له أن يستخلفه على تلك العين أبدا) لأنه أسقط حقه والله أعلم

وقد جعل ذلك السك فقال عثمان رضي الله عنه عند ذلك ما قاله فيكون دليلا لشافعي على جواز رد العين على المدعي والجواب أنه كان يدعي الإيفاء على عثمان رضي الله عنه وهو يقول انتهى وقال بعض الفضلاء فيه تقرر فلا نقاد رضي الله عنه إذا قضى بأربعة آلاف كيف قال عثمان رضي الله عنه أنها كانت سبعة آلاف ثم إن قصة المقداد ليست محلن بسند أليس فيها إلا التكرار لا الاقتداء والصلح انتهى وأقول تقرر ساقط بشقيه أما شقه الأول فلا معنى قول عثمان رضي الله عنه أنها كانت سبعة آلاف لأنها كانت في الأصل سبعة آلاف كإرثه له لفظ كانت لأن الباقي في ذمته لا تسببه آلاف ولا يفتقر إن قضاه بأربعة آلاف أعني ما في الأول لدون الثاني فإن قلت بشكل حيث ذكروه والجواب أنه كان يدعي الإيفاء على عثمان رضي الله عنه إذا التزمع حيث يكون في الإيفاء والقبض دون مقدار أصل القرض كما ذكرته قلت المراد به كان يدعي إيفاء تمام الدين وهو أربعة آلاف درهم على عثمان رضي الله عنه وهو سكر ذلك ويقول بل أوفيت البعض منه وهو أربعة آلاف وبقي البعض منه في ذمتك وهو ثلاثة آلاف فينبغي أن يكون النزاع في الإيفاء من النزاع في أصل مقدار القرض فنقسم القصة عن حمارش طرفيا كما توجه التاخر ويخرج الجواب عما قاله الشافعي وأما شقه الثاني فلا يبدع أحد أن القصة محلن بسند بل صرحوا بأن عثمان رضي الله عنه كان مدعيها في هذه القصة فسلح أن يقنع الشافعي دليلا على مذهبه وهو جواز رد العين على المدعي وإن أمكن الجواب عن من قبلنا وإنا كما نمدعي عليه ومفنديا عن عينه بحال في رواية منذ كور في القوائد الظهيرية والمقصود التنبية على أن قول المصنف وهو ما روي عن عثمان رضي الله عنه احتجاجه على رواية بعض الكتب دون رواية بعضها لو قد أشار إليه صاحب العناية حيث قال ولا يلفظ الكتاب بشرائه أنه كان مدعي عليه فذكر ما ذكر في القوائد الظهيرية ثم نزل هذه القصة فقال فيكون دليلا لشافعي على جواز رد العين على المدعي وأعلم أن صاحب التباها قد أوضاع المرام بتفصيل الكلام في هذا المقام فقال قد اختلفت روايات الكتاب في أن عثمان رضي الله عنه كان مدعي عليه في ذلك أو مدعاه في الفتاوى الظهيرية أنه ادعى عليه أما روى بعون دهرها فاعطى شيئا واقتدى به ولم يصفه قبل أن يصفه وأنت حادق فقال أخاف أن يوافق قدر عيني فيقال هذا بسبب عينه الكاذبة وذكر في الباب الأول من دعوى الميسوط في احتجاج الشافعي في مسئلة رد العين على المدعي أن عثمان رضي الله عنه كان مدعاه فقال وجهه في رد العين على المدعي ما روى أن عثمان ادعى ما لا على المقداد بين يدي عمر رضي الله عنه إلى أن قال ليقلت لي عثمان ونصكر الإمام الجسري في تمام القصة فقال روى أن المقداد بن الأسود استقرض من عثمان رضي الله عنه مائة آلاف درهم ثم قضاه بأربعة آلاف فتوافعا إلى عمر رضي الله عنه في خلافته فقال المقداد ليظف بأمر المؤمنين أنا امر كما يقول وليا خفصة آلاف فقال عمر لعثمان أنصفك المقداد لعلفاتها كما تقول ونعذها فلعلف عثمان فلما تخرج المقداد قال عثمان لعمر أنها كانت سبعة آلاف قال فما نصك أن تحلف وقد جعل ذلك السك فقال عثمان عند ذلك ما قاله ثم قال في الميسوط وتأويل حديث المقداد أنه ادعى الإيفاء على عثمان رضي الله عنه وهو يقول إلى هنا كلام صاحب النهاية (وليس له أن يستخلفه على تلك العين) أي ليس للمدعي أن يستخلف المدعي عليه على تلك العين التي اقتضى عنها أو صلح عنها على مال (أبدا) أي في وقت من الأوقات (لأنه أسقط حقه) أي لأن المدعي أسقط حقه في عين المدعي عليه بالاقتداء أو الصلح بخلاف ما لو اشترى به بغيره فداه لم يجبر وكنه أن يستخلفه لأن الشراء عقد عليك المال بالمال والبيع ليس بحال كذا في الشروح وصار المختارات

والصلح ليس له أن يستخلف
بعد ذلك لأنه أسقط حقه
بخلاف ما إذا اشترى به بغيره
بغيره فداه لم يجبر وكنه
أن يستخلفه لأن الشراء
عقد عليك المال بالمال
والبيع ليس بحال

باب التصاق

داعي الترتيب الطبيعي فخر عن الاثنين عن عين الواحد لئلا يناسب الوضع الطبيعي إذا اختلف التباين في البيع فادعى المشتري أنه اشتراعه عاتة ودعى البائع أنه باعه عاتة وخسب أو اعترف البائع بأن البيع كمين خفية وقال المشتري هو كران فن أقام البينة قضى بها لأن في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبينة أقوى منها لأنها توجب (١٨٣) الحكم على القاضي ويجرد الدعوى لا يوجبها

وإن أقام كل واحد منهما بينة كانت البينة للثبوت
لزيادة أولى لأن البينات
للإثبات ولا تعارض بينهما
في الزيادة فثبت ما كان أكثر
أثباتاً ولو كان الاختلاف
في الثمن والبيع جميعاً
فقال البائع بعتك هذه
الجلابة بمائة دينار وقال
المشتري بعتها بمائة وهذه
معها بمائة دينار
وأقاما بينة البائع أولى
في الثمن وبينة المشتري أولى
في المبيع نظراً لزيادة
الأثبات ومعها جميعاً المشتري
بمائة دينار وقيل هذا قول
أبي حنيفة آتروا كان يقول
أولاً وهو قول زفر بقضى
بهما المشتري بمائة وخمسة
وعشرين ديناراً وإن كان
الاختلاف في جنس الثمن
كأقول البائع بعتك هذه
الجلابة بصدك هذا وقال
المشتري اشتريتها بمائة
ديناراً فأقاما البينة فهى لمن
الاتفاق على قوته وهو البائع
لأن حق المشتري في الجلابة
ثبت بانقضاءهما وإنما
الاختلاف في حق البائع
فينته على حقه أولى لقبول

باب التصاق

قال (وإذا اختلف التباين في البيع فادعى أحدهما ثباتاً ودعى الآخر كميناً أو اعترف البائع
بقدر من المبيع ودعى المشتري أكثر منه فأقام أحدهما البينة قضى بها) لأن في الجانب الآخر
مجرد الدعوى والبينة أقوى منها (وإن أقام كل واحد منهما بينة كانت البينة للثبوت لزيادة أولى) لأن
البينات للإثبات ولا تعارض في الزيادة (ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً فبينة البائع أولى
في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع) نظراً لزيادة الأثبات

باب التصاق

لماذا كرم كمين الواحد شرع في بيان حكم عين الاثنين لأن الاثنين بعد الواحد بطبقا طه في
الوضع لئلا يناسب الوضع الطبيعي (قال) أى القذوري في مختصره (وإذا اختلف التباين في
البيع فادعى أحدهما أى المشتري (ثما) بأن قال مثلاً اشتريته بمائة (ودعى البائع أكثر
منه) بأن قال بعتك بمائة وخمسين (أو اعترف البائع بقدر من المبيع) بأن قال مثلاً المبيع
كزمن الخطة (ودعى المشتري أكثر منه) بأن قال هو كران من الخطة فالحاصل إذا وقع
الاختلاف بينهما في قدر الثمن كافي الصورة الأولى أو في قدر المبيع كافي الصورة الثانية (فأقام أحدهما
البينة قضى بها) أى البينة (لأن في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبينة أقوى منها) لأن البينة
توجب منه الحكم على القاضي ويجرد الدعوى لا يوجبها عليه (وإن أقام كل واحد منهما بينة كانت
البينة للثبوت لزيادة أولى لأن البينات للإثبات) أى وضعت في الشرع لإثبات شئ ما كان أكثر
أثباتاً كالأولى (ولا تعارض في الزيادة) لأن البينة للثبوت لا لزيادة كذا كانت البينة
المشتري لزيادة سالعة عن المعارض كذا في غاية البيان قال تاج الشريعة فذكرت البينة التي تثبت
الأقل تنفي الزيادة لأنها تثبت أن كل الثمن هذا القدر قلت البينة لزيادة ثبوتها فصدوا وثلاثاً تنفيها
فصد كانت الأولى أولى لما علمت بينهما معارضة انتهى أقول جواب هذا وإن كان حصصاً في نفسه
الأنه غير مطابق لتأثيره في المصنف فإن المفهوم منه انتفاء التعارض بين البينتين في الزيادة والمفهوم
من هذا الجواب تحقق التعارض بينهما في الزيادة مع رجحان البينة للثبوت لزيادة على البينة الناقصة
لهذا تأمل (ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً) بأن قال البائع بعتك هذه الجلابة
بمائة دينار وقال المشتري بعتها بألفاً (البيع جميعاً) بأن قال البائع بعتك هذه الجلابة
في الثمن وبينة المشتري أولى في المبيع نظراً لزيادة الأثبات) فالجلابة والبيع جميعاً للمشتري بمائة
ديناراً المثال المذكور وقيل هذا قول أبي حنيفة آتروا كان يقول أولاً وهو قول زفر بقضى للمشتري
بمائة وخمسة وعشرين ديناراً ونظيرهما المسئلة في الأيارات كذا في الشروح ثم المرامن قوله
ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً على قدرهما على ما ذكرنا في صورة المسئلة وأما إذا

باب التصاق

(قال المصنف لأن في الجانب الآخر مجرد الدعوى) أقول ولو ظهر اختلاف ما سجي بعد أسطر لأن المشتري لا يدعى شيئاً
إذا المراد لا يدعى ادعاءً معنوياً أو به ينفع ما عسى يقال كيف تقبل بينة المشتري بعد القبض وهو ليس بصدع والبينة على المدعي فاه
إذا بدأه ليس بصدع حقيقته فسلم ولا يفيد لأنه شمع بينة المدعي صورة كذا إذا ادعى المودع رد الدين وإن أراد ما ليس بصدع أصلاً
ولو صورة تغيره سلم كالإيجي (قال المصنف ولا تعارض في الزيادة) أقول فيه شيء بجوابه لا يخفى

(وان لم يكن لكل واحد منهما مينة قبل المشتري ما أن ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والامتناع الباع
وقبل البائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والامتناع الباع) لان المقصود قطع المنازعة
وهذه جهة فيه لاهرمع الارضين بالقبض فلما علم به يراضيان به (فان لم يراضيا استصفا لهما كم
كل واحد منهما على دعوى الآخر)

اختلاف في جنس الثمن وأما المينة فالبينة من الاتفاق على قوله كما لو قال البائع بعثك هذه الجارية
بمبلغ هذا وقال المشتري اشتريتها منك على قدر دينار وأما المينة بزم الباع والعد وقبل بينة البائع
دون حق المشتري لان حق المشتري في الجارية طبع باقتضاهما وانما الاختلاف في حق البائع فيبنته
على عقه وأول القول ولاه ثبت عينته الحق لنفسه في العد والمشتري يتق ذلك والبنات للابنات
لأنه كذا في النهاية فتلا عن الميسرة أقول في التعليل الثاني بحث ما أوالا المعارضة فحق المشتري
ثبت عينته الحق للبائع في ما قد سار والبائع يتق ذلك والبنات للابنات لا في يتق أن قبل بينة
المشتري دون البائع وأما ما قبلنا نقض فلو لم يكن هذا التعليل لافاد عد وقبل بينة المشتري عند انقضاء
بالقصة المينة أيضا ان ثبت يتق المشتري أيضا بيبنته حق البائع فيما ادعاه والبنات للابنات لا في
مع أن المسئلة على انما اذا اطم أحدهما المينة فحقه به قطعا وأما الثاني فالباع فاما ان تسلم ما ادعاه المشتري
يتق بيبنته ما يشته البائع بل هو ثبت بما اذيعه لنفسه وهو كونه حق البائع في ما قد سار وبسكت
عما يشته البائع وهو كونه حق في العد فان حصل عما يشته المشتري في ما يشته البائع فقاموا بالتبع
والتصديق لا بالأصله والتقصير وذلك لان في كون موضع البنات للابنات دون الثاني (وان لم يكن لكل واحد
منهما مينة قبل المشتري) أي يقول لهما كم المشتري (اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والامتناع
الباع وقبل البائع) أي يقول البائع (اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والامتناع الباع) لان
للمقصود أي المقصود من شرع الأسباب (قطع المنازعة) ودفع النصوص (وهذه جهة فيه)
أي القول المذكور للبائع والمشتري جهة في قطع المنازعة (لاهرمع الارضين) أي المتبايعان
(بالقبض فلما علم به) أي بالقبض (يراضيان به) أي عد على كل واحد منهما أقول افاضل أن يقول كما
أنما ذكر جهة في قطع المنازعة كذلك عكس ذلك جهة فيه بان يقال للبائع اما أن ترضى بالثمن الذي
ادعاه المشتري والامتناع الباع وأن يقال للمشتري اما أن تسلم ما ادعاه البائع من المبيع والامتناع
الباع وبالجملة ان قطع المنازعة كما يمكن بان يكلف مدعي الاقل بالرضا الاكثر عكس أيضا تكسبه وهو
أن يكلف مدعي الاكثر بالرضا الاقل فالمرجح ان في اختيارهم الجهة المذكرة دون عكسها فاقول
(فان لم يراضيا استصفا لهما كم كل واحد منهما على دعوى الآخر) قال صاحب النهاية في شرح قول
المصنف فان لم يراضيا أي بان يسطي كل واحد مدعي صاحبه انتهى أقول فيه قصور لان هذا لا يتصور
الا في الصورة الثالثة من الصور الثلاث المذكورة وهي ما اذا اختلف في الثمن والمبيع جعلا دون
الصورتين الاخرتين ان قد مر في الكلبية ان صورة الاختلاف في الثمن ان يدعي أحدهما غنا يدعي
الآخر أكثر منه وأن صورة الاختلاف في المبيع ان يدعي أحدهما قدر من المبيع ويدعي الآخر
أكثر منه فالأولى كل واحد مدعي صاحبه في هاتين الصورتين بزم اعطاه الثنتين معا واعطاه
المبيع مع صاحبه فذا خلت ولا يخفى أن ما ذكره المصنف ههنا حكم عام لصور الثلاث جعلا فلا يناسبه
التفسير المزبور وقال صاحب غاية البيان في شرح هذا المقام أي ان لم يراضيا الباع والمشتري يعني
لمرضى البائع عد ادعاه المشتري من المبيع ولمرضى المشتري جعلا ادعاه البائع من الثمن يستحق القاضي
كل واحد من البائع والمشتري على دعوى صاحبه انتهى أقول وفيه أيضا قصور لان هذا أيضا لا يجري
الا في الصورة الثالثة من تلك الصور الثلاث كما لا يخفى على ذي بصيرة فلا يناسب ما ذكره المصنف ههنا من

وان لم يكن له مينة بقول
لها كم المشتري اما ان ترضى
بالثمن الذي يدعيه البائع
والامتناع الباع ويقول البائع
اما ان تسلم ما ادعاه المشتري
من المبيع والامتناع الباع
لان المقصود قطع المنازعة
وهذه جهة فيه لاهرمع
لارضيان بالقبض فلما علم
به يراضيان فان لم يراضيا
استصفا لهما كم كل واحد
منهما على دعوى الآخر

(قال المصنف وان لم يكن
لكل واحد منهما) أقول
الاظهر حذف كلمة كل
كما لا يخفى (قال المصنف
وهذه جهة فيه) أقول ان
اسم الاشارة على الخبر
أو على تأويل القول بالمقتضى

وهذا التصاق قبل القبض على وفاء القياس لأن البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري يدعي وجوب تسليم المبيع باعتد والبائع ينكره فكل واحد منهما منكر فلفظ ما بعد القبض مختلف لقياس لأن المشتري لا يدعي شيئا لأن المبيع سالمه فبقي دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره هاتين في محله

الحكم العام قصور الثلاث كلها وأما الشرح فلم تعرضوا عنه الشرح والبيان فالجواب عندي في شرح المقام أن يقال أي أن المتراض البائع والمشتري على أن ياتوا بشراء كانت بمادته أحدهما كما في الصورة الأولى والصورة الثانية وأما مدعيه كل واحد منهما كما في الصورة الثالثة استغنى الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر فثبتت دعوى الكلام وغوى المقام في كل صورة كآثر (وهذا التصاق قبل القبض) أي قبل قبض المشتري للسلعة كذا في الغاية ومراجعا الغاية (على وفاء القياس لأن البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره) أي ينكر ما ادعى البائع (والمشتري يدعي وجوب تسليم المبيع باعتد والبائع ينكره فكل واحد منهما منكر فلفظ ما بعد القبض مختلف لقياس لأن المشتري لا يدعي شيئا لأن المبيع سالمه فبقي دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره هاتين في محله) أي كان القياس أن يكتب في محله فان قلت إذا بدع المشتري شيئا فمابعد القبض فبقي أن لا قبل بينه في هذه الصورة فإذا كان هالان البيعة لدعي مع أنه قال فمابعد فأقام أحدهما البيعة قضى بها قلت المراد أن المشتري لا يدعي شيئا ادعى معناه فمابعد القبض وهذا لا ينافي أن يكون المشتري مدعيا لصورة في هذه الصورة ونية الدعي صورة تسع على ما مضى جوابه فإذا ادعى الموعود الوديعة على ما مضى لا يقال أن كان المشتري مدعيا صورة فمابعد القبض يكون البائع منكر لما ادعى صورة مبيع التصاق ههنا أيضا فمابعد القياس لا تقول أيضا أن أحد بتلفيق المنكر الصوري بل إنما العين إذا دعي المنكر الحقيقي بخلاف المدعي الصوري فان البيعة تسع منه على ما ذكرنا ولما أن قول في الجواب عن أصل السؤال أن المشتري لا يدعي شيئا فمابعد القبض ويقول بينه فيه لم يقع العين عنه لا كونه مدعيا وهذا أي قبول البيعة من غير المدعي دفع العين كثير في مسائل الفقه يعرف من يتبع الكتب وهذا الوجه من الجواب هو الأول في إيراد حقا في شرح مراد المصنف من كلامه المذكور في صدر كتاب الدعوى فنذكر أقول في ههنا وهو أنه أراد أن المصنف بكلمة هذا في قوله وهذا التصاق قبل القبض على وفاء القياس الإشارة إلى ما في صورة الاختلاف في الثمن فقط من الصور الثلاث المذكورة كإظهار الظاهر من اختصاص الجليل الذي كرهه قوله لأن البائع يدعي زيادة الثمن الخ تلك الصورة فلا يخلو الكلام عن الركاكة لفظا ومعنى أما الأول فلأن تلك الصورة بعد الدور المذكورة فلا إشارة إلى ما فيها لفظ القريب بعد وأما الثاني فلأن الأصل المذكور كذا في كون التصاق قبل القبض على وفاء القياس وبعد على خلافه غير مخصوص بتلك الصورة بل هو جاريا في صور الاختلاف في المبيع فان المشتري يدعي فمابعد قبض البائع الثمن زيادة المبيع والبائع ينكره والبائع يدعي وجوب تسليم الثمن عما اعترف من المبيع والمشتري ينكره فكل منهما منكر فلفظ ما بعد قبض البائع الثمن فلا يدعي على البائع شيئا لأن الثمن سالمه فبقي دعوى المشتري في زيادة المبيع والبائع ينكره فبقيت محله ولذا أفصح الامام أن يبي عن عدم اختصاصه بتلك الصورة حيث قال في التبيين ههنا أن كل قبل قبض أحد البدين قظاهر وهو قياس وإن كان بعده مختلف القياس لأن الفاضل منه الذي دعي شيئا على صاحبه وإنما ينكر ما ادعى الآخر انتهى فلما لم يكن الأصل المذكور مخصوصا بتلك الصورة لم يظهر لتخصيص الإشارة إلى ما فيها وجه وإن أراد بها الإشارة إلى جنس التعاقب فلا يصلح إقامه عن الركاكة لفظا ومعنى أيضا

وهذا التصاق قبل القبض على وفاء القياس لأن البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري يدعي وجوب تسليم المبيع عما تقدم البائع ينكره فكل منهما منكر والبيان على من أنكر ما ادعى المشتري فلفظ ما بعد القبض فعلى خلاف القياس لأن المشتري لا يدعي شيئا لأن المبيع سالمه فبقي دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكان القياس لاكتفاء بلفظه

(قال المصنف لأن البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره) أقول ذكر الضمير (راجع إلى الزيادة لا كتابه) التذكري من المضاف إليه ألو جوا أخرى

لكنهم قلنا النص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف التبايعان والسمعة فافقه بينهما فافتردا ولما قلنا ان يقول هذا الحديث مخالف للشهور فاعلم يكن مشهورا فهو مرجوح وان كان فكذلك لغوم المشهور وان يتعارضان ولا ترجيح ويبدأ بين المشتري وهو قول محمد وأبي يوسف آخره ورواية (١٨٦) عن أبي حنيفة وهو الصحيح وما قال أبو يوسف ان يبدأ بين البائع لان

المشتري اشتد ما اتكراهي لكونه أول من يطالب بالتين فهو البادي بالانكار وهذا يدل على تقدم الانكار دون شدة ولعله أراد بالشدة التقدم وهو الانسب للمقام لانه لا تقدم في الانكار تقدم في الذي يترب عليه أو لان فائدة انكول تتجمل بالبداهة وهو الزام التمن ولو بدأ بين البائع تناخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء التمن وكان أبو يوسف رحمه الله يقول ولا يبدأ بين البائع لقوله عليه السلام اذا اختلف التبايعان فالقول ما قاله البائع

الاول فلان لفظ هذا بصريحه يثبت اذ الامور في الفقه وأما انشائي فلا يلزم الذي ذكره بقوله لان البائع يدعي باع التمن المبيع حيث نشأ من الذي ثم اعلم ان صاحب الكافي وكثيرا من الثقات تركوا كلمة هذا في الاصل المذكور ولكنهم ذكروا ان يضاف دليل بخلافه القياس بعد القبض ما يخص بصورة الاختلاف في الفن فقط ويمكن توجيه الكل بعناية فتأمل (ولكننا نعرف انما بالنص) استدراك من قوله فيكتبه يعني كل القياس في صورة لا اختلاف بعد القبض ان يكتبه يحذف المشتري لكننا عرفنا انما بالنص (وهو قوله عليه السلام اذا اختلف التبايعان والسمعة فافقه بينهما فافتردا) قال صاحب العناية ولما قلنا ان يقول هذا الحديث مخالف للشهور فان لم يكن مشهورا فهو مرجوح وان كان فكذلك لغوم المشهور وان يتعارضان ولا ترجيح انتهى أقول في الجواب عنه قد تفرق في كتاب الاصول ان عبارة النص ترجع على اشارة النص لميتد يكون هذا الحديث راجعا على الحديث المشهور ولان هذا الحديث يدل بعبارته على استحلاف الذي انضاف اليه فيه وأما الحديث المشهور فلان يدل بعبارته على عدم استحلاف الذي مطلقا انما يدل عليه بشارته حيث يفهم من تقسيم المحققين أو من جعل جنس الاعيان على التمكن من كايين فاعلم ان هذا الحديث مرجوح (قال) أي القدر الذي يختص به (ويشدد) أي العاضد (بين المشتري) قال المصنف (وهذا قول محمد وأبي يوسف آخره ورواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح) استغنا عن القول الاول لاني يوسف كالمسحوق (لان المشتري اشتد ما اتكراهي بطالب ولا التمن) فهو البادي بالانكار قال صاحب العناية وهذا يدل على تقدم الانكار دون شدة ولعله أراد بالشدة التقدم وهو انسب للمقام لانه لا تقدم في الانكار تقدم في الذي يترب عليه انتهى أقول فيه نظر لان الظاهر ان مدار ما ذكره المصنف على كون البادي اظلم لكونه منشأ الشيء انما يكون أشد كما يكون أقدم وبحسب ان يكون مداره على ان المشتري لما كان مطالباً بالالتمن فكأن منكر التبين أصل الجواب وجواب الاداء في الحال فكان أشد انكارا وعنده من الحملين الصحيحين لاجرا ان الكلام على الحقيقة كلف يجوز حل الاشد على الاقدم يجوز اضع عدم ظهور العلاقة بينهما (ولانه يتجمل فائدة انكول) أي بالابتداء بين المشتري (وهو) أي فائدة انكول الزام التمن ذكر الضمير الراجع الى الفاعل ما مابا اعتبارا لغيره وهو (الزام التمن) أو بتأويل الفاعل التفع (ولو بدأ بين البائع تناخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء التمن) لان تسليم المبيع وتوخر الى زمان استيفاء التمن لانه يقال له أسسك المبيع الى ان تسد في التمن فكان تقدم ما يتجمل فائدة أولى كذا في الكافي (وكان أبو يوسف يقول ولا يبدأ بين البائع) وذكر في المتن وفي جامع أبي الحسن أنه رواية عن أبي حنيفة وهو قول زفر كذا في العناية وغيرها (لقوله عليه السلام اذا اختلف التبايعان فالقول ما قاله البائع) وجه الاستدلال

المشتري اشتد ما اتكراهي لكونه أول من يطالب بالتين فهو البادي بالانكار وهذا يدل على تقدم الانكار دون شدة ولعله أراد بالشدة التقدم وهو الانسب للمقام لانه لا تقدم في الانكار تقدم في الذي يترب عليه أو لان فائدة انكول تتجمل بالبداهة وهو الزام التمن ولو بدأ بين البائع تناخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء التمن وكان أبو يوسف يقول ولا يبدأ بين البائع لقوله عليه السلام اذا اختلف التبايعان فالقول ما قاله البائع الاستدلال أنه عليه السلام

(قوله هذا الحديث مخالف للشهور راجع) أقول قال في النهاية واخذت بهج مشهور (قوله لغوم المشهور) أقول فيطلب المخلص ويجمع بينهما ما لا يمكن على ما بين في الاصول وذلك يحصل المشهور على ما عدا اختلاف التبايعين (قوله أو

يتعارضان ولا ترجيح) أقول فهو معمول به قطعا لما عدا حمل التزم وهذا الحديث ليس أنه كذا قال المصنف وكان أبو يوسف أي قوله تقدمه) أقول وقد مر قبيل فصل التوكيل بشراء نفس العبد ما يمكن ان يكون جوابا عن التسليم هذا الحديث

خضع للذكر وأقل فائدة التذمب على أنه عليه السلام جعل القول قولك يفتني الاكتفاء بعينه لكن لا يفتني بالغال الأيمن البدانها وإن كان العقد مفاضة وأصر فائدة القاضي بإجماعه (١٨٧) لاستواها قال (وصفة العين الخ)

(14V)

البداعتها وان كان العقد مفاضة أو صرفاً يبدأ القاضي بإيهامها

ذكر في الأصل صفة الجين

أن يحلف البائع بأقبح ما يباعه

بِاللهِ وَبِحَلْفِ الْمُشْتَرَى بِاللَّهِ

ما اشتراء بالفضة وقال في

الزيادات بمختلف البائع بالله

ما يباعه بالقول يتدبّعه بالعين

وَيَحْلِفُ الْمُشْتَرِي بِاللَّهِ

ما اشتراء بالفين ولقصد

اشترى بالف يضم الابدات

إلى التفتي تأكيداً والاصح

الاقتصاد على النسي لان

الإيمان وضعتني

کالیفرنیا کے لائبریات دل علی

ذلك حديث القسامة

بِاللهِ تَعَالَى مَا قُلْتُمْ وَلَا عَلِمْتُمْ

۱۰ قاتلا وفيه نظر لان قتلا

لا یتانی التأکید

(قوله وفمه تطر لان ذلك

لا یشافی التناکد اقول

والحيوات أن أحياهم

الاشياء الى التوكيد أهم

الدم لعظم موقعه وعالو

قدره فاذا اقتصر في

الضلع على التو. دل

علي، مذكوره دلالة واضحة

ولولم فقول المصنف

الاسم دونوا الضمير للإشارة

إليه فلتأمل فاته محو زمان

يقال قوله ذلك إشارة الى

قوله لان الايمان وضعت

له في الملح فان الوضع

المبنى لا يضاف التأكيده

بِالْإِثْبَاتِ كَمَا أَنَّ الْوَضْعَ

الاثبات لا ينافي التأكيد

تظن فان تعرضه لحديث

ات-حیث یثبتہ اسحقاق

خصه بالذكر وأقل فائدة التقديم (وان كان بيع عن يميني أوفى بقرن بدأ القاضي يمين أهلته)
 لاستقرارهما (وصفة اليمين أن يحلف البائع بالله ما بعه الف وحلف المشتري بالله ما اشتراه
 والفن) وقطلي الزادات يحلف بالله ما بعه الف ولقد باعه الفني يحلف المشتري بالله ما اشتراه
 الفني ولقد اشتراه الف يضم اليمين إلى التي تأكدوا الأصح الاقتصار على التي لأننا لا يمان على
 حق وضع عدل عليه حديث التسمية بالله ما بعته ولا علمته ثم قال

[illegible]

الناظر في هذه المسألة يجد أن كلاماً من هذا لونه والأصله وأزاعه كذا في شرح الألفاني ونسبه نظر فإن تعرض لمحدث النفس لمسلمة وعدم الاكتفاء بالنفس على الينا لا يدفع هذا الكلام مع أن قولهم لا تطعمه وأزاعه في معنى الأثبات حيث ثبت به اشتقاق المشهود لحسن التركة

قال (فان حلفا فسخ القاضى البيع بينهما) وهذا على أنه لا يفسخ بنفس التصاق لاهميت ما ادعاه كل واحد منهما فيبيع بغير مجهول ففسخه القاضى قطعا لتنازعه او يقال اذا لم يثبت البطل بين عيال البطل وهو فاسد ولا ضمن التصديق في البيع الفاسد قال (وان نكل احدهما عن العين الزمه دعوى الاخر) لا محمل فاذا لم يثبت دعواه معارضه دعوى الاخر فثبت القول بنبوته قال (وان اختلفا في الاجل او في شرط الغش او في استيفاء بعض الثمن فلا يحل بيعهما)

التطويل بلا طائل (قال) أي القُدوري في مختصره (وإن حلفاً مع القاضي البيع بينهما) أي أن طلبا
أو طلب أحدهما كذا في الكافي والشروح (قال المصنف (وعند) أي الذي ذكره القُدوري (يدل
على أنه) أي البيع (لا ينسخ بنفسه الصالح) وقال في غاية البيان وهو صرح في كتاب الاختلاف
لا يحزم القاضي حيث قال إذا حلف الفاعض الحاكم البيع بينهما لم ينسخ الصالح انتهى (وقال في الكافي
وقيل ينسخ بنفسه الصالح والمصحح هو الأول انتهى (وله) ثبت ما ادعاه كل واحد منهما في
بيع مجهول) أي في بيع بينهما مجهول كذا في الكافي والكفاة أقول هذا لاستم في ضرورة يكون
الاختلاف في البيع دون الثمن فلا يلزم أن يكون مراد المصنف أعين ذلك أي في بيع مجهول أما
بجهة البيع فما إذا اختلف في البيع وأما بجهة الثمن فما إذا اختلف في الثمن وأما بجهة البيع
والثمن معاً فما إذا اختلفا فيهما (في نفسه القاضي قطعاً للتأخر) بينهما (أو يقال إذا ثبت
البطلان تعرض بن قولهما (يقى به بالبدل وهو قلند ولابن القسم في فاسد البيع) أي البيع
الفاسد وما لم يفسده فلا مانع من إيقاع القاضي مقامهما وفي المبسوط حل لشري وطه الحارثي إذا
كانت المبيعة فلو نسخ البيع بالقاضي لعل لشري وطه ما كذا في الشروح (قال) أي القُدوري
في مختصره (وإن نكل أحدهما عن العزم دعوى الاختلاف) أي التناكل (سجل بالأصل)
البيد في الأعراف (فليس بين دعوا معارض لدعوى الآخر فخر في القول بثبوته) أي ثبت ما ادعاه
الآخر لعدم المعارضة أقول في تقرير المصنف في وهو أن ساق الدليل على أصل في حصة فقط حيث
قال وجعل إذا لا النكول عندهما أو لا يدل كما في فلا ينشئ ما ذكر على أصلهما مع أن مسئلتنا هذه
انقاسية بين أغتنا فكان الحسن أن يقول لا معارضة إجماعه إلا خروا بدلا كما في صاحب
الكافي والآم الزبلي غرض أن الآم الزبلي زاد في شرح هذا المقام المنكر فبدأ آخر حيث قال
فزهذا الأصل في القضاء وقال هو المراد بقول المصنف زعم دعوى إلا خروا بدون أقوال القضاء
لا يوجب شأنا على اعتبار البطلان ظاهر وأما على اعتبار أنه إقرار فلا يفرق فيه شبهة البطلان فلا يكون
موجباً بضراده انتهى (قال) أي القُدوري في مختصره (وإن اختلف في الأجل) أي في أصلها
قدرة كذا في الشروح (أو بشرط الخيار) أي في أصلها وقد مر أيضاً كذا في معراج الدرر في غاية
البيان (أو في إتيان بعض الثمن) وكذا الحكم فيما إذا اختلف في إتيان كل الثمن لكن لم يذكر
المصنف لأن ذلك مشروط بغيره باعتبار أن أصله غير لازم لادعوى كذا في النهاية ومعراج العراية (فلا
يحتاج فيهما) عندنا به قال أحد قولنا في الشافعي وما كان يضافان ولو اختلف في أصل البيع لم
يتألفا إلا حاج كذا في معراج النهاية غرض أن القول في مسائل الكلب المنكر الأجل والمنكر شرط
الخيار والمنكر الإتيان وفي مسئلة الاختلاف في أصل المبيع المنكر العقد ذكر كليهما هنا في الكافي
وسيجي مذهب في الكلب قال صاحب العناية وإذا اختلف في الأجل في أصله أو في قدره أو في شرط
الخيار أو في إتيان بعض الثمن فلا تعاقب بينهما والقول في البيع انتهى وقال بعض الفضلاء
ليس به زيادة فيكون العول والمشتري إذا كان منكراً كانا كل من دعي الخيار هو البائع انتهى

بدل على اهل البيت منصف بن صفير
 الصافي لادمن النصير
 لادمن البنت مدعي كل
 منها بقى عاججوه لا
 قعجه الحاكم قطعاً
 تنازعوا وقالوا بدلت
 البدل بقى عاججوه لا
 وقروا سد وسنة الفسخ
 غير واضح كان قحطاً
 في البسوط حل لثري
 وطء الجارية اذا كانت
 المسعة وان سئل أحدهما
 عن البين لزمه عوى الآخر
 لانه جعل بالاحصاء البذل
 في الاعراض واذا كان
 بالاذن بين دعواه معلومة
 لدعي الآخر فزم القول
 بشبهة لعدم العراض
 قال (واذا اختلفا في الاجل
 الخ واذ اختلفا في الاجل
 في أصله أو في قدره وفي
 شرط الخيار أو في استيفه
 بمعنى الثمن فلا تحلف
 بينهما والقول قول البائع
 وان اذفر الوافي يتلفان
 لان الاجل جار مجرى
 الوصف فان الثمن يزداد
 عند زيادة الاجل
 والاختلاف في وصف
 الثمن وجب التعالف
 فكذا هنا

(قوله) وإذا اختلفا في الاجل
في أصله أو في قدره (أقول
الضمير في أصله وفي
قدره راجع الى الاجل
(قوله) والقول قوله بالبايع)

أقول ليس بسديد لأن قد يكون القول بمول المشتري إذا كان نكراً كما إذا كان مدعى الخیار هو البائع فقرة فإن الثمن أقول
 يزاد عند زيادة الأجل (الح) أقول فصير الأجل كل راد ضمنه راد عند الثمن من فاسلاد وأن الأصل على هذا كونه يكون كالغير

لان هذا اختلاف في غير المعقود عليه والمعقود به فأنه الاختلاف في الحظ والاراء وهذا لان
باعتداله لا يخلل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن وجنسه حيث يكون عترة
الاختلاف في القدر وفي جريان التصفاف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف
بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف الا ترى أن الثمن موجود بصدقه (والقول قول من
يشكر انذار الاجل مع غيره) لان ما يثبتان بعرض الشرط والقول لشكر العوارض

أقول هذا ظاهر ولكن القائل أن صاحب العناية سلفاً ههنا سلفاً التقلب اعتماداً على ظهور هذه
الصورة قل المصنف في تعليل المسائل المذكورة (لان هذا) أي الاختلاف في الاجل أو شرط التليار
أو استيفاء بعض الثمن (الاختلاف في غير المعقود عليه) وهو المبيع (والمعقود به) وهو الثمن
والاختلاف في غيرهما لاوجب التصفاف لان التصفاف عرف بالنص والنص اعاد عرضاً عند الاختلاف
فما يثبت به العقد اذا تعلق فيه وجوب بالتصفاف باختلاف المتبايعين وهو ما مشتق من البيع فيتعلى
وجوب التصفاف باختلافهما فيما يثبت به البيع والبيع انما يثبت بالمبيع والثمن لا بالاجل وشرط
انذار واستيفاء الثمن وكما قيل اذا اختلف المتبايعان في المبيع أو في الثمن صح اتفاقا لاختلاف فيما
ذكر من الاجل وشرط انذار واستيفاء بعض الثمن لم يكن في معنى المنصوص عليه فلم يلحق به هذا
زعمه ما في الشرح والكافي ههنا (فأنه الاختلاف في الحظ) أي في الحظ من الثمن (والاراء) أي
الاراء عن الثمن ولا يخالف في الاختلاف فيما قبل القول قول من أنكر مع غيره فكذلك في الاختلاف
في الامور المذكورة - (وهذا) أي كون الاختلاف في الامور المذكورة اختلافاً في غير المعقود عليه
والمعقود به ويجوز أن يشار به الى الاقرب أي شبه الاختلاف في الامور المذكورة لاختلاف في الحظ
والاراء (لان باعدهما) أي باعدهما ما ذكر من الاجل وشرط انذار واستيفاء بعض الثمن (لا يخلل
ما به قوام العقد) لان العقد بلا شرط وأجل جائز فاذا اختلف في الشرط أو في الاجل صح اتفاق العقد
بلا شرط وأجل وأنه لا يوجب الفساد وأما الاختلاف في الثمن أو الثمن وصافيهما ما ادعاهما
فبيح الثمن أو الثمن مجعولا وذلك يوجب الفساد ووجه آخر وهو أن الاختلاف في الثمن أو الثمن
وجب الاختلاف في العقد الا ترى أنه لو اختلف الشاهد أحدهما بالبيع وألغى درهم
والآخر فلان يراعى في العقد الا ترى أنه لو اختلف أحدهما أنه باع بالثمن والآخر
أنه باع بالثمن بقضي للعقد بالثمن وكذا لو اختلف أحدهما أنه باع بشرط الخيار لانه أيام وشهد
الآخر أنه باع ولم يذكر الخيار جازت الشهادة كذا في الهامتنقل عن جامع الامام فاجب ان (الاختلاف
الاختلاف في وصف الثمن) كلبون وتواراته (أو جنسه) كلبوناهم والآخر (حيث يكون)
الاختلاف فيها (عترة الاختلاف في القدر) أي في قدر الثمن (في جريان التصفاف لان ذلك)

أما الاختلاف في وصف الثمن (يرجع الى نفس الثمن) أي الى الاختلاف في نفس الثمن (فان
التمدين وهو) أي الدين (يعرف بالوصف) فلما اختلف في الوصف وهو معرف صار اختلافهما
في المعرف وهو الثمن (ولا كذلك الاجل) أي ليس الاختلاف في عترة الاختلاف في قدر الثمن
(لانه) أي الاجل (ليس بوصف) بل هو اصل بنفسه لكنه ثبت بواسطة الشرط وفور هذا بقوله
(الا ترى أن الثمن موجود بصدقه) أي بصدقه الاجل ولو كان وصفاً لاتباعه كذا في الكافي قال
في معراج الدراية كذا قيل وفيه نوع تأمل انتهى (قال) أي القدر في يختصره (والقول قول
من يشكر انذار الاجل مع غيره لانهما) أي انذار الاجل (بثبات بعرض الشرط) أي بشرط
عارض على اصل العقد (والقول لشكر العوارض) والحكم في استيفاء بعض الثمن كذا لان

لان التصفاف ورد فيه النص
عند الاختلاف فيما يثبت به
العقد والاجل وراعي ذلك
كشتر انذار أن العقد
بعدهما لا يخلل فلا يكره في
معنى المنصوص عليه حتى
يلحق به فصار كالاختلاف
في الحظ والاراء عن الثمن
بخلاف الاختلاف في
وصف الثمن بالجوهر
والدابة وجنسه كالدرهم
والفان سرحت يكون
الاختلاف فيها كالاختلاف
في قدره في جريان التصفاف
لان ذلك يرجع الى نفس
الثمن لكونه ديناً وهو
يعرف بالوصف بخلاف
الاجل فانه ليس بوصف
الا ترى أن الثمن موجود
بصدقه والوصف
لا يشارك الموصوف فهو اصل
نفسه لكنه ثبت بواسطة
الشرط واذا لم يكن بواسطة
ولا راجع اليه كذا
عارضين بواسطة الشرط
والقول لشكر العوارض
والحكم باستيفاء بعض
الثمن كذا لان باعدهما
لا يخلل ما به قيام العقد

(قوله فيما يثبت به العقد) أقول
يدل عليه عنوان المتبايعين
(قوله والوصف لا يشارك
الموصوف) أقول مبني
على الفرق بين الوصف
والعارض (قوله والحكم
باعتداله) أقول التلحق في
استيفاء (قوله بعض الثمن

كذلك لان باعدهما (الح) أقول الضمير في قوله باعدهما يرجع الى بعض الثمن

للباعين يعمل على إخلال الاختلاف في استيفاء كل الممن فالحكم كذلك لكنه لا يذكر كم هو مفر وغناه باعتبار أنهما قد ثبتا في مقارنهما والواقع
والاختلاف في معنى الاجل فالقول للشري لان الاجل حقه وهو ينكر استيفاءه قال (فان ذلك المبيع ثم الاختلاف الخ) فان ذلك المبيع
في يد المشتري وأخرج عن مالك ما صار جلالا لا يقدر على رد المبيع ثم الاختلاف بخصاها عند أبي حنيفة وأبي يوسف والقول بقول
المشترى قال جدهو الشافعي فقالان (١٠٠٩) وبضم السين في قيمة الهالك لان الادلل الاله التعل الخالف لا تنصل بين كون

و قد تعرضه على حسب
الأثر من قوله والسلطة
فإنه لا يمتد كقول سبيل
التبعية أي لمحال وان
كانت السلطة فاقعة عند
ذلك تميز الصادق من
الكاذب فتكمي قيمة السلطة
في الحال متناه ولا كنف
بعد الهلاك فلذا جرى
الصفاف مع إمكان الترفع
عدمه أولى وأما الثاني
ذكره في الكتاب أن كل
واحد منهما مدعي عقد آخر
الذي يدعي صاحبه الآخر
ينكره فيمتالغان كما في
حار قيام السلطة فإن
قبل هذا قلنا فسلالة
القيام بهما التراد ولا
فائدة بعد الهلاك أجاب
بقوله (فإن) يعني الصفاف
(يقيد دمع بأداة الثمن)
يعني أن الصفاف يدفع عن
المشتري بأداة الثمن التي
يدعيها البائع عليه بالقول
وإذا حلف البائع أنه تمت
الزيادة المدعاة في ثمنها

بعد نكول المشتري يدفع عن المشتري ما ادعى عليه البائع من الزيادة فليس يصح اذ قد تقرر
فيما مر أنه اذا نكل أحد المتعاقدين عن العين لم يرد دعوى الآخر فيعد نكول المشتري بالزعم دعوى
البائع فلا يجوز تحميله فكيف تصور نكوله وان أراد بما نكول بعد حلف المشتري بنده عن
المشتري ما ادعى عليه البائع من الزيادة فيجبه عليه أن في هذه الصورة يدفع عن المشتري ذلك بحلفه
السابق فلا تاثير فيه لنكول البائع وأيضا يرضه على مجموع الجواب أن الامر الثاني وهو اندفاع الزيادة
عن المشتري يحصل بتحليف المشتري أن حلف ~~كما~~ ما ان الامر الاول وهو وجوب اعطاء الزيادة على
المشتري يحصل بتحليفه ان نكل فقيام القائدة الذي ذكره وهو أحد الامرين لا يعينه يحصل بتحليف
المشتري وحده فلم تظهر فائدة تحليف البائع قط وقال صاحب الكفاية وتاج الشريعة يعني أن
التصالح يفيد دفع زيادة الثمن عن المشتري عند نكول البائع فكان التصالح مفيد انتهى أقول
فيه أيضا بحث لأن صاحب الادعاء الواقع في كلام المصنف على معنى المنع حيث جعل لا من دفع
عنه كآثرى واعتبرا ظهور القائدة عند نكول البائع فيجبه على ما ذهب اليه أن نكول البائع إنما
يتصور بعد حلف المشتري لا بعد نكوله لانهما نكول فاعند حلف المشتري قد حصلت هذه الفائدة
أعني دفع زيادة الثمن عن المشتري بما القائدة في تحليف البائع ونكوله بعد ذلك وقال صاحب
العباية وأنه يعني التصالح يفيد دفع زيادة الثمن يعني أن التصالح يدفع عن المشتري زيادة الثمن
التي يدعيها البائع عليه بالنكول وإذا حلف البائع أنه دفع الزيادة المدعاة فكان مفيدا انتهى
أقول وفيه أيضا بحث لأن جعل الدفع الواقع في كلام المصنف دفع عنه كآثرى فالفاهر أن قوله
بالنكول متعلق بقوله يدفع عن المشتري وأن مراده بالنكول نكول البائع دون نكول المشتري
لأن الذي يقتضي دفع زيادة الثمن عن المشتري انما هو نكول البائع وأما نكول المشتري فيقتضي
دفعه زيادة الثمن بمعنى اعطائه اياها فلذا بدأ بقوله يعني أن التصالح يدفع عن المشتري زيادة الثمن
التي يدعيها البائع عليه بالنكول إلى ما ذكره صاحب الكفاية وتاج الشريعة كما مر فيه عليه ما يرد
على ذلك ويراد إشكال قوله وإذا حلف البائع أنه دفع الزيادة المدعاة لأن مدلوله أن ~~يكون~~ اندفاع
الزيادة المدعاة بحلف البائع ومدلول قوله السابق أن يكون اندفاعها بنكول البائع فيلزم أن بعد
حلف البائع ونكوله كما هو ظاهر الفساد فلما قلنا يجوز أن يكون معنى قوله الا لا حق وإذا
حلف البائع بعد حلف المشتري أنه دفع الزيادة المدعاة بان يفسح البيع على قيمة الهالك ومعنى قوله
السابق إذا نكل البائع أنه يدفع الزيادة المدعاة عن المشتري بان يفسح بما ادعاه المشتري وهو أقبل
التمين لأن يفسح البيع على قيمة الهالك فاختلط حكم حلف البائع وحكم نكوله بهاتين الجهتين
وهو كلف قلنا لا يمكن أن يكون قيمة الهالك أنقص مما ادعاه البائع بل يجوز أن تكون منه اذ بوله
بل أن يمنه فلا يلزم من فسح البيع على قيمة الهالك اندفاع الزيادة المدعاة فلا يتم حل معنى قوله الا لا حق
على ما ذكره فان قيل يجوز أن تكون كلمة حلف في قوله وإذا حلف البائع الخ على صيغة المتي للفعول
من التفصيل وأن يكون المعنى وإذا حلف البائع أنه دفع الزيادة المدعاة أي بنكول البائع لا بحلفه
فلا يلزم المحذور المذكور وهو أنه إذا حكم حلف البائع ونكوله فلما يفسح الزيادة المدعاة لا بأس بذلك
لحصول هذا المعنى بعينه من قوله السابق كما لا يخفى ثم إن بعض الفضلاء قد سئل كلام صاحب
العناية ههنا فقال في تفسير قوله بالنكول أي بنكول المشتري وقال وقوله بالنكول لا يتعلق بزيادة
في قوله يدفع عن المشتري زيادة الثمن وقال في تفسير قوله وإذا حلف البائع يعني بعد حلف المشتري
وقال فان قيل يدفع زيادة الثمن المدعاة حلف المشتري ليس الاقتصار على حلف البائع بعد حلف المشتري
ينسحب على اقية وتندفع الزيادة المدعاة انتهى أقول جله ما ذكره ليست بشيء أمافي تفسير قوله بالنكول

كانذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فلا دعى أحدهما العقد والآخر بالثمن فصار للمشتري بعد القيمة ولا يرى
 حشيشة وأي وصف أن الدليل التقني والعقل يفصل بينهما فالخيار أحدهما بالآخر جمع بين أمرين حكم الشرع بالتفرق بينهما
 وفي فساد الوضع أما لا ولا فلان قوله صلى الله عليه وسلم الميتة على المدعي واليمين على من أنكر وجوبه الجنب على المشتري خاصة
 لانه المنكر في هذه الصورة بخلاف (١٩٢) ما قبل القبض كان تقدم وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم

فيصافان إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا يرى حشيشة وأي وصف وجهما الله
 أن الصافي بعد القبض على خلاف القياس لا مسلم للمشتري ما يدعيه وقد ورد الشرع به في
 حال قيام السلعة والصالف فيه يقضي الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها لارتفاع العقد فلا يمكن في معناها
 ولاه لا يباين بالاختلاف في السبب بمحصل المقصود

بشكول المشتري وحمل قوله بالنكول متعلقا بزيادة وقوله يدفع عن المشتري زيادة الثمن فلاه لا يكون
 لكلام حينئذ معنى مقول أصلا لانه ان كان المعنى يدفع عن المشتري زيادة الثمن الكاملة أي الثانية
 في الواقع بشكول المشتري فلا وجه له لان زيادة الثمن ان ثبت في الواقع ثبت بالعقد لا غير وان كان
 المعنى يدفع عن المشتري زيادة الثمن الثانية في علم القاضي بشكول المشتري فلا وجه له لان زيادة الثمن
 اذا ثبت في علم القاضي بشكول المشتري يجب على المشتري فكيف يدفعها الصافي عنه بل لا يتصور
 الصافي عنه نكول المشتري أصلا على ما مر غير مرة وأما قوله يعني بعد حذف المشتري ما ورد
 السؤال الذي ذكره بقوله فان قيل الم عليه وأما جوابه عن هذا السؤال فلنفسه طه بما ذكرناه أن الثمن
 أه لا يترتب من نسخ البيع على القيمة ابتداء لان زيادة المدعي لو كان ثمن القيمة مساوية لزيادة المدعي
 بل أزيد منها وقال صاحب غاية البيان قوله فيه يدفع زيادة الثمن أي ان دعوى المشتري بقيد
 ذلك وقد ذكرنا غيرنا وابل الانعام انتهى أقول وفيه أيضا بهت لان دعوى المشتري لا تقيد بدفع زيادة
 الثمن سواء كان المراد دفع معنى الاعطاء أو معنى النفع وإنما الذي يفيد دفعها بنية المشتري أو خلفه ان
 كان المراد دفع معنى النفع ونكوه ان كان المراد دفع معنى الاعطاء أي أن الذي يقتضيه المقام بيان فائدة
 الصافي لاسان فائدة دعوى المشتري ولا سان فائدة تخلفه فقط فلا كان مراد المستفاد كرهات
 مقتضى المقام كما لا يخفى على ذوي الانوار (فيصافان) هذا نصية الدليل المذكور (كانذا اختلفا
 في جنس الثمن بعد هلاك السلعة) بان ادعى أحدهما العقد والآخر بالثمن فصار للمشتري بعد القيمة ولا يرى
 فيصافان بلزم المشتري رد القيمة (ولا يرى حشيشة وأي وصف أن الدليل التقني والعقل يفصل بينهما) في خلاف
 القياس لما مسلم للمشتري ما يدعيه وقد ورد الشرع به أي الصافي (في حال قيام السلعة) وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم إذا اختلف الثبايعان والسلعة قائمة بينهما فافترقا وإذا انشأ بتعدي الى حال هلاك
 السلعة فان قيل فليكن حال هلاك السلعة ملحقا بحال قيام السلعة بالادلة أجاب بقوله
 (والصافي فيه) أي في حال قيام السلعة (يقضي الى الفسخ) فيندفع بالضرر عن كل واحد منهما
 برأس ماله بعينه اله (ولا كذلك بعد هلاكها) أي بعد هلاك السلعة (لان ارتفاع العقد) أي
 بالهلاك لا يرى له لا يفسخ بالادلة والرد بالعيب بعد هلاك السلعة فكذا بالصافي اذا انفسخ لاراد الا
 على ما ورد عليه العقد (فليكن في معناها) أي لم يكن وقت هلاك السلعة في معنى وقت قيام السلعة
 فطل الخلاف أيضا (ولاه لا يباين بالاختلاف في السبب بمحصل المقصود) هذا جواب عن قول
 مجدو الثاني ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره أي لا يباين
 باختلاف السبب بمحصل المقصود وهو سلامة البيع للمشتري حيث سلمه وهما على ملكه سواء كان

والسلعة قائمة ولاحق
 لما قبل التمهيد كور على
 سبيل التنبيه لانه ليس
 بمعنى مقصود بل هو
 كذا كيد والتأسيس أولى
 على أنه امام مطوف على
 الشرط أو حال فيكون
 مذ كور على سبيل الشرط
 وأما الثاني فلان الصافي
 بعد القبض على خلاف
 القياس لما مسلم للمشتري
 ما يدعيه وقد ورد الشرع
 به حال قيام السلعة
 لما ذكرنا فلا يتعدي الى
 غيره فان قيل فليكن
 ملحقا بالادلة أجاب بقوله
 والصافي فيه أي في حال
 القيام يقضي الى الفسخ
 فيندفع بالضرر عن كل
 واحد منهما برأس
 ماله بعينه اله ولا كذلك
 بعد هلاكها لا ترى أنه
 لا يفسخ بالادلة والرد
 بالعيب فكذا بالصافي
 فليس في معناها فبطل
 الخلاف بالادلة أيضا
 (قوله ولاه لا يباين) جواب
 عن قوله لانه كل واحد
 منهما يدعي غير العقد
 الذي يدعيه صاحبه
 وهو قول جوجب الصلة

(قوله ولا يرى حشيشة وأي وصف القره بالتفرق بينهما) أقول أنت خير بان الفاصل بينهما
 هو القياس على ما ذكره الدليل التقني (قوله وكذلك قوله عليه الصلوة والسلام والسلعة قائمة) أقول فيه تأمل فان الفصل لا يفهم
 الا بمرتب المفهوم وهو ليس بمجبة شرعية فلا يترتب من الحادث المذكور فساد الوضع (قوله ولا كذلك بعد هلاكها) أقول تلهو به
 لا يعود الى كل منهما رأس ماله

أى سبباً لذلك لا يضرنا نحن فيه لأن اختلاف السبب إنما يضرنا إذا اقتضى إلى التناكر، وهذا ليس كذلك لأن المقصود المشتري وهو تلك المبيع فصل قبضه ومجهلاً كولي ليس يذى على البايع شيئاً ينكره وليجب عليه البين ورفض بهال قيام السلمة فوما إذا استلزامها عبادة تفتان كل واحد منهما المقصود حاصل والتعاقب موجود لا اختلاف السبب وأوجب عن الأول بثبوتها بالنس على خلاف القياس وعن الثاني بأنه على الاختلاف والمذكور في بعض الكتب قول محمد وقوله (وأما إجماعي) جواب عن قولهما وأنه يقيد بغير زيادة الثمن ومعاً ما أن المسرا من الفاتحة ما يكون من موجبات العقد. وما ذكرتم ليس منها فأنتم من موجبات التناول والتكول من موجبات التعاقب والتعاقب ليس من موجبات العقد فلا يثبت بها ما هو من موجباته. وهذا كزنا من ملك المبيع وقبضه وفيه ظهراً لا خلفاً اعتبرنا حال قيام السلمة التراد فالتعاقب وليس بالتعاقب من موجبات العقد والجواب أنه ثبت بالنس على خلاف القياس (١٩٣)

(قوله) أي سلمنا ذلك لكن لا يضرنا (أقول) قال العلامة الزبلي في باب المراجعة والاعتنى بقوله مان كل واحد منهما ادعى عندا غير ما يدعي آخران العقد لا يختلف باختلاف فقهاء الفقه من جنس واحد إلا الأثر أن الوكيل بالبيع بالتفيع يعبه باليقين وإن البيع بالتفيع يصير بالتفيع باذوق الثمن وبقسمته

الملاحظ انتهى وفيه تأمل لأن الوكيل بالبيع بالتفيع يجوز له البيع بالتفيع لأنه بالتفيع نفسه ولا يلزم منه عدم البيع (قال المحقق) نعم رأيي من الفائدة أقول (قوله) العقد (أقول) فيه تأمل (قوله) معنى قول فقه البحث لأنه إن كان المراد من الفائدة

(٣٥ - كآفة سادس) الصالح لا يستحق قوة لا يكون من موجبات القدر وظواهره وان أراد ان الراعي من الفائدة العقد فليس الكلام فيه بل في فائدة الصالح فليتأمل جوابه اننا نقدر الاول وعدم استقامته فذلك ممنوع (قوله فانه من موجبات النكول) أقول لمحل المراد ان النكول الباق للظهور انه ليس موجبا فنقول المشتري لكن فيه تأمل فان الظاهر انه موجب لحلف المشتري وكيف يكون من موجبات النكول فانه اذا لم ينكح أحد هما بل حلف كل منهما يحصل دفع الزيادة لما هو جواه انهم يبيع على النزل واره العنان للنقص ولكنه قد في تقرير كلام محمد والشافعي واذا حلف البائع ان يدفع الزيادة (قوله والنكول من موجبات الصالح) أقول فيه بحث (قوله) أقول فيه ان ذلك المبيع وقضه باق على حاله على تقدير الصالح فانه ان يملكه فلا يلزم تركه موجب العقبة (قوله وليس الصالح من موجبات العقد) أقول بل من موجبات فانه تبين بالتحقق فسد على ما مر في الدرس السابق وموجب العقد الفساد القسيم (قوله والحال انه ثبت الضرر على خلاف القياس) أقول فيه تأمل قبل القبض على وظن القياس

وهذا إذا كان الثمن دنانير كان عينا يضافان لأن المبيع في أحد الجانبين قائم فتوفر قاعدة التسعير ثم رد مثل الهالك أن يكن له مثل أو قيمته أن يكن له مثل قال (وان هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يضاف عند أي خيفة إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك من الثمن وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع عينه عند أي خيفة إلا أن يشاء البائع أن يأخذ العبد الحلي ولا شيء له وقال أبو يوسف يضافان في الحلي ويضع العتق في الحلي

أما ثبت النص على خلاف القياس انتهى واعترض بعض الفضلاء على الجواب بأن قال فيه تأمل فإنه قبل القبض على وثاق القياس انتهى أقول لم يعتبر الترافد قاعدة لخصاف إلا بعد القبض إذا ردنا بتصور بعد القبض فكان الجواب للزوراد فاعلموا المذکور ثم لقائل أن يقول الظاهر أن الخصاف قبل القبض قائمته أنا عني أعني قاعدة لخصاف قبل القبض لم يكن من موجبات العقد البتة لأن موجب الخصاف فسخ العقد وحكم الفسخ بخلاف حكم العقد قطعا فانتقض بقوله لم وأما إراعي من القائمة وما وجبه العقد (وهذا) أي وهذا الذي ذكرنا من الاختلاف في الخصاف عند صورة هلاك المبيع (إذا كان الثمن دينارا) أي ما بقا في القصة بأن كان من الدراهم والدينار والمكيات واللوزونات الموصوفة الثابتة في القصة (هنا كان عينا) أي فان كان الثمن عينا كالنوب والفرس ونحو ذلك بأن كان العقد مقايضة وهلك أحد العوضين (يضافان) أي الاختلاف (لأن المبيع في أحد الجانبين قائم) فان لكل واحد من العوضين في بيع المقايضة مبيع وغن ولا يتعين أحدهما لثمنه بدخول الباء كقصر في كتاب السورج (فتوفر قاعدة التسعير) وهو الترافد في القائم (ثم رد مثل الهالك أن يكن له مثل أو قيمته أن يكن له مثل) هذا إذا اختلفا في قدر السبل وان اختلفا في كون السبل دينارا وعينا أدهى المشتري أنه كان عينا يضافان عندهما وان ادعى البائع أنه كان عينا وادعى المشتري أنه كان دينارا يضافان قال قول المشتري كذا في الكفاية (قال) أي القدر في مقتضاه (وان هلك أحد العبدین) أي بعد قبضهما كذا في الشروح (ثم اختلفا في الثمن لم يضاف عند أي خيفة إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك) يعني إذا باع الرجل عبدین صفقة واحدة وقبضهما المشتري ففك أحدهما اختلفا في الثمن فقال البائع بهتم منك بالي درهم وقال المشتري اشتر بهما منك بالي درهم لم يضافا عند أي خيفة إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك (وفي الجامع الصغير القول قول المشتري) أي فيها كذا في كثير من الشروح (مع عينه عند أي خيفة إلا أن يشاء البائع أن يأخذ العبد الحلي ولا شيء له من قيمة الهالك) وأما إذا ذكر لفظ الجامع الصغير لأن لفظه يقتضي أن يكون المستثنى منعين المشتري ولقد القدر الذي هو لفظ المسوطة يقتضي أن يكون المستثنى منه عدم الخصاف لأن المذکور قبل الاستثناء لم يضافا (وقال أبو يوسف يضافان في الحلي ويضع العقد في الحلي) قال صاحب العناية وقوله في محصر المذهب يضافان في الحلي ليس الصحيح على ما ساقى انتهى أقول يعني أن قوله هونا يضافان في الحلي ليس عا لاس بالتفسير الصحيح لخصاف على قول أبي يوسف على ما ساقى وهو أن يضافا على القائم والهالك معالان يضافا على القائم فقط كما لا يخفى بعضهم ولكن فيه نظر أن ذكر تطبيق قوله هذا على ما ساقى من التفسير الصحيح قائم لم يقل هونا يضافان على الحلي حتى تكون كلمة على صلة لخصاف فيقول المعنى إلى التفسير أقدم الصحيح بل قال يضافان في الحلي فيصير أن تكون كلمة في معنى الإلهام يصير المعنى يضافان لأجل الحلي كما في قوله تعالى فذلك الذي كنتي فيه وكما الحديث أن امرأته دخلت النار في هرة فحسبها على ما نص عليه في معنى اليب ولا يخفى أن كون الخصاف لاجل الحلي أي كون المقصود من تحالفهما فسخ العتق في الحلي لا ينافي أن يضافا على

للموصوفة الثابتة في القصة (طلما ذكرنا عينا) بأن كان العقد مقايضة وهلك أحد العوضين فأنهما يضافان لأن المبيع في أحد الجانبين قائم فتوفر قاعدة التسعير وهو الترافد (ثم رد مثل الهالك أن يكن له مثل أو قيمته أن يكن له مثل) قال (وان هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يضاف عند أي خيفة إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك) يعني إذا باع الرجل عبدین صفقة واحدة وقبضهما المشتري ففك أحدهما اختلفا في الثمن فقال البائع بهتم منك بالي درهم وقال المشتري اشتر بهما منك بالي درهم لم يضافا عند أي خيفة إلا أن يرضى البائع أن يترك حصة الهالك (وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع عينه عند أي خيفة إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحلي ولا شيء له) واختلاف هاتين الروايتين في اللفظ لا يخفى واختلاف المشايخ في توجيه قوله أن يترك حصة الهالك وولوه أن يأخذ الحلي ولا شيء له في مصرف الاستثناء في الروايتين جميعا كما هو المعنى الاول أن يصرح الهالك من العقد وكله يمكن وسار الثمن كله بخلاف القائم والاستثناء يصرّف إلى الخصاف لأنه المذکور في الكلام فكان تقدير كلامه لم يضافا إلا إذا ترك البائع حصة الهالك فبذلك كان المراد من قوله في الجامع الصغير يأخذ الحلي ولا شيء له هونا يأخذ الحلي من بين الهالكين أصلا وعلى ما عايناهم وقال بعضهم معناه لم يضافا

لم يضافا إلا إذا ترك البائع حصة الهالك فبذلك كان المراد من قوله في الجامع الصغير يأخذ الحلي ولا شيء له هونا يأخذ الحلي من بين الهالكين أصلا وعلى ما عايناهم وقال بعضهم معناه لم يضافا

والتقول قول المستر مع منه الآن برضى البائع ان أخذ الى ولا ياخذ من عن الهالكاشا آخره انما على ما قرره المشتري وعلى هذا يصرف الاستحاضة بين المشتري لالا انما الغش لا يملأ خفا البائع بقول المشتري وسدقه لا يصف المشتري وكلام المنصف بشي ان أن أخذ الى لم يكن بطريق العلم كاتمه صاحب التهاه عن القوائد الظهيرة بل بطريق تصديق المشتري في قوله وتلا ما دعه عليه وهو أهله قال شيخ الاسلام جافو كان بطريق العلم لكن مع علمنا بجهلهم قديا والصحيح هو الثاني لان البائع لا نركم من عن المشتري انما قرره المشتري انما ترك دعوى الزائدة وقال أبو يوسف يتالفان في الجلي وبضم القعد في الجلي والمشتري في قيمة الهالك وقوله في بحر المذهب يتالفان في الجلي ليس بصحيح على ما سبق (وقال محمد ١٩٥)

والقول قول المشتري في قيمة الهالك وقيل بمقدار ما علموا ورادى وقية الهالك (الان هلاك كل
السلمة لا يمنع الصافي عنده فهلاك البعض ولو لا يوسف أن امتناع الصافي الهالك فيقتدر
بقدره (والا ينفق فان الصافي على خلاف القياس في حال قيام السلمة وهي اسم جمع أجزائها
فلا تنطبق السلمة بوزن بعضها ولامه لا يمكن الصافي في التام الاعلى اعتبار حسم من الغن فلا يمنع
القسمه وهي تصرف بالخروج والتمس في قوله على الصافي نعم المجهول وذلك لا يجوز

الحق واليستمهما كالمواضع لغيره الصنف على ما سبقت بيانه (والقول بقول المشتري في قيمة الهالك)
هذان من فتقوله أي يوسف أقول في عبارة الكتاب بينهما تصور لأن قول المشتري إنما يمتد في حصة
الهالك من الثمن التي أقربه المشتري كل مجزئ متضمنة لاف في قيمة الهالك فإن القول فيها بالجامع كالمسرح
المصنف في المسباني حيث قال خان اختلاف في قيمة الهالك يوم القبض فالقول بالجامع انتهى وعن هذا
قال صاحب الكافي وقال أبو يوسف يتالفان في الحلي ويصدق التعدي في الحلي والقول للمشتري في حصة
الهالك من الثمن مع عينه انتهى (وقال محمد بن الفضل عن علي) أي على الحلي والهالك (وروي في
وقية الهالك لأن هلاك كل السلعة لأضع الصالح عند هلاك البعض أرى) قال صاحب القناعة
والجواب أن هلاك البعض يوجب إلى معرفة القيمة بالمزوزة وفي مجهول في القسم عليه فلا يجوز أن انتهى
وروي عليه بأن القسم عليه عند مجهول في القيمة حتى يترك ذلك عليه (ولاي يوسف أن امتناع الصالح
للهالك) أي لأجل الهالك (فيستدبر بقدره) أي يستدبر امتناع الصالح بقدر الهالك لأن الحكم
لا يرد على المالك (ولاي ينفقه أن الصالح على خلاف القياس في حال قيام السلعة يعني أن الصالح
بعد القبض ثبت بالنصر على خلاف القياس في حال قيام السلعة (وهي) أي السلعة (اسم الجمع
أجزاءها لا تبقى للسلعة بفوات بعضها) لاندغام الشكل بالندغام ثم ما ثبت على خلاف القياس
لا ينعدي إلى الفرض فحصل من هذا الدليل في القياس والجواب عن قول محدوده أنه كالاحتق
ولأنه لا يمكن التصالف في القائم الأعلى اعتبار حصة من الثمن فلا يمكن القسمة) أي باعتبار القيمة كما
سبقت (وهي) أي السلعة (تصرف بالمزوزة التي يؤول على أن الصالح مع الجهل وذلك لا يجوز)
فلا يلحق بالتصالف حال قيام السلعة بمجهول من هذا الدليل في الدلالة (والقول بالاجبوز)
أي يوسف يكرري فإن قلت ما القول في حصة من هذا المسألة من من سئل أن جارة هبنا أن أطمع
لنقص بعض العمل في الثوب بثمان اختلاف في مقدار الأجر ففي حصة أطمع العمل القول برب التوبع
منه وفي حصة ما بقي يتالفان بالإجماع اعتبار البعض بالكل واستيفاء بعض المنفعة من هلاك
بعض المسم ونه الصالح عند أي حصة أو ضلوع هلاك بعض المسم قلت الفرق بين عملين

الضمير في قوله راجع إلى المشتري (قوله لكنهم قد اشتبهوا) أقول فهمه أن أخذنا فيكون معطافاً يشبههما وأما
 إلى اتفاق بينه وبين المشتري أخذنا من عن الهالك (قوله قيل والعصج) أقول الضال صاحب الهالك يفتونه بحث لا يمترون
 يكون الهالك يفتونه بأقل السفر وأدركوه من بضائه وأمواله وكثرة الرغبات في الخي وتزقيته مضى البالغ أن يأخذوا من
 جميع ما دام معطافاً زادت فتمسكه إلى فلتلوا الضال لأجله المشتري إلى أخذ أقول فهمه مع غيره تامل (قوله في قيمة الهالك)
 أي في قيمة قيمته (قوله والجواب أن هلاك الضال) أقول أن شريعيان القسم عليه عند محمد ليس القيمة في ذلك
 عليه والظاهر أن التعليل الأول لا ينافي حقيقة قولنا نحن محمد والنا في الجواب عن أي وصف لا يفتهمه الشرع

وتنطق بمذركنا أحد المذاهب المذكورة في المتن لإثبات الذي ينشئ التماس وفيه إشارة إلى الجواب عن مسئلة الاجارة فان
التصديق لا ينافي ما ذهبنا إليه من (١٩٦) العمل في التوب ثم اختلاف في مقدار الاجارة في حصة العمل القول

الان يرى البائع ان يترك حصة الهالك أصلاً لا محتشداً يكون الثمن كله بمقتضى القام ويخرج الهالك
عن العقد فمقتضى هذا يخرج بعض الماشي ويصرف الاستئجار عندهم إلى الصافي كذا كرنا
وقالوا ان المراد من قوله في الجامع الصغير بأخذ الخي ولا شيء يضمنه لا بأخذ من عن الهالك شيئاً أصلاً
وقال بعض الماشي أخذن من الهالك بقدر ما أقر المشتري وأما بالأخذ لا بد وعلى قول هؤلاء
نصرف الاستئجار عن المشتري لا الزهني الصافي لأنه أخذ البائع قول المشتري فقد صدقه
فلا يخلف المشتري

حيث ان حصة البيع في الصدين عقد واحد فإذا تعدد منه في البعض بالهالك تصديق البائع وأما
عقد الاجارة في حكم عقد متفرقة تصديقها بحسب ما يقسم من العمل فتعذر دفعه في البعض
لا تعذر دفعه في الباقي كذا في الشروح وقوله صاحب النهاية عن اطران السوط أقول لقاتل
ان يقول هذا الفرق إنما يقتضي بالنظر إلى الليل الاول وأما بالنظر إلى الليل الثاني فلا لان عقداً الاجارة
وان كان في حكم عقد متفرقة إلا أن في الصورة المذكورة كان بصفة واحدة لم يمتد فيها لكل جزء
من المقدور عليه أو بمعرفة فلا عين القسم وهي بالحزب والظن فيؤدي إلى التصاف مع الجهل
بمع ما قيل في عقد البيع فينبغي أن لا يجوز أيضاً (الأن يرى البائع أن يترك حصة الهالك أصلاً)
أي بالكلية (لا محتشد) أي حين أن يرى البائع يترك حصة الهالك بالكلية (يكون الثمن
كله بمقتضى القام ويخرج الهالك عن العقد فمقتضى القام) أي إذا كان الأمر كذلك فمقتضى القام (وهذا)
أي وجهه قوله الآن يرى البائع أن يترك حصة الهالك عاذ كر (يخرج بعض الماشي) أي
عامهم (ويصرف الاستئجار عندهم إلى الصافي) لأنه هو المذ كوفي الكلام فكان تقدير
الكلام لم يصفاه عند أي حصة لا إذا ترك البائع حصة الهالك فمقتضى القام (كذا كرناه) أي
قوله لم يصفاه (وقالوا) أي قال هؤلاء الماشي (ان المراد من قوله في الجامع الصغير بأخذ الخي ولا شيء
معناه لا بأخذ من عن الهالك شيئاً أصلاً) أقول كان القاهر في القهر من حيث العربية والمعنى ان
يترك لفظاً معناه من البن أو أن يقال ان قوله في الجامع الصغير بأخذ الخي ولا شيء معناه لا بأخذ
من عن الهالك شيئاً أصلاً ووجه الظهور ظاهر (وقال بعض الماشي أخذن من الهالك بقدر ما أقر
به المشتري وأما بالأخذ الزاد وعلى قول هؤلاء نصرف الاستئجار عن المشتري لا إلى الصافي)
فيصرف بعض الكلام لم يصفاه عند أي حصة والقول قول المشتري مع عينه الآن يشاء البائع أن يأخذ
الخي ولا يأخذ من عن الهالك شيئاً إذا ادعى ما أقر به المشتري فمقتضى القام على المشتري (لأنه لا يأخذ
البائع بقول المشتري فقد صدقه فلا يخلف المشتري) قال صاحب الصافي وكلام المصنف يشير إلى ان
أخذ الخي لم يكن بطريق الصلح كما ذهب صاحب النهاية عن الفوائد الظاهر به بل بطريق تصديق
المشتري في قوله يترك ما يدعي عليه وهو أول ما قال شيخ الاسلام أنه لو كان بطريق الصلح لكان معلقاً
بمشتريه انتهى وقال بعض الفضلاء إنه أن أخذ الخي يكون معلقاً بمشتريه انتهى (لأنه لا يأخذ
الذي لا يتعلق بمشتريه المشتري أخذاً أقر به من عن الهالك انتهى) أقول هذا ليس بشئ لأن ما أراد
بقوله أن أخذ الخي يكون معلقاً بمشتريه انتهى أنه كل في الكتاب معلقاً بمشتريه انتهى فليس يصح
لأن المذ كوفي الكتاب الآن يشاء البائع أن يأخذ الخي ولا شيء لم يعلق فيه أخذ الخي إلا بمشتريه
البائع وان أراد به أنه يكون في الصلح معلقاً بمشتريه فليس يصحده أصلاً هو مؤمل أنه في
الاسلام قلن مراده أن أخذ الخي لو كان بطريق الصلح لكان معلقاً في الكتاب بمشتريه كما يكون

لرب التوب مع منه
وفي حصة ما ينفق
بالاجاع فكان استئجاره
بعض النقص كماله
أحد الصدين وفيه
التصاف عند أي حصة
أي بدون هلاك أحد
الصدين وبين ذلك أن
الصلح في البيع واحدة
فإذا تعدد الصدين بالهالك
في البعض تعذر في الباقي
وأما الاجارة فهي عقود
متفرقة تصديق كل جزء
من العمل بمعرفة مقدور عليه
على حدة فيعذر الفسخ
في بعض لا تعذر في الباقي
والثاني ينشئ الخلاف
بالدلالة وفيه إشارة إلى
الجواب عن قول أبي يوسف
ومحمد كذا كرناه

(قوله فكان استئجاره بعض
النقص كماله) أحد
الصدين وفيه التصاف
عند أي حصة أيضاً
أقول بعض كما صرح
الضمير في قوله فيمرأع
إلى استئجاره بعض النقص
(قوله لا تعذر الباقي)
أقول فيه تأمل فان حصة
البائع يصح بالحزب والظن
ونك يجهل في القسم
عليه (قوله والثاني ينشئ
الخلاف بالدلالة الخ) أقول
هذا معطوف على

ما تقدم من مسأله وقرره ان أحد المذاهب المذكورة في المتن لإثبات الذي ينشئ التماس الخ
التصديق الخ

(ثم تقدير التعالف على قول محمد إيناه في القام) وهو قوله وعفة العين أن يحلف البائع بالتمسك بما يملكه من المبلغ وأعماله الخلق حصة
 الصالح عنده في الصورتين لأن قيام السعة عنده ليس بشرط التعالف (١٩٧) فلذا يتفقوا وحلفا من أدى أحدهما

ثم نفسر الصافي على قول محمد بن مينا في القائم وإذا سلفنا ولم يتفق على شيء فلهي أحدهما الصحيح
أولاهما يصح العقدين بهما وأما القاضي المشتري بردها فلهي الباقى وقوله الهالك واختلفوا في نفسه على
قول أبي يوسف فلهي الله تعالى والصحيح أنه بخلاف المشتري بالله ما اشتري بهما لم يدعه البائع فان
نكل لم يدعوى البائع وإن حلف بخلاف البائع بالله ما باعت ما باعتم الفدية عليه المشتري فلهي نكل
ومدعوى المشتري وإن حلف بفسخ العقد في القائم

[illegible]

ما يقال لكن يمكن أن يقال بل رد أيضا على بعض كل واحد منهما لا يفرق إلا بالحدس والتصديق فتقبل كل منهما على العين لا انتفاء
الحدس

وأعطى حصته من الثمن ويزم المشتري حصة الهالك من الثمن الذي يقر به المشتري ولا يزمه قيمة الهالك لأن القيمة للهالك إذا اتفق العقد والعقد الهالك لم ينفسح عنده (وتعتبر قيمته في الانقسام يوم القبض) يعني يضم الثمن الذي أقر به المشتري على العقد القائم والهالك على قدر قيمتهما يوم القبض فلان اتفاقاً أن قيمتهما يوم القبض سكتان واحدة يجب على المشتري نصف الثمن الثمن الذي أقر به المشتري ويسقط عنه نصف الثمن وإن تصادق أن قيمتهما يوم القبض كلت على التفاوت فإن تصادق على أن قيمة الهالك كانت على النصف من قيمة القائم يجب على المشتري ثلثاً أقر به من الثمن (وإن اختلف) في ذلك فقال المشتري كانت قيمة القائم يوم القبض الفلوسية الهالك خمسمائة وقال البائع على العكس (فالقول بالثمن) لأن الثمن قد وجب بالتفاهة ما تم المشتري يدي (١٩٨) زيادة السقوط بتضمن قيمة الهالك والبائع شكره وطول

ونسقط حصته من الثمن ويزم المشتري حصة الهالك ويعتبر قيمته في الانقسام يوم القبض (وإن اختلف في قيمة الهالك يوم القبض فالقول بالبائع

وبوجه تعيين قيمته يوم القبض دون القيمة يوم العقد والمصحح يشير قيمته يوم العقد في حق انقسام الثمن دل على ذلك مسائل الزبادات وقال محمد بن قيس الأموي العقد وقيمة الزيادة العقد وقيمة العقد يوم القبض لأن الامصار من مقصودة بالعقد والزيادة باذن العقد والقبض وكل واحد من البعدين هنا صار مقصوداً بالعقد فوجب اعتبار قيمتهما يوم العقد لا يوم القبض وقال لهيب الدين هذا اشكال هائل أوردته على كل فقيه يحرر فقهه أسعد إلى جوابه ثم قال والذي يتناول في بعد طول التفتيش أن في هذا كرم من المسائل لم يتفق ما يوجب الفسخ فيما صار مقصوداً بالعقد فوجب الفسخ

فهما يتقدرا على إحداثه بأنفسهما معنى ما ذكرهنا بخمسة العقدان أرادا التمسك بأنفسهما على شيء فوقع عليه السلام فصاروا ثلثاً وهذا نافي أن يفسخه القاضي أيضاً فإذا لم يفسخا فوجب ما يلزم طلباً وأطلبه أحدهما من القاضي وسأقي التصريح من الشراح في حصة النصف بالافاق لتساوي قسم القاضي ولقسمهما بأنفسهما (ونسقط حصته) أي حصة القائم (من الثمن ويزم المشتري حصة الهالك) من الثمن الذي أقر به المشتري ولا يزمه قيمة الهالك لأن القيمة للهالك إذا اتفق العقد والعقد الهالك لم ينفسح عنده كذا في العناية (وتعتبر قيمته في الانقسام يوم القبض) يعني يضم الثمن الذي أقر به المشتري على العقد القائم والهالك على قدر قيمتهما يوم القبض فلان اتفاقاً أن قيمتهما يوم القبض سكتان واحدة يجب على المشتري نصف الثمن الثمن الذي أقر به المشتري ويسقط عنه نصف الثمن وإن تصادق أن قيمتهما يوم القبض كلت على التفاوت فإن تصادق على أن قيمة الهالك كانت على النصف من قيمة القائم يجب على المشتري ثلثاً أقر به من الثمن (وإن اختلف) في ذلك فقال المشتري كانت قيمة القائم يوم القبض الفلوسية الهالك خمسمائة وقال البائع على العكس (فالقول بالبائع) مع عينه لأنها متفقاً على وجوب الثمن الذي أقر به المشتري ثم المشتري يدي سقوط زيادة من الثمن بتضمن قيمة الهالك والبائع ينكره فالقول بالبائع المنكر مع عينه فلان قبل لماذا اعتبر قيمتهما يوم القبض دون العقد في حق انقسام القيمة ومسائل الزبادات تدل على هذا حتى قال محمد بن قيس الأموي يعتبر يوم العقد وقيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة اليوم يوم القبض لأن الامصار من مقصودة بالعقد والزيادة باذن العقد والقبض وكل واحد من البعدين هنا صار مقصوداً بالعقد فوجب اعتبار قيمتهما يوم العقد لا يوم القبض قال الامام فقهه الدين صاحب الفتاوى هذا اشكال هائل أوردته على كل فقيه يحرر فقهه أسعد إلى جوابه ثم قال والذي يتناول في بعد طول التفتيش أن في هذا كرم من المسائل لم يتفق ما يوجب الفسخ فيما صار مقصوداً بالعقد فوجب الفسخ فيما صار مقصوداً بالعقد وهو النصف أمافي إلى منها

فحق ما يوجب الفسخ فيما صار مقصوداً بالعقد وهو النصف أمافي إلى منها فظاهر وكذلك فالحق منها لأنه لا تعدد في النسخ من الهالك للمكان الهالك لم ينعقد باعتباره من لوازم النسخ في الهالك وهو اعتبار قيمته (قوله لدل على ذلك مسائل الزبادات) أقول في بيان الزبادات في البيع من كتاب البيوع (قوله وهو النصف) أقول قوله هو راجع إلى ما في قوله ما يوجب الفسخ من (قوله أمافي إلى) أقول أي ما كون النصف موجباً للفسخ في النسخ (قوله لمكان الهالك) أقول الذي مانع (قوله ما يوجب الفسخ) أقول أي من روادفه وتوابعه وليس المراد إلا ما لم ينعقد في ذلك بعد اعتبار قيمة النصف من الثمن بل اعتبار ما يوجب الفسخ في النسخ فلو قلنا أن كرم المسائل لم يتفق ما يوجب الفسخ فيما صار مقصوداً بالعقد وإن لم يكن مما يوجب به يحتاج إلى الفرق بين ما في الزبادات والمصلحة المتولدة من بيع الأصل انعقد اعتبار قيمة الهالك يوم القبض كما صرح به في الهالك

فظاهر

المشتري قيمة الهالك على

تصدير التصالح عنده

فيجب احوال التصالح في

اعتبار قيمة الهالك يوم

القبض فلهذا تعتبر

قيمتها يوم القبض هذا

ما قاله صاحب النهاية وغيره

من الشارحين وأقول

الاصل فيما هلك وكان

مقصودا بالصدق ان تعتبر

قيمتها يوم العقد الا لو وجد

ما وجب فسخ العقد فلهذا

تعتبر حينئذ قيمته يوم

القبض لانها لا تفسخ العقد

وهو مقبوض على جهة

الضمان تعين اعتبار قيمته

يوم قبضه وفيما نحن فيه

لما كانت الصفقة واحدة

وانفسخ العقد في القائم

دون الهالك صار العقد

مفسوخا في الهالك فكلوا

الى اتحاد الصفقة غير

مفسوخ نظر الى وجود

البائع وعو الهالك فصلنا

فيه بالوجهين فلهذا يلزم

الحصة من الثمن نظرا الى

عدم الانقضاء وانقسامه

على قيمته يوم القبض

نظرا الى الانقضاء (وأبهما

أطام البينة نقل بيته)

لانه فورا دعواه بالقيمة

(وان أقولها فبينة البائع

أولى) لانها أكثر أثباتا

لأثبات الزيادة في قيمة

الهالك ولا متصور له عوى

المشتري فإدعى قيمة القائم

لانها تنقسم الى الاختلاف

وأبهما أطام البينة تقبل بيته وان أقامها فبينة البائع أولى) وهو قيل ما ذكر في سماع الاصل
(اشترى عسدين وقيمتها ثمرا أحدهما العيب وهلك الآخر عند مبيع عليه عن ماله عند
ويستقط عنه عن ماله ويقسم الثمن على قيمتهما

فظاهر وكذلك في المشتري ما لا مانع من تصدير الفسخ في الهالك لكون الهالك لم يشتره واعتبار ما هو من
لوازم الفسخ في الهالك وهو اعتبار قيمته يوم القبض لان الهالك مضمون بالقيمة يوم القبض على تصدير
الفسخ كما هو قول محمد حتى قال ضمن المشتري قيمة الهالك على تصدير التصالح عنده فيجب احوال
التصالح في اعتبار قيمة الهالك يوم القبض فلهذا يعتبر قيمته ما يوم القبض كذا في النهاية وأما كثر الشروح
أقول في التوجيه العجوز كذا لا مانع من هذا نظر لان مقتضى ما وجب الفسخ فيه ما صار مقصودا
بالصدق حتى المشت على قول أبي يوسف ممنوع لان ما وجدنا في ما نحن فيه انما هو التصالح
كما صرح به الصالحات في غير ما نحن فيه في الحى دون المشتري ففسخ في الهالك عنده لا مانع من ان
التصالح فيه الهالك لا يجرى الهالك دون اعتبار من التصالح الا ترى ان محمدا أجاز التصالح
على الهالك أيضا أجاز الفسخ في الهالك على قيمته ولم يكن الهالك ما نفعه فلهذا يقتضى التصالح في
الهالك على قول أبي يوسف وتصدير الفسخ فيه أيضا لا يباع على اعتبار ما هو من لوازم الفسخ فيه
وعبر عن عدم تصديره باعتباره لا يقتضى اعتباره مما عند تحقق ما يقتضى اعتبار القيمة يوم العقد هو
كونه مقصودا بالعقد ثم ان صاحب العناية قال بصدق ما في ذلك الشروح وأقول الاصل فيما هلك
وكان مقصودا بالعقد ان تعتبر قيمته يوم العقد الا اذا وجد ما وجب فسخ العقد فلهذا يعتبر حينئذ قيمته
يوم القبض لانها لا تفسخ العقد وهو مقبوض على جهة الضمان تعين اعتبار قيمته يوم قبضه وفيما
نحن فيه لما كانت الصفقة واحدة وانفسخ العقد في القائم دون الهالك صار العقد مفسوخا في الهالك
نظرا الى اتحاد الصفقة غير مفسوخ نظر الى وجود المانع وهو الهالك فصلنا فيه بالوجهين فلهذا يلزم
الحصة من الثمن نظرا الى عدم الانقضاء وانقسامه على قيمته يوم القبض نظر الى الانقضاء انتهى
أقول وفيه أيضا نظر لان قوله وفيما نحن فيه لما كانت الصفقة واحدة وانفسخ العقد في القائم صار
العقد مفسوخا في الهالك نظر الى اتحاد الصفقة غير تام لان اتحاد الصفقة انما يقتضى انفساخ العقد
في الهالك بانفساخه في القائم ولو وقع الفسخ قبل قبضهما فامتنعنا من تفرق الصفقة قبل علمها
وهو غير جائز وأما اذا وقع الفسخ بعد قبضهما فلا يقتضى ذلك لاننا لا نلزم حينئذ تفرق الصفقة بعد
علمها انتهى وتم القبض وهو جائز الا ترى الى ما روي في باب خيار العيبين ان من اشترى عسدين صفقة
واحدة فقبضهما ثم وجد أحدهما عيبا فلهذا يفسخ العقد في العيب نلاحظ عندنا اننا نثبت على
ان تفرق الصفقة بعد علمها بالقبض جائز والمشتري فلهذا يفسخ في مفرضة فيما اذا هلك أحد
العبدين بعد قبضهما كائين في صدر المسئلة فلا يتم التعريب (وأبهما أطام البينة تقبل بيته) لانه
يؤيد دعواه بالقيمة (وان أقامها فبينة البائع أولى) لانها أكثر أثباتا لاثبات الزيادة في قيمة الهالك
فان قبل المشتري يدعى زيادة في قيمة القائم فوجب ان تقبل بيته لاثبات الزيادة فثباتا في قيمة الهالك
الاختلاف في مقصودا قيمة الهالك والاختلاف في قيمة القائم يثبت ضمنا لا خلاف في قيمة الهالك
وبينة البائع قلعت على ما وقع الاختلاف فيه مقصودا فكانت أولى بالاعتبار كذا في النهاية ومراج
الدراسة فتلاحظ الامام الرغزاني في موضعين (وهو) أي ما ذكر من قول أبي يوسف وتقرر به ما (قياس
ما ذكر في سماع الاصل) أي السوط (اشترى عسدين وقيمتها ثمرا أحدهما العيب وهلك الآخر عند
يجب عليه عن ماله عند ويستقط عنه عن ماله ويقسم الثمن على قيمتهما) أي يوم القبض كذا في النهاية

المقصود هو ما كان في قيمة الهالك ثم كذا المصنف ما هو على قياس من سماع الاصل وهو ظاهر عما ذكرنا

وذكر الله في أن القول هو من قول البائع والبيعة أيضا ينتسب أن المهرود خلاف ذلك إذا باع إعلان يكون مبدعا وسدي
 على من كان الأول فعليه البيعة وإن كان الثاني فعليه البيعة إذا أنكر فالجوع بينهما جميع بين المتنافيين وذلك أن كلام الجدين
 والبيعة ينفي على أمر جاز أن يجتمع مع الآخر باعتبارين فلما اجتمعوا كسفتا في الإيمان على حقيقة الحال فلا يلزم
 الأقدام على القسم بجهالة ومبني البيئات على الظاهر لأن الشاهد خبر عن فصل غيره لاعتقاده فعل نفسه فليز أن يكون الحال في
 الواقع على خلاف ما ظهر عنده (٢٠٠) جهل أو تلبسة أو غير ذلك وأذا ظهر هذا جاز أن يكون القول

لهايم لأنه منكر حقيقة
 انهو على بحال نفسه وأن
 تقبل بيته لا ممدع في
 الظاهر وإذا أظلم البيعة
 ترجع بالزيادة الظاهرة
 على ما هو في كلامه نظر
 لا على اعتبار الحقيقة
 في الإيمان بقوله لأنها
 تنوجه على أحد العاقلين
 وهما يعرفان حقيقة
 الحال وهو مفرغ على المدي
 فلن توجه اليه على أحد
 العاقلين دون الوكيل
 والثابت انما هو لان المعتبر
 في الإيمان هو الحقيقة
 ويمكن أن يجاب عنه بأنه
 دليل لا لتعليل والفرق بين
 عند المصلين (قوله
 وهذا) أعماذ كرفي الأصل
 (بين معنى ما ذكرناه من
 قول أبي يوسف في الصائف
 وتفسيره التي ذكرت
 في مسألة الجامع الصغير
 قال (ومن اشترى جارية
 لم يبيعها) ومن اشترى جارية
 وقد نكحها وقضاهم تعابلا
 ولم يبيع البائع المبيع
 بعد الأمانة حتى اختلفا
 في الفسخ فاتهم باصطفا

فان اختلفا في قيمة الهالك (فالتقول قول البائع) لأن الثمن قد وجب باتفاقهما ثم المشتري يدعي
 زيادة النسبة ويطعنان قيمة الهالك والبائع ينكره والقول للثمن (وأن أظلم البيعة) (وأن أظلم البيعة)
 (أولى) لأنها أكثر إثباتا على الزيادة في قيمة الهالك وهذا لفقه وهو أن في الإيمان تعتبر الحقيقة
 لأنها تنوجه على أحد العاقلين وهما يعرفان حقيقة الحال في الأمر عليها ولو البائع منكر حقيقة فلذا
 كان القول قوله وفي البيئات يعتبر الظاهر لأن الشاهد في الإيمان حقيقة الحال باعتبار الظاهر في
 حقها والبائع مدع ظاهر أظلمها تقبل بيته أيضا وترجع بالزيادة الظاهرة على ما هو وهذا بين ذلك
 معنى ما ذكرنا من قول أبي يوسف قال (ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابلا ثم اختلفا في الثمن
 فاتهم باصطفاً ويعود البائع الأول)

فان اختلفا في قيمة الهالك (أي في مسألة الأصل) (فالتقول قول البائع لأن الثمن قد وجب باتفاقهما
 ثم المشتري يدعي زيادة النسبة ويطعنان قيمة الهالك والبائع ينكره والقول للثمن (وأن أظلم البيعة)
 (أولى) لأنها أكثر إثباتا على الزيادة في قيمة الهالك وهذا لفقه (وهذا لفقه) أي
 اعتبار بيعة البائع وعينه لعني فقهي (وهو أن في الإيمان تعتبر الحقيقة) أي حقيقة الحال فلا
 يلزم الأقدام على القسم بجهالة واستدل المصنف عليه بقوله (لأنها) أي الإيمان (تنوجه على
 أحد العاقلين) أي على الوكيل والثابت (وهما) أي المتعاقدان (مفرغ حقيقة
 الحال) لأن المشتري فعل أحدهما والإنسان أعرف بحال نفسه (فيبي الأمر عليها) أي على
 الحقيقة (والبائع منكر حقيقة فلذا كان القول قوله) لأنه ينكر سقوط الزيادة (وفي البيئات
 يعتبر الظاهر لأن الشاهد في الإيمان حقيقة الحال) لأنها يصيران عن فعل الغير لأن فعل أنفسهم
 فيجوز أن يكون الحال في الواقع على خلاف ما ظهر عندهما جهل أو تلبسة أو غير ذلك (فاعتبر الظاهر
 في حقهما والبائع مدع ظاهر أظلمها تقبل بيته أيضا) أي كما صرح به (وترجع) أي ترجع
 بيته على بيعة المشتري (بالزيادة الظاهرة على ما هو) وهو قوله لأنها أكثر إثباتا على الزيادة (وهذا)
 أي أعماذ كرفي الأصل (بين معنى ما ذكرناه من قول أبي يوسف) رحمه الله في الصائف
 وتفسيره التي ذكرت في بيع الجامع الصغير (قال) أي محقق في بيع الجامع الصغير (ومن
 اشترى جارية وقبضها) أي ونكحها كذا في الشروح وفي أصل الجامع الصغير (ثم تقابلا) ولم
 يقبض البائع المبيع بعد الأمانة كذا في الشروح ويشير إليه المصنف بقوله والمسئلة تعرف وضعت
 القبض (فما اختلفا في الثمن) فقال المشتري كان الثمن ألفا فقلت أنا ألفا وقال البائع كان
 خمسة فقلت أنا ألفا (فاتهم باصطفاً ويعود البائع الأول) حتى يكون هو البائع في الثمن

ويعود البائع الأول حتى يكون هو البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الأمانة
 ولأن الفسخ سواء فضاها بأنفسهم أو كتحققها بالعاقبة لأنها كالبيع لا تفسخ إلا بالفسخ فان قيل النص لا يتناول الأمانة فواجه
 برهان الصائفة فيها أجاب بقوله
 قوله في الإيمان على حقيقة الحال فلا يلزم الأقدام (المخ) أقول لا يفتي عليك أن القيمة تعرف بالخبر والظن فالجواب يلزم الأقدام على
 اليقين بجهالة (قوله لأنه منكر حقيقة انهو على بحال نفسه) أقول فيه نفي

وانما ابتدأنا بالقياس لان
ما نحن فيه من مسألة
الافالة مفروضة قبل
قبض والقياس واقعته
على ما مر ولهذا انقضى
الاجارة اذا اختلفت الاجرة
والمستاجر قبل استيفاء
المعقود عليه في الاجرة
على البيع قبل القبض
والوارث على العاقد اذا
اختلفا في الثمن قبل
القبض (والتمتع على العين
فيما اذا استهلك في يد
البائع غير المشتري) يعني
اذا استهلك غير المشتري
العين المبعة في يد البائع
وضمن القيمة فامت القبة
مقام العين المستهلكة فان
اختلف العاقدان في الثمن
قبل القبض يجري التصالف
بينهما بالقياس على ما كان
الصالف عند قبض العين
لمستهلك النص اذا كان
معقود المعنى (ولو قبض
البائع المبيع بعد الافالة
فلا تخالف عند أبي حنيفة
وأبي يوسف خلافا لعمد
فله يرى النص معلول بعد
القبض ايضا) لانه معلول
وجود التكليف من كل واحد
من المتبايعين لما دعيه
الاخر وهذا المعنى
لا يتفاوت بين كون المبيع
مقبوضا او غير مقبوض
قال المصنف (ولو قبض
البائع المبيع بعد الافالة
الح) أقول فان قبل الافالة

و نحن ما ابتدأ التصالف فيه بالنص لانه ورد في البيع المطلق والافالة لمع في حق المتعاقدين وانما
ابتدأنا بالقياس لان المستنفذ ومنه قبل القبض والقياس واقعته على ما مر ولهذا انقضى الاجارة
على البيع قبل القبض والوارث على العاقد والقيمة على العين فيما اذا استهلك في يد البائع غير المشتري
قال (ولو قبض البائع المبيع بعد الافالة فلا تخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لعمد) لانه يرى
النص معلولا بعد القبض ايضا
و حق المشتري في المبيع كما كان قبل الافالة معناه يعود البيع الاول اذا فسخ القاضي او فسخا بانفسهم
الافالة لان الافالة كالبيع لا تنفسخ الا بالفسخ كذا في النهاية ومراج العروة ونقلنا عن صدر الاسلام
ولما استعمر ان يقال النص الوارد في حق التصالف وهو قوله عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المتبايعان
والسلعة فاطمعت لمخافة وراد لم يتناول الافالة فاجوبه بان النص واقعته على ما مر (و نحن ما ابتدأنا
الصالف فيه) أي في التفاضل (بالنص لانه ورد في البيع المطلق) أي في البيع من كل وجه (والافالة لمع
في حق المتعاقدين) وان كان بيعا جديدا في حق غيره ما فلان قلت قوله والافالة لمع في حق المتعاقدين
انما ينشئ على قول أبي حنيفة ومحمد وجههما لله لا على قول أبي يوسف فان الافالة عنده بيع في حق
المتعاقدين ايضا والمسئلة التي نحن فيها متفق عليها فاجوبه بمتا الوفاية على الخلافية قلت كلام
المصنف هنا جواب عن سؤال المقدر كذا كما أفاء وذلك السؤال انما يكاد يتوجه على قول أبي حنيفة
ومحمد وجههما لله لا على قول أبي يوسف كما لا يخفى في الجواب ايضا على ما سلمه دون أمه تدبر
(وانما ابتدأنا بالقياس لان المستنفذ مفروضة قبل القبض) أي قبل قبض البائع الجارية بحكم الافالة
(والقياس واقعته على ما مر) أي على أول الباب (ولهذا انقضى الاجارة على البيع قبل القبض) توضيح
لقوله وانما ابتدأنا بالقياس يعني اذا اختلف المير والمستاجر قبل استيفاء المعقود عليه في الاجرة
يجري التعالف بينهما (والوارث على العاقد) أي ونقضى الوارث على العاقد يعني ان اختلفت وارت
البائع والمشتري في الثمن قبل القبض يجري التصالف بينهما (والقيمة على العين) أي ونقضى القيمة
على العين (فيما اذا استهلك في يد البائع غير المشتري) يعني اذا استهلك غير المشتري العين المبعة في
يد البائع وضمن القيمة قلت القيمة مقام العين المستهلكة فان اختلف العاقدان في الثمن قبل
القبض يجري التصالف بينهما بالقياس على ما كان الصالف عند قبض العين المستهلكة النص اذا كان
معقود المعنى وفي غاية البيان وهنهي السضة القابلة بسخة المصنف وفي بعض النسخ فيما اذا
استهلك المشتري وفي بعضها فيما اذا استهلك المبيع قال الامام حافظ الدين الكسبي الحضاري على
حاشية كتابه الصحيح استهلك المشتري انتهى وفي مراج العروة والروايات اذا استهلك في يد البائع غير
المشتري وهذه العار على حاشية نسخة قو بلت بنسخة المصنف والروايات استهلك المشتري يضم
التامعي مصفة تام المفعول والمشتري على مصفة المفعول انتهى (ولو قبض البائع المبيع بعد الافالة
فلا تخالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لعمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض ايضا) يعني
أن محمد ادري النص وهو قوله على القيمة معلوم اذا اختلف المتبايعان والسلعة فاطمعت لمخافة وراد
معلولا بوجد التكليف من كل واحد من المتبايعين لما دعيه الاخر من العقد وهذا المعنى
لا يتفاوت بين كون المبيع مقبوضا او غير مقبوض قال بعض الفضلاء فان قبل الافالة بيع عند
أبي يوسف فيكون متناول النص فيبقى أن يجري التصالف عند قبض البائع ايضا قلنا اما
وقع الخلاف في كونه بالابتداء النص الوارد في البيع المطلق للشبهة انتهى أقول جوابه باسقاط
بعد الان التصالف ليس عما يندري بالشبهات كالحسد ودالكصاص كما لا يخفى فلو كان مجرد وقوع

قال (ومن أسلم عشرة دراهم في كرحطة ثم تقابلتم اختلاف في الثمن لا يضايقان والقول قول المسلم اليه ولا يعود المسلم لأن فائدة الصافي الفسخ والأقالة في باب السلم لا تحتمل لكونها فيه اسقاطا للمسلم فيه وهو دين والدين اسقاط لا يعود بخلاف الأقالة في البيع فلم يحتمل الفسخ فيعود للمبيع لكونه عيناً للمشتري بعد عودها إلى البائع الأثرى أن رأس مال المسلم لو كان عرضاً فرده بالبيع يعني قضى القاضي (٣٠٣) بذلك وهو قبل التسليم إلى رب السلم لا يقع الأقالة ولا يعود المسلم ولو كان ذلك في بيع

العين عاد البيع وانما كان القول بالسلم اليه لأن رب السلم يدهي عليه زائد من رأس المال وهو يترك وأما هو فلا يدهي على رب السلم شيئاً لأن المسلم فيه قد سقط بالأقالة قبل المصود عليه فدخلت في أقالة السلم وفيما إذا هلكت السلعة ثم اختلفا في الفرق لم يحد في إبراء الصافي في صرور هلاك السلعة دون أقالة السلم وأوجب بان الأقالة في السلم قبل قبض المسلم فيه فتح من كل وجه والقول بعد هلاك السلعة يجري في البيع لا في الفسخ قال (وإذا اختلف الزوجان في المهر المخرج) إذا اختلف الزوجان في المهر فادى الزوج أنه تزوجها بآلف وقالت تزوجني بألفين فأبهما أقيم البينة تقبل بيته لأنه نذر دعوا باطحة

الخلا في كون الأقالة بيعاً ما تعاضده عن أن يتناولها النص الوارد في البيع المطلق في حق حكم الصافي فكان ذلك ما تعاضده عن أن يتناولها النص الوارد في حق سائر أحكام البيع المطلق أيضاً من أن أحكام البيع المطلق ياربه بأسرها في الأقالة عنده على ما تقر في بابها ثم أقول في دفع سؤاله إن أصل أي يوسف في الأقالة هو أنها بيع إلا أن لا يمكن جعلها بيعاً كالأقالة قبل القبض في المنقول فتقبل مبيعاً كما ينو في باب الأقالة وفيما نحن فيه لما اختلفا في الثمن ولم يثبت قول أحدهما صار الثمن مجهولاً فلا يمكن جعله بغيره من جواز البيع بالثمن المجهول كعدم جواز بيع المنقول قبل القبض فلم يتناول النص الوارد في البيع المطلق فلم يجر الصافي فيه عنده أيضاً لا بالنص ولا بالتأصيل (قال) أي بمحذوف بيع الجاهل الصغير (ومن أسلم عشرة دراهم في كرحطة ثم تقابلتم اختلاف في الثمن) أي في رأس المال فقال المسلم له كان رأس المال خمسة وقال رب السلم كعشرة (فأقول قول المسلم اليه) أي مع عينة لأن رب السلم يدهي عليه زائد من رأس المال ولا يعود المسلم (أي لا يضايقان ولا يعود المسلم لأن الأقالة في باب السلم لا تحتمل القبض) أي الفسخ يعني أن المقصود من الصافي الفسخ وأنه الإشارة التوبة بقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ فلو زاد أو أقال في باب السلم لا تحتمل (لأنه) أي الأقالة في باب السلم ذكر الصغر بتأويل التقابل (اسقاط) للمسلم فيه وهو دين والدين اسقاط لا يعود بخلاف السلم بخلاف الأقالة في البيع) فلم يحتمل الفسخ وعود المبيع إلى المشتري بعد عودها إلى البائع لكونه عيناً فاعلموا نوز هذا بقوله (الأثرى أن رأس مال المسلم لو كان عرضاً فرده بالبيع) أي قضى القاضي بالرد بالبيع على رب السلم (وهو) أي في المسلم اليه (قبل التسليم إلى رب السلم ولا يعود المسلم ولو كان ذلك في بيع العين يعود البعول) أي يدل هذا الذي ذكر (على الفرق بينهما) أي بين السلم والبيع فإن قيل ما الفرق في هذه بين أقالة السلم وبين ما إذا هلك السلعة ثم اختلفا في مقدار الثمن فلم يضايقا فاعلموا أن ذلك إذا هلك السلعة ولا يضايقان في أقالة السلم إذا اختلفا في مقدار رأس المال وإن فلت المقصود عليه في الفصل جمعاً لقائلاً الأقالة في السلم قبل قبض المسلم فيه فخص من كل وجه والصافي بعد هلاك السلعة يجري في البيع لا في الفسخ كذا في الهبة ومعراج الدراية متعلقاً عن الموائد الظهيرة (قال) أي التقديري في مختصره (وإذا اختلف الزوجان في المهر فادى الزوج أنه تزوجها بآلف وقالت تزوجني بألفين فأبهما أقيم البينة تقبل بيته) قال المحقق في تعليقه (لأنه نذر دعوا باطحة) قال الشراح أمّا قبول بنة المرأة فظاهر لأنها تدعى الزيادة

العين عاد البيع وانما كان القول بالسلم اليه لأن رب السلم يدهي عليه زائد من رأس المال وهو يترك وأما هو فلا يدهي على رب السلم شيئاً لأن المسلم فيه قد سقط بالأقالة قبل المصود عليه فدخلت في أقالة السلم وفيما إذا هلكت السلعة ثم اختلفا في الفرق لم يحد في إبراء الصافي في صرور هلاك السلعة دون أقالة السلم وأوجب بان الأقالة في السلم قبل قبض المسلم فيه فتح من كل وجه والقول بعد هلاك السلعة يجري في البيع لا في الفسخ قال (وإذا اختلف الزوجان في المهر المخرج) إذا اختلف الزوجان في المهر فادى الزوج أنه تزوجها بآلف وقالت تزوجني بألفين فأبهما أقيم البينة تقبل بيته لأنه نذر دعوا باطحة أمّا قبول بنة المرأة فظاهر لأنها تدعى الزيادة وانما الاشكال في قبول بنة الزوج لأنه متكرر لزيادة فمكان عليه العين لا البينة وانما قبلت لأن مدح في الصورة وهي كلفه ففسرها كما ذكرنا

(قوله لأن فائدة الصافي الفسخ) أقول لقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ فلو زاد أو أقال في باب السلم لا تحتمل لكونها فيه اسقاطاً للمسلم فيه وهو دين والدين اسقاط لا يعود بخلاف السلم بخلاف الأقالة في البيع فلم يحتمل الفسخ فيعود للمبيع لكونه عيناً للمشتري بعد عودها إلى البائع الأثرى أن رأس مال المسلم لو كان عرضاً فرده بالبيع يعني قضى القاضي (٣٠٣) بذلك وهو قبل التسليم إلى رب السلم لا يقع الأقالة ولا يعود المسلم ولو كان ذلك في بيع العين عاد البيع وانما كان القول بالسلم اليه لأن رب السلم يدهي عليه زائد من رأس المال وهو يترك وأما هو فلا يدهي على رب السلم شيئاً لأن المسلم فيه قد سقط بالأقالة قبل المصود عليه فدخلت في أقالة السلم وفيما إذا هلكت السلعة ثم اختلفا في الفرق لم يحد في إبراء الصافي في صرور هلاك السلعة دون أقالة السلم وأوجب بان الأقالة في السلم قبل قبض المسلم فيه فتح من كل وجه والقول بعد هلاك السلعة يجري في البيع لا في الفسخ كذا في الهبة ومعراج الدراية متعلقاً عن الموائد الظهيرة (قال) أي التقديري في مختصره (وإذا اختلف الزوجان في المهر فادى الزوج أنه تزوجها بآلف وقالت تزوجني بألفين فأبهما أقيم البينة تقبل بيته) قال المحقق في تعليقه (لأنه نذر دعوا باطحة) قال الشراح أمّا قبول بنة المرأة فظاهر لأنها تدعى الزيادة

(وان اقلها) فلا يخلو ما ان يكون مهر المثل اقل مما دعت به او لان كان الاول (٣٠٣) (فالبينة للراءة اثنتان الزادة) وان كان

الثاني فالبينة للزوج اقلها
ثبتت الخط ويستتاب
شيئا يثبت ما دعت به
بشهادته مهر المثل (وان هزرا
عنها تخالف عندنا في خفة
ولا يفسخ النكاح لان اثر
التصالح في انعدام التسمية
وانه لا يخل بصحة النكاح
لان المهر تابع فيه بخلاف
البيع لان عدم التسمية
يحل بيمينه) لبقائه بلاغ
وهو ليس بصحة (ففسخ)
البيع فان قيل التصالح
مشروع في البيع والنكاح
ليس في معناه فلماذا لم يكن
فاقده فسخ العقد والنكاح
ههنا لا يفسخ ايجابان
موجب في البيع كون
كل واحد من المتعاقدين
مدعيًا ومنكرًا مع عدم
امكان التراجع وهو هنا
موجود فالحق به وانما
لا يفسخ النكاح لما ذكر
في الكتاب ووضحه ان
القسم في البيع انما كان
لبقاء العقد لا بدل والنكاح
ليس كذلك لان ما وجبا
أصلًا صار السعة عند
انعدام التسمية هذا على
طريق تخصيص المصل
والمحذور مخلص ومخلص
غير معلوم

(قال المصنف معناه اذا
كان مهر مثلها اقل الم)
أقول قال كل الدين وان لم
يكن اقل فالبينة للزوج

(وان اقلها البينة فالبينة المراءة) لانما ثبتت الزادة معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما دعت به (وان لم
يكن له ما يبيته تخالفنا في خفة ولا يفسخ النكاح) لان اثر التصالح في انعدام التسمية لا يخل
بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسد على ما مر فيفسخ

وانما الاشكال في قبول بيته الزوج اقل منكر الزادة فكان عليه المعين لا البينة وانما قلت لانه مع في
الصورة وهي كافية لقبوله انتهى (فان اقلها البينة فالبينة المراءة) هذا من غام كلام القدوري
قال المصنف في تعليقه (لانها) اي لان بيته المراءة (ثبتت الزادة) وقال في توجيهه (معناه اذا كان
مهر مثلها) اي مهر مثل المراءة (اقل مما دعت به) وقال صاحب العناية في تفصيل المسئلة (وان اقلها
فلا يخلو ما ان يكون مهر المثل اقل مما دعت به او لان كان الاول فالبينة للراءة اثنتان الزادة وان
كان الثاني فالبينة للزوج لانما ثبتت الخط ويستتاب شيئا يثبت ما دعت به بشهادته مهر المثل انتهى
أقول في تحرير مثل حيث حكم في الاول على الاطلاق يكون البينة المراءة ليس كذلك بل الاول ايضا
لا يخلو من ان يكون مهر المثل مثل ما عترف به الزوج أو اقل منه ومن ان يكون أكثر مما عترف به
الزوج وأقل مما دعت به المراءة فان كان الاول فالبينة للراءة لانما ثبتت الزادة وان كان الثاني فتعطل
بشهادته حيث ثبتت بشهادته الزادة وثبتت بيته الخط فثبت ان يجب مهر المثل وقد صرح بهذا
التفصيل في عامة الكتب المعنوية في المتن في باب المهر بل صرح صاحب العناية ايضا في ذلك
الباب من شرح هذا الكتاب وأما قول المصنف معناه اذا كان مهر مثلها اقل مما دعت به فليس
بمعناه المثاب من الخلل ادعك ان يكون مرادهم مجرد الاحتراز عما اذا كان أكثر مما دعت به لا التعميم
لنسمى كون مهر مثلها اقل مما دعت به بخلاف قصر صاحب العناية فان عبارة لاصولي قوله (وان اقلها
فلا يخلو ما ان يكون مهر المثل اقل مما دعت به) ولا تقتضي قبول الاقسام كالاختصاص على ذوى الافهام
ولقد احسن الامام الزيلعي في هذا المقام حيث قال في شرح قول صاحب الكزرون رهنًا للمراءة هذا
اذا كان مهر المثل شهد الزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج أو اقل لان الظاهر شهد الزوج وبيته
المراءة اثنتان بخلاف الظاهر فكانت أولى وان كان مهر المثل يشهد بان كان مثل ما دعيه المراءة
أو أكثر كانت بيته الزوج أولى لانما ثبتت الخط وهو خلاف الظاهر والبيان للاثبات وان كان مهر
مثلها لا يشهد لاولاه بان كان اقل مما دعت به المراءة أكثر مما ادعاه الزوج فخلص أهم ما عثرنا
لانهما استويا في الاثبات لان بينهما اثبتت الزادة وبيته تثبتت الخط فلا تكون احدهما أولى من
الآخرى انتهى (وان لم يكن له ما يبيته) اي يجوز ان اقامة البينة (تخالفنا عندنا في خفة ولا يفسخ
النكاح لان اثر التصالح في انعدام التسمية وانما لا يخل بصحة النكاح لان المهر تابع فيه) اي
النكاح فلا حاجة الى الفسخ (بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسد) لبقائه بيمينه لا يفسد (وهو فسد
على ما مر) أي في كتاب السوء بل في هذا الباب ايضا حيث قال أو بعد اذا لم يثبت البديل في بيعه
بدل وهو فسد (ففسخ) أي البيع قال صاحب النهاية فان قلت النص شرعية التصالح انما ورد في
البيع والنكاح ليس في معناه وهو ظاهر فكيف قصد حكم النص من البيع الى النكاح أو تقول ان
التصالح انما شرع في عقد يحصل الفسخ لانه التسمية من أحكام التصالح ولا فسخ في النكاح بعد
التصالح بالاتفاق فيجب ان لا يشترط فيه التصالح لعدم حكمه قلت أما الاول وهو ورود النص في البيع
فقدان المعنى الموجب للتصالح هناك موجود ههنا من كل وجه فثبت التصالح في النكاح ايضا بدلالة
النص وذلك لان الموجب للتصالح هناك هو ان كل واحد من المتعاقدين مدعيًا ومنكرًا يمكن ترجيح
أحدهما على الآخر في الدعوى والاعتكاف لتساويهما في ما قلنا فثبتت بينهما ما قلنا لان كل واحد

لانما ثبتت الخط ويستتاب شيئا يثبت ما دعت به بشهادته مهر المثل انتهى قال الامام الترمذي وقيل يستتاب أولى لانما ثبتت الزادة
انتهى ولا يخفى على ان الحلاق القدوري يلازم هذا القول بقوله المصنف ومعه على كلام

(قوله ولكن يحكم مهر المثل) استدراك من قوله ولا يفسخ النكاح أي لكن يحكم مهر المثل لقطع النزاع (فإن كان مثل ما عترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج لأن) (٢٠٤) النكاح شاعده وإن كان مثل ما ادعت المرأة أو أكثر قضى بما عات

(ولكن يحكم مهر المثل فإن كان مثل ما عترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج) لأن الظاهر شاعده (وإن كان مثل ما ادعت المرأة أو أكثر قضى بما ادعت المرأة وإن كان مهر المثل أكثر مما عترف به الزوج وأقل مما ادعت المرأة أو لا ثم التصكيم وهذا قول الكرخي رحمه الله لأن مهر المثل لا اعتبار فيه مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتصاف ولهذا يقدم في الوجود كلها

منها ينكر ما يدعيه الآخر هل كل واحد منهما على دعوى صاحبه تنكح بقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من أنكر وأما الثاني وهو أن الفسخ حكم التصاف والفسخ ليس ثابت هنا وجوباً مذهب كوفي في الكتاب وإيضاح ذلك هو أن التصاف أعقاب الفسخ في التصاف لأنه لما اعتذر أن ثبات دعوى كل واحد منهما بسبب عين الآخر لم يخلوا العقد عن البطلان والبدل إذا انحلا في البيع بفسد البيع والتام بفسخه وأما النكاح إذا انحلا العرض عنه فلا يفسد كالوليذ كر التسمية وإذا لم يفسد النكاح لا يفسخ إذا الفسخ إنما كان بسبب الفساد فحقه هذا أشار في القوائد الظهيرية انتهى وقد اختلف في هذه بين السوالين وهذه بين الجوابين صاحب معراج الدراية صاحب العناية أقول في كل واحد من الجوابين بحث أما في الأول فلا يلحق الفسخ في الموجب التصاف وهو كون كل واحد من المتعاقدين مدعياً أو منكر راع عدم إمكان ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو جد ههنا قبل تسليم المراتبة بينهما إلى الزوج وأما بعد التسليم فلا يجوز جدلان الزوج لا يدي على المراتبة حيث شئتاً إذ المفقود عليه ما له في دعوى المرأة في زيادة مهر الزوج ينسب كراهي قياساً ما تفرق في الاختلاف في البيع بعد القبض والمسته في البيع في قبضه غير موقوف قبض القبض بل هي عامة لما قبل القبض وما بعده بل كانت مضمونة في بعض الشروح بصورة تخصر بعد القبض في السؤال في هذه الصورة الأعلى قول محمد فقه رحمه الله بعد القبض أيضاً كالمهر وأما في الثاني فلا يلحقه بيان سبب عدم ثبوت الفسخ في النكاح وهو لا يدفع السؤال لأن سبب فيه ما يشعر بالنزاع أو الرد في عدم ثبوت الفسخ في النكاح بل حاشية أن التصاف إنما شرع عليكم وهو الفسخ فلا يلزم ثبوت الفسخ في النكاح ينبغي أن لا يجري فيه التصاف أيضاً بل يؤيد ما أن التصاف لم يجر فيما إذا اختلفا في الألف في السلم لعدم احتمال الألف في باب السلم الفسخ كما مرقبل مستثناه فتمام (ولكن يحكم مهر المثل) هذا استدراك من قوله ولا يفسخ النكاح أي لكن يحكم مهر المثل لقطع النزاع (فإن كان) أي مهر المثل (مثل ما عترف به الزوج أو أقل) أي ما عترف به الزوج (قضى بما قال الزوج لأن الظاهر) أي ظاهر الحال (شاعده) أي في صورة كون مهر المثل مثل ما عترف به الزوج فظاهر لموافقة قوله مهر المثل وأما في صورة كون مهر المثل أقل مما عترف به الزوج فلكونه أقل من مهر المثل من قولها (وإن كان) أي مهر المثل (مثل ما ادعت المرأة أو أكثر) أي ما ادعت المرأة (قضى بما ادعت المرأة) لأن الظاهر شاعده لما حيث قبل ما يذاه أنفا (وإن كان مهر المثل أكثر مما عترف به الزوج وأقل مما ادعت المرأة) قضى لها مهر المثل لأنها لم تصافاً ثبت الزيادة على مهر المثل أي بسبب حلف الزوج (ولا يلحق عنه) أي بسبب حلف المرأة (قال) أي المصنف (ذكر) أي القسدي (التصاف) أو لا ثم التصكيم وهذا) أي ما ذكره القسدي قول الكرخي لأن مهر المثل لا اعتبار فيه مع وجود التسمية (لا يوجب نكاحاً لتسمية فيه) (وسقوط اعتبارها بالتصاف) أي (ففي الوجود كلها)

كذلك وإن كان أكثر مما اعترف به وأقل مما ادعت منه المثل ادعته قضى لها مهر المثل لأنها لم تصافاً لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا يلحق عنه قال المصنف رحمه الله ذكر التصاف أو لا ثم التصكيم وهذا قول الكرخي لأن مهر المثل لا اعتبار فيه مع وجود التسمية (لا يوجب نكاحاً لتسمية فيه) (وسقوط اعتبارها بالتصاف) أي (ففي الوجود كلها) يعني فيما إذا كان مهر المثل مثل ما عترف به الزوج أو أقل (قضى بما قال الزوج) لأن الظاهر شاعده (وإن كان مهر المثل أكثر مما عترف به الزوج وأقل مما ادعت المرأة أو أكثر قضى بما ادعت المرأة أو أكثر قضى بما عات

(قال المصنف وسقوط اعتبارها بالتصاف) أقول وسقط اعتبارها بالتصاف لكان الواجب في الصورة التي ليس مهر المثل لغيره وإن كان التصكيم اعتبار التسمية فتماماً روحه أن المراد أخذاً بما قرره

وذكر في بعض الشروح قالوا ان قول الكرخي هو الصمغ لان وجود التسمية تنبع من الصمغ الى الدهر للتلازم هو موجودتان اتفاقهما واقول
ان ارادوا قولهم هو الصمغ ان غير يعمون ان يكون اصمغ فلا كلايه وان ارادوا ان (٢٠٥) غير فاسطاطق ما قاله صاحب
النهاية لان التسمية تنبع

و يبدأ بين الزوج عند أبي خنيفة ومحمد بن حنبل لا فائدة النكول كافي المسترعى فخر يج الزاني
مختلفة وقد استعصم في ذلك كاحوذ كذا خلافاً في يوسف فلا نصه

يعني فيما إذا كان لهم المثل مثل ما عترف به الزوج أو أقل منه أو كان مثل ما عترف به المرأة أو
 منها وكان أكثر ما عترف به الزوج أو أقل مما عرفت المرأة أو أقل منه أو كان مثل ما عترف به المرأة أو
 عندي أي حصة أو مجرد تعيلا فانتهاك النكول) لأن أول السليمين على فيكون أول السليمين عليه كذا
 في النهاية ومعراج الدابة فتلا عن الفتاوى الظهيرية (كل ما يشتري أي كما يبدأ بمقتضى الشراء على
 القول الصحيح تعيلا لفائدة النكول كالمس (وتخرج الزاني بخلاف) أي يخرج أي يخرج الزاني في النكاح
 بخلاف قول الكرخي قال الزاني يقول يصحك مهر المثل أو لا تأثم به مهر المثل لاحدهما ثم يقول
 بالصالح إذا لم يشهدك لاحدهما قال المصنف (وقد استصحبنا) أي يخرج أي يخرج الزاني في النكاح
 أي في كذب النكاح (وذكرنا خلاف أبي يوسف) وهو أن القول في جميع ذلك قول الزوج إلا أن يأتي
 بشئ ظلل وفي رواية إلا أن يأتي بشئ مستنكر وتكلموا في تفسيره على ما مر به في كتاب النكاح (فلا
 فيه) أي لا تصدق خلافه هنا قال صاحب النهاية وهذا أي قول الزاني هو الأصل لأن تصحيم مهر
 المثل هنا ليس لأيجاب مهر المثل بل لعرفه من شبهة الظاهر ثم الأصل في العلو أن يكون القول
 قول من شبهة الظاهر مع غيره كذا ذكره الأمام فاضان وهو في انتهى وقال صاحبنا في البيان
 قالوا أن قول الكرخي هو الصحيح لأن مهر المثل لا يثبت مع وجود النسبة وإنما تصدق المسحبة بالصفة
 لا يثبت فيكون كان الضمير يكن فيه تعجبه أصلا فصار إلى مهر المثل فلم يثبت مهر للمتع وجوز
 النسبة كيف يكون الظاهر مع الذي واقعته مهر المثل انتهى وقال صاحب العناية أقول أن أرادوا
 بقولهم هو المصح غير يجوز أن يكون أصح فلا كلام وإن أرادوا أن غيره فلا بد من شبهة الظاهر فتع
 النهاية لأن النسبة تنفع المسرا إلى مهر المثل لأجابه وأما تصحيمه لعرفه من غيره فلا بد من شبهة
 انتهى وأما قولنا أن غيره أن أرادوا بقوله هو المصح أن غيره يجوز أن يكون أصح فلا بد من شبهة
 يصحح ذلك الجحال لأدائه في المعنى من ذلك اللفظ لأنهم ما قالوا هو صحيح في إتياني كون غيره أصح
 بل قالوا هو الصحيح بقصر المستدعي المستدله وهو قصر الصفحة على الموصوف كآثره فإذا كانت
 صفته الصفة مقصورة على غيره فكيف يجوز أن تصف غيره بالصفة والصفات لا الصفة يستلزم الانصاف
 حاصل الصفة لها ذات الصفة المهم إلا أن يكون مراده لا كلام في ذلك لأن الزاني لا يراه في الأصل
 صاحب العناية ولما قلنا أن قول ما لا يملك لا يجوز أن يكون صحيحا لم يسمع إذا اختلف المتبايعان في الثمن لعرفه
 من شبهة الظاهر كافي النكاح فله لا يتصوره ويمكن أن يجاب عنه بأن مهر المثل معلوم ثابتا
 من شبهة الظاهر كافي النكاح فله لا يتصوره ويمكن أن يجاب عنه بأن مهر المثل معلوم ثابتا

(قوله وذكر في بعض الشروح) أقول يعني غاية البيان (قوله وأقول أن أرادوا بقولهم هو الصبح أن غيره يجوز الخ) أقول فيه بحث (قوله ويمكن أن يجاب عنه بأن مهر المثل لا يلزم منه الثمن المثل)

(الخ) أقول فسمي تظلم على الفارقان الواجب الأصلي في باب النكاح وهو المثل بتعريف البيع
(قوله في باب النهر) أقول متعلق بما سبق من قوله كذا كراهه وكذا خلاف أبي يوسف

(ولو ادعى الزوج السكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالسنة المتقدمة إلا أن قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمته دون غيرها) لأن غلظتها لا يكون إلا بالتراضي ولم يوجد فوجبت القيمة (وإن اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه بحالها أو تراد) معناه اختلفا في البذل أو في البذل لأن التعاقب في البيع قبل القبض على وقت القياس على ما مر والأجرة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة (فإن وقع الاختلاف في الأجرة يبدأ بين المستأجر) لأنه منكر لو جوب الأجرة

وقال صاحب النهاية إلى هذا أن في الفوائد الظهيرة (ولو ادعى الزوج السكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالسنة المتقدمة) يعني أنه يحكم مهر المثل أو لا في شهادته فلهذا قوله وإن كان بينهما في الفاتح والسماع إلا أن ما غرر الإسلام وهو يخرج الرأى وأما على خروج الكرخي فيهما فكان أولا ولا يتقدم كذا في العناية (لأن قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها) أي الرأى (فوجبت القيمة) أي قيمة الجارية (دون غيرها لأن غلظتها لا يكون إلا بالتراضي ولم يوجد) أي الرأى (فوجبت القيمة) أي قيمة الجارية (وإن اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه بحالها أو تراد) هذا اللفظ التدوير في مقتضاه حال المصنف (معناه اختلفا في البذل) أي الأجرة (أو في البذل) أن المعقود عليه وهو المنفعة وهذا الاحتراز عن اختلافهما في الأجل لأنه لا يجري التعاقب بينهما بل القول فيه قول من ينكر الزيادة كذا في النهاية ومراجع الدراية ثم إن الظاهر كان أن يزيد المصنف على قوله في البذل أو البذل أو فيها كما زاده صاحب الكافي ليتناول الصور الثلاثة التي فكاهه أراد بقوله في البذل أو البذل من الخلو احترازا هذا كراهة أن تغالغ لجمع فيقال لو سلمنا أيضا تدوير (لأن التعاقب في البيع قبل القبض على وقت القياس) من حيث أن كل واحد من المتابعين منكر لما يدعيه صاحب عقار العين على من أنكر (على ما مر) أي في أول هذا الباب (والأجرة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع) من حيث أن كل واحد منهما معقود معاوضة يلحقه البيع ليس فيه معنى التبرع (وكلاهما قبل استيفاء المنفعة) لأن موضع مسئلتنا في الاختلاف في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه فصلا الاختلاف في الإجارة قبل قبض المنفعة كالاختلاف في البيع قبل قبض المبيع فمضى التعاقب ههنا كجارية فقه فإن قيل قيام المعقود على شرط التعاقب والمنفعة معدومة فوجبت أن لا يجري فيها التعاقب قلنا في معقود يجري التعاقب كإلى السلم وإن العين المستأجرة أقيم مقام المنفعة حتى إيراد العقد عليها فصلت حكماتها فقه كذا ذكره الإمام الزبلي في التبيين (فإن وقع الاختلاف في الأجرة يبدأ بين المستأجر لأنه منكر لو جوب الأجرة) أي لو جوب زيادة الأجرة على حصة المضاق قال صاحب العناية أخذ من شرح تاج السر بعطف قبل كان الواجب أن يبدأ بين الأجير لتجمل فائدة التناول لأن تسليم المعقود عليه واجب أولا على الأجير ثم وجبت الأجرة على المستأجر بعده أحسب أن الأجرة كانت مشروطة بالتسليم فهو لا يصح أنكارها فبدأ به وإن لم يشترط لا يمنع الأجير من تسليم العين المستأجرة لأن تسليمه لا يتوقف على قبض الأجرة ففي أنكر الأجرة زيادة الأجرة ففصل انتهى وقد اقتضى أثره الشرح العيني أقول في الجواب بحث من وجوه الأول أن المؤجر وإن لم يمنع من تسليم العين المستأجرة بما ادعاه من الأجرة ولكن يمنع من تسليمها بما اعتز به المستأجر منها فإن تسليمها بما وإن لم يتوقف على قبض الأجرة لأنه يتوقف على تعهدها أو الالم يكن المؤجر مكررا لوجوب تسليم المعقود عليه بما اعتز به المستأجر فيلزم أن لا تكون الإجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وهذا خلف والثاني أن ما ذكره ههنا مقرون بما إذا اختلف المتبايعان في المبيع دون الثمن فإن المشتري هناك أيضا لا يمنع من تسليم الثمن منه على أن

ولو ادعى الزوج السكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالسنة المتقدمة يعني أنه يحكم مهر المثل أو لا في شهادته فلهذا قوله وإن كان بينهما في الفاتح والسماع إلا أن ما غرر الإسلام وهو يخرج الرأى وأما على خروج الكرخي فيهما فكان أولا ولا يتقدم كذا في العناية (لأن قيمة الجارية إذا كانت مثل مهر المثل يكون لها) أي الرأى (فوجبت القيمة) أي قيمة الجارية (دون غيرها لأن غلظتها لا يكون إلا بالتراضي ولم يوجد) أي الرأى (فوجبت القيمة) أي قيمة الجارية (وإن اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه بحالها أو تراد) هذا اللفظ التدوير في مقتضاه حال المصنف (معناه اختلفا في البذل) أي الأجرة (أو في البذل) أن المعقود عليه وهو المنفعة وهذا الاحتراز عن اختلافهما في الأجل لأنه لا يجري التعاقب بينهما بل القول فيه قول من ينكر الزيادة كذا في النهاية ومراجع الدراية ثم إن الظاهر كان أن يزيد المصنف على قوله في البذل أو البذل أو فيها كما زاده صاحب الكافي ليتناول الصور الثلاثة التي فكاهه أراد بقوله في البذل أو البذل من الخلو احترازا هذا كراهة أن تغالغ لجمع فيقال لو سلمنا أيضا تدوير (لأن التعاقب في البيع قبل القبض على وقت القياس) من حيث أن كل واحد من المتابعين منكر لما يدعيه صاحب عقار العين على من أنكر (على ما مر) أي في أول هذا الباب (والأجرة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع) من حيث أن كل واحد منهما معقود معاوضة يلحقه البيع ليس فيه معنى التبرع (وكلاهما قبل استيفاء المنفعة) لأن موضع مسئلتنا في الاختلاف في الإجارة قبل استيفاء المعقود عليه فصلا الاختلاف في الإجارة قبل قبض المنفعة كالاختلاف في البيع قبل قبض المبيع فمضى التعاقب ههنا كجارية فقه فإن قيل قيام المعقود على شرط التعاقب والمنفعة معدومة فوجبت أن لا يجري فيها التعاقب قلنا في معقود يجري التعاقب كإلى السلم وإن العين المستأجرة أقيم مقام المنفعة حتى إيراد العقد عليها فصلت حكماتها فقه كذا ذكره الإمام الزبلي في التبيين (فإن وقع الاختلاف في الأجرة يبدأ بين المستأجر لأنه منكر لو جوب الأجرة) أي لو جوب زيادة الأجرة على حصة المضاق قال صاحب العناية أخذ من شرح تاج السر بعطف قبل كان الواجب أن يبدأ بين الأجير لتجمل فائدة التناول لأن تسليم المعقود عليه واجب أولا على الأجير ثم وجبت الأجرة على المستأجر بعده أحسب أن الأجرة كانت مشروطة بالتسليم فهو لا يصح أنكارها فبدأ به وإن لم يشترط لا يمنع الأجير من تسليم العين المستأجرة لأن تسليمه لا يتوقف على قبض الأجرة ففي أنكر الأجرة زيادة الأجرة ففصل انتهى وقد اقتضى أثره الشرح العيني أقول في الجواب بحث من وجوه الأول أن المؤجر وإن لم يمنع من تسليم العين المستأجرة بما ادعاه من الأجرة ولكن يمنع من تسليمها بما اعتز به المستأجر منها فإن تسليمها بما وإن لم يتوقف على قبض الأجرة لأنه يتوقف على تعهدها أو الالم يكن المؤجر مكررا لوجوب تسليم المعقود عليه بما اعتز به المستأجر فيلزم أن لا تكون الإجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وهذا خلف والثاني أن ما ذكره ههنا مقرون بما إذا اختلف المتبايعان في المبيع دون الثمن فإن المشتري هناك أيضا لا يمنع من تسليم الثمن منه على أن

لأن أقام البينة قبلت ينته لانه تزعموا باطله وان أقامها فان كان الاختلاف في الاجرة تعيينه المؤجر أولى لانها ثبتت الزيادة وان كان في المنفعة فينته المستأجر كذلك وان كان فيهما قبلت ينة كل واحد منهما فيما يدعي من الفضل مثل أن يدعي هنا شهر بعشرين وذاك شهرين بعشرة فيضي شهرين بعشرين
(٣٠٧) وان عجزا عن الاتفاق زادا في الاول

لان التعاضد في البيع قبل القبض على وثاق القيس كما مر والاجارة قبل استيفاء المنفعة فقبل البيع قبل قبض المبيع في كونهما عقد معاوضة

يقبل الفسخ فان وقع الاختلاف في الاجرة يدعي بمعين المستأجر لانه مكتروا بوجوب الزيادة فان قيل كان الواجب أن يبدأ بمعين الأجير فيحصل فائدة التصكول فان تسليم المفضول عليه واجب أولا على الأجير ثم وجبت الاجرة على المستأجر بعده أوجب بان الاجرة كانت مشروطة بالتصلي فهو السابق انكارا فبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الأجير من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه لا يشترط على قبض الاجرة فقبض المستأجر لزيادة الاجرة فقبض وان وقع الاختلاف في المنفعة يدعي بمعين الأجير فذلك وأنها تكل زعمه دعوى صاحبه ولم يتصافيا في الثاني والقرول قول المستأجر

(قوله هذا شهر بعشرين وذاك الشهرين بعشرة)

(وان وقع في المنفعة يبدأ بين المؤجر وأهله ما تكل زعمه دعوى صاحبه وأيهما أقام البينة قبلت ولو أقامها فينة المؤجر أولى ان كان الاختلاف في الاجرة وان كان في المنفعة فينة المستأجر أولى وان كان فيهما قبلت ينة كل واحد منهما فيما يدعي من الفضل) نحو أن يدعي هذا شهر بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة فيضي شهرين بعشرة قال (وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتصافيا وكان القول قول المستأجر

تسلحه لا توقف على قبض المبيع مع أنه بدأ أقسه بين المشتري كأيديا بينه في صورة ما اختلفا في الثمن وعلى بهيول فائدة التصكول والثالث ان قوله في انكار المستأجر لزيادة الاجرة لم يحصل ان أراد به أنه لا انكار للمؤجر أصلا كما هو التصريح من العبارة فليس يصحح اذ لا بد حينئذ ان لا يحلف المؤجر أصلا فيفضل وضع المسئلة لان وضعها في التعاضد لا حلف الواحد وان أراد به أن للمؤجر أيضا انكار الآن في انكار المستأجر ما يقتضي البداية بينه فهو اول المسئلة ولم يظهر بعد ثم ان تاج الشريعة أوجب بعد الجواب المذكور بوجه آخر حيث قال ولان الاجارة تعتبر بالبيع ومن شرط القياس أن لا يغير حكم النص في المخرج بل يدعي حكم الأصل بعينه وذلك لما قلنا انتهى أقول وبه أيضا بحيث لان هذا منقوض بالصورة الثانية التي تسمى ما لا يوافق في الاختلاف في المنفعة كما يبدأ فيها بين المؤجر فلا بد مما إذا كان يغير فيه حكم النص وان لا يدعي حكم الأصل بعينه فان سكت أن يبدأ بين المشتري من غير فصل بين أن يقع الاختلاف في البدل وأن يقع في المبدل على ما مر ثم ان التصديق أن حكم النص مجرد بثبوت التعاضد في عند اختلافهما في الضامن غير تعيين من يبدأ بينهما معا وانما يستفاد ذلك من دليل آخر فلا بد من تغيير النص في شيء من الصورتين ولا يتم الجواب (وان وقع في الاختلاف في المنفعة يدعي بين المؤجر) لانتمركزا في المنفعة (وأيهما تكل زعمه دعوى صاحبه) لان تكوله بدل وان اقرار على ما مر (وأيهما أقام البينة قبلت) لانه تزعموا باطله (ولو أقامها) أي البينة (فينة للمؤجر أولى ان كان الاختلاف في الاجرة) لان بينته ثبتت الزيادة حينئذ (وان سكتا) أي الاختلاف في المنفعة فينة المستأجر (أي فينة المستأجر أولى لانها ثبتت الزيادة حينئذ (وان كان بينهما) أي وان كان الاختلاف في الاجرة والتعاضد معا (قبلت ينة كل واحد منهما فيما يدعي من الفضل نحو أن يدعي هذا) أي المؤجر (شهر بعشرين والمستأجر شهرين بعشرة) فبمسة فيضي شهرين بعشرة لانقال كذا الحسن أن يقدم ذكر أحوال القائمة البينة على ذكر أحوال البين والنيكول لان المصير الى البين بعد الهجر عن اقامة البينة والتكول نزع تكليف البين وقد عكس الصنف الامر لا نقول البينة في هذا الباب بيان أمر التعاضد باقي الاقسام استطردا في تقديم الابه في هذا المقام فكان صاحب العناية لم يتنبه لهذه السكتة غير أسلوب المصنف فقدم ذكر أحوال القائمة البينة (قال) أي القسود في محضه (وان اختلفا بعد الاستيفاء) أي بعد استيفاء المفضول عليه تمامه (لم يتصافيا وكان القول قول المستأجر

اشارته الى المؤجر وذلك اشارة الى المستأجر (قوله قبل الفسخ) أقول والاجارة بعد الاسية لا تقبل الفسخ (قوله واجب أولا على الأجير) أقول فهو واجب انكارا (قوله فبدأ به) أقول مع بهيول فائدة التصكول أيضا (قوله لان تسليمه لا يشترط) أقول لكن يشترط على تعيينه فيمنع قبله كيف ولو صرح ما ذكره يمكن للمؤجر في معنى البائع اذ لا يترك حينئذ وجوب تسليم المفضول عليه باع من الاجرة فلا يستقيم القياس هذا خلف

وهذا عند أي حنفية وأي يوسف ظاهر لأن هلاك العقود عليه يمنع التصالح على أصلهما وكذا على أصل محمد لأن قاعدة التصالح فسخ
العقد والعقد ينقضي وجوبه بالعقد عليه أو ما ظهر مقامه من القية وليس شيء منهما موجود في الإجارة أما العقود عليه وهو المنفعة فلا
عرض لائق زمان وأما ما يروى (٢٠٨) مقامه فلا نفع لا تقوم بنفسها بل بالمتقنين بحلفهما أن لا عقدين بينهما لأفساخه

(وهذا عند أي حنفية وأي يوسف ظاهر لأن هلاك العقود عليه يمنع التصالح عندهما وكذا على أصل
محمد لأن الهلاك إنما يمنع عند في المبيع لما أنه قيمة تقوم مقامه فيصالحان عليه ولو جرى التصالح
هنا وفسخ العقد فلا فسخ لأن المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين أنه لا عقد إذا امتنع فالقول
بالتأجير مع عينه لا هو المسمى عليه (وإن اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليه لمحاوفا وفسخ العقد
فما بقي وكان القول في الماضي قول للتأجير) لأن العقد ينقضي ساعة فمما يصير في كل يوم من المنفعة
كان ابتداء العقد عليها بخلاف المبيع لأن العقد يدفعه واحد فلا عقد في البعض تعذر في الكل
قال (وإذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكفاية لم يضرهما عند أي حنفية وقالوا يضرهما فان وفسخ
الكفاية) وهو قول الشافعي لأنه عقد معاوضة يقبل الفسخ فأنشبه المبيع والجامع أن المولى يدعى بل لا تأذ
بسكر العبد والعبد يدعى استحقات المقت عليه عند أداء القدر الذي يدينه والمولى يسكره فيضالحان
كما اختلفا

وهذا) أي عدم التصالح هنا (عند أي حنفية وأي يوسف ظاهر لأن هلاك العقود عليه يمنع التصالح
عندهما) وقد هلك العقود عليه هنا بعد الاستيفاء لتمام المنفعة وهي عرض والعرض لا يقي زمان
(وكذا على أصل محمد لأن الهلاك إنما يمنع عند في المبيع لما أنه) أي المبيع (قيمة تقوم مقامه)
لأن العين تقوم بنفسها فكانت القيمة قائمة لمهما (فيضالحان عليها) أي فصحاح المتعاقدان
عنده على القيمة (ولو جرى التصالح هنا وفسخ العقد) بناء على أن قاعدة التصالح هي المبيع
(فلا فسخ) أي للعقد عليه (لأن المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقد) أي بل تقوم بالعقد (وتبين
أنه لا عقد) أي تبين بحلفهما أنه لا عقدين بينهما لأفساخه من الأصل فظهر حديث أنه لا فسخ للمنفعة
وإذا كان كذلك كان المبيع عرفاً ولا يفي بزم مقامه فامتنع التصالح (وإذا امتنع فالقول للتأجير
مع عينه لا هو المسمى عليه) أي هو الذي استحق عليه ومنع الاختلاف في الاستحقات كان
القول قول المسمى عليه كذا في الكافي (وإن اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليه لمحاوفا وفسخ
العقد فما بقي وكان القول في الماضي قول للتأجير) هذا لفظ القدر في حق محضه قال المصنف في
تعليقه (لأن العقد) أي عقد الإجارة (ينقضي ساعة) على حسب حدوث المنفعة (فمما يصير)
أي العقد (في كل يوم من المنفعة كان ابتداء العقد عليها) أي على كل يوم من المنفعة فصار ما بقي من
المنافع كالقدر بالعقد كان الاختلاف بالنسبة إليه قبل استيفاء العقود عليه وفيه الخلاف وأما
الماضي فالقول فيه قول للتأجير لأن المنافع الماضية هلك فكان الاختلاف بالنسبة إليها بعد
الاستيفاء ولتحالف فيه والقول قول للتأجير بالاتفاق كما مر آنفاً بخلاف المبيع لأن العقد يدفعه
واحد فلا تعذر في البعض تعذر في الكل (قال) أي القدر في حق محضه (وإذا
اختلف المولى والمكاتب في مال الكفاية لم يضرهما عند أي حنفية) والقول للمبيع مع عينه كذا في
الكافي وغيره (وقالوا يضرهما) وتفسخ الكفاية وهو قول الشافعي لأنه عقد معاوضة يقبل الفسخ
فأنشبه المبيع والجامع أن المولى يدعى بل لا تأذ بسكر العبد والعبد يدعى استحقات المقت عليه) أي
على المولى (عند أداء القدر الذي يدينه والمولى يسكره فيضالحان كما اختلفا) أي المتبايعان

والعبد يدعى استحقات المقت عليه عند أداء القدر الذي يدينه والمولى يسكره وكان كالبيع الذي اختلف العائدان فيه في
(قال المصنف لأن هلاك العقود عليه يمنع التصالح عندهما وكذا على أصل محمد) أقول لم يستدل على عدم جريان التصالح بعد
الامتناع بسكره على خلاف التماس بعد القبض كيمسح معهما لتأجيل المدة السابقة لا يمسح مذهب محمد فمما يرى النهر
بما لو أصد القبض على ما مضى فليتأمل

في الثمن فبما القان ولاي حنيفة أن الكلمة عند معاوضه بمثل البدل على الصدف مقابلته في الطرف حتى البدل التصرف في الحال
وهو السال بعد ما تقابلها في ثبوت الكفاية وانما يتقلب مقابل العتق عند الاداء هو هذا لان البدل لا بد منه من يسد وليس في الصدف
سوى البدل والرقبة فلو كان البدل مقابل الرقبة لمسا لعتق عند غام العقد (٣٠٩) كافي البيع فان المشتري علق رقبة

المسح عند غامه وليس
كذلك فحين أن يكون الحال
مقابل اليد ثم يتقلب
مقابل العتق عند الاداء
فتقبله لامقابلته في اختلافه
في قدر البدل لا غير لان
العبد لا يدعي شيئا بل هو

في الثمن ولاي حنيفة أن البدل مقابل يسد الحظر في حق البدل التصرف في الحال وهو السال بعد
انما يتقلب مقابل العتق عند الاداء فتقبله لامقابلته في اختلافه في قدر البدل لا غير فلا يتصل القان
قال (واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فاصبح لرجل فهو لرجل كالحمامة) لان الظاهر شاهد
له (وما يصح للنساء فهو لمرأة كالوقاية) لشهادة الظاهر لهما (وما يصح لهما كالايسة فهو
لرجل) لان المرأة موافقة في بدازوج والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يعتصم به لانه
يعارضه

منكر لما يدعيه المولى من
الزينة والقول قول المنكر
قال (واذا اختلف الزوجان
في متاع البيت الخ) اذا
اختلف الزوجان في متاع
البيت فما يصح للرجل
كالحمامة والقوس والدرع
والطقة فهو لرجل لان
الظاهر شاهد وما يصح
لنساء كالوقاية وهي المجره
وهي مائتة المرائع
استدان رأسها كالصباية
سميت بذلك لانها في الخمار
وكالفصة فهي المرائع
اليمين لشهادة الظاهر لهما
قال الامام الترمذي الا اذا
كان الرجل صانفا وله أساور
وعناتيم النساء والسلي
والخيلان وأمثال ذلك
فحينئذ لا يكون مثل هذه
الاشياء له وكذلك اذا كانت
المرأة تباع شيئا من الرجال
(وما يصح لهما كالايسة)
والذهب والفضة والاشئمة
والعقار ونحوها (فهي لرجل لان المرأة موافقة في بدازوج)
والقول في الدعوى لصاحب اليد (الايسة فهو لرجل لان
المرأة موافقة في بدازوج

(في الثمن ولاي حنيفة أن البدل أي بدل الكلمة مقابل يسد الحظر) لان الكلمة عند معاوضه بمثل البدل
بدل الكلمة على العبد مبيعان بثت بعبدًا ضلتي وهذا لانك الحظر (في حق البدل التصرف في الحال)
الا لام في الحال متعلق بمقابل أي مقابل الحال (وهو) أي في الحظر حتى البدل والتصرف (سالم العبد)
لا اتفاق العبد والمولى على ثبوت الكفاية (وانما يتقلب) أي البدل (مقابل العتق عند الاداء) أي عند اداء
المكاتب بدل الكفاية بخلافه (فتقبله) أي قبل الاداء (لامقابلته) أي لامقابلته العتق والاعتق قبل الاداء
وليس كذلك قطعاً وكان هذا افتراء جارة الفارس بحث جعلنا رقبة الدار في ابتداء العقد في الاجرة أصلاً
ينتقل منها الى المصطوي الطلوع آخره كذا في الكفاية جعلنا الفذ في حق اليد والتصرف أصلاً
ابتداء العقد ثم عند الاداء جعلنا العتق أصلاً وانتقل من ذلك الحظر الى العتق كذا في النهاية والكفاية
(في اختلاف قدر البدل لا غير) يعني اذا كان ما مقابل البدل داخل سالف العبد ففي حق امرها
اختلاف قدر البدل لا غير (فلا يتصل القان) لان الصدف لا يدعي شأ على المولى بل هو منكر ليدعيه المولى
من الزينة والقول قول المنكر معناه وان اتم احد ما يمتنع قيل ينته لانه تورعوا مع امه وان اتم
البينة كانت بينة المولى أو لا كانت تمتنع لان لا بد له ان اذ قد رما أقام البينة عليه يعني لا تمتنع
الحظر في نفسه عند ادائه هذا العتق فوجب قبول بینه على ذلك خصار طهر ما لو كان عليه على ان قد رما على
نه ان أدى خصامته يعني ولا تمتنع أن يكون عليه بدل الكفاية بعد الحرة كذا كذا وكذا لا احتجق بدل
الكفاية فان الحرة لا ترتفع بعد الزول ويب عليه البدل كذا كذا الامام الزبي في التبيين (قال)
أي القدر الذي في خصمه (واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصح للرجل فهو لرجل) أي
مع اليمين وكذا جانب المرأة كذا في النهاية ومعراج الدراية فتقاعن الاعلم فاختصن والامامات تلتقي
(كالحمامة) والقنطرة والقوس والكتب والقوس والدرع واسطة ونحوها (لان الظاهر شاهد له)
وفي الدعوى القول قول من يشهده الظاهر (وما يصح للنساء فهو لمرأة كالوقاية) والدرع والنباح
والخيلان والسلاطون ونحوها (لشهادة الظاهر لهما) قال الامام الترمذي الا اذا كان الرجل صانفا وله
أساور وعناتيم النساء والسلي والخيلان وأمثال ذلك فحينئذ لا يكون مثل هذه الاشياء له وكذلك اذا كانت
المرأة تباع شيئا من الرجال (وما يصح لهما كالايسة) والذهب والفضة والاشئمة
والعقار ونحوها (فهي لرجل لان المرأة موافقة في بدازوج) لانه قوام عليها السكنى فتخلف اليه
(والقول في الدعوى لصاحب اليد) الايسة فهو لرجل لان المرأة موافقة في بدازوج وهو في بدازوج
فوله كذا (بخلاف ما يعتصم به) أي بالنسبة (لام يعارضه) أي يعارض ظاهر الزوج باليد

(قوله سميت بذلك لانها في الخمار) أقول يعني انما سميت بالوقاية لانها في الخمار (قوله الا اذا كان الرجل صانفا الخ) أقول قال
ان يلى الا اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون القول قوله لتعارض الظاهر بن انتمى بل يكون القول قوله مع عيظه ثم قال
ان يلى وكذا اذا كانت المرأة تباع شيئا من الرجال لا يكون القول قوله في ذلك انتهى بل يكون القول قوله ليعلم عيظه

فلا يقع الاشتباه بجمع الاستعمال ويندفع بهذا ما إذا اختلف العطار والاسكاف في آلات الاسما كفتو العطارين وهي في أيديهم ما فيها
تكون بينهما متصين عند علمنا ولم يرجح بالاختصاص لان المراد به ما هو بالاستعمال لا بالشيء ولم يشاهد استعمال الاسما كفتو العطارين
وشاهدنا كون هذا آلات في أيديهما (٢١٠) على السواء فغلطنا بينهما متصين (ولا فرق بين ما إذا كان الاختلاف في حال

ظاهر أقوى منه ولا فرق بين ما إذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفرقة (فان
مات أحدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساءه والباقي منهما) لان البدلي
دون الميت وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة (وقال أبو يوسف يدفع إلى المرأة ما يجزئها مثلها والباقي
لزوج مع عينة لان الظاهر أن المرأة تأتي بالجهاز وهذا أقوى فيسقط به ظاهر يد الزوج في الباقي
للمعارض لظاهر فيعتبر (والطلاق والموت سواء) لقيام الورثة مقام مورثهم (وقال بحملا كان للرجال
فهو للرجل وما كان لفسا فهو للزوجة) كما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته (لما قلنا لا في حنيفة

قيام النكاح أو بعد الفرقة
فان مات أحدهما واختلفت
ورثته مع الآخر فما يصلح
لهما فهو الباقي منهما) أيهما
كان (لان البدلي دون
الميت وهذا الذي ذكرناه
يعنى من حيث الجهة
لا التفصيل (قول أبي
حنيفة) لان المذكور من
حيث التفصيل ليس قوة
خاصة فان كون ما يصلح
للرجال فهو للرجل وما يصلح
للساء فهو لآلة الاجماع
فلا اختصاص له بذلك وعلى
هذا فوجه (وقال أبو يوسف
يدفع إلى المرأة ما يجزئها
مثلها) معناه مما يصلح لها
(والباقي للزوج مع عينة لان
الظاهر أن المرأة تأتي بالجهاز
وهذا) ظاهر (أقوى)
لجرى بان العادة بذلك فيسقط
به ظاهر الزوج وأما في
الباقي فلا معارض لظاهره
فكان مستترا (والطلاق
والموت سواء لقيام الورثة
مقام مورثهم (وقال محمد
ما كان للرجال فهو للرجل
وما كان لفسا فهو للزوجة)
يصلح لهما فهو للرجل ان
كانت ألوورثته (ان كان
ميتا (لما قلنا لا في حنيفة)

(ظاهر أقوى منه) وهو بالاختصاص بالاستعمال قلنا القول قولها كرجل اختلاف في قول
أحدهما لا بأسه والآخر متعلق بوجه فان القياس أولى كذا في الكافي وغيره (قال صاحب العناية
ويندفع بهذا ما إذا اختلف العطار والاسكاف في آلات الاسما كفتو العطارين وهي في أيديهم ما فيها
تكون بينهما متصين عند علمنا ولم يرجح بالاختصاص لان المراد به ما هو بالاستعمال ولم يشاهد استعمال
الاسما كفتو العطارين وشاهدنا كون هذا آلات في أيديهم ما على السواء فغلطنا بينهما متصين انتهى
أقول فيه كلام وهو أن مقتضى هذا الفرع لزوم كون استعمال الزوج والمرأة متشاهدا فيملص نفسه
مع أن الظاهر يذهب في هذا الكتاب وفي سائر المعثورات أن مجرد السلاحة لأحدهما كذا في الترجيع
وان لم يشاهد استعماله (ولا فرق بين ما إذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفرقة)
أي لا فرق بينهما فيما يحرم من الجواب ثم ما ذكره كرم الاختلاف قبل موت أحدهما (فان مات أحدهما
واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساءه والباقي منهما) أيهما كان (لان البدلي دون
الميت) أي لا بدليل (وهذا الذي ذكرناه) يعنى من حيث الجهة لا من حيث التفصيل (قول أبي حنيفة)
لان المذكور من حيث التفصيل ليس قوة خاصة فان كون ما يصلح للرجال فهو للرجل وما يصلح
فهو للزوجة بالاجماع فلا اختصاص له بذلك كذا في العناية (وقال أبو يوسف يدفع إلى المرأة ما يجزئها
مثلها) وهذا الذي ذكرناه أبو يوسف في المشكل وأما فيما يخصه من حكمل وأحسن الزوج حين فقوله
كقولهما من عمر اعتبارهما من مثلها هكذا ذكر في المبسوط وشروح الجامع الصغير وفي لفظ الكتاب
نقله حتم لا يدرك قول أبي يوسف هذا فيما ذكره كقولهما في حق المشكل وكان من تنقحه أن يقول وما يصلح
لهما كالاتفة فهو للرجل وقال أبو يوسف يدفع للزوجة ما يجزئها مثلها كذا في النهاية ومعراج القرابة
(والباقي) أي من المشكل (لزوج مع عينة لان الظاهر أن المرأة تأتي بالجهاز) تقبيل لقوله يدفع
إلى المرأة ما يجزئها مثلها (وهذا أقوى) أي هذا الظاهر وهو أن المرأة تأتي بالجهاز بظاهر قوى
لجرى بان العادة بذلك (فيسقط به ظاهر الزوج) وهو به (ثم الباقي لا معارض لظاهره) أن لظاهر
الزوج (فيعتبر) وقوله ثم الباقي إلى هنا تقبيل لقوله والباقي للزوج مع عينة (والطلاق والموت
سواء) أي عند أبي يوسف (لقيام الورثة مقام مورثهم (وقال محمد ما كان للرجال فهو للرجل
وما كان لفسا فهو للزوجة) أي ان كان لها (أو لورثته) ان كان ميتا (لما
قلنا لا في حنيفة) من الغليل وهو أن المرأة تأتي بها في يد الزوج والقول لأصحاب اليدونها بالنسبة

من الغليل وهو أن المرأة تأتي بها في يد الزوج والقول لأصحاب اليدونها بالنسبة إلى الحياة وأما بالنسبة إلى الممات فقوله إلى
(قوله لأن المراد به ما هو بالاستعمال الخ) أقول بطل ما لم يشاهد استعماله في منافع الميت أيضا لم يستدنا على الاستعمال بالملحة
مع أن المرأة تأتي بها في يد الزوج وهذا لا في أيديهم ما على السواء ثم علم أن الصغير في يده في قوله لأن المراد به ما هو بالاختصاص
في قوله لم يرجح بالاختصاص

(والطلاق والمرتسوء لقيام الوارث مقام المورث وإن سكت أو أحدهما لم يلزم كالتامع ليس في حال الحياة لأن الحر أقوى) لكون
 السيد بنفسه من وجهه وبذلك المملوك لغيره من وجهه وهو المولى والأقوى أولى ولهذا قلنا في الحر نفاصل لرجل فهو لرجل
 لقوته فهو ما يصلح لنفسه فهو لآلئ (وليس) منهما (بعد الملمات) حرا كان أو مملوكا هكذا وقع في عدة نسخ شروح الجامع
 الصغير وقال الإمام فخر الإسلام وشمس الأئمة للحر (٢١١) بعد الملمات ثم قال شمس

(والطلاق والمرتسوء) لقيام الوارث مقام المورث (وإن كان أحدهما لم يلزم كالتامع لغيره في حالة
 الحياة) لأن زيد الحر أقوى (وليس بعد الملمات) لأنه لا يدل على تغلب دلي على المعارض (وهذا
 عند أبي حنيفة رحمه الله وقال العبد المأذون له في التصار والمكاتب بمنزلة الحر) لأن له ملبدا معتبرة
 في التصومات

فصل في أن لا يكون خصما

الحياة وأما بالنسبة إلى الملمات فقوله (والطلاق والمرتسوء) لقيام الوارث مقام المورث) وذكر في
 القوائد محمد بن قولون في الزوج يقوم مقام الزوج لأنهم خلفاؤه في ملكه فكان أن في المشكل القول
 قوله في حياته فكذلك بعد حياته كان القول قول ورثته وأبو حنيفة يقول بالباقي منهما إلى المتاع
 أسبق لأن الوارث إنما يثبت بدمه بموت المورث وكما سمع الترجيع فيمكن فيه بقوته بالنظر إلى
 صلاحية الاستعمال فكذلك يقع الترجيع بسبق السيد لأن يد الباقي منهما نفسه ويد الوارث خلفه من
 يملوون فهذا نوع من الترجيع فكان المشكل الباقي منهما كذا في النهاية ومعراج الدراية (وإن كان
 أحدهما) أي أحد الزوجين (مملوكا) أي سواء كان مجبورا أو مأذونا أو مملوكا (طالع العرفي
 حالة الحياة لأن زيد الحر أقوى) لكون السيد بنفسه من كل وجهه وبذلك المملوك لغيره من وجهه وهو المولى
 والأقوى أولى ولهذا قلنا في الحر نفاصل لرجل فهو لرجل لقوته فهو ما يصلح لنفسه فهو لآلئ
 فكذلك في النهاية (وليس بعد الملمات) أي المتاع ليس بعد الملمات حرا كان الملب أو مملوكا
 وقع في عدة نسخ شروح الجامع الصغير وقال الإمام فخر الإسلام وشمس الأئمة للحر بعد الملمات ثم قال
 شمس الأئمة وقع في بعض النسخ ليس بينهما وهو سبب كذا في الشروح واختار المصنف مختار الصلابة
 وأستدل عليه بقوله (لأنه لا يدل على تغلب دلي على المعارض) فكان المتاع (وهذا) أي ما ذكر
 من جواب المسئلة بلا فصل بين العبد المحصور والعبد المأذون والمكاتب (عند أبي حنيفة وقال العبد
 المأذون له في التصارة والمكاتب بمنزلة الحر لأن له ملبدا معتبرة في التصومات) ولهذا لو احتصم الحر
 والمكاتب في شيء هو في أيدهما لم يقضى بينهما بالاستواء ثم في اليد ولو كان في يد ثالث وأما البينة
 استوابعه فكذلك لا يرجح الحر بالبرية في سائر التصومات فكذلك في متاع البيت والجواب أن اليد
 على متاع البيت باعتبار السكنى فيه والحر في السكنى أصل دون المملوك فلا تعارض بينهما
 كذا في النهاية

فصل في أن لا يكون خصما لما ذكر أحكام من يكون خصما شرع في بيان من لا يكون
 خصما بالنسبة إلى المأذونين وأقدم الأول لكون ذكره العنق في المقام لأن الكتاب كآب الدعوى وهي
 عبارة عن المصنوعة وأما ذكر الثاني فليضع به الأول إذا لا يشبهه تبين باختلافه لأن قيل الفصل
 مشتمل على ذكر من يكون خصما أيضا فتبين أن من حيث السرقة لأن من حيث القصد الأصلي

المكاتب قبل معرفة الإعدام فإن قيل الفصل مشتمل على ذكر من يكون خصما أيضا قلتم من حيث السرقة لأن من حيث
 القصد الأصلي

(قوله فلا تعارض بينهما) أقول ينبغي أن يخص بالمشكل ولا يتنقص عما لا يصلح للراه
فصل في أن لا يكون خصما (قوله لأن من حيث القصد الأصلي) أقول كما يشهد العنوان

قال (وقال للمدعي عليه هذا الشيء) ودعني (الخ) اذا ادعى عني في بدو رجل انهم لم يتركوا قال المدعي عليه هذا الشيء اودعني فلان الغائب اودعته عندي او غصنته منه او آجره او اطاره او اطمعني ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعي وقال ابن شبرمة لا تدفع وان اطمعها وقال ابن ابي ليلى تسدفع بغير الاقرار وقال ابو يوسف ان كل رجل صالحا فاجواب كالتسليم دفع الخصومة وان كان محالاً فكذلك قال ابن شبرمة ثم اذا شهد الشهود فقاما ان يقولوا اودعه فلان يعرفه باسمه ونسبه او رجل يجادل ولا يعرفه او رجل يعرفه وجهه ولا يعرفه باسمه ونسبه ففي الفصل الاول قبل شهادة من في الثاني لا تقبل بالاتفاق والثالث كالشأن عند محمد وكالاول عند أبي حنيفة وهذه خمسة اقوال ولهذا ثبتت المسألة بخمسة كتاب الدعوى وقيل لثبت ذلك لوجوه خمسة المذكورة آنفا وجه ظاهر الرواية وهو المالك كوراً ولا ان المدعي (٢١٣) عليه اثبت بينة ان يدعي ليست بدفع خصومة وكل من كان كذلك فهو ليس بمخصم

وان قال المدعي عليه هذا الشيء اودعته فلان الغائب اودعته عندي او غصنته منه او اطمعني بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي) وكذلك اذا قال آجره او اطمعها بينة لانه اثبت بينة ان يدعي ليست بدفع خصومة وقال ابن شبرمة لا تدفع لانه قد عذر ان المالك للغائب لم يدعي الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شأن ثبوت المالك للغائب ولا خصم فيه فغير ثبت ودفع خصومة للمدعي وهو مخصم فيه فثبت وهو كالمكيل ينقل المرأة او طامتها للبينة على الطلاق

(وان قال المدعي عليه هذا الشيء اودعته فلان الغائب اودعته عندي او غصنته منه او اطمعني بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي) هذا لفظ القدرى يعني اذا ادعى رجل عني في بدو رجل انهم لم يتركوا فقال المدعي عليه هذا هو ذاك المدعي الذي اودعته فلان الغائب اودعته عندي او غصنته منه او اطمعني ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعي قال المصنف (وكذلك اذا قال آجره او اطمعها بينة) اي اذا قال المدعي عليه آجره فلان الغائب او اطمعني ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعي ايضا وقال في النهاية (وكذلك اذا قال للمدعي عليه انه عارية عندي او ما تشبه ذلك كدائي في الخسرة انتهى) لانه اثبت بينة ان يدعي ليست بدفع خصومة) فقليل لمجموع المسائل المذكورة يعني ان المدعي عليه اثبت بينة ان يدعي ليست بدفع خصومة وكل من كان كذلك فهو ليس بمخصم قال الامام الزليفي في التبيين بعد ذلك (وكذلك الدليل صار كاذبا اذا قرأ المدعي بذلك او اثبت في الدليل اقراره ثم قال بالشرط اثبات هذه الاشياء دون المالك في جواب المالك للغائب دون هذا الاشياء لم تدفع الخصومة بالاعتساف تدفع انتهى) وقال ابن شبرمة لا تدفع اي الخصومة وان اطمعها بينة على ما قال (لانه تعذر اثبات المالك للغائب ادم الخصم عنه) اي عن الغائب لان الغائب لم يتركه باثبات المالك يعني ان ذلك لا يثبت بينة للمالك للغائب واثبات المالك للغائب بدون خصم عنه متعذر اذ لا ولاية لاحد في ادخال الشيء في ملك غيره بلا رضاه (ودفع الخصومة بناء عليه) اي على اثبات المالك والساعي المتعذر متعذر (قلنا) اي في الجواب عما قلنا من شبرمة (مقتضى التيقن) ان أحدهما (ثبوت المالك للغائب ولا خصم فيه فثبت) أي لم يثبت (دفع خصومة المدعي وهو) أي المدعي عليه (خصم فيه فثبت) أي فثبت (دفع الخصومة في حقه ونما الثاني على الاول منوع لانفاك كنهه وقد اشار المصنف (وهو كالمكيل ينقل المرأة) أي الزوجا (واطمعها) حلف على الوكيل اي واطمعت المرأة (البينة على الطلاق)

وجه قول ابن شبرمة أنه أثبت بينة للمالك للغائب واثبات المالك للغائب بدون خصم متعذر اذ ليس لاحد ولاية ادخال شيء في ملك غيره فغير رضاه ودفع الخصومة بناء على اثبات المالك والبناء على التعذر متعذر والجواب ان مقتضى هذه البينة شأن ثبوت المالك للغائب ولا خصم فيه فثبت ودفع الخصومة عن نفسه وهو خصم فيه ونما الثاني على الاول منوع لانفاك كنهه كالمكيل ينقل المرأة الى زوجها اذا طامعت البينة على الطلاق فانما تقبل لقصر يد الوكيل عنها ولم يحكم وقوع الطلاق مالم يحضر الغائب

(قوله وقال ابن شبرمة ان قوله وقال ابن ابي ليلى) أقول في العلوس الشبرمة

يعني

بالضم السورة وما انتظم من الحبل والقتر لا انتهى قال العلامة الاضافي ان ابي ليلى وابن شبرمة من

فقها التابعين بالكوفة ولده عبد الله بن شبرمة سنة اربعين وسبعين من الهجرة ومات سنة اربع واربعمائة ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى قاضي الكوفة ولد سنة اربع وسبعين ومات سنة ثمان واربعمائة كذا في كتاب طبقات الفقهاء انتهى (قوله) وقيل لثبت بذلك هو حواء خمسة الخ) أقول يعني الايداع والرهن والغصب والاجارة والاعارة (قوله وجه ظاهر الرواية الخ) أقول فيه اطمع بين عماد كردوا غير ظاهر عن اصحابنا نعم ما ذكر عن ابي يوسف خلاف ظاهر الرواية عنه فيه عطف في النهاية وغيره فكان الاطلاق بهذا السراح ان يثبت ايضا (قوله) وبنا الثاني على الاول منوع الخ) أقول فيما لا كلام للمدعي وقفا على أحد الفريقين وامشرا بتأخير ولا خيار لبايع فاطمة والدي البينة على ان المثلوى أو المشتري اودعه (قوله) كالمكيل ينقل المرأة الخ) أقول في صلاح السند لانه لا يمتنع لعدم عاقبته المقدمة الموضوعة وجوابها أنه لا يتحمل لانفاك الطاهر فليست بالمتحمل

كأمره وإن سلمنا أنه لكن مقصود المدعى عليه بأقامة البينة ليس إثبات الملك للقائبات إنما مقصود ما ثبت أن المدعى يحتفظ لا بد خصومة فيكون ذلك ضمنا ولا معتبرا وهو وجه قول ابن أبي ليلى أن هذا لا ينافي بالملك غيره (٢١٣) والاقرار وجوب الحق لنفسه فثبت

أنه يده يحتفظ فلا حاجة إلى البينة والجواب أنه صار خصما بظهوره وبما قرأه يرد أن يحتفل خصما مستقلا على نفسه فهو منهم في اقراره فلا يصدق الإجماع كأننا ادعى بحصول الدين من نفسه الخصة غيره بالجواب أنه لا يصدق الإجماع لا يقال بلزم إثبات اقراره بينه وهو غير معهود في الشرع لأنها لا تثبت الد الحافظة التي أنكرها المدعي لا لا تثبت الاقرار ووجه قول أبي يوسف أن المحتال من الناس قد يدفع ما أخذ من الناس سر إلى المسافر ويضعه إليه ويشهد عليه الشهود علانية فيصالح لا يظال حتى غيره فإذا اتهمه القاضي بلا يقبلها

(قوله ولئن سلمنا البناء الخ) أقول فيه بحث (قوله لكن مقصود المدعي عليه الخ) قوله ولا معتبرا (قوله فتقوله إثبات الملك للقائبات بدون خصم متعذر الخ) أن أيها الثابت المقتضى قدما فسلم ولا يضربا وإن أريد إثباته ضمنا فلا تسلم ثم المراد من الضمى خلاف القصد والمراد بذلك قوله فيكون ذلك ضمنا الخ إثبات الملك للقائبات يحصل

كأينما من قبل ولا تدفع بدون إقامة البينة كما قاله ابن أبي ليلى لا تمسك خصما بظهوره فهو بقراره يرد أن يحتفل خصما مستقلا على نفسه فلا يصدق الإجماع كأننا ادعى بحصول الدين من نفسه الخصة غيره وقال أبو يوسف وجه اقدان كل الرجل حالما فالجواب كقولنا وإن كان معروفا بالجيل لا تدفع عنه الخصومة لأن المحتال من الناس قد يدفع ما أخذ من الناس سر إلى المسافر ويضعه إليه ويشهد عليه الشهود فيصالح لا يظال حتى غيره فإذا اتهمه القاضي بلا يقبلها

بعض أن ما نحن فيه تطوع ما إذا وكل وكيل استقبل أمره إليه فأقامت المرأتينة أن الزوج ملحقا فان بينهما قبل لتصرفه بالكل عموما ولا تقبل في وقوع الطلاق على خصم القاتل (كأينما من قبل) أي في باب الوكالة لا لمصروفه والقض في ذلك إما من فيه تقبل البينة في دفع خصومة المدعي عن المدعي عليه ولا تقبل في إثبات الملك للقائبات وهذا لأن مقصود المدعي عليه بأقامة البينة ليس إثبات الملك للقائبات إنما مقصود ما ثبت أن المدعى يحتفظ لا بد خصومة وفي هذا المدعي خصمه فيحصل إثباته عليه عزلة اقراره بذلك (ولا تدفع) أي الخصومة (دون إقامة البينة) كما قال ابن أبي ليلى (قوله قال ما بلغها عجز اقرار المدعي عليه للقائبات دون إقامة البينة وجهه قوله أن هذا لا ينافي بالملك غيره) والاقرار وجوب الحق بنفسه مخلو عن التهمة فتبين أن المدعى يحتفظ فلا حاجة إلى البينة ووجه الجواب عنه معاذ كره المصنف بقوله (له) أي البس (صار خصما بظهوره) ولهذا كان القاضي يحضره وتكليفه بالجواب (فهو باقراره يرد أن يحتفل خصما مستقلا على نفسه) فهو منهم في اقراره (فلا يصدق الا بجمعة) كأننا ادعى بحصول الدين من نفسه الخصة غيره (الجواب أنه لا يصدق ذلك فكذلك لا يصدق ما لا يصدق بالزم إثبات اقراره بينه وهو غير معهود في الشرع لا تقبل البينة لا تثبت الد الحافظة التي أنكرها المدعي لا لا تثبت الاقرار كذا في العناية واستشكل بعض الفضلاء قوله في السؤال وهو غير معهود في الشرع حيث قال قد سبق في أول كتاب الدعوى أن البس لا تثبت في العنارة إلا بالبينة ولا يعتبر اقرار المدعي عليه بالبس انتهى أقول هذا ليس بشئ إذ ليس مراد صاحب العناية أن عدم اعتبار اقرار المدعي عليه لم يهدف في الشرع كيف ولا يفتى على مثله أن عدم اعتبار ذلك كثر في المسائل الشرعية لعل شئ لعدم اعتبار اقرار المدعي عليه ولو لم يرد عدم اعتبار اقراره بينه في يده لا خفي حتى غرما العنة وكعدم اعتبار اقرار المدعي عليه غير الوكيل كالاخ والم وكعدم اعتبار اقرار المدعي عليه بالولد أيضا إلى غير ذلك وانما مراده أن إثبات اقراره بينه بالبينة لم يهدف في الشرع وليس فيما ذكر من صور تدعى العنارة إثبات المقر اقراره بنفسه بالبينة لأن إثبات البس بالبينة في دعوى المقر انما يجب على المدعي لأعلى المدعي عليه الذي هو المقر (وقال أبو يوسف آخرات كل الرجل حالما فالجواب) أي جواب المسئلة (كقولنا) أي لا تدفع عنه الخصومة بأقامة البينة (وان كان معروفا بالجيل لا تدفع عنه الخصومة) وإن أقام البينة كما قال ابن خزيمة (لأن المحتال من الناس قد يدفع ما أخذ من الناس سر إلى المسافر ويضعه إليه ويشهد عليه الشهود) علانية (فلا يصدق الا بجمعة) أي لا يصدق ذلك إلا بجمعة من ذلك الأضرار بالمدعي لتعذر عليه إثباته بالبينة (هذا اتهمه القاضي به) أي بالاحتمال (لا يقبل) أي لا يقبل ما ضمنه قال شيخ الإسلام سواها زائد في موطأه ما ذهب إليه أبو يوسف استحسان ذهب إليه بعد ما ينبت بالقضاء لأنه ما رس القضاء فوقف على أحوال الناس ما يعرفه غيره وما لا يقلص لأن البينات صحح متى قامت يجب العمل بها ولا يجوز إبطالها بمجرد الزعم كذا في غاية البيان وإعلم أن هذا الاختلاف انما يكون إذا كانت العين قائمة في يد المدعي عليه وإليه أشار بقوله هذا الشئ وأدعيه فإن الأمانة

التي فيكون إثبات الملك للقائبات ضمنا ولا معتبرا (قوله وهو غير معهود في الشرع) أقول قد سبق في أول كتاب الدعوى أن البس لا تثبت في العنارة إلا بالبينة ولا يعتبر اقرار المدعي عليه بالبس

(ولو قال اليهود أودعه وجعل لآتدفع عنه الخصومة) لاحتمال أن يكون المودع هو المدي ولا ما أحاله إلى المدين يمكن للدعي اتباعه فلا بد أن دفعه بوجهه ولو قال أودعه بوجهه ولا تصرف باسمه ونسبه فكذلك الجواب عند محمد الوجه الثاني وعند أبي حنيفة لا بد أن ثبت بينه أن العين وصل إليه من جهة غيره حيث عرفه اليهود بوجهه بخلاف الفصل الأول فلم تكن بدعي خصومة وهو المقصود

الخصومة لا تكون إلا المودع في الخارج وأما إذا هلك فلا تدفع عنه الخصومة وإن أقام البينة لأنه إذا كانت قائمة فذوال اليد يتصب خصمه بظاهر اليد لا بدليل الملة إلا أنه محتمل غيره في دفع عنه الخصومة بالحجة الملة على المحتمل وأما إذا هلك فلا بد أن تدفع في الدين وعمله القيمة فالمدعي عليه يتصب خصما للدعي بنمته وما أقام المدعي عليه من البينة على أن العين كانت في يد مودعه لا يبين أن دفعته كانت لغيره فلا تتحول عنه الخصومة كذا في العناية وكبر من الشروح ثم إن الذي ذكر في الكتاب إذا قال اليهود أودعه وجعل عرفه باسمه ونسبه بوجهه (ولو قال اليهود أودعه وجعل لآتدفع عنه الخصومة) أي أصلا باسمه ولا ينسبه ولا بوجهه (لا تدفع عنه الخصومة) أي بالاجماع كذا في الكافي والشروح والظاهر أن مرادهم بالاجماع هنا إجماع أئمة الثلاثة أو إجماع ماعدا ابن أبي ليلى فإن شهادة اليهود ليست بشرط عند دفع اندفاع الخصومة كما مر قال المصنف في تعليل المسئلة (لاحتيال أن يكون المودع هو هذا المدعي) حيث لم يعرفوه (ولأنه) أي إذا البد (ما أحاله) أي ما أحال المدعي (إلى مدين محتمل للدعي اتباعه فلا بد أن دفع) أي الخصومة (لتضرره المدعي) أقول في تعليل الثاني قصور ما أمن حيث ألقا فلا بد أن عرفه المدعي وألا ثبت قال ما أحاله وأظهره ثانيا حيث قال يمكن للدعي اتباعه ولا يفتي على من لم يعرفه بأساليب الكلام مما حقه ذلك وكون الوجه أمال العكس وأما الأضمار في المقامين وأما من حيث المعنى فلا بد له دليلا مستقلا على المسئلة الإجماعية مع أنه مقصور على قول أبي حنيفة وأبي يوسف والمسئلة الآتية وهي ما قال اليهود عرفه بوجهه ولا تصرف باسمه ونسبه فإن الحكم المذكور يضاف عنه هناك عندهما كما سطر وكان الامام الزبلي يميل لهذا الجعل الدليلين دليلا واحدا حيث قال في تعليل هذا المسئلة في التبيين لاتهم ما أحالوا المدعي على رجل معروف يمكن خصامته ولعل المدعي هو ذلك الرجل فلا بد أن دفع لطل حقه انتهى ثم إن الظاهر كان قول المصنف أيضا لاتهم ما أحالوه بل قوله لا ما أحاله لأنه لا بد للمسئلة في أن لا يعرفه اليهود إلا في أن لا تصرفه ذوال اليد كما لا يخفى وتوجه ما أحاله المصنف أن شهادة اليهود لا كانت لأجل ذى الشئ بل حالهم السمو محتمل أن يكون الضمير البارز في قوله لا ولا الضمير في قوله ما أحالوا رجعين إلى اليهوديتا وبل من شهد (ولو قالوا) أي اليهود (معرفة) أي الرجل الذي أودعه (بوجهه ولا تصرف باسمه ونسبه فكذلك الجواب) أي جواب المسئلة (عند محمد الوجه الثاني) وهو قوله ولا ما أحاله على معنى الخ نصار عتبة ما قالوا أودعه وجعل لآتدفع عنه الخصومة المعرفة بالوجه ليست بغيره فعلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل تعرف فلانا قال نعم فقال هل تعرف باسمه ونسبه فقال لا فقال إذا لا تصرف ومن حلف لا يعرف فلانا وهو يعرف وجهه ولا يعرف اسمه ونسبه لا يثبت كذا في الكافي والشروح (وعند أبي حنيفة لا تدفع لآه) أي المدعي عليه (أن ثبت بينه أن العين وصل إليه من جهة غيره) أي غير المدعي (حيث عرفه اليهود بوجهه) فحصل المتيقن أن المودع غير هذا المدعي بخلاف الفصل الأول (وهو ما إذا قال اليهود أودعه وجعل لآتدفع عنه الخصومة) (فلم تكن بدعي) أي لم تكن بدعي عليه في الفصل الثاني (بدعي خصومة) لعدم كونها بدعي بل بدعي (وهو المقصود) أي لا تكون بدعي بدعي خصومة بل بدعي بدعي بدعي

فلا يشهد شاهد فليتصل بمصوم على ما هو موجب قبلها وأما الفصل الثاني فله وجهان أحدهما احتمال أن يكون المودع هو هذا المدعي حيث لم يعرفوه والثاني أنه ما أحاله إلى مدين يمكن للدعي اتباعه فلا بد أن دفعه بوجهه بوجهه (ولو قال اليهود أودعه وجعل لآتدفع عنه الخصومة) أي أصلا باسمه ولا ينسبه ولا بوجهه (لا تدفع عنه الخصومة) أي بالاجماع كذا في الكافي والشروح والظاهر أن مرادهم بالاجماع هنا إجماع أئمة الثلاثة أو إجماع ماعدا ابن أبي ليلى فإن شهادة اليهود ليست بشرط عند دفع اندفاع الخصومة كما مر قال المصنف في تعليل المسئلة (لاحتيال أن يكون المودع هو هذا المدعي) حيث لم يعرفوه (ولأنه) أي إذا البد (ما أحاله) أي ما أحال المدعي (إلى مدين محتمل للدعي اتباعه فلا بد أن دفع) أي الخصومة (لتضرره المدعي) أقول في تعليل الثاني قصور ما أمن حيث ألقا فلا بد أن عرفه المدعي وألا ثبت قال ما أحاله وأظهره ثانيا حيث قال يمكن للدعي اتباعه ولا يفتي على من لم يعرفه بأساليب الكلام مما حقه ذلك وكون الوجه أمال العكس وأما الأضمار في المقامين وأما من حيث المعنى فلا بد له دليلا مستقلا على المسئلة الإجماعية مع أنه مقصور على قول أبي حنيفة وأبي يوسف والمسئلة الآتية وهي ما قال اليهود عرفه بوجهه ولا تصرف باسمه ونسبه فإن الحكم المذكور يضاف عنه هناك عندهما كما سطر وكان الامام الزبلي يميل لهذا الجعل الدليلين دليلا واحدا حيث قال في تعليل هذا المسئلة في التبيين لاتهم ما أحالوا المدعي على رجل معروف يمكن خصامته ولعل المدعي هو ذلك الرجل فلا بد أن دفع لطل حقه انتهى ثم إن الظاهر كان قول المصنف أيضا لاتهم ما أحالوه بل قوله لا ما أحاله لأنه لا بد للمسئلة في أن لا يعرفه اليهود إلا في أن لا تصرفه ذوال اليد كما لا يخفى وتوجه ما أحاله المصنف أن شهادة اليهود لا كانت لأجل ذى الشئ بل حالهم السمو محتمل أن يكون الضمير البارز في قوله لا ولا الضمير في قوله ما أحالوا رجعين إلى اليهوديتا وبل من شهد (ولو قالوا) أي اليهود (معرفة) أي الرجل الذي أودعه (بوجهه ولا تصرف باسمه ونسبه فكذلك الجواب) أي جواب المسئلة (عند محمد الوجه الثاني) وهو قوله ولا ما أحاله على معنى الخ نصار عتبة ما قالوا أودعه وجعل لآتدفع عنه الخصومة المعرفة بالوجه ليست بغيره فعلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل تعرف فلانا قال نعم فقال هل تعرف باسمه ونسبه فقال لا فقال إذا لا تصرف ومن حلف لا يعرف فلانا وهو يعرف وجهه ولا يعرف اسمه ونسبه لا يثبت كذا في الكافي والشروح (وعند أبي حنيفة لا تدفع لآه) أي المدعي عليه (أن ثبت بينه أن العين وصل إليه من جهة غيره) أي غير المدعي (حيث عرفه اليهود بوجهه) فحصل المتيقن أن المودع غير هذا المدعي بخلاف الفصل الأول (وهو ما إذا قال اليهود أودعه وجعل لآتدفع عنه الخصومة) (فلم تكن بدعي) أي لم تكن بدعي عليه في الفصل الثاني (بدعي خصومة) لعدم كونها بدعي بل بدعي (وهو المقصود) أي لا تكون بدعي بدعي بدعي

(قوله والسدي هو الذي أضر بنفسه) جواب عن قول محمد والنفقة الخصومة لتضرر بالسدي وجهه أن الضرر لاحق بالسدي
 إنما يلحق من نفسه (حيث نسي خصمه) أو من جهة شهود المدعي عليه وذلك لا ينافيه وهذا الاختلاف إنما يكون إذا كانت العين قائمة
 في يد المدعي عليه والسبب أشار بقوله هذا الشيء وأدعيه فلان الإشارة إلى الخصومة لا تكون إلا إلى امر جوف في الخارج وما إذا هلك
 فلا تندفع الخصومة وإن أقام البينة لأن ما إذا كانت قائمة (٢١٥) فلو البينة تنصب خصما فظاهر بالدلالة

دليل الملك إلا أنه يحصل
 غير تندفع عنه الخصومة
 بأجرة الدالة على الغنل
 وأما إذا هلك فلا دعوى
 تقع في الدين وحده البينة
 فلا تدعى عليه فيتنصب
 خصما للسدي بتمتعيها

والسدي هو الذي أضر بنفسه حيث نسي خصمه أو أضره شهوده وهذا المسئلة تخمس كتاب الدعوى
 وقد ذكرنا الأقسام الثلاثة (وإن قال ابتعته من الغائب فهو خصم) لانه لا ضمان له في نفسه
 اعترف بكونه خصما (وإن قال المدعي غنمه مني أو سرقته مني لا تندفع الخصومة وإن أقامه
 البينة على الوديعة) لانه لا ضمان له بدعوى الفعل عليه لا بدعوى خلاف دعوى الملك
 المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده حتى لا يصح دعواه على غيره في السدي يصح دعوى الفعل (وإن قال
 المدعي سرقته مني وقال صاحب السدي أدعيه فلان وأقام البينة لم تندفع الخصومة) وهذا قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف وهو احتسان وقال محمد تندفع لانه

حفظه مقصوده وقد أفاده الشهادت والحديث البار على نفي المعرفة التامة وليس على ذي اليد
 تعريض خصم المدعي قهره بقا تاما إنما عليه أن يثبت أنه ليس بخصم وقد أثبت (والمدعي هو الذي
 أضر بنفسه حيث نسي خصمه أو أضره شهوده) أي شهود المدعي عليه وهو ذو اليد وهذا جواب عن
 قول محمد فالنفقة الخصومة لتضرر بالسدي وجهه أن الضرر لاحق بالسدي إنما يلحق من نفسه
 نفسه حيث نسي خصمه أو من جهة شهود المدعي عليه لا من جهة ذي اليد (وهذا المسئلة تخمس
 كتاب الدعوى) أي هذا المسئلة من بين مسائل الدعوى تسمى تخمس كتاب الدعوى أما لأن فيها خمسة
 أقوال كما أشار إليه بقوله (وذكرنا الأقسام الثلاثة) وهي قول ابن شبرمة وقول ابن أبي ليلى وقول أبي
 يوسف وقول محمد وقول أبي حنيفة ترجمهم أقروا ما لا نفيها خصم صور وهي الأيداع والأمانة والأجرة
 والرهن والغصب كذا كروا أيضا (وإن قال ابتعته من الغائب فهو خصم) هذا لفظ القدروري يعني أن
 قال المدعي عليه أنشريت هذا الشيء من الغائب فهو خصم المدعي (لأنه) أي المدعي عليه (لما
 زعم أن يدينه من اعترف بكونه خصما) كذا ادعى ملكا مطلقا (وإن قال المدعي غنمه مني) أي
 غنبت هذا الشيء مني (أو سرقته مني لا تندفع الخصومة وإن أقام ذو اليد البينة على الوديعة لانه)
 أي لأن ذا اليد (انما صار خصما بدعوى الفعل عليه) أي بدعوى السدي الفعل وهو الغصب أو
 السرقة على ذي اليد (لا يدينه) أي لم يصح ذواليدني دعوى الفعل خصما يدينه ثم إن فعل ذي اليد
 لا يتردد بين أن يكون له ولغيره حتى يقال أنه أثبت بالبينة أن فعله فعل غيره بل فعله مقصور عليه بخلاف
 دعوى الملك المطلق لانه) أي هذا اليد (خصم فيه) أي في دعوى الملك المطلق يتأويل الأدعاء باعتبار
 يده حتى لا يصح دعواه أي دعوى الملك المطلق (على غيره ذي اليد) أو دمرت دونه من أن يكون له فيكون
 خصما ويرى أن يكون له فيكون خصما أو باطلة البينة أثبت أن فعله فعل غيره فلا يكون خصما (وهو
 دعوى الفعل) أي يصح دعوى الفعل على غيره ذي اليد كما يصح دعواه على ذي اليد (وإن قال المدعي سرق
 مني) أي أن قال المدعي سرقته مني هذا الشيء على ميعة الجهول (وقال صاحب اليد أدعيه فلان وأقام
 البينة) أي على أن فلا أقامه أيام لم تندفع الخصومة) هذا أيضا لفظ القدروري قال المصنف (وهذا قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف وهو احتسان وقال محمد تندفع) أي الخصومة وهو القياس (لأنه) أي المدعي

على أن العين كانت في يده
 وديعة لا يدينه أن غنمه
 كانت لقهره فلا تقول عنه
 الخصومة قال (وإن قال
 ابتعته من الغائب فهو
 خصم الخ) وإن قال المدعي
 عليه اشتريته من فلان
 الغائب فهو خصم لانه
 لما زعم أن يدينه يد ملك
 اعترف بكونه خصما وإن
 قال المدعي غنبت هذا
 الصن مني أو سرقته مني
 وأقام ذو اليد البينة على
 الوديعة لا تندفع الخصومة
 لانه صار خصما بدعوى
 الفعل عليه ولهذا نصحت
 الدعوى على غيره ذي اليد
 ونهه لا يتردد بين أن يكون
 له ولغيره حتى يقال أنه أثبت
 بالبينة أن فعله فعل غيره
 بل فعله مقصور عليه
 بخلاف دعوى الملك المطلق

فإن هذا البينة خصم من حيث ظاهر اليد ولهذا لا يصح الدعوى على غيره ذي اليد ودمرت دنيين أن يكون له فيكون خصما ويرى أن
 يكون لقهره فلا يكون خصما أو باطلة البينة أثبت أن فعله فعل غيره فلا يكون خصما وإن قال المدعي سرقته مني وأقام ذو اليد البينة على أن
 فلا أقامه أيام لم تندفع الخصومة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو احتسان وقال محمد تندفع لانه

(قال المصنف أو أضره شهوده) أقول أي شهود المدعي فلا ينافيه أنه لو كان له عليه ولا يلحق به البعد (قوله لا يدينه بل
 الملك إلا أنه يتحمل غيره) أقول التعمير في قوله غير وما يرجع إلى الملك (قوله ولهذا نصحت الدعوى) أقول أي دعوى الفعل

لم يدع الفعل عليه فصار كالأفعال خصمته على ما لم يسم فاعله ولهما أن ذكر الفعل يستدعي الفاعل المستقر والتاخر أنه هو الذي به
الأنه لم يسمه در السبعة شقة (٣١٦) عليه فان قيل اذا لم تستدفع الخصومة فمن عاين على فعله في ذلك

لم يدع الفعل عليه فصار كالأفعال خصمته على ما لم يسم فاعله ولهما أن ذكر الفعل يستدعي الفاعل
لأنه لا يسمه در السبعة شقة عليه واطمة نسبة السرفصار كالأفعال
فالسرفصار كالأفعال لا يسمه در السبعة شقة عليه ولا يسمه در السبعة شقة عليه (وان قال المدعي ابتعته من فلان وقال
صاحب اليد أو دعيه فلان ذلك أسقطت الخصومة بغير بينة) لانهم لو اتفقا على أن أصل الملكية
لغيره فيكون وصولا

(لم يدع الفعل عليه) أي على ذي اليد (فصار كالأفعال) أي المدعي (خصمته على ما لم يسم فاعله)
يعني أن التمهيل أسقط دعوى السرقة في دعوى الملك فتدفع الخصومة بآيات الأدعية كالأجل
الغيب وقال خصمته على ما لم يسم فاعله أو أخذ اليد البينة على الأدعية من آخره فتدفع الخصومة
هنا فكذلك إذا كان في غاية البيان (ولهما) أي لا يسمه در السبعة شقة (أن ذكر الفعل) وهو
السرقة (يستدعي الفاعل لأجله) لأن الفعل بدون الفاعل لا يتصور (والتاخر أنه هو الذي به
الأنه لا يسمه در السبعة شقة) أي المدعي (لم يسمه) أي لم يسم الفاعل (درا السبعة شقة عليه) أي على
ذو اليد (وإطمة نسبة السر) أي لأجل السر قال صاحب الفناء فان قيل اذا لم تدفع الخصومة
فمن عاين على فعله في ذلك جله سارقا فوجه الرد حيثما يجب بان وجهه أنه اذا جعل
خصما ورضي عليه بتسليم العين إلى المدعي ان ظهر سرقته بعد ذلك بيقين ثم قطع بدله وورس سرقته
بعد وصول المسروق إلى المالك ولم يجعل سارقا فادفع الخصومة عنه ولم يقض بالعين للذي فقي ظهرت
سرقته بعد ذلك بيقين فطعت به لظهوره فقبل أن يصل العين إلى المالك فكان في جله سارقا احتيالا
لدره انتهى أقول في كل واحد من السؤال والجواب نظر إلى ما في السؤال خلافاً لما راجع إليه وفي ذلك
جمله سارقا في ذلك الحكم عليه مع وجوب السرقة وهو القطع فهو موعود وأما هو عند تعيين كونه
السارق وإن أراد أن في ذلك مجرد جله خصما في دعوى كونه ذلك الشيء مسروقا من المدعي فهو مسلم
لكن لا وجه حيثما ذكره فوجه الرد حيثما ذكره فوجه الرد حيثما ذكره فوجه الرد حيثما ذكره فوجه الرد حيثما ذكره
لشبهة كون السارق غيره وأما في الجواب فلان مقتضاه أن جعل ذي اليد خصما والضمنا عليه تسليم
العين إلى المدعي في مسئلته هنا كما كان لأجل الاحتياط والحدوث الاحتياط لدره فاعلم أن

قبل السر لا من قبل المدعي وهذا مع كونه مختاراً للفتن في الدليل المذكور في الكتاب كآثر غير تام في
نفسه لأن ظهور سرقة ذي اليد بعد ذلك بيقين أمر موهوم وخروج العين المدعى من يد المدعي تقدير
القضاء عليه أمر متفق فكيف تركب الضرر الحقيقي لرفع الضرر الموهوم سيما إذا اعترف بالملك
الضار ودعيها عندهم فذلك اتفاق مال أحد خلف ضرر موهوم عن آخر غير موقوف للشرع (فصار)
أي فصار ما إذا قال سرق بصفة الجهول (كما إذا قال سرق) بالتمهين الخاطب (بضلاف الغيب)
أي بخلاف ما إذا قال غصبني بصفة الجهول حيث تدفع الخصومة بآيات الأدعية بالاتفاق (لأنه)
لا دعيه) أي في الغيب (فلا يترفع عن كشفه) فلم يكن المدعي معذوراً في التمهيل (ولو قال)
المدعي ابتعته من فلان وقال صاحب اليد أو دعيه فلان ذلك) أي فلا الذي قال المدعي ابتعته منه
(أسقطت الخصومة) أي أسقط صاحب اليد الخصومة عن نفسه (بغير بينة) هذا القيد القدروري
قال المصنف (لانهم لو اتفقا على أن أصل الملكية) أي في الشيء المدعي (لغيره) أي لغير صاحب
اليد (فيكون وصولا) أي وصول العين المدعى وكل المطابق للضمنا السابقة أن يقول المصنف

جعله سارقا فوجه الرد حيثما يجب بان وجهه
حيثما يجب بان وجهه
أنه اذا جعل خصما ورضي
عليه بتسليم العين إلى
المدعي ان ظهر سرقة بعد
ذلك بيقين لم تقطع به
لظهور سرقته بعد وصول
المسروق إلى المالك ولم
يجعل سارقا فادفع الخصومة
عنه ولم يقض بالعين
للذي فقي ظهرت سرقته
بعد ذلك بيقين فطعت به
لظهوره فقبل أن يصل
العين إلى المالك فكان في
جمله سارقا احتيالا لدره
ينفصل ما إذا قال غصب
لأنه لا دعيه فلا يترفع
عن كشفه وإن قال المدعي
ابتعته من فلان وصاحب
اليد قال أو دعيه فلان
ذلك أسقطت الخصومة من
غير بينة لتوافقهما على
أن أصل الملكية لغيره

(قوله) أعجب بان وجهه
أنه اذا جعل خصما (الخ)
أقول بان جعل سارقا ثم
أقول فيه بحث فانه ان
أراد أن في ذلك جله سارقا
في حق توجه الخصومة
فلم ولا يلزم منه القطع
وان أراد أن نفسه جله
سارقا في حق القطع فليس
كذلك وانما يلزم ذلك بان
لو قال المدعي سرقته ولما

قال سرق على سارقا مجهولاً وشهد به كذا لم يظهر كون ذي اليد سارقا لا احتمال كون السارق غيره وابتاع
في اليد منها والحدود تدري بالشبهة حيث لا حاجة إلى ما ذكر في معرض الجواب مع أن فيه ما لا يفتي (قوله ان ظهرت سرقته)
أقول أي سرقة العين بآثار ذي اليد أو غيره

فكون وصورة الفخايل من جهتهم تكن بغير خصوصية إلا أن يقيم البينة أن فلاوا وكله بقبضه لانه أثبت بيئته أنه أحق بأهله

باب ما يدعيه الرجلان

المباشر عن ذكر حكم الواحد من المدعي بشرع في بيان حكم (٢١٧)

الاثنتين لأن الواحد قبل

الاثنتين (قال وان ادعى

اثنان عينا في يد ثالث

كل واحد منهما يزعم

أنها له وأما البينة

على ذلك فبغيرها بينهما

وقال الشافعي في قول

تهارتا أي نالطنا من

الهرتكسر الهلوهو السقط

من الكلام والخطأ فيه (وفي

قول يفرع عن سبلان

احدى البنتين كاذبة يقين

لاستحالة اجتماع الملكين

في كل العين في حالة واحدة)

والتمييز تفرع من العمل

بكل واحد منهما أو صار

الى القرعة لانه صلى الله

عليه وسلم أقرعه روى

سعد بن المسيب أن رجلين

تنازعا في أمة بين يدي

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأما البينة فأقرع

رسول الله صلى الله عليه

وسلم بينهما فقال اللهم

انك تقضي بين عبادك

بالحق ثم قضى بهم المسن

خرجت قرعته ولما

حدثت تبين من طرفه

الطائي أن رجلين تنازعا

في عين بين يدي رسول

الله صلى الله عليه وسلم

وأما البينة فقضى به

المدعى البين جهتم تكن بغير خصوصية إلا أن يقيم البينة أن فلاوا وكله بقبضه لانه أثبت بيئته كونه أحق بأهله كما هو أعلم

باب ما يدعيه الرجلان

قال (وان ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحد منهما يزعم أنه هو وأما البينة فبغيرها بينهما) وقال الشافعي في قول تهارتا وفي قول يفرع عن سبلان ان احدى البنتين كاذبة يقين لاستحالة اجتماع الملكين في الكل في حالة واحدة وقد تميزت تهارتا أو بصار الى القرعة لأن النبي عليه السلام أقرع فيه وقال اللهم أنت الحكم بينهما ولنا حديث تبين من طرفه

فكون وصورة كاله صاحب العنابة ولكنه يشبه أنه قصد التفريق في العبارة (المدعى البين جهتم) أي من جهة الغير (فلم تكن بغير خصوصية إلا أن يقيم) أي المدعى (البينة أن فلاوا) أي فلانا المذكور (وكله بقبضه) أي بقبض التي المدعى (لانه) أي المدعى (أثبت بيئته كونه أحق بأهله كما هو أعلم) أي ما سأل العين المدعى كانه قصد التفريق هنا أيضا حيث قال أو بقبضه بالتدكير وأما ما سألها بالتأنيث

باب ما يدعيه الرجلان

لما ذكر حكم دعوى الواحد بشرع في ذكر حكم دعوى الاثنين بعد الواحد (قال أي القدرى في مختصره) (واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر كل واحد منهما يزعم أنها) أي العين (له وأما البينة) أي على ما دأبوا (فبغيرها بينهما) أي نصين وإنما وضع المسئلة في دعوى ملك العين لأنها لا تتنازع في كساح امرأته أو أطم كل واحد منهما ببيئته على أنها لم يقض واحد منهما بالانفاق ودعوى الخراجين لأن الدعوى لو كانت بين الخراج وصاحب البلد وأما بينة فينتج الخراج أولى عنده نأرق أحدهما في الشافعي تهارتا البنتين ويكون المدعى في اليد ترك وهو قضاء ترك لا قضاء ملك وفي القول الآخر ترجيح بينة في اليد بغيره في اليد قضاء في الملك المطلق لأن في المقيد بالسبب للعين أو بالتاريخ نقصا وخلافا كما سيأتي وإن شاء الله تعالى (وقال الشافعي) أي في المسئلة التي نحن فيها (في قول تهارتا) أي البينة أي تناظرتا بطلتا أخوتنا الهرتكسر الهلوهو السقط من الكلام والخطأ فيه كذا في القرب (وفي قول يفرع بينهما) أي بين المدعين ويقضى لمن خرجت قرعته (الان احدى البنتين كاذبة يقين لاستحالة اجتماع الملكين في الكل) أي في كل العين (في حالة واحدة وقد تميزت تهارتا) أي بين الصداقة منهما والكاذبة فيمتنع العمل بهما (فيعتزان) أي كلاً شهد شاهدان أنه طلق امرأته يوم الضرعة وآخرا أنه اعتق عبدا مكفرة في ذلك اليوم وهذا لان تهمة الكذب ينعى العمل بالشهادة فلتبين به أولى كذا في النهاية والكفاية (أو بصار الى القرعة لانه عليه السلام أقرع فيه وقال اللهم أنت الحكم بينهما) روى سعد بن المسيب أن رجلين تنازعا في أمة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما البينة فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال اللهم أنت تقضي بين عبادك بالحق ثم قضى به المن خرجت قرعته (ولنا حديث تبين من طرفه) الطائي

(٢٨ - تكلمه سلس)

(قال المصنف إلا أن يقيم البينة أن فلاوا) أقول فان قيل يلزم حينئذ الحكم على العايب بأنه وكله قلنا لا يجوز فيه فان ما يدعى على الغائب وهو التوكيل بمبلى ما يدعى على الحاضر وهو التسليم وقد مر قيل باب التصكيم أنه يجوز فراجع

أن رجلين اختصما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء وأقاما البيعة يقال عليه السلام أحوجك إلى المسئلة كسلة
 بين إسرائيل كان داود عليه السلام إذا جلس لفصل القضاء تركت مسلة من السماص حتى الظلم ثم قضى به رسول الله عليه السلام بينهما
 نصفيين والجواب عن حديث القرعة أنه كان في الابتداء وقت أباحه القمار ثم انتسخ بحجزة القمار لأن تعيين
 (٢١٨)

المستحق بمنزلة الاستحقاق
 في إيجاب الحق لمن خرج له
 فكأن أن تطبق الاستحقاق
 بمخرج القرعة فار
 فكذلك تعيين المستحق
 ولا نسلم كذب أحدهما
 يبين لأن المطلق للشهادة
 في حق كل واحد منهما
 محتمل الوجود فان صحة أداء
 الشهادة لا تعتمد وجود
 الملك حقيقة لأن ذلك
 غيب لا اطلاع عليه العباد
 فيلزم أن يكون أحدهما
 اعتمد سبب الملك بأناء
 يشترى فتدعي على ذلك
 والآخرة اعتقاد به شهد
 على ذلك فكانت الشهادة
 صحيحة في جميع العمل بها
 ما أمكن وقد أمكن
 بالتصنيف بينهما لكون
 الأصل قابلاً وتساويهما في
 سبب الاستحقاق

أن رجلين اختصما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء وأقاما البيعة يقال عليه السلام أحوجك إلى المسئلة كسلة
 بين إسرائيل كان داود عليه السلام إذا جلس لفصل القضاء تركت مسلة من السماص حتى الظلم ثم قضى به رسول الله عليه السلام بينهما
 نصفيين والجواب عن حديث القرعة أنه كان في الابتداء وقت أباحه القمار ثم انتسخ بحجزة القمار لأن تعيين
 (٢١٨)
 رواه عن أبي حمزة الأشعري رضي الله تعالى عنه ذكر ما يروى (أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في ثاق وأقام كل واحد منهما بينة تقضي به بينهما نصفيين) وعن أبي البراء رضي الله
 تعالى عنه أن رجلين اختصما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء وأقاما البيعة فقال ما
 أحوجك إلى المسئلة كسلة بين إسرائيل كان داود عليه السلام إذا جلس لفصل القضاء تركت مسلة من
 السماص حتى الظلم ثم قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفيين (وحديث القرعة كان في
 الابتداء ثم نسخ) هذا جواب عن حديث القرعة يعني أنه كان في ابتداء الإسلام حلت أباحه القمار ثم
 نسخ بحجزة القمار لأن تعيين المستحق بمنزلة الاستحقاق ابتداء فكأن أن تطبق الاستحقاق بمخرج القرعة
 فخرج ذلك تعيين المستحق بخلاف بقية المال المشترك لأن القاضي هناك ولاية التعيين من غير
 قرعة وإنما يقرع فطيد القلوب ونضالمة الميل عن نفسه فلا يكون ذلك في بعضي القمار كذا في
 الكافي وسائر الشروح (ولأن المطلق) بكسر اللام أي المهور (لشهادة في حق كل واحد منهما
 محتمل الوجود) بفتح الميم (بأن يعتد أحدهما بسبب الملك) كالشراء والآخر الذي نصحت الشهادتان
 فلا صاحب العناية في حل هذا المقام ولا نسلم كذب أحدهما يبين لأن المطلق للشهادة في حق كل
 واحد منهما محتمل الوجود فان صحة أداء الشهادة لا تعتمد وجود الملك حقيقة لأن ذلك غيب لا اطلاع
 عليه العباد فيلزم أن يكون أحدهما اعتمد سبب الملك بأناء يشترى فتدعي على ذلك والآخرة اعتقاد به
 شهد على ذلك فكانت الشهادة صحيحة في جميع العمل بها ما أمكن وقد أمكن بالتصنيف بينهما لكون
 الأصل قابلاً وتساويهما في سبب الاستحقاق
 (قوله بمنزلة الاستحقاق في
 إيجاب الحق) أقول في
 إيجاب متعلق بقوله بمنزلة
 (قوله ولا نسلم كذب
 أحدهما يبين) أقول
 فيه بحث فإن الكذب هو
 عدم مطابقة الحق للواقع
 وعدم مطابقة كلام
 أحدهما لنفسه الآخر من
 أجل الواضحات فكيف
 ينسج وليس فيما ذكر في
 معرض السند لم يقع ذلك كالأصفي والجواب أن المانع عن قبول الشهادة هو كذبها شرعاً وهو مفقود هنا
 والآن اجتماع المطلق للشهادة وكذبها شرعاً لا يسله الشارح هو الكذب الشرعي فليتأمل (قوله فكانت الشهادة
 صحيحة) أقول يعني شرطاً

معرض السند لم يقع ذلك كالأصفي والجواب أن المانع عن قبول الشهادة هو كذبها شرعاً وهو مفقود هنا
 والآن اجتماع المطلق للشهادة وكذبها شرعاً لا يسله الشارح هو الكذب الشرعي فليتأمل (قوله فكانت الشهادة
 صحيحة) أقول يعني شرطاً

قال (فان ادعى كل واحد منهما تكاح امرأه أو طمأينة لم يقض واحد منهما البنتين) لتعذر العمل بهما لان العمل لا يقبل الاشتراك قال (و يرجع الى تصديق المرأة لاحدهما) لان التكاح مما يصح به بتصادق الزوجين وهذا اذا لم تزوقت البنتان فلما اذا وقتا فصاحب الوقت الاول اولى

ولم يقل فصدقت الشهادتان ثم ان بعض الفضلاء اعترض على قول صاحب العناية ولا نسلم كذب احدهما بايقين وأجاب عنه حيث قال فيه بحث فلان الكذب هو عدم مطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقة كلام احدهما لنفس الاخر من أجل الواضحات فكيف يمنع وليس فيما ذكر في معرض السند ما يدفع ذلك كالأيهي والجواب أن الدافع عن قبول الشهادة هو كذبها شرعا وهو مفقود عنها والازم اجتماع اطلاق الشهادة وتكذيبها شرعا فلا يسله الشارع هو الكذب الشرعي فليست له ان تسمى أقول في الجواب بحث اذا تظاهر أن مراده بكذبها شرعا عدم مطابقة الحكم للاعتقاد لا هو الذي يمكن أن يرد بلفظ الكذب هنا بعد أن لا يكون المراد به عدم مطابقة الحكم للواقع ولكنه ليس عوجه لان كون صدق اخيه مطابقة لاعتقاده الخبر وكذبه عدم مطابقة لاعتقاده مذهب النظار من تابعه وقد أسلمه المحققون بأصابع المسلمين على تصديق اليهودي في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده وتكذيبه في قوله الاسلام باطل مع مطابقة لاعتقاده فكيف يحصل الكذب الشرعي على مثل هذا المذهب المزني فوجبه من لا استدلالاً في هذا المسئلة وأيضاً لم يكن الكذب الشرعي عدم المطابقة للواقع بل كان عدم المطابقة لاعتقاده لا يتصور بدون التعبد بما أسلم لا يدفع ما قاله الشافعي يمنع كذب احدي البنتين يبين بغير عدم المطابقة لا اعتقاداً ان يكون كذب احدهما يبين بغير عدم المطابقة للواقع فلان تزوجوا بال عمل بهما عند يقين عدم مطابقة احدهما للواقع فلم لا يلتزم جواز العمل بهما عند يقين كذب احدهما بغير عدم المطابقة للواقع والقرع بغير ذلك لا يخفى الكذب وعدم اطلاقه لا يؤثر في تحقيق معنى المسئلة فاعلموا واعتبروا فليست في ان يقول به القول المؤول عليه في معنى الصدق والكذب ثم لو هووا لازم اجتماع اطلاق الشهادة وتكذيبها شرعا ان أراد به يلزم اجتماع اطلاق كل واحد من الشهادتين وتكذيبها بغير محسوس وان أراد بها يلزم اجتماع اطلاق كل واحد منهما وتكذيب احدهما لا يثبتها فليكن لان لم الحدود فيه اذ الكذب بالنسبة الى كل واحد منهما بغيرها كان محتملاً لا محققاً فامل (قال) أي الضمور في مختصره (فان ادعى كل واحد منهما) أي من الرجلين (تكاح امرأته أو طمأينة لم يقض واحد من البنتين) لتعذر العمل بهما لان العمل لا يقبل الاشتراك قال (و يرجع الى تصديق المرأة لاحدهما) لان التكاح مما يصح به بتصادق الزوجين (وحي عن ركن الاسلام على التقدي أنه لا ترجح احدهما الا بحدى معان ثلاث) احدها افراد المرأاة الثانية كونها بيد احدهما والثالثة دخول احدهما بالان بغير الاخر البينة ان تكاحها أصيب كذا في السروح فقلنا عن الخلاصة قال المصنف (وهذا) أي الحكم المذكور (اذا لم تزوقت البنتان فلما اذا وقتا فصاحب الوقت الاول اولى) لما فيه من زيادة الاثبات كذا في الكافي قال صاحب العناية ولقائل أن يقول قوله فصاحب الوقت الاول اولى ليس محلي لأنه انما يكون اولى اذا كان الثاني جديداً لا محتمل انقضائه عندئذها أما اذا احتلت ذلك فيسواء بان لموازاة الاول طلقها فتزوج بها الثاني والجواب أن ذلك انما يعتبر اذا كان دعوى التكاح بعد اطلاق الاول وليس الكلام في خلافه وما قد ذكرنا أن الثابت بالينة كانت عاتقاً ولو يتقدم الاول حكمه فكذلك اذا ثبت بالينة انتهى أقول في الجواب الاول نظراً لأنه اذا كان دعوى التكاح بعد اطلاق الاول واقيمت البينة عليها كان صاحب الوقت الثاني اولى قطعاً وليس مدار السؤال على دعوى ولوبة الثاني

(قال فان ادعى كل واحد منهما تكاح امرأته)
(دعوى تكاح المرأة من رجلين اما ان تكون متعاقبة ولا

فإن كان الثاني فلا بد من إلهامه إلهاماً أن تفر لا أحدهما أو لا فإن أقرت فهي امرأته لتصلدهما وإن لم تفر يرضى لواحده وإن كان ثم
بينة فمن أعلم البينة فهي امرأته وإن أقرت لغيره لان البينة أقوى من الأقارب وإن أقامها فأما أن تكون في بيت أحدهما أو يدخل بها
أو لا فإن كان ذلك فهي امرأته لان النقل إلى بيته أو الخول به دليل سبق تاريخ عقد المأثر في بيعه على سبق نكاحه عليها
تقبل لان الصريح أولى من الدلالة وإن لم يكن ذلك في أثبت سبق التاريخ فهي امرأته لان التاب بالبينة كالتاب عينا وإن لم يذكر
(٣٣٠) لتعذر العمل به لعدم قبول العمل للامتناع ويرجع إلى تصديق المرأة لأحدهما

(وإن أقرت لأحدهما قبل إقامة البينة فهي امرأته) لتصلدهما (وإن أقامها الآخر البينة قضى
بها) لان البينة أقوى من الأقارب

بل على منع أولويه الأول وهذا المنع لا شوقف على كون دعوى النكاح بعد طلاق الأول بل يتوجه
أيضاً على تقدير دعوى النكاح مطلقاً أي من غير قيد بكونه بعد طلاق الأول فيما إذا احتلت المدة التي
بين الوقتين انقضاء المدة بطوار أن الأول طلقها وانقضت عنه فاعتز جرحها الثاني كاذ كفي السؤال فلم
تثبت الأولوية في الأول مطلقاً أما الجواب الثاني فهو وإن كان مصحفاً في نفسه لأن من فزع حاجته إلى
بيان ثبته الحكم بالأول فيما ياتى بتقسيمه يصانع الاحتمال للذكر كونه لا حسن ههنا مذكور نكاح الشريعة
حيث قال فإن غلبت أمكن العمل بالبينة ونصل الطلاق قلت لا يمكن لان النكاح الثاني يصح أن يكون
بعد الطلاق ويصح أن يكون مع بقائه الطلاق فلا يسلط النكاح الثابت للأول بالنكاح ولا يقال يصلح
أمرهما على الصلاح لان هذا إنما يعتبر في الدفع لا في بطلان حق الشريعة ههنا الملحجة إلى الإبطال انتهى
(وإن أقرت لأحدهما قبل إقامة البينة فهي امرأته لتصلدهما) فإن أقام الآخر البينة فنقضهم لان
البينة أقوى من الأقارب إذا البينة حجة متعددة والأقارب حجة قاصرة تود كفي نكاح الميسر وتوازع
رجلان في امرأته كل واحد منهما يدعي أنها امرأته ويقسم البينة فلان كانت في بيت أحدهما وكان دخل
بها فهي امرأته لان البينة إذا قهرضت على القدر ترجح أحدهما بالقبض فكلا دعي رجلا تقي الملك
في عينين ثابتاً بشرعاً أحدهما قابض وأقام البينة كانت بينة صاحب اليد أولى لان فصل المسلم
يعول على الصفة وأصلها ما أمكن والأمكن ثابت ههنا في يجعل نكاح الذي دخل بها فباعتبار دخول
وهذا لأن غلبة من المخول بها أو من نقلها إلى بيته دليل سبق عقد مدلول التاريخ كالصريح التاريخ
الآن يقسم الآخر البينة أنه تزوجها قبله حيث تنسقا اعتبار الجليل في مقابلة الصريح السابق وإن لم
تكن في يد أحدهما فأجمعا إقام البينة أنه ولد فهو أحق به لان شهاده هو سابق تاريخ عقد
والثابت بالبينة كالتاب بالمعاينة أو بأقرار الخصم وإن لم يكن له ما يثبت به فاجمعا أقرت المرأة
أنه تزوجها قبله وأنه تزوجها دون الآخر فهي امرأته إلا ما لا يثبت به ترجع بأقرارها لا حكمنا بينا
في جانب الزوج أو لان البينة لما قهرضت أو تعذر العمل بها في تصديق أحد الزوجين مع المراتع
النكاح فثبت النكاح بينهما بتصادفهما كذا في النهاية وأنت تعلم أن هذا بمنزلة الشرع لما في الكتاب
وإن يظهر منه أنه قول المفسر في أن ادعى كل واحد منهما نكاح امرأته أو أقام بينة لم يقض واحد من
البنتين فماذا إذن تكن المرأة في بيت أحدهما ولم يكن أحدهما يدخل بها واعلم أن هذا كله إذا كان
النزاع حال حياة المرأة وأما إذا كان بعد وفاتها فهو على وجه ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فان
ادخلتاريخ أحدهما أسبق قضى بالنكاح والميراث ويجب عليه تمام المهر وإن لم يزوجها أو أراضى على
السواء فإنه يقضى بالنكاح بينهما ويجب على كل واحد من الزوجين نصف المهر وإن كان منهن ميراث زوج

تاريخها يقض واحد منهما فأجمعا أقرت أنه تزوجها قبل الآخر فهي امرأته لان النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين ولما قل أن يشول قوله فصاحب الوقت الأول أولى ليس محلي لاهما ما يكون أولى إذا كان الثاني بعدهما لا يحصل انقضاء المدة فيها أما إذا احتلت ذلك فمساويان لجواز أن الأول طلقها فترجح به الثاني والجواب أن ذلك إنما يعتبر إذا كان دعوى النكاح بعد طلاق الأول وليس الكلام في ذلك أيضاً فلو كان اتفاق الثابت بالبينة كالتاب عينا ولو ياتى بتقديم الأول حكمنا به فكذا إذا ثبت بالبينة

(قوله وإن أقامها الخ) أقول الظاهر أن يفسر هكذا وإن أقامها فلان أرضاً وكان لو خرج أحدهما أسبق كان هو أولى وإن لم يزوجها أو استوى تاريخهما فلان كان مع أحدهما قبض كالدخول بها أو نقلها إلى منزله كان هو أولى وإن لم يحدث من ذلك يرجع

إلى تصديق المرأة وانما قلنا إلا ما عرفت ذلك لا يعني علمك ما في تقرير الشارح من الاتفاق والافتراق في الاتفاق واحد نقل من فصول الاسترشاد وإن أرخ أحدهما ولم يزوج الآخر صاحب التاريخ أولى اه والظاهر أن بقية قوله وإن أرخ أحدهما بلا مدلول للأقرار والافتصاح اليد والأقرار أولى (قوله فلان كان ذلك فهي امرأته الخ) أقول ولا يعتبر قولها أو يصدقها (قوله وإن لم يكن ذلك) أقول معطوف على قوله فلان كان ذلك وقوله إشارة إلى قولها ما أن يكون في بيت أحدهما أو يدخل بها (قوله وإن لم يذكر تاريخهما) أقول أو استوى تاريخهما (قوله والجواب أن ذلك الخ) أقول أشبه بقوله ذلك إلى قوله بطوار أن الأول طلقها

وان خضع كان الاول فلما انفرد أحدهما المرأة ثم بعد ذلك المينة وقضى بها ثم ادعى الآخر وأقام على مثل ذلك لا يحكم
بها لان القضاء الاول قد مضى فلا يقضى بمادته (٢٢١)

الان يؤقت شهود المدي
الناني وقتا سابقا بقضى
له لانه ظهر ان الخطأ في
الاول يقين (قوله وكذا
اذا كانت المرأة في يد
الزوج) مريسته قال
(ولو ادعى اثنتان كل واحد
منهما انما اشترى منه
هذا العبد) عيني
بدرج بل ادعى اثنتان
فكل واحد منهما ماله
اشترى منه هذا العبد
قال المصنف (معناه من
صاحب اليد) احتراز عما
ساقى بعد هذه المسئلة
(وأما على ذلك) (بينة) من
غير تأييد فكل واحد
منهما باختيار ان شاء أخذ
نصف العبد بنصف الثمن
الذي شهد به بينته ورجع
على الباقي بنصف غنمه ان
كانت قد نسده لاستوائهما
في الدعوى وأما في كلو كان
دعواهما في المالك المطلق
وأما المينة (وان شاعرت)
لان شرط العقد الذي يدعيه
وهو اتحاد الصفقة فغير
عليه

(ولو نفرد أحدهما بالدعوى والمرأة بعد تمام المينة وقضى بها القاضى له ثم ادعى الآخر وأقام المينة
على مثل ذلك لا يحكم بها) لان القضاء الاول قد مضى فلا يقضى بمادته (الان يؤقت
شهود الثاني سابقا) لانه ظهر ان الخطأ في الاول يقين وكذا اذ كانت المرأة في الزوج ونكاحه
ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق قال (ولو ادعى اثنتان كل واحد منهما انما اشترى منه
هذا العبد) معناه من صاحب اليد وأما ما بينه (فكل واحد منهما باختيار ان شاء أخذ نصف
العبد بنصف الثمن وان شاعرت) لان القاضى يقضى بينهما ما يصفين لاستوائهما في السبب فصار
كالتفصيلين اذا باع كل واحد منهما من رجل وأجاز المالك اليعين يختار كل واحد منهما ماله فغير عليه
شرط عقد

واحد فربما بين الدعوى حالة الحلية وبين الدعوى بعد الوفاة والفرق أن المقتضى في حال الحلية هي المرأة
وهي لا تصلح للشركة بينهما والمقتضى بعد الوفاة هو الميراث وهو لا يقبل الشركة فان باع وتثبتت
التسعين الأبوين وورث الابن من كل واحد منهما ميراثا من كمال لان البينة لا تقهر كذا في غاية
البيان فتلحق الفصول وفي الفصول تعلقا من المحيط (ولو نفرد أحدهما بالدعوى) يعني ان العقد ذكر
من قبل فليأخذ أحدهما ولو نفرد أحدهما بالدعوى (والمرأة بعد تمام المينة وقضى بها القاضى
له ثم ادعى الآخر وأقام المينة على مثل ذلك لا يحكم بذلك) أي عاذاها الثاني (لان القضاء الاول قد مضى
فلا يقضى بمادته) أي لا يقضى القضاء المينة الثانية التي هي مثل الاولى بل دونها لان
الاولى تأكدت بالقضاء وهذا لان في الثبوت لا يقضى للمثل والمثل ولهذا لا يهدم الرأي كذا
في غاية البيان (الان يؤقت شهود الثاني سابقا) أي وقتا سابقا فانه يقضى حينئذ عاذاها الثاني (لانه
ظهر ان الخطأ في الاول يقين) حيث ظهر أنه تزوج منسكوحة الغير أقول في قول المصنف يقين فباع
لان البينات من الثبوت لا من البينات على ما صرحوا به ولعل صاحب الكافي تنبه به حيث ترك لفظة
يقين في محرمه (وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه
السبق) فذكر بيان هذا المسئلة على الوجه الاثم فبما ذكرنا من قبل فتلحق الميسوط (قال
أي القدر الذي في محتمره) (ولو ادعى اثنتان كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد) قال المصنف
(معناه) أي معنى قوله منه (من صاحب اليد) وانما نسده لان كل واحد منهما هو ادعى الشراء
من غير صاحب اليد فهو لا يعمل امان بينهما الشراء من واحد أو اثنين فالحكم على التخصيص به
بعد هنا في الكتاب كذا في النهاية وغيرها ثم ان تمام قول القدرى (وأما بينة) أي أقام كل واحد
منهما بينة على مادته حمل صاحب الغاية هذا القول على ما رواه أهلنا من غير وقت حيث قال في
شرح المقام وأما على ذلك بينة من غير وقت فكأنما أخذت من تصرف صاحب الكافي فهنا حيث
قال في شرح المقام وانوقت واحد من البينتين وقتا أو في الاولى نعهه لما يؤقتا وما وقتا وقتها
على السواء لان حكمها بين الصورتين سواء على ما صرح به في مبسوط شيخ الاسلام والآخرين وقتا أو
فانضبان وما في الاعتبار ولفظ الكتاب صاعد التعميم لهما ولو لم يعم زمان يكون صورتا وقتا وقتها
على السواء متروكة في الكتاب بالكلية من غير أقسام هذه المسئلة لعدم دخولها في الصور الاربعة
المتشعبة من هذه المسئلة ولا يعني بهذا ذلك (فكل واحد منهما باختيار ان شاء أخذ نصف
العبد بنصف الثمن وان شاعرت) لان القاضى يقضى بينهما ما يصفين لاستوائهما في السبب فصار
كالتفصيلين اذا باع كل واحد منهما من رجل وأجاز المالك اليعين يختار كل واحد منهما ماله فغير عليه
شرط عقد

(قوله لان شرط العقد
الخ) أقول الظاهر ان
المراد من شرط العقد
هو الرضا وقد تقرر لانه
مأرضى بالعقد الا ليس له
كل المبيع وانما لم يسلم
اختل رضاءه بغيره

الصفقة كما صرح به العلامة الكاكي يؤقت على المصنف لعل رغبته في تلك السبل وأيضا الاتحاد وصف العقد فكيف يكون
شرطه

توارد الصنفين على عين واحدة كلاف وقت واحد فليشئ أن تبطل البيعتان أحسب بأنهم لم يشهدوا بكونهما في وقت واحد بل شهدوا بنفس العقد فباز أن يكون كل منهما اعتد سبعا في وقت أطلقه الشاهدان (فان قضى القاضي بينهما نصفين فقال أحدهما لا أخأركم يكن لا تران ياخذ جميعه لانه صار مقتضاه بالعقد فأنسخ قضاء القاضي متى أنسخ قضاء القاضي لا يعود إلا بجدد ولا يوجد فان قيل هو مدع فكيف يكون مقتضا عليه أجاب بقوله (هذا لا يخص فيه) أي في النصف القاضي به (الظهور استحقاقه بالينة لولا بينة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل تخيير القاضي) وهو القضاء عليه حيث كلفه أن يأخذ الجميع لانه مدعي الكل وأبطله فامته

(قوله أحسب بأنهم لم يشهدوا بكونهما في وقت واحد) أقول فيه بحث فانهما إذا شهدا بكونهما في وقت واحد فليحظر ذلك أيضا وصحبه من الشارح في الصفقة الثالثة من الورق الآتي قال الاتحاق ناقلا عن مسبوط شيخ الاسلام بكسر المروف بخوارزمه

فعلل رغبته في ثبوت الكل فردوا بأخذ كل الثمن (فان قضى القاضي بينهما فقال أحدهما لا أخأركم يكن لا تران ياخذ جميعه) لانهما مقتضاه عليه في النصف فأنسخ البيع فيه وهذا لا يخص فيه لظهور استحقاقه بالينة لولا بينة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك قبل تخيير القاضي وهو رضاه لانهما رضيا بالعقد لا ليس له كل البيع فاذا لم يسل اختل رضاه بتفرق الصفقة عليه كذا في معراج الدرر أجاز من الكافي وفسر صاحب العناية شرط عقده بالتحقق حيث قال لان شرط الصفقة الذي يدعيه هو اتحاد الصفقة قد تغير عليه (فعلل رغبته في عقد الكل) ولم يحصل (فردوا بأخذ كل الثمن) وقال بعض الفضلاء مردا على صاحب العناية الظاهر أن المراد من شرط الصفقة الرضا وقد تغير لانهما رضيا بالعقد لا ليس له كل البيع واذا لم يسل اختل رضاه بتفرق الصفقة كما صرح العلامة الكا كرويه بقوله المصنف فخلل رغبته في عقد الكل وأيضاً لاتحاد وصف العقد فكيف يكون شرطه انتهى أقول الثاني هو تصرف نفس ذلك القائل ههنا ساطعاً ما قبله يؤيد قول المصنف فخلل رغبته في عقد الكل فلان قول المصنف هذا يؤيد كراهية صاحب العناية أكثر من أن يؤيد كراهية العلامة الكا كرويه معراج الدرر كما يظهر بالتأمل الصادر وأما قوله وأيضاً لاتحاد وصف العقد المخفان مراد صاحب العناية أن اتحاد الصفقة شرط صحة العقد لانه شرط نفس العقد كما أن الرضا أيضاً كذلك لتصق نفس العقد فلو ادعى بيع الكرم مع اتفاده الرضا فيه وأن مراد المصنف أنه تغير شرط صحة عقده لأنه تغير شرط نفس عقده والامساخ أنه يأخذ نصف البعدين نصف الثمن بهم ذلك العقد ثم من جهة العقد وصف العقد كاتحاد الصفقة وأنه لا يجوز في كون أحد وصفيه شرط الآخر وقال صاحب العناية فان قيل كذب أحدي السنتين مشيق لاستحالة توارد العقدين على عين واحدة كلاف وقت واحد فليشئ أن تبطل البيعتان أحسب بأنهم لم يشهدوا بكونهما في وقت واحد بل شهدوا بنفس العقد فباز أن يكون كل منهما اعتد سبعا في وقت أطلقه الشاهدان اه وأخبر من بعض الفضلاء على جوابه حيث قال فيه بحث فانهما إذا شهدا بكونهما في وقت واحد فليحظر ذلك أيضا وصحبه من الشارح التصريح به في الورق الآتي قد ذكره الاتحاق ههنا ناقلا عن مسبوط شيخ الاسلام لجواب الشارح لا ينبغي دفع ما إذا أورد عليه انتهى أقول لم يمت جواب صاحب العناية ههنا تقسيمه مسئلة الكتاب فيما سبق بقوله من غير وقت لحقت بيمين جوابه فان محتاج اليه من الجواب ههنا انما هو مقدار ما دفع السؤال عن مسئلة الكتاب وقضيل هذا على ذلك التفسير وأما دفع السؤال عن مسئلة أخرى غير مذكورة في الكتاب ففهم من الكلام ههنا فلا يمتري في عدم دفع جوابه بذلك ثم تقسيمه هناك ليس مناسباً كما قلنا ولكنه كلام آخر موضعه ثم إن ههنا جواب آخر داخلاً للسؤال عن السنتين معاً ذكره أيضاً صاحب الكافي وعامة الشارح وهما أن البيعين يتصور وقوعهما في وقت واحد بيان وكل المالك رجل كل واحد منهما على الاتزان في سعيه فباعه كل واحد من الوكيلين فعلم من رجل فله يجوز وعقد الوكيل كصفاء الوكيل ويضاق عقده في الموكل بما زان ثبت أنه لا يستقبل ورود البيعين في زمان واحد من رجل واحد على عين واحدة كلا (فان قضى القاضي به) أي بالمد (بينهما) أي بين المدعين (فقال أحدهما لا أخأركم) أي لا أخأركم لاخذ (لم يكن لا تران ياخذ جميعه لانه) أي الآخر (صار مقتضاه عليه في النصف فأنسخ البيع فيه) أي في هذا النصف والعقدين أنسخ قضاء القاضي لا يعود إلا بجدد ولا يوجد فان قيل هو مدع فكيف يكون مقتضاه عليه أجاب بقوله (وهذا لا يخص فيه) أي في النصف القاضي به (الظهور استحقاقه بالينة لولا بينة صاحبه بخلاف ما لو قال ذلك) أي بخلاف ما لو قال أحدهما لا أخأركم لاخذ (قبل تخيير القاضي)

فان ادعى الثمن من واحد والعين في يد ثالث ولم يؤخر أو أواخر ثلثهما على السوا فله قضى بالمد بينهما أي صفين ثم يخير كل واحد منهما ان شاء أخذه نصفها نصف الثمن وان شاع ترك فجواب الشارح لا ينبغي دفع ما إذا أورد عليه فلتأمل

حيث يكون له أن يأخذ الجميع لأنه في الكل ولم يفسح سيده والعود إلى النصف للزاجعة ولم توجد
وتقديره تسليم أحد الشفعين قبل القضاء وتقرير الأول تسليمه بعد القضاء (ولو ذكر كل واحد
منهما نار يخافه ولا دلل منها) لأنه أثبت الشراء في زمان لا يتزعمه فيها أحد فادفع الآخر به (ولو
وقت أحدهما ولم توثق الأخرى فهو لصاحب الوقت) لتبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الآخر
أن يكون قبضه أو بعده فلا يقضى به بالشك (وإن لم يذكر أيا منهما مع أحدهما قبض فهو أولى)
ومعناه في يده

أي قبل القضاء عليه بالتسليم (حيث يكون له أن يأخذ الجميع لأنه في الكل) وجهه تسليمه
(ولم يفسح سيده) أي لم يفسح سبب استحقاق الكل في شيء (والعود إلى النصف للزاجعة ولم توجد)
يعني إنما كان القضاء بالنصف لم يقع وهو من الزاجعة صاحبه فإذا زال المانع حيث لم توجد الزاجعة
فقط في الكل (وتقديره) أي تقدير ما قال أحد مدعي الشراء لا اختيار الاختيار فخير القاضى (تسليم
أحد الشفعين قبل القضاء) أي تسليم أحدهما الشفعة قبل قضاء القاضى به لهما حيث يكون
لا آخر أن يأخذ جميع الدار (وتقدير الأول) أي تقدير ما قال أحد مدعي الشراء لا اختيار الاختيار بعد
قضاء القاضى لهما بالتسليم (تسليمه بعد القضاء) أي تسليم أحد الشفعين الشفعة بعد قضاء القاضى
به لهما حيث لا يكون لا آخر لا اختيار نصف الدار واعلم أنه لم يذكر في بعض نسخ الهداية قوة والعود
إلى النصف للزاجعة أي هنا وذكر في بعضها أول هذا لم يقع شرعه في بعض الشروع ووقع في بعضها
ولحن اختياره شرعه والتسليم على عدم وجوده في بعض النسخ (ولو ذكر كل واحد منهما نار يخافه
فهو الأول منهما) هذا لفظ القدرى في مختصره قال المصنف (لأنه أثبت الشراء في زمان لا يتزعمه
فيه أحد) فخصه من ذلك الوقت (فادفع الآخر به) إذ قد تبين أن الآخر اشترا من غير المالك
فكان شراؤه أهلا (ولو وقت أحدهما) أي أحدي البيتين (ولم توثق الأخرى فهو لصاحب
الوقت لتبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الآخر أن يكون قبضه أو بعده فلا يقضى به بالشك) أقول
فيه شيء وهو أن الآخر أثبت الملك أيضا وأما الشك في أنه قبل ذلك الوقت أو بعده فاحتمل قلبيته
فتنفي رجائه على صاحب الوقت واحتمل بعديته بتنفي العكس لما الوجه في العمل بالاحتمال
الثاني على أن الشك في أن أحدهما مقدم على الآخر أو مؤخر عنه يستلزم الشك أيضا في أن الآخر
مقدم عليه أو مؤخر عنه فلم يظهر الرجحان في جانب فالوجه ما ذكره صاحب الكافي حيث قال ولو
وقت أحدهما ولم توثق الأخرى قضى به لصاحب الوقت لأنه ثبت للمالك في ذلك الوقت والحق لم يوثق
ثبت له في الحال لأن شرا أحدهما في قبضه حدوثه إلى أقرب الأوقات ما لم يثبت التاريخ فتكون
شراهما الوقت سابقا فكان أولى انتهى (وإن لم يذكر أيا منهما مع أحدهما قبض فهو أولى) هذا
لفظ القدرى في مختصره قال المصنف (ومعناه) أي معنى قوله ومع أحدهما قبض (أنه
في يده) أي القبض ثابت في يده معاينة (وإنما احتج إلى التفسير بهذا لأن قوله ومع أحدهما قبض
يجوز أن يجعل على أن يكون معناه أثبت قبضه بالينة فيما مضى من الزمان وهو في الحال قيد الباع
وحال أن يكون الحكم من ذلك على خلاف هذا حيث ذكر في الفخرة تبوت اليد لأحد المدعين بالهبة
كذلك في النهاية وغيرها أقول في ههنا كلام وهو أن الظاهر أن هذا المسئلة والمسئلة السابقة التي كانت
مذكورة أيضا في مختصر القدرى وهي قوة ولو ذكر كل واحد منهما نار يخافه ولا دلل منهما وكذا المسئلة
التي ذكرها المصنف في العين وهي قوة ولو وقت أحدهما ولم توثق الأخرى فهو لصاحب الوقت كليهما من
شعب المسئلة المذكورة وهي قوة ولو ادعى اثنتان كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد ومقره غير رشيد
البه له يصدق في من قبله لا بدع ولا ذكر كرامة البينة كما كان الأسلوب المطرد عند الانتقال إلى

ولم يفسح سيده وزال المانع
وهو من الزاجعة الآخر (قوله)
حيث يكون له أن يأخذ
الجميع) يشير إلى أن الخيار
باقى وكبعض الشارحين
قالوا عن مبسوط شيخ
الاسلام خواهر زعماته
لا خيار وهو الظاهر ولو ذكر
كل واحد منهما نار يخافه
فهو الأول منهما لأنه
أثبت الشراء في زمان لا يتزعمه
فيه أحد فادفع الآخر به
ولو وقت أحدهما لم توجد
الأخرى فهو لصاحب الوقت
لتبوت ملكه في ذلك
الوقت ومع احتمال الآخر
أن يكون قبضه أو بعده
فلا يقضى به بالشك ولو لم
ذكر أيا منهما لكسبه في يد
أحدهما فهو أولى

(قوله وقوله حيث يكون له)
الرفقة بشر إلى أن الخيار
الحق أقول ولا فكل ما ينبغي
أن يقول حيث يأخذ
الجميع ولا يعدل كلام
المصنف على المشاكسة
(قوله وذكر بعض الشارحين)
أقول أرا إذا انضاف

(٢٣٤) سبق شرأته) وتحقق ذلك بتوقفه على مقدمتين أحدهما أن الحادث

لان عكسه من قبضه يدل على سبق شرأته ولانهما استويا في الاثبات فلا تنقض البسدا الثابتة بالشك

مسئلة مستقلة وقد قال المصنف في صدر المسئلة معناه من صاحب اليد يقتضى ذلك أن يكون وضع المسئلة فيما إذا كان المدعى في يد البائع وقال ههنا معناه أنه في يد أى أحد المدينين فاقضى هذا أن يكون المدعى في يد المشتري فكان على الفلأوضع المسئلة قتيلا في التوجيه (لان عكسه من قبضه يدل على سبق شرأته) لتعليل المسئلة المذكورة قال صاحب العناية وتوقف ذلك بتوقفه على مقدمتين أحدهما أن الحادث يضاف الى أقرب الاوقات والثانية أن لمع البعد بعد زمانية فهو بعد فلا تعرف هذا قبض القايض وشراء غيره لكان فضايل الى أقرب الاوقات فيصم بشريهما في الحال وقبض القايض مبنى على شرأته ومتأخر عنه طاهر ا فكان بعد شرأته وبطل من ذلك أن يكون شراء غير القايض بعد شراء القايض فكان شرأوه أقدم تاريخا ولقد تقدم أن التاريخ المتقدم أولى انتهى أقول قد أخذ هذا التحقيق من تقرير صاحب الكلى وعليه عامة الشراح لكن لا يفي على ذي طرفة سلمة أن ساجرت عليه طاعة المصنف في أسلوب تقريره من اجزاء الكلام وتنجيع الرام ما ياتي أن يكون مراد ذلك اذوارا ذلك لا كنى بأن قال لان قبضه يدل على سبق شرأته لخصم بل هو مراد ذلك التحقيق فلا يبي أن كنى كنى من قبضه موقع حسن فغنى الى ان تحقيق مراده هو أن تمكن أحدهما من قبض المدعى يدل على كون شرأته ا ما سابقا لثو كان شرأه غير القايض ا ما سابقا لثو تمكن القايض من قبضه فله بصريحه من قبضه على القايض والافسان لا يتمكن عادة من قبض ملك الغير بل انما يتمكن من قبض ملك نفسه فلما تمكن القايض من قبضه دل عكسه منه على سبق شرأته وهذا المعنى مع كونه طاهرا من عبارة المصنف بلا كلفة ولا توقف على بسط مقدمة اجنبية مستظهر شرأته الجلية عن قريبان شاء الله تعالى (ولانهما استويا في الاثبات) أى ولان القايض وغير القايض استويا في اثبات الشراء بالينة والقايض أمر مرجح وهو يد بالينة بالمعانة لان غير القايض يحصل أن يكون قبل القايض في العقد فينبض يد القايض وأن يكون بعده في العقد فلا يقضى به فصار أمره مشكوكا (فلا تنقض البسدا الثابتة بالشك) لا يقال بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد مبنى أن ترجح بينة غير القايض لانا نقول بينة الخارج انما تكون أولى من بينة ذى اليد اذا ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى الملك بسببهما سياتى نص عليه صاحب الكافي ههنا وقد صرحوا به في مواضع منها ما عرف أو ال باب البمين قال صاحب العناية وطوبى بالفرق بين هذين ما اذا ادعى الشراء من اثنين وأما بالينة وأحدهما قايض فان الخارج هناك أولى والجواب أن كل واحد من المدينين غم يحتاج الى اثبات الملك بالينة أولا فاجتمع في حق الباتمين بينة الخارج وذى اليد فكان بينة الخارج أولى وههنا ليس كذلك انتهى وقد سبقه الى هذا السؤال والجواب صاحب التهاية وزاد في البيان حيث قال فاما ههنا فلا يحتاج الى اثبات الملك بل هو ثابت تصدقهما عليه انما حاجتهما الى اثبات سبب الاستحقاق عليه وسبب القايض أقوى لنا كدهم القايض فكان هو أولى انتهى أقول في الجواب بحث وهو أن الذى ثبت لكل واحد من المدينين الملك فحقه وهو باع كل واحد منهما ليس بذى يدل هو خارج كغير القايض من المدينين وكون بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد ههنا اذا اثبت الملك لانهما مسلم وأما فيما اذا اثبت الخارج أثره فنوع الأبرى أن الدليل الذى خصموا لاثبات كون بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد وهو أن بينة الخارج أكثر اثباتا وأطهرها فان قدر ما أثبتته اليد لا تثبت بينة ذى اليد دليل مطلق الملك انتهى انما يجرى فيما اذا اثبت الملك لانهما لافيا

(لان عكسه من قبضه يدل على سبق شرأته) وتحقق ذلك بتوقفه على مقدمتين أحدهما أن الحادث يضاف الى أقرب الاوقات والثانية أن لمع البعد بعد زمانية فهو بعد فلا تعرف هذا قبض القايض وشراء غيره لكان فضايل الى أقرب الاوقات فيصم بشريهما في الحال وقبض القايض مبنى على شرأته ومتأخر عنه طاهر ا فكان بعد شرأته وبطل من ذلك أن يكون شراء غير القايض بعد شراء القايض فكان شرأوه أقدم تاريخا ولقد تقدم أن التاريخ المتقدم أولى انتهى أقول قد أخذ هذا التحقيق من تقرير صاحب الكلى وعليه عامة الشراح لكن لا يفي على ذي طرفة سلمة أن ساجرت عليه طاعة المصنف في أسلوب تقريره من اجزاء الكلام وتنجيع الرام ما ياتي أن يكون مراد ذلك اذوارا ذلك لا كنى بأن قال لان قبضه يدل على سبق شرأته لخصم بل هو مراد ذلك التحقيق فلا يبي أن كنى كنى من قبضه موقع حسن فغنى الى ان تحقيق مراده هو أن تمكن أحدهما من قبض المدعى يدل على كون شرأته ا ما سابقا لثو كان شرأه غير القايض ا ما سابقا لثو تمكن القايض من قبضه فله بصريحه من قبضه على القايض والافسان لا يتمكن عادة من قبض ملك الغير بل انما يتمكن من قبض ملك نفسه فلما تمكن القايض من قبضه دل عكسه منه على سبق شرأته وهذا المعنى مع كونه طاهرا من عبارة المصنف بلا كلفة ولا توقف على بسط مقدمة اجنبية مستظهر شرأته الجلية عن قريبان شاء الله تعالى (ولانهما استويا في الاثبات) أى ولان القايض وغير القايض استويا في اثبات الشراء بالينة والقايض أمر مرجح وهو يد بالينة بالمعانة لان غير القايض يحصل أن يكون قبل القايض في العقد فينبض يد القايض وأن يكون بعده في العقد فلا يقضى به فصار أمره مشكوكا (فلا تنقض البسدا الثابتة بالشك) لا يقال بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد مبنى أن ترجح بينة غير القايض لانا نقول بينة الخارج انما تكون أولى من بينة ذى اليد اذا ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى الملك بسببهما سياتى نص عليه صاحب الكافي ههنا وقد صرحوا به في مواضع منها ما عرف أو ال باب البمين قال صاحب العناية وطوبى بالفرق بين هذين ما اذا ادعى الشراء من اثنين وأما بالينة وأحدهما قايض فان الخارج هناك أولى والجواب أن كل واحد من المدينين غم يحتاج الى اثبات الملك بالينة أولا فاجتمع في حق الباتمين بينة الخارج وذى اليد فكان بينة الخارج أولى وههنا ليس كذلك انتهى وقد سبقه الى هذا السؤال والجواب صاحب التهاية وزاد في البيان حيث قال فاما ههنا فلا يحتاج الى اثبات الملك بل هو ثابت تصدقهما عليه انما حاجتهما الى اثبات سبب الاستحقاق عليه وسبب القايض أقوى لنا كدهم القايض فكان هو أولى انتهى أقول في الجواب بحث وهو أن الذى ثبت لكل واحد من المدينين الملك فحقه وهو باع كل واحد منهما ليس بذى يدل هو خارج كغير القايض من المدينين وكون بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد ههنا اذا اثبت الملك لانهما مسلم وأما فيما اذا اثبت الخارج أثره فنوع الأبرى أن الدليل الذى خصموا لاثبات كون بينة الخارج أولى من بينة ذى اليد وهو أن بينة الخارج أكثر اثباتا وأطهرها فان قدر ما أثبتته اليد لا تثبت بينة ذى اليد دليل مطلق الملك انتهى انما يجرى فيما اذا اثبت الملك لانهما لافيا

(قوله وبينه غير القايض قد تكون الخ) أقول اذا كانت شهادتهم بالشراء المقدم (قوله وقد لا يكون) أقول اذا كان الشهود به

الشرائط أثار (قوله يحتاج الى اثبات الملك) أقول أى الملك المطلق (قوله وههنا ليس كذلك) أقول لانها هما اذا على أن الملك كان للبايع

(وكذا إذا ذكر الأخر) معنى سنة الخارج (وقتا) فهو الداعي لأن ذلك الوقت لا يزال احتملا سبق ذى البذل (وقوله لما بينا) إشارة إلى قوله لا نغتنك من قبضه يدل على سبق شرائه (الآن) يشهد به ودان الخارج أن (٣٣٥) شرائه كان قبل شرائه صاحب البذل فإنه

تقتض بها اليد (لان الصريح يفوق الدلالة) وأنا ادعى أحدهما شراء والأخر هبة وقبضا (قال المصنف (معناه من واحد) احترازا عما إذا كان نقل من اثنين كاسبيحي (وأما ما بينة ولا يخرج معهم معاملة الشراء أولى) لانه (لكونه معاوضة من الجانبين) كان أقوى ولان الشراء ثبتت الملك بنفسه والهبة لا تثبت الا بالقبض فكان الشراء والهبة ثابتين معا والشراء ثبتت الملك دون الهبة لتوقفها على القبض

(قوله وتو له لما بينا إشارة إلى قوله لا نغتنك الخ) أقول لا بد من التأمل أنه هل يقتضى هاتيك حقيقة المبيع على المصدقين بل الظاهر أنه إشارة إلى قوله لا تنقص اليد الثابتة بالملك الآن قوله لان الصريح الخ يؤيد الأول (قوله) ولان الشراء إلى قوله ما بين معا الخ) أقول بل ثبت الشراء مع القبض إذا ما دلت يضاف إلى أقرب الأوقات على ما مر أضافا لا يثبت عطفيه التي هوسيت لما تعدى الشراء وهذا والظاهر أن قوله ولا يثبت الملك بنفسه الخ دليل آخر لكون الشراء أقوى لا لكونه أولى فلهزم

وكذا لو ذكر الأخر وقتا لما بينا الآن يشهد أن شرائه كان قبل شرائه صاحب البذل لان الصريح يفوق الدلالة (قال (وان ادعى أحدهما شراء والأخر هبة وقبضا) معناه من واحد (وأما ما بينة ولا يخرج معهم معاملة الشراء أولى) لان الشراء أقوى لكونه معاوضة من الجانبين ولا يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض

إذا ابتاعنا من خارج آخر كالإيجي فتأمل (وكذا لو ذكر الأخر وقتا) أي لو ذكر غير القابض وقتا مكان العبد في اليد أيضا (لما بينا) قال صاحب الناجية بل طاعة الشراء قوله لما بينا إشارة إلى قوله لا نغتنك من قبضه يدل على سبق شرائه أقول رد عليهم أنهم جأوا قول المصنف فيعاصر لان غتنك من قبضه يدل على سبق شرائه على التحقيق المتي على المصدقين كما مر وذلك التحقيق لا يجري فيما إذا ذكر الأخر وقتا لانه لما ثبت شراء الأخر التي هو غير القابض في وقت معين لا يبق مجال لان نضاف إلى أقرب الأوقات لان إضافة الحادث إلى أقرب الأوقات انما تصور فيما إذا ثبت التاريخ فلم يحصل المصلحة الأولى ولما ثبت تاريخ قبض القابض أضيق إلى أقرب الأوقات التي هو الحال فلا يمكن شراءه انعم القابض بعد شرائه القابض فلم يحصل المقدمة الثانية وأما شراء القابض فانه وان كانا قابضين قبضه في الظاهر فلا يقلل السبل على الصلاح دون الغصب كذا ذكرنا فيعاصر لأنه ليس بتعين سبق على الوقت الذي ذكره الأخر بل يحصل أن يكون قبضه أو بعده فلا يقضى بالشك مثل ما ذكرنا المصنف فيما إذا لم يثبت أحدهما وقت الآخر لم يكن لاحدهما قبض فالسوابق ان يحمل قول المصنف فيعاصر لان غتنك من قبضه يدل على سبق شرائه على المعنى الذي ذكرناه هناك ثم يحصل قوله ههنا لما بينا إشارة إلى ذلك القول إذا المعنى المذكور يقتضي فيلحق فيه أيضا كالإيجي وهذا الفرق الذي أشير إليه فيعاصر آنفا (الآن يشهد) أي يشهد بالخارج (أن شرائه) أي شرائه من خارج مكان (قبل شرائه صاحب البذل) حيث يكون الخارج أولى (لان الصريح يفوق الدلالة) معنى أن تقدم عقد الخارج حيث ثبتت تصرفه وهو مقدم عقد الآخر بالادلة حيث دل غتنك من قبضه على سبق شرائه كما مر ولا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح (قال) أمه القندوري في مختصره (وان ادعى أحدهما شراء والأخر هبة وقبضا) قال المصنف (معناه من واحد) أي معنى ما قلناه القندوري ادعى أحدهما شراء والأخر هبة وقبضا من شخص واحد وانما عقبيه احترازا عما إذا كان ذلك من اثنين فان المصدقين حيث نسوا أو لا أوله والشراء على الهبة كاسبيحي بعد ثمان غمام لفظ القندوري (وأما ما بينة ولا يخرج معهم معاملة الشراء أولى)

وكذا الحكم إذا راعوا زمان قبضهما على السواء كذا كر في غاية البيان فضلا عن مسوط شيخ الاسلام (لان الشراء أقوى) أي من الهبة (لكونه معاوضة من الجانبين) والهبة تبرع وجوب الاحتفاظ من جانب فكانت بينة الشراء مثبتة لاكثر فكانت أولى لان البينات ترجح بكثره الآيات (ولانه ثبتت الملك بنفسه) عطف على قوله لكونه معاوضة من الجانبين لا على قوله لان الشراء أقوى أي ولان الشراء ثبتت الملك بنفسه من غير توقف على شيء (والملك في الهبة يتوقف على القبض) ولأنك أن ما يثبت الملك بذاته أقوى مما يثبت به واسطة التعريف فكان هذا دليلا آخر على كون الشراء أقوى من الهبة يشهد بذلك قول المصنف فيما سبق في استوائهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة معاوضة فثبتت الملك بنفسه انتهى قال صاحب النجاة في شرح هذا المقام لانه لكونه معاوضة من الجانبين كان أقوى ولان الشراء ثبتت الملك بنفسه والهبة لا تثبت الا بالقبض فكان الشراء الهبة ثابتين

(٣٣٩ - تكملة سلاس) يشهد بذلك قوله في دليل المستهالة لانه لا استواء لهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة مثبتت الملك بنفسه كالإيجي (قوله دون الهبة لتوقفها على القبض) أقول فكان ملك مدي الشراء سابقا

وكذا إذا ادعى أحدهما التبرع أو الآخر الصدقة والقبض وقوله (لما ينأ) إشارة إلى ما ذكره من الوجهين في أن التبرع أو القبول (وإذا ادعى أحدهما هبة وقضوا لا خر صدقة وقضاها مساو أو يقضى به بينهما لاستوائهما في وجه التبرع) فان قيل لأن تسل التساوي فان الصدقة لازمة لا تقبل الرجوع دون الهبة أوجب بقوله ولا ترجع بالزوم وقتر برمان التبرع بالزوم ترجع بالزوم يرجع إلى المسأل أي بما يظهر أثره في ثاني الحال إذا تفرج وعبارة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل ولا ترجع عما رجع إلى المسأل لأن التراجع إنما يكون بمعنى فاقم (٢٣٦) في الحال (وهذا) أي الحكم بالتصنيف بينهما (فما لا يمتثل القسمة)

وكذا التبرع والصدقة مع القبض لما ينأ (والهبة والقبض والصدقة مع القبض سواء حتى يقضى بينهما) لاستوائهما في وجه التبرع ولا ترجع بالزوم لأنه يرجع إلى المسأل والتبرع جميعاً بمعنى فاقم في الحال وهذا فيما لا يمتثل القسمة صحيح وكذا فيما يمتثلها عند البعض لأن كل واحد منهما أثبت قبضه في الكل ثم الشيوع بعد ذلك طارئ وذلك لا يمنع صحة

الهبة والصدقة (وعند البعض لا يصح) ولا يقضى لهما شيئاً لأنه تنفذ الهبة في الشائع فصار كالهبة التي تنفذ على الزبائن قبل هذا أو في شقة أمامه أي يوسف ومحمد فينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بالنصف على قياس هيئة الدار لرجلين والأصح أنه لا يصح في قولهم جميعاً لانا وقضينا لكل واحد منهما بالنصف فاقماً نقضى له بالعقد الذي شهد به شهوده وعند اختلاف العقدين لا يجوز الهبة لرجلين عندهم جميعاً وإنما ثبت الملك بقضاء القاضي ويمكن الشيوع في الملك المستغنى بالهبة مانع صحته

معاً والتبرع ثبت الملك دون الهبة لتوقفها على القبض انتهى أقول الظاهر من تقريره هذا كما ترى أنه جعل قول المصنف ولا نه ثبت الملك بنفسه معطوفاً على قوله لأن التبرع أقوى فيحصل كلا منهما دلالة مستقلة على أصل المسئلة وهو أولو به التبرع كما هو صريح كلام صاحب الكافي فهنا لكان لا ينبغي على ذي مسئلة أن يقول صاحب العناية بهذا وهذا وقوله لما ينأ إشارة إلى ما ذكره من الوجهين في أن التبرع أقوى انتهى ظاهر الدلالة على أن يكون قول المصنف ولا نه ثبت الملك الخ معطوفاً على قوله لكونه معاً وقصر الجانبين ويكون كل منهما وجهاً مستقلاً لكون التبرع أقوى كما تقرر فيما قبل فحين كلاً به يتألف لا ينبغي (وكذا التبرع والصدقة مع القبض) أي كذا الحكم إذا ادعى أحدهما التبرع والآخر الصدقة مع القبض (لما ينأ) إشارة إلى ما ذكره في المسئلة السابقة من الوجهين لكون التبرع أقوى (والهبة والقبض والصدقة مع القبض سواء) يعني إذا ادعى أحدهما هبة وقبضاً والآخر صدقة وقبضاً فهما سواء (حتى يقضى بينهما) أي تصديق كذا في الكافي وغيره لاستوائهما في وجه التبرع) فان قيل لأن تسل التساوي فان الصدقة لازمة لا تقبل الرجوع دون الهبة أوجب بقوله (ولا ترجع بالزوم لأنه يرجع إلى المسأل) أي يظهر أثره في ثاني الحال إذا تفرج وعبارة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل (والترجع بمعنى فاقم في الحال) أي التراجع عما يقع بمعنى فاقم في الحال لا ينبغي يرجع إلى المسأل ولا وجباً أيضاً لاجتماع الرجوع في الصدقة لمصالح المقصود وهو الثواب لا القوة السيولة لهذا لو وقعت الهبة لذي رسم محرم لم يرجع فيها أيضاً لمصالح المقصود وهو صلة الرسم (وهذا) أي القضاء بالتصنيف بينهما (فما لا يمتثل القسمة) كالحكم والرسي (صحيح وكذا فيما يمتثل) أي فيما يمتثل الانقسام كالفار واللبان (عند البعض لأن الشيوع طارئ) يعني أن كل واحد منهما ما أثبت قبضه في الكل إلا أنه لا يثبت البعض لاجتماع صاحبه فكان الشيوع طارئاً ولا يمنع صحة الهبة والصدقة (وعند البعض لا يصح) ولا يقضى لهما شيئاً لأنه تنفذ الهبة في الشائع فصار كالهبة التي تنفذ على الزبائن قبل هذا أو في شقة أمامه أي يوسف ومحمد رجوعاً لله فينبغي أن يقضى لكل واحد منهما بالنصف على قياس هيئة الدار لرجلين والأصح أنه لا يصح في قولهم جميعاً لانا وقضينا لكل واحد منهما بالنصف فاقماً نقضى له بالعقد الذي شهد به شهوده وعند اختلاف العقدين لا يجوز الهبة لرجلين عندهم جميعاً وإنما ثبت الملك بقضاء القاضي ويمكن الشيوع في الملك المستغنى بالهبة مانع صحته

(قوله وإذا ادعى أحدهما التبرع الخ) أقول والظاهر

أنه إذا ادعى أحدهما هبة فمضى عن صاحبه والاخر التبرع فكلا جواب المسئلة هذين القولين وغيرهما يعنيهما (قوله ترجع عما يرجع إلى المسأل) أقول لا ترجع عما يرجع إلى المسأل بل التراجع عما يكون بمعنى فاقم في الحال (قوله إذا تفرج عارفين عن عدم صحة الرجوع في المستقبل) أقول فان قيل ظهور الأمر في ثاني الحال إنما هو لقراءة العقد في الحال فثبت المطلوب قلنا لا نسلم بل له ولا لغيره لصدق وهو كوصول العوض للواهب فتأمل (قوله وعند اختلاف العقدين لا يجوز الهبة) أقول أي بدالهبة ما به الصدقة على سبيل عموم الجاز

قال (واذا ادعى أحدهما الشراء لم يلج) اذا ادعى أحدهما الشراء وادعت امرأته أنه تزوجها عليه وأطاعها البينة ولم يؤرخا وأورنا
ونار بينهما على السواء يقضي بالعبد بينهما لاستوائهما في القوفان كل واحد منهما معاملة معاوضة بنيت الملك بنفسه ولم أر على
زوجها نصف القيمة يرجع المشتري عليه نصف الثمن ان كان (٣٢٧) نقدها به وهذا عند أبي يوسف وقال

محمد الشراء أولى لان العمل
بالنفس مهمسا أمكن
واجب لكونها بحسن
هجر الشرع فان قدما
النكاح بطل العمل به لان
الشراء بعده يبطل اذا لم
يخبره المراء أو ان قدما
الشراء صرح العمل به لان
التزوج على ملك الغير
صحیح والنكحة صحیفة
ونكح القيمة ان لم يصر
صاحبه فبمن نقده ووجب
له ان على الزوج القيمة وقد ذكر
في الاسرار جواب أبي
يوسف عما قاله محمدان
القصود من ذكر السبب
ملك العین والنكاح اذا
تأخر لم يوجب ملك المسمى
كما اذا تأخر الشراء فهما
سواء في حق ملك العین

قال (واذا ادعى أحدهما الشراء وادعت امرأته أنه تزوجها عليه فمهما لو) لاستوائهما في النوة
فان كل واحد منهما معاملة معاوضة بنيت الملك بنفسه وهذا عند أبي يوسف وقال محمد الشراء أولى ولها
على الزوج القيمة لأنه أمكن العمل بالبينتين بتقديم الشراء انما التزوج على عين مملوكة الغير صحیح ونكح
قيمه عند تقدير تسليمه

وغيرها (قال) أي القدر وفي مختصره (واذا ادعى أحدهما الشراء) أي شراء شيء كعبد مثلاً
من رجل (وادعت امرأته) أي ذلك الرجل (تزوجها عليه) أي تزوج المرأة المدعة على ذلك
المسمى (فهما سواء) أي يقضي بذلك المسمى بينهما نصين (لإستوائهما) أي لإستواء الشراء والنكاح
في القوفان كل واحد منهما معاملة معاوضة بنيت الملك بنفسه) هذا اذا لم يؤرخا أو أرنا أو تأخر بينهما على
السواء أما اذا أرنا تاريخ أحدهما أسبق فالأسبق أولى كذا في غاية البيان فنقل عن مبسوط شيخ
الاسلام خواهر زاده وعن هذا قال صاحب العناية في فقر ومسئلة الكتاب اذا ادعى أحدهما
الشراء وادعت امرأته أنه تزوجها عليه وأطاعها البينة ولم يؤرخا وأورنا ونار بينهما على السواء يقضي
بالعبد بينهما انتهى وفي التبيين للإمام الزبلي ثم المرأة نصف العین ونصف قيمة العین على الزوج
لإستواء الأصل خرفص المسمى والمشتري نصف العین ويرجع نصف الثمن ان شاء من شاء لمصح لعقد
لتفريق الصفقة عليه انتهى (وهذا) أي الحكم المذكور وهو للتسوية بينهما (عند أبي يوسف) وقال
محمد الشراء أولى ولها على الزوج القيمة أي ولرأى على الزوج عنام قيمة العین المدعة (لأنه أمكن العمل
بالبينتين بتقديم الشراء) يعني أن العمل بالبينتين مهمسا أمكن واجب لكونها بحسن هجر الشرع فان
قدما النكاح بطل العمل به لان الشراء بعده يبطل اذا لم يخبر المراء أو ان قدما الشراء صرح العمل بها (اذا
التزوج على عين مملوكة) قد صحیح ويجب قيمته عند تقدير تسليمه بأن لا يجوز له صاحب قيمته تقديم
الشراء أقول ههنا اشكال ظاهر وهو ان العمل بالبينتين بتقديم الشراء انما يتصور فيما اذا لم يؤرخا وأما اذا
أرخا ونار بينهما على السواء فلا كما لا يخفى والمسئلة تم الصورتين كما مر آنفا فكيف يتم خلاف محمد
وبلينا لما ذكر في الصورة الثانية ولو روع أحد تخصيص الخلاف بالصورة الاولى وقد عمل بعضهم
في دفعه فقال ويعين أن يقال معنى الشهادة على التارخين المقصدين أن يقول الشهود مثلاً كان العقد
في أول الشهر من اليوم الفلاني وظاهر أنه بيع فيه العقود المتعددة على التقيد والتأخر ان لم ير شامدين
يشهدان على وقت مضيق لا بيع فيه عقدان انتهى فتأمل قال صاحب العناية وذكر في الاسرار جواب
أبي يوسف عما قاله محمدان القصود من ذكر السبب ملك العین والنكاح اذا تأخر لم يوجب ملك المسمى
كما اذا تأخر الشراء فهما سواء في حق ملك العین انتهى وقال بعض الفضلاء في بحث لا يذنب في هذا
ما ذكره محمد فانه اذا تأخر النكاح ثبت ملك العین في المسمى لدى الشراء بصورة ومعنى وليدعة المهر
معنى فوجد العمل بالبينتين بقدر الامكان بخلاف ما اذا سرناهما انتهى أقول هذا البحث ساطع لانه
لا يثبت ملك العین لدى المهر عند تأخر النكاح لا بصورة ولا معنى اذ لم نسمع جعل ملك القيمة ملك العین
لا بسبب اللقطة ولا بسبب العرف ولتنبيه ذلك فلا يبي يوسف أن يقول القصود من ذكر السبب ملك

(قوله فان قدما النكاح
المخ) أقول كيف يقدم اذا
أرنا ونار بينهما على
السواء يخصص الخلاف
بما اذا لم يؤرخا خلاف
الظاهر من تقريره ويمكن
أن يقال معنى الشهادة على
أن التارخين المقصدين
أن يقولوا مثلاً كان العقد
في أول الشهر من اليوم
الفلاني وظاهر أنه بيع
فيه العقود المتعددة على

التقديم والتأخر ان لم ير شاهدين يشهدان على وقت مضيق لا بيع فيه عقدان اثنين وبه يظهر الجواب عن السؤال المذكور في رأس
الصفحة السابقة بوجه آخر (قوله وذكر في الاسرار ان قوله لم يوجب ملك المسمى المخ) أقول فيه بحث لا يذنب في هذا ما ذكره
محمد فانه اذا تأخر النكاح ثبت ملك العین في المسمى لدى الشراء بصورة ومعنى وليدعة المهر معنى فوجد العمل بالبينتين بقدر الامكان
بخلاف ما اذا سرناهما

(وإذا أدى أحدهما رهنًا وقضاه الآخر حرة وتوقضا وأقاما فالرهن أولى وهذا الاستحسان وفي القياس الهبة أولى لأنها ثبتت للمالك والرهن لا يشبه) فكانت منسبة الهبة أكثر أبناءنا فهي أولى (وجه الاستحسان أن المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان أقوى من عقد التبرع ولا ترد الهبة بشرط العوض فأما أولى من الرهن لأنها بيع مضمون وعقد الضمان أقوى من عقد (٢٣٨) التبرع ولا ترد الهبة بشرط العوض فأما أولى من الرهن لأنها بيع

(وإذا أدى أحدهما رهنًا وقضاه الآخر حرة وتوقضا وأقاما فإنه لا يشبه الرهن) وهذا الاستحسان وفي القياس الهبة أولى لأنها ثبتت للمالك والرهن لا يشبه (وجه الاستحسان أن المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان أقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لأنه بيع انتهى البيع أولى من الرهن لأنه عقد ضمان ثبتت الملق صورة ومعنى والرهن لا يشبهه إلا عند الهلاك معنى لاصورة فكذلك الهبة بشرط العوض (وأن أقام الخارجان البيعة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الأقدم أولى) لأنه أنبت أنه أول المالكين فلا يتلقى الملك إلا من جهته ولم يتلق إلا من رهنه (قال ولو ادعى المرء من واحد)

انتهى والبيع أولى من الرهن لأن البيع عقد ضمان ثبتت الملق صورة ومعنى والرهن لا يشبهه إلا عند الهلاك معنى لاصورة (وأن أقام الخارجان البيعة على الملك المطلق والتاريخ فصاحب التاريخ الأقدم أولى لأنه أنبت أنه أول المالكين) وكل من هو كذلك لا يتلقى الملك إلا من جهته والفرع أن الآخر لم يتلق منه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف آخره ونول محمد ألا ثم قال محمد يقضى بينهما ولا يكون لتاريخ غير أن أخ أحدهما دون الآخر ففي التواريخ أبي حنيفة أنه يقضى بينهما لأنه لا عبرة لتاريخ عند من لا أفراد في دعوى الملك المطلق في أصح الروايات وعلى قول أبي يوسف يقضى لمن أدرج على عقد يقضى لمن لم يدرج لأنه يدعى أولية الملك وسبيل تمام بيانه أن شاء الله تعالى (ولو ادعى الشراء من واحد وأقاما ولم يورثا أو أرتا وتاريخهما على السواء قضى بينهما وإن أرتا تاريخ متغايرين

العين صورتان لا دلالة لكتفي في المعنى إذ كرم بلغ القيمة فما سوا في حق ذلك (وإن أدى أحدهما رهنًا وقضاه الآخر حرة وتوقضا وأقاما فإنه لا يشبه الرهن) وهذا الاستحسان وفي القياس الهبة أولى لأنها ثبتت للمالك والرهن لا يشبه (وجه الاستحسان أن المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان أقوى) أي من عقد التبرع ولأن البيعة الرهن تثبت بجليل المهرين والدين والهبة لا تثبت إلا بدلا واحد فكانت أكثر أبناءنا فكانت أولى كذلك الشروح (بخلاف الهبة بشرط العوض) يعني أن ترد الهبة بشرط العوض فضا حث كانت أولى من الرهن (لأنه بيع انتهى) أي لأن الهبة بيع انتهى ونذكر الضمير الرابع إلى الهبة باعتبار اعتبارها بغيره وأما قول العقد (والبيع أولى من الرهن لأنه) أي البيع (عقد ضمان ثبتت الملك صورة ومعنى والرهن لا يشبهه إلا عند الهلاك معنى لاصورة فكذلك الهبة بشرط العوض) أي فكذلك الهبة بشرط العوض أولى من الرهن لكونها بيعا انتهى فقلت التبرع معنى قائم في الحال والهبة بشرط العوض بيع انتهى تبرع بإنشاءه تكون كالهبة مع الصدقة فلتقم هي معاوضة انتهى ولكن ذلك للمتي مقصود المقادير في ابتداءه تكون معاوضة ابتداء نظر إلى المقصود بخلاف الزوم في الصدقة فأنه مقصود لتصدق فلا يكون الزوم قائما في الحال لا تنظر إلى المقصود في المقادير مقصوده كذلك شرح تاج الشريعة (وأن أقام الخارجان البيعة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الأقدم أولى) هذا لفظ القدروري في مختصره قال المصنف في تعليقه (لأنه) أي لأن صاحب التاريخ الأقدم (أنبت أنه أول المالكين فلا يتلقى الملك إلا من جهته ولم يتلق إلا من رهنه) أي والفرع أن الآخر لم يتلق منه هذا قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف آخره وبه قال محمد ألا وأما على قول محمد أخراف يقضى بينهما ولا يكون لتاريخ غير أن أخ أحدهما ولم يورث في التاريخ في التواريخ أبي حنيفة أنه يقضى بينهما لأنه لا عبرة لتاريخ عند من لا أفراد في دعوى الملك المطلق في أصح الروايات وعلى قول أبي يوسف يقضى الذي أدرج على قول محمد يقضى الذي لم يورث لأنه يدعى أولية الملك كذلك في النهاية نقلنا عن القصة وسبيل تمام بيانه في الكتابين شاعها تعالى (قال أي القدروري في مختصره (ولو ادعى المرء من واحد) قال المصنف

قال أول أولى لما بينا) إنما ثبت في وقت لا منازع فيه فكان استحقاقه ثابتا من ذلك الوقت وأن الآخر اشترا من غير مالك (معناه

قال المصنف ولو ادعى الشراء إلى قوة فالأول أولى) أقول قال العلامة الكافي في تعاليلها وفي هذا الحكم لا يتفاوت أن يكون بينهما واحد أو اثنين لما أن صاحب التاريخ الأقدم أولى وإنما يتفاوت الحكم بينهما أما إذا وقت أحدهما البيعتين ولم توقت الأخرى على ما ذكر بعدهما بغيره بخلاف إذا كان البائع واحدا انتهى قال العلامة التتبي في الكافي وإن ادعى

فكان باطلا قبل لا تفاوت فيما ذكر في الكتاب من الحكم بين أن يكون البائع واحدا أو اثنين وأعمالا متفاوت بينهما إذا أقيمت أحدهما دون الأخرى على ما سيذكر بعد هذا وقوله (معنا من غير صاحب اليد) ليس فيه زيادة فائدة لقوله لا تفاوت في سائر الأحكام بين أن يكون ذلك الواحد هذا اليد وغيره فلهذا ذكر في النسخة تداري في درجسل ادعاهما جلا ن كل واحد منهما يدعي أنه اشتراها من صاحب اليد بكذا وأوجب عليه (٢٣٩)

الشرامن واحدا ولم يورثا أو أرثا أو يثا واحدا فهو بينهما نصفان لا سوا ثهما في الخلة وإن أرثا واحداهما أسبق تاريخيا يقضي لاسبقهما تاريخا نفاقا بخلاف ما لو ادعيا الشراء من رجلين لانهما يشتان الملك بينهما ولا تاريخ للملك البائع فتأرض للملك لا يستبدد وصار كأنهما حضرا وأما اليد المبتدعة على الملك بلسا تاريخ فيكون بينهما انتهى وهكذا في الكفاية وشرح الكسز لزملي ثم قال في الكفاية الأسبق أولى رواية واحدة فيما إذا كان البائع واحدا وفيما إذا كان البائع اثنين اختلفت روايات الكتب فيما ذكرنا في الكتاب يشير إلى أنه لا عبرة لسبق التاريخ في المسو ما يدل على أن أسبق التاريخ أولى في ذلك أيضا انتهى فظهر أن ما في النهاية ومعراج الدرابة مبني على رواية وما في الكافي والكفاية وشرح الكسز على رواية أخرى وهو مختار صاحب الهداية أيضا على ما يشير إليه كلامه

معناه من غير صاحب اليد (وأما اليد على تاريخين فالأولى أولى لما إذا معنا من غير صاحب اليد) أي معنى قوله من واحد من غير صاحب اليد قال صاحب النهاية ليس في تقييده بقوله معناه من غير صاحب اليد زيادة فائدة فإن في هذا الحكم الترتيب عليه وفي سائر الأحكام لا تفاوت أن يكون دعواهما الشرامن صاحب اليد أو من غير بعد أن يكون البائع واحدا لأنه ذكر في النسخة تداري في درجسل ادعاهما جلا ن كل واحد منهما يدعي أنه اشتراها من صاحب اليد بكذا فإن أرثا أو يثا بجهما على السواء ولم يورثا أو يثا بينهما نصفان لانهما استويا في الدعوى واحتجوا أن أرثا أو يثا أحدهما أسبق فالباقى أولى لأنه ثبت شراف في وقت لا نزاع فيه أحدهما ثبت شرافه من ذلك الوقت ويثبت أن الآخر اشتراها من غير المالك وإن أرث أحدهما ولم يورث الآخر فالأخر أولى لقلة لا تنقض ما هو ثابت لا إذا أحدهما المورث أو لم يورثه فخصا شرافا لا حرلا غير وأما إذا قضينا للدعي آثار مخ لا تنقضنا على صاحب التاريخ شرافه وتاريخه بعدما ثبت الأمر باليدنة وإذا ادعى انكار جان تلقى الملك من واحد آخر بان ادعى رجل أنه اشترى هذه الدار من فلان بكذا سمى رجلا ورجل آخر ادعى أنه اشترى هذه الدار من فلان بكذا بيسه فان يورثا أو أرثا أو يثا فخصا على السواء يقضي بالدار بينهما وإن أرثا أو يثا فخصا أسبق يقضي لاسبقهما تاريخا وإن أرث أحدهما ولم يورث الآخر فالأخر أولى للملك انتهى وقد اختلف في الكفاية في أن صاحب اليد على تاريخين أو تاريخ واحد أو تاريخين انتهى وقال صاحب الكفاية فيد بقوله معناه من غير صاحب اليد لا يلزم التكرار لأنه قل ألا ولوا دعي اثنين كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد معناه من صاحب اليد ورتب عليه الأحكام وكر من جعلنا هذا الحكم الذي كور هنا فثبت ذلك أنه لا فرق بين أن يدعي الشرامن صاحب اليد أو من غير في هذا الحكم انتهى أقول الحق ما قاله صاحب الكفاية ونوضحه أن الإمام القندوري لما ذكر هذا الحكم في مختصره من تين احداهما هاتوا الأخرى في أثناء الأحكام المتشعبة من قوله فيما من ولوا دعي اثنين كل واحد منهما أنه اشترى منه حيث قال هناك ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فلهذا وللاول منهما فهم التكرار من كلامه في الظاهر فصرف المصنف قوله الأول ما إذا ادعى من صاحب اليد وقوله الثاني ما إذا ادعى من غير صاحب اليد احتوا عن التكرار على ما يقتضيه حمل المورث على الصلاح فلا غير فيه أصلا والجب عن طعنوا فيه أنهم قالوا بصدد شرح قول المصنف فاعلم معناه من صاحب اليد أنما يقيد به كل واحد منهما ولوا دعي الشراء من غير صاحب اليد فهو لا يثا وما أن ادعى الباعث من واحد أو اثنين فالحكم على التفصيل بجهي بعد هذا في الكتاب انتهى وذلك الكلام منهم اعتراف بان معنى قوله هاتوا ولوا دعي الشرامن واحدا دعاه من غير صاحب اليد لا يبي في الكتاب مستثنى ادعاهما الشرامن واحدا غير قوله هاتوا بان فائدة التفصيل هناك الاحتراز عن التكرار أو كلف من يتنبهوا لكون فائقة التفصيل هاتوا أيضا الاحتراز عن التكرار (وأما اليد على تاريخين) هذان ثمة ما سبق في ادعاهما الشرامن واحدا غير صاحب اليد (وأما اليد على تاريخين) أي فصاحب التاريخ الأول (لما إذا) أي في حصة

الآن في الجليل الذي ذكره على عدم اعتبار الأسبق في ذلك معناه فان يتقدم يدعي الأسبق ثبت لبا فعمل كاسا يثا وإذا ثبت أحدهما على الملك المطلق تاريخا أقدم فهو أولى فليأمل فقوله ولا تاريخ ذلك البائع غير ظاهر بل الظاهر خلافه حيث يضمن إثبات تاريخ مالك المدعين أثبت تاريخ ذلك البائع (قوله قبل لا تفاوت) أقول القائل صاحب النهاية (قوله ليس فيه زيادة فائدة) أقول فائدة دفع توهم التكرار في كلام القندوري (قوله ورتب عليه الأحكام) أقول إلى هنا كلام النهاية مع تغيير يسير

(وان تأكل كل واحد منهما البينة على الشراء من آخر) كأن تأكل أحدهما على الشراء من زيد مثلاً وآخر على الشراء من عمرو (وذكرنا تاريخاً واحداً فيهما (٢٣٠) سواء لانهما يثبتان الملك لبايعهما فيصير كل منهما حاضراً) وادعيا وأرضاً تاريخاً واحداً

أنه أنشئه في وقت لا منازع فيه (وان تأكل كل واحد منهما البينة على الشراء من آخر) وذكرنا تاريخاً واحداً فيهما سواء لانهما يثبتان الملك لبايعهما فيصير كل منهما حاضراً ثم يتحول كل واحد منهما كإدراك من قبل (ولو وقت إحدى البنتين وقتاً ولم تقم البينة الأخرى قضى بينهما نصفين) لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك

ان ادعى الشراء من صاحب البد (أنه أنشئه) أي من صاحب التاريخ الأول أثبت الشراء (في وقت لا منازع فيه) أي في ذلك الوقت فادفع الآخر به (وان تأكل كل واحد منهما البينة على الشراء من آخر) كأن تأكل أحدهما البينة على الشراء من زيد والآخر على الشراء من عمرو (وذكرنا تاريخاً واحداً فيهما سواء) قال صاحب النهاية ومعراب العراية أي ذكرنا تاريخاً واحداً أو ما لزم ذكرنا تاريخاً سابقاً

أولى لا يثبت الملك للبينة في وقت لا منازع فيه ولا خرفه ورجع الآخر بالنسبة إلى ما قبله لا يخفى في المبيع من يده كذا في المبسوط انتهى وقد سلك صاحب العناية سلكهما في شرح المقاصم حيث قال وذكرنا تاريخاً واحداً فيهما سواء انتهى وقال صاحب الكفاية أخذاً من الكافي أي سواء كان تاريخهما واحداً أو كان أحدهما سابقاً تاريخاً فيهما سواء لانهما يثبتان الملك لبايعهما ولو تاريخاً للملك

الباعين فيصير كل منهما حاضراً وأما البينة على الملك بدون التاريخ كأن الملك يبعه كذا لمن تلقى الملك منه بغير خلاف ما إذا ادعى الشراء من واحد من أحدهما فيثبتان الملك كان هو البايع فثبت في التلقي منه وأسبقهما ما لم يثبت التلقي لنفسه في زمان لا ينزع فيه صاحبه فقصه بذلك ولا يفتقر لغيره

بعينه إلا إذا أدى التلقي منه والآخر لا يثبت التلقي منه انتهى وقد سلك الأمام لم يلحق هذا المسلك في شرح هذا المقام من الكفاية قول السرخسي في اختلاف كلمات الفقهاء من شراح هذا الكتاب وغيره في حل هذا المسألة هو اختلاف الروايتين عن المتقدمين فيما إذا ادعى الشراء من اثنين وكان أحدهما أسبق تاريخاً كما صرح به في معبران الفتاوى حيث قال في فتاوى فاضلنا وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر أنه اشتراه من فلان وهو على كذا وأما آخر البينة أي ما اشتراه من فلان آخر وهو على كذا فأن القاضي يفتقر بينهما وان وقتا صاحب الوقت الأول أو في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يعتبر التاريخ وان أرخ أحدهما دون الآخر يفتقر بينهما اتفاقاً انتهى وقال في البدائع أما

إذا ادعى الشراء من اثنين سوى صاحب البد لم يثبتان الوقت وأما البينة على ذلك يفتقر بينهما نصفين وان كان وقتها واحداً فيثبت وان كان أحدهما أسبق من الآخر فلا يثبت تاريخاً ولو عدل أحدهما خفف وأبو يوسف وكذا عند محمد في رواية الأصول بخلاف الميراث فإنه يكون بينهما نصفين عندده وعن محمد في الأملا ما سوى بين الميراث وبين الشراء وقال لأبي عبد الله التاريخ في الشراء أيضاً إلا أن يؤرخ له الباعين انتهى وذكر في الذخيرة أيضاً كذا في جمع نوع تفصيل وكذا في غيرها ثم أقول

الذي يظهر من نقل تلك المعنويات أن كون صاحب التاريخ الأسبق أولى مما إذا ادعى الشراء من اثنين ظاهر الرواية وأنه قول أكثر المتقدمين وأما حكم مسألة الكمال على ما لا يشابه أولى كالأصلي قال المصنف في تعليل المسألة المذكورة (لانها يثبتان الملك لبايعهما فيصير كل منهما حاضراً) أي خصص كل الباعين حضراً وادعيا وأرضاً تاريخاً واحداً (ثم يتحول كل واحد منهما كإدراك من قبل) أي من كل واحد منهما ما قبل أن يثبت البينة أو وقتاً أخذ نصف البينة من قبل وأنشأه ترك (ولو وقت إحدى البنتين وقتاً ولم تقم البينة الأخرى قضى بينهما نصفين) يعني إذا ادعى الشراء كل واحد من رجل آخر وأما البينة ووقت إحدى البنتين دون الأخرى قضى بينهما نصفين (لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك) أي على تقدم ملك بايعه يعني أن كل واحد من المدعين ههنا خصم

(ثم يتحول كل واحد منهما كإدراك من قبل) أي من كل واحد منهما ما قبل أن يثبت البينة أو وقتاً أخذ نصف البينة من قبل وأنشأه ترك (ولو وقت إحدى البنتين وقتاً ولم تقم البينة الأخرى قضى بينهما نصفين) يعني إذا ادعى الشراء كل واحد من رجل آخر وأما البينة ووقت إحدى البنتين دون الأخرى قضى بينهما نصفين (لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك)

قال المصنف (وان تأكل كل واحد منهما البينة على الشراء من آخر) وذكرنا تاريخاً واحداً فيهما سواء لانهما يثبتان الملك لبايعهما فيصير كل منهما حاضراً ثم يتحول كل واحد منهما كإدراك من قبل (ولو وقت إحدى البنتين وقتاً ولم تقم البينة الأخرى قضى بينهما نصفين) يعني إذا ادعى الشراء كل واحد من رجل آخر وأما البينة ووقت إحدى البنتين دون الأخرى قضى بينهما نصفين (لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك)

أو لم يكن انتهى قال في الفتاوى أن تاريخاً واحداً وان كان تاريخاً أحدهما أسبق كان أولى على قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر وهو قول محمد في رواية أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف الأول

يعنى بينهما انتهى ولا يفتقر في البينة بين الكلامين فمبطل في دفعه أن الكلام مبني على روايتين تخالف غاية البيان مبني على رواية ما ذكره الزيلعي والذي يشرحه كلام الهندي مبني على رواية أخرى فليدبر وأنت خير

بأن القهوم من دليل صاحب الهداية خلاف ذلك (قوله لا يثبت أحدهما لا يدل على تقدم الملك) أي على تقدم ملك بايعه فانه يرجع إلى دعوى الملك للطلق لبايعهما عن وقت أحدهما في الملك للطلق لا يثبت الأولوية للسبق أنفاً وسبقاً أيضاً

(قوله لا يثبت أحدهما لا يدل على تقدم الملك) أي على تقدم ملك بايعه فانه يرجع إلى دعوى الملك للطلق لبايعهما عن وقت أحدهما في الملك للطلق لا يثبت الأولوية للسبق أنفاً وسبقاً أيضاً

بلو أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البائع واحدا لهما اتفاقا على أن الملك لا يتلقى الأمن جهته فذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به لأن الثابت بالينة كالثابت عينا ولو باينا بسد الملك حكمناه فكذا إذا أثبت بالينة الأنا تين أنه تقدم عليه شراء غيره ولقال أن يقول حاصل الفرق بين المستثنى ماذ كرم قوله لانهما اتفاقا على أن الملك لا يتلقى الأمن جهته سواء بالاشتراك بين المستثنى وذلك لا مدخل في الفرق بلو أن يتقارن بثبوت الملك بالينة (٣٣١) فهو كمن ثبتت عات الصكوك إلا ذاتين تقدم شراء غيره ولو باين

أن قلت مدخلا في الفرق لأن البائع ان كان واحدا كان التعاقب ضروريا وقد ثبت لاحدهما بالينة ملك في وقت ملك غيره مشكوك ان تأخر لم يضر وان تقدم ملك فتعارضوا فسر جمع بالوقت وأما ان كان متقدما فجاز أن يعاملين جز أن يعاملا وفي ذلك تعارض أيضا فصفوة الوقت عن التجميع لتضاعف التعارض

(قوله لأن الثابت بالينة ككنايت عينا) أقول بل الحق تنجبه بقولنا لأن الشراء امر حادث فيضاف الى اقرب الاقرب اذا لم يبين وقته فتأخر شراء غير المؤرخ حكما اذا تبيين الخ فلا رديت فسؤاله المصدر بقوله ولعل أن يقول الخ فتأمل (قوله لجواز أن يقال من ثبته الملك الخ) أقول بمعنى في المستثنى (قوله لأن البائع اذا كان واحدا كان التعاقب ضروريا) أقول فيه بحث لجواز أن يسع

لجواز أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البائع واحدا لهما اتفاقا على أن الملك لا يتلقى الأمن جهته فذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يتبين أنه تقدمه شراء غيره

عن البعثة في إثبات الملك هو وقت أحداهما لا يدل على تقدم ملك بالينة (بلو أن يكون الآخر أقدم أي لجواز أن يكون البائع الآخر أقدم في الملك بخلاف ما إذا كان البائع واحدا لهما) أي المدعين (اتفقا) في هذه الصورة (على أن الملك لا يتلقى الأمن جهته) أي من جهة البائع الواحد فاحاجة كل واحد منهما في إثبات سبب الاتفاق الموهوم والشراء لا في إثبات الملك (هذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يتبين أنه تقدمه شراء غيره) قال صاحب العناية لأن الثابت بالينة كالثابت عينا ولو باينا بسد الملك حكمناه فكذا إذا ثبت بالينة الأنا تين أنه تقدم عليه شراء غيره انتهى أقول فيه نظر لأن الكلام في وقت أحدى البينتين لا في إثبات السد فلا يلزم من كون الثابت بالينة المؤقت كالملك الثابت لمعين بالبدل لا معنى لقوله ولو باينا بسد الملك حكمناه بالتمام وانما اللازم من كون الثابت بالينة كالثابت عينا أن يكون شراء من وقت سبته كالشراء المعين لشبهة بالينة ولكن الآخر مشكوك في هذا اللازم لثبوت شرائه أيضا بالينة فمق بينهما فرق من حيث أن الأول يصير غرضه من جازا بشرائه ووقته معلوم معين عندنا لأن الثاني يصير غرضه من جازا شرائه أيضا ولكن وقته غير معلوم عندنا لأن بل محتمل للتقدم على الآخر وتأخر عنه لأن هذا الفرق لا يجدي نفعاً الظاهر أن التحكيم في هذه الصورة أيضا صاحب الوقت المعين ما نعرفها سابق من الآخر فالوجه في تقبل كلام المصنف ههنا أن يقال لأن الشراء امر حادث واحد يضاف الى اقرب الاوقات وهو الحال أيضاً خر من شراء المؤقت حكماً وقد اشترى الى هذا الوجه ههنا اجاباً في غاية البيان وشرح تاج الشريعة وصحة تفصيل نظيره في سبب نفعه عن الكافي فتدكر ثم قال صاحب العناية ولقال أن يقول حاصل الفرق بين المستثنى ماذ كرم قوله لانهما اتفاقا على أن الملك لا يتلقى الأمن جهته وأما الباقي فمشكوك بين المستثنى وذلك لا مدخل في الفرق بلو أن يتقارن بثبوت الملك بالينة فهو كمن ثبتت عات الصكوك إلا ذاتين تقدم شراء غيره ولو باين أن الملك لا يتلقى الأمن جهته فذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به لأن الثابت بالينة كالثابت عينا ولو باينا بسد الملك حكمناه فكذا إذا أثبت بالينة الأنا تين أنه تقدم عليه شراء غيره ولو باين أن تأخر لم يضر وان تقدم ملك فتعارضوا فسر جمع بالوقت وأما ان كان متقدما فجاز أن يعاملين جز أن يعاملا وفي ذلك تعارض أيضا فصفوة الوقت عن التجميع لتضاعف التعارض

وكلا الشخصين في زمان واحد كأشياء اليه صاحب النهاية (قوله وملاك غير مشكوك ان تأخر) أقول أي أن تأخر الملك والمراء سببه أعق الشراء فمبنيه نوع من الاستفهام (قوله وان تقدم ملك) أقول لكن لمعك المؤقت لا تأمل بتفكك الملك من جهته (قوله فترجع بالوقت) أقول فيه تأمل فان الملك المعينة الوقت مشكوك أيضا لا ذكره فكيف يصلح الوقت مرجحاً (قوله جاز أن يعاملا) أقول فيه بحث انما تصور أن ملك الشخصان عينا واحدة في زمان واحد حتى تصور وقوع البيعين معا وجوابنا انما ندع صحة البيعين معا كذا ونفعالي التعاقب فلا يضر ما ذكر

(ولهما أن البينة مع التار يخ متضمنة معنى الدفع فإن الملك إذا ثبت لشخص في وقت قبضته لفرضه لا يكون إلا بالتالي من جهته وبينت في البدعي الدفع مقبولة) فإن من ادعى على ذي اليد دعيا وأنتكر (٣٣٣) ذوالبدنك وأقام البينة أنه اشتراه

ولهما أن البينة مع التار يخ متضمنة معنى الدفع فإن الملك إذا ثبت لشخص في وقت قبضته لفرضه لا يكون إلا بالتالي من جهته وبينت في البدعي الدفع مقبولة وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في أيديهما وألحق ما بينهما وألحق التار يخ وذو اليد البينة على ملك مطلق ووقت أحدهما دون الأخرى فعلى قول أبي حنيفة وعبد المخرج أو أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة صاحب الوقت أو لا أقدم وصار كافي دعوى الشراء إذا أخرج أحدهما كان صاحب التار يخ أولى وله ما أن يثبت ذي اليد انما تقبل لتضمن معنى الدفع ولا دفع ههنا حيث وقع الشك في التالي من جهته

احتمل أن يكون الآخر أسبق في الملك (ولهما) أي ولا في حنيفة وأبي يوسف (ان البينة مع التار يخ متضمنة معنى الدفع فإن الملك إذا ثبت لشخص في وقت قبضته لفرضه لا يكون إلا بالتالي من جهته وبينت في البدعي الدفع مقبولة) فإن من ادعى على ذي اليد دعيا وأنتكر ذوالبدنك وأقام البينة أنه اشتراه منه تندفع انصروم وقد مر قبل هذا قبول ينفذ البينة أن العين في يد مدعى معنى يتدفع عند دعوى المدعي عند إقامة البينة والمقبلة ينفذ ذي اليد على الدفع صارت ههنا ينفذ ذي اليد بذ كالتار يخ الأقدم متضمنة دفع بينة الخارج على معنى أنها انصم الإصحاب ثبت التالي من قبله تقبل لتكوين الدفع كذا في النهاية والعناية (وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في أيديهما) أي لو كانت الدار في أيديهما كان صاحب الوقت الأول أو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد لا يبر الوقت ولكنهما فاعلمتا على مطلق الملك فتكون بينهما كذا في النهاية فقلان الاصح (والمدعي ما بينا) وهو ما ذكره من الجليل في الطرفين (ولو أقيم التار يخ وذو اليد البينة على ملك مطلق) أي من غير ذكر سبب (ووقت أحدهما) أي أحدهما البينة (دون الأخرى فعلى قول أبي حنيفة وعبد المخرج أو أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة صاحب الوقت أو لا) أي انما يقبل بالتوقيت لأن الخارج وذو اليد إذا أقاما بينة على الملك المطلق بلا ذكر تار يخ لا تقبل بينة ذي اليد عند فعلنا كلامهم وانما وقع الاختلاف بين علمائنا في دعوى الملك المطلق بين الخارج وذو اليد عند كذا في النهاية ومراجعة الدعاء (لا أقدم) دليل على ما قلناه أو يوسف أي لأن صاحب الوقت أقدم (وصار كافي دعوى الشراء) أي وصار الجواب في هذه المسئلة كالجواب في دعوى الشراء (إذا أخرج أحدهما) أي إذا أخرج أحدهما البينة هناك (كان صاحب التار يخ أولى) فكدها والجواب أن الشراء معنى حدث فلا يجوز حكم وقوعه في الحال ولكن المقدم أولى منه والملك ليس معنى حدث فلا يصح وقوعه في الحال كذا في غاية البيان (ولهما) أي ولا في حنيفة وعبد المخرج (أن ينفذ ذي اليد انما تقبل لتضمنه) أي تضمن البينة بتأويل الشاهد (معنى الأقدم) لما مر آنفا (ولا دفع ههنا حيث وقع الشك في التالي من جهته) أي من جهته ذي اليد لأن بذ كرتار يخ أحدهما لم يحصل البينة بأن الآخر تلقاه من جهته لا احتمال أن الأخرى لو وقت كان أقدم تار يخ بخلاف ما إذا أخرجوا وكان تار يخ ذي اليد أقدم كان مقدم قال صاحب العناية قبل الاستدلال بقوله ان ينفذ ذي اليد انما تقبل لتضمنه معنى الدفع لا يستقيم لمحمد لأنه لا يقول بذلك ولا لزومه المسئلة الأولى وأجيب بأن ذلك يجوز أن يكون على قوله الأول انتهى واعترض عليه بعض الفضلاء حيث قال فيه بحث فإن أوله بالخارج على قوله الآخر الذي لا يعترف به التار يخ نفس عليه العلامة الاتفاني في غاية البيان فراجعته انتهى أقول هذا الاعتراض ليس بشي إذ ليس مرادنا بغير أن قول محمد في مسئلته هذه أعني أوله بالخارج فيها إذا وقت أحدهما

(٣٠ - تكله سلاس) وههنا وقع الشك في ذلك لأن بذ كرتار يخ أحدهما لم يحصل البينة بأن الآخر تلقاه من جهته

(قوله انما تقبل إذا تضمنت معنى الدفع لما مر) أقول هنا

لا يمكن أن لا يرى الوقت كمن أقدم تاريخه خلافا ما إذا رآه وكان تاريخه السيد أقدم كما تقدم (وعلى هذا إذا كانت الدار باليهما) فأعلم أحدهما بنية على ملك موزع والآخر على مطلق الملك فانه يقطع التاريخ عندهما خلافا لابي يوسف قبل الاستدلال بقوله السنة ذى الحجة تقبل (٢٣٤) لتضمن معنى الدفع لا يستقيم بمحذاه لا قبل ذلك والازمة المسئلة الاولى

وعلى هذا إذا كانت الدار ابيديهما ولو كانت في ذى الحجة المسئلة بهما لانهما سواءا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف انى وقت اولى وقال محمد بن ابي اطلق اولى لانه ادعى اولى الملك بدليل استحقاق الزوائد ورجوع الباعة بعضهم على البعض والابى يوسف ان التاريخ وجوب الملك في ذى الوقت يبين والاطلاق يحمل غير الاولية والترجيح السابق

دون الاخرى يجوز ان يكون قوة الاول حتى يتلافى نص العلامة الاتفاقى على أنه موهالا آخر بل مراده ان قول المصنف ان بنية دعوى المدعى تقبل لتضمن معنى الدفع مسددا للاستدلال على قول ابي حنيفة ومحمد في مسئلتهما يجوز ان يكون مبنيا على قول محمد الاول في المسئلة الاولى فلا يبره المسئلة الاولى على قوله الثانى هناك ووضع المقام ان محمد في مسئلتهما هذه قول ابي حنيفة الاول انه بعض الذى لم يؤت وهذا مبنى على اعتبار التاريخ حالة الافتراض على خلاف ما عليه ابو حنيفة ووجهه ان غير الوقت أسبقهما تاريخا غير المعنى وهو دعوى اولى الملك وقوله الاخر ان التاريخ اولى وهذا مبنى على أنه لا عبرة لتاريخ فكان الوقت لم يؤت فتكون سنة الخارج اولى لكونها أكثر تاريخا على ما هو المعروف من مذهبنا وهو قوة الآخر في هذه المسئلة مع ابي حنيفة كانه في قوة الاول في المسئلة الاولى معه ومما كانه يافض عنه ما ذكر في غاية البيان فخلاص مبسوط شيخ الاسلام فلما عرفت هذا فنقول اوار بدأ استدلال على قول محمد الثانى في هذه المسئلة مع رعاية قوة الثانى في المسئلة الاولى لم يمتحج الذى كرام المقدمة القائل ان سنة ذى الحجة تقبل لتضمن معنى الدفع بل كفى أن يقال ان سنة ذى الحجة لا تقبل عندهم أصلا في غير النتائج وما في معاملة هذه من الدليل في المسئلة الاولى ولكن المصنف لما قد راجع بين ابي حنيفة ومحمد دليل واحد يستغنى عن ذكر دليل آخر محمد استدلال على قول ابي حنيفة وقول محمد الاخر في هذه المسئلة بما يجمعهما مرارا يقول ابي حنيفة وقول محمد الاول في المسئلة الاولى فاحتاج الى ذكر تلك المقسمة وهذه امور الراجح الجواب الذى ذكره صاحب العناية فان هذا مما فهمه ذلك المعترض عليه وقال ذلك البعض ويجوز ان تكون السكنة لابي حنيفة ووجهه مجمد غير كونهما وقوله لهما من قبل يخرج منهما القول والمزاجان اه اقول لا يخفى على ذى طرفة عين ان مثل هذا التوجيه في مثل هذا المقام امر مستبعد جدا من وجوده حتى يقتصر (وعلى هذا) أى الخلاف المذكور (إذا كانت الدار ابيديهما) وأما ما بينه على الملك المطلق فوقت سنة احدى مسدود بنية الآخر حتى لا عبرة لتاريخ عندهما والدار للزوج عند ابي يوسف (ولو كانت في ذى الحجة) أى ولو كانت الدار الباعة في ذى الحجة (والمسئلة بجهالها) أى وقت سنة احدى الخراجين في الملك المطلق دون الاخرى (فهما سواء) أى طالما جازوا بعضى بعضى بينهما نصغين عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف انى وقت اولى وقال محمد بن ابي اطلق اولى لم يؤت (اولى لاه) أى الاطلاق (دعوى اولى الملك بدليل استحقاق الزوائد) كالاولاد والاكساب (ورجوع الباعة بعضهم على بعض) أى بدليل رجوع الباعة بعضهم على بعض فان من أقام بينه على مطلق الملك في جاز به مثلا واستحقاقا ورواها يرجع باعتبار بعضهم على بعض فكان مسدود مطلق الملك كان دعوى الملك من الاصل وملك الاصل اولى من التاريخ (وايضا يبين ان التاريخ وجوب الملك في ذى الوقت يبين الاصل وملك الاصل اولى من التاريخ) يعنى ان العمل بالتبيين راجع على

واستحب ان ذلك يتروا ان يكون على قوة الاول (ولو كانت) العين (في ذلك والمسئلة بجهالها) أى وقت سنة احدى الخراجين في الملك المطلق دون الاخرى (وهما سواء) يقضى بينهما نصغين (عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف الذى وقت اولى وقال محمد الذى اطلق اولى لان الاطلاق دعوى اولى الملك بدليل استحقاق الزوائد المسئلة كلهم والتفضل كالاكساب فكان ملك الاصل وملك الاصل اولى من التاريخ (ولابى يوسف ان التاريخ وجوب الملك في ذى الوقت يبين والاطلاق يحمل غير الاولية والترجيح بالتبيين (سواء) قوله الازمة المسئلة الاولى) اقول ويجوز ان تكون السكنة لابي حنيفة ووجهه مجمد غير كونهما وقوله لهما من قبل يخرج منهما القول والمزاجان (قوله واستحب ان ذلك الخ) اقول فيه بحث فاعلم اول ما يلحق على قوله الاخر الذى لا يعتبر فيه التاريخ نص عليه العلامة الانصافى في غاية البيان فراجعه (قال المدفوع محمد الخ) اقول هذا

قوله الاخر الذى لا يعتبر فيه السن بالتاريخ على ما ذكرنا الانصافى فاعلم ان قول الاتفاقى وأما على قوله الاخر يجب ان العمل يقضى بينهما نصغين ثم اعلم ان نسق التاريخ قد يكون من حيث النص وقد يكون من حيث المعنى فابو حنيفة اعلم ان يعتبر السابق من النص ومحمد على قوله الاول يعتبر السابق المعنى أيضا فاعلم ان (قوله فكان ملك الاصل) اقول الظاهر ان حاله فكان ملكا من الاصل

ولاي خنيفة أن التار يخ يضامه أي راجحه (احتمال عدم التقدم) لأن القى لم يورخ سابق على المؤرخ من حيث أن دعوى الملك المطلق دعوى أولية الملك حكموا لاح من حيث أن دعوى الملك المطلق يحتمل التلبس من جهة المدعى عليه بعد تاريخ المؤرخ وإذا كان غير المؤرخ صاحباً من وجهه لاستحقاق وجهه كان المؤرخ أيضاً كذلك فاستوى بالسبق والحق فيحصل كأنهم ملكاً معاً وعند ذلك لا يمكن اعتبار معنى التاريخ فهو دعوى قولنا أن دعوى المار يخ حالة الانقراض لا اعتبار (قوله بخلاف الشراء) جواب عن قول أي وصف ومعتاداً أنهم لما انتفعوا بالحدوث والاملا للحدوث من التار يخ فيضاد أن أقرب الاوقات وترجم جانب صاحب التار يخ قال (وان أقام الخارج وصاحب الدخال) وان أقام كل واحد من الخارج وصاحب اليد (بينة بالتاج فذو اليد أولى) وهو استصسان وفي القياس الخارج أولى وبه أخذ ابن أبي ليلى لأن بينة الخارج أكثر استحقاقاً (٢٣٥) من بينة ذي البدل ان الخارج ثبت

بها أولية الملك بالتاج واستحقاق الملك الثابت لدى السيد تظاهر بده وذو اليد لا يثبت بها استحقاق الملك الثابت للخارج ووجهها وجه الاستصسان أن بينة ذي اليد قامت على ما لا تدل عليه البدوه والاولية بالتاج كريمة الخارج (طسوت) وورثت بينة ذي اليد بالبدل فيقضى له سواء كان ذلك قبل القضاء بها للتار يخ أو بعده ما قبله تظاهر وأما بعد فلا تدل البدل برصير مقضياً عليه لأن بينه في نفس الامر دافعة لبينة الخارج لان التاج لا يتكرر فلما ظهرت بينة دافعة بين أن الحكم لم يكن مستقلاً الى جهة فلا يكون معتبراً واعلم أن بينة ذي البدل انما تترجم على بينة الخارج اذا لم يدع الخارج على ذي اليد فعلا

كالودع الشراء ولاي خنيفة أن التار يخ يضامه احتمال عدم التقدم فسقط اعتبارهما فصار كالو أقام البينة على ملك مطلق بخلاف الشراء لانه أمر حادث فيضاد الى أقرب الاوقات فيترجم جانب صاحب التار يخ قال (وان أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة على التاج لصاحب اليد أولى) لأن البينة قامت على عتاد عليه فاستوى بالتار يخ بينة ذي اليد بالبدل فيقضى له العمل بالمحتمل (كالودع الشراء) أي ادعاه من باع واحداً ورخ أحدهما دون الآخر كان صاحب التار يخ أولى كالم (ولاي خنيفة أن التار يخ يضامه) أي راجحه (احتمال عدم التقدم فسقط اعتباره) أي اعتبار التار يخ بمعنى أنه محتمل أن يكون تاريخ الخارج سابقاً على تاريخ صاحبه محتمل أن يكون متأخراً عنه فترد اعمقان له بما لا يحتمل كذا في شرح تاج الشريعة وغيره (فصار) أي فصار حكم هذه المسئلة (كالو أقام البينة على ملك مطلق) أي بدون أن يذكر التاريخ أصلاً (بخلاف الشراء) جواب عن قول أي وصف كالودع الشراء (لانه) أي الشراء (أمر حادث فيضاد الى أقرب الاوقات) وهو الخيال (فيترجم جانب صاحب التار يخ) لكونه شراً لصاحب التار يخ حيث سبق على شراؤه الاخر من زمان التار يخ لا محالة أقول الآن حصص الحق من المصنف فله ذلك كان استدلال على مسئلة الشراء قياساً به وهو في حجة تدليل أي يوسف ههنا وكذا استحكمه هناك واخترت ما ذكره صاحب الكافي هناك مواضعاً لا ذكره المصنف في خاتمة الكلام ههنا تذكر (قال) أي القيد وري في محصره (وان أقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بينة على التاج فصاحب اليد أولى) سواء أقام صاحب اليد بينة على دعواه قبل القضاء بها للتار يخ أو بعده وهذا جواب الاستصسان وأما جواب القياس فللخارج أولى وبه أخذ ابن أبي ليلى ووجهه أن بينة الخارج أكثر استحقاقاً من بينة ذي اليد لأن الخارج يثبت بينه استحقاقاً أولية الملك بالتاج يثبت استحقاق الملك الثابت لدى السيد تظاهر بده وذو اليد بينه لا يثبت استحقاق الملك الثابت للخارج ووجهه ما ذكرت بينة الخارج أولى بالمعول كالم دعوى الملك المطلق كذا في النهاية وكثير من الشروح ووجه الاستصسان ما أشار اليه المصنف بوله (لأن البينة) أي بينة ذي اليد (قامت على ما لا تدل عليه اليد) وهو أولية الملك بالتاج كريمة الخارج (طسوت) وورثت بينة ذي اليد بالبدل فيقضى له أي شراً لسواه كان ذلك قبل القضاء بها للتار يخ أو بعده ما قبله تظاهر وأما بعده

لحما العصة... أو الأولية... والأجراً والرهن وأما الثاني في ذلة فبينة الخارج أولى لأن بينة ذي اليد يثبت بينه ما هو ثابت بظاهر يده من وجهه وغواصل الملك والتار يخ يثبت الفعل وهو غير ثابت أصلاً فكأنه أكثر انبأ ما هي أولى

(قوله لا يثبت بها استحقاق الملك الثابت للتار يخ ووجه ما الخ) أقول ملا يكون ذل أكثر استحقاقاً في التفصيل ثم عدل أن قوله بوجه ما يتعلق بوجه التار يخ (فره ووجه الاستصسان الخ) أقول ذل بحث أدل يظهر بعيداً كمن وجه الاستصسان ما يصلح أن يكون جواباً عن وجه القياس فلتمام (قوله لا يثبت بينه في نفس الامر دافعة الخ) أقول فلان قبل ما الفرق بينه وبين ما إذا يكن لدى اليد بينة على ابداع الغائب عدس متى قضى القاضي بالبدل فيترجم بده على ابداع لا تسمع القضاء الذي ماض والبدل الذي ذكره رافقه قلنا ما أنكن ينبغي أن يصد القضاء عن البطلان ويحفظ الحقوق عن التزوي وفي مسئلة ابداع ذلك فان الغائب اذا جاءه وأقام البينة بحكمه بخلاف ما نحن فيه

وهذا هو الصميم خلافا لما يقوله عيسى بن أبان انه نهار البينتان وبقوله في يده لاعلى طر بن القضا

فلان ذال العلم بصرمعضاضله لان بيته في نفس الامر دافعة لبيته الخارج لان التنازع لا يشكرهما
ظهرت بيته دافعة تبين ان الحكم لم يكن مستندا الى جهة فلا يكون معتبرا كذا في رقي العانة واكتفى
به اولي عليه هـ آن وجه الاحتصان من التنازع لا يدفع ما ذكرنا من وجه القياس لان تساوي
البيتين من جهة دلالته كل واحد منهما على اولية الملك بالتنازع لاسيما ان تكون بيته الخارج أكثر
اثباتا للاحتصان من بيته في اليد من جهة ثبات بيته الخارج واحتصان الملك الثابت في اليد بظهور
بدموعه ثبات بيته في اليد احتصان الملك الثابت بالخارج بوجه ما على ما صرح به في وجه القياس
فينبغي ان تكون بيته الخارج أولى بالمعنى زيادة لاثبات وقد كان صاحب النهاية والكفاية تداركا
ذلك فزاد في رقي رهما شافعه حيث قال وأما قوله ان بيته الخارج أكثر احتصانا فقلنا نعم كذلك
الآن في بيته في اليد بسبق التنازع لاثبات أولية الملك على وجه لا يحتمل التعليل من جهة التغير
فكان أولى الآراء أنهم اودعوا ملكا مطلقا وأرادوا باليد أسبقهما من حيث يقضي معنى البدوان كانت
في بيته الخارج زيادة احتصان على ذي اليد انتهى أقول ويرد عليه أن كون بيته في اليد مشتة لاولية
الملك على وجه لا يحتمل التعليل من جهة التغير انما شأنه من اثباته التنازع الذي لا يشكر وهذا المعنى
بعينه موجود في بيته بالخارج أيضا لان كلامنا عما إذا أم أم كل واحد من الخارج وصاحب البد
بيته على التنازع كأحوصل مرجح مستله الكمال ههنا وفيما إذا لم يذكر آثارها فإن ما إذا ذكر آثارها مستله
أخرى لها أقسام أو أحكام أخر كما هي في آخر هذا الباب فإذا لمعنى بسبق التنازع في بيته في اليد
في مسئلتنا هذه فلا تخشع لتوجيه الفيد كراهتها واعلم أن وجه الاحتصان الذي لا يجوز حوله
شائبة أشكال ههنا ما روي أو حنفية عن الهيم عن رجل عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه
أن رجلا دعي ناقة في يد رجل وأقام البيته أمامه فأنه في بيته وأقام البيته أمامه فأنه في بيته فأنه في بيته
رسول الله صلى الله عليه وسلم بها الذي هي في يده ثم اعلم أنه ذكر في الشروح أخذ من الفخيرة أن بيته في
اليد على التنازع انما ترجح على بيته بالخارج اذا لم يدع الخارج على اليد فعلا لمحو القصب أو الودعة
أو الأجرة أو الرهي أو ما أشبه ذلك وأما اذا دعي ذلك في بيته بالخارج أو في لادنا في اليد بيته ثبت ما هو
ثابت بظهور يمين وجهه والخارج ببيته ثبت الفعل وهو غير ثابت أصلا فكانت بيته بالخارج أكثر
اثباتا فهي أولى انتهى ولكن قال عباد الدين في فصوله بمقتضى ما في الشروح عن دعوى الفخيرة وذكر
الفقه أو البت في باب دعوى التنازع من الميسر ما يخالف المذكور في الفخيرة فقال لا بد في يد رجل
أقام آخر بيته أمامه أنه أجراه من ذي اليد وأقامها منه أو رهنها له وصاحب البدأ قام بيته أمامه أنه
نقص عند طهانه بقضي بها صاحب البدل أنه يدعي ملك التنازع والآخر يدعي الأمانة والأمانة والرهن
والتنازع أسبق من الأمانة والأمانة والرهن فيقضي في اليد وهذا خلاف ما ذكر في الفخيرة انتهى
(وهذا) أي ما ذكر من القضاء في اليد (هو الصميم) واليه ذهب عامة الشايخ (خلافا لفلان)
وقوله عيسى بن أبان انه نهار البينتان وبقوله في يده لاعلى طر بن القضا غنه في بيته في اليد (لاعلى)
طر بن القضا أي لاعلى طر بن قضا الاحتصان على طر بن قضا التنازع وجهه قوله أن القاضي
يقضي بكذب أحد الفرقين إذ لا يصح وتنازع دافعين دافعين ومن مثل هذا نهار البينتان كذا في مسئلة
كوفة ومكة على ما صرح في أول هذا الباب ووجه صحة ما ذهب إليه العامة أن محمد ارجه الله في الخارجين
أقاما البيته على أن نتاج أنه يقضي به بينهما مضافين ولا كان الطر بن قضا له لكان بترك في يد ذي اليد وكذلك
قالوا كانت الشاة المذكورة في يد أحد هملوس أو طها في يد الآخر وأقام كل واحد منهما البيته على التنازع
فنها قضى بها بالسواطة في يده أحصل الشاة ولو كان الطر بن قضا البينتين لكان بترك في يد كل

(قوله وهذا) أي ما ذكرنا
من القضاء في اليد (هو
الصميم) واليه ذهب عامة
الشايخ (خلافا لما يقوله
عيسى بن أبان انه نهار
البينتان وبقوله في يده
لاعلى طر بن القضا غنه
في بيته في اليد (لاعلى)
طر بن القضا أي لاعلى طر
بن قضا الاحتصان على طر
بن قضا التنازع وجهه قوله
أن القاضي يقضي بكذب
أحد الفرقين يتبين كذب
أحد الفرقين لان نتاج
دافعين دافعين غير متصور
كسلة كوفة ومكة ووجه
صحة ذلك أن محمد اذكر في
الخارجين أقاما البيته على
التنازع أنه يقضي به بينهما
نصفين ولو كان الطر بن
قضا لكان بترك في يده في
اليد والجواب عن قوله
القاضي يتبين بكذب أحد
الفرقين ما ذكرنا في شهادة
الفرقين على المكين لان
كل واحد منهما اعتمد سببا
بظهور مطلق الاداء الشهادة
بناء على أن الشهادة على
التنازع ليست بمعينة
للافتعال من الامل برؤية
الفصل يتبع الباقي
والفائدة تظهر في التلخيص
فخذ العامة لا يخلف ذو
اليد بالخارج وعده يستحق

(قوله كسلة كوفة الخ)
أقول يعني في الشهادة (قوله)
ليست بمعينة للافتعال)
أقول يعني لا يلزم فيها معانة
للافتعال

(ولو تلقى كل واحد منهما المالك من رجل وأقام البيعة على التناج عنده فهو بمنزلة أقامها على التناج في نفسه (ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والاخر على التناج فصاحب التناج أولى أهما كان) لان بيئته قامت على أولية الملك فلا يشترط الاخر الا بالتلقي من جهته وكذلك اذا كانت الدعوى بين طرفين فبيعة التناج أولى لما ذكرنا (ولو قضى بالتناج لصاحب اليد ثم أقام تلك البيعة على التناج بقضى إلا أن يعيدها واليد) لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بذلك القضية

واحدتهما ما في يده والجواب عن قوله ان القاضي نقض بكذب أحد الفر يقضي ما ذكرنا في شهادة الفريقين على الملكين بان كل واحد منهما اعتقد مسبقا بظاهر مطلقا لاداء الشهادة وهذا لان الشهادة على التناج لا يزم فيها ما يثبت لافصاله من الامر بل يكفي رؤية الفصيل تبع النافذة فكل من الفريقين في شهادته على التناج يجوز ان يعتقد مسبقا بظاهر الاداء الشهادة فيجب العمل به ولا يمار الى التناج بمنزلة شهادة الفر يقين على الملكين حيث لا تترتب البيعة مع أن العين الواحد لا يتصور أن يكون محمولا كما تضمن في زمان واحد لكل واحد منهما ملكا ولكن لما وجد القاضي لشهادة كل واحد من الفريقين محمولا بطريقه اداء الشهادة بان جاز أحدا الفر يقين أحد الخصمين بما شرب من الملك وجاز الفريقين الاخر انصم الاخر ينصرف فيه تصرف الملك قبل شهادة الفريقين كذا هو موعى هذا خارج الجواب عن مسألة مكة وكوفة لان القاضي لم يثبت لشهادة الفر يقين هناك محمولا بطريق لكل واحد منهما اداء الشهادة لان المطلق لشهادة بالطلاق والعاقبة معية الشهود باقاع الطلاق والعاق ولا يتصور ما مع الفريقين باقاع الطلاق والعاق في يوم واحد من شخص واحد مكة وكوفة لان الشخص الواحد في يوم واحد لا يكون في مثل ذلك المكان عادة فتمارت البيعة ان هناك أماما هنا فاضلا في ثم انقرة اختلافهما لظهور حق تخلف ذي اليد وعدمه فعند عيسى بن ابي يعلى هذا اليد الخارج لان البيعة لم تمارت انصارا كان البيعتين في نعو مال الشهادة أصلا فبقضى ذي اليد فبطلت بعد ما حلف الخارج وعند العامة لا يصح كذا في الميسور والخبرة (ولو تلقى كل واحد منهما) أي ولو أخذ كل واحد من الخارج وذي اليد (المالك من رجل) على حدة فكان هناك ملكان (وأقام البيعة على التناج عنده) أي وأقام كل واحد منهما البيعة على التناج عندهم تلقى المالك منه (فهو بمنزلة أقامها على التناج في نفسه) فبقضى به ذي اليد لان كل واحد منهما خصص عن يتلقى المالك منه فكان للملكين قد حضرا وأطاعا على ذلك بيعة فله يقضى ثمة لصاحب اليد كذلك ههنا (ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والاخر على التناج فصاحب التناج أولى أهما كان) أي خارجا كان صاحب التناج أو ذا اليد (لان بيئته) أي لان بيعة صاحب اليد (قامت على أولية الملك ولا يشترط أي فلا يثبت الملك (الاخر الا بالتلقي من جهته) أي من جهة صاحب التناج والفرض ان الاخر لم يتلقى منه (وكذا اذا كانت الدعوى بين طرفين) بان ادعى أحدهما الملك والاخر التناج (فبيعة التناج أولى لما ذكرنا) من أن بيئته تدل على أولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالتلقي من جهته (ولو قضى بالتناج لصاحب اليد ثم أقام تلك البيعة على التناج بقضى) أي الثالث (الأن يعيدها) أي البيعة (والد) حيث يقضى به (لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بذلك القضية) لان القاضي به الملك وثبوت الملك له في حق شخص لا يقضى بثبوته في حق آخر فان أخذوا لسيد بيئته قضى به ثم اتفدع البيعة ذي اليد على منة الخارج في التناج وان لم يعد قضى به الثالث قال في السماع فرق بين المالك وبين العتيق أن العتيق ماله على شخص واحد يكون قضاء على الناس كافة والقضاء على الملك على شخص واحد لا يكون قضاء على غيره وان كانت بيعة التناج توجب الملك بصفة الاولوية فانه لا يحتمل التكرار كالتق وجها للفرق ان العتيق حق الله تعالى الا يرى أن البعلا لا يقدر على ابطاله حتى لا يجوز اسامة قاضي الحر برضا ولو كان حق العتق قد

(ولو تلقى كل واحد منهما المالك من رجل وأقام البيعة على التناج عنده فهو بمنزلة أقامها على التناج في نفسه (ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والاخر على التناج فصاحب التناج أولى أهما كان) لان بيئته قامت على أولية الملك فلا يشترط الاخر الا بالتلقي من جهته وكذلك اذا كانت الدعوى بين طرفين فبيعة التناج أولى لما ذكرنا (ولو قضى بالتناج لصاحب اليد ثم أقام تلك البيعة على التناج بقضى إلا أن يعيدها واليد) لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بذلك القضية

واحدتهما ما في يده والجواب عن قوله ان القاضي نقض بكذب أحد الفر يقضي ما ذكرنا في شهادة الفريقين على الملكين بان كل واحد منهما اعتقد مسبقا بظاهر مطلقا لاداء الشهادة وهذا لان الشهادة على التناج لا يزم فيها ما يثبت لافصاله من الامر بل يكفي رؤية الفصيل تبع النافذة فكل من الفريقين في شهادته على التناج يجوز ان يعتقد مسبقا بظاهر الاداء الشهادة فيجب العمل به ولا يمار الى التناج بمنزلة شهادة الفر يقين على الملكين حيث لا تترتب البيعة مع أن العين الواحد لا يتصور أن يكون محمولا كما تضمن في زمان واحد لكل واحد منهما ملكا ولكن لما وجد القاضي لشهادة كل واحد من الفريقين محمولا بطريقه اداء الشهادة بان جاز أحدا الفر يقين أحد الخصمين بما شرب من الملك وجاز الفريقين الاخر انصم الاخر ينصرف فيه تصرف الملك قبل شهادة الفريقين كذا هو موعى هذا خارج الجواب عن مسألة مكة وكوفة لان القاضي لم يثبت لشهادة الفر يقين هناك محمولا بطريق لكل واحد منهما اداء الشهادة لان المطلق لشهادة بالطلاق والعاقبة معية الشهود باقاع الطلاق والعاق ولا يتصور ما مع الفريقين باقاع الطلاق والعاق في يوم واحد من شخص واحد مكة وكوفة لان الشخص الواحد في يوم واحد لا يكون في مثل ذلك المكان عادة فتمارت البيعة ان هناك أماما هنا فاضلا في ثم انقرة اختلافهما لظهور حق تخلف ذي اليد وعدمه فعند عيسى بن ابي يعلى هذا اليد الخارج لان البيعة لم تمارت انصارا كان البيعتين في نعو مال الشهادة أصلا فبقضى ذي اليد فبطلت بعد ما حلف الخارج وعند العامة لا يصح كذا في الميسور والخبرة (ولو تلقى كل واحد منهما) أي ولو أخذ كل واحد من الخارج وذي اليد (المالك من رجل) على حدة فكان هناك ملكان (وأقام البيعة على التناج عنده) أي وأقام كل واحد منهما البيعة على التناج عندهم تلقى المالك منه (فهو بمنزلة أقامها على التناج في نفسه) فبقضى به ذي اليد لان كل واحد منهما خصص عن يتلقى المالك منه فكان للملكين قد حضرا وأطاعا على ذلك بيعة فله يقضى ثمة لصاحب اليد كذلك ههنا (ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والاخر على التناج فصاحب التناج أولى أهما كان) أي خارجا كان صاحب التناج أو ذا اليد (لان بيئته) أي لان بيعة صاحب اليد (قامت على أولية الملك ولا يشترط أي فلا يثبت الملك (الاخر الا بالتلقي من جهته) أي من جهة صاحب التناج والفرض ان الاخر لم يتلقى منه (وكذا اذا كانت الدعوى بين طرفين) بان ادعى أحدهما الملك والاخر التناج (فبيعة التناج أولى لما ذكرنا) من أن بيئته تدل على أولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالتلقي من جهته (ولو قضى بالتناج لصاحب اليد ثم أقام تلك البيعة على التناج بقضى) أي الثالث (الأن يعيدها) أي البيعة (والد) حيث يقضى به (لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بذلك القضية) لان القاضي به الملك وثبوت الملك له في حق شخص لا يقضى بثبوته في حق آخر فان أخذوا لسيد بيئته قضى به ثم اتفدع البيعة ذي اليد على منة الخارج في التناج وان لم يعد قضى به الثالث قال في السماع فرق بين المالك وبين العتيق أن العتيق ماله على شخص واحد يكون قضاء على الناس كافة والقضاء على الملك على شخص واحد لا يكون قضاء على غيره وان كانت بيعة التناج توجب الملك بصفة الاولوية فانه لا يحتمل التكرار كالتق وجها للفرق ان العتيق حق الله تعالى الا يرى أن البعلا لا يقدر على ابطاله حتى لا يجوز اسامة قاضي الحر برضا ولو كان حق العتيق قد

وكذا المقتضى عليه مالك المطلق إذا أقام الدين على التنازع تقبل ويقض القضاء لا بمنزلة النص قال
(وكذلك السج في الثياب التي لا تنسج المرأة) كقولنا غلط

على إبطاله وإذا كان حق الله تعالى أن يمس في إثبات حقه تعالى حصوم عنه بطريق السبابة لكونهم
عبيد فكان حضرة الواحد كحضرة الكل والتضاء على الواحد قضاء على الكل لاستواءهم في العبودية بمنزلة
الورثة لما قام مقام الميت في إثبات حقوقه والدفع عنه لكونهم خلفاءه فقام الواحد منهم مقام الكل
لاستواءهم في الخلافة بخلاف المالك فأنه خالص حق العبد فأنه لا ينتصب خصما عن الغائب
إلا بالاثبات حقيقته وأبوين الثياب بشرط أو اتصال بين الحاضر والغائب فيما وقع فيه الدعوى على ما
عرف ولم وجدني من ذلك فالتضاء على غيره يكون قضاء على الغائب من غير أن يكون عنه خصم حاضر
وهذا لا يجوز انتهى (وكذا المقتضى عليه مالك المطلق أن أقام الدين على التنازع يقبل) أي يقبل
بيضه (ويقض القضاء) أي ويقض القضاء الأول ورواهنا إذا أقام الخارج الدين على ذي
السبق فداية بمنزلة مالك المطلق فتقضى العاشية بهاء ثم أقام ذو السبق الدين على التنازع يقضى بهاء
ويقض القضاء الأول كذا في النهاية والكمالية (لا بمنزلة النص) أي لأن إقامة الدين على التنازع
عنه النص في الدلالة على الأولية قطعا فكان القضاء الواقع على خلافه مفسدا للقضاء الواقع على خلاف
الامر والقضاء يقض مثلك كذا هنا وهذا استحسان وفي القياس لا تقبل بيضه لأنه صار مقضيا عليه
بالمالك فلا تقبل إلا أن يدعى تلقى المالك من جهة المقتضى له وجوابه أنه ليس مقتضا عليه لأن إقامة
الدين على التنازع تبين أن النافع أئمة المدعي كان موجودا والقضاء كان خطأ فأي يكون مقضيا عليه
كذا في العناية وغيرها أقول فيه شيء وهو أن يظهر هذا الجواب خروجا عن المسئلة التي نحن بسعدنا
فإن عبارة المسئلة هكذا وكذا المقتضى عليه فذلك المطلق إذا أقام الدين على التنازع يقبل ويقض
القضاء قد صرح فيها بكونه مقضيا عليه ويقض القضاء فإما كونه مقضيا عليه مطلقا فظاهر فالأول
في الجواب أن يقال إن كونه مقضيا عليه لا يشر بقبول بيضه لأن إقامة الدين على التنازع تبين أن
النافع لينة المدعي كان موجودا في نفس الامر ولكن لم يكن ظاهر اقتضاء القاضي فإذا ظهر تبين خطأ
القضاء الأول فربما يعتبر اقتضاء كقضائه الظاهر في خلافه نص قال الشراح فإن قيل القضاء بمنزلة
الخارج مع مقتضى اليد على التنازع فحينئذ فأن ابن أبي ليلى يرجح بينه الخارج فبيننا أن لا يقض
قضاء الشاخص لمصادقة موضوع الاجتهاد قلنا نعم بكونه مقضيا عن اجتهاد إذا كانت مقتضى اليد
فأما عنده وقت القضاء فبرحم بجهاده بينه الخارج على وجهه وبينه ما كانت فاقعة بعده حال
القضاء فلم يكن قضاء عن اجتهاد بل كان لعدم ما يدفع الدين من ذي السبق فإذا أقام ما يدفعه انتقض
القضاء الأول انتهى أقول لا يتوجه السؤال والأسئلة كلامنا في أن المقتضى عليه مالك المطلق إذا
أقام الدين على التنازع يقبل ويقض القضاء وترجع إلى أبي ليلى بينه الخارج فيما إذا ادعى كل واحد
من الخارج وذو السبق استنادا على ما بين فيما قبل وذلك غير ما نحن فيه وأما وجه بينه الخارج فيما
إذا ادعى الخارج المالك المطلق وذو السبق التنازع كما في ما نحن فيه فغير ثابت وقد تتبع الكتب ولم ألق
بالنصر مع مطلق من أحد قط ورواهنا من وجه جواب الفاضل الذي أخذه ابن أبي ليلى لا
يساعد ذلك جدا كما لا يخفى في السائل (قال) أي المدعوين في مختصره (وكذلك السج) أي
السج كانتناج في أنه لا يشكروا كل حكم عرفه في نتائج فهو في السج كذا. وصوره المسئلة إذا ادعى
رسول بأن يدعي أنه ملك ما لا نستعش ما كذا أقام على ذلك. ثم أقام صاحب البدنية على مثل
ذلك فتقضى بالتوب لصالح البدنية كذا في الزبانية (في الثياب التي لا تنسج المرأة واحدة كقول العطن)
هذا آخر ما في الثياب التي لا تنسج رتبة أخرى كالخز وفي السوط السج في التوب بموجب لاولة

الأولية قطعا فكان القضاء واقع على خلافه كقضائه
الرافع على خلاف النص وهذا استحسان وفي القياس لا تقبل بيضه لصدورته
مقضيا عليه بالمالك وجوابه أنه ليس مقضيا
عليه لأن إقامة الدين على التنازع تبين أن النافع
المدعي كان موجودا والقضاء كان خطأ فأي
يكون مقضيا عليه فإن قيل القضاء بينه الخارج
مع مقتضى اليد على التنازع فحينئذ فأن ابن أبي
ليلى يرجح بينه الخارج فبيننا أن لا يقض قضاء
النافع لمصادقة موضوع الاجتهاد أوجب بانقضائه
إنما يكون عن اجتهاد إذا كانت بينه ذي السبق فحينئذ
عنده وقت القضاء فبرحم بجهاده بينه الخارج على وجهه وبينه ما كانت فاقعة بعده حال
القضاء فلم يكن قضاء عن اجتهاد بل كان لعدم ما يدفع الدين من ذي السبق فإذا أقام ما يدفعه انتقض
القضاء الأول انتهى أقول لا يتوجه السؤال والأسئلة كلامنا في أن المقتضى عليه مالك المطلق إذا
أقام الدين على التنازع يقبل ويقض القضاء وترجع إلى أبي ليلى بينه الخارج فيما إذا ادعى كل واحد
من الخارج وذو السبق استنادا على ما بين فيما قبل وذلك غير ما نحن فيه وأما وجه بينه الخارج فيما
إذا ادعى الخارج المالك المطلق وذو السبق التنازع كما في ما نحن فيه فغير ثابت وقد تتبع الكتب ولم ألق
بالنصر مع مطلق من أحد قط ورواهنا من وجه جواب الفاضل الذي أخذه ابن أبي ليلى لا
يساعد ذلك جدا كما لا يخفى في السائل (قال) أي المدعوين في مختصره (وكذلك السج) أي
السج كانتناج في أنه لا يشكروا كل حكم عرفه في نتائج فهو في السج كذا. وصوره المسئلة إذا ادعى
رسول بأن يدعي أنه ملك ما لا نستعش ما كذا أقام على ذلك. ثم أقام صاحب البدنية على مثل
ذلك فتقضى بالتوب لصالح البدنية كذا في الزبانية (في الثياب التي لا تنسج المرأة واحدة كقول العطن)
هذا آخر ما في الثياب التي لا تنسج رتبة أخرى كالخز وفي السوط السج في التوب بموجب لاولة

رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذي هي فيه فلا يلحق بالتاج الا ما كان في معنائه من كل وجه فلا يشكر من أسباب الملك اذا ادعاه كان كدعوى التاج كما اذا دعيت غزل قلن انهن كنهن اغزلنه يسدها وكان ادعى رجل ثوبا فملكه نصه وهو ما لا يشكر نصحه او ادعى لنا ملكه طلبه من شاته او ادعى جتنا

(٢٣٩)

وكذلك كل مسبب في الملك لا يشكر (لانه في معنى التاج كسلب العين والتخاذل بين البدل والمرعى وجزء الصوف وان كان يشكر قضى به الخارج عن عزة الملك المطلق

الملك فيه وهو ما لا يشكر كالشاح في النهاية لان يكون الثوب بحيث ينسج مرة بعد اخرى كل من ينسج ثوبه لا يشكر لان في معنى التاج قد تقدم ان القيس في دعوى التاج ما ذهب اليه ابن ابي ليلى من ان يثبت الخارج ج اول وان ما ذهبا اليه من كون ينفذ في البدل او ما يحسن تركنا الصانع فيه السنة وهي حديث جابر رضي الله عنه كثر و ينامن قبل فلا يلحق بالتاج الا ما كان في معنائه من كل وجه وكل ما لا يشكر من أسباب الملك فهو في معنائه من كل وجه فيلحق به دلالة النص (كسلب العين والتخاذل بين البدل) أي والتخاذل البذل (والمزعى) أي جواز المرعى اذا شدت الزاوية فصرحت واذا خفت صمدت والميم والعين مكسوران وقد يقال مرعى بفتح اللام مخففا لمدودا وهي كالصوف تصغر شعر العز كذا في المغرب (و جز الصوف) وذا ادعى كل واحد من الخارج ونفى البذلنا فملكه طلبه من شاته او ادعى جتنا فملكه من معنائه ملكه او ادعى لبدا فملكه من معنائه في ملكه او ادعى مرعى فملكها من معنائه من عزة او ادعى صوفا فملكه من معنائه واما ما على ذلك يثبت له يقضي بذلك في هذا المورد كلها لان أسباب الملك هي التكون الامرة واحدها كانت في معنى التاج من كل وجه فالحق به (وان كان يشكر) أي وان كان مسببا للملك يشكر (قضى به الخارج عن عزة الملك المطلق) قال صاحب النهاية والمعنى فيه ان الثوب الذي ينسج مرة بعد مرة يجوز ان يصرف الى البدل وليس ثم نصيبه الخارج ويتصفه وينسجه مرة اخرى فيصير ملكا بهذا السبب به فلما كان ملكا في اليد فكان معنى دعوى الملك المطلق من هذا الوجه بخلاف الفصل الاول فان الثوب الذي لا ينسج الامرة اذا صار في اليد ينسجه لا ينصرون ان يصير للخارج من نصيبه فكان في معنى دعوى التاج انتهى وقال بعض الفضلاء فيه بحث اما اوله لان السبب اذ لم يكن كسبي بعد اسطر واما ثانيا فلا يلزم نقض اليد الثابتة بالشك اعني اقول كلاهما ساقط جدا اما الاول فلا يهمل في ههنا لا يثبت بينه على اعتبار السبب حتى يقال ان السبب اذ لم يكن ملكا وهو الملك ولم يثبت الملك بالنسبة الى الذي اليد حيث كان للمدعي الخارج بل انما يقضى ههنا منة الخارج فقط بناء على كونه أكثر اثباتا كافي الملك المطلق فلم يعتبر السبب واحدهم للخارج بخلاف ما سيجي بعد اسطر حيث يقضى هنالك على قول محمد بالمتين على اعتبار السبب ويكون للمدعي الخارج في نفسه عليه من قبل الامام ان يقال ان السبب اذ لم يكن ملكا وهو الملك حيث ثبت الملك في اليد لم يكن السبب مفيدا للحكمة بالنسبة اليه فلم يغير ويستقيم لا الامر هنالك ارشاد الله تعالى واما الثاني فلانه ذكره صاحب النهاية من المعنى ليس له الفضل

الخارج في قيامه بذكره من الأسباب حتى به كيف تنقض اليد الثانية بالفضل المشكوك بل وهو مجرد بيان كون دعوى الملك مسبب بذكر في معنى دعوى الملك المطلق دون معنى دعوى السبب في البدل السبب الذي يشكر على اولى الملك كالشاح في معنى التاج لا يثبت الملك اولا ثانيا كالملك المطلق وانما عليه الغرض الخارج بعد شرفه في المعنى كونه يثبت الخارج أكثر اياها من اليد لا يد كالحق في معنى دعوى الملك المطلق ولا حاجة اليه الله هو غايد في القول بما مضى وعن الامام في هذا

ان الثوب الذي ينسج مرة بعد مرة يجوز ان يصرف الى البدل وليس ثم نصيبه الخارج ويتصفه وينسجه مرة اخرى فيصير ملكا بهذا السبب به فلما كان ملكا في اليد فكان معنى دعوى الملك المطلق من هذا الوجه انتهى وفيه بحث اما اوله فلا يثبت ان السبب اذ لم يكن ملكا في اليد لم يكن السبب مفيدا للحكمة بالنسبة اليه فلم يغير ويستقيم

وهو مثل الخبز والبناء والفرس وزراعة الحنطة والحبوب فان أشكل يرجع الى أهل الخبرة لانهم أعرف به فان أشكل عليهم فعنى بالخارج لان القضاة يثبتوه هو الاصل والعدول عنه غير النتائج فاذ لم يصلح يرجع الى الاصل قال (وان أقام الخارج البينة على الملك المطلق وصاحب البينة على الترامنه كان صاحب البينة أولى) لان الاولان كان يدعى أولية الملك فهذا تلقى منه وفي هذا لاتفاق فصار كذا إذا أقر بالملك ثم ادعى الترامنه

البيان واستشكل ذلك البعض قول المصنف وان كان يشكر رضى بالخارج حيث قال فيه ان الشراء سبب يشكر مع أن ينفذى البند أولى فلا يمن الفرق أقول اذا ادعى الخارج الترامنه من رجل وادعاه ذو البينة من رجل آخر فالحكم فيه حكم ما اذا ادعى الملك المطلق فلا تفاوت بينهما على ما صرح به في عامة المعنى وان ذكره الشارح الاتقاني فيما مر نقلا عن مسوط شيخ الاسلام فلا اشتباه هناك وأما اذا ادعى الترامنه من واحد فبينة ذى البند أولى كما مر في الكتاب نحوه الفرق بينهما من حيث فيه وان كان كلا من الخارج وذى البند هناك أثبت بينته الاستحقاق على ثلاث حيث ادعى تانى الملكين جهته كما مر صرحا به فكان ما ادعى صاحب الاستحقاق على الغير لاسباب الملك وحده فربكن في معنى الملك المطلق بخلاف ما نحن فيه ولعل في كلام المصنف ايماء الى ذلك حيث قال وكذلك كل سبب في الملك لا يشكر ثم قال وان كان يشكر رضى بالخارج فاعتبر اختلاف حكمي ما يتكرروا لا يشكر في سبب الملك احترازا عن سبب الاستحقاق (وهو) أى السبب المتكرر في الملك (مثل الخبز) أى مثل تسع الخبز وهو اسما دابة ثم عني التوب المصنفين ورمزا كذا في المغرب قبل هو ينسج فاذ لم يفتزل مرة أخرى وينسج (والبناء والفرس وزراعة الحنطة والحبوب) أى وزراعة الحنطة وسائر الحبوب فاذ ادعى كل واحد من الخارج وذى البند أو أحدهم كسبب من خز أو أودى دارا أو أملاكه بناها عمله أو أودى عرسا أو أملاكه غرسا أو أودى حنطة أو أملاكه رزعا أو دبا أو خرمن الحبوب كسكك وأفاما على ذلك بينة قضى ذلك الخارج في هذه الصور كلها لان أسباب الملك فيه البست في معنى النتائج المتكررها أما الخبز فلهما فلهما وأما البنا فلهما يكون مرة بعد أخرى وأما الفرس فكذلك وأما الحنطة والحبوب فلهما تزرع ثم يضرل القرب فتعمر الحنطة والحبوب ثم تزرع ثانية فلهما تكن في معناه لم تلق به بل صارت بمنزلة الملك المطلق (فان أشكل) أى فان أشكل ثم لا يتيقن بالتركرار وعدمه فيه (يرجع الى

أهل الخبرة) أى يسأل القاضي أهل العلم عن ذلك يبنى العدول منهم ويبنى الحكم على قولهم (لاهم أعرف به) قال الله تعالى فاسألوا أهل الذكران كتم لا تعلمون الواحد منهم يكتفي والاثنتان أحوط كذا في النهاية نقلا عن المسوط والخبرة (فان أشكل عليهم) أى فان أشكل ذلك على أهل الخبرة أيضا (قضى به) أى بالمشكل (الخارج لان القضاة يثبتوه) أى بينة الخارج (هو الاصل) لانه القياس (والعدول عنه غير النتائج) أى والعدول عن الاصل كان بخير النتائج أى يحدث النتائج وهو حديث جابر رضى الله عنه كبريائه من قبل في وجه الاستدلال (فاذا لم يصلح يرجع الى الاصل) الذى هو القياس (قال) أى القدر وروى في مختصره (وان أقام الخارج البينة على الملك المطلق وصاحب البند البينة على الترامنه) أى من ذلك الخارج (كان صاحب البند أولى لان الاول) أى الخارج (ان كان يدعى أرواة الملك) وفي بعض النسخ ان كان ثبت أولية الملك (فهنا) أى فصاحب البند (تلقى منه) أى تلقى الملكين ذلك الخارج (وفي هذا لاتفاق) كالاتفاق (فصار) أى فصار حكم هذه المسئلة (كأذا أقر بالملك) أى كالأذا أقر صاحب البند بالملك الخارج (ثم ادعى) أى صاحب البند (الترامنه) أى من الخارج قال صاحب التهاذ كرفي الفصول والحاصل أن الخارج مع ذى البند اذا دعيا لمكسلا فاقى كل الصور والخارج أولى الا اذا أقام صاحب البند بينة على النتائج

أما الخبز فلهما فلهما وأما في البينة فان البينة تكون مرة بعد أخرى وكذلك الفرس والحنطة والحبوب تزرع ثم يضرل القرب فتعمر الحنطة والحبوب ثم تزرع ثانية واذ لم يكن في معناه لا يتيقن به (فان أشكل) أى لا يتيقن بالتركرار وعلمه فيه (يرجع الى) العدول من (أهل الخبرة) أى يبنى الحكم عليه قال الله تعالى فاسألوا أهل الذكران كتم لا تعلمون (فان أشكل) على أهل الخبرة (قضى به بالخارج لان القضاة يثبتوه هو الاصل والعدول كان بخير النتائج) كما روي (واذا لم يصلح يرجع الى الاصل) قال (واذا أقام الخارج البينة على الملك الخ) وإذا أقام الخارج البينة على الترامنه فذو البند أولى لان الخارج ان كان يدعى أولية الملك فذو البند تلقى منه ولاتفاق في هذا فصار كذا إذا أقر ذو البند بالملك الخارج ثم ادعى الترامنه

اليئنة انه اشتراها من
 ذي اليد واقامها وذو اليد
 انه اشتراها من الخارج
 ولا تارخ معهم تارتا
 وترك الدار في يد ذي
 اليد قال المصنف (وهذا
 عندنا في حنفية وأبي يوسف
 وقال محمد يقضى بهما
 لا يمكن العمل بهما وذلك
 بان يحصل كأن ذا اليد
 اشتراها من الخارج ويقض
 ثماع ويقض لان القبض
 دالة السبق كأم ولا يعكس)
 أي لا يحصل كان الخارج
 اشتراها من ذي اليد ولا
 ثماعه (ان) تلك يستلزم
 (البيع قبل القبض) وذلك
 (لا يجوز وان كان في القمار
 عنه ولهما أن الاقدام
 على الشراء افسار من
 المشتري بالملك باق فصار
 كأنها قامت على الاقرارين
 وفيه التهازل بالاجماع كذا
 هنا ولان السبب يراد
 حكمه وهو الملك يعني
 أن السبب إذا كان مقبدا
 للحكم كان مضرا والافلا
 لكونه غير مقصود فالثبات
 (وهنا لا يمكن القضاء لذي
 اليد الا على مستحق) فالخارج
 لا اذا اقتضيت بينة ذي اليد
 انما تقتضي لزول ملكه على
 الخارج فربما السبب
 مقبدا للحكم بالسبب اليه
 (قوله ثماع وبعض)
 أقول يعني ولم يقض بالخارج
 (قوله حكمه وهو الملك) أقول
 قوله هو راجع الى الحكم

قال (وان اقام كل واحد منهما البيعة على الشرائع الاخر ولا تارخ معهم تارتا البينتين وتترك
 الدار في يد ذي اليد) قال وهذا عندنا في حنفية وأبي يوسف وعلى قول محمد يقضى بالبينتين ويكون
 الخارج لان العمل بهما يمكن فيجعل كأنه اشترى ذواليد من الآخر ويقض ثماع الدار لان القبض
 دالة السبق على مأمور ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في القمار عنده ولهما
 أن الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك بالملك فصار كأنهما طمعا على الاقرارين وفيه التهازل بالاجماع كذا
 هنا ولان السبب يراد حكمه وهو الملك ولا يمكن القضاء لذي اليد الا على مستحق

أورأنا وتارخ صاحب اليد أسبق وفي هذه الصورة التي ذكرها في الكتاب ترجح بينة صاحب اليد
 أيضا وهي فيها إذا اقام الخارج البيعة على الملك واقام صاحب اليد البيعة على أمه اشتراها من المدعي
 ان كان المدعي أثبت أولية الملك فهذا تلتق منه حمل من هذا التينة ذي اليد ترجح على بينة الخارج
 في هذه الصور الثلاث التي ذكرناها انتهى أقول لا ماس من لهذه الصورة التي ذكرت في الكتاب عذر
 في القول لا فيما إذا ادعى كل واحد من الخارج جرد ذي اليد ملكا مطلقا على ما هو مدلول صريح قول
 صاحب القول والحاصل أن الخارج مع ذي اليد إذا ادعى ملكا مطلقا وما ذكر في الكتاب فيما
 إذا ادعى الخارج للملك المطلق وذو اليد للملك المقتضى بالشراء فتم هذه الصورة الى صورتين المذكورتين
 في الفصول بطريق الاستئناس وجعل ما تخرج فيه بينة ذي اليد بينة الخارج صوراً لا كما فعله
 صاحب التناية بما لا حاصل له لانه أراد أن ما تخرج فيه بينة ذي اليد بينة الخارج فيما إذا ادعى
 الملك المطلق هذه الصور الثلاث ليس صحيح كما ينبغي وان أراد أن ما تخرج فيه بينة ذي اليد على
 بينة الخارج فيما إذا ادعى الملك المطلق أو غير هذه الصور الثلاث فليس بلام لان ما تخرج فيه بينة
 ذي اليد على بينة الخارج مطلقا غير مختصر في هذه الصور الثلاث بل متحقق في غيرها أيضا كذا إذا ادعى
 الشرائع واحد ولم يكن تارخ أحدهما أسبق على ما سبق في الكتاب (قال) أي القديري في مختصره
 (وان اقام كل واحد منهما) أي من الشرائع وذو اليد (اليئنة على الشرائع الآخر) أي اقام
 الخارج البيعة على أمه اشترى هذه الدار من ثلث من ذي اليد واقامها وذو اليد على أمه اشتراها من الخارج
 (ولا تارخ معهم تارتا البينتين وتترك الدار في يد ذي اليد) بقوله (قال) أي المصنف (وهذا
 عندنا في حنفية وأبي يوسف وعلى قول محمد يقضى بالبينتين وتكون) أي وتكون الدار (الخارج
 لان العمل بهما) أي البينتين (يمكن فيجعل كأنه اشترى ذواليد من الآخر ويقض ثماع) أي ثماع
 ذواليد من الخارج (ولم يقض) الخارج (لان القبض دالة السبق) أي لان قبض ذي اليد
 دليل سبقه في الشراء (كأمر) إشارة الى قوة وان لم يذكر تارخا ومع أحدهما قبض فهو أولى
 لان حكمه من قبضه يدل على سبق شرائه انتهى (ولا يمكن الامر) أي لا يحصل كأنه الخارج
 اشتراها من ذي اليد ولا ثماعها (لان) البيع قبل القبض لا يجوز يعني أن العكس يستلزم
 البيع قبل القبض وذلك لا يجوز (وان كان) أي وان كان البيع (في القمار عنده) أي عند
 محمد رحمه الله (ولهما) أي ولا في حنفية وأبي يوسف رحمه الله (أن الاقدام على الشراء اقرار منه)
 أي من المشتري (بالملك الباقي فصار) أي فصار أمر هذه المسئلة (كأنهما) أي البينتين (قامتا
 على الاقرارين) أي على الاقرارين من الطرفين (وفي التهازل بالاجماع مكذبا) أي فبما نحن
 فيه (ولان السبب يراد حكمه وهو الملك) هذا دليل آخر متضمن لجواب عما طالع محمدان العمل
 بالبينتين يمكن يعني أن السبب لا يراد له معنى وانما يراد حكمه فإذا كان مقبدا للحكم كان مستغبرا
 والافلا لكونه غير مقصود فالثبات (وهنا لا يمكن القضاء لذي اليد الا على مستحق) أي الخارج
 لا اذا اقتضيت بينة ذي اليد فاما تقتضي لزول ملكه الى الخارج (ان السبب الذي هو البيعة هما

(وان وقت البيتان في العمار وقتين ظلمان يكون وقت الخارج اسبق او وقت ذى البدر كل منهما على وجه واحد ان يشهدوا بالتبضع
اولا فان كان وقت الخارج اسبق فان لم يشهدوا بالتبضع قضى به على اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف فيجعل كان الخارج اشترى
اولا فاعقل القبض من صاحب اليد فانه ترق في العمار عندهما وعند محمد يقضى (٣٤٣) به بالخارج لعدم صحة البيع قبل

وان وقتها اليستان في القمار ولم يتبافضا ووقت الخراج ايسر يقضى صاحب اليد عندهما فيحصل
كلان الخراج اشترى ولا يتراجع على القبض من صاحب اليد وهو باق في القمار عندهما عند محمد
يقضى الخراج لانه لا يصح يستعجل القبض فيبقى على ملكه وان يتبافضا يقضى لصاحب اليد لان
اليقين يثارتان على القولين وان كان وقت صاحب اليد سابق يقضى الخراج في الوهن فيحصل كله
اشتراهما اليد وقضى شرعا وليس له اولى ثم حصل اليه بسبب آخر قال (وان اقام احد الدينين
شاهدين والاخر اربعة فمعهما اسوة) لان شاهدا كل شاهدين على تامة كافي حالة الاقرار او الترجيع
لا بضرورة العمل بل بوقفه على ما عرف

في الهداية من أعلو شهد القرقان البيع والقض ثم تار بالاجام لان البيع واحد من البيعين يخالف ما ذكر في الميسوط والجمع الكبير وغيرهما من بعض البيتين عند بعض قضاة اهل الرأي السيدان البيتان هي المسمى وقد امكن لانها اثبتا القدر والقض فيحصل كان هذا السماعا واهلها في العقار وقت غيبه ما قاله لم يظهر غرض الخلاف كذا ذكر في التناهيه واهلها أي ولم تثبت البيتان قبضا في بعض النسخ ولم يثبت قبضا (ووقت الخارج أي الخارج أسبق (بعض اصحاب الدعيه) أي متدأ خفيه وأي يوس اشترى أولا ثم اعقب قبل القبض من لمحب اليد ووجه رأي في العقار عنده لان لا يصح بيعه) أي بيع العقار (قبل القصر عنه مدعي على ملكه) القبض يقي على ملك الخارج (وان افتضا) أي وان اثبت البيتان قبضا وفي بعض النسخ وان استلفا (بعض اصحاب اليد) أي الاجام فيمن يات بعد ما قبضه (لان البيعين) أي بالوجه الموزر (ما تزن على القوله محمد (وان كان وقت صاحب الدعي أسبق) وبقي المسألة على حاله (بعض) سواء اثبت البيتان القبض أو لم تثبت (فحصل كله اشرا واذو الدعي وقض ذواليدن الخارج ولكن لم يوسلم اليه هذا بأعذار عدم اثبات القبض (أو الخارج (فوصل اليه) أي الذي اليد (بسبب آخر) من اجارة أو اعارة أو اثبات القبض فتدبر المصنف الوجهين في تقريرهم هذا كما ترى فلغا المارة صورتهان لم يذكر في الكتاب احدهما ان توقف البيتان وقاوا احد البيتين وقاوا لم توقف الاخرى فاحكمهما قلت حكم كل واحد منهما حكمه في غاية السان نقلا عن ميسوط شيخ الاسلام (قال) أي القدر في محتصره شاهدين والاخر اربعة فهملوه (أي الاثنان والاربعة من الشهود سواء على تامة) لوصولها الى حد التماس تكامل (في حالة الافراد) في غير الاربع مكره العمل بل يقع (بعضها) أي في اقله الأربعة المثلين. يترجم بأكثر من لاد ول واحد منها غلبت به افسر يترجم على التمر والنصر (على ما عرف) أي في علم أصول الفقه وكذلك لشهدات اربعة او اربعة واحد

على النص والنص على الظاهر باعتبار القوة (كأعرف) في أصول الفقه، الشهادة العادية ترجح على المستور بالعدالة لإلزامية الشهاد؛ ولا ترجح كثرة العدل لأنها النسب بصفة الشهادة بل هي متناهية وشهادة كل عدد صواب كامل

قال (واذا كنت دار في مدرج ادعاهما اثنان احدهما لجميع الدار والاخر نصفها واما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ميعاد أي حصة اعتبارا بطريق المنازعة) وعندهما أي بينهما اثلاثا باعتبارا بطريق العول والمضاربه والاصل في ذلك أن عند أي حصة أن المولى بسبب صحيح وهو ما يتعلق به الاستحقاق من غير انتظام معنى آخر إليه يضرب بجميع حقه كصاحب العول والموصى به بالثالث فدونه وغرم المالك اذا ضاقت التركة عن دونه والمولى بسبب صحيح يضرب أي يأخذ بحسب كل حقه بقدر ما يصيبه حال المراجعة (٣٤٤) كسئلنا هذه الموصى به بأكثر من الثلث وعندهما أن حصة العين متى

وجب بسبب حق كان في العين كانت القسمة على طريق العول كالتركة بين الورثة ومتى وجبت لأب سبب حق كان في العين القسمة على طريق المنازعة

وجب بسبب حق كان في العين كانت القسمة على طريق العول كالتركة بين الورثة ومتى وجبت لأب سبب حق كان في العين القسمة على طريق المنازعة كالفضولي اذا باع عبد رجل بغير أمره وفضولي آخر باع نصفه وأجاز المولى البيعين والقسمة بين المشترين بطريق المنازعة ارباعا فعلى هذا يمكن الاتفاق بينهم على العول وعلى المنازعة والاتفاق وما تفوقوا على العول فيه العول في التركة ما عدا أصله فإلّا السبب لا يحتاج إلى ضم شيء وأما على أصلهما مخالفتها وجبت بسبب حق في العين لأن حق الورثة يتعلق بعين التركة وما انفقوا عليه بطريق المنازعة مع الفضولي أما على أصله فلا يلزم بسبب صحيح لاستباحه إلى انضمام

قال (واذا كنت دار في مدرج ادعاهما اثنان احدهما لجميع الدار والاخر نصفها واما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ميعاد أي حصة اعتبارا بطريق المنازعة فان صاحب النصف لا يبايع الا خرف في النصف فعمله بلا منازع واستوت منازعتهما في النصف الا خرف نصف بينهما (وقالا هي بينهما اثلاثا) فاعتبرا بطريق العول والمضار بقصاص الجميع يضرب بكل حقه سهمين وصاحب النصف يضرب بسهم واحد فتقسم اثلاثا عادلة ثم بحث العدة على المستوراة العدة لا تصحف الشهادة لا تزيد على عدد الشهود ولا تنقص نصفها لمصلحة من الشهادة بل هي مثلها وشهادة كل عدد دون مثل شهادة الاخر لأن يكون بعضها صفة لبعض الآخر الى هذا اشار في التوقيع كذا في النهاية (قال أي القدر الذي في مختصره) (واذا كنت دار في مدرج ادعاهما اثنان احدهما لجميع الدار والاخر نصفها واما البينة فلصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ميعاد أي حصة اعتبارا بطريق المنازعة فان صاحب النصف لا يبايع الا خرف في النصف فعمله بلا منازع واستوت منازعتهما في النصف الا خرف نصف بينهما) فعمل الدار على أربعة حاجتنا الى حساب نصف ونصفه نصف وأقله أربعة كذا في الكافي (وقالا أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله (هي) أي الدار بينهما) أي بين المدعين (اثلاثا باعتبارا بطريق العول والمضار بقصاص الجميع يضرب بكل حقه سهمين) أي يأخذ بحسب كل حقه سهمين وفي المغرب وقال الفقهاء فلا يلزم يضرب فيه بالثلث أي يأخذ منه بأكثر من الثلث كذا في النهاية ومصرح الجرائد (وصاحب النصف بسهم واحد) أي وصاحب النصف يضرب بكل حقه أيضا وهو سهم واحد اذا دار بمثل سهمين لحاجتنا الى عدله نصف صحيح وأقله اثنان يضرب صاحب الجميع بذلك وصاحب النصف بسهم واحد (فتقسم بينهما اثلاثا) أي تقسم الدارين المدعين اثلاثا لأنها هادى الجميع وثلاثا مدعى النصف واعلم أن أصل أي حصة أن المولى بسبب صحيح وهو ما يتعلق به الاستحقاق من غير انتظام معنى آخر إليه يضرب بجميع حقه كصاحب العول والموصى به بالثالث فدونه وغرم المالك اذا ضاقت التركة عن دونه والمولى بسبب صحيح يضرب بقدر ما يصيبه حال المراجعة كسئلنا هذه الموصى به بأكثر من الثلث وأصل أبي يوسف ومحمد رحمهما أن حصة العين متى وجبت بسبب حق كان في العين كانت القسمة على طريق العول كالتركة بين الورثة ومتى وجبت لأب سبب حق كان في العين القسمة على طريق المنازعة اذا باع فضولي آخر باع نصفه وفضولي آخر باع نصفه وأجاز المولى البيعين والقسمة بين المشترين بطريق المنازعة ارباعا فعلى هذا يمكن الاتفاق بين

الا جاز قاله وأما على أصلهما فلا حاجة إلى التمسك بغيره لأن في الفقه فصول بالشرع الى البيع وما اتفقوا فيه الا أنه كسئلنا هذه فعلى أصل أي حصة ما يستحق له من مظاهر الشهادة وهي محتاج الى اتصال القضاة بها كما تقدم فلم يكن سببا لصحة ما كانت القسمة على طريق المنازعة فيقول بمدى النصف لا دعوى في النصف الاخر فترد جميعا للجميع والنصف الاخر كل منهما يدعيه وثباتا له عليه البينة والتساوي في سبب الاستحقاق بحسب التساوي فيمكن هذا النصف بينهما فحين فيحصل لصاحب الجميع ثلاثة ارباع الدار ولمدى النصف ربع وعلى أصلهما لمحق كل واحد من المدعين في العين حق أي أن حق كل منهما ما شافق فيها لمن جزء الا وصاحب القليل راحم فيه صاحب الكثير نسبه فلها كانت القسمة فيه بطريق العول فغضرب كل منهما بجميع دعواه فاحتجنا الى عدله نصف صحيح وأقله اثنان يضرب بثلث صاحب الجميع ويضرب بمدى النصف بسهم فتكون بينهما اثلاثا

ولهذه المسئلة تطاروا ضداد لا يستعمل هذا المختصر وقد ذكرناه في الزادات قال (ولو كانت في أيديهم لمسلم لمصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء ونصفها الأعلى وجه القضاء) لأنه خارج في النصف فيقتضي بيته والنصف الذي في يده صاحب لا يدعيه لأن مدعى النصف وهو في يد مسلم له ولو لم ينصرف إليه دعواه كان ظالما لماسا كولا قضايه من الدعوى فيترك في يده

الأئمة الثلاثة على القول وعلى المنازعة وأمكن الاتفاق فيما اتفقوا على القول فيه القول في التركة أعا على أصله فلان السبب لا يحتاج إلى ضم شيء وأما على أصله فلا تهاجرت بسبب حق في العين لان حق الورثة يتعلق بعين التركة ومما اتفقوا عليه بطريق المنازعة بيع الفضول أعا على أصله فلا تهاجرت بسبب صحيح لا احتياجه إلى انضمام الاجازة اليه وأما على أصله فلا تهاجرت حق كل واحد من المشتريين كان في الفرض فقول بالشراء إلى المبيع ومما اتفقوا فيه مستثناه فعل أصله سبب استحقاق كل منهما له الشهادة وهي تحتاج إلى اتصال القضاء بها كاستخدام فليكن سببا صحيحا فكانت القسمة على طريق المنازعة كالمين في الكتاب وعلى أصله ما حق كل واحد من المدعين في العين يعني أن حق كل منهما شائع فيها لمن جزء الاوصاف القليل راجع فيه صاحب الكثير نصيبه فلهذا كانت القسمة فيه بطريق القول كاذكر في الكتاب ثم اعلم أن أصلها ينتقض بحق الترماع في التركة فان نسبة العين بينهم بسبب حق كان في القصة لاني المدعي ومع ذلك كانت القسمة عولية كذا في الميسر قال المصنف (ولهذه المسئلة تطاروا ضداد) أي المسئلة المذكورة أشبه حكمها بأوجيفة بالمنازعة وصاحبها بالقول كافي هذه المسئلة (لا يستعملها) أي الظاهر والأضداد (هذا المختصر) يعني الهداية وقد ذكرناه في الزادات فن تطاروها الموصى به بجميع المال وينصفه عند اجازة الورثة والموصى به بجميع الموصى به نصف ذلك اذا لم يكن للتم مال سواه من أضدادها العبد المأذون له المشترك اذا ائتم أحد المولىين مائة درهم وأجن مائة درهم ثم سبعت مائة درهم فاقسم بين المولى والمدني والأجن عند أبي حنيفة بطريق القول ألالا وعندهما طريق المنازعة أرابا وكذا المدر اذا قتل رجلا خطأ فقتل أخاه أو غريم المولى فقتلهما كذا في الكافي والشروح فتذكر الأصل المذكورين بسهل عليك استخراج هذه الصور (قال) أي التدرج في مختصر (ولو كانت في أيديهما أي ولو كانت الدار في أيدي المدعين والمسئلة بها) (سلم) صاحب الجميع أي لمدي الجميع (تمنعها على وجه القضاء) وهو الذي كان يبدأ آخر (ونصفها الأعلى وجه القضاء) وهو الذي كان يبدأ في يد مدعي النصف (أي لان صاحب الجميع وهو مدعي الجميع خارج في النصف الذي كان في يد مدعي النصف (فقتضي بيته) أي يقتضي بيته صاحب الجميع في حق ذلك النصف منه على أن ينه الخراج أول من يشتري الد فتم دليل قوة نصفها على وجه القضاء وبني دليل قوة نصفها على وجه القضاء وهو قوله (قالتم الذي في يده) أي في يدي صاحب الجميع (صاحبه لا يدعيه) أي صاحب صاحب الجميع أي خصمه وهو مدعي النصف لا يدعي ذلك النصف (لان مدعى) أي مدعي صاحبه وهو مدعي النصف (النصف وهو يديها) توضيحه أن دعوى مدعي النصف منصرفه إلى ما في يده لتكون مديدا بحقة في حقه لان جل أمور المسلمين على الصلوات مدعي النصف لا يدعي شيئا في يد صاحب الجميع لان مدعى النصف وهو في يد مدعي النصف لا يدعي الجميع بل المنازعة كذا في الكافي (ولو لم ينصرف المدعى) أي ولو لم ينصرف دعوى مدعي النصف إلى النصف الذي في يده (كان ظالما لماسا) أي كان مدعي النصف ظالما لماسا ما في يده وقضية وحسب أمر المسلم على الصلة فخصية بخلافه (ولا قضايه من الدعوى فيترك في يده) أي وانما يدعي مدعي النصف بدون الدعوى فيترك في يده

لا يستعملها المختصرات قال المصنف (وقد ذكرناه في الزادات) نحن تطاروها الموصى به بجميع المال وينصفه عند اجازة الورثة ومن أضدادها العبد المأذون له المشترك اذا ائتم أحد المولىين مائة درهم وأجن مائة درهم ثم سبعت مائة درهم فاقسم بين المولى والمدني والأجن عند أبي حنيفة بطريق القول ألالا وعندهما طريق المنازعة أرابا فتذكر الأصل المذكورين بسهل عليك الاستخراج قال (ولو كانت الدار في أيديهما الخ) الأصل في هذه المسئلة أن دعوى كل واحد من المدعين تصرف إلى ما في يده لئلا يكون في امساك ظالما جلالا لمور المسلمين على الصلة وأن ينه الخراج أول من يشتري الد فتم دليل قوة نصفها على وجه القضاء وهو الذي كان يبدأ في أيدي مدعي النصف لا يدعي ذلك النصف (أي لان صاحب الجميع وهو مدعي الجميع خارج في النصف الذي كان في يد مدعي النصف (فقتضي بيته) أي يقتضي بيته صاحب الجميع في حق ذلك النصف منه على أن ينه الخراج أول من يشتري الد فتم دليل قوة نصفها على وجه القضاء وبني دليل قوة نصفها على وجه القضاء وهو قوله (قالتم الذي في يده) أي في يدي صاحب الجميع (صاحبه لا يدعيه) أي صاحب صاحب الجميع أي خصمه وهو مدعي النصف لا يدعي ذلك النصف (لان مدعى) أي مدعي صاحبه وهو مدعي النصف (النصف وهو يديها) توضيحه أن دعوى مدعي النصف منصرفه إلى ما في يده لتكون مديدا بحقة في حقه لان جل أمور المسلمين على الصلوات مدعي النصف لا يدعي شيئا في يد صاحب الجميع لان مدعى النصف وهو في يد مدعي النصف لا يدعي الجميع بل المنازعة كذا في الكافي (ولو لم ينصرف المدعى) أي ولو لم ينصرف دعوى مدعي النصف إلى النصف الذي في يده (كان ظالما لماسا) أي كان مدعي النصف ظالما لماسا ما في يده وقضية وحسب أمر المسلم على الصلة فخصية بخلافه (ولا قضايه من الدعوى فيترك في يده) أي وانما يدعي مدعي النصف بدون الدعوى فيترك في يده

(قال واذا تنازعنا في دابة العلم) اذا تنازع اثنان في دابة العلم كل واحد منهما يمينه اثبات عند مدعى كراتار يخافون الغاية ووافق أحد الدينين فهو أولى لان علامة صدق شهوده قد ظهرت بشهادة الحال فخير جرح وان أشكل ذلك كانت بينهما نصفين لا مسقط التوقيت وصار كلهما آخا ما هو لا تاريخ لهما هذا (٢٤٦) اذا كانا جرحين وان كان أحدهما الدين والآخر من الغاية تاريخه أو أشكل

فرضي به الحق اي ايلما الظاهر
 قال (واذا تنازعنا في دابة العلم) كل واحد منهما يمينه اثبات عند مدعى كراتار يخافون الغاية ووافق أحد الدينين فهو أولى لان الحال يشهد له فخير جرح (وان أشكل ذلك كانت بينهما) لانه مسقط التوقيت فصار كلهما يمين كراتار يخافون الغاية بسن الغاية الوقتين بطلت البيتان كذا ذكره الحالكه رحمه الله لانه ظهر كذب الفرعين فترك في يمين كانت فيه

النصف الثاني؛ يدعى الجميع ولا قضاء دون الدعوى فترك ذلك النصف في يد مدعى الجميع بلا قضاء فتم دليل قوته ونصفه الأعلى وجه القضاء أيضا فثبت المدعى بشقيه قال صاحب العنايه الاصل في هذه المسئلة أن دعوى كل واحد من المدعين تنصرف الى ما في يده كي لا يكون في امساكه ظالم لا لاهل ولا لمسلمين على الصفة وأن يمينه الخارج أجزأه من يمينه الذي ليدانعي أقول فيه تلو وهو أن انصراف دعوى مدعى الجميع من المدعين الى ما في يده غير معقول لانه جعل الحق في يده الكل لا يبقى للقدمه القائله وان يمينه الخارج أجزأه من يمينه الذي ليدانعي في هذه المسئلة ولا يصح قول المصنف أن الخارج في النصف ولا قول صاحب العنايه في أن الخارج ومضى الكل مدعى عليه النصف وهو طرح عن النصف وان جعل الحق في يمين النصف كما هو الظاهر الحق فلا معنى لانصراف دعواه الى ما في يده لانه مدعى الكل وهو ليس في يده وأيضاً لا يتم قوله كي لا يكون في امساكه ظالم بالنسبة اليه لان الانسان لا يكون ظالمًا بالمسئله حتى وان كان في يد غيره ومدعى الكل مدعى أن جميع ما في أيديهما حقه فالحق الذي يسرف دعواه الى ما في يده انما هو مدعى النصف منهما كما هو المذكور في الكافي وغيره وقد مر منافي أننا شرح كلام المصنف (قال) أي القصد ويرى في تحصره (واذا تنازعنا) أي تنازع اثنان (في دابة العلم) كل واحد منهما يمينه اثبات عند مدعى كراتار يخافون الغاية ووافق أحد الدينين فهو أولى) أي الذي يوافق من الغاية تاريخه أو أولى من الآخر (لان الحال يشهد له) يعني أن علامة صدق شهوده قد ظهرت بشهادة الحال (فخير جرح) أي فخير جرح من وفاق من الغاية تاريخه واعلم أنه لا فرق في هذين أن تكون الغاية في أيديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يتصف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في الخارج من غيرنا ربح حيث يحكم به الحق اليه ان كانت في يد أحدهما وله ايمان كانت في أيديهما أو يد ثالث كذا ذكره الامام الزماني في شرح الكنز (وان أشكل ذلك) أي من الغاية (كانت بينهما) أي كانت الغاية بينهما نصفين (لا مسقط التوقيت) فصار كلهما يمين كراتار يخافون الغاية بهذا الجواب في الخارج وان كان أحدهما صاحب اليد ودعواهما في الخارج ووقت البيتان ووقت كان كانت الغاية على وقت يمينه الخارج قضيت بهما لتطهر علامة الصدق في يمينه وعلامة الكذب في يمينه الذي ليدانعي كانت الغاية على وقت يمينه الذي ليدانعي أو كانت مشكلة قضيت بهما الحق اليه ما ظهر وعلامة الصدق في يمينه وأسقط اعتبار التوقيت اذا كانت مشكلة كذا في البسوط ولم يذكر فيهما اذا كن من الغاية بين الوقتين وذكر في الأخير وفي ذلك نهار البيتان عند دعامة الشايع وتقول الغاية في يد صاحب اليد كذا في النهاية ومعراج الغاية (وان خلف من اداة الوقتين) قال الشراح أي دعوى الخارجين أقول لم يظهر في تأنيده هذا التقيد كما بين (طلت البيتان كذا ذكره الحالكه رحمه الله لانه ظهر كذب الفرعين) وذلك مانع عن قبول الشهادة حالة الانفراد فيمنع حالة الاجتماع أيضا (منقول) أي الغاية (في يمين كانت فيه)

فوجب القضاء بينهما نصفين وهذا لا يوافقنا في التوقيت بطلت البيتان وتروى في يد المدعى الذي اتفق الفريقان على واستعملوا على ذي اليد كيف تترك في جميع قيام حجة استحقاق وهذا رواية محمد بن عمرو أبو العباس عن محمد بن عمار اذا كان سن

الذات متشكلا لا تضي منها صفين وان كان مختلفا للوقت لا تضي له ما يشي موتك في ذي الدنيا فترك فكلهم لهم نعم الدنيا واصل
هنا هو الاصح وقوله يظن ان مقصودهما ليس بشي لان مقصود الذي ليس بمعتبر (٣٤٧) في العاوي بلا حجة وانما الفرق بين

﴿فَسَلِّ فِي النَّارِ بِالْأَيْدِي﴾ قال (واذا نزلت في الدنيا أحدهم لم يكلوا الا خر متعلق بجماعها فلما ركب اولى) لان تصرفه أظهر مما يخص مالك

واقطع أن هدايم الصور الثلاث أعني ماذا كانت الدابة في بدلت وماذا كانت في أيديهما وماذا كانت في بداحيهما إذا لاقى بينهما في الوجهة التي ذكر من قبل الحيا فلا خلاف في التفسير المذكور وفي المسبوق من مشايخنا من قال بتبطل البستان والاصح ما نقله محمد بن الجواب وهو أن تكون الدابة بينهما والصليين يعني فيها إذا كان سن الدابة مشكلا ونماذا كان على غير الوقتين في دعوى الخارجين أما إذا كان مشكلا فلا شك فيه وكذلك إذا كان على غير الوقتين لان اعتبار ذكر الوقت لغيرهما وفي هذا الموضوع في اعتبارها بطلان ختمها فقط اعتبار ذكر الوقت أصلا ونظر إلى مقصودها وهو تأييد الملك في الدابة وما سطر في ذلك وجب اقتضائهم ما نصنفين وهذا لا يوافقنا في التوفيق بطلت البستان

ينظر إلى المقصود من البنية بشئ لان المقصود للمعنى ليس يعتبر في الطوارئ ولا في وقت اتفاق الفرق بين على
اختصاصها على ذي البنية معتبر لانه ليس بمجموع مع وجود المكذب انتهى اوله يمكن ان يجاب عن قوله
وقوله ينظر إلى المقصود مما ليس بشئ في القوة لانه ليس بمجموع مع وجود المكذب باننا لو وجدنا
الوقتين في المكذب أصل البنية فالأمر من سقوط اعتبار ذلك الوقت لا سقوط اعتبار أصل البنية وهو
اثبات الاستحقاق للدين عن ذي البنية فلا تادع في الملبس وورشدنا في هذا ما ذكره صاحب البدائع
حيث قال وان خالفه الوقتين جميعا سقط الوقت كذا ذكره في ظاهر الرواية لانه ظهر بطلان التوقيت
فكأنهما لم يوقتا بقيت البنية ثابتة على مطلق المثل من غير توقيت ود كالحاكم في مختصره ان
في رواية أبي البختري ثبوت البنية ان كان من ادعاء اذا طالب الوقتين فقد ثبتنا
بكذب البنية في الغالب لعدم فبرك المدعي في دعواه حيا بالدكا كان والحواب ان مخالفة السنن
الوقتية توجب كذب الوقتين لا كذب البنية أصلا وراى انتهى كلامه فامل ترشد (قال) أي
بمحدث الجمع الصغير في كتاب القضاء (واذا كان عدي في بدو رجل أمام رجلان عليه البنية أحدهما
غالبا

بعضها الآخر وديعه هو بانها انى لعبد بين المذبح (المسواهما) لان الولد لم يجد
الزديعه صار غاصبا فصار دعوى الزديعه والغصب معا والتساوى في سبب الاستحقاق وجوب التساوى
في نفس الاستحقاق فذكر ان العبد شهما تصفق

فصل في التنازع الالهي بين ماهر غريبيان وقوع الملك بالبنية شرع في سلب وقوعه بظواهر
الدي في هذا الفصل لما اراد الاول اقرى ولماذا قامت البنية لاقتفاء اليد (ط) اى اغدورى
في محصره (واذا تنازعا) اذ تنازع شتان (وداية احدهما ركبها والاخر متعلق بلحمها
مارا كبا اول لان قصره) اى تصرف الراكب (انظر فاه) اى الركوب (يخص الملك) يعنى

فكرت ونسيت الخارج أو في لا حاجة مطابقة للخارج أ كترابنا وأما النطق فليس بحاجة وكذا التصريح ولكنه يستدل بالفكر من التصريح على أنه كان يفهمه البدليل المأخوذ من الشهادة بالمال؛ يترك في ذهنه قوماً يحرم والتراجع انتهى فأقول المذهب منه أنه الصادق كقول الأديب فضاء ترك فأنزل في مذهب من الكتاب

(وكذا إذا كان أحدهما كافيا في السرج والآخر ديفه فلا رك في السرج أولى له كذا ونقل التالفي) هذا رواه من الترادز وأما في ظاهر الرواية فهي بينهما (٢٤٨) نصان بخلاف ما إذا كانا كافيين في السرج فلهما بينهما قول واحد

(وكذا إذا كان أحدهما كافيا في السرج والآخر ديفه فلا رك في السرج أولى) بخلاف ما إذا كانا كافيين حيث تكون بينهما الاستواء في التصرف (وكذا إذا تنازعا في بيعه وعليه جل لأحدهما فصاحب الجمل أولى) لأنه هو المتصرف (وكذا إذا تنازعا في قيس أحدهما لآله والآخر متعلق بكمه فلا لابس أولى) لأنه أظهرهما صرفا (ولو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والآخر متعلق به فهو بينهما) معناه لا على طريق القضاء لأن القعود ليس بيد عليه فاستويا

فأما قال الإمام الزجلي في شرح الكفر بخلاف ما إذا أقام البيت حيث تكون ميتة فالسراج أولى لأنها حقيقة مطلقة وميتة فالسراج أكثر شأنا على ما ينشأ وأما المتعلق فليس بميتة وكذا التصرف لكسبه يستدل بالتشكي من التصرف على أنه كان في يده والبدليس الملتصقي جازت الشهادة بالملفغتر في صحة حتى تقوم الحجج والفرج انتهى (وكذا إذا كان أحدهما كافيا في السرج والآخر ديفه فلا رك) أدق السراج (أولى) لأن الصلح تجز بان الملاك يركبون في السراج وجميعهم يكون رديفا كذا في الكافي وغيره وأعلم أن ماذر في الكاينين أن كون الزا كافيا في السراج أولى من رديفه على رواية نقلها التالفي في الجنس عن نواد الملط وأما في ظاهر الرواية فالقالبية بينهما فنصت كذا في غاية البيان والغاية (بخلاف ما إذا كانا كافيين) يعني في السراج (حيث تكون) أي الغاية (بينهما) قول واحد (لاستوائهما في التصرف) أما إذا كان أحدهما مسك بالجام الغاية والآخر متعلقا فلهما قال شيخنا ينبغي أن يقضى الذي هو مسك بالجام لأنه لا يتعلق بالجام قال الإمام الشافعي أما الغنبة فله كإعتاقه بالسالك متعلق به غيره كذا في النهاية وغيره فالتعلق بالخير (وكذا إذا تنازعا في بيعه وعليه جل لأحدهما ولا حر كونه متعلقا فصاحب الجمل أولى لأنه هو المتصرف) فهو ذواليد (وكذا إذا تنازعا في قيس أحدهما لآله والآخر متعلق بكمه فلا لابس أولى لأنه أظهرهما صرفا) ولهنا يصيرهما قيسا كذا في الشروح (ولو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والآخر متعلق به فهو بينهما) وكذا قال صاحب السنين عليه وأدعيه فهو بينهما كذا في الشروح قال المصنف (معناه لا على طريق القضاء) أعني قوله فهو بينهما أنه بينهما لا على طريق القضاء وعلى المشقة قوله (لأن القعود ليس بيده) أي على البساط حتى لا يصير قاصبا (طستويا) أي فاستوى المتنازعان فيه فيصل في أيهما العلم المنزع لهما هذا وقال صاحب النهاية في حل هذا المقام لأن البدعي البساط لا يثبت إلا بأحد الطرفين أما ما ثبتت البطله حسا النقل والوصول وأما يكون في يده مسكبان كان في يده ولم يوجد من ذلك في البساط فأننا موضوعا على قاعة الطريق لماعلم أنه ليس في يده غيرهما ولا في يدهما وما لمعنا يقضى بينهما الاستواء في أيهما في الدعوى انتهى أقول رديفه أن هذا الشرع لا يطابق للشرع لأن المصنف قال معناه لا على طريق قضاء وهو يقول يقضى بينهما في يدهما فأن ظاهره أن قلت يجوز أن يكون مراد المصنف لا على طريق القضاء الاستصاف ومرا إذا شارح يقضى بينهما اقتضاء التركة فلا تنازع بينهما قلت لا مجال لأن يكون المراد بالقضاء بينهما لقضاء التركة أيضا لا بد في قضاء التركة من أن يعرف كون المدعي في يده المدعي كما يفصح عنه ما ذكره صاحب الغاية أيضا هناك وصاحب النهاية فتلاعن الخيرة فيما يصح في مسألة التنازع في الحائط حيث قال موقعي القضاء بينهما إذا عرف كونه في أيديهما قضى بينهما فاصلة تركه فلا يعرف كونه في أيديهما وقد ادعى كل واحد منهما أنه ملكه وفي يده بجمل في أيديهما معناه لا تنازع لهما لأنه لا يقضى بينهما انتهى فله يظهر منه الفرق بين قضاء التركة بينهما وبين الجمل في أيديهما من جهة أن الأول فيما يعرف كون المدعي في أيديهما والثاني

لاستوائهما في التصرف وكذا إذا تنازعا في بيعه ولا أحدهما عليه جل فصاحب الجمل أولى لأنه هو المتصرف (وإذا تنازعا في قيس أحدهما لآله والآخر متعلق بكمه فلا لابس أولى لأنه أظهرهما صرفا) ولهذا يصير بينهما قيسا (ولو تنازعا في بساط أحدهما جالس عليه والآخر متعلق به أو أتا جالس عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء) لأن السيد على البساط أما بالنقل والصور أو بكونه في يده والجالس عليه ليس شئ من ذلك فلا يكون بيده عليه فليس بأيديهما ولا في يدهما وما بداعيه على السواقة ترك في أيديهما وهذا فرق بينه وبين الفار إذا ادعاهما كنهما حيث لم يقض بينهما الاطريق التركة ولا يقره لأن عدم يد الفاع فيها غير معلوم لأن السيد فيها قد تكون بالاختطاط له ووزال ذلك عن معلوم لأنهما عدان كانت في مكانها الذي ثبت به المختط له فله عليها ثم تفرق إلى محل آخر فكانت يده ثابتة عليها كما ولم يعلم القاضي وجه الذي لا بد لا يجوز القضاء لغيره لأن

فما

مرط جواز العلم بان المدعي ليس في يده غير المدعي وأبو حن

(١) لم يثبت بينهما) أقول بل يحصل في أيديهما ما يفرق ما بين الجمل في أيديهما والقضاء بينهما فاصلة التركة كما يصح في آخره الروقة

قال (واذا كان ثوب بيد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفان) لان الزيادة من جنس الحجة فلا توجد في الاستحقاق قال (واذا كان صبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فقال أنا فاقول قوله) لأنه في نفسه

(واذا كان ثوب بيد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من جنس الحجة) فان كل واحد منهما مستكمل باليد الا ان أحدهما أكثر استسا كل منهما ثوب لاوجب الزيادة لكونها واحدة أخذها شاهدين والآخر أربعة وفيه إشارة الى الفرق بين هذا وبين مثله القيس لان الزيادة ليست من جنس الحجة فان الحجة هي اليد والزيادة هي الاستعمال (واذا كان صبي في يد رجل) يدى رقه فلا يقو اما ان يكون الصبي عن يسره عن نفسه ولا فان كان الاول فان لم يتفقوا بعد ذى البدون نفاة فة ال أنا فاقول قوله لانه أنكر ثبوت اليد عليه وتأييد الظاهر فيكون في نفسه

فما لم يعرف ذلك ولم يضمن فيه لم يتحقق ملو احد من المدعين بل ما تقرر انما يقابل يعرف كون المدعي في أيديهما فمما يتصور القضاء بينهما قضاء التركة أيضا في تيسر التوفيق المذكور فكل صاحب العنابة ثمة له ما فضل لان اليد على البسط اما بالنقل والنحو بل أو بكونه في يده والجلوس عليه ليس بشئ من ذلك فلا يكون مداعله فليس باليد محال في بدعيهما ولا بدعيهما على السواقة في أيديهما انتهى حيث ترك ذكر التضايفتهما وذكر التركة في أيديهما لكن هذا أيضا لا يصح فصور ان استعمل التركة في اليد يقتضى سبق تحقق البد وهما ليس كذلك كاتين حق الكلام في هذا المقام أن يقال فيصير في أيديهما أى وضع فلهما يدان عازلها كاذ كونهما قبل لانهما يتخذان طبق الشرح الشروح وطابق المقام ما يظهر مما سبق في مسئلة التنازع على الحائط من الفرق بين تحمل القضاء بينهما قضاء تركه وبين عمل الحاصل في أيديهما بالقضاء وأيضا لا يتبى الحاشية حيث شئت الى ما ذكر صاحب النهاية والعنابة وغيرهما من الفرق بين مستثناة هذه وبين مسئلة المار اذا تنازعا فيها وكما عاين فيهما بحث لا يفضي بهما محال الى ما ذكره في وجه الفرق بينهما من اشكال على ما لا يفتى على الفطن الناظر في كلامهم اذ يظهر حيثما حكم كل واحدة من هاتين المسئلتين أن لا يقضى بين المدعين بالبدعي بناء على أن ليس لاحد منهما يد عليه حتى تصير دليل الملك وسبب القضاء بل أن يحمل المدعي في أيديهما بد قضاء لهما في تنازع لهما واستوثاقهما في الدعوى بتدبر (قال) أى يحد في كتاب القضاء من الجامع الصغير (واذا كان ثوب بيد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من جنس الحجة) فان كل واحد منهما مستكمل باليد الا ان أحدهما أكثر استسا كا (فلا توجد في الاستحقاق) يعنى أى مثل تلك الزيادة لا توجب الرجوع الى التراجع بكرة المثل كما مر فصل كالتنازع في بدعي ولا أحدهما عليه بخلافه سواء ولا خرأتم من كل بينهما نصفين ولا يستبرأ تفاوت الكثرة والكثرة وكما لو اقام أحدهما الاثنين من الشهود والآخر أربعة وقته إشارة الى الفرق بين هذا وبين مسئلة القيس التي ذكرت من قبل لان الزيادة هناك ليست من جنس الحجة فان الظاهر اليد الزيادة هي الاستعمال كذا في العنابة ثم ان هذا يدل على أن جميع التوب لو كان في يد رجل واحد أى أنه كان القول قوله لكن هذا عذر أن مثل هذا الثوب كاله في الصلوة والاقلا لانه ذكرى المحيط والخبرة لو توجب من دار رجل وعلى عاتقه شاع فان كان سدا لرجل النوى على عاتقه هذا المتاع يعرف بسمه وحله فهو له وان لم يعرفه بغيره ولو لم يدار في القدرى لو أن خياص محيط ثوبا في دار رجل وتنازعا في الثوب فاقول قول صاحب الدار وفي قوا ربنا من جهة عن أى سيف رجل حمل دار رجل فوجده مال فقال رب له اهدا ما لي أخذه من منزلى نال أو خشيعة التول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شئ ما خلا ثيابه التي عليه ان كانت اشيا على نفسه وقال أبو يوسف ان كل الداخل ورجلا يعرف بصناعة شئ من الأشياء ان كان مد رجلا يحمل الزب فقتل وعلى رقبته قرية أو كان عن يسره ويطوف بالناس في الأسواق فله وقوله ولا يصدق قول رب الدار عليه والا فلا قامت في هذه المسائل أن صاحب اليد انما تعتبر يده وان كانت في المقولات مستندة الى دليل على ان ذلك له عادت والا فلا كذا في النهاية ومراجع الدراية (قال) أى يحد في الجامع الصغير في كتاب القضاء (واذا كان صبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه) أى يعقل حقوق ما يجري على لسانه كذا في الكافي وفي معناه قول الشراح أى يتكلم ويعقل ما قول (قال) أى الصبي (أنا فاقول قوله لأنه في نفسه) فكان هو صاحب اليد

وقوله الهراي ليست بشئ يدل على أنه لا اعتبار لهراي أصلا وكذا البواري لأن الحائط لا تنفي لهما
 أصلا حتى لو تنازعا في حائط ولا أحدهما عليه هراي وليس إلا خر عليه شئ فهو بينهما (ولو كان
 لكل واحد منهما عليه جذوع ثلاثة
 لم يجرعوه عليه أو متصل بينهما اتصال بربع لائق به عليه هراي انتهى ولكن لم يظهر في وجه
 هذا التقييد ههنا لأن معنى مستثناهما أن صاحب الجذوع أولى من صاحب الهراي وصح
 صاحب الاتصال أولى من صاحب الهراي وفي الحكم يكون صاحب الاتصال أولى من صاحب
 الهراي لا احتياج إلى تفصيل الاتصال بالتربيع بل كل واحد من ضروري الاتصال أعني اتصال التريبيع
 واتصال الملازمة مشتركان في هذا الحكم فلو كان الهراي مما لا اعتبار له أصلا بل هي في حكم المعلوم
 حتى لو تنازعا في حائط ولا أحدهما عليه هراي وليس إلا خرشئ فهو بينهما على ما سبأ في الكتاب
 وقد ذكر في معتنات الفتاوى أنه إذا كان لأحدهما اتصال ملازمة ولو لم يكن إلا خر اتصال ولا جذوع
 فهو لصاحب الاتصال فقال في الفخري وذ كرهذا يضاف إلى التنازع الفخري تاما إذا كان الحائط
 المتنازع فيه متصلا بينهما كان اتصالهما اتصال تربيع أو اتصال ملازمة فله بقضيهما
 نصيب لأنهما استويا في الدعوى والاتصال وأما إذا كان اتصال أحدهما اتصال تربيع واتصال
 الآخر اتصال ملازمة فصاحب التريبيع أولى لأن صاحب التريبيع مستعمل الحائط المتنازع فيه
 لأن قوام أصله بقدر التريبيع بالحائط المتنازع فيه لمذاكرته من تفسير التريبيع فكان لصاحب
 التريبيع على ذلك التفسير مع الاتصال فروع استعمال ولا يخرج من اتصال من غير استعمال فيكون
 الاتصال مع الاستعمال أولى فكان عترة الزاوية على الداء والمتعلق بالعام ولو كان لأحدهما اتصال
 ببناء اتصال ملازمة أو اتصال تربيع وليس إلا خر اتصال ولا أحدهما عليه بقضيهما
 الاتصال لأنهما استويا في حق الاتصال بالأرض للملكة ولا أحدهما ببناء اتصال من خلاف الجنس
 الأول وهو الاتصال بالبناء فيخرج على الآخر انتهى وقال في الدائع ولو كان الحائط متصلا بينهما إحدى
 المدارين اتصال التزاد وارتباط فهو لصاحب الاتصال لأنه كالتعلق به ولو كان لأحدهما اتصال التزاد
 ولا خر جذوع فصل صاحب الجذوع أولى لأنه مستعمل الحائط ولا استعمال من صاحب الاتصال ولو كان
 لأحدهما اتصال التزاد وارتباط ولا خر اتصال تربيع فصاحب التريبيع أولى لأن اتصال التريبيع
 أقوى من اتصال التزاد ولو صح كان لأحدهما اتصال تربيع ولا خر جذوع فالصاحب
 التريبيع ولصاحب الجذوع حتى وضع الجذوع انتهى فخلص من هذا كله أن فائدة قيد الاتصال
 بالتريبيع إنما تظهر لو كان لا خر اتصال ملازمة كذا ذكر في المختارة أو كان لا خر جذوع كذا ذكر
 في الدائع وأما إذا كان لا خر هراي كما يماض في هذا فائدة في ذلك التقييد بل فيه إخلال بجموع
 جواب المسئلة كما بين عذر كرامته من كشف القناع عن وجه هذا المقام مما تقدمت به عن
 الملك العلوي وقوله الهراي ليست بشئ أي قول بحق الجامع الصغير الهراي ليست بشئ (يدل على
 أنه لا اعتبار لهراي أصلا) بل هي في الحكم المعلوم وكذا البواري لأن الحائط لا ينفي لها أصلا أي
 لا الحائط لا ينفي لأجل الهراي والبواري لأنه أعني التقييد وذلك موضع الجذوع علة لا موضع
 الهراي والبواري وإنما موضع الهراي والبواري الاستقلال بالحائط لا ينفي (حتى لو تنازعا في حائط
 ولا أحدهما عليه هراي وليس إلا خرشئ فهو بينهما معا إذا عر كونه في أيديهما فبقي بينهما
 ترك وان لم يعرف كونه في أيديهما لم يدعي كل واحد منهما ملكه وفي وجهه هل في أيديهما لأنه لا تنازع
 لهما لأنه بقضيهما كذا في العناية وكذا في النهاية صلاحيه ودرمته ان ربح قضاء الترك
 والجعل في اليد بالقضاء كما بينا عليه فيما مر فلا تغفل عنه (ولو كان لكل واحد منهما جذوع ثلاثة)

وقوله الهراي ليست بشئ يدل على أنه لا اعتبار لهراي أصلا وكذا البواري لأن الحائط لا تنفي لهما
 أصلا حتى لو تنازعا في حائط ولا أحدهما عليه هراي وليس إلا خر عليه شئ فهو بينهما (ولو كان
 لكل واحد منهما عليه جذوع ثلاثة
 لم يجرعوه عليه أو متصل بينهما اتصال بربع لائق به عليه هراي انتهى ولكن لم يظهر في وجه
 هذا التقييد ههنا لأن معنى مستثناهما أن صاحب الجذوع أولى من صاحب الهراي وصح
 صاحب الاتصال أولى من صاحب الهراي وفي الحكم يكون صاحب الاتصال أولى من صاحب
 الهراي لا احتياج إلى تفصيل الاتصال بالتربيع بل كل واحد من ضروري الاتصال أعني اتصال التريبيع
 واتصال الملازمة مشتركان في هذا الحكم فلو كان الهراي مما لا اعتبار له أصلا بل هي في حكم المعلوم
 حتى لو تنازعا في حائط ولا أحدهما عليه هراي وليس إلا خرشئ فهو بينهما على ما سبأ في الكتاب
 وقد ذكر في معتنات الفتاوى أنه إذا كان لأحدهما اتصال ملازمة ولو لم يكن إلا خر اتصال ولا جذوع
 فهو لصاحب الاتصال فقال في الفخري وذ كرهذا يضاف إلى التنازع الفخري تاما إذا كان الحائط
 المتنازع فيه متصلا بينهما كان اتصالهما اتصال تربيع أو اتصال ملازمة فله بقضيهما
 نصيب لأنهما استويا في الدعوى والاتصال وأما إذا كان اتصال أحدهما اتصال تربيع واتصال
 الآخر اتصال ملازمة فصاحب التريبيع أولى لأن صاحب التريبيع مستعمل الحائط المتنازع فيه
 لأن قوام أصله بقدر التريبيع بالحائط المتنازع فيه لمذاكرته من تفسير التريبيع فكان لصاحب
 التريبيع على ذلك التفسير مع الاتصال فروع استعمال ولا يخرج من اتصال من غير استعمال فيكون
 الاتصال مع الاستعمال أولى فكان عترة الزاوية على الداء والمتعلق بالعام ولو كان لأحدهما اتصال
 ببناء اتصال ملازمة أو اتصال تربيع وليس إلا خر اتصال ولا أحدهما عليه بقضيهما
 الاتصال لأنهما استويا في حق الاتصال بالأرض للملكة ولا أحدهما ببناء اتصال من خلاف الجنس
 الأول وهو الاتصال بالبناء فيخرج على الآخر انتهى وقال في الدائع ولو كان الحائط متصلا بينهما إحدى
 المدارين اتصال التزاد وارتباط فهو لصاحب الاتصال لأنه كالتعلق به ولو كان لأحدهما اتصال التزاد
 ولا خر جذوع فصل صاحب الجذوع أولى لأنه مستعمل الحائط ولا استعمال من صاحب الاتصال ولو كان
 لأحدهما اتصال التزاد وارتباط ولا خر اتصال تربيع فصاحب التريبيع أولى لأن اتصال التريبيع
 أقوى من اتصال التزاد ولو صح كان لأحدهما اتصال تربيع ولا خر جذوع فالصاحب
 التريبيع ولصاحب الجذوع حتى وضع الجذوع انتهى فخلص من هذا كله أن فائدة قيد الاتصال
 بالتريبيع إنما تظهر لو كان لا خر اتصال ملازمة كذا ذكر في المختارة أو كان لا خر جذوع كذا ذكر
 في الدائع وأما إذا كان لا خر هراي كما يماض في هذا فائدة في ذلك التقييد بل فيه إخلال بجموع
 جواب المسئلة كما بين عذر كرامته من كشف القناع عن وجه هذا المقام مما تقدمت به عن
 الملك العلوي وقوله الهراي ليست بشئ أي قول بحق الجامع الصغير الهراي ليست بشئ (يدل على
 أنه لا اعتبار لهراي أصلا) بل هي في الحكم المعلوم وكذا البواري لأن الحائط لا ينفي لها أصلا أي
 لا الحائط لا ينفي لأجل الهراي والبواري لأنه أعني التقييد وذلك موضع الجذوع علة لا موضع
 الهراي والبواري وإنما موضع الهراي والبواري الاستقلال بالحائط لا ينفي (حتى لو تنازعا في حائط
 ولا أحدهما عليه هراي وليس إلا خرشئ فهو بينهما معا إذا عر كونه في أيديهما فبقي بينهما
 ترك وان لم يعرف كونه في أيديهما لم يدعي كل واحد منهما ملكه وفي وجهه هل في أيديهما لأنه لا تنازع
 لهما لأنه بقضيهما كذا في العناية وكذا في النهاية صلاحيه ودرمته ان ربح قضاء الترك
 والجعل في اليد بالقضاء كما بينا عليه فيما مر فلا تغفل عنه (ولو كان لكل واحد منهما جذوع ثلاثة)

فهو بينهما استواء ولا يعتبر إلا أكثرهما بعد الثلاثة) لأن الزيادة من جنس الحجة فإن الحائط بين الجدوع الثلاثة كما بينه لا يثبت منها (وإن كان جدوع أحدهما أقل من ثلاثة فهو لمصاحب الثلاثة ولا خرم موضع جذعه في رواية) كتاب الأقراء حيث قال فيه الحائط كله لمصاحب الأجداع وللمصاحب القليل ما عنت جذعه يديمق الوضع فهو (٢٥٣) صدور مجيء وقد أشار إليه المحققون (وفي

فهو بينهما) لاستواءهما ولا يعتبر إلا أكثرهما بعد الثلاثة (وإن كان جدوع أحدهما أقل من ثلاثة فهو لمصاحب الثلاثة ولا خرم موضع جذعه) في رواية وفي رواية لكل واحد منهما ما تحت خشته ثم قيل ما بين الخشب بينهما قليل على قدر خشبهما والقياس أن يكون بينهما نصفين لأنه لا يعتبر بالكثرة في نفس الحجة

أى لو كان كل واحد من المذيعين على الحائط جدوع ثلاثة (فهو بينهما استواءهما) أى في أصل العلة وهو أن يكون لكل واحد منهما عمل مقصود به الحائط لاجل في نصب الحائط وهو الثلاثة لأنهم أفضل الجمع (ولا يعتبر) أى ولا اعتبار (بالأكثر منها) أى من الجدوع (بعد الثلاثة) لأن الزيادة من جنس الحجة فإن الحائط بين الجدوع الثلاثة كما بينه لا يثبت منها (وإن كان جدوع أحدهما أقل من ثلاثة فهو لمصاحب الثلاثة ولا خرم موضع جذعه في رواية) كتاب الأقراء حيث قال فيه الحائط كله لمصاحب الأجداع وللمصاحب القليل ما عنت جذعه يديمق الوضع فهو (٢٥٣) صدور مجيء وقد أشار إليه المحققون (وفي

واحد منهما ما تحت خشته) حيث قال فيه إن الحائط بينهما على قدر الأجداع فيكون لمصاحب الجميع موضع جذعه مع أصل الحائط وعلى هذه الرواية قيل ما بين الخشب يكون بينهما استواءهما في ذلك كما في الساحة المشتركة بين صاحب بيت وصاحب آيات كما ذكره (وقيل) يكون ذلك على قدر خشبهما (وداموا فحق لما ذكر في الخخيرة وقال في البسوط في موضع العمل الأول وأكرمهم على أنه ينقصه لمصاحب الكثير لأن الحائط بين بعض خشبات لأخشبة واحدة (قوله والقياس) يرجع إلى قوله فهو لمصاحب الثلاثة الخ يعني ذلك استقصان والقياس (أن يكون) الحائط بين صاحب المذيعين والمذيعين وبين صاحب الآيات (تصفين) لأنهما استويا أصل الاستعمال والزيادة من جنس الحجة والترجيح لا يقع بها كقدم ولكلهم استقصوا على الروايتين المذكورتين

(قال المصنف ولا يعتبر إلا أكثرهما بعد الثلاثة) أقول من هذه التبيينة لا الخافعة على الفصل عليه فلا يراعى الجمع بين الآيات والأدلة من التفصيل (وفي بعض السمع) أكثر منها فنحن حيث تفصيله (قوله وهو صدور مجيء) أقول قوله هو راجع إلى موضع في قوله ولا خرم موضع جذعه (قوله وقد أشار إليه المصنف) أقول بقوله فهو لمصاحب الثلاثة (قوله لأن الحائط الخ) أقول وفي تأخير المصنف دليل القيل الأول أشارت إلى رجوعه على ما هو على ما هو

وجه الرواية الثانية وهو قوله اجل واحدهما وقعت خشبة (ان الاستعمال من كل واحد منهما بقدر خشبته) والاستحقاق بحسب الاستعمال (وجه الاول ان الحائط بين موضع الكثير دون الواحد والمتى فكان الظاهر شاهدا لصاحب

(٣٥٤)

وجه الثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبته ووجه الاول ان الحائط بين موضع كثير الجذوع دون الواحد والمتى فكان الظاهر شاهدا لصاحب الكثير لا لأنه بين لمحق الوضع لان الظاهر ليس يجهه في استحقاقه (ولو كان لاحدهما جذوع والاخر اتصال فاول اول) وروي الثاني اول وجه الاول ان صاحب الجذوع والتصرف لصاحب الاتصال السد والتصرف أقوى

انهما احتوا على اصل الاستعمال والزيادة من خشبته والرجوع لا يقع بها كما تقدم ولكنهم استقصوا على الروايتين المذكورين ولم يعملوا بينهما نصفين كذا في المناهضة وغيرها (وجه الثاني) يعني وجه الرواية الثانية وهي قوة لكل واحد منهما ما تمت خشبته ولكن ذكر الثاني اما بتأويل المصدر الذي هو الرواية بالفصل وان كجهر المشهور في نظائرها واما بتأويل الرواية بالنقل أو القول (ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبته) والاستحقاق بحسب الاستعمال قال بعض الفقه لا يلزم بظهور من سبواب وجه القياس أقول يظهر ذلك بالتأمل فيه فان المراد ان الاستعمال من كل واحد حصص بقدر خشبته وما تمت خشبته لا يعد والتصرف لم يكن مستحقين بشئ واحد مع زيادة استعمال احدهما بل كان كل واحد مستعملا كما تمت خشبته فقط فكانت حصة كل واحد حصة على غير ما ظنت عليه من جهة الاعتراف لم يكن الا من من قيسل الترجيع بالكثر في نفس الحجة لا هذا مع اننا اذا تدخلنا الجنتين بورد السد ما ذكر صاحب النهاية حيث قالوا ما وجه رواية كتاب الدعوى ان الحائط اذا كان يستحق وضع الجذوع فذلك الموضع الذي هو مستحق مشغول بيمينه في يد حقيقة باعتبار الاستعمال وقد تقدم دليل الاستعمال في الباقي فثبت لكل واحد منهما الملك فيما تمت خشبته ولو بسبب الاستحقاق في ذلك الموضع صار هذا ملكا لروايدة اذا كان معهما أحد عشر منزلا غير متناهية في يد رجل واحد في يد رجل وتنازع في الفارة فيضي ركل واحد منهما عما في يده كذا هيئنا انتهى (وجه الاول) أي وجه الرواية الاولى وهي قوله فهو لصاحب الثلاثة وتذكر الاول لكل ما ذكرنا في الثاني (ان الحائط بين موضع كثير الجذوع دون الواحد والمتى) بناء على ان الحائط بين التسقيف والتسقيف لا يحصل خشبة ولا يمتد من وانما يحصل بالخشبة والخشبتين اسطوانة واسطوانتان (فكان الظاهر شاهدا لصاحب الكثير لا لأنه بين لمحق الوضع) أي بين لصاحب الأقل حق وضع جذعه (لان الظاهر ليس يجهه في استحقاق يده) يعني ان سكة الحائط لصاحب الاكثر بالظاهر وهو يصلح حجة لدفع دون الاستحقاق فلا يستحق به صاحب الاكثر صاحب الأقل حتى يرفع خشبته للموضوع ومن الجائز ان يكون اصل الحائط لرجل وينت لا تخرق الوضع فان التسعة ولو وقعت على هذا الوجه لمكان جائزا ثم اعلم ان ما اختاره المصنف من جعل الجذوع كجذوع واحد هو قول بعض المشايخ باعتبار ان التسقيف هو ما قدر كجذوع واحد وقال بعضهم الثلثان منزلة الثلث لا مكان التسقيف بهما كذا في المناهضة وغيرها (ولو كان لاحدهما اتصال ولا تخرج جذوع) وفي بعض النسخ لاحدهما جذوع والاخر اتصال فخصي الاول وقع في الدليل وجه الاول وعلى الثانية وقع فيه وجه الثاني كذا في النسخة قوله لمصاحب النهاية ومن يحدو حذو من الشراخ ما في النسخة الاولى هو الصحيح ليكون ابل مواضع المدعى وما في الثانية ليس صحيح لادليل لا يوافق ذلك القرب فكأنهم لم يصلوا الى هذه فتعذر كراي الدليل في وجه الثاني فتعذر (فالاول أولى وروي الثاني أولى وجه الاول ان صاحب الجذوع والتصرف ولصاحب الاتصال السد والتصرف أقوى) لانه المصنف ما يلد كذا في

الكثير الا انه بين لمحق ارضع لان الظاهر ليس يجهه في استحقاقه فلا يستحقه رفع الخشبة الموضوعه انما الجائز ان يكون اصل الحائط لرجل وينت لا تخرق الوضع عند ذلك القسم ولو وقع على هذا الوجه لمكان جائزا واعلم ان ما اختاره المصنف من جعل الجذوع كجذوع واحد هو قول بعض المشايخ باعتبار ان التسقيف بهما قادر كجذوع واحد وقال بعضهم الثلثان منزلة الثلث لا مكان التسقيف بهما (ولو كان لاحدهما اتصال ولا تخرج جذوع) وفي بعض النسخ لاحدهما جذوع ولا تخرق اتصال وعلى الاول وقع في الدليل وجه الاول وعلى الثانية وجه الثاني ومعناه اذا تنازع صاحب الجذوع واتصال البرسيم في أحد طرفي الحائط فالتنازع فيه (فالاول أولى) لانه صاحب التصرف وصاحب الأقل صاحب اليد والتصرف أقوى من غيره من النسخة

الكافي

الشماعة (الثاني) أقول مدعى في بعض النسخ والاق في بعضها وقع وعلى الثانية وجه الاول

وهو من نسخ صاحب النهاية الحصة الاولى دون الثانية فالتايلان الدليل لا يوافق ذلك القريب

وروي أن الثاني أولى لأن الحائطين بالاتصال جارا كانوا أحدهم ضرورة الفضايلة ببعضه القضاء عليه لعدم القائل بالاشتراك ثم
يقى لا يخرج من جذوعه ما قلنا لأن الظاهر ليس بحجة في الاستحقاق حتى لو ثبت ذلك بالينة أمر رفعها لكونها حجة مطلقة
وهذا رواية الطحاوي وصحها الجرجاني ولو كان الاتصال بطرق (٢٥٥)

وجه الثاني أن الحائطين بالاتصال يصيران كبناء واحد من ضرورة الفضايلة ببعضه القضاء عليه ثم
يقى لا يخرج من جذوعه ما قلنا وهذا رواية الطحاوي وصحها الجرجاني قال (وإذا كانت
دار مناهي بدجل عشرة أيات وفيها خير بيت فالحاسحة بينهما نصفان) لاستواءهما في استعمالها
وهو المروفيها

الكافي ولأن التصرف لا يكون بدون اليد واليدان إذا تعارضتا سلم التصرف عن المعارض فعمل مر بها
كذا في شرح تاج السر يقول رحمه هذا رواية خمس الأئمة السرخسي (وجه الأول) وفي بعض النسخ
وجه الثاني (أن الحائطين بالاتصال يصيران كبناء واحد من ضرورة الفضايلة ببعضه القضاء عليه) وأما
أقول مرد عليه منع قوله من ضرورة الفضايلة ببعضه القضاء عليه فإنه لا يقتضي بعض الشيء
الواحد لرجل وبعض الآخر لرجل آخر أما ما ذكرته من قبل القصة أو التبع أو أن لم يضلها كيف
ولو ألفت صاحب الجذوع البينة كون الحائط المتنازع فيه ملكه قضى له به بلا شبهة فمرد صاحب الحائط
الآخر في ملكه صاحب الاتصال فلو ثبت ذلك الضرر وتمايز هذا القضاء كان صاحب الغاية تبه
لهذا وقد دفعه فعمل قول المصنفين من ضرورة الفضايلة ببعضه القضاء عليه وقوله لعدم القائل
بالاشتراك ولكن مرد عليه أيضا أمان أراد عدم القتل بالاشتراك عدم القائل من المتنازعين فهو
ممنوع لأن صاحب الجذوع قائل به فله يدعي أن الحائط المتنازع فيه هو يعترف بأن الحائط الآخر
المصل به لصاحب الاتصال فيصير البناء المركب من هذين الحائطين مشتركا بينهما عنده وإن أراد ذلك
عدم القائل من المجهدين فهو بائع عنده فله من يقول بكون الحائط المتنازع فيه لصاحب الجذوع
على ما هو موجب أحق الروايتين يقول بكون البناء المركب من هذين الحائطين والحائط المتصل به مشترك
بين صاحب الجذوع وصاحب الاتصال قطعا (ثم يقي لا يخرج من جذوعه) أي على رواية أن
الحائط المتنازع فيه لصاحب الاتصال (ما قلنا) إشارة إلى قوة لأن الظاهر ليس بحجة في استحقاق
يده حتى قالوا لو ثبت ذلك بالينة أمر رفع الجذوع لكون البينة حجة مطلقة لا تدفع والاستحقاق
(وهذه) أي رواية أن صاحب الاتصال أولى (رواية الطحاوي وصحها الجرجاني) وهو القصة أو
عسبها المرشدون بجمعها السابق لأن التبريع يكون حالة البناء وهو سابق على وضع الجذوع فكانت يده
ثابتا قبل وضع الآخر الجذوع فصار نظيره سبق التنازع كذا ذكره الامام الزيني في التبيين ثم اعلم أن
الاتصال الذي وقع الاختلاف في ترجيح صاحبه على صاحب الجذوع أو على العكس هو الاتصال الذي
وقع في أحد طرفي الحائط المتنازع فيه وأما إذا وقع اتصال التبريع في طرفيه فصاحب الاتصال أولى
وعلى هذا ما شالنا في كذا في التمهيد لقاعن القواعد الظاهرة وقال في الذخيرة وإن كان الاتصال
في طرف واحد كترش الأئمة السرخسي أن صاحب الجذوع أولى وقال في قبل غدا فإن كان الاتصال
في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عامة المشايخ وهذا روي عن أبي يوسف
في الأماني كذا في النهاية وغيرها (قال) أي يحد في الجامع الصغير (وإذا كانت دار مناهي بدجل
عشرة أيات وفيها خير بيت فالحاسحة بينهما نصفان) لاستواءهما في استعمالها (وهو المروفيها) وروى
(عنهما نصفان لاستواءهما في استعمالها) أن استعمال الحاسحة (وهو المروفيها) وروى

قال صاحب اللاد باب وهما فيه سواء فاستوى في الاستحقاق فصار هذا نظير تنازعهما في سعة الطريق ومنه سيستعمل في كل واحد
عرض باب اللاد

(قوله لعدم القائل بالاشتراك) أقول فيجبعت (قوله وفيها خير بيت) أقول في هذا (قوله في اللاد) أقول في هذا

قال (واذا ادعى رجلان أرضا) يعني يدعى كل واحد منهما أنها في يده لم يقض أنها في يد واحد منهما حتى يقيم البينة أنها في أيديهما) لأن البينة غير مستألفة لتعدد أحضارها وما غاب عن علم القاضي فالبينة تثبت (وان أمام أحدهما البينة جعلت في يده) لقيام الحق لان البينة لا تقصد (وان أمام البينة جعلت في أيديهما) لما بينا

الامتنعة بسبب الموضوع وكسر الخطب وما أشبه ذلك لما كان في ذلك سواء كان في استحقاق الساحة أيضا سواء ولعل مرور صاحب القليل أكثر من مرور صاحب الكثير فماتة صاحب الكثير وكون صاحب القليل ولا يجرأ على أقاويل القرب لا يقع بكثرة ما هو من جنس الملة وأما هذا كالمثلين يتسوى فيه صاحب الدار والمترد البيت وان كان بعضهما أكثر من بعض وهذا لان الاستحقاق باعتبار أصل اليد كذا في النهاية ومعراج الدراية أخذا من الكافي وطوليب بالفريقين ما تنازعا في ثوب في يد أحدهما جيع الثوب وفي يد الآخر عهد بحت بل في صاحب الهبة وماذا تنازعا في مقدار الشرب حيث قسم من ماعلى قدر الأرضى وبين ما نحن فيه حيث جعلت الساحة بينهما مشتركة أحب بأن الهبة ليس ثوب لكون الثوب اسم التسويع فكان جيع المدعى في يد أحدهما والاخر كالأختى عنه فإني والشرب يحتاج إليه الأرضى دون الدار باب بكثرة الأرضى كقولنا احتياج إلى الشرب فيسند له على كثرته في نفسه وأما في الساحة فالاحتياج للدار باب وهما عليه سواء فاستويا في الاستحقاق فصار هذا نظير تنازعهما في سعة الطريق ومنه حيث جعل بينهما على قدر عرض باب الدار كذا في العناية والى هذا أشار الامام المحبوب والامام القرطابى كما صرح به في النهاية ومعراج الدراية (قال) أى محمد في كتاب القضاة من الجامع الصغير (واذا ادعى رجلان أرضا يدعى كل واحد منهما أنها في يده لم يقض أنها في يد واحد منهما حتى يقيم البينة أنها في أيديهما) أقول في عبارة الكتاب ههنا ساحتهم وكان الظاهر أن يقال حتى يقيم البينة أنها في يده لان النفاضا أنها في يد واحد منهما انما تنوقف على إقامة كل واحد منهما البينة أنها في يده لا على إقامتهما البينة أنها في أيديهما أو انما تنوقف على إقامتهما البينة أنها في أيديهما كما لا يخفى ويستعمل في التفسير الاقرب في الكتاب وأما أحسن صاحب الكافي ههنا حيث قال لم يقض بأنها في يد أحدهما الا بالبينة انتم و فان هذه كلمة جادة ههنا (لان السدقيا) أى في الأرض (غير مشاهدة لتعدد أحضارها) فقد غاب عن علم القاضي (وما غاب عن علم القاضي) أى الذى غاب عن علمه (البينة تثبت) فلا بد من إقامة البينة عليه حتى يمكن القضاء ولا يجاز أن تكون في يد غيره ما لو قضى لهما أو لأحدهما باليد لا بطل حق صاحب اليد بلا جهة وأما لا يجوز كذا في الكافي قال في القوائد الظهيرة ههنا مستعمل غفل عنها القضاة وهي أنه لو ادعى أرضا المدعى عليه زعم أنها في يده وأمام المدعى بينة على الملك فالقاضي لا يقضى بينته لجواز أن تكون الأرض في يد ثالث والمدعى والمدعى عليه و انما على ذلك زعمه حرمه لم يطمعها القاضي في يد أحدهما فإلما ثبت كون الأرض في يد المدعى عليه البينة لا يقضى إلا أنه منع المقر من أن يراجع المقر فيها لان إقراره جحف حقه كذا في معراج الدراية (وان أمام أحدهما البينة) أى على أنها في يده (جعلت في يده لصيام الحجة) ويجعل الآخر خارجا كذا في الكافي وغيره قال في البينة تمام على الخصم وإذا لم يثبت كونها في يد الآخر لا يكون خصما فكيف يقضى للذى أمام البينة قلنا هو خصم باعتدال تنازعه في الدوم كان خصما لغيره باعتبار تنازعه في شيء شرعا كانت بينته مقبولة كذا في عامة الشروح وقال صاحب العناية وقد أشار إلى ذلك بقوله (لان البينة مقصود) بمعنى فيصوز أن يكون مدعى خصما انتهى (وان أمام البينة) أى على أنها في أيديهما (جعلت في أيديهما لما بينا) إشارة إلى قوله لقيام الحجة وذكر الامام القرطابى فان طلب كل واحد منهما ما بين

أما في يد واحد منهما حتى يقيم البينة أنها في أيديهما لان البينة حق مقصود فلا يجوز للقاضي أن يصكه حاله ولو حيث كانت (غير مشاهدة لتعدد أحضارها) لا بد من البينة لا تهاثبت ما غاب عن المشاهدة (وان أمام أحدهما البينة جعلت في يده لقيام الحجة) فان قيل البينة تعلم على خصم وحيث لم يثبت أنها في يد الآخر فليس بخصم أحب بأنه خصم باعتبار تنازعه في اليد ومن كان خصما لغيره باعتبار تنازعه في شيء شرعا كانت بينته مقبولة وقد أشار إلى ذلك بقوله (لان البينة مقصود) بمعنى فيصوز أن يكون مدعى خصما فان أمام البينة جعلت في أيديهما لقيام الحجة قلنا القسمة سعد ذلك لم يقسم بينهما ما لم يقيم البينة على الملك قال بعض مشايخنا هذا قول أى حنفية وقالوا لا يقسم بينهما بناء على مسئلة أخرى ذكرها في كتاب القسمة وهي ما إذا كانت الدار في أيدي ورثة حضور كبار أقروا عند قوله أحب بأنه خصم باعتبار تنازعه في اليد) أقول قال في النهاية لا يرى أنه يمكن من إثبات اليد بدعواه ولم تنازعه الاخر انتم ووب بحث الفقه

القاضي أم لمرات في أيدج من أيهم والقسمان القاضي أن قسميهم بقاضي لا قسميهم حتى يقروا البينة أن بأهم مات وتركهما ثلثهم وقال أبو يوسف ومحمد بقسميهم بأقراهم وشهادتهما قسميهم بأقراهم ومنهم من قال لا مذكور ههنا قول الكل لأن القسمين ثلثان فسمي الملتصكين المنفعة وقسمه (٢٥٧) الدلائل الحفظ والصيانة يعني

والقارعة محتاج إلى الحفظ فإلى بيت المال لا قسم لأن القارعة غير محتاج إلى ذلك وإن طلب كل واحد منهما من صاحبه ما في يده حلف كل واحد منهما ما في يده حلفه على البينة فإن حلفا يقض لهما بالبدل

باب دعوى التلب

(وإذا باع جار يشقها من غير حجة)

صاحبه ما في يده حلف كل واحد منهما ما في يده حلفه على البينة فإن حلفا يقض لهما بالبدل ويرى كل واحد منهما من دعوى صاحبه ويوقف الدار إلى أن تظهر حقيقة الحال وإن نكلا قضى لكل واحد النصف الذي في يده صاحبه وإن نكل أحدهما قضى عليه بكلها بالتالف نصفها الذي كان في يده ونصفها الذي كان يسد صاحبه لنكوه كذا في الشروح (فلا تستحق) بسعة المجهول إلى فلا تستحق البدل (لأحدهما من غير حجة) قال بعض الفضلاء لا يحق عليك أن هذا الكلام في غير محله اه أقول أن يكون كذلك لو كان متفرقا على قوله وإن أطلما البينة الخ إذا ارتباط بينهما أو على قوله لأن البدن مقصود إذ يلزم الفصل بينهما جاني وأما إذا كان متفرقا على مجموع ما ذكر في مسئلتنا ههنا من قوله وإذا ادعى الرجل أن أرضا له ما بين كل فذلك الكلام في هذا المقام فقد كان في محله كالأصني (فإن كان أحدهما قلدن في الأرض أو بن أو حفر) يعني إذا دعى كل واحد منهما أرضا صخرها أن في يده وأحدهما البين فيها أو بن أو حفر ففي يده لوجود التصرف والاستعمال ومن ضرورة ذلك أثبات البند كركوب على الدواب واللبس في التلب كذا ذكره غير الإسلام

باب دعوى التلب

المقرع من بيان دعوى الأموال شرع في بيان دعوى التلب وقد قدم الأول لأنه أكثر وقوعا فكان أهم ذكرا (قال) أي القدوري في مختصره (وإذا باع جار به وفادعا بالبيع) أعلم أن صاحب العناية قصد بيان حاطة نفس هذه المسائل في ابتداء الكلام فقال أخذ من ثابة البيان إعلم أن البائع إذا ادعى وفادعا له بالبيعة أو المشتري فاما إن جاء به لأقل من سنة أشهر من وقت البيع أو لا أكثر من سنتين أو ما بين المدين وكل وجهه على أربعة أوجه أما إن دعى البائع وحده أو المشتري وحده أو ادعاه معا وعلى التعاقب انتهى أقول يرى فيه اختلال من وجهه الأول أعظم ادعاء البائع أو المشتري ولادعاه بالبيعة أو ثلاثة أوجه وهي إن جاء به لأقل من سنة أشهر من وقت البيع أو لا أكثر من سنتين أو ما بين المدين وقسم كل وجهه إلى أربعة أوجه وهي إن ادعى البائع وحده أو المشتري وحده أو ادعاه معا وعلى التعاقب فلهذه أس بكون التي قسم قسمه حيث جعل ادعاء البائع أو المشتري مقسمه ثم جعله قسما من كل واحد من أقسامه الأربعة والثاني أن كلمة أو الفاحشة على المشتري في قوله إن البائع إذا ادعى ولادعاه بالبيعة أو المشتري تأيد دخول ادعاه ثم حله أو على التعاقب في القسم فكيف يجعل ههنا أو جهاد حلين في أقسام أقسامه ويمكن أن يجعل عن الأول بين القسم ادعاء البائع أو المشتري مطلقا أي أيهما ادعاه أحدهما متفرقا من أقسامه

باب دعوى التلب

المقرع من بيان دعوى الأموال شرع في بيان دعوى التلب وقد قدم الأول لأنه أكثر وقوعا فكان أهم ذكره فقدمه قال (وإذا باع جار يشقها من غير حجة) إعلم أن البائع إذا ادعى وفادعا له بالبيعة أو المشتري فاما إن جاء به لأقل من سنة أشهر من وقت البيع أو لا أكثر من سنتين أو ما بين المدين وكل وجهه على أربعة أوجه أما إن دعى البائع وحده أو المشتري وحده أو ادعاه معا وعلى التعاقب

(قال المصنف فلا تستحق لأحدهما من غير حجة) أقول لا يحق عليك أن هذا الكلام في غير محله

فان جات به لاقل من ستة أشهر من يوم باع فهو ان البائع وأمه أم الولد) وفي القياس وهو قول آخر
والشافعي رحمه الله القدر دعوه بالطله لان البيع اعتراف منه بانه عبيد فكان في دعواه منقضا ولا نسب
بدون الدعوى وجه الاستحسان ان اتصال العلق بملكه يشهد بظهوره على كونه منه لان الظاهر عدم
الزنا ومضى النسب على انقضاء فيمن فيه التناقض واذا صحت الدعوى استندت الى وقت العلق
فتبين ان باع أم الولد فيفسخ البيع لان بيع أم الولد لا يجوز (ويرد الفتن) لانه قضيه بغير حق

متضال الآخر بالعدة أو التعاقب قسم القسم هو ادعاء أحدهما وحده أو ادعاءهما معا أو على
التعاقب فيكون قسم القسم أصغر من القسم لاجله وعن الثاني بان تعمل كلمة أو المذ كونه على
منع الخلو دون منع الجمع والأولى عندى في بيان انقضاء دعواه ان قال امر ان الجارية اذا بيعت لم يفت
وليها طالعان جات به لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو لا كثر من سنتين أو لما بين المذ وتكون وجه
من الاوجه الثلاثة على أربعة أوجه ما ان ادعى ذلك الولد البائع وحده أو المشتري وحده أو ادعاء معا
أو على التعاقب (فتبين جات به لاقل من ستة أشهر من يوم باع) وقدا دعاه البائع وحده كما مر في
الكتاب (فهو) أي الولد (ابن البائع وأمه) أي أم الولد (أم الولد) أي البائع (وفي القياس
وهو قول زفر والشافعي دعوه) أي دعوه البائع (بالطله لان البيع اعتراف منه) أي من البائع
(بانه) أي الولد (عبيد وكان) أي البائع (في دعواه منقضا) والتناقض يبطل الدعوى فلا تسع
دعواه كما لو قال كنت أعنتها أو دبرتها قبل أن أبيعها (ولانسب بدون الدعوى) أي ولا تسبوا النسب
بدون الدعوى العصة (وجه الاستحسان) أي وجه الاستحسان التي تعمل في هذه المسئلة (ان
اتصال العلق بملكه يشهد بظهوره على كونه منه) يعني ان اتقيا اتصال العلق بملك البائع وهذا شهادة
ظاهرة على كونه الولد للبائع (لان الظاهر عدم الزنا) فتزل ذلك عترة البينة في ابطال حق الغيرة
وعن ولها (ومضى النسب على انقضاء) هذا جواب عن التناقض ويانه أن الانسان قد لا يعلم ابتداء
بكون العلق منه فتبين أنه منه (فيمن فيه التناقض) أي لا ينعى همه الدعوى كما ان الزوج اذا
أكذب نفسه بصفته القاضى بنى النسب بالعلمان بنيت منه التسبى يبطل حكم الحاكم ولا يظلم الى
التناقض لكان انقضاء في أمر العلق وصار كملكه اذا قام البينة أن مولاه كان عتقه قبل الكتابة
فله تقبل ينسبه ويبطل الكتابة ولا يعتبر التناقض لخدمه الاعتاق حيث ينفرد المولى به ولا تختصه اذا
أقامت البينة أن الزوج كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فان ينفذ تقبل مع التناقض لخدمه الطلاق حيث
ينفرد الزوج به بخلاف دعوى البائع الاعتاق أو التدبير بعد البيع فان كل واحد من الاعتاق والتدبير
فعل نفسه ولا ينعى عليه كذا حققوا (واذا صحت الدعوى استندت الى وقت العلق فتبين أنه باع أم
ولده ففسخ البيع لان بيع أم الولد لا يجوز (ويرد الفتن) أي ان كان منقودا (لانه قضيه بغير حق)
فان سلامة الفتن مبنية على سلامة المبيع كذا في الكافي وان ادعى ما لم يشتري وحده صحت دعوه ونبت
التسبى لان دعوه دعوتهم يراد المشتري بصحته الغير فيكذاد دعوه ملحة الولد الى النسب
والجارية وتبطل لها امه الولد بقراره ثم لا يصح من البائع دعوه لان الولد قد استغنى عن التسبى
ثبت منه من المشتري كذا في الفنا وغيرها أقول لغافل أن يقول همه الضرير من المشتري ظاهرة
لان الجارية مملوكه في الحال فيملك اعتاقها واعتاق ولها كما شرحه في النهاية وغيرها أو ما صحت
دعوه ملحة الولد الى التسبى فتسبى في وجه الاستحسان من أن اتقيا اتصال العلق بملك البائع
وهذا شهادة ظاهرة على كونه الولد للبائع فان مجرد حلية الولد الى التسبى فيقد يثبت التسبى
من المشتري عند تحقق الشهادة الظاهرة على خلاف ذلك ويجوز أن يجيب أن نقتضا اتصال

والشافعي دعوه بالطله لان البيع اعتراف منه بانه عبيد فكان في دعواه منقضا ولا نسب
بدون الدعوى وجه الاستحسان ان اتصال العلق بملكه يشهد بظهوره على كونه منه لان الظاهر عدم
الزنا ومضى النسب على انقضاء فيمن فيه التناقض واذا صحت الدعوى استندت الى وقت العلق
فتبين ان باع أم الولد فيفسخ البيع لان بيع أم الولد لا يجوز (ويرد الفتن) لانه قضيه بغير حق
متضال الآخر بالعدة أو التعاقب قسم القسم هو ادعاء أحدهما وحده أو ادعاءهما معا أو على
التعاقب فيكون قسم القسم أصغر من القسم لاجله وعن الثاني بان تعمل كلمة أو المذ كونه على
منع الخلو دون منع الجمع والأولى عندى في بيان انقضاء دعواه ان قال امر ان الجارية اذا بيعت لم يفت
وليها طالعان جات به لاقل من ستة أشهر من وقت البيع أو لا كثر من سنتين أو لما بين المذ وتكون وجه
من الاوجه الثلاثة على أربعة أوجه ما ان ادعى ذلك الولد البائع وحده أو المشتري وحده أو ادعاء معا
أو على التعاقب (فتبين جات به لاقل من ستة أشهر من يوم باع) وقدا دعاه البائع وحده كما مر في
الكتاب (فهو) أي الولد (ابن البائع وأمه) أي أم الولد (أم الولد) أي البائع (وفي القياس
وهو قول زفر والشافعي دعوه) أي دعوه البائع (بالطله لان البيع اعتراف منه) أي من البائع
(بانه) أي الولد (عبيد وكان) أي البائع (في دعواه منقضا) والتناقض يبطل الدعوى فلا تسع
دعواه كما لو قال كنت أعنتها أو دبرتها قبل أن أبيعها (ولانسب بدون الدعوى) أي ولا تسبوا النسب
بدون الدعوى العصة (وجه الاستحسان) أي وجه الاستحسان التي تعمل في هذه المسئلة (ان
اتصال العلق بملكه يشهد بظهوره على كونه منه) يعني ان اتقيا اتصال العلق بملك البائع وهذا شهادة
ظاهرة على كونه الولد للبائع (لان الظاهر عدم الزنا) فتزل ذلك عترة البينة في ابطال حق الغيرة
وعن ولها (ومضى النسب على انقضاء) هذا جواب عن التناقض ويانه أن الانسان قد لا يعلم ابتداء
بكون العلق منه فتبين أنه منه (فيمن فيه التناقض) أي لا ينعى همه الدعوى كما ان الزوج اذا
أكذب نفسه بصفته القاضى بنى النسب بالعلمان بنيت منه التسبى يبطل حكم الحاكم ولا يظلم الى
التناقض لكان انقضاء في أمر العلق وصار كملكه اذا قام البينة أن مولاه كان عتقه قبل الكتابة
فله تقبل ينسبه ويبطل الكتابة ولا يعتبر التناقض لخدمه الاعتاق حيث ينفرد المولى به ولا تختصه اذا
أقامت البينة أن الزوج كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فان ينفذ تقبل مع التناقض لخدمه الطلاق حيث
ينفرد الزوج به بخلاف دعوى البائع الاعتاق أو التدبير بعد البيع فان كل واحد من الاعتاق والتدبير
فعل نفسه ولا ينعى عليه كذا حققوا (واذا صحت الدعوى استندت الى وقت العلق فتبين أنه باع أم
ولده ففسخ البيع لان بيع أم الولد لا يجوز (ويرد الفتن) أي ان كان منقودا (لانه قضيه بغير حق)
فان سلامة الفتن مبنية على سلامة المبيع كذا في الكافي وان ادعى ما لم يشتري وحده صحت دعوه ونبت
التسبى لان دعوه دعوتهم يراد المشتري بصحته الغير فيكذاد دعوه ملحة الولد الى النسب
والجارية وتبطل لها امه الولد بقراره ثم لا يصح من البائع دعوه لان الولد قد استغنى عن التسبى
ثبت منه من المشتري كذا في الفنا وغيرها أقول لغافل أن يقول همه الضرير من المشتري ظاهرة
لان الجارية مملوكه في الحال فيملك اعتاقها واعتاق ولها كما شرحه في النهاية وغيرها أو ما صحت
دعوه ملحة الولد الى التسبى فتسبى في وجه الاستحسان من أن اتقيا اتصال العلق بملك البائع
وهذا شهادة ظاهرة على كونه الولد للبائع فان مجرد حلية الولد الى التسبى فيقد يثبت التسبى
من المشتري عند تحقق الشهادة الظاهرة على خلاف ذلك ويجوز أن يجيب أن نقتضا اتصال

العتق والتدبير) أقول لانه فعل نفسه ولا ينعى عليه لا بعد (قوله وصار قمر: أنا أملك البينة) أقول فان
ينتهي تقبل مع التناقض في الدعوى المتقدمة عليها لان الزوج ينفرد بالطلاق

وان ادعاء المشتري وحده صحيح فحجة لان دعوة دعوة تقرر والمشتري يصح منه التصرف فكذلك دعوه مطالحة الوالد الى التسبب والحرية وتثبت لها اسمية الوالد بقرانه ثم لا يصح من البائع دعوة لان الوالد قد استغنى عن التسبب لما ثبت نسب من المشتري على ان ادعاء معايشة نسب من البائع عند ان دعوة أسبق لاستدعاء (٢٥٩) الى وقت العلق حيث كان في ملكه ودعوى

المشتري
أسهل العلق لم يكن في ملكه ولا تعارض بين دعوى التصرير ودعوى الاستيلاء لاقتصار الاول على الحال دون الثانية فكان البائع أولى (قوله) وهند دعوة استيلاء جوابا لدخول تقرر به كيف تصح الدعوة للملك معدوم ووجهه انه دعوة استيلاء وهي لا تقتصر الى قيام الملك في الحال لانه يستند الى زمان الملك بخلاف دعوة التصرير على ما يجب وكذلك ان ادعى المشتري بعد البائع لاستغناء الوالد حيث جدد من التسبب (وان جاءته لا كثر من سنتين من وقت البيع فاما ان يصدها للمشتري أولا فان كان الثاني فلا تصح دعوة البائع لان الشاهد على كون الوالده اتصال العلق عليه ولم يوجد فبينا وان كان الاول ثبت التسبب ويحمل على الاستيلاء بالتصريح حلالا لمرد على الصريح ولا يبطل البيع لاننا انما العلق لم يكن في ملكه فلا تثبت حقيقة العلق في حق الوالد واخذه

(وان ادعاء المشتري مع دعوة البائع او بعد دعوة البائع أولى) لانها أسبق لاستدعاء الى وقت العلق وهند دعوة استيلاء (وان جاءته لا كثر من سنتين من وقت البيع لا تصح دعوة البائع) لانه لم يوجد اتصال العلق عليه فتقوا هو الشاهد والوجه (الاذا صدق المشتري) فثبت التسبب ويعمل على الاستيلاء بالتصريح ولا يبطل البيع لاننا انما العلق لم يكن في ملكه فلا تثبت حقيقة العلق ولا اخذه وهند دعوة تقرر وغيره المالك ليس من أهله

العلق على البائع انما يكون شهادة ظاهرة على كون الوالدين البائع اذا ادعاء البائع وأما اذا ادعى البائع فلا يجوز ان يكون الوالدين غيبه بالتصريح فادعاء المشتري وحده يصح على كونه منه بالتصريح قبل الاستيلاء مطالحة الوالد الى التسبب فصار على صحة دعوة المشتري وثبوت التسبب منه في هذه الصورة مطالحة الوالد الى التسبب مع امكان كونه منه بالتصريح قبل الاستيلاء ويؤيد هذا ما ذكره الشارح من تفسيره الوالدين حيث قال لو ادعى المشتري قبل دعوة البائع بينا التسبب من المشتري ويصح على ان المشتري نكحها واستولها ثم اشتراها انتهى (وان ادعاء المشتري مع دعوة البائع او بعده) أي بعد دعوة البائع ذكرنا الضعيف بتأويل الادعاء (فدعوة البائع أولى لانها أسبق) أما اذا كانت قبل دعوة المشتري فالامر ظاهر وأما اذا كانت بعد دعوة المشتري للمالك انما اليه بقوله (لاستنادها الى وقت العلق وهند دعوة استيلاء) يعني ان دعوة البائع مستندة الى وقت العلق لانها دعوة استيلاء ودعوة المشتري مقتصرة على الحال لانها دعوة تقرر فكانت دعوة البائع سابقة معنى فكانت أولى ثم انه ضمن قووله وهند دعوة استيلاء لجواب عن دخل مقدّمه وكيف تصح دعوة البائع وهو غير مالك في الحال وجه الجواب بان دعوة استيلاء لا تقتصر الى قيام الملك في الحال لانها تستند الى زمان الملك بخلاف دعوة التصرير على ما يجب (وان جاءته لا كثر من سنتين من وقت البيع لا تصح دعوة البائع) لانه لم يوجد اتصال العلق عليه فتقوا هو الشاهد والوجه (بني أن الشاهد على كون الوالده انما هو اتصال العلق عليه فتقوا ولم يوجد ذلك ههنا فلم تصح دعوة (الاذا صدق المشتري فثبت التسبب ويحمل على الاستيلاء بالتصريح) حلالا لمرد على الصريح وقول للمشتري على الصريح (ولا يبطل البيع لاننا انما العلق لم يكن في ملكه فلا تثبت حقيقة العلق) أي الوالد (ولا اخذه) أي ولا تثبت حق العلق وهو أمومة الوالد فسبق الوالد بعد المشتري ولا تصير الامم له ولد البائع كما اذا ادعاء أخى آخر كذا في السكاك وغيره (وهند) أي دعوة البائع ههنا (دعوة تقرر) وغيره المالك ليس من أهله) أي ليس من أهل التصرير والبائع ليس بمالك فلا تصح دعوة التصرير منه اعلم ان الدعوة تقرر دعوة استيلاء ودعوة تقرر بدعوة الاستيلاء أي أن يكون علق المدعي في حال المدعي وهذه الدعوى تستند الى وقت العلق وتتضمن الاقرار بالوطء فثبت انه علق حرا ودعوة التصرير بأن يكون علق المدعي في غير ملك المدعي وهذه الدعوة تقتصر على الحال ولا تتضمن الاقرار بالوطء لعدم تصور الاستيلاء لعدم الملك في وقت العلق كذا في الدائع وان ادعاء المشتري وحده في هذا الوجه صح دعوة وان ادعاء معا ومعتابا صح دعوة المشتري دون البائع لانه كالأجنبي كذا في العناية

في الاموال تصير أم ولد وانما تصير أم ولد بثبت الدعوى والولد دعوة تقرر وغيره المالك ليس من أهله والبائع ليس بمالك وان ادعاء المشتري وحده صح دعوة وان ادعاء معا ومعتابا صح دعوة المشتري لان البائع كالأجنبي

(قوله ولا تعارض بين دعوة التصرير ودعوة الاستيلاء) أقول يعني دعوة استيلاء أقوى لسبقها فلا يصارحها بدعوة التصرير اذ لا مسارة في القوة (قوله وان ادعاء معا ومعتابا) أقول يخرج لا يطابق المشرع كما لا يخفى على الناظر

وان جاءت بين المدين غامداً ان يصدق المشتري أولاً فان لم يصدق لم تقبل دعوة البائع فيه لاحتمال ان لا يكون الصلوق في ملكه فلم توجدا فحقنوا من صدقه المشتري بنيت التسبب ويطل البيع والورع والام وله كافي المسئلة الاولى لتصادقهما واحتمال العلوق في الملك وان ادعى المشتري وحده صح دعوه لان دعوه مهيضة حاله لانفراد بيع الاحتمال العلوق في ملكه ففما يستعمله اولى وتكون دعوه دعوا مستيلاد حتى يكون (١٦٠) الورع والاصل ولا يكون ولا مدعى الولدان الصلوق في ملكه يمكن

(وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر من وقت البيع واقل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيه الا ان يصدق المشتري) لانما احتل ان لا يكون الصلوق في ملكه لم توجدا فحقنوا من صدقه وانما صدقة بنيت التسبب ويطل البيع والورع والام وله كافي المسئلة الاولى لتصادقهما واحتمال العلوق في الملك (فان مات الوفاط عام البائع وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يقبل الاستيلاد في الام) لانها تابعة لاوله ولم يثبت نسب بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يجبه استيلاد الام وعيها (وان جاءت به لا كثر من ستة أشهر من وقت البيع واقل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيه) أى في هذا الوجه (الا ان يصدق المشتري لانه احتل ان لا يكون الصلوق في ملكه) أى في ملك البائع (فلم توجدا فحقن) وهي اقسام العلوق بملكه يتقنا (فلا بد من تصديقه) أى من تصديق المشتري اياه (واذا صدقه بنيت التسبب ويطل البيع والورع والام) أمهوله كافي المسئلة الاولى (وهي ان جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم باع) (ان تصادقهما واحتمال العلوق في الملك) وان ادعى المشتري وحده في هذا الوجه صح دعوه لان دعوه مهيضة حاله لانفراد بيع الاحتمال العلوق في ملكه ففما يستعمله اولى ويكون دعوه دعوا مستيلاد حتى يكون الورع والاصل ولا يكون ولا مدعى الولدان الصلوق في ملكه يمكن وان ادعى البائع والمستعاقط للمشتري لولى لان البائع في هذا الحاله كلاجبي وهذا الذى ذكر كله اذا كانت المدعى مدعى معلومة اما اذا لم يصر أنها جات بالورع والاصل من أقل مدة الحمل أولاً كثر من أ كثرها ولما بينهما فله على أربعة أوجه أيضاً ان ادعى البائع وحده لا تصد دعوه الا ان يصدق المشتري لعدم يقين العلوق في ملكه وان ادعى المشتري وحده صح دعوه لان ا كثرها في الباب كون العلوق في ملك البائع وان جاءت به لاقل من ستة أشهر ولكن هذا لا يصح دعوه المشتري وان ادعى عام لم تصد دعوه واحدهما لو يكون الولد عبد المشتري لان ان جاءت به لاقل المدة كان التسبب البائع وان جاءت به لا كثر من أقل المدة كان التسبب المشتري فوقع الشك في ثبوت دعوه واحدهما فوقع الشك في ثبوت التسبب كل واحد منهما كذا في غاية البيان خلا عن منسوط شيخ الاسلام خواهر زادو كذا في الضائفة حال في الكافي ولو تنازعا فالينسبة للمشتري أى ان ادعى ان مغفولت عند المشتري فقال البائع بعظامك مستد شهر والولمى وقال المشتري بعظامى لا كثر من ستة أشهر والولمى مستد فالقول للمشتري بالاتفاق لان البائع يدعى انتفاء البيع والمشتري ينكره فان اقاما البينة فالمشتري يضاعف ابي يوسف فلاه اثبت في مدقق الشراء وعند محمد البينة بالبائع لا يثبت نسب الولد واستيلاد الام وانتفاء البيع فكانا كثر اثباتا انتهى (فان مات الوفاط عام البائع وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر) أى وان حال أنها جاءت بالورع والاصل من ستة أشهر (لم يثبت الاستيلاد في الام) هذا لفظ القدرى في محصره قال المصنف في تعليقه (لانها) أى لان الام (تابعة لاوله) أى في هذا الباب على ما سيجي سانه (ولم يثبت نسب) أى نسب الولد (بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك) أى لعدم حاجة الولدان لنسب بعد الموت (فلا يتبعه استيلاد الام) لعدم تصور ثبوت الحكم في البيع بدون ثبوت في التبوع

وان ادعى البائع أو مستعاقطاً فالمشتري أولى لان البائع في هذه الحاله كلاجبي هذا اذا كانت المدعى معلومة اما اذا لم يعلم بالبائع لم يثبت نسب بعد البيع لاقل من أقل من مدة الحمل أولاً كثر من أ كثرها ولما بينهما فله على أربعة أوجه أيضاً فدعوه البائع وحده لا تصح بغير تصديق المشتري لعدم يقين الصلوق في ملكه ودعوه المشتري وحده مهيضة واحتمال كون العلوق في ملك البائع ان جاءت به لاقل المدة لا يتبع دعوه المشتري وان ادعى عام لم تصد دعوه واحدهما وكان الولد عبد للمشتري لانها ان جاءت به لاقل المدة كان التسبب للبائع وان جاءت به لا كثر من أقل المدة كان التسبب للمشتري فوقع الشك في ثبوت دعوه واحدهما فوقع الشك في ثبوت التسبب كل واحد منهما كذا في غاية البيان خلا عن منسوط شيخ الاسلام خواهر زادو كذا في الضائفة حال في الكافي ولو تنازعا فالينسبة للمشتري أى ان ادعى ان مغفولت عند المشتري فقال البائع بعظامك مستد شهر والولمى وقال المشتري بعظامى لا كثر من ستة أشهر والولمى مستد فالقول للمشتري بالاتفاق لان البائع يدعى انتفاء البيع والمشتري ينكره فان اقاما البينة فالمشتري يضاعف ابي يوسف فلاه اثبت في مدقق الشراء وعند محمد البينة بالبائع لا يثبت نسب الولد واستيلاد الام وانتفاء البيع فكانا كثر اثباتا انتهى (فان مات الوفاط عام البائع وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر) أى وان حال أنها جاءت بالورع والاصل من ستة أشهر (لم يثبت الاستيلاد في الام) هذا لفظ القدرى في محصره قال المصنف في تعليقه (لانها) أى لان الام (تابعة لاوله) أى في هذا الباب على ما سيجي سانه (ولم يثبت نسب) أى نسب الولد (بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك) أى لعدم حاجة الولدان لنسب بعد الموت (فلا يتبعه استيلاد الام) لعدم تصور ثبوت الحكم في البيع بدون ثبوت في التبوع

معتبر وان ادعى مستعاقب ان سبق المشتري صحته دعوه وان سبق البائع لم تصد دعوه واحدهما فوقع الشك (وان) في ثبوت التسبب من كل واحد منهما حال (فان مات الوفاط عام البائع الخ) الأصل في هذه اذا حدث في الوفاط لا يلحقه الفسخ منع فسخ المالكه بالدعوه وثبت ثبوت التسبب على هذا ان مات الوفاط عام البائع وقد جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يثبت الاستيلاد في الام لانها تابعة لاوله ولم يثبت نسب بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يجبه استيلاد الام

(وان ماتت الام فاعطى البائع وقد جاءت به لاقول من ستة

(٣٦١)

اشهر ثبتت نسب الولد واخذ

وان ماتت الام فاعطى البائع وقد جاءت به لاقول من ستة اشهر ثبتت نسب الولد واخذ (وان ماتت الام فاعطى البائع وقد جاءت به لاقول من ستة اشهر ثبتت نسب الولد واخذ لان الولد هو الاصل في التسبيل بضرعوات التبوع وانما كان الولد اصلا لانها تضاعف اليه يقال ام الولد تستفيد الحرة من جهة متقدمة عليه السلام اعقبتها ولها والثابت لها حق الحرة من جهة متقدمة والادنى ينسب الاعلى (ورداً للثمن كله في قول أبي حنيفة وقال ايرد حصه الولد ولا رخصة الام) لانه تبين ان ما عاين ام ولد وماليتها غير متقدمة عند في العقد والنسب فلا ينعها المشتري وعندهما متقدمة فيضنها وفي الخلع المشرى وانما جلت الحرة في ملك رجل فباعها فقلت في يد المشتري يظن البائع الولد وقد اعني المشتري الام فهو بائنه يرد عليه حصته من الثمن ولو كان المشتري انما اعني الولد فعدوا ما حله

(وان ماتت الام فاعطى البائع وقد جاءت به لاقول من ستة اشهر ثبتت نسب الولد واخذ لان الولد هو الاصل في التسبيل بضرعوات التبوع وانما كان الولد اصلا لانها تضاعف اليه يقال ام الولد تستفيد الحرة من جهة متقدمة عليه السلام اعقبتها ولها والثابت لها حق الحرة من جهة متقدمة والادنى ينسب الاعلى (ورداً للثمن كله في قول أبي حنيفة وقال ايرد حصه الولد ولا رخصة الام) لانه تبين ان ما عاين ام ولد وماليتها غير متقدمة عند في العقد والنسب فلا ينعها المشتري وعندهما متقدمة فيضنها وفي الخلع المشرى وانما جلت الحرة في ملك رجل فباعها فقلت في يد المشتري يظن البائع الولد وقد اعني المشتري الام فهو بائنه يرد عليه حصته من الثمن ولو كان المشتري انما اعني الولد فعدوا ما حله هذا اتصال العقد القهري في مختصره قال المصنف في تعليقه (لان الولد هو الاصل في التسبيل بضرعوات فوات التبوع) يعني ان الولد ما كان هو الاصل كان المشتري يتضاعف ما حله اليه ثبوت النسب ولا يضرعوات التبوع لان تعدد القرع لا يبطل الاصل بخلاف العكس (وانما كان الولد اصلا لانها) اي لان الام (تضاعف اليه) اي ان الولد يثبت (يقال ام ولد) والاضافة التي اليها ما رواه ماله المتضاعف اليه (وتستفيد الحرة من جهته) عطف على تضاعف اليه اي وتستفيد الام الحرة من جهة الولد (القرعة عليه السلام اعقبتها ولها) قاله حين قبله وقد قلت مارية القبطية ابراهيم من رسول اقصى الله عليه وسلم لا تعقها (والثابت لها) اي ولان الثابت للام (حق الحرة) وهو اموية الولد (وله) اي والثابت للولد (حققتها) اي حقيقة الحرة (والادنى ينسب الاعلى) دائماً دون العكس حق الحرة في الفقه والادنى ينسب حقيقة الحرة التي هي الاعلى دون العكس (ورداً للثمن كله في قول أبي حنيفة وقال ايرد حصه الولد ولا رخصة الام) وهذا من تمام انظر القهري الذي ذكره كميل بن ابي قلابة قال المصنف (لانه تبين ان ما عاين ام ولد) اي تبين بثبوت نسب الولد من البائع انه باع ام ولد وماله باطل (ومالها) اي ولكن ماله ام ولد (غير متقدمة عنه) اي عند أبي حنيفة (في العقد والنسب فلا ينعها المشتري وعندهما) اي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله (متقدمة فيضنها) اي ينعها المشتري فان اردوا الولد دونها يجب على البائع رد حصه ماله وهو الولد كي لا يجمع الدل والمذلل ولا يصح له رد حصه ما لم يسله وهي الام قال الامام الزياطي في التبيين بعد ما بين المقام بهذا المتوال هكذا ذكرنا الحكم في قولهما ولكن ينبغي ان رد البائع جميع الثمن عندهما ايضا ثم يرجع بقيمة الام لانه لما ثبتت نسب الولد منه تبين ان ما عاين ام ولد وسع ام الولد غير صحيح الاجماع فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجزائه البيع منحصراً بل يجب على كل واحد من المتعاقدين رد ما مضى ان كان بائناً والاقبلة انتهى فتأمل (وفي الجامع الصغير) ذكر رواية الجامع الصغير اعلا ما بين حكم الاعناق فيلحق فيه حكم الموت (وانما جلت الحرة في ملك رجل فباعها فقلت في يد المشتري يظن البائع الولد وقد اعني المشتري الام فهو بائنه) اي يظن البائع (يرد عليه حصته من الثمن) اي يرد على البائع بحصة الولد من الثمن الذي كان قد دفعه البائع فيقسم الثمن على قيمة الام وماله المتقدم على قيمة الولد يوم الاولاد فاعطى الاصل الام بوزن المشتري وما اصاب الولد سقط عنه ولا تسبيل الحرة ام ولد البائع لانه ثبت فيها المشتري ما لا يثبت الاصل وهو الولد كذا في الشروح وما لم يعبروا (ولو كان المشتري انما اعني الولد فعدوا ما حله) اي انما يرد عليه المشتري في دعواه كذا في الشروح

الولد فعدوا ما حله انما يرد عليه المشتري في دعواه

(قوله لانه اصل لاضافة اليه الخ) اقوله لانه لا يخبر ان يدان على الاصل في التسبيل في العتيق

وذكر الفرق استظهاراته كل معلوم من مسئلة الموت (والاصل في هذا الباب) ما عني به ثبوت حق العتق الام بطريق الاستلاد هو ثبوت حقيقة العتق الولد بالنسب (والام تامة) في ذلك كالم (وفي الفصل الاول) يعني فيما اذا عتق المشتري الام (فالم المانع وهو العتق من الدعوة والاستلاد في التبع (٣٦٣) وهو الام فلا يمنع ثبوته في الاصل وهو الولد) فان قيل اذا لم يمنع الدعوة

من الولد ثبت العتق فيه والنسب لكون العاقد في ملكه بغير لان الكلام فيها اذا جلت الجارية في ملك البائع ومن حكم ثبوته بالنسب ولو بصيغة أمه أم ولد البائع فكان ينبغي أن يسقط البيع واعتاق المشتري أجب بقوله (وليس من ضروراته) أي ليس ثبوت الاستلاد في حق الام من ضروراته ثبوت العتق والنسب الولد لانفكاكته (كأن ولد المفقور) وهو ما اذا اشترى الرجل أمقن من رجل بغير أنها ملكه فاستولها

روحه الفرق) اتخذ كما استظهار انفسه كل معلوم من مسئلة الموت (أن الاصل في هذا الباب) قال صاحب النهاية أي الاصل في باب ثبوت حق العتق الام بطريق الاستلاد هو ثبوت حقيقة العتق الولد بالنسب وقد اتفق أثره في هذا التفسير صاحب معراج العبراء وصاحب العناية أقول لا يخفى ما فيه من تركه من جهة اللفظ والمعنى فلا وجه في التفسير ان يقال أي الاصل في باب الدعوة والاستلاد هو الولد (والام تامة على ما مر) في مسئلة الموت أمقا (وفي الفصل الاول) وهو ما اذا أدى البائع الولد قد عتق المشتري الام في بعض التسع وفي الوجه الاول (فالم المانع من الدعوة والاستلاد وهو) أي المانع منهما (العتق في التبع وهو الام فلا يمنع ثبوته) أي ثبوت ما ذكر من الدعوة والاستلاد (في الاصل وهو الولد) لان امتناع الحكم في التسع لا يوجب امتناعه في الاصل فان قيل اذا لم يمنع ثبوت الدعوة الاستلاد بالبائع في الولد ثبت نسب الولد البائع لكون العاقد في ملكه سبق لان الكلام فيما اذا جلت الجارية في ملك البائع ومن حكم ثبوت نسب الولد بصيغة أمه أم ولد البائع فينبغي أن يسقط البيع واعتاق المشتري أجب بقوله (وليس من ضروراته) أي ليس ثبوت الاستلاد في حق الام من ضروراته ثبوت نسب الولد وهو ما عني به في ذلك وان كان من أحكامه الا لم ينع من ضروراته بحيث لا يتصل عنه لوراء انفكاكته (كأن ولد المفقور) وهو بمن يباع أمقا بعد على ملكه عين أو نكاح فتلد منه ثم تنفق كذا كذا المصنف فيمسح في آخر هذا الباب (فاته) أي ولد المفقور (مر) أي والاصل ثابت التسبب للمستول (وأما أمقن لولاهما) فلا نصير أم ولد للمستول بل تكون وثيقة حتى تناف في السوق (وكأن المستول بالنكاح) يعني اذا تزوج جارية الغير فولدت ثبت نسب الولد لا ثبت أمه الولد كذا في فاه البيان ويطابق ما ذكر صاحب الكافي حيث قال وكان في المستول بالنكاح فاته اذا استول أمه الغير بنكاح ثبت نسبها ولا نصير الأم أم ولد انتهى وكذا ما ذكر صاحب البدائع حيث قال كن استول جارية الغير بالنكاح ثبت نسب الولد ولا نصير الجارية أم ولد للمستول الآن على كهاوجه من الوجوه اه قال صاحب النهاية والعناية في شرح قول المصنف وكان في المستول بالنكاح بان تزوج امرأته أي أمهارة وقت فاته أي أمته انتهى أقول لهذا المعنى هنا غير صحيح لان الصورة التي ذكرها قسم من قسمي ولد المفقور كما سيظهر مما ذكره المصنف في آخر هذا الباب ونهت عليه فيما أمقا فلا وجه لان ذكره المصنف في مقابلته ولد المفقور فلا يخفى فان قلت ان صاحب النهاية والعناية فسروا ولد المفقور في قول المصنف كافي ولد المفقور بقوله هو ما اذا اشترى رجل أمقن من رجل بغير أنها ملكه فاستولها فاته ما عني في حق المصنف في آخره هذا الباب ونهت عليه فيما أمقا فسميه هو ما حصل بالاعتماد على ملك المبيع والمذكور في أمقناته فسميه لا آخره هو ما حصل بالاعتماد على ملك النكاح فلا يجوز قلت ذلك التفسير منهما نقصا آخر فانه كونه تقيدا للكلام للطلاق لامة خصه مؤد إلى تقليد الأمثلة في مقام طلب فيه التكنية فلا يتغير المحذور بل يتأكد

من الولد ثبت العتق فيه والنسب لكون العاقد في ملكه بغير لان الكلام فيها اذا جلت الجارية في ملك البائع ومن حكم ثبوته بالنسب ولو بصيغة أمه أم ولد البائع فكان ينبغي أن يسقط البيع واعتاق المشتري أجب بقوله (وليس من ضروراته) أي ليس ثبوت الاستلاد في حق الام من ضروراته ثبوت العتق والنسب الولد لانفكاكته (كأن ولد المفقور) وهو ما اذا اشترى الرجل أمقن من رجل بغير أنها ملكه فاستولها فاته ما عني في حق المصنف في آخره هذا الباب ونهت عليه فيما أمقا فسميه هو ما حصل بالاعتماد على ملك المبيع والمذكور في أمقناته فسميه لا آخره هو ما حصل بالاعتماد على ملك النكاح فلا يجوز قلت ذلك التفسير منهما نقصا آخر فانه كونه تقيدا للكلام للطلاق لامة خصه مؤد إلى تقليد الأمثلة في مقام طلب فيه التكنية فلا يتغير المحذور بل يتأكد

(قوله في هذا الباب أعني به الخ) أقول الاظهر ان يقال يعني به باب الدعوة والاستلاد هو الولد فان الولد هو المقصود من الدعوة كالأبني على الأمس (قوله هو ثبوت الخ) أقول لقوله هو راجع إلى الأصل (قوله ان ليس ثبوت الاستلاد في حق الام من ضروراته ثبوت

المعنى) أي ولان كان من أحكامه (قوله وكان المستول بالنكاح بان تزوج الخ) أقول فانه أحد على عاد كونه من قبل ولد المفقور كالمجي في آخر الفصل فلا وجه لثباته وانما ظاهر أن سرية الولد لا تسببها الحاجب تزوج كراهي المثال الا ول استظهاره بطلان أمقن

(وفي الفصل الثاني وهو ما إذا أعق المشتري الولد ثم ادعى البائع أنه ولد له (فلم المانع بالأصل وهو الولد فمتنع ثبوته) أي ثبوت ما ذكرنا وهو الدعوة والاستيلاء (في حق التبع) وقوله (وإنما كان الاعتناق مانعا) بإطلاق تصدق الوقع ثبوت النسب بدعوة البائع ومعه أنه أن الاعتناق من المشتري كحق استحقاق النسب في الولد وحق الاستيلاء في الأم فإن كل واحد منهما لا يحتمل النقص فليس لفعل أحدهما على فعل الآخر ترجيح من هذا الوجه. وديعا إذا ما جارية حبلى فولدت ولدين في بطن واحد أقل من ستة أشهر فأعق المشتري أحدهما ثم ادعى البائع الولد الآخر صحت دعوته فيها (٣٦٣) جميعا حتى يطل عتق المشتري وذلك

وفي الفصل الثاني فلم المانع بالأصل وهو الولد فمتنع ثبوته فبوق التبع وإنما كان الاعتناق مانعا لأنه لا يحتمل النقص كحق استحقاق النسب وحق الاستيلاء فلو لم يكن هذا الوجه

(وفي الفصل الثاني وهو ما إذا أعق المشتري الولد ثم ادعى البائع (فلم المانع بالأصل وهو الولد فمتنع ثبوته) أي ثبوت ما ذكرنا وهو الدعوة والاستيلاء (في حق التبع) وقوله (وإنما كان الاعتناق مانعا) بإطلاق تصدق الوقع ثبوت النسب بدعوة البائع ومعه أنه أن الاعتناق من المشتري كحق استحقاق النسب في الولد وحق الاستيلاء في الأم فإن كل واحد منهما لا يحتمل النقص فليس لفعل أحدهما على فعل الآخر ترجيح من هذا الوجه. وديعا إذا ما جارية حبلى فولدت ولدين في بطن واحد أقل من ستة أشهر فأعق المشتري أحدهما ثم ادعى البائع الولد الآخر صحت دعوته فيها (٣٦٣) جميعا حتى يطل عتق المشتري وذلك

نقض لفتق كاترى واجب بان التوأمين في حكم ولد واحتقن ضرورة ثبوت نسب أحدهما والحكم بصورته هو الأصل ثبوت التسبلا لاخر ولما قل أن يقول إذا كان كذلك وقد ثبت العتق في أحدهما نحن ضرورة ثبوت العتق في أحدهما ثبوته في الآخر والأمر ترجيح الدعوة على العتق وهو المطلوب والعرض خلافه ويمكن أن يثبت عنه بأنه أن ثبت العتق في الآخر لزومه ثبوت عتقه وفي ذلك ضرورة أنه فان عورض بأن البائع إذا ادعى النسب في الذي عنده كان ذلك سببا في نقض ما ثبت من جهة أحدهما بالغير مقصود فلا متبوه

(قوله واجب بان التوأمين إلى قوله ثبوت النسب لاخر) أقول يعني أن مرادنا من تولد العتق لا يحتمل النقص أنه لا يبعد فسماعا رفيعا كرم النقص

ضمني لا قصدى وكمن نى لا يشتر قصد او يشتر نعتا (قوله ولما قل أن يقول إذا كان كذلك الخ) أقول أشار بقوله كذلك إلى قوله بان التوأمين في حكم ولد واحد (قوله فن ضرورة ثبوت العتق الخ) أقول يعني يجب أن يكون كذلك والأمر الخ آخره ويمكن أن يجب عنه بأنه أن ثبت العتق في الآخر لاخر الخ أقول الخ لم المشتري حينما قدمنا لاخره فإذا ما جارية حبلى فولدت ولدين في بطن واحد أقل من ستة أشهر فأعق المشتري أحدهما ثم ادعى البائع الولد الآخر صحت دعوته فيها (٣٦٣) جميعا حتى يطل عتق المشتري وذلك

بل سنتي ثم إن الصغير في قوله بأنه ما رجع إلى السبي في قوله كان ذلك سببا الخ

(قوله ثم الثالث) بيان ترجيح الاعتناق على الاستلحاقان الثالث (من المشتري حقيقة الاعتناق والثابت بالبيع في الواقع حق الدعوة وفي
الام حق الحرية والحق لا يعارض الحقيقة) بوقض بالمالك القديم مع المشتري من العدول فان المالك القديم

(٢٦٤)

بأخذه بالقيمة وان كان له حق الملك والمشتري حقيقته واجب بأنه ليس بوجع بينهما وفيه نظر لان الفرض ان الحقيقة أولى بالجمع بينهما تسوية بين الراجح والمرجوح ويمكن أن يعيب بان هذا الحقيقة فيها شبهة لان منبها على

ثقل أهل الحرب ما استولوا عليه من أموال أحرزوا بأرهم وهو مجتهد فيه فخطت عن درجة الحقائق قلنا بأخذه بالقيمة جماعتهما والتدبير غلبة الاعتناق لانه لا يحتمل التفض وقد ثبت ببعض أهل الحرية وهو عدم جواز النقل من ملك إلى ملك

(قال المصنف والثابت

في الام حق الحرية وفي الولد الخ) أقول وربما إذا باع جارية حبلى فولدت ولد ينفق بطن واحد لاقل من ستة أشهر فاعتق المشتري أحدهما ثم ادعى البائع الولد الآخر صحته دعوته فيهما جماعتي يطلعت على المشتري وذلك نقض العتق كما يرى وأجيب بان التواضع في حكمه وقد أحسد من ضرورة ثبوت نسب أحدهما في الحكم بضرورة حوالا من ثبوت

ثم الثابت من المشتري حقيقة الاعتناق والتمت في الام حق الحرية وفي الواقع البائع حق الدعوة والحق لا يعارض الحقيقة والتدبير غلبة الاعتناق لانه لا يحتمل التفض وقد ثبت ببعض أهل الحرية أنه ان ثبت العتق في الآخر ضمن الام لا خسر ضمن فته كما إذا عتق المولى بعض عبده على قول أي خفة حيث يلزم المبدع عنه ضمان فته بفضه الا خراى السعاية في بقية فته لولا فلا نسلم أن في ذلك ضررا زائدا اذا الضمان في مقابلة العتق لا يضره اصلا ولوسلم ذلك فعارض بالنسب ايضا لعلها فله اذا ثبت النسب في الآخر خراى البائع ضمان فته أي دحضته من الفتن على المشتري فليزم أن يتحقق هناك أيضا ضرر زائد وان أراد أنه ان ثبت العتق في الآخر خراى المشتري ضمان فته أي اتلاف في فته فعارض بالنسب ايضا لعلها فله اذا ثبت النسب في الآخر خراى البائع ضمان فته من الفتن كما يلزم المشتري على تقدير ثبوت العتق في الآخر ضمان فته فليزم أن يصدق هناك أيضا ضرر زائد فلا نسلم وتدوير الترجيح في صورة التواضع أيضا والفرض خلافه ثم أقول بدل السؤال الثاني وجوابه ولقاتل أن يقول اذا كان الحكم في التواضع كذلك كل حق المشتري مما يحتمل التفض وهو المطلوب والفرض خلافه ويمكن أن يعيب عنه بان مرادنا من قولنا العتق لا يحتمل التفض أنه لا يحتمل قصد الا لزم في مسئلة التواضع احتمل التفض فثبتا وكمن شيء لا يثبت قصد او ثبت ضمنا ويصير في الكتاب هذا الفريقين المشتري ثم ان صاحب العناية قال بعد ما سبق من سؤال الثاني وجوابه بان عورض بان البائع اذا ادعى التسليم الذي عنده كان ذلك سماعا نقض ما تم من جهته أجيب بأنه غير مقصود فلا يعتبر به انتهى أقول فعارض بان الضرر الزائد الذي يلزم على تقدير ثبوت العتق في الآخر غير مقصود ايضا فلا يعتبر به ايضا فلا حاجة لجواب عن معارضة ما (ثم الثالث من المشتري حقيقة الاعتناق) برديان رجحان ما في جانب المشتري بان الثالث من المشتري حقيقة الاعتناق (الثابت في الام حق الحرية وفي الواقع البائع حق الدعوة والحق لا يعارض الحقيقة) لان الحقيقة أقوى من الحق قال صاحب العناية بوقض بالمالك القديم مع المشتري من العدول فان المالك القديم بأخذه بالقيمة وان كان له حق الملك والمشتري حقيقته واجب بأنه ليس بوجع بينهما وفيه نظر لان الفرض ان الحقيقة أولى بالجمع بينهما تسوية بين الراجح والمرجوح ويمكن أن يعيب بان هذا الحقيقة فيها شبهة لان منبها على ثقل أهل الحرب ما استولوا عليه من أموال أحرزوا بأرهم وهو مجتهد فيه فخطت عن درجة الحقائق قلنا بأخذه بالقيمة جماعتهما انتهى أقول التفض مع جوابه محذور كونه الماشركه الماشركه وأما النظر مع جوابه فنحن عند نفسه ولما يصح من أمان النظر فلان لا نسلم أن مجرد الجمع بينهما مقصود بين الراجح والمرجوح الا يرى تجمع بين الفرائض والواجبات والنسب في العمل مع تقدير بقاى رجحان البعض على البعض مجاه وانما يظهر أثر رجحان عند تعارض الراجح والمرجوح بان لا يمكن العمل بهما والجمع بينهما كالا يخفى وأما الجواب فلان المجتهد بخلافه في مسئلة ثقل أهل الحرب ما استولوا عليه من أموال أحرزوا هم هو الشافعي وهو متأخر الزمان عن اجتدادنا فكيف وقع اجتداد شبهة فيما اجتهدوا فيه حتى تعطل بها هذه الحقيقة من درجة الحقائق عند امتنا بمصنفه الجواب عليه (واتدبير غلبة الاعتناق) أي في الحكم المذكور وكذا الاستيلاء عزله في ذلك الحكم على ما صرح به صاحب النهاية ومراج الفدواة في صدر مستثنى هذه مقارعة الامام الترائي لانه لا يحتمل التفض وقد ثبت به بعض أهل الحرية وهو عدم جواز النقل من ملك إلى ملك

(وقوله)

الاستلحاق (قوله فالجمع بينهما تسوية بين الراجح والمرجوح) أقول

أنه لا يلزم التسوية مطلقا الا يرى أنه اذا لم يمكن الجمع يعمل بالحقيقة دون الحق وعندنا ذلك برجحان الحقيقة على الحق

(قوله وفي الفصل الأول) يريد أن ما قبل من الجامع الصغير من ثوبه وقد احتق المشتري الام فهو انبه رد عليه بمصمت من الثمن هو قولهما وعند رديك الثمن وهو الصحيح كذا ذكرنا في فصل الموت وقوله هو الصحيح احتراز عذ كرمش الأئمة في الميسر وفاضلان والمجوب انهم رد على بعض الولي من الثمن بخلاف الموت وقولنا فيما سبق في الاتفاق كذب القاضي البائع فمما عزمنا أم ولد مسبت جعلها معتقة للمشتري أو مدبرته قريش رجمعة وعرة وأما في فصل الموت فهو من الميراث الحكم بخلاف ما عزم البائع فبقى زعمه معتبرا في حقه فرد جميع الثمن والذي اختار المصنف هو ما ذكره كرمش الأئمة في الجامع الصغير بناء على أن أم الولد لا يعتق لها وأما قولنا أنه مختار لرواية الأصول وكيف يسترد كل الثمن والبائع ليسط في الجارية ولهذا لا يبطل اعتاق المشتري قبل الواجب لأن لا يكون للوالدة من الثمن بدونه بعد قبض المشتري ولا حصة لولده الحداث (٣٦٥) بعد القبض وأوجب بان نقل من حيث الصورة وأما من حيث المعنى فهو كذا في فصل القبض وما هو كذا في حقه حصن من الثمن إذا استهلكه البائع وقد استهلكه هنا بالدعوة (قال ومن باع عبدا

وفيه في الفصل الأول رد عليه بمصمت من الثمن قولهما وعند رديك الثمن هو الصحيح كذا ذكرنا في فصل الموت (قال ومن باع عبدا وله عند من باعه للمشتري من آخر ثم ادعاه البائع الأول فهو انبه وبيط البائع) لأن البائع يحتمل القبض وماله من حق الدعوة لا يحتمل قبض البائع لاجل حقه كذا إذا كاتب الولد أو رهنه أو أجره أو كاتب الام أو رهنها أو زوجها ثم كتبت الدعوة

(قوله وفي الفصل الأول رد عليه بمصمت من الثمن قولهما) يعني أن ما ذكر في الجامع الصغير من قوله وقد احتق المشتري الام فهو انبه رد عليه بمصمت من الثمن هو قول أبي يوسف ومحمد وهما الله (وعنده) أي عند أي حصة (رد يترك الثمن هو الصحيح) كذا ذكرنا في فصل الموت (قوله هو الصحيح احتراز عذ كرمش الأئمة في الميسر والامام فاضلان والامام المحسبي في الجامع الصغير انه رد على بعض الولي من الثمن لا يترك الثمن عند أي حصة أيضا بخلاف فصل الموت وذكرنا الفرق بينهما في الاتفاق كذا القاضي البائع فمما عزمنا أم ولد مسبت جعلها معتقة للمشتري أو مدبرته قريش رجمعة وعرة وأما في فصل الموت فهو من الميراث الحكم بخلاف ما عزم البائع فبقى زعمه معتبرا في حقه فرد جميع الثمن ثم أعلن أن الذي اختار المصنف هو ما ذكره كرمش الأئمة في الجامع الصغير بناء على أن أم الولد لا يعتق لها ولكن قالوا أنه مختار لرواية الأصول وكيف يسترد كل الثمن والبائع ليسط في الجارية ولهذا لا يبطل اعتاق المشتري فان قيل ينبغي أن لا يكون للوالدة حصة من الثمن لحدونه بعد قبض المشتري ولا حصة للوالدة الحداث بعد القبض قلنا الولد إذا عدا حدث بعد القبض من حيث الصورة وأما من حيث المعنى فهو كذا في فصل القبض لا يترك الثمن علقه في ملك البائع ولهذا كان البائع مبدل من فمما عزمنا أم ولد مسبت جعلها معتقة للمشتري أو مدبرته قريش رجمعة وعرة (قال) أي محمد في الجامع الصغير (ومن باع عبدا وله عند من باعه) أي كان أصل العلق في ملكه (وباعه المشتري) أي ثم باعه المشتري (من آخر ثم ادعاه البائع الأول فهو انبه) أي الولد البائع الأول (ويبطل البائع) أي يبطل البائع الأول والثاني (لأن البائع يحتمل القبض وماله) أي وما للبائع (من حق الدعوة لا يحتمل) أي لا يحتمل القبض (فمن قبض البائع لاجله) أي لاجل ما يملك من حق الدعوة قال المصنف (وكذا) أي وكذا في المسئلة السابقة الحكم (أن كاتب الولد) أي إذا كاتب المشتري الولد (أو رهنه أو أجره أو كاتب الام) أي كاتب المشتري الام فيما إذا اشتراه لمع ولها (أو رهنها أو زوجها ثم كتبت الدعوة) أي ثم وجدت دعوة

المعنى فهو كذا في فصل القبض وما هو كذا في حقه حصن من الثمن إذا استهلكه البائع وقد استهلكه هنا بالدعوة (قال ومن باع عبدا وله عند من باعه) أي كان أصل العلق في ملكه (وباعه المشتري) أي ثم باعه المشتري (من آخر ثم ادعاه البائع الأول فهو انبه) أي الولد البائع الأول (ويبطل البائع) أي يبطل البائع الأول والثاني (لأن البائع يحتمل القبض وماله) أي وما للبائع (من حق الدعوة لا يحتمل) أي لا يحتمل القبض (فمن قبض البائع لاجله) أي لاجل ما يملك من حق الدعوة قال المصنف (وكذا) أي وكذا في المسئلة السابقة الحكم (أن كاتب الولد) أي إذا كاتب المشتري الولد (أو رهنه أو أجره أو كاتب الام) أي كاتب المشتري الام فيما إذا اشتراه لمع ولها (أو رهنها أو زوجها ثم كتبت الدعوة) أي ثم وجدت دعوة

قال المصنف (وقوله في الفصل الأول) أقول قوله مبتدأ وقوله قولهما خبره

(٣٦٤ - تمكده سادس) هو الصحيح احتراز في قوله من الثمن الخ أقول قال في غابة البيان وعكاذ كرمش في الجامع الصغير حيث قال في محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل يشتري الجارية بعتله عنده ولها ولد كان أصل الحمل عند البائع وأعتق المشتري الام ثم ادعى البائع الولد قال هو انبه ورد عليه بمصمت من الثمن الخ في هذا لفظ محمد وعكاذ كرمش في الشهادة في الكفاي والكركي والطحاوي في مختصرهما وكذا في كرافضة أو البث في شرح الجامع الصغير وكذا في كرمش الأئمة البيهقي في الشامل والكفاية (فهو وكيف يسترد كل الثمن) أقول قال الامام لا يلي بل يرد حصة الولد فقط بان يقسم الثمن على قيمته باعتبر قيمة الام يوم القبض لانها خلت في حصة البائع وقيمة اليوم الولادة له صارية القيمة بالولد فيعتبر قيمته عند خلت انتهى وفي غابة البيان نقلنا عن مختصر الكركي وكفاية تسمى الأئمة البيهقي أن يقسم الثمن على قيمة الام يوم وقع العقد على قيمة اليوم يوم

ما اذا ادعاء المشتري أولا
ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت
النسب من البائع لان
النسب الثابت من المشتري
لا يستلزم التقض فصار
كاعتقاده ولذا قل ان يقول
الثابت بالاتفاق حقيقة
الحريفة والمادة عرفت
فان يتسلب بان واما الدعوة
من المشتري ومن البائع
فمتساويان في أن الثابت
بهما حق الحريفة فأن
الرجوع يمكن أن يجب عنه
بان التساوي بين العتق
والدعوة في عدم احتمال
التقض وذلك ثابت للثمة
وترجع دعوة المشتري
على دعوة البائع من حيث
ان الواجب استثنى
بالاولى من ثبوت النسب
في وقت لا من زاحمة مثلا
لجنة الى الثانية (ومن
ادى نسب أحد التوأمين
ثبت نسبهما منه) وكلامه
فيما ظهر رد كرواية الجامع
الصغير لاشتغالها على صورة
بيع أحدهما وادعى
التسبب في الآخر بعد اعتان
المشتري

(قوله ولذا قل ان يقول
الثابت الخ) أقول فيه
بما ثبت فان الثابت من
حق الواجب حقيقة الحريفة
أيضا بل حريفة الاصل كما
سبقي (قوله لا اشتغالها
على صورة الخ) أقول ولا اشتغالها على زيادة وهي قوله ولا عند المدعى ساكت عنها وجواب مسئلتها الجامع
منه على هذا الزائدة

لان هذه العوارض تحتل التقض فيقتض ذلك كله ولصم الدعوة بخلاف الاعتقاد والتدبير على
ما مر ويخالف ما اذا ادعاء المشتري أولا ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب من البائع لان النسب
الثابت من المشتري لا يستلزم التقض فصار كاعتقاده قال (ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت
نسبهما منه) لانهم من ماعوا واحد في ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبت نسب الآخر وهذا لان
التوأمين ولدان من ولدتهما أقل من ستة أشهر فلا يتصور علوق الثاني ماله لاجل لاجل من
سنة أشهر وفي الجامع الصغير

البائع (لان هذه العوارض تحتل التقض) كلبيع (فيقتض ذلك كله) أي فيقتض تلك
العوارض كلها ذكر اسم الاشياء والضمير يتناول ما ذكر (وتقص الدعوة) لكونها لا يستلزم
التقض واعلم ان هذه المسائل من مسائل البسوط ذكرها المصنف تقريرا على مسئلة الجامع
الصغير (بخلاف الاعتقاد والتدبير) فانها لا يستلزم التقض (على ما مر) أي (بخلاف
ما اذا ادعاء) أي (المشتري أولا ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب من البائع لان النسب
الثابت من المشتري لا يستلزم التقض فصار كاعتقاده) أي كاعتقاده المشتري قال صاحب العناية
ولذا قل ان يقول الثابت بالاتفاق حقيقة الحريفة والدعوة حقها فاني يتساويان واما الدعوة من المشتري
ومن البائع فمتساويان في أن الثابت بهما حق الحريفة فأن الرجوع يمكن أن يجب عنه بان التساوي
بين العتق والدعوة في عدم احتمال التقض وذلك ثابت للثمة وترجع دعوة المشتري على دعوة البائع
من حيث ان الواجب استثنى بالاولى عن ثبوت النسب في وقت لا من زاحمة فلا حاجة الى الثانية انتهى
وأورد بعض الفضلاء على قوله في السؤال الثابت بالاتفاق حقيقة الحريفة والدعوة حقها بان قال
فيه بحث فان الثابت من حق الواجب حقيقة الحريفة أيضا بل حريفة الاصل كما سبقي انتهى أقول
هذا من دفع لان حقيقة حريفة الاصل انما ثبت بالدعوة وقد ورد صاحب العناية أن الثابت بالدعوة
البائع حقها لان مدار الكلام في جنس ما ضمن فسمي المسائل على أن الرجوع هو في جانب البائع
أو في جانب المشتري ولا شك أن الثابت بالدعوة البائع على كل حال انما هو الحق وهو حق استحقاق
النسب في الواجب والاشكال في الامم في ما مر في الكتاب وتقرره دعبر عنه صاحب العناية هنا
بحق الحريفة لتأديه الى الحريفة وكذا الحال بالنظر الى دعوة المشتري فانتم السؤل والجواب وان كان
في تقريره نوع ضيق واضطراب (قال) أي القدر في مختصره (ومن ادعى نسب أحد التوأمين)
التوأمين اسم لولدا كان معه آخر في بطن واحد يقال هما توأمين كما يقال هما زوجان وقولهم هما توأمين
وهما زوج خطأ ويقال لثلاثي وأمة كذا في المغرب ولكن الامام تميم الاثمة السرخسي ذكر في
البسوط أن ذكر التوأمين كان التوأمين صحيح في اللغة حق وقال غلامان توأمين غلامان توأمين أو غلامان توأمين أو غلامان توأمين
صحيح عندنا في اللغة كذا في النهاية وغيرها (ثبت نسبهما منه) أي ثبت نسب التوأمين من ما بينهما ادعى
نسب أحدهما (لانهما من ماعوا واحد في ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبت نسب الآخر وهذا)
أي كونهما من ماعوا واحد (لان التوأمين ولدان من ولدتهما أقل من ستة أشهر فلا يتصور علوق الثاني
حادثا) أي بعد ولادة الاول (لانه لاجل لاجل من ستة أشهر) لان أقل مدة الحمل ستة أشهر ولا يتصور
علوق الثاني على علوق الاول لانها اذا حدثت بعد ذلك لم يسمي بالرحم كذا في الكافي وغيره وكان المصنف لم
يعرض لمقع هذا الاحتمال لكونها امر معلوما في غير هذا الفن (وفي الجامع الصغير) قال في العناية
ذكر رواية الجامع الصغير لاشتغالها على صورة بيع أحدهما وادعى التسبب في الآخر بعد اعتان
المشتري انتهى وقال في معراج الدراية انما ادخل لفظ الجامع لما قيل يادعوهي قوله ولا عند وفيه

إذا كان في يده غلامان توأمان وله عند مبيع أحدهما وأعتقه للمشتري ثم ادعى البائع العتق فيه
فهما بلان وبطل عتق المشتري لاجتماع نسب الوالد الذي عند مصادفة العلق والدعوى عليه كذا المستند
مفروضة فيه فيتمسك به الأصل فيه فيثبت نسب الآخر وبه الأصل فيه ضرورة لانهما توأمان
فتبين أن عتق المشتري وشراؤه لا يخرجه من الأصل في بطل عتق ما كانا كان الوالد واحدا لأن هناك بطل
العتق فيه مقصودا لم يأت دعوى البائع وهنا ثبت بطلان فيه فيتمسك به الأصل في بطلان
إشارة إلى كون العلق في ملك المدي انتهى (إذا كان في يده غلامان توأمان وله عند مبيع أحدهما
وأعتقه للمشتري ثم ادعى البائع العتق فيه فهما بلان وبطل عتق المشتري) إن كانت الرواية بتكرار
الراء فاعتق بعتق الاعتقاد وإن كانت بالفتح فلا حاجة إلى التأويل كذا في العناية على المستند
التطيل (لما ثبت نسب الوالد الذي عند مصادفة العلق والدعوى عليه كذا المستند مفروضة
فيه) أي أن يصادف العلق والدعوى عليه في قوله ولما عند إشارة إلى مصادفة العلق ملكه
وفي قوله ثم ادعى البائع العتق فيه تصرح بمصادفة الدعوى عليه (ثبت به في الأصل) جواب
لما ثبت نسب الوالد الذي عنده أي بشره في الأصل في هذا الولد (فيثبت نسب الآخر) أي
فيثبت نسب الولد الآخر الذي كان باعه وأعتقه للمشتري (وشراءه في الأصل فيه) أي بشرته في
الأصل في ذلك الولد أيضا (ضرورة لانهما توأمان) وهما من موال واحد (فتبين أن عتق المشتري
وشراؤه لا يخرجه من الأصل في بطل) أي في بطل كل واحد من عتقه وشراؤه فكأن هذا يقتض
الاعتقاد بغير فرق وهي الحجة الثابتة بأصل الخلقة انتهى (بخلاف ما إذا كان الولد واحدا) حيث
لا يطل فيه اعتقاد المشتري بدعوى البائع نسبة كإبر (لأن هناك) أي في مسألة الوالد الواحد
(بطل العتق فيه) أي في الولد (مقصودا) يعني لو بحث الدعوى من البائع هناك بطل العتق
الولد مقصودا (لحق دعوة البائع) وأنه لا يجوز ما تقدم أن حق الدعوى لا يعارض حقيقة الاعتقاد
(وهنا) أي في مسألة التوأمين (ثبت بطلان فيه فيتمسك به الأصل) أي يثبت بطلان اعتقاد
المشتري فيما اشتراه بطلان فيه فيتمسك به الأصل لا يخرجه من التراجع إلى المشتري
بفتح وقوله فيتمسك به بطلان فيه يثبت والتراجع إلى المشتري كذا وقوله فيتمسك به الأصل يدل
من قوله لم يته وأما أدله إشارة إلى مسبقها لئلا يثبت أن البيع لم يكن صحيحا فالاعتقاد لم
يصلح فكان خليقا بالرد والابطال كذا في العناية أقول هنا شرح صحيح لأنه يكون في كلام المستند
حينئذ مقيد لفظي بالتقديم والتأخير حيث كان حق الأداء على هذا المعنى أن يقال وهما ثبت فيه
بطلان فيه فيتمسك به الأصل كالأجنبي وكان متقدما في الشراعه وواعنه حيث قال صاحب النباهة
والكفاية في بيان معنى كلام المستند هنا أي يثبت بطلان اعتقاد المشتري بطريق التبعية
لحرية المشتري الذي كانت الحر فيتمسك به في الأصل انتهى وقال صاحب غاية البيان يعني فيما
نخص فيه يثبت بطلان اعتقاد المشتري لا مقصودا بل بطلان الحر في الأصلية الثابتة في الذي باعه
أه كان الظاهر عما ينشأ من المعنى أن لا يكون قول المستند فيه متعلقا بقوله يثبت بل أن يكون
متعلقا بقوله وهو الكاينة أو الثابتة على أنه مقيد بتمسك به فلا يلزم التقيد أقول أهل المذهب فيه
أشد من الأول فإن الحرية بعد أن تنافي إلى الصغير الرابع إلى المشتري لا يثبت احتمال أن لا يكون
قول المستند فيه متعلقا بقوله يثبت والافترام أن يكون قول المستند في معنى الذي ذكره
لنؤمن الكلام وأما في ذلك المعنى أو كان كلام المستند ثابتا بتمسك به في بطلان الاضطر
كالأجنبي (فافتقرا) أي غلطوا ما نحن فيه من مسألة التوأمين وما إذا كان الولد واحدا حيث

إن كانت الرواية بتكرار
فاعتق بعتق الاعتقاد
كانت بالفتح فلا حاجة إلى
التأويل وكلامه ظاهر وقد
تقدم الكلام فيمسؤولا
وبعوايا قوله (بخلاف ما إذا
كان الولد واحدا لأن هناك
بطل العتق فيه مقصودا)
يعني على تقدير تصحيح الدعوى
من البائع وقد تقدم أن
حق الدعوى لا يعارض
الاعتقاد (وهنا) أي في مسألة
التوأمين (ثبت) بطلان
اعتقاد المشتري في المشتري
(بطلان فيه فيتمسك به في الأصل)
لا حجة في التصريح في الصغير
لحرية التراجع إلى المشتري
بفتح وقوله فيتمسك به
بطلان فيه يثبت والتراجع إلى
المشتري كذا وقوله فيتمسك به الأصل
يدل من قوله لم يته وأما
أدله إشارة إلى مسبقها
لئلا يثبت أن البيع لم
يكن صحيحا فالاعتقاد لم
يصادف صحته فكان خليقا
بالرد والابطال

(قوله قال شمس الأئمة
يجوز أن يقال غلامان
توأم وتوأمان) أقول وفي
المغرب التوأم اسم للولد إذا
كان معه آخر في بطن واحد
يقال هما توأمان وقوله
هما توأم وهما زوج خطأ
ويقال لأنني توأمة انتهى
هنا المغرب بخلاف ما ذكره
شمس الأئمة السرخسي
(قوله وقد تقدم الكلام)

أقول في ظاهر هذا المسألة (قال المستند) وهنا ثبت بطلان فيه فيتمسك به في الأصل كالأجنبي وكان متقدما في الشراعه وواعنه حيث قال صاحب النباهة والكفاية في بيان معنى كلام المستند هنا أي يثبت بطلان اعتقاد المشتري بطريق التبعية لحرية المشتري الذي كانت الحر فيتمسك به في الأصل انتهى وقال صاحب غاية البيان يعني فيما نخص فيه يثبت بطلان اعتقاد المشتري لا مقصودا بل بطلان الحر في الأصلية الثابتة في الذي باعه أه كان الظاهر عما ينشأ من المعنى أن لا يكون قول المستند فيه متعلقا بقوله يثبت بل أن يكون متعلقا بقوله وهو الكاينة أو الثابتة على أنه مقيد بتمسك به فلا يلزم التقيد أقول أهل المذهب فيه أشد من الأول فإن الحرية بعد أن تنافي إلى الصغير الرابع إلى المشتري لا يثبت احتمال أن لا يكون قول المستند فيه متعلقا بقوله يثبت والافترام أن يكون قول المستند في معنى الذي ذكره لنؤمن الكلام وأما في ذلك المعنى أو كان كلام المستند ثابتا بتمسك به في بطلان الاضطر كالأجنبي (فافتقرا) أي غلطوا ما نحن فيه من مسألة التوأمين وما إذا كان الولد واحدا حيث

(ولولم يكن أصل العلووق في ملكه المدي (٣٦٨) ثبت نسب الوالد الذي عند مولد بنقض البيع فيما باع) لانه لم يكن أصل

(ولولم يكن أصل العلووق في ملكه ثبت نسب الوالد الذي عنده ولا بنقض البيع فيما باع) لان هذه دعوة تقرر ولا انعدام شاهد الاتصال فيقتصر على محل ولايته قال (واذا كان الصبي في يد رجل فحال هو

الصلوق في ملكه انعدم شاهد الاتصال بالمدي فكان قوله هذا اني يجازا

عن قوله هذا دعوة تقرر ولولا لاحد التوأمين هذا كان تقرر راقصمرا على محل ولايته فكذلك دعوة التصير ووض بما اذا اشترى الرجل احد التوأمين وأبو الآخر ظني أحدهما الذي فيه أنه ابنته ثبت نسبهما من ويتعاقب جميعا ولا يقتصر دعوة التصير على محل ولا يتسمع عدم شاهد الاتصال انالكلام فيه وأجيب بان ذلك اني آخر وهو أن المدي اذا كان هو الأب فالابن فملكه أنه فيعتق عليه وان كان هو الابن فالابن فملكه فيعتق عليه ولا يكاد يصح مع دعوة التصير قال (واذا كان الصبي في يد رجل الخ) اذا كان الصبي في يد رجل

ان طلاق العلق هناك أصالة وقصد وليا عن فيه خذنا وتعالوكم من شيء ثبت خذنا وتعالو لا يثبت أصالة وقصد ظن في معراج الادارة الى هذا أشار فاضننا والمرغباني في فو القدمو السرخسي في جامعهم وقال في النهاية بعد شرح كلام المصنف على هذا النوال أو تقول في مسئلتنا لا يطل علق المشتري الذي يثبت عنه بل يظهر بدعوة البائع لما في يمين أحد التوأمين عن اعتناق المشتري لم يلاق محله لانه ظهر أنه كان هو الأصل وتقرر راجح بأصل لان فيه اثبات الثابت وذلك لا يصح كما ذكرنا من القواعد الظهيرة (فالولم يكن أصل العلووق في ملكه) يعني أن الذي ذكر من قبل اذا كان أصل العلووق في ملك المدي ولولم يكن أصل العلووق في ملكه والمشتري بها (ثبت نسب الوالد الذي عنده) أي ثبت نسب الوالد الذي عند البائع معصادة الدعوة ملكه فثبت النسب لولا الآخر أيضا ضرورة لان التوأمين لا ينفكان نسباً (ولا بنقض البيع فيما باع) ولا يطل علق المشتري فيه (لان هذه) أي لاندعوة البائع هنا (دعوة تقرر) لاندعوة استبدال (لانعدام شاهد الاتصال) أي لانعدام شاهد اتصال العلووق على المدي حيث لم يكن أصل العلووق في ملكه ومن شرط دعوة الاستبدال اتصال العلووق على المدي (فقتصر على محل ولايته) أي اذا كانت هذه دعوة تقرر فيقتصر على محل ولادة المدي وصار كان البائع أعقبهما فاعتق من في ملكه عليه حسب وليس من ضرورة براءة أحد التوأمين بعتق طر من براءة الآخر فلهذا لا يعتق الذي عند المشتري على البائع كذا في الكافي وقال كثير من الشراح في شرح قول المصنف لان هذه دعوة تقرر راجح لانه لما لم يكن أصل علقه على البائع كانت دعوة تقرر رافعة لقوله هذا اني يجازا عن قوله هذا من ولولا لاحد التوأمين هذا من تقرر راقصمرا على محل ولايته فكذلك دعوة التصير أو قول رد على قولهم فكان قوله هذا اني يجازا عن قوله هذا من أنه لو كان كذلك لما ثبت نسب أحد من الولدين منه لان المصرا الى الجازعة عند هذا أعمال الحقيقة وتقرر حواشيت نسبهما منه وتفصيل المقام أنه قد مر في كتاب العتاق أنه اذا قال العبد بولم يملكه هذا اني فان لم يكن العبد نسب معروف ثبت نسبته منه لان ولادة الدعوة طلاق ثابتة والصحيح ان النسب ثبتت منه واذا ثبت عتق لانه يستند النسب الى وقت العلووق فان كان نسب معروف لا يثبت نسبته منه للتعذر ويعتق اجمالا فقط في جازع عند تقدير أعماله في حقيقته وان قال لفلان بولم يملكه هذا اني عتق عندي حنفة وقال لا يعتق وهو قول الشافعي لهم أنه كلام محال فربما يعلق ولاي حنفة أنه محال بحقيقته لكنه صحيح بجمله لانه اخبار عن حوته من حين ملكه وهذا لان النوق في الملووك سب طر به واطلاق السب وارادة السب مستحاز في اللغة فتجوزا ولان الحرية ملازمة لقنوق الملووك والمشيقة في وصف ملازم من طرق المهازع على ما عرف فحصل عليه فصرنا عن الانهاء انتهى فقد تلخص من ذلك كله أن ثبوت النسب فيما اذا قال لفلان هذا اني انما يكون في صورتها حتمين الصور الثلاث المذكورة وهي أن يكون الغلام عن وللمنهله له ولا يكون معروف النسب ولكن يجري اللفظ في هذا الصورة على حقيقته وأما في صورتين الاخرتين فيفسر اللفظ محمول على جازع لكن لا يثبت النسب فيها ظم توجد صورة ثبتت فيها النسب ويكون اللفظ مجازا فربما صم ما فله هو لانه الشراح (قال) أي محمد في الجامع الصغير (واذا كان الصبي في يد رجل قال) أي ذلك الرجل (هو) أي الصبي

(قال المصنف ولولم يكن أصل العلووق الخ) أقول قال الزيلعي بان اشتراطها بعد الولادة أو اشترى أمهما وهي جلي بها أو باعها لم يثبت بها لاكثر من سنتين فثبتت نسبها أيضا لأنها لا يثبتون فيه لكن لا يعتق الذي ليس في ملكه انتهى وهذا الاحتمال لا يلام ما عن فيه ثبت نسب الذي ليس عند رجل نسب الذي عند المصير حلاله فليتامل حقوقه دعوتين من قوله مجازا واخير بدخبر وقوله مجازا حال

(قوله فكان قوله هذا اني يجازا الخ) أقول نسب بحث لانه لو كان مجازا كان كرمنا (ان) ثبت نسب الذي ليس عند رجل نسب الذي عند المصير حلاله فليتامل حقوقه دعوتين من قوله مجازا واخير بدخبر وقوله مجازا حال

ابن عبيد فلان الغائب ثم قال هو أحي لم يكن إنهما أيا وان جدد العبدان يكونان به) ومذا عند أبي حنيفة (وقالنا جدد العبدان هو المولى) وعلى هذا الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولم يعل على فراشه ثم ادعى لنفسه لهما أن الاقرار بدينه العبد فصار كأن لم يكن الاقرار والافتراء بالتبعية يدان ودان كان لا يحصل النقص الا يرى أنه يعمل فيه الا كراهوا للزوال

أقره ابن عبيد فلان
أوبن فلان الغائب وله
على فراشه ثم ادعى لنفسه
لم تصح دعوته في وقت من
الاقراءات لاحالا ولا مستقبلا
أما حالا فظاهر لو جرد
المانع وهو تعلق حتى الغير
وأما استقبالا فلان الغائب
لا يصلح عنه ثلاثا أما
أن يصدقه أو يكذبه
أو يسكت عن التصديق
واستكذب في الوجه
الاول والثالث لا تصح
دعوى الا خالفنا لم يمتثل
بأقراره تكذيب من جهة
القرينة في اقراره وفي
الوجه الثاني لم تصح دعوى
عند أبي حنيفة خلافا لهما
وقالا لا اقرار بالتبعية
بارد ولهذا إذا كره على
الاقرار ينسب عبدا فافهم
لا يثبت وكذا هو الزيلع
ود العبد كان وجوده
وعمله على حسو انفسه
كأنه لم يقر لاحد وداعاه
لنفسه وصار

(قال المصنف الا يرى أنه
يعمل فيه الا كراهوا للزوال)
أقول وإن كانا لا يصلحان
فيما لا يمتثل النقص

(ابن عبيد فلان الغائب ثم قال هو أحي لم يكن إنهما) أي لم يكن ذلك الصبي ابن ذلك الرجل (أيا) قال صاحب النهاية ومعرج الدراية يصح سواء صدقه العبد الغائب أو كذبه ولم يعرفه منه تصديق ولا تكذيب وقال تاج الشريعة يعني وان جدد العبدان يكون هو ابنه أقول لا يصح على الظن أنه يلزم على هذا المعنى استدراك قول المصنف (وان جدد العبدان يكونان به) سيما على ما قلناه تاج الشريعة اللهم الا أن يجعل على التاكيد تقر بالكون المعنى هذا لكن في ما قبله وقد اشار صاحب النهاية الى كون المعنى لم يكن إنهما أي في وقت من الاوقات لاحالا ولا مستقبلا حيث قلنا في تقرير المستثنين وإذا كان الصبي في يد رجل أقره ابن عبيد فلان أو ابن فلان الغائب وعلى فراشه ثم ادعى لنفسه لم تصح دعوته في وقت من الاوقات لاحالا ولا مستقبلا انتهى أقول الحق أن المراد من هذا المعنى لوجوب أحدها اندفاع الاستدراك المذكور وهو ظاهر وثالثه أن الابعدي هذا المعنى يكون على أصل معناه هو عوم الاوقات وعلى المعنى الاول يصير مصر وفاغنه الى عوم الاحوال كما ترى وثالثه أنه يظهر من حيث فائدة تعقيب فلان بالغائب في وضع مستثنان المعنى الاول فان القرينة الحاضرة والغائب سان بالنظر الى الاحوال المذكورة في المعنى الاول أي التصديق والتكذيب والسكون عنهما لا يتصور من كل واحد منهما كل واحد في تلك الاحوال في وقت ما خلا فائدة في التعقيب بالغائب على ارادة عوم الاحوال وأما بالنظر الى الاوقات المذكورة في هذا المعنى أي الحال والاقول المستقبلة فهما أي القرينة الحاضرة والغائب متفاوتان حيث لا يتصور ان جدد العبدان في الحال لعدم علمه فيما أقر به المقر وتصديق نفسه في الاستقبالان يعلم بعد أن يحضر بخلاف الحاضر فله بتصويره ان جدد في الحال والاستقبال لا فرق بينهما فاحتمل في حق الغائب اختصاص الحكم بعدم كون الصبي ابن المقر وقت لا يتصور فيه ان جدد المقر وهو الحال ولم يحتمل ذلك في حق الحاضر فلو أطلق فلانا ولم يقيد بالغائب على ارادة عوم الاوقات لتبادر الى الفهم كون الحكم المذكور عند كون المقر حاضرا فقط ولما قبلنا بالغائب علم ثبوت الحكم المذكور عند كون المقر غائبا عبارة وثبوته عند كونها ضارضا أيضا لانه فائدة التعقيب بالغائب على هذا المعنى ثم اعلم انه لا يشتتر لهذا الحكم أن يكون الصبي في يد مذكوره في التكذيب وقع اتفاقا نص عليه الامام الزيلعي في التبيين (وهذا عند أبي حنيفة) أي حكم للسئلة المذكورة على إطلاقه اتفاه عند أبي حنيفة رحمه الله وفي الميسر لكن يقتضى عليه وان لم يثبت نسب من المولى كذا في النهاية ومعرج الدراية (وقالنا جدد العبد فهو) أي الصبي (ابن المولى) يعني ادعى المولى لنفسه بعد جدد العبد نسب كذا في النهاية قال المصنف (وعلى هذا الخلاف إذا قال) أي إذا قال الذي فيه الصبي (هو ابن فلان ولم يعل على فراشه ثم ادعى لنفسه) ههنا مسائل الميسر ذكرها المصنف تفريرا كذا في غاية البيان (لهما أن الاقرار) أي الاقرار بالتبعية وهو قوله هو ابن عبيد فلان الغائب (اراد بدينه العبد) فصار كأن لم يكن الاقرار) أي خصا كانه لم يقر لاحد وداعاه لنفسه (والاقرار بالتبعية يدان ودان كان لا يحصل النقص) أي وان كان التبعية لا يحصل النقص (الا يرى أنه) أي الاقرار بالتبعية (يعمل فيه الا كراهوا للزوال) حتى لو أقره بدينه عبيد ظفر به لا يثبت النسب وكذا لو أقره بهما زلا (فصار)

كأنما أقر المشتري على البائع بخلق المشتري فكذلك البائع ثم قال المشتري أنا أعتقته فأقول لا يقول البائع بخلاف ما إذا صدقه فلا بد
 من صدقة نسباً ما بين الصبر وهو لا يصح وبخلاف ما إذا لم يصدقه ولم يحسب كذبه لأنه تعلق بحق المقر على اعتبار تصديقه
 فمصر كونه الملاعة فإنه لا يثبت نسب من غير الملاعة لا احتمال تكذيبه بنفسه ولا يثبت أنه نسب بما لا يعتدل النقص بعد
 ثبوته وهذا لا يوافقهما كان (٣٧٠)

عن الرجوع فيما أقر به
 لعدم احتمال النقص
 كالإقرار بالطلاق والعاق
 وتعلق حق المقر به
 وتكذيب الصدا بطل
 شرعاً منها أما الأول فلأن
 تكذيبه لا يوجب جأبه لما
 قلنا وأما الثاني فلا يوجب
 حقه على الخلو بل يوجب
 حق الوفاء بما هو لا يقدر
 على إطفائه ونظر الإمام فخر
 الإسلام عن شهده على
 رجل نسب صغير فوردت
 شهادته لهما من قرأة
 أو قس ثم ادعاء الشاهد
 لنفسه فأنها الأصح وكذلك
 أو دها المصنف وذكر
 الإصباح أنها على الخلاف
 لا تقبل عند أبي حنيفة
 خلافاً لهما

(قوله بخلاف ما إذا
 صدقه) أقول أي صدق
 المقر بالقبض المقر (قال
 المصنف ولا يحنفية
 أن النسب الخ) أقول
 ولا جواب في ذلك من
 قولهما ألا يرى أنه يميل
 فيه إلا كإسقاط القول
 لعدم احتمال النقص
 أقول فيه فوج مصادرة
 (قوله) وأما الثاني فلا

الخ) أقول لا يثبت عند عدم ملاعة الشرح (قال المصنف ثم ادعاء نفسه) أقول ظاهراً لا يصح لكن ذكره العلامة وغيرها
 ٤٠ قاله الإصباح في شرح الكافي لهما كالمشهد لأن مقتضى الشهادة ثم ادعاء على الخلاف أيضاً لا يقبل عنده خلافاً لهما (قال
 لا يثبت لأنه تعلق بحق المقر) أقول قال الإصباح في قوله لا يثبت النقص انتهى وفيه جهل به حاشا إلى قوله
 بالإقرار لا لا يرد

عن استشهادهما ببلانها
على الخلاف فلا تنهض
شاهدة لهما ولكن الولاء
قد يبطل باعتراض الاقوى
كبر الوالدين جانب الام الى
جانب الاب ومورثه معرفة
وانما يبطل اذا فرض فيه
ولم يقرر لانه على عريته
التصديق بعد التكذيب
فكان الولاء موقوفاً وقد
اقرض عليه ما هو اقوى
وهو دعوى المشتري لان
المثلية قائم في الحال فكان
دعوى الوالدين له
لوجود شرطه وهو قيام
المثلية فيسقط بخلاف النسب
على ما سألنا النسب عما
لا يثبت البعض وهذا
يصلح بحر جأى حيلة على
أصل أي حنفية فمن يبيع
الولي يثبت المشتري عليه
الدعوى بعد قلة قطع
دعواه - نراه بالنسب لغيره

(قصره ولم يقرر لانه المخ)
أقول نأمل في صحة هذا
التعليل فان سمعته ظاهرة
ولو كان القلة لا أنه لم
يتردد (قوله لان المثلية
قائم في السداد) أقول فيه
بحث كتب بضم المثلوع
ترابعتين قال في الكاف
ان المشتري اذا اقرض الاباع
كان اثنان ما عور كذب
البائع فله لا يبطل ذلك
ولكنه يقتضي عن المراضى
ولا يقتضي ذلك ما انا
فلينتهي

ومسئلة الولاء على هذا الخلاف ولو سلم فخر لا قد يبطل باعتراض الاقوى بجر الوالدين من جانب الام الى
قوم الاب وقد اعترض على الولاء الموقوف ما هو اقوى وهو دعوى المشتري فيسقط بخلاف النسب
على ما مر وهذا يصلح بحر جأى على أصله فمن يبيع الولد يخاف عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه
اقراره بالنسب لغيره

وغيرهما لا يساعده تقرير المصنف ولا يطابقه تقريره كما لا يقتضي على ذي فطره سلبية (مسئلة
الولاء على هذا الخلاف) اشارت الى الجواب عن استشهادهما بمسئلة الولاء بانها ايضا على هذا الخلاف
فلا تنهض شاهدتها فالأدلة على ما ظله (ولو سلم) أي ولو سلم كون مسئلة الولاء على الاتفاق (فالولد قد
يبطل باعتراض الاقوى كبر الوالدين من جانب الام الى قوم الاب) صورته مستقرة تزوجت بعد وولدت منه
أولاد فيبقى الاولاد كان عقل جنبائهم على موالى الام لان الابليس من أهل الولاء فكان الولد مطلقا
بقوم الام اذ اعتق العبد وولد الاولاد الى نفسه كندوى عن عريته انه عنه ذكره فاضطرب كذا
في النهاية ومعراج الفروية (وقد اعترض على الولاء الموقوف) وهو الولاء من جانب البائع وانما جاء
موقفاً لانه على عريته التصديق بعد التكذيب كذا في النهاية وغيرها (ما هو اقوى وهو دعوى
المشتري) لان المثلية قائم في الحال فكان دعوى الوالدين صالحة لوجود شرطه وهو قيام المثل في
الغنية او كذا الشراح وقال بعض الفضلاء فيه بحث لانه كيف يقوم المثل وهو مقر به مقتضى قال في
الكافي ان المشتري اذا اقرض البائع كان اعتق ما عور كذب البائع فله لا يبطل ذلك ولكنه يقتضي عن
المقر انتهى ولا يقتضي دلالة على ما قلنا في هذا كلامك البعض أقول بحسن ظاهر السقوط لان
المشتري انما اقرض اولاً بان ما اشتراه مقتضى البائع لانه مقتضى نفسه وقد كذب البائع وهذا لا ينافي قيام المثل
له في الحال أي في حال دعوى الاعتاق لنفسه فاسا واعمالا بقوم المثلية في الحال لو كان اقرار استدما به
مقتضى نفسه او كان اقرض بانه مقتضى البائع وصدقه البائع وليس فليس وأما ما ذكره في الكافي فلي تصدر
تعمه يجوز ان يكون مبيعا على كون مسئلة الولاء ايضا على هذا الخلاف كاذر المصنف اولاً لا بحث قال
مسئلة الولاء على هذا الخلاف ولا يقتضي أن مبني الكلام ههنا على تسليم كون بطلان الاقرار يتحول
الولاء في مسئلة الولاء متفقاً عليه كما يفهم عنه قول المصنف ولو سلم المخ وحسن ذلك في قيام المثل
للمشتري الى حال دعوى الاعتاق لنفسه فلا وجه لاستنباط المقام وخلط الكلام (قطاربه) أي يبطل الولاء
الموقوف باعتراض ما هو الاقوى القوي هو دعوى المشتري (بخلاف النسب) يعني أنه لا يبطل باعتراض
شيء أصلاً (على ما مر) وهذا اشارت الى قوله ان النسب مما لا يثبت البعض بعد ثبوته وعليه أخذنا أكثر
الشراح قال في الكافي بخلاف النسب كما مر في ولد الملاءنة فله لا يثبت نسب من غير الملاءنة لاحتمال
ثبوته من الملاءنة انتهى وحل عليه صاحب الكفاية مراد المصنف أيضاً والحاصل أن النسب الزهني
الولدان الولاء يقبل البطلان في الجملة والنسب لا يقبله أصلاً فلا يصح قياس النسب على الولاء (وهذا)
أي اقرار البائع بنسب ما عور لغيره (يصح خرجا) أي حجة (على أصله) أي على أصل أبي حنيفة
(فمن يبيع الولد يخاف عليه) أي يخاف ان المشتري على الولد (الدعوة بعد ذلك) من البائع (قد قطع
دعواه) أي فله قطع دعوى البائع (بافرازه بالنسب لغيره) قال الامام المحمدي صورته رجل
في يده مولى وفي ملكه وهو يبيعه ولان من المشتري أن يدعيه البائع وما ينقض البيع فيقر بالبيع
يكون الصبي ابن عبده الغائب حتى يامن المشتري من انتقاض البيع بالدعوى بعد أي حنيفة
فان هذا يكون حجة عنده وفي الفوائد الظاهر بان الحيلة في هذه المسئلة على قول الكل أن يقر البائع
أن هذا ابن عبده المثل حتى لا يأتى فيه تكذيب فيكون خر جأى على قول الكل كذا في النهاية

قال (وإذا قلنا الصبي في المسلم ونصره انما يقتل التصري في هوايي، وقال المسلم وعبد لله وابن التصري في وهو لولان الاسلام من وجه
اينما كان والتحرير يستدعي التعارض ولا تعارض ههنا لان الظاهر في واجب ونظره فمما ذكرنا قوله في مثل شرف الحرمة حالا
وشرف الاسلام لا اذ لا لاقال الوعد انية ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام في مثل الحكم به نهوا من امة عن الحرمة اذ ليس في وسعه
اختلاف الحكم وهو قوله تعالى ولعبدن من غير من مشرك
اكتسابها) وقال في مثل هذا (٣٧٣)

والدلائل التوجيهية وإن كانت تظهر لكن الآيات بالإنسان غيرة الأثرى إلى كفر آياته مع ظهور عن الخيرة لا تخلص في وسعه أكسابها

(قال) أي محمدي الجامع الصغير) وإذا كان الصبي في مسلم نصراني قتل النصراني هو أبني وقال المسلم
 هو عبدي فهو أبني نصراني وهو ربي وفي القوائد الظهير بتوغيرها هو أبني النصراني إذا كانت الفتوة
 معافكة فبوة معاشارة إلى أن دعوى المسلم لم يستحق على دعوى النصراني بكون عبد المسلم كذا في
 النهاية قال المصنف (لأن الإسلام مرجح) بكسر الجيم (فستدعي قمارضا) يعني أن الإسلام مرجح
 أيضا كالمزاجية يستدعي قمارضا (ولا تعارض) أي لا تعارض ههنا لأن التعارض إنما يكون
 عند وجود المساواة ولا مساواة هنا (لأن نظر الصبي في هذا أوفر) يعني أن النظر للصبي واجب ونظرة
 فيما ذكرناه أوفر (لأنه بالنظر في الحرمة لا في الإسلام ما لا اندلائل الوحداية تظاهر في
 عكسه) أي وفي عكس ما ذكرناه (الحكم بالإسلام تبعاً) أي بالنظر في الحكم بالإسلام تبعاً (ومعناه
 عن الحرمة لا من حيث في وضعه ككتابها) أي ليس في وضع الصبي ككتاب الحرمة فطبق المساواة كذا

أما بيان دعوى لاقتضال
نقض فتاوى الصلوات
في الأحاديث الواردة على
الرجعية باليمين نظر إليها
كشكة فكانت أقوى من
المانع وكسر الأباة بوجوه
الأصل عدمه الأثرى إلى
نقض الإسلام بعد الكفر
بما لا ينافي وتكرار الحصة
بأن يفرق بقطع منها بخلاف
السبب هما فإن
صبر بعده إلى الرق وهو
رؤس عظيم لا يحل له هذا
فأما بالمواد

(قال المستفاد دلائل
الوحدانية ظاهرة) أقول

الناس

(الح) أقول فيه بحث لا تقول ان الإيمان ليس خيرا من الأثر الشقي يصاف قبل نقول كما أن ذلك خير كذا في شرح الحرة في خير من ذل الرقة وكسب الإسلام في موضعين كسب الحرة فالتنزه العجيب يقتضي الحكم بحسنه فليتنامل (قوله) لأن دعوه لا لتحمل

(الح) أقول ههنا في عمادة

ثل أن يقول هذا مخالف

قال (وإذا ادعت امرأة أنها ابنتها لم تجز دعواها حتى تشهد امرأتان على الولادة) ومعنى المسئلة أن تكون المرأة ذات زوج لأنها تدعى بتحميل النسب على الصغير فلا تصدق إلا بحجة بخلاف الرجل لأنه يحمل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية فيها لأن الحاجة إلى تعيين الولادة أما النسب فثبت بالفراش القائم وقد صرح أن النبي عليه السلام قبل شهادة القابلة على الولادة (ولو كانت معصدة فلا يمين بحجة تامة) عند أبي حنيفة وقد مر في الطلاق وإن لم تكن منكوبة ولا معصدة فلا يثبت النسب منها بقولها لأن فيه الزاماً على نفسها دون غيرها

هذا بضم ناصراً بالغ ادعى على نصارى ونصارى أنه ابنها وادعاه مسلم ومسلمة أنه ابنها وأقام كل واحد من الطرفين بينة فقد تساوت الدعوى بان مع أن بينة الغلام أولى ولم يفرج جانب الإسلام وأجيب بأن البيتين وإن استويا في إثبات النسب بفراش النكاح لكن تركت بينة الغلام من حيث أنه يثبت حقائقه لأن معظم النفقة في النسب للولدون والذين لأن الولد يبر بعمد الأب المعروف والولدان لا يبران بعمد الولد يمين من يثبت على نفسه أولى وفيه نظر لأنه أضعف من الإسلام في الترجيح لا حاجة إلى جواب أنه تقرى بقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدي لانه أشبه المدعي لكونه يدعي حق نفسه كذا في العناية أقول ولقائل أن يقول إن نفقته هذا بذك النص فقد تقوى بهجان الإسلام بالنفس منها قوله صلى الله عليه وسلم الإسلام يعطى يعطى (قال) أي محمد في الجامع الصغير (وإذا ادعت امرأة أنها ابنتها لم تجز دعواها حتى تشهد امرأتان على الولادة) قال المصنف اقتضاه لزامة المشايخ في تصيد هذه المسئلة (ومعنى المسئلة أن تكون المرأة ذات زوج) وادعت أنها ابنتها من هذا الزوج وأنكر الزوج ذلك (لأنه تدعى بتحميل النسب على الغير) وهو الزوج (فلا تصدق إلا بحجة) يعني أن المرأة تقصد الزام النسب على الزوج والأزام لا يمين من أخيه وسبيل لزوم النسب وإن كان قائماً وهو النكاح لكن الحاجة إلى إثبات الولادة والنكاح لا واجب الولادة بالحاجة ولا يثبت الولادة بتعيين الولد إلا بحجة فلا بد لها من حجة كذا في الكافي وغيره (بخلاف الرجل) أي الزوج حيث يصدر في دعواه ولغيره غير شهادة أحد أو أنكرت المرأة (لأنه يعمل نفسه النسب) وفي بعض النسخ فحمل على نفسه النسب (ثم شهادة القابلة كافية فيها) أي في دعوى المرأة في المسئلة المارة (لأن الحاجة إلى تعيين الولد) بأنه الذي ولدته تلك المرأة وشهادة القابلة بحجة فيه لأنه مما لا يطلع عليه الرجال فيقبل فيه قول النساء (أما النسب فثبت بالفراش القائم) يعني أما النسب فثبت بالفراش القائم في المال فلا حاجة إلى إثباته حتى تلزم الحاجة التامة (وقد صرح أن النبي عليه السلام قبل شهادة القابلة على الولادة) فكانت بحجة فيها (ولو كانت معصدة فلا يمين بحجة تامة عند أبي حنيفة) يعني هذا الذي ذكرناه فيما إذا كانت منكوبة أما إذا لم تكن منكوبة ولكن كانت معصدة وادعت النسب على الزوج احتجأت إليه تامة عند أبي حنيفة رحمه الله هو في شهادته رجلين أو رجل واحد (وقد مر في الطلاق) أي في باب ثبوت النسب من كل الطلاق (وإن لم تكن منكوبة ولا معصدة فلا يثبت النسب منها بقولها) أي من غير بينة أصلاً (لأن فيه الزاماً على نفسها دون غيرها) وفي هذا الفرق بين الرجل والمرأة هذا ما ذهب إليه عامة المشايخ واختاره المصنف ومنهم من أجرى المسئلة على الإطلاق وقال لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج أو لم تكن إلا باطلاق ما ذكر محمد وفرق بين الرجل والمرأة حيث حازت دعوى الواسعة فلا يمين ولا تجز منها بدون البيعة ووجه الفرق أن الأصل أن كل من ادعى معنى لا يمكنه إثباته بالبيعة كان القول فيه قوله من غير بينة وكل من يدعي معنى يمكنه إثباته بالبيعة لا يقبل فيه قوله إلا بالبيعة. وبان هذا أن من قال لامرأة أن دخلت الدار فأتت

قال (وإذا ادعت المرأة أنها ابنتها) إذا ادعت المرأة أنها ابنتها فإما أن تكون ذات زوج أو معصدة أو لا معصدة فإن كانت ذات زوج وصحتها فيها عتقت أنها ابنتها ثبت النسب منها بالزامة فلا حاجة إلى حجة وإن كان كذا لم تجز دعواها حتى تشهد بالولادة امرأة لأنها تدعى بتحميل النسب على الصغير فلا تصدق إلا بحجة بخلاف القابلة لأن التعيين يحصل بها وهو المحتاج إليه إذا ثبت بالفراش القائم وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة القابلة على الولادة وإن كانت معصدة فلا يثبت النسب منها عند أبي حنيفة إلا إذا كان هنالك رجل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج وقال لا يفي في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق وإن لم تكن ذات زوج ولا معصدة فلا يثبت النسب منها بقولها لأن فيه الزاماً على نفسها دون غيرها

وهو نظير ثوب في يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بنى وبين رجل آخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما الآن هنا يدخل القرية في نصب المقران المحل يحتمل الشركة وهما لا يدخل لأن النسب لا يحتملها قال (ومن اشترى جارية فقلت له اعشده فاستقهر رجل غرم الابية الولد يوم خصام) لانه ولد الموروثان الموروث من نبطا امرأه معتدا على ملكه من نكاح فتلزمه ثم تثنى وولد للموروث بالبيعة باجماع الصحابة رضي الله عنهم

لا يقبل قوله في حق صاحبه (وهو نظير ثوب في يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بنى وبين رجل آخر غير صاحبه) حيث لا صدق واحدهما في ابطال حق صاحبه (بل يكون الثوب بينهما) فكذا هنا (الآن هنا لا يدخل القرية في نصب المقر) أي بصراحه لا يقر به وبين المقر نصفان (لأن المحل) وهو الثوب (يحتمل الشركة وهما لا يدخل لأن النسب لا يحتملها) أعلم أن المتأخضة في دعوى النسب غير مائة لخصمة الدعوى حتى ان الصبي اذا كان في دماهره أنفق رجل هو ابن منكم من زنا وقالت من نكاح ثم قال الرجل من نكاح ثبت النسب منه وكذا لو قال هو ابن من نكاح من ذلك هو ابنك حتى من زنا لم يثبت النسب منه لعدم اتفاقهما في النكاح فان قالت بعد ذلك هو ابنك حتى من نكاح ثبت لما قلنا ان المتأخضة لا تبطل دعوى النسب كذا ذكره الامام الترمذي وكذا في الايضاح ان دعوى النسب انما لا تبطل بالتناقص لأن التناقص انما يكون بين المتساويين ولا مسئلة فان دعوى النسب أقوى من التي ذكره أيضا اذا تصادق الزوجان على أن الولم الزمان فلا نفي للنسب ثابت من الزوج لا نسب ثبوت النسب قائم وهو الفرائس والنسب ثبت حقا فلا يقبل تصادقهما على ابطال النسب وكذلك لو كانت المنكوحه أمة أو كان النكاح فسد لان الفرائس قد وجد كذا في النهاية ومعراج الدرر أقول القس يقتل عن الايضاح ولا من تعليل عدم بطلان دعوى النسب بالتناقص محيل تطرعا ونقضا فتأمل (قال) أي محمد في الجامع الصغير في كتاب القضاء (ومن اشترى جارية فقلت له اعشده) يعني وقلت له اني المشتري فاستقهر رجل غرم الابية الولد يوم خصام) وكذا اذا ملكها بسبب آخر غير النكاح ما لم يصب كان وكذا اذا تزوجها على أنها جارية فقلت له ثم احصفت نص عليه الامام الزجلي في شرح الكفر وسفهم من نفس الكلاب (لانه ولد الموروثان الموروث من نبطا امرأه معتدا على ملكه من نكاح) أي على عطف على عيني والمعنى أو معتدا على ملك نكاح (فتلزمه) أي تلزم المرأة من نبطاها (ثم تثنى) بان يظهر البيينة كونها أمة هناء تفسير ولد الموروث (وولد الموروث بالبيعة باجماع الصحابة رضي الله عنهم) فله لا خلاف بين الصدرا الاول ووقتها الامصاران ولد الموروث والاصل ولا خلاف أيضا بين السلف أنه مضمون على الاب الآن السلف اختلفوا في كيفية ضمانه فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بطلان الغلام والتغلام والجارية بطارية يعني ان كان الولد غلاما فبطل الاب غلاما مثله وان كان جارية فبطله جارية مثله وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عليه قيمة الولد اليه ذهب أصحابنا لانه قد ثبت بالنص أن الحيوان لا يكون مضمونا بالمثل وتناول حدث عمر رضي الله تعالى عنه بطلان الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية كذا في العناية أقول ردعي على ظاهره أن اختلاف السلف في كيفية ضمانه ولد الموروث وقول عمر رضي الله عنه ضمان مثله دون قيمته شافيا ما ذكره المصنف من ان ولد الموروث بالبيعة باجماع الصحابة تكفي في بطلان ما ذكره المصنف من ان ولد الموروث بالبيعة باجماع الصحابة تكفي في بطلان ما ذكره المصنف ويمكن الجواب عنه بان يقال ان اختلافهم في كيفية ضمانه اختلاف بحسب الظاهر دون الحقيقة ما على احتمال أن يكون المراد به حدث عمر رضي الله عنه بطلان الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية فالحاصل الترح والبيان ههنا أن السلف اختلفوا في كيفية ضمانه بحسب الظاهر

قال (ومن اشترى جارية فقلت له اعشده) فاستقهر رجل غرم الابية الولد يوم خصام) لانه ولد الموروثان الموروث من نبطا امرأه معتدا على ملكه من نكاح فتلزمه ثم تثنى وولد للموروث بالبيعة باجماع الصحابة رضي الله عنهم لا خلاف بين الصدرا الاول ووقتها الامصاران ولد الموروث والاصل ولا خلاف أنه مضمون على الاب الآن السلف اختلفوا في كيفية ضمانه فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بطلان الغلام والتغلام والجارية بطارية يعني ان كان الولد غلاما فبطل الاب غلاما مثله وان كان جارية فبطله جارية مثله وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عليه قيمته أصحابنا لانه قد ثبت بالنص أن الحيوان لا يكون مضمونا بالمثل وتناول حدث عمر رضي الله تعالى عنه بطلان الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية كذا في العناية أقول ردعي على ظاهره أن اختلاف السلف في كيفية ضمانه ولد الموروث وقول عمر رضي الله عنه ضمان مثله دون قيمته شافيا ما ذكره المصنف من ان ولد الموروث بالبيعة باجماع الصحابة تكفي في بطلان ما ذكره المصنف من ان ولد الموروث بالبيعة باجماع الصحابة تكفي في بطلان ما ذكره المصنف ويمكن الجواب عنه بان يقال ان اختلافهم في كيفية ضمانه اختلاف بحسب الظاهر دون الحقيقة ما على احتمال أن يكون المراد به حدث عمر رضي الله عنه بطلان الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية فالحاصل الترح والبيان ههنا أن السلف اختلفوا في كيفية ضمانه بحسب الظاهر

(قوله وتناول حدث عمر رضي الله تعالى عنه بطلان الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية كذا في العناية أقول ردعي على ظاهره أن اختلاف السلف في كيفية ضمانه ولد الموروث وقول عمر رضي الله عنه ضمان مثله دون قيمته شافيا ما ذكره المصنف من ان ولد الموروث بالبيعة باجماع الصحابة تكفي في بطلان ما ذكره المصنف من ان ولد الموروث بالبيعة باجماع الصحابة تكفي في بطلان ما ذكره المصنف ويمكن الجواب عنه بان يقال ان اختلافهم في كيفية ضمانه اختلاف بحسب الظاهر دون الحقيقة ما على احتمال أن يكون المراد به حدث عمر رضي الله عنه بطلان الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية فالحاصل الترح والبيان ههنا أن السلف اختلفوا في كيفية ضمانه بحسب الظاهر

ولأن النظر من الجانبين واجب فيحصل الواسع الأصل في حق أيه رقيقا في حق مدعيه نظر الواسع ثم
 الواسع حاصل في يمين غير مدعيه فلا يثبت له الأبطال كافي وللمقصوبة فلهذا تعتبر قيمة الولد يوم التصوم
 لانه يوم النتح (طومات الولد لا شيء على الأب) لا تصدق النتح وكذا لو تزك مالاً لأن الأثر ليس يبدل عنه
 والمال لا يهمل الواسع الأصل في حقه فقيته (ولو قلنا الأب يفرم قيمته) لوجود النتح (وكذا لو قلنا غيره
 فأنخذته) لأن سلامة جملته كسلامة موضع به كنتمه فيفرم قيمته كإنا كانا (ويرجع
 بقية الولد على يامه)

من أقوالهم الآن اختلاف من تقع في الحقيقة بتأويل كلام عمر رضي الله عنه وتبين مرامه على وفق
 ما يقتضيه النص الحال على أن الحيوان لا يكون مضموناً بالمثل (ولأن النظر من الجانبين واجب) إذ
 المرفور يجر أمره على سبب صحيح في الشرع فليست وجب النظر والأمانة ملك المستحق والقيمة تفرع عن
 ملكه فليست وجب النظر أضاف وجب الجرمين جميعاً بقدر الامكان وذان يحيى حق المستحق في
 معنى المألول ويحيى حق المرفور في صورته كذا في الكافي (فيحصل الواسع الأصل في حق أيه رقيقا في
 حق مدعيه نظر الواسع) ودفع الضرر عنهما (ثم الواسع حاصل في يده) أي في يد المرفور (من غير مدعيه)
 أي من غير مدعيه كذا في العناية (فلا يثبت له الأبطال كافي وللمقصوبة) قائم أمانة في يد القاصب
 عندنا لا يثبت له القاصب الأصل (فلهذا) أي غلان المرفور لا يضمن الولد إلا الأبطال (تعتبر قيمة الولد
 يوم التصوم لانه يوم النتح) وكذا في شرح الطحاوي يفرم قيمة الولد لأن القضاء لأن الولد يعلق في حق
 المستحق أو يعلق في حق المستحق رقيقاً فلا يصدق قيمته من العين إلى البذل إلا بالاضافة غير قيمة
 الولد يوم القضاء كذا في كذا في النهاية ومصباح الفرائد ثم اعلم أن ولدا المرفور إنما يكون من الرابطة إذا
 كان المرفور حراً أما إذا كان مكاتباً أو عبداً ما توفقه في التزوج يكون ولده عبداً المستحق خلافه لو كان
 وسعي ذلك في كتاب الكتاب كذا في غاية البيان (ولومات الولد) يعني لومات ولدا المرفور وقبل
 التصوم (لا شيء على الأب) أي ليس على الأب شيء من قيمته (لا تصدق النتح) إذا لم تكن أحاطة تصور
 بعد الطلب فإذا أخذ قبل الطلب لم يوجب ضمانه فلا يضمن كالأهلك وللمقصوبة عند القاصب
 فلهذا لا يضمن قيمته كذا في الكافي (وكذا لو تزك مالاً) أي وكذا لو تزك ولدا المرفور والامير لا يهمل فأنخذ
 أبوه لا يجب على الأب المستحق من قيمة الولد شيء لأن النتح لم يصدق لأع والولد لاهم ولا عن يده (لأن
 الأثر ليس يبدل عنه) فلم يحصل سلامة الأثر كسلامة نفسه (والمال لا يهمل لاه) أي الولد (حراً الأصل
 في حقه) أي في حق أيه كأم (فتره) فإن قيل الولدان كان حراً الأصل في حق أيهما لاه رقيق
 في حق مدعيه فليكن أن يكون المال منتر كليه حالنا الولد على حراً الأصل في حق المدعي أيضاً
 ولهذا لا يكون الولد رقيقاً فلهذا لا يرضى حق مدعيه ضرورة القيمة والنايات بالضرورة لا يصدق
 موضعها كذا في الشروح والكافي أقول شافى هذا الجواب ظاهر ما ذكر في شرح الطحاوي على
 ما قلناه أن نفاذنا لمل في التوفيق أو الترفع جمع (ولو قلنا الأب يفرم قيمته) أي يضمن (لوجود النتح)
 باقتل (وكذا لو قلنا غيره فأنخذته) أي فأنخذ الأبدية (لأن سلامة جملته) أي لأن سلامة بطل
 الولد هو دية الأب (إسلامته) أي سلامة الولد نفسه (ومنع يده كنتمه) أي ومنع يده الولد كنتم
 الولد نفسه (ففرم قيمته كإنا كان حراً) وأما إذا لم يأخذنا لا بد من من الضائل فلا يضمن شيئاً لاه
 لم ينع الولد أصلاً لا حقيقة ولا حكماً عليه فغراه بن فاضلان وغيره في شروح الجمع الصغرى وذكر
 في البسوط فإن قضى له بأية قبل قبضه لم يؤخذ بالقيمة لأن النتح لم يصدق في حاله يصل إلى يمين البذل
 فلا يضمن من البينة قدر قيمة المقتول قضى عليه بالقيمة المستحق لأن النتح لم يصدق في موصوله إلى البذل
 فيكون منه قدر قيمة الولد كنتمه الولد كذا في النهاض والكفاية (ويرجع بقية الولد على يامه) أي

ولأن النظر من الجانبين واجب فيحصل الواسع الأصل في حق أيه رقيقا في حق مدعيه نظر الواسع ثم
 الواسع حاصل في يمين غير مدعيه فلا يثبت له الأبطال كافي وللمقصوبة فلهذا تعتبر قيمة الولد يوم التصوم
 لانه يوم النتح (طومات الولد لا شيء على الأب) لا تصدق النتح وكذا لو تزك مالاً لأن الأثر ليس يبدل عنه
 والمال لا يهمل الواسع الأصل في حقه فقيته (ولو قلنا الأب يفرم قيمته) لوجود النتح (وكذا لو قلنا غيره
 فأنخذته) لأن سلامة جملته كسلامة موضع به كنتمه فيفرم قيمته كإنا كانا (ويرجع
 بقية الولد على يامه)

من أقوالهم الآن اختلاف من تقع في الحقيقة بتأويل كلام عمر رضي الله عنه وتبين مرامه على وفق
 ما يقتضيه النص الحال على أن الحيوان لا يكون مضموناً بالمثل (ولأن النظر من الجانبين واجب) إذ
 المرفور يجر أمره على سبب صحيح في الشرع فليست وجب النظر والأمانة ملك المستحق والقيمة تفرع عن
 ملكه فليست وجب النظر أضاف وجب الجرمين جميعاً بقدر الامكان وذان يحيى حق المستحق في
 معنى المألول ويحيى حق المرفور في صورته كذا في الكافي (فيحصل الواسع الأصل في حق أيه رقيقا في
 حق مدعيه نظر الواسع) ودفع الضرر عنهما (ثم الواسع حاصل في يده) أي في يد المرفور (من غير مدعيه)
 أي من غير مدعيه كذا في العناية (فلا يثبت له الأبطال كافي وللمقصوبة) قائم أمانة في يد القاصب
 عندنا لا يثبت له القاصب الأصل (فلهذا) أي غلان المرفور لا يضمن الولد إلا الأبطال (تعتبر قيمة الولد
 يوم التصوم لانه يوم النتح) وكذا في شرح الطحاوي يفرم قيمة الولد لأن القضاء لأن الولد يعلق في حق
 المستحق أو يعلق في حق المستحق رقيقاً فلا يصدق قيمته من العين إلى البذل إلا بالاضافة غير قيمة
 الولد يوم القضاء كذا في كذا في النهاية ومصباح الفرائد ثم اعلم أن ولدا المرفور إنما يكون من الرابطة إذا
 كان المرفور حراً أما إذا كان مكاتباً أو عبداً ما توفقه في التزوج يكون ولده عبداً المستحق خلافه لو كان
 وسعي ذلك في كتاب الكتاب كذا في غاية البيان (ولومات الولد) يعني لومات ولدا المرفور وقبل
 التصوم (لا شيء على الأب) أي ليس على الأب شيء من قيمته (لا تصدق النتح) إذا لم تكن أحاطة تصور
 بعد الطلب فإذا أخذ قبل الطلب لم يوجب ضمانه فلا يضمن كالأهلك وللمقصوبة عند القاصب
 فلهذا لا يضمن قيمته كذا في الكافي (وكذا لو تزك مالاً) أي وكذا لو تزك ولدا المرفور والامير لا يهمل فأنخذ
 أبوه لا يجب على الأب المستحق من قيمة الولد شيء لأن النتح لم يصدق لأع والولد لاهم ولا عن يده (لأن
 الأثر ليس يبدل عنه) فلم يحصل سلامة الأثر كسلامة نفسه (والمال لا يهمل لاه) أي الولد (حراً الأصل
 في حقه) أي في حق أيه كأم (فتره) فإن قيل الولدان كان حراً الأصل في حق أيهما لاه رقيق
 في حق مدعيه فليكن أن يكون المال منتر كليه حالنا الولد على حراً الأصل في حق المدعي أيضاً
 ولهذا لا يكون الولد رقيقاً فلهذا لا يرضى حق مدعيه ضرورة القيمة والنايات بالضرورة لا يصدق
 موضعها كذا في الشروح والكافي أقول شافى هذا الجواب ظاهر ما ذكر في شرح الطحاوي على
 ما قلناه أن نفاذنا لمل في التوفيق أو الترفع جمع (ولو قلنا الأب يفرم قيمته) أي يضمن (لوجود النتح)
 باقتل (وكذا لو قلنا غيره فأنخذته) أي فأنخذ الأبدية (لأن سلامة جملته) أي لأن سلامة بطل
 الولد هو دية الأب (إسلامته) أي سلامة الولد نفسه (ومنع يده كنتمه) أي ومنع يده الولد كنتم
 الولد نفسه (ففرم قيمته كإنا كان حراً) وأما إذا لم يأخذنا لا بد من من الضائل فلا يضمن شيئاً لاه
 لم ينع الولد أصلاً لا حقيقة ولا حكماً عليه فغراه بن فاضلان وغيره في شروح الجمع الصغرى وذكر
 في البسوط فإن قضى له بأية قبل قبضه لم يؤخذ بالقيمة لأن النتح لم يصدق في حاله يصل إلى يمين البذل
 فلا يضمن من البينة قدر قيمة المقتول قضى عليه بالقيمة المستحق لأن النتح لم يصدق في موصوله إلى البذل
 فيكون منه قدر قيمة الولد كنتمه الولد كذا في النهاض والكفاية (ويرجع بقية الولد على يامه) أي

لأنه ضمن سلامة البيع والبائع قد ضمن السلامة لا سلامة البيع بجميع أجزائه كما يرجع بقية الحق في البيع وهو الام لان القروور عليها بخلاف القروور عليه لا يرجع عليه لانه لا يمتنع من اتيه في البيع لان البيع لا يمكن ان يكون مناسبا لسلامته والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الاقرار

قال في النهاية ذكر كتاب الدعوى مع ذكر ما يفهمه (٣٧٨) من الكتب من الاقرار والصلح والمضاربة والوديعة نظائر التناسب وذلك لان

دعوى المدعي اذا توجه على الذي عليه ما مره لا يتناول اما ان يقر أو ينكر وانكاره صلب للصلح والوديعة مستدعية للصلح قال الله تعالى وان طلقتم من المؤمنين اموالهم فاحملوها بينهم بما حصل لهم من اموالهم الاقرار او الصلح فامر صاحب المال بعهده لا يوافق او يسترع منه أولا فان استرجع منه فلا يوافق اما ان يسترع نفسه أو يفتره وقد ذكر استرجاعه نفسه في كتاب البيوع

كتاب الاقرار

ورجع الابصار فمن قبة الولي على بائعه (لا) أي بائعه (ضمنه) أي الشئ (سلامته) أي سلامة البيع عن العيب ولا عيب فوق الاستحقاق كذا في معراج الدراية وساعده تقرر صلح النهاية أقول ودعي ظاهر هذا الشرع أنه لا شبهة في أن البائع ضامن للشئ سلامة البيع عن العيب إلا أن البيع في مسئلتها لا يمتنع في غير ذلك فلا يتم التقرر بغيره كتمان الشرايع قد وادفع هذا فتوافق بين قول المستفلا من سلامة يعني أن الفرق بين الام والبائع قد ضمن للشئ سلامة البيع بجميع أجزائه انتهى أقول ودعي هذا الشرع أن البائع انما ضمن للشئ سلامة البيع بجميع أجزائه الموجودة عند البيع لا يغيره الذي يحدث بعد البيع لان مثل هذا الجزم معدوم حين البيع ولا يصح ادخال المعلوم في عقد البيع أصلا فلا عن ضمان سلامته عن العيب ولا شك أن الولد في مسئلتها عن حدث بعد البيع والحق عند في هذا المقام أن يطرح حديث الخبر ثم من العيب وشال في بيان حرمان المصنف من قوله المذكور ان البائع ضمن للشئ سلامة الولد واسطة ضمانه سلامة البيع الذي هو الام من العيب بان يكون له الجار في غير الام عن عيب الاستحقاق عيب نفس الجارية أيضا لان من منافعها الاستقلال وكونها من مولاها هو الاصل من غير أن يصفه أحد فكان سلامته عن العيب مستقلة سلامة والدها ضمان البائع سلامته ضمان سلامته (كما يرجع بقية) قال صاحب الكفاية أي بالحق الذي اذا ما المشتري الى البائع فالصبر للمشتري وقيل بقية المشتري انما استحق أو بين الولد وصور شرأوه واستحقه أحد انتهى واختار صاحب العناية من بين هذا المعاني الثلاثة المعنى الوسطى حيث قال كما يرجع بقية أي بقية البيع وهو الام لان القروور عليها انتهى وأقول لا يمتنع على ذي خيرة سلمية أن هذا المعنى الوجه هو ولكن في ذلك كبر الضمير هنا فاعمدول عن الظاهر ولهذا قال في الوافية وغيرها ورجعها كنهها بنائب الضمير أي ورجع بقية الولد كنه الام (بخلاف القرو) يعني أن القروور لا يرجع على بائعه بغير وجه عليه وأخلفه المستحق (لا) أي لان القرو (لزم) أي لزم القروور (لاستيفاء منافعها) أي لاستيفاء منافع الجارية المستفيدة من منافع بعضها (فلا يرجع على البائع) انذرو جمع صلح المستوفى بما والو له في ملك الضمير لا يجوز أن يسلم الوافي بما كذا في النهاية وغيرها

كتاب الاقرار

ذكر كتاب الدعوى مع ذكر ما يفهمه من الكتب من الاقرار والصلح والمضاربة والوديعة نظائر التناسب وذلك

وفاته واصلا على سيدنا محمد الذي ادعى التوبة شهدت النصوص بعواثانه وصدق مقوله وعلى آله وآله دعواهم بالآخذين بتقوى فائق الشريعة وجلاهم في تفهمها مع ما يستنبط من النصوص بيان دلالته (وبعد) فان الاستناد الى عموم حرورية متعلقة بغيره كونه في البسوط وهي رجل قال لا تحرف عليك اثنا عشر ألف درهم الخ ودعي في تصحيحها وحقق في وضوحها بالقول الفصل والكلام بالجزل وذلك بعض المسائل المهمة المتفرقة المنقولة عن الكتب المتبررة بالمعاني على الاقرار ولكن لم نطفر تلك الرسالة الشريفة في الزمان السابق علمنا تعالى هذا المقام وجدنا هذا الصلحا

يمكن لا يكون افراد الفرق يضمها في تكون احدها افرادون الاخرى وفي الجملة فيكون ادى على رجل ألفا **فقال** **ففي** عليه اعطيت دعواك لم يكن افرادوا كنوا قال المدي عليه اشرع في دعواك **فبشر** **الاول** **اخر** الذي ادعت لم يكن افرادا **ولو** قال **اخر** **في** دعواي لم يضمهم الي فاعطيهما لمكون افرادا **ولو** قال **سوى** **بضم** **المدي** **الى** فاعطيت دعواك **فلمس** **بقر** **انتهى** **قلنا** **الفرق** **بين** **حسب** **فان** **اسم** **الاشراق** **الاولى** **كنا** **من** **المال** **الموصوف** **بالوجوب** **على** **النصف** **في** **الواقع** **وفي** **التاسعة** **الى** **المال** **الاول** **بما** **سقى** **في** **زعم** **المدي** **انه** **قال** **من** **ذلك** **المال** **الذي** **ترجم** **وتدعى** **بوجوبه** **على** **وتوضيحه** **ان** **قول** **المدي** **عليك** **عشر** **قدراتهم** **مطلوب** **وجوب** **بعشر** **قدراتهم** **في** **خمة** **المدي** **عليه** **وقد** **قلت** **الوجوب** **بموصوف** **(٢٨٠)** **بكونه** **في** **زعم** **المدي** **واضافه** **فان** **انضم** **الى** **المال** **نفسه** **يكون** **الكلام** **الاول**

كالهدا ويضع الجواب
 للاعتراف بل هو سوف يكون
 اقرارا واداءا ثم ابلغه موصوفا
 بكونه في زعم المدعي لم يرد
 الاعتراف فلا يكون اقرارا
 فان قيل ذكر في اثباته قال
 لا تحرق عليك ألف درهم
 فقال لا أعطيكها الا يكون
 اقرارا وفي التاتارخانية
 والبرازة ما اذا قال لصبري
 عليك ألف درهم فقال
 أما خدمته متفادلا أو قال
 أما خدمته متفادلا أعرفها
 فقد أقر بخصمائه مع أن
 الضمير كتابة عن المال
 للموصوف بل هو جوب في
 اللغة فافض ما ذكرتم قلنا
 لا نفهم الاتفاق فأن في
 ورود اللفظ الثاني يحصل توجع
 الثاني إلى جميع ما سبق
 ذكره كافي قوية تعالى
 يسألون الناس الحسنة
 يقول الشاعر
 على لأحبالهم حتى تبارك
 قال الإمام شمس الأمانة
 لرسولي في الموسط في
 سلة ما قال أرحج داني
 بدأ وألح فضل هذا أو أعط

سرج بضئ هذا ولجام بضئ هذا افعال لا حيث لا يكون اقرارا في عامة الروايات لانها لا تكون هون في
فكون موجب خدم موجب جوابها ثابت وهو قوله ثم فاجعل ذلك اقرارا عرفنا ان هذا لا يكون اقرارا وهذا لانني في جميع ما سبق
ذكره فكيف قال لا اعطيك وليس البقل والسرچ والجامع لان هذا اللفظ صالحي في جميع ذلك انتهى مع ان قوله لا اعطيكها
اقرار في بعض الروايات وقد استدل بعض اعطاء العلم على كون الجواب المذکور اقرارا بما اذا قال هي منه لزم القول والاعتراف
بأنه قضى حجة الا في هذا اقرار بالذي كافي قوة قضيتك بضامته أو أخذت شهادتها أو قول فيه تأمل فله اذا قال اما خمسة
مثلا لان لزم القول بان حجة ما تمتعنا فيه مع ائس اقرارا بالالف ويجوز ان يحمل بان لزم تعدد الاثبات وقوله فيها غير مصرح بالان
ما قرر

قال (والاقرار الحار البالغ العاقل) الحق في حقيقته من القرار فكان في القصة عبارة عن اثبتما كلفتمزلا

أما خمسة فتم قلندبر في تدبير قاضي المحيط في أول باب الاقرار بالبراءة وغيرها قال هو يرى من ماله عليه يتناول الدون لأن كلمة على لا تستعمل في الدون فلا يستعمل تحتها الامانات ولو قال من ماله عند يتناول الامانات دون المضمون فلا تنال كلمة عند تستعمل في الامانات دون المضمونات الآري وقال فلان عندى اقتصرهم كلف اقرارا بالامانة والبراءة عن الاعيان بالاسقاط والاراء باطله حتى لو قال بأنتك عن هذا العين لا تصح لان العين لا تقبل الاسقاط فلما ثبت البراءة عن الاعيان بالثبوت من الاصل أو بردها العين الى صاحبه صحح حتى لو قال لا ملكت في هذه العين ثم ادعى أهله ان تصح دعواه وقوله (٣٨١) هو يرى من ماله عند اخباره بنسب ثبوت البراءة وليس بالبراءة

قال (وانا أقر الحار البالغ العاقل بحق زمة اقراره

ما أقر به على المقر وعمله اظهره الحق به لغرضه لا لتبليغا بما ابتدأه ويدل عليه مسائل أحداها ان الرجل اذا أقر بعين لا يملكه يصح اقراره حتى لو ملكه المقر يومان للهر يؤمر بتسليمه الى المقر له ولو كان الاقرار عليه كاستدراك المصم ذلك لانه لا يصح عليك ماله على ماله والثانية ان الاقرار بالحق السليم صح حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان عليك كاستدراك المصم والثالثة ان المقر من القائلين عليه اذا أقر بجميع ماله لا يجزى مع السراره ولا يشترط على اجازة الورثة ولو كان عليك كاستدراك المصم لا يقدر الثلث عند عدم اجازتهم والرابعة ان العبد اذا أقر لرجل بعين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا للثبوت استداء كان ثبوتها من المبدوء ولا يجوز في الكثير وأما دليل كونه حجة على المقر فلا كتاب والسنة توافق الامتدح من المعقول أما الكتاب فقوله تعالى ولعل القائل عليه الحق ولتنق الله به ولا يبيض منه شيئا بيانه أن الله تعالى أمر ببلاده من عليه الحق فسلو بلاده بالاملاء حتى لما ربه والاسلاء لا ينفق الابلا لاسرار وأضاهى عن الكتمان وهو آية على زوم ما أسر به كما في نهي اليهود عن كتمان الشهادة وقوله تعالى فاما أقرتم وأخذتم على ذاك امرى قلوا أقرنا بيانه المطالب منهم - م الاقرار ولو لم يكن الاقرار حجة لمطالبه وقوله تعالى كونوا لقوم بالانقض شهد الله ولو على أنفسكم قال المسرون شهادة المسرة على نفسه اقرار وقوله تعالى بل اء ننان على نفسه بصيرة قال ابن عباس رضى الله عنهما أى شاهد بالحق وأما السنة فخاروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ما زنا باقراره الزنا والغامضة باعتبارها وقالي قصة المسيف واعداً ليس الى امر ان هذا فلان اعترف بظريحها فاقبته الخدعة الاعتراف والحدوثان مشهوران في كتاب الحديث فلو لم يكن الاقرار حجة لمطالبه وأثبت الحديث وإذا كان حجة فيما يدعى الشبهات فلان يكون حجة في غيره أولى وأما الاجماع فلان السليمان أجمعوا على كون الاقرار حجة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبر وأما المعقول فلان الخبر كالمصدق بالصدق والكذب في الاصل لكن يظهر رجحان الصدق على الكذب بوجوه الداعي الى الصدق والمارفين عن الكذب لان عفة الله وبه يجملا على الصدق وبزجره عن الكذب ونفسه الامارة بالسوء مما تحمله على الكذب في حق الغير أما في حق نفسه فلا ضرر عنه وبه وطعه دواى اذ الصدق واجب عن الكذب كان الصدق ظاهرا فيما أقر به على نفسه فوجب قبوله ولو لم يقر به (قال) أى الصدوقى في مختصره (وانا أقر آخر البالغ العاقل حق زمة) أى لزوم المقر (اقراره) أى موجب اقراره أو ما أقر به أقول برده عليه بالنقض

فصل على سبب بتصور البراءة بذلك وهو الثاني من الاصل أو الرد الى صاحبه فصحا لتصرفه وقال في المحيط في هذا الباب لو قال كل من على دين فهو يرى منه لاسرا غراما من دينه الآن بقصد رجلا بعينه فيقول هذا يرى من ماله عليه أو قبيح فلان وهم حضور وكذلك لو قال استوفيت جميع ماله على الناس من الدون لا يصح لماعرف في كتاب القبة في باب حجة الاين وقال في المحيط في باب الاقرار بالعق والكتابة والتدبير أقر ما عتق عليه أصى وهو كاذب يقتضى قضاء لادبائة لأن الظاهر أبالعقل صادق في اقراره واخباره باعتبار عقده ودينه فلذا ادعى الكذب فيعتقد ادعى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي لا مطلع على الظاهر لا على الضمير

(٣٨٦ - نكته سادس) ويصدق ديانة لا الله تعالى مطلع على ضميره ولما أقر ما عتق عليه هذا لا بل هذا عتق لأن كلمة لادل الرجوع عن الاول وقائمة الثاني مقامه وقائمة الثاني مقام الاول صحيح والرجوع عن الاول لا يصح كالى الطلاق تمت الرابة (قال المصنف وانا أقر الحار البالغ العاقل الخ) أقول قال الزبلى كون المقر الحر ليس بشرط حتى يصح اقرار العبد وينفذ في الحال فيما لا تهم فيه كالحدود والقصاص وفيما فيه تهمه لا يبرأ تخفيفه في الحال لانه اقرار على الغير وهو المولى ويؤاخذ به بعد العتق لزوال المانع وهو ظاهرا اذا أقر الحر لثان بعين ماله كغيره لا ينفذ في الحال ولا يملكها يؤمر بتسليمه الى المقر له لزوال المانع انتهى ولا يخاف عذما ذكره المصنف لان المصنف جعل المقر بشرط وهو موجب اقراره في الحال على ما هو المفهوم من قوله لزوم اقراره لان حجة الاقرار فلا تامل ظاهر قوله لم يصح اقراره مطلقا ودله لا يصح اقراره بالمال بنوعه كذا في باب التاويل مفتوح

وفي الشريعة عبارة عن الاخبار عن ثبوت الحق وشروطه مستدرك في آئله الكلام وحكمه انما علم على المقر ما قر به ولو قوعه
 دلالة على الخبر به فان المال محبوب بالطبع فلا يقر لغيره كذا باولنا اعتد هذا المعقول بقوله صلى الله عليه وسلم الاقرار والارابة
 في باب الحدود فانه عليه السلام رحمه الله ما قره والفسدية باعتراقاتها اذنا كل من لم يات بما يدري بالشبهة فلان يكون ملزما
 في غيره واولى وهو حجة قاصرة (٣٨٣) أما حجته فلما تبين انه ملزم وغيره بالوجه غير ملزم وأما قصوره

بجهولا كان ما قره أو معلوما اعلم أن الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانما ملزم ولو قوعه دلالة الا ترى
 كيف انتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قره ارضى الله عنه ارجع ما قره وثلث المرأة ما قره ما قره فلهو و
 حجة قاصرة لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه وشروط الحرة ليصح اقراره مطلقا فان العبد
 المأذون له وان كان ملحقا بالمحر في حق الامران

عائذا أقر الحر البالغ العاقل بحق مكره فانه لا يراه ما قره فكان لا بد من ذكر ما تعلق أيضا لا قبل
 تركه اعتدا على ظهور كون الطوع والرضا من شروط صحة الاقرار لاننا لو لم يكن ظهوره بمثابة ظهور
 اشتراط العقل والبلوغ والذين هم اشد الاحكام كلها لو لم يتركها (بجهولا كان ما قره أو معلوما)
 هذا ايضا لفظ التدوير يعني لا فرق في صحة الاقرار ولو لم يبين أن يكون ما قره بمعلوما أو مجهولا
 كإساق تضييعه حال المصنف (اعلم الاقرار اخبار عن ثبوت الحق) أراد بهذا التنبيه على أن الاقرار
 اخبار عن ثبوت الحق فيما مضى لا انشاء الحق ابتداء مثلا رد الاشكال بصحة الاقرار بخبر السلم وغير ذلك
 من المسائل المنبئة على كون الاقرار اخبارا عما ثبت فيما مضى لا انشاء في الحال كما ينهانا في ما سطر ولم يرد
 ذلك نقر به في الاقرار حتى رد عليه أنه يتناول الدعوى والشهادة ايضا فلو يمكن ما تمنع دخول الاخبار
 كزعمه بعض النحاة (وإنه ملزم) أي وان الاقرار ملزم على المقر ما قره (لوقوعه) أي لوقوع الاقرار
 (دلالة) أي ليدل على وجود الخبر كما ينهانا في الكتاب والسنة واجماع الامة وقوعه عن المعقول
 على ما فصله في ما سطر وقد أشار المصنف رحمه الله الى بعض مناهله (الآثر) كيف انتم رسول الله

فصله وولاية المقر على
 غيره وتحقيقه أن الاقرار
 خبر متردد بين الصدق
 والكذب فكان محتلا
 والمتمثل لا يصلح حجة
 ولكن جصل حجة يترج
 جانب الصدق بانفسه
 التهمة فيما يقر به على
 نفسه والتهمة باقية في
 الاقرار على غير ميق
 على الفرد الساق
 لصلاحية الحجة وشروط
 الحرية ليصح اقراره مطلقا
 فان العبد المأذون له وان
 كان ملحقا بالمحر في حق
 الاقرار

صلى الله عليه وسلم ما قره ارجع ما قره) أي اقرار بلزما (وثلث المرأة) أي وكيف انتم تلك المرأة وهي
 القائمة بالرجم ما قره (أي باعتراقاتها) ايضا فلهذا كان ملزما بما يدري بالشبهة فلان يكون ملزما
 في غيره واولى كذا قالوا أقول رد على ظاهر منع الحلاق هذا الاولية فان العبد المأذون عليه ليصح اقراره
 بالحدود والقصاص ولا يصح اقراره بالمال على ما ذكره المصنف فيما ساق في مكان ملزما في حقه ما يدري
 بالشبهة بدون غيره فامل في الدفع (وهو) أي اقرار (حجة قاصرة) أي قاصرة على نفس المقر غير
 متعدي الى الغير (لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه) أي على المقر نفسه حتى لو أقر بجهولا الاصل
 بالقر رجل جائز لا على نفسه وماله ولم يصدق على اولاد أو أمهاتهم ومذرو به وما كان له لا تمقدت حق
 الحرة واستحقاق الحرة له لو لا فلا يصدق عليهم بخلاف السنة فما تقرر صحة القضاء للقاضي ولاية
 عامة فتدعي الى الكل أما الاقرار فلهذا يقتصر الى القضاء فيقتصر في حق المقر وحده كذا في الكافي وغيره
 واعلم أن هذا لا ينافي ما ذكره وأن الاقرار حجة شرعية فوق الشهادة تنامي انتفاء التهمة عنه لان القوة
 والضعف وراء التعدية والاقتصار فانصاف الاقرار بالاقتصار على نفس المقر والشهادة بالتعدية الى
 الغير لا ينافي انصافه ما قره واقصافها بالضعف بالنسبة الى من اعلى انتفاء التهمة عنه مدونها (وشروط
 الحرية ليصح اقراره مطلقا) أي في المال وغيره (فان العبد المأذون له وان كان ملحقا بالمحر في حق الاقرار)

(قوة وفي الشريعة عبارة
 عن الاخبار عن ثبوت
 الحق الخ) أقول له
 ينتقض بالاقرار بأنه
 لاحق على فلان والابراه
 وباسقاط الدين وشروطه
 كاسقاط حق الشفعة
 الا أن يقال المهر رهن هو
 الاقرار في الاموال كابدل
 عليه ما ذكر في الملبس
 المعقول ووجه التقديم
 وفيه تامل فانه الامام
 العلامة الكاكي في
 شرح قوله عبارة عن

الاخبار عن ثبوت الحق أي الحق المعلن على نفسه انتهى وفي عبارة التبعين تأمل الآله لا
 من قبيل على نفسه لمتنازع الدعوى والشهادة وقال لكي وسببه أراد اناسه اط الواجب عن نعمة انتهى وقال في النهاية وركن
 الالفاظ المذكورة مما يجب: موجب الاقرار على المقر انتهى (لوقوعه قوعه دلالة) أقول فيه فوع مصادره وقد دفع بالتحقيق الذي ذكره
 بعد أسطر (قوله على الخبر) أقول كوجوب المال اذا قل له على كذا (قوله أما حجته فلما تبين انه ملزم) أقول دليل من الشكل
 الثاني

لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والنقصان

حتى اذا اقر بعد نيل رجل أو أربعة أو عدة أو غصب ببيع (لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والنقصان) قال صاحب العناية وكل هذا اعتذار عن قولنا اقراره بالمال لا يحتاج لصلاته قال اذا اقر المحجور ببيع زوجه وهذا صحيح وأما أن غير الحر اذا اقر زوجه ولم يلزمه فساكت عنه فلا رد عليه شيء اه اقول ليس ماذكره ببيع اذ قد مر حواقيق مواضع شتى من هذا الكتاب وغيره بأن التخصيص بالذكري الروايات يدل على نفي الحكم جماعه بالاختلاف حتى ان الشارح المذكور قال في اواخر فصل القراض من باب النوافل من كتاب الصلاة فان قيل التخصيص بالذكري لا يدل على النفي قلنا ذلك في النصوص دون الروايات انتهى فكيف يصح قوله هنا وأما ان غير الحر اذا اقر زوجه ولم يلزمه فساكت عنه ولو سلم ان لزوم اقراره غير المرور عدم لزومه مسكوت عنه لا يقصد نفي لزومه ذلك بطريق مفهوم الخالفه لا يصح قوله فلا رد عليه شيء اذ هو عليه حيثما استدراك فبدل المحجور فيحتاج الى الاعتذار عن ذكره وقال صاحب العناية ويصح أن يقال ليس بمعذرة وانما هو بيان التفرقة بين العبد في صحة آثار بره بالحدود والنقصان وبغير المحجور عن الاقرار بالمال دون المأذون له انتهى اقول ليس هذا أيضا صحيح أما اوله فلا فلا يشك العاقل الناظر في قول المصنف بشرط الحرية لا يصح اقراره مطلقا في أن مراده هو المعذرة عن ذكره في الحر لبيان التفرقة بين العبد وأما ثانيا فلا له لو كان قول المصنف هذا لبيان التفرقة بين العبد كان ذلك قوله ويصح بالحدود والنقصان موقع اذا تدخل في الفرق بينهم بل هو محتمل له لانهم مضدون في صحة آثار بره بالحدود والنقصان فان قيل الصحيح لكلام المصنف هو على فرض أن لا يكون المقدوم منه المعذرة وانما هو بيان الفرق بين القود الثلاثة الواقعة في كلام القدروري بين ما عالج به بشرط صحة الاقرار مطلقا لا بشرط صحة مطلق الاقرار بخلاف القيدن الاخرين في معنى البلوغ والعقل تأمل تنق ثم اقول في صحت كلام المصنف أما اوله فلا فلا يكون العبد المأذون مطلقا بالحر في الاقرار كما يدل عليه قوله فان العبد المأذون وان كان مطلقا بالحر في الاقرار غير مسلم فأنهم صرحوا بان العبد المأذون لا يصح اقراره بملكوته والكفالة وقتل الخطأ وقطع بدخله عا. ١٠٠ وأخطأ لانه ليست بضارة وهو مسلط على التجارة وغيره ولا شك في صحة اقرار الحر مثل الامور فكان العبد المأذون ممن لا يصح اقراره مطلقا بخلاف الحر المهم الان يحمل قوله فان العبد المأذون وان كان مطلقا بالحر في الاقرار على الفرض والمبالغة وأما ثانيا فبرن اقرار العبد المحجور عليه بالمال نافذ في حق نفسه ويلزمه المبالغة بالحرية وان لم يلزمه في الحال كما صرح به في كتاب اقراره ما عني في صحة اقراره بالمال هو ناقوله لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال لا يشال مراده هنا ان اقراره بالمال لا يصح في الحال لانه لا يصح مطلقا ما عني ماذكر في كتاب اقراره لاننا نقول لاشك ان مقصوده هو توجيه اشتراط الحرية في مسألة الكتاب والذكري في جواب هذه المسئلة لزوم الاقرار مطلقا لا بتقييد بالحال فلا يلزم التفرقة وأيضاً عدم لزوم في الحال فيجسد في الحر أيضا كما اذا اقر بالدين الموجه وكذا اقر لانا نحن مملوكه لتغيره لانه لا يلزمه في الحال وان ملكها يوما يلزمه ويؤمر بتسليمها الى المقر له على أنها لا تدر كرها اصفه هنا عدم صحة اقراره بتعبد المحجور عليه بالمال لعدم لزومه ولا يلزمهم عدم لزوم اقراره بالمال في الحال كما ذكر في كتاب اقراره عدم صحة اقراره في الحال لانه لا يلزم التوفيق اللهم الا ان يحمل الصحة هنا على لزوم قال في البديائع وأما الحر فيقلست بشرط الصحة الا اقراره بجميع اقراره بالمال دون بالدين والسبب لما ذكر في كتاب المأذون وكذا بالحدود والنقصان وكذا العبد المحجور يصح اقراره بالمال لكن لا ينفذ على المولى الحال حتى لا يتابع رقبته بالدين بخلاف المأذون الا أنه يصح اقراره في حق نفسه حتى يؤاخذ به بعد

ولكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والنقصان وكان هذا اعتذار عن قوله اذا اقراره وله لا يحتاج الى صلاته قال اذا اقر المحجور ببيع زوجه وهذا صحيح وأما أن غير الحر اذا اقر زوجه ولم يلزمه فساكت عنه فلا رد عليه شيء اه اقول ليس ماذكره ببيع اذ قد مر حواقيق مواضع شتى من هذا الكتاب وغيره بأن التخصيص بالذكري الروايات يدل على نفي الحكم جماعه بالاختلاف حتى ان الشارح المذكور قال في اواخر فصل القراض من باب النوافل من كتاب الصلاة فان قيل التخصيص بالذكري لا يدل على النفي قلنا ذلك في النصوص دون الروايات انتهى فكيف يصح قوله هنا وأما ان غير الحر اذا اقر زوجه ولم يلزمه فساكت عنه ولو سلم ان لزوم اقراره غير المرور عدم لزومه مسكوت عنه لا يقصد نفي لزومه ذلك بطريق مفهوم الخالفه لا يصح قوله فلا رد عليه شيء اذ هو عليه حيثما استدراك فبدل المحجور فيحتاج الى الاعتذار عن ذكره وقال صاحب العناية ويصح أن يقال ليس بمعذرة وانما هو بيان التفرقة بين العبد في صحة آثار بره بالحدود والنقصان وبغير المحجور عن الاقرار بالمال دون المأذون له

(قوله وله لا يحتاج الى صلاته قوله فلا رد عليه شيء) اقول انت خبير بأنهم صرحوا منهم صدر الشرعة في باب المهرمان التخصيص بالذكري الروايات يدل على نفي الحكم جماعه بالاختلاف فقوله ساكت عنه غير مسلم ولو سلم فالتسكوت في هذا المقام يحتاج الى المعذرة (قوله ويصح أن يقال ليس بمعذرة) اقول كونه معذرة هو الظاهر الجلي (قوله وانما هو بيان التفرقة بين العبد) اقول التفرقة بين العبد ليست بين العبد المأذون وبين اقراره العبد المحجور ولعل قوله بين العبدين قبل التذليل (قوله وبغير المحجور) اقول عطف على صحة

جهالة لاتعني حصة لان الاقرار اخبار عن اوم الحق والحق فيها يلزم مجهولا بان انقصة الالادري بقية او يجرح براحة لا يصلح
ارثها اوتنق عليه بيقه حساب لا يحيط به علمه فالأقرار قد يلزم مجهولا وعروض بان الشهادتناخبار عن ثبوت الحق للشي
والحق قد يلزم لمجهولا فالشهادة تازم مجهولة وليست
(٢٨٥) بصحة واجب بان العلم بالشهود
به شرط بالنص وانتفاؤه
يستأنف انتفاء المشروط
بجلا في جهالة المقر له فاعلم
تنتج حصة الاقرار لان
المجهول لا يصلح مستقفا
وجهته نصار كاذبا اعتق احد عبده

وجهالة المقر له لاتعني حصة الاقرار لان الحق قد يلزم مجهولا بان أنقص الالادري بقية او يجرح
براحة لا يصلح ارثها اوتنق عليه بيقه حساب لا يحيط به علمه والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصعب
بجلا في جهالة المقر له لان المجهول لا يصلح مستقفا (ويقاله بين المجهول) لان التجهيل من
جهته نصار كاذبا اعتق احد عبده

كدافي الكافي ومراجعي الدعاية (وجهالة المقر به لاتعني حصة الاقرار) يعني لو كان المقر به مجهولا
بان قال المقر فلان على شيء اوتنق بجمع الاقرار او يلزم ماقره (لان الحق قد يلزم مجهولا) يعني
أن الحق قد يلزم الانسان مجهولا (بان أنقص الالادري بقية او يجرح براحة لا يصلح ارثها) لان
الواجب في الجراح ان يستأنف حولا فلا يصلح في الحال موجه (اوتنق عليه بيقه حساب
لا يحيط به) أي مجانب من الحساب (علمه والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصعب) أي فيصعب
بصكون المقر به مجهولا فان قلت الشهادة اخبار عن ثبوت الحق أيضا ومع ذلك تنتج حصتها بجهالة
المشهود به فافرق بينهما قلت التمرع لي يجعل الشهادة حجة لا بعد العلم بالشهود بل قاله تعالى
الذين شهد بالحق وهم يعلمون وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا رأيت مثل الشمس فأنه قد وقع والافتدح
وان الشهادة لا توجب حلا لا بانضمام القضاء اليها وانتفاء المجهول لا ينصوا ما الاقرار فيوجب
بنفسه قبل اتصال القضاء وقد امكن ازالة الجهالة بالاخبار على البيان فمعهم المجهول ولهذا لا يصح
الرجوع عن الاقرار ويصح الرجوع عن الشهادة قبل اتصال القضاء كذا في المبسوط (بجلا في
الجهالة في المقر له) يعني أنها تنتج حصة الاقرار (لان المجهول لا يصلح مستقفا) ذكر شيخ الاسلام
في مسوطه والناطقي في واقعاته ان جهالة المقر له لاتعني حصة الاقرار اذا كانت متفاحشة بان قال
هذا العبد لواحد من الناس امانا اني تكن متفاحشة بان قال هذا العبد لاحد هذين الرجلين
فلا تنتج ذلك وقال شمس الأئمة السرخسي لا يصح الاقرار في هذه الصورة أيضا لانه اقرار للمجهول
وأنه لا يفيد لان فائدة الخبر على البيان ولا يجرح على البيان ههنا لانه انما يجرح لصاحب الحق وهو
مجهول وفي الكافي والاصح أنه يصح لانه يفيد انتفاده وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول
ثابت لانهم اذا انتفعوا به أخذوا من حاق الاخذ انتهى قال في شرح الطحاوي وكذلك جهالة المقر تنتج
حصة الاقرار ثم وان يقول رجل ذلك على احدنا فكيف درهم لان المقضي عليه مجهول وعكاذكر
في كتيون مشروح هذا الكلام بقلعه اقول في غيل جهالة المقر بالمثال المذكور نظرنا ان الطاهر
أن الجهالة تنسب في المقر عليه لا في المقر لامتنتين وهو التكميل والاول في غيل ذلك أن قبل نحو ان
يقول رجل احسن جماعة او من اثنين فيك على ألف ولا يدري جسم أو جسمك ذلك (ويقاله
بين المجهول) هذا القيد التقديري في مختصره يعني يقال لقرئنا أقر بمجهول بين المجهول (لان التجهيل
من جهته) أي من جهة المقر يعني أن الاجل وقع من جهته فقبله البيان ولكن لا بد ان يبين شيئا
يثبت ديني الفقه قل أو كثر نحو ان يبين حبة او فلسا او جوارقا وما أشبه ذلك اما ان يبين شيئا لا يثبت
في القيمة فلا يقبل منه نحو ان يقول غنيت حق الاسلام أو كذا من ترابيا ونحوه كذا في شرح الطحاوي
وذكر في غاية البيان (نصار كاذبا اعتق احد عبده) أي نصار اقرارا بمجهول كاذبا اعتق احد

(قوله وعروض في قوله
وليست بصحة) أقول
ويجوز توجيهه بقضابل
ذلك أظهر ثم قوله وليست
بصحة متع كائن عليه
الزباني في أول الدعوى
قال المصنف بخلاف
الجهالة في المقر له أقول
هذا الكلام في الشرح
ناظر الى قوله ولا يشترط
كون المقر له معلوما قال
العلامة النسفي اذا كانت
متفاحشة بان قال هذا
العبد لواحد من الناس
لان المجهول لا يصلح
مستقفا وان تمكن بان
أقرته غصب هذا العبد
من هذا او من هذا فاقامه
لا يصح هذا الاقرار عند
شمس الأئمة السرخسي
لانه اقرار للمجهول

وفائدة الخبر على البيان ولا يجرح على البيان فلا يفيد وقبل يصح وهو الاصح لانه يفيد لان فائدة وصول الحق الى المستحق
وطريق الوصول ثابت لانهم اذا انتفعوا به أخذوا من حاق الاخذ انتهى وناظر ان مختار المصنف ما ذهب اليه شمس
الأئمة

فإن لم يكن أحدهما على البيان لا يلزمه الخروج عما يلزمه جميع اقراره بالاجابة في بعض النسخ نصريح اقراره وذلك اي الخروج عما يكون بالبيان فان قاله (٣٨٦) على شي من زمان بين ماله قيمة لا ما أخبر عن الوجوب في كونه وما لقيمة له لا يجب في

القيمة فيكون رجوعا عن اقراره بذلك باطل فاذين ماله قيمة مما ثبت في القيمة مكيلا كان أو موزونا أو عديدا فهو كحطه أو فلس أو جوزة فاما أن يساعده المقررا ولا فان ساعده أخذه والافاقول قول المقرع عنه لان المقره يدى الزادة عليه وهو منكر وكذا اذا قال لقفلان على حق لما يثابته أخير عن الوجوب وكذا لو قال غصبت منه شي وأوجب عليه أن يبين ما هو مالي حق لو بين أن القصب زوجنه أو لم لا يصح وهو اختيار مشايخ ماوراءالنهر وقيل يصح وهو اختيار مشايخ الصراف والأقول أصح لان القصب أخذ مال غيره لا يجري في القصب

عمال ولا يذان بين ما يجري فيه التنازع حتى لو بين في حصة حطة أو في قطرة ماء لا يصح لان العادة لم تجر فصب ذلك فكانت مكذبة في حق لو لو بين في القطار أو في آخر السلم ص لا فمال يجري فيه التنازع فان قيل القصب أخذ مال متقوم يحتمر بغير إذن المالك على وجهه زيل يدهو لا يصح على القطار وخر السلم فلم يقض التعريف أو عدم قبول البيان فيما

الجواب أن ذلك حقيقة تفرق له أهمية في كراهة كراهية في موضعته وقد أشار إليه في قوله (تو بلا على الزانية) قال أي

قوله فالجواب أن ذلك حقيقة (الخ) أقول يعني أن ذلك حقيقة شرعية وقد تقول الحقيقة قبلالة العادة والعرف فان لفظ القصب يطلق في العرف على المعنى الأعم من المعنى الحقيقي

أي اعتماد عليها واعلم أنه ذكر في الميسر وحمل قال غصبت من فلان شيئا فالأقرار صحيح وما يرميه
 ما يمينه ولا بد أن يمين شيئا هو مال لأن الشيء حقيقة اسم لما هو موجودا لا لحيث كان أو غير مال
 الآن لفظ الغصب دليل على المالمية فيه فإن الغصب لا يرد إلا على ما هو مال وما ثبت بدلالة اللفظ
 فهو كالمفوض كتوهُ اشتريته من فلان شيئا يكون إقرارا بشر ما هو مال لأن الشر لا ينقض الإقـ
 ولابد أن يمين ما لا يجري فيه التمسك بين الناس حتى لو سرقه بيمينه حنطة لا يقبل ذلك منه لأن إقراره
 بالغصب دليل على أنه كل منوعا من جهة صاحبه حتى غلب عليه فغصبه وهذا مما يجري فيه
 التنازع فلذا يمين شيئا بمفوضه المدة قبل بيانه لأن هذا بيان مقررا الأصل كلامه وبيان التفرير صريح
 موصولا كان أو مفصلا ويستوي أن يمين شيئا بيمين بالغصب أو لا بيمين بعد أن يكون بحيث يجري
 فيه التنازع حتى إذا بين أن المفوض بغير القول قوله وكذلك أن بين أن المفوض بدار فالقول قوله وإن
 كانت لا ضمن بالغصب عند أبي حنيفة واختلف المشايخ فيما إذا بين أن المفوض بزوجته أو ولده
 فثمهم من يقول بيانه مقبول لأنه موافق لمهم كلامه فإن لفظ الغصب يطلق على الزوج والولادة والتمانع
 فيه يجري بين الناس أكثر مما يجري في الأموال وأكثرم على أنه لا يقبل بيمينه مال لأن حكم الغصب
 لا يقتضي إلا بما هو مال ببيانه بما ليس بمال يكون أكثرا لحكم الغصب بعد إقراره بسببه وذلك غير
 صحيح منه إلى هنا لفظ الميسر وصرح في الإيضاح وغيره بأن الأول وهو قبول بيانه بأن المفوض بـ
 زوجته أو ولده اختيارا مشايخ العراق والشافعي وهو عدم قبول بيانه بذلك اختيارا مشايخ ما وراء النهر
 وأخذت عرف ذلك تبيين ذلك أن المصنف اختاره هنا قول مشايخ ما وراء النهر حيث قال ويجب أن يبين
 ما هو مال يجري فيه التنازع فهو بلا على العادة يعني أن يطلق اسم الغصب يطلق على أخذ مال متقوم
 في العرف هذا وقال صاحب العناية في شرح هذا المقام وكذا لو قال غصبت منه شيئا وجب عليه أن يبين
 ما هو مال حتى لو بين أن المفوض بزوجته أو ولده لا يصح وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر وقيل يصح
 وهو اختيار مشايخ العراق والأول أصح لأن الغصب أخذ مال حكمه لا يجري فيما ليس بمال ولا بد أن
 يبين ما يجري فيه التنازع حتى لو بين في حصة حنطة أو في قطر تمه لا يصح لأن العادة لم تجز بغصب ذلك
 فكانت مكذبة له في بيانه ولو بين في العقار أو في خير المسلم يصح لأنه مال يجري فيه التنازع فإن قيل الغصب
 أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه زبل بده وهو لا يصدق على العقار وخير المسلم فتم نقض
 التعريف أو عدم قبول البيان فهما فالجواب أن ذلك حقيقة وقد تركنا الحقيقة بدلالة العادة كما عرف
 في موضعه وقد أشار إليه بقوله تعويلا على العادة إلى هنا كلامه أقول فيه نظرا ما لا فلا نل حصة ما ذكره
 في هذا الجواب من أن حقيقة الغصب ترك بدلالة العادة تنافي حصة ما ذكر في تعليل أحصية اختيار
 مشايخ ما وراء النهر فيما بين أن المفوض بزوجته أو ولده من أن الغصب أخذ مال حكمه لا يجري
 فيما ليس بمال لأن مشايخ العراق يقولون إن لفظ الغصب يطلق على الزوج والولادة والتمانع فيه
 يجري بين الناس أكثر مما يجري في الأموال كما صرح به في الميسر وغيره وليس معنى هذا القول
 منهم إلا أن حقيقة الغصب ترك في ذلك بدلالة العادة فكيف يصح تعليل أحصية اختيار مشايخ ما وراء
 النهر فيه بأن الغصب أخذ مال حكمه لا يجري فيما ليس بمال وأما ما فلا نل قوله وقد أشار إليه
 بقوله تعويلا على العادة لا يكاد يصح لأن قول المصنف تعويلا على العادة على كل جواب أن بين ما هو
 مال يجري فيه التنازع ومعناه أن حقيقة الغصب وإن تناولت ما يجري فيه التنازع من الأموال وما
 لا يجري فيه التنازع منها الآن العادة خصصته بالأول فلا بد أن يبين ذلك ومقصوده الاحتراز عما لو بين
 حصة حنطة أو قطر ما فإنه لا يصح قطعا وأما أن حقيقة الغصب ترك بدلالة العادة إلى ما هو أهم منها
 فلا إشارة إليه في كلامه أصلا كيكون موضع ذلك عنده وكان في كلامه إشارة إليه إلى ما سمع القول منه

فلان في اقرار بفلان
على مال فرجع البيان اليه
كونه الجمل ويقبل قوله
ببيان الايمان دون درهم
والقياس قبسه لانه مال
ووجه الاختصاص ترك
الحقيقة بدلالة العادة ولو قال
مال عظيم قال الشافعي هو
مثل الاول وقلنا فيه الغاء
لوصف العظيم فلا يجوز
فلا بد من البيان بما يعتد
عظميا عند الناس واتى في
عظيم عند الناس والفقني
بالنصاب لان صاحبه بعد
غنى فلا بد من البيان به فان
يقين بالمال الزكوى فلا بد
من بيان اقل ما يكون نصابا
نفي الاول خمس وعشرون
لانه اقل نصاب يجب فيه
الزكاة من جنسه وفي الثاني
بشر ين مثالا وفي الدرهم
بما تقي درهم وان بين بغيره
فلا بد من بيان قيمة النصاب
وهذا قول أبي يوسف ومحمد
ولم يذكر محمد قول أبي حنيفة
في الاصل في هذا الفصل
وروي عنه انه قال لا يصدق
في اقل من نصاب السرقة
لانه عظيم تقطع به اليد
المهتمة وروي عنه مثل
قوله لقال وهو الصميم لانه
لم يذكر عدد ما يجب مراعاة
اللفظ فيهما وجبنا العظيم
من حيث المعنى

(قوله قيل وهو الصميم)
أقول القائل هو الاتقاني

(ولو قال لفلان على مال فالرجع اليه في بيانه لانه الجمل ويقبل قوله في القليل والكثير) لان
كل ذلك مال فانه اسم لما يؤول اليه (الا انه لا يصدق في اقل من درهم) لانه لا يصدق الا عرفا (ولو قال مال
عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم) لانه اقر بمال موصوف فلا يجوز ان يقال لوصف النصاب عظيم
حتى اعتبر ما به غنيته والفقني عظيم عند الناس وعن أبي حنيفة ان لا يصدق في اقل من عشرين دراهم
وهي نصاب السرقة لانه عظيم حيث تقطع به اليد المحترمة وعن مثل جواب الكتاب

وجوب بيان معنى مالا اذا اعتد به في قطع على اطلاق لفظ القصص على ما ليس بمال كالزوجة والولد
اطلاقا فاجاب على الحقيقة لا على حقيقته الشرعية وبالله ان كلام المصنف هماسوق على ما هو
مختلر ما خرج ما رواه الثوريون مختلر ما خرج السراقرق فبادر كره صاحب الغنية بخلق المذهبين (ولو قال
لفلان على مال فالرجع اليه في بيانه) وهذا لفظ التدوير في محضه يعني لو قال احد في اقرار بفلان
على مال فالرجوع الى المقر في بيان قدر المال قال المصنف في قطعه (لانه الجمل) يعني ان المقر هو
الجمل والرجوع في بيان الجمل الى الجمل (ويقبل قوله في القليل والكثير) وهذا من ثمة كلام التدوير
قال المصنف في قطعه (لان كل ذلك مال فانه) أي المال (اسم لما يؤول اليه) ونظف موجود في القليل
والكثير ثم قال المصنف (الا انه) أي المقر (لا يصدق في اقل من درهم) والقياس ان يصدق فيه أيضا
لانه مال في الاختصاص لا يصدق فيه وجه ترك الحقيقة بدلالة العرف وقد اشار اليه بقوله (لانه) أي
الاقل من درهم (لا يعتد الا عرفا) فان مادون الدرهم من الكسور لا يطلق اسم المال عليه عادة كذا
في المبسوط قال الامام علاء الدين الاسيضي في شرح الكافي للحاكم الشهيد (ولو قال على مال كان
القول قوله وفيه درهم مال) ثم قال وهذا لفظ وهماء لا يصل قوله اذ اقل من درهم وقال بعضهم
ينبغي ان يقبل قوله في البيان لان اسم المال منطلق على نصف درهم وسدس درهم كما يطلق على الدرهم
ثم قال والصحيح انه لا يقبل لان المال الذي يدخل تحت الالتزام لا اقرار لا يكون اقل من درهم وهذا
ظاهر في حكم العادة فقلنا عليه اه كلامه وقال التاطبي في حاشية وفي نوادر مشاهير قال محمد رحمه
الله قال لفلان على مال له ان يقر درهم ثم قال وقال الهاروني لو قال لفلان على مال وهو على عشرة
دراهم جاد ولا يصدق في اقل منه في قول أبي حنيفة وزفر وجههما الله وقال أبو يوسف يصدق في ثلاثة
دراهم ولا يصدق في اقل منه الى هنا لفظ الاجناس (ولو قال مال عظيم لا يصدق في اقل من مائتي درهم)
هذا لفظ التدوير يعني لو قال لفلان على مال عظيم فقلبه ما يجب فيه الزكاة وهو مائتي درهم وقال
الشافعي هو مثل الاول قلنا فيه الغاء لوصف العظيم فلا يجوز وقد اشار المصنف اليه بقوله (لانه اقر
بمال موصوف) أي موصوف بوصف العظيم (فلا يجوز ان يقال لوصف) بل لا بد من البيان بما يعتد
عظميا عند الناس (والنصاب مال عظيم) في الشرع والعرف (حتى اعتبر ما به غنيته) فلو جب
عليه مواساة الفقراء (والفقني عظيم عند الناس) فكان بمقتضى مراعاة حكم الشرع والعرف وهذا
قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله ولم يذكر محمد في الاصل قول أبي حنيفة في هذا الفصل فاختلقت رواية
المشايخ عنه فيه فاراد المصنف بيان ذلك فقال (وعن أبي حنيفة) أي روي عنه (انه) أي المقر في هذا
الفصل (لا يصدق في اقل من عشرة دراهم) وهي نصاب السرقة ونصاب المهر أيضا (لانه) أي لان هذا
النصاب عظيم حيث تقطع به اليد المحترمة (ويستباح به البضع المحترمة) (وعنه) أي عن أبي حنيفة رحمه
الله (مثل جواب الكتاب) أي مثل ما ذكر في مختصر القدرين من انه لا يصدق في اقل من مائتي
درهم فان في غاية البيان وهو الصميم لانه لم يذكر عددا حتى يجب مراعاة اللفظ فيه فاجبنا العظيم
من حيث المعنى وهو المال الذي يجب فيه الزكاة لانه اقل مال لا يخطئ في الشرع اه وذكر صاحب
التمية ايضا يقبل خلافا له لانه اقل مال له حظر - الشرع أقول فيه بحث لان التعليل المذكور

وهذا إذا قال من الدراهم أما إذا قال من الثمانية فالتقدير فيها بالعشرين وفي الأبل خمس وعشرين
لأنه أدنى نصاب يجب فيه من جنسه وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب (ولو قال أموال عظام
فالتقدير بثلاثة نصاب من أي نوع منهن) اعتبارا لا في الجمع (ولو قال دراهم كثيرة

لا يقيد كون ما في هذه الرواية هو الصحيح لأن إيجابنا العظيم من حيث المثل أمر مقرر على كتاب الروايتين
وأما النزاع في أن ذلك العظيم ماذا هل هو نصاب الزكاة أم نصاب السرقة والمهر فقولوه وهو المال الذي
يجب فيه الزكاة غير مسلم على الرواية الأخرى وكذا قوله لأنه أقل مال له خطر في الشرع انفصالها أن
يقول بل هو المال الذي يجب فيه قطع اليد المحترق ويستباح به البضع المحترق وهو أقل مال له خطر في
الشرع فليس المقرب قال شمس الأئمة السرقة من وجهه أقوا الأصح على قول أبي حنيفة أنه يمين
على حال المقر في الفقر والفقير فان القليل عند الفقير عظيم وأضعاف ذلك عند الغني خفيف وكان المائتين
عظيم في حكم الزكاة فشرع عظيم في حكم قطع يد السارق وتصدد المهر بها فوقع التعارض فخرج إلى
حال المقر كذا في فتاوى فاضل بن دوز كوفي بعض الشروح (وهذا) أعماذ كرم أنه لا يصدق في أقل من
ما تقي درهم (إذا قال من الدراهم) أي إذا قاله على مال عظيم من الدراهم سواء قال ذلك ابتداء
أو قال في الإبداء على مال عظيم تبيين مراده من المال العظيم بالدراهم بقول صاحب النهاية ومراجع
الدراية في شرح قول المصنف هذا إذا قال من الدراهم أي بين وقال إن مرادى بالمال العظيم الدراهم
لا يتلون نصير (أما إذا قال من الدراهم) أي إذا قال ذلك ابتداء أو ما عند البيان (فالتقدير فيها)
أي في الدراهم (بالعشرين) أي بعشرين مثالا لأنه نصاب الزكاة في الذهب (وفي الأبل خمس
وعشرين) يعني ولما إذا قال من الأبل فقدر خمس وعشرين أبلا (لأنه أدنى نصاب يجب فيه من
جنسه) كعشرين مثالا في الدراهم وماتى درهم في الدراهم والحاصل أنه إذا بين بخمس من أجناس
الأموال الزكاة فاعتبر أقل ما يكون نصابا في ذلك الجنس فلن قيل ينبغي أن يفد في الأبل بخمس لأنه
يجب به ما شاء فكان صاحبها غنيا قلنا على مال عظيم من وجهه حتى يجب فيه الزكاة وليس بحال
عظيم من وجهه حتى لا يجب فيه من جنسها فغير تاما ذكرنا لكون عظيم مطلقا إذا المطلق ينصرف إلى
الكمال كذا في الكافي وبعض الشروح (وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب) يعني وفيما إذا بين نصير
مال الزكاة بقدر قيمة النصاب أي بقدر النصاب قيمة (ولو قال أموال عظام) أي لو قال على أموال عظام
بصفة الجمع (فالتقدير بثلاثة نصاب من أي نوع منهن) أي من أي نوع منهن حتى لو قال من الدراهم
كان التقدير بثمانية دراهم ولو قال من الثمانية كان يستثنى مثالا (ولو قال من الأبل كان خمس
وسبعين أي غير ذلك من الأجناس) وأما كان كذلك (اعتبارا لا في الجمع) فان أدنى الجمع ثلاثة فيصم
على ثلاثة أموال عظام وهي ثلاثة نصاب من جنس ما سجد (ولو قال على مال نفسه أو كرم أو نطير
أو جليل قال الناطق لم أحسنه منوصا وكان الجرحاني يقول بزيادة مائتين كذا في النهاية ومراجع
الدراية نقلنا عن الإيضاح والخيرة وفي غاية البيان نقلنا عن الفتاوى الصغرى قال شمس الأئمة البيهقي
في كتابه عن أبي يوسف قال فلان على درهم مضاعفة بزيادة ستة لأن أقل الدراهم ثلاثة والتضعيف
أخذ مرتين فضعف مرة قاله على درهم أضاعف مضاعفة أو قال مضاعفة أضاعف عليه ثمانية عشر
لأن الأضاعف جمع الضعف فضعف ثلاث مرات فكانت تسعة وقوله مضاعفة يقتضى ضعف
ذلك فيقتضى ثمانية عشر وفي الصورة الثانية الدراهم المضاعفة ستة وأضعافها ثلاث مرات فيكون
ثمانية عشر قال على عشرة دراهم وأضعافها مضاعفة عليه ثمانون درهما لأن أضعاف العشرة ثلاثون
فأضاعف إلى العشرة كان أربعين فأوجبها مضاعفة فيكون ثمانين (ولو قال دراهم كثيرة) أي لو قال

وهو المال الذي يجب فيه
لأنه أدنى نصاب يجب فيه
على قوله أنه يمين على حال
المقر في الفقر والغني فان
القليل عند الفقير عظيم
وأضعاف ذلك عند الغني
ليس بعظيم (ولو قال
أموال عظام فالتقدير في
ثلاثة نصاب من أي نوع
منهن) اعتبارا لا في الجمع
وإذا قال دراهم كثيرة

(قوله وهو المال الذي يجب
فيه الزكاة) أقول قال
الافتقار لأنه أقل مال له خطر
في الشرع انتهى وفيه
نظر ولما لم يذكره الشارح

لم يصدق في أقل من عشرة) وهذا عند أبي حنيفة (وعندهما المصدق في أقل من مائتين) لأن صاحب
النصاب مكره حتى وجب عليه مائة غيره بخلاف ما دونه

فلان على دراهم كثيرة (لم يصدق في أقل من عشرة دراهم) هذا لفظ القدوري قال المصنف (وهذا
عند أبي حنيفة وعندهما لم يصدق في أقل من مائتين) وعند الشافعي يصدق في ثلاثة دراهم ولا يصدق
في أقل من ذلك وكذلك لو قال فلان على دينار كثيرة لم يصدق عند أبي حنيفة في أقل من عشرة دنانير
وعندهما في أقل من عشرين مثقالا وعند الشافعي في أقل من ثلاثة دنانير كذلك إذا كان اختلاف شيخ
الاسلام خواهر زاده في بسوطه وقال القدوري في كتاب التقرير يروى أن جماعة عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة مثل قوله ما وجه قول الشافعي أنه وصف الدراهم مثالا بصفة لا يمكن العمل بها وهي الكثرة
فيغزو ذكرها وذلك لأن أبا حنيفة عفا الكثرة لعداها من المقادير الكثيرة على التعيين غير يمكن إلا باعتبار
الصفة ولا باعتبار العرف ولا باعتبارها كما أمان حيث الحقيقة فلان الكثرة أمر اضافي يصدق بعد
الواحد على كل عدد وأمان حيث العرف فلان الناس متفاوتون في ذلك فكم من كثير يقدم قليل
عند الآخر وأمان حيث الحكم فلان حكم الشرع يتعلق بأربعة العشرة عند البعض وبما دونه عند
الآخر كما في نصاب السرقة والمهر ويتعلق بأربعة المائتين كما في نصاب الزكاة وحرمة الصدقة ويتعلق
بأربعة كثر من مائتين كما في الاستطاعة في الحج في الأماكن البعيدة فلا يمكن العمل بها أصلا فإذا تعذر العمل
بها فإذ كانها لم يعمل بقوله دراهم ونصف إلى ثلاثة ووجه قول أبي يوسف وتحددهما الله ما أشار
إليه المصنف قوله (لأن صاحب النصاب) يعني صاحب نصاب الزكاة (مكره حتى وجب عليه مائة
غيره) يدفع ذكره والتصديق على التفسير (من ثلاث ما دونه) أي بخلاف ما دون النصاب فإن صاحبه
مقتل ولهذا الميزان مائة مائة غيره قال صاحب العناية في تقرير دليلهما وقال لا يمكن العمل بها أي
بالكثرة حكايلا في النصاب كقوله حكيمه فالعمل بها أولى من الالتفاف اه أقول فيه نظرا لنصاب الزكاة
وأن كانه كثر في ترتيب حكمه وجوب الزكاة لأن نصاب السرقة والمهر وهو أتم عشرة عندنا أيضا
كثيرة في ترتيب حكمه ثبت قطع اليد واستباحة النجم وكذلك أكثر من المائتين مما يحصل به
الاستطاعة في الحج من الأماكن البعيدة كقوله في ترتيب حكمه وجوب الحج فوقع التعارض بين هاتيك
الكثرات المحسنة فلا يمكن العمل بأحدها على التعيين فقوله لأن في النصاب كقوله حكيمه لا ينجذي
شيء وهو ظاهر ونسأقوله فالعمل به أولى من الالتفات لأن أوليه العمل بمن الالتفات لا يستلزم أولوية
العمل بمن العمل بعاقبه كقوله أخرى فلا يترتب المطلوب وقال صاحب العناية في تقرير دليلهما ولا يوجب
ومعدن العمل بهذه الصفة: إن تعدد من حيث الحقيقة والعرف كما قال الشافعي لكي يمكن العمل
بها كحكايا لائق من كلامه العاقل ما يمكن تصحيحه فيجب العمل بالكثرة على الكثر من حيث الحكم حتى
لا تنفوخ هذا المصلحة قصار كانه قال فلان على دراهم كثيرة حكما والدراهم الكثيرة حكما من كل وجه
مائتا درهم لأنها كثر فشرعا في حق القطع والمهر وجوب الزكاة وحرمة الصدقة فأما العشر فإن
كانت كثيرة في حق القطع وحوازا للزكاة في حق حرمة الصدقة فتوجب الزكاة للقليل ويطلق
الاسم بنصرف إلى الكامل من ذلك الاسم لا إلى النقص وأصل ما ينطلق عليه مائة الكثرة حكما من كل
وجه ما تبادرهم فأما العشر في القليل والكثير من حيث الحكم فكان ناقصا من حيث الكثرة حكما
أنهى كلامه أقول فيه أيضا نظرا لأن ما ينسب له وإن أخذ في الظاهر أولوية العمل بالدراهم الكثيرة على
المائتين من جهة على العشر ولكن أيضا أولوية جهة على المائتين من جهة على الأكثر من المائتين
مما يترتب عليه حكمه وجوب الحج من الأماكن البعيدة كأدريجه نفسه أيضا في تقرير دليل الشافعي
بل أقاد أولوية العكس لأن الأكثر من المائتين هو الذي تحقق فيه الكثرة حكما من كل وجه فانه كثير

لم يصدق في أقل من عشرة
عند أبي حنيفة وفي أقل من
مائتي درهم عندهما وفي
أقل من ثلاثة عند الشافعي
لأن الكثرة أمر اضافي
يصدق بعد الواحد على كل
عدد والعرف فيها يختلف
فكم من مستكره يقدم
قليل عند آخرين وحكم
الشرع كذلك فانه يتعلق
بالعشرة وبأقل منه كما في
السرقة والمهر على مذهبه
وبالمائتين أخرى كانه كثر
وجوبا وحرمانا من أخذها
وبأكثر من ذلك لا استطاعة
في الحج في الأماكن البعيدة
فلا يمكن العمل بها أصلا
فعمل بقوله دراهم ونصف
إلى ثلاثة وأما لا يمكن العمل
بها حكما لأن في النصاب
كقوله حكيمه فالعمل بها أولى
من الالتفات قال أبو حنيفة
الدراهم يميز بقوله يميز
العدد

(قوله لأن الكثرة تالم) أقول
قوله لأن الكثرة تالم
لقوله وفي أقل من
كما في السرقة والمهر الخ
أقول كما في السرقة مثال
العشر يصدق على مذهبنا
وقوله والمهر تلم أقل
على مذهبه

وله أن العشرة أقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع فقال عشر دراهم ثم قال أحد عشر درهما فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ فينصرف اليه (ولو قال دراهم فهي ثلاثة) لانها اقل الجمع الصحيح

في سقوط جويا لجمع ايضا من الاماكن البعيدة واما المائتان فهو بين القليل والكثير بالنظر الى حكم الجمع من الاماكن البعيدة فكان ناقصا من حيث الكثرة كما قلنا ثم المطلوب تأمل (وله) أي اولاي خفيفة رجه الله (أن العشرة أقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع) أي عند كونه عيما للعدد (يقال عشر دراهم ثم قال أحد عشر درهما) يعني أن العدد اذا تجاوز العشرة يصير عيما مفردا لا جمعا (فيكون) أي العشرة (هو الاكثر من حيث اللفظ) أي من حيث دلالة اللفظ عليه (فينصرف اليه) لان العمل بمعدل عليه اللفظ اذا كان يمكننا ولو جدمنا من الصرف اليه لا يعدل الى غيره كذا في الغاية لا يقال ينبغي أن يصرف في ما بين الثلاثة والعشرة لانه كثير لا ناقص بل ذكر الكثرة صار كذا كالمس فيصرف اللفظ ما يصلح له كذا في غاية البيان أقول ينبغي ههنا شي وهو أن كون العشرة أقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع اتفاه وحسننا فنحن اسم الجمع والعددان يكون عيما لانه كاهنا علمنا نفا لا عند افتراءه عنه فانه يجوز أن يراعي جميع الكثرة حال الاثر اذا تفرق العشرة الى ما ذكرناه اليه كالاحتياج على المعارف والقوة مستلزمة مفروضة في حال انفراد الدراهم عن ذكر الصنف فمضى باعتبار حكم كل الاقتران فيها البينة قل صدر الشريعة في شرح الوفاة في تعليل قول أبي خنيفة في هذه المسئلة لان جمع الكثرة اقل عشرة أقول ليس ذلك بصحيح اما اوله فلان جمع الكثرة اقل أحد عشر لاعتداله على ما تقرر في علم النحو قال الفاضل الرضي قالوا مطلق الجمع على شيء ينفقه وكثرة المراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحادث اذا خلا من الكثير ما فوق العشرة انتهى واما ما سألناه فلو كانت على قول أبي خنيفة في هذا المسئلة كونه اقل جمع الكثرة عشرة لزم ان لا يصدق ما يصعد في اقل من عشرة فاما اذا قلنا على دراهم بدون ذكر وصف الكثرة جمع الكثرة في ذلك في ثلاثة بالاتفاق كما سبق في الاولى في تعليل قول أبي خنيفة في هذا المسئلة كونه صاحب الغاية حيث قال ولا يصدق أن الكثير من حيث الحد كغيره من كونه ناصا وانما ثبت ضرورته ان لا تصير صفة الكثرة لغوا فان العمل بها باعتبار الحقيقة والعرف معتد ومثبت فتنقض صحة الغير ثبت ادنى ما يصير به الغير وادنى ما ثبت به الكثير من حيث الحكم عشرة دراهم قال القطع متعلق شرعا بالكثير من اقل لا بالقليل على ما روي أنه كان لا يقطع في الشيء التامه ثم اعترض النصاب في حق القطع واستباحة البضع عشرة فيلزمه عشرة انتهى قال الشيخ ابو نصر القنداري والفرق لا يصدق في عشرة فيقول دراهم كثيرة وبين قوله مال عظيم أن قوله دراهم كثيرة يفيد العدد لان الكثرة تكون بزيادة العدد فاعتبر الكثرة انما ترجع الى العدد وقوله مال عظيم لا يقتضي عددا فوجب أن يحصل على المستعظم لامن حيث العدد والعظيم في الشرع ما يصير بغيا فيجب ان يكتبه فاعتبر ذلك (ولو قال دراهم فهي ثلاثة) هذا لفظ القندوري في محضه يعني لو قاله على دراهم وجب عليه ثلاثة دراهم بالاتفاق قالوا المستعظم تعليله (لانها اقل الجمع الصحيح) يعني أن الدراهم جمع وأقل الجمع الصحيح ثلاثة فيلزمه ثلاثة لانه لو لم يكن متبعا أقول فيه بحيث لا أنه ان كان لفظ الصحيح في قوله لا أنه اقل الجمع الصحيح صفة الجمع كما هو المتبادر من ظاهر التركيب يرد عليه أن اقله درهم ليس بجميع درهم مكرر بل يصاب في الباقي للدعوى وان كان صفة اقل الكثير به قول صاحب الكاوي لانه دعى الجمع المتخفف عليه ونزل صاحب الغاية لانها اقل الجمع الصحيح التي لا خلاف فيه بخلاف المتن فيجوز عليه أن يكون أقل الجمع ثلاثة انما هو في جمع الثلاثة دون جمع الكثرة فان اقل جمع الكثرة واحد عشر كما مر بيانه انفا والدراهم جمع كثره انما تصدق في كتب النعمان جميع أمثلة الجمع المكسر جمع كثره سوى الامثلة لاربعة المعروفة وهي أفعل وأفعال وأفعلة

وأقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع عيما هو العشرة لان ما بعده يميز الفرد يقال أحد عشر درهما ومائة وأحد عشر فيكون العشرة هو الاكثر من حيث دلالة اللفظ عليه فيصرف اليه لان العمل بمعدل عليه اللفظ اذا كان يمكننا ولو جدمنا من الصرف اليه لا يعدل الى غيره كذا في الغاية لا يقال ينبغي أن يصرف في ما بين الثلاثة والعشرة لانه كثير لا ناقص بل ذكر الكثرة صار كذا كالمس فيصرف اللفظ ما يصلح له كذا في غاية البيان أقول ينبغي ههنا شي وهو أن كون العشرة أقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع اتفاه وحسننا فنحن اسم الجمع والعددان يكون عيما لانه كاهنا علمنا نفا لا عند افتراءه عنه فانه يجوز أن يراعي جميع الكثرة حال الاثر اذا تفرق العشرة الى ما ذكرناه اليه كالاحتياج على المعارف والقوة مستلزمة مفروضة في حال انفراد الدراهم عن ذكر الصنف فمضى باعتبار حكم كل الاقتران فيها البينة قل صدر الشريعة في شرح الوفاة في تعليل قول أبي خنيفة في هذه المسئلة لان جمع الكثرة اقل عشرة أقول ليس ذلك بصحيح اما اوله فلان جمع الكثرة اقل أحد عشر لاعتداله على ما تقرر في علم النحو قال الفاضل الرضي قالوا مطلق الجمع على شيء ينفقه وكثرة المراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحادث اذا خلا من الكثير ما فوق العشرة انتهى واما ما سألناه فلو كانت على قول أبي خنيفة في هذا المسئلة كونه اقل جمع الكثرة عشرة لزم ان لا يصدق ما يصعد في اقل من عشرة فاما اذا قلنا على دراهم بدون ذكر وصف الكثرة جمع الكثرة في ذلك في ثلاثة بالاتفاق كما سبق في الاولى في تعليل قول أبي خنيفة في هذا المسئلة كونه صاحب الغاية حيث قال ولا يصدق أن الكثير من حيث الحد كغيره من كونه ناصا وانما ثبت ضرورته ان لا تصير صفة الكثرة لغوا فان العمل بها باعتبار الحقيقة والعرف معتد ومثبت فتنقض صحة الغير ثبت ادنى ما يصير به الغير وادنى ما ثبت به الكثير من حيث الحكم عشرة دراهم قال القطع متعلق شرعا بالكثير من اقل لا بالقليل على ما روي أنه كان لا يقطع في الشيء التامه ثم اعترض النصاب في حق القطع واستباحة البضع عشرة فيلزمه عشرة انتهى قال الشيخ ابو نصر القنداري والفرق لا يصدق في عشرة فيقول دراهم كثيرة وبين قوله مال عظيم أن قوله دراهم كثيرة يفيد العدد لان الكثرة تكون بزيادة العدد فاعتبر الكثرة انما ترجع الى العدد وقوله مال عظيم لا يقتضي عددا فوجب أن يحصل على المستعظم لامن حيث العدد والعظيم في الشرع ما يصير بغيا فيجب ان يكتبه فاعتبر ذلك (ولو قال دراهم فهي ثلاثة) هذا لفظ القندوري في محضه يعني لو قاله على دراهم وجب عليه ثلاثة دراهم بالاتفاق قالوا المستعظم تعليله (لانها اقل الجمع الصحيح) يعني أن الدراهم جمع وأقل الجمع الصحيح ثلاثة فيلزمه ثلاثة لانه لو لم يكن متبعا أقول فيه بحيث لا أنه ان كان لفظ الصحيح في قوله لا أنه اقل الجمع الصحيح صفة الجمع كما هو المتبادر من ظاهر التركيب يرد عليه أن اقله درهم ليس بجميع درهم مكرر بل يصاب في الباقي للدعوى وان كان صفة اقل الكثير به قول صاحب الكاوي لانه دعى الجمع المتخفف عليه ونزل صاحب الغاية لانها اقل الجمع الصحيح التي لا خلاف فيه بخلاف المتن فيجوز عليه أن يكون أقل الجمع ثلاثة انما هو في جمع الثلاثة دون جمع الكثرة فان اقل جمع الكثرة واحد عشر كما مر بيانه انفا والدراهم جمع كثره انما تصدق في كتب النعمان جميع أمثلة الجمع المكسر جمع كثره سوى الامثلة لاربعة المعروفة وهي أفعل وأفعال وأفعلة

(قوله لا يعدل الى غيره) أقول شيان في قوله لان العمل بمعدل الخ

(الآن سينا كرمها) لان اللفظ بجمعه وينصرف الى الوزن المعتاد (ولو قال كذا كذا درهمها لم يصدق في أقل من أحد عشر درهما) لانه كذا عدد ينمهي ليس بينهما حرف العطف وأقل ذلك من المفسر أحد عشر (ولو قال كذا كذا درهمها لم يصدق في أقل من أحد عشر ين) لانه كذا عدد ينمهي بينهما حرف العطف وأقل ذلك من المفسر أحد عشر ونفصل كل وجه على قطعه

وفصله عند الكل وسوى فصلة كانه عند الفراموسى أفلا كاصدق في نقل التبريزي ولفظ الدرهم ليس من أحدهما لكثرة الأمثلة فكان جمع كثر قطعاً لم يلزم المطلوب ثم أقول يمكن الجواب عن ذلك بوجهين على اختيار الشق الثاني من الرد بدل الأول ان الفاضل الرضى شرح أن كل جمع تكسير لرباى الأصل حروف مشتركة بين اللفظ والكثرة ولا شك أن الدرهم من هذا القبيل فله اشتراك بين اللفظ والكثرة فكأن أمه التيقن هو الثلاثة فتم المطلوب والثاني أن الحق التفتلاني قال في التلويح في أوائل مباحث الفاظ العام بسد تحقيق ما ذهب اليه أكثر الصحابة والفقهاء وأئمة المفسرين أن أقل الجمع ثلاثة وأعلم أنهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمعي اللفظ والكثرة فدل بظاهره على أن التفرقة بينهما أعما في جانب الزيادة بمعنى أن جمع اللفظ يخص بالمشترقة دونها وجمع الكثرة غير مختص لانه مختص بغيره فلهذا وهذا أوفق بالاستعمال وإن صرح بخلافه كثيرون التفات انتهى كلامه فيصير أن يكون مدداً للجليل المذكور على ما هو الأوفق بالاستعمال وتفرقات أهل الأصول من كون التفرقة بين جمعي اللفظ والكثرة في جانب الزيادة في جانب نقصان تقدير (الآن سينا كرمها) هذا من جهة كلاً من القدرين في مختصره بمعنى الآن بين المقرآن من الثلاثة فينبغي فيه ما بينه قال المصنف (لان اللفظ) أى لفظ الجمع (بجمعه) أى بجمعه لكونه من الثلاثة ولا تهمة فيه لكونه عليه لانه (وينصرف الى الوزن المعتاد) أى الى الوزن المتعارف وهو البضد البدلان المطلق من الفاظ ينصرف الى المتعارف كما في السور ولا يصدق في أقل من ذلك لانه يرد بالرجوع عما اقتضاه كلامه قال في التفهوان لم يكن فيه شيء يتعارف بعمل على وزن تسعة فله الوزن المتعارف في الشرع وهكذا كثر العناية وقال في البدائع وإن كان الأقارب بلد يتعلمون فيه جراً هم وزن ينقص عن وزن سبع يقع أقرار على ذلك الوزن لأنصرافه مطلق الكلام الى المتعارف حتى لو أدى وزناً أقل من وزن بلد لا يصدق لانه يكون رجوعاً ولو كان في البلد أوزان مختلفة يتعرف فيه الغالب كما في نقد البلدان استوت بعمل على أقل الأوزان لانه يتيقن به والزيادة مشكوك فيها فلا تثبت مع الشك انتهى أقول بين المذكورين في التحفة والبدائع في صورة التساوي تفاوت بل بخلاف لا يخفى (ولو قال كذا كذا درهمها لم يصدق في أقل من أحد عشر درهما) هذا اللفظ الضموري في مختصره يعني لو قال له على كذا كذا درهم لانه أحد عشر درهما لم يعتبر قوله في أقل من ذلك قال المصنف في تعليقه (لانه) أى المراد (ذ كذا عدد ينمهي) أى ذ كذا عدد ينمهي من المفسر (ليس بينهما حرف العطف) أى ليس بينهما حرف العطف (أقل ذلك) أى أقل ما كان عدد ينمهي ليس بينهما حرف العطف (من المفسر) أى من العدد المفسر أى المصريح به (أحد عشر) وأكثره تسعة عشر فإنه قال أحد عشر إلى تسعة عشر فإنه الأقل المتيقن من غير بيان والزيادة تنقضي على يده (ولو قال كذا كذا درهمها لم يصدق في أقل من أحد عشر ين) هذا أيضاً لفظ الضموري في مختصره قال المصنف في تعليقه (لانه) كذا عدد ينمهي بينهما حرف العطف وأقل ذلك من المفسر أحد عشر ونفصل كل وجه على قطعه

تظهر يعني أن لفظ كذا كذا يعنى العدد الأصل في استعماله باعتباره بالمفسر أى بالعدد المصرح به في نظيره في الأعداد المفسرة يعمل على أقل ما يكون من ذلك النوع لكونه متيقناً فله على كذا كذا درهم ما كانه قاله على أحد عشر درهما وإذا قاله على كذا كذا درهم فما كانه قاله على أحد

الآن سينا كرمها لا احتمال للفظ وكونه عليه فلا تهمة وينصرف الى الوزن المعتاد وهو غالب قبل البلد فان لم يكن فيه نقد متعارف جعل على وزن سبعة لكونه معتبراً في الشرع قال (ولو قال كذا كذا درهمها) كذا كتابة عن العدد والأصل في استعماله اعتباره بالمفسر فإنه تغير في الأعداد المفسرة جعل على أقل ما يكون من ذلك النوع وما ليس به ذلك بطل

(قال المصنف لان اللفظ بجمعه) أى أقول ينصير كانه قال فلان على حقة

الالف

وقبلي بنى عن الضمان على ما مر في الكفالة (ولو قال المقر هو ودبعة ووصل صدق) لأن اللفظ يستعمل مجازاً حيث يكون المضمون عليه حفظه والمثل محله فيصدق موصولاً لا مفعولاً قال رحمه الله وفي نسخ المختصر في قوله قبلي أنه اقرار بالامانة لأن اللفظ ينتظم ما حق صار قوله لاحق في قبل فلان ابراع عن الدين والامانة جميعاً والامانة اقلهما الأول أصح

إذا كان ديناً في ذمته لا يجد حاسن قضائه ليجر عنه كذا في النهاية وقهر برأ خزان الدين وإن لم يذكر صريحاً في قوله له على فقد ذكر اقتضاه لأن كلمة على تستعمل في الإيجاب قال الله تعالى وقبلي على الناس مع البيت وعلى الإيجاب الذمة والناصب في القصة الدين لا العينة، لا مقرر ما لا عين كذا في غاية انبئان وذكر في النهاية أيضاً لاعتناع الإمام المحبوبي وأما وجه كونه مقرراً بالدين في قوله قبلي فما لا ريب فيه قوله (وقبلي بنى عن الضمان) لأن هذا عبارة عن الزوم الأبرار أن هذا الحق وحده الذي يسمى قبالة وأن الكفيل يسمى قبلاً لأنه ضامن للآل كذا في النهاية بصلان الميسوط (على ما مر في الكفالة) من أنه تنعقد الكفالة به ولو أن قبيل لأن القبيل هو الكفيل أقول هو ناقض وهو أن كون القبيل بمعنى الكفيل وقضيه معنى الضمان لا يقتضي كون قبلي متناعض الضمان لأن كلمة قبيل غير كلمة القبيل ولا يذكر في كتب اللغة مجيء الأولى بمعنى الثانية قط بل الذرد كرامة القصة في كتبهم هو أن قبيل فلان بمعنى عنده وأن قبلاً بمعنى مقابلة وعياناً وأنه يجيء قبيل بمعنى طائفة قائم قالوا رأيت قبلاً أي مقابلة وعياناً قال الله تعالى أو بآتيهم العذاب قبلاً أي عياناً أو قبيل فلان حق أي عند وما به على أي طائفة وأما استعمال كلمة قبيل في معنى الضمان فلم يسمع منهم قط والحاصل أن كتب القصة لم تساعد لهذه الرواية في هاتيك المسئلة فأمثل (ولو قال المقر) في قوله على أو قبلي (هو ودبعة ووصل) أي ووصل قوله على أو قبلي بقوله هو ودبعة (صدق لأن اللفظ يستعمل) أي يستعمل ما قاله (مجازاً) أي من حيث المجاز (حيث يكون المضمون عليه حفظه) أي حفظ المردع فإن المردع ملتزم حفظ الودبعة (والمثل محله) أي محل الحفظ فقد ذكر الحمل وهو مال الودبعة وأراد المال وهو حفظه مجازاً بخلاف ما في قولهم مخرج جار لكنه تقيير عن وضعه (فصدق موصولاً لا مفعولاً) لأنه ما ريباً تقيير بيان التقيير بقيل موصولاً لا مفعولاً كما في الاستثناء (قال) أي المختصر جرحه أنه عنه (وفي نسخ المختصر) يدو مختصر العذور (في قوله قبلي) أي وقع في قول المقر قبلي (أنه اقرار بالامانة لا باللفظ ينتظمهما) أي ينتظم الدين والامانة (حتى صار قوله) أي قول القائل (لاحق في قبل فلان ابراع عن الدين والامانة جميعاً) نص عليه محمد رحمه الله في الأصل حيث قال إذا قال لاحق له عن فلان فلان بما هو مضمون عليه (ولو قال لاحق عنده فهو بري بما أصابته) لأن لاحق في قبل فلان بري بما عليه ومما عد أن ما عند قبلي وما عند ماله من قبلي انتهى (والامانة اقلهما) هذا لأنه دليل يسمى بالامانة اقل الدين والامانة فيحمل قول المقر عليها لكونها في التيقن قال المصنف (والأول) أي أنه ذكر في الأصل هو الأصح فإن في الكافي والأول مذكور في الميسوط وهو الأصح وإن استعمل في الحديث أغلب وأكثر فكان العمل عليه أكبر وأجدر وقال في معراج الدرر الأوّل وغيره اقرار بالناس أصح ذكر في الميسوط وعمل بأن استعمله في الدين أغلب وأكثر فكان الجزء ما روي في أوّل ما ترون يقول ينتقض هذا التعليل بما إذا قال لاحق في قبل لأن قائمه لم يعمل هناك على الدين خاصة بل حمل ابراع عن الدين والامانة جميعاً بالاتفاق مع جريان هذا التعليل هناك أيضاً ثم يقول يمكن دفع ذلك بما كان الفرق بين المسئلة بأن أحدهما صورة الأثبات ولما يتيسر جمع اثبات الدين وإثبات الامانة في شيء واحد جعل على ما هو الأثر جمع بينهما في هذه الصورة وأما الأخرى صورة التيقن والتيسر جمع في الدين برقي الامانة عن شيء على نفي ما معاق في تلك الصورة ويؤيد هذا الفرق ما ذكره المصنف في باب الودبعة

وقبلي بنى عن الضمان على ما مر في الكفالة (ولو قال المقر هو ودبعة ووصل صدق) لأن اللفظ يستعمل مجازاً حيث يكون المضمون عليه حفظه والمثل محله فيصدق موصولاً لا مفعولاً قال رحمه الله وفي نسخ المختصر في قوله قبلي أنه اقرار بالامانة لأن اللفظ ينتظم ما حق صار قوله لاحق في قبل فلان ابراع عن الدين والامانة جميعاً والامانة اقلهما الأول أصح إذا كان ديناً في ذمته لا يجد حاسن قضائه ليجر عنه كذا في النهاية وقهر برأ خزان الدين وإن لم يذكر صريحاً في قوله له على فقد ذكر اقتضاه لأن كلمة على تستعمل في الإيجاب قال الله تعالى وقبلي على الناس مع البيت وعلى الإيجاب الذمة والناصب في القصة الدين لا العينة، لا مقرر ما لا عين كذا في غاية انبئان وذكر في النهاية أيضاً لاعتناع الإمام المحبوبي وأما وجه كونه مقرراً بالدين في قوله قبلي فما لا ريب فيه قوله (وقبلي بنى عن الضمان) لأن هذا عبارة عن الزوم الأبرار أن هذا الحق وحده الذي يسمى قبالة وأن الكفيل يسمى قبلاً لأنه ضامن للآل كذا في النهاية بصلان الميسوط (على ما مر في الكفالة) من أنه تنعقد الكفالة به ولو أن قبيل لأن القبيل هو الكفيل أقول هو ناقض وهو أن كون القبيل بمعنى الكفيل وقضيه معنى الضمان لا يقتضي كون قبلي متناعض الضمان لأن كلمة قبيل غير كلمة القبيل ولا يذكر في كتب اللغة مجيء الأولى بمعنى الثانية قط بل الذرد كرامة القصة في كتبهم هو أن قبيل فلان بمعنى عنده وأن قبلاً بمعنى مقابلة وعياناً وأنه يجيء قبيل بمعنى طائفة قائم قالوا رأيت قبلاً أي مقابلة وعياناً قال الله تعالى أو بآتيهم العذاب قبلاً أي عياناً أو قبيل فلان حق أي عند وما به على أي طائفة وأما استعمال كلمة قبيل في معنى الضمان فلم يسمع منهم قط والحاصل أن كتب القصة لم تساعد لهذه الرواية في هاتيك المسئلة فأمثل (ولو قال المقر) في قوله على أو قبلي (هو ودبعة ووصل) أي ووصل قوله على أو قبلي بقوله هو ودبعة (صدق لأن اللفظ يستعمل) أي يستعمل ما قاله (مجازاً) أي من حيث المجاز (حيث يكون المضمون عليه حفظه) أي حفظ المردع فإن المردع ملتزم حفظ الودبعة (والمثل محله) أي محل الحفظ فقد ذكر الحمل وهو مال الودبعة وأراد المال وهو حفظه مجازاً بخلاف ما في قولهم مخرج جار لكنه تقيير عن وضعه (فصدق موصولاً لا مفعولاً) لأنه ما ريباً تقيير بيان التقيير بقيل موصولاً لا مفعولاً كما في الاستثناء (قال) أي المختصر جرحه أنه عنه (وفي نسخ المختصر) يدو مختصر العذور (في قوله قبلي) أي وقع في قول المقر قبلي (أنه اقرار بالامانة لا باللفظ ينتظمهما) أي ينتظم الدين والامانة (حتى صار قوله) أي قول القائل (لاحق في قبل فلان ابراع عن الدين والامانة جميعاً) نص عليه محمد رحمه الله في الأصل حيث قال إذا قال لاحق له عن فلان فلان بما هو مضمون عليه (ولو قال لاحق عنده فهو بري بما أصابته) لأن لاحق في قبل فلان بري بما عليه ومما عد أن ما عند قبلي وما عند ماله من قبلي انتهى (والامانة اقلهما) هذا لأنه دليل يسمى بالامانة اقل الدين والامانة فيحمل قول المقر عليها لكونها في التيقن قال المصنف (والأول) أي أنه ذكر في الأصل هو الأصح فإن في الكافي والأول مذكور في الميسوط وهو الأصح وإن استعمل في الحديث أغلب وأكثر فكان العمل عليه أكبر وأجدر وقال في معراج الدرر الأوّل وغيره اقرار بالناس أصح ذكر في الميسوط وعمل بأن استعمله في الدين أغلب وأكثر فكان الجزء ما روي في أوّل ما ترون يقول ينتقض هذا التعليل بما إذا قال لاحق في قبل لأن قائمه لم يعمل هناك على الدين خاصة بل حمل ابراع عن الدين والامانة جميعاً بالاتفاق مع جريان هذا التعليل هناك أيضاً ثم يقول يمكن دفع ذلك بما كان الفرق بين المسئلة بأن أحدهما صورة الأثبات ولما يتيسر جمع اثبات الدين وإثبات الامانة في شيء واحد جعل على ما هو الأثر جمع بينهما في هذه الصورة وأما الأخرى صورة التيقن والتيسر جمع في الدين برقي الامانة عن شيء على نفي ما معاق في تلك الصورة ويؤيد هذا الفرق ما ذكره المصنف في باب الودبعة

(قوله بقوله ودبعة) أقول (قوله ودبعة نائب أول رفع) ودبعة نائب أول رفع معاً (قوله لا يجاب حفظ المضمون) أقول، أي المذني من شأنه الضمان وهو المال (قوله والمثل محله) أقول يكبر من ذكر الحمل وإرادة الحد والمضمون في قوله محله راجع إلى قوله حفظ المضمون

ولو قال عندي أومي أوفي بتي أوفي كيسي أو صندوق فهو اقرار بأمانته في يده لأن كل ذلك اقرار بكون الشيء في يده والسيد
يتشوع إلى أمانة وتضمن قبضت (٢٩٦) أقله ما هو الأمانة وتضمن ما إذا قاله قبل ما تدرهم دين ودية أو ودية عن دين -

(ولو قال عندي أومي أوفي بتي أوفي كيسي أو صندوق فهو اقرار بأمانته في يده) لأن كل ذلك
اقرار بكون الشيء في يده وذلك يتشوع إلى مضمون وأمانته قبضت أقله ما هو الأمانة (ولو قال رجل لي
عليك ألف فقال أترتها أو انتقدها أو أجلي بها أو قد قضيت كما فهو اقرار) لأن الهاء في الأول
والثاني كناية عن المذكور في الدعوى فكأنه قال أترت الألف التي للشيء حتى لو لم يذكر حرف الكناية
لا يكون اقراراً

لأقارب وغيرهم من كتاب الوصايا حيث قال ومن أوصى لمواليه وهو مال أعنتهم وموال أعنتوه
فالوصية باطلية ثم قال ولأن الجاهة مختلفة لأن أحدهما مولى بالتمتع والآخر مولى عليه فصار مشتركا
فترتب ههناك واحد في موضع الأنثبات بخلاف ما إذا حلف لا يكلمهم مولى فلان حيث يتناول الأعلى
والأسفل لا مقام التي ولا تنافي فيه انتهى كلامه وإعلم أنه كان قياس ترتيب وضع المسئلة أن يذكر
أولاً ما ذكره القدر في ثم يذكر ما ذكر في الأصل لأن الهاء في البداية التي تجمع مسائل الجاه
الصغر ويختصر القدر في الزوائد عليها مذكورة على سبيل التفرع لأن الأناصيف لما رأى الكلام
المذكور في الأصل هو الأصغر قدمه في ذلك ولهذا لم يذكر في البداية غير ما ذكر في الأصل (ولو قال
عندي أومي أوفي بتي أوفي كيسي أو صندوق فهو اقرار بأمانته في يده) وهذه كلها من مسائل الأصل
قال المصنف في تعليلها (لأن كل ذلك اقرار بكون الشيء في يده) لا في يده (وذلك) أي ما كان
في يده (يتشوع إلى مضمون وأمانة قبضت أقله ما هو الأمانة) وضح أنه هذه المواضع محل العين
لألدين أن الذين على الأمانة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والأمانة إذا فيها محل العين
بها وهذا لأن كلمة عند القرب ومع القرآن وما عداها مما كان معن فيكون من خصائص العين ولا يحتمل
الدين لأن صفاته كونه في يده لا ما كان من خصائص العين تعينت الأمانة فلما ذكرنا أن هذه
الكلمات في العرف والعادة تشمل في الأمانات ومطلق الكلام يحتمل على العرف كذا في الدين فإن
قلت يشكل هذا بما إذا قاله قبل ما تدرهم دين ودية أو ودية دين فأنه اقرار بالدين لا بالأمانة فتع
الأمانة أن يكونها فأتى تشوع اللفظ إلى الضمان والأمانة فيما نحن فيه عما شأس لفظ واحد وفي ذلك
المسألة لم يكتفى بالأصل وأن أحد القطن إذا كان للأمانة والأناصيف فاجتمع بينهما في الأقرار
توحيه الدين كذا في المذموم طالع في النهاية بعد نقل هذا عن المصنف وهذا المعنى وهو أن استعارة اللفظ
الذي وجب الدين لما وجب الأمانة يمكن لأعلى العكس لا لتحديد ما من استعارة الأدنى لأعلى وذلك
لأصيح كالأصيح استعارة لفظ الطلاق لقتل أو ما في الأول فكانت في استعارة الأدنى لأعلى والادنى وهو صحيح
كاستعارة العتق لطلاق والاستعارة إنما تصح في القطن لأن اللفظ الواحد المحتمل للدين بل إنما ينظر
في ما هو لأعلى المحتمل والادنى المتيقض على الأدنى المتيقن لتبوتة شئنا انتهى (ولو قال رجل
في علي ما ف لم أترتها أو انتقدها أو أجلي بها أو قد قضيت كما فهو اقرار) هذا كله لفظ القدر
في مختصره يعني أن ما ذكره المحقق في هذه الأمور كلها يكون اقراراً بالدين لأن ما ذكره جواباً إذا لم
يكن كلاماً مستقلاً كان راجعاً إلى المذكور أولاً ولا كما أعاد بصريح لفظه قبل أن كلامه في الأول
أو الثاني ككناية عن المذكور في الدعوى واليه أشار المصنف بقوله (لأن الهاء في الأول والثاني)
أي في قوله أترتها أو انتقدها (كناية عن المذكور في الدعوى فكأنه قال) في الأول (أترت الألف التي للشيء حتى لو لم يذكر حرف الكناية)
التي للشيء (و الثاني انتقدها الألف التي للشيء حتى لو لم يذكر حرف الكناية) يعني الهاء (لا يكون) كلامه (اقراراً)

فلم يدر ولم يثبت أقله ما
وهو الأمانة وأجيب
بأنه ذكر لقطن أحدهما
يوجب الدين والآخر يوجب
الوديعة والجميع بينهما غير
ممكن وأما الهاء فيجوز
وجعل الدين على الوديعة
جل الأعلى على الأدنى وهو
لا يجوز لأن الشيء لا يكون
ناهماً للمادونه فنعين العكس
ولو قال رجل لي عليك ألف
أترتها أو انتقدها أو أجلي بها
أو قد قضيت كما كان اقراراً

بالدين لأن ما ذكره جواباً
إذا لم يكن كلاماً مستقلاً
كان راجعاً إلى المذكور
أولاً فكأنه أعاد بصريح
لفظه لما قرئ كلامه في
الأولين بالكتابة رجع
إلى المذكور في الدعوى
وكأنه قال أترت الألف التي
لتي على كالأجاب نعم
لكنه غير مستقل حتى لو لم
يذكر حرف الكناية
لا يكون اقراراً

(قوله وجعل الدين على
الوديعة الخ) أقول وفيه
بحث والأولى أن يقال أن
جل الدين على الوديعة لازم
ارتكاب مجازين فإن قوله
قبلي اقرار بالدين بخلاف
العكس فلتأمل (قال
المصنف ولو قاله رجل لي

لعدم انصرافه الى المذكور والتأجيل انما يكون في حق واجب والقضاء يتلو الوجوب ودعوى الارباء كالتقضاء لما يتلو كدعوى الصدقة والهبة لان التملك يقتضى سابقة الوجوب وكذا لو قال أحلتك بها على فلان لانه متعويل الدين قال (ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقره في الدين وكذب في التأجيل لزمه الدين حالا) لانه أقر على نفسه بمال وادعى حقا لنفسه فيمقتصر

بالدعي (لعدم انصرافه) أى لعدم انصراف كلامه (الى المذكور) أى الى المذكور في الدعوى لكونه مستقلا بنفسه فكأنه قال ائخذوا بالقسط وأتوا بالهمم وادعوا كسب المال ولا تؤذوا بالدعوى الباطلة (والتأجيل انما يكون في حق واجب) هذا الاشارة الى تعليل كون قوله أجلي بها اقرارا يعني أن التأجيل انما يكون في حق واجب لانه قربة فلتقتضى ذلك أن يكون طلب التأجيل اقرارا بحق واجب (والقضاء يتلو الوجوب) أى يسمع الوجوب هذا الاشارة الى تعليل كون قوله قد قضيتكما اقرارا بمعنى أن القضاء يقتضى سبق الوجوب لانه تسليم مثل الواجب فلا يتصور بدونه فلهذا في قضاء الالف صادقا بوجوبها (ودعوى الارباء) بان قال أبرأتني منها (كالتقضاء) أى كدعوى القضاء (لما يتلو) أشترى مالي قربة والقضاء يتلو الوجوب بمعنى أن الارباء ما يضايتو الوجوب لان الارباء اسقاط وهذا انما يكون في مال واجب عليه كذا في الكافي أقول ههنا اشكال وهو انه قد أضيفت كلمة الفقه في كتاب الاقرار على أن يقول المدي عليه بالالف للمدي قد قضيتكما أو أبرأتني منها اقرارا بوجوب الالف عليه وقالوا في تعليل هذا ان القضاء يتلو الوجوب وكذا الارباء يتلو وقد صرحوا في كتاب الدعوى في أكثر المعاني وفي مسائل شتى من كتاب القضاء في الهداية والوفاء بأن المدي عليه بالالف لو قال للمدي ليس لي شيء قط أو ما كلفتني شيء قط ثم ادعى قضاء تلك الالف للمدي أو ادعى ابراء المدي يا يمين تلك الالف أو يمينه على ذلك سمعت دعواه وقيل بينه عند أصحابنا سوى زفر وقالوا في تعليل ذلك ان التوفيق يمكن لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دعاء للتصويت حتى قال المصنف هناك الا ترى ان يقال قضى باطل وقديس بلغ على شيء فثبت ثم يقضى ولم يعتبره اقرارا بغير ذلك القضاء يتلو الوجوب وكذا الارباء وقد أنكره فيكون منافضا فكان بين كلامهم المقررين في المقامين تنازع لا يمتنع وسدبر (وكذا دعوى الصدقة والهبة) بمعنى لو قال تصدقت بها على أو وهبتها لي كان ذلك أيضا اقرارا منه (لان التملك يقتضى سابقة الوجوب) يعني أن الصدقة والهبة من قبيل التملك فدعوى الصدقة والهبة دعوى التملك منه وهذا لا يكون الا بعد وجوب المال في نفسه كالايجني (وكذا لو قال أحلتك بها على فلان) أى كان هذا القول منه أيضا اقرارا (لانه متعويل الدين) من ذمة الخدمة وهذا لا يكون دون الوجوب وكذا لو قال والله لا أقضيكم اليوم أو لا أتتبعكم اليوم لاني في القضاء والوزن في وقت بعينه وذلك لا يكون الا بعد وجوب أصل المال عليه فاما اذا لم يكن أصل المال واجبا عليه فالتقضاء يكون متتبعا اذا فلا يحتاج الى أن يدين في القضاة اليقين لانه في نفسه مستغنى كذا في المسوط ولو قيل له هل عليك فلان كذا أو ما رأيت من لا يكون اقرارا لان الاشارة من الاخرس فالحق مقام الكلام لامن غيره كذا في الكافي وغيره (قال) أى القدر في حق مختصر (ومن أقر بدين مؤجل فصدقه المقره في الدين وكذب في التأجيل لزمه الدين حالا) هذا عندنا وقال الشافعي لزمه الدين مؤجلا لانه أقر بمال موصوف بأنه مؤجل الزود فيلزمه بالوصف الذي أقر به وهذا ليس بشيء لان الاجل حل حتى لو علم المال فكيف يكون حصة المال التي هو حق المالك ولكنه مؤخر للمطالبة الى مضيه فكان دعواه الاجل كدعواه الارباء كذا ذكر في باب الاستثناء من المسوط قال المصنف في تعليل قول أصحابنا (الله) أى لان المقر بدين مؤجل (أقر على نفسه بمال وادعى حقا لنفسه فيه) أى في ذلك المال فيصدق في الاقرار بلا حجة دون لدعوى (فصار) أى

لعدم انصرافه الى المذكور
لكونه مستقلا فكأنه قال
ائخذوا بالقسط واتوا بالهمم
وادعوا كسب المال واترك الدعوى
الباطلة أو تفادوا وانتقلنا
دراهمهم وأما في قوله
أجلي بها التأجيل انما
يكون في حق واجب وأما
في قد قضيتكما ان القضاء
يتلو الوجوب ودعوى
الارباء كدعوى القضاء
لانه يتلو الوجوب وكذلك
دعوى الصدقة والهبة
يعني لو قال تصدقت بها على
أو وهبتها لي كان اقرارا لانه
دعوى التملك وذلك يقتضى
سابقة الوجوب وإذا قال له
على ألف درهم الى سنة
وقال المقر له بل هي حالة
فأقول للقره لان المقر أقر
على نفسه ما لا وادعى حقا
لنفسه فيه فلا يصدق

كأذا أقر بعد في يد مادي الأجرة بخلاف الأقرار بالدرهم السود لأنه مصدق فيه وقد مرحت
المستف في الكفالة قال (ويستحق المقر له على الأجل) لأنه منكر حقه عليه واليمين على
المكر (وان قاله على مائة ودرهم زمه كله درهم ولو قال مائة وثوب يلزمه ثوب واحد والرجوع
في تفسير المائة اليه) وهو القياس في الأول وبه قال الشافعي لأن المائة مبهمة والدرهم معطوف
عليها بالواو العاطفة لتفسيرها فثبتت المائة على إيهامها كما في الفصل الثاني وجه الاستحسان
وهو الفرق

فصار المقر في هذه الصورة (كأذا أقر) لغيره (بصد في يده) أي بصد كائن في يده بأنه لم يملك ذلك
الغير (وإدعى الأجرة) أي ادعى أنه استأجر هذا العبد من صاحبه فصدقه المقر له في المثلث دون الأجرة
فإنه لا يصدق هناك في دعوى الأجرة فكذا هي هنا في دعوى الأجل (بخلاف الأقرار بالدرهم السود)
أي بخلاف ما لو أقر بالدرهم السود فصدقه في المقر به بالدرهم دون وصف السواد حيث يلزمه الدرهم
السود دون البيض (لأنه) أي لأن السواد (مصدق فيه) أي في الدرهم أو فيما أقر به فيلزمه ما أقر به
على الصفة التي أقر بها وأما الأجل فليس يصح في الدين الواجبة بغير عقد الكفالة كالفروض وعن
البياعات والمهر وقيم التلقات بل الأجل فيها أمر عارض ولها ثبت بلا شرط وأقول لم ينكر العارض
وقد أشار إليه بقوله (وقد مرحت المستف في الكفالة) فإنه قال في فصل الضمان من كتاب الكفالة ومن قال
لا يخلو على مائة التي هم فقال المقر له هي حالة قال قول قول المدعي وإن قال ضمنك عن مائة
التي هم وقال المقر له هي حالة قال قول قول الضامن وقال وجه الفرق أن المقر أقر بالدين ثم ادعى حقا
لنفسه وهو ناخب المطلب إلى أجل وفي الكفالة ما أقر بالدين فإنه لا دين عليه في الخرج أعني أقر بمجرد
المطالبة بعد الشهر ولان الأجل في القبول عارض حتى لا يثبت إلا بشرط فكان القول قول من أنكر
الشرط كما في انذار أما الأجل في الكفالة توعد حتى يثبت من غير شرط بأن كان معجزة لا على الأصل
انتهى (قال) أي القدر في مختصره (ويستحق المقر له) أي يستحق المقر له في مستأنسا
هذه (على الأجل) أي على أنكار الأجل (لأنه منكر حقه عليه) فإن المقر مدعى عليه التاجيل
وهو ينكر ذلك (واليمين على المكر) بالحدث المشهور قال في النهاية في النسخة في الفصل الأول
من كتاب الأقرار ولا يسلط الأقرار بالخلف حتى أن من أقر بربح ثم أنكر فاستطاعه القاضي خلف ثم
أقام الطالب يبنه على أقراره قضى له بالقره (وان قال على مائة ودرهم زمه كله درهم) وكذا
ولو قال مائة ودرهمان أو مائة وثلاثة دراهم ذكره الامام قاضيان حيث قال في فتاواه ولو قاله على
ألف ودرهم أو على ألف ودرهمان أو ألف وثلاثة دراهم كان الكل دراهم انتهى (ولو قال مائة وثوب)
أي ولو قاله على مائة وثوب (زمه ثوب واحد والرجوع في تفسير المائة اليه) أي إلى المقر قال المصنف
(وهو القياس في الأول) يعني أن لزوم درهم واحد والرجوع في تفسير المائة إلى المقر هو القياس في
الفصل الأول أيضا وهو قوله على مائة ودرهم وتطاره (وبه قال الشافعي) أي هو القياس أخذ
الشافعي في هذا الفصل أيضا (لأن المائة مبهمة والدرهم معطوف عليها) أي على المائة (بالواو
العاطفة لتفسيرها) لأن العطف لم يوضع لبيان بل هو يقتضي المقارنة المعطوف والمعطوف عليه
(فثبتت المائة على إيهامها كما في الفصل الثاني) وهو قوله على مائة وثوب وبخلاف فلا يمين المصير
إلى الإنسان ولكن على ما راجعهم الله تعالى ففرقوا بين الفصلين وأخذوا بالاستحسان في الدرهم والدنانير
والمكمل والموزون فجعلوا المعطوف عليهم من جنس المعطوف فيما إذا قاله على مائة ودرهم أو مائة
ودينار أو مائة وثوب بخطه أو مائة ومن زعفران قال المصنف (وجه الاستحسان وهو الفرق) بين

كأذا أقر بعد في يده لغيره
وإدعى الأجرة لا يصدق
في دعوى الأجرة بخلاف
ما إذا أقر بدينهم سود فله
يصدق لأن السواد مصدق
في الدرهم فيلزم على الصفة
التي أقر به ولو قد مرحت
المستف في الكفالة ويستحق
المقر له على أنكار الأجل
لأنه منكر واليمين على من
أنكر وإن قاله على مائة
ودرهم زمه كله درهم
ولو قال مائة وثوب أو مائة
وثاة يلزمه ثوب واحد وثاة
واحدة والرجوع في تفسير
المائة اليه لأنه هو الحمل
وهو القياس في الدرهم
أيضا وبه قال الشافعي لأن
المائة مبهمة والمهم يحتاج
إلى التفسير ولا تفسير له
هنا لأن الدرهم معطوف
عليها بالواو العاطفة وذلك
ليس بتفسير لاقتضائه
المغايرة فثبتت المائة على
إيهامها كما في الفصل الثاني
وجه الاستحسان وهو الفرق
بين الفصلين

(قوله لاقتضائه المغايرة)
أقول أي لاقتضاء العطف
المغايرة بخلاف التفسير
فإنه يقتضي الاتحاد

أنهم استقلوا تكرار الدرهم

واكتفوا بذكره عقيب
العدين والاستقلال فيما
بكثر استعماله وكثرة
الاستعمال عند كثرة
الوجوب بكثرة أسبابه
وذلك فيما ثبت في القيمة
كالدراهم والدنانير والمكيل
والموزون لثبوتها في القيمة
في جميع المعاملات حالة
وموجبه وبعبارة
الاستقراض بها بخلاف
غيرها فإن الثوب لا ثبت
في القيمة دينا والاسماء والشيء
لا ثبت دينا في القيمة
أصلا فلم يكثر بكثرته اتفاق
على الحقيقة أي على الأصل
وهو أن يكون بيان الجمل
إلى الجمل لعدم صلاحية
العطف لتفسير الأعداء
الضرورة وقد انصرفت
وكذا إذا قال مائة وثلاثون
يرجع في بيان المائة إلى
المقرر لما بينا أن الثوب
ومالا بقال ولا وزن لا يكثر
وجودها بخلاف ما إذا
قال مائة وثلاثون أثواب
حيث يكون الكل ثيابا
بال اتفاق لأنه كعدد من
مهمين وأعظم ما تفسيرا
إذا ثواب لم تذكر بحرف
العطف حتى يدل على الغلبة
قوله أو كقواذ كره عقيب
العدين الخ أقول لا يتحقق
عليك أن الاكتفاء عقيب
العدين لا يختص بما ثبت
دينا في القيمة في جميع
المعاملات بل يعم لمثل

أنهم استقلوا تكرار الدرهم في كل عددا كقواذ كره عقيب العدين وهذا فيما يكثر استعماله
وذلك عند كثرة الوجوب بكثرة أسبابه وذلك في الدراهم والدنانير والمكيل والموزون أما الثياب
ومالا بقال ولا وزن ولا يكثر وجوبها نفي على الحقيقة (وكذا إذا قال مائة وثلاثون) لما بينا
(بخلاف ما إذا قال مائة وثلاثون أثواب) لأنه كعدد من مهمين وأعظم ما تفسيرا إذ الأثواب لم تذكر
بحرف العطف

المصليين (أنهم) أي أن الناس (استقلوا تكرار الدرهم في كل عددا كقواذ كره) أي يذكر
الدرهم مرة (عقب العدين) أي يرى أنهم يقولون أحد وعشرون درهما فيكفون بذكر الدرهم
مرة ويحبون ذلك نفسا المثل (وهذا) أي استقلوا لهم فيما يكثر استعماله وذلك أي كثرة استعمال
عند كثرة الوجوب بكثرة أسبابه وذلك أي كثرة الوجوب بكثرة الأسباب (في الدراهم والدنانير والمكيل
والموزون) يعني فيما ثبت في القيمة كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون لثبوتها في القيمة في جميع
المعاملات حالة وموجبه وبعبارة الاستقراض بها بعدم البولي (أما الثياب وما لا بقال ولا وزن لا يكثر
وجودها) فإن الثياب لا تثبت في القيمة دينا في السلم والائتمار ولا تثبت دينا في القيمة أصلا (مق)
أي بقي هذا القسم (على الحقيقة) أي على الأصل وهو أن يكون بيان الجمل إلى الجمل لا إلى المعطوف
لعدم صلاحية العطف لتفسير الأعداء الضرورة وقد انصرفت ههنا أقول في تقرير وجه الاستقصاء
على ما ذكره المصنف نظر أما أولا فلا نكتفاء به بذكر الدرهم مرة عقيب العدين لا يكتفى فيها
فيه أنه يذكر الدرهم فيه عقيب أحد العدين بل يتخذ كره عقيب عددا وهو المائة وما نابا فلانهم
اكتفوا بذكر مثل الثوب أيضا عقيب العدين لا يرى إلى ما سبب في أنه إذا قال مائة وثلاثون أثواب
يكون لكل أثواب بالانصراف التفسير إلى مجموع العدين المهمين المذكورين فيه. ويمكن أن يتجمل في
أثواب بان يقال مراد المصنف أنهم استقلوا تكرار الميز في كل عدد بدل اكتفوا بذكره مرة في بعض
الأعداء وما للاختصار لا يرى أنهم اكتفوا بذكر عقيب العدين على الإطلاق والاطراد وكذلك
اكتفوا في عددا واحد أيضا فيما يكثر استعماله ودوراته الكلام كالحسن منه ثم الأولى ههنا أن يطرح
من البيان حديث الذي كره عقيب العدين وبقروجه الاحتصان على طرما ذكر في الكافي وغيره وهو
أن قوله ودرهمين المائة عادة لأن الناس استقلوا تكرار الدرهم ونحوه واكتفوا بذكره مرة وهذا فيما
بكثر استعماله وإذا عُد كثرة الوجوب بكثرة أسبابه ودوراته في الكلام وذلك فيما ثبت في القيمة كالنعمان
والمكيل والموزون بخلاف الثياب وما لا بقال ولا وزن فلا يكثر وجوبها وثبوتها في القيمة بقيت على
الأصل قال في النهاية وروى ابن مبيعة عن أبي يوسف رحمه الله في قوله مائة وثلاثون أن الكل من
الثياب وكذلك في قوله مائة وثلاثون ووجه أن الثياب والقيم تصمم قسمة واحدة بخلاف العبدان
لا تقسم قسمة واحدة وما يقسم قسمة واحدة يتحقق في أعدادها المجانية فيمكن أن يجعل المفسر منه
تفسير الهم انتهى وبواقفه مذكروا الإمام فاضلان في مثلوا حيث قال رحمه الله قال لقنن على
ألف وعد عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال في الأول بما يشبهه وز قال ألف وثلاثون وألف وبعير
ألف وثوب وألف وفسر في ثياب وأغنام وأبصرة ولا يشبهه هذا بن آدم لأن بن آدم لا يقسم
إلى هنا كلامه وقال الامام زبلي في التبيين بعد نقل ذلك عن النهاية وهذا ليس بظاهر فإن
عندهما يقسم العبيد كلهم وأعمالهم يقسمون عند أبي حنيفة رحمه الله انتهى فأنزل قال المصنف
(وكذا إذا قال مائة وثلاثون) أي يرجع في بيان المائة إلى المقي (لما بينا) من أن الثياب وما لا بقال
ولا وزن لا يكثر وجوبها (بخلاف ما إذا قال مائة وثلاثون أثواب) حيث يكون لكل ثيابا لا يتفق
(لأنه كعدد من مهمين وأعظم ما تفسيرا) إذا ثواب لم تذكر بحرف العطف حتى يدل على الغلبة

الثوب والمائة وغيرهما مما لم يكن فيه لم يذكر فيه عددان فلا يناسب هذا الكلام ظاهرا

افترقت بالثلاثة صار العدد واحدا قال (ومن أقر بترقي قوصرة الخ) الاصل في جنس هذه المسائل أن من أقر بشيئين أحدهما نلسرف لا آخر فاما أن يذكرهما بكلمة في أول كلمة من فان كان الأول كتوبه غصبت من فلان عترافي قوصرة وهي بالتصنيف والتشديد وعاء التروا وبها في متديل أو طعاما في سفينة أو حنطة في جوالق لزما لان غصبت الشيء وهو مطروق لا يتحقق بدون الطرف وان كان الثاني كتوبه غرامن قوصرة فووبا من متديل وطعاما في سفينة بلزما لا المطروق لان كلمة من للانتزاع فيكون اقرارا بفسب المتزوع ومن أقر بشيئين لم يكن كذلك كسوفه غصبت درهمافي درهم لميزمه الثاني لان الثاني لم يصلح لثرف الاول لفا آخر كلامه

(قال المصنف ووجهه أن القوصرة الخ) أقول بخلاف قوله على درهم في قفتر حنطة فانه يلزم الدرهم والتفريق باطل لانما أقر بدهم في القصة وما في القصة لا تصور أن يكون منطروفا فتشترى آخر ووجه التفسير بما ذكره يعلم من هذا على ما لم والمستفاد كونه في غاية البيان في شرح قوله على

فانصرف اليها الاستواءهما في الحاجة الى التفسير فكانت كلها انيايا قال (ومن أقر بترقي قوصرة لزمه التروا القوصرة) وقصره في الأصل بقوله غصبت عترافي قوصرة ووجهه أن القوصرة وعاءه ونظرفه وغصبت الشيء وهو مطروق لا يتحقق بدون الطرف فليزماه وكذا الطعام في السفينة والحنطة في الجوالق بخلاف ما إذا قال غصبت غرامن قوصرة لان كلمته للانتزاع فيكون اقرارا بفسب المتزوع

(فانصرف اليها) أي فانصرف التفسير المذكور الى العددين جميعا (لاستواءهما في الحاجة الى التفسير فكانت كلها) أي كل الاحاد المنعوجة تحت ذلك العددين (نيايا) لا يقبل الاواب جمع لا يصلح ميرا للثمة لانهم لما افترقت بالثلاثة صار كل واحد واحد كذا في الكافي والشرح (قال) أعيا القصدوري في مختصره (ومن أقر بترقي قوصرة لزمه التروا القوصرة) القوصرة ما تصفيف والتشديد وعاء التروا فغنن قصب وقولهم انما تسمى بذلك مادام فيها التروا انتهى تزيل ميني على عرفهم كذا في المغرب قال صاحب الجهرة أما القوصرة فاسمها خيلا وقصدوري أفغن من كلمته قوصرة يأكل منها كل يوم صر

ثم قال ولا أدري ما صحت هذا البيت كذا في غاية البيان قال المصنف (وقصره في الأصل) أي فصر الاقرار بترقي قوصرة في الأصل وهو البسوط (بقوله) أي بقول المقر (غصبت عترافي قوصرة ووجهه) أي وجه جواب هذه المسئلة وهو لزوم التروا والقوصرة جميعا (أن القوصرة وعاءه) أي للترو (ونظرفه) أي الترو (وغصبت الشيء وهو مطروق) أي والحاد لا يعطوف (لا يتحقق بدون الطرف فليزماه) أي فليزما الترو والقوصرة المقر (وكذا الطعام في السفينة) أي وصكك الحكم فيما إذا قال غصبت الطعام في السفينة (والحنطة في الجوالق) أي وفيما إذا قال غصبت الحنطة في الجوالق والجوالق بالفتح جمع جوالق بالضم والجوالق بزائد الياء تسليح كذا في المغرب والأصل في جنس هذه المسائل أنما كان الثاني نظرفا لا أول وعاءه لزما فهو ثوب في متديل وطعاما في سفينة وحنطة في جوالق وما كان الثاني عما لا يكون وعاءه لا أول نحو قول غصبت درهمافي درهم لم يلزم الثاني لان غير صالح لان يكون نظرفا لآخر بنفسه أو لان لفا آخر كلامه كذا في البسوط وذكر في الشروح أقول بردي على هذا الأصل النقص عما إذا أقر بماه في اصطبل فان اللازم على الفرض هنا هو الباب خاصة عند أي حنطة وأبو يوسف كما سبقا مع أنه لا ريب في أن الثاني فيه صالح لان يكون نظرفا لا أول ويمكن أن يقال إن ذلك من باب التخصيص مانع وقيد عدم المانع في الاحكام الكلية غير لازم كما صرحوا به في مواضع منها أول كتاب الو كلة (بخلاف ما إذا قال غصبت غرامن قوصرة) يعني أن الحكم المذكور في كلمة في وأما الحكم في كلمة من بخلافه (لان كلمته للانتزاع فيكون اقرارا بفسب المتزوع) يعني أن كلمته لا يتبادر لفاية فيكون اقرارا بانفسب القوصرة وانما يفهم منه الانتزاع كذا في الكفاية ومراج الدراية أخذ من الكافي وقال في النهاية لان كلمته لبعضها فاما يفهم منه الانتزاع انتهى وقال في غاية البيان ووجهه أن كلمة من يستعمل لبعضها والتفريق يكون الانتزاع لازما لان معناه أن من موضوعه للانتزاع انتهى أقول الحق في توجيه كلام المصنف ههنا ما ذهب اليه القرعة الاولى لاماذهب اليه الفرقة الاخرى لان كلمته في قول القائل غصبت غرامن قوصرة لا يتحمل معنى البعض اذ لا يصح أن يكون الترو بعض القوصرة فكيف يفهم الانتزاع من البعض في ذلك القول واما انه فهم الانتزاع من البعض عند استعمال كلمة من فمعنى البعض في موضع آخر فلا يحصى شياها كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة بخلاف معنى الابتداء فان كلمته في ذلك القول تحمل الابتداء قطعا فسمي الترو ببسوطا وأما الحكم في كلمة على نحو أن يقول غصبت كاعطى جمل فكان اقرارا بفسب الا كاف

قال (ومن أقره بأقرب اصطبل لزمه الدابة خاصة) لان الاصطبل غير مضمون بالقصب عندنا
حنيفة وأبو يوسف وعلى قياس قول محمد فيهما ومثله الطعام في البيت قال (ومن أقره بغيره
لزمه الحلقه والقصر) لان اسم الخاتمة يشعل الكل (ومن أقره بغيره التمل والجن والجنائل)
لان الاسم ينطوي على الكل (ومن أقره بحيلة فله العبدان والكسوة) لانطلاق الاسم على الكل
عرفا (وان قال غصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا) لانه غلظ لان الثوب يلف فيه (وكذا لو قال
على ثوب في ثوب) لانه غلظ

خاصة والحارث كورديان جعل المصسوب حين أخذه وعصب الشيء من محل لا يكون مقتضيا غصب
المحل كذا في المبسوط وذكر في كثير من الشروح (قال) أي التصدير في مختصره (ومن أقر دابة
في اصطبل زمه الدابة خاصة) انما حال الزمه الدابة خاصة ولم يقل كان لقرار الدابة خاصة لما أن هذا
الكلام أقرار بها جميعا إلا أن الزوم على قول أي حنيفة أو أي يوسف في الدابة خاصة وبالله أشار المصنف
بقوله (لأن الاصطبل غير مضمون بالغصب عند أي حنيفة أو أي يوسف) لأن الغصب الموجب للضمان
لا يكون إلا بالنقل والنحو بل عندهما والاصطبل على النقل ولا يحول ولا يكون مضمونا بالغصب
عندهما (وعلى قياس قول محمد بنهما) أي ضمن الدابة والاصطبل لأن محذورهما الله يرى غصب
العقار فيدخلان في الضمان عنده كما يدخلان في الأقرار (ومثله الطعام في البيت) أي ومثل الأقرار
بالدابة في الاصطبل الأقرار بالطعام في البيت قال في المبسوط ولو قال غصبت منك طعاما في بيت كان
هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة لأن البيت قد يكون نوعا للطعام فيكون أقرار بالغصب البيت والطعام
الآن الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه في قول أي حنيفة أو أي يوسف لأنه على
النقل ولا يحول والغصب الموجب للضمان لا يكون إلا بالنقل والنحو بل وإن قال لم أحول الطعام من
موضع لم يصدق في ذلك لأنه أقر غصب تام وفي الطعام متحقق ذلك بالنقل والنحو بل فكأن هو في قوله
لم أنقله راجعا أقر به فلم يصدق فكان ضمانا للطعام وفي قول محمد بنهما صان البيت بضالي هنا لفظ
المبسوط (قال) أي القسود في مختصره (ومن أقر لتسريحه ضمان زمه الحلقه والغص) قال المصنف
في تعليقه (لأن اسم الخاتم يشتمل الكل) أي سأول الحلقه والغص جعلوا لهذا يدخل الغص في بيع
الخاتم من غير تسوية فإذا تناوله ما لم يتناوله الخاتم لزاما جميعا بالأقرار بالخاتم (وإن أقره) أي تسريحه
(يسف فله النمل) وهو حديدية السيف (والجقرن) وهو الخمد (والخائل) جمع حالة يكسر
الحاء وهو علاقة السيف (لأن الاسم) يعني اسم السيف (ينطوي) أي يشتمل (على الكل)
عرفناه الكل (ومن أقر بحبله) الحبله فخصني واحدة بحال العروس وهي بيت زين بالتياب
والاستودك كذا في الصحاح (قال) أي فأنقره (الصيدان) رفع السنون جمع عود وهو
انخشب كالديدان جمع دود (والكسوة) أي وه الكسوة أيضا (لأنطلاق الاسم) أي اسم الحبله
(على الكل عرفا) فله الكل وكذا لو أقر بدار أو أرض لرجل دخل البناء والأخار إذا كانا مع صاحبي
من القتل أو أهام بنه بعد ذلك على أن البناء والأشجار له يصدق ولم يقل ينتمو وكذا لو أهام المقر بالخاتم
بنه على أن القصص له لم يقل ينتمو وأما إذا قال هذا الخاتم لي وقصه لك أو هذا السيف لي وحليته
لك أو هذا الحبله لي وبطائنا لك وقال المقررة الكل لي فالتقول للمقر بعد ذلك شطرا لم يكن في نزاع
المقر به ضرر للمقر يوم المقر بالبيع والمقرع إلى المقر به وإن كان في التزاع ضرر فواجب على المقر أن
يعطيه بقية ما أقر به كذا في الفخيرة (وإن قال غصبت ثوبا في منديل لزاما جميعا له) أي المنديل (لطرف)
لثوب (لأن الثوب يلف فيه) وقد مر أن غصب الشيء وهو مطروق لا يتحقق بدون انظر (وكذا)
أي وكذا الحكم (وقال على ثوب في ثوب) لزاما (لأنه ظرف) أي لأن الثوب الثاني طرف الثوب

مختلف وقد فهم في درهم حيث يلزمه واحدا لانه ضرب لا طرف (وان قال ثوب في عشرة اقواب يلزمه الاقواب واحدا عندنا يوسف وقال محمد بن زهراء احدثه عن ثوب) لان النفس من الشيايب دلف في عشرة اقواب فأمكن جعله على الطرف ولا يوسف ان حرف في يستعمل في الين والوسط ايضا قال له تعالى فادخلني في عبادي اي من عبادي فوقع الثلث والاصل براة الذم على أن كل ثوب موسي وليس بواجب عذر حله على الطرف فتعني الاول محلا

الأول فيلزمه التوبان جميعا (بخلاف قوله درهم في درهم) أي بخلاف ما لو قال على درهم في درهم (حيث يلزمه واحد) أي درهم واحد (لأنه) أي لأن قوله في درهم (ضرب) أي ضرب حساب (الظرف) كالإغنى (وأن قال توب في عشرة أو أواب يلزمه الأتوب واحد عند أبي يوسف) وفي الكافي وهو قول أبي سفيان وفي التبيين وهو قول أبي حنيفة (ولا (وقال محمد يلزمه أحد عشر في الأتوب) من التوب بقدر ما في عشرة أو أواب فمكن جمعه على الظرف) يعني أن كلته في حقيقة في الظرف وقد أمكن العمل بالحقيقة فهذان التوب الواحد قد يلزمه تعزبه ونفاسته في عشرة أو أواب فلا يصار إلى الجواز قبل وهو مقوض على أصله فإنه لو قال غصته كمر ماس في عشرة أو أواب يرب يلزمه الكل عند محمد في هذه الصورة ما يصح أن عشرة أو أواب يرب لا تجعل وعاءه كمر ماس فإنه كذا في التبرج خالف النهاية واليه أشار في البسوط (ولأبي يوسف أن حرف في يستعمل في اليمين والوسط أيضا قال الله تعالى فادخلني في عبادي أي بين عبادي فوقع الشك) في أن المراد بصرف في ههنا معنى الظرف أو معنى اليمين واليمنى لا يثبت أنه ادعى الواحد (والأصل براعة التيم) لأنها خلقت بر شعرة عن الحقوق فلا يجوز زعمها إلا بصحة قوية ولم يوجد مما زاد على الواحد في يلزمه الأتوب واحد (على أن كل توب بمعنى وليس وعاء) يعني أن مجموع العشرة ليس وعاء الواحد بل كل واحد منهما معنى عا سواء فإنه إذا توب بفي أو أواب يكون كل توب بمعنى في حق ما ورأه ولا يكون وعاء التوب الثاني هو ظاهره وعاء وليس معنى بلفظة كل ههنا مجرد النكس ولا الاستغراق كما لو أتى بظاهره ما زاد الحق

(الأول) أي الملقى الأول الذي هو الين (محلا) بكلمة في قوة المزبور كما قال علي بن عيسى عشرة أبواب ولم يرم به هذا المعنى إلا أبو واحد قال كتب من الشراح في حل هذا المقام فإنه يفتق قوله شرفوا على أبواب الواحد كل آخر كلاما مقفوا وزاد على همدان بينهم صاحب العناية أن قال وعليه أول كلامه محلا يعني أن يكون في معنى الين انتهى أقول هذا الشرح منهم لا يوافق المشروح إلا بإسعاد كلام المصنف جعل آخر كلام المقفول أن قال فتعين الأول محلا على أن لا تحرك لام المقفول وفيه عشرة أبواب محلا متعنا وهو معنى الين المذكور وأما إذا تنسلا لا تحرك لامه بل تعين له جعل جميع من المعاني المستعمل فيها كل في صرح جعل ذلك لقوا من الكلام انصب صيانة كلام العاقل عن القوم ههنا أمكن ثمين الهام ما زاد صاحب العناية فإن قوله وتعين أول كلامه محلا بمد قوله كأن آخر كلامه لغوا يدل على أن حل على الأول في قول المصنف فتعين الأول محلا على أول كلام المقفول وهذا مع كونه مما يابى عن عمد أقيد محلا بنافعه نفسهه بقوله يعني أن يكون في معنى آئين لأن الين في معنى الين أعني بصورتي آخر كلام المقفول وفيه عشرة أبواب دون أول كلامه وهو قوله على ثوب إذا لماسه يعني الين أملا وأعلم أن الامام الزاهد في قال في شرح مختصر القدوري قد أتت معنى في ههنا المسألة كلها فذكر أم من ههنا المسائل كلها أن المقفول معين مشار إليه أم يستوى

(قوله) لأن النفس من اللباب
قد يلقى عشرة أواب
قيل هو منغوض على أصله
بان قال غصت كرا ساق
عشرة أواب هو رزمه
الكل عند محمد سمع أن
عشرة أواب هو رايصل
وهو الكرايس طاة (قوله)
على أن كل قوب موى
وليس (رواه) معناه ان
الجميع ليس (رواه) الواحد
بل كل واحد منها موى
عما سموا (رواه) القى هو
ليس موى هو ما كان ظاهرا
فإذا تحقق عدم كون
العشرة (رواه) الملوب الواحد
كان آخر كلامه (قوله) وتعين
أول كلامه محال (يعني) أن
يكون في معنى البين

(قوله قيل هو منقوض
على أصله) أقول اطلاق
المنقوض ليس بموافق
للمصطلح فان اللزوم
فصولا للبليل عن المسمى
(قال المصنف فوقع الشك)
أقول لتعارض الحقيقة
لكلمة وفي العادة فان
الشوب الواحد لا يصان
في عشرة أو ثواب عادة (قال
المصنف على أن كل ثوب
موى الخ) أقول لفظة كل
ههنا للتكثر

(ولو قال افلان على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزم خمسة) لان الضرب لا ينكسر للمال
وقال الحسن يلزم خمسة وعشرون وقد ذكرناه في الطلاق (ولو قال أردت خمسة مع خمسة لزم عشرة)
لان اللفظ يحتمله (ولو قال له على من درهم الى عشرة أو قال ما بين درهم الى عشرة تزمه تسعة عند أبي
حنيفة فليزيمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه العشرة كلها) فتدخل الغائتان وقال زفر
يلزمه غاية ولا تدخل الغائتان

والمتبدل ويرجع في البيان اليه ولو قال درهم في درهم أو درهم في طعام يلزمه الادره والاصل في
هذه المسائل أن في متى دخل على ما يصلح طرفا ويجعل طرفا قاعدة اقتضى عصبها ما لا يقصّب الاول
دون غيره الى هنا كلامه (ولو قال افلان على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزم خمسة) هذا لفظ
القدوري في مختصره قال المصنف في تعليقه (لان الضرب لا ينكسر للمال) يعني أن أثر الضرب في
تكميل الاجزاء لازالة الكسر لا في تنكيس المال وخسعة دراهم وزاوان جعل ألف جزء لاراد فيسوزن
فبرأ على أن حساب الضرب في المسوحات لا في الموزونات كذا قالوا ولا نرى في الظرف حقيقة
والدراهم لا تكون طرفا لدراهم واستعمل في غير الطرف جهاز والمجاز قد يكون بمعنى مع قال الله تعالى
فادخل في عبادي أي مع عبادي وقد يكون بمعنى على كما في قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل
أي على جذوع النخل وليس أصلها أول من الآخر فليزيم خمسة بأول كلامه ولما آخره كذا في المسوط
وغيره (وقال الحسن) يعني الحسن بن زياد صاحب أبي حنيفة (يلزم خمسة وعشرون) لانه
الاصل من ضرب خمسة في خمسة عند أهل الحساب وقدمت جوابه أمّا قال المصنف (وقد ذكرناه
في الطلاق) أي في باب ايقاع الطلاق من كتاب الطلاق ولم يذكر المصنف هذه المسئلة خمسة ضرب بحاصل
فهم ذلك من الخلاف الواقع بينهما وبين زفر فيما قال أنت طالق تنتين في تنسين وفوى الضرب والحساب
فبعدنا يقع تنتين وعنده يقع ثلاث وانما ذكر مسألة الاقرار صريحاً في كتاب الطلاق في شرح الجامع
الصغير كذا في غاية البيان (ولو قال أردت خمسة مع خمسة) أو لو قال ما قرأ أردت بقوى خمسة في خمسة
خمس مع خمسة (لزم عشرة لان اللفظ يحتمله) قال الله تعالى فادخلني في عبادي قيل مع عبادي كذا
في الكافي ولو قال عنيت خمسة وخسعة لزمه عشرة أيضاً لانه استعمل في معنى واو العطف كذا في المسوط
وقد ذكر المصنف في باب ايقاع الطلاق أنه لو فوى بقوله واحد في تنتين واحدة وتنسين فهي ثلاث لانه
يحتمله فان حرف الواو للجمع والطرف بجميع الطرفين وان فوى واحدة مع تنتين يقع الثلاث لان في باقي
بمعنى مع قال الله تعالى فادخلني في عبادي ولو فوى الطرف يقع واحدة لان الطلاق لا يصلح طرفاً فيغير
ذكر الثاني الى هنا لفظه قال صاحب النهاية ولم يذكر في الكتاب ولا في المسوط أملاً أو ادبني معنى على ما
حكاه عند علمائنا وذكر في النسخة أن حكماً أيضاً حكى في حتى ولو قال افلان على عشرة في عشرة ثم قال
عنيت به على عشرة أو قال عنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا اه (ولو قال له على من درهم الى
عشرة أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة فليزيمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية
وقال يلزمه العشرة كلها فتدخل الغائتان) أي الابتداء والانتهاه (وقال زفر يلزمه غاية ولا تدخل
الغائتان) قال في النهاية والقياس ما قاله زفر فانه جعل الدرهم الاول والآخر حداً ولا يدخل الحد في
المحدود لكن قال افلان من هذا الحائط الى هذا الحائط أو ما بين هذين الحائطين لا يدخل الحائطان في
الاقرار فكذلك ههنا لا يدخل الحدان أو أبو يوسف ومحمد قالوا كذلك في حد فاقترن بنفسه كما في
المسوحات فاما فيما ليس بحد فليزيمه غاية لا غايته فيكون كونه حداً اذا كان واجباً فاما فيما ليس بواجب
فلا يتصور أن يكون حداً لم هو واجب وأبو حنيفة يقول الاصل ما قاله زفر من أن الحد غير المحدود وما
لا يهوى بنفسه حد كذا لو ان لم يكن واجباً الا أن الغاية الاولى لا بد من ادخالها لان الدرهم الثاني والثالث

(قوله لان الضرب لا ينكسر
المال) معناه أن أثر
الضرب في تنكيس الاجزاء
لازالة الكسر لا في زيادة
المال وخسعة دراهم وزاوان
وان جعلته ألف جزء ليرد
فيه وزن قدرها وباقي
كلامه ظاهر وقد تقدم في
كتاب الطلاق

فصل لما كانت مسائل الجمل مغايرة لتفسيرها فحصل على فصل على حدة وألقى على حدة وألقى على حدة (ومن قال جمل فلا تعل على أقدمهم الخ) ومن أقر جمل فلما أن بين سببا أولا فان بين فلما أن يكون سببا صالحا أولا فان كان صالحا مثل أن يقول أوصى فلان أومات أبو فورته فالأقرار صحيح لأنه بين سببا صالحا فكذلك ما قراره ثم إذا وجد السبب الصالح فلا بد من وجود المقر له عند الأقرار (٣٠٤) فان جاءت بجلده يعلم فيها أنه كان قائما أي موجودا وقت الأقرار

(ولو قال فمن داري ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط فلهما بينهما وليس له من الحائطين شيء) وقد مررت الدلائل في الطلاق **فصل** (ومن قال جمل فلا تعل على أقدمهم فان قال أوصى له فلان أومات أبو فورته فالأقرار صحيح) لأنه أقر بسبب صالح لتبوت الملكة (ثم إذا جاءت به في مدة يعلم أنه كان قائما وقت الأقرار لم يزمه

بان ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الأقرار لم يزمه وان جاءت به لا كثر إلى سنتين وهي معتدة فكذلك وأما إذا جاءت به لا كثر من ستة أشهر وهي غير معتدة لم يزمه

واجب ولا يتحقق الثاني بدون الأول ولأن الكلام يستدعي ابتداء فإذا أخرنا الأول من أن يكون واجبا صار الثاني هو الابتداء فخرج هو من أن يكون واجبا ثم الثالث والرابع وهكذا بعده فلا جمل هذه الضرورة أدخاها في القاية الأولى والضرورة في إدخال القاية الثانية فأخذناهم بالانقصاص انتهى والحاصل أن ما قاله أبو حنيفة في القاية الأولى استحسان وفي القاية الثانية قياس وما قاله في القائتين استحسان وما قاله زفر بن عاصم كذا في مبسوط شيخ الإسلام خوهر زاده (ولو قال فمن داري ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط فله) أي القرلة (ما بينهما) أي ما بين الحائطين (وليس له من الحائطين شيء) أي لا يدخل القائتين في هذه الصورة بالاتفاق قال للصف (وقد مررت الدلائل) أي دلائل هذه المسائل (في الطلاق) أي في باب يقع الطلاق من كتاب الطلاق في شأن الإطلاع عليها فتراجعه

فصل (قال المصنف) ومن قال جمل فلا تعل الخ أقول قال الاتفاق لو أوصى له بغير جمل أن يعطى بعد موته جاز أن الوصية لا تكون وصية لصاحب القاية لأن القاية لا تصلح مستحقة فصرد كرها تعين المصنف انتهى وفي المحط في باب أقرار الوصي والعنوة والسكران والأخس والأقرار ليس قول القاية نكلا على أقدمهم أو أوصى له بالعنف واسم لكنه يصح ويكون أصحها انتهى (قوله

فصل لما كانت مسائل الجمل مغايرة لتفسيرها فحصل على فصل على حدة وألقى على حدة وألقى على حدة مسألة انحصار ارتباط البسوط كذا في الشروح (ومن قال جمل فلانة على أقدمهم) فهو لا يلزمون ثلاثة أوجه لأنه ما أن بين سببا أولا بين ذلك فان بين سببا طامنا أن يكون ذلك السبب صالحا أو غير صالح فان كان صالحا وهو الذي ذكره بقوله (فان قال أوصى به) أي بالالف (ه) أي الجمل وهو الجنين (فلان أو) قال (مات أبو) أي أبو الجمل (قورته) أي دورت الجمل ألفا فانت صغير ألفا أولا باعتبار الدارهم وذكرا فأنما يكون الألف مذكرا في الأصل قال في القاموس الألف من الصدمه كقولنا أنت باعتبار الدارهم جاز أن انتهى (فالأقرار) في هذا الوجه (صحيح لأنه أقر بسبب صالح لتبوت الملكة) أي الجمل يعني أنه بين سببا صالحا لتبوت الملكة للجمل فلو عايناه حكمنا بوجود المال عليه فكذلك إذا ثبت ما قراره وهذا لأن الأقرار صمد من أهله مضافا إلى محله وبتيقن نكته فيه أقر به فكان محصيا كالأقر به بعد الانفصال لأن الجنين أهل لأن يستحق المال بالارث أو الوصية (ثمنا) وجد السبب فلا بد من وجود المقر له عندهم (جاءت) أي فلانة (ه) أي بالولد (في مدة يعلم فيها أنه) أي الولد (كان قائما) أي موجودا (وقت الأقرار لم يزمه) أي لم يزم المقر أمقر به والعلم بالولد كان موجودا وقت الأقرار بطريقين أحدهما حقيقي والاخر حكمي فالحققي ما إذا وضعته لأقل من ستة أشهر والحكمي ما إذا وضعته لا كثر من ستة أشهر إلى سنتين وكانت المرأة معتدة فأن حينئذ يحكم بقبول النسب فيكون ذلك حكما بوجوده في البطن وأما إذا لم تكن

والحق بهامسلة انحصار ارتباطا في البسوط أقول أي في إيراد مسألة انحصار مسائل الجمل وان خالف البسوط حيث أوردتها في فصل واحد وفي البسوط عقد لكل

منها بما يعلى حقه فنحن مسائل الجمل بقوله باب الأقرار لما في البطن ومسائل انحصار بقوله باب انحصار (قوله من وقت الأقرار لم يزمه) أقول الصواب أن يقول من وقت موت الموصي والمورث كإثابة العلامة النسبي في الكافي حيث قال قال في البسوط وهذا إذا وضعته لأقل من ستة أشهر من حين مات الموصي والمورث حتى علم أنه كان موجودا في ذلك الوقت وان وضعته لا كثر من ستة أشهر لم يسن في شأنه إلا أن يكون المرأه معتدة فحينئذ إذا جاءت المرأة لأقل من سنتين حتى حكم بقبول النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات الموصي والمورث انتهى وذلك هو الموافق أيضا لما سيجي في كتاب الوصايا فتراجعه

فإن جاءت ميتة فالمال الموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته (لأنه أقر في الحقيقة لهما وإنما ينتقل إلى البنين بعد الولادة ولم ينتقل (ولو جاءت بولدين حين فالحال بينهما

معتدة وجاءت به لا كثر من سنة أشهر فلم يستحق شيئا كذا قالوا ثم إن الشراح اختلفوا ههنا في تعيين أول مدة يعلم بها أن الولد كان موجودا وقتئذ فذهب من ذهب إلى أنهن وقت الأقرار حيث قال بان وقت لاقل من ستة أشهر من وقت الأقرار كما قال صدر الشريعة أيضا في شرح الوفاة ومنهم من ذهب إلى أنهن وقت موت الموصى أو المورث حيث قال بان وضعته لاقل من ستة أشهر مذهب المورث والموصى كما قاله صاحب الكافي وذكر في المبسوط أيضا أقول القول الأول وإن كان وفق بالمسروح في التنازع حيث ذكر فيه كون الولد قائما وقت الأقرار لأن القول الثاني هو الموافق للتحقق وهو أن الأقرار أخبار عن ثبوت الحق لا إنشاء الحق ابتداء كما تقر في صدر كتابه الأقرار فإن مقتضى ذلك أن يتقرر وجود القرعة عند تحقق سبب الملك لا عند مجرد الأقرار وسبب الملك فيما نحن فيه هو تحقق وقت موت الموصى أو المورث فلا بد أن يعتبر أول مدة يعلم بها وجود الحمل من وقت موت الموصى أو المورث ليتقرر وجوده عند تحقق سبب الملك فلهذا يجب بالوفاة مدة هي أقل من ستة أشهر من وقت الأقرار أو كثر من سنتين من وقت موت الموصى أو المورث أو كثر من ستة أشهر إلى سنتين من وقت موت الموصى أو المورث في غير المعتدة لظهور أنه لا يلزم المصلحة شيء أما إذا جاءت به لا كثر من سنتين من وقت موت الموصى أو المورث فلا بد تبين حينئذ أن البنين لم يكن موجودا عند تحقق سبب الملك فلم يكن أهلا للاشتقاق في المال ولا يبعد كونهم موجودا عند مجرد الأقرار لأن الأقرار أخبار عن ثبوت الملك بسبب سابق لا إنشاء الملك في الحال وأما إذا جاءت به لا كثر من ستة أشهر إلى سنتين من وقت موت الموصى أو المورث في غير المعتدة فلا بد تبين حينئذ كون البنين موجودا عند تحقق سبب الملك بل يبقى على مجرد الاحتمال ولا يثبت الحكم بالملك فلا يلزم القرعة شيء وإن كان موجودا وقت الأقرار كما إذا عين مسافرا صالح على ماسأى لكن بقي ههنا في القول الثاني أيضا وهو أن إذا حصل العلم بوجود البنين بالطريق الحكيم لا الحقيقي وقت بان وضعته لا كثر من ستة أشهر إلى سنتين وكانت معتدة قالوا يحكم حينئذ بثبوت النسب فيكون ذلك حكما بوجوده في البطن حين موت المورث أو الموصى ولا يخفى أن الحكم بثبوت النسب إنما يكون فيما إذا وقت لاقل من سنتين من وقت الفراق وهو لا يقتضي الحكم بوجوده في البطن حين موت المورث أو الموصى لجواز أن يكون وقت موت المورث أو الموصى أقل من سنتين ووقت الفراق أكثر من ذلك فلا يصح الحكم حينئذ بثبوت النسب فلنأمل (فإن جاءت به) أي إن جاءت فلا يتولد (ميتة فالمال الموصى) فيما إذا قال أوصي بفلان (والمورث) فيما إذا قال مات أوصي فوريته (حتى يقسم بين ورثته) أي يقسم المال بين ورثة كل واحد من الموصى والمورث (لأنه) أي لكان ما قاله (أقر في الحقيقة لهم) أي للموصى والمورث (وإنما ينتقل) منهما (إلى البنين بعد الولادة ولم ينتقل) إليهم لأنه مات قبل الولادة (ولو جاءت بولدين حين فالحال بينهما) نصفين كما ذكرنا أو اثنين وإن كان أحدهما ذكرنا والأخر في الوصية كذلك وفي الميراث يكون بينهما المذكور مثل حظ الاثنين كذا في الشرح قال بعض الفضلاء وهذا إذا لم يكن من أولادهم البتة لاصرحوا من أن ذكرهم وأنهم في الاشتقاق

وكذا إن جاءت ميتة فالمال الموصى والمورث يقسم بين ورثته لأن هذا الأقرار في الحقيقة لهما وإنما ينتقل إلى البنين بعد الولادة ولم ينتقل إلى البنين حين فالحال بينهما نصفين إن كان ذكرين أو اثنين وإن كان أحدهما ذكر والأخر أنثى في الوصية كذلك وفي الميراث كذلك مثل حظ الاثنين وإن كان السبب غير صالح

(قوله وفي الميراث المذكور مثل حظ الاثنين) أقول إذا لم يكن من أولادهم البتة لاصرحوا من أن ذكرهم وأنهم في الاشتقاق والقصة سواء

في الشركة (عليه) أي على الإقرار بسبب القارة ولم يحمل على الإقرار بفرض سبب التجارة كدين المهر وأرض
الجنابة حتى يؤخذ العبد المأذون في حال دفعه والشريك الآخر في الحال وفي الإقرار بدين المهر وأرض
الجنابة لا يؤخذ العبد المأذون في حال دفعه ولا الشريك الآخر إذا كذا في الميسر (فصير) أي فصيحة
المقر في ما إذا بهم بدلالة العرف (كما إذا صرح به) أي بسبب القارة ولو صرح به كمن فاسد كذا إذا بهم
قال في النهاية ولا يوجب ويصح ما ذكر في الكتاب والثاني ما ذكر في الفخيرة فقال إن هذا الإقرار
صدر من أهله لأنه وقد احتمل الجواز والفساد كما قلناه لأن وجهه على الجواز معتذر لأن الجواز هو وجه
الوصية والميراث والجمع بينهما معتذر وليس أحدهما بأن يعتبر بيبا أولى من الآخر فاعتذر الجمل
على الجواز فيحكم بالفساد وتظهر هذا ما قالوا فيمن اشترى عبدا بألف درهم فقبضه المشتري قبل نقد
الثمن ثم باعه المشتري بغير عدد آخر لمن البائع بألف وخمسة وبيعتهما على السواء كان البيع
في الشيء اشترى من البائع فاسد أو انحل الجواز لأن الجواز وجهين بأن يصرف إليه مثل الفتن أو أكثر
والجمع بينهما معتذر وليس أحدهما بأولى من الآخر فاعتذر الجمل على الجواز لحكم بالفساد لهذا
بمخلاف العبد المأذون إذا أقر حيث يجوز لأن الجواز جهة واحدة وهي القارة والفساد جهة واحدة
بمخلاف ما لو كان سبيبا يستقيم به وجوب المال للثمن ووصية أو ميراث لم يمت كان الإقرار صحيحا لأن جهة
الجواز متعينة وهي ما صرح به فكأن يحكم بما للجواز انتهى كلامه أقول الوجه الثاني ذكر في الفخيرة
منطوقه أما أولا فلا نال أن يكون كل واحد من الوصية والميراث وجهها صالحا لجواز الإقرار
للعمل مع تعذر الجمع بينهما لعدم تعين واحد منهما في صورة إلهام الإقرار به يقتضي تعذرا لجمل
على الجواز فيلزم الحكم بالفساد لا يكتفي في صحة الجمل على الجواز صلاح جهة ثامن الوجهين
المذكورين للجواز وإن لم يتعين خصوصية واحد منهما الأخرى أن جهاته تنقض المقر به لا تنقض
صحة الإقرار بالاتفاق فكيف يمتنع جهاته بسبب المقر به غاية الأمر أن يلزم للمقر بهان خصوصية
وجه من ذلك الوجهين كما يلزمه بيان خصوصية المقر به المجهول فمن يلزم الحكم بالفساد وأما
ثانياً فإلا ذلك الدليل منقوض بما إذا قلنا حل كل واحد على الفقه ولم يمت بين سبعة فإن هذا الإقرار بالدين
صحيح بخلاف ما مع أنه يحتمل الجواز وهو ظاهر والفساد بأن يكون بسبب غرر أو غش أو دم
أو منتهى فلا شك أن الجواز الدين أسبابا كمنعت معتذرة الاجتماع ليس أحدهما أولى من الآخر وأما
ثالثا فلا تنافي بين المذكورين فليس يتم لأن جهاته في مسألة بيع العبد المشتري مع عبدا آخر
من البائع ليست في السبب بل في قدر من العبد انتهى اشترى من البائع فلهما حازي ببيع وجهين بأن
يصرف إليه مثل الفتن الأول وبأن يصرف إليه أكثر من الفتن الأول ولم يتعين أحد ذلك الوجهين
بخصوصه وقت جهاته في نفسه وجهاته الفتن في البيع مقسمة فلا كلام بخلاف جهاته السبب في
الإقرار كالتحقق على أن تعطل فساد البيع في تلك المسئلة بما ذكر ليس يتم أيضا لأنه ينقض صحة
بيع عبدا آخره فإن جواز بيعه أو ضاوجهين بأن يصرف إليه ما من مثل الفتن الأول لا يمتد المشتري
من البائع أو ما من أن كثرته فانه إذا صرف إلى أحد العبدين شيء من الفتن السمي لهما يكون الباقي
منه مصر وفا إلى الآخر ضرورة تعدد وجه الجواز في أحدهما يقتضي تعدد وجه الجواز في الآخر أيضا
مع أن بيع عبدا آخره في المسئلة المذكورة ليس بفساد جافا وينقض أيضا صحة بيع العبدين جميعا
فيما إذا باع العبد المشتري بالبائع بعد نقد الفتن مع عبدا آخره من البائع بألف وخمسة فإن التعدد
المذكور يجري في هذه الصورة أيضا بغيره بل مع زيادة لا يجوز أن يصرف إلى العبد المشتري من
البائع في هذه الصورة أقل من الفتن الأول بخلاف الصورة الأولى فإذا في هذه الصورة وجه آخر للجواز

عليه فأخذه الشرع
الآخر والعبد في حاله
فصير بدلالة العرف
كأن صرح به

(قوله فصيحة بدلالة العرف
الخ) أقول ويمكن أن يقال
دلالة العرف فيما يتصور
فيه سببية التجارة وأما
فما نحن فيه فلا نسلم تلك
الدلالة على ما نل

لأن الأخبار القسح والأخبار لا يمتنع (ولزمه المال) لو جرد الصيغة المخرمة ولم تعد هذه الشرط الباطل والله أعلم

باب الاستثناء وما في معناه

قال (ومن استثنى متصلاً بقراره صرح الاستثناء ولزمه الباقي) لأن الاستثناء مع الجملة عبارة عن الباقي ولكن لا بد من الاتصال

(لأن الخبر القسح) أي لأجل الصنع (والأخبار يمتنع) أي لا يمتنع الصنع يعني أن الأقرار أخباراً والأخبار لا يمتنع القسح لأن الخبر أن كان صادقا فهو واجب العمل بما جازاه وألم يخفروا أن كان كذبا فهو واجب الرد لا يتغير باختباره وعدم اختياره وإنما تأثر اشتراط الخبر في العقود بتغيره بصفة العقود يتغير بمن له الخيارين نفسه وأما صفة الأقرار التي حكمها لزوم المقر به كإشارته بقوله (ولزمه المال) أي ولزم القدر المال الذي أقر به فلذا ذكر بقوله (لو جرد الصيغة المخرمة) وهي قوله

على وشهد ذلك (ولم يعد) أي الزوم وقيل أي الأخبار (بهذا الشرط الباطل) يعني شرط الخيار إذا تأثر الباطل ولأن الخبر في معنى التعليق بالشرط فمداخل عليه هو حكم العقود والأقرار لا يمتنع التعليق بالشرط فكذلك لا يمتنع اشتراط الأخبار لأن التعليق يدخل على أصواله بفتح كونه الكلام أقراراً والخيار يدخل على حكم السبب فإذا التفتي حكم الأقرار وهو الزوم كآل التعليق بالشرط يمنع وقوع الطلاق واشتراط الأخبار لا يمنع كذا في المبسوط وغيره قال في المحیط البرهان هذا إذا أقر بالمال مطلقاً ولم يبين السبب فأما إذا بين السبب بان قال لقفلان على أن أقدرهم من قرض أو غصب بعينه أو مسهلان أو دومة بعينه أو مسهلان على أي خياراً فإخبار باطل والمال لازم لأنه وإن بين السبب الآن اشتراط الأخبار فمابين من السبب لا يصح لأن سبب الوجوب أن كان استهلالاً كالأسماء لا بعد تحججه لا يمتنع القسح فلا يصح اشتراط أخباريه وإن كان قرضاً أو غصباً به أو دومة بعينه فكذلك لا يصح اشتراط أخباريه وإن كان فاعلاً للقسح بل لأن معنى القسح القرض من غير ضمان برعاً قبض فيتمسح العرض والغصب فلا يكون في اشتراط أخباراً فائدة ولو قال لقفلان على أن أقدرهم من قرض أو غصب على أن المقر بإخباره بذلك مجرده الله هذا الفصل في الأصل في جانب المقر اعتماد كوفي جانب المقر ولا شك أن المقر به المصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار نه في الحاصل بل يبي شراء بشرط الخيار وقد أنكر البيع الخيار ولا شك أنه يثبت معنى صدقة المقر في ذلك لأن هذا اشتراط الخيار في سبب الوجوب وهو الشراء واشتراط الخيار في الشراء مستقيم بخلاف ما إذا ذكر المال مطلقاً ولم يبين السبب لأن هنالك المال مشروط في الأقرار واشتراط الخيار في الأقرار لا يستقيم فإن كذبه المقر في الخيار فأذا دعوا أن يضمنه على الإخبار به كمجرده الله هذا الفصل في الأصل فالواجب أن لا تنفع بيته لأن البيعة إنما سمع إذا ثبتت على دعوى خصم ودعوى الخيار من المقر هنالك نص لمكان الماخضة أي هنا لفظ المحیط

باب الاستثناء وما في معناه

لما ذكره وجوب الأقرار بلا مغير شرع في بيان موجبه القسح وهو الاستثناء وما في معناه كونه مغيراً كالشرط وغيره لأن الأصل عدم التغير (قال) أي القسح في محضه (رس استثنى متصلاً بقراره) أي موصلاً بقراره لا مقصلاً عنه (صح الاستثناء ولزمه الباقي) أي الخبر المقر الباقي بعد التثنية (لأن الاستثناء مع الجملة) أي مع صدر الكلام (عبارة عن الباقي) فأن معنى قوله على عشرة الأواحد أي على تسعة لماعرف في الأصول (ولكن لا بد من الاتصال) لأن

لأن الأخبار القسح والأخبار لا يمتنع لأن الخبر أن كان صادقا بعباقته الواقع فلا يعتبر باختباره وعدم اختياره وإن كان كذبا لم يتغير باختباره وعدم اختياره وأما تأثره في العقود فتغير بصفة العقود يتغير بمن له الخيارين نفسه وأما صفة الأقرار التي حكمها لزوم المقر به كإشارته بقوله (ولزمه المال) أي ولزم القدر المال الذي أقر به فلذا ذكر بقوله (لو جرد الصيغة المخرمة) وهي قوله

باب الاستثناء وما في معناه

لما ذكره وجوب الأقرار بلا مغير شرع في بيان موجبه القسح وهو الاستثناء وما في معناه في كونه مغيراً وهو الشرط والاستثناء وهو الشرط والاستثناء استفعال من التثنية وهو الصرف وهو متصل وهو الإخراج والتكلم بالباقي ومنفصل وهو ما لا يصح إخراجاً (قال ومن استثنى متصلاً بقراره صرح الاستثناء ولزمه الباقي) أما لزوم الباقي فلأن الاستثناء مع الجملة أي الصدر عبارة عن الباقي لأن معنى قوله على عشرة الأواحد أي على تسعة لماعرف في الأصول وأما اشتراط الاتصال فأنه قول تاممة

العلماء ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهم ما جازوا لتأخير

وقد عرفنا أن أضافي الأصول ولا فصل بين كون المستحق أهلاً أو أكثر وهو أيضاً قول الأكثر وقال القراء استثنائه الأكثر لا يجوز لأن العرب لم يتكلم بنف والمثل (٣١٠) على جواز نفقة تعالى ثم قيل الأقل لا ينفعه وأنتص منه قليلاً وأورد عليه ما استثناه

الكل ما حصل لما ذكرنا
أنه تكلم بالحاصل بعد التثنية
ولاحصل بعد الكل فيكون
وجوبا والرجوع عن
الأفراد باطل موصولا كان
أو مفصلا فان استثنى
الجميع زومه الأقرار وبطل
الاستثناء وهذا إذا كان
الاستثناء مبين ذلك اللفظ
أما إذا كان بغير ذلك اللفظ
فله بصح حال المستثنى في
الباب الأول من إيمان
الزيادات استعمال الكل
من الكل إنما لا يصح إذا
كان المستثنى بغير ذلك
اللفظ أما إذا كان بغير ذلك
فيصح كما أن قال نسائي
طوائف الإنسانية لا يصح
الاستثناء وقولنا المرأة
وزينب وسعدا صحق أتى
على الكل صح قبل وتضييق
ذلك أن الاستثناء واقع
بغير اللفظ الأول أمكن
جمعه نكحها بالحاصل بعد
التثنية لأنه انحصار كالضرورة
عدمه كالحاصل لا لاسم
يرجع إلى اللفظ فيلتنظر
إلى ذات اللفظ أمكن أن
يجعل المستثنى بعض ما
يتناول المدرو لامتناع من
خارج بخلاف ما إذا كان
بغير ذلك اللفظ فإنه لا يمكن
جمعه نكحها بالحاصل
بعد التثنية فان قيل هذا

(وسواء استثنى الأقل أو الأكثر فإن استثنى الجميع لزومه الاقرار وبطل الاستثناء) لانه تكلم بالحاصل بعد
النسب ولا حاصل بعده فيكون رجوعا
الاستثناء بيان تقييد فصيح شرعا والاصل وهذا قول عامة العلماء ونسب عن ابن عباس رضي الله عنهما
جواز التأخير وقد عرف ذلك أيضا في الأصول (وسواء استثنى الأقل) أي الأقل من الباقي كما في قوله
فلان على ألف إلا اربعة (أو الاكثر) منه كما في قوله فلان على ألف الاستثناء يعني لأقل من
تكون المستثنى أقل أو أكثر وهو أيضا قول الأكثر وفي المنايا وقال القراء استثناء الأكثر لا يجوز
لان العروبة تكلم بذلك وفي معراج العبادية وقال القراء لا يجوز استثناء الأكثر من الأقل وعن أحمد
منه انتهى وفي الكافي وعن أبي يوسف وهو قول ما قاله القراء انه لا يصح استثناء الأكثر انتهى
وبواقفه ما ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في مسبو طبع حيث قال وما إذا قال فلان على ألف الا اربعة
وتجسد درهمًا فإن الاستثناء يصح ويكون عليه خبرون ودعوا وهذا عندنا وعند مالك والقراء وهو
اقول أي يوسف علي ما روی عنه في غرر رواه الاصول لا يصح استثناء الأكثر من الأقل لان المستثنى
أكثر من المستثنى منه انتهى قال جماعة من الشراح والقبيل على جواز ذلك عندنا قوله تعالى في قم
الليل الا لظلمة نصفه وانقص منه قليلا وادخله اقول في كون هذا الآية الكريمة على ليل جواز
استثناء الا لظلمة لان صاحب التفسير قال في تفسيره ان نصفه يدل من الليل والليل استثناء من
النصف كله قال قم أقل من نصف الليل ثم قال وان شئت جعلت نصفه من ليل فليقل على كلا الوجهين
ليكن الاستثناء مذکور من قبل استثناء الأكثر ما على الوجه الاول فلان المستثنى لا يكون حينئذ
قدرا معنًا مخصوصا حتى يحكم بأنه أكثر من الباقي ثم يسمي جثته أقل من النصف لكن يجوز ان
يكون ذلك أقل من الباقي أيضا ما على الوجه الثاني فلان المستثنى يكون حينئذ هو الصغرى الاكثر
والمدى جواز استثناء الأكثر الاظهر في الاستدلال عليه ما ذكر في كثير من الشروح وهو ان طريق
صفة الاستثناء ان يجعل عبارة عما هو الاكثر والمستثنى ولا فرق في ذلك بين استثناء الأقل والأكثر وعدم
تكلم العرب به بل يمنع منه هذا كل من وافق الفطر قسمه الا يرى ان استثناء الكثير تكلم به العرب
وكان صحاح واقفه ما ذكر صاحب البدائع حيث قال وأما استثناء الكثير من القليل بان قال فلان
على عشرة دراهم الا اربعة فارتق ظاهر الرواية ويزيده درهم الامروءى عن أبي يوسف انه لا يصح وعليه
الضروة والصحاح جواز ظاهر الرواية لان المنقول عن ائمة الفقه ان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية
وهذا المعنى كما يوجد في استثناء القليل من الكثير ويصدق استثناء الكثير من القليل الا ان هذا
النوع من الاستثناء غير مخصص عند أهل الفقه لانهم اختلفوا في الاستثناء خارجا الى استثناء
القليل ومثل هذا القليل يندرج في مظنة التدرع فلا حاجة الى استدراكه لكنه يقع الوقوع في الجلة
فصيح انتهى كلامه ثم ان جواز استثناء الأكثر دليل لا أخوف منه كما ان صاحبنا في مختصره من أصول
الفقه وهو قوله تعالى ان عبادي ليس اعلمهم سلطان الامن استعمل من القانون فان القانون ان أكثر
دليل قوله تعالى وما أكثر الناس ولو سمعتم عشرين (هنا مستثنى الجميع) أي الكل بان قال فلان
على ألف درهم الا اربعة (لزمه الاقرار) أي أكثر من الجميع ما قرره (وبطل الاستثناء) أي
باطل ما ذكر في صفة الاستثناء (لانه) أي لان الاستثناء (تكلم بالحاصل بعد التثنية) أي بالباقي
بعد التثنية (لا حاصل بعده) أي ولا باقيا بعد استثناء الجميع فمحقق معنى الاستثناء (فيكون جوازا)

ترجم جميع جاب اللفظ على المعنى، وهذا المعنى رأسا فوجه ذلك أحسن بان الاستثناء تصريف لفظى الأترى أم أنا قال أنت أى

(قوله تعالى قم اليل الاقربا نصفه) اقول قوله نصفه بدل من قليلا

أى فيكون ما ذكر في صورة الاستثناء بطواعي الأقرار لا محالة لا استثناء حقيقيا والرجوع عن
الأقرار في حقوق العباد باطل وإن كان موصولا لأنه انما يصح موصولا ما يكون فيه معنى السان لا دل
كلامه والأبطال ليس من البان في شيء كذا في البسوط وغيره قال في غاية البيان وكذلك إذا استثنى
أكثر من الالف لأنه لم يجز استثناء الالف من الالف فلان لا يجوز استثناء الالف من الالف الأولى قال
المصنف (وقدم الوجه في الطلاق) أى في فصل الاستثناء من كتاب الطلاق اعلم أن هذا الذى ذكره
فما إذا كان المستثنى من جنس لفظ المستثنى منه وأما إذا كان من غير جنسه صح الاستثناء وإن أتى
على جميع المستثنى منه نحو أن يقول نسائي طوائى الأول لا وليس له نساء الأول لا يصح الاستثناء
ولم يطلق واحد منهن ولو قال نسائي طوائى الإنسان لم يصح الاستثناء لظن كلهم وكذا لو قال
عبيدى أحرار العبيدى لم يصح الاستثناء وعتقوا كلهم ولو قال عبيدى أحرار الأول لا وليس له عبيد
غير هؤلاء لم يعنى واحد منهم وكذلك لو قال أوصيت بثلث مالى ألف درهم ومات وثلث ماله ألف
درهم صح الاستثناء وبطلت الوصية ولو قال أوصيت بثلث مالى فلان الثلث مالى كان للوصى له ثلث
ماله ولا يصح الاستثناء كذا فى شرح الطحاوى وقد أقصم المصنف عن هذا فى الباب الأول من
أعيان الزادات سمى قال استثناء الكل من الكل انما لا يصح إذا كان استثناء بعض ذلك لفظ أما
إذا كان بغير ذلك اللفظ فيصح كما إذا قال نسائي طوائى الإنسان لا يصح الاستثناء ولو قال لا امرؤ نيب
ومعنى أتى على الكل صح انتهى وقال صاحب النهاية بعد نقل ذلك هنا وهذا الفقه وهو أن
الاستثناء قصر لفظى فيبقى على جهة اللفظ لا على جهة الحكم الأرى أنه إذا قال لأمراة أنت طائى
ست طلائى الأربى يصح الاستثناء حتى يقع تطلقان وإن كانت الست لأمراة لم يكن طائى
الحكم لأن الطلاق لا مزيد له على الثلاث ومع هذا لا يصح كاهه قال أنت طائى ثلاثا لا الأربى بل إذا ذكرنا
أن جهة الاستثناء تتبع جهة اللفظ دون الحكم وتحققه هو أن الاستثناء حتى وقع بغير اللفظ الأول
فهو يصلح لإخراج بعض ما تناوله صدر الكلام أو لتكميل الحاصل بعد التثنية لأنه انما صار كلاً
ضرورة عدم ملكه لتمامه لا لمرير جمع إلى ذات اللفظ وتصوير أن يدخل في ملكه غير هذا الجوارى
أو العبد وإذا كان كذلك صح الاستثناء بخلاف ما إذا وقع الاستثناء بعد ذلك اللفظ لأنه لا يصلح لإخراج
بعض ما تناوله ولا لتكميل الحاصل بعد التثنية لم يصح الاستثناء انتهى كلامه واتفق أثره صاحب
الكفاية فى بيان الفقه والتحقيق بغير بزه وصاحب العناية أيضاً ولكن بتفسير أسلوب بزه
أقول التحقيق الذى ذكره مما لا يسجد لفظ المصنف فى الزادات لأن قولهم أن الاستثناء حتى وقع
بغير اللفظ الأول فهو يصلح لإخراج بعض ما تناوله صدر الكلام أو لتكميل الحاصل بعد التثنية انما
يبنى عند كون غير اللفظ الأول أخص من اللفظ الأول بحسب المفهوم وأما عند كونهما ماله
بحسب المفهوم كقولنا نسائي كذا الإحلائي أو الأزاوي أو كونه أعم منه بحسبه كقولنا هؤلاء
طوائى الإنسان فلا يبنى ذلك قطعا وقول المصنف فى الزادات أما إذا كان بغير ذلك اللفظ فيصح
بناؤه ما كان مساوياً له وما كان أعم منه أيضاً لأن كل واحد منهما غير ذلك اللفظ لا عينه فيبقى
أن يصح الاستثناء منهما أيضاً وليس الأمر كذلك كما صرح به قال فى التوضيح بعد أن قال الاستثناء
المستغرق باطل وأما ما نسبوه بلفظه أو بما ياء أو نحو عبيدى أحرار العبيدى أو ألعما ألبكى
لكن إن استثنى لفظاً يكون أخص منه فى المفهوم لكن فى الوجود ياء أو نحو عبيدى أحرار
الأول لا ولا عبيد فسرهم انتهى وقال بعض الأفاضل فى أصوله أن قال الاستثناء المستغرق باطل
بالافتقار وقال شيخنا هذا إذا كان بلفظه نحو نسائي طوائى الإنسان أو عبيداً أو نحو نسائي

طائى ست تطلقان لا
أربى يصح الاستثناء ووقع
تطلقان وإن كان الست
لاصح لها من حيث الحكم
لأن الطلاق لا يزيد على
الثلاث ومع هذا لا يصح كاهه
قال أنت طائى ثلاثاً لا
أربى كان اعتبارها أولى

(ولو قاله على مائة درهم الا ديناراً أو الاقضية حنطه كرمه مائة درهم الا قيمة الدينار أو القفيز) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (ولو قاله على مائة درهم الأوبال يصح الاستثناء وقال محمد لا يصح فيها) وقال الشافعي يصح فيها لمحمد أن الاستثناء ما ولا يدخل تحت القبط وهذا لا يتحقق في خلاف الجلس والشافعي أنهما بعد اجسام من حيث المالية

طوال الأحمال أي أو بأعم منه وإن استثنى بلفظ يكون أخص منه في المفهوم يصح وإن كان يساو به في الوجود نحو نسائي طوالق الأرنب وعند بكر بن عروبة وأولاده ولا سيما سواه حتى لا تطلق واحدة ممنهن انتهى كلامه وقد ذكرناه بامر فتلحق غاية البيان عدم صحة الاستثناء فيما إذا كان المستثنى أكثر من المستثنى منه أي أعم منه (ولو قاله على مائة درهم الا ديناراً أو الاقضية حنطه كرمه مائة درهم الا قيمة الدينار أو القفيز) هذا لفظ القدر في محضه يعني يصح الاستثناء ويطرح من المائة قيمة الدينار أو قيمة القفيز والحنطه قال المصنف (وهذا) أي الحكم المذكور (عند أبي حنيفة وأبي يوسف) استثنائاً (ولو قاله على مائة) أي مائة درهم (الأوبال يصح الاستثناء) قياساً واستقصاءً باتفاق أصحابنا (وقال محمد لا يصح فيها) أي في الوجهين وهو القياس وبه قال زفر وأحمد (وقال الشافعي يصح فيها) أي في الوجهين وبه قال مالك (لمحمد أن الاستثناء ما ولا يدخل تحت القبط) يعني أن الاستثناء تصرف في القبط وهو استخراج بعض مائته وصدور الكلام على معنى أنه لو لا الاستثناء كان المستثنى داخل تحت صدور الكلام (وهذا) المعنى (لا يتحقق في خلاف الجلس) أي في استثناءه خلاف الجلس وإطلاق الاستثناء على المقطع بطريق الجاز (والشافعي أنهما) أن المستثنى والمستثنى منه (أشياء جنس من حيث المالية) يعني أن الشرط اتحاد الجنس وهو موجود من حيث المالية فالتنوع المانع بعد تحقق مقتضى وهو التصرف اللفظي قال في الكافي والكلام مع الشافعي بناء على الاختلاف في كيفية عمل الاستثناء فعنده الاستثناء مجتمع الحكم بطريق المعارضة أي إعماله منع ثبوت الحكم في المستثنى فليل معارض كدليل الخصوص في العلم بقدر قوله لفلان على عشرة أدرهم فإنه ليس على عدم لزوم الدرهم كدليل المعارض لاول كلامه لانه لا يبرأ الاستثناء كأنه لم يتكلم به لأن أهل اللغة أطيعوا وان الاستثناء من الشيء إثبات ومن الإثبات في هذا إجماع منهم أن الاستثناء حكم يعارض به حكم الصدور لأن كلمة الشهادة كلمة توحيد بالاتفاق فالو لم يكن للاستثناء حكم فساد حكم الصدور كان هذا اتفاقاً لا توحيداً فثبت هذا الأصل فقال العمل بالدليل المعارض واجب بحسب الامكان وقد أمكن هنا الجائز من حيث المالية نوعاً فالاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى فيصير كالتكلم بعملاء المستثنى ويخرج كلامه في القدر المستثنى من أن يكون إيجاباً لقوله تعالى قلبت فيه ألف سنة الأربعين عاماً وامتناع ثبوت الحكم لقيام الدليل المعارض بكونه في الإيجاب لاقبال الأخبار وقد قال أهل اللغة طاعة أن الاستثناء استقراح وتكلم بالثاني بعد التثنية تجمع بين القولين وتقول أنه استقراح وتكلم لثاني موضع ثابت وثني بإشارته واختياراً لثاني في كلفاً توحيداً وإشارة إلى قصدنا لأن المقصود ذلك الكفار بقرن به لأنهم بشر كونهم غيره قال الله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله فإذا ثبت هذا الأصل فنقول إلح وصل صاحب النهاية هذا المسلك في حل هذا الغامض لأنه قال في أثناء تقرير كلام الشافعي بعد قوله يجب العمل بالدليل المعارض بحسب الامكان فإن كان المستثنى من جنس المستثنى منه كان الدليل المعارض في العين فيمتنع العمل بقدره وإن لم يكن من جنسه كان الدليل لمعارض باعتبار القيمة فيمتنع ثبوت الحكم بقدر قيمة المستثنى وقد اتفقوا أثره بعض الشراح وقال صلب الغاية وكلام المصنف يفتري يشير إلى أن الجائز بين المستثنى والمستثنى منه شرط عند الشافعي أيضاً وهو الحذف وقرئ بالشارحون كلامه على أنه ليس بشرط بناء

ولو قاله على مائة درهم الا ديناراً أو الاقضية حنطه
صح عند أبي حنيفة وأبي
يوسف ولزمه مائة الاقضية
الدينار أو القفيز خلافاً لمحمد
ولو قاله على مائة الأوبال
يصح عندنا خلافاً للشافعي
وقوله (فيها) أي في قول
محمد والشافعي يعود إلى
المقدر وغيره لأن الكلام
السابق يشتمل على الدينار
والقفيز وذلك مقدور على
الثوب وهو غير مقدر
لمحمد أن الاستثناء خارج
ما ولا يدخل تحت القبط
وبذلك لا يتحقق في خلاف
الجلس وهذا هو القياس
والشافعي أن الشرط اتحاد
الجنس وهو موجود من
حيث المالية فالتنوع المانع
بعد تحقق مقتضى وهو
التصرف اللفظي وكلام
المصنف

(قال المصنف حل تحت
الفتن) أقول فاعل دخل
ضمير المستثنى المفهوم من
الاستثناء فيكون المرجع
حكمياً ويجوز أن يعود إلى
الاستثناء مراد به المستثنى
على طريقة الاستخدام

كلامه على أنها ليست بشرط بتاعلي أن الاستثناء عنده يعارض العسدر وليس من شرطه المجانسة وليس يصحح لانه يقول بالأخراج بعد الدخول بطريق المعارضة ونحن نقول بان الاستثناء ليد أن العسدر لم يتناول المستقي فهو أحوج إلى اثبات المجانسة لأجل الدخول من انتهى كلامه أقول لم يقل أحد من الشارحين بان المجانسة بين المستقي والمستقي منه ليست بشرط عند الشافعي سوى صاحب القاية فإنه قال خلاف الشافعي لأن الاستثناء كلام آخر يعارض الصدر بحكمه وليس من شرطه المجانسة ألا ترى إلى قوله

وبلغتليس بها أنيس * إلا العاقر والأليس

قد استثنى من خلاف الجنس انتهى وأما ما قاله صاحب القاية ومن تبعه من أن كان المستقي من جنس المستقي منه كان القليل المعارض في العين وإن لم يكن من جنسه كان القليل المعارض باعتبار القيمة فليس بدال على ذلك لأن الراد بطريق في قوله إن كان للمستقي من جنس المستقي منه كان القليل المعارض في العين ما هو جنس صورة ومعنى لا مطلق الجنس اشتمل لما هو جنس معنى فقط والألم يتم قولهم كان القليل المعارض في العين كالأبني على التامل فكان الراد بالجنس في قولهم وإن لم يكن من جنسه ما هو جنس صورة ومعنى أيضا فهو منه انتفاء المجانسة بهذا المعنى في بعض مواد الاستثناء وهذا لا ينافي كون المجانسة في الجملة شرطاً عند الشافعي أيضاً في جميع مواد الاستثناء كما بين الدرهم والثوب من حيث المبالغة فقوله الشارح الأكمل قرر الشارحون كلامه على أنها ليست بشرط ليس تمام (ولهما) أي لا يشترط وأن يوصف (إن المجانسة في الأول) أي في الوجه الأول وهو قوله هل مائة درهم الأديار والأقصر خبطة (قائمة من حيث لقينة) يعني أن شرط الاستثناء المتصل المجانسة وهي في الوجه الأول قائمة من حيث القينة دون الوجه الثاني وهو قوله هل مائة درهم الأديار قال في العناية وتحقيقه أن عدم تناول الدرهم غيرها لفظاً لا يرتاب فيه أحد وأما الكلام في تناولها أنه حكمها لفظاً لا يتناولها ما كان على أحد أوصافها لا وهو القينة وهو الداني والمقدورات والعدد المتقارب (أما الدينار وظاهر) يعني أمثليات المجانسة من حيث القينة في صورة استثناء الدينار في الوجه الأول فظاهر لأن كلام الدينار والدرهم من جنس الأثمان من حيث الذات فلا شبهة (والمكيل والموزون أوصافهما أثمان) يعني وأما ثبوت المجانسة من حيث القينة في صورة استثناء القنز حنطة في الوجه الأول فلا نكير والمكيل والموزون أوصافهما أثمان توضحه أن الكيسلات والموزونات أثمان بأوصافهما وإن لم تكن أثماناً من حيث الذات حتى لو عرفت في العقد تعلق المقدب بغيرها إلا أنها إذا وصفت ثبتت في الذمة حالاً وموئلاً يجوز الاستقراض بها فكذلك في حكم الثبوت في الذمة بكس واحد معني وإن كانت أثماناً مسورة ولأنه متناصراً معناه وكلمه بالقي معنى في صورة لا تكلم بالذمة صورة كذا في الكافي والشرح (أما الثوب) في الوجه الثاني (فليس بشرط) أي لا ذات ولا وصفا (ولهذا) يجب مطلق عقد المعاوضة) بل ثبت لملا أو ملاه يعني السلم كالبيع بتياب موصوفة مؤجلاً لم يكن استثناء ومن الدرهم استقراضاً بصورة ولا معنى لكان بلا (وما يكون غناصل مقدراً) بكسر الدال على صيغة لم الضاعل (الدرهم) أي لما دخل تحت المستقي من الدرهم لحصول المجانسة بينهما ثم إذا في (حصاة) وهو (حصاة) من الدرهم (تجتمعه) صار تدبير الكلام معنى مائة قدوة في المستقي وفي (خبرة) من الصلابة (يخرج) في قوله المستقي

ولهما أن المجانسة في الأول ثابتة من حيث القينة وهذا في الدينار وظاهر والمكيل والموزون أوصافهما أثماناً ما الثوب فليس بغير أصلاً ولهذا لا يجب مطلق عقد المعاوضة وما يكون غناصل مقدراً بالدرهم فصار بقدره مستثنى من الدرهم على أن الاستثناء عنده يعارض الصدر وليس من شرطه المجانسة وليس يصحح لانه يقول بالأخراج بعد الدخول بطريق المعارضة ونحن نقول بان الاستثناء ليد أن العسدر لم يتناول المستقي فهو أحوج إلى اثبات المجانسة لأجل الدخول من انتهى كلامه أقول لم يقل أحد من الشارحين بان المجانسة بين المستقي والمستقي منه ليست بشرط عند الشافعي سوى صاحب القاية فإنه قال خلاف الشافعي لأن الاستثناء كلام آخر يعارض الصدر بحكمه وليس من شرطه المجانسة ألا ترى إلى قوله

وبلغتليس بها أنيس * إلا العاقر والأليس

قد استثنى من خلاف الجنس انتهى وأما ما قاله صاحب القاية ومن تبعه من أن كان المستقي من جنس المستقي منه كان القليل المعارض في العين وإن لم يكن من جنسه كان القليل المعارض باعتبار القيمة فليس بدال على ذلك لأن الراد بطريق في قوله إن كان للمستقي من جنس المستقي منه كان القليل المعارض في العين ما هو جنس صورة ومعنى لا مطلق الجنس اشتمل لما هو جنس معنى فقط والألم يتم قولهم كان القليل المعارض في العين كالأبني على التامل فكان الراد بالجنس في قولهم وإن لم يكن من جنسه ما هو جنس صورة ومعنى أيضا فهو منه انتفاء المجانسة بهذا المعنى في بعض مواد الاستثناء وهذا لا ينافي كون المجانسة في الجملة شرطاً عند الشافعي أيضاً في جميع مواد الاستثناء كما بين الدرهم والثوب من حيث المبالغة فقوله الشارح الأكمل قرر الشارحون كلامه على أنها ليست بشرط ليس تمام (ولهما) أي لا يشترط وأن يوصف (إن المجانسة في الأول) أي في الوجه الأول وهو قوله هل مائة درهم الأديار والأقصر خبطة (قائمة من حيث لقينة) يعني أن شرط الاستثناء المتصل المجانسة وهي في الوجه الأول قائمة من حيث القينة دون الوجه الثاني وهو قوله هل مائة درهم الأديار قال في العناية وتحقيقه أن عدم تناول الدرهم غيرها لفظاً لا يرتاب فيه أحد وأما الكلام في تناولها أنه حكمها لفظاً لا يتناولها ما كان على أحد أوصافها لا وهو القينة وهو الداني والمقدورات والعدد المتقارب (أما الدينار وظاهر) يعني أمثليات المجانسة من حيث القينة في صورة استثناء الدينار في الوجه الأول فظاهر لأن كلام الدينار والدرهم من جنس الأثمان من حيث الذات فلا شبهة (والمكيل والموزون أوصافهما أثمان) يعني وأما ثبوت المجانسة من حيث القينة في صورة استثناء القنز حنطة في الوجه الأول فلا نكير والمكيل والموزون أوصافهما أثمان توضحه أن الكيسلات والموزونات أثمان بأوصافهما وإن لم تكن أثماناً من حيث الذات حتى لو عرفت في العقد تعلق المقدب بغيرها إلا أنها إذا وصفت ثبتت في الذمة حالاً وموئلاً يجوز الاستقراض بها فكذلك في حكم الثبوت في الذمة بكس واحد معني وإن كانت أثماناً مسورة ولأنه متناصراً معناه وكلمه بالقي معنى في صورة لا تكلم بالذمة صورة كذا في الكافي والشرح (أما الثوب) في الوجه الثاني (فليس بشرط) أي لا ذات ولا وصفا (ولهذا) يجب مطلق عقد المعاوضة) بل ثبت لملا أو ملاه يعني السلم كالبيع بتياب موصوفة مؤجلاً لم يكن استثناء ومن الدرهم استقراضاً بصورة ولا معنى لكان بلا (وما يكون غناصل مقدراً) بكسر الدال على صيغة لم الضاعل (الدرهم) أي لما دخل تحت المستقي من الدرهم لحصول المجانسة بينهما ثم إذا في (حصاة) وهو (حصاة) من الدرهم (تجتمعه) صار تدبير الكلام معنى مائة قدوة في المستقي وفي (خبرة) من الصلابة (يخرج) في قوله المستقي

للدراهم لعدم الجانسة
ففي الاستثناء من الدراهم
بجهولا وجهالة المستثنى
توجب جهالة المستثنى
منه فلا يصلح الاستثناء
ولقائل أن يقول ما ليس
بشئ لا يصلح مقدرا من
حيث اللفظ أو القصة
والأول مسلم وليس الكلام
فيه والثاني ممنوع فان
المقدرات تقدر الدراهم
من حيث القيمة واللبواب
أن التقدير الاستثنائي
يقضي حقيقة التجانس
أو معناه عباد كزمان حيث
أخص الأوصاف استحصانا
فلا بد من تقدير التجانس
ثم المصير إلى التعمق وليس
ذلك في غير المقدرات قال
(ومن أقر بحق وقال أن
شاه الله الحق) ومن قال
لفلان على مائة درهم أن
شاه الله بلزمه الاقرار
لان الاستثناء بشئ الله
أما ابطال كاهو مذهب أبي
يوسف أو هو تعليق كاهو
مذهب محمد وغرة الخلفاء
تظهر فيما إذا قدم المشبهة
فقال إن شاء الله أنت طالق
عند أبي يوسف لا يقع
الطلاق لأنه ابطال وعند
محمد يقع لأنه تعليق فإذا
قدم الشرط ولم يذ كر سوف
الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق
من غير شرط فوقع وكيفما
كان لم يلزمه الاقرار لأنه

عن المقر به وان كانت قيمة المستثنى تستغرق ما قر به لا يلزمه شئ (وما لا يكون عملا يصلح مقدرا)
للدراهم لعدم الجانسة (ففي الاستثناء من الدراهم بجهولا) وفي بعض النسخ بقي المستثنى من الدراهم
بجهولا (ولا يصح) أي الاستثناء بخبر على السيل ولا يمنع به جهة الاقرار لما قرر أن جهالة القر به لا تمنع
جهة الاقرار ولكن جهالة المستثنى مع جهة الاستثناء لان جهالة المستثنى نورث جهالة في المستثنى منه
ففي المقر بجهولا كذا في النهاية ومعراج الدراية قال في العناية ولقائل أن يقول ما ليس بشئ
لا يصلح أن يكون مقدرا من حيث اللفظ ومن حيث القيمة الأول مسلم وليس الكلام فيه والثاني ممنوع
فان المقدرات تقدر الدراهم من حيث القيمة واللبواب أن التقدير الاستثنائي يقضي حقيقة
التجانس أو معناه عباد كزمان حيث أخص الأوصاف استحصانا فلا بد من تقدير التجانس ثم المصير إلى
القيمة وليس ذلك في غير المقدرات انتهى أقول بقي هنا كلام آخر وهو أنهم مصرحون بأن ما يكون غنا
بوصفه كالكيل والموزون أعيا يكون غنا واجبا للقيمة بسبب الوصف كالخطة الريعية وانظر بقية
الاسباب الذات والعين حق أو عين تتعلق العقد بعينه فيكون بيع مقايضة ولا يجب في القيمة ولو وصف
ولم يعم صراحه حكم الدينار والدراهم فيجب في القيمة فالظاهر أن مثل هذا انما يصلح أن تكون مقدرا
للدراهم اذا كان موصوفا لا مطلقا وفي مستثناهم لم يوصف فقير خبطة بشئ فلا يصلح أن يكون مقدرا
للدراهم فيبقى المستثنى من الدراهم بجهولا في هذا الوجه أيضا فيبقى أن لا يصلح الاستثناء في قوله الا
فقير خبطة فليتأمل في الجواب (قال) أي القدوري في حتمه (ومن أقر بحق وقال أن شاء الله
متصلا باقراره بلزمه الاقرار) قال في الباب الأول من اقرار المبسوط ولولا غصبتك هذا العبد أفسان
شاطقه لم يلزمه شئ استحصانا وفي الباب الثاني من اقراره المبسوط قال لا بد من الاستثناء بمنزلة كذا الشرط وذلك انما
يصح في الأشخاص دون الأخبارات ولكن استحسن لان الاستثناء يخرج الكلام من أن يكون عزيمة
لأن يكون في معنى الشرط فان الله تعالى أخبر عن موسى عليه السلام حيث قال سبحانه إن شاء الله
صاير أولي يسير ولم يعاتب على ذلك والوالو عن الانبياء كالمهم من غيرهم فعمل على أن الاستثناء
يخرج الكلام من أن يكون عزيمة وقار صلى الله عليه وسلم من استثنى له شيئا ولا اقرار لا يكون
مراعاة الكلام هو عزمه على العمل بالاستثناء اذا كان موصولا بالكلام لا اذا كان مفصلا عنه ولا عنه
فان المفصول بمنزلة التسع والتبديل والمقر لا على ذلك في اقراره فكذلك الاستثناء المفصول وهذا
بخلاف الرجوع عن الاقرار فانه لا يصلح وان كان موصولا لان الرجوع عنه في ما أنشئه فكان
تناقصا منه والتناقص لا يصلح مفصلا عن موصولا ما هذا في بيان تفسيره وبيان التغيير
يصح موصولا لا مفصولا بمنزلة التعليق بالشرط انتهى ما في المبسوط قال المحقق في تعليق مسئلة
الكاتب (لان الاستثناء بشئ الله اما ابطال) كاهو مذهب أبي يوسف (أو تعليق) كاهو مذهب
محمد كذا في الامام فاضلان في طلاق الجامع الكبير واختاره بعض شراح هذا الكتاب وقيل
الاختلاف على العكس كاد كرى طلاق الفتاوى السعدي والتمه واختاره بعض آخر من شراح هذا
الكتاب وغرة الخلفاء تظهر كاهو اذا قدم المشبهة فقال إن شاء الله أنت طالق عندهم فان ابطال
لاصح الطلاق و قد سدر قال الله تعالى لم يبق يقع لانه فاعلم الشرط ولم يذ كر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي
الطلاق من عهده ما في قوله وكيفما تلازمه الاقرار كاهو المصنف بقوله (فان كان الاول)

فقد بطل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط لان الاقرار اخبار عام سابق والتعليق انما يكون بالنسبة الى المستقبل وبينهما منافاة واما لانه شرط لا يوقف عليه والتعليق بمغيب صحيح وقد تقدم في الطلاق بخلاف ما اذا قلنا لفلان على مائة درهم اذا مت واذا جازع رأس الشهر واذا أظفر الناس لانه ليس بتعليق بل هو بيان المستفيكون ذلك منه دعوى الاجل الى الوقت المذكور حتى لو كتب المقر في الاجل كان المال حالا عندنا كما تقدم (٣١٥) قال (ومن أقر بدار واستثنى

بنائه لنفسه الخ) ومن قال هذه الدار لفلان الانشاء فانما للمقره الدار والبناء لان البناء لم يتناول له الدار مقصودا والاستثناء لبيان أن المستثنى من متناول لفظة المستثنى منه مقصودا ولم يدخل تحته فالبناء لا يكون مستثنى أما أن لفظة الدار لم يتناول البناء مقصودا فلا يدخل فيه تبعا ولهذا الواضح البناء قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابله بل يصير للمشتري وأما أن الاستثناء لبيان ذلك فلا نه تصرف لغتلي وقد تقدم ذلك

قال المصنف اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط أقول في الكافي وكان ينبغي أن يجب المال كما في شرط اختيار الا أن التعليق يدخل على اصل السبب فيمتنع كون الكلام اقترارا والميل يدخل على حكم السبب فاذا التفت

لغاير في حكم الاقرار بناء على السبب انه وفيه

فقد بطل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط ولانه شرط لا يوقف عليه كذا في الطلاق بخلاف ما اذا قلنا لفلان على مائة درهم اذا مت واذا جازع رأس الشهر واذا أظفر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تأجيلا لا تعليقا حتى لو كتب المقر في الاجل يكون المال حالا قال (ومن أقر بدار واستثنى بنائه لنفسه فلمقره الدار والبناء) لان البناء داخل في هذا الاقرار بمعنى الالتفات والاستثناء تصرف في الموقوف

وهو الابطال (فقد بطل وان كان الثاني) وهو التعليق (فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط) لان الاقرار اخبار عام سابق والتعليق انما يكون بالنسبة الى المستقبل وبينهما منافاة ولانه اخبار متعددين الصدق والكذب فان كان صدقا فلا يصير كذا بفوات الشرط وان كان كذبا لا يصير صدقا وجود الشرط فلغا عليه بالشرط (أو لا بشرط لا يوقف عليه) أي لا يطلع عليه فان وقع مشيئة الله تعالى عملا لا يصدق عليه أحد والتعليق بما لا يوقف عليه غير صحيح لانه يكون انعداماً من الاصل (كما ذكرنا في الطلاق) أي في فصل الاستثناء من كتاب الطلاق ووقال لفلان على ألف ان شافلان فقال فلان قد شئت فهذا اقرار باطل لانه علقه بشرط في وجوده وخطر والاقرار لا يحتمل التعليق بالخطر لان التعليق بما فيه خطر عين والاقرار لا يعلق به ولاه اخبار متعددين الصدق والكذب فان كان صدقا فلا يصير كذا بفوات الشرط وان كان كذبا لا يصير صدقا وجود الشرط فلا يلحق التعليق به أصلاً انما التعليق بما هو واجب لئلا يشبهه أنه ليس باقاع عالم وجود الشرط وكذلك كل اقرار علق بالشرط أو بالخطر محذور لانه دخلت الدار أو اذن مطرت السماء وان هبت الريح أو ان قضى الله تعالى أو ان أراد أو مرضه أو أسيه أو فقده أو يصر ما وان بشرت ولها وان أصب ما أو ان كان كذلك أو ان كان حقا فهذا كله مبطل للاقرار اذا وصله بالكلام لعني الذي ذكرنا كذا في النهاية متعللا عن المسوط وفي فاه البيان تصلا عن شرح الكافي لما تم الشهيد (بخلاف ما اذا قلنا لفلان على مائة درهم اذا مت واذا جازع رأس الشهر واذا أظفر الناس لانه في معنى بيان المدة) وذلك من حيث عرف لان اساس يعتادون بذكر هذه الاشياء محل الاجل فحسب لان الدين المؤجل يصير حالا بالموت ويحيى رأس الشهر والفطر من أجل الناس فتركت الحنفية لعرف (فيكون تأجيلا) أي فيكون بذكر هذه الاشياء منه تأجيلا أي دعوى الاجل الى الاوقات المذكورة (لا تعلما) أي لا يكون تعليقا بالشرط (حتى لو كتب المقر في الاجل يكون المال حالا) لا يدعوى الاجل من المقر غير مقبولة عندنا لان يشبهه بالنية أو بصدقه المقر كما تقدم (قال) أي القدر وري في محتمره (ومن أقر بدار واستثنى بنائه لنفسه) بان قال هذه الدار لفلان الانشاء (فلمقره الدار والبناء لان البناء داخل في هذا الاقرار معنى) أي تجا (اللفظ) أي لا مقصودا باللفظ لان البناء موقوف في الدار والوصف يدخل تبعا لصدقه ولهذا الواضح البناء قبل القبض في بيع الدار لا يسقط شيء من الثمن بمقابله بل يتغير للمشتري (والاستثناء تصرف في الموقوف) يجعل الموقوف عترة مستثنى مما لا يتناول له لا يتحقق فيه عمل الاستثناء كذا قالوا أقول هذا وان كان موقفا لذكره المصنف وغيره من كتاب الامعان من

شئ (قوله لان البناء الى قوله لبيان المستثنى الخ) أقول بوقوله لبيان المستثنى مع بحث قول قد كتب في هامش الكتاب في هذا المقام من خط المؤلف ما هو موزع وتلخيص الحجة أن البناء ههنا ليس متناول الموقوف والمتناول لفظ ينتج أن البناء ليس مستثنى اه والظاهر الموافق للشرح أن يقال فليصحبها البناء داخل في الدار معنى وكل ما هو داخل في الشيء معنى لا يصح استثنائه منه

بمختلف ما اذا قال الاثنتا عشرة او اربع عشرة الفلان
 الدارلى والارض فلان
 حيث كانا للقرية لان الاقرار
 بالارض لاصانها اقرار
 بالبناء كالقرار بالارض
 هذه المسائل يخرج على
 اصلين احدهما ان الاقرار
 بعد الدعوى صحيح دون
 العكس والثاني ان اقرار
 الانسان ليس بمجبة على
 غيره فاذا اقر بشئين تباع
 احدهما الآخر كالارض
 والبناء فان كان شخص
 فظاهر وان كان لشخصين
 فان قدم التابع فقال بناء
 هذا لارض فلان والارض
 فلان فكما قال لان الاقرار
 الاول لما صلح لم يصلح جعل
 البناء تابعا تايلا للابن
 الاقرار على الغير وان قدم
 المتبوع فلاهما للقرية
 لان الاقرار به يستتبع
 التابع فالقرار بالتابع
 بعد ذلك اقرار على الغير
 فلا يصح واذا اقر باحدهما
 فان كان المتبوع كقوله
 الارض لفلان والبناء
 كانا للقرية بالاستتباع وان
 كان التابع كقوله الارض
 والبناء لفلان كان كما قال
 لان في الاول دعوى بعد
 الاقرار فلا يصح وفي الثاني
 عكس لصح

(قوله لان الاقرار به) اقول
 الضمير في قوله راجع الى
 المتبوع في قوله وان قدم
 المتبوع

بمختلف ما اذا قال الاثنتا عشرة او اربع عشرة الفلان
 فهو كما قال لان العروة عبارة عن البقعة دون البناء فكذلك قال يارض هذه الارض دون البناء
 فلان بمختلف ما اذا قال يمكن العروة ارضنا حيث يكون البناء للقرية لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء
 كالقرار بالدار

هو اسم لمسمى واحد وهو المركب من الحلقين والقص ولكنه يتناول بطريق التضمين انتهى كلامه اقول
 فيه نظر اما ولا فلان قوله لان اسم الدار يتناول المنطقة بل وضع دلالة على العروة مما لا يساعد
 كتب القصة الا يرى الى ما قال في المقرب الدار اسم جامع لبنائه والعروة الى ما قال في القاموس الدار المحل
 يجمع البناء والعروة واما تايلا فلان قوله لكنه يتناول هذه الاجزاء بطريق التضمين يدل على ان البناء
 جزء من معنى اسم الدار وهذا منع كونه مخالفا لما قلناه اولامن ان اسم الدار لا يتناول البناء لغة يقتضي
 صحة استثناء الباقي منه لقطع صحة استثناء غيره من الكل كما لو قال له على عشرة الا واحد الا يقال
 يجوز ان يكون مراده بالتضمين معنى التبعية لا الجزئية فيقول الى ما قاله المصنف وغيره لا تقول مع اياه
 قوله هذه الاجزاء من ذلك التوحيد مدعى قوله في نظيره عشرة الاقرار بالبناء بل هو اسم لمسمى واحد
 وهو المركب من الحلق والقص ولكنه يتناول بطريق التضمين فانه نص في دخول القص كالحلق
 بطريق الاصل دون التبعية وهو خلاف ما صرح به المصنف وصائر التفات (بمختلف ما اذا قال لا
 ثلثها) اى اذا قال هذا الدار فلان الاثنتا عشرة (او الاثنتا عشرة) حيث يصح الاستثناء ويكون للقرية
 ما عدلث الدار وما عدلث البيت (لانه) اى لان كل واحد من الثلث وانيت (داخل فيه) اى
 في الصدر الذي هو الدار (لفظا) ومقصودا حتى لو استحق البيت في بيع الدار سقط حصته من الثمن
 كذا قالوا اقول كون البيت داخل في الدار لفظا ومقصودا مشكل على القول بان الدار اسم للعروة كما
 ذكره في كتاب الايمان واستدلوا به على ان من حلف: يدخل هذه الدار يدخل بعد ما فهمت
 وصارت مع ما حلفت ادخل تقدر ان يكون البيت داخل في الدار لفظا ومقصودا يكون جزء من مدلول
 لفظ الدار فلا يكون الخارج حيثما جاء للعروة فقط بل لمجموع العروة والبيت فاذا اهدمت وصار
 صهرا لمزم ان تعدم بانعدام بعض اجزائها قبل ظهور وجه الحلف في المسئلة المذكورة والوجه من
 صاحب البدائع انه قال ههنا بعد: فعلم ان الاستثنى ربع الدار او ثلثها او يتاينها انه يصح الاستثناء
 لما بين ان الدار اسم للعروة فكان المستثنى من جنس المستثنى منه فصح انتهى فان كون الدار اسما
 للعروة يقتضي عدم صحة الاستثناء في صورة استثناء البيت من الدار لان البيت ليس من جنس العروة
 اذ البيت اسم لبناسقفه وحوايط اربعة على قول اوله ثمانية على قول آخر كما روي في الايمان في مسئلة
 ما لو حلف لا يدخل بيتا يدخل مائة والعروة هي البقعة كما ياتي في هذين: الثالث ذكره يكون وجه
 عليه لانه في هاتيك الصورة (ولو قال بنا هذه الدارلى والارض فلان فهو كما قال) وهذا اللفظ القديري
 ايضا في محضه يعنى يكون البناء للقرية والعروة لفلان قال المصنف في تعليقه (لان العروة عبارة
 عن البقعة دون البناء) يعنى ان العروة في لغة غير زعم خصه ليس فيها لبناء فلي اعتبره معناه
 انطوع البناء تايلا بالبناء في الحكم (فكذلك قال يارض هذه الارض دون البناء لفلان) قل المصنف
 (بمختلف ما اذا قال يمكن ارضي) اي بمختلف ما اذا قال بناء هذه الدار والارض فلان
 (حيث يكون البناء للقرية) مع (ارض لان الاقرار بالارض اثره بالبناء) بنحو ان لارض اصل
 والبناء تابع والاقرار بالارض اثره تابع (كالقرار بالدار) حيث يكون البناء ايضا للقرية ههنا
 وان استثناء نفسه كما مر فلفظا يتصل على هذا ما لو قال البناء لفلان والارض لاخره كما
 قال حتى يكون البناء الاول والارض الثاني ولم يقل هناك الاقرار بالارض اثره بالبناء فوجه الفرق

(ولو قال على ألف درهم من غن عبد اشترى ثمنه ولم أقبضه فان ذكر عبد ابعينه قبل للقره ان شئت
فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك) قال وهذا على وجوه أحدها هذا وهو أن يصدقه ويسلم العبد
وجوابه ما ذكر

فيهما قلنا لفرق بينهما من حيث أن أول كلامه فيما أوردت اقراره يعتبر بالبناء لا ولا وهب أن آخر
كلامه اقراره بالارض والبناء لكن اقراره فيما صار مستحقا للغير لا يصح فكان الثاني بالارض خاصة
وأما ما نحن فيه فآخر كلامه اقراره بالارض والبناء وهما جاعلا ملكه صحيح اقراره بهما للقره وذلك
لان أول كلامه وهو قوله بناء هذه الدار لي غير معتبر لا نقد كان له قبل أن يذكره في قوله وأرضها
للفلان والاقرار بالاصل بموجب ثبوت حق المقره في التبع وتوضيح الفرق أن البناء في تلك المسئلة لما
صار للقره الأول خرج من أن يكون تبعا للارض حكما فاقار به بالارض الثاني بعد ذلك لا يعتد به في
البناء وفي مسئلته المتعلق على ملك المقر فكان تبعا للارض فأقراره بالارض ثبت الحق للقره في
البناء تبعا كما في المبدوء اعلم أن هذا الجنس خمس مسائل وتفرع بها على أساليب أحدها أن
الاقرار بعد الدعوى صحيح دون العكس والثاني أن اقرار الانسان بيمينه على نفسه وليس بيمينه على غيره
لذا عرفت هذا فنقول إذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها لفلان كتبت الارض والبناء لفلان لان بقوله
البناء على ادعى البناء وقوله الارض لفلان أقر لفلان بالبناء تبعا لاقرار بالارض والاقرار بعد الدعوى

صحيح وإذا قال أرضها لي وبنائها لفلان فهو على ما أقر لان بقوله أرضها لي ادعى البناء لنفسه تبعا وبقوله
والبناء لفلان أقر بالبناء لفلان والاقرار بعد الدعوى صحيح ويؤمر المقر به بنقل البنائين أرضه وإذا
قال أرض هذه الدار لفلان وبنائها لي فالارض والبناء للقره لان بقوله أرضها لفلان أقر لفلان بالبناء
تبعا وبقوله وبنائها لي ادعى البناء لنفسه والدعوى بعد اقراره لا تصح وإذا قال أرض هذه الدار
لفلان وبنائها لفلان فهو فالارض والبناء للقره الأول لان بقوله أرض هذه الدار لفلان صار مقرا
لفلان بالبناء تبعا للارض وبقوله وبنائها لفلان آخر صار مقر على الأول بالبناء الثاني والاقرار على الغير باطل كذا
في الأخيرة (ولو قال على ألف درهم من غن عبد اشترى ثمنه ولم أقبضه فان ذكر عبد ابعينه
قبل للقره ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك) الى هنا لفظ القدوري في مختصره
(قال) أي قال المصنف رحمه الله (هذا) أي ما ذكر من المسئلة (على وجوه أحدها هذا) أي
هذا الوجه (وهو أن يصدقه) أي أن يصدق المقر (ويسلم العبد وجوابه) أي جواب
هذا الوجه (ما ذكر) من قوله قبل للقره ان شئت فسلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك

قال بعض الفضلاء فيه أنه إذا سلم العبد كيف يقال ان شئت فسلم العبد الخ أقول ما ذكره انما يجبه
أن لو كان لفظ يسلم في قول المصنف ويسلم العبد من سلمه اليه وأما إذا كان من سلمه أي جعله
سالمه فلا لان سلامة العبد للقره انما تحصل باعتراف المقر به بيمينه لا بعدى وقد يصدق هذا قبل
تسليم العبد الى المقر فلا ينافي أن يقال ان شئت فسلم العبد الخ وقد استعمل المصنف سلمه مرارا
بالمعنى المذكور في مواضع من كتابه هذا وما سياتي في فصل الدين المستتر من باب الصلح في الدين
حيث قال فلو سلمه ما قبض شيئا على المقر به أن يتنازل القابض لا ترضى بالتسليم ليسلمه ما في
فمناله ويم ولم يسلم انتهى ويحتمل أن يكون لفظ يسلم ههنا تلياسا من السلامة لا من التسليم
ويكون العبد ناعلا لا مفعولا فينبذ لا يتروهم المتأخر أصلا قال المصنف في تعطيل جواب الوجه

قال (ولو قاله على ألف
درهم من غن عبد الخ)
ومن قاله على ألف درهم
من غن عبد اشترى ثمنه ولم
أقبضه فاما أن يذكر عبدا
بعينه أولا فلا كان الأول
فهو على وجوه أحدها أن
يصدقه فيقاله ان شئت
فسلم العبد وخذ الالف والا
فلا شيء لك

(قال المصنف فسلم العبد)
أقول أي التزم تسليمه قال
المصنف والا فلا شيء لك أقول
أي وإن لم يتلزم فلا مخالفة
لما في في البيوع قال
المصنف وهو أن يصدق
ويسلم العبد الخ أقول
فيه أنه إذا سلم العبد كيف
يقال ان شئت فسلم العبد
الخ فلا يظهر هو الاكتفاء
بقوله وهو أن يصدق

لان الثابت بتصادقهما كالثابت معاينة والثاني أن يقول المقره العبد عبدك ما يستحوذوا بمثل عبد غير هذا وفيه المال لازم على المقر لاقراره عند سلامة العبد وقدر سلم فلا يباي بالتخلاف السبب بعد حصول المقصود والثالث أن يقول العبد عبدى ما يستحوذ ما فى المقرشى لا بما فى المقر بالمال الا عوضا عن العبد فلا يلزمه دونه ولو قال مع ذلك انما بعثك غيره ايضا فان لان المقر يدعى تسليم من عينه والاخر ينكر والمقره يدعى عبدك الف ببيع غيره

المذكور (لان الثابت بتصادقهما كالثابت معاينة) يعنى أهماته اذا تفاقى هذا الوجه والثابت بتصادقهما كالثابت معاينة ولو عايناه انشترى منه هذا العبد ما فى المقر العبد فى يده كان عليه ألف درهم كذا همنا قال صاحب العناية وفيه نظر لانهما اذا تصادقا وثبت البيع بينهما غير شرط فالحكم الامر بتسليم الثمن على المقر ثم تسليم العبد على المقره والجواب أن ذلك حكم ما اذا دعى المقره تسليم الثمن على المقر وليس مانع من فيه كذا فان حكمنا بذلك كان حكما لا يدعى أحد وذلك باطل الى هنا كلامه وضمن بعض الفضلاء فى جوابه بان قال وليست شعى أن ما ذكر فى الكتاب حكم آية مسئلة انتهى أقول ما ذكر فى الكتاب حكم مسئلة الاقرار فان نفس الاقرار والتصدق لا يقتضى الحكم بتسليم الثمن على المقر ولا الحكم بتسليم العبد على المقره فان كل واحد من الحكمين المذكورين مقتضى الدعوى ولا دعوى فمقتضى فيه بل فيه اقرار عرض وحكمه لزوم الاتف على المقر ان سلم المقره العبد له وأما ان لم يسلمه اليه ما هناك فى يده فلا يلزمه منى كما هو الحكم فى ثبوت البيع معاينة وهذا معنى ما ذكر فى الكتاب فمقتضى لقره ان شئت فسلم العبد وخذ الف والاف لا شئت وليس المراد من ان شئت فسلم العبد تغيير المقره بين تسليم العبد وعدم تسليمه اذ لا يقدّر بالبيع على عدم تسليم المبيع الى المشتري بعد ان صح البيع وتم بل المراد منه أن لزوم الاتف على المقر مشروط بتسليم العبد اليه فان أردت الوصول الى حقيقة تسليم العبد ولا تشعه وليس المراد بقوله وخذ الف وخذ الف بعد تسليم العبد اذ لا دلالة على التعقيب الا الواو بل هى الجمع مطلقا فلا يخالف ما سطر فى السور عن أن الاذ لم يبيع سلعة من تسليم الثمن أولا فلا خصما ذكرى الكتاب ههنا ما قال فى الواقعة وغيره فان سلم المقره لمزما الف والاف (والثاني) أى الوجه الثاني (أن يقول المقره العبد عبدك) أى العبد الذى عينته عبدك (ما بعثك وما بعثك عبد غير هذا) وسلمته اليك (وفيه) أى فى هذا الوجه (المال لازم على المقر لاقراره) أى بالمال (عند سلامة العبد وقدر سلم) أى وقدر سلم العبد حين اعترف المقره بأنه ملكه (فلا يباي بالتخلاف السبب بعد حصول المقصود) كما لو قال لك على أن غصبت منك وقال لا بل استقرضت منى لان الاسباب مطوية لاحكامها لا لاعتبارها ولا يعتبر الكاذب فى السبب بعد اتفاقهما على وجوب بأصل المال ولا تفاوت فى هذا الوجه بين أن يكون العبد فى المقر أو فى المقره حكما قالوا (والثالث) أى الوجه الثالث (أن يقول) أى المقره (العبد يدعى) أى العبد الذى عينته عبدى (ما بعثك وسكبه) أى حكم هذا الوجه (أن لا يلزم المقرشى لانه ما فى المقر بالمال الا عوضا عن العبد فلا يلزمه دونه) أى فلا يلزم للمال دون العبد لانه اذا لم يسلمه العبد لا يسلم المقره له ولا تفاوت فى هذا الوجه أيضا بين أن يكون العبد فى المقر أو فى المقره لانه اذا كان فى المقر بأخذ المقره العبد منه فلا يلزم المقرشى من عى العبد كذا قالوا (ولو قال مع ذلك) أى ولو قال المقره مع انكار العبد المقره (انما بعثك غيره) أى غير ذلك العبد (يفضا فان لان المقر يدعى تسليم من عينه) أى وجوب تسليمه (ولا) أى ينكر والمقره يدعى عليه) أى على المقر (الالف) أى لزوم الف (ببيع غيره) أى غير من عينه

شرط فالحكم الامر بتسليم الثمن على المقر ثم تسليم العبد على المقره والجواب أن ذلك حكم ما اذا دعى المقره تسليم الثمن على المقر وليس مانع من فيه كذا فان حكمنا بذلك كان حكما لا يدعى أحد وذلك باطل الى هنا كلامه وضمن بعض الفضلاء فى جوابه بان قال وليست شعى أن ما ذكر فى الكتاب حكم آية مسئلة انتهى أقول ما ذكر فى الكتاب حكم مسئلة الاقرار فان نفس الاقرار والتصدق لا يقتضى الحكم بتسليم الثمن على المقر ولا الحكم بتسليم العبد على المقره فان كل واحد من الحكمين المذكورين مقتضى الدعوى ولا دعوى فمقتضى فيه بل فيه اقرار عرض وحكمه لزوم الاتف على المقر ان سلم المقره العبد له وأما ان لم يسلمه اليه ما هناك فى يده فلا يلزمه منى كما هو الحكم فى ثبوت البيع معاينة وهذا معنى ما ذكر فى الكتاب فمقتضى لقره ان شئت فسلم العبد وخذ الف والاف لا شئت وليس المراد من ان شئت فسلم العبد تغيير المقره بين تسليم العبد وعدم تسليمه اذ لا يقدّر بالبيع على عدم تسليم المبيع الى المشتري بعد ان صح البيع وتم بل المراد منه أن لزوم الاتف على المقر مشروط بتسليم العبد اليه فان أردت الوصول الى حقيقة تسليم العبد ولا تشعه وليس المراد بقوله وخذ الف وخذ الف بعد تسليم العبد اذ لا دلالة على التعقيب الا الواو بل هى الجمع مطلقا فلا يخالف ما سطر فى السور عن أن الاذ لم يبيع سلعة من تسليم الثمن أولا فلا خصما ذكرى الكتاب ههنا ما قال فى الواقعة وغيره فان سلم المقره لمزما الف والاف (والثاني) أى الوجه الثاني (أن يقول المقره العبد عبدك) أى العبد الذى عينته عبدك (ما بعثك وما بعثك عبد غير هذا) وسلمته اليك (وفيه) أى فى هذا الوجه (المال لازم على المقر لاقراره) أى بالمال (عند سلامة العبد وقدر سلم) أى وقدر سلم العبد حين اعترف المقره بأنه ملكه (فلا يباي بالتخلاف السبب بعد حصول المقصود) كما لو قال لك على أن غصبت منك وقال لا بل استقرضت منى لان الاسباب مطوية لاحكامها لا لاعتبارها ولا يعتبر الكاذب فى السبب بعد اتفاقهما على وجوب بأصل المال ولا تفاوت فى هذا الوجه بين أن يكون العبد فى المقر أو فى المقره حكما قالوا (والثالث) أى الوجه الثالث (أن يقول) أى المقره (العبد يدعى) أى العبد الذى عينته عبدى (ما بعثك وسكبه) أى حكم هذا الوجه (أن لا يلزم المقرشى لانه ما فى المقر بالمال الا عوضا عن العبد فلا يلزمه دونه) أى فلا يلزم للمال دون العبد لانه اذا لم يسلمه العبد لا يسلم المقره له ولا تفاوت فى هذا الوجه أيضا بين أن يكون العبد فى المقر أو فى المقره لانه اذا كان فى المقر بأخذ المقره العبد منه فلا يلزم المقرشى من عى العبد كذا قالوا (ولو قال مع ذلك) أى ولو قال المقره مع انكار العبد المقره (انما بعثك غيره) أى غير ذلك العبد (يفضا فان لان المقر يدعى تسليم من عينه) أى وجوب تسليمه (ولا) أى ينكر والمقره يدعى عليه) أى على المقر (الالف) أى لزوم الف (ببيع غيره) أى غير من عينه

(قوله فالحكم الامر بتسليم الثمن الخ) أقول لا يصح بان يقال ان شئت فسلم العبد ولا تسليم العبد ولا ثم اخذ الف (قوله والجواب أن ذلك حكم ما اذا دعى الخ) أقول وليست شعى أن ما ذكر فى الكتاب حكم آية مسئلة

والآخر ينكره وإذا لم يوافق المال هذا إذا كان عديداً عنه (وإن قال من عن عبد اشترى به ولم يعينه زمة الألف ولا يصدق في قوة ما قبضت عند أبي حنيفة وصل أم فصل) لا يرجع فله أم فرب وجوب المال يرجع إلى كلفة على وانكاره الفرض في غم المعين ينافي الوجوب أصلاً لأن الجاهل بمقارنته كانت أوطارته بأن اشترى عبداً ثم نسيه عند اختلافه بأمانته فوجب له ذلك المبيع فمتنع وجوب نقد الثمن وإذا كان كذلك كان رجوعاً فرب يصح وإن كان موصولاً وقال أبو يوسف ومحمد إن وصل صدق ولم يلزمه شيء

(والآخر ينكر) فصار لكل واحد منهما دعوى منكر أو حكم ذلك الألف (وإذا لم يوافق المالك أي يطل المال من القرض والعبد المالك في يده (هذا) أي ما ذكر من الوجوه (إذا ذكر) أي القرض (عبداً) يعنيه وإن قال من عن عبد) يعني إن قاله على ألف فدرهم من عن عبد اشترى منه ولم يقضه (ولم يعينه) أي لم يعين القرض العبد المالك ترقى (زمة الألف) ولم يصدق في قوة ما قبضت عند أبي حنيفة وصل أم فصل) أي موصولاً في قوة ما قبضت العبد المشتري بكلامه السابق وأفضل عنه (لأنه) أي لأن قوله ما قبضت (رجوع) عما أقربه (فله أم فرب وجوب المال يرجع إلى كلفة على) أي نظر إلى هذه الكلمة التي ذكرها أولاً في قوله على أنه درهم أي لا يجاب (وانكاره القرض في غير المعين ينافي الوجوب أصلاً) أي بالكلفة (لأن الجاهل) أي الجاهل بالمبيع (مقارنة كانت) بالجاهل بحالة العقد (أو طارئة بأن اشترى عبداً ثم نسيه) أي نسي المتعاقدان ذلك العبد (عند اختلافه بأمانته فوجب له ذلك المبيع) خبران في قوله لأن الجاهل يعني أن الجاهل فوجب له ذلك المبيع أي يجعل المبيع في حكم المستحل لعدم القدرة على تسليم المجهول (فمتنع وجوب نقد الثمن) لأن نقد الثمن لا يجب إلا بحضور المبيع وقد امتنع إحصاءه بالجاهل فاحتج وجوب نقد الثمن أيضاً (وإذا كان كذلك كان رجوعاً) فإن أول كلامه أقر أبو حنيفة الثمن وأخره وجوب سقوطه ونقد الرجوع (فلا يصح) أي لا يجوز (وإن كان موصولاً وقال أبو يوسف ومحمد المقر) أما أن يصدق المقر في الجهة أولاً فإن صدقه فاقول المقر في عدم القبض كسائر وإن كذبه فالمقر إما أن وصل بقوله لم يقضه أو فصل فأن وصل فاقول

(قال المصنف لا يرجع إلى قوله لأن الجاهل بمقارنة الخ) أقول في تمام التقریب كلام فإن ارتفاع الجاهل لا يلزم أن يكون بالقبض بل باعتراق المشتري بأنه هذا وإحصاء البائع فليأمن فليصور أن يقال الظاهر هو عدم الاعتراف فيبيع على الجاهل (نوه) فإن أقره مرسوماً أقول الأولى أن يقول كافي أنه ربه فله أم فرب وب لا نسيه فوجه كلامه إن صح وإن

يحيى يعني أي ثبت أقره مرسوماً بالقبض

قوله وان فصل لم يصدق لان اول كلامه موجب وان خرد قد تقرر لانه محتمل انتفاع على اعتبار عدم القبض فكان سان تقرر وهو انما
يصح موصولا والموعود معنى قوله وان اقر انه باع متاعا واغما غير عنه ذلك (٣٣١) ليعلم ان الحكم في المتاع حكم العبد

قوله (وبه لايتا كذا لوجوب)

أي بمجرد وجود السبب

وهو البيع لايتا كذا لوجوب

التمس على المشتري لان

الوجوب عليه قبل قبض

المبيع في حين التردد لانه

ربما يملك المبيع في يد البائع

فيستقط التمس عن المشتري

لكنه يتا كذا ليقبض

والمدعى يدى القبض

والمقر ينكره فيكون

القول قوله وفي عبارته

تقرر لان قوله فان واقفه

الطالب في السبب شرط

فلا بد من جواب وقوله

وبه لايتا كذا لوجوب

لا يصلح نفي وكذا قوله

فيكون لوجود الفاعل علم

الرب فانك لو قدرت كلامه

فان واقفه الطالب في السبب

فيكون القول ليس صحيح

لانه في بيان التعليل وليس

فيه اشعار بذلك ويمكن ان

يقال جزؤه محذوف

وتقديره فان واقفه الطالب

في السبب والحال انه بمجرد

السبب لايتا كذا لكنه

يتا كذا ليقبض كان الطالب

مدعى ليقبض والمقر

ينكره فيكون القول

قوله والموعود ومعنى

قوله الخ اقول يقول

الشارح انما كاسيا في

قوله وفي عبارته نظر الى

وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر انه ان يكون ذلك من غير عيب وان اقر باع متاعا فاقول قول
المقر ووجد ذلك انما اقر بوجوب المال عليه وبين ميله هو البيع فان واقفه الطالب في السبب وجبه
لايتا كذا لوجوب الا بالقبض والمقر ينكره فيكون القول انه وان كذبه في السبب كل هذا من
المقر يانما مقره لان صدر كلامه لوجوب مطلقا وان لم يحتمل انتفاع على اعتبار عدم القبض والمقر
يصح موصولا لا مقصولا

وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر انه ان يكون ذلك من غير عيب أي اذا كذب المقر في الجهة وهي
أن يكون ذلك الا من غير عيب (وان اقر) أي ان اقر المقر (انه) أي المقر (بباعه) أي باع
المقر (متاعا) يعني ان صدق المقر في الجهة بان قال انه باع متاعا وهو العبد كما اقر به المقر ولكن
كذبه في انكاره قبض المبيع (فالقول قول المقر) سواء وصل ام فصل وانما غير المصنف
ههنا عن المبيع بالمتاع حيث قال وان اقر انه باع متاعا وقد كان وضع مسئلة الكتاب في العبد ليعلم
ان الحكم في المتاع مطلقا هو الحكم في العبد (ووجه ذلك) أي وجه ما قاله الامامان (انه) أي
المقر (اقر بوجوب المال عليه) أي على نفسه حيث قاله على ألف درهم (وبين سببا) له
(وهو البيع) حيث قال من غير عيب اشترى منه (فان واقفه الطالب) بمعنى المقر (في
السبب) وهو البيع (وبه لايتا كذا لوجوب الا بالقبض) أي بمجرد وجود السبب وهو البيع
لايتا كذا لوجوب التمس عن المشتري لان الوجوب عليه قبل قبض المبيع في حين التردد لانه ربما
يملك المبيع في يد البائع فيستقط التمس عن المشتري وانما كذا ليقبض والمقر يدى القبض
(والمقر ينكره فيكون القول) أي لنكره قال صاحب العناية وفي عبارته المصنف نظر لان قوله
فان واقفه الطالب في السبب شرط فلا بد من جواب وقوله لايتا كذا لوجوب لا يصلح نفي وكذا قوله
فيكون لوجود الفاعل علم الرب فانك لو قدرت كلامه فان واقفه الطالب في السبب فيكون
القول ليس صحيح لانه في بيان التعليل وليس فيه اشعار بذلك قال ويمكن ان يقال جزؤه محذوف
وتقديره فان واقفه الطالب في السبب والحال انه بمجرد السبب لايتا كذا لكنه يتا كذا ليقبض كان
الطالب مدعى ليقبض والمقر ينكره فيكون القول انه انتهى كلامه اقول النظر المزمور سابق جدا
فان قول المصنف فيكون القول صالح لان يكون جوابا للشرط المذكور قطعا ووجود الفاعله
ليس مما عني عنه اصلا ان قد تقرر في علم النصوص ان الفاعل اذا كان مضارعا متنا ومنفابا لافيه الوجوه ان
دخول الفاعل عليه وعدم دخوله قال الله تعالى ومن عاد فتقم اقمته وعدم الرب فيه منوع فان
قوله وبه لايتا كذا لوجوب الا بالقبض والمقر ينكره فيكون قوله قيد الشرط المزمور فصارت معنى الكلام فان
واقفه الطالب في السبب والحال انه بمجرد السبب لايتا كذا لوجوب التمس عن المشتري وانما كذا
بالقبض والمقر ينكره فيكون القول ولا يخفى على ذي فطر مسلمة ان قوله فيكون القول مربوط
بالشرط المزمور مقيدا بالتقدير المذكور وان لم يكن مربوطا بطارعا عن ذلك التقيد فلا حاجة الى تقدير
جزء محذوف كما عليه ذلك الشراح (وان كذبه) أي وان كذب الطالب المقر (في السبب
كان هذا من المقر يانما مقره لان صدر كلامه) وهو قوله على ألف درهم (الوجوب مطلقا)
رجوعا عن كلفه على (واخوه) أي آخر كلامه (بمحتمل انتفاع) أي انتفاع الوجوب (على اعتبار
عدم القبض) فصار غير المقضي اول كلامه (والمقر يصح موصولا لا مقصولا) كذا سئل

(٤١ - تكملة سادس) قوله لوجود الفاعل اقول في اوائل القسم الثالث من المتناح وان توقف عليه ولا شبهة
في ان الكلام فيه كلام من القيل الثاني فتوقف تعريه على امر يشبه سابقه ويسلسل اودور وقال السيد الشرح من شرابه
دخول الفاعل في قوله فيستوقف لوقوع انقص وان كان العاقل مما يتبين به لزوم الشرط لانه انتهى فعل من هذا جواب نظر الشارح

(ولو قال انتعت منه) وفي بعض النسخ انتعت منه **بها** أي **بمعا** وفي بعضها **عنا** (الأي لم أقبضه فاقول قوله بالاجماع لأنه ليس من ضرورة البيع القبض) ولو بقر وجوب الثمن لحوا أن وجوبه لا يجب الثمن كالأشترى بمصار الشرط بخلاف الأقرار وجوب الثمن فليس من ضرورة القبض هذا مفهوم كلام المصنف وفيه نظر فانه كما كان كذلك أن لو وجب تسليم المبيع أولا وليس كذلك كما تقدم في البيوع قال (وكذا لو قال من عن خرا أو خنزير الخ) ولو قاله على الفمن عن خرا أو من عن خنزير أو الفمن قبل نفسه من أدى خسفة أو مصل أو فصل أو لم يصدق له قوله (٣٣٣) لا مرجوع لانه أو بقر وجوب ألف ثم رعى أنه يمكن وأجاب عليه لا بد من

المهر لا يجب على المسلم فكان مرجوعا ولا إذا وصل لم يلزمه شيء لانه ينأخر كلامه أما أراد به الإيجاب لأن المهر مال يجري فيه الشئ والفسقة وقد اعتاد الفقهاء شرائها وأدائها فيحصل أنه ينأخر اقراؤه على هذه العادة فكان آخر كلامه بيانا غير المصنف موصولا لنصار كالأقال في آخره إنشاء الله وأجاب بأن ذلك ينطبق لأن مبيخته وضعت له والتعلق بين أهل السان متعارف كالإرسال فكان من باب البيان وجوب المال عليه من حكم الأوسال فمع صفة التعلق لا يلزم حكم الإرسال وهذا إبطال والإبطال رجوع والرجوع بعد الإقرار غير صحيح موصولا

(ولو قال انتعت منه بيا) أي معا وفي بعض النسخ **عنا** (الأي لم أقبضه فاقول قوله) أي قول المقر (بالاجماع) ذكر المصنف هذه المسئلة تقر بيا على مسئلة القدوري وقال في تعليلها (لانه ليس من ضرورة البيع القبض) يعني أن القره هنا أعاقر مجرد القعدو الأقرار بالعدو لا يكون اقرا بالقبض إذ ليس من ضرورة البيع قبض المبيع حتى يجب الثمن على المشتري (بخلاف الأقرار وجوب الثمن) فليس من ضرورة القبض قال صاحب العنا هذا مفهوم كلام المصنف وفيه نظر فانه كما كان كذلك أن لو وجب تسليم المبيع أولا وليس كذلك كما تقدم في البيوع انتهى أقول وهذا النظر أيضا ساطع إذا ظاهر أن مراد المصنف هنا هو الأقرار وجوب الثمن في البيع الغير المعين أذهو المختلف فيه المحتاج إلى الفرق وقد تقرر أن انكار القبض في غير المعين ينافي الوجوب أصلا فلا بد من نفاذ الأقرار وجوب الثمن في المبيع العرا المعين من قبضه فكان من ضرورة القبض (قال) أي القدوري في مختصره (وكذا لو قال من عن خرا أو خنزير) قال المصنف (ومعنى المسئلة) أي معنى المسئلة التي ذكرها القدوري (إذا قال فلان على الفمن عن خرا أو خنزير لزمه الأقبول قبل تفسيره) يعني قوله من عن خرا أو خنزير (عندنا) حقيقة وصل أهم فصل لانه) أي أن تفسيره (رجوع) عن اقراؤه (لأن عن الخمر والخنزير لا يكون واجبا) على المسلم (وأول كلامه) وهو قوله على ألف (لوجوب) والرجوع عن الإقرار باطل (وقال) أي قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله (إذا وصل لا يلزمه شيء) أي المقر (ينأخر كلامه) أي بأول كلامه (الإيجاب) لا يسهل أنه في اقراره على علة الفسقة فان انهر مال يجري فيه الشئ والفسقة وقد اعتاد الفقهاء شرائها وأدائها فكان آخر كلامه بيانا معروضا موصولا كذا في الترويح أقول هذا لا يشي فيها إذا قال من عن خنزير رجوعه لا يسهل في هذه الصورة أن ينأخر اقراره على علة الفسقة من المدين كافي صورة أن قال من عن خرا لا يبيع منهم شراء خنزير ولا أدانته أصلا فضلا عن اعتبارهم بذلك وأما علة الكفارة لا نسلم لأن يجعل معنى الكلام الآن الكلام في المسلم كالأجنبي والغليل المخذى ذكره المصنف ههنا من قبضه ما صوبت معانها لم يقترب (ومار) أي مار آخر كلامه في الفمن (في) كالأقال في آخره إن شاء الله) ذاته يصدق هناك إذا وصل فكذلك ههنا أجب المصنف عن هذا القياس بقوله (لأنه لا يسهل) يعني أقوله

المهر لا يجب على المسلم فكان مرجوعا ولا إذا وصل لم يلزمه شيء لانه ينأخر كلامه أما أراد به الإيجاب لأن المهر مال يجري فيه الشئ والفسقة وقد اعتاد الفقهاء شرائها وأدائها فيحصل أنه ينأخر اقراؤه على هذه العادة فكان آخر كلامه بيانا غير المصنف موصولا لنصار كالأقال في آخره إنشاء الله وأجاب بأن ذلك ينطبق لأن مبيخته وضعت له والتعلق بين أهل السان متعارف كالإرسال فكان من باب البيان وجوب المال عليه من حكم الأوسال فمع صفة التعلق لا يلزم حكم الإرسال وهذا إبطال والإبطال رجوع والرجوع بعد الإقرار غير صحيح موصولا

(قال المصنف بخلاف الأقرار وجوب الثمن الخ) أقول المراد هو الأفراد وجوب الثمن في المبيع الغير المعين فان انكار القبض فيه ينافي الوجوب أصلا كما سبق

فلتأمل والمطلق ضمير في الكلام فيكون المراد الوجوب المأكد (قال المصنف ومضى المسئلة إلى مرة وصل أمهر) أقول يجوز التوكيد بشرائه غير عند أي خسفة فهو أن يضيف الأقرار إلى المالك كما سبق من الشراح في فصل الأقرار للميل نظرهذا لكن وضع المسئلة فيها إذا كان كل من المقر والمقر له مسلما (قال المصنف لانه ينأخر كلامه) أي أراد به الإيجاب (أقول يعني الإيجاب الشرعي) قوله فيحصل أنه ينأخر اقراره في هذه العادة) أقول يعني وحسبنا ما يجب الثمن بقوله وهذا إبطال والإبطال رجوع (الخ) أقول بصاحف ظاهر المسئلة في أنه من شأنه أن يشاء منه قوله فإن كان الأول فيقبل لأن يقال كان ذلك قول أبي يوسف

(ولو قاله على النفس من متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي زوف أو نهر جنة وقال المقره جبار لزمه الجبار في قول أبي حنيفة وقالان قال موصولا لا يصدق وان قال موصولا لا يصدق) وعلى هذا الخلاف إذا قال هي ستوفة أو رصاص

إن شأنا أنه تعلق بشرط لا يوقف عليه والتعلق بالشرط من باب بيان التفسير فيصح موصولا وما نحن فيه
ابطال الابطال لا يكون ما ناقض لصح وان كان موصولا أقول فيه كلام من وجهين أحدهما أن المصنف
قال في مسئلة الاستثناء عيشة الله أن الاستثناء عيشة الله ما ابطال أو تعلق وقد بينا هناك أن المذكور
في بعض الكتب المعتبرة أن الأول مذهب أبي يوسف والثاني مذهب محمد وفي بعضه ما لا امر بالعكس
فأما ما كان لا يكون هذا الجواب جملة على من قال منهما يكون ذلك أيضا بطلا وتامهما أن المصنف قال
هناك فإن كان الأول يعني الابطال فسد بطل وان كان الثاني يعني التعلق فكذلك إبطال الإقرار
لا يحتمل التعلق بالشرط أولا بشرط لا يوقف عليه كذا كرنا في الطلاق فصل منه أن الاستثناء
عيشة الله وان كان تعلقا في أصله إلا أنه ليس بتعلق في باب الإقرار بل هو ابطال على كل حال فكيف
يتم قوله ههنا ذلك تعلق وهذا ابطال ويمكن أن يجلب عن الأول بأن الجواب المذكور ههنا من قبل
أي حنيفة صرح الزايم بالنسبة إلى من قال منهما يكون ذلك ابطالا ولا يجلب أن يكون الجواب الزايم
بالنسبة إلى كل واحد منهما وعن الثاني بأن الاستثناء عيشة الله وان لم يكن في باب الإقرار تعلقا حقيقة
الأم في صورة التعلق وهذا التصديق في قدح قياس هذه المسئلة على مسئلة ما إذا قال في آخر ما
شأن الله فان هذه المسئلة ليست بتعلق لا صورة ولا معنى وانما هي ابطال محض وأما تلك المسئلة فتعلق
صورة وان كانت ابطالا معنى فافترقا تأمل واعلم أن القدوري لم يذكر في مختصره حلا في «مسئلة
وانما ذكرها الحاكم الشهيد في الكافي فأخذ المصنف من ثم اعلم أن الخلاف المذكور فيما إذا كتبه الطالب
وأما إذا صدق في ذلك فلا يلزمه شي في قولهم جعلان الذات ثم اندفعها كليات معانسة وكذلك
الحكم فيما إذا قال من عن جزأ وستة أو دم صرح جميع الإسلام فخره زانده مبسوطة وذكر في بعض
التشريح (ولو قاله على ألف) أي ألف درهم (من متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي زوف)
جمع زيف وهو ما يغلبه التباير ويرد بيت المال (أو نهر جنة) وهي دون الزوف فانها عمارة البصار
أيضا (وقال المصنف جبار لزمه الجبار في قول أبي حنيفة وقال) أي قال أبو يوسف ومحمد (إن قال
موصولا) أي أن ذكر قوله هي زوف أو نهر جنة موصولا بكلامه السابق (يصدق وان قال موصولا)
أي أن ذكر ذلك مقصولا عنه (لا يصدق) هذا المسئلة من مسائل الجامع الصغير أقول نص رعا على
النظم المذكور لا يجوز نوع قصور فان قول أبي حنيفة في هذه المسئلة أن يلزمه الجبار لا يوجب حمل
قوله هي زوف أو نهر جنة فصل كاصرحوا به يقتضيه بيان الخلاف الآن كلمة ثم قوله ثم قال هي
زوف أو نهر جنة يدل على الفصل كالإيجاف قوتهم اختصاص قول أبي حنيفة بصورة بقوله ولا خلاف
فيها بين صاحبه فظاهر أن يذكروا أو يدل ثم كالموقع في كلام الحاكم أشبه في المكان حيث قال في باب
الإقرار بالزوف وإذا أمر الرجل بأحد درهمين من قرص أو ثمن مبيع وادعى أنه زوف أو نهر جنة
يصدق في قول أبي حنيفة ومول أم فصل وقال أبو يوسف ومحمد لا يصدق وان فصل لا يصدق
وهكذا ذكرهم الأئمة السرخسي وشيخ الآدمية (دم) ١٠٠ ين - سيحيا في شرح الكافي وعلى هذا
نص محمد في الأصل قال المصنف وعلى هذا الخلاف إذا قال هي (أي لا تب) (ستوفة) وهي
أرد من النهر جنة (أو رصاص) أي أو قال هي رصاص فلا يصدق عليه حنيفة وصلى أم فصل
ويصدق عليه وان وصل لكن هذا على إحدى الروايتين عن أبي يوسف وفي رواية أخرى عنه
لا يصدق ههنا وان وصل كما قاله أبو حنيفة فكنا في شرح ابنه ج الصغير لا أعلم فاضين والامام

ولو قاله على النفس من
أو متاع أقرضني ألف درهم
أنها زوف أو نهر جنة قال
المقره هي جبار لزمه الجبار
عند أبي حنيفة وقالان
قال ذلك موصولا صدق
والا فلا وعلى هذا الخلاف
إذا قال هي ستوفة أو رصاص
لكن على أحد قول أبي
يوسف فان في رواية عنه
لا يصدق وان وصل

(قوله فان في رواية عنه
لا يصدق الخ) أقول يعني
لا يصدق في الستوفة
والرصاص وأيضا إذا أقر
بالقرص لا يصدق في
الفلوس الكسنة

وعلى هذا إذا قال على ألف درهم الأناهاز يوفى بكلمة الاستثناء وعلى هذا إذا قال على ألف درهم يوفى من ثمن متاع لهما أنه بستان معيه
 لأن اسم الدراهم إذا أطلق ينصرف إلى (٣٣٤) الجليل لكنه يحتل الزوف بحقيقته حتى ولو تجوز به في الصرف والسم

وعلى هذا إذا قال الأناهاز يوفى على هذا إذا قال فلان على ألف درهم يوفى من ثمن متاع لهما أنه بستان
 مغير فيصير شرط الوصل كالشرط والاستثناء وهذا لأن اسم الدراهم يحتل الزوف بحقيقته والسوق
 مجازاً لأن مطلقه ينصرف إلى الجيد فكان بستان مغيراً من هذا الوجه وصار كالأناهاز لأن
 حصة ولاي حصة من هذا رجوع لأن مطلق العقد يقتضي وصف السلامة عن العيب والزيادة
 عيب ودعوى العيب رجوع عن بعض موجب وصار كالأناهاز بستان مغيراً من ثمن متاع لهما أنه بستان
 فلقول المشتري لما يبتا

التمرتاني (وعلى هذا) أي على هذا الخلاف (إذا قال الأناهاز يوفى) بكلمة الاستثناء (وعلى هذا
 الخلاف) (إذا قال فلان على ألف درهم يوفى) بالبروتجرى الصفة على المورد والمعدودين والعدد
 كقوله تعالى سبع وثلاثمائة كذا في معراج الدراية أقول فلا بد من توجه وصف المفرد بالجمع
 فتأمل (من ثمن متاع) هذا تارة كلام المقر (لها) أي لابي يوسف ومحمد في هذه الصورة الخلافية
 (أه) أن ما قاله المقر آخر (بيان مغير) لما قاله أولاً (فصريح موصولاً) أي بشرط الوصل (كالشرط
 والاستثناء) فإن كل واحد منهما يصح موصولاً لا مفعولاً لكونه بيان تفسير (وهذا) أي كونه آخر
 كلام المقر فيلحق فيه ببيان مغيراً (لأن اسم الدراهم يحتل الزوف بحقيقته) فإن الزوف من
 جنس الدراهم حتى يحصل به الاستيفاء في الصرف أو السلم أو البصير واستنبلا (والسوق مجازاً) أي
 ويحتل السوق مجازاً لأنها تسع دراهم مجازاً فامكن أن يتوقف صدر الكلام على مجزئه (الأن
 مطلقه) أي مطلق اسم الدراهم (ينصرف إلى الجيد) لأن بيلات الناس تكون بالبيد عادة
 (فكان) أي فكان ذكر الزوف أو السوق في آخر الكلام (بيان مغيراً) لما اقتضاه أول الكلام
 (من هذا الوجه) أي من الوجه المذكور فإنه كان بياناً من جهة الاحتمال ومغيراً من جهة مخالفة
 العادة فصح موصولاً (وصار) أي صار حكم هذا (كأناهاز الأناهاز وزن حصة) أو ستون وقد
 يلزمه وزن سبعه صدان كنه موصولاً ولم يصدق أن كان مفعولاً أقول ولتعرض المصنف في أثناء
 التعليق في التبرهجة أن كان وجه لهما مذكوراً فياضاً في أصل المسئلة فإن قلت التبرهجة كالزوف
 في كونها من جنس الأناهاز كما صرح به في مسائل شتى من كتاب القضاء فيجوز أن يكتفي في التعليق
 بذكر حال الزوف قلت رداءة التبرهجة دون رداءة الزوف كإليه عليه هناك أيضاً فكان الأولى الاكتفاء
 بذكر حال الأناهاز لصلح به حال ما فوقه بالأوليه ثم أقول إن قوله لأن اسم الدراهم يحتل الزوف
 بحقيقته والسوق مجازاً لا يساعده ما ذكر في معتبرات كتب الفقه كالصالح والقلموس وغيرهما فإن
 المذكور في الدراهم شوق وتشتوق أي زيف نهج فكيف يكون اسم الدراهم حقيقة في المفسر مجازاً في
 المفسر فتأمل (ولاي حصة ان هذا) أي ما قاله المقر آخر (الرجوع) عما أقر به أولاً ودعوى أمر عارض
 فلا يقبل وإن وصل بذلك (لأن مطلق العقد يقتضي وصف السلامة عن العيب) لأن موجب سلامة
 البذل المستحق به عن العيب (والزيادة عيب) في الدراهم (ودعوى العيب رجوع عن بعض موجب)
 أي عن بعض موجب لعقد فأن ادعى أنها زوف فقد أراد إبطال ما هو المستحق بالعقد فلا يصدق
 وإن وصل (وصار) حكم هذا (كأناهاز) (البيع) بعته معيباً وقال المشتري بعته سليماً فالقول (هذا)
 (للمشتري لما يبتا) أن مطلق العقد يقتضي السلامة عن العيب فكذلكها من مخلص اختلافهم راجع
 إلى أن الدراهم الزوف هل هي داخلية في مطلق اسم الدراهم أم لا فالوجه في حق جانب العيب فيها أنه
 يدخل تحت مطلق اسم الدراهم حتى كان دعوى الزيادة رجوعاً عما أقر أو لا يطلني الدراهم وهذا أخلاها

كان استيفاء الاستنبلا
 والشوق مجازاً لأنها تسع
 دراهم مجازاً فامكن أن
 يتوقف صدر الكلام على
 مجزئه فلا بد أن آخرها
 بيان تفسير لفيصح موصولاً
 كالشرط والاستثناء وصار
 كأناهاز الأناهاز وزن حصة
 ولاي حصة أن هذا
 رجوع لأن مطلق العقد
 يقتضي السلامة عن
 العيب والزيادة عيب فلم
 يكن داخل تحت العقد
 لتكون دعواه بيا بال يكون
 رجوعاً عن بعض موجب
 وصار كالأناهاز بستان مغيراً
 وقال المشتري لما يبتا
 القول للمشتري لما يبتا
 مطلق العقد يقتضي
 السلامة

(قال المصنف وعلى هذا
 القول فيصير الخ) أقول
 قال في التبايع ومعبراً
 الدراية فإن قيل استثناء
 الوصف لا يصح بالأجاء
 فكيف صحما استثناء
 الزيادة منها فلنا صحتك
 من حيث المعنى ومن حيث
 المعنى الزيادة عن ليست
 بوصف فإن قوله على ألف
 من ثمن متاع الأناهاز زوف
 مجزئة لقوله الأناهاز تبدل
 كذا وتصدق البلد زوف
 وهناك صح هذا الاستثناء
 موصولاً بالأجاء وهذا في

مضافين أن يصح فصار ذلك قولاً للدراهم لا وصفاً فأنزله قوله في المسئلة الأناهاز دية إلى أشطر في الاسراء والقوائد
 التعليل بقائمه وفيه بحث أيضاً فليست في أن يقبل إذا فصل فتأمل

(والسوقه ليست من جنس الاعنان والبيع رد على الثمن) فإمكن من محتملات العقد (فكان دعواها رجوعا) قال (وقوله لا ألتزمه) ومن حصة جواب عما استشهد به وجهه أغلبي على من فيه لانه يصح أن يكون استثناء لا مقيدا بخلاف الجوده فأنها موصوف واستثناء الوصف لا يجوز كاستثناء الباقي للدار فان قيل قد يستثنى (٣٣٥) الوصف كما إذا قاله على كونه من جنس من عن عبد الأتاه رديته لان الرده نوع لا لعب فطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها

والسوقه ليست من الاعنان والبيع رد على الثمن فكان رجوعا وقوله لا ألتزمه وزن حصة يصح استثناءه لانه مقدار بخلاف الجوده لان استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء البناء في الدار بخلاف ما إذا قال على كثر حنطة من عن عبد الأتاه رديته لان الرده نوع لا لعب فطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها تحت مطلق اسم الدرهم على سبيل التوقف حتى كان دعوى لا يافه بعدد كراسم الدرهم بيان تقييد كما في الشرط والاستثناء كذا في الاسرار وغيره (والسوقه ليست من الاعنان) أي ليست من جنس الاعنان (والبيع رد على الثمن) فلم تكن السوقه من محتملات العقد (فكان) أي يمكن قوله لا ألتزمه (رجوعا) عما أقر به أولاً فكان دعوى السوقه تناوب بل الادعاء رجوعا عن ذلك فلم يصح مفسولا ولا موصولا (وقوله لا ألتزمه) وزن حصة يصح استثناءه هذا جواب عما استشهد به بقرير زمان فذلك ليس بما علق فيه لانه يصح أن يكون استثناءه (لانه مقدار) واستثناء بعض المقدار صحيح لان أول الكلام تناول المقدار فكان استثناءه للمفوض وهو صحيح بالررب (بخلاف الجوده) أي بخلاف ما إذا قال الأتاهز بوف فان في قوله لا ألتزمه بوف استثناءه للدرهم المحبض عن الوجوب في القصة والجوده وصف فلا يصح استثناءها (لان استثناء الوصف لا يجوز) لعدم تناول صدر الكلام ما به قصد ايل تمام (كاستثناء الباقي في الدار) على ما مر به قال في النهاية ومراج الدراية فان قيل استثناء الوصف لا يصح بالاجماع فكيف يصح أبو يوسف وعبد الله استثناء الزافه من الدرهم قلنا صحها ذلك من حيث المعنى والرافه من حيث المعنى عين لا وصف فان قوله لقلان على الفمن من متاع الأتاهز بوف صار بمنزلة قوله الأتاهز بوف كذا وقد نكح البلد بوف وهذا صحيح هذا البيان موصولا بالاجماع وهذا في معناه فينبغي أن يصح فصل ذلك فوالدرهم لا وصفه بمنزلة قوله في الحنطة الأتاهز رديته لان هذا الأتاهز في الاسرار وانما ألتزمه بقرير انتهى قال بعض الفضلاء بعد نقل ذلك عن النهاية ومراج الدراية وههنا حيث أذعن فينبغي أن نقل اذا فصل فأمال أقول بجهنم ليس بشي لان هذا البيان وان كان عندنا بيان نوع الدرهم الأتاهز بقرير يتناول على أن مطلق العقد يقتضي السلامة والجوده عرفا فكان استثناء نوع الز بوف من الدرهم تقييد يقتضي العقد فكان بيان تقييد من هذا الوجه حكما مرو بيان التقييد لا يصح الاموصولا وانما وقع ذلك الفاضل في الغلط من قول ما عني النهاية ومراج الدراية فصار ذلك نوعا للدرهم لا وصفه فزله قوله في الحنطة الأتاهز رديته فان قوله الأتاهز رديته بقرير وان فصل كما صرحوا به إلا أن مرادهم أن ذلك بمنزلة قوله في الحنطة الأتاهز رديته في مجرد كونه نوعا لا وصفه في الاتحاد في جهة البيان كيف وقد صرحوا به هذا بيان تقييد وذلك بيان تفسير قال المصنف رحمه الله (بخلاف ما إذا قال على كثر حنطة من عن عبد الأتاهز رديته لان الرده نوع) أي متنوعة (لا لعب) لان اللعب ما يختص به أصل القطرة والحنطة قد تكون رديته في أصل الحنطة فكانت رديته نوعا لها ولهذا قالوا واشترى حنطة مشارا اليها فوجد هارديته لم يكن خفيار الد بالعب (تطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها) أي عن الرده ان ليس لمطلق العقد مقتضى في نوع دون نوع ولهذا لا يصح التزمه بالحنطة ما لم يكن أنها حيدة أو وسط أو رديته فلس في بيانه تقييد موجب أول كلامه فصم موصولا ومفسولا كذا في المبسوط وغيره وقال صاحب العناية في شرح هذا المقام فان قيل قد يستثنى الوصف كما إذا

الرداءة عند الجوده ففما صفتان يتعاقبان على موضوع واحد أوجب بقوله لان الرده نوع لا لعب فان قيل فالجوده كذلك لما أمر أنها مضافان دفعا للحكم أوجب بان الرده نوع في الحنطة متنوعة لا لعب وفي الدرهم عيب لان اللعب ما يختص به أصل الحنطة السليمة والحنطة قد تكون رديته في أصل الحنطة وان كان نوعا لم يكن مقتضى مطلق العقد لانه لا دلالة على نوع دون نوع ولهذا لا يصح التزمه بالحنطة ما لم يكن أنها حيدة أو وسط أو رديته فلس في بيانه تقييد موجب أول كلامه فصم موصولا كان أو مفسولا

(قال المصنف بخلاف الجوده) أقول أي بخلاف ما إذا قال الأتاهز بوف فان فيه استثناء الدرهم المحبض عن الوجوب في القصة والجوده صفة ولا يصح استثناء الوصف كذا في شرح الكاكي وحينئذ كان المناسب في فصل الحنطة لان الجوده بدل قوله لان الرده ولكن

المستفتى فقد كره المستثنى الصوري ثم اعلم أن في دعوى رده الحنطة بصدق موصولا ومفسولا لانه بيان تقييد العمل وتعام التفصيل يطلب في غاية البيان وقوله اجب بان الرده نوع أقول هذا ليس على الخلاف كاسمعي في الحصة الثانية (قوله لم يكن مقتضى مطلق العقد) أقول أي لم يكن ما علقه على الجوده (قوله فلس في بيانه تقييد) أقول بل فيه تفسير مجمل

وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول في القرض أنه يصدق في الزوف إذا وصل لأن القرض يوجب
رجوع المقبوض وقد يكون زيفا كما في القصب

قوله على كرخطين عن عبد الله بن ربيعة لأن الرضا عند الجوده كما في المار أمهاضدان على موضوع
واحد أجاب بقوله لأن الرضا نوع لا عيب فإن قيل فلو أنه كذلك لمار أمهاضدان دة الصم
أجيب بأن الرضا في الحطة منوعة لا عيب وفي الدراهم عيب انتهى أقول فيه نظر لأن سفاد
الجواب الثاني أن الرضا في الدراهم عيب وفي الحطة ليست عيب لأن في الدراهم وصف وفي الحطة
ليست بوصف فلا يندفع به أصل السؤال لأن حاصله نقض القول بأن استثناء الوصف لا يجوز زيجوا
استثناء وصف الرضا في الحطة على أنه لا يندفع به السؤال الثاني أيضا لأن حاصله طلب الفرق بين
رضا الحطة ووجود الدراهم ومقادير الجواب عنه بيان الفرق بين ردا الحطة ورضا الدراهم
ثم أقول الباعث على شرحه المقام بالوجه المزبور هو أنه حسب أن قول المصنف رحمه الله بخلاف ما إذا
قال على كرخطة الخ متعلق بما ذكره في قوله وهو قوله لأن استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء السواد في
العارف مع قبلا وقع ولكن لا يذهب على ذي خطر سليمة أن قوله المصنف ومتعلق بما ذكره في أوائل
دليل أبي حنيفة رحمه الله وهو قوله لأن مطلق العقد يقتضي السلامة عن العيب والزيادة عيب يرشد
إليه قطعاً قوله هنا مطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها بصدق لأن الرضا نوع لا عيب ثم أقول
وأما السؤال الذي ذكره الماشرح للذكر بقوله فإن قيل قد يستثنى الوصف كما إذا قال على
كرخطين عن عبد الله بن ربيعة في جوابه أن قال ليس هنالك استثناء حقيقة وإنما قوله لأن الرضا
بيان وتفسير الحطة في قوله على كرخطة في صورة الاستثناء رداً له أن صاحب الكافي قال في
تفسير هذه المسألة بخلاف ما لو قاله على كرخطين عن مبيع أو قرض ثم قال هو رد يوافق قوله في
ذلك وصل أم فصل لأن الرضا ليست عيب في الرضا انتهى حيث يتبدل قوله لأن الرضا بصدق قوله هو رد ي
تنبيه على أنه ليس مطمح النظر في هذه المسألة صيغة الاستثناء بل إن الرضا مثل الرضا ليس
تظهر أن حصل قول المصنف لأن الرضا نوع لا عيب جواباً عن السؤال المزبور من مني العطن فإن
قلت لسؤال المزبور جواب آخر أظهر مما ذكرته وهو أن قوله لأن الرضا بصدق ليس لاستثناء الوصف وهو
الرضا بل لاستثناء العين وهو الحطة الرديشة فلو أن الرضا نوع من الحطة وهو صحيح بل لا ريب فلو
تركت هذا الجواب قلت لأنه يقتضي على أصل أبي حنيفة بما إذا قال لأن الرضا بصدق فانه لا يقبل عنده
مع جريان أن يقال أنه ليس لاستثناء الوصف وهو الزا فاقبل لاستثناء العين وهو الدراهم الزوف ونحن
الآن نصدق قول أبي حنيفة فلا مجال للتثبت بذلك الجواب هنا قد بر (وعن أبي حنيفة في غير
رواية الأصول) المراد بالأصول الجملة والزا بذا والمبسوط وصبر عنها ظاهر الرواية وعن الأماي
والتواوير والرقبات والهارونيات والكسائيات وغير ظاهراً الرواية (أنه يصدق في الزوف إذا وصل)

يعنى في القرض كذا وقع في النهاية وقد وقع التصريح بهذا القيد في بعض النسخ بأن قال وعن
أبي حنيفة في غير رواية الأصول في القرض أنه يصدق في الزوف إذا وصل يعني إذا قال لقان على ألف
درهم قرض من زوف يصدق عنده في غير رواية الأصول إذا وصل قوله هو زوف بقوله ألف درهم
قرض أما إذا قطع كلامه ثم قال يصدق من زوف لا يصدق باتفاق الروايات (لأن القرض يوجب
مثل المقبوض) يعني أن المستقرض إنما يصير مضموناً على المستقرض بالتبض فالقرض يوجب
مثل المقبوض (وقد يكون) المقبوض في القرض (زيفاً كما في القصب) فالواجب حينئذ
الزوف لأن القرض يقضي بالنسب كالقصب فيصدق فيه كما يصدق في القصب أقول لقائل أن يقول
هذا التحليل يقتضي أن يصدق في الزوف في القرض وصل أم فصل كما في القصب على ما سبق

وعن أبي حنيفة في غير
رواية الأصول في القرض
أنه يصدق في الزوف إذا
وصل لأن المستقرض إنما
يصير مضموناً على المستقرض
بالتبض فالقرض يوجب
مثل المقبوض والمقبوض
قد يكون زيفاً كما في القصب

وجه الظاهر أن التعامل بالبياد والبيادي المتعارفة والمطلق ينصرف إلى المتعارف والمراد بالأصول الجامعان والزيادة البسيطة
ويسمى بظاهر الرواية وعن الأماي والتواد والرقبات والهارونيات والكليات بغير ظاهر الرواية (ولو قال لفلان على ألف درهم
درهم زوف ولم يبين الجهة) قال الفقيه أبو جعفر لم يذ كر هذا في الأصول فمن المشايخ من قال (يصدق بالاجماع إذا واصل لأن اسم الدرهم
يتناولها) ولم يذ كر ما يصرفها إلى البياد وقال الكرخي هو على الاختلاف (وقيل لا يصدق) عند مطلق الانطلاق الاقرار ينصرف
إلى العقود لتعنيها بسرعة لا إلى الاستهلاك المحرم (ولو قال اغتصب منه ألفاً وقال أودعني ألفاً
ثم قال هي زوف أو نهر جنة صدق لأن الإنسان ينصب ما يجود ويودع ما عاكف) فلا مقتضى له في البياد ولا تعامل

(٣٣٧)

في غصب البياد ولا في
إبداءه بخلاف الاستقراض
فإن التعامل فيه بالبياد
كأمر (فيكون بيان النوع
فيصعب وإن كان مضمولاً)
وفيه نظر لأنه قد تقدم
في قول أبي حنيفة أن
الزيادة في الدرهم عيب
فيكون ذكراً في رجوعها
فلا يقبل أصلاً فلا أقل
من أن يكون ياتامضوا
فلا يقبل مضمولاً ويمكن
أن يحاب عنه ألفاً ذكراً
أنه أصفه والموصوف بها
قد يكون متصفين من
حيث الخلقة فيكون منوعاً
ليس إلا في الخلقة وقد
لا يكون ويحتشد يجوز
أن يكون منوعاً وعمياً
والضابط في ذلك أن يطرأ
في الجهة المرجحة لها فإن
اقتضت السلامة كانت
الزيادة عيباً والا كانت
فوعاً وذلك لأنها لما اقتضت
تصديتها لم يمكن أن
تكون الزيادة فوعاً

وجه الظاهر أن التعامل بالبياد فأنصرف مطلقه إليها (ولو قال لفلان على ألف درهم زوف ولم يذ كر
البيع والقرض قبل يصدق بالاجماع لأن اسم الدرهم يتناولها (وقيل لا يصدق) لأن مطلق الاقرار
ينصرف إلى العقود لتعنيها بسرعة لا إلى الاستهلاك المحرم (ولو قال اغتصب منه ألفاً وقال
أودعني ثم قال هي زوف أو نهر جنة صدق وصل أم فصل) لأن الإنسان ينصب ما يجود ويودع ما عاكف
فلا مقتضى له في البياد ولا تعامل فيكون بيان النوع فيصعب وإن فصل

مع أنه لا يصدق في صورة القرض إذا فصل بانفاذ الواجب كما صرحوا به (وجه الظاهر) أي وجه
ظاهر الرواية (أن التعامل بالبياد) يعني أن المتعارف في التعامل هو الجيد والمطلق ينصرف إلى
المتعارف (فأنصرف مطلقه) أي مطلق القرض (إليها) أي إلى الجيد يغيب عليه البياد
وبعد ذلك لا تقبل دعوى الزيادة لأن ما رجوع عما قبله (ولو قال لفلان على ألف درهم زوف ولم
يذ كر البيع والقرض) أي لو أرسل ولم يبين الجهة وأدعى أنها زوف (قبل يصدق بالاجماع)
يعني إذا واصل (لأن اسم الدرهم يتناولها) أي يتناول الزوف ولم يذ كر ما يصرفها إلى البياد
(وقيل لا يصدق) قال هذا هو الكرخي كما صرح به الإمام فاضلان في شرح الجامع الصغير أي
لا يصدق عند أبي حنيفة وصل أم فصل وأما عندهما فيصدق إذا وصل ولا يصدق إذا فصل فحصل
المعنى وقبل هو على الاختلاف السابق أيضاً كما صرحوا به (لأن مطلق الاقرار) بالذم (ينصرف
إلى العقود) أي إلى الإلزام بسبب العقود (لتعنيها بسرعة) أي لكونها في السرعة (لا إلى
الاستهلاك المحرم) أي لا ينصرف إلى الإلزام بسبب الاستهلاك المحرم إلا يجوز حمل أمر السلم
على الحرام ما لم يكن فصار هذا وما بين سبب النارة سواء قال في الفتاوى الصغير ولو أرسل ولم يبين الجهة
ثم قال هي زوف قال الفقيه أبو جعفر لم يذ كر هذا في الأصول فمن المشايخ من قال هو على هذا
الاختلاف ومنهم من قال هنا يصدق أجماعاً لأن الجود يجب على بعض الوجوه دون البعض فلا
يجب مع الاحتمال انتهى (ولو قال اغتصب منه ألفاً وقال أودعني) أي أودعني ألفاً (ثم قال
هي زوف أو نهر جنة صدق وصل أم فصل) ههنا مسائل الجامع الصغير فإن المصنف في تعليمها
(لأن الإنسان ينصب ما يجود ويودع ما عاكف) فلا مقتضى له أي لو أحسن الغصب والإبداء (ولا تعامل)
بخلاف البيع فإن عقد البيع يقتضيها في الجاد أي لا تعامل في غصب الجاد ولا في إبداءه بخلاف
القرض فإن التعامل فيه بالبياد لا يكون قوله هي زوف بعد الاقرار ينصب ألفاً وإبداءه بغيرها
لا لأن كلامه (فيكون بين النوع فيصعب وإن فصل) قال صاحب العناية وفيه نظر لأنه قد تقدم

لنا بينهما لكنها تنافي في التضاد فكانت عيباً لأن ضد السلامة عيب وإذا لم تقتضها كانت نوعين نطلق الدرهم لاحتسابها إياها
أما قال الحسن الأنواع هذا والله أعلم بالصواب

(قال المصنف وقيل إلى قوله ينصرف إلى العقود الخ) أقول أي عند أبي حنيفة وصل أم فصل ونهذهما يصدق إذا واصل لأنه بيان
تغير ثم أقول يشبه أن يكون القولا الأول محموداً لأن لا يرف كأم في مثلهما الإقرار للرطل في زوف السابق (قوله في الجهة
الموجبة لها) أقول أي لا يوصف وأنت الغيب يتأويل كونه من الموصوف درهم وما يشبهها (وقيل لا كانت نوعاً) أقول أي منوعاً
(قوله لما اقتضت اقتضت بها) أقول يعني لما اقتضت السلامة تسببت بالسلامة زوفة فلا يمكن أن تكون الزيادة فوعاً) أقول
فيه مني لأن إيراد التفسير الراجح إليها السليمة على طريق الاختصار

واهذا اليسار اذا المقصوب والوديعة بالمعيب كان القول قوته وعن أي وصف أنه لا يصدق فيه مفصولا اعتبارا بالقرض أي القرض فيها هو الموجب للضمان ولو قال هي ستوفئة أو رصاص بعدما أقر بالصعب والوديعة ووصل صدق وإن فصل لم يصدق

في قول أبي حنيفة أن الزايفة في الدراهم عيب فيكون ذكر الزايف رجوعا فلا يقبل أصلا فلا أقل من أن يكون يتألفا فلا يقبل مفصولا انتهى أقول هذا التنظير غاية السقوط لا ما عاين لم يكن كون الزايفة عيبا في الدراهم كون ذكر الزايف رجوعا أو يساها متغيرا أن لم يتناول أول كلام المقر المقصوب وغير المعيوب على السواهل كان مخصوصا بنوع المعيوب وهو الجياذ من جهة تحقق المقتضى كافي البيع والتعامل كافي القرض وأدق نيف في التعليل للذ كور عدم تحقق مقتضى الجليد ولا التعامل بها في اقتصاف الاندفاع تعين تناول أول كلام المقر الجليد والزايف على السواهل يمكن ذكر الزايف في آخر كلامه رجوعا عما أقر به أصلا ولا يساها متغيرا في شيء بل كان بيان النوع قطعا وقال صاحب العناية ويمكن أن يجاب عنه بما اقتضد كراهتها صفة والموصوف بها قد تكون متصفا بها من حيث الخلقة فيكون متوفا ليس إلا كافي الخلقة وقد لا يكون وجبت فيجوز أن يكون متوفا عيبا والضايف في ذلك أن ينظر في الجهة الموجبة لها أن القرض السلامة كانت الزايفة عيبا والا كانت فوفا وذلك لانها القرضها تقيدت بها فلا يمكن أن تكون الزايفة فوفا منها لتباينها لكتباتها فيها تنافي المتوافك كانت عيبا لان ضد السلامة عيب وإذا لم تقتضها كانت فوفا عين لطلق الدراهم لا حقه إلا بعد الاحتمال الجبر الانواع هذا انتهى كلاما فقول هذا كلام حال عن التفصيل أما لو اتسللت الزايفة في الدراهم مما لا يكون الموصوف بها متصفا بها من حيث الخلقة أصلا أنه امر عارض الدراهم فلو عاينها في أصل خلقتها وانما التي قد يكون الموصوف بها متصفا بها من حيث الخلقة هي الرأفة في الخلقة كما هو عجز عما نحن فيه فلا معنى لخلط ذلك ههنا وأما تأييدنا ما ذكر في الضابط من أن الجهة الموجبة للدراهم أن اقتضت السلامة كانت الزايفة عيبا والا كانت فوفا ليس بمقول المعنى لأن كون الزايف في الدراهم عيبا أمر مقرر غير تابع لاقتضاء الجهة الموجبة لها السلامة واعتناء ثرائها اقتضاها بالسلامة عند أي حقيقة في اخراج الدراهم الموصوفة بذلك العيب عن مطلق اسم الدراهم المذ كورة في تلك الجهة لا في جعلها معيبة وكذلك في كون الزايفة فوفا أي متنوعة ليس بتابع لعدم اقتضاء الجهة السلامة بل الزايفة كلجود متنوعة على كل حال فإن الجياذ والزايف فوفا من مطلق الدراهم قطعاسواها اقتضت الجهة السلامة أم لا وأما

ثالثا فلا نمان أن أراد بقوله وإذا لم تقتضها كانت فوفا عين لطلق الدراهم أنها ما حينئذ كانت فوفا عين لطلق الدراهم ولم تكن الزايفة عيبا فهو ممنوع بل الزايفة عيب على كل حال وكونها فوفا لا تنافي كونها عيبا فان كون بعض الأنواع معيبة بالنسبة إلى البعض الآخر ليس بعجز وانما لا تكون عيبا لو كانت في أصل خلقة الدراهم وليس كذلك وإن أراد بذلك أنها ما حينئذ كانت فوفا عين لطلق الدراهم واما كون الزايفة عيبا أضافا ليحصير الجواب عن النظر المذ كور بما ذكره أصلا كما لا يخفى على القطن قال المصنف (واهذا) أي ولاجل أن لا مقتضى في الجياذ ولا تعامل (لوجاه راد المقصوب) وهو الغاصب (والوديعة) أي وراد الوديعة وهو المودع (بالمعيب) متعلق بجاء أي لوجاه رادهما بالمعيب (كان القول له) أي لرادفان الاختلاف في وقوع في صفة المقبوض كان القول للقباض شيئا كان أو أمنا (وعن أي يوسف أنه لا يصدق فيه) أي في القصب لا في الوديعة كما هو حواه (مفصولا) أي إذا ادعى الزايفة مفصولا (اعتبارا بالقرض) أي قياسا عليه (أن القرض فيها) أي في القصب والقرض (هو) الموجب للضمان يعني أن الجامع بينهما كون للموجب لضم هو القبض وجوابه فيهم بما تقرر تدبر (ولو قال هي ستوفئة أو رصاص بعدما أقر بالصعب والوديعة ووصل صدق وإن فصل لم يصدق) هذه

(قوله ولهذا) أي ولاجل
أن لا مقتضى في الجياذ
لوجاه راد المقصوب والوديعة
بالمعيب كان القول له فان
الاختلاف في وقوع في
صفة المقبوض فالقول
للقباض شيئا كان
أو أمنا وعن أي يوسف
أنه لا يصدق فيه مفصولا
اعتبارا بالقرض إذا الموجب
لضمين فيها هو القبض
وهو موجود فيهما ولو أقر
بالقصب والوديعة ثم قال
هي ستوفئة أو رصاص
موصولا صدق

لان السوقة ليست من جنس الدراهم كما لم يكن كلامه بمنتهى مجازا فكان بيانا (٣٣٩) مغيرا فلا بد من الوصل (ولو قال في

هذا كله) يعني الذي كره
من البيع والقرض
والقبض (ألفا لأنه ينقص
كذا فان وصل صدق لانه
استثناء مقدار) وقد تقدم
بيانه (ولو كان الفصل ضرورة
انقطاع الكلام فهو واصل)
لان الانسان قد يحتاج الى
التكلم بكلام كثير ويذكر
الاستثناء في آخره ولا يمكن
أن يتكلم بجميع ذلك
بنفس واحد فكان عقوا
لعدم الاحتراز عنه قال
(ومن أقر نغصب ثوب) هذه
تقدم وجهها أن القسب
لا يختص بالسليم (قوله)
ومن قال لا ترأخذت
منك ألف درهم) المقرر
أما أن يتكلم بما يدل على
فعل نفسه كقوله أخذت
وشبهه أو على فعل غيره
كما عطيته فان كان الاول
وأتى بالاولى الضمان
نحو أن يقول أخذت ودعته
فإن صدقه المقر فعلا
وان كذبه فان ادعى ما يدل
على الاثبات لاخذ كالقرض
فالمقرر للقرع عنه وان
ادعى غيره ضمن المقر لانهما
في الاول توافقا على أن
الاخذ كان بالاذن والمقر له
يدعي سبب الضمان وهو
القرض والاخر شكره

لان السوقة ليست من جنس الدراهم لكن الاسم يتناولها مجازا فكان بيانا مغيرا فلا بد من الوصل
(وان قال في هذا كله ألفا) لأنه ينقص كذا لم يصدق وان وصل صدق لان هذا استثناء المقدار
والاستثناء يصح موصولا بخلاف الزيادة لانها وصف واستثناء الاوصاف لا يصح واللفظ يتناول
المقدار دون الوصف وهو تصرف لفظي كما بينا ولو حكى ان الفصل ضرورة انقطاع الكلام فهو
واصل لعدم امكان الاحتراز عنه (ومن أقر نغصب ثوب ثم جئني بعبث فاقوله) لان
القبض لا يختص بالسليم (ومن قال لا ترأخذت منك ألف درهم) فلهذا فلهذا فقال لا بل أخذتها
غصبا فهو ضامن وان قال أعطيتها ودعته فقال لا بل غصبتها لم يضمن

المسئلة مما ذكره في شروع الجامع الصغير تقرير على المسئلة المارة قال الامام علاء الدين الاسيبي في
شرح الكافي للشيخ الشافعي قال هي مستوقة أو رصاص صدق وان وصل ولم يصدق اذا فصل يعني
في الغصب والوديعة وذلك لانهم ليست من جنس الدراهم حقيقة وان كانت من جنسهما صورة فصار
ارادتهما باسم الدراهم كإرادة الحجاز باسم الحقيقة وإذا بين أنه أراد باللفظ المجاز موصولا قبل والافلا انتهى
وعلى المصنف هذه المسئلة بمعاملة الامام الاسيبي فقال (لان السوقة ليست من جنس الدراهم)
أي ليست من جنسها حقيقة ولهذا لا يجوز التجوز بها في باب الصرف والسلم (لكن الاسم) أي اسم
الدراهم (يتناولها) أي يتناول السوقة (مجازا) للتشبيه بين السوقة والدراهم من حيث الصورة
(فكان بيانا مغيرا) لما اقتضاه أول كلامه لان أول كلامه يتناول الدراهم صورة وحقيقة وبأخر كلامه
بين أن مرادها الدراهم صورة لاحقية (فلا بد من الوصل) لان بيان التغير يصح موصولا لا موصولا
بخلاف ما سبق لان الزبوف والنهر جعد درهم صورة وحقيقة فليس في بيانه تغيير لاول كلامه فصح
موصولا ومفصولا (وان قال في هذا كله) أي فلهذا كرم البيع والقرض والغصب والادعاء (ألفا ثم)
قال لأنه ينقص كذا لم يصدق وان وصل صدق) هذه من سائل الجامع الصغير قال المصنف في تعليلها
(لان هذا استثناء المقدار) أي استثناء بعض ما أقر به من المقدار (والاستثناء يصح موصولا) لا موصولا
فصير الكلام عبارة عما وراءه المستثنى (بخلاف الزيادة لانه وصف) أي لان الزيادة وصف ذكر الضمير
باعتبار الوصف (واللفظ يتناول المقدار دون الوصف وهو) أي الاستثناء (تصرف لفظي كما بينا) فيما مر
فيمص في متناول اللفظ دون غيره (ولو كان الفصل ضرورة انقطاع الكلام) أي لضرورة انقطاع الكلام
بسبب انقطاع النفس أو أخذ السعال أو ما أشبه ذلك (فهو واصل) أي هو في حكم الوصل حتى يصح
استثناءه (لعدم امكان الاحتراز عنه) لان الانسان قد يحتاج الى أن يتكلم بكلام كثير ويذكر كرا الاستثناء
في آخره ولا يمكنه أن يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فكان عقوا قال فخر الدين قاضيان في شرح
الجامع الصغير (ولو فصل بينهما فمل بطريق الضرورة فان انقطع عنه الكلام ثم وصل فمن أي وصف
أنه يصح استثناءه وعليه الفتوى لان الانسان يحتاج الى أن يتكلم بكلام كثير مع الاستثناء ولا يقدر
أن يتكلم بنفس واحد فجعل ذلك عقوا انتهى كلامه وقال الكافي في معراج الدراية وبه قال الأئمة
الثلاثة يعني مالكا والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى (ومن أقر نغصب ثوب ثم جئني بعبث فاقوله)
(ه) هذا لفظ القدر في مختصره قال المصنف في تعليله (لان الغصب لا يختص بالسليم فان الانسان
ينغصب ما يحسن الصحيح والمحب والجيد) والزم فكان القول قوله فيما نغصب سواه واصل أم فصل
(ومن قال لا ترأخذت منك ألف درهم) فلهذا فلهذا فقال لا بل أخذتها غصبا فهو
أي المقر (ضامن) يعني كان القول في هذه المسئلة قول المقر له مع عبثه فمقر ضامن الآن يتكلم المقر
عن البين (وان قال أعطيتها ودعته فقال) أي المقر (لا بل غصبتها لم يضمن) أي لم يضمن المقر في هذه

(٤٣ - تكلمه سلم) (قال المصنف بخلاف الزيادة لموصوف الخ) أقول في بعض ما ذكره وهو البيع والقرض
وانما لذلك لما سبق أن ضامن أي في الغصب والوديعة بيان النوع فينبغي أن يصح الاستثناء كامل

والفرق أن في الفصل الأول أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم ادعى ما يبرره وهو الاذن والآخر
يشكره كقولهم مع البين وفي الثاني أضاف الفعل إلى غيره وقال المديعي عليه سبب الضمان وهو
الغصب فكان القول لشكرهم مع البين والغصب في هذا كالأخذ أفع كالأعطاء قال قائل أعطاه
والدفع إليه لا يكون إلا بقبضه فقوله قد يكون بالقبض والوضع بين يديه ولو اقتضى ذلك فالتقضي ثابت
ضرورة

المسئلة بل كان القول قوة مع غيره وهاتان المسئلان من مسائل الجامع الصغير قال المصنف (والفرق)
بينهما أن في الفصل الأول وهو قوله أخذت منك ألف درهم ودبعة (أقر بسبب الضمان وهو الأخذ)
لقوله على التقبض وسلم على الدعا أخذت حتى تزد وهذا يتناول رد المبيع حال قبضه أو رد المثل حال
زواله المكون للمثل فالحق مقام الأصل (ثم ادعى) أي ثم ادعى المقر قوله ودبعة (ما يبرره) عن الضمان
(وهو الاذن) بالأخذ (والآخر) وهو المقر (يشكره) أي يشكر الاذن (فيكون القول مع
البين) هذا ما قالوا أقول فيه بحث لانهم إن أرادوا أن الاختصاص لسبب الضمان فهو متعين بل
الأخذ إذا كان بغير المالك كالأخذ ودبعة بأذن المودع فليس بسبب الضمان فقلنا القول على
سلم ليس على المستعير غير الفعل ضمان ولا على المودع غير الفعل ضمان كما استدلو به في كتاب الوديعة
على أن الوديعة أمانة في يد المودع إذا هلك لم يضمن فيكون ما أخذه السليم هذا الطريق بخصوصا
من قوله عليه السلام على البدن ما أخذت حتى تزد وأن أرادوا أن الأخذ ضمان المالك سبب
الضمان فهو وسلم ولكن لانسلم أن في الفصل الأول أقر بالأخذ بغير الاذن بل أقر بالأخذ لقبضه كونه
وديعة وهو الأخذ بالاذن فامل في الجواب قال في الكفاية قل قيل ينبغي أن يصدق المقر ويحصل
قوة ودبعة بيان تغيير كماله قال الفلان على ألف ودبعة قلنا صدر الكلام هنا موجه الغصب فلا
يحتمل الوديعة فقوله ودبعة يكون دعوى مبتدأة لا بيان ما أحمله صدر الكلام وأما قوله فلان على
ألف فيحتمل الوديعة يعني على حقيقة فيكون قوله ودبعة بيان تغيير يصدق موصولا لا تنهى أقول
في الجواب بحث إذا نسلم أن صدر الكلام هنا موجه الغصب كيف ينبغي في كتاب الغصب أن
الغصب في الحقيقة أخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب وفي الشريعة أخذ مال متقوم مخترق بغير إذن
المالك على وجهين بل هو لا ريب أن صدر الكلام هنا وهو قوله أخذت منك ألف درهم أعم
من كل واحد من معنى الغصب ومن المقرر أن العلم لا يدل على انحصار بأحد اللات الثلاث فأن
يكون موجه الغصب وكان صاحب معراج الدراية قد شبه لما قلنا حيث قال بعد ذكرنا في الكفاية من
السؤال والجواب كذا قيل وفيه فوج نامل (وفي الثاني) أي وفي الفصل الثاني وهو قوله أعطينها ودبعة
(أضاف الفعل إلى غيره) وهو المقر فلم يصح مقربا بسبب الضمان (والثالث) أي ثالث الغير ريد
عليه) أي على المقر (سبب الضمان وهو الغصب) والفرق يشكره (فكان القول لشكرهم مع البين)
قال المصنف (والقبض في هذا) أي في الحكم المذكور (كالأخذ) يعني لو قال المقر قبضت
منك ألف درهم ودبعة فقال المقر بل غصبتها كل ضامنا كالأخذ أخذت منك ألف درهم ودبعة
(والدفع كالأعطاء) يعني لو قال المقر دفعت لي ألف درهم ودبعة فقال المقر بل غصبتها لم يضمن كالأخذ
قال أعطينها (ههنا قال قائل الأعطاء والدفع إليه) أي إلى المقر (لا يكون إلا بقبضه) مكان الإقرار
بالأعطاء والدفع إقرار بالمعنى وإذا أقر بالقبض يضمن فينبغي أن يضمن إذا أقر بالأعطاء والدفع أيضا
(تقول) في الجواب لا نسلم أن الأعطاء والدفع إليه لا يكون إلا بقبضه بل (قد يكون) كل واحد
من الأعطاء والدفع (بالقبض والوضع بين يديه) بدون قبضه فلم يقتض الإقرار بهما الإقرار بقبض
(ولو اقتضى ذلك) أي لو ثبت لمساها اقتضى ذلك (فالتقضي ثابت ضرورة) وإشابت بالضرورة

والفرق أنه في الأول أقر
بسبب الضمان وادعى
ما يبرره وأنكره الخصم
فكان القول قوة وفي الثاني
ادعى الخصم سبب الضمان
وهو الغصب وهو منكر
فالتقول قوة فأن قيل
الأعطاء والدفع لا يكون
الإقبضه قلنا نعم لو
يكون بالقبضه لمساها
ضرورة

فلا يظهر في انه قد سبب الضمان وهذا بخلاف ما اذا قال أخذت هاتين دبعه وقال الآخر لابل قرضاً سيك يكون القول للقرض وان أقر بالأخذ لانهما أو افهما ذلك على ان الأخذ كان بالاذن إلا أن القره يدعي سبب الضمان وهو القرض والآخر ينكره فاقترعا (وان قال هذه الألف كانت دبعه لي عند فلان فأخذت فقال فلان هي فانه يأخذها) لانه أقر بالبده وادعى استحقة اقام عليه وهو ينكر والقول للأنكر (ولو قال أجرت دابتي هذه فلان فركبها وردها أو قال أجرت ثوبي هذا فلان فلبسه ورده) وقال فلان كذبت وهما لي قال قول قوله) وهذا عند أبي حنيفة (وقال أبو يوسف ومحمد القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب) وهو القياس وعلى هذا الخلاف الأربعة والاسكان

ثبت دعي ما يدفع به الضرورة (ملا يظهر في انعقاد سبب الضمان) لعدم الحاجة اليه قال المصنف (وهذا) أي وهذا الذي قلنا من ضمان المقر بالأخذ ودبعه اذا قال القره أخذت غصبا (مخلفا ما) أي ملاس مخالف ما (اذا قال) أي المقر (أخذت هاتين دبعه وقال الآخر لابل قرضاً سيك يكون القول للقرض وان أقر بالأخذ لانهما أو افهما ذلك على أن الأخذ كان بالاذن) (على أن الأخذ كان بالاذن) لأن الأخذ بالقرض لا يكون إلا بالاذن كالأخذ بالوديعة (الآن المقر يدعي سبب الضمان وهو القرض والآخر ينكر) (فلان فكان القول للأنكر) (فاقترعا) أي فاقترعا ما إذا قال المقر له أخذت غصبا وما إذا قال أخذت مقرضاً أقول ههنا نظر لأن الذي يدعي المقر انتم هو ما يرثه من الضمان كما صرح به في المسألة الأولى وليس ذلك هو الاذن المطلق فان كثيراً ما يمتص بالاذن كالبيع والقرض ونظائرها لأسباب موجبة للضمان فلا يتصور أن تكون عبرته عن الضمان بل ان ذلك هو الاذن الخصوص الخاص في ضمن الوديعة ولا شك أن المقر له لا وانه فعلى الأخذ بالاذن الخصوص والاملا ادعى عليه سبب الضمان وهو القرض وأما ما افهمه على مطلق الاذن فلا يجدي نفعا في الفرق لأن ادعاء المقر ما يرثه عن الضمان وهو الاذن الخصوص الخاص في ضمن الوديعة واستكثر المقر له اياه بقوله لا باقيا بعد تبهما فما إذا قال المقر له بل أخذت مقرضاً طاعة لأمر أو المقر له أيضاً يدعي سبب الضمان وهو القرض والمقر ينكره وماذا اتعارض دعواهما واستكثرهما في إقرار المترأ ولا سبب الضمان وهو الأخذ سال عن الدافع كما في ما إذا قال المقر له بل أخذت غصبا فمقره فاقترعا فوجب اختلاف الحكم تأمل جدا (وان قال هذه الألف كانت لي ودبعه عند فلان فأخذت) منه (فقال فلان هي لي فله) أي فله فلان (بأخذها) هذه من مسائل الجامع الصغير قال المصنف في تعليلها (لأن) أي أن المقر (أقر بالبده) أي لفلان وفي الكافي وأقر بالأخذ منه والسبل في الأخذ الدعي المأخوذ منه (وادعى استحقة اقام عليه) أي ادعى استحقة الألف على فلان بقوله كانت لي ودبعه عند فلان (وهو ينكر والقول للأنكر) مع بينه (ولو قال أجرت دابتي هذه فلان فركبها وردها) على (أو قال أجرت ثوبي هذا فلان فلبسه ورده) على (وقال فلان كذبت) بل الدافع والثوب (فاقوله) أي المقر (وهذا) أي كون القول قول المقر (عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب) وقول أبي حنيفة ههنا استصان وقوله لقياس كذا قالوا في شروح الجامع الصغير وابنه أشأ المصنف بقوله (وهو القياس) أي قول أبي يوسف ومحمد هو القياس فيفهم منه أن قول أبي حنيفة هو الاستصان وله إذا قال فيما بعد وجه القياس وجه الاستصان ثم هذا كله ادالم تكن الدابة والثوب معبراً للقرض أما إذا كان هروفاً كان القول للقرض في قولهم جعلنا لك الملك فيه إذا كان معروفاً للقرض لا يكون مجرد باليد في غير سبب الاستحقاق عليه كذا في المسوطة والاضاح وذكر في الشروح (وعلى هذا الخلاف) أي على الخلاف المذكور أيضاً (الاعارة والاسكان) بأن قال أعرت دابتي هذه فلان فركبها وردها على

فلا يظهر في انعقاد سبب الضمان وكلامه ظاهر قوله القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب) يعني إذا لم يكن ذلك معروفاً للقرض أما إذا كان معروفاً كان القول للقرض في قولهم جميعاً لأن الملك فيه إذا كان معروفاً للقرض لا يكون مجرد اليد فيه لغيره سبب الاستحقاق عليه

(ولو قال سأط فلان ثوبى هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان ثوبى فهو على هذا الخلاف في الصحيح) وجه القياس ما ينشأ في الوديعة وجه الاحتسان وهو الفرق أن اليد في الاجارة والاعارة شريفة تثبت ضرورة استئذان المالك عليه وهو المنافع فيكون عددا فيما وراء الضرورة فلا يكون اقرارا باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصورة والادعاء اثبات اليد قصد فيكون الاقرار به اعترافا باليد للودع ووجه آخر أن في الاجارة والاعارة والاسكان أقر بيد ثابته من جهته فيكون القول قوله في كفيته ولا كذلك في مسئلة الوديعة لانه قال فيها كنت ودعيت وقد تكون من غير صفة

أو أعرت ثوبى هذا فلان فليس له ثم رده على وبان قال أسكنت دارى هذه فلان ثم أخرجته منها فقال فلان كذبت بل الدابة والثوب والدارى (ولو قال سأط فلان ثوبى هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان ثوبى فهو على هذا الخلاف في الصحيح) استره عن قول بعضهم أن القول في هذا قول المقر بالاجماع فيكون ذلك دليلا لا يثبت حقيقته ولكن ذلك ليس ثابت في الأصول بل قال عامة المناجيع فهو على هذا الخلاف أيضا قال المصنف (وجه القياس ما ينشأ في الوديعة) أراد به قوله لا ثم أقر باليد وادعى استحقاقها عليه وهو ينكر والقول للسكر (وجه الاحتسان وهو الفرق) بين مسئلة الوديعة وبين هذه المسائل (أن اليد في الاجارة والاعارة ضرورية) يعنى أن اليد فيها ليست بمقصودة بل هي ضرورية تثبت ضرورة استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدما أى فتكون اليد معدومة (فيما وراء الضرورة) فلا تظهر في حق الاستحقاق على المقر لان ما يثبت بالضرورة يقتصر على قدر الضرورة (ولا يكون) أى فلا يكون الاقرار بالاجارة والاعارة (اقرارا له) أى للقره (باليد مطلقا) أى من شكل وجه بل يكون اقرارا له باليد لاجل استيفاء المعقود عليه فقط فلا يكون مقرا بالمالك لغيره ثم عدل بنفسه (بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصورة) فان المقصود منها هو الحفظ والحفظ لا يكون بدون اليد (والادعاء اثبات اليد قصد فيكون الاقرار به) أى بالادعاء (اعترافا باليد للودع) اقول لغائل أن يقول أن أيدان الاقرار بالادعاء يكون اعترافا باليد للودع مطلقا أى من كل وجه كما صرح به في الكافي حيث قال فكان الاقرار بالوديعة اقرارا باليد للقره مطلقا فهو ممنوع اذا ادعاء اثبات يد المحاطة دون اثبات يد المالك فكيف يكون الاقرار بالادعاء اقرارا باليد مطلقا للودع وان أيدان الاقرار به يكون اعترافا يد المحاطة للودع فهو مسلم ولكن لا يتم به التفرع كالإيجاز (ووجه آخر) للاحتسان وهو الفرق (ان في الاجارة والاعارة والاسكان أقر بيد ثابته من جهته) أى من جهة المقر (فيكون القول قوله في كفيته) أى في كفيته ثبوت اليد على طريق كان كمالو كان في يده عبدا قال هذا عبدي بعضهم فلان ولم أسله اليه بعد فقال المقر لا بل كان عبدي لم أشعره مثل كان القول قول المقر دون المقر لهذا المعنى كذا في النهاية وممرع الدابة وكذا قال ملك عبدي هذا فلا تأتا لنف درهم الا أني لم أقض الثمن في حق الحسن كان القول وان زعم أن خلافه كذا في الغنية وشرح تاج الشريعة أحذلن الاسرار (ولا كذلك في مسئلة الوديعة لانه) أى لان المقر (قال فيها) كانت ودعيت وقد تكون (أى الوديعة) (من غير صفة) كالقطة فأنها ودعيت في يد الملتقط وان لم يدعيها إلا من أجلها وكذا التوب إذا هت الربح فالتعدي في دارا انسان فانه يكون ودعيت عند صاحب الدار وان لم يدعيها له صاحبه كذا في حكمة الشروح أقول هنا كلاما أما أولا فلان ظاهر قول المصنف وقد يكون من غير صفة ينافي مع كرمه في الوجه الاول من أن الادعاء اثبات اليد قصد لان اثبات اليد قصد بغضى الصنع فان قلت مراد ما تمثله تكون من غير صنع المقر لامن غير صنع المودع وكون الادعاء اثبات اليد

وقوله (في الصحيح) استره عن قول بعضهم أن القول ههنا قول المقر بالاجماع فيكون ذلك دليلا لا يثبت حقيقته وقوله (وجه القياس ما ينشأ في الوديعة) أراد به قوله لا ثم أقر باليد وادعى استحقاقها عليه وهو ينكر والقول للسكر وقوله (في كفيته) أى في كفيته ثبوت اليد بأى طريق كان كمالو قال ملكت عبدي لا ثم أقر باليد درهم الا أني لم أقض الثمن في حق الحسن كان القول قوله وان زعم أن خلافه وقوله (وقد يكون من غير صفة) كالقطة فأنها ودعيت في يد الملتقط وان لم يدعيها إلا من أجلها وكذا التوب إذا هت الربح فالتعدي في دارا انسان

(قال المصنف والادعاء اثبات اليد) اقول قال الاتقاني يعنى ثبوت المالك استوى والاظهار ان يقال يعنى في حق الحاكم ما يد لقره

وقوله (وليس مدار الفرق)

إشارة إلى الرد على الأمام

التي فيها ذكر أن أرقامها

توجب في مسئلة الوديعه

لانه قال فيها أخذتها منه

فيجب جزاؤه وجزاءه

الرد وقافي الاجارة وأختها

أي العارية والسكنى فردها

على فكان الاتفاق في الحكم

للافتراق في الوضع وقالوا

في شروح الجامع الصغير

هذا الفرق ليس بشئ

لان محمد اذ كفي كتاب

الاقرار لفظ الاخذ في

الاجارة وأختها أيضا وأما

الفرق الصحيح ما ذكر في

الكتاب (وهذا أي الذي

ذكره في الاجارة وأختها

بخلاف ما إذا قال اقتضيت

من فلان ألف درهم كانت لي

عليه أو أقرضته ألفا ثم

أخذتها منه وأمكر القره

حيث يكون القول قول

القره

(قال المصنف كان على

هذا الخلاف) أقول

على هذا الوجه بخلاف

الاول بالإلحاق (قوله على

الأمام التي) أقول التي

بضم الصاد هو على بن

موسى التي تليد محمد بن

شجاع البجلي وهو تليد

حسن بن زيد وهو تليد أبي

خليفة وقم بالمعروف

بالحرق

حتى لو قال أودعها كان على هذا الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في طرف الوديعه
وعنه في الطرف الآخر وهو الاجارة وأختها لانه ذكر الاخذ في وضع الطرف الآخر في كتاب الاقرار
أيضا وهذا بخلاف ما إذا قال اقتضيت من فلان ألف درهم كتمت لي عليه أو أقرضته ألفا ثم أخذتها
منه وأمكر القره حيث يكون القول قوله

فقد انما يقتضي صنع المودع فلا منافاة قلت خفيش ذبنا من ان لا يصح المثالان المزبوران المثالان
ذكرهما جمهور الشراح وذكرا الثاني صاحب الكافي أيضا فلا يصح لاحد في ثبوت بدل المقتطع في
القطعة وفي ثبوت بدل صاحب الدار في الثوب الخ الخ في دفعه وأما ما ينافلان في ثبوت جمهور
الشراح الوديعه ههنا لما تعلق المزورين في ما صرحوا به في اول كتاب الوديعه من أن الوديعه هي
التسليم على الحفظ وذلك انما يكون بالعقد والقصد والامانة اعم من ذلك فانه قد تكون بغير عقد
وقصد كما ذهبت الرعي في ثوب انسان فألغته في ثوب غيره ووجه المناهضة ظاهر (حتى لو قال)
أي المقر (أودعها كان) جواب هذه المسئلة أيضا (على هذا الخلاف) المذكور في مسائل
الاجارة والاعارة والاسكان أسول في ههنا هي وهما أن الفرق المذكور انما يشعروا كانت صورة
مسئلة الوديعه ما لو قال هذه الالف كانت وديعه عند فلان دون ذلك لفظي وأما على ما ذكر
في الكتاب من قوله فان قال هذه الالف كانت لي وديعه عند فلان فيشكل ذلك اذا ظاهر
أن لفظي في تنفيذ ثبوت الدين جهته في قول معنى قوله المذكور إلى معنى قوله أودعها عند فلان
(وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في طرف الوديعه وعنه) أي عدم ذكر الاخذ (في الطرف
الآخر وهو الاجارة وأختها) أي الاعارة والاسكان قال في غاية البيان اعلم ذكر الصغير الرابع
إلى الاجارة على تأويل البعد قلت وانما قال وأختها ولم يقل وأخواته مع أن أحدهما هو الاسكان
كان مسددا وكذا في مثل ذلك فبطل المذكور على المؤث ولا يفسد ما على تأويلهما بالصورتين أو
بالمثلتين ومن المصنف ههنا الرد على الامام التي فيما ذكره من الفرق فانه قال انما يجب الرد
في مسئلة الوديعه لانه قال فيها أخذتها منه فيجب جزاؤه وجزاءه والرد وقافي الاجارة
وأختها فردها على فكان الاتفاق في الحكم للافتراق في الوضع وقالوا في شروح الجامع الصغير
هذا الفرق ليس بشئ لان محمد اذ كفي كتاب الاقرار لفظ الاخذ في الاجارة وأختها أيضا والله
أشرفه لانه ذكر الاخذ في وضع الطرف الآخر في كتاب الاقرار أيضا) في
وجه آخر لفرق ذكر الامام فخصنا في شرح الجامع الصغير ونقل عنه في النهاية ومصرع
البراءة وهو أن في الاجارة والاعارة وأختها للو جزوا المعيار بأقرها المتع الناس عن الاجارة والاعارة
فلا يثبت من أقرها استئناسا كسلات قطع الاجارة والاعارة وأما في الوديعه فتقطع الإبداع
تعود إلى المالك فلو أخذنا المالك بأقراره لا يقطع الإبداع انتهى أقول مرد عليه أن يقال تعود
المنفعة في الاجارة أيضا إلى المالك وهو المؤثر لانه لا يقطع معاوضة لا عقد تبرع فتعود فيها منفعة
الاجر وإلى المؤثر قطعا كما يعود في الإبداع منفعة الحفظ إلى المودع فلم يتم الفرق الذي كور
بالتنظر إلى مسئلة الاجارة وان تم بالنظر إلى مسئلة الاعارة المهم الآن قبل منفعة الاعارة وان كان عادت
في الاجارة إلى المؤثر ولكن منفعة الدار ونحوها تعود إلى المستأجر ولا تعود إلى المؤثر على افتقار
بها سدة الاجارة فيضطرر بها من هذه الجهة بخلاف الإبداع فانه تقع محض المودع فانه قال في الجملة
(وهذا) أي المذكور في الاجارة وأختها (بخلاف ما إذا قال اقتضيت) أي قبضت (من فلان
ألف درهم كانت لي عليه أو أقرضته ألفا ثم أخذتها منه وأمكر القره حيث يكون القول قوله)

لان الدين تنقضى بأمتثالها وذلك إما يكون بقبض مضمون هذا أفسر بالاقتضاء فقد أقر بسبب الضمان ثم ادعى ظلمه عليه بما يدعيه من الدين مقاصة أو: آخر ذكره أماعنه المقبوض عين مادي فيه الاجارة وما أشبهها فافتقرنا ولو أقر أن فلا نأرخ هذه الأرض أو في هذا المزار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فاعا حاسد وقال المقر لا بل ذلك كله في استغنت بك فقلت أو فعلته ما جاز فاقول لولا أن ما أقر به باليد وانما أقر بمجرد فعل منه وقد يكون ذلك في ملك في يد المقر وصار كإدا قال خاطب في الخطاط تبعي هذا منه فدرهم ولم يفرقه منه فلم يكن إقرارا باليد ويكون القول للمقر لما أقر بفعل منه وقد يخطئ ثوبا في يد المقر كذا هذا

أعز قول المقر (لان الدين تنقضى أمتثالها) لا بإباحتها (وذلك) أي قضاء الدين بأمتثالها (اعا) يكون بقبض مضمون) أي بقبض مال مضمون يصير دينا على الدائن ثم يصير قصاصا يدعيه على المدين (فإذا أقر بالاقتضاء فقد أقر بسبب الضمان ثم ادعى ظلمه عليه بما يدعيه من الدين مقاصة) والآخر ذكره أماعنه) يعني في صورة الاجارة وأختيها (المقبوض عين مادي فيه الاجارة وما أشبهها فافتقرنا) قال صاحب العناية في تفرق هذا المقام لان الدين تنقضى بأمتثالها وذلك معلوم فإذا أقر بالقضاء الدين فقد أقر بقبض مضمون لان الاقتضاء إما يكون بقبض مال مضمون ولاقرار بقبض مال مضمون إقرارا بسبب الضمان ثم ادعى ظلمه ما أقر بقبضه بما يدعيه من الدين مقاصة والآخر ذكره أماعنه يعني في صورة الاجارة وأختيها المقبوض عين مادي فيه الاجارة وما أشبهها فافتقرنا وقال وعليك بتطبيق ما ذكرنا في المتن يظهر التقديم والأتاخر في كلام المصنف من الدبران شاء الله تعالى أقول لا يظهر في فطره عليه بتطبيق ما ذكرنا في المتن وتدرجه به من التقديم وتقدم وأخيه في كلام المصنف بل يظهره نوع اختلاف في كلام الشارح أما الاول فلا ندر في قوله هذا أفسر بالاقتضاء الدين فقد أقر بقبض مضمون لان الدين ليس عين قول المصنف فإذا أقر بالاقتضاء فقد أفسر بسبب الضمان لاختلاف تأويله مما لا يقتضي تقديم ذلك تقديم هذا كيف (وقدم هذا ووضع موضع ذلك لفصل لان الدين تنقضى بأمتثالها فإذا أفسر بالاقتضاء فقد أفسر بسبب الضمان لم يتم التفرع مع الاستفادة من الفاء في هذا أفسر مثل ما تم في تقديم ذلك بتهديك كذا النوع الصحيح) وأما الثاني فلا ندر: لعل قوله هذا أفسر بالقضاء الدين فقد أقر بقبض مضمون لان الاقتضاء إما يكون بقبض مال مضمون ولاقرار بقبض مال مضمون إقرارا بسبب الضمان ولا يفيق أن مفاد هذا التعليق أن الإقرار بالاقتضاء إقرارا بسبب الضمان لان الإقرار بالقضاء الدين إقرار بقبض مضمون لان الدين كاهو المدي (ولو أقر أن فلا نأرخ هذه الأرض أو في هذه المزار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر) أعوا لعل أن ذلك كله في يد المقر (فادعاه) أي نادى الأرض والدار والكرم (فلا ندر) لنفسه (وقال المقر لا بل ذلك كله في استغنت بك) على الزراعة أو البناء أو الغرس (فعلت) وأفعلة بأمره فالتول للمقر) هذه من مسائل المبسوط ذكرها المصنف تفرعها قال في تعليلها (لانه) أي لان المقر (ما قره) أي أفاضل (أي أفاضل) باليد وانما أقر بمجرد فعل منه) أي من فلا ندر (وقد يكون ذلك) أي الفصل من الضمان (في يد المقر) يعني أن الإقرار بمجرد فعل من الغير لا يدل على الدلائل العمل قد يكون من المعين والاجر والعين في يد صاحبه (وصار) أي صار حكم هذا (كأننا قال خاطب في الخطاط قصي هذا نصف درهم ولم يقل قبضه منه لم يكن إقرارا باليد ويكون القول للمقر لما أقر بفعل منه) أي من الخطاط (وقد يخطئ ثوبا في يد المقر كذا هذا) أي كذا حكم المسائل المذكورة قال في الهابة فصل من هذا كما أن حسن هذه المسائل

لان الدين تنقضى بأمتثالها وذلك معلوم فإذا أقر بالاقتضاء الدين فقد أقر بقبض مضمون لان الدين تنقضى الاقتضاء إما يكون بقبض مال مضمون ولاقرار بقبض مال مضمون إقرارا بسبب الضمان ثم ادعى ظلمه ما أقر بقبضه بما يدعيه من الدين مقاصة والآخر ذكره أماعنه يعني في صورة الاجارة وأختيها المقبوض عين مادي فيه الاجارة وما أشبهها فافتقرنا وعليك بتطبيق ما ذكرنا في المتن يظهر التقديم والأتاخر والواقع في كلام المصنف جس التدرج انشأ الله تعالى وباق كلامه لا يحتاج إلى شرح

(هل المصنف وذلك انما يكون بقبض مضمون) أقول لهم من قبيل سبل مفهم ان كان التركيب توصيفا ويجوز أن يكون اضافيا (قوله) وعليك بتطبيق القول به من التدرج) أقول فمبحث

على ثلاثة أنواع في فروع منها كان القول قول المقر له بالإجماع وهو مسئلة الودعة والاقراض
والاقتضاء وفي فروع منها كان القول قول المقر بالإجماع وهو مسئلة بيع العبد ومسئلة
زرع هذه الارض أو بناء هذه الدار ومسئلة خياطة الثوب بدون ذكر القبض
منه وفي فروع منها اختلفوا فيه فعند أبي حنيفة القول قول المقر كافي
النوع الثاني وعندهما القول قول المقر له كافي النوع الاول
وهو مسئلة الاجارة والاعارة والاسكان وخياطة
الثوب مع ذكر القبض انتهى

ثم الجزء السادس ويليه الجزء السابع وأوله باب اقراء المريض

(فهرست الجزء السادس من شرح فتح القدير مع تكميلته نتائج الافكار)



صفحة	
٢	كتاب الشهادات
١٦	فصل يتعلق بكيفية الاثبات
٢٦	باب من تقبل شهادته
٥٢	باب الاختلاف في الشهادة
٧٠	فصل في الشهادة على الارث
٧٤	باب الشهادة على الشهادة
٨٢	فصل في حكم شاهد الزور
٨٥	كتاب الرجوع عن الشهادة
١٠٨	كتاب الوكالة

ثم فهرست فتح القدير

(فهرست نتائج الافكار تكملة فتح القدير)

صفحة	
٢	كتاب الوكالة
٢٦	باب الوكالة بالبيع والشراء
٨٦	فصل في حكم وكالة الاثنين
٩٦	باب الوكالة بالخصومة والقبض
١٢٣	باب عزل الوكيل
١٣٧	كتاب الدعوى
١٥٢	باب البين
١٧٤	فصل في كيفية البين والاستخلاف
١٨٢	باب التحالف
٢١١	فصل فيمن لا يكون خصما
٢١٧	باب ما يدعيه الرجلان
٢٤٧	فصل في التنازع بالايدي
٢٥٧	باب دعوى التمسك
٢٧٨	كتاب الامرار
٣٠٤	فصل ومن قال لجل فلانة على الف درهم الخ
٣٠٩	باب الاصنام وما في معتناه

٢٢٠ ع

